



بمناسبة مرور عشرين عاماً على تولى خادم الحرمين الشريفين
الملك عبدالعزيز بن عبدالعزيز آل سعود
مقالته بالتحكيم ١٤٠٢ - ١٤٢١ هـ



الإفتاء

لطالب الانقضاء

لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم
أبي النجاء الحجاوي المقدسي
٨٩٥ - ٩٦٨ هـ

تحقيق

بالتعاون مع
مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية
بدار هجر

الدكتور
عبد الله بن عبد المحسن التركي

الجزء الأول

أعيد طبع هذا الكتاب على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود
بمناسبة الاحتفاء بمرور عشرين عاماً على توليه - حفظه الله - مقاليد الحكم

اهداءات ٢٠٠٢

دارة الملك محمد العزيز
المملكة العربية السعودية

الإقناع
لطالب الانتفاع

الإقناع

لطالب الانقاع

لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم
أبي النجاة الجاوي المقدسي
٨٩٥ - ٩٦٨ هـ

تحقيق

بالتعاون مع
مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية
بدار هجر

الدكتور
عبدالله بن عبد المحسن التركي

الجزء الأول

الطهارة - الصلاة - الزكاة - الصيام - الحج

أعيد طبع هذا الكتاب على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود
بمناسبة الاحتفاء بمئودتين عامات على توليه - حفظه الله - مقاليد الحكم

رقم تسلسل الإصدار

١١٨

الطبعة الثالثة

١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م

طبعة خاصة بدارة الملك عبد العزيز

ح) دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحجاوي، موسى بن أحمد

الإقناع لطالب الانتفاع - الرياض

٦٤٨ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ (مجموعة)

ردمك: ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ (ج ١)

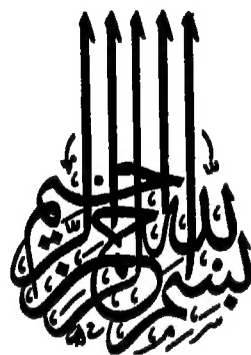
١ - الفقه الحنبلي أ - العنوان

ديوي ٢٥٨، ٤ ٢٢/٤٩٧٦

رقم الإيداع: ٢٢/٤٩٧٦

ردمك: ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ (مجموعة)

ردمك: ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ (ج ١)



تقديم

الحمد لله المنعم المتفضل على عباده بالخير العميم والصلاة والسلام على الرحمة المهداة للعالمين.

أما بعد:

فقد أكرم الله بلادنا بخيرات كثيرة ونعم عظيمة ننهل من معينها ونسعد بثمراتها، وما كان ذلك إلا بتوفيق الله جل وعلا، ثم بالجهود المخلصة للمؤسس الملك عبدالعزيز - رحمه الله - ومتابعة أبنائه البررة لنهجه القويم.

ومن مظاهر ما تنعم به بلادنا تعدد المناسبات المباركة، فقبل ثلاث سنوات كانت المملكة تعيش مناسبة مرور مائة عام على تأسيسها، وفي هذه الأيام نحتفي بمناسبة مرور عشرين عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم.

وقد اقترن اسم فهد بن عبدالعزيز - حفظه الله - بكثير من الإنجازات العملاقة والأعمال الجليلة التي يصعب تعدادها، ومن هذه الإنجازات ما قدمه - أيده الله - للتعليم في بلادنا، إذ تولى وزارة المعارف في طور تأسيسها، فتابع ما غرسه والده، فاعتنى بالتعليم، وعمل على تطويره وفق مناهج علمية مستندة على المحافظة على أصالة بلادنا وتمسكها بمبادئها الإسلامية، إلى جانب الأخذ بأسباب التقدم والرقى.

وما تعيشه بلادنا من نهضة علمية زاهرة نتيجة من ثمار ذلك الغرس، وتلك المتابعة من المؤسس وأبنائه البررة.

وكان للملك عبدالعزيز - رحمه الله - عناية بالعلم والعلماء تجلت في مظاهر كثيرة منها أنه أمر في مرحلة مبكرة بطبع مجموعة من الكتب العلمية كان من ضمنها كتاب: الإقناع لطالب الانتفاع، لشرف الدين الحجاوي المقدسي الذي يتميز بتحرير النقول وكثرة المسائل، فجاء جامعاً لأصول مذهب الإمام أحمد وفروعه، وأصبح عمدة في المذهب الحنبلي.

وقد سبق أن أعيد طبعه بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة حيث انتقيت أوفى الطبعات وأحسنها وأوثقها، فلقيت هذه الطبعة قبولاً وكثر الطلب عليها، فنفدت نسخها.

وتأتي إعادة طبع هذا الكتاب بمناسبة الاحتفاء بمرور عشرين عاماً على تولي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم، لما فيه من العلم النافع، وترجو أن يعم نفعه، وأن يشمل أجره ومثوبته ناشره الأول الملك عبدالعزيز - رحمه الله - وخادم الحرمين الشريفين متعه الله بالصحة والعافية وجزاه عن العلم والعلماء خير ما يجزي به عباده الصالحين.

دارة الملك عبدالعزيز

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله المُتَّصِفِ بصفات الكمال المنعوتِ بُنُوتِ الجلالِ ، فله صفاتُ الكمالِ وله الكمالُ فى الصفات . أَحَمَدُهُ على فيض إنعامه ، وجميل إحسانه ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الأحدُ الفَرْدُ الصَّمَدُ ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، البشيرُ النذيرُ والسراجُ المنيرُ ، سَعِدَ من اتَّبَعَ سُنَّتَهُ وأعلى شِرْعَتَهُ ، وشَقِيَ من خالفه واتبع هواه ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا .

أما بعد ، فإن كتاب « الإقناع لطالب الانتفاع » كتاب جليل القدر عظيم النفع ، جرَّد فيه مصنفه - رحمه الله - الصحيح من مذهب الإمام أحمد ، ولم يؤلف أحد مؤلفًا مثله فى تحرير النقول وكثرة المسائل ، فجاء الكتاب - على اختصاره - جامعًا لأصول المذهب وفروعه على قول واحد ، وهو ما رجَّحه أهلُ الترجيح من علماء المذهب ، وقد ذكر المصنِّف نهجه فى تأليف كتابه فى مقدمته ، حيث يقول : أما بعد ، فهذا كتابٌ فى الفقه على مذهب إمام الأئمة ومُجلى دُجى المشكلات المذْهَبِة ، الزاهد الرِّبَّانِي والصَّدِّيق الثَّانِي ، أئى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، رضى الله عنه وأرضاه ، وجعل جنة الفردوس مأواه ، اجتهدتُ فى تحرير

نُقولُه ، واختصاره بعدم تطويله ، مجردًا غالبًا عن دليله وتعليله ، على قول واحد ، وهو ما رجّحه أهل الترجيح ، منهم العلامة القاضى علاء الدين ، المجتهدُ فى التصحيح فى كتبه : « الإنصاف » و « تصحيح الفروع » و « التنقيح » . وربما ذكرت بعض الخلاف لقوّته ، وعزوثُ حكمًا إلى قائله خروجًا من تبعته ، وربما أطلقْتُ الخلاف لعدم مصحّح .

ويُعَدُّ هذا الكتاب من أعظم ما صنّف الحنّابيّ ، وقد عُرف به حتى يُقال عنه : صاحب « الإقناع » . فكانت شهرة الكتاب مغنيّة عن التصريح باسم مؤلفه ، كما يُعَدُّ عمدةً فى المذهب ^(١) ؛ لأنه جَمَعَ فيه الراجح من أقوال المتقدمين والمتأخرين ، فصار بحقّ ديوانَ المذهب . وقال ابن بدران عن « الإقناع » : حذا به حذو صاحب « المستوعب » ، بل أخذ معظم كتابه منه ومن « المحرر » و « الفروع » و « المقنع » ، وجعله على قول واحد ، فصار مُعَوَّل المتأخرين على هذين الكتّابين وعلى شرحيهما ^(٢) .

وهذا كلّهُ قد جعل تحقيق كتاب « الإقناع » من الأهمية بمكان ؛ بخدمة نصه وضبطه واستكمال النقص الذى داخلَ طبعته السابقة التى نعرفها .

وحتى لا يخرج الكتاب عن الغرض الذى وضعه المصنّف له - وهو

(١) قال الغزى (المتوفى سنة ١٠٦١ هـ) : ألف كتاب الإقناع جمع فيه المذهب ، وهو عمدة الحنابلة الآن بدمشق . الكواكب السائرة ٢١٥ / ٣ .
(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ٤٣٥ .

جمع المذهب على رواية واحدة وبصورة مختصرة - كان التعليق على النص فيما تقتضيه الضرورة ، ويزيل اللبس ، ويوصل المعنى الذى أراده المصنّف من غير إطالة ، مع إثبات الفروق المهمة بين النسخ المعتمدة لإخراج النص ، وإهمال الفروق غير المؤثرة ، ثم ترجمة الأعلام الواردة ، والتعريف بالأماكن والبلدان ، والاستشهاد أحيانا بالأحاديث النبوية إذا ذكر المصنّف قولاً يحتاج إلى ما يوضح سنده من السنة ، مع بيان الحكم على الحديث المستشهد به بإيجاز ؛ بأقوال أهل العلم ، ثم يُتبع إن شاء الله فى نهاية التحقيق بفهارس عامة للكتاب .

وقد تم تحقيق هذا الكتاب وإصداره بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر بالقاهرة .

وأسأل الله أن ينفع بهذا الكتاب ، وأن يجزى كل من أسهم فى

إصداره أحسن الجزاء ، وأن يجعل العمل خالصاً لوجهه ، مقبولاً لديه .
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد .

وكتبه

عبد الله بن عبد المحسن التركي

فى الرياض : ٢١ / ٤ / ١٤١٨ هـ .

ترجمة الحجاوي^(*)

هو الشيخ الإمام العالم العلامة موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن أحمد بن عيسى بن سالم، شرف الدين، أبو النجاء الحجاوي المقدسي، ثم الصالحى، مفتى الحنابلة بدمشق، والمُعَوَّل عليه فى الفقه بالديار الشامية، وشيخ الإسلام بها، صاحب المؤلفات التى سارت بها الرُّكبان، كان إمامًا بارعًا، مُحَدِّثًا، فقيهاً أصوليًا، ورعًا. ولد بقرية حَجَّة، من قُرى نابلس سنة ٨٩٥ هـ^(١)، وبها نشأ، وقرأ القرآن وأوائل الفنون، وأقبل على الفقه إقبالًا كُليًا، ثم ارتحل إلى دمشق فسكن فى مدرسة شيخ الإسلام أبى عمر، وقرأ على مشايخ عصره وأخذ الفقه عن الإمام العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد الشُونِكِي الصالحى الذى لازمه إلى أن تمكَّن فيه تمكُّنًا تامًا، والإمام الفقيه أبى حفص نجم الدين عمر بن إبراهيم بن محمد ابن مفلح الصالحى أيضًا، وعن العلامة أبى البركات محب الدين أحمد ابن محمد، خطيب مكة، العقيلي، وأجاز له مفتى دار العدل، السيد كمال الدين محمد بن حمزة الحسينى بعد قراءته عليه مشيخته التى خَرَّجَ لنفسه فيها أربعين حديثًا بمنزله بدمشق فى مجلسين آخرهما يوم الثلاثاء

(*) ترجمته فى: الكواكب السائرة ٣/ ٢١٥، ٢١٦، وشذرات الذهب ٨/ ٣٢٧، والنعت الأكمل ١٢٤ - ١٢٦، والسحب الوابلة ٣/ ١١٣٤ - ١١٣٧، والأعلام للزركلى ٨/ ٢٦٧، ومعجم المؤلفين ١٣/ ٣٤، وهدية العارفين ٦/ ٤٨١.

(١) ذكر ابن طولون سنة مولده فى ذخائر القصر، وكان ابن طولون قد قرأ عليه المُتَلَمِّل بالمحمدين، واستجازه يوم الثلاثاء تاسع عشر ذى الحجة سنة ٩٤٤ هـ، ومات ابن طولون قبله سنة ٩٥٣ هـ. حاشية السحب الوابلة ٣/ ١١٣٤.

حادى عشر شوال سنة إحدى وثلاثين وتسعمائة جميع ما يجوز له وعنه روايته بشرطه وكتب له خطّه بذلك . وانفرد فى عصره بتحقيق مذهب الإمام أحمد ، إذ انتهت إليه ريادة ، وصار إليه المرجع فيه ، وأمّ بالجامع المظفرى عدّة سنين .

شيوخه :

تلمذ الحجاوى على كثير من علماء عصره وقرأ عليهم ، ومن أبرزهم :

١ - شهاب الدين الشؤيكى : أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد ، أبو الفضل الشويكى النابلسى ، ثم الدمشقى الصالحى ، الشيخ العالم الحبر التحرير الفهامة ، الفقيه الورع ، مفتى الحنابلة بدمشق ، صنف كتاب « التوضيح فى الجمع بين المقتنع والتنقيح » ، وزاد عليهما أشياء مهمة . توفى سنة تسع وثلاثين وتسعمائة^(١) .

٢ - محب الدين العقيلى : أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد ، أبو بكر العقيلى النويرى المكى الشافعى ، القرشى ، خطيب الخطباء بالمسجد الحرام ، ذكر كمال الدين الغزى ، أنه من شيوخ الحجاوى^(٢) . توفى سنة ست عشرة وتسعمائة^(٣) .

(١) النعت الأكمل ١٠٥ ، ١٠٦ ، وشذرات الذهب ٢٣١/٨ ، والكواكب السائرة ٩٩/٢ ، والسحب الوابلة ٢١٥/١ - ٢١٧ ، والأعلام ٢٢٢/١ ، ومعجم المؤلفين ٦٩/٢ ، والإيضاح المكنون ٢٣٨/١ .

(٢) النعت الأكمل ١٢٥ .

(٣) شذرات الذهب ٧٤/٨ .

٣ - ابن الديوان : شهاب الدين أحمد بن محمد المرداوى ثم الصالحى ، المعروف بابن الديوان ، إمام جامع المظفرى بسفح قاسيون بدمشق ، ولى إمامة جامع الحنابلة نيفا وثلاثين سنة ، ثم ولىه من بعده الشيخ الحجاوى صاحب الإقناع . توفى سنة أربعين وتسعمائة^(١) .

٤ - نجم الدين عمر بن مفلح : عمر بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح ، أبو حفص ، ابن برهان الدين ابن مفلح ابن شمس الدين ابن مفلح صاحب « الفروع » . توفى سنة تسع عشرة وتسعمائة^(٢) .

٥ - كمال الدين الحسينى : محمد بن حمزة بن أحمد بن على بن محمد بن على بن حمزة الحسينى الشافعى ، اشتغل فى العلم على والده وغيره ، فبرع وفضل ، وتردد إلى مصر فى الاشتغال ، ثم صار أحد شيوخ الإسلام المعول عليهم بدمشق فقهاً وأصولاً وعربية ، ولى إفتاء دار العدل بدمشق وقصده الطلبة وكان إماماً علامة ، أجاز للحجاوى بعد قراءته عليه مشيخته التى خرج لنفسه فيها أربعين حديثاً^(٣) . توفى سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة^(٤) .

(١) شذرات الذهب ٢٣٩/٨ ، ٢٤٠ ، والكواكب السائرة ٩٧/٢ ، والسحب الوابلة ٢٥١/١ ، ٢٥٢ ، والنتع الأكمل ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٢) شذرات الذهب ٩٢/٨ ، والكواكب السائرة ٢٨٥/١ ، والسحب الوابلة ٢٧٦/٢ - ٢٧٨ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، والنتع الأكمل ٩٢ - ٩٤ ، ومختصر طبقات الحنابلة ٨٠ ، ٨١ .

(٣) أورد هذه الإجازة كمال الدين الغزى - عند ترجمته للحجاوى - فى النتع الأكمل ١٢٥ .

(٤) شذرات الذهب ١٩٤/٨ ، والكواكب السائرة ٤٠/١ - ٤٦ .

تلاميذه:

أخذ عن الحجاوى جمع من الفضلاء ، فصار لهم السبق والفضل ،
ومنهم من حمل لواء المذهب بعد أن أصبح شيخًا ، ومن أبرزهم على
حسب حروف الهجاء :

١ - إبراهيم بن محمد الأحذب الصالحى ، المعروف بابن الأحذب ،
المحدث الفرضى الشافعى المذهب الرحلة المعمر ، قدم دمشق ونزل بصالحيتها
وأخذ الفرائض والحساب عن العلامة محمد بن إبراهيم النجدى ، والحديث
عن العلامة الحجاوى وغيره . توفى سنة عشرة بعد الألف^(١) .

٢ - إبراهيم بن محمد بن أبى حميدان ، برهان الدين ، أبو جعدة^(٢) ،
النجدى الحنبلى ، صَحِب الحجاوى مدة تزيد على سبع سنين ، فأجازه فى
الإفتاء والتدريس على مذهب الإمام أحمد ، وذلك بعد أن قرأ عليه كتاب
« الإقناع »^(٣) .

٣ - أبو بكر بن زيتون الحنبلى ، الفقيه الفاضل الدمشقى الصالحى ،
أخذ عن الشيخ موسى الحجاوى وغيره ، وولى تولية مدرسة شيخ الإسلام
أبى عمر بالصالحية . توفى سنة اثنتى عشرة بعد الألف^(٤) .

(١) لطف السمر ١/ ٢٤١ ، ٢٤٢ ، وخلاصة الأثر ١/ ٣٦ ، وتراجم الأعيان ١/ ٣٠٤ ،
والسحب الوابلة ٣/ ١١٣٤ ، والنعت الأكمل ١٢٤ .

(٢) هكذا ضبط فى علماء نجد ١/ ١٥٤ ، بفتح الجيم وتشديد الدال المفتوحة ، بعدها تاء مثناة .

(٣) حاشية السحب الوابلة ١/ ٨٤ .

(٤) لطف السمر ١/ ٢٥٧ ، والنعت الأكمل ١٧٦ .

٤ - أحمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي حميدان النجدي، أخذ العلم عن علماء نجد، ثم سافر إلى دمشق للتزود من علماء المذهب الحنبلي هناك وكان أشهرهم الحجاوي، ثم عاد يثبّ المذهب الحنبلي في نجد، ولم نقف له على تاريخ وفاة، وذكر في علماء نجد أنه من علماء القرن العاشر^(١).

٥ - أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن عمر بن أحمد، أبو العباس شهاب الدين، الفقيه الجهادي النحري، المعروف بالشويكي^(٢)، كان من أفاضل الحنابلة بدمشق وكان غزير العلم سريع الفهم، حسن المحاضرة، فصيح العبارة، أخذ الفقه وغيره عن محرر المذهب العلامة موسى الحجاوي. توفي سنة سبع وألف^(٣).

٦ - أحمد بن محمد بن مشرف النجدي، ولد في بلدة أشيقر وقرأ على علمائها حتى أدرك قسطاً طيباً من العلم، ثم سافر إلى دمشق وأخذ عن علمائها لاسيما الشيخ موسى بن أحمد الحجاوي، حيث لازمه ملازمة تامة وقرأ عليه كثيراً، وجدّ واجتهد حتى برع في الفقه، ولم يزل مكباً على العلم حتى توفي سنة اثنتي عشرة وألف^(٤).

(١) السحب الوابلة ٨٣/١، ٨٤، وعلماء نجد ١٥٤/١.

(٢) ذكر المحيى أنه الشويكي بالياء. انظر: خلاصة الأثر ٢٨٠/١.

(٣) تراجم الأعيان ٥١/١، ولطف السمر ٢٦٧/١ - ٢٦٩، وخلاصة الأثر ٢٨٠/١، والنعت الأكمل ١٦٦.

(٤) حاشية السحب الوابلة ٢٤١/١، وعلماء نجد ١٩٣/١.

٧ - أحمد بن أبي الوفاء بن مفلح ، الشهير بالوفائي الدمشقي ، الفقيه المحدث الورع الزاهد الحُجَّة البُتُّ ، كان أحد أعلام الشام الملازمين على تعليم العلم والفُتْيَا ، وكان له المتانة الكاملة في الفقه والعربية والفرائض والحساب والتاريخ ، أخذ الفقه عن الفقيه الكبير الحجاوي ، ودرس بعدة مدارس . توفي سنة ثمان وثلاثين وألف^(١) .

٨ - زامل بن سلطان بن زامل ، من آل يزيد من بني حنيفة ، اليمامي المقرني النجدي ، قاضي الرياض ، شغف بطلب العلم فرحل إلى الشام ولازم شيخ المذهب العلامة الحجاوي وتلقى العلم عنه حتى تفقه عليه وأجازه^(٢) .

٩ - أبو النور سلطان بن محمد بن إبراهيم بن أبي جعد ، المعروف بابن أبي حميدان ، ذكر في حاشية السحب الوابلة أنه ممن أخذ عنه من علماء نجد^(٣) .

١٠ - القاضي شمس الدين محمد بن طريف الحنبلي العالم الفاضل قاضي القضاة ، الشهير بابن طريف الدمشقي الصالحى ، كان شيخاً فاضلاً يدرى الفقه ويقرره ، وكان يفتى الناس مع الفضل الزائد . توفي سنة تسع وثمانين وتسعمائة^(٤) .

(١) خلاصة الأثر ١/١٦٥ ، والنعت الأكمل ١٩٨ ، والسحب الوابلة ١/١١٦ - ١١٨ .

(٢) حاشية السحب الوابلة ١/٣٩٨ ، وعلماء نجد ١/٢٦١ .

(٣) حاشية السحب ٣/١١٣٤ .

(٤) الكواكب السائرة ٣/٨٦ ، والنعت الأكمل ١٥٤ .

١١ - أبو النورين عثمان بن محمد بن إبراهيم ، الشهير بأبي جدة^(١) .

١٢ - شمس الدين محمد بن إبراهيم بن أبي حميدان ، المشهور بأبي جدة^(٢) ، قرأ مبادئ العلوم على علماء نجد ، ثم رحل إلى الشام للتزود من العلم فقرأ على علمائها ، وأشهر مشايخه فيها العلامة الحجاوي ، الذي لازمه أكثر من سبع سنين ملازمة تامة حتى استفاد منه فائدة تامة ، فأجازه إجازة مطولة أثنى عليه فيها . توفي في آخر القرن العاشر^(٣) .

١٣ - محمد بن محمد ، محيي الدين سبط الرجيجي ، القاضي شمس الدين الدمشقي الحنبلي ، أحد نواب الحكم بمحكمة الباب بدمشق . وليس هو بابن الرجيجي ، وإنما هو ابن بنت القاضي الرجيجي ، طلب العلم وأخذ عن الرضوي الغزي ، وتفقه بالشيخ موسى الحجاوي ، والشيخ شهاب ابن سالم ، وولى قضاء الحنابلة خلافة بالمحكمة الكبرى ، ثم نقل إلى نيابة الباب . توفي سنة اثنتين وألف^(٤) .

١٤ - محمود بن محمد بن عبد الحميد ، أبو الثناء نور الدين الحميدي ، العالم العامل المسند المحدث ، المتبحر في العلوم ، سبط شيخ الحنابلة الحجاوي ، تولى قضاء الحنابلة وإفتاءهم بدمشق . توفي سنة ثلاثين بعد الألف^(٥) .

(١) النعت الأكمل ١٢٥ . وانظر حاشية (٢) ص ١١ من هذه المقدمة .

(٢) راجع حاشية (٢) ص ١١ من هذه المقدمة حيث مُبْطِلَةٌ لفظه « جدة » في أثناء الترجمة لوالد شمس الدين هذا .

(٣) السحب الوابلة ٢/٨٢٦ ، ٨٢٧ .

(٤) لطف السمر ٢٦/١ ، وخلاصة الأثر ٤/١٤٣ ، ١٤٤ ، والنعت الأكمل ١٦٠ - ١٦٥ .

(٥) لطف السمر ٢/٦٤٠ ، وخلاصة الأثر ٤/٣١٨ ، والنعت الأكمل ١٨٦ .

١٥ - يحيى بن موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوى ، وهو ابنه . أخذ الحديث وغيره عن جماعة ، منهم والده ، وأجاز له الشيخ منصور بن إبراهيم بن محب الدين الشافعى ، سافر بعد وفاة والده إلى القاهرة فالتقى بالشيخ محمد الفتوحى وغيره ، ودرّس بالجامع الأزهر ، وانتفعت به الطلبة وتخرجوا على يده فى علوم شتى ^(١) .

مؤلفاته :

ترك العلامة الحجاوى جملة مؤلفات ، يدور معظمها فى فلك الفقه الحنبلى . ومن هذه المصنفات :

١ - الإقناع لطالب الانتفاع :

وهو هذا الكتاب الذى نقدّم له .

ذكره ابن العماد ^(٢) ، وقال عنه : جرد فيه الصحيح من مذهب الإمام أحمد ، لم يؤلف أحد مؤلفاً مثله فى تحرير النقول وكثرة المسائل . وذكره نجم الدين الغزى ^(٣) ، وابن حميد النجدي ^(٤) ، والزركللى ^(٥) ، وكحالة ^(٦) ، وذكره ابن بدران ^(٧) ، وقال : مجلد ضخّم كثير الفوائد ، جم المنافع ...

(١) التعت الأكمل ١٨٢ .

(٢) شذرات الذهب ٣٢٧/٨ .

(٣) الكواكب السائرة ٢١٦/٣ .

(٤) السحب الوابلة ١١٣٥/٣ .

(٥) الأعلام ٢٦٧/٨ .

(٦) معجم المؤلفين ٣٥/١٣ .

(٧) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ .

هذا فيه حذو صاحب « المستوعب » . وذكره البغدادي^(١) .

٢ - زاد المستقنع في اختصار المقنع :

ذكره ابن العماد^(٢) ، وابن حميد النجدي^(٣) ، وقال : عمّ النفع به مع
وَجَازَة لفظه . وذكره الزركلي^(٤) ، وقال : اختصره بتصرف . كما ذكره
كحالة^(٥) ، والبغدادي^(١) .

وقد طبع في المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ ، في مجلد واحد .

٣ - حاشية التنقيح :

وهي حاشية على كتاب « التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع » ،
لعلاء الدين المرداوى .

ذكره ابن حميد النجدي^(٣) ، وقال : تعقبه في مواضع كثيرة .

٤ - حاشية على الفروع

ذكره ابن العماد^(٢) .

٥ - شرح القصيدة الدالية لشمس الدين المرداوى :

أشار إليه البغدادي^(١) .

(١) هدية العارفين ٦ / ٤٨١ .

(٢) شذرات الذهب ٨ / ٣٢٧ .

(٣) السحب الوابلة ٣ / ١١٣٥ .

(٤) الأعلام ٨ / ٢٦٧ .

(٥) معجم المؤلفين ١٣ / ٣٥ .

٦ - شرح مختصر المقنع :

ذكره الزركلى^(١) .

٧ - شرح المفردات :

ذكره ابن العماد^(٢) ، وكحالة^(٣) .

٨ - شرح منظومة الآداب الشرعية له :

أشار إليه ابن حميد النجدى^(٤) .

٩ - شرح منظومة الآداب الشرعية للمرداوى :

أشار إليه الزركلى^(١) .

١٠ - شرح منظومة الآداب لابن مفلح :

ذكره ابن العماد^(٢) ، وكحالة^(٣) .

١١ - منظومة الآداب الشرعية :

نظمها فى ألف بيت ، ذكره ابن حميد النجدى^(٤) .

(١) الأعلام ٢٦٧/٨ .

(٢) شذرات الذهب ٣٢٧/٨ .

(٣) معجم المؤلفين ٣٥/١٣ .

(٤) السحب الوابلة ١١٣٥/٣ .

١٢ - منظومة الكبائر:

ذكره ابن حميد النجدي^(١)، قال: وكلاهما - أى منظومة الآداب الشرعية ومنظومة الكبائر - على روى منظومة ابن عبد القوي.

وفاته:

كانت حياة العلامة شرف الدين الحجاوي حياة مباركة، جاد خلالها بفيض علمه على أناس كثيرين، ثم صَنَّف ما نفع الله به المسلمين إلى يوم الناس هذا، توفى رحمه الله يوم الخميس ثاني عشر ربيع الأول سنة ٩٦٨، ودُفن بدمشق، بأسفل الروضة، تجاه قبر المُتَّق من جهة الغرب، ويفصل بينهما الطريق. رحمه الله رحمةً واسعة.

(١) السحب الوابلة ٣/ ١١٣٥، ١١٣٦.

وصف النسخ الخطية المعتمدة

١- نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية بمصر، برقم ٤٢٢٩/٥

أولها : بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله الحمد لله الذى فقه من أراد به خيرًا فى الدين وشرع أحكام الحلال والحرام فى كتابه المبين وأعز العلم ورفع أهله العاملين به المتقين ، أحمدته حمدًا يفوق حمد الحامدين وأشكره على نعمه التى لا تحصى وإياه أستعين وأستغفره وأتوب إليه إن الله يحب التوابين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله الذى مهّد قواعد الشرع ويّسّنها أحسن تبين ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليمًا . أما بعد ...

وآخرها : وإقراره بأمة ليس إقرارًا بحملها ولو أقر بيستان شمل الأشجار ولو أقر بشجرة شمل الأغصان والله أعلم وله الحمد والمنة والرفعة والرحمة .

نسخة بقلم معتاد فيها بعض الضبط ، كتبها شمس الدين التلوانى ، وفرغ منها فى سلخ جمادى الآخرة سنة ٩٦٢ . وبآخر النسخة مقابلة ، هذا نصّها : أنهاه مقابلة على نسخة بخط مؤلفها مقابلة مقروءة عليه صحيحة مقابلة حسنة كاتبه الفقير الحقير عبد الرحمن بن أحمد الفتوحى

الحنبلى مع الشيخ زامل النجدى فى سابع شهر ربيع الأول المشرف سنة ثلاث وستين وتسعمائة أحسن الله ختامها ونسأله المغفرة له .

وبأولها وقف للشيخ أحمد الدمنهورى . وهو أحمد بن عبد المنعم بن يوسف . من العلماء المكثرين من التصنيف ، كان شيخا للأزهر ، وتوفى سنة ١١٩٢ . كما ذكر الزركلى فى الأعلام ١/ ١٥٨ . وفوق هذه الوقفية خاتم الكتبخانة الأزهرية .

والنسخة تقع فى ٣٣٩ ورقة ومسطرتها ٢٩ سطرا ، وقد اعتمدت هذه النسخة أصلاً فى نشر الكتاب ، وتجدر أرقام أوراقها بين معقوفين فى صفحات الكتاب .

٢- نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية أيضا برقم ٤٠٣ / ٤٧٦٤١ ، مبتورة الأول ، ويبدأ الموجود منها فى أثناء باب صفة الصلاة ، بقوله : أفضل ويعم به ومن آداب الدعاء بسط يديه ورفعهما إلى صدره ...

وآخرها : وإقراره بأمة ليس إقرارا بحملها ولو أقر بيستان شمل الأشجار ولو أقر بشجرة شمل الأغصان والله أعلم .

نسخة بقلم معتاد ، كتبها جمال الدين بن نور الدين ، من ذرية الشيخ جمال الدين يوسف الأقصرى ، فرغ منها يوم السبت الحادى والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٠٠٨ .

وتقع هذه النسخة فى ٢٢٦ ورقة ومسطرتها ٣١ سطرا ، وبها خَرَمَان : الأول يبدأ فى أثناء باب الاعتكاف وأحكام المساجد وينتهى فى

أواخر كتاب الجهاد، قبيل قسمة الغنيمة. والثاني يبدأ فى أوائل باب الغصب، وينتهى فى أوائل كتاب الفرائض.

وبآخرها قراءة لمن يُسمَّى الشيخ رضوان، على الشيخ مصطفى بن عبد الرحيم (٩) بالجامع الأزهر سنة ١١٩٢ وقد قرأ القارئ الكتاب مع شرحه للشيخ منصور البهوتى.

وقد أُشير إلى هذه النسخة بالرمز (ز).

٣ - نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٢٦٠٣٩، تبدأ بأول الكتاب وتنتهى بآخره.

والنسخة بقلم معتاد دقيق، تقع فى ٣٣٢ ورقة ومسطرتها ٣١ سطراً كتبها عبد الفتاح بن عبد المحسن بن عبد الرحمن بن على الشعراوى، وفرغ منها ثانى شهر ذى الحجة سنة ٩٨٨.

وبأول النسخة تملك باسم يوسف الفتوحى الحنبلى^(١)، ثم انتقل من ملك يوسف هذا إلى أبى بكر بن إسماعيل الصالحى فى شهر ربيع الآخر سنة ١٠٠٨.

وتحت ذلك أربعة أبيات فى تقرّظ الكتاب للشيخ مرعى الحنبلى^(٢)، هذا نصها:

(١) راجع السحب الوابلة ص ١٢٠٠.

(٢) راجع السحب الوابلة ص ١١٨، ١١٢٥.

يا حبذا الإقناعُ دُرٌّ صافٍ هو جامعٌ للمُنتهى والكافِ
ولمَنعٍ ولمُبْدِعٍ ورِعايةٍ ومسائل التنقيح والإنصافِ
فاق الفروعَ مع الفنون وحاوِيً لمسائل المغنى بغير خلافِ
فأظفرُ بروضٍ فيه نظمٌ فائقٌ وأظفرُ ببحرٍ فيه دُرٌّ صافٍ

وبهذه النسخة ثلاثة خروم: الحَزَمُ الأول ، يبدأ من أول باب الجعالة ،
وينتهى قبل القسم الثالث من أقسام اللقطة . والثاني ، يبدأ فى أوائل باب
الهبة والعطية ، وينتهى فى أثناء « فصل : ويجب على الأب والأم وغيرهما
التعديل بين من يرث ... » . وهو بمقدار لوحة واحدة . والثالث ، يبدأ فى أوائل
كتاب الفرائض ، وينتهى فى أثناء باب ميراث الغرقى ومن عُمى موتهم .

وقد أُشير إلى هذه النسخة بالرمز (د) .

٤ - نسخة مصورة من إحدى المكتبات الخاصة بالملكة العربية
السعودية ، وأول الموجود منها مبتور ، ينقص ثمان ورقات ، وآخرها
مبتور أيضا ، ينقص نحو ستة أسطر ، وليس عليها تاريخ نسخ أو اسم ناسخ .
وبأولها : نظر فى . هذا الكتاب واستفاد منه أفقر خلق الله إليه
وأحوجهم لرحمته يوم العرض عليه الفقير لرحمة ربه العلى محمد بن
الحاج أحمد الناشى الحنبلى رحمة الله على مؤلفه والناظر فيه ولى ولوالدى
ولمن دعا لى بالمغفرة ولكل المسلمين أجمعين يا رب العالمين وصلى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين . وتحت ذلك
تملُّك نصه : دخل فى ملك الفقير إلى الله محمد بن عثمان بن عبيد بالملك

الشرعى غرة شعبان سنة ١٢٩٣ هـ .

وتقع فى ٣٣٢ ورقة ، ومسطرتها ٢٩ سطرًا ، وكتبت بقلم نسخى .
وقد أُشير إليها بالرمز (س) .

طباعات كتاب « الإقناع » :

لم يُعرف لهذا الكتاب إلا طبعة واحدة ، هى التى صدرت عن المطبعة
المصرية بالقاهرة ، سنة ١٣٥١ هـ بتصحيح وتعليق الشيخ عبد اللطيف
محمد موسى السبكى ، مدرس الفقه الحنبلى بالقسم الثانوى بالأزهر
الشرىف . وتقع هذه الطبعة فى أربعة أجزاء ، ضمها مجلدان . ومن هذه
الطبعة نسخة محفوظة فى المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، رقمها فيها : [١٣٣]
٢٦٣٠٨ .

وهى مذكورة فى فهرس مخطوطات الأزهرية ٦٣٧/٢ .

وعن هذه الطبعة أصدرت دار المعرفة ببيروت - لبنان - طبعة مصورة
منها بدون تاريخ .

وقد قُوبلت النسخ الخطية على هذه النسخة المطبوعة وأُثبتت الفروق ،
وأُشير إليها بحواشى الكتاب بالرمز (م) .

نماذج من مخطوطات الإقناع

التقى القاضي بدر
بليغ الكائن في
في الرابع من شهر


عَلَيْهِ سَلَامٌ
الْبَيْتُ الْإِمَامُ وَالْمَحَلُّ الْإِيمَانُ
الْحَجَرُ الْمَوْجُودُ فِي عَيْنِ
اللَّهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
الْمَدِينِيُّ
وَمَوْلَى
الْحَكِيمِ
مَارِءٍ

قال الفاضل الامام ابو النجاشي الشريف الدين موسى احمد بن موهب بن سالم بن موسى بن سالم الجعفي
القدس سره اعلم الصالح الحسناني قدس سره بعدد من السنين وعلو له

قوله هذا الكتاب احمد الرحمن
عليه السلام لا زهده وصدقه
هذا نيتك اكا ينة يا اقص

وجه الورقة الأولى من الأصل

ظهر الورقة الأولى من الأصل



الفاء مقابل على المصحف بحسب ما في المتن
 عليه وجه مقابل خمسة كانت النسخ الحسنة
 من أحمد التتويج الجليل مع الشيخ زاهر الفخري
 مشايخ تشرية في الاول المشرق سنة ١٢٠٠
 وخطه احسن من غيره وقوله العبد المذنب

کتابخانه داران

۲۹

افضل ويمنع من اداها بطريقه ورفعهما الى صدره ويدعوا بدعا معهود بتاديب وحشوع وخص
 وقصص وحشوع وعزم ورغبة وحضور قلب ورجاء وينظر الاجابة ولا يحل فيقول دعوتك لم يستجب ولا
 يكره وضع يده على الساقين ولا يمس نفسه بالدعاء كما والمراد الذي لا يؤمن عليه كالمعصية وكبعد الشهاد
 فاما ما يؤمن عليه كالمؤمنين مع الاحكام فبهم والاخايم وكذا الفتوت ويستخرج ان تحفقه ويكره رفع الصوت
 به في الصلاة وغيرهما الا الحاج فصل يكره في الصلاة التفات يسير بالحاجة كخوف وخوفه ونظرات
 استدراجه كمنه او استدبرها ما لم تكن في الكعبة او في شد خوف ولا تبطل الوالت بصدور مع
 وجهه ورفع يده الى السماء لاجل التجسس جماعة يكرهه بالحاجة كخوفه وراي امثال راي امته
 عربانه لوزوجه او اجنبية بطريق الاول وصلاته الى صورة منصوبة والسجود عليها ويكره حمله
 او ثوبها ونحوه في صورة والوجه اذ هي في الرعاية او حيوان غيره وما يلجئه من نار ولو سراجا ونظرا
 ونحوه وكلمة مؤقته وحمل ما يتفقد واخراج لسانه ونحوه ووضعه في شئ لا يكره فيه والى المحدث
 ونابم وكافروا ستاده بالحاجة فان سقط لوانزل لم يصح وما يمنع كمالها كخوفه وبرد ونحوه وانما انشروا عليه
 سبلجوا واقفاؤه وهو ان يفرش قدميه ويحضر على عتيقه وانما وها فاما من احتبس بوله او حاقبا من
 احتبس بولاه لم يوجع من عتيقه ونحوه او ما يقال في العام او شراب او جاع فيبدأ بالحلا وما نال اليه ولو ناته
 الجوع ما يكره في الوقت الذي يكره بل يجب ويجوز استعماله بالله لانه اذا وكره عتيقه وتقليبه للحصا ومسه
 ووضع يده على جوارحه ثم روجه بمروحة ونحوها لا الحاجة كمن شديد ماله بكثرة الامرا وحته بين حليه ونحوه
 كمن يكرهها كثرته وارتفاعه ابته ونسبها وليس له في عتيقه وارتفاعه عليه في جلوسه من غير
 حاجة وبه لانه مكتوفات في شئ رقه وكف ثوبه ونحوه ونسبها كمن ولو فعلها لم يكره لعل قبل صلاته ومع
 ثوبه به انما اذا استبرأ وان محض من به بما يسجد له لانه شعار الرافضة لا الصلاة على جليل صوف وشعر وغيرهما
 من به انما انما في شئ من الارض ولا يخلو ما يمنع صلاة الارض ويكره التخطي وان تشاب كعظم عليه ندافان عليه
 السجدة وضع يده على فيه ويكره سحر السجدة وان يركب او يعاق في قبلته شئ لا وضعه بالارض وكذا ذكره
 المتقدمين انما يشترط الصلابة في الصلاة قال احمد كانوا يكرهون ان يجعلوا في القبلة شيا حتى المصحف
 واستوى بالارباب بالاعذار والفاخرة في ركعتي المذهب والنظر بكره الفرة الخالصة عن البلد اي للنام
 في فرة جهنم بما فيه من التعير للجماعة ومن اني بالصلاة على وجه مكرهه استحب ان ياتي بها على وجه غير مكرهه
 ما حرام وبه انما قبالا لان الاعادة مشروعة كالحلل في تركه جمع سورتين فالتن في ركعة ولو في فرض كترك اسر
 سورة في ركعتين وتفرقتها فيما ولا يكره فرة او اخر السور او وسطها كما وايها ولا ملازمة سورة بحسن
 غيرهما مع اعتقاد جواز غيرها وكثرة فرة كل القرآن في فرض واحد لا فرة كل في الواض على ترتيبه وليس ردما
 بين يديه بدفعه بالاعتقاد ما كان او غيره ماله يعلم فان علمه ولم يرد من حيث جا او يكن محتاجا او يكن
 في مكة المسترفة فلا يكره صلاته بوضع يديه في الممرور ونقص صلاته ان لم يرد فان ابي دفع بعنف فان اصر
 فانه قتاله ولو شئ لا يسب ولا يكره بل بالديم والكره بل ليد ونحو ذلك قاله الشيخ وقال فان مات من
 ذلك فدمه لا يكره في يكره في باب ما يفسد العموم فان خاف افساد صلاته بتكرار دفعه ليركوه ويكرهه
 اذن لم يكره انما كثرته وكرم بدونه بل جعل سائرته واربعد عنها ومع عدمها يحرم بين يديه فربا وهو لا يكره

الحج

الحج

الاول

صورة أول الموجود من (ن)

[illegible]

وكان القوام من بعض يوم السبت المبارك الحادي والعشرين من ارجاسي الثاني من شهر
 ومكة سنة الف وستمائة من الهجرة التي من ذرية المطهر الى العارف الله تعالى اليه ما للدين
 الاصحى بعد الله تعالى في كتابه ووجهه وانك عبقه وعمر الله لسوا اولي الامر وبها يحيا ولكل المسلمين
 اجبت امر وجهنا الله وعين اولي الامر والمقدمه اليه للسر
 ونسبح الله المالك واليه المصير

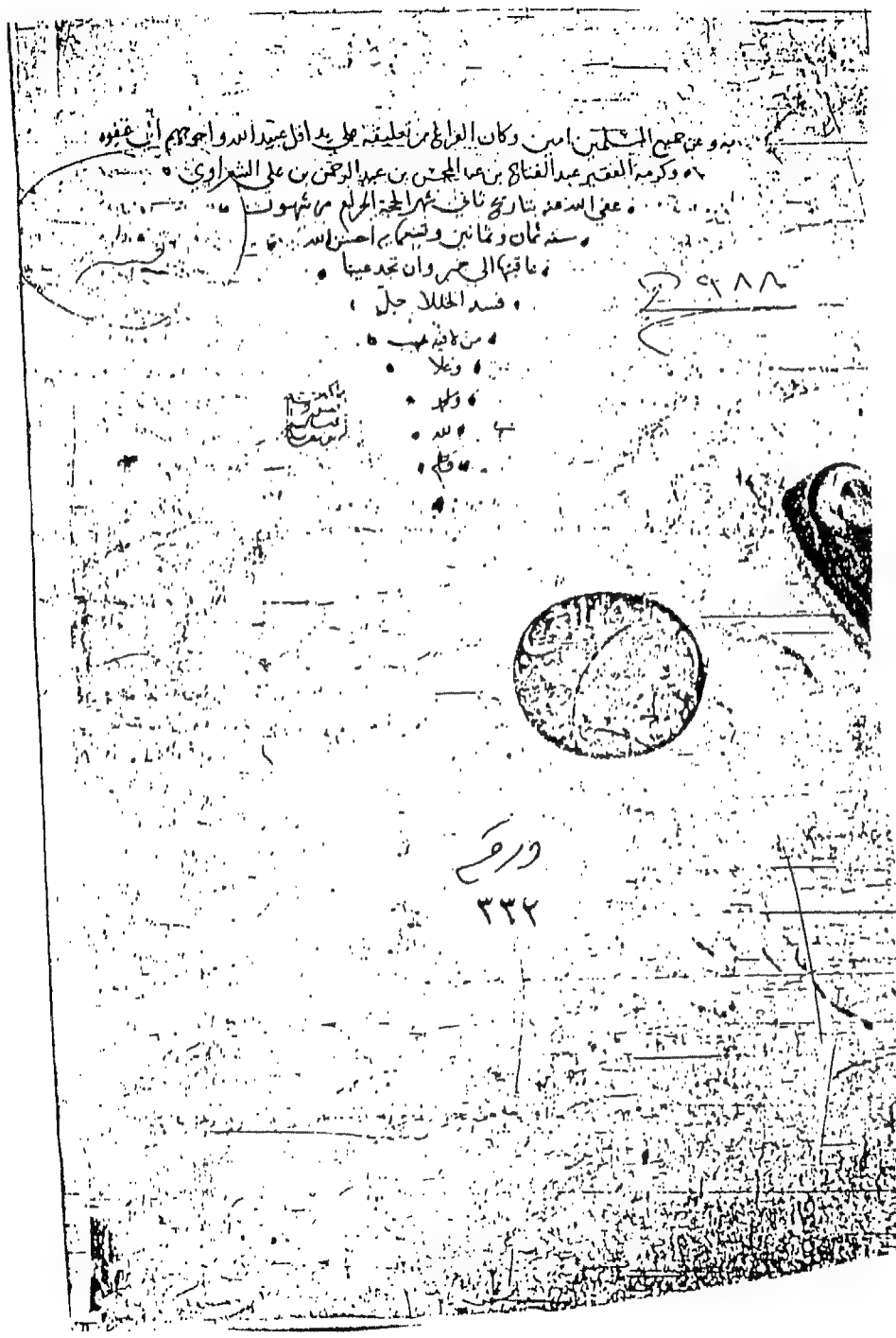
وجه الورقة الأخيرة من (ز)

[illegible]

[illegible]

ظهر الورقة الأولى من (د)

وجه الورقة الأخيرة من (د)



ظهر الورقة الأخيرة من (د)

۴۶

كل رجلين ولا يمسح ولو مسح على خف ظاهر العين لكن يباطنه او قدمه خاصة
 لا يمكن ازالتهما الا بغيره جاز المسح عليه ويستلزم ذلك مسح الخفاف والصلاة اذا لم يجد ما يزيل
 النجاسة وعنده ذلك وتبسط الا بصيف الغطاء لصفا به كالحاج الرقيق فان كان فيه حرج
 او غيره يندو منه بعض القدم ولو من موضع الحرج لم يمسح عليه فان صلى الحرج وعنه بلبسه
 جاز المسح وان النجس جفا فلم يحدث حتى لبس عليه اخر وكانا يخصص مسحهما شاء ان شاء القوي
 وان شاء الخفيف بان يدخل يده من تحت القوي فيمسح عليه ولو لبس احد الجرمين في ط
 احدى الرجلين دون الاخرى جاز المسح عليه وعلى الخف الذي في الرجل الاخرى فان كان احدهما
 نكحاً جاز المسح على القوي والاخرى على الخف ان كان يكون هذا الصحيح وان كانا الحرجين وسر
 لم يمسح المسح وان تبرع القوي قبل تنجسه لم يبرأ وان احدث ثم لبس الاخرى مسح الاول ثم لبس الثاني
 لم يمسح المسح عليه بل على الاستئذان وان نزع المسح الاعل لزمه نزع الخفان وتبسط ظاهر الخف
 بعد المسح عليه لا يبرأ ويصح مسحها على لعافه لا نجس فاعلها ولا عافيه وحدها ويجب مسح اكره
 اعل خف وخويرة دون اسفله وعنه لا يبرأ من نجس ما لم يمسح على الخف والرجل والبرادة عليها فتقطع
 يديه ثم على اصابع على اطراف اصابع رجله ثم يمسح على مسطح قدمه الى ساقيه فان بداه
 من سابقه الى اصابعه اجزاء وليس مسح القدم باليمين واليسرى باليسرى وفي النجس والرجل
 لبس القدم اليمنى وحكمه مسحها باصبع واعلم ان المسح لما حصى من المسح اصابعه
 او خالها كرسوخة ونحوها وغسله حكمه مسح الرأس قبل ما يندو ويكره غسله ويصح مسح دأره
 اكثر عمامة دون وسطها اذا كانت مباحة محككة او ذات دأره بغيره كانت العمامة او صغره
 لذكر لا انثى ولا تستها لصورة برد وعنه بشرط شترها لما لم يجر عادة بكشفه ولا يعلن مسح
 معها ما جرت عادة بكشفه او يجره ويجب مسح جميع حيرة لم تجاوز قدر الحاجة ويجزئ مسح
 يمين فان تجاوزت وجب نزعها فان خاف تلغا او ضرر يمينه لم يزد ويجزئ مسح الحيرة بغيره كحمله
 المسنة والحرقه الحيدة ومعضوت والمسح على ذلك باطل وكذا الصلاة فيه كالحف الخس
 وكذلك الحبر المذكور وادوا وعصائه ولصوق على جرح او وجع ولو قاربه سواها لم يمتز
 اصبعه فالتقاء مرارة كحيرة ومشي ظهر بعض قدمه بعد الحدث وقبل ان يعان المذلة او اياته له
 ونجس فيه او انتقص بعض عمامته او انقطع دم مستحاضة او زال ضرر من ثم سلس البول
 ونحوه او انقضت من مسح ولو متطهراً او في صلاة استأنف الطهارة وبطلت الصلاة وزوال
 حيرة خف وخروج قدمه او بعينه الى شاق خف كخلعه ولا يدخل الحابل في طهارة
 كبري الا الحيرة وامرأة كرجل في مسح غير العمامة **باب في فضل الوضوء**
 وهي مفيدة انه وهي ثمانية الخارج من التبدلين الى ما هو في حكم الطاهر ويكفيه حكم
 التطهير الا من حدثه دأبر قليل كان او كثيراً نادراً او معناداً طاهراً او نجساً ولو نجس

الامانة مثلها ثم ماتت اجزا المجل عن الشايج ولو تج نصف الشياخ مثلها ثم ماتت امانات الاولاد اجزا المجل عنها
ولو تج نصفها لغير مثلها ثم ماتت الامانة اجزا المجل ولو تج عن احد نصيبه وتلف لم يصرفه الى الاخر كما لو تج
شاة من خمس من الابل فتلفت ذكاه اربعون شاة لم يجز منه عنها ولو كان له الف درهم تجل خمسة عشر وقال ابن
ريج المفاضل الحول هي عنها والامانة الحول الثاني جاز وان تجلها فدفعتها الى مستحقها ماتت قاضيا او اوردوا يستعفي
منها ومن قضاها اجزات عنه وان دفعتها الى غير علم غناه او كافر يعلم كونه فاقترع عند الوجوب او اسلم لم يجز به وان
تجلها ثم هلك المال ونقص النصاب وامانت المالك او ائتمر قبل الحول لم يرجع على المسكين سواء كان له ائتمر
المال والساعي عليه اهازي كما تجلها او لا فان كانت بيد الساعي وقت التلف رجع ولا يصح تجل ركة معدون
بالمال كما يجب في ركة والامانة وايضا استلاف ركة برضى بيت المال لا اجبارا على ذلك فان استسلمها فقلت
بذبح لم يضمنها وكذا تدبر ضمان الفقراء سواء سأل ذلك الفقير او زيد المال ولم يسأله احد لان له قبضتها كولي الفقير وان
تلفت في يد الوكيل قبل دأها فن ضمان ركة المال وتسقط الملكية للفقير بها واجزاها عن ركة قبضتها لها طرحت
فقد دخل في داره من ماله ولا يصح فيها من ميت غير مصلية نفسه او غيره لعدم اهلته لغيرها كولو قبضتها منها ولا
يملك ابا المدين من دينه بدينه الركة سواء كان المخرج عنه دين او عينا ولا يملك الحيوان لها وان اخرج ركة فقلت
قبل ان يقبضها الفقير لم يضمنها ولا يصح تصرف الفقير قبل قبضتها ولو اوفى للفقير لربت المال اشتهر في ايمانها
ولم يقبضها منه لم يجز به ولو اشتهر كان للمالك وان تلف من ضمانه ولا يجز اخراج قيمة ركة المال والفظطط
او مكرها ولو اخطأ من تعدد القرض فهو او لمصلحة ويجب على الامان بعض النجاة عند قرب الوجوب لغرض ركة
المال الظاهر وعمل حول الماشية المحرم وان اخرج الساعي قيمة ركة عنده بلا عن ركة خارج الفقراء والركوات لم يجز
وبعض لم يربطه كوكيل في اخرجها بخره وان وجد الساعي بالاربع جولة ولم يجز لها ركة وكل ركة في قبضتها عنده
وجزها وصرفها في مصرفها ولا يصح جعله الى ركة المال ان كان ثمة فان لم يجد ثمة اخرجها ركة ان لم يجد
ولا اخرجها الى العام الثاني واذا فضل الساعي الركة فربها في مكانه وما فاره فان فصل بيع محمله والا فلا
وله بيع الركة من ماشية وعرفها لا خفي خوف تلف وموتة ومصلية وصرفها لا حظ للفقير او حاجته حتى في اجرة
مشكين وان باع لغير حاجة ومصلية لم يصح لعدم الادان ويضمن قيمة ما تعدد ركة احمدا اذا اخذ الساعي
بكانه كسب له به لانه ركة ما شاء ساع اخر فليط الله فيخرج تلك البراة فتكون محبة له بما
ذكر اهل الركة وما يتعلق بذلك وهم ثمانية اصناف لا يجوز صرفها الى غيرهم ومثل الشيخ عمر بن
معه ما شتره كسبا للعلم يستعمل فيها فدا لغيره عزرا خيرا منها ما يحتاج اليه من كسب العلم التي لا يملية دينه وجاه
منها احد هم الفقراء وهم اشواخا لاهل المساكين والفقير من احدثنا الله او عرسا سيرا من الكفا دون
نصفها من كسب او غيره مما لا يقع موقع من كفايته الشا في المساكين والمشكين من جدم معظم الكفاية وضما
ومن ملك تعدا ولو خمسة درهما فاكثر او قيمتها من الذهب وغيره ولو كسبت قيمته لا يقوم بكفايته فليست
في اجد تمام كفايته سنة فلو كان في ملكه عرويض للتجارة قيمتها الف دينار او اكثر لا رد عليه ربحها وقيمتها ولا
مساوحات تبلغ نصيبا او زرع يبلغ خمسة اوسق لا يقوم بجميع كفايته جاز له اجد الركة فالت اجزا فان كان له

فتد دخل في داره
افتي الى له
عنه
بالشرا الشرا
عزة شرا

احدى ورقات المخطوط (س) ويظهر عليها نفس التملك الذي على
وجه الورقة الاولى

[illegible]



الملك عبدالعزيز بن عبد الله
الأمير محمد بن عبد العزيز
بمؤسسة الملك عبدالعزيز
والمملكة العربية السعودية



الإقناع

لطالب الانفتاح

لشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم

أبو النجاة الجاوي المقدسي

٨٩٥ - ٩٦٨ هـ

تحقيق

بالتعاون مع
مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية
بدار هجر

الدكتور
عبد بن عبد المحسن النجدي

الجزء الأول

الطهارة - الصلاة - الزكاة - الصيام - الحج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى فقه من أراد به خيراً فى الدين، وشرع أحكام الحلال والحرام فى كتابه المبين. وأعز العلم ورفع أهله العاملين به المتقين، أحمده حمداً يفوق حمد الحامدين، وأشكره على نعمه التى لا تحصى ولا تآه أستعين، وأستغفره وأتوب إليه، إن الله يحب التوابين. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وبذلك أُموت وأنا من المسلمين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله؛ الذى مهّد قواعد الشرع وبَيَّنها أحسن تبين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليمًا.

أما بعد؛ فهذا كتاب فى الفقه على مذهب إمام الأئمة، ومجلى دُجى المشكلات المذلهمة، الزاهد الرئاسى، والصدّيق الثانى، أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى، رضى الله عنه وأرضاه، وجعل جنة الفردوس مأواه، اجتهدت فى تحرير نقوله، ^(١) واختصاره بـ «عدم» تطويله، مجرّداً غالباً عن دليله وتعليقه، على قول واحد، وهو ما رجّحه أهل التزجيج، منهم العلامة القاضى علاء الدين ^(٢) ^(٣) المجتهد فى التصحيح فى

(١ - ١) فى م: «واختصارها لعدم».

(٢) هو علاء الدين أبو الحسن على بن سليمان بن أحمد المزدائى، انظر ترجمته التى صدر بها تحقيق كتاب «الإنصاف» مع «المقنع» و «الشرح الكبير» ١٥/١ من المقدمة.

(٣ - ٣) سقط من: م.

كُتِبَهُ ؛ « الإِنْصَافِ » ، و « تَصْصِيحِ الْفُرُوعِ » ، و « التَّنْفِيحِ » ، وَرُبَّمَا ذَكَرَتْ
بَعْضَ الْخِلَافِ لِقُوَّتِهِ ، وَعَزَّوْتُ حُكْمًا إِلَى قَائِلِهِ خُرُوجًا مِنْ تَبِعَتِهِ ، وَرُبَّمَا
أُطْلِقْتُ الْخِلَافَ لَعَدَمِ مُصَحِّحٍ . وَمُرَادِي بِالشَّيْخِ ؛ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، بَحْرُ
الْعُلُومِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ^(١) ، وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادُ ، وَمِنْهُ الْمَعُونَةُ
أَسْتَعِذُّ ، هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابُ .

(١) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْخَضِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
تَيْمِيَّةِ الْحَرَانِيِّ ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيِّ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَعِلْمُ الْأَعْلَامِ . وَلَدَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَسَمِائَةَ .
وَتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةَ . ذِيلُ طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ ٣٨٧/٢ - ٤٠٨ .

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

وهي ازْتِفَاعُ الْحَدَثِ وما فِي مَغْنَاهُ، وَزَوَالُ النَّجَسِ، أَوْ ازْتِفَاعُ حُكْمِ ذَلِكَ.

أَقْسَامُ الْمَاءِ ثَلَاثَةٌ؛ طَهُورٌ بِمَعْنَى الْمُطَهِّرِ، لَا يَزِفَعُ الْحَدَثَ وَلَا يُزِيلُ النَّجَسَ الطَّارِئَ غَيْرُهُ، وَهُوَ الْبَاقِي عَلَى خِلْقَتِهِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا، وَمِنْهُ: مَاءُ الْبَحْرِ، وَمَا اسْتَهْلَكَ فِيهِ مَائِعٌ طَاهِرٌ، أَوْ مَاءٌ مُسْتَعْمَلٌ يَسِيرٌ، فَتَصْبِحُ الطَّهَارَةُ بِهِ وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ الطَّهُورُ لَا يَكْفِي لَهَا قَبْلَ الْخَلْطِ.

وَمِنْهُ: مُشَمَّسٌ، وَمُتَزَوِّجٌ بِرِيحٍ مَيْتَةٍ إِلَى جَانِبِهِ، وَمُسَحَّنٌ بِطَاهِرٍ، وَمُتَعَيَّرٌ بِكُتْبِهِ أَوْ بِطَاهِرٍ يَشُقُّ صَوْنَ الْمَاءِ عَنْهُ؛ كَنَابِتٍ فِيهِ، وَوَرَقٍ شَجَرٍ، ^(١) وَطُحْلِبٍ، وَسَمَكٍ وَنَحْوِهِ مِنْ دَوَابِّ الْبَحْرِ، وَجَرَادٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً، وَأَنِيَّةً أَدَمَ، وَنُحَاسٍ وَنَحْوِهِ، وَمَقَرٍّ، وَبَمَرٍّ، فَكُلُّهُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ، كَمَاءِ الْحَمَامِ.

وَأِنْ غَيَّرَهُ غَيْرُ ثَمَازِجٍ؛ كَذُهْنٍ، وَقَطِرَانٍ، وَزِفْتٍ، وَشَمْعٍ، وَقَطْعٍ كَافُورٍ، وَعُودٍ قَمَارِيٍّ ^(٢)، وَعَنْبِرٍ إِذَا لَمْ يُسْتَهْلَكْ فِي الْمَاءِ وَلَمْ يَتَحَلَّلْ فِيهِ، أَوْ مِلْحٍ مَائِيٍّ، أَوْ سُخْنٍ بِمَغْضُوبٍ، أَوْ اشْتَدَّ حَرُّهُ، أَوْ يَزُدُّهُ، فَطَهُورٌ

(١ - ١) زيادة من: م.

(٢) منسوب إلى قمار، موضع ببلاد الهند. وانظر: «الإنصاف» مع «المقنع» و «الشرح

الكبير» ٣٩/١، وحاشية الروض المربع ٦١/١.

مَكْرُوهٌ ، وكذا مُسَخَّرٌ بِنَجَاسَةٍ إِنْ لَمْ يُخْتَجِ إِلَيْهِ .

وَيُكْرَهُ إِيقَادُ النَّجَسِ ، وَمَاءٌ يَبْرُ فِي مَقْبَرَةٍ ، وَمَاءٌ يَبْرُ فِي مَوْضِعِ غَضَبٍ ، أَوْ حَفْرٍهَا ، أَوْ أُجْرَتُهُ غَضَبٌ ، وَمَا ظَنَّ تَنْجِيسَهُ ، وَاسْتِعْمَالُ مَاءٍ زَمَزَمَ فِي إِزَالَةِ النَّجَسِ فَقَطْ ، وَلَا يُكْرَهُ مَا جَرَى عَلَى الْكَعْبَةِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ .

فهذا كُلُّهُ يَرْفَعُ الْأَحْدَاثَ - جَمْعُ حَدَثٍ ؛ وَهُوَ مَا أَوْجَبَ وُضُوءًا أَوْ غُسْلًا - إِلَّا حَدَثَ رَجُلٍ وَخُثْنَى بِمَاءٍ خَلَّتْ بِهِ امْرَأَةٌ ، وَيَأْتِي . وَالْحَدِيثُ لَيْسَ بِنَجَاسَةٍ ، بَلْ مَعْنَى يَقُومُ بِالْبَدَنِ يَمْتَنِعُ^(١) مَعَهُ الصَّلَاةُ وَالطَّوَافُ . وَالْحَدِيثُ لَيْسَ بِنَجِيسًا ، فَلَا تَفْسُدُ الصَّلَاةُ بِحَمْلِهِ ؛ وَهُوَ مَنْ لَزِمَهُ لِلصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا وُضُوءٌ ، أَوْ غُسْلٌ ، أَوْ تَيَمُّمٌ لِعُذْرِ . وَالطَّاهِرُ ضِدُّ النَّجَسِ وَالْحَدِيثِ .

وَيُزِيلُ الْأَنْجَاسَ الطَّارِئَةَ^(٢) - جَمْعُ نَجَسٍ ؛ وَهُوَ كُلُّ عَيْنٍ حَزَمَ تَنَاوُلُهَا مَعَ إِمْكَانِهِ لَا لِحُزْمَتِهَا ، وَلَا لاسْتِيقْذَارِهَا ، وَلَا لَضَرَرِ بِهَا فِي بَدَنِ أَوْ عَقْلِ ، قَالَهُ فِي « الْمُطْلِعِ » - وَهِيَ النَّجَاسَةُ الْعَيْنِيَّةُ ، وَلَا تَطْهَرُ بِحَالٍ .

وَإِذَا طَرَأَتِ النَّجَاسَةُ عَلَى مَحَلٍّ طَاهِرٍ فَتَنْجَسَتْهُ ، وَلَوْ بِانْقِلَابٍ بِنَفْسِهِ ، كَعَصِيرٍ تَخْمَرُ ، فَمَتَنَجَسَ ، وَنَجَاسَتُهُ حُكْمِيَّةٌ يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهَا ، وَيَأْتِي .

[٢٠] وَلَا يُبَاحُ مَاءُ آبَارِ ثَمُودَ ، غَيْرَ يَبْرُ النَّاقَةَ ، قَالَ الشَّيْخُ : وَهِيَ الْبَغْرُ الْكَبِيرَةُ الَّتِي يَرُدُّهَا الْحُجَّاجُ فِي هَذِهِ الْأَرْمَنِ . انْتَهَى . فَظَاهِرُهُ ، لَا تَصِحُّ الطَّهَارَةُ بِهِ

(١) فِي م : « تَمْنَعُ » .

(٢) أَيْ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَاءِ الطَّاهِرِ ، يَرْفَعُ الْأَحْدَاثَ وَيُزِيلُ الْأَنْجَاسَ الطَّارِئَةَ .

كماء مغضوب، أو ثمنه المعين حرام، فيبيئهم معه لعدم غيره. ويكره ماء
بئر ذروان، وبئر برهوت^(١).

فصل: الثاني طاهر؛ كماء وزيد ونحوه، وطهور خالطه طاهر فغيره
في غير محل التطهير - وفي محله طهور - أو غلب على أجزائه، أو طبع
فيه فغيره، أو وضع فيه ما يشق صوته عنه قصداً، أو ملخ معدني فغيره؛
لأنه ليس بماء مطلق، فلو حلف لا يشرب ماء فشربه، لم يحنث، ولو
وكله في شراء ماء فاشتره، لم يلزم الموكل، ويسلبه الطهورة إذا خلط
يسيره بمستعمل ونحوه، بحيث لو خالفه في الصفة غيره ولو بلغا قلنتين -
ويقدر الخالف بالوسط، قال ابن عقيل^(٢): يُقدر خلاً - أو كانا مستعملين
فبلغا قلنتين، أو غير أحد أوصافه؛ لونه أو طعمه أو ريحه، أو كثيراً من
صفة لا يسيروا منها ولو في غير الرائحة، ولا يثراب ولو وضع قصداً، ما لم
يصير طيناً، فإن صفاً من الثراب فطهور، ولا بما ذكر في أقسام الطهور.

(١) بئر ذروان، بفتح فسكون: بئر في منازل بني زريق بالمدينة، وقيل: ذو أروان: موضع آخر
بالمدينة على ساعة منها، فيه بني مسجد الضرار. قال الأصمعي: وبعضهم يخطئ فيقول: بئر
ذروان. والذي صححه ابن قتيبة ذو أروان محرقة. معجم البلدان ١/٤٣١، ٤٣٢.

وبرهوت، بفتح، فتحريك فضم: واد في اليمن، في أقصى حضرموت. معجم ما استعجم
٢٤٦/١.

(٢) هو أبو الوفاء على بن عقيل بن محمد البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، وكان واسع العلم
قوى الحجة، وله مسائل تفرد بها توفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، ذيل طبقات الحنابلة ١/
١٤٢ - ١٦٣، العبر ٤/٢٩، وانظر: طبقات الحنابلة ٢/٢٥٩، وورد اسمه فيه: «على بن
محمد بن عقيل».

وَيَسْلُبُهُ اسْتِعْمَالُهُ فِي رَفْعِ حَدَثٍ وَغَسْلِ مَيِّتٍ إِنْ كَانَ يَسِيرًا لَا كَثِيرًا .
وإِنْ غَسَلَ رَأْسَهُ بَدَلًا عَنْ مَسْحِهِ ، أَوْ اسْتُعْمِلَ فِي طَهَارَةٍ مُسْتَحَبَّةٍ ؛
كَالتَّجْدِيدِ ، وَغُسْلِ الْجُمُعَةِ ، وَالْغَسْلَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ ، أَوْ فِي غُسْلِ ذِمِّيَّةٍ
لَحِيضٍ وَنَفَاسٍ وَجَنَابَةٍ ، فَطَهُورٌ مَكْرُوهٌ .

وإِنْ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مُسْتَحَبَّةٍ ؛ كَالْغَسْلَةِ الرَّابِعَةِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ ،
وَالثَّامِنَةِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ، وَالتَّبَرُّدِ ، وَالتَّنْظِيفِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَطَهُورٌ غَيْرُ
مَكْرُوهٍ .

وَلَوْ اشْتَرَى مَاءً فَبَانَ قَدْ تَوَضَّعَ بِهِ ، فَعَيْتَبَ ؛ لَاسْتِقْذَارِهِ عُرْفًا .

وَيَسْلُبُهُ إِذَا غَمَسَ ^(١) غَيْرُ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَكَافِرٍ^(٢) يَدَهُ كُلَّهَا لَا عُضْوًا مِنْ
أَعْضَائِهِ غَيْرَهَا - وَاخْتَارَ جَمْعٌ ، أَنَّ غَمَسَ بَعْضُهَا كَغَمَسِ كُلِّهَا فِي مَاءٍ
يَسِيرٍ - أَوْ حَصَلَ فِيهَا كُلُّهَا مِنْ غَيْرِ غَمَسٍ ، وَلَوْ بَاتَتْ مَكْتُوفَةً ، أَوْ فِي
جِرَابٍ وَنَحْوِهِ ، قَائِمٌ ^(٣) مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ نَاقِضٍ لَوْضُوءٍ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا كَامِلَةً
بَعْدَ نِيَّةٍ غَسْلِهَا أَوْ قَبْلَهَا . لَكِنْ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ اسْتَعْمَلَهُ ، فَيَنْوِي رَفْعَ
الْحَدَثِ ثُمَّ يَتَيَمَّمُ . وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي شُرْبٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يُؤَثِّرُ غَمْسُهَا فِي
مَائِعٍ غَيْرِ الْمَاءِ .

وَلَوْ اسْتَيْقَظَ مَحْبُوسٌ مِنْ نَوْمِهِ ، فَلَمْ يَدْرِ أَهْوٍ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ أَمْ نَهَارٍ ، لَمْ
يَلْزَمْهُ غَسْلُ يَدَيْهِ .

(١ - ١) أى : المسلم البالغ العاقل . انظر «الشرح الكبير» مع «المقنع» و «الإنصاف» ٧٤ / ١ .

(٢) أى : إذا غمس القائم المكلف من نوم ليل يده فى الماء . انظر : «المقنع مع الشرح الكبير
و الإنصاف» ٦٧ / ١ .

ولو كان الماء في إناءٍ لا يَقْدِرُ على الصَّبِّ منه ، بل على الاعْتِرَافِ ،
وليس عنده ما يَعْتَرِفُ به ، ويداه نَجِسَتان ، فإنه يأخذُ الماءَ بفيه ويصُبُّ على
يَدَيْهِ ، نَصًّا ، أو يَبْلُ ثَوْبًا أو غيره فيه ، ويصُبُّه على يَدَيْهِ ، وإن لم يُمَكِّنْهُ ،
تَيَسَّم وترَكه .

وإن نَوَى جُنُبٌ ونحوه بأنغماسه كله أو بعضه في ماءٍ قليلٍ راكِبٍ أو
جَارٍ رَفَعَ حَدِّثَهُ ، لم يَرْتَفِعْ وصارَ مُسْتَعْمَلًا بِأَوَّلِ جُزْءِ انفَصَل ، كالمُتَرَدِّدِ
على المحلِّ ، وكذا نِيَّتُهُ بعدَ غَمْسِهِ ، ولا أَثَرُ لَغَمْسِهِ بلا نِيَّةٍ رَفَعَ حَدِّثَهُ ،
كَمَنْ نَوَى التَّيَبُّدَ ، أو إِزَالَةَ الْعُبَارِ ، أو الاعْتِرَافَ ، أو فَعَلَهُ عَبَثًا .

وإن كان الماءُ الرَّاكِدُ كثيرًا ، كُرِيَ أَنْ يَغْتَسِلَ فيه ، وَيَرْتَفِعَ حَدُّهُ قَبْلَ
انْفِصَالِهِ عنه ، وَيَسْلُبُهُ الطَّهُورِيَّةُ اغْتِرَافَهُ بِيَدِهِ ، أو فَمِهِ ، أو وَضْعَ رِجْلِهِ أو
غَيْرِهَا في قَلِيلٍ بعدَ نِيَّةٍ غُسْلٍ واجِبٍ .

ولو اغْتَرَفَ الْمُتَوَضِّئُ بِيَدِهِ بعدَ غُسْلٍ وَجْهِهِ مِنْ قَلِيلٍ ، وَنَوَى رَفَعَ
الْحَدِّثَ عنها فيه ، سَلَبَتْهُ الطَّهُورِيَّةُ ، كَالْجُنُبِ . وإن لم يَتَوَضَّأْ غُسْلَهَا فيه ،
فَطَهَّرَ لِمَشَقَّةٍ تَكَرَّرَ ، وَيَصِيرُ الْمَاءُ فِي الطَّهَارَتَيْنِ مُسْتَعْمَلًا بِانْتِقَالِهِ مِنْ غُضُو
إِلَى آخَرٍ ، بعدَ زَوَالِ اتِّصَالِهِ لَا بِتَرَدُّدِهِ عَلَى الْأَعْضَاءِ الْمُتَّصِلَةِ ، وإن غُسِلَتْ
به نَجَاسَةٌ فَاِنْفَصَلَ مُتَغَيِّرًا بِهَا ، أو قَبْلَ زَوَالِهَا وهو يَسِيرٌ ، فَتَجَسَّسَ ، وإن
انْفَصَلَ غَيْرَ مُتَغَيِّرٍ [٢٥] بعدَ زَوَالِهَا عَنْ مَحَلِّ طَهْرٍ - أَرْضًا كَانَ أو غَيْرَهَا -
فَطَهَّرَ إِنْ كَانَ قَلَّتَيْنِ ، وَإِلَّا فَطَاهِرٌ .

وإن خَلَّتْ امْرَأَةٌ - ولو كَافِرَةٌ ، لا مُبَيِّزَةٌ - أو خُشِنَى مُشَكِّلٌ بِمَاءٍ - لا

بُتْرَابٍ تَيَمَّمَتْ بِهِ - دُونَ قُلْتَيْنِ لَطَهَارَةٍ كَامِلَةٍ عَنْ حَدَثٍ لَا خَبَثٍ،
وَشُرْبٍ، وَطَهِيرٍ مُسْتَحَبٍّ، فَطَهُورٌ، وَلَا يَزَوِّجُ حَدَثَ رَجُلٍ، وَخُبْنَى
مُشْكِلٍ، تَعْبُدًا. وَلَهَا وَلَامْرَأَةٍ أُخْرَى وَلَصَبِي الطَّهَارَةِ بِهِ مِنْ حَدَثٍ
وَحَبَثٍ، وَلِرَجُلٍ^(١) مِنْ خَبَثٍ، وَلَهَا الطَّهَارَةُ بِمَاءٍ خَلَا بِهِ.

وَتَزُولُ الْخَلْوَةُ إِذَا شَاهَدَهَا عِنْدَ الْاسْتِعْمَالِ، أَوْ شَارَكَهَا فِيهِ زَوْجُهَا، أَوْ
مَنْ تَزُولُ بِهِ خَلْوَةُ النِّكَاحِ؛ مِنْ رَجُلٍ، أَوْ امْرَأَةٍ، أَوْ مُمَيِّزٍ وَلَوْ كَانَ الْمُشَاهِدُ
كَافِرًا، وَتَأْتِي^(٢).

وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ وَامْرَأَتُهُ، أَوْ يَغْتَسِلَا مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

وَجَمِيعُ الْمِيَاهِ الْمُغْتَصَرَةِ مِنَ الثَّبَاتِ الطَّاهِرَةِ، وَكُلُّ طَاهِرٍ، يَجُوزُ شُرْبُهُ
وَالطَّبْخُ بِهِ وَالْعَجْنُ وَنَحْوُهُ، وَلَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ وَإِزَالَةِ
النَّجَسِ، وَلَا فِي طَهَارَةٍ مَنْدُوبَةٍ.

وَالْمَاءُ النَّجَسُ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ بِحَالٍ إِلَّا لَظَرُورَةٍ لِقَمَةٍ غُصَّ بِهَا،
وَلَيْسَ عِنْدَهُ طَهُورٌ وَلَا طَاهِرٌ، أَوْ لِقَطْشٍ مَغْصُومٍ؛ مِنْ آدَمِيٍّ، أَوْ بَيْهَمَةٍ -
سَوَاءً كَانَتْ تُؤْكَلُ أَوْ لَا، وَلَكِنْ لَا تُحَلَبُ قَرِيئًا - أَوْ لَطْفِي حَرِيقِي مُثْلِفٍ،
وَيَجُوزُ بَلُّ التُّرَابِ بِهِ وَجَعْلُهُ طِينًا يُطَيَّنُ بِهِ مَا لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ.

وَمَتَى تَغَيَّرَ الْمَاءُ بِطَاهِرٍ ثُمَّ زَالَ تَغْيِيرُهُ، عَادَتْ طَهُورِيَّتُهُ. فَإِنْ تَغَيَّرَ بِهِ
بَعْضُهُ، فَمَا لَمْ يَتَغَيَّرْ، طَهُورٌ.

(١) بعده في م: «الطهارة به».

(٢) بعده في د: «في الصداق».

فصل : الثالث ، نَجَسٌ ؛ وهو ما تَغَيَّرَ بِنَجَاسَةٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّطْهِيرِ .
 وَفِي مَحَلِّهِ طَهُورٌ وَإِنْ كَانَ وَارِدًا ، فَإِنْ تَغَيَّرَ بَعْضُهُ فَلَمْ تَتَغَيَّرْ نَجَسٌ ، وَمَا لَمْ
 يَتَغَيَّرْ مِنْهُ فَطَهُورٌ إِنْ كَانَ كَثِيرًا ، وَلَوْ اسْتِيعَمَالُهُ وَلَوْ مَعَ قِيَامِ النُّجَاسَةِ فِيهِ
 وَبَيْنَهُ وَبَيْنَهَا قَلِيلٌ ، وَإِلَّا فَتَجَسَّ . فَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَاءُ الَّذِي خَالَطَتْهُ النُّجَاسَةُ
 وَهُوَ يَسِيرٌ ، فَتَجَسَّ وَلَوْ كَانَتِ النُّجَاسَةُ لَا يُذْرِكُهَا الطَّرْفُ ، مَضَى زَمَنٌ
 تَشْرَى فِيهِ أَمْ لَا . وَمَا انْتَضَحَ مِنْ قَلِيلٍ لَشُقُوطِهَا فِيهِ ، نَجَسٌ .

وَالْمَاءُ الْجَارِي كَالزَّائِدِ ؛ إِنْ بَلَغَ مَجْمُوعُهُ قُلَّتَيْنِ ، دَفَعَ النُّجَاسَةَ إِنْ لَمْ
 تُغَيَّرْهُ - فَلَا اغْتِيَابَ بِالْجُزِيَّةِ - فَلَوْ غَمَسَ الْإِنَاءُ فِي مَاءٍ جَارٍ ، فَهِيَ غَسَلَةٌ
 وَاحِدَةٌ ، وَلَوْ مَرَّ عَلَيْهِ جُزَيَاتٌ . وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ ثَوْبًا وَنَحْوَهُ ، وَعَصَرَهُ
 عَقِبَ كُلِّ جُزِيَّةٍ . وَلَوْ انْغَمَسَ فِيهِ الْحَدِيثُ حَدَثًا أَصْغَرَ لِلْوُضُوءِ ، لَمْ يَزْتَفِعْ
 حَدْثُهُ حَتَّى يَخْرُجَ مُرْتَبًا ، نَصًّا ، كَالزَّائِدِ ، وَلَوْ مَرَّ عَلَيْهِ أَرْبَعُ جُزَيَاتٍ . وَلَوْ
 خَلَفَ لَا يَقِفُ فِيهِ فَوْقَ ، حَيْثُ .

وَيَنْجُسُ كُلُّ مَائِعٍ - كَزَيْبٍ ، وَسَمْنٍ ، وَلَبَنٍ - وَكُلُّ طَاهِرٍ - كَمَاءٍ وَزَيْدٍ
 وَنَحْوِهِ - بِمُلَاقَاةِ نَجَاسَةٍ ، وَلَوْ مَغْفُوءًا عَنْهَا ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا .

وَإِنْ وَقَعَتِ 'النُّجَاسَةُ الْمَغْفُوءُ عَنْهَا' فِي مُسْتَعْمَلٍ فِي رَفْعِ حَدِيثٍ ، أَوْ
 فِي طَاهِرٍ غَيْرِهِ مِنَ الْمَاءِ ، لَمْ يَنْجُسْ كَثِيرُهُمَا بِذَوْنِ تَغْيِيرٍ كَالطُّهُورِ ، إِلَّا أَنْ
 تُكُونَ النُّجَاسَةُ بَوْلَ آدَمِيٍّ ، أَوْ غَذِرَتِهِ الْمَائِعَةُ ، أَوْ الرُّطْبَةُ ، أَوْ يَابِسَةٌ فَذَابَتْ ،
 نَصًّا ، وَأَمَكَنَ نَزْحُهُ بِلا مَشَقَّةٍ ، فَيَنْجُسُ . وَعَنْهُ ، لَا يَنْجُسُ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ

(١ - ١) سقط من : الأصل ، م .

المتأخرين . وهو المذهبُ عندهم .

وَإِذَا انْضَمَّ - حَسَبَ الإِمْكَانِ عُزُفًا ، وَلَوْ لَمْ يَتَّصِلِ الصَّبُّ - إِلَى مَاءٍ نَجِسٍ مَاءً طَهُورًا كَثِيرًا ، أَوْ جَرَى إِلَيْهِ مِنْ سَاقِيَةٍ ، أَوْ نَبَعَ فِيهِ ، طَهُورًا^(١) ، أُنِيَ صَارَ طَهُورًا إِنْ لَمْ يَتَّقَ فِيهِ تَغْيِيرٌ ، إِنْ كَانَ مُتَنَجِّسًا بِغَيْرِ بَوْلٍ أَدْمَى أَوْ غَذِيرَةٍ ، وَإِنْ كَانَ بِأَحَدِهِمَا وَلَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَتَطْهِيرُهُ بِإِضَافَةِ مَا يَشُقُّ نَزْحُهُ .

وَإِنْ تَغَيَّرَ وَكَانَ مِمَّا يَشُقُّ نَزْحُهُ ، فَتَطْهِيرُهُ بِإِضَافَةِ مَا يَشُقُّ نَزْحُهُ مَعَ زَوَالِ التَّغْيِيرِ ، أَوْ بِنَزْحِ يَبْقَى بَعْدَهُ مَا يَشُقُّ نَزْحُهُ ، أَوْ بِزَوَالِ تَغْيِيرِهِ بِمُكَيِّهِ .

وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَشُقُّ نَزْحُهُ ، فَبِإِضَافَةِ مَا يَشُقُّ نَزْحَهُ عُزُفًا ، كَمَصَانِعِ طَرِيقِ مَكَّةَ ، مَعَ زَوَالِ تَغْيِيرِهِ إِنْ كَانَ .

وَالْمَنْزُوحُ طَهُورًا مَا لَمْ [و٣] يَكُنْ مُتَغَيِّرًا ، أَوْ تَكُنْ عَيْنُ النُّجَاسَةِ فِيهِ .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُ جَوَانِبِ يَدَيْ نَزَّاحَتٍ ، وَأَرْضِهَا .

وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ النَّجِسُ كَثِيرًا ، فَزَالَ تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَزْحِ بَقِي بَعْدَهُ كَثِيرًا ، صَارَ طَهُورًا إِنْ كَانَ مُتَنَجِّسًا بِغَيْرِ الْبَوْلِ وَالْغَذِيرَةِ - عَلَى مَا تَقَدَّمَ - وَلَمْ يَكُنْ مُجْتَمِعًا مِنْ مُتَنَجِّسٍ كُلِّ مَاءٍ دُونَ قُلَّتَيْنِ ، كاجْتِمَاعِ قُلَّةِ نَجَسَةٍ إِلَى مِثْلِهَا ، فَإِنْ كَانَ فَتَنَجَسَ ، وَكَكَمَالِهِمَا يَبُولُ أَوْ نَجَاسَةٍ أُخْرَى ، وَكَذَا إِنْ اجْتَمَعَ مِنْ نَجِسٍ وَطَهُورٍ وَطَاهِرٍ قُلَّتَانِ وَلَا تَغْيِيرٌ ، فَكُلُّهُ نَجِسٌ . وَتَطْهِيرُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ هُوَ وَمَا كُوِّزَ بِمَاءٍ يَسِيرٍ ، بِالإِضَافَةِ فَقَطْ . وَإِنْ كُوِّزَ بِمَاءٍ يَسِيرٍ ،

(١) فِي م : « طَهْرُهُ » .

أو كان كثيراً فأُضيفَ إليه ذلك أو غيرُ الماءِ ، لم يَطْهُرُ .

فصل : والكثيرُ قُلْتَانِ فصَاعِدَا ، واليسيرُ دُونَهُمَا ، وهما خَمْسِمِائَةٍ رَطْلٍ عِراقِيٌّ تقريبًا - فيُعْفَى عن نَقْصِ يَسِيرٍ ، كَرَطْلٍ أو رَطْلَيْنِ - وأَرْبَعُمِائَةٍ وستةٌ وأربعون رَطْلًا وثلاثةُ أَشْبَاعِ رَطْلٍ مِصْرِيٌّ وما وافقه من البُلْدَانِ ، ومائةٌ وسبعةُ أَزْطَالٍ وسُبْعُ رَطْلٍ دِمَشْقِيٌّ وما وافقه ، وتسعةٌ وثمانون رَطْلًا وسُبْعَا رَطْلٍ حَلَبِيٌّ وما وافقه ، وثمانون رَطْلًا وسُبْعَا رَطْلٍ وَنِصْفُ سُبْعِ رَطْلٍ قُدْسِيٌّ وما وافقه ، وأحدٌ وسبعون رَطْلًا وثلاثةُ أَشْبَاعِ رَطْلٍ بَغْلِيٌّ وما وافقه .

وَمِسَاحَتُهُمَا مُرَبَّعَا ؛ ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ طُولًا ، وَذِرَاعٌ وَرُبْعٌ عَرْضًا ، وَذِرَاعٌ وَرُبْعٌ عُقْمًا ، وَمُدَوَّرَا ؛ ذِرَاعٌ طُولًا وَذِرَاعَانِ وَنِصْفُ عُقْمًا ، وَالْمُرَادُ ذِرَاعُ الْيَدِ .

وَالرَّطْلُ الْعِراقِيُّ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَشْبَاعِ دِرْهَمٍ ؛ وَهُوَ سُبْعُ الْقُدْسِيِّ وَثَمْنُ سُبْعِهِ ، وَسُبْعُ الْحَلَبِيِّ وَرُبْعُ سُبْعِهِ ، وَسُبْعُ الدِّمَشْقِيِّ وَنِصْفُ سُبْعِهِ ، وَسِتَّةُ أَشْبَاعِ الْمِصْرِيِّ وَرُبْعُ سُبْعِهِ ، وَسُبْعُ الْبَغْلِيِّ .

وَهُوَ بِالْمِثَاقِيلِ تِسْعُونَ مِثْقَالًا ، وَمَجْمُوعُ الْقُلْتَيْنِ بِالدِّرَاهِمِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ أَلْفًا وَمِائَتَانِ وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَشْبَاعِ دِرْهَمٍ ، فَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ الْقُلْتَيْنِ بِأَيِّ رَطْلٍ أَرَدْتَ ^(١) ، فَاعْرِفْ عِدَدَ دِرَاهِمِهِ ، ثُمَّ اطْرَحْهُ مِنْ دِرَاهِمِ الْقُلْتَيْنِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهَا شَيْءٌ ، وَاحْفَظِ الْأَزْطَالَ الْمَطْرُوحَةَ ، فَمَا كَانَ فَهُوَ مِقْدَارُ الْقُلْتَيْنِ بِالرَّطْلِ الَّذِي طَرَحْتَ بِهِ ، وَإِنْ بَقِيَ

(١) سقط من : م .

أَقْلُ مِنْ رَطْلٍ فَانْسِبْهُ مِنْهُ ، ثُمَّ اجْمَعْهُ إِلَى الْمُحْفُوظِ .

فصل : وَإِنْ شَكَّ فِي نَجَاسَةِ مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ - وَلَوْ مَعَ تَغْيِيرٍ - أَوْ طَهَارَتِهِ ، بَنَى عَلَى أَضْلِهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ السُّؤَالُ .

وَيَلْزَمُ مَنْ عَلِمَ نَجَاسَتَهُ ^(١) إِغْلَامُ مَنْ أَرَادَ اسْتِعْمَالَهُ ، إِنْ شَرِطَتْ إِزَالَتُهَا لِلصَّلَاةِ .

وَإِنْ اخْتَمَلَ تَغْيِيرُ الْمَاءِ بِشَيْءٍ فِيهِ ، مِنْ نَجَسٍ أَوْ غَيْرِهِ ، عُجِلَ بِهِ ، وَإِنْ اخْتَمَلَهُمَا ، فَهُوَ طَاهِرٌ .

وَإِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ مُكَلَّفٌ - وَلَوْ امْرَأَةٌ ، وَقَتًا ^(٢) ، وَلَوْ مَسْتَوْرَ الْحَالِ ، أَوْ ضَرِيرًا ؛ لِأَنَّ لِلضَّرِيرِ طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ بِالْخَبَرِ وَالْحِسِّ ، لَا كَافِرٍ وَفَاسِقٍ وَمَجْنُونٍ وَغَيْرِ بَالِغٍ - بِنَجَاسَتِهِ ، قُبِلَ إِنْ عَيَّنَ السَّبَبَ .

فَإِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ ^(٣) أَنَّ كَلْبًا وَلَغَ فِي هَذَا الْإِنَاءِ ، وَلَمْ يَلْغَ فِي هَذَا . وَقَالَ آخَرُ : لَمْ يَلْغَ فِي الْأَوَّلِ وَإِنَّمَا وَلَغَ فِي الثَّانِي . قُبِلَ قَوْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الْإِثْبَاتِ دُونَ النَّفْيِ ، وَوَجِبَ اجْتِنَابُهُمَا ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ صِدْقَهُمَا ، لَكُونِهِمَا فِي وَقَّتَيْنِ ، أَوْ عَيْنًا كَلْبَيْنِ . وَإِنْ عَيْنًا كَلْبًا وَاحِدًا وَوَقَّتًا لَا يُمَكِّنُ شُرُوبَهُ فِيهِ مِنْهُمَا ، تَعَارُضًا وَسَقَطَ قَوْلُهُمَا ، وَيُبَاحُ اسْتِعْمَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . فَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا : شَرِبَ مِنْ هَذَا الْإِنَاءِ . وَقَالَ الْآخَرُ : لَمْ يَشْرَبْ . قُدِّمَ قَوْلُ

(١) فِي م : « النَّجَسِ » .

(٢) الْقَرْنُ : الْعَبْدُ الَّذِي كَانَ أَبُوهُ مَمْلُوكًا لِلْمَوَالِيهِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

المُثَبِّتِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يَتَحَقَّقْ شُرْبُهُ ، مِثْلَ الصُّرِيرِ الَّذِي يُخْبِرُ عَنْ حِسِّهِ ،
فَيَقْدُمُ قَوْلَ الْبَصِيرِ .

وإن شَكَّ هل كان وُضُوؤُهُ قَبْلَ نَجَاسَةِ الْمَاءِ أَوْ بَعْدَهَا ، لَمْ يُعَدَّ .
وإن شَكَّ فِي كَثْرَةِ مَاءٍ وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ ، فَهُوَ نَجِسٌ ، أَوْ فِي نَجَاسَةٍ
عَظِيمٍ ، فَهُوَ طَاهِرٌ ، أَوْ فِي رَوْثَةٍ ، فَطَاهِرَةٌ ، أَوْ فِي جَفَافٍ نَجَاسَةٍ عَلَى ذُبَابٍ
أَوْ غَيْرِهِ ، فَيُحَكَّمُ بَعْدَ الْجَفَافِ ، أَوْ فِي وُلُوغِ كَلْبٍ أَدْخَلَ رَأْسَهُ فِي إِنَاءٍ ثُمَّ
بِفِيهِ رُطُوبَةٌ ، فَلَا يَنْجُسُ .

وإن أَصَابَهُ مَاءٌ مِيزَابٍ وَلَا أَمَارَةً ، كُرِهَ سُؤَالُهُ ؛ فَلَا يَلْزَمُ جَوَابُهُ ^(١) .
وإن اشْتَبَهَ طَهْوَرٌ [٣ظ] مُبَاحٌ بِنَجِسٍ أَوْ مُحَرَّمٍ ، لَمْ يَتَحَرَّ - وَلَوْ زَادَ
عَدْدُ الطَّهْوَرِ ، أَوْ كَانَ ^(٢) النَّجِسُ غَيْرَ بَوْلٍ - وَوَجِبَ الْكَفُّ عَنْهُمَا - كَمِثَّةٍ
بُذْكَاءَ ، لَا مِثَّةٍ فِي لَحْمٍ مِصْرٍ أَوْ قَرْيَةٍ - وَيَتَيَمَّمُ مِنْ غَيْرِ إِعْدَامِهِمَا ^(٣) ، لَكِنْ
إِنْ أُمِكنَ تَطْهِيرُ أَحَدِهِمَا بِالْآخِرِ لَزِمَ الْخَلْطُ .

وإن عَلِمَ النَّجِسَ بَعْدَ تَيَمُّمِهِ وَصَلَاتِهِ ، فَلَا إِعَادَةَ . وَإِنْ تَوَضَّأَ مِنْ
أَحَدِهِمَا فَبَانَ أَنَّهُ الطَّهْوَرُ ، لَمْ يَصِحَّ وُضُوؤُهُ .

وَيَلْزَمُ التَّحَرُّى لَأَكْلٍ وَشُرْبٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ غَسْلُ فَمِهِ بَعْدَهُ . وَلَا يَتَحَرَّى

(١) فِي حَاشِيَةِ د : « هَذَا خَاصٌّ بِمَاءِ الْمِيزَابِ أَمَّا إِذَا أَصَابَهُ مَاءٌ مِنْ غَيْرِ مِيزَابٍ فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ
السُّؤَالُ وَلَا الْجَوَابُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « وَلَا خَلْطُهُمَا » .

مع وجود غير مُشْتَبِه . وإن تَوَضَّأَ بماءٍ ثم عَلِمَ نَجَاسَتَهُ ، أعاد ما صَلَّاهُ حتى يَتَيَقَّنَ بَرَاءَتَهُ .

وما جَزَى مِنَ الْمَاءِ عَلَى الْمَقَابِرِ ، فَطَهُورٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ تُبَشِّتُ ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْ تَقَلَّبَ ثُرَائِبُهَا ؛ فَإِنْ كَانَتْ أَتَتْ عَلَيْهَا الْأَمْطَارُ طَهَّرَتْ - قَالَهُ فِي « النَّظْمِ » - وَلَا فَهُوَ نَجِسٌ إِنْ تَغَيَّرَ بِهَا أَوْ كَانَ قَلِيلًا .

وإن اشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِنَجِسٍ غَيْرِ الْمَاءِ ، كَالْمَائِعَاتِ وَنَحْوِهَا ^(١) ، حَرُمَ التَّحَرُّى بِهَا ضَرُورَةً .

وإن اشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِطَاهِرٍ ، لَمْ يَتَحَرَّ ، وَتَوَضَّأَ مِنْهُمَا وَضُوءًا وَاحِدًا ؛ مِنْ هَذَا غَرْفَةٌ ، وَمِنْ هَذَا غَرْفَةٌ ^(٢) يَغْمُ بِكُلِّ غَرْفَةِ الْمَحَلِّ - وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ طَهُورٌ بَيِّنَيْنِ - وَصَلَّى صَلَاةً وَاحِدَةً . وَلَوْ تَوَضَّأَ مِنْ وَاحِدٍ فَقَطْ ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ مُصِيبٌ ، أَعَادَ . وَلَوْ اخْتَجَّ إِلَى شَرْبٍ ، تَحَرَّى وَشَرِبَ الطَّاهِرَ عِنْدَهُ ، وَتَوَضَّأَ بِالطَّاهِرِ ، ثُمَّ تَيَمَّمَ مَعَهُ اخْتِيَاطًا إِنْ لَمْ يَجِدْ طَهُورًا غَيْرَ مُشْتَبِهٍ .

وإن اشْتَبَهَتْ ثِيَابٌ طَاهِرَةٌ مُبَاحَةً بِنَجَسٍ أَوْ مُحَرَّمَةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ثَوْبٌ طَاهِرٌ أَوْ مُبَاحٌ بَيِّنَيْنِ ، لَمْ يَتَحَرَّ ، وَصَلَّى فِي كُلِّ ثَوْبٍ صَلَاةً وَاحِدَةً بَعْدَ النَّجَسَةِ أَوْ الْمُحَرَّمَةِ ، وَزَادَ صَلَاةً ؛ يَتَوَى بِكُلِّ صَلَاةٍ الْفَرَضَ . وَإِنْ جَهِلَ عَدَدَهَا ، صَلَّى حَتَّى يَتَيَقَّنَ أَنَّهُ صَلَّى فِي ثَوْبٍ طَاهِرٍ أَوْ مُبَاحٍ . وَكَذَا حُكْمُ الْأَمْكِنَةِ الضَّيِّقَةِ . وَيُصَلَّى فِي فُضَاءٍ وَاسِعَةٍ حَيْثُ شَاءَ بِلَا تَحَرٍّ .

(١) فِي م : « نَحْوِهَا » .

(٢) (٢ - ٢) فِي م : « نَعَمْ كُلُّ » .

ولا تَصِحُّ إِمَامَةُ مَنْ اسْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الثِّيَابُ الطَّاهِرَةُ بِالنَّجَسَةِ .
وإن اسْتَبَهَتْ أُخْتُه بِأَجْنَبِيَّةٍ أَوْ أَجْنَبِيَّاتٍ ، لم يَتَحَرَّ لِلنِّكَاحِ وَكَفَّ عَنْهُنَّ .
وفى قَبِيلَةٍ كَبِيرَةٍ وَبَلَدَةٍ كَبِيرَةٍ ، له النِّكَاحُ مِنْ غَيْرِ تَحَرُّ . ولا مَدْخَلُ لِلتَّحَرُّ
فِي الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ .

بَابُ الْأَنِيةِ

وهي الأوعية؛ كل إناء طاهر يُباح اتُّخاذه واستعماله ولو كان ثميناً، كجواهر ونحوه، إلا عظم آدمي وجلده، وإناء مغضوباً، وإناء ثمنه حرام، وأنية ذهب وفضة ومُصَبَّيَا^(١) بهما، فيحُرَّم على الذكر والأنثى ولو ميلاً. ومثله قنديل ومُشَعَطٌ^(٢) ومِجْمَرَةٌ ومِدْحَنَةٌ وسَرِيرٌ وكُرْسِيٌّ وخُفَّانٍ ونِغْلَانٍ ومِشْرَبَةٌ^(٣) وملعقة وأبواب ورُفُوفٌ. قال أحمد: لا تُعْجِبُنِي الحَلَقَةُ. ونَصٌّ أنها من الأنية. ويحُرَّم مُمَوَّةٌ ومُطْعَمٌ ومُطْلِيٌّ ومُكَفَّتٌ^(٤) ونحوه منهما. وتَصِحُّ الطَّهَارَةُ منها وبها وفيها وإليها؛ بأن يجعلها مَصَبّاً لِفَضْلِ طَهَارَتِهِ، فيَقَعُ فيها الماءُ الْمُتَفَصِّلُ عن العُضْوِ. ومن إناء مغضوب أو ثمنه حرام، وفي مكان مغضوب، إلا ضَبَّةٌ يَسِيرَةٌ غُرُفًا مِنْ فِضَّةٍ لِحَاجَةٍ؛ كَتَشْيِيبٍ قَدَحٍ، وهي أن يَتَعَلَّقَ بها غَرَضٌ غَيْرُ زِينَةٍ ولو وَجَدَ غَيْرَهَا، وتُباحُ مُبَاشَرَتُهَا لِحَاجَةٍ، وبدُونِهَا تَكْرَهُ.

وثِيَابُ الْكُفَّارِ كُلُّهُمْ وَأَوَانِيهِمْ طَاهِرَةٌ إِنْ جُهِلَ حَالُهَا - حتى ما ولى عَوْرَاتِهِمْ - كما لو عَلِمَتْ طَهَارَتُهَا. وكذا ما صَبَّغُوهُ أو نَسَجُوهُ، وأَنِيةٌ مُدْمِنِي الْخَمْرِ، وَمَنْ لَا يَسُ النِّجَاسَةَ كَثِيرًا، وثِيَابُهُمْ.

(١) المصَّب: ما صنعت له ضبة من حديد أو صفر أو غيرها يُشَقَّب به.

(٢) المِشْعَط: وعاء الشعوط، وهو الدواء يدخل في الأنف.

(٣) في الأصل، د: «شربة». والمِشْرَبَةُ، كميكة: وعاء يشرب فيه.

(٤) التكفيت: أن يُبرد الإناء من حديد أو نحوه حتى يصير فيه شبه المجاري ثم يوضع فيها شريط من ذهب أو فضة يُدَقُّ عليه حتى يلصق.

وَبَذَنُ الْكَافِرِ - وَلَوْ مَنْ لَا تَحِلُّ ذَيْبُحَتُهُ - وَطَعَامُهُ وَمَاؤُهُ طَاهِرٌ مُبَاحٌ .

وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي ثِيَابِ الْمُرْضِعَةِ وَالْحَائِضِ وَالصَّبِيِّ مَعَ الْكَرَاهَةِ مَا لَمْ تُعْلَمْ نَجَاسَتُهَا . وَلَا يَجِبُ غَسْلُ الثَّوْبِ الْمَصْبُوغِ فِي حُبِّ الصَّبَاغِ ؛ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا ، نَصًّا ، وَإِنْ عُلِمَتْ نَجَاسَتُهُ ، طَهَرَ بِالْغَسْلِ وَلَوْ بَقِيَ اللَّوْنُ .

وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ مَيْتَةٍ نَجِسَ بِمَوْتِهَا ، بِذَبْنِهِ . وَيُجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي يَابِسٍ بَعْدَ ذَبْنِهِ ، لَا فِي مَائِهِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَلَوْ لَمْ يَنْجَسِ الْمَاءُ بِأَنْ كَانَ يَسْغُ قُلَّتَيْنِ فَأَكْثَرَ ، فَيُبَاحُ الذَّبْنُ ، وَيَحْرُمُ يَتَعُهُ بَعْدَ الذَّبْنِ كَقَبْلِهِ . وَعَنْهُ : يَطْهَرُ [٤٤] مِنْهَا جِلْدُ مَا كَانَ طَاهِرًا فِي الْحَيَاةِ وَلَوْ غَيْرَ مَاكُولٍ ، فَيَشْتَرُطُ غَسْلُهُ بَعْدَهُ ، وَيَحْرُمُ أَكْلُهُ لَا يَتَعُهُ . وَلَا يَطْهَرُ جِلْدُ مَا كَانَ نَجِسًا فِي حَيَاتِهِ بِذَكَاءِ كُلِّحِمِهِ ، فَلَا يُجُوزُ ذَبْحُهُ لَذَلِكَ وَلَا لِغَيْرِهِ وَلَوْ فِي النَّزْعِ ^(١) .

وَلَا يَخْصُلُ الذَّبْنُ بِنَجَسٍ ، وَلَا بِغَيْرِ مُنَسِّفٍ لِلرُّطُوبَةِ مُنْقٍ لِلْحَبِثِ ؛ بَحِثْ لَوْ نَقَعَ الْجِلْدُ بَعْدَهُ فِي الْمَاءِ فَسَدَ ، وَلَا بِتَشْمِيسٍ ، وَلَا بِتَرِيْبٍ ، وَلَا بِرِيْحٍ .

وَجَعَلُ الْمُضْرَانِ وَتَرَا ، دِبَاغٌ . وَكَذَا الْكَرْشُ .

وَيَحْرُمُ افْتِرَاشُ جُلُودِ السَّبَاعِ مَعَ الْحُكْمِ بِنَجَاسَتِهَا . وَيُكْرَهُ الْخَزَرُ بِشَعْرِ خَنْزِيرٍ ، وَيَجِبُ غَسْلُ مَا خُرِزَ بِهِ رَطْبًا . وَيُبَاحُ مُنْخَلُّ مِنْ شَعْرِ نَجَسٍ فِي يَابِسٍ . وَيُكْرَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِالنَّجَاسَاتِ . وَجِلْدُ الثَّغْلَبِ كُلِّحِمِهِ ، وَلَبَنُ الْمَيْتَةِ ، وَإِنْفَحَتُهَا ، وَجِلْدَتُهَا ، وَعَظْمُهَا ، وَقَرْنُهَا ، وَظَفَرُهَا ، وَعَصَبُهَا ، وَخَافِزُهَا ،

(١) فِي م : « النَّزْعِ » .

وأُصولُ شَعْرِها، وريشُها إذا نُتِفَ وهو رَطْبٌ أو يابسٌ، نَجِسٌ .
وصُوفٌ مَيِّتَةٌ طَاهِرَةٌ فِي الْحَيَاةِ، وشَعْرُها، ووَبَرُها، وريشُها، ولو غيرَ
مَأْكُولَةٍ، كَهَرٍّ وما دُونِها فِي الخِلْقَةِ، وَعَظْمٌ سَمَكٌ ونَحْوُهُ، وبَاطِنٌ بَيَضَةٌ
مَأْكُولٍ صَلْبٌ قَشْرُها^(١)، طَاهِرٌ، ولو سُلِقَتْ^(٢) فِي نَجَاسَةٍ لم تَحْرُمَ .
وما أُبَيِّنَ مِن حَيٍّ ؛ مِن قَوْنٍ، وَالْيَتَةِ، ونَحْوِهما، فهو كَمَيِّتَةٍ .
ولا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ شَعْرِ الْآدَمِيِّ ؛ لِحُرْمَتِهِ، وتَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ ؛
لَطَهَارَتِهِ .
والمِيسْكُ وَجِلْدَتُهُ، ^(٣) «وَدُوْدُ الْقَزِّ» ، ودُوْدُ الطَّعَامِ، ولُعَابُ الْأَطْفَالِ، وما
سَالَ مِن فَمٍ عِنْدَ نَوْمٍ، طَاهِرٌ .

(١) أى : صلب قشرها بموت الطائر . وانظر : الروض المربع ١ / ٣٢ .

(٢) فى م : « صلقت » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

بَابُ الِاسْتِطَابَةِ^(١) وَآدَابِ التَّخَلِّي

يُسَنُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ دُخُولِ^(٢) الْخَلَاءِ : « بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ »^(٣) . وَيُكْرَهُ دُخُولُهُ بِمَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ بِلا حَاجَةٍ ، إِلَّا دَرَاهِمَ وَنَحْوَهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ ، نَصًّا ، وَمِثْلُهَا حِرْزٌ ، لَكِنْ يَجْعَلُ فَصَّ خَاتَمٍ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ الْيَمْنَى ، وَيَحْرُمُ بِمُصْحَفٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْتَعِلَ ، وَيُقَدِّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى دُخُولًا^(٤) وَالْيَمْنَى خُرُوجًا ، وَفِي غَيْرِ الْبُتْيَانِ يُقَدِّمُ يُسْرَاهُ إِلَى مَوْضِعِ جُلُوسِهِ ، وَيُمْنَاهُ عِنْدَ مُنْصَرِفِهِ مَعَ مَا تَقَدَّمَ ، وَمِثْلُهُ حَتَامٌ

(١) الاستطابة: إزالة النجس، وهو العذرة، وسميت بذلك لأنها تطيب نفسه بإزالة الخبث. انظر: حاشية الروض المربع ١١٦/١.

(٢) في م: « دخوله ».

(٣) لما روى أنس أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء قال: « اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ». أخرجه البخاري، في: باب ما يقول عند الخلاء، من كتاب الوضوء، وفي: باب الدعاء عند الخلاء، من كتاب الدعوات. صحيح البخاري ٤٨/١، ٨٨/٨. ومسلم، في: باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، من كتاب الحيض. صحيح مسلم ٢٨٣/١. وأبو داود، في: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢/١. والترمذي، في: باب ما يقول إذا دخل الخلاء، من أبواب الطهارة. عارضة الأحوذى ٢١/١. والنسائي، في: باب القول عند دخول الخلاء، من كتاب الطهارة. سنن أبي داود ٢/١. وابن ماجه، في: باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، من كتاب الطهارة وسننها. سنن ابن ماجه ١٠٩/١. والدارمي، في: باب ما يقول إذا دخل المخرج، من كتاب الطهارة. سنن الدارمي ١٧١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٩٩/٣، ١٠١، ٢٨٢. (٤ - ٤) في الأصل، د: « وينى ».

وَمُغْتَسِلٌ وَنَحْوُهُمَا ، عَكْسَ مَسْجِدٍ وَمَنْزِلٍ وَنَعْلٍ وَنَحْوِهِ ، وَقَمِيصٍ وَنَحْوِهِ .
وَيُسْنُّ أَنْ يَتَّعِمِدَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى ، وَيَنْصِبَ الْيَمْنَى ، وَيُعْطَى رَأْسَهُ ^(١)
وَلَا يَرْفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَيُسْنُّ فِي فَضَاءٍ بَعْدَهُ ، وَاسْتِثْنَاهُ عَنْ نَظِيرٍ ^(٢) ، وَطَلَبِهِ
مَكَانًا رِخْوًا لَبْوَلَهُ ، وَلَصُقٍ ^(٣) ذَكَرَهُ بِضَلْبٍ ، وَأَنْ يُعَدَّ أَحْجَارَ الْاسْتِجْمَارِ ^(٤)
قَبْلَ جُلُوسِهِ .

وَيُكْرَهُ رَفْعُ ثَوْبِهِ إِنْ بَالَ قَاعِدًا قَبْلَ دُنُوهِ مِنَ الْأَرْضِ بِلَا حَاجَةٍ ، فَإِذَا قَامَ
أَسْبَلَهُ عَلَيْهِ قَبْلَ انْتِصَابِهِ ، وَاسْتَقْبَالَ شَمْسٍ وَقَمَرٍ وَمَهَبِّ رِيحٍ بِلَا حَائِلٍ ،
وَمَسَّ فَرْجَهُ بِيَمِينِهِ فِي كُلِّ حَالٍ .

وَكَذَا مَسَّ فَرْجٍ أُبَيِّحَ لَهُ مَسَّهُ ، وَاسْتِجْمَارُهُ وَاسْتِنْجَاؤُهُ ^(٥) بِهَا لَغَيْرِ
ضَرُورَةٍ أَوْ حَاجَةٍ ، فَإِنْ كَانَ اسْتِجْمَارُهُ مِنْ غَائِطٍ ، أَخَذَ الْحَجَرَ بِيَسَارِهِ
فَمَسَحَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ بَوْلٍ ، أَمْسَكَ ذَكَرَهُ بِشِمَالِهِ وَمَسَحَهُ عَلَى الْحَجَرِ ،
فَإِنْ كَانَ الْحَجَرُ صَغِيرًا ، أَمْسَكَهُ بَيْنَ عَقَبَيْهِ أَوْ بَيْنَ إِنْهَامَيْ قَدَمَيْهِ وَمَسَحَ عَلَيْهِ
إِنْ أَمْكَنَهُ ، وَإِلَّا أَمْسَكَ الْحَجَرَ بِيَمِينِهِ وَمَسَحَ بِيَسَارِهِ الذَّكَرَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ
اسْتَقْطَبَ بِهَا أَجْزَأَهُ ، وَتُبَّاحُ الْمَعُونَةُ بِهَا فِي الْمَاءِ .

(١) يشير إلى ما رواه البيهقي من رواية محمد بن يونس الكندي - وكان يتهم بوضع الحديث -
عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء غطى رأسه ، وإذا أتى أهله غطى رأسه .
السنن الكبرى ٩٦/١ . وانظر : « الشرح الكبير » مع « المقنع » و « الإنصاف » ١/١٩٤ .

(٢) في م : « ناظره » .

(٣) في الأصل : « يلصق » .

(٤) الاستجمار : هو الاستنجاء بالحمار ، والحجارة هي الحصاة الصغيرة .

(٥) الاستنجاء : إزالة النجس عن البدن بالغسل والمسح . لسان العرب (ن ج و) .

وَيُكْرَهُ بَوْلُهُ فِي شَقٍّ وَسَرَبٍ وَلَوْ فَمَ بِالْوَعَةِ ، وَمَاءٍ رَاكِدٍ ، وَقَلِيلٍ بَجَارٍ ،
وَفِي إِنَاءٍ بِلَا حَاجَةٍ ، وَنَارٍ ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ الشَّقَمَ ، وَرَمَادٍ ، وَمَوْضِعَ ضَلَبٍ ،
وَفِي مُسْتَحْتَمٍّ غَيْرِ مُقَيَّرٍ أَوْ مُبَلَّطٍ ، فَإِنْ بَالَ فِي الْمُقَيَّرِ أَوْ الْمُبَلَّطِ ، ثُمَّ أُرْسِلَ
عَلَيْهِ الْمَاءُ قَبْلَ اغْتِسَالِهِ فِيهِ ، فَلَا بَأْسَ .

وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ أَوْ يَسْتَنْجِيَ عَلَى مَوْضِعِ بَوْلِهِ ، أَوْ أَرْضٍ مُتَّجِسَةٍ لَهَا
يَسْتَنْجِسَ .

وَيُكْرَهُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِي فِضَاءٍ بَاسْتِنْجَاءٍ أَوْ اسْتِنْجَامٍ ، وَكَلَامُهُ فِي
الْخَلَاءِ وَلَوْ سَلَامًا أَوْ رَدًّا سَلَامٍ ، وَيَجِبُ لَتَحْذِيرِ مَعْصُومٍ عَنْ هَلَكَةٍ كَأَعْمَى
وِغَافِلٍ .

وَيُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَطَسَ أَوْ سَمِعَ أَذَانًا ، حَمِدَ اللَّهَ وَأَجَابَ
بِقَلْبِهِ ، وَذَكَرَ اللَّهَ فِيهِ ، لَا بِقَلْبِهِ .

وَتَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ فِيهِ وَهُوَ عَلَى حَاجَتِهِ ، وَلَيْثُهُ فَوْقَ حَاجَتِهِ - وَهُوَ مُضِرٌّ
عِنْدَ الْأَطْبَاءِ - وَكُشْفُ عَوْرَةِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَبَوْلُهُ وَتَغَوُّطُهُ فِي طَرِيقِ مَسْلُوكٍ ،
وَتَغَوُّطُهُ فِي [٤٥] مَاءٍ ، لَا الْبَحْرِ ، وَلَا مَا أُعِدَّ لِذَلِكَ ، كَالْجَارِي فِي
الْمَطَاهِرِ ^(١) .

وَيَحْرُمُ بَوْلُهُ وَتَغَوُّطُهُ عَلَى مَا نُهِىَ عَنِ الاسْتِنْجَامِ بِهِ كَرَوْثٍ وَعَظْمٍ ،
وَعَلَى مَا يَنْصِلُ بَحْيَوَانٍ كَذَنْبِهِ وَيَدِهِ وَرِجْلِهِ ، وَيَدِ الْمُسْتَجْمِرِ ، وَعَلَى مَا لَهُ

(١) فِي د : الْمَطَامِيرُ . وَالْمَطَاهِرُ : جَمْعُ مَطَهْرَةٍ - بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا - بَيْتٌ يَتَطَهَّرُ فِيهِ ، يَشْتَمِلُ
الْوَضُوءَ وَالْغَسْلَ وَالِاسْتِنْجَاءَ . تَاجُ الْعُرُوسِ (ط ه ر) .

حُرْمَةٌ كَمَطْعُومٍ، وعلى قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَهَا - وَيَأْتِي آخِرُ الْجَنَائِزِ - وعلى عُلْفٍ دَابَّةٍ وَغَيْرِهَا، وَظِلٌّ نَافِعٌ، وَمِثْلُهُ مُتَشَمِّسٌ زَمَنَ الشَّتَاءِ، وَمُتَحَدِّثُ النَّاسِ، وَتَحْتَ شَجَرَةٍ عَلَيْهَا ثَمَرَةٌ مَقْصُودَةٌ، وَمَوْرِدُ مَاءٍ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا فِي فَضَاءٍ لَا بُنْيَانٍ .

وَيَكْفِي انْحِرَافُهُ، وَحَائِلٌ وَلَوْ كُمُؤَخَّرَةٌ رَحِلٍ .

وَيَكْفِي الْاسْتِتَارُ بِدَابَّةٍ وَجِدَارٍ وَجَبَلٍ وَنَحْوِهِ، وَإِرْخَاءُ ذَيْلِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ قُوَّةُ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ فِي يَتِيَةٍ، وَلَا كَشُتْرَةٍ^(١) صَلَاةٍ، بَحِثْ تَنْتَرُ أَسَافِلَهُ .

وَلَا يُكْرَهُ الْبَوَلُ قَائِمًا وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ، إِنْ أَمِنَ تَلَوُّنًا وَنَاطِرًا، وَلَا التَّوَجُّهُ إِلَى يَتِيَةِ الْمَقْدِسِ .

فصل : فَإِذَا انْقَطَعَ بَوْلُهُ، اسْتَحَبَّ مَسْحُ ذَكَرِهِ بِيَدِهِ الْيُسْرَى مِنْ حَلَقَةِ الدُّبُرِ إِلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، وَنَثَرَهُ ثَلَاثًا .

وَالأَوَّلَى أَنْ يَتَدَا ذَكَرٌ وَبِكُرٍّ بِقُبُلٍ، وَتُخَيَّرُ يَتِيَةٌ .

وَيُكْرَهُ بَصْفُهُ عَلَى بَوْلِهِ لِلْوَسْوَاسِ .

ثُمَّ يَتَحَوَّلُ لِلْاسْتِجْمَارِ^(٢) إِنْ خَافَ^(٣) تَلَوُّنًا . ثُمَّ يَسْتَجِمِرُ، ثُمَّ يَسْتَنْجِي مُرْتَبًا، نَذْبًا، فَإِنْ عَكَسَ، كُرَّةً .

(١) فِي م : « فَكْسْتَرَةٌ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ، د : « الْاسْتِجْمَاءُ » .

(٣) فِي م : « خَشْيٌ » .

ومن استَجَمَرَ في فَرْجٍ واستَنْجَى في آخَرٍ، فلا بَأْسَ. ولا يُجْزَى ،
الاستِجْمَارُ في قُبْلَى خُتْنَى مُشْكِلٍ ولا في مَخْرَجٍ غَيْرِ فَرْجٍ .

وَيُسْتَحَبُّ ذَلِكَ يَدِهِ بِالْأَرْضِ الطَّاهِرَةِ بَعْدَ الاستِنْجَاءِ، وَيُجْزَى
أَحَدُهُمَا، وَالْمَاءُ أَفْضَلُ، وَجَمْعُهُمَا أَفْضَلُ مِنْهُ. وَفِي «التَّنْقِيحِ»^(١): الْمَاءُ
أَفْضَلُ كَجَمْعِهِمَا. وَهُوَ سَهْوٌ؛ إِلَّا أَنْ يَغْدُوَ الْخَارِجُ مَوْضِعَ الْعَادَةِ، فَلَا
يُجْزَى إِلَّا الْمَاءُ لِلْمُتَعَدِّي فَقَطْ، كَتَنَجِّسٍ^(٢) مَخْرَجٍ بغيرِ خَارِجٍ، وَاسْتِجْمَارٍ
بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ. وَإِنْ خَرَجَتْ أَجْزَاءُ الْحُقْنَةِ فَهِيَ نَجِسَةٌ، وَلَا يُجْزَى فِيهَا
الاستِجْمَارُ.

وَالذَّكْرُ، وَالْأُنْثَى؛ النَّيْبُ وَالْيَكْرُ، فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، فَلَوْ تَعَدَّى بَوْلُ
النَّيْبِ إِلَى مَخْرَجِ الْحَيْضِ، أَجْزَأُ فِيهِ الْاسْتِجْمَارُ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَادٌ، وَلَوْ شَكَّ فِي
تَعَدَّى الْخَارِجِ، لَمْ يَجِبِ الْعَسْلُ، وَالْأَوَّلَى الْعَسْلُ، وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ لَا يَتِمُّغُ
الْقِيَامُ الْاسْتِجْمَارَ مَا لَمْ يَتَعَدَّ الْخَارِجُ.

فَإِذَا خَرَجَ سُنُّ قَوْلِهِ: «عُفْرَانُكَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى
وَعَافَانِي»^(٣). وَيَتَنَحَنُّحُ وَيَمْشِي خُطُوبَاتٍ إِنْ احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ لِلِاسْتِثْرَاءِ. قَالَ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «مَرَادُ الْمُنْقَحِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ أَفْضَلُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْحَجَرِ وَحْدَهُ
كَمَا أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَجَرِ وَالْمَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْحَجَرِ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «كَتَنَجِّسٍ».

(٣) لَمَّا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخِلَاءِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ
أَبِي دَاوُدَ ٧/١. عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخِلَاءِ قَالَ: «عُفْرَانُكَ». وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخِلَاءِ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١/١
٢١. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخِلَاءِ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ. سَنَنَ ابْنُ =

المُوفَّق^(١) ، وغيره : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْكُثَ قَلِيلًا قَبْلَ الاسْتِنْجَاءِ حَتَّى يَنْقَطِعَ أَثَرُ الْبَوْلِ .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُ مَا أَمَكَرَ مِنْ دَاخِلِ فَرْجٍ ثَيِّبٍ مِنْ نَجَاسَةٍ وَجَنَابَةٍ ؛ فَلَا تُدْخِلُ يَدَهَا وَلَا إِصْبِعَهَا ، بَلْ مَا ظَهَرَ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ ، فَيَنْتَقِضُ وَضُوءُهَا بِخُرُوجِ مَا احْتَشَتْهُ وَلَوْ بَلَا بَلَلٍ . وَيَفْسُدُ الصَّوْمُ بِوُضُوءٍ إِصْبِعِهَا ، لَا بِوُضُوءٍ^(٢) خِضِّ إِلَيْهِ . وَيُسْتَحَبُّ لغيرِ الصَّائِمَةِ غَسْلُهُ .

وَدَاخِلُ الدُّبُرِ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ ؛ لِإِفْسَادِ الصَّوْمِ بِتَخَوُّ الْحَقْنَةِ ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُ نَجَاسَتِهِ . وَكَذَا حَشَقَةُ أَقْلَفٍ غَيْرِ مَفْتُوقٍ ، وَيُغْسَلَانِ مِنْ مَفْتُوقٍ .

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ اسْتَنْجَى أَنْ يَنْصَحَ فَرْجَهُ وَسَرَاوِيلَهُ ، لَا مَنْ اسْتَجَمَرَ .

فصل : وَيَصِحُّ الاسْتِجْمَارُ بِكُلِّ طَاهِرٍ جَامِدٍ مُبَاحٍ مُثْقٍ ، كَالْحَجَرِ وَالخَشَبِ وَالخَرِقِ ، لَا الْمَغْضُوبِ .

وَالْإِنْقَاءُ بِأَحْجَارٍ وَنَحْوِهَا ؛ إِزَالَةُ الْعَيْنِ حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا أَثَرٌ لَا يُزِيلُهُ إِلَّا

= ماجه ١ / ١١٠ . والدارمي ، فى : باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١ / ١٧٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ١٥٥ .

ولما رواه ابن ماجه ، فى : باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١ / ١١٠ . عن أنس بن مالك ، قال : كان النبى ﷺ إذا خرج من الخلاء قال : « الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافانى » .

(١) هو موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى . انظر ترجمته الحافلة التى صُدِّرَ بها كتاب المغنى ١ / ٦ من المقدمة .

(٢) زيادة من : م .

الماء، وبماء^(١)؛ خُشُونَةُ المَحَلِّ كما كان .

إِلَّا الرُّوثَ وَالْعِظَامَ وَالطَّعَامَ وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ، وَمَا لَهُ حُرْمَةٌ كَمَا فِيهِ ذِكْرُ
اللَّهِ، وَكُتِبَ حَدِيثٌ وَفَّقَهُ، وَكُتِبَ مُبَاحَةٌ، وَمَا حُرِّمَ اسْتِعْمَالُهُ كَذَهَبَ
وَفِضَّةً، وَمُتَّصِلًا بِحَيَوَانٍ، وَجِلْدَ سَمَكٍ، وَجِلْدَ حَيَوَانٍ مُذَكَّى، وَحَشِيشًا
رَطْبًا، فَيَحْرُمُ وَلَا يُجْزَى؛ فَإِنْ اسْتَجَمَرَ بَعْدَهُ بِمُبَاحٍ، أَوْ اسْتَنْجَى بِمَائِهِ غَيْرِ
الماءِ، لَمْ يُجْزَئِهِ وَتَعَيَّنَ الماءُ، وَإِنْ اسْتَجَمَرَ بِغَيْرِ مُنْتَقٍ، أَجْزَأُ الاسْتِجْمَارُ بَعْدَهُ
بِمُنْتَقٍ^(٢) .

وَلَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ مَسْحَاتٍ، إِمَّا بِحَجَرٍ ذِي شُعْبٍ، أَوْ بِثَلَاثَةِ
تَعْمٍ كُلِّ مَسْحَةٍ الْمَسْرُوتَةِ وَالصَّفْحَتَيْنِ مَعَ الْإِنْقَاءِ .

وَلَوْ اسْتَجَمَرَ ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، لِكُلِّ [٥٥] حَجَرٍ ثَلَاثُ
شُعْبٍ، اسْتَجَمَرَ كُلُّ وَاحِدٍ بِشُعْبَةٍ مِنْ كُلِّ حَجَرٍ، أَوْ اسْتَجَمَرَ إِنْسَانٌ
بِحَجَرٍ ثُمَّ غَسَلَهُ، أَوْ كَسَرَ مَا تَنَجَّسَ مِنْهُ ثُمَّ اسْتَجَمَرَ بِهِ ثَانِيًا، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ
وَاسْتَجَمَرَ بِهِ ثَالِثًا، أَجْزَأُهُ؛ لِحُصُولِ الْمَعْنَى وَالْإِنْقَاءِ، فَإِنْ لَمْ يُنْتَقِ، زَادَ حَتَّى
يُنْتَقَى . وَيُسَنُّ قَطْعُهُ عَلَى وَتَرٍ إِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ، وَإِذَا أَتَى بِالْعَدَدِ الْمُعْتَبَرِ،
اِكْتَفَى فِي زَوَالِ النَّجَاسَةِ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ .

وَأَثَرُ الاسْتِجْمَارِ نَجَسٌ يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهِ .

وَيَجِبُ الاسْتِنْجَاءُ أَوْ الاسْتِجْمَارُ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ إِلَّا الرِّيحَ - وَهِيَ

(١) أى : والإِنْقَاءُ بماءٍ ؛ إزالة العين ، حتى تصبح خشونة المحل كما كان .

(٢) بعده فى م : « كحجر » .

طَاهِرَةٌ فَلَا تُتَجَسَّسُ مَاءٌ يَسِيرًا - وَالطَّاهِرُ وَغَيْرُ الْمُلَوِّثِ . فَإِنْ تَوَضَّأَ ^(١) قَبْلَهُ أَوْ تَيْمَّمَ ^(٢) ، لَمْ يَصِحَّ .

وإن كانت النجاسة على غير السبيلين ، أو عليهما غير خارجة منهما ، صحَّ الوضوء والتيمم قبل زوالها .

وَيَحْرُومُ مَنْعُ الْحَتَّاجِ إِلَى الطَّهَّارَةِ ^(٣) ، قَالَ الشَّيْخُ : وَلَوْ وَقَفْتُ عَلَى طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ كَمَدْرَسَةٍ وَرِبَاطٍ ، وَلَوْ فِي مَلِكِهِ . وَقَالَ : إِنْ كَانَ فِي دُخُولِ أَهْلِ الذِّمَّةِ مَطْهَرَةٌ الْمُسْلِمِينَ تَضِيْقُ أَوْ تَنْجِسُ أَوْ إِفْسَادُ مَاءٍ وَنَحْوِهِ ، وَجَبَ مِنْهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَرَزَ وَلَهُمْ مَا يَسْتَعْنُونَ بِهِ عَنْ مَطْهَرَةِ الْمُسْلِمِينَ ، نَافِيسَ لَهُمْ مُزَاحَمَتُهُمْ .

(١ - ١) فِي د : « أَوْ تَيْمَّمَ قَبْلَهُ » .

(٢) الطهارة بتشديد الهاء : الميضأة المعدة للتطهير . انظر كشف القناع ١ / ٧١ .

باب 'السَّوَاكِ وَغَيْرِهِ'

السَّوَاكُ والمِشْوَاكُ ؛ اسْمٌ للْعُودِ الذِي يُتَسَوَّكُ بِهِ ، وَيُطْلَقُ السَّوَاكُ عَلَى الْفِعْلِ ، قَالَه ^(١) الشَّيْخُ . وَالتَّسَوُّكُ الْفِعْلُ ، وَهُوَ - عَلَى أَسْنَانِهِ وَلِسَانِهِ وَلِثَّتِهِ - مَسْتَوْنٌ كُلُّ وَقْتٍ لَغَيْرِ صَائِمٍ ، بِسِوَاكِ يَابِسٍ وَرَطْبٍ ، وَلِصَائِمٍ يَبَاسٍ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَيُبَاسٍ لَهُ بَرَطِبٍ قَبْلَهُ ، وَيُكْرَهُ لَهُ بَعْدَهُ يَبَاسٍ وَرَطْبٍ . وَعَنْهُ ، يُسَنُّ لَهُ مُطْلَقًا . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَجَمَعَ . وَهُوَ أَظْهَرُ دَلِيلًا .

وَكَانَ وَاجِبًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ .

وَيَتَأَكَّدُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَانْتِبَاهٍ مِنْ نَوْمٍ ، وَتَغْيِيرِ رَائِحَةٍ فَمٍ بِأَكْلِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَعِنْدَ ^(٢) وَضُوءٍ وَقِرَاءَةٍ ، وَدُخُولِ مَسْجِدٍ وَمَنْزِلٍ ، وَإِطَالَةِ الشُّكُوتِ ، وَخُلُوفِ الْمَعِدَةِ مِنَ الطَّعَامِ ، وَاضْفِرَارِ الْأَسْنَانِ .

عَرَضًا ^(٤) بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْأَسْنَانِ ؛ يَبْدَأُ بِجَانِبٍ فِيهِ الْأَيْمَنِ مِنْ ثَنَائِيهِ إِلَى أَضْرَاسِهِ بِيَسَارِهِ ، بَعْدَ لَيْزٍ مُنْقِيٍّ ، لَا يَجْرَحُهُ وَلَا يَضُرُّهُ وَلَا يَتَفَتَّتُ فِيهِ ، مِنْ أَرَاكِ أَوْ عُرْجُونٍ أَوْ زَيْثُونٍ أَوْ غَيْرِهَا قَدْ نُدِّيَ بِمَاءٍ - وَبِمَاءٍ وَزِدٍ أَجْوَدُ - وَيَغْسِلُهُ بَعْدَهُ .

(١ - ١) بياض في : د .

(٢) في م : « قال » . وانظر : « الاختيارات الفقهية » لابن تيمية ٢٥ .

(٣) سقط من : م .

(٤) أى يستاك عرضا .

وَيُسْنُ تَيَامُنُهُ^(١) فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ .

فَإِنْ اشْتَكَ بِغَيْرِ عُودٍ كِاضِبٍ أَوْ خِرْقَةٍ ، لَمْ يُصِبِ الشَّنَّةُ .

وَيُكْرَهُ السَّوَاكُ^(٢) بِرِيْحَانٍ - وَهُوَ الْآسُ^(٣) - وَبُرْمَانٍ ، وَعُودٍ ذَكِيٍّ الرَّائِحَةِ ، وَطَرَفَاءَ^(٤) ، وَقَصَبٍ وَنَخْوَةٍ ، وَكَذَا التَّخْلُلُ بِهَا وَبِالْخُوصِ .

وَلَا يَتَسَوَّكُ وَلَا يَتَخَلَّلُ بِمَا يَجْهَلُهُ ؛ لِأَنَّ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ .

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَسَوَّكَ بِالْعُودِ الْوَاحِدِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا .

وَلَا يُكْرَهُ السَّوَاكُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَأْتِي آخِرَ الْاِغْتِكَافِ .

فصل : وَيُسْنُ الْاِمْتِشَاطُ وَالادِّهَانُ فِي بَدَنِ وَشَعْرِ غَبَا يَوْمًا وَيَوْمًا ، وَالاِسْتِحْالُ كُلُّ لَيْلَةٍ بِإِثْمِيدٍ^(٥) مُطَيَّبٍ بِمِسْكِ وَثَرًا فِي كُلِّ عَيْنٍ ثَلَاثَةً ، وَاتِّخَاذُ الشَّعْرِ ، وَيُسْنُ أَنْ يَغْسِلَهُ وَيُسَرِّحَهُ مُتَيَامِنًا وَيُفَرِّقَهُ ، وَيَكُونَ لِلرَّجُلِ إِلَى أُذُنَيْهِ ، وَيَنْتَهِي إِلَى مَنْكِبَيْهِ ، وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ عَلَى مَنْكِبَيْهِ ، وَجَعْلُهُ ذُؤَابَةً ، وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ ، وَيَحْرُمُ حَلْقُهَا ، وَلَا يُكْرَهُ أَخْذُ مَا زَادَ عَلَى الْقَبْضَةِ ، وَلَا أَخْذُ مَا تَحْتَ حَلْقِهِ . وَأَخْذُ أَحْمَدُ مِنْ حَاجِبَيْهِ وَعَارِضِيهِ .

وَيُسْنُ حَفُّ الشَّارِبِ أَوْ قَصُّ طَرَفِهِ ، وَحَقُّهُ أُولَى ، نَصًّا ، وَتَقْلِيمٌ

(١) فِي م : « تَيَامُن » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) الْآسُ : شَجَرٌ دَائِمُ الْخَضَرَةِ ، يَبْضُخُ الْوَرَقَ ، أَيْضُ الزَّهْرِ أَوْ وَرْدِيهِ ، عِطْرِيٌّ .

(٤) الطَّرَفَاءُ : جَنْسٌ مِنَ النَّبَاتِ مِنْهُ أَشْجَارٌ وَجَنْبَاتٌ ، مِنَ الْفَصِيلَةِ الطَّرَفَاوِيَّةِ ، وَمِنْهُ الْأَثَلُ .

(٥) الْإِثْمِيدُ : حَجَرٌ يَتَخَذُ مِنْهُ الْكَحْلُ ، وَقِيلَ : ضَرْبٌ مِنَ الْكَحْلِ .

الأظفار مُخَالِفًا؛ فَيَبْدَأُ بِخِنْصَرِ الْيُمْنَى، ثُمَّ الْوُسْطَى، ثُمَّ الْإِبْهَامِ، ثُمَّ الْبِنْصَرِ، ثُمَّ السَّبَّابَةِ، ثُمَّ إِبْهَامِ الْيُسْرَى، ثُمَّ الْوُسْطَى، ثُمَّ الْخِنْصَرِ، ثُمَّ السَّبَّابَةِ، ثُمَّ الْبِنْصَرِ. وَيُسْتَحَبُّ غَسْلُهَا بَعْدَ قَصِّهَا تَكْمِيلًا لِلنَّظَافَةِ. وَيَكُونُ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ. وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَحِيفَ عَلَيْهَا فِي الْغَزْوِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى حُلٍّ حَبْلٍ أَوْ شَيْءٍ.

وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَحُلُّ الْعَانَةِ، وَلَهُ قَصُّهُ وَإِزَالَتُهُ بِمَا شَاءَ. وَالتَّنْوِيرُ فِي الْعَانَةِ وَغَيْرِهَا، فَعَلَهُ أَحْمَدُ، وَتُكْرَهُ كَثَرَتُهُ. وَيُذْفَنُ الدَّمُ وَالشَّعْرُ وَالظُّفْرُ. وَيَفْعَلُهُ كُلُّ أَشْبُوعٍ، [هـ ط] وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ فَوْقَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

وَيُكْرَهُ تَنْفُ الشَّيْبِ، وَيُسَنُّ خِضَابُهُ بِحِثَاءٍ وَكَتَمٍ^(١)، وَلَا بَأْسَ بَوَرَسٍ^(٢) وَزَعْفَرَانٍ، وَيُكْرَهُ بَسَوَادٍ، فَإِنْ حَصَلَ بِهِ تَدْلِيسٌ فِي يَتَعَ أَوْ نِكَاحٍ، حَرَّمَ.

وَيُسَنُّ النَّظَرُ فِي الْمِرْآةِ. وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خَلْقِي، وَحَرِّمْ وَجْهِي عَلَى النَّارِ»^(٣).

(١) الكتم: نبات يخلط مع الوشمة للخضاب الأسود، وهو نبت فيه حمرة.

(٢) الورس: نبت أصفر يكون باليمن، وهو صينغ.

(٣) لما روى عن علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان إذا نظر وجهه في المرآة قال: «الحمد لله، اللهم كما حسنت خلقي، فحسن خلقي». أخرجه ابن السني، في: عمل اليوم والليلة ٥٧. وقال الشيخ الألباني: هذا سنده ضعيف جدًا، ولا يصح الاستدلال بالحديث على مشروعية هذا الدعاء عند النظر في المرآة. وصححه عن عائشة، دون زيادة: «وحرّم وجهي على النار» فيما رواه البيهقي في «الدعوات». وقال: نعم، لقد صح هذا =

وَيُسْنُ^(١) التَّطَيُّبُ بِمَا ظَهَرَ رِيحُهُ وَخَفِيَ لَوْنُهُ . وَلِلْمَرْأَةِ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا عَكْسُهُ ؛ لِأَنَّهَا تَمْنُوعَةٌ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا مِمَّا يَنْتُمُ عَلَيْهَا ؛ مِنْ صَرِيحِهَا بِرَجَائِهَا ، لِيَعْلَمَ مَا تُخْفِي مِنْ زِينَتِهَا ، وَمِنْ نَغْلٍ صَرَّارَةٍ^(٢) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ^(٣) مِمَّا يَظْهَرُ مِنَ الزَّيْنَةِ^(٤) ، وَفِي بَيْتِهَا تَتَطَيَّبُ بِمَا شَاءَتْ . وَيُكْرَهُ حَلْقُ رَأْسِهَا ، وَقَصُّهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرِ . وَيَحْرُمُ الْمُصِيبَةُ .

وَيُسْنُ تَحْمِيرُ الْإِنَاءِ ، وَلَوْ أَنْ يَغْرِضَ عَلَيْهِ عُودًا ، وَإِكَاءُ السَّقَاءِ إِذَا أُمْسَى ، وَإِعْلَاقُ الْبَابِ ، وَإِطْفَاءُ الْمِصْبَاحِ وَالْجَمْرِ عِنْدَ الرَّقَادِ ، مَعَ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ فِيهِنَّ ، وَنَظَرُهُ فِي وَصِيَّتِهِ ، وَنَفْضُ فِرَاشِهِ ، وَوَضْعُ يَدِهِ الْيُمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَجْعَلُ وَجْهَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَتَوَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَيَقُولُ مَا وَرَدَ ، وَيُقِلُّ الْخُرُوجَ إِذَا هَدَأَتِ الرَّجُلُ .

وَيُكْرَهُ النَّوْمُ عَلَى سَطْحٍ لَيْسَ عَلَيْهِ تَحْجِيرٌ ، وَنَوْمُهُ عَلَى بَطْنِهِ وَعَلَى قَفَاهُ إِنْ خَافَ انْكِشَافَ عَوْرَتِهِ ، وَبَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ ، وَتَحْتَ السَّمَاءِ مُتَجَرِّدًا ، وَبَيْنَ قَوْمٍ مُسْتَيْقِظِينَ ، وَنَوْمُهُ وَخَدَّهُ ، وَسَفَرُهُ وَخَدَّهُ ، وَنَوْمُهُ وَجُلُوسُهُ بَيْنَ الشَّمْسِ وَالظَّلِّ ، وَرُكُوبُ الْبَحْرِ عِنْدَ هَيْجَانِهِ ، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٥) فِي طَبِّهِ :

= الدعاء عنه ﷺ مطلقاً دون تقييد بالنظر في المرأة . انظر إرواء الغليل ١١٣/١ - ١١٦ .

(١) زيادة من : م .

(٢) مأخوذة من : «ريح صرصر» : أى شديدة الصوت . والمعنى : لا تلبس نعلًا لها صوت يسمع .

(٣ - ٣) زيادة من : م .

(٤) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد ، ابن الجوزي ، جمال الدين ، أبو الفرج ، شيخ الإسلام ، الحافظ ، المفسر . توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة . سير أعلام النبلاء ٢/٣٧٢ - ٣٧٤ ، ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٥٨ - ٢٦١ .

النَّوْمُ فِي الشَّمْسِ فِي الصَّيْفِ يُحَرِّكُ الدَّاءَ الدَّفِينَ ، وَالنَّوْمُ فِي الْقَمَرِ يُجِيلُ
الْأَلْوَانَ إِلَى الصُّفْرِ وَيُقِيلُ الرَّأْسَ . انتهى .

وَتُسْتَحَبُّ الْقَائِلَةُ ، وَالنَّوْمُ يَصِفُ النَّهَارَ .

وَلَا يُكْرَهُ خَلْقُ رَأْسِهِ وَلَوْ لَغَيْرِ نُسْلِكَ وَحَاجَةٍ ، كَقَصِّهِ ^(١) .

وَيُكْرَهُ الْقَزَعُ - وَهُوَ خَلْقُ بَعْضِ شَعْرِ الرَّأْسِ وَتَرْكُ بَعْضِهِ - وَخَلْقُ الْقَفَا
مُنْفَرِدًا عَنِ الرَّأْسِ ، إِذَا لَمْ يَخْتَجِ إِلَيْهِ لِحِجَامَةٌ أَوْ غَيْرُهَا ؛ وَهُوَ مُؤَخَّرُ الْعُنُقِ .

وَيَجِبُ خِتَانُ ذَكَرٍ وَأُنْثَى عِنْدَ بُلُوغٍ ، مَا لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ ،
فَيَخْتَنُ ذَكَرٌ خُنْثَى مُشْكِلٍ ، وَفَرْجُهُ . وَلِلرَّجُلِ إِجْبَارُ زَوْجَتِهِ الْمُسْلِمَةِ عَلَيْهِ .
وَزَمَنُ صِغَرٍ أَفْضَلُ ، إِلَى التَّمْيِيزِ . بِأَخْذِ جِلْدَةٍ حَشَقَةٍ ذَكَرٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ
عَلَى أَكْثَرِهَا ، جَارَ ، وَأَخْذِ جِلْدَةٍ أُنْثَى فَوْقَ مَحَلِّ الْإِبِلَاجِ تُشْبِهُ عُوفَ
الدِّيكِ ، وَلَا تُؤْخَذُ كُلُّهَا مِنْ امْرَأَةٍ ، نَصًّا . وَيُكْرَهُ يَوْمَ سَابِعٍ ، وَمِنْ
الْوِلَادَةِ إِلَيْهِ .

وإن أَمَرَهُ بِهِ وَلِيُّ الْأَمْرِ فِي حَرٍّ ، أَوْ بَرْدٍ ، أَوْ مَرَضٍ يَخَافُ مِنْ مِثْلِهِ
الْمَوْتَ مِنَ الْخِتَانِ ، فَتَلَفَ ، أَوْ أَمَرَهُ بِهِ وَزَعَمَ الْأَطِبَّاءُ أَنَّهُ يَتَلَفُ ، أَوْ ظَنَّ تَلَفَهُ ،
ضَمِنَ .

وَيُجُوزُ أَنْ يَخْتِنَ نَفْسَهُ إِنْ قَوِيَ عَلَيْهِ وَأَحْسَنَهُ . وَإِنْ تَرَكَ الْخِتَانُ مِنْ غَيْرِ
ضَرَرٍ وَهُوَ يَعْتَقِدُ وَجُوبَهُ ، فَسَقَ . قَالَهُ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» .

(١) سقط من : م .

وَمَنْ وُلِدَ وَلَا قُلْفَةً لَهُ^(١)، سَقَطَ وَجُوبُهُ .

وَلَا تُقَطَّعُ إِبْصَعُ زَائِدَةٌ، نَصًّا . وَيُكْرَهُ ثَقْبُ أُذُنِ صَبِيٍّ، لَا جَارِيَةٍ، نَصًّا .

وَيَحْرُمُ نَمَصُ، وَوَشْرٌ، وَوَشْمٌ، وَوَضْلُ شَعْرِ بِشَعْرٍ، وَلَوْ بِشَعْرٍ بِهِمَّةٌ، أَوْ إِذْنِ زَوْجٍ . وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِنْ كَانَ نَجَسًا . وَلَا بَأْسٌ بِمَا يُخْتَانُجُ إِلَيْهِ لَشَدِّ الشَّعْرِ .

وَأَبَاحَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ النَّمَصَ وَخَذَهُ، وَحَمَلَ النَّهْيَ عَلَى التَّدْلِيسِ، أَوْ أَنَّهُ شِعَارُ الْفَاجِرَاتِ .

وَيَحْرُمُ نَظَرُ شَعْرِ أَجْنَبِيَّةٍ، لَا الْبَائِنِ .

وَلَهَا حَلْقُ الرَّجْلِ، وَحَقُّهُ، نَصًّا، وَتَحْسِينُهُ، وَتَحْمِيرُهُ وَنَحْوُهُ . وَيُكْرَهُ حَقُّهُ لِرَجُلٍ، وَكَذَا التَّخْدِيفُ - وَهُوَ إِزْسَالُهُ الشَّعْرَ الَّذِي بَيْنَ الْعِدَارِ وَالتَّرْعَةِ - لَا لَهَا .

وَيُكْرَهُ النَّقْشُ وَالتَّكْتِيبُ وَالتَّطْرِيفُ - وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي رُءُوسِ الْأَصَابِعِ، وَهُوَ الْقُمُوعُ - بِلِ تَغْمِيسُ يَدِهَا فِي الْحِضَابِ غَمَسًا، نَصًّا .

وَيُكْرَهُ كَسْبُ الْمَاسِطَةِ . وَيَحْرُمُ التَّدْلِيسُ وَالتَّشْبِيهُ بِالْمُزْدَانِ . وَكَرِهَ أَحْمَدُ الْحِجَامَةَ يَوْمَ السَّبْتِ وَالْأَرْبَعَاءِ، وَتَوَقَّفَ فِي الْجُمُعَةِ، وَالْفَصْدُ فِي مَغْنَاهَا، وَهِيَ أَنْفَعُ مِنْهُ فِي بَلَدٍ حَارٍّ، وَمَا فِي مَعْنَى الْحِجَامَةِ، كَالْتَّشْرِيطِ، وَالْفَصْدِ، بِالْعَكْسِ .

(١) بعده في م: «لا» .

بَابُ الْوُضُوءِ

وهو شَرْعًا؛ اسْتِعْمَالُ مَاءٍ طَهُورٍ فِي الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ.

وَفُرُوضُهُ سِتَّةٌ؛ غَسْلُ الْوَجْهِ، وَالبَيْدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ، وَغَسْلُ الرَّجْلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَالتَّرْتِيبُ، وَالْمُؤَالَاةُ.

وَسَبَبُ وَجُوبِهِ؛ الْحَدَثُ، وَيَحُلُّ جَمِيعَ الْبَدَنِ كَجَنَابَةٍ.

وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ فُرِضَتْ قَبْلَ التَّيْمُمِ.

وَالنِّيَّةُ شَرْطٌ لَطَهَارَةِ الْحَدَثِ، وَلِتَيْمُمِ، وَغُسْلِ وَتَجْدِيدِ وُضُوءِ مُسْتَحْبِبَيْنِ، "وَعَسْلُ يَدٍ" قَائِمٌ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ، وَيَأْتِي، وَلَعَسْلُ مِيتٍ، إِلَّا طَهَارَةَ ذِمِّيَّةٍ لَحِيضٍ وَنَفَاسٍ وَجَنَابَةٍ، وَمُسْلِمَةٍ مُتَنِعَةٍ، فَتُغَسَّلُ قَهْرًا، وَلَا نِيَّةً؛ لِلْعُدْرِ، وَلَا تُصَلَّى بِهِ، وَمَجْنُونَةٍ مِنْ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ، مُسْلِمَةٍ كَانَتْ أَوْ كِتَابِيَّةً. وَيَنْوِيهِ عَنْهَا. وَلَا ثَوَابَ فِي غَيْرِ مَنْوِيٍّ.

وَيُشْتَرَطُ لَوُضُوءٍ أَيْضًا؛ عَقْلٌ، وَتَمْيِيزٌ، وَإِسْلَامٌ، وَإِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ، وَإِنْقِطَاعُ نَاقِضٍ، وَاسْتِنْجَاءٌ أَوْ اسْتِجْمَارٌ قَبْلَهُ - وَتَقَدَّمَ - وَطَهُورِيَّةُ مَاءٍ، وَإِبَاحَتُهُ، وَدُخُولُ الْوَقْتِ عَلَى مَنْ حَدَثَهُ دَائِمٌ، لِفَرَضِهِ.

(١ - ١) فِي م: «لِغَسْلِ يَدَيَّ».

وَيُشْتَرَطُ [٥٦] لَغُسْلِ نِيَّةٍ، وإِسْلَامٍ - سَوَى مَا تَقَدَّمَ - وَعَقْلٍ، وَتَمْيِيزٍ،
وَفَرَاغٍ مُوجِبٍ غُسْلٍ^(١)، وإِزَالَةُ مَا يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ، وَطَهُورِيَّةُ مَاءٍ،
وإِبَاحَتُهُ.

وَلَوْ سَبَّلَ مَاءً لِلشُّرْبِ، لَمْ يَجْزِ التَّطَهِيرُ مِنْهُ، وَيَأْتِي فِي الْوَقْفِ.
وَلَا تُشْتَرَطُ النِّيَّةُ لَطَهَارَةِ الْحَبَثِ.

وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ، فَلَا يَضُرُّ سَبْقُ لِسَانِهِ بِخِلَافِ قَصْدِهِ، وَلَا إِبْطَالُهَا،
وَلَا إِبْطَالُ الطَّهَارَةِ بَعْدَ فَرَاغِهِ، وَلَا شَكُّهُ فِيهَا أَوْ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَهُ، نَصًّا.
وَإِنْ شَكَّ فِي النِّيَّةِ فِي أَثْنَائِهَا، لَزِمَهُ اسْتِثْنَائُهَا. وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِي غَسْلِ
عُضْوٍ، أَوْ مَسْحِ رَأْسِهِ فِي أَثْنَائِهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَهْمًا كَوَسْوَاسٍ، فَلَا
يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ. فَإِنْ أَبْطَلَهَا فِي أَثْنَاءِ طَهَارَتِهِ، بَطَلَ مَا مَضَى مِنْهَا. وَلَوْ فَرَّقَهَا
عَلَى أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ، صَحَّ. وَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى صَلَاتَهُ، ثُمَّ أَخَذَتْ، ثُمَّ
تَوَضَّأَ وَصَلَّى أُخْرَى، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ تَرَكَ وَاجِبًا فِي أَحَدِ الْوُضُوءَيْنِ، لَزِمَهُ إِعَادَةُ
الْوُضُوءِ وَالصَّلَاتَيْنِ. وَإِنْ جَعَلَ الْمَاءَ فِي فِيهِ يَنْوِي اِرْتِفَاعَ الْحَدِّثِ الْأَصْغَرِ،
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ جُنُبٌ فَتَوَى اِرْتِفَاعَ الْحَدِّثَيْنِ، اِرْتَفَعَا. وَلَوْ لَبِثَ الْمَاءُ فِي فِيهِ حَتَّى
تَغَيَّرَ مِنْ رِيْقِهِ، لَمْ يَمْنَعُ. وَإِنْ غَسَلَ بَعْضَ أَعْضَائِهِ بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ وَبَعْضَهَا بِنِيَّةِ
التَّبَرُّدِ، ثُمَّ أَعَادَ مَا نَوَى بِهِ التَّبَرُّدَ بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ، قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ، أَجْزَأُ.

وَالْتَّلَفُظُ بِهَا وَبِمَا نَوَاهَا فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ بِدَعَاةٍ، وَاسْتِحْبَابِهِ سِرًّا مَعَ
الْقَلْبِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ. وَمَنْصُوصُ أَحْمَدَ، وَجَمْعُ مُحَقِّقِينَ، خِلَافُهُ،

(١) فِي د: «لِلغسل».

إِلَّا فِي الْإِحْرَامِ ، وَيَأْتِي . فِي « الْفُرُوعِ » وَ « التَّنْقِيحِ » : يُسَنُّ النُّطْقُ بِهَا سِرًّا . فَجَعَلَاهُ سُنَّةً وَهُوَ سَهْوٌ .

وَيُكْرَهُ الْجَهْرُ بِهَا وَتَكَرُّرُهَا ، وَهِيَ قَصْدُ رَفْعِ الْحَدَثِ ، أَوِ الطَّهَارَةِ لِمَا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِهَا . حَتَّى وَلَوْ نَوَى مَعَ الْحَدَثِ النَّجَاسَةَ ، أَوِ التَّبَرُّدَ ، أَوِ التَّنْظِيفَ ، أَوِ التَّغْلِيمَ .

لَكِنْ يَنْوِي مَنْ حَدَّثَهُ دَائِمًا ، الِاسْتِيَاحَةَ ، وَيَرْتَفِعُ حَدَّثُهُ ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى تَعْيِينِ نِيَّةِ الْفَرَضِ .

فَإِنْ نَوَى مَا تُسَنُّ لَهُ الطَّهَارَةُ ؛ كَقِرَاءَةٍ ، وَذِكْرِ ، وَأَذَانٍ ، وَنَوْمٍ ،^(١) وَرَفْعِ شِكِّ^(٢) ، وَغَضَبٍ ، وَكَلَامٍ مُحَرَّمٍ كَغِيْبَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَفِعْلٍ مَنَاسِكَ الْحَجِّ ، نَصًّا^(٣) ، غَيْرِ طَوَافٍ ، وَكُجُلُوسٍ بِمَسْجِدٍ وَأَكْلٍ ، فِي « النَّهَائِيَةِ » : وَزِيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ - وَيَأْتِي^(٣) فِي الْغُسْلِ تَيَمُّمُهُ - أَوْ نَوَى التَّجْدِيدَ - إِنْ سَنَّ - نَاسِيًا حَدَّثَهُ ، أَوْ صَلَاةً بَعَيْنِهَا لَا يَسْتَبِيحُ غَيْرَهَا ، اِزْتَفَعَ حَدَّثَهُ ، وَلَعَا تَخْصِيصُهُ .

وَيُسَنُّ التَّجْدِيدُ إِنْ صَلَّى بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا فَلَا . وَيُسَنُّ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، لَا تَجْدِيدُ تَيَمُّمٍ وَغُسْلٍ . وَإِنْ نَوَى غُسْلًا مَسْنُونًا ، أَجْزَأَ عَنِ الْوَاجِبِ ، وَكَذَا عَكْسُهُ ، وَإِنْ نَوَاهُمَا ، حَصَلَا ، وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلوَاجِبِ غُسْلًا ، ثُمَّ لِّلْمَسْنُونِ غُسْلًا آخَرَ .

(١ - ١) فِي م : « وَرَفَعَ وَشَكَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « أَيْضًا » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

وإن نَوَى طَهَارَةً مُطْلَقَةً ، أو وُضوءًا مُطْلَقًا ، أو الغُسْلَ وَحْدَهُ ، أو لمروره في المسجد ، لم يَرْتَفِعْ .

وإن اجْتَمَعَتْ أَحْدَاثٌ مُتَنَوِّعَةٌ - ولو مُتَفَرِّقَةٌ - تُوجِبُ وُضوءًا أو غُسْلًا ، فَتَوَى بِطَهَارَتِهِ أَحَدَهَا ، اِرْتَفَعَ هو وسائرُها . وإن نَوَى أَحَدَهَا وَنَوَى أَنْ لَا يَرْتَفِعَ غَيْرُهُ ، لم يَرْتَفِعْ غَيْرُهُ .

ولو كان عليه حَدَثٌ نَوْمٍ ، فَعَلِطَ وَنَوَى رَفَعَ حَدَثٌ بَوَلٍ ، اِرْتَفَعَ حَدَثُهُ .

وَيَجِبُ الْإِثْنَانُ بِهَا عِنْدَ أَوَّلِ وَاجِبٍ ، وهو التَّسْمِيَةُ ، وَيُسْتَحَبُّ عِنْدَ أَوَّلِ مَسْنُونَاتِهَا^(١) ، إِنْ وُجِدَ قَبْلَ وَاجِبٍ ، كَغَسَلِ الْيَدَيْنِ لغيرِ قائِمٍ مِنْ نَوْمٍ اللَّيْلِ ، فَإِنْ غَسَلَهَا بِغَيْرِ نِيَّةٍ ، فَكَمَنْ لَمْ يَغْسِلْهُمَا . وَيُجَوِّزُ تَقْدِيمُهَا بِزَمَنِ يَسِيرٍ ، كَصَلَاةٍ . وَلَا يُبْطِلُهَا عَمَلٌ يَسِيرٌ .

وَيُسْتَحَبُّ اسْتِصْحَابُ ذِكْرِهَا ، وَلَا بَدَّ مِنْ اسْتِصْحَابِ حُكْمِهَا ، بَأَنْ لَا يَنْوِيَ قَطْعَهَا .

فصل : صِفَةُ الْوُضوءِ ؛ أَنْ يَنْوِيَ وَيَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ، ثُمَّ يَقُولَ : بِاسْمِ اللَّهِ^(٢) . لَا يَقُومُ غَيْرُهَا مَقَامَهَا ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ فِي وُضوءٍ وَغُسْلٍ وَتَيْمُمٍ ،

(١) أَى : الطهارة .

(٢) لما روى أن النبي ﷺ قال : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » . أخرجه أبو داود ، فى : باب التسمية على الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ٢٣ / ١ . والترمذى ، فى : باب فى التسمية عند الوضوء ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٤٣ / ١ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى التسمية فى الوضوء ، من كتاب الطهارة وسننها . سنن ابن ماجه ١ / ٤٠ . والدارمى ، =

وَتَسْقُطُ سَهْوًا . وَإِنْ ذَكَرَهَا فِي أَثْنَائِهِ ، سَمَّى وَبَنَى . فَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا ، أَوْ حَتَّى غَسَلَ بَعْضَ أَعْضَائِهِ وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ ، لَمْ يَصِحَّ طَهَارَتُهُ . وَالْأَخْرَسُ يُشِيرُ بِهَا .

ثُمَّ يَغْسِلُ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا وَلَوْ تَيَقَّنَ طَهَارَتَهُمَا ، نَصًّا^(١) . وَهُوَ سُنَّةٌ لغيرِ قائِمٍ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ نَاقِضٍ لَوُضُوءٍ ، فَإِنْ كَانَ مِنْهُ ، فَوَاجِبٌ ، تَعَبُّدًا ، وَيَسْقُطُ سَهْوًا . وَيُعْتَبَرُ لَهُ نِيَّةٌ وَتَسْمِيَةٌ ، وَلَا يُجْزَى عَنْ نِيَّةٍ غَسْلَهُمَا [٦٦] نِيَّةُ الْوُضُوءِ ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مُفْرَدَةٌ لَا مِنَ الْوُضُوءِ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْوُضُوءِ بِالزَّمَنِ الطَّوِيلِ ، وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ الْيَمَنِ عَلَى الْيُسْرَى فِي هَذَا الْغَسْلِ . وَإِذَا اسْتَيْقَظَ أَسِيرٌ فِي مَطْمُورَةٍ ، أَوْ أَعْمَى أَوْ نَحْوَهُ مِنْ نَوْمٍ ، لَا يَذِرُ أَنْوَمَ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ، لَمْ يَجِبْ غَسْلُهُمَا ، وَتَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ . وَغَسْلُهُمَا لِمَعْنَى فِيهِمَا ؛ فَلَوْ اسْتَعْمَلَ الْمَاءَ وَلَمْ يُدْخِلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ ، لَمْ يَصِحَّ وَضُوءُهُ ، وَفَسَدَ الْمَاءُ .

وَتُسَنُّ بَدَأَتُهُ قَبْلَ غَسْلِ وَجْهِهِ بِمَضْمَضَةٍ يَمِينَةٍ ، وَتَسْوُكِهِ ، ثُمَّ بِاسْتِثْنَائِيٍّ يَمِينَةٍ ، ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، إِنْ شَاءَ مِنْ غَرَفَةٍ - وَهُوَ أَفْضَلُ - وَإِنْ شَاءَ مِنْ ثَلَاثٍ ، وَإِنْ شَاءَ مِنْ سِتٍّ .

وَلَا يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِثْنَائِيٍّ ، وَتَجِبُ الْمُوَالَاةُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ . وَكَذَا التَّرْتِيبُ إِلَّا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْوَجْهِ .

= فِي : بَابِ التَّسْمِيَةِ فِي الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُضُوءِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١/ ١٧٦ . وَالْإِمَامِ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/ ٤١٨ ، ٣/ ٤١ ، ٤/ ٧٠ ، ٥/ ٣٨١ ، ٦/ ٣٨٢ .
(١) سَقَطَ مِنْ : د ، م .

وَيُسَنُّ اسْتِنَازَهُ^(١) بِيَسَارِهِ . وَمُبَالَغَةٌ فِيهِمَا لِغَيْرِ صَائِمٍ - وَتُكْرَهُ لَهُ -
وَمُبَالَغَةٌ فِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ ؛ فَفِي مَضْمَضَةٍ ، إِدَارَةُ الْمَاءِ فِي جَمِيعِ الْقَمِ ، وَفِي
اسْتِنَاشِقٍ ، جَذْبُهُ بِالنَّفْسِ^(٢) إِلَى أَقْصَى الْأَنْفِ^(٣) . وَالوَاجِبُ أَذْنَى إِدَارَةٍ ،
وَجَذْبُ الْمَاءِ إِلَى بَاطِنِ الْأَنْفِ ، فَلَا يَكْفِي وَضْعُ الْمَاءِ فِي فِيهِ بِذَوْنِ إِدَارَةٍ ،
ثُمَّ لَهُ بَلْعُهُ وَلَقْظُهُ .

وَلَا يَجْعَلُ الْمَضْمَضَةَ أَوَّلًا وَبُحُورًا^(٤) ، وَلَا الْاسْتِنَاشِقَ سَعُوطًا^(٥) .
وَالْمُبَالَغَةُ فِي غَيْرِهِمَا ؛ ذَلِكَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَنْبُو عَنْهَا الْمَاءُ ، وَعَزُكُهَا^(٦) بِهِ .
فَصَلْ : ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا مِنْ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ الْمُقْتَادِ غَالِيًا مَعَ مَا
انْحَدَرَ مِنَ اللَّحْيَيْنِ^(٧) وَالذَّقْنِ طَوْلًا ، وَمِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرُوضًا .
فَيَدْخُلُ فِيهِ عِذَارٌ ؛ وَهُوَ الشَّعْرُ الثَّابِتُ عَلَى الْعَظْمِ النَّاتِجِ الْمُسَامِتِ صِمَاخَ
الْأُذُنِ .^(٨) وَعَارِضٌ ؛ وَهُوَ مَا تَحْتَ الْعِذَارِ إِلَى الذَّقْنِ^(٩) .
وَلَا يَدْخُلُ صُدْغٌ ؛ وَهُوَ الشَّعْرُ الَّذِي بَعْدَ انْتِهَاءِ الْعِذَارِ ، يُحَاذِي رَأْسَ

(١) فِي د : « انْتِازَهُ » .

(٢) فِي م : « بِنَفْسٍ » .

(٣) فِي م : « أَنْفٍ » .

(٤) الْوُجُورُ : الدَّوَاءُ يَصُبُّ فِي الْحَلْقِ .

(٥) السَّعُوطُ : الدَّوَاءُ يُدْخَلُ فِي الْأَنْفِ .

(٦) عَرَكُ الْجِلْدِ : دَلَكُهُ .

(٧) اللَّحْيُ يَفْتَحُ : عَظْمُ الْحَنَكِ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَسْنَانُ وَهُوَ مِنَ الْإِنْسَانِ حَيْثُ يَنْبِتُ الشَّعْرَ ،
وَهُوَ أَعْلَى وَأَسْفَلَ .

(٨ - ٩) سَقَطَ مِنْ : م .

الأُذُنِ ، وَيَنْزِلُ عَنْهُ قَلِيلًا . وَلَا تَحْذِيفُ ؛ وَهُوَ الشَّعْرُ الْخَارِجُ إِلَى طَرَفَيِ الْجَبِينِ
فِي جَانِبَيْ الْوَجْهِ بَيْنَ النَّزْعَةِ وَمُنْتَهَى الْعِذَارِ . وَلَا النَّزْعَتَانِ ؛ وَهُمَا مَا انْحَسَرَ
الشَّعْرُ عَنْهُ مِنْ قَوْدَى الرَّأْسِ - وَهُمَا جَانِبَا مُقَدِّمِهِ - بَلْ جَمِيعُ ذَلِكَ مِنَ
الرَّأْسِ ، فَيُمَسَّحُ مَعَهُ .

وَلَا يَجِبُ - بَلْ وَلَا يُسَنُّ - غَسْلُ دَاخِلِ عَيْنٍ لِحَدِيثٍ وَلَوْ أَمِنَ الضَّرَرُ ،
بَلْ يُكْرَهُ ، وَلَا يَجِبُ مِنْ نَجَاسَةٍ فِيهَا .

وَالْفَمُّ وَالْأَنْفُ مِنَ الْوَجْهِ ، فَتَجِبُ الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ فِي
الطَّهَارَتَيْنِ الْكُبْرَى وَالصُّغْرَى ، وَيُسَمَّيانِ فَرْضَيْنِ ، وَلَا يَشْقُطَانِ سَهْوًا .

وَيَجِبُ غَسْلُ اللَّحْيَةِ ، وَمَا خَرَجَ عَنْ حُدِّ الْوَجْهِ مِنْهَا طَوْلًا وَعَرْضًا .
وَيُسَنُّ تَخْلِيلُ السَّائِرِ لِلْبَشْرَةِ مِنْهَا ؛ بِأَخْذِ كَفٍّ مِنْ مَاءٍ يَضَعُهُ مِنْ تَحْتِهَا
بِأَصَابِعِهِ مُسْتَبَكَّةً فِيهَا ، أَوْ مِنْ جَانِبَيْهَا وَيَغْرِكُهَا ، وَكَذَا عَنَقَقَةً^(١) ،
وَشَارِبَ ، وَحَاجِبَانَ ، وَلَحْيَةَ امْرَأَةٍ وَخُنْثَى . وَيُجْزَى غَسْلُ ظَاهِرِهِ . وَيُسَنُّ
غَسْلُ بَاطِنِهِ ، وَأَنْ يَرِيدَ فِي مَاءِ الْوَجْهِ . وَالْخَفِيفُ يَجِبُ غَسْلُهُ ، وَمَا تَحْتَهُ .
وَتُحْلَلُ اللَّحْيَةُ عِنْدَ غَسْلِهَا ، وَإِنْ شَاءَ إِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ ، نَصًّا .

فصل : ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا حَتَّى أَظْفَارَهُ ، وَلَا يَضْرِبُ وَسَخً
يَسِيرٌ تَحْتَهَا ، وَلَوْ مَنَعَ وَصُولَ الْمَاءِ . وَالْحَقُّ بِهِ الشُّيْخُ كُلُّ يَسِيرٍ مَنَعَ ، حَيْثُ
كَانَ مِنَ الْبَدَنِ ، كَدَمٍ ، وَعَجِينٍ ، وَنَحْوِهِمَا ، وَاخْتَارَهُ .

وَيَجِبُ غَسْلُ إصْبَعٍ زَائِدَةٍ ، وَيَدٌ أَصْلُهَا فِي مَحَلِّ الْفَرْضِ ، أَوْ غَيْرِهِ ،

(١) العنقفة : شعيرات بين الشفة السفلى والذقن .

ولم تَتَمَيَّزْ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَيَجِبُ إِذْخَالُ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْعَسَلِ ، فَإِنْ خُلِقَتَا بِلا مِرْفَقَيْنِ ، عَسَلَ إِلَى قَدْرِهِمَا فِي ^(١) غَالِبِ النَّاسِ .

فَإِنْ تَقَلَّعَتْ ^(٢) جِلْدَةً مِنَ الْعَضُدِ حَتَّى تَذَلَّتْ مِنَ الذَّرَاعِ ، وَجِبَ عَسَلُهَا كَالْإِصْبَعِ الزَّائِدَةِ ، وَ ^(٣) إِنْ تَقَلَّعَتْ ^(٢) مِنَ الذَّرَاعِ حَتَّى تَذَلَّتْ مِنَ الْعَضُدِ ، لَمْ يَجِبْ عَسَلُهَا وَإِنْ طَالَتْ ، وَإِنْ تَقَلَّعَتْ ^(٣) مِنْ أَحَدِ الْمَحْلَيْنِ ، وَالتَّحَمَ رَأْسُهَا بِالْآخَرِ ، عَسَلَ مَا حَاذَى مَحَلَّ الْفَرْضِ مِنْ ظَاهِرِهَا ، وَالتَّجَافَى مِنْهُ مِنْ بَاطِنِهَا وَمَا تَحْتَهُ ؛ لِأَنَّهَا كَالنَّابِتَةِ فِي الْمَحْلَيْنِ ^(٣) .

فصل : ثُمَّ يَمْسُحُ جَمِيعَ ظَاهِرِ رَأْسِهِ مِنْ حُدِّ الْوَجْهِ إِلَى مَا يُسَمَّى قَفَاً ، بِمَاءٍ جَدِيدٍ غَيْرِ مَا فَضَّلَ مِنْ ذِرَاعَيْهِ . وَكَيْفَمَا مَسَحَهُ ، أَجْزَأً ، وَلَوْ بِإِصْبَعٍ ، أَوْ خِرْقَةٍ ، أَوْ خَشَبِيَّةٍ ، وَنَحْوِهَا . وَعَفَا بَعْضُهُمْ [٧٧] عَنْ تَرْكِ يَسِيرٍ مِنْهُ ؛ لِلْمَشَقَّةِ . وَالْمُسْتَوْثُونَ فِي مَسْحِهِ ، أَنْ يَبْدَأَ بِيَدَيْهِ مَبْلُوتَيْنِ مِنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، فَيَضَعُ طَرَفَ إِحْدَى سَبَابَتَيْهِ عَلَى طَرَفِ الْأُخْرَى ، وَيَضَعُ الْإِصْبَاعَيْنِ عَلَى الصُّدْغَيْنِ ، ثُمَّ يُمِيزُهُمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يَرْدُّهُمَا إِلَى مُقَدِّمِهِ ، وَلَوْ خَافَ أَنْ يَنْتَشِيرَ شَعْرُهُ ، بِمَاءٍ وَاحِدٍ .

(١) فِي د ، م : « مِنْ » .

(٢) فِي م : « تَقْلَصَتْ » .

(٣-٣) فِي م : « وَإِنْ تَقْلَصَتْ مِنْ أَحَدِ الْمَحْلَيْنِ وَالتَّحَمَ رَأْسُهَا بِالْآخَرِ ، غَسَلَ مَا حَاذَى مَحَلَّ الْفَرْضِ مِنْ ظَاهِرِهَا وَالتَّجَافَى مِنْ بَاطِنِهَا وَمَا تَحْتَهُ لِأَنَّهَا كَالنَّابِتَةِ فِي الْمَحْلَيْنِ ، وَإِنْ تَقْلَصَتْ مِنَ الذَّرَاعِ حَتَّى تَذَلَّتْ مِنَ الْعَضُدِ لَمْ يَجِبْ غَسْلُهَا وَإِنْ طَالَتْ » .

ولو وَضَعَ يَدَهُ مَبْلُوءَةً عَلَى رَأْسِهِ وَلَمْ يُمِرَّهَا عَلَيْهِ ، أَوْ وَضَعَ عَلَيْهِ خِرْقَةً مَبْلُوءَةً ، أَوْ بَلَّهَا وَهِيَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَمْسَحْ ، لَمْ يُجْزِئْهُ .

يُجْزِئُ غَسْلُهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ بَدَلًا عَنْ مَسْحِهِ إِنْ أَمَرَ يَدَهُ . وَكَذَا إِنْ أَصَابَتْهُ مَاءٌ وَأَمَرَ يَدَهُ .

وَلَا يَجِبُ مَسْحُ مَا نَزَلَ عَنِ الرَّأْسِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَلَا يُجْزِئُ مَسْحُهُ عَنِ الرَّأْسِ ، سَوَاءً رَدَّهُ فَعَقَدَهُ فَوْقَ رَأْسِهِ أَوْ لَمْ يَرُدَّهُ . وَإِنْ نَزَلَ الشَّعْرُ عَنْ مَنْبِتِهِ وَلَمْ يَنْزِلْ عَنِ مَحَلِّ الْفَرْضِ فَمَسَحَ عَلَيْهِ ، أَجْزَأُ ، وَلَوْ كَانَ الَّذِي تَحْتَ النَّازِلِ مَخْلُوقًا . وَإِنْ خَضَبَتْهُ بِمَا يَشْتُرُهُ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ مَسَحَ عَلَى خِرْقَةٍ فَوْقَ رَأْسِهِ .

وَلَوْ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ حَلَقَهُ ، أَوْ غَسَلَ عُضْوًا ثُمَّ قَطَعَ مِنْهُ جُزْءًا أَوْ جِلْدَةً ، لَمْ يُؤْتِرْ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَدَلٍّ عَمَّا تَحْتَهُ . وَإِنْ تَطَهَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ ، غَسَلَ مَا ظَهَرَ .

وَإِنْ حَصَلَ فِي بَعْضِ أَعْضَائِهِ شَقٌّ أَوْ ثَقْبٌ ، لَزِمَ غَسْلُهُ . وَالْوَاجِبُ مَسْحُ ظَاهِرِ شَعْرِ الرَّأْسِ ، كَمَا تَقَدَّمَ ؛ فَلَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ تَحْتَ الشَّعْرِ فَمَسَحَ الْبَشْرَةَ فَقَطْ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى غَسْلِ بَاطِنِ شَعْرِ اللَّحْيَةِ . وَإِنْ فَقَدَ شَعْرَهُ ، مَسَحَ بَشَرَتَهُ ، وَإِنْ فَقَدَ بَعْضَهُ ، مَسَحَهُمَا .

وَيَجِبُ مَسْحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الرَّأْسِ ، وَيُسَنُّ بِمَاءٍ جَدِيدٍ بَعْدَ رَأْسِهِ ، وَالْبَيَاضُ فَوْقَهُمَا دُونَ الشَّعْرِ مِنْهُ أَيْضًا : فَيَجِبُ مَسْحُهُ مَعَ الرَّأْسِ .

وَالْمَسْنُونُ فِي مَسْحِهِمَا ، أَنْ يُدْخَلَ سَبَابَتَيْهِ فِي صِمَاخَيْهِمَا ، وَيَمْسَحَ

بإيهاميه ظاهرهما .

ولا يَجِبُ مَسْحُ ما اسْتَرَّ بِالْعَضَارِيفِ .

ولا يُسْتَحَبُّ مَسْحُ عُتْقِي ، ولا تَكَرَّارُ مَسْحِ رَأْسٍ وَأُذُنٍ .

فصل : ثم يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا إِلَى الْكَفَّيْنِ ، وهما الْعِظْمَانِ الثَّانِيَانِ فِي جَانِبَيْ رِجْلِهِ ، وَيَجِبُ إِدْخَالُهُمَا فِي الْغَسْلِ .

وإن كَانَ أَقْطَعَ ، وَجَبَ غَسْلُ ما بَقِيَ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ ، أَصْلًا أَوْ تَبَعًا ، كَرَأْسِ عَضُدٍ ، وَسَاقٍ . وكذا يَتِمُّ^(١) . فإن لَمْ يَتَّقِ شَيْءٌ ، سَقَطَ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَمْسَحَ مَحَلَّ الْقَطْعِ بِالماءِ .

وإذا وَجَدَ الْأَقْطَعَ وَنَحْوَهُ مَنْ يُوضُّهُ بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ ، وَقَدَّرَ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ لِضَرَارٍ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ . فإن وَجَدَ مَنْ يُسَمِّمُهُ وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يُوضُّهُ^(٢) ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ، فإن لَمْ يَجِدْ ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ، وَلَا إِعَادَةً ، وَاسْتِئْجَاءً مِثْلَهُ . وإن تَبَرَّعَ أَحَدٌ بِتَطْهِيرِهِ لَزِمَهُ ذَلِكَ .

وَيُسْنُ تَخْلِيلُ أَصَابِعِ يَدَيْهِ ، وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ^(٣) بِخُنْصَرِهِ الْيُسْرَى^(٤) ، فَيَبْدَأُ بِخُنْصَرِ يُمْنِي ، وَيُسْرَى بِالْعَكْسِ ؛ لِلتَّيَامِينِ .

(١) فِي م : « يَتِمُّ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « أَوْ يَغْسِلُهُ » .

(٣) لَمَّا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا تَوَضَّأْتَ ، فَخَلِّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٥٧ / ١ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

وَالْغَسْلُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْوَاحِدَةِ ، وَالثَّنَائِنِ أَفْضَلُ ،
وَالثَّلَاثُ أَفْضَلُ . وَإِنْ غَسَلَ بَعْضَ أَعْضَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ ، لَمْ يُكْرَهُ .
وَيَعْمَلُ فِي عَدِيدِهَا إِذَا شَكَّ بِالْأَقْلِ . وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا ، وَالْإِشْرَافُ فِي
الْمَاءِ .

وَيُسَنُّ مُجَاوِزَةُ مَوْضِعِ الْفَرَضِ . وَلَا يُسَنُّ الْكَلَامُ عَلَى الْوُضوءِ ، بَلْ
يُكْرَهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْكَرَاهَةِ تَرْكُ الْأَوَّلَى . قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ ^(١) : الْأَذْكَارُ الَّتِي تَقُولُهَا
الْعَامَّةُ عَلَى الْوُضوءِ عِنْدَ كُلِّ غُضْبٍ ، لَا أَصْلَ لَهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ
أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَفِيهِ حَدِيثٌ كَذِبٌ ^(٢) عَلَيْهِ
ﷺ . انْتَهَى . قَالَ أَبُو الْفَرَجِ : يُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى الْمُتَوَضِّئِ . وَفِي «الرَّعَايَةِ» :
وَرَدُّهُ . وَفِي «الْفُرُوعِ» ^(٣) : ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ ، لَا يُكْرَهُ السَّلَامُ وَلَا الرَّدُّ .

فصل : والتَّرتِيبُ والمُوالاةُ فَرَضَانِ ، لَا مَعَ غُسْلٍ ، وَلَا يَسْقُطَانِ سَهْوًا
وَلَا جَهْلًا كَبَقِيَّةِ الْفُرُوضِ . فَيَجِبُ التَّرتِيبُ عَلَى مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ^(٤) ، فَإِنْ
نَكَسَ وَضوءَهُ ؛ فَبَدَأَ بِشَيْءٍ مِنْ أَعْضَائِهِ قَبْلَ وَجْهِهِ ، لَمْ يُحْتَسَبْ بِمَا غَسَلَهُ
قَبْلَهُ . وَإِنْ بَدَأَ بِرِجْلَيْهِ وَخَتَمَ بِوَجْهِهِ ، لَمْ يَصِحَّ إِلَّا غُسْلُ وَجْهِهِ .

(١) محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي ، ابن قيم الجوزية ، شمس الدين . توفي سنة
إحدى وخمسين وسبعمائة . البداية والنهاية ١٤ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ . الدرر الكامنة ٤ / ٢١ - ٢٣ .
(٢) انظر ما أورده ابن الجوزي ، في حديث فيما يقال على الوضوء . العلل المتناهية ١ / ٣٣٨ ،
٣٣٩ .

(٣) سقط من : م . وانظر الفروع ١ / ١٥٢ .

(٤) يشير إلى ما جاء في الآية ٦ من سورة المائدة .

وإن تَوَضَّأَ مَنكُوسًا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ، صَبَحَ وَضُوءُهُ إِذَا كَانَ مُتَقَارِبًا يَحْصُلُ
لَهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ غَسْلُ عُضْوٍ . وَإِنْ غَسَلَ أَعْضَاءَهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، لَمْ يَصِحَّ .
وَلَوْ انْعَمَسَ [٧ط] فِي مَاءٍ كَثِيرٍ رَاكِدًا أَوْ جَارٍ بَيْنَهُ رَفَعَ الْحَدِيثَ ^(١) ، لَمْ
يُؤْتَفَعْ ، وَلَوْ مَكَثَ فِيهِ قَدْرًا يَسَعُ التَّزْتِيبَ حَتَّى يَخْرُجَ مُرْتَبًا ، نَصًّا ، فَيُخْرِجُ
وَجْهَهُ ، ثُمَّ يَدِّيهِ ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ الْمَاءِ ، وَتَقْدَمُ ^(٢) .

وَالْمَوَالَاةُ : أَنْ لَا يُؤَخَّرَ غَسْلُ عُضْوٍ حَتَّى يَنْشَفَ الَّذِي قَبْلَهُ ، يَلِيهِ ^(٣) فِي
زَمَنِ مُتَعَدِّلٍ أَوْ قَدْرِهِ مِنْ غَيْرِهِ . وَلَا يَضْرُ جَفَافٌ لاشْتِغَالِهِ بِشَيْءٍ ، كَتَخْلِيلِ
وِشْبَاغٍ وَإِزَالَةِ شَكٍّ وَوَسْوَسةٍ . وَيَضْرُ إِسْرَافٌ وَإِزَالَةٌ وَسِخٍ وَنَحْوِهِ ، لَغَيْرِ
طَهَارَةٍ لَا لَهَا ، وَتَضْرُ الإِطَالَةُ فِي إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ وَتَحْصِيلِ مَاءٍ .

فصل : وَجُمْلَةُ سُنَنِ الْوُضُوءِ : اسْتِيقْبَالُ الْقِبْلَةِ ، وَالسُّوَاكُ ، وَغَسْلُ
الْكُفَّيْنِ ثَلَاثًا لَغَيْرِ قَائِمٍ مِنْ نَوْمٍ لَيْلٍ ، وَالبَدَاءَةُ قَبْلَ غَسْلِ الْوَجْهِ بِالْمُضْمَضَةِ
ثُمَّ الِاسْتِشْقَاقِ ، وَالمُبَالَغَةُ فِيهِمَا لَغَيْرِ صَائِمٍ وَفِي سَائِرِ الْأَعْضَاءِ لِصَائِمٍ
وغيرِهِ ، وَالِاسْتِشْقَاقُ ، وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ اليَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ ، وَتَخْلِيلُ الشُّعُورِ
الْكَثِيفَةِ فِي الْوَجْهِ ، وَالتِّيَامُنُ ؛ حَتَّى يَبَيِّنَ الْكُفَّيْنِ لِلْقَائِمِ مِنْ نَوْمٍ اللَّيْلِ ، وَيَبَيِّنَ
الْأُذُنَيْنِ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ ^(٤) . وَقَالَ الْأَزْجِيُّ ^(٥) : يَمْسَحُهُمَا مَعًا . وَمَسَحُهُمَا

(١) أَى : الْحَدِيثُ الْأَصْغَرُ .

(٢) بَعْدَهُ فِي ٥ : « فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ » .

(٣) أَى : لَا يُؤَخَّرُ غَسْلُ عُضْوٍ يَلِيهِ حَتَّى يَنْشَفَ الَّذِي قَبْلَهُ .

(٤) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزُّرْكَانِيُّ الْمِصْرِيُّ ، شَمْسُ الدِّينِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الْفَقِيهُ
الْحَنْبَلِيُّ . تَوَفَّى بِالْقَاهِرَةِ ، سَنَ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ . شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٦/ ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٥) يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الْأَزْجِيُّ ، الْفَقِيهُ ، صَاحِبُ « نَهَايَةِ الْمَطْلَبِ فِي مَعْرِفَةِ الْمَذْهَبِ » ، وَقَدْ حَدَّثَا فِيهِ
حَدُودُ « نَهَايَةِ الْمَطْلَبِ » لِلْجَوِينِيِّ . تَوَفَّى بَعْدَ السِّتْمَائَةِ بِقَلِيلٍ . ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ٢/ ١٢٠ .

بعد الرأس بماء جديد، ومجاورة موضع الفرض، والغسلة الثانية والثالثة، وتقديم النية على مسنوناته، واستصحاب ذكرها إلى آخره، وغسل باطن الشعور الكثيفة، وأن يزيد في ماء الوجه، وقول ما ورد بعد الوضوء - ويأتي^(١) - وأن يتولى وضوءه بنفسه من غير معاونة، وتباح معونة المتطهر؛ كتقريب ماء الغسل أو الوضوء إليه، أو صبه عليه، وتنشيف أعضائه، وتركهما^(٢) أفضل. ويشتحب كونه المعين عن يساره، كإناء وضوئه الضيق الرأس، وإن كان واسعاً يعترف منه باليد، فعن يمينه. ولو وضأه أو يئمه مسلم أو كتابي بإذنه؛ بأن غسل له الأعضاء أو يئمها من غير عذر، كرهه وصح، ويؤيه المتوضى والمتيمم. فإن أكره من يصب عليه الماء، أو يؤضفه على وضوئه، لم يصح. وإن أكره المتوضى على الوضوء أو على غيره من العبادات، وفعلها لداعي الشرع لا لداعي الإكراه، صحت، وإلا فلا.

ويكره نفث الماء، وإراقة ماء الوضوء، والغسل في المسجد أو في مكان يداؤ فيه كالطريق؛ تنزيهاً للماء. ويباح الوضوء والغسل في المسجد، إذا لم يؤذ به أحداً ولم يؤذ المسجد. ويحرم فيه الاستنجاء والريخ^(٣). وتكره إراقة ماء غمس فيه يده قائم من نوم ليل فيه. قال الشيخ: ولا يغسل فيه ميت. وقال: ويجوز عمل مكان فيه للوضوء؛

(١) في الصفحة القادمة.

(٢) أى ترك المعونة في التطهر، وترك الأعضاء دون تنشيف.

(٣) فى د: «الذبح».

لِلْمُضْلَحَةِ بِلَا مَحْذُورٍ . وَلَا يُكْرَهُ طُهُرُهُ مِنْ إِنْاءٍ نُحَاسٍ وَنَحْوِهِ . وَلَا مِنْ إِنْاءٍ
بَغْضِهِ نَجِيسٍ . وَلَا « مِنْ مَاءٍ » بَاتَ مَكْشُوفًا ، وَمِنْ مُعْطًى أُولَى .

وَيُسَنُّ عَقِبَ فَرَاغِهِ مِنَ الْوُضُوءِ رَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَوْلُ : « أَشْهَدُ
أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » ^(٢) :
« اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّائِبِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ » ^(٣) : « سُبْحَانَكَ
اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ . أَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ » ^(٤) . وَكَذَا
بَعْدَ الْغُسْلِ ، قَالَهُ فِي « الْفَاتِحِ » .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ ، د : « مِمَّا » .

(٢) لَمَّا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الذِّكْرِ الْمُسْتَحَبِّ عَقِبَ الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . صَحِيحٌ
مُسْلِمٌ ٢١٠ / ١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا تَوَضَّأَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي
دَاوُدَ ٢٣٨ / ١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْقَوْلِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمُنْتَجَبُ
٧٨ / ١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا يَقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١ /
١٩٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ١٤٦ ، ١٥٣ .

(٣) انْظُرِ التَّخْرِيجَ السَّابِقَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ .
عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١ / ٧١ .

(٤) لَمَّا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ وَضُوئِهِ ، مِنْ كِتَابِ عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ .
السَّنَنِ الْكُبْرَى ٦ / ٢٥ .

بَابُ مَسْحِ الْخَفَّيْنِ

وَسَائِرِ الْحَوَائِلِ

وهو رُخْصَةٌ، وَأَفْضَلُ مِنَ الْغَسْلِ، وَيَرْفَعُ الْحَدَثَ، نَصًّا. إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَلْبَسَ لِيَمْسَحَ - كَالسَّفَرِ - لِيَتَرَخَّصَ. وَيُكْرَهُ لُبْسُهُ مَعَ مُدَافَعَةِ أَحَدِ الْأَخْبَثَيْنِ.

وَيَصِيحُ عَلَى خُفٍّ، وَجُزْمَوْي - خُفٌّ قَصِيرٌ^(١) - وَجُزْزَبٍ صَفِيْقٍ^(٢) مِنْ صُوفٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُجَلَّدٍ أَوْ مُتَعَلٍّ أَوْ كَانَ مِنْ خِرْقٍ، حَتَّى لَزِمِينَ، وَمَنْ لَهُ رِجْلٌ وَاحِدَةٌ لَمْ يَتَّقَ مِنْ فَرَضِ الْأُخْرَى شَيْئًا، وَلِمُسْتَحَاضَةٍ وَنَحْوِهَا، لَا^(٣) لِحَرِّمٍ لَيْسَهُمَا^(٤) وَلَوْ لِحَاجَةٍ.

وَيَصِيحُ الْمَسْحُ^(٥) عَلَى عَمَائِمِ ذُكُورٍ، وَعَلَى^(٥) جَبَائِرَ - جَمْعُ جَبِيرَةٍ وَهِيَ أَخْشَابٌ أَوْ نَحْوُهَا تُرَبِّطُ عَلَى الْكَثِيرِ وَنَحْوِهِ - وَعَلَى خُمُرِ النِّسَاءِ الْمُدَارَةِ تَحْتَ حُلُوقِهِنَّ، لَا الْقَلَانِسِ؛ وَهِيَ مُبْطَنَاتٌ تُتَّخَذُ لِلنُّوْمِ، وَالذَّنِيَّاتِ قَلَانِسُ كِبَارٌ أَيْضًا كَانَتِ الْقُضَاءُ تَلْبَسُهَا.

(١) الجرْمَوْي: خف قصير، يلبس فوق الخف في البلاد الباردة.

(٢) الصفيق: كثيف النسيج.

(٣) في الأصل، د: «إلا».

(٤) أى: الخفين لو لبسهما المحرم فلا يمسح عليهما.

(٥) زيادة من: م.

وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَلْبَسَ الْجَمِيعَ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ، [٥٨] حَتَّى وَلَوْ مَسَحَ فِيهَا عَلَى خُفٍّ أَوْ عِمَامَةٍ أَوْ جَبِيرَةٍ أَوْ غَسَلَ صَحِيحًا وَتَيَمَّمَ لَجُزِحَ، فَلَا يَمْسَحُ عَلَى خُفٍّ لِبَسَهُ عَلَى طَهَارَةٍ تَيَمَّمَ.

وَلَوْ غَسَلَ رِجْلًا ثُمَّ أَدْخَلَهَا الْخُفَّ، خَلَعَ ثُمَّ لَبَسَ بَعْدَ غَسَلِ الْأُخْرَى. وَلَوْ لَبَسَ الْأُولَى طَاهِرَةً ثُمَّ غَسَلَ الْأُخْرَى وَأَدْخَلَهَا، لَمْ يَمْسَحْ، فَإِنْ خَلَعَ الْأُولَى ثُمَّ لَبَسَهَا، جَازَ.

وَأِنْ تَطَهَّرَ ثُمَّ أَخَذَتْ قَبْلَ لُبْسِهِ أَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ الْقَدَمُ إِلَى مَوْضِعِهَا، أَوْ لَبَسَهُ مُخْدِتًا ثُمَّ غَسَلَهُمَا فِيهِ، أَوْ قَبْلَ كَمَالِ طَهَارَتِهِ ثُمَّ غَسَلَهُمَا فِيهِ، أَوْ نَوَى جُنُبَ وَنَحَوَهُ رَفَعَ حَدِيثَهُ ثُمَّ غَسَلَهُمَا وَأَدْخَلَهُمَا فِيهِ، ثُمَّ تَمَّ طَهَارَتَهُ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ.

وَأِنْ مَسَحَ رَأْسَهُ ثُمَّ لَبَسَ الْعِمَامَةَ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، خَلَعَ ثُمَّ لَبَسَهَا^(١). وَلَوْ شَدَّ الْجَبِيرَةَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، نَزَعَ، فَإِنْ خَافَ، تَيَمَّمَ. فَلَوْ عَمَّتْ مَحَلُّ الْفَرْصِ، كَفَى مَسْحُهَا بِالْمَاءِ.

وَيَمْسَحُ مُقِيمٌ - وَلَوْ عَاصِبًا بِإِقَامَةٍ؛ كَمَنْ أَمَرَهُ سَيِّدُهُ بِسَفَرٍ فَأَتَى - وَعَاصٍ بِسَفَرِهِ، يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَمُسَافِرٌ سَفَرٍ قَصِيرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَلَيَالِيَهُنَّ، وَلَوْ مُسْتَحَاضَةً وَنَحَوَهَا، مِنْ وَقْتِ حَدِيثِ بَعْدِ لُبْسِ^(٢) إِلَى مِثْلِهِ، فَلَوْ مَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَمْسَحْ فِيهَا، خَلَعَ، وَجَبِيرَةً^(٣) إِلَى حُلِّهَا.

(١) فِي الْأَصْلِ، د: «لَبَسَ».

(٢) أَى: ابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ وَقْتِ جَوَازِ مَسْحِهِ بَعْدَ حَدِيثِهِ.

(٣) أَى: وَيَمْسَحُ عَلَى جَبِيرَةٍ إِلَى حُلِّهَا.

وَمَنْ مَسَحَ مُسَافِرًا ثُمَّ أَقَامَ ، أَتَمَّ بَقِيَّةَ مَسْحِ مُقِيمٍ إِنْ كَانَتْ ^(١) ، وَإِلَّا خَلَعَ . وَإِنْ مَسَحَ مُقِيمٌ أَقْلًا مِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ثُمَّ سَافَرَ ، أَوْ شَكَّ هَلْ ابْتَدَأَ الْمَسْحَ حَضَرًا أَوْ سَفَرًا ، أَتَمَّ مَسْحَ مُقِيمٍ .
وَإِنْ شَكَّ فِي بَقَاءِ الْمُدَّةِ ، لَمْ يَجْزِ الْمَسْحُ ، فَلَوْ خَالَفَ وَفَعَلَ ، فَبَانَ بِقَاؤُهَا ، صَحَّ وَضُوؤُهُ .

وَمَنْ أَخَذَتْ ثُمَّ سَافَرَ قَبْلَ الْمَسْحِ ، أَتَمَّ مَسْحَ مُسَافِرٍ .
وَلَا يَصِحُّ الْمَسْحُ إِلَّا عَلَى مَا يَنْشُرُ مَحَلَّ الْفَرَضِ ، وَيَنْبُتُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِنَغْلَيْنِ ، فَيَصِحُّ إِلَى خَلْعِهِمَا ، لَا بِشِدَّةٍ ، نَصًّا . وَلَوْ ثَبَّتَ بِنَفْسِهِ ، لَكِنْ يَتَذَوُّ بَعْضُهُ لَوْلَا شِدَّةُ أَوْ شَرُوحُهُ ^(٢) ، كَالزُّبُولِ ^(٣) الَّذِي لَهُ سَاقٌ وَنَحْوُهُ ، صَحَّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ .

وَمِنْ شَرْطِهِ أَيْضًا إِبَاحَتُهُ ، فَلَا يَصِحُّ عَلَى مَغْصُوبٍ وَحَرِيرٍ وَلَوْ فِي ضَرُورَةٍ ، كَمَنْ هُوَ فِي بَلَدٍ ثَلْجٍ وَخَافَ سُقُوطَ أَصَابِعِهِ ، فَإِنْ صَلَّى ، أَعَادَ الطَّهَارَةَ وَالصَّلَاةَ ، وَيَصِحُّ عَلَى حَرِيرٍ لِأَنَّهُ فَقَط .
وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا إِمْكَانُ الْمَشْيِ فِيهِ عُرْفًا ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَادًا ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ ، الْجُلُودُ وَاللُّبُودُ ^(٤) وَالْخَشَبُ وَالزُّجَاجُ وَالْحَدِيدُ وَنَحْوُهَا .

(١) أى : إِنْ كَانَتْ هُنَاكَ بَقِيَّةٌ .

(٢) شَرَحَ الشَّيْءَ شَرَحًا : ضَمَّ أَجْزَاءَهُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ .

(٣) الزُّبُولُ : نَوْعٌ مِنَ الْخِفَافِ ، عَامِيَّةٌ ، وَجَمْعُهُ زُرَابِيلٌ ، لَهُ سَاقٌ وَعِزَّى يَدْخُلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ فَيَسْتَرُ بِذَلِكَ مَحَلَّ الْفَرَضِ ، فَيَصِحُّ الْمَسْحُ عَلَيْهِ . انْظُرْ حَاشِيَةَ الرُّوضِ الْمَرْبِعِ ٢١٨/١ .

(٤) اللُّبُودُ : جَمْعُ لَيْدٍ ؛ وَهُوَ كُلُّ شَعْرٍ أَوْ صُوفٍ مُتَلَبِّدٍ . وَضَرَبَ مِنَ الْبُشْطِ .

وطَهَارَةُ عَيْنِهِ ، فَلَا يَصِحُّ عَلَى نَجَسٍ وَلَوْ فِي ضَرُورَةٍ ، فَيَتَيَمَّمُ مَعَهَا
لِلرَّجُلَيْنِ وَلَا يَمْسَحُ ، وَيُعِيدُ . وَلَوْ مَسَحَ عَلَى خُفِّ طَاهِرِ الْعَيْنِ ، لَكُنْ بِيَاطِنِهِ
أَوْ قَدَمِهِ نَجَاسَةً لَا يُمْكِنُ إِزَالَتُهَا إِلَّا بِنَزْعِهِ ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، وَيَسْتَبِيحُ بِذَلِكَ
مَسَّ الْمُصْحَفِ ، وَالصَّلَاةَ - إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ - وَغَيْرَ ذَلِكَ .
وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَصِفَ الْقَدَمَ لَصَفَائِهِ ، كَالرُّجَاجِ الرَّقِيقِ .

فَإِنْ كَانَ فِيهِ خَرَقٌ أَوْ غَيْرُهُ يَدُو مِنْهُ بَعْضُ الْقَدَمِ ، وَلَوْ مِنْ مَوْضِعِ
الْخَرَزِ ، لَمْ يَمْسَحْ عَلَيْهِ . فَإِنْ انْضَمَّ الْخَرَقُ وَنَحَوَهُ بِلُبْسِهِ ، جَازَ الْمَسْحُ . وَإِنْ
لَيْسَ خُفًّا فَلَمْ يُحْدِثْ حَتَّى لَيْسَ عَلَيْهِ آخَرُ ، وَكَانَا صَحِيحَيْنِ ، مَسَحَ أَكْثَرُهُمَا
شَاءَ ؛ إِنْ شَاءَ الْفُوقَانِيَّ وَإِنْ شَاءَ التُّحْتَانِيَّ ، بَأَنْ يُدْخَلَ يَدُهُ مِنْ تَحْتِ
الْفُوقَانِيَّ فَيَمْسَحُ عَلَيْهِ . وَلَوْ لَيْسَ أَحَدُ الْجُزْمَقَيْنِ فِي إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ دُونَ
الْآخَرِ ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْخُفِّ الَّذِي فِي الرَّجْلِ الْآخَرِ . فَإِنْ
كَانَ أَحَدُهُمَا صَحِيحًا ، جَازَ الْمَسْحُ عَلَى الْفُوقَانِيَّ وَلَا يَجُوزُ عَلَى
التُّحْتَانِيَّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الصَّحِيحَ . وَإِنْ كَانَ مُخَرَّقَيْنِ وَسُتِرَا ، لَمْ يَجُزِ
الْمَسْحُ . وَإِنْ نَزَعَ الْفُوقَانِيَّ قَبْلَ مَسْحِهِ لَمْ يُؤْتَرُ . وَإِنْ أَخَذَتْ ثَمَ لَيْسَ
الْآخَرُ ، أَوْ مَسَحَ الْأَوَّلَ ثَمَ لَيْسَ الثَّانِي ، لَمْ يَجُزِ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، بَلْ عَلَى
الْأَسْفَلِ ، وَإِنْ نَزَعَ الْمَسْخُوعَ الْأَعْلَى ، لَزِمَهُ نَزْعُ التُّحْتَانِيَّ . وَقَشَطُ ظَهَارَةِ
الْخُفِّ بَعْدَ الْمَسْحِ عَلَيْهِ لَا يُؤْتَرُ .

وَيَمْسَحُ صَحِيحًا عَلَى لُفَافَةٍ ، لَا مُخَرَّقًا عَلَيْهَا ، وَلَا لُفَافَةً وَحْدَهَا .
وَيَجِبُ مَسْحُ أَكْثَرِ أَعْلَى خُفِّ وَنَحْوِهِ مَرَّةً ، دُونَ أَسْفَلِهِ وَعَقِبِهِ ، فَلَا

يُجْزَى مَسْحُهُمَا ، بل ولا يُسَنُّ ، وتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا ، [٨ ظ] فَيَضَعُ يَدَيْهِ مُفَرَّجَتَيِ الْأَصَابِعِ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ ، ثُمَّ يُمِزُّهُمَا عَلَى مِشْطَى قَدَمَيْهِ إِلَى سَاقَيْهِ ، فَإِنْ بَدَأَ مِنْ سَاقِهِ إِلَى أَصَابِعِهِ ، أَجْزَأُهُ .

وَيُسَنُّ مَسْحُ الْيُمْنَى بِالْيُمْنَى ، وَالْيُسْرَى بِالْيُسْرَى . وفى « التَّلْخِصِ » ،
و « التَّرْغِيبِ » : يُسَنُّ تَقْدِيمُ الْيُمْنَى .

وَحُكْمُ مَسْحِهِ بِإَصْبَعٍ أَوْ إصْبَعَيْنِ ، إِذَا كَوَّرَ الْمَسْحَ بِهَا حَتَّى يَصِيرَ الْمَسْحُ مِثْلَ الْمَسْحِ بِأَصَابِعِهِ ، أَوْ بِحَائِلٍ ^(١) ، كَخِرْقَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَغَسْلُهُ ^(٢) ،
حُكْمُ مَسْحِ الرَّأْسِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَيُكْرَهُ غَسْلُهُ .

وَيَصِحُّ مَسْحُ ذَوَائِرِ ^(٣) أَكْثَرِ عِمَامَةٍ ^(٤) دُونَ وَسْطِهَا ، إِذَا كَانَتْ مُبَاحَةً ،
مُحْتَكَةً ^(٥) ، أَوْ ذَاتَ ذُوَابَةٍ ^(٥) ، كَبِيرَةٍ كَانَتِ الْعِمَامَةُ أَوْ صَغِيرَةٍ ، لَذَكَرِ لَا
أُنْثَى ، وَلَوْ لَبَسَتْهَا لَضَرُورَةَ بَرْدٍ وَغَيْرِهِ ، بِشَرْطِ سَتْرِهَا ^(٦) لِمَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ
بِكَشْفِهِ . وَلَا يَجِبُ أَنْ يَمْسَحَ مَعَهَا مَا جَرَتْ عَادَةُ بِكَشْفِهِ ، ^(٧) « بَلْ يُسَنُّ » .

(١) أى : وحكم مسحه بحائل .

(٢) أى : وحكم غسله .

(٣ - ٣) فى م : « عمامة أكثرها » .

(٤) التَّحْتُكُ : التَّلْحِي ، وهو أن تدير العمامة من تحت الحنك . الصحاح (ح ن ك) .

(٥) الذُّوَابَةُ : هى طرف العمامة المرخى .

(٦) أى : العمامة .

(٧ - ٧) زيادة من : م .

وهو مستنون ، لما جاء فى حديث المغيرة بن شعبة ، وشاهده : رأيت النبى ﷺ توضأ فمسح
بناصيته وعلى العمامة ... إلخ . أخرجه مسلم ، فى : باب المسح على الناصية والعمامة ، من
كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١/ ٢٣٠ ، ٢٣١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى المسح على =

وَيَجِبُ مَسْحُ جَمِيعِ جَبِيرَةٍ لَمْ تُجَاوِزْ قَدْرَ الْحَاجَةِ ، وَيُجْزَى مِنْ غَيْرِ تَيْمَمٍ ، فَإِنْ تَجَاوَزَتْ ، وَجِبَ نَزْعُهَا ، فَإِنْ خَافَ تَلَفًا أَوْ ضَرَرًا ، تَيْمَمَ لِزَائِدٍ .

وَيَحْرُمُ الْجَبَرُ بِجَبِيرَةٍ نَجَسَةٍ ؛ كَجِلْدِ الْمَيْتَةِ ، وَالْخِرْقَةِ النَّجَسَةِ ، وَبِمَعْصُوبٍ ، وَالْمَسْحِ عَلَى ذَلِكَ بَاطِلٌ . وَكَذَا الصَّلَاةُ فِيهِ كَالْخُفِّ النَّجَسِ ، وَكَذَلِكَ الْحَرِيرُ لَذَكْرٍ . وَدَوَاءٌ ، وَعِصَابَةٌ ، وَلُصُوقٌ عَلَى جُرْحٍ أَوْ وَجَعٍ وَلَوْ قَارًا فِي شَقٍّ ، أَوْ تَأَلَّتْ لِضَبْعِهِ فَأَلْقَمَهَا مَرَارَةً^(١) - كَجَبِيرَةٍ .

وَمَتَى ظَهَرَ بَعْضُ قَدَمِهِ بَعْدَ الْحَدِيثِ وَقَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ ، أَوْ رَأْسِهِ ، وَفُحِّشَ فِيهِ ، أَوْ انْتَقَضَ بَعْضُ عِمَامَتِهِ ، أَوْ انْقَطَعَ دَمٌ مُسْتَحَاضَةٍ ، أَوْ زَالَ ضَرَرٌ مِّنْ بِهِ سَلَسَ الْبَوْلُ وَنَحْوُهُ ، أَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ مَسْحٍ وَلَوْ مُتَطَهِّرًا أَوْ فِي صَلَاةٍ - اسْتَأْنَفَ الطَّهَارَةَ وَبَطَلَتِ الصَّلَاةُ .

وَزَوَالُ جَبِيرَةٍ كَخُفٍّ . وَخُرُوجُ قَدَمٍ أَوْ بَعْضِهِ إِلَى سَاقٍ خُفٍّ ، كَخُلْعِهِ .

وَلَا مَدْخَلُ لِحَائِلٍ فِي طَهَارَةِ كُبْرَى إِلَّا الْجَبِيرَةُ . وَامْرَأَةٌ كَرَجُلٍ فِي مَسْحٍ غَيْرِ الْعِمَامَةِ .

= الجورين والعمامة ، من كتاب الطهارة . عارضة الأحوذى ١ / ١٥٠ . والنسائي ، في : باب صفة الوضوء ، وباب المسح على العمامة مع الناصية ، من كتاب الطهارة . المجتبى ١ / ٥٥ ، ٦٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ .

(١) الماراة : هتة - على شكل كيس - لازقة بالكبد تجتمع فيها الصفراء ، ولكل ذى روح مرارة إلا الإبل والنعام . الكليات لأبي البقاء : ٨٧٢ .

باب نَوَاقِضِ الْوُضوءِ

وهي مُفْسِدَاتُهُ ، وهي ثَمَانِيَّةٌ : الْخَارِجُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ إِلَى مَا هُوَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ - وَيُلْحَقُهُ حُكْمُ التَّطْهِيرِ ، إِلَّا مَنْ حَدَّثَهُ دَائِمٌ - قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا ، نَادِرًا أَوْ مُعْتَادًا ، طَاهِرًا أَوْ نَجِسًا ، وَلَوْ رِيحًا مِنْ قُبُلِ أَثْنَى أَوْ ذَكَرٍ .

فَلَوْ احْتَمَلَ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ قُطْنًا أَوْ مِيلًا ، ثُمَّ خَرَجَ وَلَوْ بِلَا بَلَلٍ ، أَوْ قَطَرٍ فِي إِخْلِيلِهِ دُهْنًا ثُمَّ خَرَجَ ، أَوْ خَرَجَتِ الْحُقْنَةُ مِنَ الْفَرْجِ ، أَوْ ظَهَرَ طَرَفُ مُصْرَانٍ ، أَوْ رَأْسُ دُودَةٍ ، أَوْ وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ ، فَذَبَّ مَاؤُهُ فَدَخَلَ فَوْجَهَا ، أَوْ اسْتَدَخَلَتْهُ ، أَوْ مَنِيَّ امْرَأَةٍ أُخْرَى ثُمَّ خَرَجَ ، نَقَضَ وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا الْغُسْلُ . فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْحُقْنَةِ أَوْ الْمَنِيِّ شَيْءٌ ، لَمْ يَنْقُضْ ، لَكِنْ إِنْ كَانَ الْحَقْنَةُ قَدْ أَدْخَلَ رَأْسَ الزَّرَاقَةِ ثُمَّ أَخْرَجَهُ ، نَقَضَ . وَلَوْ ظَهَرَتْ مَقْعَدَتُهُ ، فَعَلِمَ أَنَّ عَلَيْهَا بَلَلًا ، انْتَقَضَ ، لَا إِنْ جَهِلَ ، أَوْ صَبَّ دُهْنًا فِي أُذُنِهِ فَوَصَلَ إِلَى دِمَاعِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا أَوْ مِنْ فَمِهِ . وَلَا يَنْقُضُ يَسِيرُ نَجَسٍ خَرَجَ مِنْ أَحَدٍ فَرَجِي خُثْثَى مُشْكِلٍ ، غَيْرَ بَوْلٍ وَغَائِطٍ .

الثَّانِي : خُرُوجُ النَّجَاسَاتِ مِنَ بَقِيَّةِ الْبَدَنِ ؛ فَإِنْ كَانَتْ غَائِطًا أَوْ بَوْلًا ، نَقَضَ وَلَوْ قَلِيلًا ، مِنْ تَحْتِ الْمَعْدَةِ أَوْ فَوْقَهَا ، سِوَاءِ كَانَ السَّبِيلَانِ مَفْتُوحَيْنِ أَوْ مَسْدُودَيْنِ ، لَكِنْ لَوْ انْسَدَّ الْخُرْجُ ، وَفُتِحَ غَيْرُهُ ، فَأَحْكَامُ الْخُرْجِ بَاقِيَةٌ . وَفِي «الْنَّهَائَةِ» : إِلَّا أَنْ يَكُونَ سُدَّ خِلْقَةٍ ، فَسَبِيلُ الْحَدَثِ ، الْمُنْفَتِحُ ، وَالْمَسْدُودُ كَقُضْبٍ زَائِدٍ مِنَ الْخُثْثَى . انْتَهَى . وَلَا يَنْبَغُ لِلْمُنْفَتِحِ أَحْكَامُ

المُعْتَادِ ، فلا يَنْقُضُ خُرُوجَ الرِّيحِ مِنْهُ ، ولا يُجْزِئُ الاستِجْمَارُ فِيهِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ .
وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ ، كَالْقَيْءِ وَالْدِّمِ وَالْقَيْحِ ، لَمْ يَنْقُضْ إِلَّا
كَثِيرُهَا ؛ وَهُوَ مَا فَحَشَ فِي نَفْسِ كُلِّ أَحَدٍ بِحَسَبِهِ . فَلَوْ مَصَّ عَلَقٌ أَوْ
قُرَازٌ - لَا دُبَابٌ وَبَعُوضٌ - دَمًا كَثِيرًا ، نَقَضَ . وَلَوْ شَرِبَ مَاءً وَقَذَفَهُ فِي
الْحَالِ ، فَتَجَسَّسَ وَيَنْقُضُ كَثِيرُهُ . وَلَا يَنْقُضُ بَلْغَمٌ مَعِدَةً وَصَدْرٌ وَرَأْسٌ ؛
لَطَهَارَتِهِ ، وَلَا جُشَاءٌ ، نَصًّا .

الثَّالِثُ : زَوَالُ الْعَقْلِ أَوْ تَغْطِيَّتُهُ وَلَوْ بِتَوَمٍّ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ ^(١) ، [١٩]
وغيره : وَلَوْ تَلَجَّمَ فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ . إِلَّا نَوْمَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَوْ كَثِيرًا ،
عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ . وَالْيَسِيرُ عُزْفًا مِنْ جَالِسٍ وَقَائِمٍ ، فَإِنْ شَكَّ فِي الْكَثِيرِ ،
لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ ، وَإِنْ رَأَى زُؤْيَا فَهُوَ كَثِيرٌ . وَإِنْ خَطَرَ بِيَالِهِ شَيْءٌ لَا يَذَرِي
أَرْؤْيَا أَوْ حَدِيثُ نَفْسٍ ، فَلَا وُضُوءَ عَلَيْهِ ، وَيَنْقُضُ الْيَسِيرُ مِنْ رَاكِعٍ وَسَاجِدٍ
وَمُسْتَبِيدٍ وَمُتَكَبِّرٍ وَمُخْتَبٍ ، كَمُضْطَجِعٍ .

الرَّابِعُ : مَسُّ ذَكَرٍ آدَمِيٍّ إِلَى أَصُولِ الْأُنْثَيْنِ مُطْلَقًا بِيَدِهِ - يَبْطِنُ كَفَّهُ ،
أَوْ بظْهَرِهِ ، أَوْ بِخُزْفَةٍ غَيْرِ طُفْرِ - مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ ، وَلَوْ بِزَائِدٍ ، وَيَنْقُضُ مَسَّهُ
بَفَرْجٍ غَيْرِ ذَكَرٍ .

وَلَا يَنْقُضُ وُضُوءٌ مَلْمُوسٍ ذَكَرُهُ أَوْ فَرْجُهُ أَوْ ذُبُرُهُ ، وَلَا مَسُّ بَائِنٍ
وَمَحَلِّهِ ، وَقُلْفَةٍ وَفَرْجٍ امْرَأَةٍ بَائِنَيْنِ ، وَلَا مَسُّ غَيْرِ فَرْجٍ كَالْمُنْفَتِحِ فَوْقَ الْمَعْدَةِ أَوْ

(١) أَبُو الْخَطَّابِ ، مَحْفُوظُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْكَلُودَانِي الْبَغْدَادِي ، أَحَدُ أَمَّةِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ وَأَعْيَانِهِ .
وُلِدَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ . وَصَنَفَ كِتَابًا حَسَنًا فِي الْمَذْهَبِ وَالْأَصُولِ وَالْخِلَافِ . تَوَفَّى سَنَةَ عَشَرَ
وَحُمْسِمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْحَنَابِلَةِ ٢ / ٢٥٨ ، ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ١ / ١١٦ - ١٢٧ ، الْعَبَرُ ٤ / ٢١ .

تَحْتَهَا ، وَلَا مَسَّهُ بِغَيْرِ يَدٍ - غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ - وَلَا مَسَّ زَائِدٍ ؛ فَإِنْ لَمَسَ قُبْلَ
خُتْنَى مُشْكِلٍ وَذَكَرَهُ ، وَلَوْ كَانَ هُوَ اللَّامِسُ ، نَقَضَ ، لَا أَحَدَهُمَا ، إِلَّا أَنْ
يَمَسَّ الرَّجُلُ ذَكَرَهُ لَشَهْوَةٍ أَوْ تَمَسَّ^(١) الْمَرْأَةُ فَرْجَهُ لَهَا .

وَيَنْقُضُ مَسَّ حَلَقَةٍ دُبُرٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَمَسَّ امْرَأَةٍ فَرْجَهَا الَّذِي بَيْنَ
شَفْرَيْهَا ؛ وَهُوَ مَخْرُجُ بَوْلٍ وَمَنِيٍّ وَحَيْضٍ ، لَا شَفْرِيهَا ؛ وَهِيَ إِسْكَاتُهَا .
وَيَنْقُضُ مَسَّ فَرْجِ امْرَأَةٍ أُخْرَى ، وَمَسَّ رَجُلٍ فَرْجَهَا وَمَسَّهَا ذَكَرَهُ ، وَلَوْ مِنْ
غَيْرِ شَهْوَةٍ .

الخامس : مَسَّ بَشَرَتِهِ بَشَرَةَ أُنْثَى ، وَمَسَّ بَشَرَتِهَا بَشَرَتَهُ ، لَشَهْوَةٍ مِنْ
غَيْرِ حَائِلٍ ، غَيْرِ طِفْلَةٍ وَطِفْلٍ ، وَلَوْ بِزَائِدٍ أَوْ لَزَائِدٍ ، أَوْ سَلَاءٍ^(٢) ، وَلَوْ كَانَ
الْمَلْمُوسُ مَيِّتًا أَوْ عَجُوزًا أَوْ مَحْرَمًا أَوْ صَغِيرَةً تُشْتَهَى . وَلَا يَنْقُضُ وُضُوءُ
مَلْمُوسٍ بَدَنَهُ ، وَلَوْ وَجَدَ مِنْهُ شَهْوَةً^(٣) وَلَا بَانْتِشَارٍ عَنْ فِكْرِ وَتَكَرُّارٍ نَظِيرٍ^(٤) .
وَلَا مَسَّ^(٥) شَعْرٍ وَظْفِيرٍ وَسِنَّةٍ وَعُضْوٍ مَقْطُوعٍ ، وَأَمْرَدَ مَسَّهُ رَجُلٌ ، وَلَا مَسَّ
خُتْنَى مُشْكِلٍ ، وَلَا بِمَسِّهِ^(٥) رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً ، وَلَا مَسَّ الرَّجُلِ الرَّجُلَ ، وَلَا
الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ وَلَوْ بِشَهْوَةٍ فِيهِنَّ .

(١) سقط من : م .

(٢) فى م : « سَلَالٍ » .

ومفهومه : أن اللبس لو كان بغير زائد ، أو لغير زائد ، أو لمس بيد سلاء ، فكل ذلك داخل
فى المس المنقض للوضوء .

(٣ - ٣) سقط من : د ، م .

(٤) فى م : « لمس » .

أى : ولا ينقض لمس الشعر .

(٥) أى : بمس الختنى .

السادس: غَسَلَ الْمَيْتَ أَوْ بَعْضَهُ، وَلَوْ فِي قَمِيصٍ، لَا تَيْمُمُهُ لَتَعَذَّرَ غَسْلُهُ. وَغَاسِلُ الْمَيْتِ مَنْ يُقَلِّبُهُ وَيُبَاشِرُهُ وَلَوْ مَرَّةً، لَا مَنْ يَصُبُّ الْمَاءَ وَنَحْوَهُ.

السابع: أَكَلَ لَحْمَ الْجَزُورِ نَيْئًا وَغَيْرَ نَيْءٍ، تَعَبُّدًا، لَا شُرْبٌ^(١) لَبَيْتِهَا وَمَزَقَ لَحْمَهَا، وَأَكَلَ^(٢) كَبِدَهَا وَطِحَالَهَا وَسَنَامِهَا وَجِلْدَهَا وَكَرْسِهَا وَنَحْوَهُ، وَلَا طَعَامٌ مُحَرَّمٌ أَوْ نَجِسٌ^(٣).

الثامن: مُوجِبَاتُ الْغُسْلِ؛ كَالْتِيَاءِ الْحِثَانَيْنِ، وَانْتِقَالِ الْمَنِيِّ، وَإِسْلَامِ الْكَافِرِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، تُوجِبُ الْوُضُوءَ، غَيْرَ الْمَوْتِ.

فهذه التَّوَاقُضُ الْمُشْتَرَكَةُ^(٤). وَأَمَّا الْمَخْصُوصَةُ، كِبُطْلَانِ الْمَسْحِ بِفَرَاغِ مُدَّتِهِ، وَبَخْلَعِ حَائِلِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَمَذْكُورٌ فِي أَثْوَابِهِ.

وَلَا نَقُضَ بِكَلَامٍ مُحَرَّمٍ، وَلَا^(٥) بِإِزَالَةِ شَعْرٍ وَأَخَذِ ظُفْرٍ وَنَحْوِهِمَا، وَلَا بِقَهْقَهَةٍ، وَلَا بِمَا مَسَّتِ النَّارُ، وَلَا يُسْتَحَبُّ الْوُضُوءُ مِنْهُمَا.

وَمَنْ تَيَقَّنَ الطُّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ، أَوْ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ وَشَكَّ فِي الطُّهَارَةِ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ، وَلَوْ عَارَضَهُ ظَنٌّ، وَلَوْ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ. فَإِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ: «بَشْرَب».

(٢) فِي د: «بَأَكَلَ».

(٣) أَى: لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ.

(٤) أَى: بَيْنَ الْمَاسِحِ عَلَى الْخَفِيِّينَ وَغَيْرِهِ.

(٥) بَعْدَهُ فِي م: «نَقُضَ».

تَيَقَّنَهُمَا وَجَهَلَ أَسْبَقَهُمَا ، فهو على ضِدِّ حالِهِ قَبْلَهُمَا^(١) . فإن جَهَلَ حالَهُ قَبْلَهُمَا تَطَهَّرَ . وإن تَيَقَّنَ فِغْلَهُمَا - رَفَعًا لِحَدِّثٍ ، وَنَقْضًا لَطَهَارَةٍ - وَجَهَلَ أَسْبَقَهُمَا ، فعلى مِثْلِ حالِهِ قَبْلَهُمَا . وكذا لو تَيَقَّنَهُمَا وَعَيْنَ وَقْتُ لا يَسْعُهُمَا ، سَقَطَ التَّيَقُّنُ ؛ لِتَعَارُضِهِ . فإن جَهَلَ حالَهُمَا^(٢) وَأَسْبَقَهُمَا ، أو تَيَقَّنَ حَدَثًا وَفَعَلَ طَهَارَةً فَقَطْ ، فعلى ضِدِّ حالِهِ قَبْلَهُمَا^(٣) . وإن تَيَقَّنَ حَدَثًا نَاقِضًا وَفَعَلَ طَهَارَةً جَهَلَ حالَهَا ، فَمُخَدِّثٌ على أَىِّ حالٍ كان قَبْلَهُمَا ، وَعَكْسُ هذه الصُّورَةِ بَعَكْسِهَا . ويأتى^(٤) فى البابِ بَعْدَهُ ، إذا سَمِعَ صَوْتَ أو شَمَّ رِيحًا مِنْ أَحَدِهِمَا .

فصل : وَمَنْ أَخَذَتْ ، حَرَّمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، فَلَوْ صَلَّى مَعَهُ لَمْ يَكْفُرْ ، وَالطَّوَافُ - وَلَوْ نَفَلًا - وَلَمْ يَصِحَّ .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مَسُّ الْمُصْحَفِ وَبَعْضِهِ ، مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ [٩٠ ظ] ولو بغير يَدِهِ ، حَتَّى جِلْدِهِ وَخَوَاشِيهِ ، ولو كان المَاسُّ صَغِيرًا ، إِلَّا بِطَهَارَةٍ كَامِلَةٍ - ولو تَيَقَّنَ - سوى مَسِّ صَغِيرٍ لَوْحًا فِيهِ قُرْآنٌ ، لا المَكْتُوبَ فِيهِ . وما حَرَّمَ بِلَا وُضوءٍ ، حَرَّمَ بِلَا غُسلٍ .

وَلِلْمُخَدِّثِ حَمْلُهُ بِعِلَاقَتِهِ ، وَفِي غِلَافِهِ ، وَفِي خُرُوجِ فِيهِ مَتَاعٌ ، وَفِي

(١) أى : نظر فى حاله قبلهما ، فإن كان متطهرا فهو محدث ، وإن كان محدثا فهو متطهر .

(٢) أى : حال الحدث والطهارة ، بأن لم يدر الطهارة رافعة لحدث أو لا ؟ كالتجديد ، ولم يدر الحدث عن حدث آخر أو عن طهارة ؟

(٣) أى : قبل التيقن .

(٤ - ٤) زيادة من : د .

كُتِبَ ، وَتَصَفُّحُهُ بِكُتْمِهِ أَوْ عُودٍ وَنَحْوِهِ ، وَمَسْهُ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ كَحَمَلٍ رُقَى
وَتَعَاوَيْذَ فِيهَا قُرْآنٌ ، وَمَسُّ تَفْسِيرٍ ، وَرَسَائِلَ فِيهَا قُرْآنٌ ، وَمَنْسُوخَ تِلَاوَتِهِ ،
وَالْمَأْثُورِ عَنِ اللَّهِ ، وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ .

فَإِنْ رُفِعَ الْحَدِّثُ عَنْ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ، لَمْ يَجُزْ مَسُّ الْمُصْحَفِ
بِهِ قَبْلَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ ، وَلَوْ قُلْنَا : يَرْتَفِعُ الْحَدِّثُ عَنْهُ . وَيَحْرُمُ مَسُّهُ بِعُضْوٍ
مُتَنَجِّسٍ ، لَا بِعُضْوٍ طَاهِرٍ إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ نَجَاسَةٍ .

وَيَجُوزُ كِتَابَتُهُ لِلْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ مَسِّ ، وَلَوْ لِدُمِّيٍّ ، وَيُمْتَنِعُ مِنْ قَرَأَتِهِ
وَمَلِكِهِ . وَيُمْتَنِعُ الْمُسْلِمُ مِنْ تَمْلِكِهِ لَهُ ، فَإِنْ مَلَكَه بَارِثٌ أَوْ غَيْرُهُ ، أُلْزِمَ بِإِزَالَةِ
مِلْكِهِ عَنْهُ .

وَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ وَالذِّمِّيِّ اخْتِذُ الْأُجْرَةِ عَلَى نَسْخِهِ .

وَيَحْرُمُ بَيْعُهُ - وَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْبَيْعِ - وَتَوَسُّدُهُ ، وَالْوَزْنُ بِهِ ، وَالِاتِّكَاءُ
عَلَيْهِ ، وَكَذَا كُتُبُ الْعِلْمِ الَّتِي فِيهَا قُرْآنٌ ، وَإِلَّا كُرِهَ ، وَإِنْ خَافَ عَلَيْهَا فَلَا
بَأْسَ .

وَلَا يُكْرَهُ نَقْطُ الْمُصْحَفِ ، وَشَكْلُهُ ، وَكِتَابَةُ الْأَعْشَارِ فِيهِ ، وَأَسْمَاءُ
السُّورِ ، وَعَدَدُ الْآيَاتِ وَالْأَحْزَابِ ، وَنَحْوِهَا .

وَتَحْرُمُ مُخَالَفَةُ خَطِّ عُثْمَانَ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ وَأَلِفٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، نَصًّا .

وَيُكْرَهُ مَدُّ الرَّجُلَيْنِ إِلَى جِهَتِهِ ، وَفِي مَعْنَاهُ اسْتِدْبَارُهُ ، وَتَحْطِيهِ ، وَرَمْيُهُ
إِلَى الْأَرْضِ بِلَا وَضْعٍ وَلَا حَاجَةٍ ، بَلْ هُوَ بِمَسْأَلَةِ التَّوَسُّدِ أَشْبَهُ . قَالَ الشَّيْخُ :
وَجَعَلُهُ عِنْدَ الْقَبْرِ مِنْهُيٌّ عَنْهُ ، وَلَوْ لُجِّلَ لِلْقِرَاءَةِ هُنَاكَ . وَرَمَى رَجُلٌ بِكِتَابٍ

عندَ أَحْمَدَ فغَضِبَ ، وقال : هكذا يُفْعَلُ بكلامِ الأبرارِ ؟

ويَحْرُمُ السَّفَرُ به إلى دارِ الحَرْبِ .

وتُكْرَهُ تَحْلِيثُهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، نَصًّا ، وَيَحْرُمُ فِي كُتُبِ الْعِلْمِ .

وَيُباحُ تَطْيِيبُهُ وجَعْلُهُ على كُرْسِيِّ ، وِكَيْشِهِ الحَرِيرِ .

وقال ابنُ الزَّاعُونِي^(١) : يَحْرُمُ كَتْبُهُ بِذَهَبٍ ، وَيُؤْمَرُ بِحَكِّهِ ، فَإِنْ كانَ يَجْتَمِعُ مِنْهُ ما يُتَمَوَّلُ ، زَكَّاهُ ، واسْتَفْتَاخُ الْفَالِ فِيهِ ، فَعَلَهُ ابنُ بَطَّة^(٢) ، وَلَمْ يَرَهُ الشَّيْخُ وَغَيْرُهُ .

وَيَحْرُمُ أَنْ يُكْتَبَ الْقُرْآنُ وَذِكْرُ اللَّهِ بِشَيْءٍ نَجِسٍ ، أَوْ عَلَيْهِ أَوْ فِيهِ ، فَإِنْ كُتِبَا بِهِ ، أَوْ عَلَيْهِ أَوْ فِيهِ ، أَوْ تَنَجَّسَ ، وَجَبَ غَسْلُهُ . وقال في « الْفُنُونِ » :
إِنْ قَصَدَ بَكْتِبِهِ بَنَجْسٍ إِهَانَتَهُ ، فالواجِبُ قَتْلُهُ . انتهى .

وتُكْرَهُ كِتَابَتُهُ فِي السُّتُورِ ، وفيما هو مَظِنَّةٌ بِذَلَّةٍ . ولا تُكْرَهُ كِتَابَتُهُ غَيْرُهُ مِنْ الذِّكْرِ فيما لم يُدَسَّ ، وإِلَّا كُرْةٌ شَدِيدًا ، وَيَحْرُمُ دَوُّهُ .

وَكُرْةٌ أَحْمَدُ شَرَاءَ ثَوْبٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ ، يُجْلَسُ عَلَيْهِ وَيُدَاسُ .

ولو يَلِي المُضْحَفُ أَوْ ائْتَدَسَ ، دُفِنَ ، نَصًّا .

(١) علي بن عبيد الله بن نصر الزاغوني ، أبو الحسن ، كان متفنا في علوم ، مصنفًا في الأصول والفروع ، علق عنه ابن الجوزي من الفقه والوعظ . توفي سنة سبع وسبعين وخمسائة . المنتظم ٣٢ / ١٠ ، البداية والنهاية ٢٠٥ / ١٢ .

(٢) عبيد الله بن محمد بن محمد العكبري ، أبو عبد الله ، ابن بطّة ، صنف كتبًا كثيرة في السنة وكان مستجاب الدعوة ، توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ١٤٤ / ٢ - ١٥٣ ، العبر ٥٣ / ٣ .

وَيُحَايِ تَقْبِيلُهُ ، وَنَقَلَ جَمَاعَةُ الْوَقْفِ فِي جَعْلِهِ عَلَى عَيْنَيْهِ ، وَظَاهِرُ الْحَبَرِ^(١) لَا يُقَامُ لَهُ . وَقَالَ الشَّيْخُ : إِذَا اعْتَادَ النَّاسُ قِيَامَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ ، فَقِيَامُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ أَحَقُّ .

وَيُحَايِ كِتَابَةُ آيَتَيْنِ فَأَقْلُ إِلَى الْكُفَّارِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : تَضْمِينُ الْقُرْآنِ لِمَقَاصِدَ تَضَاهِي^(٢) مَقْصُودَ الْقُرْآنِ ، لَا بَأْسَ بِهِ ، كَمَا يُضْمَنُ فِي الرِّسَائِلِ آيَاتِ إِلَى الْكُفَّارِ ، وَتَضْمِينُهُ الشُّعْرَ لَصِحَّةِ الْقَضْدِ وَسَلَامَةِ الْوَضْعِ . وَأَمَّا تَضْمِينُهُ لغيرِ ذَلِكَ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ ، التَّحْرِيمُ . وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ : سُورَةُ كَذَا ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا كَذَا . وَأَدَابُ الْقِرَاءَةِ تَأْتِي فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ .

(١) وَهُوَ مَاوَرِدُ عَنْ مَعَاوِيَةَ ، أَنَّهُ كَانَ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّهُ لَا يَسْتَلِمُ هَذَانِ الرُّكْنَانِ . فَقَالَ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا . فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ، فَقَالَ مَعَاوِيَةُ : صَدَقْتَ . انْظُرْ فَتَحَ الْبَارِي ٣/٤٧٣ ، ٤٧٤ . وَيَفْهَمُ مِنْهُ كَرَاهِيَةُ الزِّيَادَةِ عَلَى فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَعْظِيمٌ . وَانْظُرِ الْفُرُوعَ ١/١٩٥ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «هِيَ» .

بَابُ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ وَمَا يُسَنُّ لَهُ وَصِفَتُهُ

وهو استعمالُ ماءٍ طَهُورٍ فِي جَمِيعِ بَدَنِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ .

وَمُوجِبُهُ سِتَّةٌ :

أَحَدُهَا : خُرُوجُ الْمَنِيِّ مِنْ مَخْرَجِهِ ، وَلَوْ دَمًا ، دَفْقًا بِلَذَّةٍ ، فَإِنْ خَرَجَ لغيرِ ذَلِكَ مِنْ غيرِ نَائِمٍ وَنَحْوِهِ ، لَمْ يُوجِبْ . وَإِنْ انْتَبَهَ [١٠] بِالْبَلْغِ ، أَوْ مَنْ يُمَكِّنُ بُلُوغَهُ كَابِنِ عَشِيرٍ ، وَوَجَدَ بَلَلًا جَهْلًا كَوْنَهُ مَنِيًّا ، بَلَا سَبَبٍ تَقَدَّمَ نَوْمُهُ ، مِنْ بَرْدٍ أَوْ نَظَرٍ ، أَوْ فِكْرٍ ، أَوْ مُلَاعَبَةٍ ، أَوْ انْتِشَارٍ ، وَجِبَ الْغُسْلُ ، كَتَيْقُنِهِ مَنِيًّا ^(١) ، وَغُسْلُ مَا أَصَابَهُ مِنْ بَدَنِ وَثُوبٍ . وَإِنْ تَقَدَّمَ نَوْمُهُ سَبَبٌ مِنْ بَرْدٍ أَوْ نَظَرٍ أَوْ فِكْرٍ أَوْ مُلَاعَبَةٍ أَوْ انْتِشَارٍ ، أَوْ تَيَقُّنُهُ مَذْيًا ، لَمْ يَجِبْ غُسْلُ ، وَلَا يَجِبُ بِحُلْمٍ بَلَا بَلَلٍ ، فَإِنْ انْتَبَهَ ثُمَّ خَرَجَ ، إِذَنْ وَجِبَ .

وَإِنْ وَجَدَ مَنِيًّا فِي ثَوْبٍ لَا يَنَامُ فِيهِ غَيْرُهُ ، فَعَلِيهِ الْغُسْلُ ، وَإِعَادَةُ الْمُتَيَقِّنِ مِنَ الصَّلَاةِ وَهُوَ فِيهِ . وَإِنْ كَانَ يَنَامُ هُوَ وَغَيْرُهُ فِيهِ ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِحْتِلَامِ ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِمَا . وَمِثْلُهُ إِنْ سَمِعَ صَوْتَ أَوْ شَمَّ رِيحًا مِنْ أَحَدِهِمَا لَا يُعْلَمُ عَيْتُهُ ، لَمْ تَجِبِ الطَّهَارَةُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَلَا يَأْتُمُّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ وَلَا يُصَافُهُ وَخَدَهُ فِيهِمَا ^(٢) .

(١) فِي م : « فِيهَا » .

(٢) أَى : فِي كِلَا الْحَالَيْنِ ؛ وَجُودِ الْمَنِيِّ فِي الثَّوْبِ الْمَشْتَرَكِ ، وَسَمَاعِ الصَّوْتِ أَوْ شَمِّ الرِّيحِ .

وكذا كلُّ اثنين يُتَقَرَّنُ مُوجِبُ الطَّهَارَةِ مِنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعَيْنِهِ ؛ كَرَجُلَيْنِ
لَمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَحَدَ فَرْجِي خُشْيٍ مُشْكِلٍ لغيرِ شَهْوَةٍ ، والاحتياطُ أَنْ
يَتَطَهَّرَا .

وإن أَحَسَّ بِانْتِقَالِ الْمَنِيِّ فَحَبَسَهُ فَلَمْ يَخْرُجْ ، وَجِبَ الْغُسْلُ كَخُرُوجِهِ ،
وَيُتَبَيَّنُ بِهِ مُحْكَمُ بُلُوغٍ وَفَطْرٍ وَغَيْرِهِمَا ، وكذا انْتِقَالُ خَيْضٍ ، قاله الشَّيْخُ .

فإن خَرَجَ الْمَنِيُّ بَعْدَ الْغُسْلِ مِنْ انْتِقَالِهِ ، أَوْ بَعْدَ غُسْلِهِ مِنْ جَمَاعٍ لَمْ
يُنْزَلْ فِيهِ ، أَوْ خَرَجَتْ بَقِيَّةُ مَنِيِّ اغْتَسَلَ لَهُ بغيرِ شَهْوَةٍ ، لَمْ يَجِبِ الْغُسْلُ .
ولو خَرَجَ إِلَى قُلْفَةِ الْأَقْلَفِ أَوْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ ، وَجِبَ . ولو خَرَجَ مَنِيَّهُ مِنْ فَرْجِهَا
بَعْدَ غُسْلِهَا فَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا ، وَيَكْفِي الْوُضُوءُ . وإن ذَبَّ مَنِيَّهُ أَوْ مَنِيَّ
امْرَأَةٍ أُخْرَى بِسَحَاقٍ فَدَخَلَ فَرْجَهَا ، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهَا بِذَوْنِ إِنْزَالٍ ، وتَقَدَّمَ
فِي الْبَابِ قَبْلَهُ .

الثاني : تَغْيِيبُ حَشْفَةِ أَضْلَىٍّ أَوْ قَدْرِهَا - إنْ فُقِدَتْ - بلا حَائِلٍ فِي
فَرْجِ أَضْلَىٍّ ، قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا ، مِنْ آدَمِيٍّ - ولو مُكْرَهًا - أَوْ بِهِمَةِ حَتَّى
سَمَكَةٍ وَطَيْرٍ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ ، ولو كَانَ ^(١) مَجْنُونًا أَوْ نَائِمًا بِأَنْ أَدْخَلْتُهَا فِي
فَرْجِهَا ، فَيَجِبُ الْغُسْلُ عَلَى النَّائِمِ وَالْمَجْنُونِ ، كَهَيِّ ^(٢) . وإن اشْتَدَّ خَلْتُهَا مِنْ
مَيِّتٍ أَوْ بِهِمَةِ ، وَجِبَ عَلَيْهَا دُونَ الْمَيِّتِ فَلَا يُعَادُ غُسْلُهُ ، وَيُعَادُ غُسْلُ الْمَيِّتَةِ
الْمَوْطُوءَةِ ، ولو كَانَ الْمُجَامِعُ غَيْرَ بَالِغٍ ، نَصًّا ، فَاعِلًا وَمَفْعُولًا ، يُجَامِعُ مِثْلَهُ

(١) زيادة من : م .

(٢) أى : كما يجب على المجامعة ، ولو كانت مجنونة أو نائمة ، أو مغمى عليها أيضا .

كائنة تسع وابن عشر، فيلزمه غسل وضوء بموجباتهما^(١) إذا أراد ما يتوقف على غسل أو وضوء لغير لبث بمسجد أو مات شهيداً قبل غسله. ويؤتفغ حدثه بغسله قبل البلوغ.

ولا يجب غسل بتغيب بعض الحشفة، ولا بإيلاج بحائل، مثل أن لف على ذكره خرقعة، أو أدخله في كيس، ولا بوطء دون الفرج من غير إنزال، ولا بالتصاق ختائيهما من غير إيلاج، ولا بسحاق^(٢) بلا إنزال، ولا بإيلاج في غير أصلي^(٣)، كمايلاج رجل في قبل الخنثى، أو إيلاج الخنثى ذكره في قبل أو دبر بلا إنزال. وكذا لو وطئ كل واحد من الخنثيين الآخر بالذكر في القبل أو الدبر. وإن توطأ رجل وخنثى في دبريهما فعليهما الغسل. وإن وطئ الخنثى بذكره امرأة وجامعه رجل في قبيله، فعلى الخنثى الغسل، وأما الرجل والمرأة فيلزم أحدهما الغسل لا بعينه. ولو قالت امرأة: بي جنني يُجامعني كالرجل. فعليها الغسل.

والأحكام المتعلقة بتغيب الحشفة، كالأحكام المتعلقة بالوطء الكامل، وجمعتها بعضهم فبلغت أربعاً إلى ثمانية أحكام، ذكره ابن القيم في «تحفة المودود»^(٤) في أحكام المودود.

الثالث: إسلام الكافر ولو مؤتداً أو مُمَيَّزاً، سواء وجد منه في كفره ما

(١) في د، م: «بموجباته».

(٢) وهو إتيان المرأة المرأة.

(٣) بعده في د: «بغير أصلي».

(٤) في د: «الودود».

يُوجِبُ الْغُسْلَ أَوْ لَا ، وَسَوَاءٌ اغْتَسَلَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ أَوْ لَا . وَلَا يَلْزَمُهُ غُسْلٌ
بِسَبَبِ حَدَثٍ وَجَدَ مِنْهُ فِي حَالِ كُفْرِهِ ، بَلْ يَكْفِيهِ غُسْلُ الْإِسْلَامِ .

وَوَقْتُ وُجُوبِهِ عَلَى الْمُمَيِّزِ^(١) ، كَوَقْتِ وُجُوبِهِ عَلَى الْمُمَيِّزِ الْمُسْلِمِ^(٢) إِذَا
جَامَعَ^(٣) ، إِلَّا حَائِضًا وَنَفْسَاءَ كِتَابِيَّتَيْنِ ، إِذَا اغْتَسَلَا لَوَطْءِ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدِ
مُسْلِمٍ ثُمَّ أَسْلَمَتَا ، فَلَا يَلْزَمُهُمَا إِعَادَةُ الْغُسْلِ .

وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُ إِسْلَامِ لُغُسْلِ أَوْ غَيْرِهِ . وَلَوْ اسْتَشَارَ [١٠ ط] مُسْلِمًا فَأَشَارَ
بَعْدَمِ إِسْلَامِهِ ، أَوْ أَخَّرَ عَرَضَ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ بَلَا عُذْرٍ ، لَمْ يَجْزُ وَلَمْ يَصِرْ
مُرْتَدًّا .

الرَّابِعُ : الْمَوْتُ - تَعَبُّدًا - غَيْرَ شَهِيدٍ مَغْرَكَةٍ ، وَمَقْتُولٍ ظُلْمًا ، وَيَأْتِي .

الخَامِسُ : خُرُوجُ حَيْضٍ . فَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا جَنَابَةٌ فَلَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ
حَتَّى يَنْقَطِعَ حَيْضُهَا ، نَضًّا ، فَإِنْ اغْتَسَلَتْ لِلجَنَابَةِ فِي زَمَنِ حَيْضِهَا ،
صَحَّ ، بَلْ يُشْتَحَبُ ، وَيَزُولُ حُكْمُ الْجَنَابَةِ ، وَيَأْتِي أَوَّلَ الْحَيْضِ .

السَّادِسُ : خُرُوجُ نِفَاسٍ ؛ وَهُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ . وَلَا يَجِبُ
بِوِلَادَةِ عَرِيثٍ عَنْ دَمٍ ، فَلَا يَبْطُلُ الصَّوْمُ وَلَا يَحْرُمُ الْوَطْءُ بِهَا ، وَلَا بِالْقَاءِ
عَلَقَةٍ أَوْ مُبْضَغَةٍ . وَالْوَلَدُ طَاهِرٌ ، وَمَعَ الدَّمِ يَجِبُ غَسْلُهُ .

فَصَل : وَمَنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ ، حَرَّمَ عَلَيْهِ الْاِغْتِكَافُ ، وَقِرَاءَةُ آيَةِ فَصَاعِدًا ،

(١) أى : وقت وجوب غسل الإسلام على المميز إذا أسلم .

(٢ - ٢) سقط من : م .

لا بعض آية ولو كثره ، ما لم يتَحَيَّلَ على قراءة تحريم عليه . وله تَهَجِيه
والذِّكْرُ وقراءة لا تُجْزَى في الصَّلَاة لِإِسْرَارِهَا ، وله قَوْلُ ما وافق قُرْآنًا ولم
يَقْصِدْهُ ، كالْبِسْمَلَةِ وَقَوْلِ الْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وكَايَةِ الْاسْتِزْجَاعِ
وَالرُّكُوبِ ، وله أَنْ يُنْظَرَ فِي الْمُصْحَفِ مِنْ غَيْرِ تِلَاوَةٍ ، ويُقْرَأُ عَلَيْهِ وَهُوَ
سَاكِتٌ .

وَيُتَنَعُّ كَافِرٌ مِنْ قِرَاءَتِهِ ^(١) وَلَوْ رُجِيَ إِسْلَامُهُ .

وَلِجُنُبٍ غُبُورٌ مَسْجِدٌ وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ ، وكَذَا حَائِضٌ وَنَفْسَاءٌ مَعَ أَمْنٍ
تَلَوِيْتهُ ، وَإِنْ خَافَتَا تَلَوِيْتهُ ، حَرَّمَ كِلَيْهِمَا ^(٢) فِيهِ ، وَيَأْتِي فِي الْحَيْضِ . وَيُتَنَعُّ
مِنْ غُبُورِهِ ، وَاللَّبِثُ فِيهِ السُّكْرَانُ وَالْمَجْنُونُ . وَيُتَنَعُّ مَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ تَتَعَدَّى ،
وَلَا يَتَيَمَّمُ لَهَا لِعُذْرِ . وَيُسْتَنْ مَنَعُ الصَّغِيرِ مِنْهُ ، وَيُتَنَعُّ مِنَ اللَّعِبِ فِيهِ ، لَا
لَصَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ . وَيُكْرَهُ اتِّخَاذُ الْمَسْجِدِ طَرِيقًا ، وَيَأْتِي فِي الْاِغْتِكَافِ .

وَيَحْرُمُ عَلَى جُنُبٍ ، وَحَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ انْقِطَاعَ دُمُومِهِمَا ، لُبِثٌ فِيهِ ، وَلَوْ
مُصَلِّيَ عِيدٍ ؛ لِأَنَّهُ مَسْجِدٌ ، لَا مُصَلِّيَ الْجَنَائِزِ ، إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّعُوا ^(٣) ؛ فَلَوْ تَعَدَّرَ
وَاحْتِيَجَ إِلَيْهِ ، جَازَ مِنْ غَيْرِ تَيَمُّمٍ ، نَصًّا ، وَبِهِ أَوَّلَى . وَيَتَيَمَّمُ لِأَجْلِ لُبِثِهِ فِيهِ
لِغُسْلٍ . وَلِمُسْتَحَاضَةٍ وَمَنْ بِهِ سَلَسُ الْبُؤْلِ غُبُورُهُ ، وَاللَّبِثُ فِيهِ مَعَ أَمْنٍ
تَلَوِيْتهُ ، وَمَعَ خَوْفِهِ يَحْرُمَانِ .

وَلَا يُكْرَهُ لِجُنُبٍ وَنَحْوِهِ إِزَالَةُ شَيْءٍ مِنْ شَعْرِهِ أَوْ ظُفْرِهِ قَبْلَ غُسْلِهِ .

(١) فِي م : « قِرَاءَةُ آيَةٍ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « كِلَيْهِمَا » .

(٣) فِي د ، م : « يَتَوَضَّعُ » .

فصل : يُسَنُّ الْغُسْلُ لَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ لِحَاضِرِهَا فِي يَوْمِهَا إِنْ صَلَّاهَا ، لَا لَامْرَأَةٍ ، نَصًّا ، وَالْأَفْضَلُ عِنْدَ مُضِيِّهِ إِلَيْهَا عَنْ جَمَاعٍ . فَإِنْ اغْتَسَلَ ثُمَّ أَخَذَتْ ، أَجْزَأَهُ الْغُسْلُ وَكَفَاهُ الْوُضُوءُ ، وَهُوَ أَكْثَرُ الْأَعْسَالِ الْمَسْنُونَةِ ، وَعِيدٌ فِي يَوْمِهَا لِحَاضِرِهَا إِنْ صَلَّى وَلَوْ وَحْدَهُ ، إِنْ صَحَّتْ صَلَاةُ الْمُتَفَرِّدِ فِيهَا ، وَلَكُسُوفٌ وَاسْتِشْقَاءٌ ، وَمِنْ غُسْلٍ مَيِّتٍ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ ، وَلِجَنَّتَيْنِ وَإِعْمَاءٍ بِلَا إِنْزَالٍ مَيِّتٍ - وَمَعَهُ يَجِبُ - وَلَا اسْتِحَاضَةَ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَلِلْإِحْرَامِ وَدُخُولِ مَكَّةَ ، وَدُخُولِ حَرَمِهَا ، نَصًّا ، وَوُقُوفٍ بِعَرَفَةَ ، وَمَيِّتٍ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَرَمِي جَمَارٍ ، وَطَوَافٍ زِيَارَةَ وَوَدَاعٍ ، وَيَتَيَّمُّ لِلْكُلِّ لِحَاجَةٍ ، وَلِمَا يُسَنُّ الْوُضُوءُ لَهُ لِعُذْرِ .

وَلَا يُسْتَحَبُّ الْغُسْلُ لِدُخُولِ طَيِّبَةٍ ، وَلَا لِلْحِجَامَةِ وَلِلْبُلُوغِ^(١) ، وَكُلِّ اجْتِمَاعٍ .

وَالْغُسْلُ الْكَامِلُ^(٢) ؛ أَنْ يَتَوَيَّ ، ثُمَّ يُسَمِّيَ ، ثُمَّ يَغْسِلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَغْسِلَ مَا لَوْثُهُ مِنْ أَدَى ، ثُمَّ يَضْرِبُ بِيَدِهِ^(٣) الْأَرْضَ أَوْ الْحَائِطَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ

(١) أى : لا يستحب الغسل أيضا للبلوغ بغير إنزال .

(٢) انظر ما أخرجه البخارى ، فى : باب من توضأ فى الجنابة ، ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء ... من كتاب الغسل . صحيح البخارى ٧٧/١ . ومسلم ، فى : باب صفة غسل الجنابة ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٥٣/١ - ٢٥٥ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الغسل من الجنابة ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ١٥٣/١ . والنسائى ، فى : باب غسل الرجلين فى غير المكان الذى يغتسل فيه ، و باب مسح اليد بالأرض بعد غسل الفرج ، من كتاب الغسل . المجتبى ١١٣/١ ، وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى الغسل من الجنابة ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٩٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦/٣٣٥ . حديث ميمونة .

(٣) فى ٥ ، م : « يديه » .

يَتَوَضَّأُ كَامِلًا ، ثُمَّ يَخْشِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا ، يُرَوِّى بِكُلِّ مَرَّةٍ أَصُولَ شَعْرِهِ ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى بَقِيَّةِ جَسَدِهِ ثَلَاثًا ، يَبْدَأُ بِشِقِّهِ الْأَيْمَنِ ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ ، وَيَذُلُّكَ بَدَنَهُ بِيَدَيْهِ ، وَيَتَقَفَّدُ أَصُولَ شَعْرِهِ وَعَضَارِيفَ أُذُنَيْهِ وَتَحْتَ حَلْقِهِ وَإِبْطَيْهِ وَعُمُقَ سُرَّتِهِ وَحَالِيَتَيْهِ وَبَيْنَ أَلْيَتَيْهِ وَطَيَّ رُكْبَتَيْهِ ، وَيَكْنِي الظَّنَّ فِي الْإِسْبَاغِ ، ثُمَّ يَنْتَحَوِلُ عَنْ مَوْضِعِهِ فَيَغْسِلُ قَدَمَيْهِ ، وَلَوْ فِي حَمَامٍ وَنَحْوِهِ . وَإِنْ أَخَّرَ غَسَلَ قَدَمَيْهِ فِي وُضُوئِهِ فَعَسَلَهُمَا آخِرَ غُسْلِهِ ، فَلَا بَأْسَ .

وَيُسَنُّ مُوَالَاةٌ وَلَا تَجِبُ كَالْتَرْتِيبِ ؛ فَلَوْ اغْتَسَلَ - إِلَّا أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ - لَمْ يَجِبِ التَّرْتِيبُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْجَنَابَةِ بَاقٍ . وَإِنْ فَاتَتْ الْمُوَالَاةُ ، جَدَّدَ لِإِتْمَامِهِ نِيَّةً وَجُوبًا .

[١١٠] وَيُسَنُّ سِدْرٌ فِي غُسْلِ كَافِرٍ أَسْلَمَ ، وَإِزَالَةُ شَعْرِهِ ، فَيَخْلِقُ رَأْسَهُ إِنْ كَانَ رَجُلًا وَيَغْسِلُ ثِيَابَهُ وَيَخْتَتِنُ وَجُوبًا بِشَرْطِهِ . وَيُسَنُّ فِي غُسْلِ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ سِدْرٌ ، وَأَخْذُهَا مِسْكًَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مُحْرِمَةً ، فَتَجْعَلُهُ فِي فَرْجِهَا فِي قُطْنَةٍ أَوْ غَيْرِهَا بَعْدَ غُسْلِهَا ؛ لِيَقْطَعَ الرَّائِحَةَ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ، فِطِيئًا لَا لِحَرْمَةٍ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِطِيئًا وَلَوْ مُحْرِمَةً ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَالْمَاءُ كَافٍ .

وَالْغُسْلُ الْمَجْزِيُّ ؛ أَنْ يُزِيلَ مَا بِهِ مِنْ نَجَاسَةٍ أَوْ غَيْرِهَا تَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى الْبَشَرَةِ إِنْ وُجِدَ ، وَيَتَوَوَّى ، ثُمَّ يُسَمَّى ، ثُمَّ يُعَمِّمُ بَدَنَهُ بِالْغُسْلِ حَتَّى فَمَهُ وَأَنْفَهُ كَوُضُوءٍ وَظَاهِرَ شَعْرِهِ وَبَاطِنِهِ ، مَعَ نَقْضِهِ لَغُسْلِ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ ، لَا جَنَابَةَ ، إِذَا رَوَتْ أَصُولَهُ ، وَحَتَّى حَشْفَةَ أَقْلَفَ إِنْ أُمِكنَ تَشْمِيرُهَا ، وَمَا تَحْتَ خَاتَمِ وَنَحْوِهِ فَيُحَرِّكُهُ ، وَمَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِهَا عِنْدَ قُعُودِهَا لِقَضَائِ حَاجَتِهَا ، وَلَا مَا أُمِكنَ مِنْ دَاخِلِهِ وَدَاخِلِ عَيْنٍ ، وَتَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ

محلّ الحديث نجاسة، ارتفع الحديث قبل زوالها كالطاهرات .

فصل : ويُسنُّ أن يتوضَّأ بمُدٍّ - وهو مائة وأحد وسبعون دِزْهُمًا وثلاثة أسباعٍ دِزْهُمٍ، ومائة وعشرون مثقالًا، ورطلٌ وثُلث رطلٍ عراقى وما وافقه، ورطلٌ وأوقيتان وسُبعُ أُوقِيَّةٍ مِصْرِيٍّ وما وافقه، وثلاث أواقٍ وثلاثة أسباعٍ أُوقِيَّةٍ دِمَشْقِيَّةٍ وما وافقه، وأوقيتانٍ وستَّةُ أسباعٍ أُوقِيَّةٍ حَلَبِيَّةٍ وما وافقه، وأوقيتانٍ وأربعةُ أسباعٍ أُوقِيَّةٍ قُدْسِيَّةٍ وما وافقه، وأوقيتانٍ وسُبعُ أُوقِيَّةٍ بَغْلِيَّةٍ وما وافقه - وَيَغْتَسِلُ بِصَاعٍ^(١) - وهو سِتُمائة وخمسةُ وثمانون دِزْهُمًا وخمسةُ أسباعٍ دِزْهُمٍ، وأربعمائة وثمانون مثقالًا، وخمسةُ أرطالٍ وثُلث رطلٍ عراقى بالبُرِّ الرِّزِينِ^(٢) - نصٌّ عليهما - وأربعةُ أرطالٍ وتسعُ أواقٍ وسُبعُ أُوقِيَّةٍ مِصْرِيٍّ، ورطلٌ وأُوقِيَّةٌ وخمسةُ أسباعٍ أُوقِيَّةٍ دِمَشْقِيَّةٍ، وإحدى عشرة أُوقِيَّةٌ وثلاثةُ أسباعٍ أُوقِيَّةٍ حَلَبِيَّةٍ، وعشرُ أواقٍ وسُبعُ أُوقِيَّةٍ قُدْسِيَّةٍ، وتسعُ أواقٍ وسُبعُ أُوقِيَّةٍ بَغْلِيَّةٍ - وهذا يَنْفَعُكَ هنا وفى الفِطْرَةِ والفِذْيَةِ والكَفَّارَةِ وغيرها .

فإن أسْبَغَ بَدُونَهُمَا، أجزأه ولم يُكرَه . والإِسْبَاغُ، تَعْمِيمُ العُضْوِ بالماءِ

(١) لما روى عن النبى ﷺ أنه كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد . أخرجه البخارى، فى : باب الوضوء بالمد، من كتاب الوضوء . صحيح البخارى ١/٦٢ . ومسلم، فى : باب القدر المستحب من الماء فى غسل الجنابة،... إلخ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ١/٢٥٨ . وأبو داود، فى : باب ما يجرى من الماء فى الوضوء، من كتاب الطهارة . سنن أبى داود ١/٢٢ . والإمام أحمد، فى : المسند ٣/١٧٩ .

(٢) البر الرزین : الجید، وهو المساوی للقدس فى زنته .

«بَحِيْثٌ يَجْرِي عَلَيْهِ ، وَلَا يَكُونُ مَسْحًا» ، فَإِنْ مَسَحَهُ أَوْ أَمَرَ التَّلَجَّ عَلَيْهِ ،
لَمْ تَحْصُلِ الطَّهَارَةُ بِهِ وَإِنْ ابْتَلَّ بِهِ الْعُضْوُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا فَيَذُوبَ
وَيَجْرِيَ عَلَى الْعُضْوِ .

وَيُكْرَهُ الْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ وَلَوْ عَلَى نَهْرِ جَارٍ^(١) .

وَإِذَا اغْتَسَلَ يَتَوَى الطَّهَارَتَيْنِ مِنَ الْحَدَثَيْنِ أَوْ رَفَعَ الْحَدَثَ ، وَأَطْلَقَ ، أَوْ
اسْتِيبَاحَةَ الصَّلَاةِ ، أَوْ أَمَرَ لَا يُبَاحُ إِلَّا بِوُضُوئِهِ وَغُسْلِهِ كَمَسِّ مُصْحَفٍ ، أَجْزَأُ
عَنْهُمَا ، وَسَقَطَ التَّوَتُّبُ وَالْمُؤَالَاةُ . وَإِنْ تَوَى قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ ، اِزْتَفَعَ الْأَكْبَرُ
فَقَطْ . وَإِنْ تَوَى أَحَدَهُمَا ، لَمْ يَزْتَفِعْ غَيْرُهُ . وَمَنْ تَوَضَّأَ قَبْلَ غُسْلِهِ ، كُرِهَ لَهُ
إِعَادَتُهُ بَعْدَ الْغُسْلِ ، إِلَّا أَنْ يَنْتَقِضَ وَضُوئُهُ بِمَسِّ فَرْجِهِ أَوْ غَيْرِهِ . وَإِنْ تَوَتَّ
مَنْ انْقَطَعَ حَيْضُهَا بَغُسْلِهَا جِلَّ الْوُطْءِ ، صَحَّ .

وَيُسَنُّ لِكُلِّ مَنْ جُنِبَ وَلَوْ امْرَأَةً ، وَحَائِضٍ^(٢) وَنُفْسَاءَ بَعْدَ انْقِطَاعِ
الدَّمِّ ، إِذَا أَرَادَ^(٣) التَّوَمَّ أَوْ الْأَكْلَ أَوْ الشُّرْبَ أَوْ الْوُطْءَ ثَانِيًا ، أَنْ يَغْسِلَ فَرْجَهُ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) قال البخارى ، فى أول كتاب الوضوء : وكره أهل العلم الإسراف فيه ، وأن يجاوز فعل النبى
ﷺ . صحيح البخارى ٤٦/١ .

ولفظ : «ولو على نهر جار» . أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى القصد فى الوضوء
وكراهية التعدى فيه ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٤٧ . وقال البوصيرى فى مصباح
الزجاجة : هذا إسناد ضعيف ؛ لضعف حى بن عبد الله . مصباح الزجاجة ١/١٧٣ ، ١٧٤ .
وقال الألبانى : ضعيف . ضعيف سنن ابن ماجه ٣٥ .

(٣) فى م : «حائضا» .

(٤) فى م : «أرادت» .

وَيَتَوَضَّأُ^(١) ، لكن الغُسلَ للوطءِ أَفْضَلُ ، ويأتى فى عِشْرَةِ النِّسَاءِ . ولا يَصْرُ
نَقْضُهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ لَتَوْمٍ فَقَط .

ولا يُكْرَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْجُنُبُ وَنَحْوَهُ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ ، ولا أَنْ يَخْتَضِبَ
قَبْلَ الْغُسْلِ ، نَضًّا .

فصل : بِنَاءُ الْحَمَامِ وَيَتَغَنَّيهِ وَشِرَاؤُهُ وَإِجَارَتُهُ وَكَسْبُهُ ، وَكَسْبُ الْبَلَّانِ^(٢)
وَالْمَرْزُوقِ مَكْرُوهٌ . قال أحمدٌ ، فى الذى يَتَنَبَّى حَمَامًا لِلنِّسَاءِ : ليس بِعَدْلٍ .
وَاللَّزْجَلِ دُخُولُهُ ، إِذَا أَمِنَ وَقُوعَ مُحَرِّمٍ ؛ بَأَنْ يَسْلَمَ مِنَ النَّظَرِ إِلَى عَوْرَاتِ
النَّاسِ ، وَنَظَرِهِمْ إِلَى عَوْرَتِهِ . فَإِنْ خَافَهُ ، كُرِهَ ، وَإِنْ عَلِمَهُ ، حُرِّمَ .

وَالْمَرْأَةُ دُخُولُهُ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ ، وَبُجُودِ غُذِيرٍ مِنْ خِيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ أَوْ
جَنَابَةِ أَوْ مَرَضٍ أَوْ حَاجَةٍ إِلَى الْغُسْلِ ، ولا يُمَكِّنُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ فى [١١ ظ] بَيْتِهَا
لَخَوْفِهَا مِنْ مَرَضٍ أَوْ نَزْلَةٍ ، وَإِلَّا حُرِّمَ ، نَضًّا ، لا فى حَمَامٍ دَارِهَا .

وَيُقَدِّمُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فى دُخُولِ الْحَمَامِ وَالْمُقْتَسِلِ وَنَحْوِهِمَا . والأُولَى
فى الْحَمَامِ أَنْ يَغْسِلَ قَدَمَيْهِ وَإِبْطَيْهِ بِمَاءٍ بَارِدٍ عِنْدَ دُخُولِهِ ، وَيَلْزَمَ الْحَائِطَ

(١) لما روى عن عائشة ، أن النبى ﷺ كان إذا أراد أن يأكل وهو جنب ، غسل يديه .
أخرجه أبو داود ، فى : باب الجنب يأكل ، وباب من قال : الجنب يتوضأ ، من كتاب
الطهارة . سنن أبى داود ١ / ٥٠ ، ٥١ . والنسائى ، فى : باب اقتصار الجنب على غسل يديه إذا أراد
أن يأكل ، وباب اقتصار الجنب على غسل يديه إذا أراد أن يأكل أو يشرب ، من كتاب الطهارة .
المجتبى ١ / ١١٤ . وابن ماجه ، فى : باب من قال : يجرئه غسل يديه ، من كتاب الطهارة . سنن ابن
ماجه ١ / ١٩٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ١٠٢ ، ١١٩ ، ١٩٢ ، ٢٧٩ .
(٢) هو من يخدم فى الحمام .

وَيَقْصِدَ مَوْضِعًا خَالِيًا ، وَلَا يَدْخُلَ الْبَيْتَ الْحَارَّ حَتَّى يَغْرَقَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ،
وَيُقَلِّلَ الْاَلْتِيفَاتِ وَلَا يُطِيلَ الْمَقَامَ إِلَّا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَيَغْسِلَ قَدَمَيْهِ عِنْدَ
خُرُوجِهِ بِمَاءٍ بَارِدٍ ، قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : فَإِنَّهُ يُذْهِبُ الصَّدَاعَ . وَلَا يُكْرَهُ
دُخُولُهُ قُرْبَ الْغُرُوبِ وَلَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ .

وَيَحْرُمُ أَنْ يَغْتَسِلَ غُرِيَانًا بَيْنَ النَّاسِ ، فَإِنْ سَتَرَهُ إِنْسَانٌ بِثَوْبٍ ، أَوْ اغْتَسَلَ
غُرِيَانًا خَالِيًا ، فَلَا بَأْسَ . وَالتَّسْتُرُ أَفْضَلُ . وَتُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ فِيهِ ، وَلَوْ خَفَضَ
صَوْتَهُ ، وَكَذَا السَّلَامُ ، لَا الذِّكْرُ . وَسَطْحُهُ وَنَحْوُهُ كَبَفِيَّتِهِ .

بَابُ التَّيَمُّمِ

وهو مَسْحُ الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِتُرَابٍ طَهُورٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ ، بَدَلٌ
عَنْ طَهَارَةِ الْمَاءِ ، وَيَجُوزُ حَضَرًا وَسَفَرًا ، وَلَوْ غَيْرَ مُبَاحٍ أَوْ قَصِيرًا ؛ لِأَنَّ
التَّيَمُّمَ عَزِيمَةٌ لَا يَجُوزُ تَرْكُهَا . قَالَ الْقَاضِي ^(١) : لَوْ خَرَجَ إِلَى ضَيْعَةٍ لَهُ تُقَارِبُ
الْبُيُوتَ وَالْمَنَازِلَ وَلَوْ بِخَمْسِينَ خُطْوَةً ، جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ وَالصَّلَاةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ
وَأَكْلُ الْمَيْتَةِ ؛ لِلضَّرُورَةِ .

وَيَجُوزُ لِكُلِّ مَا يُفْعَلُ بِالْمَاءِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ شَرْعًا ؛ مِنْ صَلَاةٍ ،
وَطَوَافٍ ، وَسُجُودٍ تِلَاوَةٍ ، وَشُكْرِ ، وَقِرَاءَةِ قُرْآنٍ ، وَمَسِّ مُصْحَفٍ ، وَوُطْءِ
حَائِضٍ انْقَطَعَ دَمُهَا ، وَلُبْسِ فِي مَسْجِدٍ ، سِوَى جُنُبٍ ، وَحَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ
انْقَطَعَ دَمُهَا ، فِي مَسْأَلَةٍ تَقَدَّمَتْ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ ، وَنَجَاسَةٍ عَلَى غَيْرِ بَدَنِ .
وَلَا يُكْرَهُ الْوُطْءُ لِعَادِمِ الْمَاءِ .

وَالتَّيَمُّمُ مُبِيحٌ لَا يَزِفُّ الْحَدَّثَ ، وَيَصِحُّ بِشَرْطَيْنِ ؛

أَحَدُهُمَا : دُخُولُ وَقْتٍ مَا يَتَيَمَّمُ لَهُ ، فَلَا يَصِحُّ لِفَرَضٍ وَلَا لِنَفْلِ مُعَيَّنٍ ؛
كَسَنَةِ رَاتِبَةٍ وَنَحْوِهَا قَبْلَ وَقْتِهِمَا ، نَضًّا ، وَلَا لِنَفْلِ فِي وَقْتِ نَهْيٍ عَنْهُ .
وَيَصِحُّ لِفَائِتَةٍ إِذَا ذَكَرَهَا وَأَرَادَ فِعْلَهَا ، وَلِكُسُوفٍ عِنْدَ وُجُودِهِ ، وَلَا شَيْشَقَاءٍ

(١) هُوَ أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، ابْنُ الْفَرَاءِ ، الْحَنْبَلِيُّ ، عَالِمُ زَمَانِهِ فِي الْأَصُولِ
وَالْفُرُوعِ ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ . تَرْجَمَهُ وَلَدَهُ تَرْجَمَةُ حَافِلَةٌ فِي طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ٢/
١٩٣ - ٢٣٠ . وَانْظُرْ سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٨/٨٩ .

إذا اجتمعوا، ولجنازة إذا غُسلَ الميتُ أو يُتمُّ لغيره، ولعيد إذا دخل وقته، ولمنذورة كل وقت، ولنفل عند جواز فعله.

الثاني: العجز عن استعمال الماء، فيصيح لقدمه بحبس أو غيره، ولعجز مريض عن الحركة، وعمَّن يؤضُّه، إذا خاف فوت الوقت إن انتظر من يؤضُّه، وعن الاعتراف ولو بقمه، أو لخوف ضرر باستعماله في بدنه؛ من مجرح، أو بريد شديد - ولو حضراً - يخاف منه نزلة أو مرضاً ونحوه، بعد غسل ما يمكنه وتعذر تشيخه، أو لخوف بقاء شئ أو مرض يخشى زيادته أو تطاوله، ولفوات مطلوبه، أو عطش يخافه على نفسه ولو متوقفاً، أو رفيقه المحترم، ولا فرق بين المزايل له أو واحد من أهل الركب، ويلزمه بذله له، لا لطهارة غيره بحال، أو على بهيمته أو بهيمة غيره المحترمتين^(١). قال ابن الجوزي: إن احتاج الماء للعجن والطبخ ونحوهما، تيمم وتركه. وإذا وجد الخائف من العطش ماء^(٢) طاهراً و^(٣) ماء نجساً يكفيه كل منهما لشربه، حبس الطاهر وأراق النجس إن استغنى عن شربه، فإن خاف حبسهما. ولو مات رب الماء يمه رفيقه العطشان وغير ثمه في مكانه وقت إتلافه لورثته، ومن أمكنه أن يتوضأ ثم يجمع الماء ويشربه، لم يلزمه؛ لأن النفس تعافه.

ومن خاف فوت رفقته، ساع له التيمم، وكذا لو خاف على نفسه أو ماله في طلبه خوفاً مُحَقَّقاً لا جُبْتاً؛ كأن كان بينه وبين الماء سبُع أو حريق

(١) في م: «المحترمين».

(٢ - ٢) في م: «طهوراً أو».

أَوْ لِصٍّ وَنَحْوَهُ ، أَوْ خَافَ غَرِيماً يُلَازِمُهُ وَيَعْجِزُ عَنْ أَدَائِهِ ، أَوْ خَافَتْ امْرَأَةٌ
فُسْأَقًا ، ^(١) « بَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ » فِي طَلَبِهِ . وَلَوْ كَانَ خَوْفُهُ بِسَبَبِ ظَنِّهِ ،
فَتَبَيَّنَ عَدَمُ السَّبَبِ ، مِثْلُ [١٢] مَنْ رَأَى سَوَادًا بِاللَّيْلِ ظَنَّهُ عَدُوًّا ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ
لَيْسَ بِعَدُوٍّ بَعْدَ أَنْ تَيَمَّمَ وَصَلَّى ، لَمْ يُعَدَّ .

وَيُلْزِمُهُ شَرَاءُ الْمَاءِ بِثَمَنِ مِثْلِهِ فِي تِلْكَ الْبُقْعَةِ أَوْ مِثْلِهَا غَالِبًا ، وَزِيَادَةِ يَسِيرَةٍ
كَضَرْبِ يَسِيرٍ فِي بَدَنِهِ مِنْ ضِدَاعٍ أَوْ بَرْدٍ ، لَا بِثَمَنِ يَعْجِزُ عَنْهُ ، أَوْ يَخْتَاجُهُ
لِنَفَقَةٍ وَنَحْوِهَا . وَحَبْلٍ وَذَلْوٍ ^(٢) « كَمَا » ، وَ ^(٣) « يُلْزِمُهُ طَلَبُهُمَا وَقَبُولُهُمَا عَارِيَةً .
وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى مَاءٍ بِفِرٍّ بِثَوْبٍ يَتْلُهُ ثُمَّ يَعْصِرُهُ ، لَزِمَهُ إِنْ لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَةَ الثَّوْبِ
أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِ الْمَاءِ . وَيُلْزِمُهُ قَبُولُ الْمَاءِ قَرْضًا وَكَذَا ثَمَنُهُ ، وَلَهُ مَا ^(٤) « يُؤْفِيهِ ، لَا
اِقْتِرَاضُ ثَمَنِهِ . وَيُلْزِمُهُ قَبُولُ الْمَاءِ هِبَةً ، لَا ثَمَنَهُ ، وَلَا شِرَاؤُهُ بِدَيْنٍ فِي ذِمَّتِهِ .

فَإِنْ كَانَ بَعْضُ بَدَنِهِ جَرِيحًا وَنَحْوَهُ ، وَتَضَرَّرَ ، تَيَمَّمَ لَهُ وَلَمَّا يَتَضَرَّرُ
بِعَسَلِهِ مِمَّا قَرُبَ مِنْهُ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ضَبْطِهِ ، لَزِمَهُ أَنْ يَسْتَنْيِبَ إِنْ قَدَّرَ ، وَإِلَّا
كَفَاهُ التَّيَمُّمُ ، فَإِنْ أُمْكِنَ مَسْحُوحَهُ بِالْمَاءِ ، وَجَبَ وَأَجْزَأُ . وَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ فِي
بَعْضِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ، لَزِمَهُ مُرَاعَاةُ تَرْتِيبِ وَمُوَالَاةُ فِي وَضُوءٍ ^(٥) « لَا غُسْلٍ » ،
فَيَتَيَمَّمُ لَهُ عِنْدَ غَسْلِهِ لَوْ كَانَ صَحِيحًا ، فَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ فِي الْوَجْهِ قَدْ
اسْتَوْعَبَهُ ، لَزِمَهُ التَّيَمُّمُ أَوَّلًا ، ثُمَّ يُتِمُّ الْوُضُوءَ . وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِ الْوَجْهِ
خُيَّرَ بَيْنَ غَسْلِ الصَّحِيحِ مِنْهُ ثُمَّ يَتَيَمَّمُ ، وَبَيْنَ التَّيَمُّمِ ثُمَّ يَغْسِلُ صَحِيحَ وَجْهِهِ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢ - ٢) في م : « كما » .

(٣) في م : « وفاء » .

(٤ - ٤) سقط من : م .

ثم يُكْمَلُ وضوءه . وإن كان الجُرْحُ في عَضْوٍ آخَرَ ، لَزِمَهُ غَسْلُ ما قبله ، ثم كان الحُكْمُ فيه على ما ذَكَرْنَا في الوجه . وإن كان في وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، احتاج في كُلِّ عَضْوٍ إلى تَيَمُّمٍ في مَحَلٍّ غَسَلِهِ ؛ لِيَحْضَلَ التَّزْيِيبُ .

وَيَبْطُلُ وضوءه وتَيَمُّمُهُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ، ولا تَبْطُلُ طَهَارَتُهُ بالماءِ إن كان غُسْلًا لِحَنَابَةِ ونحوها بِخُرُوجِهِ ، بل التَّيَمُّمُ فقط .

وإن وَجَدَ ماءً يَكْفِي بعضَ بَدَنِهِ ، لَزِمَهُ اسْتِعْمَالُهُ ، جُنُبًا كان أو مُحَدِّثًا ، ثم يَتَيَمَّمُ للباقي . وإن وَجَدَ ثَرَابًا لا يَكْفِيهِ للتَّيَمُّمِ ، اسْتَعْمَلَهُ وَصَلَّى .

وَمَنْ كان على بَدَنِهِ نَجَاسَةٌ وهو مُحَدِّثٌ والماءُ يَكْفِي أحدهما ، غَسَلَ النِّجَاسَةَ ثم يَتَيَمَّمُ من الحَدَثِ ، إِلَّا أن تكون النِّجَاسَةُ في مَحَلٍّ يَصِحُّ تَطْهِيرُهُ من الحَدَثِ ، فَيَسْتَعْمِلُهُ فيه عنهما . ولا يَصِحُّ تَيَمُّمُهُ إِلَّا بعدَ غَسَلِ النِّجَاسَةِ ، ولو كانت النِّجَاسَةُ في ثَوْبِهِ ، غَسَلَهُ أَوَّلًا ثم تَيَمَّمُ .

فصل : وَمَنْ عَدِمَ الماءَ ، وَظَنَّ وُجُودَهُ ، أو شَكَّ ولم يَتَحَقَّقْ عَدَمَهُ ، لَزِمَهُ طَلَبُهُ في رَحْلِهِ وما قَرُبَ منه عُرْفًا ، فَيَفْتَشُ مِنْ رَحْلِهِ ما يُمَكِّنُ أن يَكُونَ فيه ، وَيَسْعَى في جِهَاتِهِ الْأَرْبَعِ إلى ما قَرُبَ منه ، مِمَّا عَادَةُ الْقَوَائِلِ السَّعْيُ إليه ، وَيَسْأَلُ رُفَقَتَهُ عن مَوَارِدِهِ وعن مَاءٍ مَعَهُمْ لِيَبِيْعُوهُ له أو يَبْذُلُوهُ . وَوَقْتُ الطَّلَبِ ، بعدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، فلا أَثَرَ لِطَلَبِهِ قبلَ ذلك . فإن رَأَى خُضْرَةً أو شَيْئًا يَدُلُّ على الماءِ ، لَزِمَهُ قَصْصُهُ فاستَبْرَأَهُ . وإن كان يَقْرِبُهُ رَبُوءٌ أو شَيْءٌ قَائِمٌ أَنَاهُ فطَلَبَهُ عِنْدَهُ ، وإن كان سَائِرًا طَلَبَهُ أَمَامَهُ . فإن ذَلَّ عليه ثِقَّةٌ أو

عَلِمَهُ قَرِيْبًا ، لَرِمَهُ قَصْدُهُ . وَيَلْزَمُهُ طَلْبُهُ لَوَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ .

وَمَنْ خَرَجَ إِلَى أَرْضٍ بَلَدِهِ لَحَرْثٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ اخْتِطَابٍ وَنَحْوِهَا ، حَمَلَهُ
إِنْ أُمَكَّتَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ حَمَلُهُ وَلَا الرَّجُوعُ لِلْوُضُوءِ إِلَّا بِتَقْوِيَتِ حَاجَتِهِ ،
تَيَمَّمَ وَصَلَّى وَلَا يُعِيدُ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ حَاجَتُهُ فِي أَرْضٍ قَوِيَّةٍ أُخْرَى ، وَلَوْ
كَانَتْ قَرِيْبًا .

وَلَوْ مَرَّ بِمَاءٍ قَبْلَ الْوَقْتِ ، أَوْ كَانَ مَعَهُ فَأَرَاقَهُ ، ثُمَّ دَخَلَ الْوَقْتُ وَعَدِمَ
الْمَاءَ ، صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . وَإِنْ مَرَّ بِهِ فِي الْوَقْتِ وَأُمَكَّتَهُ الْوُضُوءُ
وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَيَعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ ، أَوْ كَانَ مَعَهُ فَأَرَاقَهُ فِي الْوَقْتِ أَوْ بَاعَهُ
فِيهِ أَوْ وَهَبَهُ فِيهِ ، حَرَّمَ وَلَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ وَالْهَبَةُ ، أَوْ وَهَبَ لَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ ، حَرَّمَ
أَيْضًا . وَإِنْ ^(١) تَيَمَّمَ وَصَلَّى فِي الْجَمِيعِ ، صَحَّ وَلَمْ يُعِيدْ . وَإِنْ نَسِيَ الْمَاءَ أَوْ
جَهَلَهُ بِمَوْضِعِ يُمَكِّنُهُ اسْتِعْمَالُهُ [١٢٥] وَتَيَمَّمَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ كَأَن يَجِدَهُ بَعْدَ
ذَلِكَ فِي رَحْلِهِ وَهُوَ فِي يَدِهِ ، أَوْ يَبْثُرُ بِقُرْبِهِ أَغْلَامُهَا ظَاهِرَةً . فَأَمَّا إِنْ ضَلَّ
عَنْ رَحْلِهِ وَفِيهِ الْمَاءُ وَقَدْ طَلَبَهُ ، أَوْ كَانَتْ أَغْلَامُ الْبَيْرِ خَفِيَّةً وَلَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهَا ،
أَوْ كَانَ يَعْرِفُهَا وَضَلَّ عَنْهَا ، فَإِنَّ التَّيَمُّمَ يُجْزِئُهُ ، وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . وَإِنْ أُذْرِجَ
أُحْدَ الْمَاءِ فِي رَحْلِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ ، أَوْ كَانَ الْمَاءُ مَعَ عَبْدِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ السَّيِّدُ
وَنَسِيَ الْعَبْدُ أَنْ يُعْلِمَهُ حَتَّى صَلَّى بِالتَّيَمُّمِ ، فَإِنَّهُ يُعِيدُ .

وَيَتَيَمَّمُ لَجَمِيعِ الْأَحْدَاثِ ، وَلِنَجَاسَةٍ عَلَى الْجُزْجِ - وَغَيْرِهِ عَلَى بَدَنِهِ

(١) سقط من: الأصل ، د .

فقط - تَضُرُّهُ إِزَالَتُهَا ، أَوْ لَعَدَمُ^(١) الْمَاءِ ، وَلَا إِعَادَةُ بَعْدَ أَنْ يُخَفَّفَ مِنْهَا مَا أُمِّكَنَّهُ لُرُومًا .

وإن تَيَمَّمَ حَضَرًا أَوْ سَفَرًا خَوْفًا مِنَ الْبَرْدِ وَصَلَّى ، فَلَا إِعَادَةُ عَلَيْهِ . وَمَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ ، أَوْ لَمْ يُمَكِّنْهُ اسْتِعْمَالُهُمَا لِمَانِعٍ ، كَمَنْ بِهِ قُرُوحٌ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهَا مَسَّ الْبَشَرَةِ بِوَضْعٍ وَلَا تَيَمُّمٍ ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَجُوبًا ، وَلَا إِعَادَةَ ، وَلَا يَزِيدُ هُنَا عَلَى مَا يُجْزِي فِي الصَّلَاةِ مِنْ قِرَاءَةٍ وَغَيْرِهَا ، وَلَا يَتَنَقَّلُ وَلَا يَوْمُ مُتَطَهِّرًا بِمَاءٍ أَوْ تُرَابٍ ، وَلَا يَقْرَأُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ إِنْ كَانَ مُجْتَنِبًا وَنَحْوَهُ ، وَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِالْحَدَثِ فِيهَا ، لَا بِخُرُوجِ وَقْتِهَا ، وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ إِذَا لَمْ يُغْسَلْ^(٢) وَلَمْ يُتَيَمَّمْ^(٣) بِغُسْلِهِ^(٤) ، أَوْ بِتَيَمُّمِهِ بَعْدَهَا ، وَتُعَادُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ نَبْشُهُ لِأَحَدِهِمَا مَعَ أَمْنٍ تَفْسِيحِهِ .

فصل : وَلَا يَصِحُّ التَّيَمُّمُ إِلَّا بِتُّرَابٍ طَهُورٍ مُبَاحٍ ، غَيْرِ مُخْتَرِقٍ ، لَهُ عُبَارٌ يَغْلُقُ بِالْيَدِ ، وَلَوْ عَلَى لِيْدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، حَتَّى مَعَ رُجُودِ تُّرَابٍ ، لَا بَطِينٍ ، لَكِنْ إِنْ أُمِّكَنَتْ تَجْفِيفُهُ وَالتَّيَمُّمُ بِهِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ لَزِمَهُ ذَلِكَ ، وَلَا بِتُّرَابٍ مَقْبَرَةٍ تَكَوَّرَ نَبْشُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَتَكَوَّرْ ، جَازَ . وَأَعْجَبَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ حَمْلُ التُّرَابِ لِأَجْلِ التَّيَمُّمِ . وَقَالَ الشَّيْخُ ، وَغَيْرُهُ : لَا يَحْمِلُهُ . وَهُوَ الصُّوَابُ . وَلَوْ وَجَدَ ثَلْجًا ، وَتَعَدَّرَ تَذْوِيئَهُ ، لَزِمَهُ مَسْحُ أَعْضَائِهِ بِهِ ، وَيُعِيدُ ، وَإِنْ كَانَ يَجْرِي إِذَا

(١) سقط من : م .

(٢) فى م : « يغتسل » .

(٣) فى م : « يتيمم » .

(٤) فى م : « لغسله » .

مَسَّ يَدَهُ ، لَمْ يُعِدْ . وَلَوْ نَحَتَ الْحَجَرَ حَتَّى صَارَ تُرَابًا ، لَمْ يَصِحَّ التَّيْمُّ بِهِ ،
لَا الطِّينَ الصُّلْبَ ، كَالْأَرْمَنِى إِذَا دَقَّهُ .

فَإِنْ خَالَطَ التُّرَابَ ذُو غُبَارٍ ، لَا يَصِحُّ التَّيْمُّ بِهِ ، كَالْجِصِّ وَنَحْوِهِ ،
فَكَالْمَاءِ إِذَا خَالَطَتْهُ الطَّاهِرَاتُ .

وَلَا يُكْرَهُ التَّيْمُّ بِتُّرَابِ زَمْرَمَ مَعَ أَنَّهُ مَسْجِدٌ ، وَمَا تُيْمُّ بِهِ كَمَا
مُسْتَعْمَلٍ ، وَلَا بِأَسَ بِمَا تُيْمُّ مِنْهُ .

وَتَشْتَرُطُ النِّيَّةُ لِمَا يَتَّيْمُّ لَهُ ، وَلَوْ يَكْمَهُ غَيْرُهُ فَكُضُوءٍ ، وَتَقْدَمُ فِيهِ ^(١) ،
فَيَنْوِي اسْتِبَاحَةَ مَا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِهِ ، فَإِنْ نَوَى رَفَعَ الْحَدِيثَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ .

فصل : وفرائضه أَرْبَعَةٌ : مَسْحُ جَمِيعِ وَجْهِهِ وَلِحْيَتِهِ ، سِوَى مَا تَحْتَ
شَعْرِهِ وَلَوْ خَفِيفًا ، وَمَضْمَضَةٌ ، وَاسْتِنْشَاقٌ ، بَلْ يُكْرَهُانِ . فَإِنْ بَقِيَ مِنْ
مَحَلِّ الْفَرَضِ شَيْءٌ لَمْ يَصِلْهُ التُّرَابُ ، أَمَرَ يَدَهُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَفْصِلْ رَاحَتَهُ ،
فَإِنْ فَصَلَهَا وَكَانَ قَدْ بَقِيَ عَلَيْهَا غُبَارٌ ، جَازَ أَنْ يَمْسَحَ بِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَتَّقَ
عَلَيْهَا شَيْءٌ ، ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى . وَإِنْ نَوَى وَأَمَرَ وَجْهَهُ عَلَى تُرَابٍ ، أَوْ
صَمَدَةٍ لِلرَّيْحِ فَعَمَّ التُّرَابُ وَمَسَحَهُ بِهِ ، صَحَّ ، لَا إِنْ سَفَتَهُ رِيحٌ قَبْلَ النِّيَّةِ
فَمَسَحَ بِهِ .

وَمَسْحُ يَدَيْهِ إِلَى كُوعَيْهِ ، فَلَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الْكُوعِ لَا مِنْ فَوْقِهِ ،
وَجَبَّ مَسْحُ مَوْضِعِ الْقَطْعِ ، وَتَجِبُ التَّسْمِيَةُ كُضُوءٍ ، وَتَقْدَمُ .

(١) زيادة من : م .

وَتَزَيِّبُ، وَمُؤَالَاةٌ فِي غَيْرِ حَدَثٍ أَكْبَرَ، وَهِيَ هُنَا زَمَنًا بِقَدْرِهَا^(١) فِي الْوُضُوءِ.

وَيَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ لِمَا يَتَيَّمُّ لَهُ؛ مِنْ حَدَثٍ أَصْغَرَ، أَوْ أَكْبَرَ، أَوْ نَجَاسَةٍ عَلَى بَدَنِهِ. وَإِنْ كَانَ عَنْ جُرْحٍ فِي غُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ، نَوَى التَّيَّمُّ عَنْ غَسْلِ ذَلِكَ الْغُضْوِ. فَإِنْ نَوَى جَمِيعَهَا، صَحَّ وَأَجْزَأُ. وَإِنْ نَوَى أَحَدَهَا، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْآخَرِ، فَلَوْ تَيَّمَّ لِلْجَنَابَةِ دُونَ الْحَدَثِ، أُبِيحَ لَهُ مَا يُبَاحُ لِلْمُحَدِّثِ؛ مِنْ قِرَاءَةٍ، وَلُبِثٍ فِي مَسْجِدٍ، وَلَمْ يُبَحِّحْ لَهُ صَلَاةٌ وَطَافٌ وَمَسُّ مُصْحَفٍ، وَإِنْ أَخَذَتْ، لَمْ يُؤْثَرْ ذَلِكَ فِي تَيَّمُّمِهِ. [١٣٠] وَإِنْ تَيَّمَّ لِلْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ ثُمَّ أَخَذَتْ، بَطَلَ تَيَّمُّمُهُ لِلْحَدَثِ^(٢)، وَبَقِيَ تَيَّمُّمُ الْجَنَابَةِ، وَلَوْ تَيَّمَّتْ بَعْدَ طَهْرِهَا مِنْ خِيضِهَا الْحَدَثِ الْحَيْضِ ثُمَّ أَجَنَّبَتْ، لَمْ يَحْرُمِ وَطْؤُهَا.

وَإِنْ تَنَوَّعَتْ أَسْبَابُ أَحَدِ الْحَدَثَيْنِ، وَنَوَى أَحَدَهَا، أَجْزَأُ عَنِ الْجَمِيعِ. وَمَنْ نَوَى شَيْئًا، اسْتَبَاحَهُ وَمِثْلَهُ وَدُونَهُ - لَا أَعْلَى مِنْهُ - فَإِنْ نَوَى نَفْلًا أَوْ أَطْلَقَ النِّيَّةَ لِلصَّلَاةِ، لَمْ يُصَلِّ إِلَّا نَفْلًا. وَإِنْ نَوَى فَرَضًا، فَقَلَهُ وَمِثْلَهُ - كَمَجْمُوعَةٍ وَفَائِتَةٍ - وَدُونَهُ. فَأَعْلَاهُ فَرَضُ عَيْنٍ، فَندَرٌ، فَكِفَايَةٌ، فَتَافِلَةٌ، فَطَوَافٌ نَفْلٍ، فَمَسُّ مُصْحَفٍ، فَقِرَاءَةٌ، فَلُبِثٌ. وَلَوْ تَيَّمَّ صَبِيٌّ لَصَلَاةٍ فَرَضٍ ثُمَّ بَلَغَ، لَمْ يَجْزِ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ فَرَضًا؛ لِأَنَّ مَا نَوَاهُ كَانَ نَفْلًا.

(١) فِي م: «بِقَدْرِهَا».

(٢) سَقَطَ مِنْ: د، م.

فصل : وَيَبْطُلُ التَّيْمُّمُ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ، حَتَّى مِنْ جُنْبٍ لِقِرَاءَةِ وَلُبْسِ فِي مَسْجِدٍ ، وَخَائِضٍ لَوَطِئٍ ، وَلَطَوَافٍ ، وَنَجَاسَةٍ ، وَجِنَازَةٍ ، وَنَافِلَةٍ وَنَحْوِهَا ، مَا لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ جُمُعَةٍ ، فَيَلْزَمُ مَنْ تَيَمَّمَ لِقِرَاءَةِ وَوَطِئٍ وَنَحْوِ التَّوَكُّلِ ، لَكِنْ لَوْ نَوَى الْجَمْعَ فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ ثُمَّ تَيَمَّمَ لَهَا ، أَوْ لِفَائِتَةٍ فِي وَقْتِ الْأُولَى ، لَمْ يَبْطُلْ بِخُرُوجِهِ .

وَيَبْطُلُ بِوُجُودِ الْمَاءِ لِعَادِمِهِ ، وَبِزَوَالِ غُذْرِ مُبِيحٍ لَهُ ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَهُ بَعْدَ صَلَاتِهِ أَوْ طَوَافِهِ ، لَمْ تَحِبَّ إِعَادَتُهُ . وَإِنْ وَجَدَهُ فِيهَا^(١) ، بَطَلَتْ وَوَجِبَتْ الْإِعَادَةُ .

وَبِمَبْطَلَاتٍ وَضُوءٍ إِذَا كَانَ تَيَمُّمُهُ عَنْ حَدَثٍ أَضْعَرَ ، وَعَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ بِمَا يُوجِبُهُ ، إِلَّا غُسْلَ خَيْضٍ وَنَفَاسٍ إِذَا تَيَمَّمَ لَهُ فَلَا يَبْطُلُ بِمَبْطَلَاتٍ غُسْلٍ وَضُوءٍ ، بَلْ بِوُجُودِ خَيْضٍ وَنَفَاسٍ . وَإِنْ تَيَمَّمَ وَعَلَيْهِ مَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ خَلَعَهُ ، بَطَلْ تَيَمُّمُهُ ، نَصًّا .

وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ التَّيَمُّمِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ لِمَنْ يَعْلَمُ أَوْ يَرْجُو وَجُودَ الْمَاءِ ، فَإِنْ اسْتَوَى عِنْدَهُ الْأَمْرَانِ ، فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ . وَإِنْ تَيَمَّمَ وَصَلَّى أَوَّلَ الْوَقْتِ ، أَجْزَأَهُ .

وَصِفَةُ التَّيَمُّمِ ؛ أَنْ يَنْوِيَ اسْتِبَاحَةَ مَا يَتَيَمَّمُ لَهُ ، ثُمَّ يُسَمِّي ، وَيَضْرِبُ يَدَيْهِ مُفَرَّقَتَيْنِ الْأَصَابِعِ عَلَى التُّرَابِ ، أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا فِيهِ غُبَارٌ طَهُورٌ ؛ كَالْيَدِ ، أَوْ ثَوْبٍ ، أَوْ بِسَاطٍ ، أَوْ حَصِيرٍ ، أَوْ بَرْدَعَةٍ جِمَارٍ وَنَحْوِهَا ، ضَرْبَةً وَاحِدَةً بَعْدَ

(١) سقط من : م .

نَزَعَ خَاتَمَ وَنَحَوِهِ، فَإِنْ عَلِقَ بِيَدِهِ ثُرَابٌ كَثِيرٌ نَفَخَهُ إِنْ شَاءَ، وَإِنْ كَانَ خَفِيفًا كُرَّةً نَفَخَهُ، فَإِنْ ذَهَبَ مَا عَلَيْهِمَا بِالنَّفْخِ أَعَادَ الضَّرْبَ، فَيَمْسَحُ وَجْهَهُ بِبَاطِنِ أَصَابِعِهِ، ثُمَّ كَفَّيْهِ بِرَاحَتَيْهِ. وَإِنْ مَسَحَ بَضْرَبَتَيْنِ بِإِحْدَيْهِمَا وَجْهَهُ، وَبِالْأُخْرَى يَدَيْهِ، أَوْ يَتِيدَ وَاحِدَةً أَوْ بَعْضَ يَدِهِ، أَوْ بِخُرْقَةٍ أَوْ خَشَبَةٍ، أَوْ كَانَ الثُّرَابُ نَاعِمًا فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَيْهِ وَضَعًا، جَازَ. وَفِي «الرَّعَايَةِ»: لَوْ مَسَحَ وَجْهَهُ بِيَمِينِهِ، وَبِئَمْنِهِ يَسَارِهِ أَوْ عَكْسَ، وَخَلَّلَ أَصَابِعَهُمَا فِيهِمَا، صَبَحَ. انْتَهَى. وَإِنْ مَسَحَ بِأَكْثَرِ مِنْ ضَرْبَتَيْنِ مَعَ الْاِكْتِفَاءِ بِمَا دُونَهُ، كُرَّةً.

وَمَنْ حُجِسَ فِي الْمِصْرِ، أَوْ قُطِعَ الْمَاءُ عَنْ بَلَدِهِ، صَلَّى بِالتَّيْمُمِ بِلَا إِعَادَةٍ. وَلَا يَصْبِحُ التَّيْمُمُ خَوْفَ قَوْتِ جِنَازَةٍ، وَلَا عِيدٍ، وَلَا مَكْتُوبَةٍ، إِلَّا إِذَا وَصَلَ مُسَافِرٌ إِلَى مَاءٍ وَقَدْ ضَاقَ الْوَقْتُ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْوَقْتِ، أَوْ عَلِمَهُ قَرِيبًا، أَوْ ذَلِكَ ثِقَّةٌ وَخَافَ قَوْتِ الْوَقْتِ، أَوْ دُخُولَ وَقْتِ الضَّرُورَةِ، أَوْ قَوْتِ عَدُوٍّ، أَوْ قَوْتِ غَرَضِهِ الْمُبَاحِ.

وَإِنْ اجْتَمَعَ جُنُبٌ وَمَيِّتٌ وَمَنْ عَلَيْهَا غُشْلُ حَيْضٍ، فَبِذَلِكَ مَا يَكْفِي أَحَدَهُمْ، أَوْ نُذِرَ أَوْ وُصِيَ بِهِ لِأَوْلَاهُمْ بِهِ، أَوْ وَقَفَ عَلَيْهِ، فَلَمَّيْتُ، فَإِنْ كَانَ ثَوْبًا، صَلَّى فِيهِ حَتَّى، ثُمَّ كَفَّنَ بِهِ مَيِّتٌ. وَخَائِضٌ أَوْلَى مِنْ جُنُبٍ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ مُعْدِثٍ. وَمَنْ كَفَّاهُ وَخَذَهُ مِنْهُمَا، فَهُوَ أَوْلَى بِهِ، وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ عَلَى بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ^(١) أَوْ بُقْعَتِهِ^(٢)، أَوْلَى مِنَ الْجَمِيعِ، وَيُقَدَّمُ ثَوْبٌ عَلَى

(١ - ١) زيادة من: م.

[١٣ط] بَدَنٍ ، وَيُقَدَّمُ عَلَى غَسْلِهَا غَسْلٌ طَيِّبٌ مُحْرِمٌ . وَيُقَرَّعُ مَعَ التَّسَاوِي .
وإن تَطَهَّرَ بِهِ غَيْرُ الْأُولَى ، أَسَاءَ وَصَحَّتْ . وَإِنْ كَانَ مِلْكًا لِأَحَدِهِمْ ، لَزِمَهُ
اسْتِعْمَالُهُ وَلَمْ يُؤْثِرْ بِهِ وَلَوْ لِأَبَوَيْهِ ، وَتَقَدَّمَ فِي الطُّهَارَةِ . وَلَوْ اخْتِاجَ حَتَّى كَفَنَ
مَيِّتٍ لَبَرَدَ يَحْشَى مِنْهُ التَّلَفَ ، قُدُّمٌ عَلَى الْمَيِّتِ .

بَابُ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ الْحُكْمِيَّةِ

وهي الطَّارِئَةُ عَلَى مَحَلٍّ طَاهِرٍ، وَلَا تَصِيحُ إِزَالَتُهَا بِغَيْرِ مَاءٍ طَهُورٍ، وَلَوْ غَيْرَ مُبَاحٍ. وَالْعَيْنِيَّةُ لَا تَطْهَرُ بِغَسْلِهَا بِحَالٍ^(١)، وَتَقَدَّمُ^(٢) فِي الطَّهَارَةِ^(٣). وَالْكَلْبُ وَالْخِزْيُورُ نَجَسَانِ، يَطْهَرُ مُتَنَجِّسٌ بِهِمَا وَبِمُتَوَلِّدٍ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِمَا - غَيْرِ أَرْضٍ وَنَحْوِهَا - بِسَبْعِ غَسَلَاتٍ مُنْقِيَّةٍ، إِحْدَاهُنَّ بَرَابِ طَهُورٍ، وَجُوبًا، وَالْأُولَى أُولَى^(٤)، وَيَقُومُ أَشْنَانٌ^(٥)، وَصَابُونٌ، وَنُخَالَةٌ وَنَحْوُهَا مَقَامَهُ وَلَوْ مَعَ وَجُودِهِ، لَا غَسْلَةٌ ثَامِنَةٌ، وَيُعْتَبَرُ اسْتِيعَابُ الْمَحَلِّ بِهِ، إِلَّا فِيمَا يَضُرُّ فَيَكْفِي مُسَمَّاهُ، وَيُعْتَبَرُ مَزْجُهُ بِمَاءٍ يُوصِّلُهُ إِلَيْهِ، لَا ذَرَّةً^(٦) وَإِتْبَاعَهُ الْمَاءَ.

وَتَطْهَرُ بَقِيَّةُ الْمُتَنَجِّسَاتِ بِسَبْعِ مُنْقِيَّةٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ لَهَا تُرَابٌ، فَإِنْ لَمْ يَنْقُ بِهَا، زَادَ حَتَّى يَنْقَى فِي الْكُلِّ، وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ^(٧)، أَوْ هَمَا، عَجْزًا^(٨)، وَيَطْهَرُ، وَيَضُرُّ طَعْمٌ. وَإِنْ اسْتَعْمَلَ فِي إِزَالَتِهِ مَا يُزِيلُهُ، كَالْمِلْحِ

(١) فِي م: «بِمَاءٍ».

(٢) ٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) أَى: وَأُولَى الْغَسَلَاتِ هِيَ الْأُولَى أَنْ تَكُونَ بِالتُّرَابِ.

(٤) الْأَشْنَانُ، بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكسْرِهَا: شَجَرٌ يَنْبِتُ فِي الْأَرْضِ الرَّمْلِيَّةِ يَسْتَعْمَلُ هُوَ أَوْ رَمَادُهُ فِي غَسْلِ الثِّيَابِ.

(٥) أَى: نَثَرَهُ وَتَفَرَّقَهُ.

(٦) فِي م: «رِيحُهَا». وَالْمُرَادُ الرَّائِحَةُ.

(٧) أَى: لَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنِ النَّجَاسَةِ أَوْ رِيحِهَا أَوْ هَمَا مَعًا عَجْزًا عَنْ إِزَالَتِهِمَا.

.

الماء. وَيُضْرُ^(١) طَعْمٌ. وَإِنْ تَفَرَّقَتْ أَجْزَاؤُهَا، وَاخْتَلَطَتْ^(٢) بِأَجْزَاءِ الْأَرْضِ^(٣)، كَالرَّمِيمِ وَالْدِّمِ إِذَا جَفَّ، وَالرَّوْثِ، لَمْ تَطْهَرْ بِالْعَسَلِ، بَلْ بِإِزَالَةِ أَجْزَاءِ الْمَكَانِ. وَلَوْ بَادَرَ^(٤) الْبَوْلَ وَنَحَوَهُ، وَهُوَ رَطْبٌ، فَقَلَعَ التُّرَابَ الَّذِي عَلَيْهِ أَثَرُهُ، فَالْبَاقِي طَاهِرٌ. وَإِنْ جَفَّ، فَأَزَالَ مَا عَلَيْهِ الْأَثَرُ، لَمْ تَطْهَرْ إِلَّا أَنْ يَتَقَلَّعَ مَا يَتَيَقَّنُ بِهِ زَوَالُ مَا أَصَابَهُ الْبَوْلُ، وَالْبَاقِي طَاهِرٌ.

وَلَا تَطْهُرُ أَرْضٌ مُتَنَجِّسَةٌ وَلَا غَيْرُهَا بِشَمْسٍ وَلَا رِيحٍ وَلَا جَفَافٍ، وَلَا نَجَاسَةٍ بِاسْتِحَالَةٍ، وَلَا نَارٍ، فَالْقَصْرِملُ^(٥)، وَصَابُونُ عُجَلٍ مِنْ زَيْتِ نَجِيسٍ، [١٤] وَدُخَانُ نَجَاسَةٍ، وَغُبَارُهَا، وَمَا تَصَاعَدَ مِنْ بُخَارِ مَاءٍ نَجِيسٍ إِلَى جِسْمٍ صَقِيلٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَتُرَابُ جُبَلٍ بِرَوْثِ حِمَارٍ، نَجِيسٌ، إِلَّا عُلَقَةً خُلِقَ مِنْهَا آدَمِيُّ، وَخَمْرَةٌ انْقَلَبَتْ خَلًّا بِنَفْسِهَا، أَوْ بِنَقْلِهَا لغيرِ قَصْدِ التَّخْلِيلِ، وَيَحْرُمُ تَخْلِيلُهَا، فَإِنْ خُلِلَتْ - وَلَوْ بِنَقْلِهَا لِقَصْدِهِ - لَمْ تَطْهَرْ. وَذُنُّهَا^(٦) مِثْلُهَا، فَيَطْهَرُ بِطَهَارَتِهَا وَلَوْ مِمَّا لَمْ يُلَاقِ الْخَلَّ مِمَّا فَوْقَهُ، مِمَّا أَصَابَهُ الْخَمْرُ فِي غَلِيَانِهِ، كَمُخْتَفِرٍ مِنَ الْأَرْضِ طَهَرَ مَاؤُهُ بِمُكْتٍ أَوْ إِضَافَةٍ، لَا إِنَاءٍ طَهَرَ مَاؤُهُ بِمُكْتِهِ أَوْ كَوْنِ مَاءٍ نَجِيسٍ فِيهِ بِمَاءٍ كَثِيرٍ طَهُورٍ حَتَّى صَارَ طَهُورًا، لَمْ يَطْهَرْ الْإِنَاءُ بِدُونِ انْفِصَالِهِ عَنْهُ. فَإِذَا انْفَصَلَ، حُسِبَتْ غَسَلَةٌ وَاحِدَةً يَتَنَبَّى عَلَيْهَا.

(١) سقط من: م.

(٢ - ٢) فى م: «الأرض بأجزاء».

(٣) فى م: «إلادار».

(٤) القصرمل: الرماد من الروث النجس. انظر: «كشف القناع عن متن الإقناع» ١٨٦/١.

(٥) الذُّنُّ: وعاء ضخم للخمر ونحوها.

وَيَحْزُمُ عَلَى غَيْرِ خَلَّالٍ لِمَسَاكُ خَمْرٍ لِيَتَخَلَّلَ بِنَفْسِهِ ، بَلْ يُرَاقُ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ خَالَفَ وَأَمْسَكَ فَصَارَ خَلًّا بِنَفْسِهِ ، طَهَّرَ .

وَالْحَلُّ الْمُبَاحُ ؛ أَنْ يُصَبَّ عَلَى الْعِنَبِ أَوْ الْعَصِيرِ خَلٌّ قَبْلَ غَلْيَانِهِ حَتَّى لَا يَغْلِي . وَالْحَشِيشَةُ الْمُسْكِرَةُ نَجَسَةٌ . وَلَا يَطْهَرُ دُهْنٌ يَغْسِلُهُ ، وَلَا بَاطِنُ حَبِّ ، وَعَجِينٌ ، وَلَحْمٌ تَنْجَسَ ، وَلَا إِنَاءٌ تَشْرَبُ نَجَاسَةً ، وَسِكِّينٌ سَقِيَتْ مَاءً نَجِسًا . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجَمَاعَةٌ : يَطْهَرُ الرَّثْبُ بِالْعَسَلِ . وَيَحْزُمُ الْاسْتِصْبَاحُ ^(١) بِدُهْنٍ مُتَنَجِّسٍ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ ، وَلَا يَحِلُّ أَكْلُهُ وَلَا يَنْعُهُ ، وَيَأْتِي ^(٢) فِي الْبَيْعِ ^(٣) . وَإِنْ وَقَعَ فِي مَائِعٍ سِنُورٌ ، أَوْ فَأْرَةٌ ، أَوْ نَحْوُهُمَا ^(٤) مِمَّا يَنْضَمُّ دُبُرُهُ إِذَا وَقَعَ ، فَخَرَجَ حَيًّا ، فَطَاهِرٌ ، وَكَذَا فِي جَامِدٍ ، وَهُوَ مَا لَمْ تَشْرَبِ النَّجَاسَةَ فِيهِ . وَإِنْ مَاتَ فِيهِ ، أَوْ حَصَلَتْ مِنْهُ رُطُوبَةٌ فِي ^(٥) دَقِيقٍ وَنَحْوِهِ ، أُلْقِيَتْ وَمَا حَوْلَهَا ، وَبَاقِيهِ طَاهِرٌ ، فَإِنْ اخْتَلَطَ وَلَمْ يَنْضَبِطْ ، حَرُمَ ، وَتَقَدَّمَ إِذَا وَقَعَتِ النَّجَاسَةُ فِي مَائِعٍ .

وَإِذَا خَفِيَ مَوْضِعُ نَجَاسَةٍ فِي بَدَنِ ، أَوْ ثَوْبٍ ، أَوْ مُصَلًّى صَغِيرٍ ، كَبَيْتٍ صَغِيرٍ ، لَزِمَهُ غَسْلُ مَا يَتَيَقَّنُ ^(٥) بِهِ إِزَالَتَهَا ، فَلَا يَكْفِي الظَّنُّ ، وَفِي صَحْرَاءٍ وَاسِعَةٍ وَنَحْوِهَا ، يُصَلَّى فِيهَا بِلَا غَسْلِ وَلَا تَحَرٍّ .

(١) استصبحت بالدهن : نورت المصاييح به .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣) في م : « نحوها » .

(٤ - ٤) سقط من : د .

(٥) في الأصل : « يتقن » .

والخُطَّافِ^(١)، والخَمْرُ، والنَّبِيذُ الْحَرَمُ، والجلالة قبل حبسها، والوذى،
والبول، والغائط، نجسة^(٢)، ولا يُغْفَى عن يسير شئ منها. ويُغْتَسَلُ الذَّكْرُ
والأُثْيَانِ مِنَ الْمَذْيِ. وَطِينُ الشَّارِعِ وَثَرَاتُهُ طَاهِرٌ، مَا لَمْ تُغْلَمَ نَجَاسَتُهُ.

وَلَا يَنْجُسُ الْآدَمِيُّ، وَلَا طَرَفُهُ، وَلَا أَجْزَاؤُهُ، وَلَا مَشِيئَتُهُ - وَلَوْ
كَافِرًا - بِمَوْتِهِ، فَلَا يَنْجُسُ مَا وَقَعَ فِيهِ فَعْيَرُهُ، كَرِيْقِهِ وَعَرِقِهِ وَبُرَاقِهِ
وَمُخَاطِهِ، وَكَذَا مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً، كَذَبَابٍ، وَبَقٍّ، وَخَنَافِسٍ وَعَقَارِبَ،
وَصَرَاصِرَ، وَسَرَطَانٍ^(٣)، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَبَوْلُهُ وَرَوْثُهُ. وَلَا يُكْرَهُ مَا مَاتَ
فِيهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَوَلِّدًا مِنْ نَجَاسَةٍ، كَصَرَاصِرِ الْحَشِّ^(٤)، فَإِنْ كَانَ مُتَوَلِّدًا
مِنْهَا، فَتَنْجُسُ حَيًّا وَمَيِّتًا. وَلِلْوَزِ^(٥) نَفْسٌ سَائِلَةٌ، نَصًّا، كَالْحَيَّةِ وَالضُّفْدَعِ
وَالْفَأْرَةِ. وَإِذَا مَاتَ فِي مَاءٍ يَسِيرُ حَيَوَانٌ، وَشَكَّ فِي نَجَاسَتِهِ، لَمْ يَنْجُسْ.
وَبَوْلُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَرَوْثُهُ، وَرِيْقُهُ، وَبُرَاقُهُ، وَمُخَاطُهُ، وَذَمْعُهُ،
وَمَيْيَتُهُ، طَاهِرٌ، كَمَيْيَةِ الْآدَمِيِّ وَلَوْ خَرَجَ بَعْدَ اسْتِجْمَارٍ، وَكَذَا رُطُوبَةُ فَرْجِ
الْمَرْأَةِ، وَلَبَنٌ غَيْرِ مَأْكُولٍ وَيَيْضُهُ وَمَيْيَتُهُ مِنْ غَيْرِ آدَمِيٍّ، نَجِسٌ، وَسُوْرُ الْهَرِّ -

(١) الخطاف: طائر من الطيور القواطع.

(٢) جواب شرط لقوله: والمدى والقيء... إلخ.

(٣) السرطان: حيوان بحري من القشريات العشريات الأرجل.

(٤ - ٤) في م: «يكن».

(٥) الحش، مثلثة الحاء: أصله البستان، وبيت الحش مجاز، لأن العرب كانوا يقضون حوائجهم
في البساتين، فلما اتخذوا الكُفَّ وجعلوها خلقًا عنها أطلقوا عليها ذلك الاسم. المصباح المنير
(ح ش ش).

(٦) الوزغ: سام أبرص.

وهو فَضْلُهُ طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ - وَمِثْلُ خَلْقِهِ وَدُونَهُ مِنْ طَيْرٍ وَغَيْرِهِ ، طَاهِرٌ ، فَلَوْ
 أَكَلَ نَجَاسَةً ثُمَّ وَلَغَ فِي مَاءٍ يَسِيرٍ ، فَطَهَّرَهُ وَلَوْ لَمْ يَغْبُ ، وَكَذَا قَدْ طَفَّلَ
 وَبَهِيمَةٍ ، وَلَا يُكْرَهُ سُؤْرُهُنَّ ، نَصًّا . وَفِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ : يُكْرَهُ سُؤْرُ
 الْفَأْرِ ؛ لِأَنَّهُ يُورِثُ النَّسْيَانَ ، وَيُكْرَهُ سُؤْرُ الدَّجَاجَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَضْبُوتَةً ،
 نَصًّا . وَسُؤْرُ الْحَيَوَانِ النَّجِسِ نَجِسٌ .

ولا يَمْنَعُ الغُسْلَ للجنابة والإحرام^(١)، بل يُسْتَحَبُّ، ولا مُرُورَها في المسجدِ إن أَمِنْتَ تَلَوِيْثَهُ.

ويُوجِبُ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ؛ الاغتِدَادَ به، والغُسْلَ، والبُلُوغَ، والحُكْمَ بِرِأَةِ الرَّجْمِ في الاغتِدَادِ واستِثْنَاءِ الإِمَاءِ، والكَفَّارَةَ بِالوَطْءِ فيه.

ونِفَاسٌ مِثْلُهُ، حتى في الكَفَّارَةَ بِالوَطْءِ فيه، نَصًّا، إِلَّا في ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ؛ الاغتِدَادِ به، وَكَوْنِهِ لَا يُوجِبُ البُلُوغَ؛ لِحُصُولِهِ قَبْلَهُ بِالْحَمْلِ، وَلَا يُحْتَسَبُ به عَلَيْهِ في مُدَّةِ الإِبِلَاءِ.

وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ، أُبَيِّحَ فِعْلُ الصَّيَامِ، وَالطَّلَاقُ، وَلَمْ يُبَيِّحْ غَيْرُهُمَا حَتَّى تَغْتَسِلَ، فَلَوْ أَرَادَ وَطْأَهَا وَادَّعَتْ أَنَّهَا حَائِضٌ وَأَمَكَنَ، قُبِلَ^(٢)، نَصًّا.

وَيُباحُ أَنْ يَسْتَمْتِعَ مِنْهَا بِغَيْرِ الوَطْءِ في الفَرْجِ. وَيُسْتَحَبُّ سَتْرُهُ إِذْنًا. وَوَطْئُهَا في الفَرْجِ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ. فَإِنْ وَطَّعَهَا مَنْ يُجَامِعُ مِثْلَهُ - وَلَوْ غَيْرَ بَالِغٍ - فِي الْحَيْضِ، وَالدَّمُ يَجْرِي فِي أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ، وَلَوْ بِحَائِلٍ، أَوْ وَطَّعَهَا وَهِيَ طَاهِرَةٌ فَحَاضَتْ فِي أَثْنَاءِ وَطْئِهِ - وَلَوْ لَمْ يَسْتَدِمَّ؛ لِأَنَّ التَّرْعَ جَمَاعٌ - فَعَلَيْهِ دِينَارٌ زَنْتُهُ مِثْقَالٌ، خَالِيًا مِنَ الْغِشِّ - وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ - أَوْ نِصْفُهُ

(١) أَى: وَلَا يَمْنَعُ الْحَيْضُ الْغُسْلَ لِلْجَنَابَةِ، وَلَا الْغُسْلُ لِلْإِحْرَامِ.

(٢) قَبُولُ قَوْلِهَا هُنَا؛ لِأَنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ أَصْلًا، مَا لَمْ تَقْمِ قَرِينَةً عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ. أَمَّا فِي الطَّلَاقِ، فَلَوْ قَالَتْ: حَضْتُ. وَكَذَبَهَا، فِيمَا إِذَا عَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى الْحَيْضَةِ، فَإِنْ هُنَاكَ رِوَايَةٌ: لَا يَقْبَلُ قَوْلَهَا. وَإِلَى هَذَا مَالُ الشَّارِحِ وَخَرُجٌ فِي «الْفُرُوعِ» تَخْرِيجًا مِنَ الطَّلَاقِ، وَأَنَّهُ يَعْمَلُ بِقَرِينَةٍ أَوْ أَمَارَةٍ. انْظُرْ: «الْإِنْصَافَ» مَعَ «الْمَقْنَعِ» وَ«الشَّرْحَ الْكَبِيرَ» ٣٧٤/٢. وَ«الْمَبْدَعَ» ٢٦٣/١. وَ«الْفُرُوعَ» ٢٦١/١.

على التَّخْيِيرِ؛ كَفَّارَةٌ، مَضْرِبُهَا مَضْرِبُ [١٥] بَقِيَّةِ الْكَفَّارَاتِ، وَتَجُوزُ إِلَى مِسْكِينَ وَاحِدٍ، كَنَذَرٍ مُطْلَقٍ. وَتَشْقُطُ بِعَجْزٍ. وَكَذَا هِيَ إِنْ طَاوَعَتْهُ، حَتَّى مِنْ نَاسٍ، وَمُكْرَهٍ، وَجَاهِلِ الْحَيْضِ أَوْ التَّحْرِيمِ، أَوْ هُمَا.

وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِوَطْئِهَا بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ وَقَبْلَ الْغُسْلِ، وَلَا بِوَطْئِهَا فِي الدُّبْرِ. وَلَا يُعْجِزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ إِلَّا مِنَ الْفِضَّةِ.

وَبَدَنُ الْحَائِضِ وَعَرْفُهَا وَسُورُهَا طَاهِرٌ، وَلَا يُكْرَهُ طَبْحُهَا وَعَجْجُهَا، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَلَا وَضْعُ يَدِهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَائِعَاتِ.

وَأَقْلُ سِنِّ تَحِيضٍ لَهَا الْمَرْأَةُ تَمَامُ تِسْعِ سِنِينَ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسُونَ سَنَةً. وَالْحَامِلُ لَا تَحِيضُ، فَلَا تَتْرُكُ الصَّلَاةَ لِمَا تَرَاهُ، وَلَا يُمْتَنَعُ مِنْ^(١) وَطْئِهَا إِنْ خَافَ الْعَنَتَ، وَتَغْتَسِلُ عِنْدَ انْقِطَاعِهِ اسْتِحْبَابًا، نَصًّا.

وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ؛ فَلَوْ انْقَطَعَ لِأَقْلٍ مِنْهُ، فَلَيْسَ بِحَيْضٍ، بَلْ دَمٌ فَسَادٍ.

وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا، وَغَالِيَهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ، وَأَقْلُ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ يَوْمًا، وَغَالِيَهُ بَقِيَّةُ الشَّهْرِ الْهِلَالِيِّ، وَلَا حَدٌّ لِأَكْثَرِهِ.

فصل: والمبتدأ بها الدَّمُ فِي سِنِّ تَحِيضٍ لِمِثْلِهِ، وَلَوْ صُفْرَةً أَوْ كُذْرَةً،

(١) زيادة من: م.

والمراد أن الحامل لا تترك الصلاة لما تراه ينزل منها من دم فإنه دم فساد لا تترك له العبادة، ولا يمنع من وطئها، وعليه، فلا تمتنع هي زوجها من وطئها لهذا الدم. وكونه لا يمنع، فهذا على الأولى. وانظر المبدع، ٢٦٩/١.

له ، ولأجل جَلَسَتِ الفاضِلَ بعدَ أَقْلُ الطُّهْرِ ؛ كَأَنَّ يَكُونُ شَهْرُهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ
يَوْمًا ، فَإِنَّهَا تَجْلِسُ الزَّائِدَ عَنْ أَقْلُ الطُّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ فَقَطْ ، وَهُوَ هُنَا
خَمْسَةُ أَيَّامٍ ؛ لِئَلَّا يَنْقُصَ الطُّهْرُ عَنْ أَقْلِهِ ، وَإِنْ جَهِلَتْ شَهْرُهَا ، جَلَسَتْهُ مِنْ
شَهْرِ هِلَالِيٍّ .

وَشَهْرُ الْمَرَأَةِ هُوَ الَّذِي يَجْتَمِعُ لَهَا فِيهِ حَيْضٌ وَطُّهْرٌ صَحِيحَانِ ، وَأَقْلُ
ذَلِكَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوْمًا ؛ يَوْمٌ لِلْحَيْضِ وَثَلَاثَةُ عَشَرَ لِلطُّهْرِ . وَلَا حَدٌّ لَأَكْثَرِهِ ،
وَعَالِيهِ الشَّهْرُ الْهِلَالِيُّ ، وَلَا تَكُونُ مُعْتَادَةً حَتَّى تَعْرِفَ شَهْرُهَا ، وَوَقْتُ
حَيْضِهَا وَطُّهْرِهَا^(١) ، وَيَتَكَرَّرُ .

وَأِنْ عَلِمَتْ عَدَدَ أَيَّامِهَا وَنَسِيَتْ مَوْضِعَهَا ، جَلَسَتْهَا مِنْ أَوَّلِ كُلِّ شَهْرِ
هِلَالِيٍّ ، وَكَذَا مَنْ عَدِمَتْهُمَا ، فَإِنْ عَرَفَتْ ابْتِدَاءَ الدَّمِ ، فَهُوَ أَوَّلُ دَوْرِهَا ، وَمَا
جَلَسَتْهُ نَاسِيَةً مِنْ حَيْضٍ مَشْكُوكٍ فِيهِ ، كَحَيْضٍ يَقِينًا ، وَمَا زَادَ عَلَى مَا
تَجْلِسُهُ إِلَى أَكْثَرِهِ ، كَطُّهْرِ مُتَيَقِّنٍ ، وَغَيْرُهُمَا اسْتِحَاضَةٌ .

وَأِنْ ذَكَرَتْ عَادَتَهَا ، رَجَعَتْ إِلَيْهَا وَقَضَتْ الْوَاجِبَ زَمَنَ الْعَادَةِ الْمُنْسِيَّةِ
وَزَمَنَ جُلُوسِهَا فِي غَيْرِهَا ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ حَيْضٍ مِنْ لَا عَادَةَ
لَهَا^(٢) وَلَا تَمَيِّزَ ؛ مِثْلَ الْمُبْتَدَأَةِ إِذَا لَمْ تَعْرِفْ وَقْتُ ابْتِدَاءِ دِمِهَا ، وَلَا تَمَيِّزَ لَهَا .

وَأِنْ عَلِمَتْ أَيَّامَهَا فِي وَقْتٍ مِنَ الشَّهْرِ وَنَسِيَتْ مَوْضِعَهَا ؛ كَأَنَّ^(٣)
كَانَتْ أَيَّامُهَا يَصِفُ الْوَقْتُ فَأَقْلُ ، فَحَيْضُهَا مِنْ أَوَّلِهَا أَوْ بِالتَّخَرُّى ، وَلَيْسَ

(١) بعده فى م : « منه » .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) فى م : « فإن » .

لها حيضٌ يتيقن ، وإن زادت على النصف ، مثل أن تعلم أن حيضها ستة أيام من العشر الأول ، ضمَّ الزائد ، وهو يؤم إلى مثله مما قبله ، وهو يوم ، فيكونان حيضاً يتيقن ؛ يتقَي لها أربعة أيام ، فإن جلستها من الأول ، كان حيضها من أول العشر إلى آخر السادس ، منها يومان حيضٌ يتيقن ، والأربعة حيضٌ مشكوكٌ فيه . وإن جلست بالتحرى فأذاها اجتهداها إلى أنها من أول العشر ، فهي كالتى ذكرنا . وإن جلست الأربعة من آخر العشر ، كانت حيضاً مشكوكاً فيه ، والأربعة الأولى طهرٌ مشكوكٌ فيه .

وإن قالت : حيضى سبعة أيام من العشر . فقد زادت يؤمن على نصف الوقت ، فتضمهما إلى يؤمن قبلهما ، فيصير لها أربعة أيام ^(١) حيضاً يتيقن ، من أول الرابع إلى آخر السابع ، ويتقَي لها ثلاثة أيام تجلسها ، كما تقدّم .

وحكم الحيض المشكوك فيه حكم المتيقن فى ترك العبادات ، كما تقدّم ، وإن شئت أسقطت الزائد من أيامها من آخر المدة ، ومثله من أولها ، فما بقى ، فهو حيضٌ يتيقن ، والشك فيما بقى من الوقت المعين . وإن علمت موضع حيضها ونسيبت عدده ، جلست فيه غالب الحيض .

وإن تغيّرت العادة بزيادة ، أو تقدّم ، أو تأخير ، أو انقيا ، فكدم زائد على أقل حيض مبتدأ ، فلو لم يعد ، أو أبست قبل تكراره ، لم تقض ، وعنه ، يصير إليه من غير تكرار . اختاره جمع ، وعليه العمل ، ولا يسع

(١) سقط من : الأصل .

وإذا أَرَادَتِ الْمُسْتَحَاضَةُ الطَّهَارَةَ ، فَتَغْسِلُ فَرْجَهَا ، وَتَحْتَشِي بِقُطْنٍ ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ الدَّمُ ، عَصَبَتْهُ بِطَاهِرٍ ^(١) يَمْتَنِعُ الدَّمُ حَسَبَ الْإِمْكَانِ ، بِخُرْقَةٍ عَرِيضَةٍ مَشْفُوقَةِ الطَّرَفَيْنِ ، تَتَلَجَّمُ بِهَا وَتُوْتِقُ طَرَفَيْهَا فِي شَيْءٍ آخَرَ قَدْ شَدَّتْهُ عَلَى وَسْطِهَا ، فَإِنْ غَلَبَ وَقَطَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَمْ تَبْطُلْ طَهَارَتُهَا ، وَلَا يَلْزُمُهَا إِذْنُ إِعَادَةِ شَدِّهِ ^(٢) وَغَسَلِهِ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، إِنْ لَمْ تُفَرِّطْ .

وَتَتَوَضَّأُ لَوْ قَتِ كُلُّ صَلَاةٍ إِنْ خَرَجَ شَيْءٌ ، وَلَا فَلَآ ، وَتُصَلِّي مَا شَاءَتْ ، حَتَّى جُمُعًا بَيْنَ فَرْضَيْنِ . وَلَهَا الطَّوَافُ ، وَلَوْ لَمْ تَطُلْ ^(٣) اسْتِحَاضَتُهَا ، وَتُصَلِّي عَقِبَ طُحْرِهَا ، نَذْبًا ، فَإِنْ أَخْرَثَ ، وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجَةٍ ، لَمْ يَضُرَّ . وَإِنْ كَانَ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِهِ زَمَنًا يَتَّسِعُ لِلْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ ، تَعَيَّنَ فِعْلُهُمَا فِيهِ ، وَإِنْ عَرَضَ هَذَا الْانْقِطَاعُ بَعْدَ طَهَارَتِهَا ، لَمَنْ عَادَتْهَا الْإِتِّصَالُ ، بَطَلَتْ طَهَارَتُهَا ، وَلَزِمَهَا اسْتِغْنَائُهَا ، فَإِنْ وُجِدَ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ ، لَمْ يَجْزِ الشُّرُوعُ فِيهَا ، فَإِنْ خَالَفَتْ وَشَرَعَتْ ، وَاسْتَمَرَ الْانْقِطَاعُ زَمَنًا يَتَّسِعُ لِلْوُضُوءِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ ، فَصَلَّاتُهَا بَاطِلَةٌ ، وَإِنْ عَادَ قَبْلَ ذَلِكَ فَطَهَارَتُهَا صَحِيحَةٌ ، وَنَجِبَ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ عَرَضَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، أَبْطَلَهَا مَعَ الْوُضُوءِ . وَمُجَرَّدُ الْانْقِطَاعِ يُوجِبُ الْإِنْصِرَافَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِ يَسِيرٍ .

وَلَوْ تَوَضَّأَتْ مَنْ لَهَا عَادَةٌ بِانْقِطَاعِ يَسِيرٍ ، فَاتَّصَلَ الْانْقِطَاعُ حَتَّى انْتَسَعَ

(١) فِي م : « شَيْءٌ طَاهِرٌ » .

(٢) فِي م : « شَكٌّ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « تَبْطُلُ » .

أَوْ بَرَّتْ ، بَطَلَ وَضُوءُهَا إِنْ وُجِدَ مِنْهَا دَمٌ ، وَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ لَا يَتَسَعُّ لَهَا^(١) ، لَمْ يُؤْزَرْ .

وَلَوْ كَثُرَ الْإِنْقِطَاعُ ، وَاخْتَلَفَ بِتَقْدِيمِ وَتَأْخِيرِ ، وَقَلَّةِ وَكَثْرَةِ ، وَوُجِدَ مَرَّةً وَعَدِمَ أُخْرَى ، وَلَمْ تَكُنْ لَهَا عَادَةٌ مُسْتَقِيمَةً ، بِاتِّصَالٍ وَلَا بِانْقِطَاعٍ ، فَهَذِهِ كَمَنْ عَادَتْهَا الْإِتِّصَالُ ، فِي بُطْلَانِ الْوُضُوءِ بِالْإِنْقِطَاعِ الْمُتَّبَعِ لِلْوُضُوءِ [١٦٦] وَالصَّلَاةِ ، دُونَ مَا دُونَهُ ، وَفِي سَائِرِ مَا تَقَدَّمَ ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تُنْتَفَعُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ وَالْمُضِيِّ فِيهَا بِمُجَرَّدِ الْإِنْقِطَاعِ قَبْلَ تَبَيُّنِ^(٢) اتِّسَاعِهِ .

وَلَا يَكْفِيهَا نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدِيثِ ، وَتَكْفِي نِيَّةُ الْاسْتِيبَاحَةِ . فَأَمَّا تَغْيِيرُ النِّيَّةِ لِلْفَرْضِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ . وَتَبْطُلُ طَهَارَتُهَا بِخُرُوجِ الْوَقْتِ أَيْضًا ، وَلَا يَصِحُّ وَضُوءُهَا لِفَرْضٍ قَبْلَ وَقْتِهِ .

وَمِثْلُ الْمُسْتَحَاضَةِ - لَا فِي الْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ - مَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ وَالرَّيْحِ ، وَالْجَرِيحُ الَّذِي لَا يَزُقُّ^(٣) دَمَهُ ، وَالرَّعَافُ الدَّائِمُ ، لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَشِي .

وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ عَضْبُهُ ؛ كَالْجُرْحِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ شُدَّهُ ، أَوْ مَنْ بِهِ بَاسُورٌ^(٤) أَوْ نَاصُورٌ^(٥) وَلَا يُمَكِّنُ عَضْبُهُ ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ . وَلَوْ قَدَّرَ

(١) فِي م : «لَهَا» .

(٢) فِي م : «تَعْيِين» .

(٣) رَقًا دَمًا ، يَرَقُّ : سَكَنَ وَجَفَ وَانْقَطَعَ بَعْدَ جَرِيَانِهِ .

(٤) الْبَاسُورُ : وَرَمٌ تَدْفَعُهُ الطَّبِيعَةُ إِلَى كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَدَنِ يَقْبَلُ الرُّطُوبَةَ ، مِنَ الْمَقْعَدَةِ وَالْأُتُنِينَ وَالْأَشْفَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْمَقْعَدَةِ لَمْ يَكُنْ حَدُوثُهُ دُونَ انْفِتَاحِ أَفْوَاهِ الْعُرُوقِ .

(٥) النَّاصُورُ ، النَّاسُورُ : عِلَّةٌ تَحْدُثُ فِي الْبَدَنِ مِنَ الْمَقْعَدَةِ وَغَيْرِهَا بِمَادَّةٍ خَبِيثَةٍ ضَائِقَةٍ الْغَمِّ يَمَسُّ بِرُؤُوسِهَا ، وَتَقُولُ الْأَطْبَاءُ : هِيَ كُلُّ قَرَحَةٍ تَزْمَنُ فِي الْبَدَنِ .

كِتَابُ الصَّلَاةِ

وهي أقوال وأفعال مخصصة، مُفْتَتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ، مُخْتَتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ،
وهي آكُذُ فُرُوضِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ، سُمِّيَتْ صَلَاةً لِأَسْتِمَالِهَا عَلَى
الدُّعَاءِ. وَفُرِضَتْ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ بِنَحْوِ خَمْسِ سِنِينَ^(١).

وَالْخَمْسُ فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ، وَلَوْ لَمْ يَتَلَعَّ الشَّرْعُ؛
كَمَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِ حَرْبٍ وَنَحْوِهِ، وَلَمْ يَسْمَعْ بِالصَّلَاةِ فَيَقْضِيهَا، إِلَّا
حَائِضًا، وَنَفْسَاءَ وَلَوْ طَرَحَتْ نَفْسَهَا^(٢).

(١) اختلف في تعيين زمن ليلة الإسراء، وقد أورد ابن القيم، في «زاد المعاد» قولين؛ أحدهما
عن الزهري، أنها كانت قبل الهجرة بسنة، والآخر لابن عبد البر وغيره، أنها كانت قبلها بسنة
وشهرين. زاد المعاد ٤١/٣، ٤٢. وجاء في تفسير ابن كثير رأى الزهري السابق، وقول
السدي: أنها قبل الهجرة بستة عشر شهرًا. تفسير القرآن العظيم ٤٠/٥. وقال في «الفروع»:
وهو قبل الهجرة بنحو خمس سنين، وقيل بست، وقيل: بعد البعثة بسنة. الفروع ٢٨٥/١.
وفي «المبدع» قال: هو بعد مبعثه بخمس سنين، وقيل: قبل الهجرة بسنة، وقيل: بعد مبعثه
بخمسة عشر شهرًا. المبدع ٢٩٩/١.

وقد جمع المباركفوري في «الرحيق المختوم» الخلاف في ستة أقوال:

- قيل: كان الإسراء في السنة التي أكرمها الله فيها بالنبوة.
- وقيل: كان بعد المبعث بخمس سنين.
- وقيل: كان ليلة سابع وعشرين من رجب.
- وقيل: قبل الهجرة بسنة.
- وقيل: قبل الهجرة بسنة وشهرين.
- وقيل: قبل الهجرة بستة عشر شهرًا. الرحيق المختوم ١٦٢.
- (٢) طرحت نفسها: أَلْقَتْ جَنِينَهَا عَمْدًا.

ببادية، عُرِفَ وَجُوبُهَا وَلَمْ يُحَكَمْ بِكُفْرِهِ، فَإِنْ أَصَرَ، كَفَرَ.

فَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوَنًا أَوْ^(١) كَسَلًا، دَعَاهُ إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ إِلَى فِعْلِهَا، فَإِنْ أَبَى حَتَّى تَضَاقَ وَقْتُ التَّيِّبَةِ بَعْدَهَا، وَجَبَ قَتْلُهُ.

وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كَمُرْتَدٍّ، نَصًّا؛ فَإِنْ تَابَ بِفِعْلِهَا، وَلَا أُقْتِلَ بِضَرْبِ عُنُقِهِ لَكُفْرِهِ. وَحَيْثُ كَفَرَ فَلَا يُرَقُّ وَلَا يُسَبَّى لَهُ أَهْلٌ وَلَا وَلَدٌ. وَلَا قَتْلٌ وَلَا تَكْفِيرٌ قَبْلَ الدُّعَايَةِ. قَالَ الشَّيْخُ: وَتَنْبَغِي الْإِشَاعَةُ عَنْهُ بِتَرْكِهَا حَتَّى يُصَلِّيَ، وَلَا يَنْبَغِي السَّلَامُ عَلَيْهِ، وَلَا إِجَابَةُ دَعْوَتِهِ. انْتَهَى. وَمَنْ رَاجَعَ الْإِسْلَامَ، قَضَى صَلَاتَهُ مُدَّةَ امْتِنَاعِهِ.

وَمَنْ جَحَدَ وَجُوبَ الْجُمُعَةِ كَفَرَ. وَكَذَا لَوْ تَرَكَ زَكَاةً أَوْ شَرْطًا مُجْتَمَعًا عَلَيْهِ؛ كَالطَّهَارَةِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، أَوْ مُخْتَلَفًا فِيهِ يَعْتَقِدُ وَجُوبَهُ. قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ^(٢): مِنْ أَسَاءَ فِي صَلَاتِهِ، وَلَا يُتِمُّ زُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا، حُكْمُهُ مُحْكَمٌ تَارِكُهَا. وَعِنْدَ الْمَوْفِقِ وَمَنْ تَابَعَهُ، لَا يُقْتَلُ بِمُخْتَلَفٍ فِيهِ، وَهُوَ أَظْهَرُ. وَلَا يَكْفُرُ بِتَرْكِ شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ تَهَاوَنًا غَيْرَ الصَّلَاةِ، فَلَا يَكْفُرُ بِتَرْكِ زَكَاةٍ بُخْلًا، وَلَا بِتَرْكِ صَوْمٍ وَحَجٍّ يَحْرُمُ تَأْخِيرُهُ تَهَاوَنًا. وَيُقْتَلُ فِيهِنَّ حَدًّا، وَلَا يُقْتَلُ بِصَلَاةٍ فَائِتَةٍ، وَلَا بِتَرْكِ كَفَّارَةٍ وَنَذْرِ.

(١) فِي د، م: «و».

(٢) يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هُبَيْرَةَ الشَّيْبَانِي، الْحَنْبَلِيُّ، وَزِيرُ الْمُقْتَفَى وَابْنُهُ، كَانَ مَجْلِسُهُ مَعْمُورًا بِالْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ، وَأَلَّفَ، وَمَاتَ شَهِيدًا مَسْمُومًا سَنَةَ سِتِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ. الْعَبَرُ ١٧٢/٤، ١٧٣. ذِيلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ ٢٥١/١ - ٢٨٩.

باب الأذان والإقامة

وهو الإِعْلَامُ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، أو قُرْبِهِ لِفَجْرِ .

وهى الإِعْلَامُ بِالْقِيَامِ إِلَيْهَا بِذِكْرِ مَخْصُوصٍ فِيهِمَا . وهو أَفْضَلُ مِنَ الإِقَامَةِ والإِمَامَةِ . [١٧ظ] وله الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الإِمَامَةِ . وهو الإِقَامَةُ فَرَضًا كِفَايَةً لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ الْمُؤَذَّاةِ وَالْجُمُعَةِ دُونَ غَيْرِهَا ، لِلرِّجَالِ جَمَاعَةً ، فِي الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى وَغَيْرِهَا حَضَرًا ، وَيُكْرَهُانِ لِلنِّسَاءِ وَالْحَنَائِي ، وَلَوْ بَلَا رَفْعَ صَوْتٍ . مَشْنُونَانِ لِقَضَاءٍ ^(١) ، وَمُصَلٍّ وَحْدَهُ ، وَمُسَافِرٍ ، وَزَاجٍ ، وَنَحْوِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِهِ فِي الْقَضَاءِ إِنْ خَافَ تَلْبِيسًا ، وَكَذَا فِي غَيْرِ وَقْتِ الْأَذَانِ ، وَكَذَا فِي بَيْتِهِ الْبَعِيدِ عَنِ الْمَسْجِدِ ، بَلْ يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَضِيعُ مَنْ يَقْصِدُ الْمَسْجِدَ .

وليسا بِشَرْطٍ لِلصَّلَاةِ ، فَتَصِحُّ بِدُونِهِمَا مَعَ الْكَرَاهَةِ .

وَيُشْرَعَانِ لِلْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ فِي ^(٢) غَيْرِ الْجَوَامِعِ الْكِبَارِ ، قَالَهُ أَبُو الْمَعَالَى . وَإِنْ كَانَ فِي بَادِيَةٍ رَفَعَ صَوْتَهُ . وَلَا يُشْرَعَانِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ فِي الْمَسْجِدِ بَلْ حَصَلَتْ لَهُمُ الْقُضِيلَةُ ؛ كَقِرَاءَةِ الْإِمَامِ لِلْمَأْمُومِ ، وَلَأنَّهُ قَامَ بِهِمَا مَنْ يَكْفِي فَسَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ . وَتَكْفِيهِمْ مُتَابَعَةُ الْمُؤَذِّنِ . فَإِنْ ^(٣) اقْتَصَرَ الْمُسَافِرُ أَوْ الْمُنْفَرِدُ

(١) عطفًا على «فرضا كفاية» ، أى : يسنان لصلاة قضاء .

(٢) سقط من : الأصل ، د .

(٣) فى د : «وإن» .

وَيُكْرَهُ قَوْلُهُ قَبْلَ الْأَذَانِ: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾^(١). وكذلك إن وصله بَعْدَهُ بِذِكْرٍ، قَالَهُ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ». وَقَوْلُهُ قَبْلَ الْإِقَامَةِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ. وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَلَا بَأْسَ بِالتَّحْنُحَةِ قَبْلَهُمَا، وَأَذَانٍ وَاحِدٍ بِمَسْجِدَيْنِ لِمَجَاعَتَيْنِ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤْذَنَ [١٨] أَوَّلَ الْوَقْتِ، وَأَنْ يَتَرَسَّلَ فِي الْأَذَانِ وَيُحْدَرُ الْإِقَامَةُ، وَلَا يُغَرَّبُهُمَا، بَلْ يَقِفُ عَلَى كُلِّ جُمْلَةٍ.

وَيُؤْذَنُ وَيُقِيمُ قَائِمًا، وَيُكْرَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مِنْ قَاعِدٍ وَرَاكِبٍ وَمَاشٍ لغير عُذْرٍ، لَا مُسَافِرٍ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مُتَطَهِّرًا مِنَ الْحَدَثَيْنِ، فَإِنْ أَذَّنَ مُحْدِثًا لَمْ يُكْرَهُ. وَتُكْرَهُ إِقَامَةُ مُحْدِثٍ وَأَذَانُ جُنُبٍ.

وَيُسَرُّ عَلَى مَوْضِعِ عَالٍ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا بَلَغَ الْحَيْعَلَةَ، التَّفَتَّ يَمِينًا لـ «حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ»، وَشِمَالًا لـ «حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ»، فِي الْأَذَانِ دُونَ الْإِقَامَةِ. وَيُقِيمُ فِي مَوْضِعِ أَذَانِهِ، إِلَّا أَنْ يَشُقَّ، بِحَيْثُ يُؤْذَنُ فِي الْمَنَارَةِ، أَوْ فِي مَكَانٍ يَبْعِدُ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَيُقِيمُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَلَا يُزِيلُ قَدَمَيْهِ. قَالَ الْقَاضِي، وَالْمَجْدُ^(٢)، وَجُمُعٌ: إِلَّا فِي مَنَارَةٍ وَنَحْوِهَا. وَيَجْعَلُ لِصَبْعَيْهِ السَّبَابَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَيَرْفَعُ وَجْهَهُ إِلَى السَّمَاءِ فِيهِ كُلُّهُ. وَيَتَوَلَّاهُمَا^(٣) مَعًا، فَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقِيمَ غَيْرُ مَنْ أَدَّنَ.

(١) سورة الإسراء ١١١.

(٢) عبد السلام بن عبد الله بن الخطير، ابن تيمية الحراني، مجد الدين أبو البركات، فقيه العصر، وشيخ الحنابلة. ولد سنة تسعين وخمسمائة تقريباً، وتفقه، وحدث، ورحل وصنف، ودرس. وتوفي سنة اثنتين وخمسين وستمائة. سير أعلام النبلاء ٢٣ / ٢٩١ - ٢٩٣، ذيل طبقات الحنابلة ٢ / ٢٤٩ - ٢٥٤.

(٣) في الأصل: «يتولاهما». والمقصود أن يتولى المؤذن الإقامة.

ولا يصح إلا مرتباً متوالياً، عَوْفاً، مَنَوِيّاً مِنْ وَاحِدٍ، فلو أتى ببعضه
وكَمَلَه آخر لم يُعْتَدَ به ولو لَعُدِر. وإن نكَّسه، أو فَرَّقَ بَيْنَهُ بِشُكُوتٍ
طَوِيلٍ - ولو بَنَوِم، أو لِعَمَاءٍ، أو جُنُونٍ - أو كَلَامٍ كَثِيرٍ، أو مُحَرَّمٍ؛
كَسَبٍ وَقَذْفٍ وَنَحْوِهِمَا، أو اِزْتَدَّ فِي أَثْنَائِهِ، لم يُعْتَدَ به. ويُكْرَهُ فِيهِ
شُكُوتٌ يَسِيرٌ، وكَلَامٌ بِلَا حَاجَةٍ، كإِقَامَةٍ، ولو لِحَاجَةٍ. وله رَدُّ سَلَامٍ
فِيهِمَا. وَيَكْفِي مُؤَذِّنٌ وَاحِدٌ فِي الْمِصْرِ؛ بَحِثْ يَحْصُلُ لِأَهْلِهِ الْعِلْمُ.
وَتَكْفِي بِقِيَّتِهِمُ الْإِقَامَةُ. فَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْإِعْلَامُ بِوَاحِدٍ، زِيدَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ؛
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جَانِبٍ، أو دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ بِكَانٍ وَاحِدٍ، وَيُقِيمُ أَحَدُهُمْ.

وَرَفَعَ الصَّوْتُ بِهِ رُكْنٌ، بِقَدْرِ طَاقَتِهِ؛ لِيَحْصُلَ السَّمَاعُ. وَثُكْرُهُ الزِّيَادَةُ
فَوْقَ طَاقَتِهِ. وَإِنْ أَذَّنَ لِنَفْسِهِ أو لِحَاضِرٍ، خَيْرٌ، وَرَفَعَ صَوْتَهُ^(١) أَفْضَلُ. وَإِنْ
خَافَتْ بَعْضُهُ وَجَهَرَ بِبَعْضِهِ، فَلَا بَأْسَ.

وَوَقْتُ الْإِقَامَةِ إِلَى الْإِمَامِ، فَلَا يُقِيمُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَأَذَانٌ إِلَى الْمُؤَذِّنِ.
وَيَحْرُمُ أَنْ يُؤَذِّنَ غَيْرُ الرَّاتِبِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوْتَ التَّأْذِينِ. وَمَتَى
جَاءَ وَقَدْ أَذَّنَ قَبْلَهُ أَعَادَ. وَلَا يَصِحُّ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ - كَالْإِقَامَةِ - إِلَّا
الْفَجْرُ فَيُبَاحُ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ؛ وَاللَّيْلُ هُنَا، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُ غُرُوبُ
الشَّمْسِ وَآخِرُهُ طُلُوعُهَا، كَمَا أَنَّ النَّهَارَ الْمُعْتَبَرُ نِصْفُهُ، أَوَّلُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ
وَآخِرُهُ غُرُوبُهَا، قَالَ الشَّيْخُ. وَلَا يُسْتَحَبُّ تَقَدُّمُهُ قَبْلَ الْوَقْتِ كَثِيرًا.
وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَذَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ أَنْ يَجْعَلَ أَذَانَهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فِي اللَّيْلِ
كُلِّهَا، وَأَنْ يَكُونَ مَعَهُ مَنْ يُؤَذِّنُ فِي الْوَقْتِ، وَأَنْ يَتَّخِذَ ذَلِكَ عَادَةً؛ لَعَلَّا

(١) فِي د، م: «الصوت».

يَعْرِى النَّاسَ . وَيُكْرَهُ فِي رَمَضَانَ قَبْلَ فَجْرِ ثَانٍ ، مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ ، أَمَا إِذَا كَانَ مَعَهُ مَنْ يُؤَذِّنُ أَوَّلَ الْوَقْتِ فَلَا .

وما سوى التَّأْذِينَ قَبْلَ الْفَجْرِ ؛ مِنْ التَّشْبِيحِ ، وَالنَّشِيدِ ، وَرَفْعِ الصَّوْتِ بِالِدُّعَاءِ^(١) ، وَنَحْوِ ذَلِكَ فِي الْمَآذِنِ^(٢) ، فَلَيْسَ بِمَسْنُونٍ ، وَمَا أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَالَ إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ^(٣) . بَلْ هُوَ مِنْ مَجْمَلَةِ الْبِدْعِ الْمَكْرُوهَةِ ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْمُرَ بِهِ ، وَلَا يُنْكَرَ عَلَى مَنْ تَرَكَهُ ، وَلَا يُعْلَقُ اسْتِخْقَاقُ الرُّزْقِ بِهِ ، وَلَا يَلْزَمُ فِعْلُهُ ، وَلَوْ شَرَطَهُ وَاقِفٌ . وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِ « تَلْبِيسِ إِبْلِيسَ » : قَدْ رَأَيْتُ مَنْ يَقُومُ بِاللَّيْلِ كَثِيرًا عَلَى الْمَنَارَةِ ، فَيَعِظُ وَيُذَكِّرُ وَيَقْرَأُ سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ بِصَوْتٍ مُرْتَفِعٍ ، فَيَمْنَعُ النَّاسَ مِنْ نَوْمِهِمْ وَيَخْلِطُ^(٤) عَلَى الْمُتَهَجِّجِينَ قِرَاءَتِهِمْ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ^(٥) .

وَيُسَنُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْإِقَامَةُ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ وَوَضُوئِهِ وَصَلَاةٍ رَكْعَتَيْنِ ، وَلِيَفْرَغَ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ وَنَحْوِهِ . وَفِي الْمَغْرِبِ يَجْلِسُ قَبْلَهَا جَلْسَةً خَفِيفَةً بِقَدْرِ رَكْعَتَيْنِ ، وَكَذَا كُلُّ صَلَاةٍ يُسَنُّ تَعْجِيلُهَا ، ثُمَّ يُقِيمُ . وَلَا يُحْرِمُ إِمَامٌ وَهُوَ فِي الْإِقَامَةِ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ عَقِبَ فَرَاغِهِ مِنْهَا .

(١) بعده في د : « بالليل » .

(٢) في م : « الأذان » .

(٣) في د ، م : « يستحب » .

(٤) في الأصل ، د : « يخلط » .

(٥) تلبيس إبليس ١٣٧ .

(٦) في د ، م : « و » .

وَتَبَاحُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ وَفِيهِمَا ثَوَابٌ . وَيَحْرُمُ خُرُوجُ مَنْ مَسْجِدٍ
بَعْدَ الْأَذَانِ بِلَا عُذْرٍ ، أَوْ نِيَّةٍ رُجُوعٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ صَلَّى . قَالَ الشَّيْخُ !
إِنْ كَانَ التَّأْذِينُ لِلْفَجْرِ قَبْلَ الْوَقْتِ ، لَمْ يُكْرَهْ الْخُرُوجُ ، نَصًّا .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقُومَ إِذَا أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْأَذَانِ ، بَلْ يَصْبِرُ^(١) قَلِيلًا ؛
لَأَنَّ فِي التَّحَرُّكِ عِنْدَ سَمَاعِ النَّدَاءِ تَشْبِيهًا^(٢) بِالشَّيْطَانِ . وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ
صَلَاتَيْنِ ، أَوْ قَضَى فَوَائِتَ ، أَدْنَى لِلأُولَى فَقَطْ ، ثُمَّ أَقَامَ لِكُلِّ صَلَاةٍ . وَيُجْزِئُ
أَذَانُ مُبَيِّنٍ لِبَالِغِينَ ، وَمُلْحَنٍّ وَمَلْحُونٍ ، إِنْ لَمْ يُجِلِ الْمَعْنَى ، مَعَ الْكَرَاهَةِ
فِيهِمَا ، فَإِنْ أَحَالَ الْمَعْنَى ، كَقَوْلِهِ : اللَّهُ أَكْبَرُ . لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ . وَلَا يُجْزِئُ أَذَانُ
فَاسِقٍ وَخُنْثَى وَامْرَأَةٍ .

وَيُسَنُّ لِمَنْ [١٨٥] سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ - وَلَوْ ثَانِيًا وَثَالِثًا حَيْثُ يُسَنُّ ، حَتَّى
نَفْسُهُ ، نَصًّا - أَوْ الْمُقِيمَ ، أَنْ يَقُولَ مُتَابِعَةً قَوْلَهُ سِرًّا ، كَمَا يَقُولُ - وَلَوْ فِي
طَوَافٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ تَالِيًا وَنَحْوَهُ ، فَيَقْطَعُ الْقِرَاءَةَ وَيُجِيبُ ، لَا مُصَلِّيًا وَمُتَخَلِّيًا
وَيَقْضِيَانِهِ ، فَإِنْ أَجَابَهُ الْمُصَلِّي بَطَلَتْ بِالْحَيْعَلَةِ فَقَطْ^(٣) - إِلَّا فِي الْحَيْعَلَةِ
فَيَقُولُ : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »^(٤) . وَعِنْدَ التَّثْوِيلِ : صَدَقْتَ وَبَرَزْتَ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَصْبِر » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، د : « تَشْبِيهَا » .

(٣) أَى : إِذَا قَالَ السَّامِعُ مَجِيئًا لِلْمُؤَذِّنِ أَوْ الْمُقِيمِ : حَى عَلَى الصَّلَاةِ . أَوْ : حَى عَلَى الْفَلَاحِ .
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، دُونَ أَلْفَاظِ بَاقِي الْأَذَانِ ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَالُ مَشْرُوعَةٌ فِي الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِ
الْحَيْعَلَةِ ؛ لِأَنَّهَا خُطَابُ آدَمَى . كَشَافُ الْقَنْعَانِ ٢٤٦/١ .

(٤) لَمَّا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ الْقَوْلِ مِثْلَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ لِمَنْ سَمِعَهُ ... ، مِنْ كِتَابِ
الصَّلَاةِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٢٨٩/١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ ، مِنْ كِتَابِ
الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٢٥/١ . وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩/٦ .

وفى الإقامة عند لَفْظِهَا : « أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا »^(١) .

ولو دَخَلَ المسجدَ ، والمؤذُنُ قد شَرَعَ فى الأَذَانِ لم يَأْتِ بِتَحِيَّةِ المسجدِ ، ولا بغيرِها ، بل يُجِيبُ حتى يَفْرَغَ . ولعلَّ المرَادَ غيرُ أَذَانِ الخُطْبَةِ ؛ لأنَّ سَمَاعَهَا أَهَمُّ .

ثم يُصَلِّي على النَّبِيِّ ﷺ بعدَ فَرَاغِهِ ، ثم يَقُولُ : « اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الثَّامَّةِ ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ »^(٢) . ثم يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعَافِيَةَ فى الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ . وَيَدْعُو هُنَا وَعِنْدَ الْإِقَامَةِ . ويقولُ عندَ أَذَانِ الْمَغْرَبِ : « اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالٌ لَيْلِكَ ، وَإِذْهَابُ نَهَارِكَ ، وَأَصْوَاتُ دُعَايِكَ ، فَاغْفِرْ لِي »^(٣) .

(١) لما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يقول إذا سمع الإقامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١٢٥ / ١ . قال الألبانى : حديث ضعيف . ضعيف سنن أبى داود ٥١ .

(٢) لما أخرجه البخارى ، فى : باب الدعاء عند النداء ، من كتاب الأذان ، وفى : باب ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ﴾ ، من كتاب التفسير . صحيح البخارى ١ / ١٥٩ ، ٦ / ١٠٨ . وأبو داود ، فى : باب ما جاء فى الدعاء عند الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ / ١٢٦ . والترمذى ، فى : باب آخر فى ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٢ . والنسائى ، فى : باب الدعاء عند الأذان ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢ / ٢٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما يقال إذا أذن المؤذن ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٩ / ١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٤٥ ، ٣٥٤ ، ٣٨٣ .

(٣) لما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يقول عند أذان المغرب ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١٢٦ / ١ . والترمذى ، فى : باب دعاء أم سلمة ، من أبواب الدعاء . عارضة الأحوذى ١٣ / ٨٥ . وقال الألبانى : حديث ضعيف . ضعيف سنن أبى داود ٥١ .

بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

وهي ما يَجِبُ لها قَبْلُهَا - إِلَّا النِّيَّةُ - وَيَسْتَمِرُّ حُكْمُهُ إِلَى انْقِضَائِهَا .
وَالشُّرُطُ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ مَشْرُوطِهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ ، وَلَا يَكُونُ
مِنْهُ . فَمَتَى أَخْلَّ بِشَرْطٍ لَغَيْرِ عُذْرٍ لَمْ تَنْقُضْ صَلَاتَهُ ، وَلَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا .
وهي تِسْعَةٌ ؛ الْإِسْلَامُ ، وَالْعَقْلُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ ،
وَتَقَدَّمَ وَتَأْتَى بِقِيَّتِهَا .

وَالْخَامِسُ ، دُخُولُ الْوَقْتِ . وَتَجِبُ الصَّلَاةُ بِدُخُولِ أَوَّلِ وَقْتِهَا .
وَالصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَاتُ خَمْسٌ ؛ الظُّهْرُ ، وَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ ، وَهِيَ
الْأُولَى ، وَتُسَمَّى الْهَجِيرُ^(١) ، وَوَقْتُهَا مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ ؛ وَهُوَ مِثْلُهَا عَنْ
وَسْطِ السَّمَاءِ ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ الظِّلِّ بَعْدَ تَنَاهِي قِصَرِهِ . وَلَكِنْ لَا
يَقْصُرُ فِي بَعْضِ بِلَادِ خُرَاسَانَ لَسَيْرِ الشَّمْسِ نَاجِيَةً عَنْهَا ، قَالَ ابْنُ
حَمْدَانَ^(٢) وَغَيْرُهُ .

وَيُخْتَلِفُ الظِّلُّ بِاخْتِلَافِ الشَّهْرِ وَالْبَلَدِ ؛ فَأَقْلُ مَا تَزُولُ ، فِي إِفْلِيمِ
الشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَمَا سَامَتْهُمَا طُولًا عَلَى قَدَمٍ وَثُلُثٍ فِي نِصْفِ

(١) كما ورد في حديث أبي برزة . صحيح البخارى ١/١٤٤ ، ١٥٥ .

(٢) أحمد بن حمدان بن شبيب النمرى الحراني ، القاضي ، نجم الدين ، أبو عبد الله . ولد سنة
ثلاث وستمائة بخران . ورحل إلى القاهرة ، وسمع ، وتفقه ، وصنف ، وولى نيابة القضاء . توفي
سنة خمس وتسعين وستمائة بالقاهرة . ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٣١ ، ٣٣٢ .

حَزِيرَان^(١). وَفِي نِصْفِ تَمُوزَ^(٢) وَأَيَّارَ^(٣) عَلَى قَدَمٍ وَنِصْفِ وَثُلُثٍ، وَفِي
نِصْفِ آبَ^(٤) وَنَيْسَانَ^(٥) عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْدَامٍ^(٦)، وَفِي نِصْفِ آذَارَ^(٧)
وَأَيْلُولَ^(٨) عَلَى أَرْبَعَةٍ وَنِصْفِ، وَفِي نِصْفِ شُبَّاطَ^(٩) وَتَشْرِينَ الْأَوَّلِ^(١٠)
عَلَى سِتَّةٍ، وَفِي نِصْفِ كَانُونِ الثَّانِي^(١١) وَتَشْرِينَ الثَّانِي^(١٢) عَلَى
تِسْعَةٍ، وَفِي نِصْفِ كَانُونِ الْأَوَّلِ^(١٣) عَلَى عَشْرَةٍ وَشُدُسٍ. وَتَزُولُ عَلَى
أَقْلٍ وَأَكْثَرُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ. وَطُولُ الْإِنْسَانِ سِتَّةُ أَقْدَامٍ وَثُلَاثَانِ بِقَدَمِهِ
تَقْرِيبًا.

وَيَمْتَدُّ وَقْتُ الظُّهْرِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ الَّذِي زَالَتْ
عَلَيْهِ الشَّمْسُ إِنْ كَانَ، وَالْأَفْضَلُ تَعْجِيلُهَا، وَتَحْصُلُ فَضِيلَةُ التَّعْجِيلِ
بِالْتَّاهِبِ لَهَا إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ، إِلَّا فِي شِدَّةِ حَرٍّ، فَيُسَنُّ التَّأَخِيرُ - وَلَوْ صَلَّى

-
- (١) الشهر التاسع من الأشهر السريانية، ويقابله شهر يونيو في الأشهر الرومية.
 - (٢) الشهر العاشر من الأشهر السريانية، ويقابله شهر يوليو.
 - (٣) الشهر الثامن من الأشهر السريانية، يقابله شهر مايو.
 - (٤) الشهر الحادي عشر من الأشهر السريانية، يقابله شهر أغسطس.
 - (٥) الشهر السابع من الأشهر السريانية، يقابله شهر أبريل.
 - (٦) سقط من: الأصل.
 - (٧) الشهر السادس من الأشهر السريانية، يقابله شهر مارس.
 - (٨) الشهر الثاني عشر من الأشهر السريانية، يقابله شهر سبتمبر.
 - (٩) الشهر الخامس من الأشهر السريانية، يقابله شهر فبراير.
 - (١٠) الشهر الأول من الأشهر السريانية، يقابله شهر أكتوبر.
 - (١١) الشهر الرابع من الأشهر السريانية، يقابله شهر يناير.
 - (١٢) الشهر الثاني من الأشهر السريانية، يقابله شهر نوفمبر.
 - (١٣) الشهر الثالث من الأشهر السريانية، يقابله شهر ديسمبر.

وَحَدَه - حَتَّى يَنْكَسِرَ، وَفِي غَيْمٍ لَمَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً إِلَى قُرْبِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ، فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَيُسَنُّ تَعْجِيلُهَا فِي كُلِّ حَالٍ بَعْدَ الزَّوَالِ، وَتَأْخِيرُهَا لَمَنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ إِلَى بَعْدِ صَلَاتِهَا، وَلَمَنْ يَزِيهِ الْجَمَرَاتِ حَتَّى يَزِيَمِيهَا أَفْضَلُ، وَيَأْتِي.

ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وَهِيَ الْوُسْطَى وَوَقْتُهَا مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلِيهِ، سِوَى ظِلِّ الزَّوَالِ إِنْ كَانَ، وَهُوَ آخِرُ وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ. وَعَنْهُ، إِلَى اضْطِرَارِّ الشَّمْسِ، اخْتَارَهُ الْمُؤَقِّقُ وَالْمَجْدُ وَجَمْعٌ. وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ وَقْتُ ضَرُورَةٍ إِلَى غُرُوبِهَا. وَتَعْجِيلُهَا أَفْضَلُ بِكُلِّ حَالٍ. وَيُسَنُّ مُجْلُوسُهُ بَعْدَهَا فِي مُصَلَّاهُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ - وَبَعْدَ فَجْرِ إِلَى طُلُوعِهَا - وَلَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ.

ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ الْمَغْرِبِ، وَهِيَ وَتَرُ النَّهَارِ، وَلَا يُكْرَهُ تَسْمِيَّتُهَا بِالْعِشَاءِ، وَبِالْمَغْرِبِ أَوَّلَى، [١٩٠] وَهِيَ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ، وَلَهَا وَقْتَانِ؛ وَقْتُ اخْتِيَارٍ وَهُوَ إِلَى ظُهُورِ النُّجُومِ، وَمَا بَعْدَهُ وَقْتُ كَرَاهَةٍ. وَتَعْجِيلُهَا أَفْضَلُ، إِلَّا لَيْلَةَ الْمُرْدَلِفَةِ - وَهِيَ لَيْلَةُ النَّحْرِ - لَمَنْ قَصَدَهَا مُحَرِّمًا، فَيُسَنُّ لَهُ تَأْخِيرُهَا لِيَصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ إِنْ لَمْ يُؤَافِهَا وَقْتُ الْغُرُوبِ، وَفِي غَيْمٍ لَمَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً، وَفِي الْجَمْعِ إِنْ كَانَ أَرْفَقَ، وَيَأْتِي. وَيَمْتَدُّ وَقْتُهَا إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ.

ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ^(١) الْعِشَاءِ وَهِيَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ. وَلَا يُكْرَهُ تَسْمِيَّتُهَا بِالْعَتَمَةِ. وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَنْ يُوقِظُهُ، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا، إِلَّا فِي أَمْرِ

(١) سقط من: م.

المسلمين أو سُغْلٍ أو شَيْءٍ يَسِيرٍ أو مَعَ أَهْلِ وَضَيْفٍ . وَآخِرُ وَقْتِهَا الْمُخْتَارُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ ، وَعِنَهُ ، نِصْفُهُ . اخْتَارَهُ الْمُؤَفَّقُ وَالْمَجْدُ وَجَمَعَ . ثُمَّ وَقْتُ الضَّرُورَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي . وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُغْتَرِضُ فِي الْمَشْرِقِ ، وَلَا ظُلْمَةٌ بَعْدَهُ . وَتَأْخِيرُهَا إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ أَفْضَلُ ، مَا لَمْ يَشُقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَوْ بَعْضِهِمْ ، أَوْ يُؤَخَّرَ مَغْرِبًا لَعَنِمٍ أَوْ جَمْعٍ ، فَتَعْجِيلُ الْعِشَاءِ فِيهِنَّ أَفْضَلُ .

وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْضِهَا إِلَى وَقْتِ الضَّرُورَةِ مَا لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ ، وَتَقَدَّمَ . وَتَأْخِيرُ عَادِمِ الْمَاءِ الْعَالِمِ أَوْ الرَّاجِي وَجُودَهُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ الْاِخْتِيَارِيِّ ، أَوْ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَقْتُ ضَّرُورَةٍ - أَفْضَلُ فِي الْكُلِّ ، وَتَقَدَّمَ فِي التَّيَمُّمِ . وَتَأْخِيرُ الْمُصَلِّي كُسُوفِ أَفْضَلُ إِنْ أَمِنَ فَوْتَهَا ، وَلِمُعْذُورٍ كَحَاقِنٍ وَتَائِقٍ^(١) وَنَحْوِهِ . وَتَقَدَّمَ إِذَا ظَنَّ مَانِعًا مِنَ الصَّلَاةِ ، وَنَحْوَهُ . وَلَوْ أَمَرَهُ وَالِدُهُ بِتَأْخِيرِهَا لِيُصَلِّيَ بِهِ ، أَخَّرَ ، نَصًّا ، فَلَا تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ ابْنِ بَابِيهِ . وَيَجِبُ التَّأْخِيرُ لَتَعَلُّمِ الْفَاتِحَةِ وَذِكْرِ وَاجِبٍ فِي الصَّلَاةِ .

ثُمَّ يَلِيهِ وَقْتُ الْفَجْرِ ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ ، وَتُسَمَّى الصُّبْحَ . وَلَا يُكْرَهُ تَسْمِيئُهَا بِالْعَدَاةِ . وَيَمْتَدُّ وَقْتُهَا إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلَيْسَ لَهَا وَقْتُ ضَّرُورَةٍ ، وَتَعْجِيلُهَا أَفْضَلُ . وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا بَعْدَ الْإِسْفَارِ بِلَا عُذْرِ . وَيُكْرَهُ الْحَدِيثُ بَعْدَهَا فِي أَمْرِ الدُّنْيَا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ .

وَمِنْ أَيَّامِ الدَّجَالِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ طَوَالِ ؛ يَوْمٌ كَسَنَةٍ فَيُصَلِّي فِيهِ صَلَاةَ سَنَةٍ ، وَيَوْمٌ كَشْهَرٍ فَيُصَلِّي فِيهِ صَلَاةَ شَهْرٍ ، وَيَوْمٌ كَجُمُعَةٍ فَيُصَلِّي فِيهِ صَلَاةَ جُمُعَةٍ .

(١) الْحَاقِنُ : هُوَ حَابِسُ الْبَوْلِ . وَالتَّائِقُ : الْمَشْتَاقُ إِلَى فِعْلِ شَيْءٍ .

فصل : تُذَرَكُ مَكْتُوبَةُ أَدَاءِ كُلِّهَا بِتَكْبِيرَةِ إِحْرَامٍ فِي وَقْتِهَا ، وَلَوْ جُمُعَةً ، وَيَأْتِي . ولو كان آخرَ وقتٍ ثانيةً في جمع ، فتتَعَقَّدُ وَيَتَنَبَّأُ عليها . ولا تَبْطُلُ بخُرُوجِ الوَقْتِ وهو فيها ولو أخرها عَمْدًا . قال المجذُّ : مَعْنَى قَوْلِهِمْ : تُذَرَكُ بِتَكْبِيرَةٍ . بِنَاءٍ ما خَرَجَ عن وَقْتِهَا على تَحْرِيمَةِ الأداءِ في الوقتِ ، وأنها لا تَبْطُلُ ، بل تَقَعُ المَوْقِعَ في الصُّحَّةِ والإِجْزَاءِ .

وَمَنْ شَكَّ فِي دُخُولِ الوَقْتِ لَمْ يُصَلِّ ، فَإِنْ صَلَّى فعليه الإِعادَةُ وَإِنْ وَافَقَ الوَقْتُ . فَإِنْ غَلَبَ على ظَنِّهِ دُخُولُهُ بِدَلِيلٍ ؛ مِنْ اجْتِهَادٍ ، أَوْ تَقْلِيدٍ ، أَوْ تَقْدِيرِ الزَّمَانِ بِقِرَاءَةٍ أَوْ صَنْعَةٍ ، صَلَّى إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ اليَقِينُ بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ إِخْبَارٍ عَنْ يَقِينٍ ، وَالْأَوَّلَى تَأْخِيرُهَا قَلِيلًا ؛ اخْتِيَاطًا ، إِلَّا أَنْ يَخْشَى خُرُوجَ الوَقْتِ ، أَوْ تَكُونَ صَلَاةُ العَصْرِ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ ، فَيُسْتَحَبُّ التَّكْبِيرُ .

وَالْأَعْمَى وَنَحْوُهُ يُقَلَّدُ . فَإِنْ عَدِمَ مَنْ يُقَلِّدُهُ وَصَلَّى ، أَعَادَ وَلَوْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ أَصَابَ . فَإِنْ أَخْبَرَهُ مُخْبِرٌ عَنْ يَقِينٍ ، قَبْلَ قَوْلِهِ إِنْ كَانَ ثِقَةً أَوْ سَمِعَ أَذَانَ ثِقَةً ، وَإِنْ كَانَ عَنْ اجْتِهَادٍ ، لَمْ يَقْبَلْهُ إِذَا لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَيْهِ الاجْتِهَادُ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ ، عَمِلَ بِقَوْلِهِ . وَمِنَ الْأَذَانُ فِي غَيْمٍ إِنْ كَانَ عَنْ اجْتِهَادٍ فَيَجْتَهِدُ هُوَ .

وَإِنْ كَانَ الْمُؤَذِّنُ يَعْرِفُ الوَقْتَ بِالسَّاعَاتِ ، أَوْ تَقْلِيدِ عَارِفٍ ، عَمِلَ بِهِ ^(١) . وَمَتَى اجْتَهَدَ وَصَلَّى ، فَإِنْ أَنَّهُ وَافَقَ الوَقْتَ أَوْ مَا بَعْدَهُ ، أَجْزَأَهُ ، وَإِنْ وَافَقَ قَبْلَهُ ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ فَرْضِهِ ، وَكَانَتْ نَفْلًا - وَيَأْتِي - وَعَلَيْهِ الإِعادَةُ . وَمَنْ أَدْرَكَ مِنْ أَوَّلِ [١٩٥] وَقْتِ قَدَرٍ تَكْبِيرَةٍ ، ثُمَّ طَرَأَ مَانِعٌ - مِنْ

(١) فِي م : « بِأَذَانِهِ » .

مُجْتَنُونَ، أو حَيْضٍ، ونحوه - ثم زَالَ الْمَانِعُ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا، لَزِمَهُ قَضَاءُ
التي أَدْرَكَ مِنْ وَقْتِهَا فَقَط. وَإِنْ بَقِيَ قَدْرُهَا مِنْ آخِرِهِ، ثُمَّ زَالَ الْمَانِعُ وَوُجِدَ
الْمُقْتَضِي؛ يُلَوِّغُ صَبِيًّا، أو إِفَاقَةً مَجْتُونٍ، أو إِسْلَامٍ كَافِرٍ، أو طُهْرٍ
حَائِضٍ، وَجِبَ قَضَاؤُهَا، وَقَضَاءُ مَا تُجْمَعُ إِلَيْهَا قَبْلَهَا؛ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ طُلُوعِ
الشَّمْسِ، لَزِمَ قَضَاءُ الصُّبْحِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ غُرُوبِهَا، لَزِمَ قَضَاءُ الظُّهْرِ
وَالْعَصْرِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، لَزِمَ قَضَاءُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

فصل: وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ فَأَكْثَرَ، لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا مُرَتَّبًا عَلَى
الْفَوْرِ، إِلَّا إِذَا حَضَرَ لَصَلَاةٍ عِيدٍ، مَا لَمْ يَتَضَرَّرْ فِي بَدَنِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ مَعِيشَتِهِ
يَخْتَانِجُهَا.

وَيَجُوزُ التَّأْخِيرُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ؛ كَانْتِظَارِ رُقْعَةٍ، أو جَمَاعَةٍ لِلصَّلَاةِ.
وَلَا يَصِحُّ نَقْلٌ مُطْلَقٌ إِذَنْ؛ لِتَحْرِيمِهِ، كَأَوْقَاتِ النَّهْيِ.

وَأِنْ قَلَّتِ الْفَوَائِثُ، قَضَى سُنَّتَهَا مَعَهَا، وَإِنْ كَثُرَتْ، فَلَا أَوْلَى تَرْكُهَا
إِلَّا سُنَّةَ الْفَجْرِ، وَيُخَيَّرُ فِي الْوُثْرِ. وَلَا تَسْقُطُ الْفَائِثَةُ بِحَجٍّ، وَلَا بِتَضَعِيفِ
صَلَاةٍ فِي الْمَسَاجِدِ، الثَّلَاثَةِ، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ.

فَإِنْ خَشِيَ فَوَاتَ الْحَاضِرَةِ، أَوْ خُرُوجَ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ، سَقَطَ وَجُوبُهُ،
'فِيَصَلِّي الْحَاضِرَةَ' إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ قَدْرٌ فِعْلُهَا، ثُمَّ يَقْضَى. وَتَصِحُّ
الْبَدَاءَةُ بِغَيْرِ الْحَاضِرَةِ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ، لَا نَافِلَةً - وَلَوْ رَابِعَةً - فَلَا تَنْعَقِدُ.
وَأِنْ نَسِيَ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْفَوَائِثِ حَالَ قَضَائِهَا، أَوْ بَيْنَ حَاضِرَةٍ وَفَائِثَةٍ

حتى فَرَّغَ ، سَقَطَ وَجُوبُهُ . ولا يَسْقُطُ بِجَهْلٍ وَجُوبُهُ ، فلو صَلَّى الظُّهْرَ ثم
الْفَجْرَ جَاهِلًا ، ثم صَلَّى العَصْرَ في وَقْتِهَا ، صَحَّتْ عَصْرُهُ ؛ لا عِتْقَادَهُ أَنْ لا
صَلَاةَ عَلَيْهِ ، كَمَنْ صَلَّاهَا ثم تَبَيَّنَ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ بلا وُضُوءٍ . ولا يَسْقُطُ
بِخَشْيَةِ قُوَّةِ الْجَمَاعَةِ - وعنه ، يَسْقُطُ ، اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ - لكن عليه فِعْلُ
الْجُمُعَةِ ، وإن قُلْنَا بَعْدَ السَّقُوطِ ، ثم يَقْضِيهَا ظُهُرًا .

وَيُسْنَى أَنْ يُصَلِّيَ الْفَائِئَةُ جَمَاعَةً ، إِنْ أُمِّكَنْ .

وإن ذَكَرَ فَائِئَةً وهو^(١) في حَاضِرَةٍ ، أُمَّتُهَا - غَيْرِ الإِمَامِ - نَفْلًا ؛ إِمَّا
رَكْعَتَيْنِ وإِمَّا أَرْبَعًا ، ما لم يَضِقِ الْوَقْتُ ، وَيَقْطَعُهَا الإِمَامُ ، نَصًّا ، مَعَ
سَعَتِهِ ، وَاسْتَنْتَى جَمْعُ الْجُمُعَةِ . وإن شَكَّ في صَلَاةٍ ، هل صَلَّى ما قَبْلَهَا
وَدَامَ حَتَّى فَرَّغَ ، فَبانَ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ ، أَعَادَهُمَا .

وإن نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ يَجْهَلُ عَيْنَهَا ، صَلَّى خَمْسًا بِنِيَّةِ الْفَرَضِ . ولو
نَسِيَ ظُهُرًا وَعَصْرًا مِنْ يَوْمَيْنِ ، وَجْهَلَ السَّابِقَةَ ، بَدَأَ بِأَحَدِهِمَا^(٢) بِالتَّحَرُّيْ ،
فَإِنْ لَمْ يَتَرَجَّحْ عِنْدَهُ شَيْءٌ ، بَدَأَ بِأَيِّهِمَا شَاءَ . ولو عَلِمَ أَنَّ عَلَيْهِ مِنْ يَوْمٍ
الظُّهْرَ وَصَلَاةً أُخْرَى لا يَعْلَمُ هل هِيَ الْمَغْرِبُ أَوِ الْفَجْرُ ؟ لَزِمَهُ أَنْ يُصَلِّيَ
الْفَجْرَ ، ثم الظُّهْرَ ، ثم الْمَغْرِبَ . ولو تَوَضَّأَ وَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثم أَخَذَتْ ، ثم
تَوَضَّأَ وَصَلَّى الْعَصْرَ ، ثم ذَكَرَ أَنَّهُ تَرَكَ فَرَضًا مِنْ إِحْدَى طَهَارَتَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْ
عَيْنَتَهَا ، لَزِمَهُ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاتَيْنِ ، ولو لم يُحْدِثْ بَيْنَهُمَا ، ثم تَوَضَّأَ

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : « بإحدهما » .

لِلثَّانِيَةِ تَجْدِيدًا ، لَزِمَهُ إِعَادَةُ الْأُولَى فَقَطْ ، مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الرُّضْوَةِ . وَإِنْ نَامَ
مُسَافِرٌ عَنِ الصَّلَاةِ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ ، سُنَّ لَهُ الْإِنْتِقَالُ مِنْ مَكَانِهِ لِيَقْضِيَ
الصَّلَاةَ فِي غَيْرِهِ .

بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ وَأَحْكَامِ اللَّبَاسِ

وهو الشَّرْطُ السَّادِسُ . وَالْعَوْرَةُ ؛ سَوْءَةُ الْإِنْسَانِ ، وَكُلُّ مَا يَسْتَحْيِي مِنْهُ ، فَمَعْنَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ ، تَغْطِيَةُ مَا يَقْبُحُ ظَهْرُهُ وَيُسْتَحْيِي مِنْهُ .

وَسِتْرُهَا فِي الصَّلَاةِ عَنِ النَّظَرِ - حَتَّى عَنْ نَفْسِهِ وَخَلْوَةٍ ، لَا مِنْ أَسْفَلَ ؛ وَلَوْ تَيَسَّرَ النَّظَرُ - وَاجِبٌ بِسَائِرِ لَا يَصِفُ لَوْنَ الْبَشَرَةِ ؛ سَوَادَهَا وَيَبَاضَهَا ، فَإِنْ وَصَفَ الْحَجَمَ ، فَلَا بَأْسَ .

وَيَكْفِي فِي سِتْرِهَا - وَلَوْ مَعَ وَجُودِ ثَوْبٍ - وَرَقٌ شَجَرٍ ، وَخَشِيشٌ ، وَنَحْوُهُمَا ، وَمُتَّصِلٌ بِهِ ؛ كَيْدِهِ وَلَحْيَتِهِ . وَلَا يَلْزَمُهُ بَيَارِئَةٌ^(١) ، وَحَصِيرٌ ، وَنَحْوُهُمَا مِمَّا يَضُرُّهُ ، وَلَا خَفِيرَةٌ ، وَطِينٌ [ر٢٠] وَمَاءٌ كَثِيرٌ ، وَلَا بِمَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ .

وَيَجِبُ سِتْرُهَا كَذَلِكَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَلَوْ فِي ظُلْمَةٍ وَحَتَامٍ . وَيَجُوزُ كَشْفُهَا ، وَنَظَرُ الْغَيْرِ إِلَيْهَا لَضَرُورَةٍ ؛ كَتَدَاوٍ ، وَخِتَانٍ ، وَمَعْرِفَةِ بُلُوغٍ ، وَبَكَارَةٍ وَثِيْبَةٍ وَعَيْبٍ ، وَوِلَادَةٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَيَجُوزُ كَشْفُهَا وَنَظَرُهَا لَزَوْجَتِهِ وَعَكْشِهِ ، وَلَأَمَتِهِ الْمُبَاحَةِ ، وَهِيَ لَسَيِّدَتُهَا ، وَكَشْفُهَا لِحَاجَةٍ ؛ كَتَخَلُّ ، وَاسْتِنْجَاءٍ ، وَغُسْلٍ ، وَتَقَدُّمٍ فِي الْاسْتِطَابَةِ وَالْغُسْلِ . وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ نَظَرُ عَوْرَتِهِ حَيْثُ جَازَ كَشْفُهَا .

(١) الْبَارِيَّةُ : الْحَصِيرُ الْخَشَنُ . أَيْ : لَا يَلْزَمُهُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ بِالْبَارِيَّةِ .

وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ - وَلَوْ عَبْدًا - وَابْنِ عَشْرِ وَالْأَمَةِ ، مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ،
وَكَذَا أُمُّ وَلَدٍ ، وَمُعْتَقٌ بَعْضُهَا ، وَمُدَبِّرَةٌ وَمُكَاتِبَةٌ ، وَمُعَلَّقٌ عِثْقُهَا عَلَى صِفَةٍ ،
وَلَحْرَةٌ مُرَاهِقَةٌ وَمُمَيَّزَةٌ ، وَخُثْنَى مُشْكِلٌ ، وَيُسْتَحَبُّ اسْتِتَارُهُنَّ كَالْحُرَّةِ الْبَالِغَةِ
اِحْتِيَاظًا .

وَابْنُ سَبْعٍ إِلَى عَشْرِ عَوْرَتِهِ الْفَرْجَانِ فَقَطْ .
وَالْحُرَّةُ الْبَالِغَةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ ، حَتَّى ظُفْرُهَا وَشَعْرُهَا إِلَّا
وَجْهَهَا . قَالَ جَمْعٌ^(١) : وَكَفَّيْهَا . وَهُمَا وَالْوَجْهُ عَوْرَةٌ خَارِجُهَا ، بِاعْتِبَارِ
النَّظَرِ كَبَقِيَّةِ بَدَنِهَا .

وَيُسْنُّ لِرَجُلٍ - وَالْإِمَامِ أَتْلُغُ - أَنْ يُصَلِّيَ فِي ثَوْبَيْنِ مَعَ سِتْرِ رَأْسِهِ . وَلَا
يُكْرَهُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ يَسْتُرُ مَا يَجِبُ سِتْرُهُ ، وَالْقَمِيصُ أَوَّلَى مِنَ الرِّدَاءِ ، إِنْ
اِقْتَصَرَ عَلَى ثَوْبٍ وَاحِدٍ .

وَإِنْ صَلَّى فِي الرِّدَاءِ وَكَانَ وَاسِعًا ، التَّخَفَّ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا ،
خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى مَنَكِبَيْهِ كَالْقَصَارِ . فَإِنْ كَانَ جَنِبُ الْقَمِيصِ وَاسِعًا ،
سُنُّ أَنْ يُزِرَّهُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ بِشَوْكَةٍ^(٢) . فَإِنْ رُئِيتْ عَوْرَتُهُ مِنْهُ ، بَطَلَتْ . فَإِنْ لَمْ
يُزِرَّهُ وَشَدَّ وَسَطَهُ عَلَيْهِ بِمَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ ، أَوْ كَانَ ذَا لِحْيَةٍ تَشُدُّ جَنْبَيْهِ ،
صَحِّحَتْ . فَإِنْ اِقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ عَوْرَتِهِ ، وَأَعْرَى الْعَاتِقَيْنِ فِي نَفْلِ أَجْزَاءِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، د : « جَمْعٌ » .

(٢) لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِسُلَيْمَةَ بِنِ الْأَكْعُوْعِ : « وَازِرُّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ » .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الرَّجُلِ يَصَلِّي فِي قَمِيصٍ وَاحِدٍ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبِي
دَاوُدَ ١٤٧ / ١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي قَمِيصٍ وَاحِدٍ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥٥ / ٢ .

وَيُشْتَرَطُ فِي فَرَضٍ مَعَ سَتْرِهَا سَتْرُ جَمِيعِ أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ مِنْ لِبَاسٍ، وَلَوْ وَصَفَ الْبَشْرَةَ، فَلَا يُجْزَى حَبْلٌ وَنَحْوُهُ.

وَيُسَنُّ لِلْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ أَنْ تُصَلِّيَ فِي دِرْعٍ^(١)، وَهُوَ الْقَمِيصُ، وَخِمَارٍ، وَهُوَ غِطَاءُ رَأْسِهَا، وَمَلْحَفَةٍ، وَهِيَ الْجِلْبَابُ، وَلَا تَضُمُّ ثِيَابَهَا فِي حَالِ قِيَامِهَا، وَيُكْرَهُ فِي نِقَابٍ وَبُرْقِعٍ بِلَا حَاجَةٍ. وَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى سَتْرِ مَا سِوَى وَجْهِهَا، كَأَنْ صَلَّتْ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، أَجْزَأُهَا.

وَلَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِكَشْفِ يَسِيرٍ مِنَ الْعَوْرَةِ، لَا يَفْحَشُ فِي التَّنْظِيرِ عُرْفًا بِلَا قَصْدٍ، وَلَوْ فِي زَمَنِ طَوِيلٍ، وَكَذَا كَثِيرٌ فِي زَمَنِ قَصِيرٍ. فَلَوْ أَطَارَتْ الرِّيحُ سَتْرَتَهُ وَنَحْوَهُ عَنْ عَوْرَتِهِ، فَبَدَا مِنْهَا مَا لَمْ يُغْفَ عَنْهُ، وَلَوْ كُلُّهَا، فَأَعَادَهَا سَرِيعًا بِلَا عَمَلٍ كَثِيرٍ، لَمْ تَبْطُلْ. وَإِنْ كَشَفَ يَسِيرًا مِنْهَا قَصْدًا، بَطَلَتْ.

وَمَنْ صَلَّى - وَلَوْ نَفْلًا - فِي ثَوْبٍ خَرِيرٍ أَوْ أَكْثَرِهِ، مِمَّنْ يَخْرُمُ عَلَيْهِ، أَوْ مَغْضُوبٍ أَوْ بَغْضِهِ، أَوْ مَا ثَمَنَهُ الْمُعْتَمِدُ حَرَامًا أَوْ بَغْضِهِ - رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً - وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا ذَاكِرًا، وَإِلَّا صَحَّتْ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمُنْهَى عَنْهُ خَاتَمَ ذَهَبٍ، أَوْ دُمْلُجًا^(٢)، أَوْ عِمَامَةً، أَوْ تِكَّةً^(٣) سَرَاوِيلَ، أَوْ خُفًّا مِنْ خَرِيرٍ. وَإِنْ جَهِلَ أَوْ نَسِيَ كَوْنَهُ خَرِيرًا أَوْ غَضْبًا، أَوْ حُسْنَ بِمَكَانٍ غَضْبٍ، أَوْ كَانَ فِي جَيْبِهِ دِرْهَمٌ مَغْضُوبٌ، صَحَّتْ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «دِرْع».

(٢) الدَّمْلَجُ: سَوَارٍ يَحِيطُ بِالْعِضْدِ.

(٣) التِّكَّةُ: رِبَاطُ السَّرَوَالِ.

ولو صَلَّى على أَرْضٍ غَيْرِهِ - ولو مَزْرُوعَةً - أو على مُصَلَّاهِ بلا غَضَبٍ ولا ضَرَرٍ، جازَ وَصَحَّتْ، ويَأْتِي في البابِ بعده. وَيُصَلِّي في حَرِيرٍ؛ لَعَدَمٍ، ولا يُعِيدُ، وَعُزَيَانًا مَعَ مَغْضُوبٍ. ولا يَصِيحُ نَفْلُ أَبِي. وَمَنْ لم يَجِدْ إِلَّا ثَوْبًا نَجِسًا ولم يَقْدِرْ على غَسْلِهِ، صَلَّى فيه وَجُوبًا وَأَعَادَ، فإن صَلَّى عُزَيَانًا مَعَ وَجُودِهِ، أَعَادَ. فإن كان مَعَهُ ثَوْبَانِ نَجِسَانِ، صَلَّى في أَقْلِهِمَا نَجَاسَةً.

فصل: وَمَنْ لم يَجِدْ إِلَّا ما يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ فَقَطْ أو مَنْكِبَهُ فَقَطْ، سَتَرَ عَوْرَتَهُ وَصَلَّى قائِمًا. وإن كانت تَكْفِي عَوْرَتَهُ فَقَطْ أو مَنْكِبَهُ وَعَجْزَهُ فَقَطْ، سَتَرَ مَنْكِبَهُ وَعَجْزَهُ^(١) وَصَلَّى جَالِسًا، اسْتِخْبَابًا. فإن لم يَكْفِ جميعُها سَتَرَ الْفَرْجَيْنِ، فإن لم يَكْفِ إِلَّا أَحَدَهُمَا، خُيِّرَ، والأوَّلَى سَتَرُ الدُّبُرِ، وَيُلْزَمُهُ تَحْصِيلُ سُتْرَةٍ بِشِرَاءٍ، أو اسْتِئْجَارٍ بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ، وبِرِيَادَةِ يَسِيرَةٍ، كَمَا في الْوُضُوءِ. وإن بُذِلَتْ لَهُ سُتْرَةٌ، لَزِمَهُ قَبُولُهَا، عَارِيَّةً لا هِبَةً. فإن عَدِمَ بِكُلِّ حَالٍ، صَلَّى جَالِسًا، يَوْمِيَّ إِيْمَاءً^(٢)، اسْتِخْبَابًا فِيهِمَا، ولا يَتَرَبَّعُ، بل [٢٠ط] يَتَضَامُ^(٣)؛ بأن يُقِيمَ إِحْدَى فَخِذَيْهِ على الأُخْرَى. وإن صَلَّى قائِمًا أو جَالِسًا، وَرَكَعَ وَسَجَدَ بالأَرْضِ، جازَ.

ولا يُعِيدُ الْعُزَيَانُ إِذَا قَدَّرَ على السُّتْرِ. وإن وَجَدَ سُتْرَةً مُبَاحَةً قَرِيبَةً مِنْهُ عَوْفًا في أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، سَتَرَ وَجُوبًا وَبَنَى. وإن كانت بَعِيدَةً، سَتَرَ وَابْتَدَأَ.

(١) سقط من: م.

(٢) سقط من: م.

(٣) في د: «يتضام».

وكذا لو عَثَقَتْ فِي الصَّلَاةِ وَاحْتَاجَتْ إِلَيْهَا، فَلَوْ جَهِلَتْ الْعِثْقَ، ^(١) أَوْ
وُجُوبَ التَّسْتِيرِ ^(٢)، أَوْ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ، أَغَادَتْ؛ كَخِيَارِ مُعْتَقَةٍ تَحْتَ عَبْدٍ.

وَتُصَلِّيُ الْغُرَاةُ جَمَاعَةً وَجُوبًا، وَإِمَائِهِمْ فِي وَسْطِهِمْ - ^(٣) أَى بَيْنَهُمْ -
وَجُوبًا. فَإِنْ تَقَدَّمَ هُمْ بَطَلَتْ، إِلَّا فِي ظُلْمَةٍ، ^(٤) وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِمْ.
وَيُصَلُّونَ صَفًّا وَاحِدًا وَجُوبًا، إِلَّا فِي ظُلْمَةٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ ضَيِّقًا، صَلُّوا
جَمَاعَتَيْنِ فَأَكْثَرَ. فَإِنْ كَانُوا رِجَالًا وَنِسَاءً، تَبَاعَدُوا، ثُمَّ صَلَّى كُلُّ نَوْعٍ
لِنَفْسِهِمْ. وَإِنْ كَانُوا فِي ضَيِّقٍ، صَلَّى الرِّجَالُ وَاسْتَدْبَرَهُمُ النِّسَاءُ، ثُمَّ
صَلَّى النِّسَاءُ وَاسْتَدْبَرَهُنَّ الرِّجَالُ. فَإِنْ بُذِلَتْ لَهُمْ شُرَّةٌ، صَلُّوا فِيهَا وَاحِدًا
بَعْدَ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنْ يَخَافُوا خُرُوجَ الْوَقْتِ، فَتَذَفُّعُ إِلَى مَنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ،
فِيُصَلِّي بِهِمْ، وَيَتَقَدَّمُهُمْ إِنْ عَيَّنَهُ رَبُّهَا، وَإِلَّا اقْتَرَعُوا إِنْ تَشَاحَّوْا، وَيُصَلِّي
الْبَاقُونَ غُرَاةً، فَإِنْ كَانُوا رِجَالًا وَنِسَاءً، فَالنِّسَاءُ أَحَقُّ، فَإِذَا صَلَّيْنَ فِيهَا،
أَخَذَهَا الرِّجَالُ. وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَيِّتٌ، صَلَّى فِيهَا الْحَيُّ ثُمَّ كَفَّنَ بِهَا الْمَيِّتَ.

وَلَا يَجُوزُ انْتِظَارُ الشُّرَّةِ إِنْ خَافَ خُرُوجَ الْوَقْتِ. فَإِنْ كَانَتْ
لأَحَدِهِمْ، لَزِمَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا، فَإِنْ أَعَارَهَا وَصَلَّى غُرِيَانًا، لَمْ تَصِحَّ
صَلَاتُهُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُعِيرَهَا لَهُمْ بَعْدَ صَلَاتِهِ - وَلَا يَجِبُ - فَيُصَلُّونَ فِيهَا
وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنْ يَخَافُوا خُرُوجَ الْوَقْتِ، فَيُصَلِّي بِهَا بِهِمْ ^(٥) أَحَدُهُمْ
بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَالْبَاقُونَ غُرَاةً كَمَا تَقَدَّمَ. فَإِنْ امْتَنَعَ صَاحِبُ الثُّوبِ مِنْ

(١ - ١) سقط من: م.

(٢ - ٢) سقط من: م.

(٣) سقط من: م، وعليها شطب في: الأصل.

إِعَارَتِهِ ، فَاَلْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤْمَهُمْ وَيَقِفَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . فَإِنْ كَانَ أُمِّيًّا وَهُمْ قُرَاءَةً ، صَلَّوْا جَمَاعَةً ، وَصَاحِبُ الثُّوبِ وَخَذَهُ . وَإِنْ أَعَارَهُ لَغَيْرٍ مَنْ يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ ، جَازَ وَصَارَ مُحْكَمُهُ مُحْكَمُ صَاحِبِ الثُّوبِ .

فصل : يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ السَّدْلُ - سَوَاءً كَانَ تَحْتَهُ ثَوْبٌ أَوْ لَا - وَهُوَ أَنْ يَطْرَحَ ثَوْبًا عَلَى كَيْفِيَّتِهِ ، وَلَا يَرُدُّ أَحَدَ طَرَفَيْهِ عَلَى الْكَيْفِ الْأُخْرَى . فَإِنْ^(١) رَدَّ أَحَدَ طَرَفَيْهِ عَلَى الْكَيْفِ الْأُخْرَى ، أَوْ ضَمَّ طَرَفَيْهِ بِيَدَيْهِ ، لَمْ يُكْرَهُ . وَإِنْ طَرَحَ الْقَبَاءَ^(٢) عَلَى الْكَيْفَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدْخِلَ يَدَيْهِ فِي الْكُمَيْنِ ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ ، بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ وَلَيْسَ مِنَ السَّدْلِ الْمَكْرُوهِ ، قَالَهُ الشَّيْخُ . وَيُكْرَهُ اسْتِئْثَالُ الصَّمَاءِ ؛ وَهُوَ أَنْ يَضْطَبِّحَ بِثَوْبٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ . وَتَغْطِيَةُ الْوَجْهِ ، وَالتَّلَثُّمُ عَلَى الْقَمِّ وَالْأَنْفِ ، وَلَفُّ الْكُمِّ بِلَا سَبَبٍ ، وَشَدُّ الْوَسْطِ بِمَا يُشْبِهُ شَدَّ الزُّنَارِ^(٣) ، وَلَوْ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ ؛ لِأَنَّهُ يُكْرَهُ التَّشْبِيهُ بِالْكَفَّارِ كُلِّ وَقْتٍ . قَالَ الشَّيْخُ : التَّشْبِيهُ بِهِمْ مَنْهِيٌّ عَنْهُ إِجْمَاعًا . وَقَالَ : وَلَمَّا صَارَتْ الْعِمَامَةُ الصُّفْرَاءُ وَالزُّرْقَاءُ مِنْ شِعَارِهِمْ حُرْمٌ لُبْسُهَا .

وَيُكْرَهُ شَدُّ وَسْطِهِ عَلَى الْقَمِيصِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ زِيِّ الْيَهُودِ ، وَلَا بَأْسَ بِهِ عَلَى الْقَبَاءِ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُكْرَهُ الشَّدُّ بِالْحَيَاصَةِ^(٤) . وَيُسْتَحَبُّ بِمَا لَا يُشْبِهُ الزُّنَارَ ، كَمِنْدِيلٍ وَمِنْطَقَةٍ وَنَحْوِهَا ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرٌ لِلْعَوْرَةِ . وَيُكْرَهُ لَامْرَأَةٍ شَدُّ

(١) فِي د : « فُلُو » .

(٢) الْقَبَاءُ : ثَوْبٌ يَلْبَسُ فَوْقَ الثِّيَابِ ، أَوِ الْقَمِيصِ ، وَيَتَمَنَّقُ عَلَيْهِ .

(٣) الزُّنَارُ : مَا يَشْدُو الذَّمَى عَلَى وَسْطِهِ .

(٤) الْحَيَاصَةُ : السِّرُّ الطَّوِيلُ ، يَشْدُو بِهِ حِزَامُ الدَّابَّةِ .

وسَطِهَا فِي الصَّلَاةِ ، وَلَوْ بَغَيْرِ مَا يُشْبِهُ الزُّنَّارَ . وَتَقَدَّمَ : لَا تَضُمُّ ثِيَابَهَا .

وَلَا بَأْسَ بِالِاخْتِيَاءِ مَعَ سَتْرِ الْعَوْرَةِ ، وَيَحْرُمُ مَعَ عَدَمِهِ ؛ وَهُوَ أَنْ يَجْلِسَ ضَامًّا رُكْبَتَيْهِ إِلَى نَحْوِ صَدْرِهِ ، وَيُدِيرُ ثَوْبَهُ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ إِلَى أَنْ يَتَلَعَّ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ يَشُدَّهُ ، فَيَكُونُ كَالْمُعْتَمِدِ عَلَيْهِ وَالْمُسْتَنِدِّ إِلَيْهِ .

وَيَحْرُمُ - وَهُوَ كَبِيرَةٌ - إِسْبَالُ شَيْءٍ مِنْ ثِيَابِهِ ، وَلَوْ عِمَامَةً ، خُيْلَاءَ فِي غَيْرِ حَرْبٍ . فَإِنْ أَسْبَلَ ثَوْبَهُ لِحَاجَةٍ ، كَسَثْرِ سَاقٍ قَبِيحٍ مِنْ غَيْرِ خُيْلَاءَ ، أُيْبِحَ ، مَا لَمْ يُرِدِ التَّدْلِيْسَ عَلَى النِّسَاءِ ، وَمِثْلُهُ قَصِيرَةٌ اتَّخَذَتْ رِجْلَيْنِ مِنَ خَشَبٍ فَلَمْ تُعْرِفْ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُ الرَّجُلِ إِلَى فَوْقِ نِصْفِ [٢١] سَاقِهِ وَتَحْتَ كَعْبِهِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَلَا يُكْرَهُ مَا بَيْنَ ذَلِكَ . وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ زِيَادَةُ ذَيْلِهَا عَلَى ذَيْلِهِ إِلَى ذِرَاعٍ ، وَلَوْ مِنْ نِسَاءِ الْمَدِينِ . وَيَحْسُنُ تَطْوِيلُ كُمِّ الرَّجُلِ إِلَى رُءُوسِ أَصَابِعِهِ أَوْ أَكْثَرَ يَسِيرًا ، وَتَوْسِيْعُهُ قَصْدًا ^(١) ، وَقَصْرُ كُمِّ الْمَرْأَةِ وَتَوْسِيْعُهُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ .

وَيُكْرَهُ لُبْسُ مَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، وَلَوْ فِي بَيْتِهَا إِنْ رَأَاهَا غَيْرُ زَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ تَحِلُّ لَهُ ، وَلَا يُجْزَى كَفَنًا لِمَيِّتٍ ، وَيَأْتِي . وَيُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ لُبْسُ مَا يَصِفُ اللَّيْنَ ، وَالْحُسُونَةَ ، وَالْحَجَمَ . وَيَحْرُمُ عَلَيْهِنَّ لُبْسُ الْعَصَائِبِ الْكِبَارِ الَّتِي ^(٢) يَتَشَبَّهْنَ بِلُبْسِهَا بِالرِّجَالِ .

وَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ الرِّيقُ الْعَرِيضُ - دُونَ الْمَرْأَةِ - وَلُبْسُهُ زِيَّ الْأَعَاجِمِ ،

(١) أَى : بِاعْتِدَالٍ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « اللَّاتِي » .

كِعِمَامَةٍ صَمَاءٍ وَتَغْلِي صَرَارَةَ لِلزَّيْنَةِ لَا لِلوُضُوءِ وَنَحْوِهِ .

وَيُكْرَهُ لُبْسُ مَا فِيهِ شُهْرَةٌ ، وَيَدْخُلُ فِيهَا خِلَافُ الْمُعْتَادِ ، كَمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا مَقْلُوبًا أَوْ مَحْمُولًا ، كَجَبَّةٍ وَقَبَائِ ، كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَهْلِ الْجَفَاءِ وَالسَّخَافَةِ . وَيُكْرَهُ خِلَافُ زِيٍّ بَلَدِهِ ، "مُزِرٌ بِهِ" . فَإِنْ قُصِدَ بِهِ الارتفاعُ وإظهارُ التَّواضُعِ ، حَرَمٌ ؛ لِأَنَّهُ رِيَاءٌ . وَكَرِهَ أَحْمَدُ الْكَلَّةُ^(١) ؛ وَهِيَ قُبَّةٌ لَهَا بَكَرٌ تُجَرُّ بِهَا . وَقَالَ : هِيَ مِنَ الرِّيَاءِ لَا تَرُدُّ حَرًّا وَلَا بَرْدًا .

وَيُسَنُّ غَسْلُ بَدَنِهِ وَثَوْبِهِ مِنْ عَرَقٍ وَوَسَخٍ . وَيُكْرَهُ تَرْكُ الْوَسَخِ فِيهِمَا ، وَالْإِسْرَافُ فِي الْمُبَاحِ .

فصل : وَيَحْرُمُ عَلَى ذَكَرٍ وَأُنْثَى لُبْسُ مَا فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ ، وَتَغْلِيْقُهُ ، وَسَثْرُ الْجُدْرِ بِهِ ، وَتَصْوِيرُهُ كَبِيرَةً ، حَتَّى فِي سِتْرِ وَسَقْفِ وَخَائِطِ وَسَرِيرٍ وَنَحْوِهَا ، لَا افْتِرَاشُهُ وَجَعْلُهُ مِخْدًا بِلَا كَرَاهَةٍ .

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ عَلَى مَا فِيهِ صُورَةٌ - وَلَوْ عَلَى مَا يُدَاسُ - وَالشُّجُودُ عَلَيْهَا أَشَدُّ كَرَاهَةً .

وَلَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ ، وَلَا صُورَةٌ ، وَلَا جَرَسٌ ، وَلَا جُنُبٌ إِلَّا أَنْ يَتَوَضَّأَ . وَلَا تَصْحَبُ رُقَقَةً فِيهَا جَرَسٌ .

وَلَنْ أُزِيلَ مِنَ الصُّورَةِ مَا لَا تَبْقَى الْحَيَاةُ مَعَهُ ، كَالرَّأْسِ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا

(١ - ١) أى : معاب بلبسه . وفى م : « مزرية » .

(٢) فى م : « الكلتة » .

رَأْسٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا بَلَعِبِ الصَّغِيرَةِ بُلْعِبٍ غَيْرِ مُصَوَّرَةٍ، وَشَرَائِهَا^(١)
لَهَا، نَصًّا، وَيَأْتِي فِي الْحَجَرِ. وَتُبَاحُ^(٢) صُورَةُ غَيْرِ حَيَوَانٍ؛ كَشَجَرٍ، وَكُلُّ
مَا لَا رُوحَ فِيهِ.

وَيُكْرَهُ الصَّلِيبُ فِي الثُّوبِ وَنَحْوِهِ.

وَيَحْرُمُ عَلَى رَجُلٍ - وَلَوْ كَافِرًا وَخُنْثَى - لُبْسُ ثِيَابِ حَرِيرٍ، وَلَوْ بِطَانَةً،
وَنِكَةَ سَرَاوِيلَ، وَشَرَابَةَ^(٣)، وَالْمُرَادُ شَرَابَةً مُفْرَدَةً كَشَرَابَةِ الْبَرِيدِ لَا تَبَعًا،
فَإِنَّهَا^(٤) كَرَرٌ. وَيَحْرُمُ افْتِرَاشُهُ، وَاسْتِنَادُهُ إِلَيْهِ، وَاتِّكَأُوهُ عَلَيْهِ، وَتَوَسُّدُهُ،
وَتَعْلِيْقُهُ وَسْتِرُّ الْجُدْرِ بِهِ غَيْرَ الْكَعْبَةِ. وَكَلَامُ أَبِي الْمَعَالَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَحَلٌّ
وِفَاقِي^(٥) إِلَّا^(٥) مِنْ ضَرُورَةٍ. وَكَذَا مَا غَالِيهِ حَرِيرٌ ظُهُورًا، لَا إِذَا اسْتَوِيَا ظُهُورًا
وَوُزْنًا، أَوْ كَانَ الْحَرِيرُ أَكْثَرَ وَزْنًا، وَالظُّهُورُ لَغَيْرِهِ.

وَلَا يَحْرُمُ خَزٌّ؛ وَهُوَ مَا سُدِيَ بِالْبَرْيَسِمِ^(٦)، وَالْحِمِّ بَوْبَرٍ أَوْ صُوفٍ
وَنَحْوِهِ. وَمَا عُجِلَ مِنْ سَقَطِ حَرِيرٍ وَمُشَاقَّتِهِ^(٧)، وَمَا يُلْقِيهِ الصَّائِغُ مِنْ
فِيهِ مِنْ تَقْطِيعِ^(٨) الطَّاقَاتِ، إِذَا دُقَّ وَغَزِلَ وَنُسِجَ، فَكَحْرِيرٍ خَالِصٍ،

(١) فِي م: «لَا بَشَرَاتِهَا».

(٢) فِي د: «يَتَاح».

(٣) الشَّرَابَةُ بَفَتْحِ الشَّيْنِ، مَوْثُ الشَّرَابِ، مَوْلَدٌ: وَهِيَ ضِمَّةٌ مِنْ خِيوطٍ يَلْقَى طَرَفُهَا الْوَاحِدُ
بِالطَّرِبُوشِ.

(٤) فِي د، م: «فَإِنَّهُ».

(٥) فِي الْأَصْلِ، د: «لَا».

(٦) الْبَرْيَسِمُ، تَعْرِيبُ آبَرِيْسَمٍ. وَهُوَ نَوْعٌ جَيِّدٌ مِنَ الْحَرِيرِ.

(٧) الْمُشَاقَّةُ: مَا سَقَطَ مِنَ الشَّعْرِ أَوْ الْكُتَّانِ عِنْدَ الْمَشْطِ.

(٨) فِي الْأَصْلِ: «تَقْطَع».

وإن سُمِّيَ الآنَ خَزًّا .

وَيَحْرُمُ عَلَى ذَكَرٍ وَخُشْيٍ - بِلَا حَاجَةٍ - لُبْسُ مَنْسُوجٍ بَذْهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ مُمَوٍّ بِأَحَدِهِمَا . فَإِنْ اسْتَحَالَ لَوْنُهُ وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ ، أَيْحَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَيُباحُ لُبْسُ الْحَرِيرِ لِحَكَّةٍ - وَلَوْ لَمْ يُؤْتَرْ لُبْسُهُ فِي زَوَالِهَا - وَلَقَمَلٍ ، وَمَرَضٍ . وَفِي خَرَبٍ ، مُباحٌ إِذَا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ إِلَى انْقِضَاءِ الْقِتَالِ ، وَلَوْ لَعَيَّرَ حَاجَةً ، وَلِحَاجَةً ، كِبْطَانَةٍ يَنْصُةٍ^(١) وَدِرْعٍ وَنَحْوِهِ .

وَيَحْرُمُ الْلبَاسُ صَبِيٍّ مَا يَحْرُمُ عَلَى رَجُلٍ ، وَصَلَاتُهُ فِيهِ كَصَلَاتِهِ .

وَمَا حَرَّمَ اسْتِعْمَالُهُ ؛ مِنْ خَرِيرٍ ، وَمُذْهَبٍ ، وَمُصَوِّرٍ ، وَنَحْوِهَا ، حَرَّمَ يَبَغُّهُ وَنَسْجُهُ وَخِيَاطَتُهُ وَتَمْلِيكُهُ وَتَمْلُكُهُ ، وَأُجْرَتُهُ لَذَلِكَ ، وَالْأَمْرُ بِهِ . وَيَحْرُمُ يَسِيرُ ذَهَبٍ تَبَعًا ، غَيْرَ فَصٍّ خَاتَمٍ كَالْمُفْرَدِ .

وَيَحْرُمُ تَشَبُّهُ رَجُلٍ بِامْرَأَةٍ ، وَعَكْسُهُ فِي لِبَاسٍ وَغَيْرِهِ . وَيُباحُ عَلَمُ خَرِيرٍ ؛ وَهُوَ طِرَازُ الثَّوْبِ ، وَرِقَاعٌ مِنْهُ ، وَسَجْفُ الْمُهْرَاءِ وَلِبْنَةُ الْجَنَيبِ ؛ وَهِيَ الرِّيقُ - وَالْجَنَيبُ ؛ هُوَ الطَّرْقُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ الرَّأْسُ إِذَا كَانَ أَرْبَعُ أَصَابِعَ مَضْمُومَةً فَمَا دُونَ ، [٢١ ظ] وَخِيَاطَةً بِهِ وَأَزْرَازٌ .

وَيُباحُ الْحَرِيرُ لِلْأُنْثَى ، وَيَحْرُمُ كِتَابَةُ مَهْرَهَا فِيهِ ، وَقِيلَ : يُكْرَهُ . وَيُباحُ حَشْوُ الْجَبَابِ وَالْفُرْشِ بِهِ . وَلَوْ لَبَسَ ثِيَابًا فِي كُلِّ ثَوْبٍ قَدْرٌ يُغْفَى عَنْهُ ، وَلَوْ جَمِيعَ صَارَ ثَوْبًا ، لَمْ يُكْرَهُ .

(١) أى : خوزة .

وَيُكْرَهُ لِرَجُلٍ لُبِسَ مُزَعْفَرٍ وَأُحْمَرَ مُضْمَتٍ - وَلَوْ بِطَانَةٍ - ^(١) وَطَيْلَسَانَ ،
وهو المَقْوُورُ ، وكذا مُعْصَفَرٌ ، إِلَّا فِي إِحْرَامٍ فَلَا يُكْرَهُ .

وَيُكْرَهُ الْمَشِيُّ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ وَلَوْ يَسِيرًا ، سَوَاءً كَانَ فِي إِصْلَاحِ
الْأُخْرَى أَوْ لَا . وَيُكْرَهُ فِي نَعْلَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ بِلَا حَاجَةٍ . وَيُسَنُّ اسْتِكْنَاؤُ
النَّعَالِ ، وَتَعَاهُدُهَا عِنْدَ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ ، وَالصَّلَاةِ فِي الطَّاهِرِ مِنْهَا ،
وَالِاخْتِفَاءِ أَحْيَانًا ، وَتَخْصِيصِ الْحَافِي بِالطَّرِيقِ .

وَيُكْرَهُ كَثْرَةُ الْإِرْفَاهِ ^(٢) . وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ النَّعْلِ أَصْفَرَ وَالْخُفِّ أَحْمَرَ أَوْ
أَسْوَدَ . وَيُكْرَهُ لُبْسُ الْأُزْرِ وَالْخُفِّ وَالسَّرَاوِيلِ قَائِمًا ، لَا الْإِنْتِعَالَ . وَيُكْرَهُ نَظَرُ
مَلَابَسٍ خَرِيرٍ ، وَأَنِيَّةِ ذَهَبٍ وَفُضَّةٍ وَنَحْوِهَا ، إِنْ رَغِبَ فِي التَّزَيُّنِ بِهَا
وَالْمَفَاخِرَةِ وَالتَّنْعُمِ ، وَزَيَّ أَهْلِ الشُّرْكِ .

وَيُسَنُّ التَّوَاضُّعُ فِي اللَّبَاسِ ، وَلُبْسُ الثِّيَابِ الْبَيْضِ وَهِيَ أَفْضَلُ ، وَالنَّظَافَةُ
فِي ثَوْبِهِ وَبَدَنِهِ وَمَجْلِسِهِ ، وَإِرْخَاءُ الدُّوَابَةِ خَلْفَهُ . قَالَ الشَّيْخُ : إِطَالَتُهَا كَثِيرًا
مِنَ الْإِسْبَالِ . وَيُسَنُّ تَخْنِيكُهَا . وَيُجَدِّدُ لَفَّ الْعِمَامَةِ كَيْفَ شَاءَ . وَيُبَاحُ
السَّوَادُ وَلَوْ لِلْجُنْدِ ، وَقَتْلُ طَرَفِ الثَّوْبِ ، وَكَذَا الْكَثَّانِ وَالْيَلَمَقِ وَهُوَ الْقَبَاءُ
وَلَوْ لِلنِّسَاءِ ، وَالْمُرَادُ وَلَا تَشَبُّهٌ .

وَيُسَنُّ السَّرَاوِيلُ - وَالتُّبَّانُ ^(٣) فِي مَعْنَاهُ - وَالْقَمِيصُ وَالرِّدَاءُ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) الإرفاه : كثرة الأذهان والترحيل كل يوم .

(٣) التبان ، كوثان : سراويل قصيرة إلى الركبة أو ما فوقها تستر العورة المغلظة .

ولا بَأْسَ بلبسِ الفراءِ إذا كانت من جلدِ مأكولٍ مُدَكِّي مُباح^(١) ،
وتَصِحُّ الصلاةُ فيها ، ولا تَصِحُّ في غيرِ ذَلِكَ ؛ كجلدِ ثعلبٍ وسُمُورٍ^(٢)
وفَنكٍ^(٣) وقاقمٍ^(٤) وسِنُورٍ وسنجا بٍ ونحوه ، ولو ذُكِّي .

ويُكرَهُ من الثيابِ ما تُظَنُّ نَجاستُهُ لتزويته ورَضاعٍ وحيضٍ وصغيرٍ ، وكثرةُ
مَلابستِها ومُباشرتِها ، وقِلَّةُ التحرُّزِ منها في صنعةٍ وغيرِها ، وتَقَدَّم بَعْضُهُ .
ويُكرَهُ لبسُهُ وافتراشُهُ جِلْدًا مُخْتَلَفًا في طهارته ، وله إلباسُهُ ذابته . ويَحْرُمُ
إلباسُها ذَهَبًا وفضةً وحريرًا . ولا بَأْسَ بلبسِ الحَبَرَةِ^(٥) والأصوافِ والأوبارِ
والأشعارِ من حيوانٍ طاهرٍ - حَيًّا كان أو مَيِّتًا - وكذا الصَّلَاةُ عليها وعلى
ما يُعْمَلُ مِنَ القُطَنِ والكَتَّانِ وعلى الحُصْرِ . ويُباحُ نَعْلُ خَشَبٍ .

ويُسْنُ لِمَن لَيْسَ ثَوْبًا جَدِيدًا أَنْ يَقُولَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا
وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ »^(٦) .

(١) زيادة من : م .

(٢) السُمور : حيوان ثديي ليلي ، من آكلات اللحوم ، يتخذ من جلده فرو ثمين .

(٣) الفَنك : ضرب من الثعالب فروته أجود أنواع الفراء .

(٤) القاقم : حيوان على شكل ابن عرس ، وأكبر منه ، لونه أحمر قاتم في الصيف وأبيض في
الشتاء . المنجد في اللغة والأدب والعلوم ٦٨٥ .

(٥) الحبرة ، كعنبه ؛ ثوب يمانى من قطن أو كتان مخطط .

(٦) أخرجه أبو داود ، في أول كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٦٥/٢ . والحاكم ، في المستدرک
٥٠٧/١ . وقال : صحيح على شرط البخارى . وقال الألبانى : حسن . وانظر صحيح سنن أبى
داود ٧٦٠/٢ .

بَابُ اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ ، وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ

وهو الشَّرْطُ السَّابِعُ^(١) . طَهَارَةُ بَدَنِ الْمُصَلِّي ، وَثِيَابِهِ ، وَمَوْضِعِ صَلَاتِهِ - وهو محلُّ بَدَنِهِ وَثِيَابِهِ - مِنْ نَجَاسَةٍ غَيْرِ مَعْفُورٍ عَنْهَا شَرْطٌ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ ، فَمَتَى لَاقَاهَا - بِيَدَيْهِ ، أَوْ تَوْبِهِ ، أَوْ حَمَلَهَا ، عَالِمًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا ، أَوْ حَمَلَ قَارُورَةً فِيهَا نَجَاسَةٌ ، أَوْ أَجْرَةً بَاطِنُهَا نَجِسٌ^(٢) ، أَوْ بَيْضَةً مَذِرَةً أَوْ فِيهَا فَرْخٌ مَيِّتٌ ، أَوْ عُثْقُودٌ عَنِيبٌ حَبَّاثُهُ مُسْتَحِيلَةٌ خَمْرًا - قَادِرًا عَلَى اجْتِنَابِهَا ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، لَا إِنْ مَسَّ تَوْبُهُ تَوْبًا أَوْ حَائِطًا نَجِسًا لَمْ يَسْتَنْدِ إِلَيْهِ ، أَوْ قَابَلَهَا رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا أَوْ كَانَتْ بَيْنَ رِجْلَيْهِ مِنْ غَيْرِ مُلَاقَاةٍ ، أَوْ حَمَلَ حَيَوَانًا طَاهِرًا أَوْ آدَمِيًّا مُسْتَجْمِرًا ، أَوْ سَقَطَتْ عَلَيْهِ فَأَزَالَهَا أَوْ زَالَتْ سَرِيعًا بَحِثٌ لَمْ يَطْلُ الزَّمَنُ .

وإن طَيَّنَ أَرْضًا مُتَنَجِّسَةً أَوْ بَسَطَ عَلَيْهَا - وَلَوْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ رَطْبَةً ، أَوْ عَلَى حَيَوَانٍ نَجِسٍ ، أَوْ عَلَى خَرِيرٍ يَخْرُومُ جُلُوسُهُ عَلَيْهِ - شَيْئًا طَاهِرًا^(٣) صَفِيْقًا ، بَحِثٌ لَمْ يَنْفُذْ إِلَى ظَاهِرِهِ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى بَسَاطِ بَاطِنِهِ نَجِسٌ وَظَاهِرُهُ طَاهِرٌ ، أَوْ فِي غُلُوِّ سُفْلِهِ غَضَبٌ ، أَوْ عَلَى سَرِيرٍ تَحْتَهُ نَجِسٌ ، أَوْ

(١) بعده في الأصل : « وتقدم حد النجاسة في كتاب الصلاة » .

(٢) سقط من : د .

(٣ - ٣) في م : « ضعيفا بحيث لا » .

غَسَلَ وَجْهَ آجُرٍ نَجِسٍ وَصَلَّى عَلَيْهِ ، صَحَّتْ مَعَ الْكَرَاهَةِ .

وإن صَلَّى على مَكَانٍ طَاهِرٍ مِنْ بِسَاطِ طَرَفِهِ نَجِسٍ ، أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ حَبْلٌ فِي طَرَفِهِ نَجَاسَةٌ - وَلَوْ تَحَوَّكَ بِحَرَكَتِهِ - [٢٢ د] صَحَّتْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِهِ ، أَوْ كَانَ فِي يَدِهِ ، أَوْ فِي وَسْطِهِ حَبْلٌ مَشْدُودٌ فِي نَجِسٍ ، أَوْ سَفِينَةٍ صَغِيرَةٍ فِيهَا نَجَاسَةٌ ، أَوْ حَيَوَانٍ نَجِسٍ - كَكَلْبٍ وَبَعْلِ وَحِمَارٍ - يَنْجُرُ مَعَهُ إِذَا مَشَى ، أَوْ أَمْسَكَ حَبْلًا أَوْ غَيْرَهُ مُلْقًى عَلَى نَجَاسَةٍ ، فَلَا تَصِحُّ . وإن كَانَ لَا يَنْجُرُ مَعَهُ ؛ كَالسَّفِينَةِ الْكَبِيرَةِ ، وَالْحَيَوَانِ الْكَبِيرِ ^(١) الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى جَرِّهِ إِذَا اسْتَقْصَى عَلَيْهِ ، صَحَّتْ .

وَمَتَى وَجَدَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ جَهْلَ كَوْنِهَا فِي الصَّلَاةِ ، صَحَّتْ . وإن عَلِمَ بَعْدَ سَلَامِهِ ^(٢) . أَنَّهَا كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ ، لَكِنَّهُ جَهْلَ عَيْنِهَا أَوْ مُحْكَمِهَا أَوْ أَنَّهَا كَانَتْ عَلَيْهِ أَوْ مُلَاقِيَهَا أَوْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَتِهَا أَوْ نَسِيَهَا ، أَعَادَ . وَعَنَهُ ، لَا يُعِيدُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ .

وإنْ خَاطَ جُرُوحَهُ ، أَوْ جَبَرَ سَاقَهُ وَنَحَوَهُ بِنَجِسٍ - مِنْ عَظْمٍ ، أَوْ خَيْطٍ - فَجَبَرَ وَصَحَّ ، لَمْ تَلْزَمْهُ إِزَالَتُهُ إِنْ خَافَ الضَّرَرَ ، كَمَا لَوْ خَافَ التَّلَفَ ، ثُمَّ إِنْ غَطَّاهُ اللَّحْمُ لَمْ يَتَيَمَّمْ لَهُ ، وَلَا يَتَيَمَّمْ لَهُ ^(١) . وَإِنْ لَمْ يَخَفْ لَزِمَتْهُ . فَلَوْ مَاتَ مَنْ تَلْزَمُهُ إِزَالَتُهُ ^(٢) ، أُزِيلَ إِلَّا مَعَ مُثَلَّةٍ .

(١) سقط من : د .

(٢) في م : « صلاته » .

وإن شَرِبَ خَمْرًا ولم يَشْكُرْ، غَسَلَ قَمَهُ وَصَلَّى، ولا يَلْزَمُهُ الْقَيْءُ.
وِيُباحُ دُخُولُ الْبَيْعِ، وَالْكُنَائِسِ الَّتِي لَا صُورَ فِيهَا، وَالصَّلَاةُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ
نَظِيفَةً. وَيُكْرَهُ^(١) فِيمَا فِيهِ صُورٌ^(٢).

وإن سَقَطَتْ سِنُّهُ أَوْ عُضْوٌ مِنْهُ، فَأَعَادَهُ^(٣) أَوْ لَا، أَوْ جَعَلَ مَوْضِعَهُ سِنًّا
شَاةً وَنَحْوَهَا مُذَكَّاةً، وَصَلَّى بِهِ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ ثَبَتَ أَوْ لَمْ يَثْبُتْ
لَطَهَارَتِهِ.

فصل: ولا تَصِيحُ الصَّلَاةُ فِي مَقْبَرَةٍ قَدِيمَةٍ أَوْ حَدِيثَةٍ تَقْلَبَتْ أَوْ لَا، وَهِيَ
مَذْفُونُ الْمَوْتَى، وَلَا يَضُرُّ قَبْرٌ وَلَا قَبْرَان. وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ إِلَيْهِ، وَيَأْتِي. وَلَا
يَضُرُّ^(٤) مَا أُعِدَّ لِلدَّفْنِ^(٥) وَلَمْ يُدْفَنْ فِيهِ، وَلَا مَا دُفِنَ بِدَارِهِ.
وَالخَشْخَاشَةُ^(٦) - فِيهَا جَمَاعَةٌ - قَبْرٌ وَاحِدٌ، وَتَصِيحُ صَلَاةُ جِنَازَةٍ فِيهَا.
وَلَوْ قَبْلَ الدَّفْنِ بِلَا كَرَاهَةٍ.

وَالْمَسْجِدُ فِي الْمَقْبَرَةِ إِنْ حَدَثَ بَعْدَهَا، كِهَيْ، وَإِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَهُ، حَوْلَهُ
أَوْ فِي قِبْلَتِهِ، فَكَصَلَاةٍ إِلَيْهَا. وَلَوْ وُضِعَ الْقَبْرُ وَالْمَسْجِدُ مَعًا، لَمْ يَجُزْ وَلَمْ
يَصِحَّ الْوُقُوفُ وَلَا الصَّلَاةُ. قَالَ فِي «الْهَدْيِ».

(١) فِي م: «تُكْرَهُ».

(٢) فِي د: «صُورَةٌ».

(٣) فِي د: «فَأَعَادَهَا».

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٥) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «فِيهِ».

(٦) الْخَشْخَاشَةُ: بَيْتٌ فِي الْأَرْضِ لَهُ سَقْفٌ يَقْبُرُ فِيهِ جَمَاعَةٌ.

ولا في حَمَامٍ ، داخله وخارجيه ، وأتونه ، وكل ما يُغلق عليه الباب ،
ويُدخل في بيع . ولا في حُشٍّ - وهو ما أُعيدَ لقضاء الحاجة - فيمنع من
الصلاة داخل بابه ، وموضع الكنيف وغيره سواء . ولا في أعطان الإبل ،
وهي ما تُقيم فيه وتأوى إليه ، ولا بأس بمواضع نُزولها في سيرها ، والمواضع
التي تُناخ فيها لعنفها أو وزدها^(١) . ولا في مَجَزَّة ، وهو^(٢) ما أُعيدَ للذبح
فيه . ولا في مَزْبَلَة ، وهي مَزَمَى الزبالة ولو طاهرة . ولا في قَارِعَة طريق ،
وهو ما كثر سُلوكه ، سواء كان فيه سالك أو لا ، ولا بأس بطريق الأبيات
القليلة ، وبما علا عن^(٣) جادة الطريق ، يمتنة ويسرة ، نصا . ولا في
أسطحيتها كلها . وساباط^(٤) على طريق ، ولا على سطح نهر . قال
القاضي : تجرى فيه سفينة . والمختار الصحة ، كالسفينة ، قاله أبو المعالي
وغيره . ولو حدث طريق أو غيره من^(٥) مواضع النهي تحت مسجد بعد
بنائه ، صحت فيه . والمنع في هذه المواضع تعبد .

ولا تصح في بقعة غضب من أرض ، أو حيوان - بأن يغصبه ويصلي
عليه - أو غيره ، أو سفينة . ولا فرق بين غضبه لرقة الأرض أو دغواه
ملكيتها ، وبين غضب متافيعها - بأن يدعى إجازتها ظالما ، أو يضع يده
عليها مدة ، أو يخرج ساباطا في موضع لا يحل ، ونحو ذلك - ولو جُزءا

(١) الورد : الماء الذي يورد .

(٢) في د ، م : « هي » .

(٣) في الأصل : « من » .

(٤) الساباط : سقيفة تحتها ممر نافذ .

(٥) في د : « في » .

مُشَاعًا فِيهَا ، أَوْ بَسَطَ عَلَيْهَا مُبَاحًا أَوْ بَسَطَ غَضَبًا عَلَى مُبَاح .
 سَوَى جُمُعَةٍ وَعِيدٍ وَجَنَازَةٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا تَكْثُرُ لَهُ الْجَمَاعَاتُ ، فَتَصِيحُ فِيهَا
 كُلُّهَا^(١) ضَرُورَةً ، وَتَصِيحُ عَلَى رَاحِلَةٍ فِي طَرِيقٍ وَنَهْرٍ جَمَدَ مَآؤُهُ .
 وَإِنْ غَيَّرَ هَيْئَةَ مَسْجِدٍ ، فَكَفَضِيهِ . وَإِنْ مَنَعَ الْمَسْجِدَ غَيْرَهُ وَصَلَّى هُوَ
 فِيهِ ، [٢٢ط] أَوْ زَحَمَهُ وَصَلَّى مَكَانَهُ حَرُمًا وَصَحَّتْ .
 وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْهَجْرَةُ مِنْ أَرْضٍ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِعَادَةُ مَا صَلَّى
 بِهَا .

وَيَصِيحُ الْوُضُوءَ وَالْأَذَانَ وَإِخْرَاجَ الزَّكَاةِ وَالصُّومِ وَالْعَقُودُ فِي مَكَانٍ
 غَضِبَ .

وَتَصِيحُ صَلَاتِهِ فِي بُقْعَةٍ أُبَيِّتُهَا غَضِبَ وَلَوْ اسْتَنَدَ^(٢) ، وَصَلَاةٌ مَنْ طُولِبَ
 بِرَدِّ وَدِيعَةٍ أَوْ غَضِبَ قَبْلَ دَفْعِهَا إِلَى رَبِّهَا ، وَصَلَاةٌ مَنْ أَمَرَهُ سَيِّدُهُ أَنْ يَذْهَبَ
 إِلَى مَكَانٍ فَخَالَفَهُ وَأَقَامَ . وَلَوْ تَقَوَّى عَلَى أَدَاءِ عِبَادَةٍ بِأَكْلِ مُحَرَّمٍ ، صَحَّتْ .
 وَلَوْ صَلَّى عَلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ وَلَوْ مَزْرُوعَةً بِلَا ضَرَرٍ ، أَوْ عَلَى مُصَلَّاهُ بِلَا
 غَضَبٍ وَلَا ضَرَرٍ ، جَازَ . وَتَقَدَّمَ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ . وَإِنْ صَلَّى فِي غَضَبٍ -
 جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا كَوْنَهُ غَضَبًا - أَوْ حُبِسَ بِهِ ، صَحَّتْ . وَيُصَلِّي فِيهَا كُلُّهَا
 لِعُذْرِ وَلَا يُعِيدُ .

(١) أى : تصح الصلاة فى المواضع المتقدمة ، كالمقبرة وقاعة الطريق ونحوها ، إلا الحمام
 والحش . انظر كشف القناع ٢٩٦/١ .

(٢) أى : استند إلى جدار فى بناء غصب .

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ إِلَيْهَا^(١) مَا لَمْ يَكُنْ حَائِلٌ ، وَلَوْ كَمُؤَخَّرَةٍ رَخِلٍ ، وَلَيْسَ كَشُتْرَةِ الصَّلَاةِ - فَلَا يَكْفِي حَائِطُ الْمَسْجِدِ ، وَلَا الْخَطُّ وَنَحْوُهُ - بَلْ كَشُتْرَةُ الْمُتَخَلِّي .

وَأِنْ غُيِّرَتْ أَمَاكِنُ النَّهْيِ - غَيْرَ الْغَضَبِ - بِمَا يُزِيلُ اسْمَهَا ؛ كَجَعْلِ الْحَمَامِ دَارًا أَوْ مَسْجِدًا ، وَنَبْشِ الْمَوْتَى مِنَ الْمَقْبَرَةِ وَتَحْوِيلِ عِظَائِهِمْ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ فِيهَا .

وَتَصِحُّ فِي أَرْضِ السَّبَاخِ ، وَالْأَرْضِ الْمَسْخُوطِ عَلَيْهَا - كَأَرْضِ الْحَشَفِ - وَكُلِّ بُقْعَةٍ نَزَلَ بِهَا عَذَابٌ - كَأَرْضِ بَابِلَ وَأَرْضِ الْحِجْرِ - وَمَسْجِدِ الضَّرَارِ ، وَفِي الْمَذْبَغَةِ وَالرَّحَى ، وَعَلَيْهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ فِيهِنَّ ، وَعَلَى الثَّلَجِ بِحَائِلٍ أَوْ لَا إِذَا وَجَدَ حَجْمَهُ - وَكَذَا حَشِيشٍ وَقُطْنٌ مُنْتَفِشٌ - وَإِنْ لَمْ يَجِدْ حَجْمَهُ ، لَمْ تَصِحَّ .

وَلَا يُغْتَبَرُ كَوْنُ مَا يُحَاذِي الصُّدْرَ مَقْرَأًا ، فَلَوْ حَاذَاهُ رَوْزَنَةٌ^(٢) وَنَحْوُهَا ، صَحَّتْ بِخِلَافٍ مَا تَحْتَ الْأَغْضَاءِ ، أَوْ صَلَّى فِي الْهَوَاءِ^(٣) أَوْ فِي أَرْجُوْحَةٍ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَقَرٍّ الْقَدَمَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضْطَرًّا ، كَالْمُضْلُوبِ .

وَتُكْرَهُ فِي مَقْصُورَةٍ تُحْمَى ، نَصًّا .

(١) أى : إلى المواضع التي لا تصح الصلاة فيها .

(٢) الرّوزنة : الحرق في الحائط لا ينفذ إلى آخره .

(٣) فى النسخ : « الهوى » . وانظر : « المقنع » و « الشرح الكبير » ومعهما « الإنصاف » ٣ /

٢٨٦ . وكشاف القناع ١ / ٢٩٩ .

وَيُصَلِّي فِي مَوْضِعٍ نَجِسٍ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ ، وَيَسْجُدُ بِالْأَرْضِ وَجُوبًا
إِنْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ يَابِسَةً ، وَإِلَّا أَوْمَأَ غَايَةً مَا يُمَكِّنُهُ ، وَجَلَسَ عَلَى قَدَمَيْهِ ،
وَلَا يَضَعُ عَلَى الْأَرْضِ غَيْرَهُمَا ، وَكَذَا مَنْ هُوَ فِي مَاءٍ وَطِينٍ .

وَلَا تَصِيحُ الْفَرِيضَةُ فِي الْكَعْبَةِ وَلَا عَلَى ظَهْرِهَا ، إِلَّا إِذَا وَقَفَ عَلَى
مُنْتَهَاهَا^(١) ، بِحَيْثُ لَمْ يَتَّقَ وَرَاءَهُ شَيْءٌ مِنْهَا ، أَوْ صَلَّى خَارِجَهَا وَسَجَدَ فِيهَا .
وَيَصِيحُ نَذْرُ صَلَاةٍ فِيهَا وَعَلَيْهَا ، وَنَافِلَةٌ ، بَلْ يُسَنُّ التَّنْفُلُ فِيهَا ، وَالْأَفْضَلُ
وِجَاهَهُ إِذَا دَخَلَ . وَلَوْ صَلَّى لغيرِ وِجَاهِهِ إِذَا دَخَلَ ، جَازَ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ
شَيْءٌ مِنْهَا شَاخِصٌ مُتَّصِلٌ بِهَا ، كَالْبِنَاءِ وَالْبَابِ وَلَوْ مَفْتُوحًا ، أَوْ عَتَبِيَّةَ
الْمُرْتَفَعَةِ ، فَلَا اعْتِبَارَ بِالْأَجْرِ الْمُعَبَّأِ مِنْ غَيْرِ بِنَاءٍ ، وَلَا الْخَشَبِ غَيْرِ الْمَشْمُورِ ،
وَنَحْوِ ذَلِكَ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَاخِصٌ وَسُجُودُهُ عَلَى مُنْتَهَاهَا ، لَمْ تَصِيحْ .

وَإِنْ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا إِذَا سَجَدَ ، وَلَكِنْ مَا تَمَّ شَاخِصٌ ، لَمْ
تَصِيحْ أَيْضًا . اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَعَنْهُ ، تَصِيحٌ . وَالْحِجْرُ مِنْهَا ، وَقَدْرُهُ سِتَّةُ
أَذْرُعٍ وَشَيْءٌ ، فَيَصِيحُ التَّوَجُّهُ إِلَيْهِ ، وَيُسَنُّ التَّنْفُلُ^(٢) فِيهِ ، وَأَمَّا الْفَرَضُ فِيهِ ،
فَكَدَاخِلُهَا .

وَلَوْ نُقِضَ بِنَاءُ الْكَعْبَةِ ، وَجَبَ اسْتِيقْبَالُ مَوْضِعِهَا وَهَوَائِهَا دُونَ أَنْقَاضِهَا .
وَلَوْ صَلَّى عَلَى جَبَلٍ يَخْرُجُ عَنْ مُسَامَتَةِ بُنْيَانِهَا ، صَحَّحَتْ إِلَى هَوَائِهَا ، وَيَأْتِي
حُكْمُ صَلَاةِ الْفَرَضِ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَفِي السَّفِينَةِ أَوَّلَ صَلَاةٍ أَهْلِ الْأَعْدَارِ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « مُنْتَهَاهَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « النَّفْل » .

بَابُ اسْتِقبالِ الْقِبْلَةِ وَأَدِلَّتِهَا

صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِلَى يَتِيتِ الْمُقَدِّسِ عَشْرَ سِنِينَ بِمَكَّةَ ، وَسِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا بِالْمَدِينَةِ ، ثُمَّ أُمِرَ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ .

وهو الشَّرْطُ الثَّامِنُ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ ، فَلَا تَصِحُّ بِذَوْنِهِ إِلَّا لِمَعْذُورٍ ؛ كَالْتِحَامِ حَرْبٍ ، وَهَرَبٍ مِنْ سَيْلٍ أَوْ نَارٍ أَوْ سَبْعٍ وَنَحْوِهِ ، وَلَوْ نَادِرًا كَمَرِيضٍ عَجَزَ عَنْهُ وَعَنْ مَنْ يُدِيرُهُ إِلَيْهَا ، وَمَرْبُوطٍ ^(١) وَنَحْوِهِ ، فَتَصِحُّ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ مِنْهُمْ بِلَا إِعَادَةٍ . وَلَمَّا تَنَقَّلَ رَاكِبٌ وَمَاشٍ فِي سَفَرٍ غَيْرِ مُحَرَّمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ وَلَوْ قَصِيرًا ، لَا إِذَا تَنَقَّلَ فِي الْحَضَرِ ، كَالرَّاكِبِ السَّائِرِ فِي مِصْرِهِ ، وَلَا رَاكِبٍ ^(٢) تَعَاسِيفَ ، وَهُوَ رُكُوبُ [٢٣] الْقَلَاةِ وَقَطْعُهَا عَلَى غَيْرِ صَوْبٍ .

فَلَوْ عَدَلَتْ بِهِ دَابَّتُهُ عَنْ جِهَةِ سَيْرِهِ ؛ لَعَجَزَ عَنْهَا أَوْ لَجِمَاجِهَا وَنَحْوِهِ ، أَوْ عَدَلَ هُوَ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، غَفْلَةً أَوْ نَوْمًا أَوْ جَهْلًا أَوْ سَهْوًا أَوْ لَظَنَةً أَنَّهَا جِهَةُ سَيْرِهِ ، وَطَالَ ، بَطَلَتْ ، وَإِنْ قَصُرَ لَمْ تَبْطُلْ . وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ إِنْ كَانَ عُذْرُهُ السَّهْوَ . وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْذُورٍ فِي ذَلِكَ ، بَأَن عَدَلَتْ دَابَّتُهُ وَأُمُكَّتْهُ رَدُّهَا ، أَوْ عَدَلَ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ مَعَ عِلْمِهِ ، بَطَلَتْ .

وَإِنْ انْحَرَفَ عَنْ جِهَةِ سَيْرِهِ ، فَصَارَ قَفَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ عَمْدًا ، بَطَلَتْ ، إِلَّا

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « كَمَرْبُوطٍ » .

(٢) فِي م : « رَكَب » .

أَنْ يَكُونَ انْحِرَافُهُ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ . وَإِنْ وَقَفَتْ دَابَّتُهُ تَعَبًا ، أَوْ مُنْتَظِرًا رُقْفَةً ، أَوْ لَمْ يَسِرْ لَسِيرِهِمْ ، أَوْ نَوَى التَّزُولَ بَيْلَدٍ دَخَلَهُ ، اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ .

وَلَوْ رَكِبَ الْمُسَافِرُ النَّازِلُ وَهُوَ فِي نَافِلَةٍ ، بَطَلَتْ ، لَا الْمَاشِيَ فِيئِمَّتِهَا . وَإِنْ نَزَلَ الرَّابِئُ فِي أَثْنَائِهَا ، نَزَلَ مُسْتَقْبِلًا وَأَتَمَّهَا ، نَصًّا .

وَيَلْزِمُ الرَّابِئُ افْتِتَاحَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ بِالدَّائِبَةِ أَوْ بِنَفْسِهِ ، إِنْ أُمِكنَهُ بِلَا مَشَقَّةٍ ، وَكَذَا إِنْ أُمِكنَهُ رُكُوعٌ وَسُجُودٌ وَاسْتِقْبَالٌ عَلَيْهَا ، كَمَنْ هُوَ فِي سَفِينَةٍ أَوْ مِخْفَةٍ^(١) وَنَحْوِهَا ، أَوْ كَانَتْ رَاحِلَتُهُ وَاقِفَةً ، وَإِلَّا افْتَتَحَهَا إِلَى غَيْرِهَا وَأَوَّماً إِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ . وَيَكُونُ سُجُودُهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ وَجُوبًا إِنْ قَدَّرَ . وَتُعْتَبَرُ فِيهِ طَهَارَةُ مَحَلِّهِ ، نَحْوَ سَرَجٍ وَإِكَافٍ^(٢) . وَإِنْ وَطِئَتْ دَابَّتُهُ نَجَاسَةً ، فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ وَطِئَهَا الْمَاشِيَ عَمْدًا ، فَسَدَتْ صَلَاتُهُ .

وَإِنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ عَلَى الدَّائِبَةِ ، جَازَ . وَالْيَوْتُزُ وَغَيْرُهُ مِنَ النَّوَافِلِ عَلَيْهَا سَوَاءٌ . وَيَدُورُ فِي السَّفِينَةِ وَالْمِخْفَةِ وَنَحْوِهَا إِلَى الْقِبْلَةِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ فَرَضٍ لَا نَفْلٍ ، وَالْمُرَادُ غَيْرُ الْمَلَّاحِ لِحَاجَتِهِ .

وَيَلْزِمُ الْمَاشِيَ أَيْضًا الْاِفْتِتَاحَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَرُكُوعٌ وَسُجُودٌ ، وَيَفْعَلُ الْبَاقِيَ إِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ .

(١) المِخْفَةُ : مَرْكَبٌ لِلنِّسَاءِ كَالْهُودُجِ ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَقْبَبُ .

(٢) الْإِكَافُ ، بِكَسْرِ وَضَمٍّ : الْبَرْدَةُ .

والفَرَضُ فِي الْقِبْلَةِ لِمَنْ قَرَّبَ مِنْهَا - كَمَنْ بِمَكَّةَ - إِصَابَةُ الْعَيْنِ بِيَدِهِ
كُلُّهُ بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْهُ عَنْهَا . وَلَا يَضُرُّ غُلُوٌّ وَلَا نُزُولٌ إِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ
عَلَيْهِ إِصَابَتُهَا ، فَإِنْ تَعَذَّرَتْ بِحَائِلٍ أَصْلِيٍّ مِنْ جَبَلٍ وَنَحْوِهِ ، اجْتَهِدَ إِلَى
عَيْنِهَا . وَمَعَ حَائِلٍ غَيْرِ أَصْلِيٍّ كَالْمَنَازِلِ ، لَا بُدَّ مِنَ الْيَقِينِ بِنَظَرٍ أَوْ خَبَرٍ
وَنَحْوِهِ .

وَإِصَابَةُ الْجِهَةِ بِالاجْتِهَادِ - وَيُعْفَى عَنِ الْإِنْحِرَافِ قَلِيلًا - لِمَنْ بَعْدَ
عَنْهَا ؛ وَهُوَ مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمَعَايَةِ وَلَا عَلَى مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْ عِلْمٍ ، سَوَى
الْمُشَاهِدِ لِمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْقَرِيبِ مِنْهُ ، فَفَرَضُهُ إِصَابَةُ الْعَيْنِ ، وَالْبَعِيدِ مِنْهُ
إِلَى الْجِهَةِ . فَإِنْ أُمِّكَنَهُ ذَلِكَ بِخَبَرٍ ثِقَةٍ مُكَلَّفٍ عَدْلٍ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا عَنْ يَقِينٍ ،
أَوْ بِاسْتِدْلَالٍ بِمَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ ، لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِهِ . وَإِنْ وَجَدَ مَحَارِبَ لَا
يَعْلَمُهَا لِلْمُسْلِمِينَ ، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا .

فصل : فَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ ؛ فَإِنْ كَانَ فِي قَرْيَةٍ ، فَفَرَضُهُ التَّوَجُّهُ
إِلَى مَحَارِبِهِمْ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ، لَزِمَهُ السُّؤَالُ عَنْهَا إِنْ كَانَ جَاهِلًا بِأَدِلَّتِهَا .
فَإِنْ وَجَدَ مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْ يَقِينٍ ، فَفَرَضُهُ الرُّجُوعُ إِلَى خَبَرِهِ ، وَإِنْ كَانَ
عَنْ ظَنٍّ ، فَفَرَضُهُ تَقْلِيدُهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ فِيهَا ، وَهُوَ الْعَالِمُ
بَأَدِلَّتِهَا .

وَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ فِي السَّفَرِ وَكَانَ عَالِمًا بِأَدِلَّتِهَا ، فَفَرَضُهُ الْاجْتِهَادُ فِي
مَعْرِفَتِهَا ، فَإِذَا اجْتَهِدَ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ جِهَةٌ ، صَلَّى إِلَيْهَا ، فَإِنْ تَرَكَهَا
وَصَلَّى إِلَى غَيْرِهَا ، أَعَادَ وَإِنْ أَصَابَ . وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْاجْتِهَادُ ، لَغَنِمَ

ونحوه، أو به مانع من الاجتهاد، كرميد ونحوه، أو تعادلت عنده
الأمارات، صلى على حسب حاله بلا إعادة. وكل من صلى من هؤلاء
قبل فعل ما يجب عليه؛ من استخبار أو اجتهاد أو تقليد أو تحرر، فعليه
الإعادة وإن أصاب.

ويستحب أن يتعلم أدلة القبلة والوقت، ويستدل عليها بأشياء منها،
التجوى، وأثبتها القطب الشمالي، ثم الجدي، والفرقدان^(١). والقطب
نجم خفي حوله أنجم [٢٣ ظ] دائرة كفاشة الرحي^(٢)، أو كالسمكة في
أحد طرفيها أحد الفرقدين وفي الطرف الآخر الجدي، والقطب في وسط
الفاشة لا يترج من مكانه دائماً، ينظره حديد البصر في غير ليالي القمر،
لكن يستدل عليه بالجدي والفرقدان فإنه بينهما، وعليه تدور بنات نعش
الكبرى^(٣) وغيرها، إذا جعله وراء ظهره، كان مستقبلاً وسط السماء في
كل بلد.

ثم إن كان في بلد لا انحراف له عن مسامتة القبلة للقطب مثل آيد^(٤)
وما كان على خطها^(٥)، فهو مستقبل القبلة. وإن كان البلد منحرفاً عنها

(١) الفرقد: نجم قريب من القطب الشمالي، ثابت الموقع تقريبا، ولذا يهتدى به، وبقربه نجم
آخر مثله وأصغر منه، وهما الفرقدان.

(٢) فراشة الرحي: حجرها. اللسان (ف ر ش).

(٣) بنات نعش: سبعة كواكب تشاهد جهة القطب الشمالي، شبهت بحملة النعش.

(٤) آيد: بلد تقع في تركيا، وهي أعظم مدن ديار بكر وأجلها قدرا. معجم البلدان ١/ ٦٦.

(٥) موقعها، على خط عرض ٣٧ شمالاً وخط طول ٤٢ شرقاً. وهي تقع تقريبا على خط طول
واحد مع مكة، ومن ثم يكون لها انحراف يسير عن مسامتة القبلة للقطب. انظر: أطلس تاريخ
الإسلام ٤٧.

إلى جِهَةِ الْمَغْرِبِ ، انْحَرَفَ الْمُصَلَّى إِلَى الْمَشْرِقِ بِقَدْرِ انْحِرَافِ بَلَدِهِ ، كِبَلَادِ الشَّامِ وما هو مُعَرَّبٌ عنها ، فَإِنَّ انْحِرَافَ دِمَشْقَ إِلَى الْمَغْرِبِ نَحْوَ نِصْفِ سُدُسِ الْفَلَكِ ، يَعْرِفُ ذَلِكَ الْفَلَكِيَّةُ ، وَكُلَّمَا قَرَّبَ إِلَى الْمَغْرِبِ كَانَ انْحِرَافُ الْمُصَلَّى إِلَى الْمَشْرِقِ بِقَدْرِهِ ، وَعَكْسُ ذَلِكَ بَعَكْسِهِ . فإذا كَانَ الْبَلَدُ مُنْحَرِفًا عَنْ مُسَامَتَةِ الْقِبْلَةِ لِلْقُطْبِ إِلَى الْمَشْرِقِ ، انْحَرَفَ الْمُصَلَّى إِلَى الْمَغْرِبِ بِقَدْرِ انْحِرَافِهِ ، وَكُلَّمَا كَثُرَ انْحِرَافُهُ إِلَى الْمَشْرِقِ ، كَثُرَ انْحِرَافُ الْمُصَلَّى إِلَى الْمَغْرِبِ بِقَدْرِهِ .

وإن جَعَلَ الْقُطْبُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فِي الشَّامِ وما حَاذَاهَا وانْحَرَفَ قَلِيلًا إِلَى الْمَشْرِقِ ، كَانَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ . قَالَ الشَّيْخُ فِي « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » : إذا جَعَلَ الشَّامِيُّ الْقُطْبَ بَيْنَ أُذُنِهِ الْيُسْرَى وَنُقْرَةِ الْقَفَا ، فَقَدْ اسْتَقْبَلَ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ الشَّامِيِّ وَالْمِيزَابِ . انتهى . فَمَطَّلَعَ سُهَيْلٌ لِأَهْلِ الشَّامِ قِبْلَةً ، وَيَجْعَلُ الْقُطْبُ خَلْفَ أُذُنِهِ الْيُمْنَى بِالْمَشْرِقِ . وقال الشَّيْخُ أَيْضًا : الْعِرَاقِيُّ إذا جَعَلَ الْقُطْبَ بَيْنَ أُذُنِهِ الْيُمْنَى وَنُقْرَةِ الْقَفَا ، فَقَدْ اسْتَقْبَلَ قِبْلَتَهُ . انتهى . وَيَجْعَلُهُ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرَ بِإِقْلِيمِ مِصْرَ .

ومنها ، الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَمَنَازِلُهُمَا وما يَقْتَرِنُ بِهَا أَوْ يُقَارِبُهَا ، كُلُّهَا تَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ عَلَى يَمْنَنِ الْمُصَلَّى فِي الْبِلَادِ الشَّمَالِيَّةِ وَتَغْرُبُ فِي الْمَغْرِبِ عَنْ يَمْنَنِهِ . وَالْقَمَرُ يَدُو هِلَالًا أَوَّلَ الشَّهْرِ عَنْ يَمْنَنِ الْمُصَلَّى عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَفِي اللَّيْلَةِ الثَّامِنَةِ مِنَ الشَّهْرِ يَكُونُ عَلَى الْقِبْلَةِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَفِي اللَّيْلَةِ الْعَاشِرَةِ عَلَى سَمْتِ الْقِبْلَةِ وَقْتُ الْعِشَاءِ بَعْدَ مَغِيبِ الشَّفَقِ . وَفِي لَيْلَةِ ثِنْتَيْنِ وَعِشْرِينَ عَلَى سَمْتِهَا وَقْتُ طُلُوعِ الْفَجْرِ تَقْرِيًا فِيهِنَّ بِالشَّامِ .

ومنها، الرياح، والاستدلالُ بها عسيرٌ في الصحارى، وأما بينَ الجبالِ
والبُنيانِ، فإنَّها تدورُ، فتختلفُ وتبطلُ دلالَتُها.

ومنها، الجبالُ الكبارُ، فكلُّها مُمتدَّةٌ عن يَمِينَةِ المُصلَّى إلى يَسْرَتِهِ. وهذه
دلالةٌ قويَّةٌ، لكنَّ تَضَعُفُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وهو أنَّ المُصلَّى يَشْتَبُهْ عليه هل
يَجْعَلُ الجَبَلَ المُتَدُّ خَلْفَهُ أَوْ قُدَّامَهُ؟ فَتَحْصُلُ الدَّلَالَةُ عَلَى جِهَتَيْنِ، والاشْتِيَاءُ
عَلَى جِهَتَيْنِ. هذا إذا لم يَعْرِفْ وَجْهَ الجَبَلِ، فَإِنَّ وُجُوهَ الجِبَالِ إِلَى الْقِبْلَةِ،
وهو ما فِيهِ مَضَعُهُ، قاله في «الخلاصة».

ومنها، الأنهارُ الكبارُ غيرُ المَحْدُودَةِ؛ كدِجْلَةَ والفُرَاتِ والنَّهْرَوَانِ
وغيرِها، فإنَّها تَجْرِي عن يَمِينَةِ المُصلَّى إلى يَسْرَتِهِ، إِلَّا نَهْرًا بِخُرَّاسَانَ وهو
المَقْلُوبُ، ونَهْرًا بِالشَّامِ وهو العاصِي، يَجْرِيَانِ عن يَسْرَةِ المُصلَّى إلى يَمِينَتِهِ.
قلتُ: والاستدلالُ بالأنهارِ فَرُوعٌ على الاستدلالِ بالجبالِ، فإنَّها تَجْرِي فِي
الْحِلَالِ الَّتِي بَيْنَ الْجِبَالِ مُتَدَّةٌ^(١) مَعَ امْتِدَادِهَا،^(٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

فصل: وإذا اختلفَ اجْتِهَادُ رَجُلَيْنِ، فَأَكْثَرَ فِي جِهَتَيْنِ فَأَكْثَرَ، لَمْ يَنْبَغِ
وَاحِدٌ صَاحِبَهُ، وَلَمْ يَصِحَّ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ. فَإِنْ كَانَ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، بَأَنَّ
قَالَ^(٣) أَحَدُهُمَا: يَمِينًا. وَالْآخَرُ: شِمَالًا. صَحَّ أَنْ يُتِمَّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ،
لَا تُفَاقِي اجْتِهَادَهُمَا.

(١) فِي الْأَصْلِ: «مُدَّة».

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: د، م.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «مَال».

[٢٤] وَمَنْ بَانَ لَهُ الْخَطَأُ، انْحَرَفَ وَاتَمَّ . وَيَتَوَى الْمُؤْمُونَ مِنْهُمَا الْمَفَارِقَةَ ؛
لِلْعُذْرِ ، وَيَتَّبِعُهُ مَنْ قَلَّدَهُ . فَإِنْ اجْتَهَدَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَجْتَهِدِ الْآخَرُ ، لَمْ يَتَّبِعْهُ .
وَيَتَّبِعُ بَاجِهْلٍ بِأَدَلَّةِ الْقِبْلَةِ وَأَعْمَى - وَجُوبًا - أَوْ تَقَهُمَا فِي نَفْسِهِ عِلْمًا بِدَلَائِلِ
الْقِبْلَةِ . فَإِنْ تَسَاوَا عِنْدَهُ ، خُيِّرَ ، فَإِنْ أَمَكَّنَ الْأَعْمَى الْجَهْلُ الْإِجْتِهَادَ بِشَيْءٍ مِنَ
الْأَدَلَّةِ ، لَزِمَهُ وَلَمْ يُقَلَّدْ .

وَإِذَا صَلَّى الْبَصِيرُ فِي حَضَرٍ فَأَخْطَأَ ، أَوِ الْأَعْمَى بِلا دَلِيلٍ ، أَعَادَا . فَإِنْ
لَمْ يَجِدِ الْأَعْمَى أَوِ الْجَاهِلُ أَوِ الْبَصِيرُ الْمُحْبُوسُ - وَلَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ - مَنْ
يُقَلَّدُهُ ، صَلَّى بِالتَّحَرِّيِّ وَلَمْ يُعِدَّ .

وَمَنْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ أَوِ التَّقْلِيدِ ، ثُمَّ عَلِمَ خَطَأَ الْقِبْلَةِ بَعْدَ فَرَاغِهِ ، لَمْ
يُعِدَّ . وَلَوْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِالْاجْتِهَادِ ثُمَّ شَكَّ ، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ ، وَبَنَى . وَكَذَا
إِنْ زَادَ ظَنَّهُ وَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُ الْخَطَأُ ، وَلَا ظَهَرَ لَهُ جِهَةٌ أُخْرَى .

وَلَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ خَطَأُ الْجِهَةِ الَّتِي يُصَلِّي إِلَيْهَا ، وَلَمْ يَظُنَّ جِهَةً
غَيْرَهَا ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَلَوْ أَخْبَرَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ بِالْخَطَأِ يَقِينًا ، لَزِمَهُ قَبُولُهُ ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ .
وَإِنْ أَرَادَ مُجْتَهِدًا^(١) صَلَاةً أُخْرَى ، اجْتَهِدَ لَهَا وَجُوبًا ، فَإِنْ تَغَيَّرَ
اجْتِهَادُهُ ، عَمِلَ بِالثَّانِي ، وَلَمْ يُعِدَّ مَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ^(٢) - وَلَوْ فِي صَلَاةٍ -
وَبَنَى ، نَصًّا .

(١) سقط من : د .

(٢) في د : « الأول » .

وإن أمكن المقلد تعلم الأدلة والاجتهاد قبل خروج الوقت ، لزمه ذلك ،
فإن ضاق الوقت عنه ، فعليه التقليد .

بَابُ النِّيَّةِ

وهي الشَّرْطُ الثَّاسِعُ ، وهي شَرْعًا ؛ عَزَمُ الْقَلْبِ عَلَى فِعْلِ الْعِبَادَةِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهَا بِحَالٍ . وَلَا يَصُرُّ مَعَهَا قَصْدُ تَعْلِيمِ الصَّلَاةِ ، أَوْ خَلَاصٍ مِنْ خَضَمٍ ، أَوْ إِذْمَانٍ سَهَرٍ . وَالْمُرَادُ : لَا يَمْتَنِعُ الصَّحَّةُ بَعْدَ إِثْبَانِهِ بِالنِّيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ ، لَا أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ ثَوَابُهُ . وَلِهَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِيمَا يُنْقِصُ الْأَجْرَ . وَمِثْلُهُ قَصْدُهُ - مَعَ نِيَّةِ الصَّوْمِ - هَضْمِ الطَّعَامِ ، أَوْ قَصْدُ مَعَ نِيَّةِ الْحَجِّ رُؤْيَا الْبِلَادِ الثَّانِيَةِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ؛ كَنِيَّةِ التَّبَرُّدِ أَوْ النُّطَافَةِ مَعَ نِيَّةٍ^(١) رَفْعِ الْحَدِّثِ ، وَتَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ .

وَيَجِبُ أَنْ يَتَوَيَّ الصَّلَاةَ بِعَيْنَيْهَا ، إِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً مِنْ فَرَضٍ - كَظَهَرٍ - وَنَفْلِ مُؤَقَّتٍ - كَوَثْرِ وَرَائِيَةٍ - وَإِلَّا اجْزَأَتْهُ نِيَّةُ الصَّلَاةِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ نِيَّةُ قَضَاءٍ فِي فَائِتَةٍ ، وَلَا نِيَّةُ^(١) فَرَضِيَّةٍ فِي فَرَضٍ ، وَلَا أَدَاءٍ فِي حَاضِرَةٍ . وَيَصِحُّ قَضَاءُ بَيْنِيَّةٍ أَدَاءً ، وَعَكْسُهُ إِذَا بَانَ خِلَافُ ظَنِّهِ لَا مَعَ الْعِلْمِ .

وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ظُهُرَانٌ ؛ حَاضِرَةٌ وَفَائِتَةٌ ، فَصَلَّاهُمَا ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ تَرَكَ شَرْطًا فِي إِحْدَاهُمَا لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا ، صَلَّى ظُهُرًا وَاحِدَةً^(٢) ، يَتَوَيَّ بِهَا مَا

(١) زيادة من : م .

(٢) بعده في د : « صلى » .

عليه . ولو كان الظهران فائتين فتوى ظهرًا منهما ، لم يُجزئه عن إحداهما حتى يُعَيَّن السَّابِقَةُ لِأَجْلِ التَّوْبَةِ ، بِخِلَافِ الْمُنْذَوْرَتَيْنِ . ولو ظَنَّ أَنَّ عليه ظهرًا فائتةً ففَضَّاهَا فِي وَقْتِ ظَهْرِ الْيَوْمِ ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنِ الْحَاضِرَةِ . وكذا لو نَوَى ظَهَرَ الْيَوْمِ فِي وَقْتِهَا ، وَعَلَيْهِ فَائِتَةٌ .

وَلَا يُشْتَرَطُ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْعِبَادَاتِ كُلِّهَا ، بَلْ يُسْتَحَبُّ^(١) .

وَيَأْتِي بِالنِّيَّةِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَالْأَفْضَلُ مُقَارَنَتُهَا لِلتَّكْبِيرِ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ بَرَمَنٍ يَسِيرُ ، بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ فِي أَذَاءٍ وَرَاتِبَةٍ ، وَلَمْ يَفْسُخْهَا مَعَ بَقَاءِ إِسْلَامِهِ ، صَحَّتْ حَتَّى وَلَوْ تَكَلَّمَ بَعْدَهَا وَقَبْلَ التَّكْبِيرِ . وكذا لو أَتَى بِهَا قَاعِدًا ثُمَّ قَامَ .

وَيَجِبُ اسْتِصْحَابُ حُكْمِهَا إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ قَطَعَهَا فِي أَثْنَائِهَا ، أَوْ عَزَمَ عَلَيْهِ ، أَوْ تَرَدَّدَ فِيهِ ، أَوْ شَكَّ هَلْ نَوَى فَعَمِلَ مَعَ الشَّكِّ عَمَلًا ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ نَوَى ، أَوْ شَكَّ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، أَوْ شَكَّ هَلْ أَحْرَمَ بِظُهُرٍ أَوْ عَصْرِ ، ثُمَّ ذَكَرَ فِيهَا ، أَوْ نَوَى أَنَّهُ سَيَقْطَعُهَا ، أَوْ غَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ ، بَطَلَتْ .

وَأِنْ شَكَّ هَلْ نَوَى فَرَضًا أَوْ نَفْلًا ؟ أَمَتُّهَا نَفْلًا ، إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ [٢٤٤ ط] أَنَّهُ نَوَى الْفَرَضَ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ عَمَلًا ، فَيَتِمُّهَا فَرَضًا . وَإِنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ أَنْ أَحْدَثَ عَمَلًا ، بَطَلَ فَرَضُهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، د : « تَسْتَحَبُّ » .

وإن أحرَمَ بفَرَضٍ رُبَاعِيَّةٍ ، ثم سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ يَظُنُّهَا جُمُعَةً أَوْ فَجْرًا أَوْ التَّرَاوِيحَ ، ثم ذَكَرَ ، بَطَلَ فَرَضُهُ وَلَمْ يَبَيِّنْ ، نَصًّا^(١) ، كما لو كان عالماً . وإن أحرَمَ بفَرَضٍ فَبَانَ عَدَمُهُ - كَمَنْ أحرَمَ بِفَائِتَةٍ فَلَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ - أَوْ بَانَ قَبْلَ دُخُولِ^(٢) وَقْتِهِ انْقَلَبَ^(٣) نَفْلًا ، وإن كان عالماً لَمْ تَتَعَقَّدْ فِيهِمَا . وإن أحرَمَ بِهِ فِي وَقْتِهِ الْمُتَّسِعِ ، ثم قلبه نَفْلًا لَعَرَضٍ صَحِيحٍ ، مِثْلُ أَنْ يُحَرِّمَ مُتَفَرِّدًا ، ثم يُرِيدَ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ ، جَازَ ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ . وَيُكْرَهُ لِغَيْرِ الْفَرَضِ .

فَإِنْ انْتَقَلَ مِنْ فَرَضٍ إِلَى فَرَضٍ مُبْجَرَّدٍ النَّيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرَةٍ إِحْرَامٍ لِلثَّانِي ، بَطَلَ فَرَضُهُ الْأَوَّلُ ، وَصَحَّ نَفْلًا إِنْ اسْتَمَرَ - وَكَذَا حُكْمُ مَا يُبْطَلُ الْفَرَضُ فَقَطْ ، إِذَا وُجِدَ فِيهِ ؛ كَتَرِكِ الْقِيَامِ ، وَالصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ ، وَالْإِيْتِمَامِ بِتَنْقِيلِ ، وَإِيْتِمَامِ مُفْتَرِضٍ^(٤) بَصْبِيٍّ ، إِنْ اعْتَقَدَ جَوَازَهُ ، وَنَحْوَهُ - وَلَمْ يَتَعَقَّدْ الثَّانِي . وَإِنْ اقْتَرَنَ بِالثَّانِي تَكْبِيرَةُ إِحْرَامٍ لَهُ ، بَطَلَ الْأَوَّلُ وَصَحَّ الثَّانِي .

وَمِنْ شَرْطِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَتَوَيَّ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ حَالَهُمَا فَرَضًا وَنَفْلًا ، فَيَتَوَيَّ الْإِمَامُ أَنَّهُ مُقْتَدِي بِهِ ، وَيَتَوَيَّ الْمَأْمُومُ أَنَّهُ مُقْتَدٍ ، فَلَوْ تَوَيَّ أَحَدُهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ ، أَوْ تَوَيَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ إِمَامٌ الْآخَرِ أَوْ مَأْمُومُهُ ، أَوْ تَوَيَّ إِمَامَةً مَنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْمَهُ ، كَأُمِّيٍّ أَوْ امْرَأَةٍ تَوُؤُّ رَجُلًا ، وَنَحْوَهُ ، أَوْ تَوَيَّ الْإِيْتِمَامَ بِأَحَدِ الْإِمَامَيْنِ لَا بَعَيْنَهُ أَوْ بِهِمَا أَوْ بِالْمَأْمُومِ أَوْ بِالْمُتَفَرِّدِ ، أَوْ شَكَّ فِي

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سقط من : د .

(٣) في م : « انقلبت » .

(٤) في الأصل : « مقترض » .

الصَّلَاةُ أَنَّهُ إِمَامٌ أَوْ مَأْمُومٌ لِعَدَمِ الْجَزْمِ بِالنِّيَّةِ ، أَوْ أَحْرَمَ بِحَاضِرٍ فَانْصَرَفَ قَبْلَ إِخْرَافِهِ ، أَوْ عَيَّنَ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا - وَقُلْنَا : لَا يَجِبُ تَغْيِينُهُمَا ، وَهُوَ الْأَصَحُّ - فَأَخْطَأَ ، أَوْ نَوَى الْإِمَامَةَ وَهُوَ لَا يَرْجُو مَجِيءَ أَحَدٍ ، لَمْ يَصِحَّ . وَإِنْ نَوَى الْإِمَامَةَ ظَنًّا حُضُورَ مَأْمُومٍ ، صَحَّ ، لَا مَعَ الشَّكِّ ، فَإِنْ لَمْ يَخْضُرْ ، لَمْ تَصِحَّ . وَإِنْ أَحْرَمَ مُتَفَرِّدًا ثُمَّ نَوَى الْإِثِمَامَ أَوْ الْإِمَامَةَ ، لَمْ يَصِحَّ ، فَرَضًا كَانَ أَوْ تَفَلًّا . وَالْمَنْصُوصُ ، صِحَّةُ الْإِمَامَةِ فِي الثَّقَلِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .

وَإِنْ أَحْرَمَ مَأْمُومًا ، ثُمَّ نَوَى الْإِثِمَامَ لِعُذْرِ يُبَيِّحُ تَرْكَ الْجَمَاعَةِ - كَتَطْوِيلِ إِمَامٍ ، وَمَرَضٍ ، وَغَلْبَةِ نُعَاسٍ ، أَوْ شَيْءٍ يُفْسِدُ صَلَاتَهُ ، أَوْ خَوْفٍ عَلَى أَهْلِ أَوْ مَالٍ ، أَوْ قُوَّةِ رُقْفَةٍ ، أَوْ خَرَجٍ مِنَ الصَّفِّ مَغْلُوبًا وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَقِفُ مَعَهُ ، وَنَحْوِهِ - صَحَّ إِنْ اسْتَفَادَ بِمُفَارَقَتِهِ تَعْجِيلَ لِحُوقِهِ لِحَاجَتِهِ قَبْلَ فَرَاغِ إِمَامِهِ . فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ يُعَجِّلُ وَلَا يَتَمَيَّزُ انْفِرَادَهُ عَنْهُ بِنُوعِ تَعْجِيلٍ ، لَمْ يَجُزْ . فَإِنْ زَالَ الْعُذْرُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَهُ الدُّخُولُ مَعَ الْإِمَامِ . فَإِنْ فَارَقَهُ فِي قِيَامٍ قَبْلَ قِرَاءَتِهِ لِلْفَاتِحَةِ ، قَرَأَ ، وَبَعْدَهَا لِرُكُوعٍ فِي الْحَالِ ، وَفِي أَثْنَائِهَا يُكْمِلُ مَا بَقِيَ .

وَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ سِرًّا وَظَنَّ أَنَّ إِمَامَهُ قَرَأَ ، لَمْ يَقْرَأْ . وَإِنْ فَارَقَهُ فِي ثَانِيَةِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ جُمُعَةٍ . فَإِنْ فَارَقَهُ فِي الْأُولَى ، فَكَمَزُحُومٍ فِيهَا حَتَّى تَقُوتَهُ الرُّكْعَتَانِ . وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، لَمْ يَصِحَّ .

وَإِنْ أَحْرَمَ إِمَامًا ، ثُمَّ صَارَ مُتَفَرِّدًا لِعُذْرِ ، مِثْلَ أَنْ سَبَقَ الْمَأْمُومَ الْحَدَّثَ ،

أو فسدت صلاته لغذر، أو غيره فتوى الانفraz، صَحَّ.

وتبطل صلاة مأموم يبطلان صلاة إمامه، لا عكسه، سواء كان لغذر - كأن سبقه الحدث، أو لغير غذر، كأن تعمّد الحدث، أو غيره من المبطلات، فلا استخلاف للمأموم، ولا يئني على صلاة إمامه. وعنه، لا تبطل صلاة مأموم، ويؤمنونها جماعة بغيره، أو فرادى. اختاره جماعة. فعليها لو نوى الإمامة لاستخلاف الإمام له إذا سبقه الحدث، صَحَّ وبطلت صلاة الإمام [٢٥٠] كتعمّده لذلك. وله أن يستخلف من يؤتم الصلاة بمأموم، ولو مسبوقاً، أو من لم يدخل معه في الصلاة، ويستخلف المسبوق من يؤتم بهم، ثم يقوم فيأتي بما عليه. فإن لم يستخلف المسبوق وسلموا منفردين أو انتظروا حتى يؤتم بهم، جاز.

ويئني الخليفة الذي كان معه في الصلاة على فعل الأول - حتى في القراءة يأخذ من حيث بلغ - والخليفة الذي لم يكن دخل معه في الصلاة يبتدئ الفاتحة، لكن يسر ما كان قرأه الإمام منها ثم يجهز بما بقي. فإن لم يعلم الخليفة كم صلى الأول، بنى على اليقين، فإن سبّح به المأموم، رجع إليه. فإن لم يستخلف الإمام وصلوا وحداثاً، صَحَّ. وكذا إن استخلفوا. ومن استخلف فيما لا يعتد به^(١) اعتد به المأموم. وقال ابن حامد^(٢): إن استخلفه - يعني من لم يكن دخل معه في الركوع أو فيما بعده - قرأ

(١) كما لو أدرك الإمام بعد الركوع، واستخلف لباقي الركعة التي لا تحسب له.

(٢) أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي البغدادي، إمام الحنابلة في زمانه ومدرسه وفقههم، صاحب المصنفات. المتوفى سنة ثلاث وأربعمائة. تاريخ بغداد ٣٠٣/٧، طبقات الحنابلة ١٧١/٢ - ١٧٧.

لنفسه وانتظره المأموم، ثم رَكَع ولَحِقَ المأموم . وهو مُرَادُ غَيْرِهِ ، ولا بدُّ منه .
وإن استخلف كُلُّ طائفةٍ رَجُلًا ، أو استخلفَ بَعْضُهُمْ ، وصَلَّى الباقيون
فُرَادَى ، صَحَّ .

هذا كُلُّهُ على الرِّوَايَةِ . ومَحَلُّهُ فيما إذا كان ابتداءً صَلَاةِ الإمامِ
صَحِيحًا ، وإن كان فاسدًا ، كأنْ ذَكَرَ الحَدَّثَ في أَثْنَاءِ^(١) الصَّلَاةِ ، فلا .
وله الاستِخْلَافُ لحدوثِ مَرَضٍ ، أو خَوْفٍ ، أو حَضَرٍ^(٢) عن القِرَاءَةِ
الوَاجِبَةِ ، ونحوه .

وإن سَبَقَ اثنان فأكثرُ بِنَغْضِ الصَّلَاةِ ، فائْتَمَّ أحدهما بصاحبه في قَضَائِهِ
ما فاتهما ، أو ائْتَمَّ مُقِيمٌ بِمَثَلِهِ إذا سَلَّمَ إمامٌ مسافرًا ، صَحَّ في غَيْرِ جُمُعَةٍ لا
فيها ؛ لأنها إذا أُقِيمَتْ بِمَسْجِدٍ مَرَّةً لم تُقَمْ فيه ثَانِيَةً . وبلا عُذْرِ السَّبْقِ لا
يَصِحُّ .

وإن أَخْرَمَ إمامًا^(٣) لَغَيْبَةِ إمامٍ الْحَيِّ ، أو إِذْنِهِ ، ثم حَضَرَ في أَثْنَائِهَا ،
فأَخْرَمَ بِهِمْ وَبَنَى على صَلَاةِ خَلِيفَتِهِ ، وصَارَ الإمامُ مَأْمُومًا ، جَازَ وَصَحَّ ،
والأوَّلَى تَرْكُهُ .

(١) سقط من : د .

(٢) في م : « حصره » .

(٣) في م : « إمام » . والمقصود : أنه ليس إمامًا راتبًا .

بَابُ الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ

يُسْتَحَبُّ الْخُرُوجُ إِلَيْهَا مُتَطَهِّرًا بِخَوْفٍ وَخُشُوعٍ ، وَأَنْ يَقُولَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ وَلَوْ لَغَيْرِ الصَّلَاةِ : « بِسْمِ اللَّهِ ، آمَنْتُ بِاللَّهِ ، اغْتَصَمْتُ بِاللَّهِ ، تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَّ ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلَمَ ، أَوْ أَجْهَلَ^(١) أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ^(٢) . وَأَنْ يَمْشِيَ إِلَيْهَا بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ ، وَيُقَارِبَ خُطَاهُ .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُشَبِّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ مِنْ حِينَ يَخْرُجُ ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ أَشَدُّ كَرَاهَةً . وَفِي الصَّلَاةِ أَشَدُّ وَأَشَدُّ .

وَيُسْنَى أَنْ يَقُولَ مَعَ مَا تَقَدَّمَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ ، وَبِحَقِّ تَمَشَّائِي هَذَا ، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا وَلَا بَطْرًا وَلَا رِيَاءً وَلَا سُمْعَةً ، خَرَجْتُ اتِّقَاءَ سَخِطِكَ وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ ، أَسْأَلُكَ أَنْ تُثَقِّلَ مِنِّي الثَّأِرَ ، وَأَنْ

(١) بعده في الأصل : « أو أجهل » .

(٢) أخرجه نحوه أبو داود ، في : باب ما يقول إذا خرج من بيته ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٦١٩ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما يقول إذا خرج من بيته ، من كتاب الدعوات . عارضة الأحوذى ٣١١ / ١٢ . والنسائي ، في : باب الاستعاذة من دعاء لا يستجاب ، من كتاب آداب القضاء . المجتبى ٢٥٢ / ٨ . وابن ماجه ، في : باب ما يدعو به إذا خرج من بيته ، من كتاب الدعاء . سنن ابن ماجه ١٢٧٨ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦٦ / ١ . وقال الألباني : حديث صحيح . وانظر صحيح سنن أبي داود ٩٥٩ / ٣ .

تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي ، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ^(١) . «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَوْجِهٍ
مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْكَ ، وَأَقْرَبَ مَنْ تَوَسَّلَ إِلَيْكَ ، وَأَفْضَلَ مَنْ سَأَلَكَ وَرَغِبَ
إِلَيْكَ» ^(٢) . «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا ، وَفِي قَبْرِي نُورًا ، وَفِي لِسَانِي
نُورًا ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَفِي بَصَرِي نُورًا ، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا ، وَعَنْ شِمَالِي
نُورًا ، وَأَمَامِي نُورًا ، وَخَلْفِي نُورًا ، وَفَوْقِي نُورًا ، وَتَحْتِي نُورًا ، وَفِي عَصَبِي
نُورًا ، وَفِي لَحْمِي نُورًا ، وَفِي دَمِي نُورًا ، وَفِي شَعْرِي نُورًا ، وَفِي بَشَرِي
نُورًا ، وَفِي نَفْسِي نُورًا ، وَأَعْظَمَ لِي نُورًا ، وَاجْعَلْنِي نُورًا ، اللَّهُمَّ أَعْطِنِي نُورًا
وَزِدْنِي نُورًا» ^(٣) .

وإِنْ سَمِعَ الْإِقَامَةَ لَمْ يَشَعْ ، فَإِنْ طَمِعَ فِي إِذْرَاكِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى - وَهُوَ
أَنْ يُذْرِكَ الصَّلَاةَ قَبْلَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، لِيَكُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ إِذَا كَبَّرَ
لِلْإِفْتِتَاحِ - فَلَا بَأْسَ أَنْ يُسْرِعَ شَيْئًا مَا لَمْ تَكُنْ عَجَلَةً ^(٤) تَقْبُحُ .

(١) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب المشى إلى الصلاة ، من كتاب المساجد والجماعات . سنن ابن
ماجه ٢٥٦/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢١/٣ . وقال عنه ابن تيمية ، فى : «التوسل» :
ضعيف بإجماع أهل العلم . التوسل والوسيلة ٢١٥ . وانظر السلسلة الضعيفة ، للألبانى ٨٢/١ .
(٢) أخرجه ابن أبى شيبة ، فى : باب ما يدعو به الرجل إذا أتى المسجد يوم الجمعة ، من كتاب
الدعاء ، عن جابر بن زيد . المصنف ٤٣٩/١٠ . وأبو نعيم ، فى : الحلية ، ترجمة جابر بن زيد .
حلية الأولياء ٨٨/٣ .

(٣) أخرجه مسلم ، فى : باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه ، من كتاب صلاة المسافرين .
صحيح مسلم ٥٢٦/١ . وأبو داود ، فى : باب فى صلاة الليل ، من كتاب التطوع . سنن أبى
داود ٣١٢/١ . والترمذى ، فى : باب عصمة الذكر ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذى
٣٠٣/١٢ . والنسائى ، فى : باب الدعاء فى السجود ، من كتاب التطبيق ، المجتبى ١٧٢/٢ ،
١٧٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٨٤/١ ، ٣٤٣ ، ٣٥٢ ، ٣٧٣ .

(٤) فى م : «بمحلة» .

وإن خَشِيتَ قَوَاتَ الْجَمَاعَةِ أَوْ الْجُمُعَةِ بِالْكُلِّيَّةِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُكْرَهَ لَهُ ^(١)
الِإِسْرَاحُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَنْجَبِرُ إِذَا قَاتَ . هَذَا مَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ فِي « شَرْحِ
الْعُمْدَةِ » ، وَتَأْتِي فَضِيلَةُ إِذْرَاكِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ . [٢٥٥ ظ]
فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ اسْتَحَبَّ لَهُ ^(٢) أَنْ يُقَدِّمَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ، وَأَنْ يَقُولَ : « بِسْمِ
اللَّهِ أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ ، وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ
الرَّجِيمِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي
ذُنُوبِي ، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ » ^(٣) .

وَإِذَا خَرَجَ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فِي الْخُرُوجِ ، وَقَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ
صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي ، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ ،
اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ » ^(٤) .

فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ ، إِنْ
كَانَ فِي غَيْرِ وَقْتِ نَهْيٍ . وَيَأْتِي آخِرُ الْجُمُعَةِ . وَيَجْلِسُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ؛ لِأَنَّهُ
خَيْرُ الْمَجَالِسِ . وَلَا يُفَرِّقُ أَصَابِعَهُ ، وَيَسْتَغِلُّ بِالطَّاعَةِ ؛ مِنْ الصَّلَاةِ وَالْقِرَاءَةِ

(١) سقط من : د ، م .

(٢) زيادة من : د ، م .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد ، من كتاب
الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١١٠ . وقال الألباني : حديث صحيح . وانظر صحيح سنن أبي
داود ١ / ٩٣ .

(٤) أخرجه نحوه الترمذي ، في : باب ما يقول عند دخول المسجد ، من أبواب الصلاة . عارضة
الأحوذى ٢ / ١١١ . وابن ماجه ، في : باب الدعاء عند دخول المساجد ، من كتاب المساجد .
سنن ابن ماجه ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

والذكر، أو يَسْكُتُ . ويُكْرَهُ أَنْ يَخُوضَ فِي حَدِيثِ الدُّنْيَا . فما دَامَ كَذَلِكَ
فهو فِي صَلَاةٍ ، الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا لَمْ يُؤْذِ أَوْ يُحْدِثْ .

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

يُسَنُّ أَنْ يَقُومَ إِمَامٌ فَمَأْمُومٌ - غَيْرُ مُقِيمٍ - إِلَى الصَّلَاةِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ :
 قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . إِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَلَوْ لَمْ يَرَهُ الْمَأْمُومُ . وَإِنْ
 كَانَ فِي غَيْرِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ قُرْبَهُ ، لَمْ يَقُمْ حَتَّى يَرَاهُ .

وَلَيْسَ بَيْنَ الْإِقَامَةِ وَالتَّكْبِيرِ دُعَاءٌ مَسْنُونٌ ، نَصًّا . وَإِنْ دَعَا ، فَلَا بَأْسَ ،
 فَعَلَهُ أَحْمَدُ وَرَفَعَ يَدَيْهِ .

ثُمَّ يُسَوِّي الْإِمَامُ الصُّفُوفَ ، نَذْبًا بِمُحَاذَاةِ الْمَنَائِبِ وَالْأَكْغُبِ دُونَ
 أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ ، فَيَلْتَفِتُ عَنْ يَمِينِهِ قَائِلًا : « اغْتَدِلُوا وَسَوُّوا صُفُوفَكُمْ » ^(١) .
 وَفِي « الْمَغْنَى » وَغَيْرِهِ يَقُولُ : اسْتَوُّوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ . وَعَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ ؛
 لِأَنَّ « تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ » ^(٢) . قَالَ أَحْمَدُ : يَنْبَغِي أَنْ تُقَامَ
 الصُّفُوفُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْإِمَامُ .

(١) لما أخرجه أبو داود، في: باب تسوية الصفوف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٥٥ والإمام أحمد، في: المسند ٣/ ٢٥٤.

(٢) لما أخرجه البخاري، في: باب إقامة الصف من تمام الصلاة، من كتاب الأذان. صحيح البخاري ١/ ١٨٤، ١٨٥. ومسلم، في: باب تسوية الصفوف وإقامتها... من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ١/ ٣٢٤. وأبو داود، في: باب تسوية الصفوف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٥٥. وابن ماجه، في: باب إقامة الصفوف، من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. سنن ابن ماجه ١/ ٣١٧. والدارمي، في: باب إقامة الصفوف، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٢٨٩. والامام أحمد، في: المسند ٣/ ١٧٧، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٩١.

وَيُسَنُّ تَكْمِيلُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ ، وَتَرَاوُصُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَسَدُّ خَلَلِ الصُّفُوفِ ، فَلَوْ تَرَكَ الْقَائِدُ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ ، كُرْهًا . وَالصَّفُّ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ مَا يَقْطَعُهُ الْمِنْبَرُ لَا مَا يَلِيهِ .

وَيَمْنَةُ كُلِّ صَفٍّ لِلرِّجَالِ أَفْضَلُ ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ، أَنَّ الْأَبْعَدَ عَنِ الْيَمِينِ أَفْضَلُ مِمَّنْ عَلَى الْيَسَارِ وَلَوْ كَانَ أَقْرَبَ . قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ^(١) فِي « شَرْحِ الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَقْوَى عِنْدِي . انْتَهَى . وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ، يُحَافِظُ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَإِنْ فَاتَتْهُ رُكْعَةٌ ، لَا إِنْ خَافَ فَوَتْ الْجَمَاعَةَ .

وَكَلَّمَا قَرُبَ مِنَ الْإِمَامِ فَهُوَ أَفْضَلُ . وَكَذَا قُرْبُ الْأَفْضَلِ وَالصَّفِّ مِنْهُ . وَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ الْمَفْضُولِ - كَالصَّبِيِّ لَا الْبَالِغِ - وَالصَّلَاةُ مَكَانَهُ .

وَيُخَيَّرُ صُفُوفُ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا ، وَشَرْهَا آخِرُهَا ، عَكْسُ صُفُوفِ النِّسَاءِ ، وَيُسَنُّ تَأْخِيرُهُنَّ ، فَتُكْرَهُ صَلَاةُ رَجُلٍ بَيْنَ يَدَيْهِ امْرَأَةٌ تُصَلِّي ، وَلَا فَلَ .

ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ ، مَعَ الْقُدْرَةِ فِي الْفَرَضِ : اللَّهُ أَكْبَرُ . مُرَّتَبًا^(٢) ، لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهَا . فَإِنْ أَتَمَّهُ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ أَتَى بِهِ كُلَّهُ رَاكِعًا أَوْ قَاعِدًا فِي غَيْرِ فَرَضٍ ، صَحَّحَتْ وَأَذْرَكَ الرُّكْعَةَ ، وَفِيهِ^(٣) تَصَحُّحُ نَفْلًا إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ .

(١) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْبَغْدَادِيِّ ، مُحِبُّ الدِّينِ أَبُو الْفَضْلِ ، قَاضِي الْقَضَاةِ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَعِلْمُ الْأَعْلَامِ ، مَفْتَى الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ ، نَاطِرٌ وَأَفْتَى وَانْتَفَعَ بِهِ النَّاسُ ، وَكَانَ مُتَضَلِّعًا بِالْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ تَفْسِيرِ وَحَدِيثِ وَفَقْهِ وَأَصُولٍ ، وَلَهُ عَمَلٌ كَثِيرٌ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ وَلَهُ حَوَاشٍ عِدَّةٌ . تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَمَانِمِائَةً . شَذَرَاتُ الذَّهَبِ ٧ / ٢٥٠ .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « مُتَوَالِيًا » .

(٣) أَيْ : فِي الْفَرَضِ .

فإن زَادَ على التَّكْبِيرِ كَقَوْلِهِ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا . أو : اللَّهُ أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ .
أو : وأَجَلٌ . ونَحْوُهُ ، كُرَّة . فإن مَدَّ هَمْزَةَ «اللَّهُ» أو «أَكْبَرُ» ، أو قال :
أكبار^(١) . لم تَنْعَقِدْ . ولا تَضُرُّ زيادةُ المَدِّ على الألفِ بينَ اللَّامِ والهاءِ ؛ لأنَّهُ
إشباعٌ ، وحَذْفُها أولى ؛ لأنَّهُ يُكْرَهُ تَمْطِيطُهُ .

فإن لم يُحَسِّنِ التَّكْبِيرَ بالعَرَبِيَّةِ ، لَزِمَهُ تَعَلُّمُهُ مَكَانَهُ أو ما قَرَّبَ مِنْهُ . فإن
خَشِيَ فَوَاتَ الوَقْتِ ، أو عَجَزَ عن التَّعَلُّمِ ، كَبَّرَ بِلُغَتِهِ ، فإن كان يَعْرِفُ
لُغَاتِ ، فالأولى تَقْدِيمُ السُّرْيَانِيَّ ، ثم الفَارِسِيَّ ، ثم التُّرْكِيَّ ، أو الهِنْدِيَّ ،
ولا يُكَبِّرُ قَبْلَ ذَلِكَ بِلُغَتِهِ . فإن عَجَزَ عن التَّكْبِيرِ سَقَطَ عَنْهُ ، كالأَخْرَسِ .
ولا يُتَزَجَّمُ عن مُسْتَحَبٍّ^(٢) ، فإن فَعَلَ ، بَطَلَتْ .

وَحُكْمُ كُلِّ ذِكْرٍ وَاجِبٍ ، كَتَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ . وإن أَحْسَنَ الْبَعْضُ أَتَى
بِهِ^(٣) .

والأَخْرَسُ وَمَقْطُوعُ اللِّسَانِ يُحْرِمُ بِقَلْبِهِ ولا يُحَرِّكُ لِسَانَهُ ، وكذا حُكْمُ
الْقِرَاءَةِ وَالتَّشْبِيحِ وَغَيْرِهِ .

وَيُسَنُّ جَهْرُ إِمَامٍ بِالتَّكْبِيرِ كُلِّهِ ، وَتَسْمِيعُ لَا تَحْمِيدَ ، وَبِسَلَامٍ أَوَّلَ فَقَطْ ،
وَقِرَاءَةٍ فِي جَهْرِيَّةٍ ، بَحِثُ يُسْمِعُ مَنْ خَلْفَهُ ، وَأَدْنَاهُ سَمَاعُ غَيْرِهِ ، وَيُسَرُّ
مَأْمُومٌ ، وَمُنْفَرِدٌ بِهِ وَبَغَيْرِهِ . وَفِي الْقِرَاءَةِ تَفْصِيلٌ يَأْتِي .

(١) فِي م : «رَاكِبًا» .

(٢) أَيْ : عَنْ ذِكْرِ مُسْتَحَبٍّ ، لَيْسَ بِوَاجِبٍ .

(٣) أَيْ : أَتَى بِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ .

وَيُكْرَهُ جَهْرُ مُأْمُومٍ، إِلَّا بِتَكْبِيرٍ وَتَحْمِيدٍ، [٢٦] وَسَلَامٍ لِحَاجَةٍ، وَلَوْ بَلَا
إِذْنِ إِمَامٍ، فَيَسْرُ. قَالَ الشَّيْخُ: إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يَتْلُو صَوْتُهُ الْمَأْمُومِينَ، لَمْ
يُسْتَحَبَّ لِأَحَدٍ مِنَ الْمَأْمُومِينَ التَّبْلِيغُ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

وَجَهْرُ كُلِّ مُصَلٍّ فِي رُكْنٍ وَوَاجِبٍ فَرَضٌ، بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُ نَفْسَهُ، إِنْ
لَمْ يَكُنْ مَانِعٌ، فَإِنْ كَانَ، فَبِحَيْثُ يَحْصُلُ السَّمَاعُ مَعَ عَدَمِهِ.

وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، نَذْبًا - وَالْأَفْضَلُ مَكْشُوفَتَيْنِ هُنَا وَفِي الدُّعَاءِ - أَوْ
إِحْدِيهِمَا عَجْزًا. وَيَكُونُ ابْتِدَاءُ الرَّفْعِ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ، وَانْتِهَاؤُهُ مَعَ
انْتِهَائِهِ، تَمْدُودَتِي الْأَصَابِعِ بِرُءُوسِهَا^(١) مَضْمُومَةً، وَيَسْتَقْبِلُ بِيْطُونِهَا الْقِبْلَةَ
إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ بِرُءُوسِهِمَا^(٢)، إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ، وَيَرْفَعُهُمَا أَقْلٌ وَأَكْثَرُ
لِعُذْرِ. وَيَسْقُطُ بِفَرَاغِ التَّكْبِيرِ كُلِّهِ. وَرَفْعُهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى رَفْعِ الْحِجَابِ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ رَبِّهِ.

ثُمَّ يَخْطُئُهُمَا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ، ثُمَّ يَقْبِضُ بِكَفِّهِ الْأَيْمَنِ كُوعَهُ الْأَيْسَرَ
وَيَجْعَلُهُمَا تَحْتَ سُرَّتِهِ - وَمَعْنَاهُ ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيْ عِزٍّ - وَيُكْرَهُ عَلَى صَدْرِهِ^(٣).
وَيُسْتَحَبُّ نَظَرُهُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ فِي كُلِّ حَالٍ الصَّلَاةِ، إِلَّا فِي

(١) سقط من: د.

(٢) سقط من: م.

(٣) لم يرد في «الإنصاف» رواية بكراهة جعلهما على الصدر، وأوردها المرادى والشارح رواية
في جواز ذلك لحديث وائل بن حجر، وشاهده: رأيت رسول الله ﷺ يصلي فوضع يديه على
صدره... إلخ. أخرجه أبو داود، في: باب رفع اليدين في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن
أبي داود ١٦٧/١.

صَلَاةِ الْخَوْفِ إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ، فَيَنْظُرُ إِلَى الْعَدُوِّ. وكذا إذا اشْتَدَّ الْخَوْفُ، أو كان خَائِفًا مِنْ سَيْلٍ، أو سَبْعٍ، أو فَوَاتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، أو ضَيَاعِ مَالِهِ، وَشِبْهِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْصُلُ لَهُ بِهِ ضَرَرٌ إِذَا نَظَرَ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ.

فصل: ثم يَسْتَفْتِيحُ سِرًّا، فيقول: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»^(١). ويجوزُ وَلَا يُكْرَهُ بغيره مما وَرَدَ. ثم يَتَعَوَّذُ سِرًّا فيقول: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»^(٢). وكيفما تَعَوَّذَ مِنَ الْوَارِدِ فَحَسَنٌ.

ثم يَقْرَأُ الْبَسْمَلَةَ سِرًّا، ولو قِيلَ: إِنَّهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ. وليست منها كغيرها، بل آيَةٌ^(٣) مِنَ الْقُرْآنِ، مَشْرُوعَةٌ قَبْلَهَا وَيَسَنُ كُلُّ سَوْرَتَيْنِ سِوَى «بَرَاءَةِ»، فَيُكْرَهُ ابْتِدَاؤها بِهَا.

(١) لما أخرجه أبو داود، في: باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١٧٩. والترمذي، في: باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٤١، ٤٢. وابن ماجه، في: باب افتتاح الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. سنن ابن ماجه ١/٢٦٥. والإمام أحمد، في: المسند ٦/٢٣٠، ٢٥٤. وقال الألباني: صحيح. وانظر صحيح سنن أبي داود ١/١٤٨.

(٢) لما أخرجه أبو داود، في: باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١٧٩. والترمذي، في: باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٤٠، ٤١. والدارمي، في: باب ما يقال بعد افتتاح الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/٢٨٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٥٠. وقال الألباني: صحيح. وانظر صحيح سنن أبي داود ١/١٤٨.

(٣) أى: الآية ٣٠ من سورة النمل.

فإن ترك الاستفتاح^(١) ولو عمداً حتى تَعَوَّذَ ، أو التَّعوَّذَ حتى بِسْمَلٍ ، أو
البِسْمَلَةِ حتى سَرَعَ في القرآن ، سَقَطَ .

ثم يقرأ الفاتحة مرتبةً متواليةً مُشَدَّدةً . والمُسْتَحَبُّ أن يأتي بها مُرْتَلَّةً
مُعَرَّبَةً ، يَقِفُ فيها عند كل آية ، وإن كانت الآية الثانية مُتَعَلِّقَةً بالأولى تَعَلُّقَ
الصفة بالموصوف ، أو غير ذلك . ويُكْرَهُ حُرُوفَ المَدِّ واللَّيْنِ ما لم يُخْرِجْهُ
ذلك إلى التَّمْطِيطِ .

وهي أعظمُ سُورَةٍ في القرآن ، وأعظمُ آيةٍ فيه آيةُ الكُرْسِيِّ . وفيها
إحدى عشرة تشديدة . فإن ترك ترتيبها أو حرفاً منها أو تشديدةً ، لم يُعْتَدَ
بها .

وإن قَطَعَهَا غيرُ مأْمومٍ بِذِكْرِ^(٢) أو دُعَاءٍ^(٣) ، أو قُرْآنٍ كثيرٍ ، أو سُكُوتٍ
طَوِيلٍ ، عَمْدًا ، لَزِمَهُ اسْتِنَافُهَا . لا إن كان يسيراً أو كثيراً ، سَهْواً أو نَوْماً ،
أو انتقل إلى غيرها غَلَطًا فطال .

ولا يَضُرُّ في حقِّ مأْمومٍ إن كان القَطْعُ أو الشُّكُوتُ مَشْرُوعًا ؛
كَالتَّأْمِينِ ، وسُجُودِ التَّلَاوَةِ ، والتَّسْبِيحِ بِالتَّنْبِيهِ ، ونَحْوِهِ ، أو لاسْتِمَاعِ قِرَاءَةِ
الإمامِ وَيَتْنِي . ولا تَبْطُلُ بَيِّنَةُ قَطْعِهَا ، ولو سَكَتَ يَسِيرًا . ويأتى في صَلَاةِ
الجماعةِ إذا لَحَنَ لَحْنًا يُحِيلُ المعنى ، أو أَبْدَلَ حرفًا بحرفٍ ونَحْوِهِ .

ويُكْرَهُ الإفراطُ في التَّشْدِيدِ والمَدِّ ، وأن يقولَ مع إمامِهِ : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ

(١) في الأصل : «الافتتاح» .

(٢ - ٣) سقط من : م .

وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ^(١) . ونحوه . ﴿مَلِكٌ﴾ أَحَبُّ إِلَى أَحْمَدَ مِنْ «مَلِكٍ» .
 فإذا فَرَّغَ قال : «آمِينَ»^(٢) . بعد سَكْتَةٍ لَطِيفَةٍ ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهَا ليست مِنْ
 الْقُرْآنِ ، يَجْهَرُ بِهَا إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ مَعًا فِي صَلَاةٍ جَهْرٍ ، وَمُنْفَرِدٌ وَغَيْرُ مُصَلٍّ
 إِنْ جَهِرَ بِالْقِرَاءَةِ . وَإِنْ تَرَكَهَ إِمَامٌ أَوْ أَسْرَاهُ ، أَتَى بِهِ مَأْمُومٌ جَهْرًا لِيَذْكُرَهُ .
 وَيَأْتِي الْمَأْمُومُ أَيْضًا بِالتَّعَوُّذِ ، وَلَوْ تَرَكَهَ الْإِمَامُ . فَإِنْ تَرَكَ التَّأْمِينَ حَتَّى
 شَرَعَ فِي قِرَاءَةِ السُّورَةِ ، لَمْ يَغْدُ إِلَيْهِ ، وَالْأَوَّلَى الْمَدُّ . وَيَجُوزُ الْقَصْرُ فِي «
 آمِينَ» ، وَيَحْرُمُ تَشْدِيدُ الْمِيمِ . فَإِنْ قَالَ : آمِينَ رَبِّ الْعَالَمِينَ . لَمْ
 يُسْتَحَبَّ .

وَيُسْتَحَبُّ سُكُوتُ الْإِمَامِ بَعْدَهَا بِقَدْرِ قِرَاءَةِ مَأْمُومٍ .

وَيَلْزَمُ الْجَاهِلَ تَعَلُّمُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَعَ [٢٦٦] الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، لَمْ تَصِحَّ
 صَلَاتُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْهُ ، سَقَطَ وَلَزِمَهُ قِرَاءَةُ قَدْرِهَا فِي
 عَدَدِ الْحُرُوفِ وَالْآيَاتِ مِنْ غَيْرِهَا .

فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَّا آيَةً وَاحِدَةً مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا ، كَرَّرَهَا بِقَدْرِهَا .
 فَإِنْ كَانَ يُحْسِنُ آيَةً مِنْهَا وَشَيْئًا مِنْ غَيْرِهَا ، كَرَّرَ الْآيَةَ ، لَا الشَّيْءَ ،
 بِقَدْرِهَا . فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَّا بَعْضَ آيَةٍ ، لَمْ يُكْرَرْهُ وَعَدَلَ إِلَى غَيْرِهِ .

(١) سورة الفاتحة ٥ .

(٢) لما أخرجه أبو داود ، فى : باب التأمين وراء الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١ /

٢١٤ . والنسائى ، فى : باب رفع اليدين حيال الأذنين ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٢ /

٩٤ . والدارمى ، فى : باب الجهر بالتأمين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٢٨٤ .^١

فإن لم يُحَسِّن شيئاً مِنَ الْقُرْآنِ ، حَرَمَ أَنْ يُتَرْجَمَ عَنْهُ بِلُغَةٍ أُخْرَى ،
كعَالِمٍ .

وَتَرْجَمَتُهُ بِالْفَارِسِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا لَا تُسَمَّى قُرْآنًا . فَلَا تَحْرُمُ^(١) عَلَى الْجُنُبِ ،
وَلَا يَحْنُثُ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا يَقْرَأُ . وَتَحْسُنُ - لِلْحَاجَةِ - تَرْجَمَتُهُ إِذَا اخْتِاجَ
إِلَى تَفْهِيمِهِ إِيَّاهُ بِالتَّرْجَمَةِ . وَحَصَلَ الْإِنْذَارُ بِالْقُرْآنِ دُونَ تِلْكَ اللُّغَةِ كَتَرْجَمَةِ
الشَّهَادَةِ^(٢) . وَلَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
وَاللَّهُ أَكْبَرُ . فَإِنْ لَمْ يُحَسِّنْ إِلَّا بَعْضَ الذِّكْرِ ، كَرَرَهُ بِقَدْرِ الذِّكْرِ ، فَإِنْ لَمْ
يُحَسِّنْ شَيْئًا مِنْهُ ، وَقَفَ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ كَالْأَخْرَسِ ، وَلَا يُحَرِّكُ لِسَانَهُ ، وَلَمْ
تَلْزِمَهُ الصَّلَاةُ خَلْفَ قَارِئٍ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ . وَمَنْ صَلَّى وَتَلَّقَنَ^(٣) الْقِرَاءَةَ مِنْ
غَيْرِهِ صَحَّحَتْ .

فصل : ثُمَّ يَقْرَأُ الْبِسْمَلَةَ سِرًّا ، ثُمَّ سُورَةَ كَامِلَةً ، وَتَجُوزُ آيَةٌ ، إِلَّا أَنْ
أَحْمَدَ اسْتَحَبَّ أَنْ تَكُونَ طَوِيلَةً كَأَيَّةِ الدِّينِ ، وَأَيَّةِ الْكُرْسِيِّ . فَإِنْ قَرَأَ مِنْ
أَثْنَاءِ سُورَةٍ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُشْمِلَ ، نَصًّا . وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ ، فَإِنْ شَاءَ
جَهَرَ بِهَا ، وَإِنْ شَاءَ خَافَتْ . وَيُكْرَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ .

وتكون^(٤) فِي الْفَجْرِ بِطَوَالِ الْمُفْصَّلِ ، وَأَوَّلُهُ « ق » . وَيُكْرَهُ بِقِصَارِهِ فِي
الْفَجْرِ مِنْ غَيْرِ غُذِيرٍ ؛ كَسَفَرٍ وَمَرَضٍ وَنَحْوِهِمَا . وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ مِنْ

(١) أَى : قِرَاءَةُ التَّرْجَمَةِ .

(٢) أَى : يَحْصُلُ الْإِنْذَارُ بِالْمَعْنَى الْمُرْجَمِ ، لَا بِلُغَةِ التَّرْجَمَةِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « تَلَقَّنَ » .

(٤) فِي م : « يُسْتَحَبُّ » .

قَصَارِهِ ، وَلَا يُكْرَهُ بِطَوَالِهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ ، نَصًّا . وَفِي الْبَاقِي مِنْ أَوْسَاطِهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ ، فَإِنْ كَانَ ، لَمْ يَكْرَهُ بِأَقْصَرٍ مِنْهُ .

وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ ، وَأَوَّلِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ، وَيُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ . وَيُخَيَّرُ مُتَفَرِّدٌ وَقَائِمٌ لِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بَيْنَ جَهْرِ وَخَفَاتٍ .

وَلَا تَأْسَ بِجَهْرِ امْرَأَةٍ ، إِذَا لَمْ يَسْمَعْهَا أَجَنِيئٌ ، وَخُشْيَ مِثْلُهَا .

وَيُسِرُّ فِي قَضَاءِ صَلَاةٍ جَهْرٍ نَهَارًا وَلَوْ جَمَاعَةً ، كَصَلَاةِ سِرٍّ .

وَيَجْهَرُ بِالْجَهْرِيَّةِ لَيْلًا فِي جَمَاعَةٍ فَقَطْ . وَيُكْرَهُ جَهْرُهُ فِي نَفْلِ نَهَارًا وَلَيْلًا ، يُزَاعَى الْمَضْلَحَةُ . وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالنَّهَارِ ؛ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، لَا مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَبِاللَّيْلِ ؛ مِنْ غُرُوبِهَا إِلَى طُلُوعِهَا . قَالَ ابْنُ نَضِيرٍ اللَّهُ .

وَإِنْ أَسَرَ فِي جَهْرٍ (أَوْ جَهْرٍ) فِي سِرٍّ ، بَنَى عَلَى قِرَاءَتِهِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ كَمَا فِي الْمُصْحَفِ مِنْ تَرْتِيبِ السُّورِ . وَيُخْرَمُ تَنكِيسُ الْكَلِمَاتِ ، وَتَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ . وَيُكْرَهُ تَنكِيسُ السُّورِ فِي رَكْعَةٍ أَوْ رَكْعَتَيْنِ كَالآيَاتِ . قَالَ الشَّيْخُ : تَرْتِيبُ الْآيَاتِ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّ تَرْتِيبَهَا بِالنُّصِّ ، إجماعًا ، وَتَرْتِيبُ السُّورِ بِالاجْتِهَادِ لَا بِالنُّصِّ ، فِي قَوْلِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ ، مِنْهُمْ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ ، فَتَجُوزُ قِرَاءَةُ هَذِهِ قَبْلَ هَذِهِ ، وَكَذَا فِي الْكِتَابَةِ ؛ وَلِهَذَا تَنَوَّعَتْ مَصَاحِفُ الصُّحَابَةِ فِي كِتَابَتِهَا ، لَكِنْ لَمَّا اتَّفَقُوا عَلَى

المُصْحَفِ زَمَنَ عُثْمَانَ ، صارَ هذا ممَّا سنَّه الخُلفاءُ الرَّاشِدُونَ ، وقد دَلَّ الحَدِيثُ ^(١) على أَنَّ لهم سُنَّةً يَجِبُ اتِّبَاعُهَا .

وإن قرأ بقراءة تَخْرُجُ عن مُصْحَفِ عُثْمَانَ ، لم تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، وَيَخْرُجُ لَعَدَمِ تَوَاتُرِهِ . وعنه ، يُكْرَهُ . وَتَصِحُّ إِذَا صَحَّ سَنَدُهُ . وَتَصِحُّ بِمَا وَافَقَ الْمُصْحَفَ وإن لم يَكُنْ مِنَ العَشْرَةِ ، نَصًّا . وَكَرِهَ أَحْمَدُ قِرَاءَةَ حَمْزَةِ ^(٢) وَالْكَسَائِيِّ ^(٣) ، وَالْإِذْغَامَ الْكَبِيرَ لِأَبِي عَمْرٍو ^(٤) ، وَاخْتَارَ قِرَاءَةَ نَافِعٍ ^(٥) مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ ^(٦) ، ثُمَّ قِرَاءَةَ

(١) وهو حديث العرياض بن سارية ، والشاهد منه : « ... فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ ... » .

أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الأخذ بالسنة ، واجتناب البدع ، من أبواب العلم . عارضة الأحوذى ١٠ / ١٤٤ . وابن ماجه ، فى : باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ١ / ١٥٠ . قال الألبانى : حديث صحيح . وانظر صحيح سنن الترمذى ٢ / ٣٤٢ . (٢) هو حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل ، الزيات ، أحد القراء السبعة ، استفتح القرآن من حمران بن أعين ، وكان يقرأ قراءة ابن مسعود ولا يخالف مصحف عثمان ، توفى سنة ست وخمسين ومائة . طبقات القراء ١ / ٢٦١ - ٢٦٣ .

(٣) على بن حمزة بن عبد الله ، الكسائى الكبير ، أخذ القراءة عن حمزة الزيات ، وانتهت إليه رئاسة القراء بالكوفة بعده ، توفى سنة تسع وثمانين ومائة . طبقات القراء ١ / ٥٣٥ - ٥٤٠ .

(٤) زيان بن العلاء بن عمار بن العريان ، أبو عمرو التميمي ، أحد القراء السبعة ، ليس فى القراء السبعة أكثر شيوخا منه ، سمع أنس بن مالك وغيره ، وكان أعلم الناس بالقرآن والعريية ، مع الصدق والثقة والزهد . توفى سنة أربع وخمسين ومائة . طبقات القراء ١ / ٢٩٢ .

(٥) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم ، أبو عبد الرحمن الليثى ، أحد القراء السبعة والأعلام ، ثقة صالح ، أخذ القراءة عرضا عن جماعة من تابعى أهل المدينة . توفى سنة تسع وستين ومائة . طبقات القراء ٢ / ٣٣٠ - ٣٣٤ .

(٦) إسماعيل بن جعفر بن أبى كثير الأنصارى ، أبو إسحاق المدني ، جليل ثقة ، قرأ على نافع ، توفى ببغداد سنة ثمانين ومائة . طبقات القراء ١ / ١٦٣ .

عاصم^(١) من رواية أبي بكر بن عياش^(٢).

فصل: ثم يرفع يديه كرفع الأول بعد فراغه من القراءة، مع ابتداء الركوع مكبرا، فيضع يديه مفرجتى الأصابع على ركبتيه، ملقما كل يد ركلة ويمد [٢٧] ظهره مستويا، ورأسه حيا لظهره، ويجافي مرقفيه عن جنبيه.

ويكره أن يطبق إحدى راحتيه على الأخرى ويجعلهما^(٣) بين ركبتيه.

وقد ر الإجزاء أنجناؤه بحيث يمكنه مس ركبتيه بكفيه^(٤)، نصا، إذا كان وسطا من الناس، لا طویل البدن، ولا قصيرهما، وقدره في حقهما؛ قال المجد: بحيث يكون أنجناؤه إلى الركوع المعتدل أقرب منه إلى القيام المعتدل. وقدره من قاعد، مقابلة وجهه ما قدام ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة، وتتمتها^(٥) الكمال.

(١) عاصم بن أبي النجود، انتهت إليه رئاسة القراء في الكوفة بعد وفاة عبد الرحمن السلمي، جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد وكان أحسن الناس صوتا بالقرآن. توفي سنة عشرين ومائة. طبقات القراء ١/٣٤٦ - ٣٤٩.

(٢) شعبة بن عياش بن سالم، أبو بكر الحنات الكوفي، عرض القرآن على عاصم، كان إماما كبيرا عالما عاملا، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة، طبقات القراء ١/٣٢٥ - ٣٢٧.

(٣) في م: «يجعلها».

(٤) في م: «بيديه».

(٥) في الأصل: «تمتها».

ويقول: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ» ثلاثاً^(١). وهو أدنى الكمال، وأعلاّه في حقِّ إمامٍ إلى عَشْرِ، ومُنْفَرِدٍ الْعُزْفُ، وكذا «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» في سُجُودِهِ، وَالْكَمَالُ فِي «رَبِّ اغْفِرْ لِي»، ثلاثٌ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ.

ولو أُنْحِنِي لَتَنَاقُلَ شَيْءٌ، وَلَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ الرُّكُوعُ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنْهُ. وَتُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مَعَ رَفْعِ يَدَيْهِ كَرَفْعِهِ الْأَوَّلِ، قَائِلًا - إِمَامٌ وَمُنْفَرِدٌ - : «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»^(٢). مُرَتَّبًا وَجُوبًا. وَمَعْنَى سَمِعَ؛ أَجَابَ.

ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَرْسَلَ يَدَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، نَصًّا. فَإِذَا اسْتَوَى^(٣) قَائِمًا. قَالَ: «رَبُّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، مِلَّةَ السَّمَلَوَاتِ، وَمِلَّةَ

(١) لما أخرجه أبو داود، في: باب مقدار الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٠٤/١. والترمذي، في: باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٦٢/٢. وابن ماجه، في: باب التسبيح في الركوع والسجود، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٨٧/١، ٢٨٨. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٢/١، ٣٧١.

(٢) لما أخرجه أبو داود، في: باب افتتاح الصلاة، وباب ذكر التورك في الرابعة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٦٨/١، ٢٢٠. والترمذي، في: باب ما جاء أنه يجافى يديه عن جنبيه في الركوع، وباب ما جاء في وصف الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٦١/٢، ٩٨-١٠٠. والنسائي، في: باب الاعتدال في الركوع، من كتاب التطبيق. المجتبى ١٤٦/٢. وابن ماجه، في: باب إتمام الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٣٧/١، ٣٣٨. والدارمي، في: باب التجافى في الركوع، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٢٩٩/١، ٣٠٠. والإمام أحمد، في: المسند ٤٢٤/٥.

(٣) في م: «استتم».

الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد». وإن شاء زاد على ذلك: «أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»^(١). أو غير ذلك مما ورد. والمأموم يحمّد فقط في حال رفعه. وللمصلّي قول: ربّنا لك الحمد. بلا واو، وبها أفضل، وإن شاء قال: اللهم ربّنا لك الحمد. بلا واو، وهو أفضل، وإن شاء بواو.

وإن عطس حال رفعه فحمّد لهما جميعاً، لم يُجزّئه، نصّاً،^(٢) ولا تبطل به^(٣). ومثل ذلك، لو أراد الشروع في الفاتحة فعطس فقال: الحمد لله. يتوى بذلك عن العطاس والقراءة.

ورفع اليدين في مواضعه من تمام الصلاة، و^(٣) من رفع^(٣)، أتم صلاة ممن لم يرفع. وإذا رفع رأسه من الركوع، فذكر أنه لم يسبح في ركوعه، لم يعد إلى الركوع إذا ذكره بعد اعتداله، فإن عاد إليه، فقد زاد ركوعاً تبطل الصلاة بعمره. فإن فعله ناسياً أو جاهلاً، لم تبطل، ويسجد والإمام

(١) لما أخرجه مسلم، في: باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٤٦/١، ٣٤٧. وأبو داود، في: باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٩٥/١. والترمذي، في: باب ما يقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٦٧/٢. والنسائي، في: باب ما يقول في قيامه ذلك [أى بين الرفع من الركوع والسجود]، من كتاب التطبيق. المجتبى ١٥٦/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٨٨/٣.

(٢ - ٢) سقط من: م.

(٣ - ٣) في م: «رافع».

للسَّهْوِ . فَإِنْ أَدْرَكَ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ فِي هَذَا الرُّكُوعِ ، لَمْ يُدْرِكِ الرُّكْعَةَ ، وَيَأْتِي فِي سُجُودِ السَّهْوِ .

ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَخِرُّ سَاجِدًا ، وَلَا يَزْفَعُ يَدَيْهِ ، فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ يَدَيْهِ ، ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ ، وَيُمْكِنُ^(١) جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ وَرَاحَتَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ ، وَيَكُونُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ ، وَتَكُونُ مُفْرَقَةً - إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي رِجْلَيْهِ نَعْلٌ أَوْ خُفٌّ - مُوَجَّهَةً إِلَى الْقِبْلَةِ .

وَلَوْ سَقَطَ إِلَى الْأَرْضِ مِنْ قِيَامٍ أَوْ رُكُوعٍ وَلَمْ يَطْمَئِنَّ ، عَادَ فَأَتَى بِذَلِكَ ، وَإِنْ أَطْمَأَنَّ ، عَادَ فَانْتَصَبَ قَائِمًا ثُمَّ يَسْجُدُ فَإِنْ اعْتَدَلَ^(٢) حَتَّى سَجَدَ ، سَقَطَ . وَإِنْ عَلَا مَوْضِعُ سُجُودِ^(٣) رَأْسِهِ عَلَى قَدَمَيْهِ ، فَلَمْ تَسْتَغْلِ الْأَسْفَلَ بِلا حَاجَةٍ ، فَلَا بِأَسِّ يَسِيرِهِ ، وَيُكْرَهُ بكَثِيرِهِ . وَلَا يُجْزَى إِنْ خَرَجَ عَنْ صِفَةِ السُّجُودِ . وَالسُّجُودُ بِالْمُصَلِّي عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ مَعَ الْأَنْفِ رُكْنٌ مَعَ الْقُدْرَةِ .

وَإِنْ عَجَزَ بِالْجَبْهَةِ ، أَوْ مَا أُمِنَتْهُ ، وَسَقَطَ لُزُومُ بَاقِي الْأَعْضَاءِ . وَإِنْ قَدَّرَ بِهَا ، تَبِعَهَا الْبَاقِي .

وَيُجْزَى بَعْضُ كُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا ، وَلَوْ عَلَى ظَهْرِ كَفٍّ وَقَدَمٍ وَنَحْوِهِمَا . لَا إِنْ كَانَ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ .

وَيُسْتَحَبُّ مُبَاشَرَةُ الْمُصَلِّي بِيَاظِ كَفِّهِ ، وَضَمُّ أَصَابِعِهِمَا مُوَجَّهَةً نَحْوَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَرْكُنُ » .

(٢) فِي د ، م : « اعْتَلَّ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : د .

القبلة غير مقبوضة ، رافعاً مِرْفَقَيْهِ . ولا يَجِبُ عليه مباشرة المصلى بشيء^(١) منها حتى الجبهة ، لكن يُكره تروكها بلا عذر . فلو سجد على متّصل به غير أعضاء السجود ؛ ككُوز^(٢) عِمَامَتِهِ وَكُمِّهِ وَذَيْلِهِ وَنَحْوِهِ ، صَحَّتْ ، ولم يُكره لعذر كحز أو بزد أو نحوه .

ويُكره كَشْفُ [٢٧ظ] الرُّكْبَتَيْنِ كَسْتِرِ اليَدَيْنِ . وتُكره الصَّلَاةُ بمكان شديد الحرّ أو البرد ، ويأتى .

ويُسْنُ أَنْ يُجَافِيَ عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَبَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ ، وَفَخْذَيْهِ عَنْ سَاقَيْهِ ، ما لم يُؤْذِ جَارَهُ . وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ . وله أَنْ يَغْتَمِدَ بِمِرْفَقَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ إِنْ طَالَ ، وَيُفَرِّقَ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، ويقول : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى »^(٣) . وَحُكْمُهُ كَتَشْبِيحِ الرُّكُوعِ . ولا بأس بتطويل السجود لعذر .

ثم يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا ، وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا ، يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا ، وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى وَيُخْرِجُهَا مِنْ تَحْتِهِ ، وَيَجْعَلُ بَطْنَهُ أَصَابِعَهَا عَلَى

(١) سقط من : م .

(٢) كار الرجل العمامة كورا ، أدارها على رأسه ، وكل دَوْر كَوُز .

(٣) أخرجه مسلم مطولا ، فى : باب استحباب تطويل القراءة فى صلاة الليل ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٥٣٧/١ . وأبو داود ، فى : باب تفريع أبواب الركوع والسجود ، ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٠١/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى التسبيح فى الركوع والسجود ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٦٢/٢ ، ٦٣ . والنسائى ، فى : باب الذكر فى الركوع ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ١٤٩/٢ . وابن ماجه ، فى : باب التسبيح فى الركوع والسجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٨٧/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٨٢/٥ ، ٣٨٤ ، ٣٨٩ .

الأَرْضِ مُفَرَّقَةً مُعْتَمِدًا عَلَيْهَا ؛ لِتَكُونَ أَطْرَافُ أَصَابِعِهَا إِلَى الْقِبْلَةِ ، بِاسِطًا يَدَيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ مَضْمُومَةً الْأَصَابِعِ ، قَائِلًا : « رَبِّ اغْفِرْ لِي » ^(١) . ثَلَاثًا ، وَهُوَ الْكَمَالُ هُنَا ، وَتَقَدَّمَ .

وَلَا تُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى قَوْلِ : رَبِّ اغْفِرْ لِي . وَلَا عَلَى : شُحْبَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ ، وَشُحْبَانَ رَبِّي الْأَعْلَى ، فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مِمَّا وَرَدَ .
ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالأُولَى .

ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا قَائِمًا عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ يَدَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ فَيَعْتَمِدَ بِالْأَرْضِ ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُقَدَّمَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ . وَلَا تُسْتَحَبُّ جَلْسَةُ الْاسْتِرَاحَةِ ؛ وَهِيَ جَلْسَةُ يَسِيرَةٍ صِفَتْهَا كَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .

فصل : ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَالأُولَى ، إِلَّا فِي تَجْدِيدِ النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالِاسْتِفْتَاكِحِ - وَلَوْ لَمْ يَأْتِ بِهِ وَلَوْ عَمْدًا فِي الْأُولَى - وَالِاسْتِعَادَةَ ، إِنْ كَانَ اسْتِعَادَ فِي الْأُولَى ، وَإِلَّا اسْتَعَادَ ، سَوَاءً ^(٢) كَانَ تَرَكُّهُ لَهَا فِي الْأُولَى عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا .

ثُمَّ يَجْلِسُ مُفْتَرِّشًا جَاعِلًا يَدَيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ ، بِاسِطًا أَصَابِعَ يُسْرَاهِ

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ فِي قِيَامِهِ ذَلِكَ [أَيْ بَيْنَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ] ، وَبَابِ الدُّعَاءِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ التَّطْبِيقِ . الْمُجْتَبَى ١٥٧/٢ ، ١٨٣ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢٨٩/١ .
(٢) سَقَطَ مِنْ : د .

مَضْمُومَةٌ مُسْتَقْبَلًا بِهَا الْقِبْلَةَ ، قَابِضًا مِنْ يُمْنَاهُ الْخِنْصَرِ وَالْبِنْصَرِ ، مُحَلِّقًا^(١) إِنْهَامَهُ مَعَ وَسْطَاهُ ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ سِرًّا ، نَذْبًا ، كَتَشْيِيعِ رُكُوعٍ وَشُجُودٍ ، وَقَوْلٍ : « رَبِّ اغْفِرْ لِي » . وَيُشِيرُ بِسَبَائِئِهَا لَا بَغِيرِهَا ، وَلَوْ غَدِمَتْ فِي تَشْهِيدِهِ مَرَارًا ، كُلَّ مَرَّةٍ عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ ؛ تَنْبِيْهَا عَلَى التَّوْحِيدِ ، وَلَا يُحَرِّكُهَا ، وَعِنْدَ دُعَائِهِ ، فِي صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا ، فَيَقُولُ : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ »^(٢) . وَبِأَيِّ تَشْهِيدٍ تَشْهَدَ ، مِمَّا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، جَازَ . وَلَا تُكْرَهُ التَّشْمِيَةُ أَوَّلَهُ ، وَتَرْكُهَا أَوَّلَى . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِزِيَادَةٍ : وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ . وَالْأَوَّلَى تَخْفِيفُهُ وَعَدَمُ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ . وَإِنْ قَالَ : وَأَنْ مُحَمَّدًا . وَأَسْقَطَ « أَشْهَدُ » ، فَلَا بَأْسَ .

وهذا التَّشْهِيدُ الْأَوَّلُ ، ثُمَّ إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ فَقَطْ ، أَتَى بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَا بَعْدَهَا ، فَيَقُولُ : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ

(١) فِي م : « مُلَحَقًا » .

(٢) لَمَّا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ التَّشْهِيدِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٢٢٤ . ٣٠٢ ، ٣٠٣ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ التَّشْهِيدِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٢٢٤ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّشْهِيدِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢ / ٨٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٢٩٢ .

مَجِيدٌ»^(١) . هذا الأَوَّلَى مِنْ أَلْفَاظِ الصَّلَاةِ وَالْبَرَكَةِ . وَيَجُوزُ بغيرِهِ مِمَّا وَرَدَ .
وَأَلَّهُ ، أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ ، وَالصُّوَابُ عَدَمُ جَوَازِ إِبْدَالِهِ بِأَهْلٍ .

وَإِذَا أَدْرَكَ بَعْضَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ ، فَجَلَسَ الْإِمَامُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ ، لَمْ
يَزِدِ الْمَأْمُومُ عَلَى التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ ، بَلْ يُكْرِّزُهُ^(٢) . وَلَا يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ،
وَلَا يَدْعُو^(٣) بِشَيْءٍ مِمَّا يُدْعَى بِهِ فِي التَّشْهِيدِ الْآخِيرِ . فَإِنْ سَلَّمَ إِمَامُهُ ، قَامَ
وَلَمْ يُتِمِّهِ^(٤) إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا فِي حَقِّهِ .

وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى غَيْرِهِ مُتَفَرِّدًا ، نَصًّا . وَتُسَنُّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ بِنَأْكَدٍ ، وَتَتَأَكَّدُ كَثِيرًا عِنْدَ ذِكْرِهِ ، وَفِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيَلَتِهَا .
وَيُسَنُّ أَنْ يَتَعَوَّذَ يَقُولَ : «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابِ
الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ^(٥) الدَّجَالِ»^(٦) ، «اللَّهُمَّ

(١) لما أخرجه البخارى ، فى : باب حدثنا موسى بن إسماعيل ، من كتاب الأنبياء ، وفى : باب
قوله تعالى : ﴿إِنْ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ ، من كتاب التفسير (سورة الأحزاب) ،
وفى : باب الصلاة على النبي ﷺ ، من كتاب الدعوات . صحيح البخارى ١٧٨ / ٤ ، ١٧٨ / ٦
١٥١ ، ٩٥ / ٨ . ومسلم ، فى : باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ، من كتاب الصلاة .
صحيح مسلم ٣٠٥ / ١ .

(٢) فى الأصل : «يكْرَهُ» .

(٣) فى الأصل ، د : «يدعوا» .

(٤) فى الأصل : «يتم» .

(٥) فى د : «المسيح» .

(٦) لما أخرجه مسلم ، فى : باب ما يستعاذ منه فى الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح
مسلم ٤١٢ / ١ . وأبو داود ، فى : باب ما يقول بعد التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى
داود ٢٢٥ / ١ .

إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ»^(١).

[٢٨] وإن دعا بما وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، أَوْ عَنِ الصُّحَابَةِ وَالسَّلَفِ ، أَوْ بغيرِهِ مِمَّا يَتَضَمَّنُ طَاعَةً ، وَيَعُوذُ إِلَى أَمْرِ آخِرَتِهِ ، نَصًّا ، وَلَوْ لَمْ يُشْبِهْ مَا وَرَدَ كَالدُّعَاءِ بِالرُّزْقِ الْحَلَالِ وَالرَّحْمَةِ وَالْعِصْمَةِ مِنَ الْفَوَاحِشِ وَنَحْوِهِ ، فَلَا بَأْسَ ، مَا لَمْ يَشُقَّ عَلَى مَأْمُومٍ ، أَوْ يَخْفَ سَهْوًا . وَكَذَا فِي رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَنَحْوِهِمَا .

وَلَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِغَيْرِ مَا وَرَدَ وَلَيْسَ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ ؛ كَحَوَائِجِ دُنْيَاهُ وَمَلَاذُهَا ، كَقَوْلِهِ : اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي جَارِيَةً حَسَنَاءَ ، وَحُلَّةً خَضْرَاءَ ، وَذَابَّةً هِمْلَاجَةً^(٢) وَنَحْوَهُ ، وَتَبَطَّلُ بِهِ .

وَلَا بَأْسَ بِالدُّعَاءِ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ ، مَا لَمْ يَأْتِ بِكَافٍ الْخِطَابِ ، فَإِنْ أَتَى بِهِ بَطَلَتْ . وَظَاهِرُهُ ، لِغَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ كَمَا فِي التَّشْهِيدِ وَهُوَ « السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ » .

وَلَا تَبَطَّلُ بِقَوْلِهِ : لَعَنَهُ اللَّهُ . عِنْدَ ذِكْرِ إِبْلِيسَ ، وَلَا بِتَعْوِيدِ نَفْسِهِ بِقُرْآنٍ لَحْمِيٍّ ، وَلَا بِحَقْوَقَةٍ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا وَنَحْوِهِ ، وَيَأْتِي .

فصل : ثُمَّ يُسَلِّمُ وَهُوَ جَالِسٌ مُرْتَبِتًا مُعَرِّفًا وَجُوبًا ، مُبْتَدِئًا نَذْبًا عَنْ يَمِينِهِ قَائِلًا : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ . فَقَطْ . فَإِنْ زَادَ « وَبَرَكَاتُهُ » ، جَازَ ،

(١) لما أخرجه البخارى ، فى : باب من استعاذ من الدين ، من كتاب الاستقراض . صحيح البخارى ١٥٤ / ٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٨٩ / ٦ .

(٢) الهملاجة : حسنة السير فى سرعة .

والأولى تزكته . فإن لم يُقَلْ : « وَرَحْمَةُ اللَّهِ » . فى غير صلاة الجِنَازَةِ ، لم يُجْزِئُهُ . وعن يساره كذلك .

والإتفاتُ سُنَّةٌ ويكونُ عن يساره أكثرُ ، بحيثُ يُرى خَدَاهُ . يَجْهَرُ إمامٌ بالأولى فقط ، ويُسرُّهما غيره .

ويُستَحَبُّ جُزْأُهُ وَعَدَمُ إِعْرَابِهِ ، فيقفُ على كلِّ تَسْلِيمَةٍ . وحَذْفُهُ سُنَّةٌ ؛ وهو عَدَمُ تَطْوِيلِهِ ، ومَدُّهُ فى الصَّلَاةِ ، وعلى النَّاسِ .

فإن نَكَّرَ السَّلَامَ أو نَكَّسَهُ ، فقال : عليكم السَّلَامُ . أو قال : السَّلَامُ عليك - بإسقاطِ الميمِ - أو نَكَّسَهُ فى التَّشَهُّدِ فقال : عليك السَّلَامُ أيُّهَا النَّبِيُّ . أو : علينا السَّلَامُ وعلى عِبَادِ اللَّهِ . لم يُجْزِئُهُ .

ويَتَوَى بِسَلَامِهِ الخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ اسْتِحْبَابًا . فإن نَوَى مَعَهُ على الحَفَظَةِ والإِمَامِ والمَأْمُومِ ، جازَ ، ولم يُسْتَحَبَّ ، نَصًّا . وكذا لو نَوَى ذلك دونَ الخُرُوجِ .

وإن كانت صَلَاتُهُ^(١) أَكْثَرَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ ، نَهَضَ مُكَبِّرًا كُنْهُوَصِهِ مِنَ السُّجُودِ إذا فَرَّغَ مِنَ التَّشَهُّدِ الأوَّلِ ، ولا يَوَفِّعُ يَدَيْهِ ، وأتى بما بَقِيَ مِنَ صَلَاتِهِ كما سَبَقَ ، إلَّا أَنَّهُ لا يَجْهَرُ ولا يَقْرَأُ شَيْئًا بَعْدَ الفَاتِحَةِ ، فإن قرأَ أُبَيِّحَ ولم يُكْرَهَ .

ثم يَجْلِسُ فى التَّشَهُّدِ الثَّانِي مِنَ ثَلَاثِيَّةٍ فَأَكْثَرَ مُتَوَرِّكًا ؛ يَفْرِشُ رِجْلَهُ

(١) فى د : « الصلاة » .

الْيُسْرَى وَيُنْصِبُ الْيُمْنَى وَيُخْرِجُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَيَجْعَلُ أَلْيَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ،
وَيَأْتِي بِالشَّهَادَةِ الْأُولَى ثُمَّ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مُرْتَبًا وَجُوبًا ، ثُمَّ
بِالدُّعَاءِ ، ثُمَّ يُسَلِّمُ كَمَا سَبَقَ .

وإن سجد لسهو بعد السلام في ثلاثية فأكثر ، تورك في تشهد
سجوده ، وفي ثنائية ووتر يفتش .

والمزاة كالرجل في ذلك ، إلا أنها تجتمع نفسها في الركوع والسجود
وجميع أحوال الصلاة ، وتجلس مترتبة أو تشدل رجلها عن يمينها ، وهو
أفضل ، كرفع يديها^(١) . وخشى كامرأة .

وينحرف الإمام إلى المأموم جهة قصده يمينًا أو شمالًا ، وإلا فعن يمينه
فتلى^(٢) يساره في انحرافه القبلة^(٣) .

ويستحب للإمام أن لا يطيل الجلوس بعد السلام مستقبل القبلة ، وأن
لا ينصرف المأموم قبله ، إلا أن يطيل الجلوس . فإن كان رجالًا ونساءً ،
استحب لهم أن يقف عقب سلامه ، وأن يثبت الرجال قليلًا بحيث لا
يذكر كون من انصرف منهم ، ويأتي آخر صلاة الجماعة .

فصل : يسن ذكر الله والدعاء والاستغفار عقب الصلاة ، كما ورد ،

(١) أى : يسن لها الرفع ، وهو المذهب ، وفي « الإنصاف » : « وعنه ، ترفعهما قليلًا » . انظر

« الإنصاف » مع « المقنع » و « الشرح الكبير » ٣ / ٥٨٨ .

(٢) فى م : « قبل » .

(٣) سقط من : م .

فيقول: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ». ثلاثاً، «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ»^(١)، «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، لا حول ولا قوة إلا بالله، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه، له النعمة وله الفضل وله الثناء [٢٨ ط] الحسن، لا إله إلا الله مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ»^(٢)، «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَتَّعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ»^(٣). وَيُسَبِّحُ وَيَحْمَدُ وَيُكَبِّرُ كُلَّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَفْرُغَ مِنْهُنَّ مَعًا، وَتَمَامُ الْمِائَةِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.

(١) لما أخرجه مسلم، في: باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤١٤/١. وأبو داود، في: باب ما يقول الرجل إذا سلم، من كتاب الوتر. سنن أبي داود ٣٤٧/١. والنسائي، في: باب الاستغفار بعد التسليم، من كتاب السهو. المجتبى ٣/٥٨. وابن ماجه، في: باب ما يقول بعد التسليم، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٢٩٨، ٣٠٠. والإمام أحمد، في: المسند ٥/٢٧٥، ٢٧٩.

(٢) لما أخرجه مسلم، في: باب استحباب الذكر بعد الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤١٥/١، ٤١٦. وأبو داود، في: باب ما يقول الرجل إذا سلم، من كتاب الوتر. سنن أبي داود ٣٤٦/١. والنسائي، في: باب التهليل بعد التسليم، وباب عدد التهليل والذكر بعد التسليم، من كتاب السهو. المجتبى ٣/٥٩. والإمام أحمد، في: المسند ٤/٤، ٥.

(٣) لما أخرجه مسلم، في: باب استحباب الذكر بعد الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤١٥/١. وأبو داود، في: باب ما يقول الرجل إذا سلم، من كتاب الوتر. سنن أبي داود ١/٣٤٦. والنسائي، في: باب أنواع أخرى من القول عند انقضاء الصلاة. المجتبى ٣/٥٩، ٦٠.

وَيَعْقِدُهُ^(١) ، والاستغفار بيده ، أَى يَضْبِطُ عَدَدَهُ بِأَصَابِعِهِ ، كما يَأْتِي .
قال الشَّيْخُ : وَيُسْتَحَبُّ الْجَهْرُ بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّكْبِيرِ عَقِبَ
الصَّلَاةِ . انتهى .

وبعدَ كُلِّ مِنَ الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ - وهو ثانٍ رَجُلِيهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ -
عَشْرَ مَرَّاتٍ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ،
يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »^(٢) ، « اللَّهُمَّ أَجْزِنِي مِنَ
النَّارِ »^(٣) . سَبْعَ مَرَّاتٍ .

وبعدَ كُلِّ صَلَاةِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ وَالْإِخْلَاصِ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ .

وَيَدْعُو بَعْدَ فَجْرِ وَعَصْرِ ؛ لِحُضُورِ الْمَلَائِكَةِ فِيهِمَا ، فَيُؤْمِنُونَ ، وكذا
غَيْرُهُمَا مِنَ الصَّلَوَاتِ ، وَيَتَبَدَّأُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ ، وَيَخْتِمُ بِهِ ،
وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ، وَيَسْتَقْبِلُ - غَيْرُ إِمَامٍ هُنَا -
الْقِبْلَةَ ، وَيُكْرَهُ لِلْإِمَامِ ، بَلْ يَسْتَقْبِلُ الْمُأْمُومِينَ وَيُلْحِقُ وَيُكْرِزُهُ ثَلَاثًا ، وَسِرًّا
أَفْضَلُ^(٤) . وَيُعْمُ بِهِ .

(١) أَى : التَّسْبِيحُ .

(٢) لما أخرجه الترمذى ، فى : باب حدثنا قتيبة ... من أبواب الدعاء . عارضة الأحوذى ١٣ /
١٩ . والنسائى ، فى : باب ثواب من قال فى دبر صلاة الغداة ... من كتاب عمل اليوم والليلة .
السنن الكبرى ٣٧ / ٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٤١٥ ، ٦ / ٢٩٨ .

(٣) لما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يقول إذا أصبح ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٢ /
٦١٥ . والنسائى ، فى : باب الاستعاذة من حر النار ، من كتاب الاستعاذة . المجتبى ٨ / ٢٤٦ .
(*) من هنا تبدأ المخطوطة الأزهرية ، ويُرمز لها بالرمز (ز) .

وَمِنْ آدَابِ الدُّعَاءِ بَسْطُ يَدَيْهِ وَرَفْعُهُمَا إِلَى صَدْرِهِ ، وَيَدْعُو بِدُعَاءِ
مَعْهُودٍ بِتَأْدِيبٍ وَخُشُوعٍ وَخُضُوعٍ وَعِزِّمْ وَرَغْبَةٍ وَحُضُورِ قَلْبٍ وَرَجَاءٍ ،
وَيَنْتَظِرُ الإِجَابَةَ ، وَلَا يَعْجَلُ فَيَقُولُ : دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي . وَلَا يُكْرَهُ
رَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ فِيهِ .

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَخُصَّ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ ، نَصًّا . وَالْمُرَادُّ : الَّذِي لَا يُؤْمِنُ عَلَيْهِ ،
كَالْمُنْفَرِدِ ، وَكَبَعْدِ التَّشْهِيدِ . فَأَمَّا مَا يُؤْمِنُ عَلَيْهِ ، كَالْمُؤْمِنِينَ ^(١) مَعَ الْإِمَامِ ،
فَيُعِيمُ وَلَا خَائِفَهُمْ ، وَكَدُعَاءِ الْقَنُوتِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُخَفِّفَهُ . وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهِ فِي صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا ، إِلَّا
لِحَاجٍ .

فصل : يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ التِّفَاتُ يَسِيرٌ بِلَا حَاجَةٍ ؛ كَخَوْفٍ وَنَحْوِهِ .
وَتَبْطُلُ إِنْ اسْتَدَارَ بِجُمْلَتِهِ ، أَوْ اسْتَدْبَرَهَا ^(٢) ، مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَعْبَةِ أَوْ فِي
شِدَّةِ خَوْفٍ . وَلَا تَبْطُلُ لَوْ التَفَّتْ بِصَدْرِهِ مَعَ وَجْهِهِ .

وَرَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، لَا حَالَ التَّجَشُّؤِ فِي جَمَاعَةٍ .
وَتَغْيِظُهُ بِلَا حَاجَةٍ ، كَخَوْفِهِ مَخْذُورًا ، مِثْلَ أَنْ رَأَى أُمَّتَهُ غُرْيَانَةً أَوْ
زَوْجَتَهُ ، أَوْ أَجَنَبِيَّةً بِطَرِيقِ الْأُولَى .

وَصَلَاتُهُ إِلَى صُورَةٍ مَنْصُوبَةٍ ، وَالسُّجُودُ عَلَيْهَا . وَيُكْرَهُ حَمْلُهُ فَصًّا أَوْ
ثَوْبًا وَنَحْوَهُ فِيهِ صُورَةٌ .

(١) فِي م : « كَالْمُؤْمِنِينَ » .

(٢) أَيْ : الْقِبْلَةَ . وَفِي م : « اسْتَدْبَرَهَا » .

وإلى وَجْهِ آدَمِيٍّ ، وفى «الرَّعَايَةِ» : أو حيوانٍ غيره . وما يُلْهِيه مِن نارٍ ،
ولو سِرَاجًا وَقَنْدِيلًا ونحوه كَشَمْعَةٍ مُوقَدَةٍ . وحملُهُ ما يَشْغَلُهُ .

وإخراجُ لِسَانِهِ ، وَفَتْحُ فَمِهِ وَوَضْعُهُ فِيهِ شَيْئًا ، لا فى يَدِهِ وَكُمِهِ .

وإلى مُتَحَدِّثٍ ونائمٍ وكافرٍ .

واشتِنَاؤُهُ بلا حاجةٍ ، فَإِنْ سَقَطَ لَوْ أُزِيلَ ، لم تَصِحَّ .

وما يَمْنَعُ كَمَالُهَا كَحَرْزٍ وَبَزْدٍ ونحوه .

وافْتِرَاشُ ذِرَاعِيهِ سَاجِدًا ، وإفْعَاؤُهُ ؛ وهو أَنْ يَفْرِشَ قَدَمَيْهِ وَيَجْلِسَ عَلَى
عَقَبَيْهِ .

وابتِدَاؤُهَا حَاقِبًا - مَنْ اخْتَبَسَ بَوْلُهُ - أو حَاقِبًا - مَنْ اخْتَبَسَ غَائِطُهُ -
أو مع رِيحٍ مُخْتَبِئَةٍ ، ونحوه ، أو تَائِقًا إِلَى طَعَامٍ أو شَرَابٍ أو جَمَاعٍ ، فَيَبْدَأُ
بِالْخَلَاءِ وما تَاقَ إِلَيْهِ ، ولو فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ ، ما لم يَضِقِ الْوَقْتُ ، فلا يُكْرَهُ بَلْ
يَجِبُ^(١) ، وَيَحْرُمُ اشْتِغَالُهُ بِالطَّهَارَةِ إِذَنْ .

وَيُكْرَهُ عَبَثُهُ وَتَقْلِيلُهُ الْحَصَى ، وَمَسُّهُ وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ ، وَتَرْوُحُهُ
بِمِرْوَحَةٍ ونحوها ، إِلَّا لِلْحَاجَةِ ، كَغَمٍّ شَدِيدٍ ما لم يَكْثُرْ ، لا مُرَاوَحَتَهُ بَيْنَ
رِجْلَيْهِ ، فَتُسْتَحَبُّ كَتَفْرِيقِهِمَا ، وَتُكْرَهُ كَثْرَتُهُ .

وَفَرْقَعَةُ أَصَابِعِهِ وَتَشْبِيكُهَا ، وَلَمْسُ لِحْيَتِهِ ، وَنَفْخُهُ ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى يَدِهِ

(١) أى : تجب الصلاة على هذه الحال ، ويحرم اشتغاله بالطهارة التى تخرجه عن الوقت دون تأدية الصلاة .

فِي مَجْلُوسِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ .

وَصَلَاتُهُ مَكْتُوفًا ، وَعَقْصُ شَعْرِهِ ، وَكَفُّ نَوْبِهِ ^(١) وَنَحْوِهِ ، وَتَشْمِيرُ كُفِّهِ وَلَوْ فَعَلَهُمَا لَعَمَلٍ قَبْلَ صَلَاتِهِ ، وَجَمْعُ ثَوْبِهِ بِيَدِهِ إِذَا سَجَدَ ، وَأَنْ يَخُصَّ جَبْهَتَهُ بِمَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ شِعَارُ الرَّافِضَةِ . لَا الصَّلَاةُ عَلَى حَائِلٍ صَوْفٍ وَشَعْرٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَيَوَانٍ كَمَا تُنْبِتُهُ الْأَرْضُ ، وَلَا عَلَى مَا يَمْنَعُ صَلَاةَ الْأَرْضِ .

وَيُكْرَهُ التَّمَطُّي ^(٢) . وَإِنْ تَنَاءَبَ كَظَمٌ ^(٣) عَلَيْهِ ، نَدَبًا . [٢٩٩] فَإِنْ غَلَبَهُ اسْتَحَبَّ وَضَعُ يَدِهِ عَلَى فِيهِ .

وَيُكْرَهُ مَسْحُ أَثَرِ سُجُودِهِ . وَأَنْ يُكْتَبَ أَوْ يُعْلَقَ فِي قِبْلَتِهِ شَيْءٌ ، لَا وَضَعُهُ بِالْأَرْضِ ؛ وَلِذَلِكَ ^(٤) كُرِهَ التَّزْوِيقُ وَكُلُّ مَا يَشْغُلُ الْمُصَلِّيَ عَنْ صَلَاتِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَجْعَلُوا فِي الْقِبْلَةِ شَيْئًا ، حَتَّى الْمُضْحَفَ .

وَتَسْوِيَةُ الثَّرَابِ بِلَا عُذْرٍ ، وَتَكَرُّرُ الْفَاتِحَةِ فِي رَكْعَةٍ . وَفِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « النَّظْمِ » : تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ الْمُخَالِفَةُ عُزْفَ الْبَلَدِ - أَيْ لِلْإِمَامِ - فِي قِرَاءَةِ يَجْهَرُ بِهَا ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنْفِيرِ لِلْجَمَاعَةِ .

(١) أَيْ : لَا يَمْنَعُهُمَا مِنَ الْإِسْتِرْسَالِ حَالُ السُّجُودِ لِقَعَا عَلَى الْأَرْضِ . اللَّسَانُ (ك ف ف) .

(٢) تَمَطُّي الرَّجُلِ : تَمَدُّدُ .

(٣) فِي ز : « كَعْظَم » .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ز : « كَذَلِكَ » .

وَمَنْ أَتَى بِالصَّلَاةِ عَلَى وَجْهِ مَكْرُوهِ، اسْتُحِبَّ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى وَجْهِ
غَيْرِ مَكْرُوهِ، مَا دَامَ وَقْتُهَا بَاقِيًا؛ لِأَنَّ الإِعَادَةَ مَشْرُوعَةٌ لِحَلَالِ فِي الْأَوَّلِ .
وَلَا يُكْرَهُ جَمْعُ سَوَرَتَيْنِ فَأَكْثَرَ فِي رَكْعَةٍ، وَلَوْ فِي فَرَضٍ، كَتَكَرُّارِ
سُورَةٍ فِي رَكْعَتَيْنِ وَتَفْرِيقِهَا فِيهِمَا. وَلَا تُكْرَهُ قِرَاءَةُ أَوَاخِرِ السُّورِ
وَأَوَسَاطِهَا، كَأَوَائِلِهَا. وَلَا مُلَازِمَةُ سُورَةٍ يُحْسِنُ غَيْرَهَا، مَعَ اعْتِقَادِهِ جَوَازَ
غَيْرِهَا .

وَتُكْرَهُ قِرَاءَةُ كُلِّ الْقُرْآنِ فِي فَرَضٍ وَاحِدٍ، لَا قِرَاءَةُ كُلِّهِ فِي الْفَرَائِضِ
عَلَى تَرْتِيبِهِ .

وَيُسْنُ رَدُّ مَارٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، يَدْفَعُهُ بِلَا عُغْفٍ - آدَمِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ - مَا
لَمْ يَغْلِبْهُ، فَإِنْ غَلِبَهُ وَمَرَّ^(١)، لَمْ يَزِدَّهُ مِنْ حَيْثُ جَاءَ، أَوْ يَكُنْ مُحْتَاجًا^(٢)،
أَوْ يَكُنْ فِي مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ، فَلَا. وَتُكْرَهُ صَلَاتُهُ بِمَوْضِعٍ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى
الْمُرُورِ .

وَتَنْقُصُ صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَزِدَّهُ، فَإِنْ أَتَى، دَفَعَهُ بِعُغْفٍ، فَإِنْ أَصَرَّ، فَلَهُ قِتَالُهُ
وَلَوْ مَشَى، لَا بِسَيْفٍ، وَلَا بِمَا يُهْلِكُهُ، بَلْ بِالْذَّفْعِ وَالْوَكْرِ بِالْيَدِ وَنَحْوِ
ذَلِكَ، قَالَ الشَّيْخُ، وَقَالَ: فَإِنْ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ فَدَمُهُ هَدَرٌ. انْتَهَى. وَيَأْتِي
نَحْوُهُ فِي بَابِ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ .

فَإِنْ خَافَ إِفْسَادَ صَلَاتِهِ بِتَكَرُّارِ دَفْعِهِ، لَمْ يُكْرَزْهُ، وَيَضْمَنُهُ إِذْنٌ لَتَحْرِيمِ

(١) سقط من: الأصل، ز .

(٢) أى: محتاجا إلى المرور .

التكرار لكثرة .

ويَحْرُومُ مُرُورَهُ بَيْنَ مُصَلٍّ وَشَفْرَتِهِ ولو بَعْدَ عَنْهَا ، ومع عَدَمِهَا يَحْرُومُ بَيْنَ يَدَيْهِ قَرِيْبًا ، وهو ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَأَقْلُ ، بِذِرَاعِ الْيَدِ . وفى « الْمُشْتَوَعِبِ » : إنَّ اِحتِجَاجَ إِلَى الْمُرُورِ أَلْفَى شَيْئًا ثُمَّ مَرٌّ . انتهى .

فإن مَرٌّ بَيْنَ يَدَى الْمُؤْمِنِينَ ، فهل لَهُمْ رَدُّهُ ، وهل يَأْتُمُّ بِذَلِكَ ؟ اِحْتِمَالَانِ ، وصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » يَمِيلُ إِلَى أَنَّ لَهُمْ رَدُّهُ ، وَأَنَّهُ يَأْتُمُّ بِذَلِكَ ، كَذَا ذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي « شَرْحِ ^(١) الْفُرُوعِ » . وليس وَقُوفُهُ كَمُرُورِهِ . وله عَدُّ التَّنْشِيحِ وَالْآيِ بِأَصَابِعِهِ بِلا كَرَاهِيَةٍ فِيهِمَا ، كَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ .

وله قَتْلُ حَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ وَقَمَلَةٍ ، وَلُبْسُ ثَوْبٍ وَعِمَامَةٍ وَلَفُّهَا ، وَحَمْلُ شَيْءٍ وَوَضْعُهُ ، وَإِشَارَةُ يَدٍ وَوَجْهِهِ وَعَيْنٍ وَنَحْوِهِ ؛ لِحَاجَةٍ ، وَالْأَكْرَبُ ، مَا لَمْ يَطْلُ . وَلَا يَتَقَدَّرُ الْيَسِيرُ بِثَلَاثٍ وَلَا غَيْرِهَا مِنَ الْعَدَدِ ، بَلِ الْعُرْفُ ، وَمَا شَابَهُ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ يَسِيرٌ .

وإن قَتَلَ الْقَمَلَةَ فِي الْمَسْجِدِ ، أُبَيِّحَ دَفْنُهَا فِيهِ ، إِنْ كَانَ ثَرَاتًا وَنَحْوَهُ . فإن طَالَ عُرْفًا فِعْلٌ فِيهَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا غَيْرُ مُتَّفَقٍ ، أَبْطَلَهَا - عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا - مَا لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةً ؛ كَحَالَةِ خَوْفٍ ، وَهَرَبٍ مِنْ عَدُوٍّ ، وَنَحْوِهِ . وَعَدُّ ابْنِ الْجَوْزِيِّ مِنَ الضَّرُورَةِ ، إِذَا كَانَ بِهِ حَكٌّ لَا يَصْبِرُ عَنْهُ . وَإِشَارَةُ أَخْرَسَ - مَفْهُومَةٌ أَوْ لَا - كَعَمَلٍ .

(١) فى الأصل : « شرحه على » .

ولا تَبْطُلُ بِعَمَلِ الْقَلْبِ - ولو طَالَ - ولا بِإِطَالَةِ نَظَرٍ فِي كِتَابٍ ، إِذَا قَرَأَ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَنْطِقْ بِلِسَانِهِ ، مَعَ كَرَاهَتِهِ . وَلَا أَثَرَ لِعَمَلٍ غَيْرِهِ ، كَمَنْ مَضَى وَلَدَهَا تُذْيِهَا فَتَزَلَ لَبْنُهَا .

وَيُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى الْمُصَلِّي - وَالْمَذْهَبُ لَا - وَلَهُ رَدُّهُ بِإِشَارَةٍ ، فَإِنْ رَدَّهُ لَفْظًا ، بَطَلَتْ . وَلَوْ صَافَحَ إِنْسَانًا يُرِيدُ السَّلَامَ عَلَيْهِ ، لَمْ تَبْطُلْ . وَلَهُ أَنْ يَفْتَحَ عَلَى إِمَامِهِ إِذَا أُزْجِعَ عَلَيْهِ ، أَوْ غَلِطَ ، وَيَجِبُ فِي الْفَاتِحَةِ ، كَيْسِيَانِ^(١) سَجْدَةً وَنَحْوَهَا . وَإِنْ عَجَزَ الْمُصَلِّي عَنْ إِمَامِ الْفَاتِحَةِ^(٢) بِالْإِزْتَاجِ عَلَيْهِ ، فَكَالْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، يَأْتِي بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا عَجَزَ عَنْهُ ، وَلَا يُعِيدُهَا . فَإِنْ كَانَ إِمَامًا صَحَّحَتْ صَلَاةُ الْأُمَمِيِّ خَلْفَهُ ، وَالْقَارِئُ يُفَارِقُهُ وَيُتِمُّ لِنَفْسِهِ . وَإِنْ اسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ مَنْ يُتِمُّ بِهِمْ وَصَلَّى مَعَهُ ، جَازَ . وَلَا يَفْتَحُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ، كُفْرَةٌ وَلَمْ تَبْطُلْ .

وَيُكْرَهُ لِعَاطِسِ الْحَمْدُ بِلَفْظِهِ ، وَلَا [٢٩٩ ط] تَبْطُلُ بِهِ ، وَيَحْمَدُ فِي نَفْسِهِ . وَمَنْ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَجَبَتْ عَلَيْهِ إِجَابَتُهُ فِي الْفَرَضِ وَالنَّفْلِ ، وَتَبْطُلُ بِهِ . وَيُجِبُ الْإِدْبَاهُ فِي نَفْلِ فَقَطْ ، وَتَبْطُلُ بِهِ . وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ الزَّوْجَةِ مِنَ النَّفْلِ لِحَقِّ الزَّوْجِ .

فَإِنْ قَرَأَ آيَةً فِيهَا ذِكْرُهُ ﷺ ، صَلَّى عَلَيْهِ فِي نَفْلِ فَقَطْ ، وَلَا يَبْطُلُ الْفَرَضُ بِهِ .

(١) فِي ز : « لَنْسِيَان » .

(٢) (٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ز .

وَيَجِبُ رَدُّ كَافِرٍ مَعْصُومٍ عَنْ بِئْرِ وَنَحْوِهِ كَمُسْلِمٍ، وَإِنْقَادُ غَرِيقٍ وَنَحْوِهِ، فَيَقْطَعُ الصَّلَاةَ لَذَلِكَ^(١). وَإِنْ أَتَى قَطَعَهَا، صَحَّتْ وَلَهُ إِنْ قَرَأَ مِنْهُ غَرِيمَةً، أَوْ شَرِقَ مَتَاعَهُ، أَوْ نَدَّ بَعِيرَهُ^(٢)، وَنَحْوَهُ، الْخُرُوجُ فِي طَلَبِهِ.

وَإِنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ - مِثْلَ سَهْوِ إِمَامِهِ، أَوْ اسْتِثْنَانِ إِنْسَانٍ عَلَيْهِ - سَبَّحَ رَجُلٌ، وَلَا يَضُرُّهُ لَوْ كَثُرَ، وَكَذَا لَوْ كَلَّمَهُ إِنْسَانٌ بِشَيْءٍ فَسَبَّحَ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ، أَوْ خَشِيَ عَلَى إِنْسَانٍ الْوُقُوعَ فِي شَيْءٍ، أَوْ أَنْ يُتْلَفَ شَيْعًا، فَسَبَّحَ بِهِ لِيُثَرِّكَهُ، أَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ ذِكْرًا فَرَفَعَ صَوْتَهُ بِهِ لِيَذْكُرَهُ، وَنَحْوَهُ. وَبُيَاحُ بَقْرَاءَةٍ وَتَكْبِيرٍ وَتَهْلِيلٍ وَنَحْوِهِ. وَيُكْرَهُ بَنَحْنَحَةٌ وَصَفِيرٌ، كَتَضْفِيقِهِ وَتَسْبِيحِهَا، وَصَفَقَتِ امْرَأَةٌ بَطْنِ كَفِّهَا عَلَى ظَهْرِ الْأُخْرَى، وَإِنْ كَثُرَ أَبْطَلَهَا.

وَلَوْ عَطَسَ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ. أَوْ لَسَعَهُ شَيْءٌ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ. أَوْ سَمِعَ أَوْ رَأَى مَا يُعْظِمُهُ فَقَالَ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ. أَوْ رَأَى مَا يُعْجِبُهُ فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ. أَوْ قِيلَ لَهُ: وُلِدَ لَكَ غُلَامٌ. فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ. أَوْ اخْتَرَقَ دُكَّانَهُ وَنَحْوَهُ فَقَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. كُرِّهَ وَصَحَّتْ. وَكَذَا لَوْ خَاطَبَ بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ؛ كَأَنْ يُسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ فَيَقُولَ: ﴿أَدْخُلُوهَا يَسْلَمِينَ ءَامِينَ﴾^(٣). أَوْ يَقُولَ لِمَنْ اسْمُهُ يَحْيَى: ﴿يَحْيَى خُذِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «كَذَاكَ».

(٢) نَدَّ الْبَعِيرَ يَنْدُ: نَفَر وَذَهَبَ.

(٣) سُورَةُ الْحَجَرِ ٤٦.

أَلَكِتَابَ يَقُوتُ^(١) . وَإِنْ بَدَرَهُ مُخَاطٌ أَوْ بُرَاقٌ وَنَحْوُهُ فِي الْمَسْجِدِ ،
بَصَقَ فِي ثَوْبِهِ وَفِي غَيْرِهِ عَنْ يَسَارِهِ وَتَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى ؛ لِلْحَدِيثِ
الصَّحِيحِ^(٢) . وَفِي ثَوْبٍ أَوَّلَى إِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ ، وَيُكْرَهُ أَمَامَهُ وَعَنْ يَمِينِهِ .
وَتُسَنُّ صَلَاةٌ غَيْرُ مَأْمُومٍ إِلَى سُتْرَةٍ - وَلَوْ لَمْ يَخْشَ مَاءً - مِنْ جِدَارٍ ، أَوْ
شَيْءٍ شَاخِصٍ - كَحَرْبَةٍ ، أَوْ آدَمِيٍّ غَيْرِ كَافِرٍ ، أَوْ بَهِيمٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِثْلَ
مُؤَخَّرَةِ^(٣) الرَّحْلِ - تُقَارِبُ طُولَ ذِرَاعٍ فَأَكْثَرَ ، فَأَمَّا قَدْرُهَا فِي الْغَلْظِ ، فَلَا
حَدَّ لَهُ ، فَقَدْ تَكُونُ غَلِيظَةً كَالْحَائِطِ ، أَوْ دَقِيقَةً كَالسَّهْمِ .

وَيُسْتَحَبُّ قُرْبُهُ مِنْهَا قَدْرَ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ مِنْ قَدَمَيْهِ ، وَانْحِرَافُهُ عَنْهَا يَسِيرًا .
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَاخِصًا ، وَتَعَدَّرَ غَزُزُ عَصَا وَنَحْوِهَا ، وَضَعَهَا^(٤) . وَعَرَضًا
أَعْجَبَ إِلَى أَحْمَدَ مِنَ الطُّولِ^(٥) . وَيَكْفِي خَيْطٌ وَنَحْوُهُ ، وَمَا اعْتَقَدَهُ سُتْرَةً ،

(١) سورة مريم ١٢ .

(٢) وهو ما رواه أبو هريرة ، والشاهد فيه : « فإذا تنخع أحدكم فليتنخع عن يساره ، أو تحت
قدمه ... » .

أخرجه البخاري ، في : باب لا يصبغ عن يمينه في الصلاة ، وباب دفن النخامة في المسجد ،
من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١/ ١١٢ ، ١١٣ . ومسلم ، في : باب النهي عن البصاق
في المسجد في الصلاة وغيرها ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/ ٣٨٩ ، ٣٩٠ . وأبو داود ،
في : باب في كراهية البزاق في المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/ ١١١ ، ١١٢ .
وابن ماجه ، في : باب المصلي يتنخم ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/ ٣٢٦ . والإمام
أحمد ، في : المسند ٢/ ٢٥٠ .

(٣) في الأصل ، ز : « آخرة » .

(٤) سقط من : د ، م .

(٥) في د : « المطول » ، وفي م : « لمطول » .

فإن لم يَجِدْ، خَطَّ خَطًّا كَالْهَالِ . ولا تُجْزَى شُرَّةٌ مَغْصُوبَةٌ ، فَالصَّلَاةُ إِلَيْهَا كَالْقَبْرِ . وَتُجْزَى نَجَسَةً . فَإِذَا مَرَّ شَيْءٌ مِنْ وَرَاءِ الشُّرَّةِ ، لم يُكْرَهْ . وإن مَرَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، أو لم تَكُنْ لَهُ شُرَّةٌ فَمَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ قَرِيبًا - كَقُرْبِهِ مِنْ الشُّرَّةِ - كَلَبَ أَسْوَدَ بَهِيمٍ^(١) - وهو ما لا لَوْنَ فِيهِ سِوَى السَّوَادِ - بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . ولا «تَبْطُلُ الصَّلَاةُ» بِمُرُورِ امْرَأَةٍ ، وَحِمَارٍ^(٢) ، وَبَغْلٍ ، وَشَيْطَانٍ ، وَسَيَّوْرِ أَسْوَدَ ، ولا بِالْوُقُوفِ وَالْجُلُوسِ قُدَّامَهُ .

ولا يُسْتَحَبُّ لِمَأْمُومٍ اتِّخَاذُ شُرَّةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَيْسَتْ شُرَّةٌ ؛ لِأَنَّ شُرَّةَ الْإِمَامِ شُرَّةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ ، فلا يَضُرُّ صَلَاتَهُمْ مُرُورُ شَيْءٍ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . وإن مَرَّ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَشُرَّتِهِ ، قَطَعَ صَلَاتَهُ وَصَلَاتَهُمْ . وله^(٣) الْقِرَاءَةُ فِي الْمُضْحَفِ وَلَوْ حَافِظًا ، وَلَهُ السُّؤَالُ^(٤) وَالتَّعَوُّدُ فِي فَرَضٍ وَنَفْلِ عِنْدَ آيَةِ رَحْمَةٍ أَوْ عَذَابٍ ، حَتَّى مَأْمُومٌ ، نَصًّا ، وَيُخَفِّضُ صَوْتَهُ .

فصل : أَرْكَانُ الصَّلَاةِ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ ، وَهِيَ مَا كَانَ فِيهَا وَلَا يَسْقُطُ عَمْدًا وَلَا سَهْوًا وَلَا جَهْلًا : الْقِيَامُ فِي فَرَضٍ لِقَائِدٍ ، سِوَى غُرَيَّانٍ ، وَخَائِفٍ بِهِ ،

(١) خُصَّ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ ، لما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ قَدَرِ مَا يَسْتَرِ الْمَصْلَى ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/ ٣٦٥ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/ ١٦١ . عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ» .

(٢) ٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : ز .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٤) أَى : لِلْمَصْلَى . انْظُرْ كَشَافَ الْقَنَاعِ ١/ ٣٨٤ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : «السَّوَاكُ» .

ولمداواة ، وقَصَرَ سَقْفٍ لعاجِزٍ عن الخروج ، ومَأْمُومٍ خَلْفَ إِمَامٍ الْحَيِّ الْعَاجِزِ عنه بِشَرْطِهِ .

وَحُدُّهُ مَا لَمْ يَصِرْ رَاكِعًا . وَلَا يَضُرُّ خَفْضُ الرَّأْسِ عَلَى هَيْئَةِ الْإِطْرَاقِ .
وَالرُّكْنُ مِنْهُ الْإِتِّصَابُ بِقَدْرِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى ، وَفِيمَا بَعْدَهَا بِقَدْرِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فَقَطْ . وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ فَبِقَدْرِ التَّحْرِيمَةِ .

وَلَوْ وَقَفَ غَيْرُ مَعْدُورٍ عَلَى إِحْدَى رِجْلَيْهِ ، [٣٠] كَرِيَةً ، وَأَجْزَأَهُ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْأَكْثَرِ . وَمَا قَامَ مَقَامَ الْقِيَامِ - وَهُوَ الْقُعُودُ وَنَحْوُهُ لِلْعَاجِزِ وَالْمُسْتَقْبَلِ - فَهُوَ رُكْنٌ فِي حَقِّهِ .

وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ، وَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ بَلْ هِيَ مِنَ الصَّلَاةِ .
وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ ، عَلَى الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ ، وَكَذَا عَلَى الْمَأْمُومِ ، لَكِنْ يَتَحَمَّلُهَا الْإِمَامُ عَنْهُ .

وَالرُّكُوعُ إِلَّا مَا^(١) بَعْدَ أَوَّلِ فِي كُسُوفٍ ، وَتَقَدَّمَ الْمَجْزِيُّ مِنْهُ .
وَالِاعْتِدَالُ بَعْدَهُ ، فَدَخَلَ فِيهِ الرَّفْعُ مِنْهُ ، وَتَقَدَّمَ الْمَجْزِيُّ مِنْهُ ، وَلَوْ طَوَّلَ الْإِعْتِدَالَ ، لَمْ تَبْطُلْ .

وَالسُّجُودُ ، وَالِاعْتِدَالُ مِنْهُ . وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .

(١) سقط من : د ، م .

وَالطَّمَأْنِيَّةُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِقَدْرِ الذِّكْرِ الْوَاجِبِ لِذَاكِرِهِ ، وَلِنَاسِيهِ بِقَدْرِ
أَدْنَى سُكُونٍ ، وَكَذَا لِلْمُؤْمِمِ بَعْدَ انْتِصَابِهِ مِنَ الرُّكُوعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا ذِكْرَ فِيهِ .

وَالْتَّشَهُدُ الْأَخِيرُ ، وَالرُّكْنُ مِنْهُ مَا يُجْزَى ^(١) فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ
« التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ
اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ » ^(٢) . أَوْ : أَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . قَالَ الشَّارِحُ ^(٣) : قُلْتُ : وَفِي هَذَا الْقَوْلِ نَظَرٌ ^(٤) .
وَهُوَ كَمَا قَالَ . وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ ، وَالرُّكْنُ مِنْهُ : اللَّهُمَّ صَلِّ
عَلَى مُحَمَّدٍ . وَالْجُلُوسُ لَهُ ^(٥) .

وَالتَّسْلِيمَتَانِ ، إِلَّا فِي صَلَاةِ جَنَازَةٍ وَسُجُودِ تِلَاوَةِ وَشُكْرِ وَنَافِلَةٍ ، فَتُجْزَى

(١) فِي م : « يَجْزَى » .

(٢) لَمَّا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّشَهُدِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ٢ /
٨٥ .

(٣) هُوَ شَمْسُ الدِّينِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ وَأَبُو الْفَرَجِ ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
قُدَامَةَ الْمُقَدَّسِيِّ ، الْخَطِيبُ الْحَاكِمُ قَاضِي الْقَضَاةِ ، ابْنُ أَبِي عَمْرٍ . تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ وَسِتِّمِائَةٍ .
انْظُرِ التَّرْجُمَةَ الْحَافِلَةَ لَهُ الَّتِي صَدَرَ بِهَا كِتَابُ « الْمَقْنَعِ وَالشَّرْحِ الْكَبِيرِ مَعَ الْإِنْصَافِ » ، الْمَقْدَمَةُ
صَفْحَةُ ٦ .

(٤) جَاءَ قَوْلُ الشَّارِحِ رَدًّا عَلَى مَا قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى : « أَنَّهُ إِذَا أَسْقَطَ الْمُصَلِّي لَفْظَةً ، هِيَ سَاقِطَةٌ
فِي بَعْضِ التَّشَهُدَاتِ الْمَرْوِيَةِ ، صَحَّ تَشَهُدُهُ ، فَعَلَى هَذَا ، أَقَلُّ مَا يَجْزَى مِنَ التَّشَهُدِ ... » . فَأَوْضَحَ
الشَّارِحُ أَنَّهُ : « يَجُوزُ أَنْ يَجْزَى بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ عَلَى سَبِيلِ الْبَدْلِ كَقَوْلِنَا فِي الْقِرَاءَاتِ ، وَلَا يَجُوزُ
أَنْ يَسْقُطَ مَا فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ ... » . وَانْظُرِ : « الْمَقْنَعِ
وَالشَّرْحِ الْكَبِيرِ مَعَ الْإِنْصَافِ » ٣ / ٥٣٩ ، ٥٤٠ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

وَاحِدَةً عَلَى مَا اخْتَارَهُ جَمْعٌ، مِنْهُمْ الْمَجْدُ. قَالَ فِي «الْمَغْنَى»، وَ
«الشُّرُوحِ»: لَا خِلَافَ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ الثَّقَلِ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ. قَالَ الْقَاضِي:
رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. انْتَهَى. وَهُمَا مِنَ الصَّلَاةِ. وَالتَّرْتِيبُ^(١).

وَوَاجِبَاتُهَا الَّتِي تَبْطُلُ بِتَرْكِهَا عَمْدًا، وَتَسْقُطُ سَهْوًا وَجَهْلًا، نَصًّا، وَلَا
تَبْطُلُ بِهِ وَيَجْبِرُهُ السُّجُودُ، ثَمَانِيَّةٌ؛ التَّكْبِيرُ فِي مَحَلِّهِ، فَلَوْ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ
انْتِقَالِهِ أَوْ كَمَلَهُ بَعْدَ انْتِهَائِهِ، لَمْ يُجْزِئْهُ، كَتَكْمِيلِهِ وَاجِبَ قِرَاءَةِ رَاكِعًا، أَوْ
شُرُوعِهِ فِي تَشْهِيدٍ قَبْلَ قُعودِهِ، وَكَمَا لَا يَأْتِي بِتَكْبِيرٍ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ فِيهِ.
وَيُجْزِئُهُ فِيمَا بَيْنَ ابْتِدَاءِ الْإِنْتِقَالِ وَانْتِهَائِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَحَلِّهِ، غَيْرُ تَكْبِيرَتَيْنِ إِخْرَامٍ
وَرُكُوعٍ مَأْمُومٍ أَذْرَكَ إِمَامَهُ رَاكِعًا، فَإِنَّ الْأُولَى رُكْنٌ وَالثَّانِيَّةُ سُنَّةٌ.

وَالْتَسْمِيْعُ لِإِمَامٍ وَمُنْفَرِدٍ. وَالتَّحْمِيدُ لِلْكَلِّ. وَتَسْبِيْحُ رُكُوعٍ، وَسُجُودٍ،
و «رَبِّ اغْفِرْ لِي». مَرَّةً مَرَّةً، وَفِيهِنَّ مَا فِي التَّكْبِيرِ.

وَتَشْهَدُ أَوَّلُ، عَلَى غَيْرِ مَأْمُومٍ قَامَ إِمَامُهُ عَنْهُ سَهْوًا - وَيَأْتِي فِي سُجُودِ
السَّهْوِ - وَتَقْدَمُ الْحِزْبُ مِنْهُ قَرِيبًا. وَالْجُلُوسُ لَهُ.

وَمَا عَدَا ذَلِكَ سُنَنُ أَقْوَالٍ، وَأَفْعَالٍ وَهَيِّاتٍ.

فَسُنَنُ الْأَقْوَالِ سَبْعَةٌ عَشْرٌ؛ الْاسْتِيفَاتُخُ، وَالِاسْتِعَاذَةُ، وَالبَسْمَلَةُ،
وَالْتَّأْمِينُ، وَقِرَاءَةُ السُّورَةِ فِي كُلِّ مِنَ الْأَوَّلَيْنِ وَصَلَاةُ الْقَجْرِ وَالْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ
وَالْتَّطَوُّعِ كُلِّهِ، وَالْجَهْرُ وَالْإِخْفَاتُ، وَقَوْلُ: «مِلَّةَ السَّمَلَوَاتِ». بَعْدَ

(١) وَهُوَ الرُّكْنُ الرَّابِعُ عَشَرَ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ.

التَّحْمِيدِ ، فِي حَقِّ مَنْ يُشْرَعُ لَهُ قَوْلُ ذَلِكَ ، وَمَا زَادَ عَلَى الْمَرَّةِ مِنْ تَسْبِيحِ
الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَ« رَبِّ اغْفِرْ لِي » بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَالتَّعَوُّذُ فِي التَّشَهُّدِ
الْأَخِيرِ ، وَالذُّعَاءُ آخِرُهُ ^(١) ، وَالصَّلَاةُ فِيهِ عَلَى آلِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْبَرَكَةُ فِيهِ
^(٢) عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ ^(٣) ، وَمَا زَادَ عَلَى الْمَجْزِئِ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ . وَالْقُنُوتُ فِي الْوُثْرِ .

وَمَا سِوَى ذَلِكَ سُنَنٌ ^(٤) أَعْمَالٌ وَهَيْئَاتٌ ، سُمِّيَتْ هَيْئَةً ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ فِي
غَيْرِهَا ؛ رَفْعُ الْيَدَيْنِ مَبْشُوطَةً مَضْمُومَةً الْأَصَابِعِ مُسْتَقْبِلَةً ^(٥) الْقِبْلَةَ عِنْدَ
الْإِحْرَامِ وَالرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ ، وَحَطُّهُمَا عَقِبَ ذَلِكَ ، وَقَبْضُ الْيَمِينِ عَلَى
كُوعِ الشِّمَالِ وَجَعْلُهُمَا تَحْتَ سُرَّتِهِ ، وَالنَّظَرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ ، وَتَقْرِيقُهُ
بَيْنَ قَدَمَيْهِ ^(٦) فِي قِيَامِهِ ، وَمُرَاوَحَتُهُ بَيْنَهُمَا يَسِيرًا .

وَالْجَهْرُ وَالْإِخْفَاتُ ^(٧) ، وَتَرْتِيلُ الْقِرَاءَةِ وَالتَّخْفِيفُ فِيهَا لِلْإِمَامِ ، وَالْإِطَالَةُ
فِي الْأُولَى ^(٨) ، وَالتَّقْصِيرُ فِي الثَّانِيَةِ .

وَقَبْضُ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ مُفَرَّجَتَيِ الْأَصَابِعِ فِي الرُّكُوعِ ، وَمَدُّ ظَهْرِهِ ،
وَجَعْلُ رَأْسِهِ حَيَالَهُ .

(١) فِي م : « إِلَى آخِرِهِ » .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : د .

(٤) فِي م : « مُسْتَقْبِلٌ » .

(٥) فِي م : « قَدَمَيْنِ » .

(٦) سَبَقَ أَنْ عَدَّهُمَا الْمَصْنَفُ مِنْ سُنَنِ الْأَقْوَالِ وَهَذَا أَوْلَى ، لِأَنَّهَا هَيْئَةٌ لِلْقَوْلِ لَا أَنَّهُمَا قَوْلٌ . وَانْظُرِ
الصفحة السابقة .

(٧) فِي الْأَصْلِ ، ز : « الْأُولَى » .

والبداة بوضع رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ فِي سُجُودِهِ ، وَرَفْعَ يَدَيْهِ أَوَّلًا فِي الْقِيَامِ .

وَتَمَكِينُ كُلِّ جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ ، وَكُلِّ بَقِيَّةِ أَعْضَاءِ السُّجُودِ مِنَ الْأَرْضِ فِي سُجُودِهِ . وَمُجَافَاةُ [٣٠ ط] عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ وَبَطْنِهِ عَنْ فَخْذَيْهِ ، وَفَخْذَيْهِ عَنْ سَاقَيْهِ . وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ ، وَإِقَامَةُ قَدَمَيْهِ ، وَجَعْلُ بَطْنِ أَصَابِعِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ مُفَرَّقَةً فِيهِ وَفِي الْجُلُوسِ . وَوَضْعُ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ مَبْسُوطَةً « الْأَصَابِعِ إِذَا سَجَدَ » ، وَتَوَجُّيْهِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ مَضْمُومَةً نَحْوَ الْقِبْلَةِ . وَمُبَاشَرَةُ الْمُصَلِّي بِيَدَيْهِ وَجَبْهَتِهِ وَعَدَمُهَا بِرُكْبَتَيْهِ .

وَقِيَامُهُ إِلَى الرَّكْعَةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ . وَالْإِفْتِرَاشُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ، وَالتَّوَرُّكُ فِي الثَّانِي ، وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ ، مَبْسُوطَتَيْنِ مَضْمُومَتَيِ الْأَصَابِعِ مُسْتَقْبِلًا بِهَا الْقِبْلَةَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَكَذَا فِي التَّشَهُّدِ ، لَكِنْ يَقْبِضُ مِنَ الْيَمْنَى الْخِنْصَرَ وَالْبَيْضَرَ وَيُحَلِّقُ إِبْهَامَهَا مَعَ الْوُسْطَى وَيُشِيرُ بِسَبَائِغِهَا . وَالتَّيْفَاتُ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي تَسْلِيمِهِ ، وَتَفْضِيلُ « الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ » فِي الْإِلْتِفَاتِ .

وَنِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَالْخُشُوعُ ؛ وَهُوَ مَعْنَى يَقُومُ بِالنَّفْسِ يَظْهَرُ مِنْهُ

(١ - ١) زيادة من : م .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ ، د ، ز : « الشِّمَالُ عَلَى الْيَمِينِ » .

وهذا فِي حَقِّ الْإِمَامِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ . وَانْظُرْ كَشَافَ الْقَنَاعِ ٣٩٢/١ .

سُكُونُ الْأَطْرَافِ . قَالَ الشَّيْخُ : إِذَا غَلَبَ الْوَسْوَاسُ عَلَى أَكْثَرِ الصَّلَاةِ ، لَا يُبْطِلُهَا . وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ بِعَمَلِ الْقَلْبِ وَلَوْ طَالَ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ : تَبْطُلُ صَلَاةُ مَنْ غَلَبَ الْوَسْوَاسُ عَلَى أَكْثَرِ صَلَاتِهِ .

وَلَا يُشْرَعُ الشُّجُودُ لِتَرْكِ سُنَّةٍ وَلَوْ قَوْلِيَّةً ، وَإِنْ سَجَدَ فَلَا بَأْسَ ، نَصًّا .

وَإِنْ اعْتَقَدَ الْمُصَلِّي الْفَرْضَ سُنَّةً ، أَوْ عَكْسَهُ ، أَوْ لَمْ يَعْتَقِدْ شَيْئًا ، وَأَدَّاهَا عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الصَّلَاةِ ، أَوْ لَمْ يَعْرِفِ الشَّرْطَ مِنَ الرُّكْنِ ، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ .

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

لا يُشْرَعُ فِي الْعَمْدِ بِلِ السَّهْوِ بِوُجُودِ أَشْبَاهِهِ - وَهِيَ زِيَادَةُ وَنَقْصُ وَشَكٍّ - لِفَرْضٍ وَنَافِلَةٍ، سِوَى صَلَاةِ جِنَازَةٍ، وَسُجُودِ تِلَاوَةِ وَشُكْرِ، وَحَدِيثِ نَفْسٍ، وَنَظَرٍ إِلَى شَيْءٍ، وَسَهْوٍ فِي سَجْدَتَيْهِ أَوْ بَعْدَهُمَا قَبْلَ سَلَامِهِ - سِوَاءَ كَانَ سُجُودُهُ بَعْدَ السَّلَامِ أَوْ قَبْلَهُ - وَكَثْرَةِ سَهْوٍ حَتَّى يَصِيرَ كَوَسْوَاسٍ، فَيُطْرَحُ، وَكَذَا فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَإِزَالَةِ النُّجَاسَةِ وَنَحْوِهِ، وَلَا فِي صَلَاةِ خَوْفٍ. قَالَهُ فِي «الْفَائِقِ».

فَمَتَى زَادَ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ قِيَامًا أَوْ قُعُودًا أَوْ رُكُوعًا أَوْ سُجُودًا عَمْدًا، بَطَلَتْ، وَسَهْوًا - وَلَوْ قَدَّرَ جِلْسَةَ الْاِسْتِرَاحَةِ - سَجْدَ. وَمَتَى ذَكَرَ، عَادَ إِلَى تَرْتِيبِ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ تَكْبِيرٍ. وَلَوْ نَوَى الْقَصْرَ فَأَتَمَّ سَهْوًا، فَفَرَضَهُ الرُّكُوعَتَانِ وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ، وَيَأْتِي.

وإن زَادَ رُكُوعَةً، قَطَعَ مَتَى ذَكَرَ وَبَنَى عَلَى فِعْلِهِ قَبْلَهَا، وَلَا يَتَشَهَّدُ إِنْ كَانَ تَشَهَّدَ ثُمَّ سَجَدَ وَسَلَّم. وَلَا يَغْتَنِّدُ بِهَا مَسْبُوقٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُ فِيهَا مَنْ عَلِمَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ.

وإن كَانَ إِمَامًا أَوْ مُتَفَرِّدًا فَتَبَّهَ يَتَقَاتَنَ فَأَكْثَرُ - وَيَلْزَمُهُمْ تَنْبِيهُ الْإِمَامِ عَلَى مَا يَجِبُ السُّجُودُ لِسَهْوِهِ - لَزِمَهُ الرُّجُوعُ سِوَاءَ نَبَّهَهُ لَزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ. وَلَوْ ظَنَّ خَطَأَهُمَا، مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ صَوَابَ نَفْسِهِ فَيَعْمَلُ بِتَقْيِينِهِ، أَوْ يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ

الْمُنْتَبِهُونَ فَيَسْقُطُ قَوْلُهُمْ ، وَلَا يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ إِلَى فِعْلِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَنْبِيهِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ ، وَلَا إِلَى تَنْبِيهِ فَاسِقَيْنِ ، وَلَا إِذَا نَبَّهَهُ وَاحِدٌ ، إِلَّا أَنْ يَتَيَقَّنَ صَوَابَهُ .

وَالْمَرْأَةُ الْمُنْتَبِهَةُ^(١) كَالرَّجُلِ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ .

فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ إِمَامٌ إِلَى قَوْلِ الثَّقَتَيْنِ ؛ فَإِنْ كَانَ عَمْدًا وَكَانَ لَجُورَانِ نَقْصٍ ، لَمْ تَبْطُلْ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاةُ الْمَأْمُومِ قَوْلًا وَاحِدًا ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ . وَإِنْ كَانَ سَهْوًا ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاةُ مَنْ اتَّبَعَهُ - عَالِمًا لَا جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا - وَوَجَبَتْ مُفَارَقَتُهُ ، وَيُتِمُّ الْمُفَارِقُ صَلَاتَهُ . وَظَاهِرُهُ هُنَا ، وَلَوْ قُلْنَا : تَبْطُلُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ بِبَطْلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ .

وَيَرْجِعُ طَائِفٌ إِلَى قَوْلِ اثْنَيْنِ ، نَصًّا^(٢) .

وَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ نَفْلًا نَهَارًا فَقَامَ إِلَى ثَلَاثَةِ سَهْوًا ، فَلَا أَفْضَلَ لِإِتْمَامِهَا أَرْبَعًا ، وَلَا يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ . وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَيَسْجُدَ ، وَرُجُوعُهُ لَيْفًا أَفْضَلُ . وَيَسْجُدُ ، فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ بَطَلَتْ .

وَعَمَلٌ مُتَوَالٍ مُسْتَكْتَرٌ فِي الْعَادَةِ [٣١] مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الصَّلَاةِ ، كَمَشْيٍ وَفَتْحِ بَابٍ وَنَحْوِهِ ، يُبْطِلُهَا عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ وَجَهْلُهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةً ، وَتَقَدَّمَ . وَلَا يُبْطِلُ يَسِيرٌ^(٣) ، وَلَا يُشْرَعُ لَهُ سُجُودٌ ، وَلَا بَأْسَ بِهِ لِحَاجَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْمُنْتَبِهَةُ » .

(٢) إِذَا سَهَا فِي عِدَدِ الْأَشْوَاطِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « يَسِيرٌ » .

وَيُكْرَهُ لغيرها .

وإن أكل أو شرب عَمْدًا ؛ فإن كان في فَوْضٍ ، بَطَلَتْ ، قَلَّ أو كَثُرَ .
وفي نَفْلِ ، يَبْطُلُ كَثِيرُهُ ، غُرْفًا فقط . وإن كان سَهْوًا أو جَهْلًا ، لم يَبْطُلْ
يسيره فَوْضًا كان أو نَفْلًا . ولا بأس ببلع ما بقي في فيه ، أو بين أسنانه من
بقايا الطعام ، بلا مَضْغٍ ، مما يَجْرِي به ريقه وهو اليسير ، وما لا يَجْرِي به
ريقه بل يَجْرِي بنفسه وهو ما له جِزْمٌ ، تَبْطُلُ به . وبلع ما ذاب بفيه من
شُكْرٍ ونحوه كَأَكْلٍ .

وإن أتى بقَوْلٍ مَشْرُوعٍ في غير مَوْضِعِهِ - غير سلام - ولو عَمْدًا ،
كالقراءة في السجود والقعود ، والتَّشَهُّد في القيام ، وقراءة الشُّورَةِ في
الأخيرتين ونحوه ، لم تَبْطُلْ . ويُشَرِّعُ السَّجُودُ لسهوه . وإن سلّم قبل إتمام
صَلَاتِهِ عَمْدًا ، أَبْطَلَهَا .

وإن كان سَهْوًا ثم ذَكَرَ قَرِيبًا ، غُرْفًا ، أَمَّا وَسَجَدَ ، ولو خَرَجَ مِنَ
الْمَسْجِدِ . فإن لم يَذْكُرْ حتى قامَ ، فعليه أن يَجْلِسَ لِيَنْتَهِضَ إِلَى الْإِثْنَيْنِ بما
بَقِيَ عن جُلُوسٍ مع النِّيَّةِ . وإن لم يَذْكُرْ^(١) حتى شَرَعَ في صَلَاةٍ غَيْرِهَا ،
قَطَعَهَا . وإن كان سَلَامُهُ ظَنًّا أَنَّ صَلَاتَهُ قَدْ انْقَضَتْ^(٢) فَكَذَلِكَ^(٣) ، لا إن
سَلَّمَ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ يَظُنُّهَا جُمُعَةً أو فَجْرًا أو التَّارَوِيحَ ، وَتَقَدَّمَ فِي النِّيَّةِ .

(١) في الأصل : « يذكره » .

(٢) في ز : « انتقضت » .

(٣) أي : فكسلاسه سهوا قبل الإتمام إذا لم يطل الفصل ، لعدم انقطاع النية .

فإن طَالَ الْفَضْلُ أَوْ أُحْدِثَ أَوْ تَكَلَّمَ لِغَيْرِ مَصْلَحَتِهَا - كَقَوْلِهِ : يَا غُلَامُ اسْقِنِي . وَنَحْوِهِ - بَطَلَتْ .

وإن تَكَلَّمَ يَسِيرًا لِمَصْلَحَتِهَا ، لَمْ تَبْطُلْ . وَالْمُنْفُخُ ^(١) : بَلَى ، كَكَلَامِهِ فِي صَلَاتِهَا وَلَوْ مُكْرَهًا ، لَا إِنْ تَكَلَّمَ مَغْلُوبًا عَلَى الْكَلَامِ ؛ مِثْلَ إِنْ سَلَّمَ سَهْوًا أَوْ نَامَ فَتَكَلَّمَ ، أَوْ سَبَقَ عَلَى لِسَانِهِ حَالُ قِرَائَتِهِ كَلِمَةً لَا مِنَ الْقُرْآنِ ، أَوْ غَلَبَهُ سُعَالٌ أَوْ غُطَّاسٌ أَوْ تَثَاوُبٌ فَبَانَ حُرْفَان . وَإِنْ قَهَقَةً ، بَطَلَتْ وَلَوْ لَمْ يَبِنْ حُرْفَان ، لَا إِنْ تَبَسَّمَ . وَإِنْ نَفَخَ أَوْ انْتَحَبَ ، لَا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ، أَوْ تَنَحَّحَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ فَبَانَ حُرْفَان ، فَكَكَلَامِ .

وَيُكْرَهُ اسْتِدْعَاءُ الْبُكَاءِ كَالضَّحِكِ ، وَيَأْتِي إِذَا لَحَنَ فِي الصَّلَاةِ ، فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ .

فصل : من نسي رُكْنًا غَيْرَ التَّحْرِيمَةِ - لَعَدِمَ انْعِقَادِ الصَّلَاةِ بِتَرْكِهَا - فَذَكَرَهُ ^(٢) بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ الَّتِي بَعْدَهَا ^(٣) ، بَطَلَتْ الَّتِي تَرَكَهَ مِنْهَا فَقَطْ ^(٤) . فَإِنْ رَجَعَ عَالِمًا عَمْدًا ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . وَإِنْ ذَكَرَهُ قَبْلَهُ ، عَادَ ^(٥) فَأَتَى بِهِ وَبِمَا بَعْدَهُ ، نَصًّا . فَلَوْ ذَكَرَ الرُّكُوعَ وَقَدْ جَلَسَ ، أَتَى بِهِ وَبِمَا بَعْدَهُ .

(١) يقصد المرادوى ، صاحب «التنقيح المشيع في تحرير أحكام المقنع» . وتقدمت ترجمته في صفحة ٣ .

(٢) في الأصل : « فذكر » .

(٣) أى : في قراءة الركعة التي بعدها .

(٤) أى : بطلت الركعة التي ترك الركن منها فقط .

(٥) بعده في م : « لزوما » .

وإن سجد سجدة ثم قام، فإن كان جلّس للفصل، سجد الثانية ولم يجلس، ولأجل جلّس ثم سجد. وإن كان جلّس للاستراحة، لم يُجزئه عن جلّسة^(١) الفصل^(٢) كنيّته بجلوسه نفلاً. فإن لم يعد عمداً بطلت صلاته، وسهواً أو جهلاً، بطلت الركعة فقط.

فإن علّم بعد السلام، فهو كتزكّه ركعة كاملة، يأتي بها مع قُرب الفصل عُرفاً، كما تقدّم.

فإن كان المترك تشهداً أخيراً أو سلاماً، أتى به وسجد وسلّم. وإن نسي أربع سجّادات من أربع ركعات وذكر في التشهد، سجد في الحال سجدة، فصّحت له ركعة، ثم أتى بثلاث ركعات، وسجد للشهو وسلّم. وإن ذكر بعد سلامه، بطلت صلاته، نصّاً. وإن ذكر وقد قرأ في الخامسة، فهي أولاه. وتشهده قبل سجّدتى الأخيرة زيادةً فعليّة، وقبل السجدة الثانية زيادةً قوليّة.

وإن نسي التشهد الأول وحده أو مع الجلوس له ونهض، لزمه الرجوع والإتيان به ما لم يستتم قائماً. ويلزم المأموم متابعتة، ولو بعد قيامهم وشروعهم في القراءة. وإن استتم قائماً ولم يقرأ، فقدّم رجوعه أولى ويتابعه المأموم، ولو علّم تزكّه قبل قيامه، ولا يتشهد. وإن رجع، جاز

(١) في د: «سجدة»، وفي م: «جلسته».

(٢) في م: «الفصل».

(٣) في م: «قل».

وَكُرَّة. وَإِنْ قَرَأَ، لَمْ يَجُزْ لَهُ الرُّجُوعُ، وَعَلَيْهِ السُّجُودُ لَذَلِكَ كُلُّهُ. وَكَذَا حُكْمُ تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَ«رَبِّ اغْفِرْ لِي» [٣١ظ] بَيْنَ السُّجُودَيْنِ، وَكُلُّ وَاجِبٍ تَرَكَهُ سَهْوًا ثُمَّ ذَكَرَهُ، فَيَرْجِعُ إِلَى تَسْبِيحِ رُكُوعٍ قَبْلَ اعْتِدَالِهِ لَا بَعْدَهُ.

وَإِنْ تَرَكَ رُكْنًا لَا يَعْلَمُ مَوْضِعَهُ، بَنَى عَلَى الْأُخُوطِ؛ فَلَوْ ذَكَرَ فِي الشَّهَادَةِ أَنَّهُ تَرَكَ سَجْدَةً لَا يَعْلَمُ مِنَ الْأُولَى أَمْ مِنَ الثَّانِيَةِ؟ جَعَلَهَا مِنَ الْأُولَى، وَأَتَى بِرُكْعَةٍ. وَإِنْ تَرَكَ سَجْدَتَيْنِ لَا يَعْلَمُ مِنْ رُكْعَةٍ أَوْ مِنْ^(١) رُكْعَتَيْنِ، سَجَدَ سَجْدَةً وَحَصَلَتْ لَهُ رُكْعَةٌ. وَإِنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي قِرَاءَةِ الثَّالِثَةِ^(٢)، لَعَبَّ الْأَوَّلَتَانِ. وَإِنْ تَرَكَ سَجْدَةً لَا يَعْلَمُ مِنْ أَى رُكْعَةٍ، أَتَى بِرُكْعَةٍ كَامِلَةٍ.

وَلَوْ جَهِلَ عَيْنَ الرُّكْنِ الْمُتْرُوكِ، بَنَى عَلَى الْأُخُوطِ أَيْضًا، فَإِنْ شَكَّ فِي الْقِرَاءَةِ وَالرُّكُوعِ، جَعَلَهُ قِرَاءَةً، وَإِنْ شَكَّ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، جَعَلَهُ رُكُوعًا. فَإِنْ تَرَكَ آيَتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ مِنَ الْفَاتِحَةِ، جَعَلَهُمَا مِنْ رُكْعَةٍ. وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ تَوَالِيَهُمَا، جَعَلَهُمَا مِنْ رُكْعَتَيْنِ.

فصل: مَنْ شَكَّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ، بَنَى عَلَى الْيَقِينِ، وَلَوْ إِمَامًا. وَعَنْهُ، يَنْبَغِي إِمَامٌ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ إِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ، وَإِلَّا بَنَى عَلَى الْيَقِينِ. اخْتَارَهُ جَمْعٌ.

(١) زيادة من: م.

(٢) فى ز: «الثانية».

وَيَأْخُذُ مَأْمُومٌ عِنْدَ شَكِّهِ بِفِعْلِ إِمَامِهِ إِذَا كَانَ الْمَأْمُومُ^(١) اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ .
 وَفِي فِعْلِ نَفْسِهِ يَتَنَبَّهُ عَلَى الْيَقِينِ . فَلَوْ شَكَّ هَلْ دَخَلَ مَعَهُ فِي الْأُولَى أَوْ
 الثَّانِيَةِ ؟ جَعَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ . وَلَوْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا ثُمَّ شَكَّ بَعْدَ تَكْبِيرِهِ ، هَلْ
 رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ رَاكِعًا ؟ لَمْ يَغْتَدِّ بِتِلْكَ الرُّكْعَةِ . وَحَيْثُ بَنَى
 عَلَى الْيَقِينِ ، فَإِنَّهُ يَأْتِي بِمَا بَقِيَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا ، أَتَى بِهِ بَعْدَ سَلَامِ
 إِمَامِهِ وَسَجَدَ لِلسُّهُوِّ . وَإِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ وَاحِدًا ، لَمْ يُقَلِّدْ إِمَامَهُ -^(٢) كَمَا لَمْ
 يَزُجِّعْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِقَوْلِ ذِي الْيَدَيْنِ^(٣) - وَيَتَنَبَّهُ عَلَى الْيَقِينِ وَلَا
 أَثَرَ لَشَكِّهِ بَعْدَ سَلَامِهِ . وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْعِبَادَاتِ لَوْ شَكَّ فِيهَا بَعْدَ فِرَاقِهَا .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ز : « الْمَأْمُومُونَ » .

(٢ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ تَشْبِيكِ الْأَصَابِعِ فِي الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ
 كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ هَلْ يَأْخُذُ الْإِمَامُ إِذَا شَكَّ بِقَوْلِ النَّاسِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ ، وَفِي : بَابِ
 إِذَا سَلِمَ فِي رَكْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ ... إلخ ، وَبَابِ مَنْ لَمْ يَتَشَهَّدْ فِي سَجْدَتِي السُّهُوِّ ، وَبَابِ مَنْ يَكْبِرُ
 فِي سَجْدَتِي السُّهُوِّ ، مِنْ كِتَابِ السُّهُوِّ ، وَفِي : بَابِ مَا يَجُوزُ مِنْ ذِكْرِ النَّاسِ ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ الطَّوِيلُ
 وَالْقَصِيرُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَيْرِ الْآحَادِ ، مِنْ كِتَابِ خَيْرِ الْآحَادِ .
 صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٨٣ ، ٨٥/٢ - ٨٧ ، ٨٧/٨ ، ١٩/٨ ، ٢٠ ، ١٠٨/٩ . وَمُسْلِمٌ ،
 فِي : بَابِ السُّهُوِّ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٤٠٣ ، ٤٠٤ .
 وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ السُّهُوِّ فِي السَّجْدَتَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١/٢٣١ .
 وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْلُمُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، مِنْ أَبْوَابِ
 الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْزَدِيِّ ٢/١٨٨ ، ١٨٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَفْعَلُ مِنْ سَلَامٍ مِنْ رَكْعَتَيْنِ
 نَاسِيًا وَتَكْلِمًا ، مِنْ كِتَابِ السُّهُوِّ . الْمُجْتَبَى ٣/١٧ ، ١٨ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فِي مَنْ سَلِمَ مِنْ
 ثَنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ سَاهِيًا ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١/٣٨٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي :
 الْمُسْنَدِ ٢/٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٤٢٣ .

وَمَنْ شَكَّ فِي تَوَكُّعِ رُكْنٍ فَهُوَ كَتَرَكِهِ . وَلَا يَسْجُدُ لَشَكِّهِ فِي تَوَكُّعٍ
وَاجِبٍ وَلَا لَشَكِّهِ هَلْ سَهَا أَوْ فِي زِيَادَةٍ ، إِلَّا إِذَا شَكَّ فِيهَا وَقْتُ فِعْلِهَا ، وَلَا
لَشَكِّهِ إِذَا زَالَ وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ مُصِيبٌ فِيمَا فَعَلَهُ . وَلَوْ شَكَّ هَلْ سَجَدَ لَسَهْوِهِ أَمْ
لَا ؟ سَجَدَ .

وليس على المأموم سُجُودُ سَهْوٍ ، إِلَّا أَنْ يَسْهَوْ إِمَامُهُ فَيَسْجُدَ مَعَهُ ، وَلَوْ
لَمْ يُتِمَّ التَّشَهُّدَ ، ثُمَّ يُتِمَّهُ وَلَوْ مَسْبُوقًا . سَوَاءٌ كَانَ سَهْوُ إِمَامِهِ فِيمَا أَدْرَكَهُ
مَعَهُ أَوْ قَبْلَهُ ، وَسَوَاءٌ سَجَدَ إِمَامُهُ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَلَوْ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ
إِمَامِهِ ، رَجَعَ فَسَجَدَ مَعَهُ ، وَإِنْ شَرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ ، لَمْ يَزِجْ .

وإن أَدْرَكَهُ فِي إِحْدَى سَجْدَتَيِ السَّهْوِ الْأَخِيرَةِ سَجَدَ مَعَهُ . فَإِذَا
سَلَّمَ^(١) ، أَتَى بِالثَّانِيَةِ ثُمَّ قَضَى صَلَاتَهُ ، نَصًّا . وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَ سُجُودِ السَّهْوِ
وَقَبْلَ السَّلَامِ ، لَمْ يَسْجُدَ .

وَيَسْجُدُ مَسْبُوقٌ لِسَلَامِهِ مَعَ إِمَامِهِ سَهْوًا ، وَلَسَهْوِهِ مَعَهُ ، وَفِيمَا انْفَرَدَ
بِهِ ، حَتَّى فَيَمُنَّ فَارَقَهُ لُغْذِيرٌ .

وَلَا يُعِيدُ الشُّجُودَ إِذَا سَجَدَ مَعَ إِمَامِهِ لَسَهْوِ إِمَامِهِ . وَإِنْ لَمْ يَسْجُدَ مَعَهُ ،
سَجَدَ آخِرَ الصَّلَاةِ .

وإن لَمْ يَسْجُدِ الْإِمَامُ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا لَاغْتِقَادَهُ عَدَمَ وَجُوبِهِ ، سَجَدَ
الْمَأْمُومُ بَعْدَ سَلَامِهِ وَالْإِيَّاسِ^(٢) مِنْ سُجُودِهِ ، لَكِنْ يَسْجُدُ الْمَسْبُوقُ إِذَا فَرَّغَ .

(١) فِي م : « أَسْلَمَ » .

(٢) فِي الْأَصْل : « الْإِيَّاس » .

وَسُجُودُ السَّهْوِ لِمَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ الصَّلَاةَ، وَاجِبٌ، سِوَى نَفْسِ سُجُودِ
سَهْوٍ قَبْلَ السَّلَامِ، فَإِنَّهَا تَصِيحٌ مَعَ سَهْوِهِ، وَتَبْطُلُ بِتَرْكِه عَمْدًا وَلَا يَجِبُ
السُّجُودُ لَهُ، وَسِوَى مَا إِذَا لَحَنَ لَحْنًا يُحِيلُ الْمَغْنَى، سَهْوًا أَوْ جَهْلًا. قَالَ
الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ». وَالْمَذْهَبُ، وَجُوبُ السُّجُودِ.

وَمَحَلُّهُ - نَذْبًا - قَبْلَ السَّلَامِ، إِلَّا فِي السَّلَامِ قَبْلَ إِمْتَامِ صَلَاتِهِ إِذَا سَلَّمَ
عَنْ نَقْصٍ^(١) رُكْعَةً فَأَكْثَرَ. وَفِيمَا إِذَا بَنَى الْإِمَامُ عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ إِنْ قُلْنَا بِهِ،
فَبَعْدَهُ - نَذْبًا - أَيْضًا. وَإِنْ نَسِيَهُ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ، أَتَى بِهِ مَا لَمْ يَطْلِ
الْفَضْلُ، غَرْفًا. وَلَوْ انْخَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ أَوْ تَكَلَّمَ، فَلَوْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ،
قَضَاهُ إِذَا سَلَّمَ. وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ أَحْدَثَ، لَمْ
يَسْجُدْ وَصَحَّتْ.

[٣٢٠] وَيَكْفِيهِ لِجَمِيعِ السَّهْوِ سَجْدَتَانِ، وَلَوْ اخْتَلَفَ مَحَلُّهُمَا، وَيُغْلِبُ
مَا قَبْلَ السَّلَامِ. وَإِنْ شَكَّ فِي مَحَلِّ سُجُودِهِ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ. وَمَتَى سَجَدَ
بَعْدَ السَّلَامِ، كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ جَلَسَ فَتَشَهَّدَ، وَجُوبًا، وَتَقَدَّمَ
فِي الْبَابِ قَبْلَهُ. وَإِنْ سَجَدَ قَبْلَهُ، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بِلَا تَشْهِيدٍ بَعْدَهُمَا.

وَسُجُودُ سَهْوٍ وَمَا يَقُولُ فِيهِ وَبَعْدَ الرُّفْعِ مِنْهُ، كَسُجُودِ ضَلْبِ الصَّلَاةِ.
وَمَنْ تَرَكَ السُّجُودَ الْوَاجِبَ عَمْدًا لَا سَهْوًا، بَطَلَتْ بِمَا قَبْلَ السَّلَامِ لَا بِمَا
بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَفَرِّدٌ عَنْهَا وَاجِبٌ لَهَا كَالْأَذَانِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «نَقْصٌ».

بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

وهو شَرْعًا : طَاعَةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ .

وأَفْضَلُهُ الْجِهَادُ ثُمَّ تَوَابِعُهُ مِنْ نَفَقَةٍ وَغَيْرِهَا ، فَالنَّفَقَةُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنَ النَّفَقَةِ فِي غَيْرِهِ .

ثُمَّ عِلْمٌ - تَعَلُّمُهُ وَتَعْلِيمُهُ - مِنْ حَدِيثٍ وَفَقِهِ وَنَحْوِهِمَا .

ثُمَّ صَلَاةٌ . وَنَصُّ أَحْمَدُ ، أَنَّ الطُّوَافَ لَغَرِيبٍ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

ثُمَّ سَائِرُ مَا تَعَدَّى نَفْعُهُ ؛ مِنْ عِيَادَةِ مَرِيضٍ ، وَقَضَاءِ حَاجَةٍ مُسْلِمٍ ، وَإِصْلَاحِ بَيْنِ النَّاسِ ، وَنَحْوِهِ . وَهُوَ مُتَّفَاوِتٌ ؛ فَصَدَقَةٌ عَلَى قَرِيبٍ مُخْتِاجٍ أَفْضَلُ مِنْ عِثْقٍ ، وَعِثْقٌ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةٍ عَلَى أَجَنَبِيٍّ إِلَّا زَمَنَ غَلَاءٍ وَحَاجَةٍ .

ثُمَّ حَجٌّ ، ثُمَّ عِثْقٌ ، ثُمَّ صَوْمٌ .

وَقَالَ الشَّيْخُ : اسْتِيعَابُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ بِالْعِبَادَةِ لَيْلًا وَنَهَارًا ، أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ الَّذِي لَمْ تَذْهَبْ فِيهِ نَفْسُهُ وَمَالُهُ ، وَهِيَ فِي غَيْرِ الْعَشْرِ تَعْدِلُ الْجِهَادَ . وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُهُمْ . وَقَالَ : تَعَلُّمُ الْعِلْمِ وَتَعْلِيمُهُ ، يَدْخُلُ بَعْضُهُ فِي الْجِهَادِ ، وَأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْجِهَادِ .

وَأَكَّدَ صَلَاةَ التَّطَوُّعِ صَلَاةَ الْكُسُوفِ ، ثُمَّ الاسْتِشْقَاءِ ، ثُمَّ التَّرَاوِيحِ ، ثُمَّ الْوُتْرِ ، وَكَانَ وَاجِبًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^(١) ، ثُمَّ سُنَّةُ فَجْرِ ، ثُمَّ سُنَّةُ مَغْرِبِ ، ثُمَّ سَوَاءٌ فِي رَوَاتِبِ .

وَوَقْتُ الْوُتْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَسُنَّتِهَا^(٢) - وَلَوْ فِي جَمْعٍ تَقْدِيمٍ - إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي ، وَلَا يَصِيحُ قَبْلَ الْعِشَاءِ . وَالْأَفْضَلُ فِعْلُهُ آخِرَ اللَّيْلِ لَمَنْ وَثِقَ مِنْ قِيَامِهِ فِيهِ ، وَإِلَّا أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ يَزُقَّدَ . وَيَقْضِيهِ مَعَ شَفِيعِهِ إِذَا فَاتَ . وَأَقْلَهُ رَكْعَةً ، وَلَا يُكْرَهُ بِهَا مُفْرَدَةً وَلَوْ بِلَا عُذْرِ مَنْ مَرَضَ أَوْ سَفِرَ وَنَحْوَهُمَا . وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يُوتِرُ بِرَكْعَةٍ . وَيُسَنُّ فِعْلُهَا عَقِبَ الشَّفْعِ بِلَا تَأْخِيرٍ ، نَصًّا .

وَأِنْ صَلَّاهَا كُلُّهَا بِسَلَامٍ وَاحِدٍ ، بَأَن سَرَدَ عَشْرًا وَتَشَهَّدَ ، ثُمَّ قَامَ فَأَتَى بِالرَّكْعَةِ ، أَوْ سَرَدَ الْجَمِيعَ وَلَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي الْآخِرَةِ ، جَازَ . وَكَذَا مَا دُونَهَا . وَإِنْ أُوتِرَ بِسَبْعٍ ، سَرَدَ ثَمَانِيًا وَجَلَسَ وَتَشَهَّدَ وَلَمْ يُسَلِّمْ ، ثُمَّ صَلَّى التَّاسِعَةَ وَتَشَهَّدَ وَسَلَّم . وَإِنْ أُوتِرَ بِسَبْعٍ أَوْ خَمْسٍ ، لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ ، وَهُوَ أَفْضَلُ فِيهِمَا^(٣) .

(١) لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « ثَلَاثٌ مِنْ عَلَيَّ فَرَاغٌ ، وَهِيَ لَكُمْ تَطَوُّعٌ : الْوُتْرُ وَالنَّحْرُ وَصَلَاةُ الضُّحَى » .

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ صِفَةِ الْوُتْرِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِفَرَضٍ ... مِنْ كِتَابِ الْوُتْرِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢١ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٣١ / ١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٣١٧ .

(٢) فِي م : « سُنَّتُهَا » .

(٣) فِي م : « مِنْهُمَا » .

وَأَذَنِي الْكَمَالِ ثَلَاثَ بَسَلَامِينَ ، وَهُوَ أَفْضَلُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ بَيْنَ الشُّفْعِ وَالْوَتْرِ ، وَيَجُوزُ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ ، وَيَكُونُ سَوْدًا . وَيَجُوزُ كَالْمَغْرِبِ ، يَفْرَأُ فِي الْأُولَى : ﴿ سَبِّحْ ﴾ ^(١) . وَفِي الثَّانِيَةِ : ﴿ قُلْ يَتَأَيَّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ ^(٢) . وَفِي الثَّالِثَةِ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ^(٣) .

وَيُسَنُّ أَنْ يَقْنَتَ فِيهَا - جَمِيعَ السَّنَةِ - بَعْدَ الرُّكُوعِ . وَإِنْ كَبُرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ قَنَتَ قَبْلَهُ ، جَازَ ، فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ يَسْطُطُهُمَا وَيُطَوِّئُهُمَا نَحْوَ السَّمَاءِ . وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ مِنْهَا رَكْعَةً ، فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ سَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ ، أَجْزَأَ ، وَلَا قَضَى كَصَلَاةِ الْإِمَامِ .

وَيَقُولُ فِي قُنُوتِهِ جَهْرًا ، إِنْ كَانَ إِمَامًا أَوْ مُتَفَرِّدًا ، نَصًّا ، وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ يُخَيِّرُ الْمُتَفَرِّدَ فِي الْجَهْرِ وَعَدَمِهِ كَالْقِرَاءَةِ : « اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهِدُكَ ، وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ ، وَنُؤْمِنُ بِكَ ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ الْحَمْدَ كُلَّهُ ، وَنَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، اللَّهُمَّ إِنَّاكَ نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَخْشَى ^(٤) ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ ، وَنَخْشَى عَذَابَكَ ، إِنْ عَذَابَكَ الْجِدُّ ^(٥) بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ » ^(٦) ، « اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِي مَن هَدَيْتَ ، وَعَافِنَا فِي مَن عَافَيْتَ ،

(١) أَى : سُورَةُ الْأَعْلَى .

(٢) أَى : سُورَةُ الْكَافِرُونَ .

(٣) أَى : سُورَةُ الْإِحْلَاصِ .

(٤) نَحْفِدُ : نَبَادِرُ .

(٥) الْجِدُّ : الْحَقُّ لَا اللَّعِبَ .

(٦) قَالَ الشَّارِحُ : هَاتَانِ سُورَتَانِ فِي مَصْحَفِ أُتَيْ . « الشَّرْحُ الْكَبِيرُ » وَ « الْمُنْفَعُ » وَمَعَهُمَا « الْإِنْصَافُ » ١٢٩ / ٤ .

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ دَعَاءِ الْقُنُوتِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . السَّنَنُ الْكَبِيرُ ٢ / ٢١١ .
وَانْظُرْ تَلْخِيسَ الْحَبِيرِ ٢ / ٢٤ ، ٢٥ .

وَتَوَلَّيْنَا فِي مَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَبَارِكْ لَنَا فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ [٣٢ظ] مَنْ وَالَيْتَ وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ^(١) ، «اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، وَبِكَ مِنْكَ لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» ^(٢) . ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا بِأَسَ وَعَلَى آلِهِ . وَلَا بِأَسَ أَنْ يَدْعُوَ فِي قُنُوتِهِ بِمَا شَاءَ غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ ، نَصًّا . قَالَ أَبُو بَكْرِ ^(٣) : مَهْمَا دَعَا بِهِ جَازَ .

وَيُؤَفَّقُ يَدَيْهِ إِذَا أَرَادَ السُّجُودَ وَيَمْسُحُ وَجْهَهُ بِيَدَيْهِ كَخَارِجِ الصَّلَاةِ .
وَالْمَأْمُومُ يُؤْمِنُ بِمَا قُنُوتِ . وَيُفَرِّدُ الْمُتَّقِرُّ الضَّمِيرَ .

(١) لما أخرجه أبو داود ، في : باب القنوت في الوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١/ ٣٢٩ .
والترمذی ، في : باب ما جاء في القنوت في الوتر ، من أبواب الوتر . عارضة الأحوذی ٢/ ٢٥٠ ،
٢٥١ . والنسائي ، في : باب الدعاء في الوتر ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٣/ ٢٠٦ . وابن
ماجه ، في : باب ما جاء في القنوت في الوتر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/
٣٧٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٢) لما أخرجه أبو داود ، في : باب القنوت في الوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١/ ٣٢٩ .
والترمذی ، في : باب في دعاء الوتر ، من أبواب الدعاء . عارضة الأحوذی ١٣/ ٧٢ . والنسائي ،
في : باب الدعاء في الوتر ، من أبواب الوتر . المجتبى ٣/ ٢٠٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في
القنوت في الوتر ، من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها . سنن ابن ماجه ١/ ٣٧٣ . والإمام أحمد ،
في : المسند ١/ ٩٦ ، ١١٨ ، ١٥٠ .

(٣) هو أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد الحنبلي ، المعروف بغلام الخلال ، كان أحد أهل
الفهم ، موثوقا به في العلم ، متسع الرواية توفي سنة ثلاث وستين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة ٢/
١١٩ - ١٢٧ .

وإذا سَلَّمَ سُنَّ قَوْلُهُ : « سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ » . ثلاثاً^(١) . يَرْفَعُ صَوْتَهُ فِي الثَّالِثَةِ .

وَيُكْرَهُ قُنُوتُهُ فِي غَيْرِ الْوُتْرِ ، فَإِنْ ائْتَمَّ بَيْنَ يَفْتَتُّ فِي الْفَجْرِ أَوْ فِي النَّازِلَةِ تَابَعَهُ وَأَمَّنْ إِنْ كَانَ يَسْمَعُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ ، دَعَا . فَإِنْ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةً غَيْرَ الطَّاعُونَ ، سُنَّ لِلْإِمَامِ الْوَقْتُ خَاصَّةً - وَاخْتَارَ جَمَاعَةً : وَنَائِيَهُ - الْقُنُوتُ بِمَا يُنَاسِبُ تِلْكَ النَّازِلَةَ فِي كُلِّ مَكْتُوبَةٍ إِلَّا الْجُمُعَةَ . وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ فِي صَلَاةِ جَهْرٍ . وَإِنْ قَنَتَ فِي النَّازِلَةِ كُلُّ إِمَامٍ جَمَاعَةٍ أَوْ كُلُّ مُصَلٍّ ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ .

فصل : السُّنَنُ الرَّابِعَةُ عَشْرُ ، وَرَكْعَةُ الْوُتْرِ ، فَيَتَأَكَّدُ فِعْلُهَا ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا - وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ دَاوَمَ عَلَيْهِ ؛ لِسُقُوطِ عَدَالَتِهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيَأْتِي - إِلَّا فِي سَفَرٍ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهَا وَتَرْكِهَا ، إِلَّا سُنَّةَ فَجْرِ الْوُتْرِ فَيُفْعَلُ فِيهِ . وَفِعْلُهَا فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ .

رَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَهَا ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ، يَقْرَأُ فِي أُولَاهُمَا بَعْدَ الْقَاطِعَةِ : ﴿ قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٢) . وَفِي الثَّانِيَةِ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾^(٣) . وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ، وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ

(١) لما أخرجه أبو داود ، في : باب في الدعاء بعد الوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١ /

٣٣١ . والنسائي ، في : باب التسييح بعد الفراغ من الوتر ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٣ /

٢٠٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠٦ / ٣ .

(٢) سورة الكافرون .

(٣) سورة الإخلاص .

الفجر، ويُسنُّ تخفيفُهما والاضطِّجاعُ بعدهما على جنبيه الأيمن، وأن يُقرأَ فيهما كسنة المغرب، أو في الأولى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾. الآية^(١)، وفي الثانية: ﴿قُلْ يَتَاهَلُ الْكِتَابُ تَعَالَوْا﴾ الآية^(٢).

ويجوزُ فعلُهما رَاكِبًا.

وَوَقْتُ كُلِّ رَاتِبَةٍ مِنْهَا قَبْلَ الْفَرَضِ مِنْ دُخُولِ وَقْتِهِ إِلَى فِعْلِهِ، وما بعده مِنْ فِعْلِهِ إِلَى آخِرِ وَقْتِهِ.

ولا سُنَّةٌ^(٣) لْجُمُعَةِ قَبْلَهَا، وأَقْلَاهَا - بعدها - رَكَعَتَانِ وَأَكْثَرُهَا سِتٌّ. وفِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ مَكَانَهُ أَفْضَلُ، نَصًّا.

وُجُزِي السُّنَّةُ عَنْ تَحْيَةِ الْمَسْجِدِ، لا عَكْسَ.

وَيُسَنُّ الْفَضْلُ بَيْنَ الْفَرَضِ وَسُنَّتِهِ بِكَلَامٍ أَوْ قِيَامٍ.

وَلِلْمَرْوُجَةِ وَالْأَجِيرِ وَالْوَلَدِ وَالْعَبْدِ فِعْلُ السُّنَنِ الرَّوَائِبِ مَعَ الْفَرَضِ، ولا يَجُوزُ مَنْعُهُمْ.

وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ السُّنَنِ، سُنٌّ لَهُ قَضَاؤُهُ، وتَقَدَّمَ إِذَا فَاتَتْ مَعَ الْفَرَائِضِ. وَسُنَّةُ فَجْرِ، وَسُنَّةُ^(٤) ظُهْرِ، الْأَوَّلَةُ بَعْدَهُمَا قَضَاءٌ. وَيَبْدَأُ بِسُنَّةِ

(١) سورة البقرة ١٣٦.

(٢) سورة آل عمران ٦٤.

(٣) أى: راتبة.

(٤) سقط من: الأصل، ز.

الظُّهْرِ قَبْلَهَا^(١) إِذَا قَضَاهَا قَبْلَ التِّي بَعْدَهَا .

وَيُسَنُّ - غَيْرَ الزَّوَاتِبِ - أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْجُمُعَةِ ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ ، وَأَرْبَعٌ بَعْدَ الْمَغْرِبِ . وَقَالَ الْمُؤَقِّقُ : سِتُّ . وَأَرْبَعٌ بَعْدَ الْعِشَاءِ . قَالَ جَمَاعَةٌ : يُحَافِظُ عَلَيْهِنَّ . وَيُسَنُّ - لِمَنْ شَاءَ - رَكْعَتَانِ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ قَبْلَهَا ، وَرَكْعَتَانِ جَالِسًا بَعْدَ الْوُتْرِ .

فصل : التراويح عشرون ركعة في رمضان ، يجهز فيها بالقراءة ، ويفعلها جماعة أفضل ، ولا ينقص منها ، ولا بأس بالزيادة ، نصا ، يسلم من كل ركعتين . وإن تعددت الجماعة ، صلى وحده ، ينوي في أول كل ركعتين ، فيقول : أصلي ركعتين من التراويح المشنونة . ويستريح بعد كل أربع بجلسة يسيرة ، ولا بأس بتزكها . ولا يدعو إذا استراح ، ولا يكره الدعاء بعد التراويح .

وَوَقْتُهَا بَعْدَ الْعِشَاءِ ، وَسُنَّتُهَا قَبْلَ الْوُتْرِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي . وَفَعْلُهَا فِي مَسْجِدٍ ، وَأَوَّلُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ . وَيُوتَرُ بَعْدَهَا فِي الْجَمَاعَةِ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ . فَإِنْ كَانَ لَهُ تَهَجُّدٌ ، جَعَلَ الْوُتْرَ بَعْدَهُ ، وَالْأَصْلَاهُ . فَإِنْ أَحَبَّ مُتَابَعَةَ الْإِمَامِ ، قَامَ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَشَفَعَهَا بِأُخْرَى . وَمَنْ أَوْتَرَ ثُمَّ أَرَادَ [١٣٣] الصَّلَاةَ بَعْدَهُ ، لَمْ يَنْقُضْ وَتْرَهُ بِرَكْعَةٍ ، وَصَلَّى شَفْعًا مَا شَاءَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي وَلَمْ يُوتَرَ .

(١) أى : بالسنة التي قبل الظهر .

وَيُكْرَهُ التَّطَوُّعُ بَيْنَ التَّرَاوِيحِ ، لَا طَوَافٌ بَيْنَهَا وَلَا بَعْدَهَا ، وَلَا تَغَقِيبٌ ؛
وهو التَّطَوُّعُ بَعْدَ التَّرَاوِيحِ وَالْوُثْرِ فِي جَمَاعَةٍ ، سَوَاءً طَالَ مَا بَيْنَهُمَا أَوْ قَصُرَ .
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ خَتْمَةٍ فِي التَّرَاوِيحِ وَلَا يَزِيدَ ، إِلَّا أَنْ
يُؤْثِرُوا^(١) .

وَيَتَّبِعُهَا أَوَّلَ لَيْلَةٍ بِسُورَةِ « الْقَلَمِ » بَعْدَ « الْفَاتِحَةِ » ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ مَا
نَزَلَ ، فَإِذَا سَجَدَ قَامَ فَقَرَأَ مِنْ « الْبَقَرَةِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَقْرَأُ بِهَا فِي عِشَاءِ
الْآخِرَةِ . قَالَ الشَّيْخُ : وَهُوَ أَحْسَنُ مِمَّا نُقِلَ عَنْهُ ، أَنَّهُ يَتَّبِعُ بِهَا التَّرَاوِيحَ .
وَيَخْتِمُ آخِرَ رَكْعَةٍ مِنَ التَّرَاوِيحِ قَبْلَ رُكُوعِهِ ، وَيَدْعُو بِدُعَاءِ الْقُرْآنِ وَيَوْفَعُ يَدَيْهِ
وَيُطِيلُ وَيَعْطُ بَعْدَ الْخَتْمِ . وَقِيلَ لَهُ : يَخْتِمُ فِي الْوُثْرِ وَيَدْعُو ؟ فَسَهَّلَ فِيهِ .
قَالَ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » : لَا بَأْسَ بِهِ .

فصل : يُسْتَحَبُّ حِفْظُ الْقُرْآنِ إِجْمَاعًا . وَحِفْظُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ لِجَمَاعًا .
وهو أَفْضَلُ مِنْ سَائِرِ الذِّكْرِ ، وَأَفْضَلُ مِنَ الثَّوَرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، وَبَعْضُهُ أَفْضَلُ
مِنْ بَعْضٍ .

وَيَجِبُ مِنْهُ مَا يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ . وَيَتَدَأُّ^(٢) الصَّبِيُّ وَلَيْتَهُ بِهِ قَبْلَ الْعِلْمِ ،
فَيَقْرَأُ كُلَّهُ ، إِلَّا أَنْ يَعْسَرَ ، وَالْمُكَلَّفُ يُقَدِّمُ الْعِلْمَ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ كَمَا
يُقَدِّمُ الْكَبِيرُ نَفْلَ الْعِلْمِ عَلَى نَفْلِ الْقِرَاءَةِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْإِمَامِ

(١) فِي ز ، م : « يَوْتِرُوا » .

(٢) زِيَادَهُ مِنْ م .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، د ، ز : « يَدِي » .

والأصحاب .

وَيُسَنُّ خَتْمُهُ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ ، وَإِنْ قَرَأَهُ فِي ثَلَاثٍ فَحَسَنٌ ، وَلَا بَأْسَ بِهِ
فِيمَا دُونَهَا أَحْيَانًا ، وَفِي الْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ كَرَمَضانَ - خُصُوصًا اللَّيَالِي
الَّتِي تُطْلَبُ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ - وَالْأَمَاكِينَ الْفَاضِلَةِ - كَمَكَّةَ لِمَنْ دَخَلَهَا مِنْ
غَيْرِ أَهْلِهَا - فَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتِثَارُ فِيهَا مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ اغْتِنَامًا لِلزَّمانِ
وَالْمَكَانِ .

وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُ الْحَتَمِ فَوْقَ أَرْبَعِينَ بَلَا عُذْرٍ . وَيَحْرُمُ إِنْ خَافَ نِسْيَانَهُ . قَالَ
أَحْمَدُ : مَا أَشَدَّ مَا جَاءَ فِي مَنْ حَفِظَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ .

وَيُسْتَحَبُّ السُّوَالُكُ وَالتَّعَوُّذُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَحَمْدُ اللَّهِ عِنْدَ قَطْعِهَا عَلَى
تَوْفِيقِهِ وَنِعْمَتِهِ ، وَسُؤَالُ الثَّبَاتِ وَالْإِخْلَاصِ .

فَإِنْ قَطَعَهَا قَطَعَ تَرْكُ وَإِهْمَالٍ ، أَعَادَ التَّعَوُّذَ إِذَا رَجَعَ إِلَيْهَا ، وَإِنْ قَطَعَهَا
لِعُذْرِ عَازِمًا عَلَى إِمْتَامِهَا إِذَا زَالَ - كَتَنَؤُلِ شَيْءٍ ، أَوْ إِعْطَائِهِ ، أَوْ أَجَابَ
سَائِلًا - كَفَاهِ التَّعَوُّذُ الْأَوَّلُ .

وَيُخْتَمُ فِي الشَّتَاءِ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَفِي الصَّيْفِ أَوَّلَ النَّهَارِ . وَيَجْمَعُ أَهْلُهُ
وَوَلَدَهُ عِنْدَ خَتْمِهِ وَيَدْعُو ، نَصًّا . وَيُكَبِّرُ فَقَطْ لِحْتَمِهِ آخِرَ كُلِّ سُورَةٍ مِنْ آخِرِ
« الضُّحَى » ، وَلَا يُكْرَزُ سُورَةُ « الصَّعْدِ » ، وَلَا يَقْرَأُ « الْفَاتِحَةَ » وَخَمْسًا مِنْ
« الْبَقَرَةِ » عَقِبَ الْحَتَمِ ، نَصًّا .

وَيُسْتَحَبُّ تَحْسِينُ الْقِرَاءَةِ وَتَرْتِيلُهَا وَإِعْرَابُهَا ، وَالْمُرَادُ ، الْاجْتِهَادُ عَلَى
حِفْظِ إِعْرَابِهَا ، لَا أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِهِ عَمْدًا ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ

وَيُؤَدَّبُ فَاعِلُهُ لِتَغْيِيرِهِ الْقِرَاءَةَ. ذَكَرَهُ فِي «الْآدَابِ الْكُبْرَى» عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ.

وَالْتَفَهُمْ فِي الْقُرْآنِ وَالتَّدَبُّرُ بِالْقَلْبِ مِنْهُ أَفْضَلُ مِنْ إِدْرَاجِهِ كَثِيرًا بِغَيْرِ تَفْهِمٍ. وَيُمْكِنُ حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ. قَالَ أَحْمَدُ: يُحَسِّنُ الْقَارِئُ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ، وَيَقْرَأُهُ بِحُزْنٍ وَتَدَبُّرٍ. قَالَ الشَّيْخُ: قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ أَوَّلَ النَّهَارِ بَعْدَ الْفَجْرِ أَفْضَلُ مِنْ قِرَاءَتِهِ آخِرَهُ. وَقِرَاءَةُ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ بِقِرَاءَةِ قَارِئٍ - أَى مِنَ السَّبْعَةِ - وَالْأُخْرَى بِقِرَاءَةِ قَارِئٍ آخَرَ، جَائِزٌ^(١) وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ، مَا لَمْ يَكُنْ^(٢) فِي ذَلِكَ إِحَالَةٌ لِمَعْنَى الْقُرْآنِ.

وَلَا بِأَسَ بِالْقِرَاءَةِ فِي كُلِّ حَالٍ؛ قَائِمًا وَجَالِسًا وَمُضْطَجِعًا وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا، وَلَا تُكْرَهُ فِي الطَّرِيقِ، نَصًّا، وَلَا مَعَ حَدِيثٍ أَضْعَرَّ وَنَجَاسَةٍ بَدَنٍ وَثَوْبٍ، وَلَا حَالَ مَسِّ الذَّكْرِ وَالزَّوْجَةِ وَالشَّرِئَةِ. وَتُكْرَهُ فِي الْمَوَاضِعِ الْقَدِيرَةِ، وَاسْتِدَامَتُهَا حَالَ خُرُوجِ الرِّيحِ، وَجَهْرُهُ بِهَا مَعَ الْجِنَازَةِ. وَلَا تَمْنَعُ نَجَاسَةُ الْفَمِ الْقِرَاءَةَ.

وَتُسْتَحَبُّ فِي الْمُصْحَفِ، وَالِاسْتِمَاعُ لَهَا، وَيُكْرَهُ الْحَدِيثُ عِنْدَهَا [٣٣ظ] بِمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ.

وَكِرَهُ أَحْمَدُ الشَّرْعَةَ فِي الْقِرَاءَةِ، وَتَأَوَّلَهُ الْقَاضِي إِذَا لَمْ يُبَيِّنِ الْحُرُوفَ.

(١) فِي م: «جَائِزَةٌ».

(٢) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

وَتَوَكُّهَا أَكْمَلُ . وَكَرِهَ أَصْحَابُنَا قِرَاءَةَ الْإِدَارَةِ ؛ وَهِيَ أَنْ يَقْرَأَ قَارِئٌ ثُمَّ يَقْطَعَ ، ثُمَّ يَقْرَأَ غَيْرُهُ . وَحَكَى الشَّيْخُ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، أَنَّهَا حَسَنَةٌ كَالْقِرَاءَةِ مُجْتَمِعِينَ بِصَوْتٍ وَاحِدٍ . وَكَرِهَ أَحْمَدُ قِرَاءَةَ الْأَلْحَانِ وَقَالَ : هِيَ بِدْعَةٌ . فَإِنْ حَصَلَ مَعَهَا تَغْيِيرُ نَظْمِ الْقُرْآنِ وَجَعْلُ الْحَرَكَاتِ حُرُوفًا ، حُرْمٌ . وَقَالَ الشَّيْخُ : التَّلْحِينُ الَّذِي يُشْبِهُ الْغِنَاءَ مَكْرُوهٌ . وَلَا يُكْرَهُ التَّرْجِيْعُ . وَكَرِهَ ابْنُ عَقِيلٍ الْقِرَاءَةَ فِي الْأَسْوَاقِ ، يَصِيحُ فِيهَا أَهْلُهَا بِالنِّدَاءِ وَالتَّبْيِيعِ . وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِقِرَاءَةِ تُغْلَطُ الْمُصَلِّينَ .

وَيَجُوزُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِمُقْتَضَى اللَّغَةِ لَا بِالرُّأْيِ مِنْ غَيْرِ لُغَةٍ وَلَا تَقْلٍ ، فَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأِيهِ ، أَوْ بِنَا لَا يَعْلَمُ ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ^(١) ، وَأَخْطَأَ وَلَوْ أَصَابَ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الْقُرْآنَ بَدَلًا مِنَ الْكَلَامِ ، مِثْلَ أَنْ يَرَى رَجُلًا جَاءَ فِي وَقْتِهِ فَيَقُولَ : ﴿ ثُمَّ جِئْتَ عَلَى قَدَرٍ يَمْوَسِي ﴾ ^(٢) . وَيَلْزَمُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِ الصَّحَابِيِّ لَا التَّابِعِيِّ .

وَلَا يَجُوزُ النَّظَرُ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، نَصًّا ، وَلَا كُتُبِ أَهْلِ الْبِدْعِ ، وَالْكَتُبِ الْمُشْتَبِهَةِ عَلَى الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، وَلَا رِوَايَتِهَا . وَتَقَدَّمَ فِي نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ جُمْلَةٌ مِنْ أَحْكَامِ الْمُصْحَفِ .

(١) انظر ما أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء فی الذی یفسر القرآن برأیه ، من أبواب تفسیر القرآن . عارضة الأحوذی ٦٧/١١ . والنسائی ، فی : باب من قال فی القرآن بغير علم ، من کتاب فضائل القرآن . السنن الکبری ٣١/٥ .

(٢) سورة طه ٤٠ .

فصل : تُسْتَحَبُّ التَّوَافِلُ الْمُطْلَقَةُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ إِلَّا أَوْقَاتِ النَّهْيِ .
وَصَلَاةُ اللَّيْلِ سُنَّةٌ مُرَغَّبٌ فِيهَا ، وَهِيَ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ ، وَبَعْدَ النَّوْمِ
أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّاسِئَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ رَقْدَةٍ .

وَالْتَهَجُّدُ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ النَّوْمِ ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ ، ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَقَالَ مَا وَرَدَ
بَعْدَ الْاسْتَيْقَاطِ ، وَمِنْهُ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ
الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، ثُمَّ إِنْ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . أَوْ دَعَا ،
اسْتَجِيبْ لَهُ ، فَإِنْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى ، قُبِلَتْ صَلَاتُهُ » ^(١) . ثُمَّ يَقُولُ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي أَحْيَانِي بَعْدَ مَا أَمَاتَنِي وَإِلَيْهِ النُّشُورُ » ^(٢) ، « لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ لَا

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب فضل من تعازر من الليل فصلى ، من كتاب التهجد . صحيح
البخارى ٦٨/٢ . وأبو داود ، فى : باب ما يقول الرجل إذا تعار من الليل ، من كتاب الأدب .
سنن أبى داود ٦٠٩/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الدعاء ، من أبواب الدعوات . عارضة
الأحوذى ٢٩٨ / ١٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما يدعو به إذا انتبه من الليل ، من كتاب الدعاء .
سنن ابن ماجه ١٢٧٦/٢ .

(٢) أخرجه نحوه البخارى ، فى : باب ما يقول إذا نام ، وفى : باب وضع اليد اليمنى تحت الخد
الأيمن ، وفى : باب ما يقول إذا أصبح ، من كتاب الدعوات . صحيح البخارى ٨٥ / ٨ ، ٨٨ .
وأبو داود ، فى : باب ما يقول عند النوم ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٦٠٧/٢ .
والنسائى ، فى : باب ما يقول إذا انتبه من منامه ، من كتاب عمل اليوم والليلة . السنن الكبرى ٦ /
٢١٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما يدعو به إذا انتبه من الليل ، من كتاب الدعاء . سنن ابن ماجه
١٢٧٧/٢ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٩٤ / ٤ ، ٣٠٢ ، ١٥٤ / ٥ ، ٣٨٥ .

شَرِيكَ لَكَ شُبْحَانِكَ ، أَسْتَغْفِرُكَ لِذَنْبِي وَأَسْأَلُكَ رَحْمَتَكَ ، اللَّهُمَّ زِدْنِي
عِلْمًا ، وَلَا تُرِغْ قَلْبِي بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنِي ، وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ
الْوَهَّابُ ^(١) ، « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ عَلَيَّ رُوحِي وَعَافَانِي فِي جَسَدِي وَأَذِنَ
لِي بِذَنْبِي » ^(٢) . ثُمَّ يَسْتَأْذِنُ .

وإذا تَوَضَّأَ وقامَ إلى الصَّلَاةِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ ، إِنْ شَاءَ اسْتَفْتَحَ
بِاسْتِفْتَاكِ الْمَكْتُوبَةِ وَإِنْ شَاءَ بغيرِهِ ، كَقَوْلِهِ : « اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ
السَّمَلَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيُّومُ السَّمَلَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَلَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ
الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَلَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ
الْحَقُّ ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ ، وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَالنَّبِيُّونَ
حَقٌّ ، وَمُحَمَّدٌ حَقٌّ ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ،
وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّئُ ، وَبِكَ خَاصَمْتُ ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ ، فَاعْفُ
لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ
مِنِّي ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا

(١) أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يقول الرجل إذا تعار من الليل ، من كتاب الأدب . سنن أبي
داود ٦٠٩/٢ . والنسائي ، فى : باب ما يقول إذا انتبه من منامه ، من كتاب عمل اليوم والليلة .
السنن الكبرى ٢١٧/٦ .

(٢) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الدعاء إذا أوى إلى فراشه ، من كتاب الدعوات .
عارضه الأحمدي ٢٨٩/١٢ . والنسائي ، فى : باب ما يقول إذا انتبه من منامه ، من كتاب عمل
اليوم والليلة . السنن الكبرى ٢١٧/٦ . وليس منه : « رد على روجي » .

بِاللَّهِ»^(١). وَإِنْ شَاءَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبِّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(٢).

وَيُسَبِّحُ أَنْ يَفْتَتِحَ تَهْجُودَهُ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، وَأَنْ يَقْرَأَ حِزْبَهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِيهِ، وَأَنْ يُغْفِيَ بَعْدَ تَهْجُودِهِ. وَالنُّصْفُ الْآخِرُ أَفْضَلُ مِنَ الْأَوَّلِ وَمِنْ الثَّلَاثِ

(١) لما أخرجه البخارى، فى: باب التهجد بالليل، من كتاب التهجد، وفى: باب الدعاء إذا انتبه بالليل، من كتاب الدعوات، وفى: باب قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾، وباب قوله تعالى: ﴿وَجُوهَ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، وباب قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾، من كتاب التوحيد. صحيح البخارى ٢/٦٠، ٦١، ٨٦/٨، ٨٧، ١٤٣/٩، ١٤٤، ١٦٢، ١٧٥. ومسلم، فى: باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/٥٣٢، ٥٣٣ وأبو داود، فى: باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/١٧٨. والترمذى، فى: باب ما يقول إذا قام من الليل إلى الصلاة، من أبواب الدعوات. عارضة الأحوذى ١٢/٣٠٠، ٣٠١. والنسائى، فى: باب ذكر ما يستفتح به القيام، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٣/١٧٠، ١٧١. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الدعاء إذا قام الرجل من الليل، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٤٣٠، ٤٣١، والإمام أحمد، فى: المسند ١/٢٩٨، ٣٠٨، ٣٥٨.

(٢) لما أخرجه مسلم، فى: باب الدعاء فى صلاة الليل وقيامه، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١/٥٣٢ - ٥٣٤. وأبو داود، فى: باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١/١٧٧. والترمذى، فى: باب ما جاء من الدعاء عند افتتاح الصلاة بالليل، من أبواب الدعوات. عارضة الأحوذى ١٢/٣٠٥. والنسائى، فى: باب بأى شيء تستفتح الصلاة، من كتاب قيام الليل. المجتبى ٣/١٧٣. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى الدعاء إذا قام الرجل من الليل، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/٤٣١، ٤٣٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٦/١٥٦.

الأوسط، والثلث بعد النصف أفضل، نصًا.

وكان قيام الليل واجبًا على النبي ﷺ، ولم ينسخ، ولا يقومه كله إلا ليلة عيد. وتكرره مداومة قيامه [٣٤] كله.

ويستحب التثقل بين العشاءين، وهو من قيام الليل؛ لأنه من المغرب إلى طلوع الفجر الثاني، ويستحب أن يكون له تطوعات يداوم عليها «وإذا فاتت يقضيها»^(١). وأن يقول عند الصباح والمساء^(٢)، والنوم والانتباه^(٣)، وفي السفر وغير ذلك ما ورد^(٤).

واستحب أحمد أن تكون له ركعات^(٥) معلومة من الليل والنهار، فإذا نشط طولها، وإذا لم ينشط خففها.

وصلاة الليل والنهار مثنى مثنى، وإن تطوع في النهار بأربع كالظهر، فلا بأس، وإن سردهن ولم يجلس إلا في آخرهن، جاز وقد ترك الأولى. يقرأ في كل ركعة بـ «الفاتحة» وسورة.

وإن زاد على أربع نهارًا أو اثنتين ليلاً، ولو جاوز ثمانيا - علم العدة أو نسيه - بسلام واحد، كرهه وصح.

(١ - ١) سقط من: ز.

(٢) سقط من: ز.

(٣) بعده في ز: «وإذا فاتت يقضيها».

(٤) في الأصل: «ركعتان».

والتَّطَوُّعُ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ . وَإِسْرَارُهُ - (١) أَى : عَدَمُ إِغْلَانِهِ - أَفْضَلُ
إِنْ كَانَ مِمَّا لَا تُشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ . وَلَا بِأَسَ بِصَلَاةِ التَّطَوُّعِ جَمَاعَةً .

وَيُكْرَهُ جَهْرُهُ فِيهِ نَهَارًا وَلَيْلًا ، يُرَاعَى الْمَصْلَحَةُ ، فَإِنْ كَانَ الْجَهْرُ أَنْشَطَ
لَهُ (٢) فِي الْقِرَاءَةِ ، أَوْ بِحَضْرَتِهِ مَنْ يَسْتَمِعُ قِرَاءَتَهُ أَوْ يَنْتَفِعُ بِهَا ، فَالْجَهْرُ
أَفْضَلُ . وَإِنْ كَانَ بَقْرَبِهِ مَنْ يَتَهَجَّدُ ، أَوْ يَسْتَضِيرُ بِرَفْعِ صَوْتِهِ ، أَوْ خَافَ
رِيَاءً ، فَالْإِسْرَارُ أَفْضَلُ .

وَمَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : تَخْفِيفُهُ (٣) ، أَوْ تَطْوِيلُهُ (٤) ، فَلَا أَفْضَلَ اتِّبَاعُهُ .
وَمَا عَدَاهُ ، فَكَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ .

وَيُسْتَحَبُّ الْاسْتِغْفَارُ بِالسَّحَرِ وَالْإِكْتَارِ مِنْهُ . وَمَنْ فَاتَهُ تَهَجُّدُهُ ، قَضَاهُ
قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَتَقَدَّمَ (٥) فِي سَجُودِ الشُّهُورِ ، مَنْ نَوَى عَدَدًا فَرَادَ عَلَيْهِ .

وَصَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى التَّصْفِ مِنْ أَجْرِ صَلَاةِ الْقَائِمِ ، إِلَّا الْمَعْدُورَ ، وَيُسْنُّ
أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ الْقِيَامِ مُتَرَبِّعًا ، فَإِذَا بَلَغَ الرُّكُوعَ ؛ فَإِنْ شَاءَ قَامَ ثُمَّ رَكَعَ ،
وَإِنْ شَاءَ رَكَعَ مِنْ قُعُودٍ ، لَكِنْ يَنْبِئُ رِجَالِيهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ؛ وَيَجُوزُ
لَهُ الْقِيَامُ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ جَالِسًا ، وَعَكْسُهُ .

وَلَا يَصِحُّ مِنْ مُضْطَجِعٍ لَغَيْرِ عُنْدٍ ، وَلَهُ (٥) يَصِحُّ وَيَسْجُدُ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ،

(١ - ١) سقط من : ز .

(٢) سقط من : د ، م .

(٣) ركعتي الفجر وركعتي افتتاح قيام الليل وتحية المسجد إذا دخل والإمام يخطب يوم الجمعة .

(٤) كصلاة الكسوف .

(٥) أى : للمعدور .

ولاً أَوْماً .

فصل : تُسَنُّ صَلَاةُ الصُّحَى ، وَوَقْتُهَا مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ النَّهْيِ إِلَى قَبْلِ الزَّوَالِ ، مَا لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ النَّهْيِ . وَعَدَمُ الْمُدَاوِمَةِ^(١) عَلَيْهَا أَفْضَلُ ، وَاسْتَحَبُّهَا جَمُوعُ مُحَقِّقُونَ ، وَهُوَ أَصَوَّبُ . وَاخْتَارَهَا الشَّيْخُ لِمَنْ لَمْ يَقُمْ مِنَ اللَّيْلِ . وَالْأَفْضَلُ فِعْلُهَا إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ . وَأَقْلُهَا رَكْعَتَانِ ، وَأَكْثَرُهَا ثَمَانٍ . وَيَصِحُّ التَّطَوُّعُ الْمُطْلَقُ بِفَرْدٍ كَرَكْعَةٍ ، وَنَحْوِهَا كَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ ، مَعَ الْكَرَاهَةِ .

وَصَلَاةُ الْاسْتِخَارَةِ إِذَا هَمَّ بِأَمْرٍ ، وَظَاهِرُهُ ، وَلَوْ فِي حَجٍّ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَغَيْرِهَا^(٢) ، وَالْمُرَادُ فِي ذَلِكَ ، الْوَقْتُ إِنْ كَانَ تَفْلاً . فَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ، ثُمَّ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ ، وَلَا أَقْدِرُ ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ - وَيُسَمِّيهِ بَعَيْنِهِ - خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - « فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي ، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - « فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ ، واقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ ،

(١) فِي د : « الْمَوَاطِبَةُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ ^(١) . ويقول فيه مع العافية ، ولا يَكُونُ وَقْتُ الاسْتِخَارَةِ عَازِمًا عَلَى الْأَمْرِ أَوْ عَدَمِهِ ، فَإِنَّهُ خِيَانَةٌ فِي التَّوَكُّلِ . ثم يَسْتَشِيرُ فإذا ظَهَرَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي شَيْءٍ ، فَعَلَهُ .

وَصَلَاةُ الْحَاجَةِ إِلَى اللَّهِ ، أَوْ إِلَى آدَمِيٍّ : « يَتَوَضَّأُ وَيُحْسِنُ الوُضُوءَ ، ثُمَّ لِيُصَلِّ رُكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ يُسَبِّحُ عَلَى اللَّهِ ، وَلِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ لِيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ ^(٢) الْكَرِيمُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ ، وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ ، وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ لَئِيمٍ ، لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ ، وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَجْتَهُ ، وَلَا حَاجَةً هِيَ [٣٤] لَكَ رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ » ^(٣) .

(١) لما أخرجه البخارى ، فى : باب ما جاء فى التطوع مثنى مثنى ، من كتاب التهجد ، وفى : باب الدعاء عند الاستخارة ، من كتاب الدعوات ، وفى : باب قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخارى ٧٠ / ٢ ، ١٠١ / ٨ ، ١٤٤ / ٩ . وأبو داود ، فى : باب فى الاستخارة ، من كتاب الوتر . سنن أبى داود ٣٥٢ / ١ ، ٣٥٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى صلاة الاستخارة ، من أبواب الوتر . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ . والنسائى ، فى : باب كيف الاستخارة ، من كتاب النكاح . المجتبى ٦ / ٦٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صلاة الاستخارة ، من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها . سنن ابن ماجه ١ / ٤٤٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٤٤ .

(٢) فى الأصل : « الحكيم » .

(٣) انظر ما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى صلاة الحاجة ، من أبواب الوتر . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٦١ ، ٢٦٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صلاة الحاجة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٤١ .

وَصَلَاةُ التَّوْبَةِ إِذَا أَذْنَبَ ذَنْبًا: «يَتَطَهَّرُ ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ
اللَّهُ تَعَالَى»^(١).

وعند جماعة: وصلاة التَّسْبِيح - ونصه لا^(٢) - أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، يَقْرَأُ
فِي كُلِّ رَكَعَةٍ بـ «الْفَاتِحَةِ» وَسُورَةٍ، ثُمَّ يُسَبِّحُ وَيُحَمِّدُ وَيُهَلِّلُ وَيُكَبِّرُ خَمْسَ
عَشْرَةَ مَرَّةً قَبْلَ أَنْ يَزُكَّعَ، ثُمَّ يَقُولُهَا فِي رُكُوعِهِ عَشْرًا، ثُمَّ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ
عَشْرًا، ثُمَّ يَقُولُهَا^(٣) فِي سُجُودِهِ عَشْرًا، ثُمَّ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ عَشْرًا، ثُمَّ فِي
سُجُودِهِ عَشْرًا، ثُمَّ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ^(٤) قَبْلَ أَنْ يَقُومَ عَشْرًا، ثُمَّ كَذَلِكَ فِي كُلِّ
رَكَعَةٍ^(٥). يَفْعَلُهَا كُلَّ يَوْمٍ مَرَّةً، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، فَفِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّةً، فَإِنْ لَمْ

(١) انظر ما أخرجه أبو داود، في: باب الاستغفار، من كتاب الوتر. سنن أبي داود ١/ ٣٤٩.
والترمذي، في: باب ما جاء في الصلاة عند التوبة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/
١٩٦، ١٩٧. وابن ماجه، في: باب ما جاء في أن الصلاة كفارة، من كتاب إقامة الصلاة.
سنن ابن ماجه ١/ ٤٤٦، ٤٤٧. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢، ٩، ١٠.
(٢) قال الإمام أحمد: ما تعجبني...، وقال: ليس فيها شيء يصح. وقال الموفق في «المغنى»:
إن فعلها إنسان فلا بأس، فإن النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث فيها. المغنى ٢/ ٥٥١.
وهو ما رجحه المصنف. وما قاله في «المغنى» من حيث عدم اشتراط صحة الحديث، فذلك
يجوز بما شرطه المحققون. وانظر تدريب الراوى ١/ ٣٧٧، ٣٧٨.

(٣) زيادة من: م.

(٤) سقط من: م.

(٥) انظر في صفة صلاة التسبيح ما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في صلاة التسبيح، من
أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/ ٢٦٧. وابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة التسبيح،
من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٤٤٢. وصحح الألباني الحديث الوارد فيها. وانظر
صحيح سنن الترمذي ١/ ١٤٨.

يَفْعَلُ ، ففى كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، ففى كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، ففى العُمُرِ مَرَّةً .

وَصَلَاةُ نَحْيَةِ الْمَسْجِدِ ، وَتَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ آخِرَ الْجُمُعَةِ .

وَسُنَّةُ الْوُضُوءِ وَإِحْيَاءُ مَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ، وَتَقْدِمُ . وَأَمَّا صَلَاةُ الرِّغَائِبِ وَالصَّلَاةُ الْأَلْفِيَّةُ لَيْلَةَ نِصْفِ شَعْبَانَ ، فَبِدْعَةٍ^(١) لَا أَضِلُّ لَهَا ، قَالَ الشَّيْخُ . وَقَالَ : وَأَمَّا لَيْلَةُ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ، فَفِيهَا فَضْلٌ ، وَكَانَ فِي السَّلَفِ مَنْ يُصَلِّي فِيهَا ، لَكِنْ الْاجْتِمَاعُ فِيهَا لِإِحْيَائِهَا فِي الْمَسَاجِدِ بِدْعَةٌ . انْتَهَى . وَفِي اسْتِخْبَابِ قِيَامِهَا مَا فِي لَيْلَةِ الْعِيدِ ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ رَجَبٍ^(٢) فِي «اللطائف»^(٣) .

فصل : سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِلْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ - وَهُوَ الَّذِي يَقْصِدُ الْاسْتِمَاعَ - فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا حَتَّى فِي طَوَافِ عَقَبِ تِلَاوَتِهَا ، وَلَوْ مَعَ قِصْرِ فَضْلٍ . وَيَتَيَمَّمُ مُحَدِّثٌ وَيَسْجُدُ مَعَ قِصْرِهِ أَيْضًا . وَلَا يَتَيَمَّمُ لَهَا

(١) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» : الصَّلَاةُ الْمَعْرُوفَةُ بِالرِّغَائِبِ ، وَهِيَ اثْنَتَا عَشْرَةَ رَكْعَةً تَصَلَّى بَيْنَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ لَيْلَةَ أَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ ، وَصَلَاةُ لَيْلَةِ النُّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ مِائَةَ رَكْعَةٍ ، هَاتَانِ الصَّلَاتَانِ بِدْعَتَانِ مُنْكَرَتَانِ ، وَلَا يَغْتَرُّ بِذِكْرِهِمَا فِي كِتَابِ «قُوتِ الْقُلُوبِ» ، وَ«إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» ، وَلَا بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِيهِمَا ، فَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ بَاطِلٌ . انْظُرِ الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمَهْذَبِ ٣/ ٥٤٩ . وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى كِرَاهَةِ صَلَاةِ الرِّغَائِبِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . انْظُرِ الْأَخْتِيَارَاتُ الْفَقْهِيَّةُ ١٢١ . وَالْإِبْدَاعُ فِي مَضَارِ الْإِبْتِدَاعِ ٢٨٨ ، ٢٨٩ . وَحَاشِيَةُ الرُّوضِ الْمَرْبِعِ ٢/ ٢٢٣ .

(٢) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَجَبٍ الْبَغْدَادِيُّ الدَّمَشْقِيُّ ، زَيْنُ الدِّينِ ، الْمُحَدِّثُ الْحَافِظُ ، صَاحِبُ الذَّيْلِ عَلَى طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ . تُوُفِيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ . الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ ٢/ ٤٢٨ ، ٤٢٩ .

(٣) انْظُرْ : «لَطَائِفُ الْمَعَارِفِ» ٢٢٨ .

مع وجود الماء. والركب يؤمى بالسجود حيث كان وجهه. ويسجد
الماشي بالأرض مستقبلاً.

ولا يسجد السامع - وهو الذى لا يقصد الاستماع - ولا المصلّى
لقراءة غير إمامه بحال، "ولا مأموماً لقراءة" نفسه، ولا الإمام لقراءة
غيره، فإن فعل بطلت.

وهى وسجدة شكر، صلاة، فيغتبر لهما ما يغتبر لصلاة نافلة من
الطهارة وغيرها، وأن يكون القارئ يصلح إماماً للمستمع، فلا يسجد قدام
القارئ، ولا عن يساره مع خلوه يمينه، ولا رجلاً لتلاوة امرأة وخشى،
ويسجد لتلاوة أمي وزمن وصبي. وله الرفع من السجود قبل القارئ فى
غير الصلاة. ويسجد من ليس فى صلاة لسجود التالى فى الصلاة.

وإن سجد فى صلاة أو خارجها، استحب رفع يديه.
"وقياس المذهب"، لا يرفعهما فيها.

ويلزم المأموماً متابعة إمامه فى صلاة الجهر، فلو تركها عمداً، بطلت
صلاته.

ولا يقوم ركوع فى الصلاة أو خارجها، ولا سجودها الذى بعد
الركوع عن سجدة التلاوة.

(١ - ١) فى ز: «حتى».

(٢ - ٢) فى م: «وفى المغنى والشرح».

وإذا سجد في الصلاة ثم قام، فإن شاء قرأ ثم رَكَع، وإن شاء رَكَع من غير قراءة، وإن لم يسجد القارئ، لم يسجد المستمع.

وهو أربع عشرة سجدة؛ في الحج ثنتان^(١)، وفي المفصل ثلاث^(٢)، وسجدة «ص»^(٣) ليست من عزائم السجود، بل سجدة شكر يسجد لها خارج الصلاة، وفيها تبطل صلاة غير الجاهل والناسي. وسجدة «حم» عند: ﴿يَسْتَمُونَ﴾^(٤).

ويكبر إذا سجد بلا تكبيرة إخراج، وإذا رفع. ويجلس في غير الصلاة، ولعل جلوسه نذبة. ثم يسلم تسليمًا واحدة عن يمينه بلا تشهد. ويكفيه سجدة واحدة، نصًا، إلا إذا سمع سجدة معًا فيسجد لكل واحدة سجدة. وسجودها لها والتسليم ركنان، وكذا الرفع من السجود.

(١) آيات سورة الحج ١٨، ٧٧.

(٢) المفصل: ما ولي المثنى من قصار السور، وسمى بذلك لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة، وآخره سورة «الناس» بلا نزاع، واختلف في أوله على اثني عشر قولاً، أرجحها سورة «ق». الإتيان في علوم القرآن ١/٢٢١.

ويقصد بالثلاث هنا، سجدة «النجم»: الآية ٦٢، وسجدة «الانشقاق»: الآية ٢١، وسجدة «العلق»: الآية ١٩.

(٣) سورة ص ٢٤.

وهي سجدة عند أبي حنيفة ومالك.

(٤) سورة فصلت ٣٨.

والسجدة الباقية: في آخر الأعراف، والرعد ١٥، والنحل ٥٠، والإسراء ١٠٩، ومريم ٥٨، والفرقان ٦٠، والنمل ٢٦، والسجدة ١٥.

ويقولُ في سُجودِها ما يقولُ في سُجودِ صَلْبٍ^(١) الصَّلَاةِ . وإن زادَ غيرَه مما وَرَدَ ، فَحَسَنٌ ، ومنه : «اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا ، وَصُغْ عَنِّي بِهَا وَرْزًا ، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا ، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ»^(٢) . والأَفْضَلُ سُجودُه عن قِيَامٍ .

ويُكْرَهُ لِلإِمَامِ قِرَاءَةُ سَجْدَةٍ في صَلَاةٍ سِرٍّ ، وسُجودُه لها . فإن فَعَلَ ، خُيِّرَ المَأْمُومُ بَيْنَ المِتَابَعَةِ وَتَرْكِهَا ، والأوَّلَى السُّجُودُ . ويُكْرَهُ اخْتِصَارُ [٣٥] آيَاتِ السُّجُودِ ؛ وهو أَنْ يَجْمَعَهَا في رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ يَسْجُدُ فيها ، أو أَنْ يُسْقِطَهَا مِنْ قِرَاءَتِهِ .

ولا يُقْضَى هذا السُّجُودُ إِذَا طَالَ الفَضْلُ ، كما لا تُقْضَى صَلَاةُ كُسُوفٍ وَاسْتِشْقَاءٍ .

وَتُسْتَحَبُّ سَجْدَةُ الشُّكْرِ عِنْدَ تَجَدُّدِ نِعْمَةٍ ظَاهِرَةٍ ، أو دَفْعِ^(٣) نِفْتَةٍ ظَاهِرَةٍ عَامَّتَيْنِ ، أو في أَمْرِ يُخْصُّهُ ، نَصًّا ، وإِلَّا فَنِعْمَ اللَّهُ في كُلِّ وَفْتٍ لا تُخْصَى . ولا يَسْجُدُ لَهُ في الصَّلَاةِ ، فإن فَعَلَ ، بَطَلَتْ لا مِنْ جَاهِلٍ وَنَاسٍ . وَصِفَتُهَا وَأَحْكَامُهَا كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ .

(١) زيادة من : م .

(٢) أخرجه الترمذی ، في : باب ما يقول في سجود القرآن ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب ما جاء فيما يقول في سجود القرآن ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذى ٣ / ٦٠ ، ١٢ / ٣١٠ . وابن ماجه ، في : باب سجود القرآن ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٣٤ . وقال الألبانی : حديث حسن . انظر صحيح سنن الترمذی ١ / ١٨٠ .

(٣) في م : «رفع» .

وَمَنْ رَأَى مُبْتَلًى فِي دِينِهِ ، سَجَدَ بِحُضُورِهِ وَغَيْرِهِ ، وَقَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي عَافَانِي مِمَّا ابْتَلَاكَ بِهِ ، وَفَضَّلَانِي عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقَ تَفَضُّلاً »^(١) .
وإن كان في بَدَنِهِ سَجَدَ وقال ذلك وكتَمَهُ منه ، وَيَسْأَلُ اللَّهُ الْعَافِيَةَ . قال
الشَّيْخُ : ولو أَرَادَ الدُّعَاءَ فَعَفَّرَ وَجْهَهُ لِلَّهِ فِي التُّرَابِ ، وَسَجَدَ لَهُ لِيَدْعُوهُ فِيهِ ،
فهذا سُجُودٌ لِأَجْلِ الدُّعَاءِ وَلَا شَيْءَ يَمْنَعُهُ .

والمَكْرُوهُ هو السُّجُودُ بِلَا سَبَبٍ .

فصل : أَوْقَاتُ النَّهْيِ خَمْسَةٌ : بَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِ ثَانٍ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ،
وَبَعْدَ طُلُوعِهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ قَيْدَ رُوحٍ ، وَعِنْدَ قِيَامِهَا وَلَوْ يَوْمَ جُمُعَةٍ حَتَّى تَزُولَ ،
وَبَعْدَ فَرَاحِ صَلَاةِ عَصْرِ حَتَّى تَشْرَعَ فِي الْغُرُوبِ ، وَلَوْ جَمْعًا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ .

فَمَنْ صَلَّى الْعَصْرَ ، مُنِعَ التَّطَوُّعَ ، وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ غَيْرَهُ ، وَمَنْ لَمْ يُصَلِّ لَمْ
يُتِمَّ ، وَإِنْ صَلَّى غَيْرَهُ . وَالْإِعْتِبَارُ بِقِرَائِهَا لَا بِالشُّرُوعِ فِيهَا ، فَلَوْ أَحْرَمَ بِهَا
ثُمَّ قَلَبَهَا نَفْلًا ، لَمْ يُتِمَّ مِنَ التَّطَوُّعِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا . وَتُفَعَّلُ سُنَّةُ الْفَجْرِ بَعْدَهُ
وَقَبْلَ الصُّبْحِ ، وَسُنَّةُ الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ فِي الْجَمْعِ تَقْدِيمًا أَوْ تَأْخِيرًا .

وَإِذَا شَرَعْتَ فِي الْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ .

وَيَجُوزُ قَضَاءُ الْفَرَائِضِ وَفِعْلُ الْمُنْدُورَةِ ، وَلَوْ كَانَ نَذَرًا فِيهَا ، وَفِعْلُ
رَكْعَتَيْ طَوَافٍ - فَرَضًا كَانَ أَوْ نَفْلًا - وَإِعَادَةُ جَمَاعَةٍ إِذَا أُقِيمَتْ وَهُوَ فِي

(١) لما أخرجه الترمذی، فی: باب ما یقول إذا رأى مبتلی، من أبواب الدعوات. عارضة
الأحوذی ٣١٣/١٢. وابن ماجه، فی: باب ما یدعو به الرجل إذا نظر إلى أهل البلاء، من
کتاب الدعاء. سنن ابن ماجه ١٢٨١/٢.

المَسْجِدِ ولو مع غير إمام الحَيِّ ، وسواءً كان صَلَّى جماعةً أو وَحْدَهُ ، في كُلِّ وَقْتٍ مِنْهَا^(١) . وتجوز^(٢) صَلَاةُ جِنَازَةٍ في الوَقَّتَيْنِ الطَّوِيلَيْنِ فقط - وهما بعدَ الفَجْرِ والعَصْرِ - لا في الأوقاتِ الثلاثةِ ، إلَّا أنْ يخَافَ عليها .
وتَحَرُّمٌ على قَبْرِ وغَائِبٍ وَقْتُ نَهْيٍ ، نَفْلًا وفَرَضًا .

ويَحَرِّمُ التَّطَوُّعُ بِغَيْرِهَا في شَيْءٍ مِنْ الأوقاتِ الخَمْسَةِ ، وإيقاعُ بَعْضِهِ فيها ، كأنْ شَرَعَ في التَّطَوُّعِ فَدَخَلَ وَقْتُ النِّهْيِ وهو فيها . والأَصْلُ بقاءُ الإِباحَةِ حَتَّى يَعلَمَ . وإنْ ابْتَدَأَ فيها ، لم تَتَعَقَّدْ ، ولو جَاهِلًا . حَتَّى ما لَهُ سَبَبٌ ؛ كسُجُودِ تِلَاوَةٍ^(٣) ، وَسُنَّةِ رَاتِيَةٍ ، وَصَلَاةِ كُسُوفٍ ، وَتَحِيَّةِ مَسْجِدٍ في غيرِ حالِ خُطْبَةِ الجُمُعَةِ ، وفيها تُفْعَلُ^(٤) إِذَا دَخَلَ والإِمَامُ يَخْطُبُ^(٥) ، ولو كانَ وَقْتُ قِيَامِ الشَّمْسِ قَبْلَ الزَّوَالِ ، بلا كراهَةٍ .
ومَكَّةٌ كغيرِها في أوقاتِ النِّهْيِ .

(١) أَى : يجوز قضاء ما ذكر في كل أوقات النهي .

(٢) زيادة من : م .

(٣) بعده في م : « وشكر » .

(٤ - ٥) سقط من : م .

بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

أَقْلَاهُ اثْنَانِ ؛ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ ، فَتَنْعَقِدُ بِهِمَا فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ وَعِيدٍ ، وَلَوْ
بِأُتْنَى أَوْ عَبْدٍ . فَإِنْ أُمَّ عَبْدَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ ، كَانَا جَمَاعَةً ، لَا بِصَغِيرٍ فِي
فَرَضٍ .

وَهِيَ وَاجِبَةٌ وَجُوبَ عَيْنٍ لَا وَجُوبَ كِفَايَةٍ فَيُقَاتِلُ تَارِكُهَا ،
كَأَذَانٍ^(١) ، لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ الْمُؤَدَّاةِ حَضَرًا وَسَفَرًا حَتَّى فِي خَوْفٍ ، عَلَى
الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ الْقَادِرِينَ دُونَ النِّسَاءِ وَالْخَنَائِي ، لَا شَرْطَ لِبَاسِهَا^(٢) إِلَّا
فِي جُمُعَةٍ وَعِيدٍ .

وَتَصِحُّ مِنْ مُتَفَرِّدٍ وَلَوْ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، وَفِي صَلَاتِهِ فَضْلٌ مَعَ الْإِثْمِ ،
وَتَفْضُلٌ فِي^(٣) الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاتِهِ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ، وَلَا يَنْقُصُ
أَجْرُهُ مَعَ الْعُذْرِ .

وَتُسَنُّ فِي مَسْجِدٍ ، وَلَهُ فِعْلُهَا فِي بَيْتِهِ وَصَخْرَاءَ ، وَفِي مَسْجِدٍ أَفْضَلُ .
وَتُسْتَحَبُّ لِنِسَاءٍ إِذَا اجْتَمَعْنَ مُتَفَرِّدَاتٍ عَنِ الرِّجَالِ ، سَوَاءً كَانَ إِمَامُهُنَّ
مِنْهُنَّ أَوْ لَا . وَيُباحُّ لَهُنَّ حُضُورُ جَمَاعَةِ الرِّجَالِ تَفْلَاتٍ^(٤) غَيْرِ مُطْلَبَاتٍ ،

(١) أَى : يقاتل تاركها كتارك الأذان ، على ما تقدم فى صفحة ١١٨ .

(٢) أَى : ليست الجماعة بشرط لصحة الصلوات الخمس .

(٣) سقط من : د ، م .

(٤) تفلت المرأة : تغيرت رائحتها لعدم التطيب .

بإذن أزواجهن. ويكره حضورها لحسناء، ويباح لغيرها، وكذا مجالس الوغظ، وتأتي تيمته قريباً.

وإن كان بطريقه إلى المسجد منكراً كغناء، لم [٣٥ظ] يدع المسجد، ويُنكره، ويأتي. قال الشيخ: ولو لم يُمكنه إلا بمشيئه في ملك غيره، فقل.

فإن كان البلد ثغراً - وهو الخوف - فالأفضل لأهله الاجتماع في مسجد واحد، والأفضل لغيرهم^(١) الصلاة في المسجد الذي لا تقام فيه الجماعة إلا بحضوره، أو تقام بدونه، لكن في^(٢) قصده لغيره كسر قلب إمامه أو جماعته، قاله جمع، ثم المسجد العتيق، ثم ما كان أكثر جماعة، ثم الأبعد.

وفضيلة أول الوقت أفضل من انتظار كثرة الجمع، وتقدم الجماعة مطلقاً على أول الوقت.

ويحرم أن يؤم في مسجد قبل إمامه الراتب إلا بإذنه، لا بعده، ويتوجه: إلا لمن يعادى الإمام. فإن فعل، لم تصح في ظاهر كلامهم، إلا أن يتأخر لعذر، أو لم يظن حضوره، أو ظن ولكن لا يكره ذلك^(٣)، أو ضاق الوقت فيصلون. وإن لم يعلم عذره وتأخر عن وقته المعتاد، انتظر

(١) أى: لغير أهل الثغور.

(٢) سقط من: ز.

(٣) أى: لا يكره الإمام أن يصلى غيره مع غيبته.

ورُوي^(١) مع قُرْبِهِ وَعَدَمِ الْمَشَقَّةِ وَسَعَةِ الْوَقْتِ ، وَإِنْ بَعُدَ أَوْ شَقَّ ، صَلُّوا .

وإن صَلَّى ثم أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وهو في المسجد ، أو جَاءَهُ^(٢) غَيْرَ وَقْتِ نَهْيٍ ولم يَقْصِدِ الإِعَادَةَ وَأُقِيمَتِ ، اسْتَحَبَّ إِعَادَتُهَا^(٣) ، إِلَّا الْمَغْرِبَ ، وَالْأَوَّلَى فَرَضُهُ كإِعَادَتِهَا مُنْفَرِدًا ، فَلَا يَنْوِي الثَّانِيَةَ فَرَضًا ، بَلْ ظَهَرًا مُعَادَةً مَثَلًا ، وَإِنْ نَوَاهَا نَفْلًا ، صَحَّ . وَإِنْ أُقِيمَتْ وهو خارج المسجد ، فَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِ نَهْيٍ ، لَمْ يُسْتَحَبَّ لَهُ الدُّخُولُ ، وَإِنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَتِ نَهْيٍ يَقْصِدُ الإِعَادَةَ ، انْتَبَى عَلَى فِعْلٍ مَا لَهُ سَبَبٌ .

والمَسْبُوقُ فِي الْمُعَادَةِ يُتِمُّهَا ، فَلَوْ أَدْرَكَ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ رَكْعَتَيْنِ ، قَضَى مَا فَاتَهُ مِنْهَا وَلَمْ يُسَلِّمْ مَعَهُ ، نَصًّا .

وَلَا تُكْرَهُ إِعَادَةُ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ مَسْجِدَيْنِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ فَقَطْ . وَفِيهِمَا تُكْرَهُ ، إِلَّا لَعُذْرٍ . وَإِنْ قَصَدَ الْمَسَاجِدَ لِلإِعَادَةِ ، كُرِهَ . وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ اعْتِيَادُ الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ ، وَجَعَلَ الثَّانِيَةَ عَنْ فَائِتَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، وَالْأُتَمَّةُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ بِدْعَةٌ مَكْرُوهَةٌ ، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ . وَفِي « وَاضِحِ ابْنِ عَقِيلٍ » : لَا يَجُوزُ فِعْلُ ظَهْرَيْنِ فِي يَوْمٍ .

و« إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ » الَّتِي يَرِيدُ الصَّلَاةَ مَعَ إِمَامِهَا ، « فَلَا صَلَاةَ إِلَّا

(١) فِي م : « وَرُودِ رَسُولٍ » .

(٢) فِي م : « جَاءَ » .

(٣) فِي د : « لِإِعَادَتِهَا » .

المَكْتُوبَةُ^(١). "فَلَا يَشْرَعُ فِي نَقْلِ مُطْلَقٍ وَلَا رَاتِيَّةٍ^(٢)"، فِي الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ بِنَيْتِهِ^(٣)، فَإِنْ فَعَلَ، لَمْ تَنْتَقِدْ. فَإِنْ جَهِلَ الْإِقَامَةَ، فَكَجَهِلِ وَقْتِ نَهْيٍ. وَإِنْ أُقِيِمَتْ وَهُوَ فِيهَا وَلَوْ خَارِجَ الْمَسْجِدِ، أَتَمَّهَا خَفِيفَةً وَلَوْ فَاتَتْهُ رَكْعَةٌ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ. فَإِنْ كَانَ شَرَعَ فِي الثَّالِثَةِ، أَتَمَّهَا أَرْبَعًا، فَإِنْ سَلَّمَ مِنْ ثَلَاثٍ، جَازَ، نَصًّا فِيهِمَا، إِلَّا أَنْ يَخْشَى فَوَاتَ مَا يُذْرِكُ بِهِ الْجَمَاعَةَ فَيَقْطَعُهَا. قَالَ جَمَاعَةٌ: وَفَضِيلَةُ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِشُهُودٍ تَحْرِمُ الْإِمَامَ. وَتَقَدَّمَ^(٤) فِي الْمَشْيِ إِلَى الصَّلَاةِ^(٥).

فصل^(٦): وَمَنْ كَبَّرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ الشُّلَيْمَةِ الْأُولَى، أَذْرَكَ الْجَمَاعَةَ وَلَوْ لَمْ يَجْلِسْ.

(١) لما أخرجه البخارى، فى: باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١/١٦٨. ومسلم، فى: باب كراهة الشروع فى نافلة بعد شروع المؤذن، من كتاب المسافرين. صحيح مسلم ١/٤٩٣. وأبو داود، فى: باب إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتى الفجر، من كتاب التطوع. سنن أبى داود ١/٢٩١. والترمذى، فى: باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٢١٣. والنسائى، فى: باب ما يكره من الصلاة عند الإقامة، من كتاب الإمامة. المجتبى ٢/٩٠. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. سنن ابن ماجه ١/٣٦٤. والإمام أحمد، فى: المسند ٢/٣٣١، ٣٥٢، ٤٥٥.

(٢ - ٢) سقط من: م.

(٣) فى الأصل: «راتب».

(٤) فى ز: «بنيته».

(٥ - ٥) سقط من: ز.

(٦) سقط من: د.

وَمَنْ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ مَعَهُ قَبْلَ رَفْعِ رَأْسِهِ غَيْرَ شَاكٍّ فِي إِدْرَاكِهِ رَاكِعًا ،
أَدْرَكَ الرُّكُوعَ وَلَوْ لَمْ يُدْرِكْ مَعَهُ الطُّمَأْنِينَةُ إِذَا اطْمَأَنَّ هُوَ ، وَأُجْزَأَتْهُ تَكْبِيرَةُ
الإِحْرَامِ عَنِ تَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ ، نَصًّا ، وَإِتْيَانُهُ بِهَا أَفْضَلُ ، فَإِنْ نَوَاهُمَا
بِالتَّكْبِيرَةِ ، لَمْ تَنْعَقِدْ .

وإن أَدْرَكَه بَعْدَ الرُّكُوعِ ، لَمْ يَكُنْ مُدْرِكًا لِلرُّكُوعِ ، وَعَلَيْهِ مُتَابَعَتُهُ قَوْلًا
وَفِعْلًا . وَإِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، سُنُّ دُخُولِهِ مَعَهُ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ
بِالتَّكْبِيرَةِ فِي حَالِ قِيَامِهِ . وَيَنْحَطُّ مَسْبُوقٌ ^(١) بِلَا تَكْبِيرٍ لَهُ وَلَوْ أَدْرَكَه
سَاجِدًا ، وَيَقُومُ لِلْقَضَاءِ بِتَكْبِيرٍ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانِيَّتُهُ . فَإِنْ قَامَ قَبْلَ التَّسْلِيمَةِ
الثَّانِيَةِ بِلَا عُذْرِ يُبِيحُ الْمُفَارَقَةَ ، لَزِمَهُ الْعَوْدُ لِيَقُومَ بَعْدَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ ،
انْقَلَبَتْ نَفْلًا .

وإن أَدْرَكَه فِي سُجُودٍ سَهْوٍ بَعْدَ السَّلَامِ ، لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ، لَمْ
تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ .

وما أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ فَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ ، فَإِنْ أَدْرَكَه فِيمَا بَعْدَ الرُّكُوعِ
الْأُولَى ، لَمْ يَسْتَفْتَحْ وَلَمْ يَسْتَعِذْ ، وَمَا يَقْضِيهِ أَوَّلُهَا ؛ يَسْتَفْتَحُ [٣٦] لَهُ
وَيَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ الشُّورَةَ . لَكِنْ لَوْ أَدْرَكَ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ أَوْ مَغْرِبِ رُكُوعَةٍ ، تَشْهَدُ
عَقِبَ قَضَاءِ أُخْرَى ، نَصًّا ، كَالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى . وَيُخَيَّرُ فِي الْجَهْرِ فِي صَلَاةِ
الْجَهْرِ بَعْدَ مُفَارَقَةِ إِمَامِهِ ، وَتَقَدَّمَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ .

(١) زيادة من : م .

وَيَتَوَرَّكُ مَعَ إِمَامِهِ كَمَا يَتَوَرَّكُ فِيمَا يَقْضِيهِ ، وَيُكَرِّرُ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ ، نَصًّا ، حَتَّى يُسَلِّمَ إِمَامَهُ ، فَإِنْ سَلَّمَ قَبْلَ إِتْمَامِهِ ^(١) ، قَامَ وَلَمْ يُتِمِّهِ . وَتَقَدَّمَ . وَإِنْ فَاتَتْهُ الْجَمَاعَةُ ، اسْتَحْبَبَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَى ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، اسْتَحْبَبَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُ .

وَلَا يَجِبُ فِعْلُ قِرَاءَةِ عَلَى مَأْمُومٍ ، فَيَتَحَمَّلُ ^(٢) عَنْهُ إِمَامُهُ ثَمَانِيَةَ أَشْيَاءَ ؛ الْفَاتِحَةِ ، وَسُجُودَ السُّهُوِّ ، وَالسُّتْرَةَ قُدَّامَهُ ، وَالتَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ إِذَا سَبَقَهُ بِرُكْعَةٍ ، وَسُجُودَ تِلَاوَةِ آتَى بِهَا فِي الصَّلَاةِ خَلْفَهُ ، وَفِيمَا إِذَا سَجَدَ الْإِمَامُ لِتِلَاوَةِ سَجْدَةٍ قَرَأَهَا فِي صَلَاةٍ سِرٍّ ، فَإِنَّ الْمَأْمُومَ إِنْ شَاءَ لَمْ يَسْجُدْ - وَتَقَدَّمَ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ - وَقَوْلَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . وَقَوْلَ : مِلَّةَ السَّمَلَوَاتِ . بَعْدَ التَّحْمِيدِ ، وَدُعَاءَ الْقُنُوتِ .

وَتُسَنُّ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي سَكَتَاتِ الْإِمَامِ وَلَوْ لَتَنَفَّسَ ، وَلَا يَضُرُّ تَفْرِيقُهَا ، وَفِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ أَوْ لَا يَسْمَعُهُ لِبُعْدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْإِمَامِ سَكَتَاتٌ يَتِمَكَّنُ فِيهَا مِنَ الْقِرَاءَةِ ، كُرِهَ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ ، نَصًّا . وَمَعَ الْفَاتِحَةِ سُورَةٌ فِي أَوَّلَيْ ظَهْرِ وَعَظِيرٍ ، فَإِنْ سَمِعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ ، كُرِهَتْ لَهُ الْقِرَاءَةُ . فَلَوْ سَمِعَ هَمَمَتَهُ وَلَمْ يَفْهَمْ مَا يَقُولُ ، لَمْ يَقْرَأْ .

وَمَوَاضِعُ سَكَتَاتِهِ ثَلَاثَةٌ ؛ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَبَعْدَ ^(٣) فَرَاغِ الْقِرَاءَةِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، ز : « تَمَامُهُ » .

أَي : إِتْمَامُ التَّشَهُّدِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « فَيَحْتَمِلُ » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

وفراغِ الفاتحة، وتُسْتَحَبُّ هنا سَكُنَةُ بَقْدِرِ الفاتحة.

ويَقْرَأُ أَطْرَشُ إِنْ لَمْ يَشْغُلْ مَنْ إِلَى جَنْبِهِ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَفْتِيحَ وَيَسْتَعِيدَ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ إِذَا لَمْ يَسْمَعَهُ.

فصل: الْأَوَّلَى أَنْ يَشْرَعَ الْمَأْمُومُ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ بَعْدَ شُرُوعِ إِمَامِهِ مِنْ غَيْرِ تَخْلُفٍ. فَلَوْ سَبَقَهُ ^(١) الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ وَرَكَعَ الْإِمَامُ ^(٢)، تَبِعَهُ وَقَطَعَهَا، بِخِلَافِ التَّشْهِيدِ فَيُتِمُّهُ ^(٣) إِذَا سَلَّمَ. وَإِنْ وَاَفَّقَهُ، كُرِيَ وَلَمْ تَبْطُلْ.

وَفِي أَقْوَالِهَا، إِنْ كَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ مَعَهُ أَوْ قَبْلَ تَمَامِهِ، لَمْ تَنْعَقِدْ. وَإِنْ سَلَّمَ مَعَهُ، كُرِيَ وَصَحَّتْ. وَقَبْلَهُ عَمْدًا بِلَا عُذْرِ، تَبْطُلُ - لَا سَهْوًا - فَيُعِيدُهُ بَعْدَهُ، وَإِلَّا بَطَلَتْ.

وَالْأَوَّلَى أَنْ يُسَلِّمَ الْمَأْمُومُ عَقِبَ فَرَاغِ الْإِمَامِ مِنَ التَّسْلِيمَتَيْنِ، فَإِنْ سَلَّمَ الْأَوَّلَى بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ الْأَوَّلَى، وَالثَّانِيَةَ بَعْدَ سَلَامِهِ الثَّانِيَةَ، جَازَ، لَا إِنْ سَلَّمَ الثَّانِيَةَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ الثَّانِيَةَ، حَيْثُ قُلْنَا بِوُجُوبِهَا، وَلَا يُكْرَهُ سَبْقُهُ وَلَا مُوَافَقَتُهُ بِقَوْلٍ غَيْرِهِمَا.

وَيَحْرُمُ سَبْقُهُ بِشَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِهَا، فَإِنْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ وَنَحَوَهُ قَبْلَ إِمَامِهِ عَمْدًا، حَرُمَ، وَلَمْ تَبْطُلْ إِنْ رَفَعَ لِأَيِّى بِهِ مَعَهُ وَيُذِرْكَ فِيهِ. فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ عَالِمًا عَمْدًا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ فَعَلَهُ بَجْهَلًا أَوْ سَهْوًا ثُمَّ ذَكَرَهُ، لَمْ تَبْطُلْ،

(١) فِي م: «سَبَقَ».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

وعليه أن يَرْفَعَ لِأُتَيْ بِه مَعَه ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ عَمْدًا حَتَّى أَدْرَكَ إِمَامَهُ فِيهِ ، بَطَلَتْ .

وإن سَبَقَهُ بُرْكَانٍ فِغْلِيٍّ ، بَأَنْ رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِ إِمَامِهِ عَالِمًا عَامِدًا^(١) ، بَطَلَتْ ، نَصًّا . وإن كَانَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا ، بَطَلَتْ تِلْكَ الرُّكُوعَةُ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِمَا فَاتَهُ مَعَ إِمَامِهِ .

وإن سَبَقَهُ بُرْكَانَيْنِ ، بَأَنْ رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِهِ ، وَهَوَى إِلَى السُّجُودِ قَبْلَ رَفْعِهِ عَالِمًا عَامِدًا^(٢) ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَصَحَّتْ صَلَاةُ جَاهِلٍ وَنَاسٍ ، وَبَطَلَتِ الرُّكُوعَةُ . قَالَ جَمْعٌ : مَا لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ مَعَ إِمَامِهِ .

وإن تَخَلَّفَ عَنْهُ بُرْكَانٍ بِلَا عُذْرِ ، فَكَالسَّابِقِ بِهِ ، وَلِلْعُذْرِ ، يَفْعَلُهُ وَيُلْحَقُهُ وَتَصِحُّ الرُّكُوعَةُ ، وَإِلَّا فَلَا . وإن تَخَلَّفَ عَنْهُ بَرَكُوعَةٌ فَأَكْثَرَ الْعُذْرِ مِنْ نَوْمٍ أَوْ غَفْلَةٍ وَنَحْوِهِ ، تَابَعَهُ وَقَضَى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ الْجُمُعَةَ^(٣) أَوْ غَيْرَهَا ، كَمَسْبُوقٍ .

وإن تَخَلَّفَ بُرْكَانَيْنِ ، بَطَلَتْ . وَلِلْعُذْرِ ، كَنُومٍ وَسَهْوٍ وَزِحَامٍ ، إِنْ أَمِنَ قَوْتَ الرُّكُوعَةِ الثَّانِيَةِ ، أَتَى بِمَا تَرَكَه ، وَتَبِعَهُ ، وَصَحَّتْ رُكُوعَتُهُ ، [٣٦ ظ] وَإِلَّا تَبِعَهُ وَلَقَتْ رُكُوعَتُهُ ، وَالتَّتِي تَلِيهَا عَوَضُهَا .

وَلَوْ زَالَ عُذْرُ مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الْأَوَّلَى وَقَدْ رَفَعَ إِمَامُهُ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ ، تَابَعَهُ فِي السُّجُودِ فَتَتَبِعُهُ لَه رُكُوعَةٌ مُلَفَّقَةٌ مِنْ رُكُوعَتَيْ إِمَامِهِ يُدْرِكُ بِهَا الْجُمُعَةَ ،

(١) فِي د ، ز : « عَمِدًا » .

(٢) فِي ز : « جَمْعَتَهُ » .

١) فيأتي بعدها بركعة، وتتم جمعة^(١).

ويُسَنُّ للإمام تخفيف الصلاة مع إتمامها، إذا لم يؤخر مأموماً التطويل، فإن آثروا كلهم، استحب. وأن يُرْتَلَّ القراءة والتسبيح والشَّهْدَ، بقدر ما يرى أن من خلفه^(٢) - ممن يُثْقَلُ لِسَانُهُ - قد أتى به. وأن يَتَمَكَّنَ في رُكُوعِهِ وسُجُودِهِ، قَدَّرَ ما يرى أن الكبير والضعيف^(٣) والثَّقیلَ قد أتى عليه.

ويُسَنُّ له إذا عَرَضَ في الصلاة عارض لبعض المأمومين يفتضي خروجه، أن يُخَفِّفَ، كما إذا سَمِعَ بُكَاءَ صَبِيٍّ، ونحو ذلك. وتُكْرَهُ سُرْعَةُ تَمَنُّعِ المَأْمُومِ فَعَلَ ما يُسَنُّ.

ويُسَنُّ تطويل قراءة الركعة الأولى أَكْثَرَ مِنَ الثَّانِيَةِ، فإن عَكَسَ، فَتَضَمُّهُ: يُجْزِئُهُ، وَيُنْبَغِي أَنْ لَا يَفْعَلَ. وذلك في كل صلاة إلا في صلاة خَوْفٍ في الْوَجْهِ الثَّانِي - كما يَأْتِي - فَالثَّانِيَةُ أَطْوَلُ. وفي^(٤) صلاة جُمُعَةٍ 'إِذَا قَرَأَ' بـ «سَبِّحَ»، و«الغاشية». ولعلَّ المراد، لا أثر لتفاوت يسير.

(١ - ١) زيادة من: م.

(٢) في د: «خلف».

(٣) في م: «الصغير».

(٤) زيادة من: م.

(٥ - ٥) زيادة من: م.

وإن أحس بداخلي وهو في ركوع أو غيره - ولو من ذوى الهيئات - وكانت الجماعة كثيرة، كرهه انتظاره؛ لأنه يتعد أن لا يكون فيهم من يشق عليه، وكذلك إن كانت الجماعة يسيرة، والانتظار يشق عليهم أو على بعضهم. وإن لم يكن كذلك، استحب انتظاره.

وإن اشتأذنت امرأة - 'ولو أمة' - إلى المسجد ليلاً أو نهاراً، كرهه لزوج وسيئ منعه إذا خرجت تفلّة غير مزيّنة ولا مطيّبة، إلا أن يخشى فتنة أو ضرراً، وكذا أب مع ابنته. وله منعه من الأفراد. فإن لم يكن أب فأولياؤها المحارم، ويأتى فى الحضائنة. وتنهى المرأة عن تطيبها لحضور مسجد أو غيره، فإن فعلت، كرهه كراهة تحرّيم. ولا تُبدي زينتها إلا لمن فى الآية^(١). قال أحمد: طُفَرُهَا عَوْرَةٌ، فإذا خرجت فلا^(٢) يبين شيئاً^(٣)، ولا حُفُّها؛ فإنه يصف القدم، وأحب إلى أن تجعل لَكُمها زراً عند يدها. وصلاتها فى بيتها أفضل.

والجَنُّ مُكَلَّفُونَ، يَدْخُلُ كَافِرُهُم النَّارَ وَمُؤْمِنُهُمُ الْجَنَّةَ. قال الشَّيْخُ: ونَراهم فيها ولا يَزُونَا، وليس منهم رَسُولٌ.

فصل: الأولى بالإمامة؛ الأجود قراءة الأئمة، ثم الأجود قراءة الفقيه، ثم الأقرأ، ثم الأكثر قرأنا الأئمة، ثم الأكثر قرأنا الفقيه، ثم القارئ الأئمة، ثم القارئ الفقيه، ثم القارئ العارف فقه صلاته، ثم الأئمة.

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) أى: الآية ٣١ من سورة النور.

(٣ - ٣) فى م: «تبين شيئاً».

وَمِنْ شَرْطِ تَقْدِيمِ الْأَقْرَأَ ، أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِفَقْهِ صَلَاتِهِ حَافِظًا لِلْفَاتِحَةِ . وَلَوْ
كَانَ أَحَدُ الْفَقِيهَيْنِ أَفْقَهَ ، أَوْ أَعْلَمَ بِأَحْكَامِ الصَّلَاةِ ، قُدِّمَ .

وَيُقَدِّمُ قَارِئٌ لَا يَعْلَمُ فِقْهَ صَلَاتِهِ عَلَى فَقِيهِ أُمَّيٍّ ، ثُمَّ الْأَسَنِّ ، ثُمَّ
الْأَشْرَفُ - وَهُوَ مَنْ كَانَ قُرَشِيًّا ، فَيُقَدِّمُ مِنْهُمْ بَنُو هَاشِمٍ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ -
ثُمَّ الْأَقْدَمُ هِجْرَةً بِسَبْقِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ مُسْلِمًا ، وَمِثْلُهُ الشَّعْبِيُّ بِالْإِسْلَامِ ، ثُمَّ
الْأَثَقَى وَالْأَوْزَعُ ، ثُمَّ مَنْ يَخْتَارُهُ الْجِيرَانُ الْمُصَلُّونَ أَوْ كَانَ أَعْمَرَ لِلْمَسْجِدِ ،
ثُمَّ قُرْعَةً .

فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمَفْضُولُ ، جَازَ وَكُرِهَ . وَإِذَا أُذِنَ الْأَفْضَلُ لِلْمَفْضُولِ ، لَمْ
يُكْرَهْ ، نَصًّا . وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَمَّ الرَّجُلُ أَبَاهُ بِلَا كِرَاهَةٍ .

وَصَاحِبُ الْبَيْتِ ، وَإِمَامُ الْمَسْجِدِ - وَلَوْ عَبْدًا ، وَلَا تُكْرَهُ إِمَامَتُهُ
بِالْأَخْرَارِ - أَحَقُّ بِإِمَامَةِ مَسْجِدِهِ وَبَيْتِهِ مِنَ الْكُلِّ ، إِذَا كَانَ مِمَّنْ تَصِحُّ
إِمَامَتُهُ . وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُمَا أَفْضَلُ مِنْهُمَا ، فَيُحْرَمُ تَقْدِيمُ غَيْرِهِمَا عَلَيْهِمَا بِدُونِ
إِذْنٍ ، وَلَهُمَا تَقْدِيمُ غَيْرِهِمَا وَلَا يُكْرَهُ ، بَلْ يُشْتَحَبُ إِنْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمَا ،
وَيُقَدِّمُ عَلَيْهِمَا ذُو سُلْطَانٍ ؛ وَهُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ ، ثُمَّ نَوَائِبُهُ ، كَالْقَاضِي .
وَكُلُّ ذِي سُلْطَانٍ [٣٧] أَوْلَى مِنْ جَمِيعِ نَوَائِبِهِ ، وَسَيِّدٌ فِي بَيْتِ عَبْدِهِ أَوْلَى
مِنْهُ . وَحُرٌّ أَوْلَى مِنْ عَبْدٍ وَمِنْ مُبْعَظٍ . وَمُكَاتَّبٌ وَمُبْعَظٌ أَوْلَى مِنْ عَبْدٍ .
وَحَاضِرٌ وَبَصِيرٌ وَخَضِرٌ وَمُتَوَضِّئٌ وَمُعِيرٌ وَمُسْتَأْجِرٌ أَوْلَى مِنْ ضِدِّهِمْ .

فَإِنْ قَصَرَ إِمَامٌ مُسَافِرٌ ، قَضَى الْمُقِيمُ كَمَسْبُوقٍ ، وَلَمْ تُكْرَهْ إِمَامَتُهُ -
إِذْنٌ - كَالْعَكْسِ ، وَإِنْ أَمَّ ، كُرِهَتْ . وَإِنْ تَابَعَهُ الْمُقِيمُ ، صَحَّتْ .

ولو كان الأعمى أصم، صَحَّت إمامته وكُرِهَتْ .

ولا تَصِحُّ إمامة فاسقٍ بفعلٍ أو اعتقادٍ، ولو كان مَشْتُورًا، ولو بمثْلِهِ، عَليمٌ فَنَشَقَّه ائْتِدَاءً أو لا، فَيُعِيدُ^(١) إِذَا عَلِمَ، وَتَصِحُّ الْجُمُعَةُ وَالْعِيدُ بِلا إِعَادَةٍ إِنْ تَعَذَّرَتْ خَلْفَ غَيْرِهِ. وَإِنْ خَافَ أَدَّى، صَلَّى خَلْفَهُ وَأَعَادَ، نَصًّا. وَإِنْ نَوَى مَأْمُومٌ الْإِنْفِرَادَ وَوَاقَفَهُ فِي أَفْعَالِهَا، صَحَّ وَلَمْ يُعِدْ، حَتَّى وَلَوْ جَمَاعَةً صَلَّى خَلْفَهُ بِإِمَامٍ^(١).

وَتَصِحُّ إِمَامَةُ الْعَدْلِ إِذَا كَانَ نَائِبًا لِفَاسِقٍ، كَصَلَاةٍ فَاسِقٍ تَخَلَّفَ عَدْلٍ. وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ إِمَامٍ لَا يَعْرِفُهُ، وَالِاسْتِخْبَابُ خَلْفَ مَنْ يَعْرِفُهُ. وَالْفَاسِقُ مَنْ أَتَى كَبِيرَةً أَوْ دَاوَمَ عَلَى صَغِيرَةٍ، وَتَأْتِي لَهُ تَتِمَّةٌ فِي شُرُوطٍ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ.

وَمَنْ صَحَّ اعْتِقَادُهُمْ فِي الْأُصُولِ^(٢)، فَلَا بَأْسَ بِصَلَاةٍ بَعْضُهُمْ خَلْفَ بَعْضٍ، وَلَوْ اخْتَلَفُوا فِي الْفُرُوعِ، وَيَأْتِي قَرِيبًا. وَمَنْ صَلَّى بِأُجْزَةٍ، لَمْ يُصَلِّ خَلْفَهُ. قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ^(٣). فَإِنْ «دُفِعَ إِلَيْهِ» شَيْءٌ بِغَيْرِ شَرْطٍ، فَلَا بَأْسَ، نَصًّا.

وَلَا تَصِحُّ خَلْفَ كَافِرٍ، وَلَوْ بَبْدَعَةٍ مُكْفِّرَةٍ وَلَوْ أَسْرَهُ. وَلَوْ صَلَّى خَلْفَ

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «الأصل».

(٣) محمد بن تيمية الحراني، أبو عبد الله، صاحب علم وفقه. ترجمه ابن رجب بين وفیات سنتی خمس وسبعين وست وستمئة. ذیل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٩٠.

(٤ - ٤) في الأصل: «رفع إليهم»، وفي م: «رفع إليه».

مَنْ يَعْلَمُهُ مُسْلِمًا ، فَقَالَ بَعْدَ الصَّلَاةِ : هُوَ كَافِرٌ . لَمْ يُؤْثَرْ فِي صَلَاةِ الْمَأْمُومِ ، وَلَوْ قَالَ مَنْ لُجْهَلِ حَالِهِ بَعْدَ سَلَامِهِ مِنَ الصَّلَاةِ : هُوَ كَافِرٌ ، وَلَئِنَّمَا صَلَّى تَهَيُّؤًا . أَعَادَ مَأْمُومٌ فَقَطْ ، كَمَنْ ظَنَّ كُفْرَهُ أَوْ حَدَثَهُ ، فَبَانَ بِخِلَافِهِ ، أَوْ أَنَّهُ خُتِنَى مُشْكِلٌ فَبَانَ رَجُلًا .

وَلَوْ عَلِمَ مِنْ إِنْسَانٍ حَالَ رِدَّةٍ وَحَالَ إِسْلَامٍ ، وَحَالَ إِفَاقَةٍ وَحَالَ مُجَنُونٍ ، كُتِرَ تَقْدِيمُهُ ، فَإِنْ صَلَّى خَلْفَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ فِي^(١) أَىِّ الْحَالَيْنِ هُوَ ، أَعَادَ .

وَإِنْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَافِرٌ ، فَقَالَ بَعْدَ الصَّلَاةِ : كُنْتُ أَسْلَمْتُ ، وَفَعَلْتُ مَا يَجِبُ لِلصَّلَاةِ . فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ .

وَلَا خَلْفَ^(٢) سَكْرَانَ^(٣) ، وَإِنْ سَكِرَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، بَطَلَتْ ، وَلَا خَلْفَ أَخْرَسَ وَلَوْ بِمِثْلِهِ ، نَصًّا .

وَلَا خَلْفَ مَنْ بِهِ سَلَسُ الْبُؤْلِ ، وَنَحْوُهُ .

أَوْ عَاجِزٍ عَنِ الرُّكُوعِ أَوْ رَفْعِ مَنْهُ كَأَخَذَبٍ ، أَوْ سُجُودٍ ، أَوْ قُعُودٍ ، أَوْ عَنْ اسْتِيقْبَالٍ ، أَوْ اجْتِنَابِ نَجَاسَةٍ ، أَوْ عَنِ الْأَقْوَالِ الْوَاجِبَةِ ، وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَرْكَانِ أَوْ الشُّرُوطِ ، إِلَّا بِمِثْلِهِ .

وَلَا خَلْفَ عَاجِزٍ عَنِ الْقِيَامِ إِلَّا إِمَامَ الْحَيِّ - وَهُوَ كُلُّ إِمَامٍ مَسْجِدٍ

(١) زيادة من : م .

(٢) سقط من : م .

(٣) أى : لا تصح الصلاة خلفه .

راتب - المَرْجُو زَوَالُ عِلَّتِهِ . وَيُصَلُّونَ وَرَاءَهُ وَرَاءَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ جُلُوسًا ،
فَإِنْ صَلُّوا قِيَامًا ، صَحَّتْ ، وَالْأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ إِذَا مَرِضَ وَالْحَالَةُ
هَذِهِ ، وَإِنْ ابْتَدَأَ بِهِمُ الصَّلَاةَ قَائِمًا ثُمَّ اغْتَلَّ فَجَلَسَ ، أَتَمُّوا خَلْفَهُ قِيَامًا وَلَمْ
يَجْزِ الْجُلُوسُ ، نَصًّا .

وَإِنْ تَرَكَ الْإِمَامُ رُكْنًا ، أَوْ وَاجِبًا ، أَوْ شَرْطًا عِنْدَهُ وَحْدَهُ ، أَوْ عِنْدَهُ وَعِنْدَ
الْمَأْمُومِ ، عَالِمًا ، أَعَادَا . وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْمَأْمُومِ وَحْدَهُ فَلَا .

وَمَنْ تَرَكَ رُكْنًا أَوْ شَرْطًا مُخْتَلَفًا فِيهِ ، بَلَا تَأْوِيلَ وَلَا تَقْلِيدَ ، أَعَادَ^(١) .

وَتَصِيحُ خَلْفَ مَنْ خَالَفَ فِي فَرْعٍ لَمْ يَفْسُقْ بِهِ ، وَمَنْ فَعَلَ مَا يَعْتَقِدُ
تَحْرِيمَهُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ ، كِنِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ وَشُرْبِ نَبِيذٍ
وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ دَاوَمَ عَلَيْهِ ، فَسَقَ وَلَمْ يُصَلِّ خَلْفَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُدَاوِمْ ، فَقَالَ
الْمَوْفَّقُ^(٢) : هُوَ مِنَ الصَّغَائِرِ ، وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ خَلْفَهُ . وَلَا إِنكَارَ فِي مَسَائِلِ
الاجْتِهَادِ .

وَلَا تَصِيحُ إِمَامَةُ امْرَأَةٍ وَلَا خُنْتَى مُشَكِّلٍ بِرَجَالٍ وَلَا بَخَنَائِي ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ
إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ ، أَعَادَ . وَتَصِيحُ بِنِسَاءٍ وَيَقْفَنَ خَلْفَهُ . وَإِنْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ
يَعْلَمُهُ خُنْتَى لَكِنْ يَجْهَلُ إِشْكَالَهُ ، ثُمَّ بَانَ بَعْدَ الصَّلَاةِ رَجُلًا ، فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ .
وَإِنْ صَلَّى خَلْفَهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمْ ، فَبَانَ بَعْدَ الْفَرَاغِ رَجُلًا ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ .
وَلَا إِمَامَةُ مُمَيِّزٍ لِبَالِغٍ فِي فَرَضٍ ، وَتَصِيحُ فِي نَقْلِ ، وَبِمِثْلِهِ .

(١) سقط من : م .

(٢) فى : المغنى ٢٥/٣ .

ولا إمامةٌ مُحدثٍ ، ولا نَجِسٍ يَعْلَمُ ذلك ، ولو جهلهُ مأْمومٌ فقط . فإن جهلهُ هو والمأْمومون كلُّهم حتى قَضَوْا الصَّلَاةَ ، صَحَّتْ صَلَاةُ [٣٧ظ] مأْمومٍ وحده ، إلَّا في الجُمُعَةِ إذا كانوا أَرْبَعِينَ بالإمامِ فإنَّها لا تَصِحُّ ، وكذا لو كان أَحَدُ المأْمومِينَ مُحدثًا فيها ، وتقدَّم حُكْمُ الصَّلَاةِ بالنَّجاسةِ جاهلاً .

ولا إمامةٌ أُمِّيٌّ - نِسْبَةً إِلَى الْأُمِّ^(١) - بقَارِيٍّ . والأُمِّيُّ مَنْ لَا يُحْسِنُ الفاتحةَ ، أو يُدْغِمُ منها حَرْفًا لَا يُدْغِمُ - وهو الْأَرْثُ - ، أو يُلْحَنُ لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى ، كَفَتَحِ هَمْزَةً «اهْدِنَا» وَضَمَّ تَاءً «أَنْعَمْتَ» . وإن أَتَى بِهِ مع الْقُدْرَةِ على إِصْلَاحِهِ ، لم تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، كما يَأْتِي . وإن عَجَزَ عن إِصْلَاحِهِ ، قَرَأَهُ فِي فَرْضِ الْقِرَاءَةِ ، وما زَادَ عنها تَبَطَّلَ الصَّلَاةُ بَعْمَدِهِ ، وَيَكْفُرُ إِنْ اعْتَقَدَ إِبَاحَتَهُ ، وإن كَانَ لَجْهَلٍ أو نِسْيَانٍ أو آفَةٍ ، لم تَبْطُلْ ولم يَمْنَعِ إِمَامَتَهُ .

وإن أُمَّ أُمِّيٍّ أُمِّيًّا وَقَارِيًّا ؛ فَإِنْ كَانَ عَنِ يَمِينِهِ أو الْأُمِّيُّ فَقَطْ ، صَحَّتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَالْأُمِّيِّ وَبَطَلَتْ صَلَاةُ الْقَارِيِّ ، وإن كَانَ خَلْفَهُ أو الْقَارِيُّ وَحْدَهُ عَنِ يَمِينِهِ ، فَسَدَتْ صَلَاةُ الْكُلِّ .

ولا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ الْعَاجِزِ عَنِ النَّصْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَاتِحَةِ بِالْعَاجِزِ عَنِ النَّصْفِ الْآخِرِ ، ولا بِالْعَكْسِ ، ولا اقْتِدَاءُ مَنْ يُبَدِّلُ حَرْفًا مِنْهَا بِمَنْ يُبَدِّلُ حَرْفًا غَيْرَهُ .

وَمَنْ لَا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ وَيُحْسِنُ غَيْرَهَا مِنَ الْقُرْآنِ بِقُدْرَتِهَا ، لَا يَصِحُّ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ مَنْ لَا يُحْسِنُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ .

(١) أَى : الْبَاقِي عَلَى أَصْلِ وَلَادَةِ أُمِّهِ ، لَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يَكْتُبْ ، وَقِيلَ : نِسْبَةً إِلَى أُمَّةِ الْعَرَبِ .

وإذا أُقيمت الصلاة وهو في المسجد والإمام ممن لا يضلح؛ فإن شاء صلى خلفه وأعاد، وإن شاء صلى وحده جماعة، أو وحده وواقفه في أفعاله ولا إعادة.

وإن سبق لسانه إلى تغيير نظم القرآن بما هو منه على وجه يحيل معناه، كقوله: إن المتقين في ضلالٍ وسعير. ونحوه، لم تبطل ولم يسجد له. وحكم من أبدل منها حرفاً بحرف لا يبدل كاللغ الذي يجعل الراء غيناً ونحوه، حكم من لحن فيها لحناً يحيل المعنى، إلا ضاد ﴿المغضوب﴾ و﴿الضالين﴾ بظاء، فتصح كمثلته؛ لأن كلا منهما^(١) من أطراف اللسان وبين الأسنان،^(٢) وكذلك مخرج الصوت واحد^(٣)، قاله^(٤) الشيخ في «شرح العمدة».

وإن قدر على إصلاح ذلك، لم تصح.

وتكره وتصح إمامة كثير^(٤) اللحن الذي لا يحيل المعنى، ومن يضرع، أو تضحك رؤيته، ومن اختلِف في صحبة إمامته، وأقلَف، وأقطع يدين أو إحديهما، أو رجلين أو إحديهما. قال ابن عقيل: أو أنف. والفأفأ الذي يُكرّر الفاء، والثمتام الذي يُكرّر التاء، ولا من لا يُفصح ببعض الحروف.

(١) في م: «منها».

(٢ - ٢) في الأصل، د، ز: «ولذلك خرج الصوت واحداً».

(٣) في م: «قال».

(٤) في م: «كثيرة».

وَأَنْ يُؤْمَ أَنْشَى أَجْنَبِيَّةً فَأَكْثَرَ لَا رَجُلَ مَعَهُنَّ ، وَلَا بَأْسَ بِذَوَاتِ مَحَارِمِهِ .
وَيُكْرَهُ أَنْ يُؤْمَ قَوْمًا أَكْثَرُهُمْ يُكْرَهُهُ بِحَقٍّ ، نَصًّا ، لِحَالٍ فِي دِينِهِ أَوْ
فَضْلِهِ ، فَإِنْ كَرِهَهُ "نِصْفُهُمْ" ، لَمْ "يُكْرَهُ" ، "وَالأُولَى أَنْ لَا يُؤْمَهُمْ" . قَالَ
الشَّيْخُ : إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مُعَادَاةٌ مِنْ جِنْسِ مُعَادَاةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْمَذَاهِبِ ، لَمْ
يَنْبَغِ أَنْ يُؤْمَهُمْ ؛ لَعَدَمِ الْإِثْلَافِ ، وَلَا يُكْرَهُ الْإِثْمَامُ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي
حَقِّهِ . وَإِنْ كَرِهَهُ لِدِينِهِ وَسُنَّتِهِ ، فَلَا كَرَاهَةَ فِي حَقِّهِ .

وَلَا بَأْسَ بِإِمَامَةٍ وَلَدَ زَنًى ، وَلَقِيطٍ ، وَمَنْفِيٍّ بِلْعَانٍ ، وَخَصِيٍّ ، وَجُنْدِيٍّ ،
وَأَعْرَاجِيٍّ ، إِذَا سَلِمَ دِينُهُمْ وَصَلَحُوا لَهَا .

وَيَصِحُّ ائْتِمَامُ مَنْ يُؤَدِّي الصَّلَاةَ بَمَنْ يَقْضِيهَا ، وَعَكْسُهُ ، قَاضٍ ظَهَرَ
يَوْمَ "بِقَاضِ ظَهَرَ يَوْمٍ آخَرَ" ، وَمُتَوَضِّئٌ بِمُتَيْمِّمٍ ، وَمَاسِيحٍ عَلَى خَائِلٍ بِغَاسِلٍ ،
وَمُتَنَفِّلٍ بِمُفْتَرِضٍ .

لَا^(٤) مَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ بَمَنْ تَطَهَّرَ بِأَحَدِهِمَا ، وَلَا مُفْتَرِضٍ بِمُتَنَفِّلٍ ،
إِلَّا إِذَا صَلَّى بِهِمْ فِي صَلَاةٍ^(٥) خَوْفٍ صَلَاتَيْنِ ، وَلَا يَصِحُّ ائْتِمَامُ مَنْ يُصَلِّي
الظُّهَرَ بَمَنْ يُصَلِّي الْعَصْرَ ، أَوْ غَيْرَهُمَا ، وَلَا عَكْسُهُ .

(١ - ١) فِي م : «بَعْضُهُمْ لَا» .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ م .

(٣ - ٣) فِي م : «بِآخِرٍ» .

(٤) فِي م : «و» .

أَي : لَا يَصِحُّ ائْتِمَامُ .

(٥) سَقَطَ مِنْ م .

فصل: السُّنَّةُ وَقُوفُ الْمُؤْمِنِينَ خَلْفَ الْإِمَامِ، إِلَّا إِمَامَ الْعِرَاقِ وَإِمَامَةَ
النِّسَاءِ، فَوَسَطًا، وَجُوبًا فِي الْأُولَى، وَاسْتِخْبَابًا فِي الثَّانِيَةِ. فَإِنْ وَقَفُوا قُدَّامَهُ
وَلَوْ بِإِحْرَامٍ^(١)، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُمْ، غَيْرَ^(٢) دَاخِلِ الْكَعْبَةِ فِي نَفْلِ إِذَا تَقَابَلَا
أَوْ جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى ظَهْرِ إِمَامِهِ، لَا إِنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى وَجْهِهِ؛ لِتَقَدُّمِهِ^(٣)
عَلَيْهِ، وَفِيمَا إِذَا اسْتَدَارَ^(٤) الصَّفُّ حَوْلَهَا^(٥)، فَلَا بَأْسَ بِتَقْدِيمِ الْمُؤْمِنِ إِذَا كَانَ
فِي الْجِهَةِ الْمُقَابِلَةِ لِلْإِمَامِ فَقَطْ، وَفِي شِدَّةِ خَوْفٍ إِذَا أُمِكنَ الْمُتَابِعَةُ.

وَأِنْ وَقَفُوا مَعَهُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ مِنْ جَانِبَيْهِ، صَحَّ. وَإِنْ كَانَ الْمُؤْمِنُ وَاحِدًا،
وَقَفَ عَنْ [٣٨] يَمِينِهِ، فَإِنْ بَانَ عَدَمُ صِحَّةِ مُصَافَيْتِهِ، لَمْ تَصِحَّ. فَإِنْ وَقَفَ
خَلْفَهُ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ وَصَلَّى رَكْعَةً كَامِلَةً، بَطَلَتْ. وَإِذَا وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ
أُحْرِمَ أَوْ لَا، سُنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُدِيرَهُ مِنْ وَرَائِهِ إِلَى يَمِينِهِ، وَلَمْ تَبْطُلْ تَحْرِيكُهُ.
وَإِنْ كَبَّرَ وَخَذَهُ خَلْفَهُ ثُمَّ تَقَدَّمَ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ جَاءَ آخِرُ فَوْقَ مَعَهُ، أَوْ تَقَدَّمَ
إِلَى الصَّفِّ بَيْنَ يَدَيْهِ، أَوْ كَانَا اثْنَيْنِ فَكَبَّرَ أَحَدُهُمَا وَتَوَسَّسَ الْآخَرُ ثُمَّ كَبَّرَ
قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ. فَإِنْ وَقَفَ عَنْ يَمِينِهِ

(١) قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: لِأَنَّهُ لَيْسَ مَوْقِفًا بِحَالٍ، وَذَكَرَ شَيْخُنَا وَجْهًا: تَكْرَهُهُ، وَتَصَحُّهُ. الْفُرُوعُ ٢/٢٨.

وَقَالَ فِي «حَاشِيَةِ الرُّوضِ الْمَرْبِعِ»: «إِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا حَالَ الْإِحْرَامِ، لَمْ تَنْعَقِدْ، وَبَعْدَهُ بَطَلَتْ بِتَقَدُّمِهِ». حَاشِيَةُ الرُّوضِ الْمَرْبِعِ ٣٣٣/٢.

(٢) فِي م: «أَوْ غَيْرَ».

(٣) فِي م: «كَتَقَدَّمَهُ».

(٤) فِي م: «اسْتَدِيرَ».

(٥) أَيْ: الْكَعْبَةُ.

وَالْآخِرُ عَنْ يَسَارِهِ ، أَخَّرَهُمَا خَلْفَهُ . فَإِنْ شَقَّ أَوْ لَمْ يُمَكِّنْ تَأْخِيرُهُمَا^(١) ، تَقَدَّمَ الْإِمَامُ . فَإِنْ تَأَخَّرَ الْأَيْمَنُ قَبْلَ إِحْرَامِ الدَّاخِلِ لِصَلَاةٍ^(٢) خَلْفَهُ ، جَازَ كَتَفَاوِثَ إِحْرَامِ اثْنَيْنِ خَلْفَهُ ، ثُمَّ إِنْ بَطَلَتْ صَلَاةُ أَحَدِهِمَا ، تَقَدَّمَ الْآخَرُ إِلَى الصَّفِّ أَوْ إِلَى يَمِينِ الْإِمَامِ ، أَوْ جَاءَ آخَرُ^(٣) فَوْقَ مَعَهُ خَلْفَ الْإِمَامِ^(٤) ، وَلَا نَوَى الْمَفَارَقَةَ . وَإِنْ أَدْرَكَهُمَا جَالِسَيْنِ ، أَخْرَمَ ثُمَّ جَلَسَ عَنْ يَمِينِ صَاحِبِهِ أَوْ عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ ، وَلَا تَأَخَّرَ إِذَنْ ؛ لِلْمَشَقَّةِ .

وَالِاعْتِبَارُ فِي التَّقَدُّمِ وَالْمُسَاوَاةِ بِمُؤَخَّرِ قَدَمٍ وَهُوَ الْعَقِبُ ، وَلَا لَمْ يَضُرَّ ؛ كَطَوِيلِ الْمُأْمُومِ^(٥) عَنْ الْإِمَامِ^(٦) ؛ لِأَنَّهُ^(٧) يَتَقَدَّمُ بِرَأْسِهِ^(٨) فِي السُّجُودِ . فَلَوْ اسْتَوَيَا فِي الْعَقِبِ وَتَقَدَّمَتْ أَصَابِعُ الْمُأْمُومِ ، لَمْ يَضُرَّ . وَإِنْ تَقَدَّمَ عَقِبُ الْمُأْمُومِ عَقِبَ الْإِمَامِ مَعَ تَأْخِيرِ أَصَابِعِهِ^(٩) عَنْ أَصَابِعِ الْإِمَامِ^(١٠) ، لَمْ تَصِحَّ . وَكَذَا يَصِحُّ تَأْخِيرُ عَقِبِ الْمُأْمُومِ .

فَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَلَا عِتْبَارَ بِمَحَلِّ الْقُعُودِ ، وَهُوَ الْأَيْتَةُ ، حَتَّى^(١١) لَوْ مَدَّ رِجْلَيْهِ وَقَدَّمَهُمَا عَلَى الْإِمَامِ ، لَمْ يَضُرَّ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، د ، ز : « تَأْخَرَهُمَا » .

(٢) فِي م : « لِصَلَاةٍ » .

(٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٤ - ٤) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٥ - ٥) فِي م : « لَمْ يَتَقَدَّمْ رَأْسُهُ » .

(٦ - ٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

وإن أمم حُثْنَى، وَقَفَ عَنْ يَمِينِهِ^(١).

وإن أمم رَجُلٌ أو حُثْنَى امْرَأَةً، وَقَفَتْ خَلْفَهُ. فإن وَقَفَتْ عَنْ يَمِينِهِ أو عَنْ يَسَارِهِ، فَكَرَّجَلٍ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ. وَيُكْرَهُ لَهَا الْوُقُوفُ فِي صَفِّ الرِّجَالِ، فَإِنْ فَعَلَتْ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاةُ مَنْ يَلِيهَا، وَلَا مَنْ خَلْفَهَا، وَلَا أَمَامَهَا، وَلَا صَلَاتُهَا.

وإن أمم رَجُلًا وَصِيًّا، اسْتَحَبَّ أَنْ يَقِفَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ وَالصَّبِيُّ عَنْ يَسَارِهِ. أو رَجُلًا وَامْرَأَةً، وَقَفَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُ.

وَلَا بَأْسَ بِقَطْعِ الصَّفِّ عَنْ يَمِينِهِ أو خَلْفَهُ، وَكَذَا إِنْ بَعْدَ الصَّفِّ مِنْهُ، نَصًّا - وَقُوْبُهُ^(٢) مِنْهُ أَفْضَلُ - وَكَذَا تَوَسُّطُهُ. فَإِنْ انْقَطَعَ عَنْ يَسَارِهِ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ: إِنْ كَانَ بَعْدَ مَقَامِ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

وإن اجْتَمَعَ أَنْوَاعٌ، سُنَّ تَقْدِيمُ رِجَالِ أَحْرَارٍ، ثُمَّ عَبِيدٍ، الْأَفْضَلُ فَالْأَفْضَلُ، ثُمَّ صَبِيَّانَ كَذَلِكَ^(٣)، ثُمَّ حُثْنَانِ، ثُمَّ نِسَاءٍ.

وَيُقَدَّمُ مِنَ الْجَنَائِزِ إِلَى الْإِمَامِ، وَالْإِلَى الْقَبْلَةِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، حَيْثُ جَازَ، رَجُلٌ حُرٌّ، ثُمَّ عَبْدٌ بَالِغٌ، ثُمَّ صَبِيٌّ كَذَلِكَ^(٤)، ثُمَّ حُثْنَى، ثُمَّ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ، ثُمَّ أُمَةٌ، وَتَأْتِي تَبِيئَتُهُ.

(١) أى: إن أمم رجل حُثْنَى، وقف الحُثْنَى عَنْ يَمِينِهِ.

(٢) فى م: «أقره».

(٣) أى: كذلك إذا اجتمع صبيان أحرار وعبيد، قُدِّمَ الصَّبِيُّ الْحُرُّ، ثُمَّ الْعَبْدُ.

(٤) أى: صَبِيٌّ حُرٌّ، ثُمَّ عَبْدٌ صَبِيٌّ.

وَمَنْ لَمْ يَقِفْ مَعَهُ إِلَّا امْرَأَةً أَوْ كَافِرًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ خُثْنِيًّا أَوْ مُخَدِّثًا أَوْ نَجَسًا، يَغْلَمُ مُصَافًاهُ^(١) ذَلِكَ^(٢)، فَقَدْ . وَكَذَا صَبِيٌّ فِي فَوْضِ امْرَأَةٍ مَعَ نِسَاءٍ . وَإِنْ لَمْ يَغْلَمِ الْمُخَدِّثُ حَدَّثَ نَفْسِهِ فِيهَا وَلَا عَلِمَهُ مُصَافًاهُ^(٣)، فَلَيْسَ بِقَدْ .

وَمَنْ وَقَفَ مَعَهُ مُتَنَفِّلًا، أَوْ مَنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْمَهُ ؛ كَالْأُمِّيِّ، وَالْأَخْرَسِ، وَالْعَاجِزِ، وَنَاقِصِ الطُّهَارَةِ، وَالْفَاسِقِ وَنَحْوِهِ^(٤)؛ فَصَلَاتُهُمَا صَحِيحَةٌ .

وَمَنْ جَاءَ فَوَجَدَ فُرْجَةً^(٥) فِي الصَّفِّ، أَوْ وَجَدَهُ غَيْرَ مَرْصُوصٍ، دَخَلَ فِيهِ، فَإِنْ مَشَى إِلَى الْفُرْجَةِ عَرْضًا بَيْنَ يَدَيِ بَعْضِ الْمُؤْمِنِينَ، كُرِهَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، وَقَفَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ إِنْ أَمَكَّنَهُ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ، فَلَهُ أَنْ يُنَبِّهَ بِكَلَامٍ أَوْ بِنَحْنَحَةٍ أَوْ بِإِشَارَةٍ^(٥) مَنْ يَقُومُ مَعَهُ وَيَتَّبِعُهُ، وَيُكْرِهُ بِجَذْبِهِ، نَصًّا، وَلَوْ كَانَ عَبْدَهُ أَوْ ابْنَهُ .

فَإِنْ صَلَّى فَذَا رُكْعَةً - وَلَوْ امْرَأَةً خَلْفَ امْرَأَةٍ - أَوْ عَنْ يَسَارِهِ - وَلَوْ جَمَاعَةً مَعَ تَحْلُوقِ يَمِينِهِ - لَمْ تَصِحَّ وَلَوْ كَانَ خَلْفَهُ صَفٌّ . فَإِنْ كَثُرَ ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّفِّ طَمَعًا فِي إِذْرَاكِ الرُّكْعَةِ، أَوْ وَقَفَ مَعَهُ آخِرُ قَبْلِ الرُّكُوعِ، فَلَا بَأْسَ . وَإِنْ رَكَعَ فَذَا ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّفِّ، أَوْ وَقَفَ مَعَهُ آخِرُ قَبْلِ رَفْعِ

(١) فِي م : « مُصَافًاهُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : د .

(٣) أَى : كَالْأُمِّيِّ يَقِفُ مَعَ الْقَارِئِ، وَالْأَخْرَسِ يَقِفُ مَعَ النَّاطِقِ، وَالْعَاجِزُ عَنْ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ يَقِفُ مَعَ الْقَادِرِ عَلَيْهِ، وَنَاقِصِ الطُّهَارَةِ يَقِفُ مَعَ تَامِ الطُّهَارَةِ، وَالْفَاسِقُ يَقِفُ مَعَ الْعَدْلِ، وَنَحْوُ مَا ذَكَرَ .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي م : « أَشَارَ » .

الإمام، صَحَّحَتْ . وكذا إن رَفَعَ الإمام^(١) ولم يَسْجُدْ ، لا إن سَجَدَ^(٢) . وإن فَعَلَهُ لغيرِ عُذْرٍ بأن^(٣) لا يخَافُ فَوْتَ الرُّكْعَةِ ، لم يَصِحَّ . ولو زُجِمَ في الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْجُمُعَةِ فَأُخْرِجَ مِنَ الصَّفِّ وَبَقِيَ فَذًا ، فَإِنَّهُ يَنْوِي مُفَارَقَةَ الإمامِ وَيُتِمُّهَا جُمُعَةً ، وإن أَقَامَ عَلَى مُتَابَعَةِ إمامِهِ وَتَمَّهَا مَعَهُ فَذًا ، صَحَّحَتْ جُمُعَتُهُ .

فصل : إذا كان المأمومُ يَرى الإمامَ أو مَنْ وَرَاءَهُ وكان^(٤) في المَسْجِدِ ، صَحَّحَتْ ولو لم تَتَّصِلِ الصُّفُوفُ عُزْفًا . وكذا إن لم يَرِ أَحَدَهُمَا إن سَمِعَ التَّكْبِيرَ ، وإلا فلا . وإن كانا خَارِجَيْنِ عَنْهُ ، أو المأمومُ وَخَذَهُ وَأَمْكَنَ الْاِقْتِدَاءَ ، صَحَّحَتْ إن رَأَى أَحَدَهُمَا ، ولو مِمَّا لَا يُمَكِّنُ الْاِسْتِطْرَاقُ مِنْهُ ، كَشُبَّالِكِ [٣٨ ط] ونحوه . وإن لم يَرِ أَحَدَهُمَا ، والحَالَةُ هَذِهِ ، لم يَصِحَّ ولو سَمِعَ التَّكْبِيرَ .

وتَكْفِي الرُّؤْيَا فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْجُمُعَةُ وَغَيْرُهَا .
ولا يُشْتَرَطُ اتِّصَالُ الصُّفُوفِ أَيْضًا ، إِذَا حَصَلَتِ الرُّؤْيَا الْمُعْتَبَرَةُ وَأَمْكَنَ الْاِقْتِدَاءَ ، ولو جَاوَزَ ثَلَاثُمِائَةِ ذِرَاعٍ . وإن كانَ بَيْنَهُمَا نَهْرٌ تَجْرَى فِيهِ الشُّفُنُ ، أو طَرِيقٌ وَلَمْ تَتَّصِلْ فِيهِ الصُّفُوفُ ، عُزْفًا إِنْ صَحَّحَتْ فِيهِ ، أو اتَّصَلَتْ فِيهِ

(١) زيادة من : م .

(٢) في ز : « يسجد » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « كان » .

وقُلْنَا: لَا تَصِحِّحْ فِيهِ. أَوْ انْقَطَعَتْ فِيهِ مُطْلَقًا، لَمْ تَصِحِّحْ. وَمِثْلُهُ^(١) فِي ذَلِكَ^(٢) مَنْ بِسَفِينَةٍ وَإِمَامُهُ فِي أُخْرَى غَيْرِ مَقْرُونَةٍ بِهَا، فِي غَيْرِ شِدَّةٍ خَوْفٍ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ الْمَأْمُومِ كَثِيرًا، وَهُوَ ذِرَاعٌ فَأَكْثَرُ. وَلَا بَأْسَ بِتَسْيِيرٍ، كَذَرَجَةِ مِثْبَرٍ وَنَحْوِهَا.

وَلَا بَأْسَ بِعُلُوِّ مَأْمُومٍ وَلَوْ كَثِيرًا، نَصًّا^(٣).

وَيُبَاحُ اتِّخَاذُ الْمِحْرَابِ، نَصًّا، وَيُكْرَهُ لِلْإِمَامِ الصَّلَاةُ فِيهِ إِذَا كَانَ يَمْتَنِعُ الْمَأْمُومُ مُشَاهَدَتَهُ، إِلَّا مِنْ حَاجَةِ كَضِيقِ الْمَسْجِدِ، لَا سُجُودَهُ فِيهِ^(٤). وَيَقِفُ الْإِمَامُ عَنْ يَمِينِ الْمِحْرَابِ إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ وَاسِعًا، نَصًّا.

وَيُكْرَهُ تَطَوُّعُهُ فِي مَوْضِعِ الْكَثُوفَةِ بَعْدَهَا بِلَا حَاجَةٍ،^(٥) كَضِيقِ الْمَسْجِدِ، وَتَرْكُ مَأْمُومٍ لَهُ أُولَى.

وَيُكْرَهُ إطَالَةُ الْقُعُودِ لِلْإِمَامِ بَعْدَ الصَّلَاةِ^(٥) مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ نِسَاءً وَلَا حَاجَةً. فَإِنْ أَطَالَ، انْصَرَفَ مَأْمُومٌ إِذَنْ، وَإِلَّا اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ لَا يَنْصَرِفَ قَبْلَهُ. وَيُسْتَحَبُّ لِلنِّسَاءِ قِيَامُهُنَّ عَقِبَ سَلَامِ الْإِمَامِ، وَثُبُوتُ الرِّجَالِ قَلِيلًا، وَتَقَدَّمَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ.

(١ - ١) زيادة من: م.

(٢) فِي م: «أَيْضًا».

(٣) أَيْ: لَا يَكْرَهُ سُجُودَ الْإِمَامِ فِي الْمِحْرَابِ.

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ: م.

(٥) بَعْدَهُ فِي م: «لَضِيقِ الْمَسْجِدِ».

وَيُكْرَهُ اتِّخَاذُ غَيْرِ الْإِمَامِ مَكَانًا بِالْمَسْجِدِ لَا يُصَلِّي فَرَضَهُ إِلَّا فِيهِ ، وَلَا
بَأْسَ بِهِ فِي التَّنْفِيلِ . وَيُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِينَ الْوُقُوفُ بَيْنَ السَّوَارِي^(١) إِذَا قَطَعَتْ
صُفُوفَهُمْ ، غُرْفًا بِلَا حَاجَةٍ ، وَلَا يُكْرَهُ لِلْإِمَامِ .

وَلَوْ أُمِّتِ امْرَأَةٌ امْرَأَةً وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ ، لَمْ يَصِحَّ وَقُوفُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ
مِنْهُمْ خَلْفَهَا مُفْرَدَةً ، وَتَقَدَّمَ .

وَمِنَ الْأَدَبِ وَضَعُ الْإِمَامِ نَعْلَهُ عَنِ يَسَارِهِ "فِي صَلَاتِهِ" ، وَمَأْمُومٍ بَيْنَ
يَدَيْهِ ؛ لِغَلَا يُؤْذَى غَيْرُهُ .

فصل : وَيُعَذَّرُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ مَرِيضٌ ، وَخَائِفٌ مُحْدُوته أَوْ
زِيَادَتُهُ أَوْ تَبَاطُؤُهُ - فَإِنْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِإِثْيَانِهِ رَاكِبًا أَوْ مَحْمُولًا ، أَوْ تَبَرَّعَ أَحَدٌ
بِهِ ، لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ دُونَ الْجَمَاعَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ - وَمَنْ هُوَ مُمْتَوِّعٌ
مِنْ فِعْلِهِمَا^(٣) ؛ كَالْمَحْبُوسِ ، وَمَنْ يُدَافِعُ الْأَخْبَثَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا ، أَوْ بِحَضْرَةِ
طَعَامٍ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ - وَلَهُ الشُّبْعُ - أَوْ خَائِفٌ مِنْ ضَيَاعِ مَالِهِ ؛ كَعَلَّةٍ فِي
بَيَادِرِهَا^(٤) ، وَدَوَابِّ أَنْعَامٍ لَا حَافِظَ لَهَا غَيْرُهُ ، وَنَحْوِهِ . أَوْ تَلَفِيهِ ؛ كَحُبْرِ فِي
تَثْوِيرٍ وَطَبِيخٍ عَلَى نَارٍ وَنَحْوِهِ . أَوْ فَوَاتِهِ ؛ كَالضَّائِعِ يَدُلُّ بِهِ فِي مَكَانٍ ،
كَمَنْ ضَاعَ لَهُ كَبْشٌ^(٥) ، أَوْ أَبَقَ لَهُ عَبْدٌ وَهُوَ يَزْجُو وَجُودَهُ . أَوْ قَدِمَ بِهِ مِنْ

(١) السواري : جمع سارية ، والسارية من المسجد عموده .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) فِي م : « فَعْلُهُمَا » .

(٤) البیادر : جمع بیدر ، وهو الموضع الذي يُداس فيه القمح .

(٥) فِي م : « كَيْسٌ » .

سَفَرٍ^(١)، إن لم يَقِفْ لأخذه، ضَاعَ. لكن قال المَجْدُ: الأَفْضَلُ تَرْكُ ما يَرْجُو وَجُودَهُ وَيُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ. أو ضَرَرٍ فيه^(٢)، أو فِي مَعِيشَةٍ يَحْتَاجُهَا. أو أَطْلَقَ الْمَاءَ عَلَى زَرْعِهِ أو بُسْتَانِهِ يَخَافُ إِنْ تَرَكَه فَسَدَ. أو كان مُسْتَحْفَظًا عَلَى شَيْءٍ يَخَافُ عَلَيْهِ إِنْ ذَهَبَ وَتَرَكَه، كَنَاطُورٍ^(٣) بُسْتَانٍ وَنَحْوِهِ. أو كان غُرْيَانًا وَلَمْ يَجِدْ شُتْرَةً، أو لَمْ يَجِدْ إِلَّا ما يَشْتُرُ غُورَتَهُ فَقَطْ وَنَحْوَهُ، فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ غُرَاةٍ. أو خَائِفٌ مَوْتَ رَفِيقِهِ أو قَرِيبِهِ وَلَا يَحْضُرُهُ. أو لَتَمْرِيضِهِمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ. أو خَائِفٌ عَلَى حَرَمِهِ أو نَفْسِهِ مِنْ ضَرَرٍ، أو سُلْطَانٍ ظَالِمٍ، أو سَبْعٍ، أو لِصٍّ، أو مُلَازِمَةٍ غَرِيمٍ، أو حَبْسِهِ بِحَقٍّ لَا وِفَاءَ لَهُ، أو قَوَاتٍ رُقَقَةٍ مُسَافِرٍ سَفَرًا مُبَاحًا؛ مُنْشِئًا أو مُسْتَدِيمًا، أو غَلْبَةٍ^(٤) نُعَاسٍ يَخَافُ مَعَهُ قَوَّتَهَا^(٥) فِي الْوَقْتِ أو مَعَ الْإِمَامِ، وَالصَّبْرُ وَالتَّجَلُّدُ عَلَى دَفْعِ النُّعَاسِ وَيُصَلِّيَ مَعَهُمْ أَفْضَلُ. أو تَطْوِيلُ إِمَامٍ. أو مَنْ عَلَيْهِ قَوْدٌ إِنْ رَجَا الْعَفْوَ، وَمِثْلُهُ حَدٌّ قَذْفٍ. وَمَنْ عَلَيْهِ حَدٌّ لِلَّهِ فَلَا يُغْدَرُ بِهِ. أو مُتَأَذِّ بِمَطَرٍ أو وَحْلِ، أو ثَلَجٍ أو جَلِيدٍ، أو رِيحٍ بَارِدَةٍ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَلَوْ لَمْ تَكُنِ الرِّيحُ شَدِيدَةً. [٣٩٠] وَالزَّلْزَلَةُ غُدْرٌ، قَالَه أَبُو الْمَعَالِي. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: وَمَنْ لَهُ عُرُوسٌ تُجَلَّى^(٦) عَلَيْهِ. وَالْمُنْكَرُ فِي

(١) فِي م: «سهر».

(٢) أَى: فِي مَالِهِ.

(٣) النَاطُور: حَافِظُ الْكَرَمِ وَالنَخْلِ.

(٤) فِي م: «غلبه».

(٥) فِي د: «قوتها». وَفِي ز: «قواتها».

(٦) جَلَّتِ الْمَاشِطَةُ الْعُرُوسُ عَلَى بَعْلِهَا تَجْلُوهَا: إِذَا عَرَضَتْهَا عَلَيْهِ مَجْلُوءَةً.

طريقه ليس 'عذراً، نصّاً'، ولا العَمى مع قُدْرته، فإن عَجَزَ فَتَبَرَّعَ قَائِداً،
لَزِمَهُ. ولا الجَهْلُ بالطَّرِيقِ إِنْ وَجَدَ مَنْ يَهْدِيهِ.

وَيُكْرَهُ حُضُورُ مَسْجِدٍ - ولو خلا المَسْجِدُ^(١) مِنْ آدَمِيٍّ، لَتَأْذَى
المَلَائِكَةُ، والمُرَادُ، حُضُورُ الجَمَاعَةِ حَتَّى وَلَوْ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ أَوْ غَيْرِ صَلَاةٍ -
لَمَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا أَوْ فُجَلًا وَنَحْوَهُ، حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهُ. وكذا جَزَاءُ لَهُ
رَائِحَةُ مُنْتِنَةٍ، وَمَنْ لَهُ صُنَانٌ. وكذا مَنْ بِهِ بَرَصٌ أَوْ لُجْدَامٌ يُتَأَذَى بِهِ.

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «عَذْرٌ أَيْضًا»، وَفِي م: «عَذْرًا أَيْضًا».
(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

باب صلاة أهل الأعذار

يَجِبُ أَنْ يُصَلِّيَ مَرِيضٌ قَائِمًا - إجماعًا - في فَرَضٍ ، ولو لم يَقْدِرْ إِلَّا
كَصِفَةِ رُكُوعٍ ، كَصَحِيحٍ^(١) ، ولو مُعْتَمِدًا على شَيْءٍ ، أو مُسْتِنِدًا إِلَى
حَائِطٍ ، ولو بِأَجْرَةٍ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهَا ، سِوَى مَا تَقَدَّمَ . فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ ، أو شَقَّ
عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ^(٢) ؛ لَضَرَرٍ مِنْ زِيَادَةِ مَرَضٍ ، أو تَأَخُّرِ بُرْءٍ وَنَحْوِهِ ، حَيْثُ
جَازَ تَرْكُ الْقِيَامِ ، فَقَاعِدًا مُتَرَتِّبًا ، نَدَبًا . وَكَيْفَ قَعَدَ جَازَ .

وَيُنْبِئِي رَجُلَيْهِ فِي رُكُوعٍ وَسُجُودٍ كُمُتَنَقِّلٍ . فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِيعْ أو شَقَّ عَلَيْهِ
وَلَوْ بَتَعَدِّيهِ بِضَرْبٍ سَاقِهِ وَنَحْوِهِ ، كَتَعَدِّيهِ بِضَرْبٍ بَطْنِهَا حَتَّى نَفَسَتْ -
كَمَا سَبَقَ - فَعَلَى جَنْبٍ ، وَالْأَيْمَنُ أَفْضَلُ . وَيَصِيحُّ عَلَى ظَهْرِهِ وَرِجْلَاهُ إِلَى
الْقِبْلَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى جَنْبِهِ ، مَعَ الْكَرَاهَةِ . فَإِنْ تَعَدَّرَ ، تَعَيَّنَ الظُّهْرُ . وَيَلْزَمُهُ
الْإِيمَاءُ بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ بِرَأْسِهِ مَا أَمَكَنَهُ ، وَيَكُونُ سُجُودُهُ أَخْفَضَ مِنْ
رُكُوعِهِ . فَإِنْ عَجَزَ ، أَوْ مَا بَطْرَفَهُ وَنَوَى بِقَلْبِهِ ، كَأَسِيرٍ عَاجِزٍ لِحَوْفِهِ ، وَيَأْتِي .
فَإِنْ عَجَزَ ، فَبِقَلْبِهِ مُسْتَحْضِرًا الْقَوْلَ وَالْفِعْلَ ، وَلَا تَشَقُّطُ الصَّلَاةُ حِينَئِذٍ مَا دَامَ
عَقْلُهُ ثَابِتًا .

قال ابن عَقِيلٍ : الْأَحَدُ يُجَدِّدُ لِلرُّكُوعِ نِيَّةً ؛ لِكَوْنِهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ،
كَمَرِيضٍ لَا يُطِيقُ الْحَرَكَةَ ، يُجَدِّدُ لِكُلِّ فِعْلٍ وَرُكْنٍ قَصْدًا كَ : « فُلْكَ » : فِي

(١) فِي د : « صَحِيحٌ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي النُّسخِ : « أَوْ » .

الغريبة للواحد والجمع، بالنية. وإن سجد ما أمكنه، بحيث لا يمكنه الانحطاط أكثر منه على شيء رفعه، كربة وأجزاً، ولا بأس بسجوده على وسادة ونحوها، ولا يلزمه.

فإن قدر على القيام أو القعود ونحوه، مما عجز عنه من كل ركن أو واجب في أثناء الصلاة، انتقل إليه وأتمها. لكن إن كان لم يقرأ، قام فقرأ، وإن كان قد قرأ، قام ورَكَعَ بلا قراءة ويبنى على إيماء، ويبنى عاجز فيها. ولو طرأ عجز فأتى «الفاتحة» في انحطاطه، أجزاً، لا من يرى فأتىها في ارتفاعه.

ومن قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود، أوماً بالركوع قائماً وبالسجود قاعداً. ولو قدر على القيام منفرداً وفي جماعة جالساً، لزمه القيام، قدمه أبو المعالي. قال في «الإنصاف»: قلت: وهو الصواب؛ لأن القيام ركن لا يصح الصلاة إلا به مع القدرة، وهذا قاذر، والجماعة واجبة تصح الصلاة بدونها^(١). وقدم في «التنقيح»، أنه يُخَيَّرُ.

ولو قال: إن أفطرت في رَمَضَانَ، قَدَرْتُ على الصلاة قائماً، وإن ضُفْتُ، صَلَّيْتُ قاعداً. أو قال: إن صَلَّيْتُ قائماً، لحَقَّنِي سَلْسُ البُزْلِ، أو ائْتَمَعْتُ عَلَى الْقِرَاءَةِ، وإن صَلَّيْتُ قاعداً، ائْتَمَعْتُ السَّلْسُ. فقال أبو المعالي: يُصَلِّي قاعداً فيهما. وإن قدر أن يسجد على صُدْغَيْهِ، لم يلزمه.

وإذا قال طبيبٌ مُسْلِمٌ ثِقَّةٌ حَازِقٌ فِطْنٌ لِمَرِيضٍ: إن صَلَّيْتُ مُسْتَلْقِيَا،

(١) «الإنصاف» مع «المنع» و «الشرح الكبير»: ١٦/٥، ١٧.

أَمْكَنَ مُدَاوَاتِكَ . فله ذلك ، ولو مع قُدْرَتِهِ عَلَى الْقِيَامِ . وَيَكْفِي مِنَ الطَّبِيبِ غَلَبَةُ الظَّنِّ . وَنَصَّ ، أَنَّهُ يُفْطِرُ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ ، أَنَّ الصَّوْمَ مِمَّا يُمَكِّنُ الْعِلَّةَ .

وَتَصِيحُ صَلَاةٍ فَرَضَ عَلَى رَاِحِلَةٍ - وَاقِفَةً ، أَوْ سَائِرَةً - خَشْيَةً تَأْذُ بِوُحْلِ وَمَطِيرٍ وَنَحْوِهِ ، وَعَلَيْهِ الْاِسْتِيقَالُ وَمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَفِي شِدَّةِ خَوْفٍ كَمَا يَأْتِي . فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى التَّزْوِيلِ وَلَا صَرَرَ ، لَزِمَهُ ، وَالْقِيَامُ ، وَالرُّكُوعُ ، وَأَوْمَأَ بِالسُّجُودِ . وَلَا تَصِيحُ عَلَيْهَا لِمَرْضٍ ، لَكِنْ إِنْ خَافَ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ بِتَزْوِيلِهِ انْقِطَاعًا عَنْ رُفْقَتِهِ ، أَوْ عَجْزًا عَنْ رُكُوبِهِ ، صَلَّى عَلَيْهَا ، كَخَائِفٍ بِتَزْوِيلِهِ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ .

وَمَنْ أَتَى بِالْمَأْمُورِ مِنْ كُلِّ رُكْنٍ وَنَحْوِهِ لِلصَّلَاةِ ، وَصَلَّى عَلَيْهَا بِلَا غُدْرِ ، أَوْ فِي سَفِينَةٍ وَنَحْوِهَا - وَلَوْ جَمَاعَةً - مَنْ أَمْكَنَهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا ، وَاقِفَةً أَوْ سَائِرَةً ، صَحَّحَتْ . وَلَا تَصِيحُ فِيهَا^(١) مِنْ قَاعِدٍ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ ، وَكَذَا عَجَلَةً وَمَحْفَةً وَنَحْوَهُمَا . وَمَنْ كَانَ فِي مَاءٍ وَطِينٍ ، أَوْ مَاءً كَمَضْلُوبٍ وَمَرْبُوطٍ . وَالْعَرِيقُ يَسْجُدُ عَلَى مَتْنِ الْمَاءِ .

فَصْلٌ فِي الْقَضْرِ

مَنْ ابْتَدَأَ سَفَرًا وَاجِبًا ، أَوْ مُسْتَحَبًّا ؛ كَسَفَرِ الْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَالْهِجْرَةِ [٣٩ظ] وَالْعُمْرَةِ وَلِزِيَارَةِ الْإِخْوَانِ وَعِيَادَةِ الْمَرْضَى وَزِيَارَةِ أَحَدِ الْمَسْجِدَيْنِ

(١) أَى : فِي السَّفِينَةِ .

والوالدين، أو مباحا، ولو لئزهة أو فوجية أو تاجرا ولو مكاثرا في الدنيا، أو مكرها؛ كإسير أو زان مغرب أو قاطع مشرد، ولو مخرما مع مغربة، يتلغ سفره ذهابا ستة عشر فرسخا تقريبا، بزا أو بحرًا، وهي^(١) يؤمان قاصدان في زمن معتدل، بسير الأثقال وذيب الأقدام، أربعة بريد، والبريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال هاشمية، وبأميل بنى أمية ميلان ونصف، والميل اثنا عشر ألف قدم، ستة آلاف ذراع، والذراع أربعة وعشرون إصبعًا معتدلة؛ كل إصبع ستة حبات شعير، بطون بعضها إلى بعض، عرض كل شعيرة ستة شعرات برذون^(٢) - فله^(٣) قصر الرباعية خاصة إلى ركعتين، إجماعًا، وكذا الفطر، ولو قطعها في ساعة واحدة. ومتى صار الأسير ببلد هم، أتم، نصًا.

وامرأة وعبد وجندي، تبع لزوج وسيّد وأمير في نيته وسفره.

وإن كان العبد لشريكين، ترجح إقامة أحدهما.

ولا يترخص في سفر معصية بقصر، ولا فطر، ولا أكل ميتة، نصًا، فإن خاف على نفسه إن لم يأكل، قيل له: ثب وكل. ولا في سفر مكره؛ للنهي عنه.

ويترخص إن قصد مشهدًا أو قصد مسجدًا، ولو غير المساجد الثلاثة،

(١) أى: الستة عشر فرسخا.

(٢) البرذون: يطلق على غير العربى من الخيل والبغال، من الفصيلة الخيلية، عظيم الخلق، غليظ الأعضاء، قوى الأرجل، عظيم الخوافر.

(٣) جواب لقوله قبله: «من ابتدأ سفرًا ... إلخ».

أَوْ قَصَدَ قَبْرَ نَبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ عَصَى فِي سَفَرِهِ الْجَائِزِ ؛ كَأَنَّ^(١) شَرِبَ فِيهِ مُسْكِرًا وَنَحْوَهُ .

وَيُشْتَرَطُ قَصْدُ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ أَوَّلًا ، فَلَا قَصْرَ لِهَائِمٍ وَتَائِهٍ وَسَائِحٍ لَا يَقْصِدُ مَكَانًا مُعَيَّنًا . وَالسِّيَاحَةُ لَغَيْرِ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ مَكْرُوهَةٌ ، وَالسِّيَاحَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُ هَذِهِ . وَيَقْصُرُ مِنَ الْمُبَاحِ أَكْثَرُ قَصْدِهِ^(٢) ؛ كَمَنْ قَصَدَ مَعْصِيَةً وَمُبَاحًا ، أَوْ تَابَ فِي أَثْنَائِهِ وَقَدْ بَقِيَ مَسَافَةٌ قَصِيرٌ ، لَا إِذَا اسْتَوَى أَوْ كَانَ الْحَظَرُ أَكْثَرَ ، وَلَوْ انْتَقَلَ مِنْ سَفَرِهِ الْمُبَاحِ إِلَى مُحَرَّمٍ ، اِمْتَنَعَ الْقَصْرُ .

وَلَوْ قَامَ مَنْ لَهُ الْقَصْرُ إِلَى ثَالِثَةٍ عَمْدًا ، أَتَمَّ ، وَإِنْ سَلَّمَ مِنْ ثَلَاثِ عَمَدًا ، بَطَلَتْ . وَإِنْ قَامَ سَهْوًا ، قَطَعَ . فَلَوْ نَوَى الْإِثْمَامَ ، أَتَمَّ وَأَتَى بِمَا بَقِيَ سِوَى مَا سَهَا عَنْهُ ، فَإِنَّهُ يَلْغُو . وَلَوْ كَانَ الشَّاهِي إِمَامًا بِمُسَافِرٍ ، تَابَعَهُ ، إِلَّا أَنْ يَغْلَمَ سَهْوَهُ ، فَيُسَبِّحَ بِهِ ، فَإِنْ رَجَعَ وَإِلَّا فَارَقَهُ مَأْمُومٌ ، وَتَبَطَّلَ صَلَاتُهُ بِمُتَابَعَتِهِ .

إِذَا فَارَقَ خِيَامَ قَوْمِهِ أَوْ يُبُوتَ قَرْيَتِهِ الْعَامِرَةَ - سَوَاءً كَانَتْ دَاخِلَ الشُّورِ أَوْ خَارِجَهُ ، بِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَفَارِقَةِ بَنُوْعٍ مِنَ الْبُعْدِ غُرْفًا - لَا الْخَرَابَ إِنْ لَمْ يَلِهْ عَامِرٌ ، فَإِنْ وَلِيَهُ ، اِغْتَبِرَ مُفَارَقَةُ الْجَمِيعِ ، كَمَا لَوْ جَعَلَ مَزَارِعَ وَبَسَاتِينَ يَسْكُنُهُ أَهْلُهُ ، وَلَوْ فِي فَضْلِ التُّزْهِةِ . وَلَوْ بَرَزُوا لِمَكَانٍ لِقَصْدِ الْاجْتِمَاعِ ، ثُمَّ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِمْ يُنْشِعُونَ السَّفَرَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ ، فَلَهُمُ الْقَصْرُ قَبْلَ مُفَارَقَتِهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ ،^(٣) «خِلَافًا لِأَيِّ» الْمَعَالَى .

(١) فِي الْأَصْلِ : «بَأَنَّ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «قَصْرُهُ» .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ ، د : «خِلَافًا أَبَا» .

وَيُعْتَبَرُ فِي سُكَّانِ قُصُورٍ وَبَسَاتِينٍ وَنَحْوِهِمْ مُفَارَقَةُ مَا نُسِبُوا إِلَيْهِ عُرْفًا ،
وَأَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَى وَطَنِهِ ، وَلَا يَتَوَيَّهَ قَرِيبًا . فَإِنْ رَجَعَ ، لَمْ يَتَرَخَّصْ حَتَّى
يُفَارِقَهُ ثَانِيًا . وَلَوْ لَمْ يَتَوَيَّهَ الرَّجُوعَ لَكُنْ بَدَأَ لَهُ الْحَاجَةُ ، لَمْ يَتَرَخَّصْ فِي
رُجُوعِهِ بَعْدَ نِيَّةِ عَوْدِهِ ، حَتَّى يُفَارِقَهُ أَيْضًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رُجُوعُهُ سَفَرًا
طَوِيلًا . وَالْمُعْتَبَرُ نِيَّةُ الْمَسَافَةِ لَا وُجُودَ حَقِيقَتِهَا ، فَمَنْ تَوَيَّ ذَلِكَ ، قَصَرَ . وَلَوْ
رَجَعَ قَبْلَ اسْتِكْمَالِ الْمَسَافَةِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِعَادَةُ مَا قَصَرَ ، نَصًّا . وَإِنْ رَجَعَ ثُمَّ
بَدَأَ لَهُ الْعَوْدُ إِلَى السَّفَرِ ، لَمْ يَقْصُرْ حَتَّى يُفَارِقَ مَكَانَهُ .

فَإِنْ شَكَّ فِي قَدْرِ الْمَسَافَةِ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ قَدْرَ سَفَرِهِ ، كَمَنْ خَرَجَ فِي
طَلَبِ آبِي أَوْ ضَالَّةٍ ، نَاقِيًا أَنْ يَعُودَ بِهِ أَيْنَ وَجَدَهُ ، لَمْ يَقْصُرْ حَتَّى يُجَاوِزَ
الْمَسَافَةَ .

وَيَقْصُرُ مَنْ لَهُ قَصْدٌ صَحِيحٌ ، وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ الصَّلَاةُ ، كَحَائِضٍ وَكَكَافِرٍ
وَمَجْنُونٍ وَصَبِيٍّ : تَطَهَّرُ ، وَيُسَلِّمُ ، وَيُفِيْقُ ، وَيَتَلَعَّ ، وَلَوْ بَقِيَ دُونَ مَسَافَةِ
قَصْرِ .

وَلَوْ مَرَّ بِوَطَنِهِ أَوْ بِلَدِهِ لَهُ فِيهِ امْرَأَةٌ أَوْ تَزَوَّجَ فِيهِ ، أَتَمَّ .

وَأَهْلُ مَكَّةَ وَمَنْ حَوْلَهُمْ إِذَا ذَهَبُوا إِلَى عَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ وَمِنَى ، فَلَيْسَ لَهُمْ
قَصْرٌ وَلَا جَمْعٌ ، فَهَمَّ فِي الْمَسَافَةِ كَغَيْرِهِمْ ، لَكِنْ قَالَ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ كَانَ
مُقِيمًا بِمَكَّةَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْحَجِّ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَكَّةَ فَلَا يُقِيمُ بِهَا :
فَهَذَا يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ بِعَرَفَةَ ؛ لِأَنَّهُ حِينَ خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ أَنْشَأَ السَّفَرَ إِلَى
بَلَدِهِ .

وَالْقَصْرُ رُخْصَةٌ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِثْمَامِ، نَصًّا، وَإِنْ أَتَمَّ، [٤٠] جَازَ وَلَمْ يُكْرَهْ.

وَإِنْ أُخْرِمَ مُقِيمًا فِي حَضَرٍ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ فِيهِ ثُمَّ سَافَرَ، أَوْ أُخْرِمَ بِهَا فِي سَفَرٍ ثُمَّ أَقَامَ، كَرَائِبِ سَفِينَةٍ، أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ حَضَرٍ فِي سَفَرٍ، أَوْ عَكْسَهُ، أَوْ ائْتَمَّ بِمُقِيمٍ، أَوْ بَمَنْ يَلْزِمُهُ الْإِثْمَامُ، أَوْ بَمَنْ يَشْكُ فِيهِ، أَوْ بَمَنْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مُقِيمٌ وَلَوْ بَانَ مُسَافِرًا، أَوْ بِصَلَاةٍ يَلْزِمُهُ إِثْمَامُهَا فَفَسَدَتْ وَأَعَادَهَا، كَمَنْ يَقْتَدِي بِمُقِيمٍ فَيُحْدِثُ، أَوْ لَمْ يَنْوَ الْقَصْرَ عِنْدَ دُخُولِهِ الصَّلَاةَ، أَوْ شَكَّ فِي الصَّلَاةِ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَمْ لَا، وَلَوْ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ نَوَاهُ، أَوْ تَعَمَّدَ تَرَكَّ صَلَاةً أَوْ بَعْضَهَا فِي سَفَرٍ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا، أَوْ عَزَمَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى مَا يَلْزِمُهُ بِهِ الْإِثْمَامُ مِنَ الْإِقَامَةِ وَسَفَرِ الْمَغْصِيَةِ، أَوْ تَابَ مِنْهَا فِيهَا - لَزِمَهُ أَنْ يُتِمَّ.

وَإِنْ نَوَى مُسَافِرَ الْقَصْرِ حَيْثُ يَخْرُجُ عَالِمًا، كَمَنْ نَوَاهُ خَلْفَ مُقِيمٍ عَالِمًا، أَوْ قَصَرَ مُعْتَقِدًا تَحْرِيمَ الْقَصْرِ، لَمْ تَنْتَعِدْ كِنْيَةً مُقِيمِ الْقَصْرِ، وَنِيَّةُ مُسَافِرٍ وَعَبْدِ الظُّهْرِ خَلْفَ إِمَامِ الْجُمُعَةِ، نَصًّا. وَلَوْ ائْتَمَّ مَنْ لَهُ الْقَصْرُ، جَاهِلًا حَدَثَ نَفْسِهِ، بِمُقِيمٍ ثُمَّ عَلِمَ حَدَثَ نَفْسِهِ، فَلَهُ الْقَصْرُ.

فصل: تُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْقَصْرِ، وَالْعِلْمُ بِهَا عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَأَنَّ إِمَامَهُ إِذْنُ مُسَافِرٍ، وَلَوْ بِأَمَارَةٍ وَعِلَامَةٍ؛ كَهَيْئَةِ لِبَاسٍ، لَا^(١) أَنَّ إِمَامَهُ نَوَى الْقَصْرَ عَمَلًا بِالظَّنِّ. فَلَوْ قَالَ: إِنْ أَتَمَّ أَتَمْتُ، وَإِنْ قَصَرَ قَصَرْتُ. لَمْ يَضُرَّ.

(١) أى: لا يشترط أن يعلم.

وإن صَلَّى مُقِيمٌ وَمُسَافِرٌ خَلْفَ مُسَافِرٍ، أَتَمَّ الْمُقِيمُ إِذَا سَلَّمَ إِمَامَهُ . وَيُسْنَى أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ لِلْمُقِيمِينَ: ائْتَمُّوا؛ فَإِنَّا سَفَرٌ^(١).

ولو قَصَرَ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقتِ أُولَاهُمَا، ثُمَّ قَدِمَ قَبْلَ دُخُولِ وَقتِ الثَّانِيَةِ، أَجْزَأَهُ.

ولو نَوَى الْقَصْرَ ثُمَّ رَفَضَهُ وَنَوَى فِي الصَّلَاةِ الْإِثْمَامَ، أَتَمَّ. ولو نَوَى الْقَصْرَ ثُمَّ أَتَمَّ سَهْوًا، ففَرَضَهُ الرُّكْعَتَانِ، وَالزِّيَادَةُ سَهْوٌ يَسْجُدُ لَهَا، نَذْبًا. وَمَنْ لَهُ طَرِيقَانِ - بَعِيدٌ وَقَرِيبٌ - فَسَلَّكَ الْبَعِيدَ لِيَقْصُرَ الصَّلَاةَ فِيهِ، أَوْ لغيرِ ذَلِكَ، أَوْ ذَكَرَ صَلَاةَ سَفَرٍ فِيهِ، أَوْ فِي سَفَرٍ آخَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا فِي الْحَضَرِ، قَصَرَ.

ولو نَوَى إِقَامَةً مُطْلَقَةً فِي بَلَدٍ - وَلَوْ الْبَلَدُ الَّذِي يَقْصِدُهُ بَدَارِ حَرْبٍ، أَوْ إِسْلَامٍ - أَوْ فِي بَادِيَةٍ لَا يُقَامُ بِهَا، أَوْ كَانَتْ لَا تُقَامُ فِيهَا الصَّلَاةُ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ صَلَاةً، أَوْ شَكَّ فِي نِيَّتِهِ؛ هَلْ نَوَى مَا يَمْنَعُ الْقَصْرَ أَمْ لَا؟ أَتَمَّ، وَإِلَّا قَصَرَ. وَيَوْمُ الدُّخُولِ وَيَوْمُ الْخُرُوجِ يُحْسَبَانِ مِنَ الْمُدَّةِ.

وإنْ أَقَامَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ، بِلَا نِيَّةٍ إِقَامَةٍ تَقْطَعُ حُكْمَ السَّفَرِ، وَلَا يَعْلَمُ قَضَاءَ الْحَاجَةِ قَبْلَ الْمُدَّةِ، وَلَوْ ظَنًّا، أَوْ مُحِبْسَ ظُلْمًا، أَوْ حَبْسَهُ مَطَرٌ أَوْ مَرَضٌ

(١) لما روى عمران بن حصين، قال: شهدت الفتح مع رسول الله ﷺ، فأقام ثمانى عشرة ليلة لا يصلى إلا ركعتين، ثم يقول لأهل البلد: «صلوا أربعًا، فإننا سفر».

أخرجه أبو داود، فى: باب متى يتم المسافر، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ٢٨٠/١.

والإمام أحمد، فى: المسند ٤٣٢/٤.

ونحوه، قَصَرَ أَبَدًا. فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَنْقَضِي فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، لَزِمَهُ الْإِتِمَامُ.

وَمَنْ رَجَعَ إِلَى بَلَدٍ أَقَامَ بِهِ مَا يَمْنَعُ الْقَصْرَ، قَصَرَ حَتَّى فِيهِ، نَصًّا.

وَأِنْ عَزَمَ عَلَى إِقَامَةِ طَوِيلَةٍ فِي رُشْتَاق^(١) يَنْتَقِلُ فِيهِ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ لَا يُجْمَعُ عَلَى الْإِقَامَةِ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا مُدَّةٌ تُبْطِلُ حُكْمَ السَّفَرِ، قَصَرَ.

وَأِنْ نَوَى إِقَامَةً بِشَرْطٍ؛ كَأَنْ يَقُولَ: إِنْ لَقِيتُ فَلَانًا فِي هَذِهِ الْبَلَدِ، أَقَمْتُ فِيهِ، وَإِلَّا فَلَا. فَإِنْ لَمْ يَلْقَهُ، فَلَهُ حُكْمُ السَّفَرِ، وَإِنْ لَقِيَهُ بِهِ، صَارَ مُقِيمًا، إِنْ لَمْ يَكُنْ فَسَخَ نِيَّتَهُ الْأُولَى قَبْلَ لِقَائِهِ، أَوْ حَالَ لِقَائِهِ. وَإِنْ فَسَخَ النِّيَّةَ^(٢) بَعْدَ لِقَائِهِ، فَهُوَ كَمُسَافِرٍ نَوَى الْإِقَامَةَ الْمَانِعَةَ مِنَ الْقَصْرِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ السَّفَرُ قَبْلَ تَمَامِهَا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ فِي مَوْضِعِ إِقَامَتِهِ حَتَّى يَشْرَعَ فِي السَّفَرِ.

وَالْمَلَّاحُ الَّذِي مَعَهُ أَهْلُهُ فِي السَّفِينَةِ، أَوْ لَا أَهْلَ لَهُ وَلَيْسَ لَهُ نِيَّةُ الْإِقَامَةِ بِبَلَدٍ، لَا يَتَرَخَّصُ. فَإِنْ كَانَ لَهُ أَهْلٌ وَلَيْسُوا مَعَهُ، تَرَخَّصَ. وَمِثْلُهُ مُكَارٍ، وَرَاعٍ، وَفَيْحٌ - وَهُوَ رَسُولُ السُّلْطَانِ - وَبَرِيدٌ، وَنَحْوُهُمْ، نَصًّا.

وَعَزَبُ الْبَدْوِ، الَّذِينَ حَيْثُ وَجَدُوا الْمَرْعَى رَعَوْهُ، يُصَلُّونَ تَمَامًا؛ لِأَنَّهُمْ مُقِيمُونَ فِي أَوْطَانِهِمْ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ سَفَرٌ مِنَ الْمَصِيفِ إِلَى الْمَشْتَى، وَمِنْ الْمَشْتَى إِلَى الْمَصِيفِ - كَمَا لِلتُّوكِ - فَإِنَّهُمْ يَقْصُرُونَ فِي مُدَّةِ هَذَا السَّفَرِ.

(١) الرُشْتَاق: موضع فيه زرع وقرى، أو بيوت مجتمعة، ويكون في ناحية من أطراف الإقليم.

(٢) زيادة من: م.

وَكُلُّ مَنْ جَاَزَ لَهُ الْقَصْرُ، جَاَزَ لَهُ الْجَمْعُ وَالْفِطْرُ^(١)، وَلَا عَكْسُ؛
لَأَنَّ الْمَرِيضَ، وَنَحْوَهُ، لَا مَشَقَّةَ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ. وَقَدْ يَنْوِي الْمُسَافِرُ
مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ، وَيَقْطَعُهَا مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الزَّوَالِ مَثَلًا، فَيُفْطِرُ وَإِنْ لَمْ
يَقْصُرْ.

قال الأصحاب: الأحكام المتعلقة [٤٠٤ ط] بالسفر الطويل أربعة؛
القصْر، والجمع، والمسح ثلاثًا، والْفِطْرُ.

فصل في الجمع

وليس بمُستحبٍّ، بل تركه أفضل، غَيْرَ جَمْعَى عَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ.
يُجُوزُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْعِشَاءَيْنِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا، لِمُسَافِرٍ
يَقْصُرُ، فَلَا يَجْمَعُ مَنْ لَا يَقْصُرُ، كَمَكِّيٍّ وَنَحْوِهِ، بِعَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ. وَلِمَرِيضٍ
يَلْحَقُهُ بِتَرْكِهِ مَشَقَّةٌ وَضَعْفٌ. وَلِمُرْضِعٍ، نَصًّا^(٢)، لِمَشَقَّةِ كَثْرَةِ النَّجَاسَةِ.
وَلِعَاجِزٍ^(٣) عَنِ الطَّهَارَةِ أَوْ التَّيْمُمِ لِكُلِّ صَلَاةٍ، أَوْ عَنْ مَعْرِفَةِ الْوَقْتِ كَأَعْمَى،
أَوْ مَا إِلَيْهِ أَخْمَدُ. وَلِمُسْتَحَاضَةٍ وَنَحْوِهَا، نَصًّا^(٤). وَلِمَنْ لَهُ شُغْلٌ، أَوْ عُذْرٌ
يُبيحُ تَرْكَ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَاسْتَنْتَى بِجَمْعِ الثُّعَاسِ.

(١) في الأصل: «القصْر».

(٢) سقط من: م.

(٣) في الأصل: «العاجز».

وفعلُ الجمعِ في المسجدِ جماعةً أولى من أن يُصلُّوا في بيوتهم، بل تركُ الجمعِ مع الصلاةِ في البيوتِ بدعةٌ مخالفةٌ للسنةِ، إذ السنةُ أن تُصلِّي الصَّلواتُ الخمسُ في المساجِدِ جماعةً، وذلك أولى من الصلاةِ في البيوتِ مُفرقةً، باتِّفاقِ الأئمةِ الذين يُجوزونَ الجمعَ؛ كمالِكٍ والشافعي وأحمد، قاله الشيخُ.

ويجوزُ بينَ العشاءينِ لا الظهرينِ؛ لمَطَرٍ يئُلُ الثيابَ - زادَ جمعُ، أو النعلَ أو البدنَ - و^(١) يُوجدُ معه مَشَقَّةٌ، لا الطلُّ. ولتلج^(٢)، وبزود، وجليد، ووخل، وريحٌ شديدةٌ باردةٌ، حتى لمن يُصلِّي في بيته، أو في مسجدٍ طريقه تحتَ سَاباطٍ، ولمُقيمٍ في المسجدِ ونحوه، ولو لم يئله^(٣) إلا يسيرًا.

وفعلُ الأزقي به، من تأخيرٍ وتقديمٍ أفضلُ بكلِّ حالٍ - سوى جَمْعِي عَرَفةً ومُزدلفةً؛ فيقدِّمُ في عَرَفةً، ويُؤخِّرُ في مُزدلفةً - فإن استويا، فالتأخيرُ أفضلُ، سوى جَمْعِ عَرَفةً.

ويُشترطُ للجمعِ في وقتِ الأولى ثلاثةُ شروطٍ؛ نيَّةُ الجمعِ عندَ إخراجِها، وتقديمُها على الثانيةِ في الجمعينِ، فالتَّرتيبُ بينهما كالترتيبِ في الفوائتِ، يسقطُ بالنسيانِ.

(١) سقط من: ز.

(٢) في الأصل، م: «اللاج».

(٣) في ز: «يله».

والموالاتة، فلا يُفَرَّقُ بينهما إلا بقدر إقامة، ووُضُوءٍ خفيف. ولا يَضُرُّ
كَلَامٌ يَسِيرٌ لا يَزِيدُ على ذلك من تكبير عيد أو غيره، ولو غير ذِكْرٍ. فإن
صَلَّى السُّنَّةَ الرَّابِعَةَ أو غيرها بينهما - لا سُجُودَ سَهْوٍ - بَطَلَ الْجَمْعُ.

وأن يَكُونَ العُدْرُ مَوْجُودًا عندَ افْتِتَاحِ الصَّلَاتَيْنِ، وسَلَامِ الْأُولَى؛ فلو
أَحْزَمَ بِالْأُولَى مع وُجُودِ مَطَرٍ، ثم انْقَطَعَ ولم يَغْدُ، فإن حَصَلَ وَحَلٌّ وَلَا
بَطَلَ الْجَمْعُ.

وإن شَرَعَ في الجَمْعِ مُسَافِرٌ لِأَجْلِ السَّفَرِ، فزَالَ سَفَرُهُ، وَوُجِدَ وَحَلٌّ،
أو مَرَضٌ، أو مَطَرٌ، بَطَلَ الْجَمْعُ.

ولا يُشْتَرَطُ دَوَامُ العُدْرِ إلى فَرَاحِ الثَّانِيَةِ، في جَمْعِ مَطَرٍ وَنَحْوِهِ،
بِخِلَافِ غَيْرِهِ، كَسَفَرٍ وَمَرَضٍ.

فلو انْقَطَعَ السَّفَرُ في الْأُولَى بِنِيَّةِ إِقَامَةٍ وَنَحْوِهَا، بَطَلَ الْجَمْعُ وَالْقَصْرُ -
كما تَقَدَّمَ - وَبُتِّمَتْهَا وَتَصَبَّحَ. وإن انْقَطَعَ في^(١) الثَّانِيَةِ، بَطَلَا أَيْضًا، وَبُتِّمَتْهَا
نَفْلًا. وَمَرِيضٌ كَمُسَافِرٍ، فيما إذا بَرَى في الْأُولَى أو الثَّانِيَةِ.

وإن جَمَعَ في وَقْتِ الثَّانِيَةِ، كَفَاهُ نِيَّةُ الْجَمْعِ في وَقْتِ الْأُولَى، ما لم
يَضِيقَ عن فِعْلِهَا، فإن ضَاقَ، لم يَصِحَّ الْجَمْعُ، وَأُثِمَّ^(٢) بِالتَّأْخِيرِ. واستمرَّ
العُدْرُ^(٣) إلى دُخُولِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ، ولا أَثَرُ لَزْوَالِهِ بعدَ ذلك.

(١) بعده في الأصل: «وقت».

(٢) في ز، م: «أثم».

(٣) أى: كفاه نية الجمع، واستمرار العذر.

ولا تُشْتَرَطُ المُوَالَاةُ، فلا بأس بالتَطَوُّعِ بَيْنَهُمَا، نَصًّا.

ولا يُشْتَرَطُ فِي الْجَمْعِ اتِّخَاذُ إِمَامٍ وَلَا مَأْمُومٍ، فَلَوْ صَلَّى الْأَوَّلَى وَخَدَهُ،
ثُمَّ الثَّانِيَةَ إِمَامًا، أَوْ مَأْمُومًا، أَوْ صَلَّى إِمَامًا الْأَوَّلَى وَإِمَامًا الثَّانِيَةَ^(١)، أَوْ صَلَّى
مَعَ الْإِمَامِ مَأْمُومًا الْأَوَّلَى، وَآخَرُ الثَّانِيَةَ، أَوْ نَوَى الْجَمْعَ خَلْفَ مَنْ لَا يَجْمَعُ،
أَوْ بَيْنَ لَا يَجْمَعُ، صَحَّ.

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

وَتَأْثِيرُهُ فِي تَغْيِيرِ هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ وَصِفَاتِهَا، لَا فِي تَغْيِيرِ عَدَدِ رَكَعَاتِهَا

وَيُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ الْقِتَالُ مُبَاحًا؛ كَقِتَالِ الْكُفَّارِ، وَالْبَغَاةِ،
وَالْمُحَارِبِينَ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ سِتَّةِ أَوْجِهٍ، أَوْ
سَبْعَةٍ، كُلُّهَا جَائِزَةٌ.

فَمِنْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَخِيفَ هُجُومُهُ، صَلَّى بِهِمْ صَلَاةَ
عُسْفَانَ^(٢)؛ فَيُصَلُّهُمْ خَلْفَهُ صَفَّيْنِ فَأَكْثَرَ، حَضَرًا كَانَ أَوْ سَفَرًا، وَيُصَلِّي^(٣)

(١) يقصد بذلك تعدد الإمام.

(٢) عسفان: موضع بين مكة والمدينة وبينه وبين مكة نحو ثلاث مراحل.

وانظر ما أخرجه أبو داود، في: باب صلاة الخوف، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/
٢٨٢. والنسائي، في: أول كتاب صلاة الخوف. المجتبى ٣/١٤٤، ١٤٥. والإمام أحمد،
في: المسند ٤/٥٩، ٦٠.

(٣) في د، ز، م: «صلى».

بهم جميعاً إلى أن يسجد ، فيسجد معه الصف الذي يليه ، ويحرس الآخر حتى يقوم الإمام إلى الثانية ، فيسجد ويلحقه ، ثم الأولى تأخر الصف المقدم وتقدم المؤخر ، فإذا سجد في الثانية سجد معه الصف الذي يليه - [٤١] وهو الذي حرس أولاً - وحرس الآخر حتى يجلس للتشهد ، فيسجد ويلحقه ، فيتشهد ، ويسلم بهم .

ويشترط فيها أن لا يخافوا كميئاً ، وأن لا يخفى بعضهم عن المسلمين .

وإن حرس كل صف مكانه من غير تقدم أو تأخر ، أو جعلهم صفًا واحدًا ، وحرس بعضه وسجد الباقي ، أو حرس الأول في الأولى ، والثاني في الثانية ، فلا بأس . ولا يجوز أن يحرس صف واحد في الركعتين .

الثاني : إذا كان العدو في غير جهة القبلة ، أو في جهتها ولم يروهم ، أو رأوهم وأخبوا فعلها كذلك ، صلى بهم صلاة ذات الرقاع^(١) ؛ فيقتسمهم طائفتين ، تكفي كل طائفة العدو ، ولا يشترط في الطائفة عدد ، فإن قرط

(١) قال الحافظ في « الفتح » : سميت بذات الرقاع ؛ لما لقوا على أرجلهم من الخرق . وقيل : سميت باسم جبل هناك فيه بقع . أو باسم شجر ، يقال له : ذات الرقاع . وجزم أصحاب المغازي أنها كانت قبل خيبر ، وإن اختلفوا في زمانها ؛ فعند ابن اسحاق ، أنها كانت سنة أربع . وعند ابن سعد وابن حبان ، أنها كانت في المحرم سنة خمس . وأما أبو معشر ، فجزم بأنها كانت بعد بنى قريظة والخذق . انظر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤١٧/٧ - ٤٢١ .

وانظر : ما أخرجه البخاري ، في : باب غزوة ذات الرقاع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٤٥/٥ . ومسلم ، في : باب صلاة الخوف ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٥٧٥/١ ، ٥٧٦ . وأبو داود ، في : باب من قال : إذا صلى ركعة وثبت قائما ... من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٨٣/١ . والنسائي ، في : أول كتاب صلاة الخوف . المجتبى ٣/١٣٩ . والإمام مالك ، في : باب صلاة الخوف ، من كتاب صلاة الخوف . الموطأ ١٨٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧٠/٥ .

فى ذلك، أو فيما^(١) فيه حَظٌّ لنا، أثم، ويَكُونُ صَغِيرَةً، لا يَقْدَحُ فى الصَّلَاةِ إِنْ قَارَنَهَا. وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ، فَسَقَى، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ؛ كَالْمُودِعِ وَالْوَصِيِّ وَالْأَمِينِ إِذَا فَرَطَ فى الأَمَانَةِ^(٢). طَائِفَةٌ تَحْرُسُ، وَطَائِفَةٌ يُصَلِّي بِهَا رَكْعَةً، تَتَوَى مُفَارَقَتَهُ إِذَا اسْتَتَمَ قَائِمًا - وَلَا يَجُوزُ قَبْلَهُ، وَتَتَوَى الْمُفَارَقَةَ وَجُوبًا؛ لِأَنَّ مَنْ تَرَكَ الْمُتَابَعَةَ وَلَمْ يَتَوَى الْمُفَارَقَةَ، تَبْطُلُ صَلَاتُهُ - وَأَتَمَّتْ لَأَنْفُسِهَا أُخْرَى بِـ «الْحَمْدُ» وَسُورَةٍ، ثُمَّ تَشْهَدُتْ وَسَلَّمَتْ وَمَضَتْ تَحْرُسُ، وَتَسْجُدُ لِسَهْوٍ إِمَامِهَا قَبْلَ الْمُفَارَقَةِ بَعْدَ قَرَاغِهَا، وَهِيَ بَعْدَ الْمُفَارَقَةِ مُتَفَرِّدَةٌ؛ فَقَدْ فَارَقَتْهُ حِشًّا وَحُكْمًا. وَتَبَّتْ قَائِمًا يُطِيلُ قِرَاءَتَهُ، حَتَّى تَحْضُرَ الْأُخْرَى فَتُصَلِّيَ مَعَهُ الثَّانِيَةَ، يَقْرَأُ إِذَا جَاءُوا بِـ «الْفَاتِحَةِ» وَسُورَةٍ، إِنْ لَمْ يَكُنْ قَرَأَ، فَإِنْ كَانَ قَرَأَ، قَرَأَ بَعْدَهُ^(٣). بِقَدْرِهِمَا. وَلَا يُؤَخَّرُ الْقِرَاءَةُ إِلَى مَجِيئِهَا اسْتِحْبَابًا. وَيَكْفَى إِذْرَاكُهَا لِرُكُوعِهَا، وَيَكُونُ الْإِمَامُ تَرَكَ الْمُسْتَحَبَّ - وَفِي «الْفُضُولِ»: فَعَلَ مَكْرُوهًا - يَعْنَى، حَيْثُ لَمْ يَقْرَأْ شَيْئًا بَعْدَ دُخُولِهَا مَعَهُ، إِثْمًا أَذْرَكَتْهُ رَاكِعًا^(٤). فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشْهِيدِ، أَتَمَّتْ لَأَنْفُسِهَا^(٥) أُخْرَى، وَتُفَارِقُهُ حِشًّا، لَا حُكْمًا، «فَلَا تَتَوَى مُفَارَقَتَهُ^(٦)، تَسْجُدُ مَعَهُ لِسَهْوِهِ، لَا لِسَهْوِهِمْ، وَيَتَكَرَّرُ الْإِمَامُ التَّشْهِيدَ، فَإِذَا تَشْهَدَتْ، سَلَّمَ بِهِمْ؛ لِأَنَّهَا مُؤَمَّمَةٌ بِهِ حُكْمًا.

(١) فى م: «ما».

(٢) فى م: «الحفظ».

(٣) زيادة من: م.

(٤) زيادة من: م.

(٥) فى م: «لنفسها».

(٦ - ٦) زيادة من: م.

وإن كانت الصَّلَاةُ مَغْرِبًا، صَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً، وَلَا تَشْهَدُ مَعَهُ عَقِبَهَا، وَيَصِيحُ عَكْسُهَا، نَصًّا.

وإن كانت رُبَاعِيَّةً غَيْرَ مَقْصُورَةٍ، صَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَتَيْنِ. وَلَوْ صَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً، وَبِالْأُخْرَى ثَلَاثًا، صَحَّ. وَتُفَارِقُهُ الْأُولَى فِي الْمَغْرِبِ وَالرُّبَاعِيَّةِ عِنْدَ فَرَاغِ الشَّهَادَةِ، وَيَنْتَظِرُ الْإِمَامُ الطَّائِفَةَ الثَّانِيَةَ^(١) جَالِسًا، يُكَرِّرُ الشَّهَادَةَ. فَإِذَا أَتَتْ، قَامَ، فَإِذَا جَلَسَ لِلشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ، تَشَهَّدَتْ مَعَهُ الشَّهَادَةُ الْأُولَى كَالْمَسْبُوقِ، ثُمَّ قَامَتْ وَهُوَ جَالِسٌ فَاسْتَفْتَحَتْ وَأَتَمَّتْ صَلَاتَهَا. فَإِذَا تَشَهَّدَتْ^(٢)، سَلَّمَ بِهِمْ، وَتَيَمَّمُ الْأُولَى بِـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ» فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وَالْأُخْرَى تَيَمَّمُ بِـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ» وَسُورَةٍ.

وإن فَرَّقَهُمْ أَزْبَعًا، فَصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً، صَحَّتْ صَلَاةُ الْأُولَيْنِ، وَبَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ وَالْآخَرَيْنِ، إِنْ عَلِمَتَا بَطْلَانَ صَلَاتِهِ. فَإِنْ جَهِلَتَاهُ وَالْإِمَامُ، صَحَّتْ كَحَدِيثِهِ.

الثَّالِثُ^(٣): أَنْ يُصَلِّيَ بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً ثُمَّ تَمْضِي إِلَى الْعَدُوِّ، ثُمَّ بِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً ثُمَّ تَمْضِي^(٤)، وَيُسَلِّمُ وَخَدَهُ، ثُمَّ تَأْتِي الْأُولَى فَتُتِمُّ صَلَاتَهَا بِقِرَاءَةٍ، ثُمَّ تَأْتِي الْآخَرَى فَتُتِمُّ صَلَاتَهَا بِقِرَاءَةٍ^(٥). وَهَذِهِ الصِّفَةُ لَيْسَتْ مُخْتَارَةً.

(١) زيادة من: م.

(٢) في م: «تشهد».

(٣) في م: «والثالث».

(٤) في الأصل: «تمنى».

(٥) انظر ما أخرجه البخاري، في: باب غزوة ذات الرقاع، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ١٤٦/٥. ومسلم، في: باب صلاة الخوف، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح =

ولو قَصَبَتِ الثَّانِيَةَ رَكْعَتَهَا وَقَتَ مُفَارَقَةِ إِمَامِهَا وَسَلَّمَتْ، ثُمَّ ^(١) مَضَتْ،
وَأَتَتْ الْأُولَى فَأَتَمَّتْ، صَحَّ، وَهُوَ الرَّجْحُ الثَّانِي، وَهُوَ الْخَتَاؤُ.
الرَّابِعُ: أَنْ يُصَلِّيَ بِكُلِّ طَائِفَةٍ صَلَاةً، وَيُسَلِّمَ بِهَا ^(٢).
الخَامِسُ: أَنْ يُصَلِّيَ الرَّبَاعِيَّةَ الْمُقْصُورَةَ تَامَّةً، وَتُصَلِّيَ مَعَهُ كُلُّ طَائِفَةٍ
رَكْعَتَيْنِ، بِلَا قَضَاءٍ؛ فَتَكُونَ لَهُ تَامَّةً، وَلَهُمْ مُقْصُورَةٌ ^(٣).
وَلَوْ قَصَرَ الْجَائِزُ قَصْرُهَا، وَصَلَّى بِكُلِّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً بِلَا قَضَاءٍ ^(٤). فَمَنْعَ
الْأَكْثَرِ صِحَّةَ هَذِهِ الصُّفَةِ، وَهُوَ السَّادِسُ.

= مسلم ٥٧٤/١. وأبو داود، في: باب من قال: يصلي بكل طائفة ركعة...، من كتاب
الصلوة. سنن أبي داود ٢٨٥/١. والترمذي، في: أول كتاب صلاة الخوف، من أبواب
السفر. عارضة الأحوذى ٤٢/٣، ٤٣. والنسائي، في: أول كتاب صلاة الخوف. المجتبى ٣/
١٣٩. وابن ماجه، في: باب ما جاء في صلاة الخوف، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه
٣٩٩/١. والدارمي، في: باب في صلاة الخوف، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٥٧/١،
٣٥٨. والإمام أحمد، في: المسند ١٣٢/٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٥.

(١) في د، ز، م: دو.

(٢) انظر ما أخرجه أبو داود، في: باب من قال: يصلي بكل طائفة ركعتين، من كتاب
الصلوة. سنن أبي داود ٢٨٧/١. والنسائي، في: أول كتاب صلاة الخوف. المجتبى ٣/١٤٦.
(٣) انظر ما أخرجه البخاري، في: باب غزوة ذات الرقاع، من كتاب المغازي. صحيح
البخاري ١٤٦/٥، ١٤٧. ومسلم، في: باب صلاة الخوف، من كتاب صلاة المسافرين.
صحيح مسلم ٥٧٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٣٦٤.

(٤) انظر ما أخرجه البخاري، في: باب يحرس بعضهم بعضا في صلاة الخوف، من كتاب
الصلوة. صحيح البخاري ١٨/٢. والنسائي، في: أول كتاب صلاة الخوف. المجتبى ٣/١٣٧.
والإمام أحمد، في: المسند ٢٣٢/١، ٣٥٧، ١٨٣/٥، ٣٨٥.

وَتُصَلَّى الْجُمُعَةُ فِي الْخَوْفِ حَضَرًا، بِشَرْطِ كَوْنِ كُلِّ طَائِفَةٍ أَرْبَعِينَ
فَأَكْثَرَ؛ فَيُصَلَّى بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً بَعْدَ حُضُورِهَا الْخُطْبَةِ. فَإِنْ أُخْرِمَ بِالتَّى لَمْ
تَحْضُرْهَا، لَمْ تَصِبْ حَتَّى يَخْطُبَ لَهَا، وَتَقْضَى كُلُّ طَائِفَةٍ رَكْعَةً [١٤١ ط] بِلا
جَهْرِ. وَيُصَلَّى الْاسْتِشْقَاءَ ضَرُورَةً، كَالْمَكْتُوبَةِ، وَالْكَشُوفُ، وَالْعِيدُ آكَدُ
مِنْهُ ^(١)، فَيُصَلِّيهِمَا.

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ حَمْلُ سِلَاحٍ فِي الصَّلَاةِ يَدْفَعُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ. وَلَا يُثْقَلُ؛
كَسَيْفٍ، وَسِكِّينٍ وَنَحْوِهِمَا، مَا لَمْ يَمْتَنِعْهُ لِكَمَالِهَا؛ كِمِغْفَرٍ سَابِغٍ عَلَى
الْوَجْهِ - وَهُوَ زَرْدٌ يُنْسَجُ مِنَ الدُّرُوعِ عَلَى قَدْرِ الرَّأْسِ، يُلْبَسُ تَحْتَ
الْقَلَنْسُوَةِ - وَمَا لَهُ أَثْفٌ أَوْ يُثْقَلُ حَمْلُهُ؛ كَجَوْشَنِ - وَهُوَ التَّنُورُ الْحَدِيدُ -
وَنَحْوِهِ، أَوْ يُؤْذَى غَيْرُهُ؛ كَرُمَحٍ وَقَوْسٍ، إِذَا كَانَ بِهِ مُتَوَسِّطًا، فَيُكْرَهُ. فَإِنْ
اِخْتِاجَ إِلَى ذَلِكَ، أَوْ كَانَ فِي طَرَفِ النَّاسِ، لَمْ يُكْرَهُ. وَيَجُوزُ حَمْلُ نَجِيسٍ
فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَمَا يُخِلُّ بِبَعْضِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ؛ لِلْحَاجَةِ، وَلَا إِعَادَةِ.

فصل: وَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ صَلُّوا، وَجُوبًا وَلَا يُؤَخَّرُونَهَا، رِجَالًا وَرُكْبَانًا
إِلَى الْقِبْلَةِ وَغَيْرِهَا، يُؤْمِنُونَ إِيْمَاءً عَلَى قَدْرِ الطَّاقَةِ، وَسُجُودُهُمْ أَخْفَضُ مِنْ
رُكُوعِهِمْ. وَسَوَاءٌ وُجِدَ قَبْلُهَا، أَوْ فِيهَا، وَلَوْ اِخْتِاجَ عَمَلًا كَثِيرًا. وَتَنْعَقِدُ
الْجَمَاعَةُ، نَصًّا، وَتَجِبُ، لَكِنْ يُعْتَبَرُ إِمَّاكُنُ الْمُتَابَعَةِ.

وَلَا يَضُرُّ تَأَخُّرُ الْإِمَامِ، وَلَا كَرٌّ، وَلَا قَرٌّ، وَنَحْوُهُ؛ لِمَصْلَحَةِ، وَلَا تَلَوِيثِ
سِلَاحِهِ بِدَمٍ.

(١) أى: من الاستسقاء.

ولا يَزُولُ الخَوْفُ إِلَّا بِانْهِزَامِ الْكُلِّ .

ولا يَلْزُمُهُمُ افْتِتَاحُهَا إِلَى الْقِبْلَةِ ، ولو أَمَكْنَهُم ، ولا السُّجُودُ عَلَى الدَّابَّةِ .

وكذا مَنْ هَرَبَ مِنْ عَدُوٍّ هَرَبًا مُبَاحًا أَوْ مِنْ سَيْلٍ أَوْ سَبْعٍ وَنَحْوِهِ - كَنَارٍ ، أَوْ غَرِيمٍ ظَالِمٍ - أَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ مَالِهِ ، أَوْ دَبَّ^(١) عَنْهُ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ ، أَوْ طَلَبَ^(٢) "عَدُوًّا يَخَافُ"^(٣) قُوَّتَهُ ، أَوْ خَافَ قُوَّتَ وَقْتٍ وَقُوفٍ بِعَرَفَةٍ .

وَمَنْ خَافَ كَمِينًا ، أَوْ مَكِيدَةً ، أَوْ مَكْرُوهًا ، صَلَّى صَلَاةَ خَوْفٍ . وكذلك الْأَسِيرُ إِذَا خَافَهُمْ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ صَلَّى ، وَانْتَحَتْنِي فِي مَوْضِعٍ ؛ يَخَافُ أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهِ ، صَلَّى كُلُّ مِنْهُمَا كَيْفَمَا أَمَكْنَهُ - قَائِمًا ، وَقَاعِدًا ، وَمُضْطَجِعًا ، وَمُسْتَلْقِيًا - إِلَى الْقِبْلَةِ وَغَيْرِهَا بِالْإِيمَاءِ حَضَرًا وَسَفَرًا .

وَمَنْ أَمِنَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَافَ ، انْتَقَلَ وَبَنَى .

وَمَنْ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ لِسَوَادٍ ظَنَّهُ عَدُوًّا ، فَلَمْ يَكُنْ ، أَوْ كَانَ وَثُمَّ مَانِعٌ ، أَعَادَ . وَإِنْ بَانَ أَنَّهُ عَدُوٌّ ، لَكِنْ يَقْصِدُ غَيْرَهُ ، أَوْ خَافَ مِنَ التَّخَلُّفِ عَنِ الرَّفَقَةِ عَدُوًّا ، فَصَلَّى سَائِرًا ، ثُمَّ بَانَ سَلَامَةُ الطَّرِيقِ ، لَمْ يُعِدْ .

وَإِنْ خَافَ هَذَمَ سُورٍ أَوْ طَمَّ خَنْدَقِي^(٣) إِنْ صَلَّى آمِنًا ، صَلَّى صَلَاةَ خَائِفٍ ، مَا لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهُ .

وَصَلَاةُ التَّقْلِ مُنْفَرِدًا ، يَجُوزُ فِعْلُهَا كَالْفَرَضِ .

(١) فِي ز : « دَب » . وَدَبَّ عَنْهُ : دَفَعَ عَنْهُ وَمَنَعَ .

(٢ - ٣) فِي م : « عَدُوٌّ وَيَخَافُ » .

(٣) طَمَّ الْخَنْدَقَ بِالتَّرَابِ : رَدَمَهُ .

باب صلاة الجمعة

وهي صلاة مُسْتَقِلَّةٌ ؛ لَعَدَمِ انْعِقَادِهَا بَيْنَيَّةِ الظُّهْرِ مِمَّنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ،
وَلِجَوَازِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ ، لَا أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ^(١) ، وَلَا تُجْمَعُ فِي مَحَلٍّ يُبَيِّحُ
الْجَمْعَ ، وَأَفْضَلُ مِنَ الظُّهْرِ ، وَفُرِضَتْ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ . وَقَالَ الشَّيْخُ :
فُعِلَتْ بِمَكَّةَ عَلَى صِفَةِ الْجَوَازِ ، وَفُرِضَتْ بِالْمَدِينَةِ . انْتَهَى . وَلَيْسَ لِمَنْ قُلِّدَهَا
أَنْ يُؤْمَّ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ^(٢) ، وَلَا لِمَنْ قُلِّدَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ أَنْ يُؤْمَّ
فِيهَا ، وَلَا مَنْ قُلِّدَ أَحَدَهُمَا أَنْ يُؤْمَّ فِي عِيدٍ وَكُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ ، إِلَّا أَنْ
يُقَلِّدَ جَمِيعَ الصَّلَوَاتِ ، فَتَدْخُلَ فِي عُمُومِهَا .

وهي فَرَضٌ عَيْنٍ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، بَالِغٍ عَاقِلٍ ، ذَكْرٍ ، حُرٍّ ، مُسْتَوْطِنٍ
بِنَاءٍ يَشْمَلُهُ اسْمٌ وَاحِدٌ ، وَلَوْ تَفَرَّقَ يَسِيرًا . فَإِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ الَّذِي تُقَامُ فِيهِ
الْجُمُعَةُ ، لَزِمَتْهُ ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْضِعِهَا فَرَاخٌ ، وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ النِّدَاءَ .
وإِنْ كَانَ خَارِجَ الْبَلَدِ ؛ كَمَنْ هُوَ فِي قَرْيَةٍ لَا يَتَلُغُ عَدَدُهُمْ مَا يُشْتَرَطُ فِي
الْجُمُعَةِ ، أَوْ كَانَ مُقِيمًا فِي خِيَامٍ وَنَحْوِهَا ، أَوْ مُسَافِرًا دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ ،
وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَوْضِعِهَا مِنَ الْمَنَارَةِ ، نَصًّا ، أَكْثَرَ مِنْ فَرَسَخٍ تَقْرِيبًا ، لَمْ تَجِبْ

(١) أى : لا يجوز أن تفعل أكثر من ركعتين .

(٢) قال فى « كشف القناع » : « لعل المراد : لا يستفيد ذلك بالولاية ، لأنه يتمتع عليه الإمامة ،
إذ إقامة الصلوات لا تتوقف على إذنه » . كشف القناع عن متن الإقناع ٢ / ٢١ .

عليه . وإلا لَزِمَتْه بغيره ، إن لم يَكُنْ عُذْرٌ . ولا تَجِبُ على مُسَافِرٍ سَفَرٌ قَصِيرٌ ، ما لم يَكُنْ سَفَرُهُ مَعْصِيَةً . فلو أَقَامَ ما يَمْنَعُ الْقَصْرَ لَشُغْلٍ أو عِلْمٍ ونحوِهِ ، ولم يَنْوَ اسْتِيطَانًا ، لَزِمَتْه بغيره .

ولا يَوْثُمُ فيها مَنْ لَزِمَتْه بغيره ، ولا جُمُعَةٌ بِنِى وَعَرَفَةٌ ، نَصًّا ، ولا على عَبْدٍ ، ولا مُتَعَتِّي بَعْضُهُ - ولو كان بينه وبين سَيِّدِهِ مُهَيَّأَةً ، وكانتِ الْجُمُعَةُ فى نَوَيْتِهِ - ولا على مُكَاتِبٍ ومُدَبِّرٍ ومُعَلِّقٍ عِثْقَهُ بِصِفَةٍ ، وهى أَفْضَلُ فى حَقِّهِمْ ، وحقُّ الْمُتَمَيِّزِ ، وَمَنْ لا تَجِبُ عليه لِمَرَضٍ أو سَفَرٍ ، مِنْ الظُّهْرِ . ولا على امْرَأَةٍ وَخُتْنَى ، وَمَنْ حَضَرَهَا مِنْهُم أَجْزَأَتْهُ ، ولم تَنْعَقِدْ به ، فلا يُحْسَبُ مِنَ الْعَدَدِ [٢٤٢] الْمُغْتَبِرِ ، ولا يَوْثُمُ فيها .

وَمَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ لَعُذْرٌ ، كَمَرَضٍ وَخَوْفٍ وَمَطَرٍ ونحوِها - غَيْرَ سَفَرٍ - إِذَا حَضَرَهَا ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ ، وَانْعَقَدَتْ بِهِ ، وَأَمَّ فِيهَا . فلو حَضَرَهَا إِلَى آخِرِهَا وَلَمْ يُصَلِّهَا ، أو انْصَرَفَ لَشُغْلٍ غَيْرِ دَفْعِ ضَرَرِهِ^(١) ، كان عَاصِيًا . أما لو اتَّصَلَ ضَرَرُهُ بَعْدَ حُضُورِهَا ، فَأَرَادَ الانْصِرَافَ لِدَفْعِ ضَرَرِهِ ، جَازَ عِنْدَ الْوُجُودِ الْمُسْقِطِ ، كَالْمُسَافِرِ .

وَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ حُضُورُ الْجُمُعَةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ ، أو قَبْلَ فَرَاغِهَا ، أو شَكٌّ ؛ هل صَلَّى قَبْلَ الْإِمَامِ أو بَعْدَهُ ؟ لم تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، وكذا لو صَلَّى الظُّهْرَ أَهْلُ بَلَدٍ مَعَ بَقَاءِ وَقْتِ الْجُمُعَةِ . وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ لا تَجِبُ عَلَيْهِ ، التَّأْخِيرُ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ ، فَإِنْ صَلَّوْا قَبْلَهُ ، صَحَّتْ ، ولو زَالَ

(١) فى م : « ضرورة » .

عَذْرُهُمْ . فَإِنْ حَضَرُوا الْجُمُعَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ، كَانَتْ نَفْلًا ، إِلَّا الصَّبِيَّ إِذَا بَلَغَ ،
فَلَا يَسْقُطُ قَرَضُهُ .

وَلَا يُكْرَهُ لِمَنْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ ، أَوْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ وُجُوبِهَا ، صَلَاةُ
الظُّهْرِ جَمَاعَةً ، مَا لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً ، فَإِنْ خَافَ ، أَخْفَاهَا .

وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ ، السَّفَرُ فِي يَوْمِهَا بَعْدَ الزَّوَالِ ، حَتَّى يُصَلِّيَهَا ، إِلَّا
أَنْ يَخَافَ قَوْتَ رُقَّتِيهِ . وَيَجُوزُ قَبْلَهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ ، إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا فِي طَرِيقِهِ
فِيهِمَا .

فصل : يُشْتَرَطُ لَصِحَّتِهَا أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ :

أَحَدُهَا : الْوَقْتُ ، فَلَا تَصِحُّ قَبْلَهُ ، وَلَا بَعْدَهُ ، وَأَوَّلُهُ أَوَّلُ وَقْتِ صَلَاةِ
الْعِيدِ ، نَصًّا . وَتُفْعَلُ فِيهِ جَوَازًا وَرُخْصَةً ، وَتَجِبُ بِالزَّوَالِ ، وَفِعْلُهَا بَعْدَهُ
أَفْضَلُ . وَآخِرُهُ آخِرُ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ .

فَإِنْ خَرَجَ وَقْتُهَا قَبْلَ فِعْلِهَا ، امْتَنَعَتْ الْجُمُعَةُ وَصَلُّوا ظُهْرًا . وَإِنْ خَرَجَ
وَقْتُهَا بَعْدَ رُخْصَتِهَا ، أَمَّا الْجُمُعَةُ . وَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ رُخْصَتِهَا بَعْدَ التَّحْرِيمِ ، اسْتَأْنَفُوا
ظُهْرًا ، وَالْمَذْهَبُ ، يُتِمُّونَهَا جُمُعَةً . فَلَوْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ قَدْرُ الْخُطْبَتَيْنِ
وَالتَّحْرِيمِ ، أَوْ شَكُوا فِي خُرُوجِ الْوَقْتِ ، لَزِمَهُمْ فِعْلُهَا .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِقَرْيَةٍ مُجْتَمِعَةٍ الْبِنَاءِ - بِمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْبِنَاءِ بِهِ ؛
مِنْ حَجَرٍ ، أَوْ لَبْنٍ ، أَوْ طِينٍ ، أَوْ قَصَبٍ ، أَوْ شَجَرٍ - يَسْتَوِطِنُهَا أَرْبَعُونَ
بِالْإِمَامِ مِنْ أَهْلِ وُجُوبِهَا ، اسْتِيطَانُ إِقَامَةٍ ، لَا يَطْعَنُونَ عَنْهَا صَيْفًا وَلَا
شِتَاءً ، فَلَا تَجِبُ وَلَا تَصِحُّ مِنْ مُسْتَوِطِنٍ بغيرِ بِنَاءِ كَبُيُوتِ الشَّعْرِ وَالْحَيَامِ

والخَرَائِكِي^(١) ونحوها، ولا فى بَلَدٍ يَسْكُنُهَا أَهْلُهَا بَعْضَ السَّنَةِ دُونَ بَعْضٍ،
أو بَلَدٍ فِيهَا دُونَ الْعَدَدِ الْمُعْتَبَرِ. أو مُتَفَرِّقَةً^(٢) بما لم تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ وَلَوْ شَمِلَهَا
اسْمٌ وَاحِدٌ.

وإن خَرِبَتِ الْقَرْيَةُ أو بَعْضُهَا، وَأَهْلُهَا مُقِيمُونَ بِهَا عَازِمُونَ عَلَى
إِصْلَاحِهَا، فَحُكْمُهَا بَاقٍ فِي إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ بِهَا. وإن عَزَمُوا عَلَى الثَّقَلَةِ
عَنْهَا، لَمْ تَحِبَّ^(٣) عَلَيْهِمُ الْجُمُعَةُ؛ لَعَدَمِ الْإِسْتِيطَانِ. وَتَصِحُّ فِيهَا قَارِبُ
الْبُثْيَانِ مِنَ الصُّخَرَاءِ، وَلَوْ بَلَا عُذْرٍ، لَا فِيمَا بَعْدَ.

وَلَا يُتِمُّ عَدَدٌ مِنْ مَكَانَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ، وَلَا يَصِحُّ تَجْمِيعُ كَامِلٍ فِي نَاقِصٍ
مَعَ الْقُرْبِ الْمَوْجِبِ لِلْسَّغْيِ. وَالْأُولَى مَعَ تَتِمَّةِ الْعَدَدِ فِيهِمَا، تَجْمِيعُ كُلِّ
قَوْمٍ. وَإِنْ جُمِعُوا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، فَلَا بَأْسَ، وَلَا يُشْتَرَطُ لِلْجُمُعَةِ الْمِضْرُ.

الثَّالِثُ: حُضُورُ أَزْبَعِينَ فَأَكْثَرَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ بِالْإِمَامِ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ
خُرُوسًا أَوْ صُمًّا لَا إِنْ كَانَ الْكُلُّ كَذَلِكَ، وَلَا تَتَعَقَّدُ بِأَقَلِّ مِنْهُمْ. وَإِنْ قَرَّبَ
الْأَصَمُّ وَبَعْدَ مَنْ يَسْمَعُ، لَمْ تَصِحَّ^(٤). وَلَوْ رَأَى الْإِمَامُ اشْتِرَاطَ عَدَدٍ فِي

(١) جمع خَرَكَاه، كانت فى أول الأمر تطلق بالعموم على المحل الواسع وبالأخص على الخيمة
الكبيرة التى يتخذها أمراء الأكراد والأعراب والتركمان مسكنًا لهم. وكان التركمان يصنعونها
من اللبد، ثم أطلقت على سرادق الملوك والوزراء. كتاب الألفاظ الفارسية المعربة ٥٣.

(٢) أى: ويجوز إقامتها فى الأبنية المتفرقة.

(٣ - ٣) زيادة من: م.

(٤) فى الأصل، ز: «يصح».

والمراد: أنه إذا قرب الأصم من الخطيب، وبعد من يسمع، بحيث لا يسمع أحدهما، فإنها
لا تصح لفوات المقصود منها.

المأمومين فنَقَصَ عن ذلك ، لم يَجُزْ أَنْ يُؤْمَهُم ، وَلَزِمَهُ اسْتِخْلَافُ أَحَدِهِمْ .
ولو رآه المأمومون دونَ الإمام ، لم يَلْزَمُ^(١) واحدًا منهما . فإن نَقَصُوا قَبْلَ
إِتْمَامِهَا ، اسْتَأْنَفُوا ظُهُرًا ، نَصًّا ، إن لم يُمَكِّنْ فِعْلُ الْجُمُعَةِ مَرَّةً أُخْرَى . وإن
نَقَصُوا وَبَقِيَ الْعَدَدُ الْمُغْتَبَرُ ، أَتَمُّوا جُمُعَةً ، سواءَ سَمِعُوا الْخُطْبَةَ أَوْ لَحِقُوهُمْ قَبْلَ
نَقْصِهِمْ .

وإن أَدْرَكَ مَسْبُوقٌ مع الإمامِ مِنْهَا رَكْعَةً ، أَتَمَّهَا جُمُعَةً . وإن أَدْرَكَ أَقْلَ
مِنْ رَكْعَةٍ ، أَتَمَّهَا ظُهُرًا ، إذا كان قد نَوَى الظُّهْرَ وَدَخَلَ وَقْتُهَا ، وَلَا انْعَقَدَتْ
نَفْلًا ، وَلَا يَصِحُّ إِتْمَامُهَا جُمُعَةً .

وإن أَحْرَمَ مع الإمام ، ثم رُجِمَ عن السُّجُودِ أَوْ نَسِيَهِ ، ثم ذَكَرَ ، لَزِمَهُ
السُّجُودُ عَلَى ظَهْرِ إِنْسَانٍ أَوْ رِجْلِهِ أَوْ مَتَاعِهِ ، ولو احتَاجَ إِلَى مَوْضِعٍ يَدِّيهِ
وَرُكْبَتَيْهِ ، لم يَجُزْ وَضْعُهَا عَلَى ظَهْرِ إِنْسَانٍ أَوْ رِجْلِهِ . فإن لم يُمَكِّنْهُ ، سَجَدَ
إذا زَالَ [٤٢ط] الرَّحَامُ . وكذا لو تَخَلَّفَ لِمَرْضٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ نِسْيَانٍ وَنَحْوِهِ .
فإن غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فَوَاطُ الثَّانِيَةِ ، تَابَعَ إِمَامَهُ فِي ثَانِيَّتِهِ ، وَصَارَتْ أُولَاهُ ،
وَأَتَمَّهَا جُمُعَةً . فإن لم يُتَابِعْهُ عَالِمًا بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . وإن
جَهِلَهُ وَسَجَدَ ، ثم أَدْرَكَ الإِمَامَ فِي التَّشَهُّدِ ، أَتَى بِرَكْعَةٍ أُخْرَى بَعْدَ سَلَامِهِ ،
وَصَحَّتْ جُمُعَتُهُ . فإن لم يُدْرِكْهُ حَتَّى سَلَّمَ ، اسْتَأْنَفَ ظُهُرًا ، سواءَ رُجِمَ
عن سُجُودِهَا أَوْ رُكُوعِهَا أَوْ عَنْهَا . وإن غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْقَوْتُ ، فَتَابَعَ
إِمَامَهُ فِيهَا ، ثم طَوَّلَ^(٢) ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ الْقَوْتِ ، فَسَجَدَ ، فَبَادَرَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَلْزِمُهُ » ، وَفِي ز : « تَلْزَمُ » .

(٢) أَى : الإِمَامَ .

الإمام فَرَكَعَ ، لم يَضُرَّهُ فيهما . ولو زال عُذْرُ مَنْ أَدْرَكَ رُكُوعَ الْأُولَى ، وقد رَفَعَ إِمَامَهُ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ ، تَابَعَهُ فِي السُّجُودِ ، فَتَتِمُّ لَهُ رَكْعَةٌ مُلَفَّقَةٌ مِنْ رَكْعَتَيْ إِمَامِهِ ، يُدْرِكُ بِهَا الْجُمُعَةَ .

الرَّابِعُ : أَنْ يَتَقَدَّمَهَا خُطْبَتَانِ ، بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، مِنْ مُكَلِّفٍ عَدِلٍ وَهُمَا بَدَلُ رَكْعَتَيْنِ لَا^(١) مِنَ الظُّهْرِ^(٢) ، وَلَا بِأَسِّ بَقْرَاءَتَيْهِمَا مِنْ صَحِيفَةٍ ،^(٣) وَلَوْ لَمْ^(٤) يُحْسِنُهُمَا ، كَقِرَاءَةِ مَنْ مُصْحَفٍ .

وَمِنْ شَرْطِ صِحَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا ، حَمْدُ اللَّهِ بِلَفْظِ « الْحَمْدُ لِلَّهِ » . وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ بِلَفْظِ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَجِبُ السَّلَامُ عَلَيْهِ مَعَ الصَّلَاةِ . وَقِرَاءَةُ آيَةٍ وَلَوْ مِنْ جُنُبٍ ، مَعَ تَحْرِيمِهَا ، وَلَا بِأَسِّ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهَا ، وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ : لَوْ قَرَأَ آيَةً لَا تَسْتَقِيلُ بِمَعْنَى ، أَوْ حُكْمٍ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ ثُمَّ نَظَرَ ﴾^(٥) . أَوْ : ﴿ مَدَاهَا تَنَانٍ ﴾^(٦) . لَمْ يَكْفِ . وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى ، قَالَ فِي « التَّلْخِيسِ » : لَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا ، وَأَقْلَاهَا : اتَّقُوا اللَّهَ ، وَأَطِيعُوا اللَّهَ . وَنَحْوُهُ . انْتَهَى . وَمُؤَالَاةُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَجْزَائِهِمَا ، وَبَيْنَ الصَّلَاةِ ؛ وَلِهَذَا يُسْتَحَبُّ قُرْبُ الْمُنْبَرِ مِنَ الْمِخْرَابِ ؛ لِأَنَّهَا يَطُولُ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ^(٧) . فَتُسْتَحَبُّ الْبِدَاءَةُ بِالْحَمْدِ ، ثُمَّ بِالثَّنَاءِ - وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ - ثُمَّ بِالصَّلَاةِ ، ثُمَّ

(١) سقط من م .

(٢) هذا ، على القول بأنها - أى الجمعة - ظهر مقصورة . وأما على القول بأنها تامة ، فليست الخطبتان بدلا من ركعتين . وانظر « الإنصاف » مع « المقنع » و « الشرح الكبير » ٢١٩/٥ .

(٣ - ٣) فى الأصل : « ولمن » ، وفى ز : « ولو لمن لم » .

(٤) سورة المدثر ٢١ .

(٥) سورة الرحمن ٦٤ .

(٦) فى الأصل ، د ، ز : « الخطبة » . وانظر كشاف القناع ٣٣/٢ .

بِالْمَوْعِظَةِ ، فَإِنْ تَكَسَّرَ ، أَجْزَأَهُ . وَالنِّيَّةُ^(١) . وَرَفَعَ الصَّوْتِ ، بِحَيْثُ يَسْمَعُ
الْعَدَدُ الْمُتَعَبِّرُ ، إِنْ لَمْ يَغْرِضْ مَانِعٌ ، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا لِحَفْضِ صَوْتِهِ أَوْ بُعْدِهِ ،
لَمْ تَصِحَّ ، وَإِنْ كَانَ لِنُؤْمٍ أَوْ غَفْلَةٍ أَوْ مَطَرٍ وَنَحْوِهِ ، صَحَّتْ . وَإِنْ كَانُوا
كُلُّهُمْ طُرُشًا ، أَوْ عُجْمًا ، وَهُوَ سَمِيعٌ عَرَبِيٌّ ، لَا يَفْهَمُونَ قَوْلَهُ ، صَحَّتْ .
وَإِنْ انْقَضُوا عَنِ الْخُطْبِ ، سَكَتَ ، فَإِنْ عَادُوا قَرِيبًا ، بَنَى . وَإِنْ كَثُرَ التَّفَرُّقُ
عُزْفًا ، أَوْ فَاتَ رُكْنٌ مِنْهَا ، اسْتَأْنَفَ الْخُطْبَةَ .

وَلَا تَصِحُّ الْخُطْبَةُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَ الْقُدْرَةِ - كَقِرَاءَةِ - وَتَصِحُّ مَعَ
الْعَجْزِ - غَيْرِ الْقِرَاءَةِ - فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا ، وَجَبَ بَدَلُهَا ذِكْرُ .

وَحُضُورُ الْعَدَدِ ، وَسَائِرُ شُرُوطِ الْجُمُعَةِ لِلْقَدْرِ الْوَاجِبِ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ .
وَتَبْطُلُ بِكَلَامٍ مُحَرَّمٍ وَلَوْ يَسِيرًا .

وَلَا يُشْتَرَطُ لِهَمَا الطَّهَارَتَانِ ، وَلَا سَتْرُ عَوْرَةٍ وَإِزَالَةُ نَجَاسَةٍ ، وَلَا أَنْ
يَتَوَلَّاهُمَا مَنْ يَتَوَلَّى الصَّلَاةَ ، وَلَا حُضُورُ النَّائِبِ الْخُطْبَةِ ؛ وَهُوَ الَّذِي صَلَّى
الصَّلَاةَ وَلَمْ يَخْطُبْ ، وَلَا أَنْ يَتَوَلَّى الْخُطْبَتَيْنِ وَاحِدٌ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ .

فصل : وَيُسَنُّ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى مِئْبَرٍ أَوْ مَوْضِعٍ عَالٍ ، وَيَكُونُ الْمِئْبَرُ عَنْ
يَمِينِ مُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةِ ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى الْأَرْضِ ، وَقَفَ عَنْ يَسَارِ مُسْتَقْبَلِ
الْقِبْلَةِ ، بِخِلَافِ الْمِئْبَرِ .

وَأَنْ يُسَلِّمَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذَا خَرَجَ عَلَيْهِمْ ، وَإِذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ ، وَرَدَّ هَذَا

(١) أى : من شرط صحة الخطبتان .

السَّلامِ وَكُلِّ سَلامٍ مَشْرُوعٍ فَرَضُ كِفَايَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ عَلَيْهِمْ ، وَاتِّدَاؤُهُ سُنَّةٌ .
ثُمَّ يَجْلِسُ إِلَى فَرَاغِ الْأَذَانِ . وَأَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ جَلْسَةً خَفِيفَةً
جِدًّا . قَالَ جَمَاعَةٌ : بِقَدْرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ . فَإِنْ أَتَى أَوْ خَطَبَ جَالِسًا ،
فَصَلَّ بِسُكُوتَةٍ .

وَيُخَطَّبُ قَائِمًا ، وَيَعْتَمِدُ عَلَى سَيْفٍ ، أَوْ قَوْسٍ ، أَوْ عَصَا ، بِإِخْدَى
يَدَيْهِ ، وَبِالْأُخْرَى عَلَى حَرْفِ الْمِنْبَرِ ، أَوْ يُزِيلُهَا . وَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى شَيْءٍ ،
أَمْسَكَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ ، أَوْ أَرْسَلَهَا عِنْدَ جَنْبَيْهِ ، وَسَكَنَتْهُمَا .

وَيَقْصِدُ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ ، فَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا .

وَأَنْ يَقْصِرَ الْخُطْبَةَ ، وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ " مِنْ الْأُولَى " . وَيَزْفَعُ صَوْتَهُ حَسَبَ
طَاقَتِهِ . وَيُعْرِبُهُمَا بِلَا تَمْطِيطٍ . وَيَكُونُ مُتَعِظًا بِمَا يَعِظُ النَّاسَ بِهِ ، وَيَسْتَقْبِلُهُمْ
وَيُنْخَرِفُونَ إِلَيْهِ ، فَيَسْتَقْبِلُونَهُ ، وَيَتَرَبَّعُونَ فِيهَا . وَإِنْ اسْتَدْبَرَهُمْ فِيهَا ، كُرْهٌ
وَصَحَّ^(١) .

وَيَدْعُو لِلْمُسْلِمِينَ ، وَلَا بِأَسَ بِهِ [٣٤] لِمُعَيَّنٍ حَتَّى السُّلْطَانِ ، وَالِدُعَاءِ لَهُ
مُسْتَحَبٌّ فِي الْجُمْلَةِ . وَيُكْرَهُ لِلْإِمَامِ رَفْعُ يَدَيْهِ حَالَ الدُّعَاءِ فِي الْخُطْبَةِ ، وَلَا
بِأَسَ أَنْ يُشِيرَ بِإِصْبَعِهِ فِيهِ . وَدُعَاؤُهُ عَقِبَ صُعودِهِ لَا أَضْلَ لَهُ^(٢) .

وَإِنْ قَرَأَ سَجْدَةً فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ ، فَإِنْ شَاءَ نَزَلَ فَسَجَدَ ، وَإِنْ أَمَكَّنَتْهُ

(١ - ١) زيادة من : م .

(٢) سقط من : م .

(٣) بعده في الأصل : « ولا يرفع يديه هنا » .

السُّجُودُ عَلَى الْمِنْبَرِ، سَجَدَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَرَكَ السُّجُودَ، فَلَا حَرَجَ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَسْتَنْدَ الْإِنْسَانُ ظَهْرَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَا بِأَسَ بِالْحَبْوَةِ، نَصًّا،
وَبِالْقُرْفُصَاءِ وَهِيَ؛ الْجُلُوسُ عَلَى أَلْيَتَيْهِ رَافِعًا رُكْبَتَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ مُفْضِيًا
بِأَخْمَصِ قَدَمَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يَقْصِدُ هَذِهِ الْجِلْسَةَ، وَلَا
جِلْسَةَ أَخْشَعُ مِنْهَا.

وَلَا يُشْتَرَطُ لِمُصَحِّحِ الْجُمُعَةِ إِذْنُ الْإِمَامِ. فَإِذَا فَرَغَ مِنَ^(١) الْخُطْبَةِ، نَزَلَ
عِنْدَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ حَالُ صُعودِهِ عَلَى
تَوَدَّةٍ، وَإِذَا نَزَلَ، نَزَلَ مُسْرِعًا، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ.

فصل: وصلاته الجمعة ركعتان، يُسَنُّ جَهْرُهُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، يَقْرَأُ^(٢)
فِي الْأُولَى بِـ «الْجُمُعَةِ»، وَفِي الثَّانِيَةِ بِـ «الْمُنَافِقِينَ» بَعْدَ «الْفَاتِحَةِ»،
أَوْ بِـ ﴿سَبِّحْ﴾^(٣) ثُمَّ «الْغَاشِيَةِ»، فَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ بِهِمَا^(٤).

(١) زيادة من: م.

(٢) زيادة من: م.

(٣) أى: سورة الأعلى.

(٤) وهو ما روى عن النعمان بن بشير، أنه قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين والجمعة
بـ ﴿سَبِّحْ﴾، و ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾. فَإِنْ اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، قَرَأَ
بِهِمَا فِي الصَّلَاتَيْنِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ مَا يَقْرَأُ بِهِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ. صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٢/
٥٩٨. كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنِ أَبِي
دَاوُدَ ٢٥٧/١. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ. عَارِضَةُ
الْأَحْوَذِيِّ ٥/٣. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ ذِكْرِ الْاِخْتِلَافِ عَلَى النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ،
مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ، وَفِي: بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ...، وَفِي: بَابِ اجْتِمَاعِ الْعِيدَيْنِ =

«وَأَنْ يَقْرَأَ» فِي فَجْرِ يَوْمِهَا بِ﴿الْمَرْ﴾ «السَّجْدَةِ»، وَفِي الثَّانِيَةِ ﴿هَلْ أَتَى﴾^(٢). قَالَ الشَّيْخُ: وَيُكْرَهُ تَحْرِيزُ سَجْدَةٍ غَيْرِهَا. وَالسُّنَّةُ إِكْمَالُهُمَا، وَتُكْرَهُ مُدَاوَمَتُهُمَا^(٣)، نَصًّا.

وَتُكْرَهُ فِي عِشَاءٍ لَيْلَتِهَا بِشُورَةِ «الْجُمُعَةِ». زَادَ فِي «الرَّعَايَةِ»: وَ«الْمُنَافِقِينَ».

وَتَجُوزُ إِقَامَتُهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ مِنَ الْبَلَدِ، لِحَاجَةٍ؛ كَضَيْقٍ، وَخَوْفٍ فَتْنَةٍ، وَبُعْدٍ، وَنَحْوِهِ، فَتَصْبِحُ السَّابِقَةُ وَاللَّاحِقَةُ. وَكَذَا الْعِيدُ. فَإِنْ حَصَلَ الْغِنَى بَاثْنَيْنِ، لَمْ تَجْزُ الثَّالِثَةُ، وَكَذَا مَا زَادَ، وَيَحْرُمُ لغيرِ حَاجَةٍ. وَلَإِذْنِ إِمَامٍ فِيهَا^(٤) إِذْنٌ، فَإِنْ فَعَلُوا فَجُمُعَةُ الْإِمَامِ الَّتِي بَاشَرَهَا أَوْ أَذِنَ فِيهَا هِيَ الصَّحِيحَةُ، وَإِنْ كَانَتْ مَسْبُوقَةً، فَإِنْ اسْتَوَى فِي الْإِذْنِ وَعَدَمِهِ، فَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَالْأُخْرَى فِي مَكَانٍ لَا يَسَعُ النَّاسَ، أَوْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ، لِاخْتِصَاصِ السُّلْطَانِ وَجُنْدِهِ بِهِ، أَوْ كَانَتْ الْمَسْبُوقَةُ فِي قَصَبَةِ الْبَلَدِ^(٥)، وَالْأُخْرَى فِي أَقْصَاهُ، وَالسَّبْقُ يَكُونُ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ. وَإِنْ وَقَعْنَا مَعًا، بَطَلْنَا، وَصَلَّوْا جُمُعَةً إِنْ أُمِكنَ. وَإِنْ جُهِلَتْ

= وشهدهما، من كتاب العيدين. المجتبى ٩٢/٣، ١٥٠، ١٥٨. والدارمي، في: باب القراءة في صلاة الجمعة، وباب القراءة في العيدين، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٦٨/١، ٣٧٦، ٣٧٧. والإمام أحمد، في: المسند ٢٧١/٤، ٢٧٣، ٢٧٦.

(١ - ١) زيادة من: م.

(٢) أى: سورة الإنسان.

(٣) فى د: «مداومتها».

(٤) أى: فى إقامة ما زاد على واحدة. وانظر كشف القناع ٣٨/٢.

(٥) قسبة البلد: وسطها.

الأولى ، أو جهل الحال ، أو عليم ثم أنسى ، صلّوا ظهرًا ولو أمكنَ ففعل الجماعة .
 وإذا وقع عيدٌ يومَ جماعة فصلّوا العيدَ والظهرَ ، جاز ، وسقطت الجماعةُ
 عن حضر العيدِ إسقاط حضورٍ ، لا وجوبٍ ؛ كمرريضٍ ، ونحوه ، لا
 كمسافرٍ ، وعبيدٍ ، والأفضلُ حضورُها ، إلا الإمامَ ، فلا تنسقط عنه . فإن
 اجتمعَ معه العددُ المعتبرُ ، أقامها ، وإلا صلّوا ظهرًا . وأما من لم يصل
 العيدَ ، فليزمه السعي إلى الجماعة ، بلغوا العددَ المعتبرَ أو لا ، ثم إن بلغوا
 بأنفسهم ، أو حضر معهم تمام العددِ ، لزمهم الجماعةُ ، وإلا تحقق عُذرُهم .
 وينسقط العيدُ بالجماعة إن فعلت قبل الزوال أو بعده ، فإن فعلت بعده ،
 اعتُبر العزم على الجماعة لتزك صلاة العيد .

وأقلُّ الشئ بعد الجماعة ركعتان ، وأكثرها ست ، نصًا ، ونسب مكانه
 في المسجد ، وأن يفصل بينهما وبين الجماعة بكلام ، أو انتقالٍ ونحوه ،
 وليس لها قبلها سنة راتبة ، نصًا ، بل يُستحب أربع ركعات ، وتقدم^(١) .

فصل : يُسن أن يغتسل للجماعة ، وتقدم ، وأن يتنظف - بقص شاربه ،
 وتقليم أظفاره ، وقطع الروائح الكريهة^(٢) بالسواك وغيره - و^(٣) يتطيب بما
 يُقدّر عليه ، ولو من طيب أهله ، وأن يلبس أحسن ثيابه ، وأفضلها البياض .
 ويُكرّر إليها - غير الإمام - بعد طلوع الفجر ماشيًا ، إن لم يكن عُذرٌ ، فإن
 كان ، فلا بأس بركوبه ذهابًا وإيابًا . ويجب السعي بالنداء الثاني بين يدي

(١) انظر صفحة ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٢ - ٣) سقط من : م .

الخطيب، لا بالأول؛ لأنه مُسْتَحَبٌّ، والأفضلُ من مُؤَذِّنٍ واحدٍ. ولا بأس بالريادة إلا من بُعد منزله، ففي وقت يُذَكِّرُها إذا عَلِمَ حضورَ العددِ على أحسنِ هيئةٍ بسكينةٍ، ووقارٍ مع خُشوعٍ. ويَذُنُّ من الإمام، ويستقبل القبلة، ويستغل بالصلاة إلى خروج الإمام، فإذا خرج خَفَّفَهَا، ولو نَوَى أربعماء، صلى ركعتين، ويحرمُ ابتداءً نافلةً إذَنْ غيرَ تحيةٍ مسجدٍ، وبالذكر^(١)، وأفضله قراءة القرآن. ويُقرأ^(٢) سورة «الكهف» في يومها، وليلتزمها. [٤٣ ط] ويكثرُ الدعاءُ في يومها؛ رجاءُ إصابةِ ساعةِ الإجابة، وأوجاها آخرُ ساعةٍ من النهار، يكونُ مُتَطَهِّرًا مُنْتَظِرًا صلاةَ المغرب؛ فإنَّ من انتظر الصلاة فهو في صلاة^(٣). ويكثرُ الصلاةُ على النبي ﷺ.

ويُكرَهُ أن يتخطى رِقَابَ النَّاسِ، إلا أن يكونَ إمامًا، فلا؛ للحاجة، أو يرى فُرْجَةً لا يصلُ إليها إلا به. ويحرمُ أن يُقيمَ غيره فيجلس مكانه، ولو عبده، أو وَلَدَهُ الكبير، أو كانت عادته الصلاة فيه، حتى المُعَلِّم

(١) أى: يشتغل بالصلاة بالذكر.

(٢) سقط من: م.

(٣) لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا يزال العبد في صلاة ما كان في المسجد ينتظر الصلاة، ما لم يحدث».

أخرجه البخارى، فى: باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين...، من كتاب الوضوء، وفى: باب الصلاة فى مسجد السوق...، من كتاب الصلاة. صحيح البخارى ٥٥/١، ١٢٩. ومسلم، فى: باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٥٩/١. وأبو داود، فى: باب فى فضل القعود فى المسجد، من كتاب الصلاة. سنن أبى داود ١١٠/١.

ونحوه، إلا الصَّغِيرَ. وقواعدُ المذهبِ تَقْتَضِي^(١) عَدَمَ الصَّحَّةِ، إلا مَنْ جَلَسَ بِمَوْضِعٍ يَحْفَظُهُ لَهُ بِإِذْنِهِ، أو دُونَهُ. وَيُكْرَهُ إِشَارَتُهُ بِمَكَانِهِ الْأَفْضَلَ، كَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ونحوه لَا قَبُولُهُ، فلو آثَرَ زَيْدًا، فَسَبَقَهُ إِلَيْهِ عَمَرُو، حُرِّمَ. وَإِنْ وَجَدَ مُصَلًّى مَفْرُوشًا، فَلَيْسَ لَهُ رَفْعُهُ، مالمَ تَحْضُرِ الصَّلَاةُ، وَلَا الْجُلُوسُ وَلَا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، فَلَهُ فَرْشُهُ. وَمَنْعَ مِنْهُ الشَّيْخُ؛ لِتَحْجِرِهِ مَكَانًا مِنَ الْمَسْجِدِ.

وَمَنْ قَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ لِعَارِضٍ لِحَقِّهِ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ قَرِيبًا، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ، مالمَ يَكُنْ صَبِيًّا قَامَ فِي صَفٍّ فَاضِلٍ، أو فِي وَسْطِ الصَّفِّ، فَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ إِلَّا بِالتَّخَطُّ، جَازَ، كَالْفُرْجَةِ.

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي الْمَقْصُورَةِ الَّتِي تُحْمَى، نَصًّا.

وَمَنْ دَخَلَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ، لَمْ يَجْلِسْ حَتَّى يَوْكَعَ رَكْعَتَيْنِ مُوجَزَتَيْنِ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، إِنْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ وَلَمْ يَخَفْ قُوَّةَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مَعَ الْإِمَامِ. وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا.

وَتُسَنُّ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ رَكْعَتَانِ فَأَكْثَرُ، لِكُلِّ مَنْ دَخَلَ، قَصْدَ الْجُلُوسِ أَوْ لَا، غَيْرَ خَطِيبٍ دَخَلَ لَهَا، وَقِيَمِهِ لِتَكَرُّارِ دُخُولِهِ، وَدَاخِلِهِ لَصَلَاةِ عِيدٍ، وَالْإِمَامِ فِي مَكْتُوبَةٍ، أَوْ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْإِقَامَةِ، وَدَاخِلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَتُجْزِئُ رَاتِيَّةً وَفَرِيضَةً وَلَوْ فَائِئَتَيْنِ عَنْهَا. وَإِنْ نَوَى التَّحِيَّةَ وَالْفَرَضَ، فَظَاهِرٌ

(١) فِي الْأَصْلِ: «تَقْضِي».

كلامهم مُحْصُولُهُمَا . فَإِنْ جَلَسَ قَبْلَ فِعْلِهَا ، قَامَ فَأَتَى بِهَا إِنْ لَمْ يَطْلُ
الْفَضْلُ ، وَلَا تَحْصُلُ بِأَقْلٍ مِنْ رَكَعَتَيْنِ ، وَلَا بِصَلَاةٍ جِنَازَةٍ ، وَتَقْدَمُ إِذَا دَخَلَ
وَهُوَ يُؤَذِّنُ .

وَيَحْرُمُ الْكَلَامُ فِي الْخُطْبَتَيْنِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ عَدَلٍ ، إِنْ
كَانَ مِنْهُ بَحِيثٌ يَسْمَعُهُ ، وَلَوْ فِي حَالَةٍ تَنْفُسِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْخُطْبَةِ ، إِلَّا
لَهُ أَوْ لِمَنْ كَلَّمَهُ لِمَصْلَحَةٍ ، وَلَا بِأَسَ بِهِ قَبْلَهُمَا وَبَعْدَهُمَا ، نَصًّا ، وَبَيْنَ
الْخُطْبَتَيْنِ إِذَا سَكَتَ . وَلَيْسَ لَهُ تَشْكِيْتُ مَنْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ ، بَلْ بِإِشَارَةٍ ،
فَيَضَعُ إصْبَعَهُ عَلَى فِيهِ . وَيَجِبُ لَتَحْذِيرِ ضَرِيرٍ ، وَغَافِلٍ عَنْ بَغْيٍ وَهَلَكَةٍ ،
وَمَنْ يَخَافُ عَلَيْهِ نَارًا ، أَوْ حَيَّةً ، وَنَحْوَهُ . وَيُباح إِذَا شَرَعَ فِي الدُّعَاءِ وَلَوْ فِي
دُعَاءٍ غَيْرِ مَشْرُوعٍ .

وُتِبَاحُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِذَا ذَكَرَ ، سِرًّا ، كَالدُّعَاءِ ، اتِّفَاقًا ، قَالَهُ
الشَّيْخُ . وَقَالَ : رَفَعَ الصَّوْتُ قَدَامَ بَعْضِ الْخُطَبَاءِ مَكْرُوهٌ ، أَوْ مُحَرَّمٌ اتِّفَاقًا .
فَلَا يَزِفَعُ الْمُؤَذِّنُ ، وَلَا غَيْرُهُ صَوْتَهُ بِصَلَاةٍ ، وَلَا غَيْرِهَا . وَلَا يُسَلِّمُ مَنْ دَخَلَ ،
وَيَجُوزُ تَأْمِينُهُ عَلَى الدُّعَاءِ ، وَحَمْدُهُ خُفْيَةً إِذَا عَطَسَ ، نَصًّا ، وَتَشْمِيثُ
عَاطِسٍ ، وَرَدُّ سَلَامٍ نُطْقًا . وَإِشَارَةُ أُخْرَسَ مَفْهُومَةً ، كَكَلَامٍ .

وَيَجُوزُ لِمَنْ بَعْدَ عَنِ الْخُطْبِ وَلَمْ يَسْمَعْهُ الْاِشْتِغَالُ بِالْقِرَاءَةِ ، وَالذِّكْرِ ،
وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ خُفْيَةً ، وَفِعْلُهُ أَفْضَلُ ، نَصًّا ، فَيَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ ،
وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِفَعَ صَوْتَهُ ، وَلَا إِقْرَاءَ الْقُرْآنِ ، وَلَا الْمَذَاكِرَةَ فِي الْفِقْهِ ، وَلَا أَنْ
يُصَلِّيَ ، أَوْ يَجْلِسَ فِي حَلَقَةٍ ، وَلَا يَتَصَدَّقَ عَلَى سَائِلٍ وَقْتُ الْخُطْبَةِ ؛ لِأَنَّهُ

فَعَلَّ مَا لَا يَجُوزُ ، فَلَا يُعِينُهُ . قَالَ أَحْمَدُ : وَإِنْ حَصَبَ السَّائِلَ^(١) ، كَانَ أَغْجَبَ إِلَيَّ . وَلَا يُنَاوِلُهُ ، فَإِنْ سَأَلَ قَبْلَهَا ثُمَّ جَلَسَ لَهَا ، جَازَ ، وَلَهُ الصَّدَقَةُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْأَلْ ، وَعَلَى مَنْ سَأَلَهَا الْإِمَامُ لَهُ ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ عِنْدَ دُخُولِهِ ، أَوْ خُرُوجِهِ ، أَوَّلَى .

وَيُكْرَهُ الْعَبَثُ حَالَ الْخُطْبَةِ ، وَكَذَا الشُّرْبُ ، مَا لَمْ يَشْتَدَّ عَطَشُهُ . وَمَنْ نَعَسَ ، سُئِنَ انْتِقَالُهُ مِنْ مَكَانِهِ إِنْ لَمْ يَتَخَطَّ .

وَلَا بَأْسَ بِشِرَاءِ مَاءٍ لِلطُّهَارَةِ بَعْدَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ أَوْ سُتْرَةِ . وَتَأْتِي أَحْكَامُ الْبَيْعِ بَعْدَ النَّدَاءِ^(٢) فِي الْبَيْعِ^(٢) .

(١) حَصَبُهُ : رَمَاهُ بِالْحَصْبَاءِ ، وَهِيَ الْحَصَى .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

وهي فَرَضٌ كِفَايَةٌ، إِنْ تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ، قَاتَلَهُمُ الْإِمَامُ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُنْصَرَفَ مَنْ حَضَرَ وَيَتْرُكَهَا.

وَوَقْتُهَا كَصَلَاةِ الضُّحَى، لَا بَطْلُوعِ الشَّمْسِ، فَإِنْ لَمْ [٤٤و] يَغْلَمْ بِالْعِيدِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ، أَوْ أَخْرَجَهَا لغيرِ عُذْرٍ، خَرَجَ مِنَ الْعِيدِ فَصَلَّى بِهِمْ قِضَاءً، وَلَوْ أُمِّكَنْ فِي يَوْمِهَا، وَكَذَا لَوْ مَضَى أَيَّامٌ.

وَيُسَنُّ تَقْدِيمُ صَلَاةِ الْأَضْحَى - بَحِثْ يُوَافِقُ مَنْ يَمْنَى فِي ذَبْحِهِمْ - وتأخيرُ صَلَاةِ الْفِطْرِ، وَالْأَكْلُ فِيهِ قَبْلَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا ثَمَرَاتٌ وَثَرًا. وَهُوَ آكَدُ مِنَ الْإِمْسَاكِ فِي الْأَضْحَى. وَالْإِمْسَاكُ فِي الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ؛ لِيَأْكُلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ، وَالْأَوَّلَى مِنْ كَبِيدِهَا إِنْ كَانَ يُضْحِي، وَإِلَّا خَيْرٌ.

^(١) وَيُسَنُّ ^(٢) الْغُسْلُ ^(٣) لِلْعِيدِ فِي يَوْمِهَا، وَتَبْكِيَةُ مَأْمُومٍ ^(٤) إِلَيْهَا بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ مَاشِيًا، إِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ، وَدُئُوهُ مِنَ الْإِمَامِ، وَتَأْخِيرُ إِمَامٍ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَا بَأْسَ بِالرُّكُوبِ فِي الْعَوْدِ عَلَى أَحْسَنِ هَيْئَةٍ، مِنْ لُبْسٍ وَتَطْيِيبٍ وَنَحْوِهِ، وَالْإِمَامُ بِذَلِكَ آكَدُ، غَيْرَ مُغْتَكِفٍ، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ فِي ثِيَابٍ اغْتِكَافِهِ،

(١ - ١) زيادة من: م.

(٢) زيادة من: م.

(٣) في م: «مأمون».

ولو الإمام، وإن كان المُتَكَيِّفُ فَرَّغَ مِنْ اغْتِكَافِهِ قَبْلَ لَيْلَةِ الْعِيدِ، اسْتَحَبَّ لَهُ الْمَبِيتُ لَيْلَةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ، وَالخُرُوجُ مِنْهُ إِلَى الْمُصَلَّى، وَالتَّوَسُّعُ عَلَى الْأَهْلِ وَالصَّدَقَةُ. وَإِذَا غَدَا مِنْ طَرِيقِ، سُنَّ رُجُوعُهُ فِي أُخْرَى، وَكَذَا جُمُعَةٌ.

وَيُسْتَرْطُ لَوُجُوبِهَا شُرُوطُ الْجُمُعَةِ، وَلِصِحَّتِهَا اسْتِيطَانٌ، وَعَدَدُ جُمُعَةٍ، لَا إِذْنَ إِمَامٍ، فَلَا تَقَامُ إِلَّا حَيْثُ تَقَامُ.

وَيَفْعَلُهَا الْمَسَافِرُ وَالْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ وَالْمُنْفَرِدُ تَبَعًا، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْضِيَهَا مَنْ فَاتَتْهُ، كَمَا يَأْتِي.

وَلَا بِأَسَ بِحُضُورِهَا النِّسَاءُ، غَيْرَ مُطَيَّيَاتٍ، وَلَا لِإِسَاتِ ثِيَابِ زِينَةٍ أَوْ شَهْرَةٍ، وَيَعْتَزِّلَنَّ الرِّجَالُ. وَيَعْتَزِّلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى، بِحَيْثُ يَسْمَعَنَّ.

وَتُسَنُّ فِي صَحْرَاءَ قَرِيبَةٍ عُرْفًا. وَيُسْتَحَبُّ لِلإِمَامِ أَنْ يَسْتَخْلِفَ مَنْ يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ، وَيَخْطُبُ بِهِمْ إِنْ شَاءُوا، وَهُوَ الْمُسْتَحَبُّ. وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا يُصَلُّوا قَبْلَ الإِمَامِ، وَإِنْ صَلُّوا قَبْلَهُ، فَلَا بِأَسَ. وَأَيُّهُمَا سَبَقَ، سَقَطَ الْفَرَضُ بِهِ وَجَازَتْ التَّضَحُّيَةُ، وَتَنْوِيهِ الْمَسْبُوقَةُ نَفْلًا.

وَتُكْرَهُ فِي الْجَامِعِ بِلَا عُذْرِ، إِلَّا بِمَكَّةَ، فَتُسَنُّ فِي الْمَسْجِدِ. وَيَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَلَوْ نَخَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، يُكَبِّرُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ، ثُمَّ يَسْتَفْتِيحُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ سِتًّا زَوَائِدَ قَبْلَ التَّعَوُّذِ، ثُمَّ يَتَعَوَّذُ عَقِيبَ السَّادِسَةِ بِلَا ذِكْرِ، ثُمَّ يَشْرَعُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَيُكَبِّرُ

فى الثانية بعد قيامه من السجود^(١) وقبل^(٢) قراءتها خمسا زوائد؛ يزفع يديه مع كل تكبيرة ويقول بين كل تكبيرتين: الله أكبر كبيرا، والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما كثيرا^(٣). وإن أحب قال غيره، إذ ليس فيه ذكر مؤقت، ولا يأتى بعد التكبيرة الأخيرة فى الركعتين بذكر.

وإن نسي التكبير أو شيئا منه، حتى شرع فى القراءة، لم يعد إليه. وكذا إن أدرك الإمام قائما بعد التكبير الزائد أو بعضه، لم^(٤) يأت به. يقرأ فى الأولى بعد «الفاتحة» بـ ﴿سَبِّح﴾^(٥)، وفى الثانية بـ «الغاشية»، ويجهز بالقراءة. فإذا سلم، خطبهم خطبتين يجلس بينهما، ويجلس بعد صعوده المنبر قبلهما ليشتريخ. وحكهما كخطبة الجمعة حتى فى الكلام، إلا التكبير مع الخاطب.

ويسن أن يفتتح الأولى قائما يتسع تكبيرات متواليات، والثانية بسبع كذلك. يحثهم فى خطبة الفطر على الصدقة، ويبيّن لهم ما يخرجون، وعلى من تجب، وإلى من تدفع، ويرغبهم فى الأصحية فى الأصحى، ويبيّن لهم حكمها.

(١ - ١) فى ٥: «قبل».

(٢) انظر ما أخرجه البيهقي، فى: باب يأتى بدعاء الافتتاح عقب تكبيرة الافتتاح، من كتاب صلاة العيدين. السنن الكبرى ٣/ ٢٩١، ٢٩٢.

(٣) فى م: «ولم».

(٤) أى: سورة الأعلى.

والتكبيرات الزوائد، والذكر بينهما^(١)، والخطبتان سنة لا يجب حضورهما ولا استماعهما. ويكره التثقل في موضعها - قبلها وبعدها - وقضاء فاتية قبل مفارقتها، إماماً كان أو مأموماً، في صحراء فعلت أو في مسجد. ولا بأس به إذا خرج، أو فارقه ثم عاد إليه، نصاً. ومن كبر قبل سلام الإمام، صلى ما فاتته على صفته. ويكبر مسبوق ولو بنوم أو غفلة في قضاء بمذهبه، لا بمذهب إمامه.

وإن فاتته الصلاة، سنّ قضاؤها، فإن أذركه في الخطبة، جلس فسمعها ثم صلاها متى شاء - قبل الزوال أو بعده - على صفته، ولو منفرداً؛ لأنها صارت تطوعاً.

ويسنّ التكبير المطلق في العيدين^(٢)، وإظهاره في المساجد، والمنازل، والطرق حصراً وسفراً، في كل [٤٤٥] موضع يجوز فيه ذكر الله، والجهز به، لغير أنثى، في حق كل من كان من أهل الصلاة؛ من ممير، وبالغ، حر أو عبد، ذكر أو أنثى، من أهل القرى والأمصار.

ويتأكد من ابتداء ليلتي العيدين، وفي الخروج إليهما، إلى فراغ الخطبة فيهما، ثم يقطع - وهو في الفطر أكّد - نصاً، ولا يكبر فيه أذبار الصلوات. وفي الأضحى يتبدى المطلق من ابتداء عشر ذي الحجة - ولو لم ير بهيمة الأنعام - إلى فراغ الخطبة يوم النحر. والمقيّد فيه، يكبر^(٣) من صلاة الفجر يوم عرفة إن كان مُحجلاً، وإن كان مُحرمًا، فمن صلاة الظهر

(١) في الأصل، د: «بينهما».

(٢) في م: «العيدين».

(٣) في م: «يكبر».

يَوْمَ النَّحْرِ، إِلَى الْعَصْرِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِيهِمَا. فَلَوْ رَمَى بِجَمْرَةِ الْعَقَبَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَغَمُومُ كَلَامِهِمْ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ، حَمَلًا عَلَى الْغَالِبِ، يُؤَيِّدُهُ لَوْ أَخَّرَ الرَّمْيَ إِلَى بَعْدِ^(١) صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَإِنَّهُ يَجْتَمِعُ فِي حَقِّهِ التَّكْبِيرُ وَالتَّلْبِيَةُ، فَيَبْدَأُ بِالتَّكْبِيرِ، ثُمَّ يُتَلَّبِي، نَصًّا. وَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ سُجُودٌ سَهْوٍ، أَتَى بِهِ، ثُمَّ كَبَّرَ، عَقِبَ كُلِّ فَرِيضَةٍ^(٢)، فِي جَمَاعَةٍ. وَأُنْتَى كَذَكْرٍ، وَمُسَافِرٍ كَمُقِيمٍ، وَلَوْ لَمْ يَأْتُمْ بِمُقِيمٍ. وَيُكَبِّرُ مَأْمُومٌ نَسِيَهُ إِمَامَهُ، وَمَسْبُوقٌ بَعْدَ قَضَائِهِ، وَمَنْ قَضَى فِيهَا فَائِثَةً مِنْ أَيَّامِهَا، أَوْ مِنْ غَيْرِ أَيَّامِهَا فِي عَامِهِ، لَا بَعْدَ أَيَّامِهَا؛ لِأَنَّهُ^(٣) سُنَّةٌ فَاتٌ مَحَلُّهَا. وَلَا يُكَبِّرُ عَقِبَ نَافِلَةٍ، وَلَا مَنْ صَلَّى وَخَدَهُ. وَيَأْتِي بِهِ الْإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ النَّاسِ. وَأَيَّامُ الْعَشْرِ؛ الْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ. وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ؛ الْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ، تَلِيهِ. وَمَنْ نَسِيَ التَّكْبِيرَ، قَضَاهُ، وَلَوْ بَعْدَ كَلَامِهِ مَكَانَهُ، فَإِنْ قَامَ أَوْ ذَهَبَ، عَادَ فَجَلَسَ، ثُمَّ كَبَّرَ، وَإِنْ قَضَاهُ مَاشِيًا، فَلَا بَأْسَ، مَا لَمْ يُحَدِّثْ أَوْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، أَوْ يَطْلُبَ الْفَضْلُ. وَلَا يُكَبِّرُ عَقِبَ صَلَاةِ عِيدِ الْأَضْحَى، كَالْفِطْرِ.

وَصِفَةُ التَّكْبِيرِ شَفْعًا: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ»^(٤). وَيُحْزَرُ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَإِنْ زَادَ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ

(١) فِي د: «بَعْضُ».

(٢) قَالَ فِي كَشَافِ الْقَنَاقِ: مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: يَكْبُرُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ عَرَفَةَ.

(٣) فِي م: «لِأَنَّهَا».

(٤) لَمَّا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، فِي: أَوَّلِ كِتَابِ الْعِيدَيْنِ. سَنَنَ الدَّارِقُطْنِيُّ ٥٠/٢. مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كَرَّهَ ثَلَاثًا، فَحَسَنٌ. وَلَا بَأْسَ بِتَهْنِئَةِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، بَمَا هُوَ مُسْتَفِيزٌ بَيْنَهُم مِنَ الْأُذْعِيَّةِ، وَمِنْهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْخُطْبَةِ قَوْلُهُ لغيرِهِ: تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ. كَالْجَوَابِ، وَبِتَغْرِيفِهِ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ بِالْأَمْصَارِ مِنْ غَيْرِ تَلْبِيَةٍ. وَيُسْتَحَبُّ الْاجْتِهَادُ فِي عَمَلِ الْخَيْرِ أَيَّامَ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ مِنَ الذُّكْرِ، وَالصَّيَامِ، وَالصَّدَقَةِ، وَسَائِرِ أَعْمَالِ الْبِرِّ؛ لِأَنَّهَا أَفْضَلُ الْأَيَّامِ.

بَابُ صَلَاةِ الْكُشُوفِ

وهو ذهابُ ضَوْءِ أَحَدِ النَّيِّرَيْنِ ، أو بَعْضِهِ . وإذا كَسَفَ أَحَدُهُمَا ، فَرُغُوا إِلَى الصَّلَاةِ . وهى سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، حَضَرُوا وَسَفَرُوا ، حَتَّى لِلنِّسَاءِ وَلِلصِّبْيَانِ حُضُورُهَا .

وَوَقْتُهَا مِنْ حِينَ الْكُشُوفِ إِلَى حِينَ التَّجَلُّي ، جَمَاعَةً وَفُرَادَى .

وَيُسَنُّ أَيْضًا ذِكْرُ اللَّهِ ، والدُّعَاءِ ، والاستِغْفَارِ ، والتَّكْبِيرِ ، والصَّدَقَةِ ، والعِتْقِ ، والتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا اسْتَطَاعَ ، والغُسْلُ لَهَا . وَفَعْلُهَا جَمَاعَةً فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي تُقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ أَفْضَلُ .

وَلَا يُشْتَرَطُ لَهَا إِذْنُ الْإِمَامِ ، وَلَا لاسْتِسْقَاءٍ^(١) ، كَصَلَاتَيْهِمَا مُنْفَرِدًا . وَلَا خُطْبَةٌ لَهَا . وَإِنْ فَاتَتْ ، لَمْ تُقْضَ ، كَصَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ ، وَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ ، وَسُجُودِ الشُّكْرِ .

وَلَا تُعَادُ إِنْ صُلِّيَتْ وَلَمْ يَنْجَلِ ، بَلْ يَذْكُرُ اللَّهُ ، وَيَدْعُوهُ ، وَيَسْتَغْفِرُهُ ، حَتَّى يَنْجَلِيَ .

وَيُنَادَى لَهَا : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ . نَذْبًا . وَيُجْزَى قَوْلُهُ : الصَّلَاةُ . فَقَطْ . ثُمَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْاسْتِفْتَاكِحِ وَالتَّعَوُّذِ « الْفَاتِحَةَ » ثُمَّ

(١) أى : وَلَا يَعتَبرُ إِذنُ الْإِمَامِ لصلَاةِ اسْتِسْقَاءٍ أَيْضًا .

بـ «البقرة» أو قَدَرِها، جَهْرًا ولو في كُشُوفِ الشَّمْسِ، ثم يَزَكُّعُ رُكُوعًا
طويلاً، فيُسَبِّحُ، قال جماعة: نحو مائة آية، ثم يَرْفَعُ فيُسَمِّعُ وَيُحَمِّدُ، ثم
يَقْرَأُ «الفاتحة» - ودُونَ القراءة الأولى - ثم يَزَكُّعُ فَيُطِيلُ - وهو دُونَ
الرُّكُوعِ الأوَّلِ، يَسْبِطُهُ إلى القراءة كِنِيسْبَةِ الأوَّلِ منها - ثم يَرْفَعُ، ولا يُطِيلُ
اغْتِدَالَهُ، ثم يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ، ولا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عليهما؛ لأنَّهُ لم
يَرِدْ، ولا يُطِيلُ الجُلُوسَ بينهما، ثم يَقُومُ إلى الثانية، فيفَعْلُ مثلَ ذلك
[٤٥] مِنْ الرُّكُوعَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، لَكِنْ يَكُونُ دُونَ الأوَّلِ فِي كُلِّ مَا يَفْعَلُ^(١)
فيها. ومهما قرأ به جاز، ثم يَتَشَهَّدُ، وَيُسَلِّمُ. وإن تَجَلَّى الكُشُوفُ فيها،
أَتَمَّهَا خَفِيفَةً عَلَى صِفَتِهَا. وإن شَكَّ فِي التَّجَلَّى، أَتَمَّهَا مِنْ غَيْرِ تَخْفِيفٍ،
فَيَعْمَلُ بِالْأَصْلِ فِي بَقَائِهِ وَوُجُودِهِ، وإن تَجَلَّى السَّحَابُ عَنْ بَعْضِهَا فَرَأَوْهُ
صَافِيًا، صَلُّوا، وإن تَجَلَّى قَبْلَهَا، أو غَابَتِ الشَّمْسُ كَاسِيفَةً، أو طَلَعَتْ،
أو الْفَجْرُ، وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ، لم يُصَلِّ. ولا عِبْرَةٌ بِقَوْلِ الْمُتَجَمِّعِينَ، ولا يَجُوزُ
الْعَمَلُ بِهِ.

وإن وَقَعَ فِي وَقْتِ نَهْيٍ، دَعَا وَذَكَرَ بِلا صَلَاةٍ. وَيَجُوزُ فِعْلُهَا عَلَى كُلِّ
صِفَةٍ وَرَدَتْ؛ إِنْ شَاءَ أَتَى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِرُكُوعَيْنِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ
الْأَفْضَلُ، وإن شَاءَ بِثَلَاثٍ، أو أَرْبَعٍ، أو خَمْسٍ، وإن شَاءَ فَعَلَهَا كِنَافِلَةٍ^(٢)
بِرُكُوعٍ وَاحِدٍ^(٣). وَالرُّكُوعُ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ سُنَّةٌ لَا تُذَرُّ بِهِنَّ الرُّكْعَةُ.

(١) فِي م: «يَفْعَلُهُ».

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ: م.

وإن اجتمع مع كسوفِ جنازة، قُدمت^(١)، فتقدم على ما يُقدم عليه، ولو مكتوبة، ونصه، على فجر، وعصر فقط. ويُقدم^(٢) على جمعة إن أمِنَ قوتها ولم يشرع في خطبتها. وكذا على عيد ومكتوبة، إن أمِنَ القوت، وعلى وثر ولو خيف قوته، ومع تراويح وتعدّر فغلها^(٣)، تُقدم التراويح.

ولا يُمكن كسوف الشمس إلا في الاستسراي آجر الشهر إذا اجتمع النيران، قال بعضهم: في الثامن والعشرين، أو التاسع والعشرين، ولا خسوف القمر إلا في الإبدار؛ وهو إذا تقابلا. قال الشيخ: أجرى الله العادة أن الشمس لا تنكسف إلا وقت الاستسراي، وأن القمر لا ينكسف إلا وقت الإبدار. وقال: من قال من^(٤) الفقهاء: إن الشمس تنكسف^(٥) في غير وقت الاستسراي. فقد غلط، وقال ما ليس له به علم. وخطأ الواقدي^(٦) في قوله: إن إبراهيم^(٧) مات يوم العاشر، وهو الذي انكسفت

(١) لأن في تقديم الجنازة إكراما للميت، إذ ربما يتغير بالانتظار.

(٢) في د، م: «تقدم».

(٣) في ز: «فعلها».

(٤) سقط من: م.

(٥) في م: «تنخسف».

(٦) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، مولاهم، أبو عبد الله الواقدي المدني القاضي، صاحب التصانيف والمغازي، أحد أوعية العلم على ضعفه المتفق عليه. توفي سنة سبع ومائتين. الطبقات الكبرى ٣٣٤/٧، ٣٣٥، سير أعلام النبلاء ٤٥٤/٩ - ٤٦٩.

(٧) يعني: ابن النبي ﷺ.

فيه الشَّمْسُ. وهو كما قال الشيخ، فعلى هذا يَسْتَحِيلُ كُشُوفُ
الشَّمْسِ^(١) بَعْرَفَةً، ويومَ العيد، ولا يُمكنُ أن يَغِيبَ القَمَرُ ليلاً، وهو
خائِفٌ. واللَّهُ أَعْلَمُ.

ولا يُصَلَّى لشيءٍ من سائر الآيات؛ كالصَّواعِقِ، والريِّحِ الشَّديدةِ،
والظُّلْمَةِ بالنَّهارِ، والضُّياءِ بالليلِ،^(٢) ونحوه^(٣)، إِلَّا الزَّلْزَلَةَ الدَّائِمَةَ، فيُصَلَّى
لها، كَصَلَاةِ الكُشُوفِ.

(١) بعده في م: «وهو».

(٢ - ٣) سقط من: م.

بَابُ صَلَاةِ الاسْتِسْقَاءِ

وهو الدُّعَاءُ بِطَلْبِ الشَّقْيَا عَلَى صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ . وهى سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ،
حَضَرًا وَسَفَرًا . فإذا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ - وهو ضِدُّ الْخِصْبِ - وَقَحَطَ الْمَطَرُ ،
وهو اخْتِبَاسُهُ ، لا عن أَرْضٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ وَلَا مَسْلُوكَةٍ ، فَرَعَ النَّاسُ إِلَى
الصَّلَاةِ ، حتى ولو كان الْقَحْطُ فى غَيْرِ أَرْضِهِمْ ، أو غَارَ ماءٌ ثَمِينُونَ^(١)
وَأَنْهَارٌ ، أو نَقَصَ^(٢) ، وَضُرَّ ذَلِكَ

ولو نَذَرَ الْإِمَامُ الاسْتِسْقَاءَ زَمَنَ الْجَدْبِ وَخَدَهُ ، أو هو وَالنَّاسُ ، لَزِمَهُ فى
نَفْسِهِ ، وَالصَّلَاةُ^(٣) . وليس له أن يُلْزَمَ غَيْرُهُ بِالْخُرُوجِ معه . وإن نَذَرَ غَيْرُ
الْإِمَامِ ، وَانْعَقَدَ أَيْضًا ، وإن نَذَرَهُ زَمَنَ الْخِصْبِ ، لم يُنْعَقَدْ .

وصِفَتُهَا فى مَوْضِعِهَا وَأَحْكَامِهَا ، صِفَةُ صَلَاةِ الْعِيدِ . وَيُسَنُّ فِعْلُهَا أَوَّلَ
النَّهَارِ وَقْتُ صَلَاةِ الْعِيدِ ، وَلَا تَتَقَيَّدُ بِزَوَالِ الشَّمْسِ ، وَيَقْرَأُ فِيهَا بِمَا يَقْرَأُ بِهِ
فى صَلَاةِ الْعِيدِ ، وإن شَاءَ بـ « إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا »^(٤) ، وَسُورَةُ أُخْرَى . وإذا
أَرَادَ الْإِمَامُ الْخُرُوجَ لَهَا ، وَعَظَّ النَّاسَ ، وَأَمَرَهُمُ بِالتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعَاصِي ،
وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ ، وَأَدَاءِ الْحُقُوقِ ، وَالصَّيَامِ - قال جَمَاعَةٌ : ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) أى : ولزمته صلاة الاستسقاء أيضا .

(٣) أى : سورة نوح .

يَخْرُجُونَ فِي آخِرِهَا صِيَامًا ، وَلَا يَلْزَمُهُمُ الصَّيَامُ بِأَمْرِهِ - وَالصَّدَقَةُ ، وَتَرْكِ
التَّشَاخُنِ ، وَيَعِدُّهُمْ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ . وَيَتَنَظَّفُ لَهَا بِالْغُسْلِ وَالسُّوَاكِ
وإزالة الرائحة وَلَا يَتَطَيَّبُ ، وَيَخْرُجُ إِلَى الْمُصَلَّى مُتَوَاضِعًا فِي ثِيَابٍ بِذَلَّةٍ ،
مُتَخَشِّعًا مُتَذَلِّلًا مُتَضَرِّعًا . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْرُجَ مَعَ أَهْلِ الدِّينِ وَالصَّلَاحِ ،
وَالشُّيُوخِ ، وَكَذَا يُمَيِّزُ الصَّبِيَّانِ ، وَيُبَاحُ خُرُوجُ أَطْفَالٍ وَعَجَائِزَ ، وَبَهَائِمَ ،
وَيُؤْمَرُ سَادَةُ الْعَبِيدِ بِإِخْرَاجِ عِبِيدِهِمْ . وَيُكْرَهُ مِنْ [٤٥:ظ] النِّسَاءِ ذَوَاتِ
الْهَيْمَاتِ ، وَيُكْرَهُ لَنَا أَنْ نُخْرِجَ أَهْلَ الدِّمَّةِ ، وَمَنْ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ
خَرَجُوا مِنْ تِلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ ، لَمْ يُكْرَهُ ، وَلَمْ يُمْتَنَعُوا ، وَأُمِرُوا بِالْإِنْفِرَادِ عَنْ
الْمُسْلِمِينَ ، فَلَا يَخْتَلِطُونَ بِهِمْ وَلَا يَنْفَرِدُونَ بِهِمْ ، وَحُكْمُ نِسَائِهِمْ وَرَقِيقِهِمْ
وَصَبِيَّانِهِمْ وَعَجَائِزِهِمْ ، حُكْمُهُمْ ، وَلَا تَخْرُجُ مِنْهُمْ شَابَّةٌ ، كَالْمُسْلِمِينَ .

فَيُصَلِّي بِهِمْ ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَةً وَاحِدَةً يَجْلِسُ قَبْلَهَا إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ
جَلْسَةً الْإِسْتِرَاحَةِ ، ثُمَّ يَفْتَتِحُهَا بِالتَّكْبِيرِ تِسْعًا ، وَيُكَبِّرُ فِيهَا الصَّلَاةَ عَلَى
النَّبِيِّ ﷺ ، وَالِاسْتِغْفَارَ ، وَقِرَاءَةَ "الْآيَاتِ الَّتِي" فِيهَا الْأَمْرُ بِهِ ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ اَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۝ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ
مِدْرَارًا ۝ ﴾ ^(١) . وَنَحْوَهُ . وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ وَقْتُ الدُّعَاءِ ، وَتَكُونُ ظُهُورُهُمَا
نَحْوَ السَّمَاءِ ، فَيَدْعُو قَائِمًا ، وَيُكَبِّرُ مِنْهُ ، وَيُؤْمَرُ مَأْمُومٌ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ
جَالِسًا ، وَأَيُّ شَيْءٍ دَعَا بِهِ ، جَازَ ، وَالْأَفْضَلُ بِالْوَارِدِ مِنْ ^(٢) دُعَاءِ النَّبِيِّ

(١ - ١) فِي م : « آيَةٌ » .

(٢) سُورَةُ نُوحٍ ١٠ ، ١١ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا، هَنِيئًا، مَرِيئًا، مَرِيئًا^(١)، عَدَقًا، مُجَلَّلًا، سَحًّا، عَامًّا، طَبَقًا، دَائِمًا، نَافِعًا، غَيْرَ ضَارٍّ، عَاجِلًا، غَيْرَ آجِلٍ»^(٢)، «اللَّهُمَّ اسْقِ عِبَادَكَ، وَبَهَائِمَكَ، وَأَنْشُرْ رَحْمَتَكَ وَأُخِي بَلَدَكَ الْمَيِّتَ»^(٣)، «اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ»^(٤)، «اللَّهُمَّ سُقِيَا رَحْمَةً، لَا سُقْيَا عَذَابٍ، وَلَا بَلَاءٍ، وَلَا هَظْمٍ، وَلَا غَرْقٍ»^(٥)، «اللَّهُمَّ إِنَّ بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ مِنَ اللَّأْوَاءِ وَالْجُهْدِ وَالضُّنْكِ مَا لَا تَشْكُوهُ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ أَنْيْثَ لَنَا الزُّرْعَ، وَأَدِرْ لَنَا الضَّرْعَ وَاسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ، وَأَنْزِلْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِكَ، اللَّهُمَّ ارْزُقْ عَنَّا الْجُوعَ وَالْجُهْدَ، وَالْعُرَى، وَاكْشِفْ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا، فَأَرْسِلْ

(١) قال الخطابي: ويروى على وجهين، بالياء والباء، فمن رواه بالياء جعله من المراجعة. يقال: أمرع المكان. إذا أخصب. ومن رواه بالباء «مُزْبَعًا»، كان معناه: منبتًا للربيع. معالم السنن ١/ ٢٥٥.

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب رفع اليدين في الدعاء، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٦٦. عن جابر بلفظ: «اللهم اسقنا غيثًا، مغيثًا، مريئًا، مريئًا، نافعًا غير ضار، عاجلاً غير آجل». والشافعي، في الأم ١/ ٢٢٢. عن ابن عمر، وليس فيه لفظ: «نافعا غير ضار، عاجلاً غير آجل». والبيهقي، في: باب الدعاء في الاستسقاء، من كتاب صلاة الاستسقاء. السنن الكبرى ٣/ ٣٥٥. عن جابر أيضًا.

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب رفع اليدين في الاستسقاء، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ٢٦٨. والإمام مالك، في: باب ما جاء في الاستسقاء، من كتاب الاستسقاء. الموطأ ١/ ١٩١. كلاهما عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٤) هذا اللفظ عند الشافعي في الأم ١/ ٢٢٢. من حديث ابن عمر السابق عنده.

(٥) أخرجه الشافعي، في: الأم ١/ ٢٢٢. والبيهقي، في: باب الدعاء في الاستسقاء، من كتاب صلاة الاستسقاء. السنن الكبرى ٣/ ٣٥٦. كلاهما من حديث المطلب بن حنطب.

السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِذْرَارًا»^(١) . وَيُؤْمِنُونَ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ يُحَوِّلَ رِدَاءَهُ فَيَجْعَلَ مَا عَلَى الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ ، وَمَا عَلَى الْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ ، وَيَفْعَلُ النَّاسُ كَذَلِكَ ، وَيَتَرَكُونَهُ حَتَّى يَنْزِعُوهُ مَعَ ثِيَابِهِمْ^(٢) ، وَيَدْعُو سِرًّا حَالَ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ، يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَمَرْتَنَا بِدُعَائِكَ ، وَعَدَدْتَنَا إِجَابَتَكَ ، وَقَدْ دَعَوْنَاكَ كَمَا أَمَرْتَنَا ، فَاسْتَجِبْ لَنَا كَمَا وَعَدَدْتَنَا ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ .

فَإِذَا فَرَغَ مِنَ الدُّعَاءِ ، اسْتَقْبَلَهُمْ ، ثُمَّ حَثَّهُمْ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالْخَيْرِ ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَيَقْرَأُ مَا تيسَّرَ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِي ، وَلَكُمْ ، وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ . وَقَدْ تَمَّتِ الْخُطْبَةُ ، فَإِنْ سَقُوا ، وَإِلَّا عَادُوا فِي الْيَوْمِ الثَّانِي ، وَالثَّالِثِ ، وَالْخَوَا فِي الدُّعَاءِ . وَإِنْ سَقُوا قَبْلَ خُرُوجِهِمْ ، وَكَانُوا قَدْ تَأَهَّبُوا لِلْخُرُوجِ ، خَرَجُوا ، وَصَلُّوا شُكْرًا ، وَإِلَّا لَمْ يَخْرُجُوا ، وَشَكَرُوا اللَّهَ ، وَسَأَلُوهُ الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ ، وَإِنْ سَقُوا بَعْدَ خُرُوجِهِمْ ، صَلُّوا .

وَيُنَادَى لَهَا : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ . وَلَا يُشْتَرَطُ لَهَا إِذْنُ الْإِمَامِ فِي الْخُرُوجِ وَلَا فِي الصَّلَاةِ ، وَلَا فِي الْخُطْبَةِ ، وَلَا بِأَسِّ التَّوَسُّلِ بِالصَّالِحِينَ^(٤) ، وَنَصْبِهِ ، بِالنَّبِيِّ ﷺ^(٥) . وَإِنْ اسْتَشَقُّوا^(٦) عَقِبَ صَلَوَاتِهِمْ ، أَوْ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ ، أَصَابُوا

(١) أخرجه الشافعي ، في الأم ٢٢٢/١ . من حديث ابن عمر المتقدم في الصفحة السابقة .

(٢) في ز : « ثيابه » .

(٣) سقط من : ز .

(٤) المراد : التوسل بدعاء الصالحين ، لا التوسل بذواتهم ، فهو غير مشروع ، وقد استسقى عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه بدعاء العباس عم النبي ﷺ .

(٥) قال الشيخ تقي الدين : التوسل بالإيمان به ، وطاعته ، ومحبته ، والصلاة والسلام عليه .

مطالب أولي النهى ٨١٧/١ ، مجموع الفتاوى ١٤٠/١

(٦) في م : « استقوا » .

السُّنَّةُ^(١) .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقِفَ فِي أَوَّلِ الْمَطَرِ وَيُخْرِجَ رَحْلَهُ وَيُثَابِتَهُ لِيُصِيبَهَا ؛ وَهُوَ
الاسْتِمْطَارُ ، وَيَغْتَسِلُ فِي الْوَادِي إِذَا سَالَ ، وَيَتَوَضَّأُ ، ^(٢) وَيَقُولُ ^(٣) : « اللَّهُمَّ
صَيِّبًا نَافِعًا » . وَإِذَا زَادَتِ الْمِيَاهُ لِكَثْرَةِ الْمَطَرِ فَخِيفَ مِنْهَا ، اسْتُحِبَّ أَنْ

(١) الاستسقاء المسنون على ثلاثة أضرب :

أحدها الخروج والصلاة ، كما تقدم وصفه ، وهو أكملها .

والثاني استسقاء الإمام يوم الجمعة في خطبتها ، كما فعل النبي ﷺ فيما روى أنس ، رضى
الله عنه ، قال : بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة ، إذ قام رجل ، فقال : يا رسول الله ، هلكت
الكُرَاع - جماعة الخيل - وهلك الشاء ، فادع الله أن يسقينا . وذكر الحديث .

والحديث أخرجه البخارى ، فى : باب رفع اليدين فى الخطبة ، وباب الاستسقاء فى الخطبة
يوم الجمعة ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب الاستسقاء فى المسجد الجامع ، وباب الاستسقاء فى
خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة ، وباب من اكتفى بصلاة الجمعة فى الاستسقاء ، من كتاب
الاستسقاء . صحيح البخارى ١٥/٢ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ . ومسلم ، فى : باب الدعاء فى
الاستسقاء ، من كتاب الاستسقاء . صحيح مسلم ٦١٢/٢ - ٦١٤ . وأبو داود ، فى : باب رفع
اليدين فى الاستسقاء ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٦٧/١ ، ٢٦٨ . والنسائى ، فى :
باب متى يستسقى الإمام ، وباب كيف يرفع ، وباب ذكر الدعاء ، من كتاب الاستسقاء . المجتبى
١٢٥/٣ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى الاستسقاء ، من كتاب
الاستسقاء . الموطأ ١/١٩١ .

والثالث ، أن يدعوا الله تعالى عقيب صلواتهم ، فى خلواتهم .

وهذه الثلاثة الأضرب ذكرها القاضى . انظر « الشرح الكبير » و « الإنصاف » مع « المقنع » .

٤٣٦/٥ - ٤٣٨ .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) لما روى عن أم المؤمنين عائشة ، رضى الله عنها ، أن النبي ﷺ كان إذا رأى المطر ، قال :
« صَيِّبًا نَافِعًا » .

أخرجه البخارى ، فى : باب ما يقال إذا أمطرت ، من كتاب الاستسقاء . صحيح البخارى =

يَقُولُ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا، وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الظُّرَابِ^(١) وَالْآكَامِ^(٢) وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»^(٣)، ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾. الآية^(٤)، وكذلك إذا زاد ماء النَّبْعِ بحيثُ يَضُرُّ، اسْتَحَبَّ لَهُمْ أَنْ يَدْعُوا اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُخَفِّقَهُ عَنْهُمْ، وَيَضْرِبَهُ إِلَى أَمَاكِنَ يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ.

وَيُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ عِنْدَ نُزُولِ الْعَيْثِ^(٥) وَأَنْ يَقُولَ: «مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ»^(٦). وَيَحْرُمُ: بَنُوءُ كَذَا. وإضافةُ الْمَطَرِ إِلَى

= ٢ / ٤٠. والنسائي، في: باب القول عند المطر، من كتاب الاستسقاء. المجتبى ٣ / ١٣٣. وابن ماجه بلفظ: «اللهم اجعله صبيبا هنيئا» في: باب ما يدعو به الرجل إذا رأى السحاب والمطر، من كتاب الدعاء. سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٨٠. والإمام أحمد، في: المسند ٦ / ٤١، ٩٠، ١١٩، ١٢٩، ١٣٨، ١٦٦، ١٩٠، ٢٢٣.

(١) في الأصل، د، م: «الضراب».

والظُّرَاب، بكسر الظاء: جمع على غير قياس، واحده ظَرِب، وهو الراية الصغيرة.

(٢) جمع أكمة، وهى التل. وقيل: شرفة كالراية. وهى ما اجتمع من الحجارة فى مكان واحد.

(٣) انظر ما تقدم تخريجه من حديث أنس فى الصفحة السابقة.

(٤) سورة البقرة ٢٨٦.

(٥) فى م: «العيث».

(٦) لما روى زيد بن خالد الجهنى، وشاهده قول النبى ﷺ «من قال: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ. فذلك مؤمن بى كافر بالكوكب، وأما من قال: مُطِرْنَا بَنُوءِ كَذَا وكَذَا. فذلك كافر بى مؤمن بالكوكب».

أخرجه البخارى، فى: باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم، من كتاب الأذان، وفى: باب قول الله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾... إلخ، من كتاب الاستسقاء، وفى: باب غزوة الحديبية... إلخ، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ١ / ٢١٤، ٢ / ٤١، ٥ / ١٥٥. ومسلم - واللفظ له - فى: باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء، من كتاب الإيمان. صحيح =

النَّوْءُ^(١) دُونَ اللَّهِ اِعْتِقَادًا ، كُفِّرَ [٥٤٦] اِجْمَاعًا . وَلَا يُكْرَهُ فِي نَوْءِ كَذَا ، وَلَوْ^(٢) لَمْ يَقُلْ : بِرَحْمَةِ اللَّهِ .

وَمَنْ رَأَى سَحَابًا ، أَوْ هَبَّتِ الرِّيحُ ، سَأَلَ اللَّهَ خَيْرَهُ ، وَتَعَوَّذَ مِنْ شَرِّهِ ، وَلَا يَسُبُّ الرِّيحَ إِذَا عَصَفَتْ ، بَلْ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا فِيهَا ، وَخَيْرَ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً ، وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا »^(٣) . وَيَقُولُ إِذَا سَمِعَ صَوْتَ الرَّعْدِ وَالصَّوَاعِقِ : « اللَّهُمَّ لَا تَقْتُلْنَا بِغَضَبِكَ ، وَلَا تُهْلِكْنَا بِعَذَابِكَ وَغَافِنَا قَبْلَ ذَلِكَ »^(٤) . سُبْحَانَ مَنْ

= مسلم ٨٣/١ ، ٨٤ . وأبو داود ، فى : باب فى النجوم ، من كتاب الطب . سنن أبى داود ١/ ٣٤٢ . والإمام مالك ، فى : باب الاستمطار بالنجوم ، من كتاب الاستسقاء . الموطأ ١/ ١٩٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤/ ١١٧ .

(١) سقط من : م .

والنوء : النجم مال للغروب . وفى حاشية صحيح مسلم : قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : النوء فى أصله ليس هو نفس الكوكب ، فإنه مصدر ناء النجم ينوء ، أى سقط وغاب . وقيل : أى نهض وطلع .

انظر القاموس (ن و ء) . وصحيح مسلم ٨٤/١ .

(٢) سقط من : م .

(٣) لما أخرجه مسلم ، فى : باب التعوذ عند رؤية الريح والغيم ... إلخ ، من كتاب صلاة الاستسقاء . صحيح مسلم ٦١٦/١ . والترمذى ، فى : باب ما يقول إذا هاجت الريح ، من كتاب الدعوات . عارضة الأحوذى ٨/١٣ .

(٤) لما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما يقول إذا سمع الرعد ، من كتاب الدعوات . عارضة الأحوذى ٨/١٣ . والنسائى ، فى : باب ما يقول إذا سمع الرعد والصواعق ، من كتاب عمل اليوم والليلة . السنن الكبرى ٢٣٠/٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ١٠٠ ، ١٠١ . =

يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ^(١) ، ويقولُ إِذَا انْقَضَ الْكَوْكَبُ :
« مَا شَاءَ اللَّهُ ، لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ »^(٢) . وَإِذَا سَمِعَ نَهْيَ جِمَارٍ ، أَوْ نُبَاحَ كَلْبٍ ،
اسْتَعَاذَ^(٣) بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ^(٤) ، وَإِذَا سَمِعَ صِيَاخَ الدِّيَكَةِ ، سَأَلَ اللَّهُ
مِنْ فَضْلِهِ^(٥) . وَوَرَدَ فِي الْأَثَرِ أَنَّ قَوْسَ قُرَحَ أَمَانٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنَ الْغَرَقِ ،

= والحاكم ، فى : المستدرک ٢٨٦/٤ . کلهم من طریق أبی مطر عن سالم بن عبد الله بن عمر
عن أبيه مرفوعاً .

قال الترمذی : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وضعفه الألبانى ، لأن مداره
عندهم جميعاً على أبی مطر ، وهو كما قال الذهبی فى « الميزان » : لا يُدْرَى من هو .

وانظر السلسلة الضعيفة والموضوعة ١٤٦/٣ ، ١٤٧ .

(١) فى م : « خيفته » .

وروى عن عبد الله بن الزبير ، أنه كان إذا سمع الرعد ، ترك الحديث وقال : سبحان الذى
يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ، ثم يقول : إن هذا لوعيد لأهل الأرض .

أخرجه الإمام مالك ، فى : باب القول إذا سمع الرعد ، من كتاب الكلام . الموطأ ٩٩٣/٢ .
والبخارى ، فى : الأدب المفرد ١٨٥/٢ .

(٢) أخرجه ابن السنی ، فى « عمل اليوم والليلة » ٢١٠ . وأورده الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٠/
١٣٨ . وعزاه للطبرانى فى « الأوسط » . وقال : وفيه عبد الأعلى بن أبی المساور ، وهو متروك .
(٣) فى الأصل : « استعید » .

(٤) لما روى جابر - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « إذا سمعتم نباح الكلاب ونهيق
الحُمُرِ بالليل ، فتعوذوا بالله ، فإنهن يرين ما لا ترون » .

أخرجه أبو داود ، فى : باب نهيق الحمير ونباح الكلاب ، من كتاب الأدب . سنن أبی داود
٦٢١/٢ . والنسائى ، فى : باب ما يقول إذا سمع نباح كلب ، من كتاب عمل اليوم والليلة .
السنن الكبرى ٦٣٣/٦ . وابن السنی - عن أبی هريرة - فى : « كتاب عمل اليوم والليلة »
١٠٢ .

(٥) لما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ قال . « إذا سمعتم صياح الدِّيكة ،
فاسألوا الله من فضله ، فإنها رأت ملكاً ، وإذا سمعتم نهيق الحمار ، فتعوذوا بالله من الشيطان ، =

وهو من آيات الله^(١). قال ابن حامد: ودَعَوَى العَامَّةِ، إِنْ غَلَبَتْ حُمْرَتُهُ
كَانَتْ الْفِتْنُ وَالذَّمَاءُ، وَإِنْ غَلَبَتْ خَضِرَتُهُ كَانَ رَخَاءً وَسُرُورًا، هَذَا يَنْ.

= فإنه رأى شيطاناً .

أخرجه البخارى، فى: باب خير مال المسلم... إلخ، من كتاب بدء الخلق. صحيح
البخارى ١٥٥/٤. وأبو داود، فى: باب ما جاء فى الديك والبهايم، من كتاب الأدب. سنن
أبى داود ٦٢١/٢. والترمذى، فى: باب ما يقول إذا سمع نهيق الحمار، من كتاب الدعوات.
عارضه الأحوذى ١٣/١٣. والنسائى، فى: باب ما يقول إذا سمع صياح الديكة، من كتاب
عمل اليوم والليلة. السنن الكبرى ٢٣٤/٦. وقال الترمذى: حسن صحيح.
(١) فقد روى عن ابن عباس، أن هرقل كتب إلى معاوية: إن كان بقى فيهم شيء من النبوة،
فسيخبرنى عما أسألهم عنه، فكتب يسأل عن المجرة، والقوس، والبقة التى لم تصبها الشمس
إلا ساعة. فلما أتى معاوية الكتاب، أرسل إلى ابن عباس - رضى الله عنهما - فكتب إليه ابن
عباس: إن القوس أمان لأهل الأرض من الغرق... إلخ.
أخرجه الطبرانى فى الكبير ٢٩٩/١٠. وأورده الهيثمى فى مجمع الزوائد ٢٧٨/٩. وقال:
رجال رجال الصحيح. قال الحافظ ابن كثير، رحمه الله: وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس.
وانظر الكلام عليه فى «البداية والنهاية» ١/ ٣٨، ٣٩.

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

تَرَكُ الدَّوَاءِ أَفْضَلُ، وَلَا يَجِبُ وَلَوْ ظَنَّ نَفْعَهُ، وَيَحْرُمُ بِسْمٍ، فَإِنْ كَانَ الدَّوَاءُ مَسْمُومًا، وَغَلَبَ مِنْهُ السَّلَامَةُ، وَرُجِيَ نَفْعُهُ، أُبِيحَ لِدَفْعِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ، كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَدْوِيَةِ. وَلَا بَأْسَ بِالْحِمِيَةِ^(١).

وَيَحْرُمُ بِمَحْرَمٍ أَكْلًا وَشُرْبًا، وَكَذَا صَوْتُ مَلْهَقٍ وَغَيْرِهِ. وَلَوْ أَمَرَهُ أَبُوهُ بِشُرْبِ دَوَاءٍ بِخَمِيرٍ^(٢)، وَقَالَ: أَمَّاكَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ تَشْرَبْهُ. حَرَّمَ شُرْبَهُ. وَتَحْرُمُ التَّمِيمَةُ؛ وَهِيَ عَوْدَةُ، أَوْ خَرَزَةٌ، أَوْ خَيْطٌ وَنَحْوُهُ، يَتَعَلَّقُهَا، وَلَا بَأْسَ بِكَتَبِ قُرْآنٍ، وَذِكْرِ فِي إِنَاءٍ، ثُمَّ يُسْقَى فِيهِ مَرِيضٌ، وَحَامِلٌ لِعَشْرِ الْوَلَدِ.

وَيُسَنُّ الْإِكْتَارُ مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ، وَالِاسْتِعْدَادُ لَهُ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ - وَنَصْبُهُ: غَيْرِ الْمُبْتَدِعِ. وَمِثْلُهُ: مَنْ جَهَرَ بِالْمَعْصِيَةِ - مِنْ أَوَّلِ مَرَضِهِ. وَقَالَ ابْنُ حَمْدَانَ: عِيَادَتُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ. قَالَ الشَّيْخُ: الَّذِي يَفْتَضِيهِ النَّصْرُ، وَجَوْبُ ذَلِكَ. وَاخْتَارَهُ^(٣) جَمْعٌ. وَالْمُرَادُ: مَرَّةً. وَظَاهِرُهُ، وَلَوْ مِنْ وَجَعِ ضِرْسٍ، وَرَمَدٍ، وَدُمْلٍ، خِلَافًا لِأَبِي الْمَعَالِي بْنِ الْمُتَنَجَّى. وَتَحْرُمُ عِيَادَةُ الذَّمِّيِّ، وَيَأْتِي.

(١) الحمية: الإقلال من الطعام ونحوه مما يضر.

(٢) في د: «الخمر».

(٣) في م: «اختار».

وَيَسْأَلُهُ عَنْ حَالِهِ ، وَيُنْفَسُ لَهُ فِي الْأَجْلِ بِمَا يُطَيِّبُ نَفْسَهُ ، وَلَا يُطِيلُ الْجُلُوسَ عِنْدَهُ .

وَتُكْرَهُ وَسَطُ النَّهَارِ ، نَصًّا . وقال^(١) : يُعَادُ بُكْرَةً وَعِشْيًا ، وَفِي رَمَضَانَ لَيْلًا . قال جَمَاعَةٌ : وَيَغِبُّ بِهَا^(٢) .

وَيُخَيِّرُ الْمَرِيضُ بِمَا يَجِدُهُ ، وَلَوْ لَغَيْرِ طَيِّبٍ ، بِمَا شَكَّوْا بَعْدَ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ . وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَصْبِرَ ، وَالصَّبْرُ الْجَمِيلُ صَبْرٌ بِمَا شَكَّوْا إِلَى الْمَخْلُوقِ ، وَالشُّكْوَى إِلَى الْخَالِقِ لَا تُنَافِيهِ ، بَلْ مَطْلُوبَةٌ ، وَيُحْسِنُ ظَنَّهُ بِرَبِّهِ . قَالَ بَعْضُهُمْ : وَجُوبًا . وَيُعْلَبُ الرَّجَاءُ ، وَنَصُّهُ : يَكُونُ خَوْفُهُ وَرَجَاؤُهُ وَاحِدًا ، فَأَيُّهُمَا غَلَبَ صَاحِبُهُ هَلَكَ . قال الشَّيْخُ : هَذَا الْعَدْلُ .

وَتُكْرَهُ الْأَيْنُسُ ، وَتَمْنَى الْمَوْتُ لَضَرٍّ نَزَلَ بِهِ . وَلَا يُكْرَهُ لَضَرٍّ بِدِينِهِ ، وَ^(٣) «خَوْفِ فِتْنَةٍ» ، وَتَمْنَى الشَّهَادَةِ لَيْسَ مِنْ تَمْنَى الْمَوْتِ الْمُنْهِي عَنْهُ ، ذَكَرَهُ فِي «الْهَدْيِ» . وَيَذْكُرُهُ التَّوْبَةُ وَالْوَصِيَّةُ وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَظَالِمِ ، وَيُرْغَبُ^(٤) فِي ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ مَرَضُهُ غَيْرَ مَخُوفٍ ، وَيَدْعُو بِالصَّلَاحِ وَالْعَافِيَةِ ، وَلَا بِأَسَ بَوْضِعِ يَدِهِ عَلَيْهِ ، وَبِرُقَاهُ^(٥) ، وَيَقُولُ فِي دُعَائِهِ : «أَذْهِبِ الْبَأْسَ رَبِّ النَّاسِ ، وَاشْفِ ، أَنْتَ الشَّافِي ، لَا شِفَاءَ إِلَّا بِشِفَاؤِكَ ، شِفَاءٌ لَا يُعَادِرُ

(١) أى : الإمام أحمد .

(٢) أى : يزوره فى الحين بعد الحين .

(٣ - ٢) سقط من : م .

(٤) فى م : «يرغب» .

(٥) أى : لا بأس أن يرقيه .

سَقَمًا^(١). وَيَقُولُ: أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيكَ ،
وَيُعَافِيكَ . سَبَّحَ مَرَّاتٍ .

فَإِذَا نَزَلَ بِهِ سُوءٌ أَنْ يَلِيَهُ أَرْفَقُ أَهْلِهِ بِهِ ، وَأَعْرِفُهُمْ بِمَذَارَاتِهِ ، وَأَتَقَاهُمْ لِلَّهِ ،
وَيَتَعَاهدَ بَلَّ حَلْقِهِ بِمَاءٍ أَوْ شَرَابٍ ، وَيُنَدِّي شَفَتَيْهِ بِقُطْنَةٍ ، وَيُلْقِنَهُ قَوْلَ : لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ^(٢) . مَرَّةً ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْ ، أَوْ تَكَلَّمَ بِغَدَاها ، أَعَادَ تَلْقِينَهُ بِلُطْفٍ ،
وَمُذَارَاةٍ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : يُكْرَهُ تَلْقِينُ الْوَرَثَةِ لِلْمُحْتَضِرِ بِلَا عُذْرِ .

وَيُسْنُ أَنْ يَقْرَأَ عِنْدَهُ « يَس » ، وَ « الْفَاتِحَةَ » ، وَتَوَجِيْهُهُ إِلَى الْقَبْلَةِ - قَبْلَ
النُّزُولِ بِهِ وَتَلْقِينِ مَوْتِهِ ، وَبَعْدَهُ - عَلَى^(٣) جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ [٤٦٤] إِنْ كَانَ
الْمَكَانُ وَاسِعًا^(٤) ، وَإِلَّا عَلَى ظَهْرِهِ . وَعَنْهُ ، مُسْتَلْقِيًا عَلَى قَفَاةٍ . اخْتَارَهُ

(١) لما أخرجه البخارى ، فى : باب رقية النبى ﷺ ، من كتاب الطب . صحيح البخارى ١٧٢ . ومسلم ، فى : باب استحباب رقية المريض ، من كتاب السلام . صحيح مسلم ٤ /
١٧٢٢ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى ذكر مرض رسول الله ﷺ ، من كتاب الجنائز ،
وفى : باب ما عُوِّذَ به النبى ﷺ وما عُوِّذَ به ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ١ / ٥١٧ ، ٢ /
١١٦٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٤٤ ، ٤٥ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٢٥ . كلهم من
حديث عائشة رضى الله عنها .

(٢) لما رواه مسلم ، فى : باب تلقين الموتى لا إله إلا الله ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ /
٦٣١ . وأبو داود ، فى : باب التلقين ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ٢ / ١٦٩ . والترمذى ،
فى : باب ما جاء فى تلقين المريض ... ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤ / ١٩٩ .
والنسائى ، فى : باب تلقين الميت ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ / ٥ . وابن ماجه ، فى : باب ما
جاء فى تلقين الميت لا إله إلا الله ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٦٤ . والإمام أحمد ،
فى : المسند ٣ / ٣ .

(٣) فى م : « وعلى » .

(٤) بعده فى م : « أفضل » .

الأكثر. قال جماعة: يرفع رأسه قليلاً، ليصير وجهه إلى القبلة دون السماء. واستحب الموفق والشارح، تطهير ثيابه قبيل^(١) موته.

فإذا مات سن تغميض عينيه. ويكره من جنب، وحائض، وأن يقرأه. وللرجل أن يغمض ذات محرمه، وتغمض ذا محرمها، ويقول: بسم الله، وعلى وفاة رسول الله. ولا يتكلم من حضره إلا بخير. ويشد الحية، ويلين مفاصله عقب موته؛ بالصاق ذراعيه بعضديه، ثم يعيدهما، والصاق ساقيه بفخذيه، وفخذيه ببطنه ثم يعيدهما^(٢)، فإن شق ذلك عليه تركه. وينزع ثيابه، ويسجى بثوب، و^(٣) يجعل على بطنه مِرَآةً من حديد، أو طين، ونحوه. ويوضع على سرير غسله^(٤) متوجّهاً، على جنبه الأيمن، منحدرًا نحو رجليه، ولا يدعه على الأرض.

ويجب أن يسارع في قضاء دينه، وما فيه إبراء ذمته؛ من إخراج كفارة، وحج، و^(٥) نذر، وغير ذلك. ويسن تفریق وصيته. كل ذلك قبل الصلاة عليه. فإن تعذر إيفاء دينه في الحال، استحب لوارثه أو غيره أن يتكفل به عنه.

ويسن الإشراع في تجهيزه، إن مات غير فجأة، ولا بأس أن ينتظر به

(١) في د، ز: «قبل». وانظر: «المقنع والشرح الكبير ومعهما الإنصاف» ١٧/٦.

(٢) في د، ز، م: «يعيدها».

(٣) في م: «أو».

(٤ - ٤) سقط من: م.

(٥) سقط من: م.

مَنْ يَحْضُرُهُ؛ مِنْ وَلِيِّ، وَكَثْرَةُ جَمْعٍ إِنْ كَانَ قَرِيبًا، مَا لَمْ يُخْشَ عَلَيْهِ، أَوْ يَشُقُّ عَلَى الْحَاضِرِينَ، وَفِي مَوْتٍ فَجْأَةً بَصْعَةً، أَوْ هَذْمٍ، أَوْ خَوْفٍ مِنْ حَرْبٍ أَوْ سَبْعٍ، أَوْ تَرَدُّ مِنْ جَبَلٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَفِيمَا إِذَا شَكَّ فِي مَوْتِهِ حَتَّى يُعْلَمَ مَوْتُهُ^(١)؛ بِانْخِسَافٍ صُدْغَيْهِ، وَمَيْلِ أَنْفِهِ، وَانْفِصَالِ كَفِّهِ، وَازْتِخَاءِ رِجْلَيْهِ، وَغَيْبُوتِ سَوَادِ عَيْنَيْهِ فِي الْبَالِغِينَ، وَهُوَ أَقْوَاهَا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ عَرَضٌ لَهُ سَكَنَةٌ وَنَحْوُهَا، وَقَدْ يُفِيقُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا. وَيُعْرَفُ مَوْتُ غَيْرِهِ بِهَذِهِ الْعَلَامَاتِ أَيْضًا وَبِغَيْرِهَا.

وَيُكْرَهُ النَّعْيُ؛ وَهُوَ النَّدَاءُ بِمَوْتِهِ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يُعْلَمَ بِهِ أَقَارِبُهُ وَإِخْوَانُهُ مِنْ غَيْرِ نِدَاءٍ.

قَالَ الْآجُرِّي^(٢) فِي مَنْ مَاتَ عَشِيَّةً: يُكْرَهُ تَرْكُهُ^(٣) فِي بَيْتٍ وَحْدَهُ، بَلْ يَبِيتُ مَعَهُ^(٤) أَهْلُهُ. وَلَا بِأَسَ بِتَقْبِيلِهِ، وَالنَّظَرِ إِلَيْهِ، وَلَوْ بَعْدَ تَكْفِينِهِ.

فصل: غَسْلُ الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ، وَتَكْفِينُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَدَفْنُهُ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْقَبْلَةِ، وَحَمْلُهُ، فَزُضْ كِفَايَةً. وَيُكْرَهُ أَخْذُ أَجْزَةٍ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَيَأْتِي.

(١) سقط من: م.

(٢) محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر، الآجري، محدث، فقيه، بغدادى، سكن مكة وتوفى بها سنة ستين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢/٢٤٣، طبقات الشافعية ٣/١٤٩.

(٣) سقط من: م.

(٤) فى الأصل، د، ز: «مع».

فلو دُفِنَ قَبْلَ الْغَسْلِ مَن أَمَكَنَ غَسْلُهُ، لَزِمَ نَبْشُهُ، إِنْ لَمْ يُخَفَّفْ تَفْسُخُهُ، أَوْ تَغْيِيرُهُ، وَمِثْلُهُ مَن دُفِنَ غَيْرَ مُتَوَجِّهِ إِلَى الْقَبِيلَةِ، أَوْ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، أَوْ قَبْلَ تَكْفِينِهِ. وَلَوْ كُفِّنَ بِحَرِيرٍ، فَلَا أَوْلَى عَدَمُ نَبْشِهِ.

وَيُجَوِّزُ نَبْشُهُ لَغَرَضٍ صَحِيحٍ، كَتَحْسِينِ كَفْنِهِ، وَدَفْنِهِ فِي بُقْعَةٍ خَيْرٍ مِنْ بُقْعَتِهِ، وَمُجَاوِزَةِ صَالِحٍ، إِلَّا الشَّهِيدَ، حَتَّى لَوْ نُقِلَ رُذُّ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ دَفْنَهُ فِي مَضْرَعِهِ سُنَّةٌ^(١)، وَيَأْتِي. وَحَمْلُ الْمَيِّتِ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ مَكْرُوءَةٍ.

وَيُجَوِّزُ نَبْشُهُ إِذَا دُفِنَ لَعُذْرٍ بِلَا غَسْلِ، وَلَا حَنْوِطٍ، وَكَإِفْرَادِهِ فِي قَبْرِ^(٢) عَمَّنْ دُفِنَ مَعَهُ.

وَالْحَائِضُ وَالْجُنُبُ إِذَا مَاتَا كَغَيْرِهِمَا فِي الْغَسْلِ، يَسْقُطُ غُسْلُهُمَا بِغُسْلِ الْمَوْتِ.

وَيُشْتَرَطُ لَهُ مَاءٌ طَهُورٌ، وَإِسْلَامٌ غَائِلٍ، وَنَيْتُهُ، وَعَقْلُهُ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ ثِقَّةً، أَمِينًا، عَارِفًا بِأَحْكَامِ الْغَسْلِ، وَلَوْ جُنُبًا وَحَائِضًا مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ.

(١) لقول النبي ﷺ: «ادفنوا القتلى في مصارعهم».

أخرجه أبو داود، في: باب في الميت يحمل من أرض إلى أرض وكراهة ذلك، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ١٨٠/٢. والنسائي، في: باب أين يدفن الشهيد، من كتاب الجنائز. المجتبى ٦٥/٤. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٨٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٠٨/٣، ٣٩٨. وقال الألباني: صحيح. وانظر صحيح سنن أبي داود ٦١٠/٢.

(٢) في الأصل: «قبره».

وإن حَضَرَهُ مُسْلِمٌ وَتَوَيَّ غَسَلَهُ ، وَأَمَرَ كَافِرًا بِمُبَاشَرَةِ غَسَلِهِ ، فَغَسَلَهُ نَائِبًا عَنْهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، لَا يَصِيحُ . وَقَدَّمَ فِي «الْفُرُوعِ» الصُّحَّةَ .
وَيُجَوِّزُ أَنْ يُغَسَّلَ حَلَالٌ مُحَرِّمًا ، وَعَكْسُهُ ، لَكِنْ لَا يُكَفِّتُهُ لِأَجْلِ الطُّبِّ إِنْ كَانَ . وَيُكْرَهُ وَيَصِيحُ مِنْ مُمَيِّزٍ .

وَأَوَّلَى النَّاسِ بِغَسَلِ الْحُرِّ^(١) وَصِيَّهُ إِنْ كَانَ عَدُوًّا ، ثُمَّ أَبَوَهُ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ ابْنَهُ وَإِنْ نَزَلَ ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنْ عَصَبَاتِهِ نَسَبًا ثُمَّ نِعْمَةً ، ثُمَّ ذُووِ أَرْحَامِهِ - كَمِيْرَاتٍ - ثُمَّ الْأَجَانِبُ ، وَيُقَدَّمُ الْأَصْدِقَاءُ مِنْهُمْ ، ثُمَّ غَيْرُهُمْ ؛ الْأَذْيَنُ ، الْأَعْرَفُ ، الْأَخْرَأُ فِي الْجَمِيعِ .

وَالْأَجَانِبُ أَوْلَى مِنْ زَوْجَةٍ ، وَهِيَ أَوْلَى مِنْ أُمِّ وَلَدٍ . وَأَجَنَبِيَّةٌ أَوْلَى مِنْ [٥٧د] زَوْجٍ وَسَيِّدٍ . وَالسَّيِّدُ أَحَقُّ بِغَسَلِ عَبْدِهِ ، وَيَأْتِي .

وَلَا حَقٌّ لِلْقَاتِلِ فِي غَسَلِ الْمَقْتُولِ - إِنْ لَمْ يَرْتَهُ - عَمْدًا كَانَ الْقَتْلُ أَوْ خَطَأً ، وَلَا فِي الصَّلَاةِ ، وَالدَّفْنِ .

وَعَسَلُ الْمَوَاةِ أَحَقُّ النَّاسِ بِهِ بَعْدَ وَصِيِّهَا - عَلَى مَا سَبَقَ - أُمُّهَا وَإِنْ عَلَتْ ، ثُمَّ بَنُوتُهَا وَإِنْ نَزَلَتْ ، ثُمَّ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى - كَمِيْرَاتٍ - وَيُقَدَّمُ مِنْهُنَّ مَنْ يُقَدَّمُ مِنَ الرِّجَالِ ، وَعَمَّتُهَا وَخَالَتُهَا سَوَاءً ، كَبِنَتْ أُخِيَهَا وَبَنَتْ أُخِيَهَا ، ثُمَّ الْأَجَنَبِيَّاتُ .

وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزُّوْجَيْنِ - إِنْ لَمْ تُكُنِ الزُّوْجَةُ ذِمِّيَّةً - غَسَلُ صَاحِبِهِ

(١) فِي م : «الْمَيْت» .

ولو قَبَلَ الدُّخُولَ ، ولو وَضَعَتْ عَقِبَ مَوْتِهِ ، أو بَعْدَ طَلَاقٍ رَجَعِيٍّ ما لم تَتَزَوَّجَ ، لا مَنْ أَبَانِهَا ولو فى مَرَضٍ مَوْتِهِ . وَيَنْظُرُ مَنْ غَسَلَ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ غَيْرَ الْعَوْرَةِ .

وَسَيِّدٌ وَأَمْتُهُ - وَطَقَهَا أَوْ لَا - وَأُمٌّ وَلَدِيهِ ، كَالزَّوْجَيْنِ ، وَيُغَسَّلُ مُكَاتَّبَتُهُ^(١) ولو لم يَشْتَرِطْ وَطَأُهَا ، وَتُغَسَّلُ إِنْ شَرَطَهُ ، وَإِلَّا فَلَا . وَلَا يُغَسَّلُ أَمْتُهُ الْمَرْؤُوجَةُ ، وَلَا الْمُعْتَدَّةُ مِنْ زَوْجٍ ، وَلَا الْمُعْتَقُ بَعْضُهَا ، وَلَا مَنْ هِيَ فِي اسْتِثْرَاءٍ وَاجِبٍ ، وَلَا يُغَسَّلُنَّ^(٢) .

وإن مَاتَ لَهُ أَقَارِبُ دَفْعَةً وَاحِدَةً يَهْدِمُ وَنَحْوَهُ ، وَلَمْ يُمَكِّنْ تَجْهِيزُهُمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، اسْتَحِبَّ أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَخَوَفِ فَالْأَخَوَفِ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا ، بَدَأَ بِالْأَبِ ، ثُمَّ بِالْأَبْنِ ، ثُمَّ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا - كَالْإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ - قَدَّمَ أَفْضَلَهُمْ ، ثُمَّ أَسَنَّهُمْ ، ثُمَّ بِقُرْعَةٍ .

وَلِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ غَسَلَ مَنْ لَهُ دُونَ سَبْعِ سِنِينَ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ ، وَمَسَّ عَوْرَتَهُ^(٣) وَنَظَرَهَا . وَلَيْسَ لَهُ غَسْلُ ابْنَةِ سَبْعٍ فَأَكْثَرَ وَلَوْ مَحْرَمًا ، وَلَا لَهَا غَسْلُ ابْنِ سَبْعٍ وَلَوْ مَحْرَمًا ، غَيْرَ مَنْ تَقَدَّمَ فِيهِمَا .

وإن مَاتَ رَجُلٌ بَيْنَ نِسْوَةٍ لَا رَجُلَ مَعَهُنَّ ، أَوْ عَكْسُهُ - مِمَّنْ لَا يُبَاحُ لَهُمْ غَسْلُهُ - أَوْ خُنْثَى مُشْكِلٌ ، يُتِمُّ بِكَائِلٍ ، وَيَحْرُمُ بَدُونِهِ لَغَيْرِ مَحْرَمٍ .

(١) فى ز : « مكاتبة » .

(٢) فى م : « تغسله » .

(٣) فى الأصل : « عورة » .

وَرَجُلٌ أَوْلَىٰ بِنَيْتِمٍ^(١) خُنْتِي مُشْكِلٍ . وَإِنْ كَانَتْ^(٢) لَهُ أُمَةٌ غَسَلَتْهُ .

فصل : وإذا أخذَ في غَسْلِهِ ، سَتَرَ عَوْرَتَهُ وَجُوبًا ، إِلَّا^(٣) مَنْ لَهُ^(٤) دُونَ سَبْعٍ ، ثُمَّ جَرَّدَهُ مِنْ ثِيَابِهِ ، نَدَبًا ، إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ فلا ، ولو غَسَلَهُ فِي قَمِيصٍ خَفِيفٍ وَاسِعٍ الْكُمَيْنِ ، جَازَ ، وَسَتَرَهُ عَنِ الْعُيُونِ تَحْتَ سِتْرٍ ، أَوْ سَقْفٍ وَنَحْوِهِ .

وَيُكْرَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ ، حَتَّى الْغَاسِلِ فَلَا يَنْظُرُ إِلَّا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لِأَنَّ^(٥) جَمِيعَهُ صَارَ عَوْرَةً ؛ فَلِهَذَا شَرَعَ سَتْرُ جَمِيعِهِ . انْتَهَى . وَأَنْ يَحْضُرَهُ^(٦) غَيْرُ مَنْ يُعِينُ فِي غَسْلِهِ ، إِلَّا وَلِيِّهِ ، فَلَهُ الدُّخُولُ عَلَيْهِ كَيْفَ شَاءَ ، وَلَا يُعْطَى وَجْهَهُ .

وَيُسْتَحَبُّ خَضْبُ^(٧) لَحْيَةِ رَجُلٍ ، وَرَأْسِ امْرَأَةٍ ، وَلَوْ غَيْرَ شَائِئِينَ^(٨) ، بِحِثَاءٍ ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ بِرَفْقٍ فِي أَوَّلِ غَسْلِهِ ، إِلَى قَرِيبٍ مِنْ جُلُوسِهِ ، وَلَا يَشْقُ عَلَيْهِ ، وَيَعْصِرُ بَطْنَ غَيْرِ حَامِلٍ^(٩) بِيَدِهِ عَصْرًا رَفِيقًا ، وَيُكْثِرُ صَبَّ الْمَاءِ

(١) فِي م : « بَيْتِمٍ » .

(٢) فِي د ، ز : « كَانَتْ » .

(٣) فِي د ، ز ، م : « لَا » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : د .

(٥) فِي د : « أَنْ » .

(٦) فِي ز : « يَحْضُرُ » . وَالْمَقْصُودُ : يَكْرَهُ أَنْ يَحْضُرَهُ .

(٧) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « شَعْرٍ » .

(٨) فِي الْأَصْلِ : « شَائِينَ » .

(٩) لِأَنَّ فِي عَصْرِ بَطْنِ الْحَامِلِ أَذَى لِلْوَلَدِ .

حِينَئِذٍ، وَيَكُونُ ثَمَّ بَخُورٌ، ثُمَّ يُلْفُ عَلَى يَدِهِ خِرْقَةٌ خَشِيشَةٌ، أَوْ يُدْخِلُهَا فِي كَيْسٍ فَيَنْجِي بِهَا أَحَدَ فَرْجَيْهِ، ثُمَّ ثَانِيَةً لِلْفَرْجِ الثَّانِي.

وَلَا يَحِلُّ مَسُّ عَوْرَةٍ مِّنْ لَهُ سَبْعُ سِنِينَ فَأَكْثَرُ، وَلَا النَّظَرُ إِلَيْهَا، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَمَسَّ سَائِرَ بَدَنِهِ إِلَّا بِخِرْقَةٍ.

وَلَا يَجِبُ فِعْلُ الْغَسْلِ، فَلَوْ تَرَكَ تَحْتَ مِيزَابٍ وَنَحْوِهِ، وَخَضَرَ أَهْلٌ لِّغَسْلِهِ وَنَوَى، وَمَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ غَسْلَهُ فِيهِ، صَحَّ.

ثُمَّ يَنْوِي غَسْلَهُ، وَيُثَبِّتُهُ فَرَضٌ، وَكَذَا تَغْيِيمُ بَدَنِهِ بِهِ.

ثُمَّ يُسَمِّي، وَحُكْمُهَا حُكْمُ تَسْمِيَةِ وُضُوءٍ وَغُسْلٍ حَيٍّ، ثُمَّ يَغْسِلُ كَفَّيْهِ، وَيُعْتَبَرُ غَسْلُ مَا عَلَيْهِ مِنْ نَجَاسَةٍ، وَلَا يَكْفِي مَسْحُهَا، وَلَا وُضُوءُ الْمَاءِ إِلَيْهَا.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُدْخَلَ إِصْبَعِيهِ السَّبَابَةَ وَالْإِبْهَامَ، عَلَيْهِمَا خِرْقَةٌ خَشِيشَةٌ مَبْلُوءَةٌ بِالْمَاءِ بَيْنَ شَفَتَيْهِ، فَيَمْسَحُ أَسْنَانَهُ، وَمَنْخَرَيْهِ، وَيَنْظِفُهُمَا، وَلَا يُدْخِلُهُ فِيهِمَا. وَيَتَّبِعُ مَا تَحْتَ أَظْفَارِهِ بَعُودٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ ^(١) قَلَمًا.

وَيُسَنُّ لِلْغَائِلِ ^(٢) أَنْ يُوضَّعَ فِي أَوَّلِ غَسَلَاتِهِ، كَوُضُوءٍ حَدَثٍ، مَا خَلَا الْمَضْمَضَةَ، وَالْاسْتِنْشَاقَ، إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ، فَإِنْ خَرَجَ، أُعِيدَ وَضُوءُهُ، وَيَأْتِي حُكْمُ غَسْلٍ ^(٣).

(١) فِي م: «يَكُن».

(٢) زِيَادَةُ م: م.

(٣) فِي م: «غَسْلُهُ».

وَيُجْزَى غَسْلُهُ مَرَّةً، وَكَذَا لَوْ نَوَى وَسَمَى وَغَمَسَهُ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ مَرَّةً^(١)
وَاحِدَةً، وَيُكْرَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهَا.

وَيُسَنُّ ضَرْبُ سِدْرٍ وَنَحْوِهِ، فَيَغْسِلُ بِرَغْوَتِهِ رَأْسَهُ، وَلِخَيْتِهِ فَقَطْ،
وَبَدَنَهُ بِالثَّقْلِ^(٢)، وَيَقُومُ الْخِطْمِيُّ^(٣) وَنَحْوُهُ مَقَامَ السِّدْرِ، وَيَكُونُ السِّدْرُ فِي
كُلِّ غَسَلَةٍ.

وَيُسَنُّ تَيَامُّهُ فَيَغْسِلُ شِقَّهُ الْأَيْمَنَ مِنْ نَحْوِ رَأْسِهِ إِلَى نَحْوِ رِجْلَيْهِ، يَبْدَأُ
بَصَفْحَةِ عُنُقِهِ، ثُمَّ إِلَى الْكَتِفِ، ثُمَّ إِلَى الرَّجْلِ، ثُمَّ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ.

وَيُقَلَّبُهُ عَلَى جَنْبَيْهِ^(٤) مَعَ غَسَلِ شِقِّهِ^(٥)، فَيَرْفَعُ جَانِبَهُ الْأَيْمَنَ وَيَغْسِلُ
[٤٧ط] ظَهْرَهُ وَوَرِكَهَ، وَفَخْذَهُ، وَيَفْعَلُ بِجَانِبِهِ الْأَيْسَرَ كَذَلِكَ، وَلَا يَكُفُّهُ
عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ الْقَرَّاحَ^(٦) عَلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ غَسَلَةً
وَاحِدَةً، يَجْمَعُ فِيهَا يَسْرَ السِّدْرِ وَالْمَاءَ الْقَرَّاحَ. يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا، إِلَّا أَنْ
الْوَضُوءَ فِي الْأَوَّلَى فَقَطْ، يُمِرُّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يَدَهُ عَلَى بَطْنِهِ. فَإِنْ لَمْ يُنْقَ
بِالثَّلَاثِ، غَسَلَهُ إِلَى سَبْعٍ، فَإِنْ لَمْ يُنْقَ بِسَبْعٍ، فَلِأَوَّلَى غَسَلُهُ حَتَّى يُنْقَى.
وَيَقْطَعُ عَلَى وَثَرٍ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ وُضُوءٍ.

(١) زياده من: م.

(٢) فِي الْأَصْلِ، د، ز: «الثقل». والثقل: حثالة الشيء، وهو الثخين الذي يبقى أسفل
الصفافي.

(٣) الخطمي بالكسر ويفتح: نبات محلل منضج ملين.

(٤) فِي ز، م: «جنبه».

(٥) فِي م: «شفتيه».

(٦) القراح: الخالص من الماء الذي لم يخالطه كافور ولا حنوط ولا غير ذلك.

وإن خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الثَّلَاثِ ، أُعِيدَ وُضُوؤُهُ ، وَوَجِبَ غَسْلُهُ كُلَّمَا خَرَجَ ، إِلَى سَبْعٍ . وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ السَّبِيلَيْنِ أَوْ غَيْرِهِمَا بَعْدَ السَّبْعِ ، غُسِلَتِ النَّجَاسَةُ ، وَوُضِيَ ، وَلَا غَسْلَ ، لَكِنْ يَحْشُوهُ بِالْقُطْنِ ، أَوْ يُلَجِّمُ بِهِ كَمَا تَفْعَلُ الْمُسْتَحَاضَةُ ، فَإِنْ لَمْ يُمَسِّكْ ذَلِكَ ، حُشِيَ بِالطَّيْنِ الْحَرِّ الَّذِي لَهُ قُوَّةٌ تَمْسِكُ الْحَلَّ ، وَلَا يُكْرَهُ حَشْوُ الْحَلِّ إِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ . وَإِنْ خِيفَ خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْ مَنَافِذِ وَجْهِهِ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُحْشَى بِقُطْنٍ .

وإن خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي أَكْفَانِهِ وَلَفَّهَا عَلَيْهِ ، حُمِلَ وَلَمْ يُعَدَّ غَسْلٌ^(١) وَلَا وُضُوءٌ^(٢) ، سَوَاءٌ كَانَ فِي السَّابِعَةِ ، أَوْ قَبْلَهَا . وَيُسْنُ أَنْ يَجْعَلَ فِي الْآخِرَةِ^(٣) كَافُورًا وَسِدْرًا .

وَعَسْلُهُ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ أَفْضَلُ ، وَلَا بَأْسَ بَغْسَلِهِ بِمَاءٍ حَارٍّ ، وَخِلَالِ - وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ شَجَرَةِ لَيْثَةٍ ، كَالصَّفْصَافِ ، وَنَحْوِهِ مِمَّا يُنْقَى وَلَا يَجْرُخُ ، وَإِنْ جَعَلَ عَلَى رَأْسِهِ قُطْنًا فَحَسَنٌ وَيُرِيْلُ مَا بَأَثْفِهِ وَصِمَاحِيهِ مِنْ أَدَى - وَأُشْتَانٍ^(٤) إِنْ اخْتِيجَ إِلَيْهِنَّ ، وَلَا كُرَّةٌ فِي الْكُلِّ .

وإن كَانَ الْمَيْثُ شَيْعًا^(٥) أَوْ بِهِ حَدَبٌ^(٦) أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ، وَأَمَكَنَ تَمْدِيدُهُ

(١) فِي د : « غَسْلُهُ » .

(٢) فِي د : « وَضُوءُهُ » .

(٣) فِي م : « الْآخِرَةُ » .

(٤) الْأُشْتَانُ : مَادَّةٌ تَجْلُو وَتَنْقَى .

(٥) فِي د : « مَشِيخًا » .

(٦) الْحَدَبُ : خُرُوجُ الظَّهْرِ وَدُخُولُ الصَّدْرِ وَالْبَطْنِ .

بِالتَّلْيِينِ وَالْمَاءِ الْحَارِّ، فَعَلَّ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا بَعْسِفٍ، تَرَكَهَ بِحَالِهِ،
فَإِنْ كَانَ عَلَى صِفَةٍ لَا يُمَكِّنُ تَوَكُّهَ عَلَى النَّعْشِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ يَشْتَهَرُ^(١)
بِالْمُثَلَّةِ، تُرِكَ فِي تَابُوتٍ أَوْ تَحْتَ مَكْبَةٍ، كَمَا يُصْنَعُ بِالْمَرْأَةِ، وَيَأْتِي فِي
فَضْلِ الْحَمَلِ.

وَلَا بَأْسَ بَعْسِفِهِ فِي حَمَامٍ، وَبُخَاطِبَتِهِ لَهُ حَالٌ غَسَلِهِ نَحْوُ: انْقَلَبَ،
يَزُحْمُكَ اللَّهُ. وَلَا يَغْتَسِلُ غَاسِلُهُ بِفَضْلِ مَا سُخِّنَ لَهُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ،
تَرَكَهَ حَتَّى يَنْزُدَ، وَيَقْصُ شَارِبَ غَيْرِ مُحَرِّمٍ، وَيَقْلُمُ أَظْفَارَهُ - إِنْ طَالَا -
وَيَأْخُذُ شَعَرَ إِبْطَيْهِ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ مَعَهُ كَعْضُرٍ سَاقِطٍ، وَيُعَادُ غَسْلُهُ؛ لِأَنَّهُ
جُزْءٌ مِنْهُ كَعْضُرٍ، وَالْمُرَادُ: يُسْتَحَبُّ.

وَإِنْ كَانَ الْمَيْتُ مَقْطُوعَ الرَّأْسِ، أَوْ أَعْضَاؤُهُ مُقَطَّعَةً، لُفِّقَ بَعْضُهَا إِلَى
بَعْضٍ بِالتَّقْمِيطِ وَالطِّينِ الْحَرِّ، حَتَّى لَا يَتَبَيَّنَ تَشْوِيهِهُ، فَإِنْ قُفِدَ مِنْهَا شَيْءٌ،
لَمْ يُجْعَلْ لَهُ شَكْلٌ مِنْ طِينٍ وَلَا غَيْرِهِ.

وَإِنْ كَانَ فِي أَسْنَانِهِ شَيْءٌ يَتَحَرَّكُ وَخِيفَ سُقُوطُهُ، تُرِكَ وَلَمْ يُنَزَّغْ،
وَنَصَّ، أَنَّهُ يُزَبْطُ بِذَهَبٍ، فَإِنْ سَقَطَ، لَمْ يُزَبْطَ بِهِ، وَيُؤْخَذُ إِنْ لَمْ يَسْقُطْ.
وَيَحْرُمُ خَلْقُ شَعْرِ عَانَتِهِ وَرَأْسِهِ، وَخَتْنِهِ، وَلَا يُسَرَّخُ شَعْرُهُ، قَالَ
الْقَاضِي: يُكْرَهُ.

وَيُتَقَى عَظْمُ نَجَسٍ جُبِرَ بِهِ، مَعَ مُثَلَّةٍ، وَتُرَالُ اللَّصُوقُ لَغَسَلٍ وَاجِبٍ،

(١) فِي م: «يَشَهَرُ».

فَيُغَسَّلُ مَا تَحْتَهَا، فَإِنْ حِيفَ مِنْ قَلْعِهَا مُثَلَّةً، مُسِخَ عَلَيْهَا، وَلَا يُتَقَى خَاتَمٌ
وَنَحْوَهُ وَلَوْ بَيَّوَدَهُ^(١)، كَحَلَقَةٍ فِي أُذُنِ امْرَأَةٍ، لَا أَنْفَ ذَهَبٍ، وَيَأْتِي آخِرُ
البَابِ .

وَيُسَنُّ صَفْرُ شَعْرِ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، أَى صَفَائِرَ؛ قَرْنَيْهَا وَنَاصِيَّتَيْهَا،
وَيُسَدَّلُ خَلْفَهَا. قِيلَ لِأَحْمَدَ^(٢): الْعَرُوسُ تَمُوتُ فَتَجْلَى؟ فَأَنْكَرَهُ شَدِيدًا.
فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ غَسْلِهِ، نَشَفَهُ بِثَوْبٍ، نَذَبًا، وَلَا يَتَنَجَّسُ مَا نُشِفَ بِهِ؛
^(٣) لَعَدَمِ نَجَاسَتِهِ بِالْمَوْتِ^(٣) .

وَمُحَرَّمٌ مَيِّتٌ كَهَوِّ حَيٍّ، فَيُجَنَّبُ مَا يُجَنَّبُ فِي حَيَاتِهِ؛ لِبَقَاءِ
الْإِحْرَامِ، لَكِنْ لَا يَجِبُ الْفِدَاءُ عَلَى الْفَاعِلِ بِهِ مَا يُوجِبُ الْفِدْيَةَ لَوْ فَعَلَهُ
حَيًّا، وَيُسْتَرَى عَلَى نَعْيِهِ بِشَيْءٍ، وَيُكْفَنُ فِي ثَوْبَيْهِ، نَصًّا، وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ
كَبَقِيَّةِ كَفَنِ حَلَالٍ، فَيُغَسَّلُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَلَا يُلْبَسُ ذَكَرُ الْخَيْطِ، وَيُعْطَى
وَجْهُهُ وَرِجْلَاهُ، وَسَائِرُ بَدَنِهِ، لَا رَأْسُهُ، وَلَا وَجْهُهُ أَنْثَى، وَلَا يُقَرَّبُ
طَبِيبًا - وَلَا يُنْتَعَمُ مِنْهُ مُعْتَدَّةٌ مَاتَتْ - وَلَا يُوقَفُ بِعَرَفَةَ، إِنْ مَاتَ قَبْلَهُ، وَلَا
يُطَافُ بِهِ .

فصل : [٤٨ ر] وَيَحْرُمُ غَسْلُ شَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ؛ الْمَقْتُولِ بِأَيْدِيهِمْ، وَلَوْ غَيْرُ
مُكَلَّفٍ، أَوْ غَالًا، رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ جُنُبًا، أَوْ حَائِضًا أَوْ

(١) فِي د: «بَيَّوَدَ» .

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ، م: «فِي» .

(٣) (٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ: م .

نُفْسَاء، طَهَّرْتَا أَوْ لَا، فَيُغَسَّلُ غَسْلًا وَاحِدًا.

وإن أَسْلَمَ ثم اسْتُشْهِدَ قَبْلَ غُسْلِ الْإِسْلَامِ، لَمْ يُغَسَّلْ. وإن قُتِلَ وَعَلَيْهِ حَدَثٌ أَصْغَرُ، لَمْ يُوضَّأْ، وَتُغَسَّلُ نَجَاسَتُهُ، وَيَجِبُ بَقَاءُ دَمٍ لَا نَجَاسَةٍ^(١) معه، فَإِنْ لَمْ تَزَلْ إِلَّا بِالْدَّمِ، غُسْلًا.

وَيُتْرَعُ عَنْهُ السَّلَاحُ، وَالْجُلُودُ، وَنَحْوُ فَرْوَةٍ وَخُفٍّ، وَيَجِبُ دَفْنُهُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُتِلَ فِيهَا، وَظَاهِرُهُ، وَلَوْ كَانَتْ حَرِيرًا، فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ وَلَوْ لَمْ يَخْضُلِ الْمَشْنُونُ. فَإِنْ كَانَ قَدْ سَلَبَهَا، كُفِّنَ بغيرِهَا. وَيُسْتَحَبُّ دَفْنُهُ فِي مَضْرِعِهِ.

وإن سَقَطَ مِنْ شَاهِقٍ، أَوْ ذَائِبَةٍ - لَا يَفْعَلِ الْعَدُوُّ - أَوْ رَفَسَتْهُ فَمَاتَ، أَوْ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ، أَوْ عَادَ سَهْمُهُ عَلَيْهِ، أَوْ سَيْفُهُ، أَوْ وُجِدَ مَيِّتًا وَلَا أَثَرَ بِهِ، أَوْ حَمِلَ بَعْدَ جَرْحِهِ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ نَامَ أَوْ بَالَ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ عَطَسَ، أَوْ طَالَ بَقَاؤُهُ غُرْفًا، غُسْلٌ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، وَجُوبًا.

وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا، حَتَّى مَن قَتَلَهُ الْكُفَّارُ صَبْرًا فِي غَيْرِ حَرْبٍ، أُلْحِقَ بِشَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ.

وَالشُّهَدَاءُ - غَيْرَ شَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ - بِضْعَةٌ وَعِشْرُونَ؛ الْمَطْعُونُ^(٢)، وَالْمَبْطُونُ^(٣)، وَالْغَرِيقُ، وَالشَّرِيقُ^(٤)، وَالْحَرِيقُ، وَصَاحِبُ الْهَذَمِ، وَذَاتُ

(١) فِي م: «نَجَاسَتُهُ».

(٢) الْمَطْعُونُ: مَنْ أَصَابَهُ الطَّاعُونُ فَمَاتَ.

(٣) الْمَبْطُونُ: عَلِيلُ الْبَطْنِ.

(٤) الشَّرِيقُ: الشَّجَا وَالْقُصَّةُ.

الْجَنْبِ^(١) ، وَالسَّلُ^(٢) ، وَصَاحِبُ اللَّقْوَةِ^(٣) ، وَالصَّابِرُ فِي الطَّاعُونَ^(٤) ،
وَالْمُتَرَدِّى مِنْ رُغُوسِ الْجِبَالِ ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَمَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ
بِئْتَةٍ صَادِقَةٍ ، وَمَوْتُ الْمُرَابِطِ ، وَأَمْنَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ ، وَالْجُنُونُ ، وَالتَّقْسَاءُ ،
وَاللَّدِيغُ ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ أَوْ أَهْلِهِ أَوْ دِينِهِ أَوْ ذِمِّهِ أَوْ مَظْلَمَتِهِ ، وَفَرِسُ
السَّبْعِ ، وَمَنْ خَرَّ عَنْ دَائِيَّتِهِ .

وَمِنْ أَغْرَبِهَا ، مَوْتُ الْغَرِيبِ ، وَأَغْرَبُ مِنْهُ ، الْعَاشِقُ إِذَا عَفَّ وَكَتَمَ .
ذَكَرَ تَعْدَادُهُمْ فِي « غَايَةِ الْمَطْلَبِ » .

وَكُلُّ شَهِيدٍ غُسِّلَ ، صَلَّيَ عَلَيْهِ وَجُوبًا ، وَمَنْ لَا فَلَا .
وَالشَّهِيدُ بغير قَتْلِ ، كَغَرِيقٍ وَنَحْوِهِ مِّنْ^(٥) تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى
عَلَيْهِ .

وَإِذَا^(٦) وُلِدَ السَّقَطُ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، غُسِّلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَلَوْ لَمْ
يَسْتَهْلِ ، وَيُسْتَحَبُّ تَسْمِيَّتُهُ .

وَلَوْ وُلِدَ قَبْلَ أَرْبَعَةِ^(٧) أَشْهُرٍ - وَإِنْ جُهِلَ أَذْكَرَ أَمْ أُنْثَى - سُمِّيَ بِصَالِحٍ

(١) ذات الجنب : علة صعبة ، وهى ورم حارّ يعرض للحجاب المستبطن للأضلاع .

(٢) السَّلُ ، بالكسر والضم : قرحة تحدث فى الرئة .

(٣) اللقوة ، بفتح اللام : داء يصيب الوجه .

(٤) فى م : « الطعون » .

(٥) فى م : « مما » .

(٦) فى م : « ذا » .

(٧) سقط من : م .

لهما؛ كَطَلْحَةَ، وَهَبَةَ اللَّهِ .

ولو كان السَّقَطُ مِنْ كَافِرَيْنِ، فَإِنْ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ، فَكُمُسْلِمٍ، وَإِلَّا فَلَا . وَيُصَلِّي عَلَى طِفْلِ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ .

وَمَنْ تَعَدَّرَ غَسْلَهُ لَعَدَمِ مَاءٍ، أَوْ عُذِرَ غَيْرُهُ، يُتِمُّ وَكُفَّنَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ .
وَأَنْ تَعَدَّرَ غَسْلُ بَعْضِهِ، يُتِمُّ لَهُ، وَإِنْ أُمِكَنَ صَبَّ الْمَاءِ عَلَيْهِ بِلا عَزَاكَ، صُبَّ عَلَيْهِ وَثَرِكَ عَزَاكَ . ثُمَّ إِنْ يُتِمُّ لَعَدَمِ^(١) الْمَاءِ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ وَجَدَ الْمَاءَ قَبْلَ دَفْنِهِ، وَجَبَ غَسْلُهُ، وَإِنْ وَجَدَ فِيهَا^(٢)، بَطَلَتِ الصَّلَاةُ^(٣) . وَيَلْزَمُ الْوَارِثُ قَبُولُ مَاءٍ وَهَبَ لِلْمَيِّتِ، لَا تَمْنِيهِ .

وَيَجِبُ عَلَى الْغَاسِلِ سِتْرُ قَبِيحِ رَأْيِهِ، كَطَبِيبٍ، وَيُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهُ إِنْ كَانَ حَسَنًا . قَالَ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ: إِلَّا عَلَى مَشْهُورٍ بِيَدْعَاةٍ مُضِلَّةٍ، أَوْ قَلَّةٍ دِينٍ، أَوْ فُجُورٍ وَنَحْوِهِ، فَيُسْتَحَبُّ إِظْهَارُ شَرِّهِ، وَسِتْرُ خَيْرِهِ . وَلَا نَشْهَدُ^(٤) إِلَّا لِمَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ .

(١) فِي الْأَصْلِ: «لَعَدَمِ» .

(٢) أَيْ: إِنْ وَجَدَ الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَقَدْ يَمُ، بَطَلَتِ الصَّلَاةُ، فَيُفْسَلُ ثُمَّ يُصَلَّى عَلَيْهِ .

(٣) زِيَادَةُ مِنْ: م .

(٤) أَيْ: لَا نَشْهَدُ بِجَنَّةٍ أَوْ نَارٍ .

فَضْلٌ فِي الْكَفَنِ

يَجِبُ كَفْنُ الْمَيِّتِ ، وَمُؤَنَّةُ تَجْهِيزِهِ - غَيْرَ حُنُوطٍ وَطِيبٍ ، وَيَأْتِي - فِي مَالِهِ ، لِحَقِّ اللَّهِ ، وَحَقِّ الْمَيِّتِ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، ثَوْبٌ وَاحِدٌ يَشْتَرُ جَمِيعَ الْبَدَنِ ، فَلَوْ وَصَّى بِأَقْلٍ مِنْهُ لَمْ تُسْمَعْ وَصِيَّتُهُ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَصِفَ الْبَشْرَةَ .

وَيَجِبُ مَلْبُوسٌ مِثْلُهُ فِي الْجُمُعِ ، وَالْأَعْيَادِ - مَا لَمْ يُوصِ بِدُونِهِ - مُقَدَّمًا هُوَ وَمُؤَنَّةُ تَجْهِيزِهِ عَلَى دَيْنٍ وَلَوْ بِرَهْنٍ ، وَأُزْشٍ جِنَائِيَّةٍ ، وَوَصِيَّةٍ ، وَمِيرَاثٍ ، وَغَيْرِهَا . وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْوَرَثَةِ^(١) مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ .

وإن أوصى في أثوابٍ ثَمِينَةٍ لَا تَلِيْقُ بِهِ ، لَمْ تَصِحَّ^(٢) ، وَالْجَدِيدُ أَفْضَلُ مِنَ الْعَتِيقِ ، مَا لَمْ يُوصِ بِغَيْرِهِ .

وَلَا بَأْسَ بِاسْتِعْدَادِ الْكَفَنِ لِحُلٍّ أَوْ لِعِبَادَةٍ فِيهِ . قِيلَ لِأَحْمَدَ : يُصَلَّى فِيهِ ، أَوْ يُحْرِمُ فِيهِ ، ثُمَّ يَغْسِلُهُ ، وَيَضَعُهُ لَكَفْنِهِ ؟ فَرَأَاهُ حَسَنًا .

وَيَجِبُ كَفْنُ الرَّقِيقِ عَلَى مَالِكِهِ .

(١) فِي ز ، م : « الْوَارِثِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « يَصِحُّ » .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ مَالٌ ، فَعَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ ، وَكَذَلِكَ دَفَنُهُ وَمَا لَا بُدَّ لِلْمَيِّتِ مِنْهُ ، إِلَّا الزَّوْجُ^(١) ، ثُمَّ مِنْ يَتِّ الْمَالِ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، ثُمَّ عَلَى مُسْلِمٍ عَالِمٍ بِهِ .

وَيُكْرَهُ فِي رَقِيقٍ يَحْكِي هَيْئَةَ الْبَدَنِ ؛ وَشَعْرٍ وَصُوفٍ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى [٤٨ ط] غَيْرِهِ ، وَبُزْغَفَرٍ ، وَمُعْصَفَرٍ وَلَوْ لَامْرَأَةٍ حَتَّى الْمَقْفُوشِ ، قُطْنًا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ .

وَيَحْرُمُ بِجُلُودٍ وَخَرِيرٍ وَمُذْهَبٍ وَلَوْ لَامْرَأَةٍ وَصَبِيٍّ ، وَيَجُوزُ فِيهِمَا ضُرُورَةٌ ، وَيَكُونُ ثَوْبًا وَاحِدًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَشْتُرُ جَمِيعَهُ ، سَتَرَ الْعَوْرَةَ ، ثُمَّ رَأْسَهُ ، وَمَا يَلِيهِ ، وَجُعِلَ عَلَى بَاقِيهِ خَشِيشٌ أَوْ وَرَقٌ . فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ ، وَوُجِدَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَمْوَاتِ ، لَجِمَعَ فِي الثَّوْبِ مَا يُمَكِّنُ جَمْعَهُ فِيهِ مِنْهُمْ^(٢) .

وَأَفْضَلُ الْأَكْفَانِ الْبَيَاضُ ، وَأَفْضَلُهُ الْقُطْنُ ، وَيُسْتَحَبُّ تَكْفِينُ رَجُلٍ فِي ثَلَاثِ لَفَافٍ بَيَضٍ مِنْ قُطْنٍ ، وَأَحْسَنُهَا أَعْلَاهَا ؛ لِيُظْهَرَ لِلنَّاسِ كَعَادَةِ الْحَيِّ ، وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ وَتَغْيِيمُهُ .

وَيُكْفَنُ صَغِيرٌ فِي ثَوْبٍ ، وَيَجُوزُ فِي ثَلَاثَةٍ ، وَإِنْ وَرِثَهُ^(٣) غَيْرُ مُكَلَّفٍ ، لَمْ تَجْزِ الزِّيَادَةُ عَلَى ثَوْبٍ ؛ لِأَنَّهُ تَبَرُّعٌ ، قَالَهُ الْمَجْدُّ ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَمَنْ

(١) أى لا يلزم الزوج كفن امرأته وإن كانت نفقة الزوجة أيام حياتها عليه .

انظر : « المقنع والشرح الكبير والإنصاف » ١١٩ / ٦ .

(٢) سقط من : م .

(٣) فى ز : « ورث الصغير » .

أَخْرَجَ فَوْقَ الْعَادَةِ، فَأَكْثَرَ الطَّيِّبَ^(١)، وَأَعْطَى الْمُقَرَّبِينَ بَيْنَ يَدَيِ
الْجِنَازَةِ، وَأَعْطَى الْحَمَّالِينَ وَالْحَفَّارَ^(٢) زِيَادَةً عَلَى الْعَادَةِ، عَلَى طَرِيقِ الْمَرْوَةِ
لَا بِقَدْرِ الْوَاجِبِ، فَمُتَّبِعٌ، فَإِنْ كَانَ مِنَ التَّرِكَةِ فَمِنْ نَصِيهِهِ. انْتَهَى.

وَتُكْفَرُ الصَّغِيرَةُ إِلَى بُلُوغٍ فِي قَمِيصٍ وَلِفَافَتَيْنِ، وَخُشْيَ كَأُنْثَى؛
^(٣) فَيَبْسُطُ بَعْضُ^(٤) اللَّفَافِ فَوْقَ بَعْضٍ، وَيُجَمَّرُهَا بِالْعُودِ بَعْدَ رَشِّهَا بِمَاءٍ وَزِدٍ
أَوْ غَيْرِهِ؛ لِيَعْلَقَ بِهِ، ثُمَّ يُوَضَّعُ عَلَيْهَا مُسْتَلْقِيًا، وَيَجْعَلُ الْحَنُوطَ - وَهُوَ
أَخْلَاطٌ مِنْ طَيِّبٍ - فِيمَا بَيْنَهَا، لَا عَلَى ظَهْرِ الْعُلْيَا، وَلَا عَلَى الثُّوبِ الَّذِي
عَلَى النَّعْشِ، وَيَجْعَلُ مِنْهُ فِي قُطْنٍ يُجْعَلُ بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ، وَيَشُدُّ فَوْقَهُ خِرْقَةً
مَشْقُوقَةً الطَّرْفِ، كَالْتَّبَانِ تَجْمَعُ أَلْيَتَيْهِ وَمِثْلَتَهُ، وَكَذَلِكَ فِي الْجِرَاحِ النَّافِذَةِ،
وَيَجْعَلُ الْبَاقِي عَلَى مَنَافِذِ وَجْهِهِ وَمَوَاضِعِ سُجُودِهِ، وَمَغَايِنِهِ^(٤).

وَيُطَيَّبُ رَأْسُهُ وَلَحْيَتُهُ، وَإِنْ طَيَّبَ - وَلَوْ بِمِسْكِ بَغِيرِ وَزَسٍ وَزَعْفَرَانٍ -
سَائِرَ بَدَنِهِ غَيْرَ دَاخِلِ عَيْنَيْهِ، كَانَ حَسَنًا، وَيُكْرَهُ دَاخِلُ عَيْنَيْهِ، وَبِوَزَسٍ
وَزَعْفَرَانٍ، وَيُكْرَهُ طَلْيُهُ بِصَبْرِ لَيْمَسِكَ وَبَغَيْرِهِ، مَا لَمْ يُثْقَلْ، قَالَ الْمُجَدُّ.
وَالطَّيِّبُ وَالْحَنُوطُ غَيْرُ وَاجِبَيْنِ، بَلْ مُسْتَحَبَّانِ.

ثُمَّ يَرُدُّ طَرَفَ اللَّفَافَةِ الْعُلْيَا مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ

(١) فِي م: «لِلطَّيِّبِ».

(٢) فِي م: «الْحَفَّارِينَ».

(٣ - ٣) فِي م: «فَتَبْسُطُ».

(٤) بَعْدَهُ فِي م: «كَطَى رَكْبَتَيْهِ، وَتَحْتَ إِبْطِهِ، وَكَذَا سِرْتُهُ».

وَالْمَغْنِيُّ: الْإِبْطُ، وَبِوَاطِنِ الْأَفْخَاذِ عِنْدَ الْحَوَالِيْبِ.

طَرَفَهَا الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ، ثُمَّ الثَّانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ كَذَلِكَ، وَيَجْعَلُ مَا عِنْدَ رَأْسِهِ أَكْثَرَ مِمَّا عِنْدَ رِجْلَيْهِ، لِشَرَفِهِ، وَالْفَاضِلَ عَنْ وَجْهِهِ وَرِجْلَيْهِ، عَلَيْهِمَا بَعْدَ جَمْعِهِ، ثُمَّ يَعْقِدُهَا^(١) إِنْ خَافَ انْتِشَارَهَا، ثُمَّ تُحْلُ الْعُقْدُ^(٢) فِي الْقَبْرِ. زَادَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ: وَلَوْ نَسِيَ بَعْدَ تَسْوِيَةِ التُّرَابِ قَرِيْبًا؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ، وَلَا يَحُلُّ الْإِزَارَ، وَلَا يَخْرُقُ الْكَفَنَ، وَلَوْ خِيفَ نَبْشُهُ. وَكَرِهَهُ أَحْمَدُ.

وَإِنْ كُفِّنَ فِي قَمِيصٍ بَكْمَيْنِ وَدَخَارِيصٍ^(٣) وَإِزَارٍ وَلِفَافَةٍ، جَارَ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ. وَظَاهِرُهُ، وَلَوْ لَمْ تَتَعَدَّرِ اللَّفَافَةُ.

وَيَجْعَلُ الْمِثْرَ مِمَّا يَلِي جَسَدَهُ، وَلَا يَزِرُّ عَلَيْهِ الْقَمِيصَ، وَيُدْفَنُ فِي مَقْبَرَةٍ مُسَبَّلَةٍ بِقَوْلِ بَعْضِ الْوَرَثَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا مِئَّةَ. وَعَكْسُهُ الْكَفَنَ وَالْمُؤَنَّةَ، وَلَوْ بَذَلَهُ بَعْضُ الْوَرَثَةِ مِنْ نَفْسِهِ، لَمْ يُلْزَمَ بَقِيَّتُهُمْ قَبُولُهُ، لَكِنْ لَيْسَ لِلْبَيْتِيَّةِ نَقْلُهُ وَسَلْبُهُ مِنْ كَفَنِهِ بَعْدَ دَفْنِهِ، بِخِلَافِ مُبَادَرَتِهِ إِلَى مِلْكِ الْمَيِّتِ؛ لِانْتِقَالِهِ إِلَيْهِمْ، لَكِنْ يُكْرَهُ لَهُمْ^(٤).

وَيُسَنُّ تَكْفِينُ امْرَأَةٍ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ بَيضٍ؛ إِزَارٍ، وَخِمَارٍ، ثُمَّ قَمِيصٍ - وَهُوَ الدُّرْعُ - ثُمَّ لِفَافَتَيْنِ. وَنَصُّهُ، وَجَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ: خِرْقَةٌ تُشَدُّ بِهَا فَخِذَاهَا^(٥)، ثُمَّ مِثْرَ، ثُمَّ قَمِيصٌ وَخِمَارٌ، ثُمَّ لِفَافَةٌ. وَلَا بَأْسَ أَنْ تُنْقَبَ.

(١) فِي د: «يَعْقِدُهُمَا».

(٢) فِي م: «الْعُقْدَةُ».

(٣) الدَّخْرِيسُ، مَرْبُوبُ الثَّوْبِ، وَهُوَ عِنْدَ الْعَرَبِ الْبَيْتِيَّةُ: أَيْ الزِيْقُ يَتَّخِذُ فِي جَيْبِ الْقَمِيصِ، تَثْبِتُ فِيهِ الْأَزْرَارَ.

(٤) سَقَطَ مِنْ: م.

(٥) فِي م: «فَخِذَاهَا».

وَيُسْنُ تَغْطِيَةُ نَعِشٍ بِأَيْضٍ ، وَيُكْرَهُ بغيره .

وإن ماتَ مُسَافِرٌ ، كَفَّنَهُ رَفِيقُهُ مِنْ مَالِهِ ^(١) ، فَإِنْ تَعَذَّرَ ، فَمِنْهُ ، وَيَأْخُذُهُ مِنْ تَرْكِه ، أَوْ مِمَّنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ ، إِنْ نَوَى الرُّجُوعَ وَلَا حَاكِمَ ، فَإِنْ وُجِدَ حَاكِمٌ ، وَأُذِنَ فِيهِ ، رَجَعَ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذُنْ وَنَوَى الرُّجُوعَ ، رَجَعَ ^(٢) .

وإن كانَ لِلْمَيِّتِ كَفَنٌ ، وَثَمَّ حَتَّى مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ ؛ لِبَرْدٍ وَنَحْوِهِ ، فَالْحَيُّ أَحَقُّ بِهِ . قَالَ ^(٣) الْجَدُّ وَغَيْرُهُ : إِنْ خَشِيَ الثَّلْفَ ، وَإِنْ كَانَ لِحَاجَةِ الصَّلَاةِ [٤٩ر] فِيهِ ، فَلَا يَلِيْتُ أَحَقُّ بِكَفْنِهِ وَلَوْ كَانَ ^(٤) لِفَافَتَيْنِ ، وَيُصَلِّي الْحَيُّ عُزَيَانًا ^(٥) عَلَيْهِ .

وإن نُبِشَ وَشُرِقَ كَفَنُهُ ، كُفِّنَ مِنْ تَرْكِه ثَانِيًا ، وَثَالِثًا ، وَلَوْ قُسِّمَتْ ، مَا لَمْ تُضَرَفْ فِي ذَيْنِ أَوْ وَصِيَّةٍ .

وإن أَكَلَهُ سَبْعٌ ، أَوْ أَخَذَهُ سَيْلٌ وَبَقِيَ كَفَنُهُ ؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ مَالِهِ فَتَرَكَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مُتَبَرِّعٍ بِهِ ، فَهُوَ لَهُ لَا لَوَرَثَةِ الْمَيِّتِ ^(٦) . وَإِنْ جَبَى كَفَنُهُ ، فَمَا فَضَّلَ فَلِرَبِّهِ إِنْ عَلِمَ ، فَإِنْ جَهِلَ فَفِي كَفْنٍ آخَرَ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ ، تَصَدَّقَ بِهِ ، وَلَا يُجَبَّى كَفَنٌ لَعَدَمٍ ، إِنْ سَيَّرَ بِحَشِيشٍ .

(١) أى : من مال المسافر الذى مات .

(٢) أى : رجوعه على التركة أو من تلزمه نفقته .

(٣) بعده فى م : « به » .

(٤) بعده فى م : « فى » .

(٥) سقط من : م .

(٦) فى الأصل : « ميت » .

فَصْلٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

يَسْقُطُ فَرَضُهَا بِوَاحِدٍ؛ رَجُلًا^(١) كَانَ أَوْ امْرَأَةً، أَوْ خُنْثَى، كَغَسَلِهِ .
وَتُسَنُّ لَهَا الْجَمَاعَةُ وَلَوْ نِسَاءً^(٢)، إِلَّا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَا، اخْتِارًا لَهُ
وَتَعْظِيمًا .

وَلَا يُطَافُ بِالْجِنَازَةِ عَلَى أَهْلِ الْأَمَاكِينِ لِيَصَلُّوا عَلَيْهَا، فَهِيَ كَالْإِمَامِ
يُقَصَّدُ وَلَا يُقَصَّدُ .

وَالأُولَى بِهَا بَعْدَ الْوَصِيِّ : السُّلْطَانُ ، ثُمَّ نَائِبُهُ الْأَمِيرُ ، ثُمَّ الْحَاكِمُ ؛ وَهُوَ
الْقَاضِي ، لَكِنَّ السَّيِّدَ أُولَى بِرَقِيقِهِ بِهَا مِنَ السُّلْطَانِ ، وَبَغْسِلِ ، وَبَدْفَنِ ، ثُمَّ
أَقْرَبُ الْعَصْبَةِ ، ثُمَّ ذُوو أَرْحَامِهِ ، ثُمَّ الزَّوْجُ ، وَمَعَ التَّسَاوِي يُقَدَّمُ الْأُولَى
بِالْإِمَامَةِ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الصِّفَاتِ ، أُقْرِعَ . وَيُقَدَّمُ الْحُرُّ الْبَعِيدُ عَلَى الْعَبْدِ
الْقَرِيبِ ، وَيُقَدَّمُ الْعَبْدُ الْمُكَلَّفُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ . فَإِنْ اجْتَمَعَ أَوْلِيَاءُ مَوْتَى ،
قُدِّمَ الْأُولَى بِالْإِمَامَةِ ، ثُمَّ قُرْعَةً .

وَلَوْلَى كُلُّ مَيِّتٍ أَنْ يَنْفَرِدَ بِصَلَاتِهِ عَلَى مَيِّتِهِ إِنْ أَمِنَ فَسَادًا . وَمَنْ قُدِّمَهُ
وَلَّى فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ . فَإِنْ بَدَرَ أَجَنِبِيٌّ وَصَلَّى بِغَيْرِ إِذْنٍ ، فَإِنْ صَلَّى الْوَلِيُّ خَلْفَهُ ،

(١) بعده في م : «رجلاً» .

(٢) في د ، ز : «لنساء» . وفي م : «النساء» .

صَارَ إِذْنَا ، وَإِلَّا فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ ؛ لِأَنَّهَا ^(١) حَقُّهُ .

وَإِذَا سَقَطَ فَرَضُهَا ، سَقَطَ التَّقْدِيمُ الَّذِي هُوَ مِنْ أَحْكَامِهَا .

وَلَيْسَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُقَدِّمَ غَيْرَهُ ، وَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِتَغْيِينِ مَأْمُومٍ ؛ لَعَدَمِ الْقَائِدَةِ .

وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَصُفِّهِمْ ، وَأَنْ يُسَوِّيَ صُفُوفَهُمْ ، وَأَنْ لَا يُنْقِصَهُمْ عَنْ ثَلَاثَةِ صُفُوفٍ ، وَالْقَدْ هُنَا كَغَيْرِهَا .

وَيُسْنَى أَنْ يَقُومَ إِمَامٌ عِنْدَ صَدْرِ رَجُلٍ ، وَوَسْطِ امْرَأَةٍ ، وَيُنَازِلَ ذَلِكَ مِنْ خُتْنَى ، فَإِنْ اجْتَمَعَ رِجَالٌ مَوْتَى فَقَطْ ، ^(٢) «أَوْ نِسَاءً فَقَطْ» ، أَوْ خَنَائِي فَقَطْ ، سَوَى بَيْنَ رُءُوسِهِمْ ، وَمُنْفَرِدٌ كَالْإِمَامِ .

وَيُقَدَّمُ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ أَفْضَلُهُمْ ، فَإِنْ تَسَاوَوْا ، قُدِّمَ أَكْبَرُ ، فَإِنْ تَسَاوَوْا ، فَسَابِقُ ، فَإِنْ تَسَاوَوْا ، فَفَرَعَةٌ ، وَيُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ مِنَ الْمَوْتَى أَمَامَ الْمَفْضُولِينَ ^(٣) فِي الْمَسِيرِ . وَيُجْعَلُ وَسْطُ الْمَرْأَةِ حِذَاءَ صَدْرِ الرَّجُلِ ، وَخُتْنَى بَيْنَهُمَا . وَجَمْعُ الْمَوْتَى فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ مُنْفَرِدِينَ .

وَالْأُولَى مَعْرِفَةُ ذُكُورِيَّتِهِ ، وَأُنْثَوِيَّتِهِ ، وَاسْمِهِ ، وَتَسْمِيَّتِهِ فِي دُعَائِهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ . وَلَا بِأَسْرِ بِالْإِشَارَةِ حَالَ الدُّعَاءِ لِلْحَيِّتِ .

(١) فِي ز : «لأنه» .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي الْأَصْلِ : «الْمَفْضُول» .

ثم يُحْرِمُ كما سَبَقَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ ، وَيَضَعُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ ، وَيَتَعَوَّدُ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ وَلَا يَسْتَفْتِحُ ، وَيُكَبِّرُ أَرْبَعَ^(١) تَكْبِيرَاتٍ ؛ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْفَاتِحَةَ فَقَطْ سِرًّا وَلَوْ لَيْلًا ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الثَّانِيَةِ كَمَا فِي التَّشْهِيدِ ، وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهِ ، وَيَدْعُو فِي الثَّالِثَةِ سِرًّا بِأَحْسَنِ مَا يَحْضُرُهُ ، وَلَا تَوَقَّيْتُ فِيهِ ، وَيُسَنُّ بِالْمَأْثُورِ ؛ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا »^(٢) ، إِنَّكَ تَعْلَمُ مُتَقَلِّبِنَا^(٣) وَمُتَوَانَا^(٤) ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، « اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَقَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَقَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ »^(٥) . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَعَافِهِ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَوَسِّعْ^(٦) مَدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالتَّيَرِدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ

(١) سقط من : م .

(٢) أخرجه الترمذی ، فی : باب ما يقول فی الصلاة علی الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٤ / ٢٤٠ ، ٢٤١ . والنسائی ، فی : باب فی الدعاء ، من کتاب الجنائز . المجتبی ٤ / ٦١ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٤ / ١٧٠ ، ٢٩٩ / ٥ ، ٣٠٨ .

(٣) فی د ، ز : « منقلبنا » .

(٤) فی د : « متوانا » .

(٥) أخرجه أبو داود ، فی : باب فی الدعاء للمیت ، من کتاب الجنائز . سنن أبی داود ٢ / ١٨٨ . والترمذی ، فی : باب ما يقول فی الصلاة علی الميت ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٤ / ٢٤١ . وابن ماجه ، فی : باب ما جاء فی الدعاء فی الصلاة علی الجنائز ، من کتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ / ٤٨٠ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٢ / ٣٦٨ .

(٦) فی م : « أوسع » .

القَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ، وَأَفْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّزْ لَهُ فِيهِ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ، ابْنُ أُمَّتِكَ، نَزَلَ بِكَ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ، وَلَا أَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَجَازِهِ بِإِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ^(١).

وإن كان صغيرًا ولو أنثى، أو [٤٩ظ] بَلَغَ مَجْنُونًا وَاسْتَمَرَ، جَعَلَ مَكَانَ الْاِسْتِغْفَارِ لَهُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ دُخْرًا لَوَالِدَيْهِ، وَفَرْطًا وَأَجْرًا وَشَفِيعًا مُجَابًا، اللَّهُمَّ ثَقِّلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا، وَأَعْظِمْ بِهِ أَجُورَهُمَا، وَالْحَقُّ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ، وَاجْعَلْهُ فِي كَفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَفِيهِ بِرَحْمَتِكَ عَذَابُ الْجَحِيمِ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ إِسْلَامَ وَالِدَيْهِ، دَعَا لِمَوَالِيهِ.

وَيَقُولُ فِي دُعَائِهِ لَامْرَأَةٍ: اللَّهُمَّ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكَ، ابْنَةُ أُمَّتِكَ، نَزَلَتْ بِكَ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ. وَلَا يَقُولُ: أَبْدِلْهَا زَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهَا. فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ.

وَيَقُولُ فِي خُتْمَتِهِ: هَذَا الْمَيِّتُ. وَنَحْوَهُ.

وإن كان يَعْلَمُ مِنَ الْمَيِّتِ غَيْرَ الْخَيْرِ، فَلَا يَقُولُ: وَلَا أَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا. وَيَقِفُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا، وَلَا يَدْعُو، وَلَا يَتَشَهَّدُ، وَلَا يُسَبِّحُ بَعْدَهَا^(٢) وَلَا قَبْلَهَا، وَلَا بَأْسَ بِتَأْمِينِهِ، وَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً^(٣) وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ يَجْهَرُ بِهَا

(١) بعده في د: «اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده، واغفر لنا وله». وفي م: «اللهم لا

تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده».

(٢) في الأصل: «بعد الرابعة».

(٣) سقط من: م.

الإمام، وتَجُوزُ تَلْقَاءُ وَجْهِهِ، وَيَجُوزُ ثَانِيَةٌ عَنْ يَسَارِهِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَيُسْنُّ وَقُوفَهُ مَكَانَهُ حَتَّى تُرْفَعَ.

وَالوَاجِبُ مِنْ ذَلِكَ؛ الْقِيَامُ إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ فَرَضًا، فَلَا تَصِيحُ مِنْ قَاعِدٍ، وَلَا زَاكِبٍ. وَالتَّكْبِيرَاتُ الْأَرْبَعُ، فَإِنْ تَرَكَ مِنْهَا ^(١) غَيْرُ مَسْبُوقٍ تَكْبِيرَةً ^(٢) عَمْدًا، بَطَلَتْ، وَسَهْوًا، يُكَبِّرُ مَا لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ، فَإِنْ طَالَ، أَوْ وَجَدَ مُنَافٍ مِنْ كَلَامٍ وَنَحْوِهِ، اسْتَأْنَفَ. وَالْفَاتِحَةُ عَلَى إِمَامٍ ^(٣) مُتَفَرِّدٍ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَدَعْوَةُ لِلْمَيِّتِ، وَلَا يَتَعَيَّنُ الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ فِي الثَّلَاثَةِ ^(٤)، بَلْ يَجُوزُ فِي الرَّابِعَةِ، وَيَتَعَيَّنُ غَيْرُهُ فِي مَحَالِّهِ. وَتَسْلِيمَتُهُ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ. أَجْزَأً. وَتَقَدَّمَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ.

وَجَمِيعُ مَا يُشْتَرَطُ لِمَكْتُوبَةٍ ^(٥)، مَعَ حُضُورِ الْمَيِّتِ يَتَنَزَّلُ قَبْلَ الدُّفْنِ، إِلَّا الْوَقْتُ، فَلَا تَصِيحُ عَلَى جِنَازَةٍ مَحْمُولَةٍ؛ لِأَنَّهَا كإِمَامٍ، وَلَا مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ قَبْلَ الدُّفْنِ، كَحَائِطٍ، وَنَحْوِهِ.

وَيُشْتَرَطُ ^(٥) إِسْلَامُ مَيِّتٍ، وَتَطْهِيرُهُ بِمَاءٍ، أَوْ تُرَابٍ لُغْذِرٍ، ^(٦) فَإِنْ تَعَذَّرَا، صَلَّيْ عَلَيْهِ ^(٧)، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُسَامِتَ الْإِمَامُ الْمَيِّتَ، فَإِنْ لَمْ يُسَامِثْهُ، كُرْهٌ. قَالَهُ فِي «الرَّعَايَةِ».

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) سقط من: م.

(٣) في د: «الثانية».

(٤) أى: ويشترط لصلاة الجنابة ما يشترط للمكتوبة.

(٥) أى: مع ما تقدم.

ولا يُشترطُ معرفة عَيْنِ المَيِّتِ ؛ فَيَنْوِي عَلَى الحَاضِرِ ، وإن نَوَى أَحَدَ المَوْتَى ، اغْتَبِرَ تَعْيِينُهُ ، فإن بَانَ غَيْرُهُ ، فَجَزَمَ أَبُو المَعَالِي أَنَّهَا لَا تَصِحُّ ، وقال : إن نَوَى عَلَى هذا الرَّجُلِ ، فَبَانَ امْرَأَةً ، أَوْ عَكْسَ ، فَالْقِيَاسُ الإِجْزَاءُ .

ولا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى سَبْعِ تَكْثِيرَاتٍ ، ولا النِّقْصُ عَنْ أَرْبَعٍ ، والأُولَى أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى الأَرْبَعِ ، فإن زَادَ إِمَامٌ ، تَابَعَهُ مَأْمُومٌ إِلَى سَبْعٍ ، ما لم تُظَنَّرْ بِدَعْوَتِهِ ، أَوْ رَفُضِهِ ^(١) ، فلا يُتَابَعُ ، ولا يَدْعُو بَعْدَ الرَّابِعَةِ فِي المَتَابَعَةِ أَيضًا . ولا يُتَابَعُ فيما زَادَ عَلَى السَّبْعِ ، ولا تَبْطُلُ بِمُجَاوَزَتِهَا ^(٢) ولو عَمْدًا ، وَيَتَّبَعِي أَنْ يُسَبَّحَ بَعْدَهَا بِهِ ، لا فيما دُونَهَا ، ولا يُسَلَّمُ قَبْلَهُ . وَمُنْفَرِدٌ كإِمَامٍ فِي الزِّيَادَةِ .

وإن كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةٍ ثُمَّ جِئَ بِأُخْرَى ، كَبَّرَ ثَانِيَةً ، وَنَوَاهُمَا ، فإن جِئَ بِثَالِثَةٍ ، كَبَّرَ الثَّالِثَةَ وَنَوَى الجَنَائِزَ الثَّلَاثَ ، فإن جِئَ بِرَابِعَةٍ ، كَبَّرَ الرَّابِعَةَ وَنَوَى الكُلَّ ؛ فَيَصِيرُ مُكَبَّرًا عَلَى الأُولَى أَرْبَعًا ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ ثَلَاثًا ، وَعَلَى الثَّالِثَةِ ثِنْتَيْنِ ^(٣) ، وَعَلَى الرَّابِعَةِ وَاحِدَةً ، فَيَأْتِي بِثَلَاثِ تَكْثِيرَاتٍ أُخَرَ ؛ فَيَتِمُّ سَبْعًا ، يَقْرَأُ فِي الخَامِسَةِ ، وَيُصَلِّي فِي السَّادِسَةِ ، وَيَدْعُو فِي السَّابِعَةِ ؛ فَيَصِيرُ مُكَبَّرًا عَلَى الأُولَى سَبْعًا ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ سِتًّا ، وَعَلَى الثَّالِثَةِ خَمْسًا ، وَعَلَى الرَّابِعَةِ أَرْبَعًا .

فإن جِئَ بِخَامِسَةٍ لَمْ يَنْوِهَا بِالتَّكْثِيرِ ، بَلْ يُصَلِّي عَلَيْهَا بَعْدَ سَلَامِهِ ،

(١) أى : أو ما لم يظن أنه رافضٍ .

(٢) فى م : « بمجال زتها » .

(٣) فى م : « اثنتى » .

وكذا لو جيء بثانية عقب التكبيرة الرابعة ؛ لأنه لم يبق من السبع أربع .
 فإن أراد أهل الجنازة الأولى رفعها قبل سلام الإمام ، لم يجز . وفي
 « الكافي » : يقرأ في الرابعة الفاتحة ، ويصلي في الخامسة ، ويدعو لهم في
 السادسة .

ومن سبق بغض الصلاة ، كبر ، ودخل مع الإمام ، ولو بين تكبيرتين ،
 ندباً ، أو بعد تكبير^(١) الرابعة قبل السلام ، ويقضى ثلاث تكبيرات .

ويقضى مسبوق ما فاتته على صفته ، بعد سلام الإمام ، فإن أذركه في
 الدعاء ، تابعه فيه ، فإذا سلم الإمام ، كبر وقرأ الفاتحة ، ثم كبر وصلى على
 النبي ﷺ [٥٠] ، ثم كبر وسلم ، فإن خشي رفعها ، تابع بين التكبير من
 غير ذكر ولا دعاء ، رفعت أم لا ، فإن سلم^(٢) ولم يقض ، صح .

ومتى رفعت بعد الصلاة ، لم توضع لأحد ، فظاهره ، يكره . ومن لم
 يصل ، استحب له إذا وضعت أن يصلي عليها ، قبل الدفن أو بعده ، ولو
 جماعة على القبر .

وكذا غريق ونحوه ، إلى شهر من دفنه ، وزيادة يسيرة ، ويحرم
 بعدها ، وإن شك في انقضاء المدة ، صلى عليه^(٣) حتى يعلم فراغها .

(١) في م : « تكبيره » .

(٢) أي : المسبوق .

(٣) في الأصل : « عليها » .

وَيُصَلِّي إِمَامٌ وَغَيْرُهُ عَلَى غَائِبٍ عَنِ الْبَلَدِ - ولو كان دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ ،
أو في غير جِهَةِ الْقِبْلَةِ - بِالنِّيَّةِ إِلَى شَهْرٍ ، لا في أَحَدِ جَانِبَيْ الْبَلَدِ ، ولو كان
كَبِيرًا ، ولو لِمَشَقَّةٍ مَرَضٍ أو مَطَرٍ . ولا يُصَلِّي كُلُّ يَوْمٍ عَلَى كُلِّ غَائِبٍ .
وَمَنْ صَلَّى كُرَّةً لَهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ ، إِلَّا عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ بِالنِّيَّةِ ، إِذَا
حَضَرَ ، أو وَجَدَ بَعْضُ مَيِّتٍ صَلَّى عَلَى جُمُعَتِهِ ؛ فَتُسَنُّ فِيهِمَا - وَيَأْتِي - أو
صَلَّى عَلَيْهِ بِلا إِذْنٍ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ مَعَ حُضُورِهِ ، فَتُعَادُ تَبَعًا .

فصل : وَيَحْرُمُ أَنْ يُغَسَّلَ مُسْلِمٌ كَافِرًا وَلَوْ قَرِيبًا ، أو يُكَفَّنَهُ ، أو يُصَلَّى
عَلَيْهِ ، أو يُتَّبَعَ جَنَازَتَهُ ، أو يَذْفَنَهُ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ مَنْ ^(١) يُؤَارِيهِ غَيْرُهُ ، فَيُؤَارَى
عِنْدَ الْقَدَمِ .

فَإِنْ أَرَادَ الْمُسْلِمُ ^(٢) أَنْ يَتَّبَعَ قَرِيبًا لَهُ كَافِرًا إِلَى الْمَقْبَرَةِ ، رَكِبَ ذَابْتَهُ ،
وَسَارَ أَمَامَهُ ، فَلَا يَكُونُ مَعَهُ .

ولا يُصَلَّى عَلَى ^(٣) مَأْكُولٍ فِي بَطْنٍ سَبْعٍ ، وَمُسْتَحِيلٍ بِإِخْرَاقٍ ،
وَنَحْوِهِمَا .

ولا يُسَنُّ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ ، وَإِمَامِ كُلِّ قَرْيَةٍ - وَهُوَ وَآلِيهَا فِي الْقَضَاءِ -
الصَّلَاةُ عَلَى غَالٍ ؛ وَهُوَ مَنْ كَتَمَ غَنِيمَةً أو بَعْضَهَا ، وَلَا ^(٤) قَاتِلٍ نَفْسِهِ

(١) في م : « ما » .

(٢) زيادة من : م .

(٣) سقط من : ز .

(٤) سقط من : م .

عَمَدًا، وَلَوْ صَلَّى عَلَيْهِمَا، فَلَا بَأْسَ كِبْتِيَّةَ النَّاسِ، وَإِنْ تَرَكَ
 «أَيُّمَةُ الدِّينِ»^(١) الَّذِينَ يُقْتَدَى بِهِمُ الصَّلَاةَ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ زَجْرًا
 لغيره، فهذا أَحَقُّ^(٢). وَيُصَلَّى عَلَى كُلِّ عَاصٍ؛ كَسَارِقٍ، وَشَارِبٍ
 خَمْرٍ، وَمُقْتُولٍ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا وَغَيْرِهِمْ^(٣)، وَعَلَى^(٤) مَدِينٍ لَمْ
 يُخَلِّفْ وَفَاءً.

وَلَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَى كُلِّ صَاحِبٍ بِذَعَةٍ مُكْفَرَةٍ، نَصًّا، وَلَا

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «الْأَيُّمَةُ».

(٢) فِي د، ز: «حَقٌّ». وَهَذَا لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَهُ بِرَجُلٍ قَدْ قَتَلَ نَفْسَهُ
 بِشَاقِصٍ، فَلَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَاتِلِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٧٢/٢.
 وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. الْمُجْتَبَى ٥٣/٤. وَالْإِمَامُ
 أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٨٧/٥، ٩٤، ٩٧، ١٠٧.

(٣) لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى الْغَامِدِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: تَرْجُمُهَا، وَتَصَلِّي عَلَيْهَا؟ فَقَالَ: «لَقَدْ
 تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قَسَمْتُ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوْسَعَتْهُمْ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي: بَابِ مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/٣
 ١٣٢٣، ١٣٢٤. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمَرْأَةِ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجْمِهَا مِنْ جَهَنَّةٍ، مِنْ
 كِتَابِ الْحُدُودِ. سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٦٢/٢، ٤٦٣. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ تَرْبِصِ الرَّجْمِ بِالْحَبْلِيِّ
 حَتَّى تَضِعَ، مِنْ أَبْوَابِ الْحُدُودِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢١١/٦. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى
 الْمَرْجُومِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. الْمُجْتَبَى ٥١/٤. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الْحَامِلِ إِذَا اعْتَرَفَتْ بِالزَّانَا، مِنْ
 كِتَابِ الْحُدُودِ. سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٨٠/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤٣٠/٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٠.

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

يُورَثُ ، وَيَكُونُ مَالُهُ فَيْئًا^(١) . قَالَ أَحْمَدُ : الْجَهْمِيَّةُ وَالرَّافِضَةُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِمْ . وَقَالَ : أَهْلُ الْبِدْعِ إِنْ مَرَضُوا ، فَلَا تَعُوذُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ .

وإن وُجِدَ بَعْضُ مَيِّتٍ تَحْقِيقًا - غَيْرُ شَعِيرٍ وَظْفِيرٍ وَسِنَّ - غُسْلًا ، وَكُفْنًا ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ، وَدُفِنَ ، وَجُوبًا ؛ يَنْوِي ذَلِكَ الْبَعْضَ فَقَطْ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّي عَلَى جُمْلَتِهِ ، وَالْأُسْنَتِ الصَّلَاةُ^(٢) ، ثُمَّ إِنْ وُجِدَ الْبَاقِي صَلَّي عَلَيْهِ ، وَدُفِنَ بِجَنْبِهِ ، وَلَمْ يُنْبَشْ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَا بَانَ مِنْ حَيٍّ ، كَيَدِ سَارِقٍ وَنَحْوِهِ^(٣) .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُدْفَنَ الْمُسْلِمُ فِي مَقْبَرَةِ الْكُفَّارِ ، وَلَا بِالْعَكْسِ . وَلَوْ جُعِلَتْ مَقْبَرَةُ الْكُفَّارِ الْمُنْدَرِسَةُ مَقْبَرَةً لِلْمُسْلِمِينَ ، بَجَازَ ، فَإِنْ بَقِيَ عَظْمٌ ، دُفِنَ بِمَوْضِعٍ آخَرَ ، وَغَيْرُهَا أَوَّلَى إِنْ أُمِكَ ، 'لَا الْعَكْسُ' .

وإن اخْتَلَطَ مَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ بِمَنْ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ^(٤) ، وَاشْتَبَهَ ، كَمُسْلِمٍ وَكَافِرٍ ، صَلَّي عَلَى الْجَمِيعِ ؛ يَنْوِي مَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ ، بَعْدَ غَسْلِهِمْ ، وَتَكْفِينِهِمْ ، وَدُفِنُوا مُتَفَرِّدِينَ إِنْ أُمِكَ ، وَالْأَفْتَحَ الْمُسْلِمِينَ .

وإن وُجِدَ مَيِّتٌ فَلَمْ يُعْلَمْ أُمُسْلِمٌ هُوَ أَمْ كَافِرٌ ؟ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ بِعَلَامَةٍ ؛ مِنْ خِيتَانٍ ، وَثِيَابٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ فِي دَارِ إِسْلَامٍ ؛ غُسْلًا وَصَلَّى عَلَيْهِ ،

(١) فِي د : « فِيمَا » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « وَلَمْ تَجِبْ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : د .

(٤) (٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : د ، ز .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

وإن كان في دار كُفْرِ، لم يُغَسَّلْ، ولم يُصَلَّ عَلَيْهِ، وتُباحُ الصَّلَاةُ عليه في مَسْجِدٍ إن أَمِنَ تَلَوِيثَهُ، وإِلَّا حَرَمَ.

وإن لم يَحْضُرْهُ غَيْرُ نِسَاءٍ، صَلَّيْنِ عَلَيْهِ، وَجُوبًا، بِجَمَاعَةٍ^(١)، ^(٢)وَيَسْقُطُ بِهِنَّ الْفَرَضُ، كَمَا تَقَدَّمَ^(٢)، وَيُقَدَّمُ مِنْهُنَّ مَنْ يُقَدَّمُ مِنَ الرِّجَالِ، وَتَقِفُ^(٣) فِي صَفِّهِنَّ، كَمَكْتُوبَةٍ. وَأَمَّا إِذَا صَلَّى الرِّجَالُ، فَإِنَّهُنَّ يُصَلِّينَ فُرَادَى.

وله بِصَلَاةِ الْجِنَازَةِ قِيْرَاطٌ، وَهُوَ أَقَرُّ مَعْلُومٌ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَهُ بِتَمَامِ دَفْنِهَا قِيْرَاطٌ آخَرٌ؛ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مِنَ الصَّلَاةِ حَتَّى تُدْفَنَ^(٤).

(١) سقط من: ز.

(٢ - ٢) سقط من: م. وفي الأصل: «يسقط بهن الفرض».

(٣) في ز: «يقف».

(٤) لقول النبي ﷺ: «من شهد الجنائز حتى يصلي عليها فله قيراط، ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان». وما القيراطان؟ قال: «مثل الجبلين العظيمين».

أخرجه البخاري، في: باب فضل اتباع الجنائز، وباب من انتظر حتى تدفن، من كتاب الجنائز. صحيح البخاري ١١٠/٢. ومسلم، في: باب فضل الصلاة على الجنائز واتباعها، من كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٦٥٢/٢. وأبو داود، في: باب فضل الصلاة على الجنائز وتشيعها، من كتاب الجنائز. سنن أبي داود ١٨٠/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في فضل الصلاة على الجنائز، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى ٢٦١/٤. والنسائي، في: باب فضل من تبع جنازة، وباب ثواب من صلى على جنازة، من كتاب الجنائز، وفي: باب شهود الجنائز، من كتاب الإيمان. المجتبى ٤٤/٤، ٦٣، ١٠٦/٨. وابن ماجه، في: باب ما جاء في ثواب من صلى على جنازة ومن انتظر دفنها، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٩١/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢/٢، ٣، ٣١، ١٤٤، ٢٣٣، ٢٤٦، ٢٧٣، ٢٨٠، ٣٨٧، ٤٠١، ٤٣٠، ٤٥٨، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٩٣، ٤٩٨، ٥٠٣، ٥٢١، ٥٢٠/٣، ٢٧، ٩٧، ٢٩٤/٤، ١٣١/٥.

فصل : حَمْلُهُ وَدَفْنُهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ ، وَكَذَا مُؤَنَّتُهُمَا ، وَلَا يُخْتَصَرُ
أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى ، فَلِهَذَا يَسْقُطُ بِكَافِرٍ ، وَيُكْرَهُ أَخْذُ الْأُجْرَةِ
عَلَى ذَلِكَ ، وَعَلَى الْغُسْلِ .

فَيُوضَعُ الْمَيِّتُ عَلَى النَّعْشِ مُسْتَلْقِيًا . وَيُسْتَحَبُّ إِنْ كَانَ امْرَأَةً أَنْ يُسْتَرَّ
 بِمَكَبَّةٍ فَوْقَ السَّرِيرِ ؛ تُعْمَلُ مِنْ خَشَبٍ ، أَوْ جَرِيدٍ ، أَوْ قَصَبٍ ، مِثْلَ الْقَبَّةِ ،
 فَوْقَهَا ثَوْبٌ .

وَيُسَنُّ أَنْ يَحْمِلَهُ أَرْبَعَةٌ ، لِأَنَّهُ يُسَنُّ التَّرْيِيعُ فِي حَمْلِهِ ^(١) ، وَكَرِهَهُ
 الْأَجْرِيُّ وَغَيْرُهُ ، مَعَ الْأَزْدَحَامِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْحَمَلِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ .
 وَصِفَتُهُ ^(٢) ؛ أَنْ يَضَعَ قَائِمَةُ النَّعْشِ الْيُسْرَى الْمُقَدِّمَةَ عَلَى كَتِفِهِ الْيُمْنَى ، ثُمَّ
 يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُؤَخَّرَةِ ، ثُمَّ يَضَعَ قَائِمَتَهُ الْيُمْنَى الْمُقَدِّمَةَ عَلَى كَتِفِهِ الْيُسْرَى ،
 ثُمَّ ^(٣) يَنْتَقِلُ إِلَى الْمُؤَخَّرَةِ .

وإن حَمَلَ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ كُلُّ عَمُودٍ عَلَى عَاتِقٍ كَانَ حَسَنًا ، وَلَمْ
 يُكْرَهُ .

(١) لقول ابن مسعود ، رضى الله عنه : من اتبع جنازة ، فليحمل بجوانب السرير كلها ، فإنه من
 السنة ، ثم إن شاء فليطوع ، وإن شاء فليدع .

أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى شهود الجنائز ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ /
 ٤٧٤ . قال البوصيرى فى « مصباح الزجاجة » : هذا إسناد موقوف ، رجاله ثقات وحكمه الرفع
 إلا أنه منقطع . مصباح الزجاجة ١ / ٤٨١ . وقال الألبانى : ضعيف . وانظر ضعيف سنن ابن ماجه
 . ١١٢ .

(٢) أى : الترييع .

(٣) فى م : « و » .

ولا بَأْسَ بِحَمْلِ طِفْلٍ عَلَى يَدَيْهِ، وَبِحَمْلِ الْمَيِّتِ بِأَعْمِدَةٍ [٥٠٥ ط]
لِلْحَاجَةِ، وَعَلَى ذَائِبَةٍ؛ لَغَرَضٍ صَحِيحٍ، كَبُعْدٍ^(١) وَنَحْوِهِ.

ولا بَأْسَ بِالذَّفَنِ لَيْلًا، وَيُكْرَهُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَغُرُوبِهَا، وَقِيَامِهَا.
وَيُسْتَنْ الإِسْرَافُ بِهَا دُونَ الْحَبَبِ^(٢)، مَا لَمْ يَخَفْ عَلَيْهَا مِنْهُ. وَاتَّبَاعُهَا
سُنَّةٌ، وَهُوَ حَقٌّ لِلْمَيِّتِ، وَلِأَهْلِهِ. وَذَكَرَ الْآجُرُّمِيُّ، أَنَّ مِنْ^(٣) «الْخَيْرِ أَنْ^(٤)
يَتَّبَعَهَا؛ لِقَضَاءِ حَقِّ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ، وَيُكْرَهُ لَامْرَأَةٍ.

وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ الْمَشَاةِ أَمَامَهَا، وَلَا يُكْرَهُ خَلْفَهَا، وَحَيْثُ شَاءُوا^(٥)،
وَالرُّكْبَانِ - وَلَوْ فِي سَفِينَةٍ - خَلْفَهَا، فَلَوْ رَكِبَ وَكَانَ أَمَامَهَا، كُرْهٌ،
وَيُكْرَهُ رُكُوبُ إِلَّا لِحَاجَةٍ، وَلَعَوْدٍ.

وَالْقُرْبُ مِنْهَا أَفْضَلُ، فَإِنْ بَعُدَ، أَوْ تَقَدَّمَ إِلَى الْقَبْرِ، فَلَا بَأْسَ.
وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَى مَوْضِعِ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا، وَأَنْ تُتَّبَعَ بِنَارٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ
ضَوْئٍ، وَأَنْ تُتَّبَعَ بِمَاءٍ وَزَيْدٍ وَنَحْوِهِ، وَمِثْلُهُ التَّبَخِيرُ عِنْدَ خُرُوجِ رُوحِهِ.
وَيُكْرَهُ جُلُوسُ مَنْ تَبِعَهَا^(٥) حَتَّى تُوَضَعَ بِالْأَرْضِ لِلذَّفَنِ، إِلَّا لِمَنْ بَعُدَ
عَنْهَا، وَإِنْ جَاءَتْ وَهُوَ جَالِسٌ، أَوْ مَرَّتْ بِهِ، كُرْهٌ قِيَامُهُ لَهَا.

(١) فِي م: «كَبُعْدٍ».

(٢) الْحَبَبُ: ضَرْبٌ مِنَ الْعَدُوِّ، أَوْ كَالرَّمْلِ.

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ: «الْجَبْرِ أَنْ». وَفِي ز: «الْخَيْرَاتِ».

(٤) فِي الْأَصْلِ، ز: «شَاءَ».

(٥) فِي الْأَصْلِ: «تَتَّبَعَهَا».

وكان أحمدُ إذا صَلَّى على جِنَازَةٍ هو وَلِيُّهَا لم يَجْلِسْ حتى تُدْفَنَ ،
وَنَقَلَ حَنْبَلٌ^(١) : لا بَأْسَ بِقِيَامِهِ على الْقَبْرِ حتى تُدْفَنَ ، جَبْرًا وإِكْرَامًا .

وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ والضَّجَّةُ عِنْدَ رَفْعِهَا ، وَكَذَا مَعَهَا ، وَلَوْ بِقِرَاءَةٍ أَوْ
ذِكْرِ ، بَلْ يُسْتَسْرَأ ، وَيُسْتَحَبُّ^(٢) أَنْ يَكُونَ مُتَخَشِّعًا ، مُتَفَكِّرًا^(٣) فِي
مَالِهِ^(٤) ، مُتَعِظًا بِالْمَوْتِ وَمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ الْمَيِّتُ .

وَيُكْرَهُ التَّبَسُّمُ ، والضَّحِكُ أَشَدُّ^(٥) . وَالتَّحَدُّثُ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا ، وَكَذَا
مَسْحُهُ بِيَدَيْهِ^(٦) أَوْ شَيْءٍ^(٧) عَلَيْهَا تَبَرُّكًا .

وَقَوْلُ الْقَائِلِ مع الجِنَازَةِ : اسْتَغْفِرُوا لَهُ . وَنَحْوُهُ ، بَدْعَةٌ ، وَحَرَمُهُ أَبُو
حَفْصٍ^(٧) .

وَيَحْرُمُ أَنْ يَتَّبِعَهَا مع مُنْكَرٍ ، وَهُوَ عَاجِزٌ عَنِ إِزَالَتِهِ ، نَحْوِ طَبْلِ ،
وِنِيَاخَةٍ ، وَلَطَمِ نِسْوَةٍ ، وَتَصْفِيْقٍ ، وَرَفْعِ أَصْوَاتِهِنَّ ، فَإِنْ قَدَّرَ ، تَبَعَ وَأَزَالَهُ

(١) حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني ، أبو علي ، ابن عم الإمام أحمد ، كان ثقة ثبتا صدوقا .
توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين . طبقات الحنابلة ١٤٣/١ - ١٤٥ . العبر ٥١/٢ .

(٢) في م : « يسن » .

(٣ - ٣) في الأصل : « فيما له » .

(٤) بعده في م : « منه » .

(٥) في د : « يده » .

(٦) في م : « بشيء » .

(٧) هو أبو حفص عمر بن إبراهيم بن عبد الله العكبري الحنبلي ، يعرف بابن المسلم . معرفته
بالمذهب المعرفة العالية ، وله التصانيف السائرة ، توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . طبقات الحنابلة
١٦٣/٢ - ١٦٦ .

لَزُومًا . فلو ظَنَّ إن اتَّبَعَهَا أُزِيلَ الْمُتَكَرِّرُ ، لَزِمَهُ .

وَضَرَبَ النِّسَاءَ بِالذُّفِّ مُتَكَرِّرٌ مِنْهُنَّ عَنْهُ ، اتِّفَاقًا . قَالَ الشَّيْخُ .

فصل : وَيُسَنُّ أَنْ يُدْخَلَ قَبْرُهُ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ ، إِنْ كَانَ أَسْهَلَ عَلَيْهِمْ ،
وَلَا مِنْ حَيْثُ سَهْلٌ ، ثُمَّ سَوَاءٌ . وَلَا تَوْقِيتٌ فِي عَدَدٍ مَنْ يُدْخَلُهُ مِنْ شَفْعٍ
أَوْ وَثَرٍ ، بَلْ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُسَجَّى قَبْرُ رَجُلٍ ، إِلَّا لِعُذْرِ مَطَرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَيُسَنُّ لَامْرَأَةٍ .
وَمَنْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ وَتَعَذَّرَ خُرُوجُهُ إِلَى الْبَرِّ^(١) ، ثُقِلَ بِشَيْءٍ بَعْدَ
غَسْلِهِ ، وَتَكْفِينِهِ ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، وَأُلْقِيَ فِي الْبَحْرِ سَلًّا كِإِذْ خَالَهِ الْقَبْرُ .
وَإِنْ مَاتَ فِي بَيْتٍ ، أُخْرِجَ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ طُمْتُ عَلَيْهِ . وَمَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا
يُخْرِجُ مُطْلَقًا .

وَأَوَّلَى النَّاسِ بِتَكْفِينٍ وَدَفْنٍ أَوْلَاهُمْ بِغَسْلٍ ، وَالْأَوَّلَى ، لِلأَحَقِّ أَنْ يَتَوَلَّاهُ
بِنَفْسِهِ ، ثُمَّ بَنَاتِهِ ، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ بِدَفْنٍ رَجُلٍ^(٢) ، الرِّجَالُ الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ
مَحَارِمُهُ مِنَ النِّسَاءِ ، ثُمَّ الْأَجَنِّيَّاتُ^(٣) .

وَبَدَفْنٍ امْرَأَةٍ مَحَارِمُهَا الرِّجَالُ ، ثُمَّ زَوْجُهَا ، ثُمَّ الرِّجَالُ الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ
مَحَارِمُهَا النِّسَاءُ . وَيُقَدَّمُ مِنَ الرِّجَالِ خَصِيَّتِي ثُمَّ شَيْخٌ ، ثُمَّ أَفْضَلُ دِينًا

(١) فِي ز : « الْقَبْرِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

وَالْمُرَادُ : ثُمَّ الْأَوَّلَى - مِنْ بَعْدِ الْمَذْكُورِينَ - بِدَفْنِ رَجُلِ الرِّجَالِ الْأَجَانِبِ .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « بِدَفْنِ رَجُلٍ » .

ومَعْرِفَةً ، وَمَنْ بَعْدَ عَهْدِهِ بِجَمَاعٍ^(١) أَوْلَى مِّنْ قَرَبٍ ، وَلَا يُكْرَهُ لِلرِّجَالِ دَفْنُ
امْرَأَةٍ وَتَمَّ مَحْرَمٌ .

وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ^(٢) ؛ وَهُوَ أَنْ يَخْفَرَ فِي أَرْضِ الْقَبْرِ مِمَّا يَلِي الْقَبِيلَةَ مَكَانًا
يُوضَعُ فِيهِ الْمَيِّتُ .

وَيُكْرَهُ الشَّقُّ ؛ وَهُوَ أَنْ يُنْتَى جَانِبَا الْقَبْرِ بِلَيْنٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ يُشَقَّ وَسْطُهُ
فِيصِيرَ كَالْحَوْضِ ، ثُمَّ يُوضَعُ الْمَيِّتُ فِيهِ ، وَيُسْقَفُ عَلَيْهِ بِبِلَاطٍ أَوْ غَيْرِهِ . فَإِنْ
كَانَتِ الْأَرْضُ رِخْوَةً لَا يَثْبُثُ فِيهَا اللَّحْدُ ، شَقٌّ فِيهَا ؛ لِلْحَاجَةِ .

وَيُسَنُّ تَغْمِيقُهُ وَتَوْسِيْعُهُ^(٣) بِلا حَدٍّ ، وَقَالَ الْأَكْثَرُ : قَامَةً وَسَطًا ،
وَبَسْطَةً ؛ وَهِيَ بَسْطُ يَدِهِ قَائِمَةً . وَيَكْفِي مَا يَمْتَنِعُ الرَّائِحَةَ وَالسَّبَاعَ .

(١) فى د : «لجماع» .

(٢) لما روى ابن عباس ، أن النبى ﷺ قال : «اللحد لنا ، والشق لغيرنا» .

أخرجه أبو داود ، فى : باب فى اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن أبى داود ١٩٠ / ٢ .
والترمذى ، فى : باب ما جاء فى قول النبى ﷺ : اللحد لنا والشق لغيرنا ، من أبواب الجنائز .
عارضة الأحوذى ٢٦٦ / ٤ . والنسائى ، فى : باب اللحد والشق ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤ /
٦٦ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى استحباب اللحد ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١ /
٤٩٦ . وقال الألبانى : صحيح . وانظر صحيح سنن أبى داود ٦١٨ / ٢ .

وقد عزاه ابن حجر فى التلخيص الحبير ١٣٧ / ٢ للإمام أحمد . وانظر نصب الراية للزيلعى
٢ / ٢٩٦ ، والفتح الربانى ٨ / ٥٢ ، ٥٣ . وأخرجه الإمام أحمد من طريق جرير بن عبد الله ، فى :
المسند ٣٥٧ / ٤ ، ٣٥٩ .

(٣) فى د ، ز : «توسعته» . وفى م : «توسعة» .

وَيُنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّبْنُ نَصْبًا^(١)، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْقَصْبِ^(٢). وَيَجُوزُ
بِبِلَاطٍ، وَيُسَدُّ مَا بَيْنَ اللَّبْنِ أَوْ غَيْرِهِ بِطِينٍ؛ لِقَوْلِ يَنْهَارَ عَلَيْهِ التُّرَابُ.
وَيُكْرَهُ دَفْنُهُ فِي تَابُوتٍ، وَلَوْ امْرَأَةً.
وَيُكْرَهُ إِدْخَالُهُ خَشَبًا إِلَّا لِضَرُورَةٍ، وَمَا مَسَّتْهُ نَارٌ.

وَيُسْتَحَبُّ قَوْلُ مَنْ يُدْخِلُهُ عِنْدَ وَضْعِهِ: «بِسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ
اللَّهِ»^(٣). وَإِنْ أَتَى عِنْدَ وَضْعِهِ وَالْحَادِيهِ بِذِكْرِ، أَوْ دُعَاءٍ يَلِيْقُ، فَلَا بَأْسَ.
وَيُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ لَهُ عِنْدَ الْقَبْرِ بَعْدَ دَفْنِهِ وَاقْفًا. وَاسْتَحَبَّ الْأَكْثَرُ تَلْقِيَنَهُ
بَعْدَ دَفْنِهِ؛ فَيَقُومُ الْمُلقِّنُ عِنْدَ رَأْسِهِ بَعْدَ تَشْوِيَةِ التُّرَابِ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: [٥١٠]
«يَا فُلَانُ ابْنَ فُلَانَةٍ». ثَلَاثًا - فَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ اسْمَ أُمِّهِ، نَسَبَهُ إِلَى حَوَاءَ،

(١) لما روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص، أنه قال في مرضه الذي مات فيه: الحيدوا لى لحدًا
وانصبوا على اللبن نصبًا كما فعل بالنبي ﷺ. فى: باب فى اللحد ونصب اللبن على الميت، من
كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٦٦٥/٢. والنسائي، فى: باب اللحد والشق، من كتاب
الجنائز. المجتبى ٦٦/٤. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى استحباب اللحد، من كتاب الجنائز.
سنن ابن ماجه ٤٩٦/١. والإمام أحمد، فى: المسند ١٦٩/١، ١٧٣، ١٨٤.
(٢) فى م: «النصب».

(٣) لما روى ابن عمر، أن النبي ﷺ كان إذا أدخل الميت القبر، قال: «بسم الله، وعلى ملة
رسول الله». وروى: «وعلى سنة رسول الله».
أخرجه الترمذى، فى: باب ما يقال إذا أدخل الميت القبر، من أبواب الجنائز. عارضة الأحوذى
٢٦٦/٤. وابن ماجه، فى: باب ما جاء فى إدخال الميت القبر، من كتاب الجنائز. سنن ابن
ماجه ٤٩٤/١، ٤٩٥. وأخرج الرواية الثانية أبو داود، فى: باب فى الدعاء للميت إذا وضع فى
قبره، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ١٩١/٢. وأخرج الرواية الأولى الإمام أحمد، فى:
المسند ٢٧/٢، ٤٠، ٤١.

«ثم يقول^(١) : «اذكرو ما خرجت عليه من الدنيا، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، وأنت رضىت بالله رباً، وبالإسلام ديناً ومحمد نبياً، وبالقرآن إماماً»^(٢)، وبالكعبة قبلة، وبالمؤمنين إخواناً، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن البعث حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من فى القبور.

قال أبو المعالى : لو انصرفوا قبله لم يعودوا .

وهل يُلقن غير المكلف ؟ مبنئ على نزول الملكين إليه ، المرجح النزول . وصححه الشيخ .

قال ابن عبدوس^(٣) : يُسأل الأطفال عن الإقرار الأول حين الذرية^(٤) ، والكبار يُسألون عن معتقدهم فى الدنيا ، وإقرارهم الأول .

ويُسَنُّ وضعه فى لحيه على جنبه الأيمن ، ووضع لينة أو حجر أو شئ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) عزاه الهيثمى إلى الطبرانى فى الكبير . وقال : فيه من لم أعرفه جماعة . مجمع الزوائد ٢ / ٣٢٤ . وقال ابن القيم : حديث لا يصح رفعه . زاد المعاد ١ / ٥٢٢ . وانظر التلخيص الحبير ٢ / ١٣٥ ، إرواء الغليل ٣ / ٢٠٣ .

(٣) محمد بن عبدوس بن كامل السراج السلمى البغدادى ، أبو أحمد ، الحافظ . المتوفى سنة ثلاث وتسعين ومائتين . طبقات الحنابلة ١ / ٣٤١ . سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٣١ .

(٤) يشير به إلى قوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ الآية ١٧٢ من سورة الأعراف .

مُرْتَفِعٍ كَمَا يَصْغُ^(١) الْحَيُّ تَحْتَ رَأْسِهِ، وَتُكْرَهُ مَحْدَّةٌ. وَالْمُنْصُوصُ :
وَمُضْرَبَةٌ^(٢)، وَقَطِيفَةٌ تَحْتَهُ. وَنَصُّهُ : لَا بَأْسَ بِهَا مِنْ عِلَّةٍ، وَيُسْنَدُ خَلْفَهُ
وَأَمَامَهُ بُرَابٌ ؛ لَقَلَّا يَسْقُطُ، وَيَجِبُ اسْتِقْبَالُهُ الْقِبْلَةَ.

وَيُسْنَى لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ أَنْ يَحْتُوِ الثَّرَابَ فِيهِ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، ثَلَاثًا
بِالْيَدِ، ثُمَّ يُهَالُ عَلَيْهِ الثَّرَابُ.

فصل : وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الْقَبْرِ قَدْرَ شِبْرٍ، وَيُكْرَهُ فَوْقَهُ، وَتَسْنِيْمُهُ أَفْضَلُ
مِنْ تَسْطِيحِهِ، إِلَّا بَدَارِ حَرْبٍ^(٣)، إِذَا تَعَذَّرَ نَقْلُهُ، فَلَاوَلَى تَسْوِيَّتِهِ بِالْأَرْضِ
وَإِخْفَاؤُهُ^(٤).

وَيُسْنَى أَنْ يُرَشَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ، وَيُوضَعُ عَلَيْهِ حَصَى صِغَارٍ يُجَلَّلُ^(٥) بِهِ ؛
لِيَحْفَظَ ثَرَابَهُ. وَلَا بَأْسَ بِتَطْيِينِهِ وَتَغْلِيمِهِ بِحَجَرٍ، أَوْ خَشَبَةٍ، أَوْ نَحْوِهِمَا.
وَيُكْرَهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ ؛ سَوَاءً لَاصَقَ الْبِنَاءُ الْأَرْضَ أَوْ لَا، وَلَوْ فِي مَلِكِهِ مِنْ
قَبِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا ؛ لِلنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ^(٦). وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ» :

(١) فِي م : « يَصْنَعُ ».

(٢) الْمَضْرَبَةُ : وَسَادَةٌ تَضْرِبُ بِالْخِيوطِ.

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « وَإِخْفَاؤُهُ ».

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ.

(٥) فِي م : « مُحَلَّلٌ ».

(٦) انْظُرْ مَا رَوَاهُ جَابِرٌ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُنَى عَلَيْهِ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ تَجْصِيسِ الْقَبْرِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. صَحِيحٌ
مُسْلِمٌ ٦٦٧/٢. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي : بَابِ فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ =

يَجِبُ هَذَا الْقَبَابِ التَّى عَلَى الْقُبُورِ ؛ لِأَنَّهَا أُسِّسَتْ عَلَى مَعْصِيَةِ الرَّسُولِ .
انتهى . وهو فى الْمُسَبَّلَةِ أَشَدُّ كَرَاهَةً . وعنه ، مَنْعُ الْبِنَاءِ فى وَقْفِ عَامٍ . قال
الشَّيْخُ : هو غَاصِبٌ . قال أَبُو حَفْصٍ : تَحْرُمُ الْحُجْرَةُ ، بَلْ تُهْدَمُ . وهو
الصُّوَابُ ، وَكَرِهَ أَحْمَدُ الْفُسْطَاطَ وَالْحَيْمَةَ عَلَى الْقَبْرِ .

وَتَغْشِيَةُ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ - أَى سَتْرُهَا بِغَاشِيَةٍ - لَيْسَ مَشْرُوعًا
فِى الدِّينِ ، قَالَه الشَّيْخُ . وَقَالَ فى مَوْضِعٍ آخَرَ ، فى كِسْوَةِ الْقَبْرِ بِالثِّيَابِ :
اتَّفَقَ الْأُئِمَّةُ عَلَى أَنَّ هَذَا مُنْكَرٌ إِذَا فُعِلَ بِقُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ ، فَكَيْفَ
بِغَيْرِهِمْ ؟!

وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى تُرَابِ الْقَبْرِ مِنْ غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يُحْتَاجَ إِلَيْهِ .
وَيُكْرَهُ الْمَيْتُ عِنْدَهُ وَتَجْصِصُهُ ، وَتَرْوِيقُهُ ، وَتَخْلِيقُهُ ^(١) ، وَتَقْبِيلُهُ ،
وَالطُّوْفُ بِهِ ، وَتَبْخِيرُهُ ، وَكِتَابَةُ الرَّقَاعِ إِلَيْهِ وَدَسُّهَا فى الْأَنْقَابِ ،
وَالِاسْتِشْفَاءُ بِالثَّرِيَّةِ مِنَ الْأَسْقَامِ ، وَكِتَابَةُ عَلَيْهِ ، وَالْجُلُوسُ وَالْوُطْءُ
عَلَيْهِ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : إِلَّا لِحَاجَةٍ . وَالْإِثْكَاءُ عَلَيْهِ ، وَيَحْرُمُ التَّحْلِيُّ عَلَيْهَا
أَوْ يَنْتَهَى .

= ١٩٣ / ٢ . والترمذى ، فى : بَابِ مَا جَاءَ فى كَرَاهِيَةِ تَجْصِصِ الْقُبُورِ وَكِتَابَةِ عَلَيْهَا ، مِنْ أَبْوَابِ
الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْزَادِ ٢٧١ / ٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فى : بَابِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْقَبْرِ ، وَبَابِ الْبِنَاءِ عَلَى
الْقَبْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . الْمَجْتَبَى ٧١ / ٤ ، ٧٢ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فى : بَابِ مَا جَاءَ فى النِّهْيِ عَنِ الْبِنَاءِ
عَلَى الْقُبُورِ وَتَجْصِصِهَا وَكِتَابَةِ عَلَيْهَا ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٤٩٨ / ١ . وَالْإِمَامُ
أَحْمَدُ ، فى : الْمُسْنَدِ ٢٩٥ / ٣ ، ٣٣٢ ، ٣٩٩ ، ٢٩٩ / ٦ .
(١) أَي : طَلْيُهُ بِالْخَلْقِ . ، وَهُوَ الطَّيِّبُ .

وَالدَّفْنُ فِي صَخْرَاءٍ أَفْضَلُ، سِوَى النَّبِيِّ ﷺ^(١)، وَاخْتَارَ صَاحِبَاهُ الدَّفْنَ مَعَهُ تَشْرِفًا وَتَبَرُّكًا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الْحَرَقَ يَتَّسِعُ وَالْمَكَانَ ضَيِّقًا. وَجَاءَتْ أَخْبَارٌ تَدُلُّ عَلَى دَفْنِهِمْ كَمَا وَقَعَ، ذَكَرَهُ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ. وَيَحْرُمُ إِسْرَاجُهَا^(٢)، وَاتَّخَاذُ الْمَسْجِدِ عَلَيْهَا وَيَبْنِئُهَا^(٣)، وَتَتَعَيَّنُ إِزَالَتُهَا.

(١) فَإِنَّهُ رُوِيَ: «يَدْفَنُ الْأَنْبِيَاءُ حَيْثُ يَمُوتُونَ».

أَخْرَجَ نَحْوَهُ ابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ ذِكْرِ وَفَاتِهِ وَدَفْنِهِ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٥٢١/١.

وَقَدْ رَأَى أَصْحَابَهُ تَخْصِيصَهُ بِذَلِكَ، صِيَانَةً لَهُ عَنْ كَثْرَةِ الطَّرَاقِ، تَمَيِّزًا لَهُ عَنْ غَيْرِهِ ﷺ. «الْمَقْنَعُ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ وَمَعَهُمَا الْإِنْصَافُ» ٢٣٨/٦.

(٢) لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ زَوَّارَاتِ الْقُبُورِ، وَالْمُتَخَذَاتِ عَلَيْهِنَّ الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَجَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١٩٦/٢. وَالتَّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ أَنْ يَتَّخِذَ عَلَى الْقَبْرِ مَسْجِدًا، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ، مُخْتَصِرًا، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١١٦/٢، ٢٧٦/٤. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ التَّغْلِيظِ فِي اتِّخَاذِ السَّرَجِ عَلَى الْقُبُورِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. الْمُجْتَبَى ٧٧/٤. وَابْنُ مَاجَهَ، مُخْتَصِرًا أَيْضًا، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ زِيَارَةِ النِّسَاءِ الْقُبُورِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٥٠٢/١. وَالإمام أحمد، فِي: الْمُسْنَدِ ١/٣٣٧، ٢٢٩، ٢٨٧، ٣٢٤، ٣٣٧.

(٣) لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ هَلْ تَبْنِي قُبُورَ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَةِ...، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَفِي: بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ، وَفِي: بَابِ مَا ذَكَرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، مِنْ كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ، وَفِي: بَابِ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَفَاتِهِ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي، وَفِي: بَابِ الْأَكْسِيَةِ وَالْحَمَائِصِ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/١١٦، ٢/١١١، ١٢٨، ٤/٢٠٦، ٦/١٣، ٧/١٩٠. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ وَاتَّخَاذِ الصُّورِ فِيهَا وَالنَّهْيِ عَنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ =

وفى كتاب «الهدى»: لو وُضِعَ الْمَسْجِدُ وَالْقَبْرُ مَعًا، لَمْ يَجْزُ وَلَمْ يَصِحَّ
الْوُقُوفُ وَلَا الصَّلَاةُ. وَتَقَدَّمَ فِى اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ.

وَيُكْرَهُ الْمَشْيُ بِالنَّعْلِ فِيهَا؛ حَتَّى التَّمَشُّكُ - بَضْمِ النَّاءِ وَالْمِيمِ وَسُكُونِ
الشَّيْنِ^(١) - لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا، لَا يَخْفُ. وَيُسْنُ خَلْعُ النَّعْلِ إِذَا دَخَلَهَا، إِلَّا
خَوْفَ نَجَاسَةٍ أَوْ شَوْكٍ وَنَحْوِهِ.

وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مُسَبِّلَةٍ، قُدِّمَ، وَيُفْرَعُ إِنْ^(٢) جَاءَ مَعًا^(٣).

وَلَا بَأْسَ بِتَحْوِيلِ الْمَيِّتِ وَنَقْلِهِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ بَعِيدٍ لِفَرَضٍ صَحِيحٍ،
كَبَقْعَةٍ شَرِيفَةٍ، وَمُجَاوَزَةٍ صَالِحَةٍ، مَعَ أَمْنِ التَّغْيِيرِ^(٤)، إِلَّا الشَّهِيدَ حَتَّى لَوْ نُقِلَ
رُدُّ إِلَيْهِ.

= مساجد، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٣٧٦/١، ٣٧٧. وأبو داود، فى: باب فى
البناء على القبور، من كتاب الجنائز. سنن أبى داود ١٩٤/٢. والنسائى، فى: باب النهى عن
اتخاذ القبور مساجد، من كتاب المساجد، وفى: باب اتخاذ القبور مساجد، من كتاب الجنائز.
المجتبى ٣٢/٢، ٧٨/٤. والدارمى، فى: باب النهى عن اتخاذ القبور مساجد، من كتاب
الصلاة. سنن الدارمى ٣٢٦/١. والإمام مالك، فى: باب ما جاء فى إجلاء اليهود عن المدينة،
من كتاب الجامع. الموطأ ٨٩٢/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٢٤٦/٢، ٢٨٤، ٢٨٥،
٣٦٦، ٣٩٦، ٤٥٤، ٥١٨، ١٨٤/٥، ١٨٦، ٢٠٤، ٨٠/٦، ١٢١، ٢٢٩، ٢٥٥،
٢٧٥.

(١) فى د: «السين». والتمشك، بضم المثناة من فوق وضم الميم أيضًا وسكون الشين بعدها
الكاف: نوع من النعال مشهور عند أهل بغداد. قاله ابن نصر الله فى حواشيه. الفروع ٢/٢
٣٠٣.

(٢ - ٢) فى م: «جامعا».

(٣) فى الأصل: «التغيير».

وَيُجُوزُ نَبْشُهُ لِعَرَضٍ صَحِيحٍ ، كَتَحْسِينِ كَفْنِهِ ، وَبُقْعَةٍ خَيْرٍ مِنْ بُقْعَتِهِ
كَإِفْرَادِهِ عَمَّنْ دُفِنَ مَعَهُ ، وَتَقَدَّمَ .

وَيُسْتَحَبُّ جَمْعُ الْأَقَارِبِ فِي الْبَقَاعِ الشَّرِيفَةِ ، وَمَا كَثُرَ فِيهِ الصَّالِحُونَ .
وَيَحْرُمُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْ أَطْرَافِ [٥١هـ] الْمَيِّتِ ، وَإِثْلَافُ ذَاتِهِ ، وَإِخْرَاقُهُ ،
وَلَوْ أَوْصَى بِهِ ، وَلَا ضَمَانَ فِيهِ ، وَلَوْلَايِهِ أَنْ يُحَامِيَ عَنْهُ ، وَإِنْ آلَ ذَلِكَ إِلَى
إِثْلَافِ الطَّالِبِ ^(١) ، فَلَا ضَمَانَ .

وَمَنْ أَمَكَّنَ عَسْلُهُ فَدُفِنَ قَبْلَهُ ، لَزِمَ نَبْشُهُ ، وَتَغْسِيلُهُ ، وَتَقَدَّمَ .

وَيَحْرُمُ ^(٢) دَفْنُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ، إِلَّا لَضَرُورَةٍ أَوْ حَاجَةٍ ، إِنْ
شَاءَ سَوَّى بَيْنَ رُءُوسِهِمْ ، وَإِنْ شَاءَ حَفَرَ قَبْرًا طَوِيلًا وَجَعَلَ رَأْسَ كُلِّ وَاحِدٍ
عِنْدَ رِجْلَى ^(٣) الْآخَرِ ، أَوْ وَسْطِهِ ، كَالدَّرَجِ . وَيَجْعَلُ رَأْسَ الْمَفْضُولِ عِنْدَ
رِجْلَى الْفَاضِلِ ، وَيُسَنُّ حُجْرُهُ بَيْنَهُمَا بِثَرَابٍ ، وَالتَّقْدِيمُ إِلَى الْقِبْلَةِ كَالْتَّقْدِيمِ
إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ ؛ فَيُسَنُّ ، وَتَقَدَّمَ ^(٤) فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ .

وَلَا يُنْبَشُ قَبْرُ مَيِّتٍ بَاقِي لَمَيِّتٍ آخَرَ ، وَمَتَى عَلِمَ - وَمُرَادُهُمْ : ظَنُّ - أَنَّهُ
يَلِيَّ وَصَارَ رَمِيمًا ، جَازَ نَبْشُهُ ، وَدَفْنُ غَيْرِهِ فِيهِ . وَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ ، رَجَعَ
إِلَى قَوْلِ أَهْلِ الْخِبْرَةِ . فَإِنْ حَفَرَ فَوَجَدَ فِيهَا عِظَامًا ، دَفَنَهَا وَحَفَرَ فِي مَكَانٍ

(١) فِي م : « الْمَطَالِبِ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « رِجْلِ » .

(٤) - ٤ - سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

آخَرَ . وَإِذَا صَارَ رَمِيمًا ، جَارَتْ الزَّرَاعَةُ وَحَزْنُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَلَا .
وَالْمُرَادُ : إِذَا لَمْ يُخَالَفْ شَرْطُ وَاقِفِهِ ^(١) ؛ لِتَعْيِينِهِ الْجِهَةَ .

وَيَجُوزُ نَبَشُ قُبُورِ الْمُشْرِكِينَ ؛ لِيَتَّخَذَ ^(٢) مَكَانَهَا مَسْجِدًا ، أَوْ ^(٣) لِمَالٍ فِيهَا ،
كَقَبْرِ أَبِي رِغَالٍ ^(٤) .

وَلَوْ وَصَّى بِدَفْنِهِ فِي مِلْكِهِ ، دُفِنَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ يَصْرُ الْوَرَثَةِ . وَلَا
بَأْسَ بِشِرَائِهِ مَوْضِعَ قَبْرِهِ ، وَيُوصَى بِدَفْنِهِ فِيهِ .

وَيَصِحُّ يَتَّعَ مَا دُفِنَ فِيهِ مِنْ مِلْكِهِ ، مَا لَمْ يُجْعَلْ أَوْ يَصِرْ مَقْبَرَةً .

وَيُخْرَمُ حَقْرُهُ فِي مُسَبَّلَةٍ قَبْلَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ^(٥) ، وَدَفْنُهُ فِي مَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ ،
وَيُنَبَّشُ ^(٦) ، وَفِي مِلْكٍ غَيْرِهِ ، وَلِلْمَالِكِ الْإِزَامُ دَافِنِهِ بِنَقْلِهِ ، وَالْأُولَى تَرْكُهُ .

وَيُخْرَمُ أَنْ يُدْفَنَ مَعَ الْمَيِّتِ حَلًى ، أَوْ ثِيَابٌ غَيْرَ كَفْنِهِ ، كَالْخِرَاقِ ثِيَابِهِ ،
وَتُكْسِرُ أَوَانِيهِ وَنَحْوُهَا .

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَاقِف » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَيَتَّخَذُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَوْ » .

(٤) أَبُو رِغَالٍ : هُوَ أَبُو ثَقِيفٍ ، وَكَانَ مِنْ ثَمُودَ .

وَشَاهِدُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « هَذَا قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَعَهُ غَصَنًا مِنْ ذَهَبٍ ، إِنْ أَنْتُمْ نَبَشْتُمْ عَنْهُ أَصْبَحْتُمْ مَعَهُ » .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ نَبَشِ الْقُبُورِ الْعَادِيَةِ يَكُونُ فِيهَا الْمَالُ ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٦١/٢ .

(٥) زِيَادُهُ مِنْ : م .

(٦) أَيْ : وَيُنَبَّشُ قَبْرَ مَنْ دُفِنَ بِمَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ .

وإن وَقَعَ فِي الْقَبْرِ مَا لَهُ قِيَمَةٌ غُرُفًا ، أَوْ رَمَاهُ رَبُّهُ فِيهِ ، يُنَبِّشُ وَأُخِذَ .
 وإن كُفِّنَ بِثَوْبٍ غَضَبٍ ، أَوْ بَلَغَ مَالٌ غَيْرَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَتَبَقِيَ مَالِيَّتُهُ ،
 كَحَاتَمٍ ، وَطَلَبَهُ رَبُّهُ ، لَمْ يُنَبِّشْ ، وَغَرِمَ ذَلِكَ مِنْ تَرِكَتِهِ - كَمَنْ غَضَبَ عَبْدًا
 فَأُتِيَ ، تَجِبَ قِيَمَتُهُ لِأَجْلِ الْحَيْلُولَةِ - فَإِنْ تَعَدَّرَ الْغَرْمُ لَعَدَمِ تَرِكَتِهِ
 وَنَحْوِهِ ، يُنَبِّشُ وَأُخِذَ الْكَفْنُ فِي الْأُولَى ، وَسُقِيَ جَوْفُهُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَأُخِذَ الْمَالُ
 إِنْ لَمْ تُبَدَّلْ لَهُ قِيَمَتُهُ .

وإن بَلَغَهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ ، أُخِذَ إِذَا بَلَغَ ^(١) . وَلَا يُعْرَضُ لَهُ قَبْلَهُ ، وَلَا يَضْمَنُهُ .
 وإن بَلَغَ مَالَ نَفْسِهِ ، لَمْ يُنَبِّشْ قَبْلَ أَنْ يَبْلَى ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَرَقٌ .
 وَلَوْ مَاتَ وَلَهُ أَنْفٌ ذَهَبَ ، لَمْ يُقْلَعْ ، لَكِنْ إِنْ كَانَ بَائِعُهُ لَمْ يَأْخُذْ ثَمَنَهُ ،
 أَخَذَهُ مِنْ تَرِكَتِهِ ، وَمَعَ عَدَمِ التَّرِكَتِ يَأْخُذُهُ إِذَا بَلَغَ ، وَإِنْ مَاتَتْ حَامِلٌ بِمَنْ
 تُزْجَى حَيَاتُهُ ، حَرَمَ سَقُّ بَطْنِهَا ، وَتَسْطُو عَلَيْهِ الْقَوَائِلُ فَيُخْرِجْنَهُ ، فَإِنْ لَمْ
 يُوجَدْ نِسَاءً ، لَمْ يَسْطُ الرِّجَالُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ ، تُرِكَ حَتَّى يَمُوتَ ، وَلَا
 تُدْفَنُ قَبْلَهُ ، وَلَا يُوضَعُ عَلَيْهِ مَا يُمَوِّتُهُ . وَلَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ حَيًّا ، سُقِيَ حَتَّى
 يَخْرُجَ ، فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ خُرُوجِهِ ، أُخْرِجَ وَغُسِّلَ ، وَإِنْ تَعَدَّرَ خُرُوجَهُ ، تُرِكَ
 وَغُسِّلَ مَا خَرَجَ مِنْهُ وَأَجْزَأً ، وَمَا بَقِيَ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ ، لَا يَخْتِاجُ إِلَى
 التَّيْمُمِ مِنْ أَجْلِهِ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ مَعَهَا .

وإن مَاتَتْ ذِمِّيَّةٌ حَامِلٌ بِمُسْلِمٍ ، دَفَنَتْهَا مُسْلِمٌ وَخَدَّهَا إِنْ أُمِكَنَ ، وَإِلَّا مَعَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَبْلَى » . وَفِي د : « بَل » .

المُسْلِمِينَ، وجَعَلَ ظَهْرَهَا إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيْهِ؛
لأنَّه غَيْرُ مَوْلُودٍ وَلَا سَقِطٍ، وَيُصَلِّي عَلَى مُسْلِمَةٍ حَامِلٍ وَحَمْلِهَا، بَعْدَ مُضِيِّ
زَمَنِ تَصْوِيرِهِ، وَلَا عَلَيْهَا دُونَهُ، وَيَلْزَمُ تَمْيِيزُ قُبُورِ أَهْلِ الدِّمَّةِ، وَيَأْتِي .

وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ، وَفِي الْمَقْبَرَةِ، بَل تُسْتَحَبُّ^(١). وَكُلُّ قُرْبَةٍ
فَعَلَهَا الْمُسْلِمُ وَجَعَلَ ثَوَابَهَا - أَوْ بَعْضَهُ^(٢) كَالنَّصْفِ وَنَحْوِهِ - لِمُسْلِمٍ حَيٍّ
أَوْ مَيِّتٍ، جَازَ وَنَفَعَهُ ذَلِكَ^(٣)؛ لِحُصُولِ الثَّوَابِ لَهُ، حَتَّى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
مِنْ تَطَوُّعٍ، وَوَاجِبٍ تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ، كَحَجِّ وَنَحْوِهِ، أَوْ لَا^(٤)، كَصَلَاةٍ،
وَكُذُعَاءٍ، وَاسْتِغْفَارٍ، وَعِثْقٍ^(٥) وَصَدَقَةٍ وَأُضْحِيَّةٍ، وَأَدَاءِ دَيْنٍ، وَصَوْمٍ،
وَكَذَا قِرَاءَةٍ وَغَيْرِهَا. وَاعْتَبَرَ بَعْضُهُمْ، إِذَا نَوَاهُ حَالَ الْفِعْلِ أَوْ قَبْلَهُ.
وَيُسْتَحَبُّ إِهْدَاءُ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ ثَوَابَ كَذَا لِفُلَانٍ. قَالَ ابْنُ
تَمِيمٍ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يَسْأَلَ الْأَجَرَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ يَجْعَلَهُ^(٦) لَهُ، فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ
أُثْبِنِي بِرَحْمَتِكَ عَلَى ذَلِكَ، وَاجْعَلْ ثَوَابَهُ لِفُلَانٍ.

(١) يشير إلى ما رَوَى عن النبي ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ سُورَةَ يَس، خَفَفَ عَنْهُمْ
يَوْمَئِذٍ، وَكَانَ لَهُ بَعْدُ مِنْ فِيهَا حَسَنَاتٌ». عَزَاهُ الْقُرْطُبِيُّ إِلَى الثَّعْلَبِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ. تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ
٣/١٥. وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: مَوْضُوعٌ، أَخْرَجَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ
الرِّيَاحِيِّ. سِلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ ٣/٣٩٧.

(٢) فِي م: «بَعْضُهَا».

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤) أَيْ: لَا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ.

(٥) سَقَطَ مِنْ: د، ز، م.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «يَجْعَلُ».

وَيُسَنُّ أَنْ يُضْلَحَ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ طَعَامٌ يُبَعَثُ بِهِ إِلَيْهِمْ ثَلَاثًا^(١)، لَا لِمَنْ يَجْتَمِعُ عِنْدَهُمْ [٥٢] فَيُكْرَهُ، وَيُكْرَهُ فِعْلُهُمْ ذَلِكَ لِلنَّاسِ، قَالَ الْمُوقِفُ وَغَيْرُهُ: إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ، كَأَنْ يَجِئَهُمْ مَنْ يَحْضُرُ مَيِّتَهُمْ^(٢) مِنْ أَهْلِ الْقُرَى الْبَعِيدَةِ، وَيَبِيتَ عِنْدَهُمْ، فَلَا يُمَكِّنُهُمْ إِلَّا أَنْ يُطْعِمُوهُ. وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مِنْ طَعَامِهِمْ، قَالَ فِي «النُّظْمِ». وَإِنْ كَانَ مِنَ التَّرَكَّةِ، وَفِي الْوَرَثَةِ مَحْجُوزٌ عَلَيْهِ، حَرَّمَ فِعْلُهُ وَالْأَكْلُ مِنْهُ.

وَيُكْرَهُ الذَّبْحُ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَالْأَكْلُ مِنْهُ، قَالَ الشَّيْخُ: وَالنُّصْحِيَّةُ. وَلَوْ نَذَرَ ذَلِكَ نَذِيرًا^(٣)، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُوفَى بِهِ، فَلَوْ شَرَطَهُ وَاقِفٌ، لَكَانَ شَرْطًا فَاسِدًا. وَأَنْكَرُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُوَضَعَ عَلَى الْقَبْرِ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ لِيَأْخُذَهُ النَّاسُ.

وإِخْرَاجُ الصَّدَقَةِ مَعَ الْجِنَازَةِ بِذَعَّةٍ مَكْرُوهَةٌ، وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ الصَّدَقَةُ عِنْدَ الْقَبْرِ.

(١) أَى: لِمُدَّةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. وَيُسَنُّ ذَلِكَ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اصْنَعُوا لَأَلِّ جَعْفَرٍ طَعَامًا، فَقَدْ جَاءَهُمْ أَمْرٌ شَغَلَهُمْ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ صِنْعَةِ الطَّعَامِ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٢/ ١٧٣. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الطَّعَامِ يَصْنَعُ لِأَهْلِ الْمَيِّتِ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ. عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٤/ ٢١٩. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الطَّعَامِ يَبْعَثُ إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١/ ٥١٤. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ١/ ٢٠٥.

(٢) فِي م: «مِنْهُمْ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «قَادِرٌ».

فصل : يُسَنُّ لَذُكُورِ^(١) زِيَارَةِ قَبْرِ مُسْلِمٍ بِلَا سَفَرٍ^(٢) ، وَتُبَاحُ لَقَبْرِ كَافِرٍ ، وَلَا يُسَلَّمُ عَلَيْهِ ، بَلْ يَقُولُ لَهُ : أَبْشِرْ بِالنَّارِ . وَلَا يُمْتَنَعُ كَافِرٌ مِنْ زِيَارَةِ قَرِيبِهِ الْمُسْلِمِ .

وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ - فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَقَعُ مِنْهُنَّ مُحَرَّمٌ ، حُرِّمَتْ - غَيْرَ قَبْرِ^(٣) النَّبِيِّ ﷺ وَقَبْرِ^(٤) صَاحِبَيْهِ فَيُسَنُّ . وَإِنْ اجْتَاَزَتْ^(٥) بِقَبْرِ فِي طَرِيقِهَا ، فَسَلَّمَتْ عَلَيْهِ وَدَعَتْ لَهُ ، فَحَسَنٌ .

(١) فى د ، ز ، م : « لذكر » .

(٢) فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها ، فإنها تذكروكم بالموت » .

أخرجه مسلم ، فى : باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل فى زيارة قبر أمه ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب بيان ما كان من النهى عن أكل لحوم الأضاحى بعد ثلاث فى أول الإسلام وبيان نسخه ، من كتاب الأضاحى . صحيح مسلم ٢/ ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٣/ ١٥٦٤ . وأبو داود ، فى : باب فى زيارة القبور ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب فى الأوعية ، من كتاب الأشربة . سنن أبى داود ٢/ ١٩٥ ، ٢٩٨ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرخصة فى زيارة القبور ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذى ٤/ ٢٧٤ . والنسائى ، فى : باب زيارة القبور ، وباب زيارة قبر المشرك ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب الإذن فى ذلك ، من كتاب الضحايا ، وفى : باب الإذن فى شئ منها ، من كتاب الأشربة . المجتبى ٤/ ٧٣ ، ٧٤ ، ٧/ ٢٠٧ ، ٨/ ٢٧٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى زيارة قبور المشركين ، من كتاب الجنائز . سنن ابن ماجه ١/ ٥٠١ . والإمام مالك ، فى : باب ادخار لحوم الأضاحى ، من كتاب الضحايا . الموطأ ٢/ ٤٨٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢/ ٤٤١ ، ٣/ ٣٨ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥٠ ، ٥/ ٣٥٠ ، ٣٥٥ - ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) فى م : « قبر » .

(٥) بعده فى م : « امرأة » .

وَيَقِفُ الزَّائِرُ أَمَامَ الْقَبْرِ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ، وَلَا بَأْسَ بَلَمْسِهِ بِالْيَدِ. وَأَمَّا التَّمَسُّحُ بِهِ، وَالصَّلَاةُ عِنْدَهُ، أَوْ قَصْدُهُ لِأَجْلِ الدُّعَاءِ عِنْدَهُ، مُعْتَقِدًا أَنَّ الدُّعَاءَ هُنَاكَ أَفْضَلُ مِنَ الدُّعَاءِ فِي غَيْرِهِ، أَوْ النَّذْرُ لَهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، قَالَ الشَّيْخُ: فَلَيْسَ هَذَا مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ هُوَ^(١) مِمَّا أُخْدِثَ مِنَ الْبِدْعِ الْقَبِيحَةِ الَّتِي هِيَ شَعْبُ الشُّرْكِ.

وَيُسَنُّ إِذَا زَارَهَا أَوْ مَرَّ بِهَا أَنْ يَقُولَ مُعَرِّفًا: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»، يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ^(٢)، «اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُمْ، وَلَا تَقْتِنِنَا بَعْدَهُمْ»^(٣)، وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُمْ، وَنَحْوَهُ.

وَيُخَيَّرُ بَيْنَ تَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ فِي سَلَامِهِ^(٤) عَلَى الْحَيِّ، وَاتِّدَاؤُهُ سُنَّةٌ، وَمِنْ جَمَاعَةٍ، سُنَّةٌ كِفَايَةٌ، وَالْأَفْضَلُ السَّلَامُ مِنْ جَمِيعِهِمْ؛ فَلَوْ سَلَّمَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ، فَقَالَ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ. وَقَصْدُ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا، جَازٍ، وَسَقَطٌ

(١) سقط من: د.

(٢) أخرجه مسلم، في: باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، من كتاب الجنائز. صحيح مسلم ٦٧١/٢. والنسائي، في: باب الأمر بالاستغفار للمؤمنين، من كتاب الجنائز. المجتبى ٧٦/٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢٢١/٦. وعندهم لفظ: «أهل الديار من المؤمنين والمسلمين». بدلاً من «دار قوم مؤمنين». ولفظة: «منا». بدلاً من «منكم».

(٣) أخرجه ابن ماجه، في: باب ما جاء في الدعاء في الصلاة على الجنازة، وباب ما جاء فيما يقال إذا دخل المقابر، من كتاب الجنائز. سنن ابن ماجه ٤٨٠/١، ٤٩٣. والإمام أحمد، في: المسند ٧١/٦، ٧٦، ١١١. قال الألباني: صحيح. وانظر صحيح سنن ابن ماجه ٢٥١/١.

(٤ - ٤) سقط من: د.

الْفَرْضُ فِي حَقِّ الْجَمِيعِ .

وَرَفَعَ الصَّوْتِ بِإِتْدَاءِ السَّلَامِ سُنَّةً ، لِيَسْمَعَهُ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِمْ ^(١) سَمَاعًا مُحَقَّقًا .

وَأِنْ سَلَّمَ عَلَى أَتِقَاطٍ عِنْدَهُمْ نِيَامًا ، أَوْ عَلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ هَلْ هُمْ أَتِقَاطٌ أَوْ نِيَامًا ، خَفَضَ صَوْتَهُ بَحِثٌ يُسْمِعُ ^(٢) الْأَتِقَاطَ وَلَا يُوقِظُ النَّيَامَ .

وَلَوْ سَلَّمَ عَلَى إِنْسَانٍ ، ثُمَّ لَقِيَهُ عَلَى قُرْبٍ ، سُنَّ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَيْهِ ثَانِيًا ، وَثَالِثًا ، وَأَكْثَرَ .

وَيُسَنُّ أَنْ يَتَدَا بِالسَّلَامِ قَبْلَ كُلِّ كَلَامٍ ، وَلَا يَتْرُكُ السَّلَامَ إِذَا كَانَ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْمُسْلِمَ عَلَيْهِ لَا يَرُدُّ .

وَأِنْ دَخَلَ عَلَى جَمَاعَةٍ فِيهِمْ عُلَمَاءُ ، سَلَّمَ عَلَى الْكُلِّ ، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَى الْعُلَمَاءِ سَلَامًا ثَانِيًا . وَرَدُّهُ فَرْضٌ عَيْنٍ عَلَى الْمُنْفَرِدِ ^(٣) ، وَكِفَايَةٌ عَلَى الْجَمَاعَةِ فَوْزًا ^(٤) . وَرَفَعَ الصَّوْتِ بِهِ وَاجِبٌ قَدَرِ الْإِبْلَاحِ ، وَتُرَادُّ الْوَاوُ فِي رَدِّ السَّلَامِ ، وَمُجَوَّبًا .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى امْرَأَةٍ أَعْجَنِيَّةٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَجُوزًا ، أَوْ بَرَزَةً ^(٥) .

(١) فِي م : « عَلَيْهِ » .

(٢) فِي م : « لَا يَسْمَعُ » .

(٣) فِي م : « الْمُنْفَرِدُ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٥) امْرَأَةٌ بَرَزَةٌ : عَفِيفَةٌ تَبْرُزُ لِلرِّجَالِ وَتَتَحَدَّثُ مَعَهُمْ ، وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي أَسْنَتَ وَخَرَجَتْ عَنْ حَدِّ الْمَحْجُوبَاتِ .

وَيُكْرَهُ فِي الْحَمَامِ ، وَعَلَى مَنْ يَأْكُلُ أَوْ يُقَاتِلُ ، وَفِي مَنْ يَأْكُلُ نَظَرَ ، وَعَلَى تَالٍ ، وَذَاكِرٍ ، وَمُلَبٍّ ، وَمُحَدِّثٍ ، وَخَطِيبٍ ، وَوَاعِظٍ ، وَعَلَى مَنْ يَسْتَمِعُ لَهُمْ ، وَمُكَرِّرٍ فَقِهِ ، وَمُدْرِسٍ ، وَعَلَى مَنْ يَبْحَثُونَ فِي الْعِلْمِ ، وَعَلَى مَنْ يُؤَدِّنُ أَوْ يُقِيمُ ، وَعَلَى مَنْ هُوَ عَلَى حَاجَتِهِ ، أَوْ يَتَمَتَّعُ بِأَهْلِهِ ، أَوْ مُسْتَعِيلٍ بِالْقَضَاءِ ، وَنَحْوِهِمْ .

وَمَنْ سَلَّمَ فِي حَالَةٍ لَا يُسْتَحَبُّ فِيهَا السَّلَامُ ، لَمْ يَسْتَحِقَّ جَوَابًا .
وَيُكْرَهُ أَنْ يَخُصَّ بَعْضُ طَائِفَةِ لَقِيَتُهُمُ بِالسَّلَامِ ، وَأَنْ يَقُولَ : سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ . وَالْهَجْرُ الْمُنْهِي عَنْهُ يَزُولُ بِالسَّلَامِ .

وَيُسَنُّ السَّلَامُ عِنْدَ الْإِنْصِرَافِ ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ . فَإِنْ دَخَلَ بَيْتًا خَالِيًا ، أَوْ مَسْجِدًا خَالِيًا ، قَالَ : السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ^(١) .
« وَإِذَا وَلَجَ بَيْتَهُ فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلِجِ وَخَيْرَ الْمَخْرَجِ ، بِاسْمِ اللَّهِ وَلَجْنَا ، وَبِاسْمِ اللَّهِ خَرَجْنَا ، وَعَلَى اللَّهِ رَبِّنَا ^(٢) تَوَكَّلْنَا . ثُمَّ لِيَسْلَمْ ^(٣) عَلَى أَهْلِهِ » ^(٤) .

(١) أخرج هذا الأثر البخاري عن ابن عمر ، في : باب إذا دخل بيتا غير مسكون ، في : الأدب المفرد ٤٩٧/٢ . والبيهقي عن عكرمة ، في : شعب الإيمان ٤٤٧/٦ . وابن أبي شيبة عن ابن عمر ، في : باب في الرجل يدخل البيت ليس فيه أحد ، من كتاب الأدب . المصنف ٤٦٠/٨ .
(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في ز ، م : « يسلم » .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول الرجل إذا دخل بيته ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٦١٩/٢ . قال الألباني : ضعيف . انظر ضعيف سنن أبي داود ٥٠٥ .

ولا بَأْسَ به عَلَى الصَّبِيَّانِ ؛ تَأْدِيتًا لَهُم ، وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى صَبِيٍّ ، لَمْ يَجِبْ رَدُّهُ . وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى صَبِيٍّ وَبَالِغٍ ، رَدَّهُ الْبَالِغُ وَلَمْ يَكُفِ رَدُّ الصَّبِيِّ ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ لَا يَحْصُلُ بِهِ . وَإِنْ سَلَّمَ صَبِيٌّ عَلَى بَالِغٍ ، وَجَبَ الرَّدُّ فِي وَجْهِهِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَيُجْزَى فِي السَّلَامِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ . وَلَوْ عَلَى مُفْرَدٍ^(١) ، وَفِي الرَّدِّ : وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ .

وَتُسَنُّ مُصَافَحَةُ الرَّجُلِ الرَّجُلَ ، وَالْمَرْأَةِ الْمَرْأَةَ ، وَلَا بَأْسَ بِمُصَافَحَةِ الْمُرْدَانِ^(٢) لَمَنْ وَثِقَ مِنْ نَفْسِهِ ، وَقَصَدَ تَعْلِيمَهُمْ حُسْنَ الْخُلُقِ .

وَلَا يَجُوزُ مُصَافَحَةُ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ الشَّائِئَةِ ؛ وَإِنْ سَلَّمَتْ شَابَّةٌ عَلَى رَجُلٍ ، رَدَّهُ عَلَيْهَا ، وَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهَا ، لَمْ تَرُدَّهُ . وَإِذَا سَأَلَ السَّلَامَ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ وَإِذَا سَأَلَهَا إِلَيْهِ ، لَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِلْمَصْلَحَةِ وَعَدَمِ الْمَحْذُورِ .

وَيُسَنُّ أَنْ يُسَلَّمَ الصَّغِيرُ وَالْقَلِيلُ وَالْمَاشِي وَالرَّاكِبُ عَلَى ضِدِّهِمْ ، فَإِنْ عَكَسَ حَصَلَتِ الشُّنَّةُ ، هَذَا إِذَا تَلَاقَوْا فِي طَرِيقٍ ، أَمَّا إِذَا وَرَدُوا عَلَى قَاعِدٍ ، أَوْ قُعُودٍ ، فَإِنَّ الْوَارِدَ يَتَدَأُّ مُطْلَقًا .

وَإِنْ سَلَّمَ عَلَى^(٣) مَنْ وَرَاءَ جِدَارٍ ، أَوْ الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ بِرِسَالَةٍ ، أَوْ كِتَابَةٍ ، وَجَبَتْ الْإِجَابَةُ عِنْدَ الْبَلَاغِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى الرَّسُولِ ، فَيَقُولُ : وَعَلَيْكَ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ . وَإِنْ

(١) فِي م : « مُفْرَدٌ » .

(٢) الْأَمْرَدُ : الشَّابُّ الَّذِي بَلَغَ وَلَمْ تَبْدُ لَهُ لَحْيَةٌ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : د ، ز .

يُبعث معه السَّلامُ، وَجِبَ تَبْلِيغُهُ^(١) إِنْ تَحَمَّلَهُ.

وَيُسْتَحَبُّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَلَاقِيَيْنِ أَنْ يَخْرِصَ عَلَى الْإِيْتِدَاءِ بِالسَّلامِ، فَإِنْ التَّقَيَا وَبَدَأَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ مَعًا، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْإِجَابَةُ. وَلَوْ سَلَّمَ عَلَى أَصَمٍّ، جَمَعَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْإِشَارَةِ،^(٢) كَرَدُّهُ سَلَامُهُ^(٣)، وَسَلَامُ الْأَخْرَسِ وَجَوَابُهُ، بِالْإِشَارَةِ. وَآخِرُ السَّلامِ إِيْتِدَاءُ وَرَدًّا: «وَبَرَكَاتُهُ». وَيَجُوزُ أَنْ يَزِيدَ الْإِيْتِدَاءُ عَلَى الرَّدِّ، وَعَكْسُهُ.

وَسَلَامُ النِّسَاءِ عَلَى النِّسَاءِ كَسَلَامِ الرِّجَالِ عَلَى الرِّجَالِ.

وَلَا^(٤) يُنْزَعُ يَدُهُ مِنْ يَدِ مَنْ صَافَحَهُ حَتَّى يُنْزِعَهَا، إِلَّا لِلْحَاجَةِ، كَحَيَاتِهِ وَنَحْوِهِ.

وَلَا بَأْسَ بِالْمُعَانَقَةِ، وَتَقْبِيلِ الرَّأْسِ وَالْيَدِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ [٥٢ ط] وَنَحْوِهِمْ.

وَيُكْرَهُ تَقْبِيلُ فَمٍ غَيْرِ زَوْجَتِهِ وَجَارِيَتِهِ.

وَإِذَا تَنَاءَبَ، كَظَمَ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ غَلَبَهُ^(٥)، عَطَى فَمَهُ بِكُفِّهِ أَوْ غَيْرِهِ.

وَإِذَا عَطَسَ، خَمَزَ وَجْهَهُ، وَغَضَّ صَوْتَهُ، وَلَا يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا،

(١) فِي م: «بِتَبْلِيغِهِ».

(٢ - ٣) فِي الْأَصْلِ: «فِي الرَّدِّ وَالْجَوَابِ».

(٣) فِي د: «فَلَا».

(٤) بَعْدَهُ فِي م: «التَّأَوُّبُ».

وَحَمِدَ اللَّهُ جَهْرًا؛ بَحِيثٌ يُشْمِعُ جَلِيسَهُ؛ لِيُشَمَّتَهُ^(١). وَتَشْمِيئُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، فَيَقُولُ لَهُ: يَزَحْمُكَ اللَّهُ. أَوْ: يَزَحْمُكُمْ اللَّهُ. وَيَرُدُّ عَلَيْهِ الْعَاطِسُ فَيَقُولُ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُضْلِحُ بِأَلْسِنَتِهِ^(٢).

وَيُكْرَهُ أَنْ يُشَمَّتَ مَنْ لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ، وَإِنْ نَسِيَ لَمْ يُذَكَّرْ، لَكِنْ يُعَلَّمُ الصَّغِيرُ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ، وَكَذَا حَدِيثُ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ، وَنَحْوُهُ.

وَلَا يُسْتَحَبُّ تَشْمِيْتُ الذَّمِّيِّ، فَإِنْ قِيلَ لَهُ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ. جَازَ. وَيُقَالُ لِلصَّبِيِّ إِذَا عَطَسَ: بُورِكَ فِيكَ وَجَبَّرَكَ اللَّهُ.

وَتُسَمَّتُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ، وَالرَّجُلُ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةُ الْعَجُوزَ الْبَرْزَةَ. وَلَا يُشَمَّتُ الشَّابَّةُ وَلَا تُشَمَّتُهُ. فَإِنْ عَطَسَ ثَانِيًا سَمَّتَهُ، وَثَالِيًا^(٣) سَمَّتَهُ، وَرَابِعًا^(٤) دَعَا لَهُ بِالْعَافِيَةِ، وَلَا يُشَمَّتُ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ سَمَّتَهُ^(٥) قَبْلَهَا، وَلَا يُجِيبُ الْمُتَجَشِّئُ^(٥) بِشَيْءٍ، فَإِنْ حَمِدَ قَالَ: هَنِيئًا مَرِيئًا. أَوْ^(٦): هَتَاكَ اللَّهُ وَأَمْرَاكَ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «فِي شِمَّتِهِ».

(٢) لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ إِذَا عَطَسَ كَيْفَ يَشْمَتُ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٦١/٨. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي تَشْمِيَتِ الْعَاطِسِ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٦٠٣/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي تَشْمِيَتِ الْعَاطِسِ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَدَبِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٠٠/١٠، ٢٠١. وَابْنُ مَاجَهَ، فِي: بَابِ تَشْمِيَتِ الْعَاطِسِ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ. سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١٢٢٤/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤١٩/٥.

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ: «يَشْمَتُ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «سَمَّتَ».

(٥) الْمُتَجَشِّئُ: الَّذِي يَحْدُثُ صَوْتًا مَعَ رِيحٍ مِنَ الْغَمِّ عِنْدَ حَصُولِ الشُّبُعِ.

(٦) فِي م: «و».

وَيَجِبُ الاسْتِئْذَانُ عَلَى كُلِّ مَنْ يُرِيدُ الدُّخُولَ عَلَيْهِ مِنْ أَقَارِبِ
وَأَجَانِبِ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ^(١)، وَإِلَّا رَجَعَ، وَلَا يَزِدُّ عَلَى ثَلَاثٍ، إِلَّا أَنْ يَظُنَّ
عَدَمَ سَمَاعِهِمْ.

فصل: وَيُسْتَحَبُّ تَعْرِيزُهُ أَهْلَ الْمَصِيبَةِ بِالْمَيِّتِ قَبْلَ الدَّفْنِ، أَوْ بَعْدَهُ، حَتَّى
الصَّغِيرِ وَالصَّدِيقِ وَنَحْوِهِ، وَمَنْ شَقَّ ثَوْبَهُ، لِرِزَالِ الْحَرَمِ، وَهُوَ الشَّقُّ، وَإِنْ
نَهَاهُ فَحَسَنٌ، وَيُكْرَهُ اسْتِدَامَةُ لُبْسِهِ إِلَى ثَلَاثٍ. وَكَرِهَهَا جَمَاعَةٌ بَعْدَهَا؛
لِلْإِذْنِ الشَّارِعِ فِي الْإِحْدَادِ فِيهَا.

وَيُكْرَهُ تَكَرُّرُهَا، فَلَا يُعَزَّى عِنْدَ الْقَبْرِ مَنْ عَزَّى قَبْلَ ذَلِكَ.

وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا، وَالْمَيْتُ عِنْدَهُمْ، وَفِي «الْفُصُولِ»: يُكْرَهُ
الاجْتِمَاعُ بَعْدَ خُرُوجِ الرُّوحِ؛ لِتَهْيِيجِهِ الْحُزْنَ. وَيُكْرَهُ^(٢) لِسَابَةِ أَجَنِبِيَّةٍ. وَلَا
بَأْسَ بِالْجُلُوسِ بِقُرْبِ دَارِ الْمَيِّتِ؛ لِيَتَّبَعَ جَنَازَتَهُ، أَوْ يَخْرُجَ وَلِيَهُ فَيُعَزِّيَهُ.

وَمَعْنَى التَّعْرِيزَةِ: التَّسْلِيَةُ، وَالْحَثُّ عَلَى الصَّبْرِ بِوَعْدِ الْأَجْرِ وَالِدُعَاءِ
لِلْمَيِّتِ وَالْمُصَافِ.

وَلَا تَغْيِينَ فِيمَا يَقُولُهُ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُعَزِّينَ؛ فَإِنْ شَاءَ قَالَ فِي
تَعْرِيزَةِ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ: أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ، وَغَفَرَ لِمَيْتِكَ.
وَفِي تَعْرِيزِهِ بِكَافِرٍ: أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ، وَأَحْسَنَ عَزَاءَكَ. وَتَحَرُّمُ تَعْرِيزَةِ

(١) سقط من: م.

(٢) في د، ز، م: «تكره».

الكَافِرِ . وَيَقُولُ الْمُعْزَى : اسْتَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَكَ ، وَرَحِمَنَا اللَّهُ ^(١) وَإِيَّاكَ .

وَلَا يُكْرَهُ أَخْذُهُ بِيَدِ مَنْ عَزَاهُ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَجْعَلَ الْمُصَابُ عَلَيْهِ عِلَامَةً يُعْرِفُ بِهَا لِيُعْزَى .

وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ : « إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ، اللَّهُمَّ أَجْزِنِي فِي مُصِيبَتِي ، وَاخْلُفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا » ^(٢) . وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَيَصْبِرُ وَيَجِبُ مِنْهُ مَا يَمْنَعُهُ مِنْ مُحَرَّمٍ .

وَيُكْرَهُ لَهُ تَغْيِيرُ حَالِهِ ، مِنْ تَخْلِعَ رِدَائِهِ وَنَعْلِهِ ، وَغَلِقَ حَائِثِيهِ ، وَتَغَطَّيْلَ مَعَاشِيهِ وَنَحْوِهِ .

وَلَا يُكْرَهُ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ ، قَبْلَ الْمَوْتِ وَبَعْدَهُ . وَلَا يَجُوزُ النَّذْبُ ؛ وَهُوَ الْبُكَاءُ مَعَ تَعْدِيدِ مَحَاسِنِ الْمَيِّتِ ، وَلَا النِّيَاحَةُ ؛ وَهِيَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِذَلِكَ بَرَرَّةً ، وَلَا شَقَّ الثِّيَابِ ، وَلَطْمُ الْخُدُودِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ؛ مِنْ الصُّرَاخِ ، وَخَمْسِ الْوَجْهِ ، وَتَنْفِ الشَّعْرِ ، وَنَشْرِهِ ، وَحَلْقِهِ . وَفِي « الْفُصُولِ » : يَحْرُمُ النَّجِيبُ ^(٣) ، وَالتَّغْدَادُ ، وَإِظْهَارُ الْجَزَعِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُشْبِهُ التَّظَلُّمَ مِنَ الظَّالِمِ ، وَهُوَ عَدْلٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى .

(١) زيادة من : م .

(٢) لما أخرجه مسلم ، في : باب ما يقال عند المصيبة ، من كتاب الجنائز . صحيح مسلم ٢ / ٦٣٣ . والإمام مالك ، مختصراً ، في : باب جامع الحسبة في المصيبة ، من كتاب الجنائز . الموطأ ١ / ٢٣٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٠٩ .

(٣) في الأصل : « النجيب » .

وَيُتَاحُ يَسِيرُ التَّدْبِيَةِ الصَّدَقِ، إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مَخْرَجَ النَّوْحِ، وَلَا قَصْدَ
نَظْمِهِ، نَحْوَ قَوْلِهِ: يَا أَبَتَاهُ، يَا وَلَدَاهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَجَاءَتِ الْأَخْبَارُ
الصَّحِيحَةُ بِتَغْذِيبِ الْمَيِّتِ بِالنِّيَاحَةِ وَالْبُكَاءِ عَلَيْهِ^(١). وَيُنَبِّغِي أَنْ يُوصِيَّ
بِتَرْكِهِ. وَاخْتَارَ الْمَجْدُ، إِذَا كَانَ عَادَةً أَهْلِهِ، وَلَمْ يُوصِ بِتَرْكِهِ، يُعَذَّبُ.
انتهى^(٢). وَمَا هَيَّجَ الْمُصِيبَةُ؛ مِنْ وَعْظٍ، أَوْ إِنْشَادٍ شِعْرِ، فَمِنْ النِّيَاحَةِ.

(١) مِنْهَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يَعْذِبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عَمْرٍ، وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ رَوَايَةِ عُمَرَ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ يَعْذِبُ الْمَيِّتَ...، وَبَابِ الْبُكَاءِ عِنْدَ الْمَرِيضِ،
مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠١/٢، ١٠٦. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ الْمَيِّتِ يَعْذِبُ بِبُكَاءِ
أَهْلِهِ عَلَيْهِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٣٨/٢ - ٦٤١. وَأَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ النَّوْحِ،
مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٧٢/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْبُكَاءِ عَلَى
الْمَيِّتِ، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّخْصَةِ فِي الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤/
٢٢٢، ٢٢٥. وَالنَّسَائِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ، وَبَابِ النِّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ، مِنْ
كِتَابِ الْجَنَائِزِ. الْمُجْتَبَى ١٣/٤، ١٥، ١٦. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٦/١، ٣٨، ٤١،
٤٢، ٤٥، ٤٧، ٥٤، ٣١/٢، ٣٨، ٦١، ١٣٤، ٢٨١/٦.

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: م.

كِتَابُ الزَّكَاةِ

وهي أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، وفُرِضَتْ بِالْمَدِينَةِ ، وهي حَقٌّ وَاجِبٌ فِي مَالٍ مَخْصُوصٍ ، لَطَائِفُهُ مَخْصُوصَةٌ ، فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ .

وتَجِبُ فِي السَّائِمَةِ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَالخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ ، وَمَا فِي حُكْمِهِ مِنَ الْعَسَلِ ، وَالْأَثْمَانِ ، وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ . وَيَأْتِي نِيَّانُهَا فِي أَبْوَابِهَا .

وتَجِبُ فِي مُتَوَلِّدِ بَيْنَ وَخَشِيٍّ وَأَهْلِيٍّ ، تَغْلِيظًا وَاحْتِيَاظًا ، [٥٣] فَتَضُمُّ إِلَى جَنْسِهَا الْأَهْلِيٍّ . وَتَجِبُ فِي بَقَرٍ وَخَشٍ وَعَنْمَةٍ ، وَاخْتَارَ الْمُؤَفَّقُ وَجَمَعَهُ : لَا تَجِبُ .

وَلَا تَجِبُ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ ، إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلتِّجَارَةِ ، حَيَوَانًا كَانَ - كَالرَّقِيقِ ، وَالطُّيُورِ ، وَالْخَيْلِ ، وَالْبَعَالِ ، وَالْحَمِيرِ ، وَالطُّبَايِ ، سَائِمَةً كَانَتْ ^(١) أَوْ لَا - أَوْ غَيْرَ حَيَوَانٍ ؛ كَاللَّائِي ، وَالْجَوَاهِرِ ، وَالثِّيَابِ ، وَالسَّلَاحِ ، وَأَدَوَاتِ الصَّنَاعِ ^(٢) ، وَأَثَاثِ الْبُيُوتِ ، وَالْأَشْجَارِ ، وَالنَّبَاتِ ، وَالْأَوَانِي ، وَالْعَقَارِ مِنَ الدُّورِ وَالْأَرْضِينَ لِلشُّكْنَى ^(٣) أَوْ لِلْكَرَاءِ ^(٤) .

وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ ؛ الْإِسْلَامُ ، وَالْحُرِّيَّةُ ، فَلَا تَجِبُ - بِمَعْنَى

(١) زيادة من : م .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «الصَّنَاغ» .

(٣ - ٣) فِي م : «وَلِكِرَاء» .

الأداء - على كُلِّ كَافِرٍ، ولو مُرْتَدًّا، ولا عَبْدٍ؛ لَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِتَمْلِيكِ وَلَا غَيْرِهِ، وَزَكَاةٌ مَا بِيَدِهِ عَلَى سَيِّدِهِ، ولو مُدَبَّرًا و^(١) أُمٌّ وَلَدٍ، وَلَا عَلَى مُكَاتِبٍ؛ لِنَقْصِ مِلْكِهِ، بَلْ مُعْتَقٍ بَعْضُهُ، فَيَزَكِّي مَا مَلَكَ بِحُرِّيَّتِهِ. وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا وَوَهَبَهُ شَيْئًا، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْعَبْدَ كَانَ حُرًّا، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَا وَهَبَهُ^(٢) لَهُ وَيُزَكِّيَهُ، فَإِنْ تَرَكَه زَكَاةً الْآخِذُ لَهُ^(٣).

وَتَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَلَا تَجِبُ فِي الْمَالِ الْمَنْشُوبِ إِلَى الْجَنِينِ.

الثَّالِثُ: مِلْكُ نِصَابٍ، فِي أُنْثَى وَعُرُوضٍ، تَقْرِبُ؛ فَلَا يَصُرُ نَقْصٌ حَقِّيْنِ. وَفِي ثَمَرِ وَزَرْعٍ، تَحْدِيدٌ. وَقِيلَ: تَقْرِبُ. فَلَا يُؤَثِّرُ نَقْصُ^(٤) نَحْوِ رَطْلَيْنِ وَمُدَّيْنِ، وَيُؤَثِّرَانِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَعَلَيْهِمَا لَا اعْتِبَارَ بِنَقْصٍ يَتَدَاخَلُ فِي الْمَكَايِلِ كَالْأَوْقِيَةِ. وَتَجِبُ فِيهَا زَادَ عَلَى النِّصَابِ بِالْحِسَابِ، إِلَّا فِي السَّائِمَةِ فَلَا زَكَاةَ فِي وَقْصِهَا^(٥).

الرَّابِعُ: تَمَامُ الْمِلْكِ، فَلَا زَكَاةَ فِي ذَيْنِ الْكِتَابَةِ، وَلَا فِي السَّائِمَةِ وَغَيْرِهَا، الْمُؤَقَّفَةِ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْمَسَاكِينِ، أَوْ عَلَى مَسْجِدٍ، وَرِبَاطٍ وَنَحْوِهِمَا؛ كَمَالِ مُوصًى بِهِ فِي وُجُوهِ يَرٍ، أَوْ يَشْتَرِي بِهِ مَا يُوقَفُ. فَإِنْ انْجَزَّ بِهِ وَصِيٌّ قَبْلَ مَضَرِفِهِ، فَزَيْحٌ، فَرُبُّهُ مَعَ أَصْلِ الْمَالِ فِيهَا وَصِيٌّ فِيهِ،

(١) فِي م: «أَوْ».

(٢) (٢ - ٢) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٣) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلُ، د، م.

(٤) الْوَقْصُ: مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ مِنْ نَصَبِ الزَّكَاةِ، مِمَّا لَا شَيْءَ فِيهِ.

ولا زكاة فيهما . وإن خسر ، ضمن النقص .

وتجب في سائمة ، وغلة أرض ، وشجر ، موقوفة على معين ، ويخرج من غير السائمة . فإن كانوا جماعة ، وبلغ نصيب كل واحد من غلته نصائباً ، وجبت^(١) ، وإلا فلا .

ولا في حصّة مضارب قبل القسمة ، ولو ملك بالظهور ، فلا يتعقد عليها الحول قبل استقرارها ، ويُزكى رب المال حصته منه كالأصل ؛ لملكه بظهوره . فلو دفع إلى رجل ألفاً مضاربة ، على أن الربح بينهما ينصفين ، فحال الحول وقد ربح ألفين ، فعلى رب المال زكاة ألفين ، فإن أداها منه ، حسب من المال والربح ، فيتقضى ربع عشر رأس المال .

والمال الموصى به ، يزكى من حال الحول وهو على ملكه . ولو وصى بتفع نصاب سائمة ، زكاها مالك الأصل .

ومن له دين على ملىء^(٢) باذِل ؛ من قرض ، أو دين عروض تجارة ، أو مبيع لم يقبضه بشرط^(٣) الخيار أو لا ، أو دين سلم إن كان للتجارة ولم يكن أثماناً ، أو ثمن مبيع ، أو رأس مال سلم قبل قبض عوضهما ، ولو انفسخ العقد ، أو صداق ، أو عوض خلع ، أو أجر ، بالعقد قبل القبض ، وإن لم تستوف المنفعة^(٤) ، وكذا كل دين لا في مقابلة مال ، أو

(١) في الأصل ، د ، ز : « وجب » .

(٢) الملىء : كثير المال .

(٣) في الأصل : « يشترط » .

(٤) بعده في الأصل : « ونحو ذلك » .

مَالٍ^(١) غَيْرِ زَكَاةٍ ؛ كَمَوْصَى بِهِ وَمَوْزُوثٍ ، وَتَمَنِّ مَسْكِنٍ^(٢) وَنَحْوِ ذَلِكَ^(٣) ،
 جَزَى فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ مِنْ حِينَ مَلَكَهَ ؛ عَيْنًا كَانَ أَوْ دَيْنًا ، مِنْ غَيْرِ بَهِيمَةٍ
 الْأَنْعَامِ لَا مِنْهَا ؛ لاشْتِرَاطِ السَّوْمِ ، فَإِنْ عُيِّنَتْ ، زُكِّيَتْ كغَيْرِهَا ، وَكَذَا الدَّيْنَةُ
 الْوَاجِبَةُ لَا تُزَكَّى ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَّعَيْنْ مَالًا زَكَاةً - زَكَاةً إِذَا قَبِضَهُ أَوْ شَيْئًا
 مِنْهُ^(٤) . فَكُلَّمَا قَبِضَ شَيْئًا ، أَخْرَجَ زَكَاتَهُ ، وَلَوْ لَمْ يَتْلُغِ الْمَقْبُوضُ نِصَابًا ، أَوْ
 أَهْرًا مِنْهُ ؛ لَمَّا مَضَى ، قَصَدَ بَيْقَائِهِ عَلَيْهِ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ أَوْ لَا .

وَيُجْزَى إِخْرَاجُهَا قَبْلَ قَبْضِهِ . وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ بَعْضُ نِصَابٍ ، وَبَاقِيهِ
 دَيْنٌ أَوْ غَضَبٌ أَوْ ضَالٌّ ، زَكَّى مَا بِيَدِهِ ، وَلَقَلَّهِ فِيمَا إِذَا ظَنَّ رُجُوعَهُ^(٥) .

وَكُلُّ دَيْنٍ سَقَطَ قَبْلَ قَبْضِهِ ، لَمْ يَتَعَوَّضْ عَنْهُ ؛ كَنِصْفِ صَدَاقٍ قَبْلَ
 قَبْضِهِ بِطَلَاقٍ ، أَوْ كُلِّهِ ؛ لِانْفِسَاخِهِ مِنْ جِهَتِهَا ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وَإِنْ أَشَقَّطَهُ
 رَبُّهُ ، زَكَاةً . وَإِنْ أَخَذَ بِهِ رَبُّهُ^(٥) عَوْضًا ، أَوْ أَحَالَ ، أَوْ اخْتَالَ ، زَكَاةً ، كَعَيْنَيْنِ
 وَهَبَهَا .

وَلِلْبَائِعِ إِخْرَاجُ زَكَاةٍ مَبِيعٍ فِيهِ خِيَارٌ [٥٣ ظ] مِنْهُ^(٦) ، فَيَبْتَطُلُ الْبَيْعُ فِي
 قَدْرِهِ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣) قوله : زَكَاةً . جواب لقوله السابق : ومن له دين ... إلخ .

(٤) أى : المال الضال ونحوه .

(٥) سقط من : د ، ز ، م .

(٦) أى : من المبيع .

وإن زَكَّتْ صَدَّقَهَا كُلَّهُ، ثم تَنْصَفَ بَطْلَاقَهُ^(١)، رَجَعَ فيما بَقِيَ بِكُلِّ حَقِّهِ، ولا تُجْزئُهَا زَكَّاتُهَا منه بَعْدَ طَلَاقِهِ^(٢)؛ لَأَنَّهُ مُشْتَرِكٌ. ومتى لم تُزَكَّهِ، رَجَعَ يَنْصِفُهُ كَامِلًا وَتُزَكِّيهِ هِيَ.

وَتَجِبُ أَيْضًا فِي دَيْنٍ عَلَى غَيْرٍ^(٣) مَلِيٍّ، وَعَلَى مُطَاطِلٍ، وَفِي مُوَجِّلٍ، وَمَجْهُودٍ^(٤) بَيِّنَةٍ أَوْ لَا، وَفِي مَغْضُوبٍ فِي جَمِيعِ الْحَوَالِ أَوْ بَعْضِهِ، وَيُزَجُّ الْمَغْضُوبُ مِنْهُ عَلَى الْغَاصِبِ بِالزَّكَاةِ؛ لِنَقْصِهِ يَدَهُ، كَتَلْفِهِ.

وَتَجِبُ فِي ضَائِعٍ كَلْقَطَةٍ، فَحَوْلُ التَّغْرِيفِ عَلَى رَبِّهَا، وَمَا بَعْدَهُ عَلَى مُلْتَقِطٍ، فَإِنْ أُخْرِجَ الْمُلتَقِطُ زَكَّاتُهَا عَلَيْهِ مِنْهَا ثُمَّ أَخَذَهَا رَبُّهَا، رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا أُخْرِجَ.

وَتَجِبُ فِي^(٥) مَسْرُوقٍ، وَمَذْفُونٍ مَنِيِّ فِي دَارِهِ أَوْ غَيْرِهَا، أَوْ مَذْكُورٍ جَهْلٍ عِنْدَ مَنْ هُوَ، وَفِي مَوْزُوثٍ وَمَرْهُونٍ، وَيُخْرِجُهَا الرَّاهِنُ مِنْهُ، إِنْ أَذِنَ لَهُ الْمُرْتَهِنُ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُؤَدِّي مِنْهُ، وَإِلَّا فَمِنْ غَيْرِهِ.

وَتَجِبُ فِي مَبِيعٍ - وَ^(٦) لَوْ كَانَ فِيهِ خِيَارٌ - قَبْلَ الْقَبْضِ، فَيُزَكَّى بِائِعٍ مَبِيعًا غَيْرَ مُتَعَيِّنٍ وَلَا مُتَمَيِّزٍ، وَمُشْتَرٍ يُزَكَّى غَيْرُهُ.

(١) فِي م: «بَطْلَاق».

(٢) فِي م: «طَلَاق».

(٣) سَقَطَ مِنْ: م.

(٤) فِي د: «مَجْهُور».

(٥) فِي م: «عَلَى».

(٦) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْل.

وَتَجِبُ فِي مَالٍ^(١) مُودَعٍ، وَلَيْسَ لِلْمُودَعِ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهَا، وَفِي غَائِبٍ مَعَ عَبْدِهِ أَوْ وَكِيلِهِ .

وَلَوْ أُسِرَ رَبُّ الْمَالِ أَوْ حَبَسَ، وَمُنِعَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ، لَمْ تَسْقُطْ زَكَاتُهُ .

وَلَا زَكَاةٌ^(٢) فِي مَالٍ مِنْ^(٣) عَلَيْهِ دَيْنٌ يَسْتَعْرِقُ النَّصَابَ، أَوْ يُنْقِصُهُ، وَلَا يَجِدُ مَا يَفْضِيهِ بِهِ سِوَى النَّصَابِ، أَوْ مَا لَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ، وَلَوْ كَانَ الدَّيْنُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ^(٤) الْمَالِ، حَتَّى دَيْنَ خَرَّاجٍ، وَأَرْشَ جُنَايَةِ عَبِيدِ التَّجَارَةِ، وَمَا اسْتَدَّاهُ لِمُؤَنَةِ حَصَادٍ وَجِدَادٍ وَدِيَّاسٍ وَكِرَاءٍ أَرْضٍ وَنَحْوِهِ، لَا دَيْنًا يَسَبِّبُ ضَمَانًا، فَيَمْتَنِعُ وَجُوبُهَا فِي قَدْرِهِ، حَالًا كَانَ الدَّيْنُ أَوْ مُؤَجَّلًا فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِلَةِ؛ كَالْأَثْمَانِ، وَقِيمِ غُرُوضِ التَّجَارَةِ، وَالْمَعْدِنِ، أَوْ^(٥) الظَّاهِرَةِ؛ كَالْمَوَاشِي، وَالْحُبُوبِ، وَالشُّمَارِ .

وَمَعْنَى قَوْلِنَا: يَمْتَنِعُ بِقَدْرِهِ^(٦) . أَنَّا نُسْقِطُ مِنَ الْمَالِ بِقَدْرِ الدَّيْنِ، كَأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ لَهُ، ثُمَّ يُرَكَّبُ مَا بَقِيَ؛ فَلَوْ كَانَ لَهُ مَائَةٌ مِنَ الْغَنَمِ^(٧)، وَعَلَيْهِ مَا يُقَابِلُ سِتِّينَ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْأَرْبَعِينَ، فَإِنْ قَابَلَ إِحْدَى وَسِتِّينَ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ

(١) زيادة من : م .

(٢ - ٢) فِي م : « فِيمَنْ » .

(٣) فِي الْأَصْل : « حَبَسَ » .

(٤) فِي د، ز، م : « وَ » .

(٥) فِي م : « قَدْرِهِ » .

(٦) فِي د : « الْمَغْنَمِ » .

يُنْقِصُ النَّصَابَ .

وَمَنْ كَانَ لَهُ عَرَضٌ قُنْيَةٌ يُبَاعُ ، لَوْ أَفْلَسَ يَفِي ^(١) بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ ،
جُعِلَ فِي مُقَابَلَةٍ مَا مَعَهُ ، فَلَا يُزَكِّيهِ . وَكَذَا مَنْ بِيَدِهِ أَلْفٌ وَلَهُ عَلَى مَلِيٍّ^(٢)
أَلْفٌ وَعَلَيْهِ أَلْفٌ . وَلَا يَمْنَعُ الدِّينُ خُمْسَ الزَّكَاةِ . وَمَتَى أُبْرِيَ ^(٣) الْمَدِينُ ^(٤) ، أَوْ
قَضِيَ مِنْ مَالٍ مُسْتَحْدَثٍ ، ابْتَدَأَ حَوْلًا .

وَحُكْمُ دَيْنِ اللَّهِ - مِنْ كَفَّارَةٍ ، وَزَكَاةٍ ، وَنَذْرِ مُطْلَقٍ ، وَدَيْنِ حَجٍّ
وَنَحْوِهِ - كَدَيْنِ آدَمِيٍّ . فَإِنْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا . أَوْ : هُوَ
صَدَقَةٌ . فَحَالَ الْحَوْلُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وَإِنْ قَالَ : لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا
النَّصَابِ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ . وَجَبَتْ الزَّكَاةُ ، وَتُجْزِئُهُ الزَّكَاةُ مِنْهُ . وَيَبْرَأُ
بِقَدْرِهَا مِنَ الزَّكَاةِ وَالنَّذْرِ ، إِنْ نَوَاهُمَا مَعًا ، وَكَذَا لَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِنَقِصِ
النَّصَابِ .

الخَامِسُ : مُضِيُّ الْحَوْلِ شَرْطٌ ^(٥) ، عَلَى نِصَابٍ تَامٍ ^(٦) ، وَيُعْفَى عَنْ نَحْوِ
سَاعَتَيْنِ إِلَّا فِي الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ . فَإِذَا اسْتَقَادَ مَالًا ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ مَا
يَمْلِكُهُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، إِلَّا نِتَاجَ السَّائِمَةِ وَرَبْعَ
التَّجَارَةِ ، فَإِنَّ حَوْلَهُ حَوْلُ أَصْلِهِ ، إِنْ كَانَ أَصْلُهُ نِصَابًا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَفِي » .

(٢) فِي م : « بَرِيَ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « الْمَدِينُونَ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « تَمَامٌ » .

نِصَابًا ، فَحَوْلُهُ مِنْ حِينَ كَمَلَ النِّصَابُ .

وَيُضَمُّ الْمُسْتَفَادُ إِلَى نِصَابِ يَدِهِ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ فِي حُكْمِهِ . وَيُزَكَّى كُلُّ مَالٍ إِذَا تَمَّ حَوْلُهُ ، وَلَا يُعْتَبَرُ النِّصَابُ فِي الْمُسْتَفَادِ . وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِ النِّصَابِ ، وَلَا فِي حُكْمِهِ ، فَلَهُ حُكْمُ نَفْسِهِ ، فَلَا يُضَمُّ إِلَى مَا عِنْدَهُ فِي حَوْلٍ وَلَا نِصَابٍ ، وَلَا شَيْءٌ فِيهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ نِصَابًا . وَلَا يَتَّبَعُ وَارِثٌ عَلَى حَوْلٍ مَوْزُوثٍ ، بَلْ يَسْتَأْنِفُ حَوْلًا .

وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا صِغَارًا ، انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ مَلَكَه ، فَلَوْ تَغَدَّتْ بِاللَّبَنِ^(١) فَقَطْ ، لَمْ تَجِبْ ؛ لَعَدَمِ السُّوْمِ . وَلَا يَنْقَطِعُ بِمَوْتِ الْأُمَاتِ ، وَالنِّصَابُ تَامٌ^(٢) بِالنَّجَاحِ ، وَلَا [٥٤٠] بِبَيْعِ فَاسِدٍ .

وَمَتَى نَقَصَ النِّصَابُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، أَوْ بَاعَهُ ، أَوْ أَبْدَلَهُ بِغَيْرِ جَنْسِهِ ، أَوْ ارْتَدَّ مَالِكُهُ ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ ، إِلَّا فِي إِبْدَالِ ذَهَبٍ بِفِضَّةٍ وَعَكْسِهِ ، وَغُرُوضِ التِّجَارَةِ ، وَأَمْوَالِ الصِّيَارِفِ . وَيُخْرِجُ مِمَّا مَعَهُ عِنْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ . وَلَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ^(٣) فِيمَا أَبْدَلَهُ بِجَنْسِهِ^(٤) ، مِمَّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ ، حَتَّى لَوْ أَبْدَلَ نِصَابًا مِنَ السَّائِمَةِ بِنِصَابَيْنِ ، زَكَاهُمَا . وَلَوْ أَبْدَلَ نِصَابَ سَائِمَةٍ بِمِثْلِهِ ، ثُمَّ ظَهَرَ عَلَى عَيْبٍ بَعْدَ أَنْ وَجِبَتِ الزَّكَاةُ ، فَلَهُ الرُّدُّ ، وَلَا

(١) فِي م : « بِاللَّبَنِ » .

(٢) فِي د : « تَامٌ » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٤) فِي م : « بِجَنْسِهِ » .

تَسْقُطُ الزَّكَاةُ عَنْهُ ، فَإِنْ أَخْرَجَ مِنَ النَّصَابِ ، فَلَهُ رَدُّ مَا بَقِيَ ، وَيُرَدُّ قِيَمَةُ
الْمُخْرَجِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي قِيَمَتِهِ . وَإِنْ أَبْدَلَهُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ
وَنَحْوِهِ ، اسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ .

وَمَتَى قَصَدَ بَيْعَ وَنَحْوِهِ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ بَعْدَ مُضِيِّ أَكْثَرِ الْحَوْلِ ،
حَرَمَ ، وَلَمْ تَسْقُطْ ، وَيُرْكَبُ مِنْ جِنْسِ الْمَبِيعِ لَذَلِكَ الْحَوْلِ . وَإِنْ قَالَ : لَمْ
أَقْصِدِ الْفِرَارَ . فَإِنْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا قُبِلَ قَوْلُهُ .

وَإِذَا تَمَّ الْحَوْلُ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ لَا مِنْ عَيْنِهِ . فَإِذَا مَضَى
حَوْلَانِ فَأَكْثَرَ عَلَى نَصَابٍ لَمْ يُؤَدَّ زَكَاتَهُ ، فَرَكَاةٌ وَاحِدَةٌ . وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ
مِنْ نَصَابٍ ، نَقَصَ مِنْ زَكَاتِهِ لِكُلِّ حَوْلٍ بِقَدْرِ نَقْصِهِ بِهَا ، إِلَّا مَا كَانَ زَكَاتُهُ
الْغَنَمَ مِنَ الْإِبِلِ ، فَفِي الذِّمَّةِ ، وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْأَحْوَالِ ، فَفِي خَمْسَةِ
وَعِشْرِينَ بَعِيرًا ^(١) لثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؛ لِأَوَّلِ حَوْلٍ بَنَتْ مَخَاضٍ ، ثُمَّ ثَمَانِ
شِيَاهٍ ؛ لِكُلِّ حَوْلٍ أَرْبَعِ شِيَاهٍ . فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، امْتَنَعَتْ
زَكَاةُ الْحَوْلِ الثَّانِي ؛ لَكَوْنِهَا دَيْنًا .

وَلَوْ بَاعَ النَّصَابُ كُلَّهُ ، تَعَلَّقَتِ الزَّكَاةُ بِذِمَّتِهِ ، وَصَحَّ الْبَيْعُ ، وَيَأْتِي
قَرِينًا .

وَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ بِالنَّصَابِ كَتَعَلَّقِ أَرْضٍ جَنَائِيَّةٍ ، لَا كَتَعَلَّقِ دَيْنٍ بَرَهَنٍ ، وَلَا
بِمَالٍ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ لِفَلَسٍ ، وَلَا تَعَلَّقِ شَرَكَةٍ ، فَلَهُ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَالنَّمَاءُ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ ، د ، ز : « فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ » . انظر كشف القناع ١٨١ / ٢ .

بَعْدَ وَجُوبِهَا لَهُ . وَلَوْ أَتْلَفَهُ ، لَزِمَهُ مَا وَجِبَ فِي التَّالِفِ لَاقِيَمَتُهُ ، وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ بِبَيْعٍ وَغَيْرِهِ .

وَلَا يَرْجِعُ بَائِعٌ بَعْدَ لُزُومِ بَيْعٍ فِي قَدْرِهَا ، وَيُخْرِجُهَا ، إِنْ ^(١) تَعَذَّرَ ، فَسَخَّ فِي قَدْرِهَا ، إِنْ صَدَّقَهُ مُشْتَرٍ . وَلِشْتَرِ الْخِيَارِ ، فَتَجِبُ بِمُضِيِّ الْحَوْلِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِهَا إِمْكَانُ الْأَدَاءِ .

لَكِنْ لَوْ كَانَ النَّصَابُ غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْإِخْرَاجِ مِنْهُ ، لَمْ يَلْزِمَهُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ حَتَّى يَتِمَّكَنَ مِنَ الْأَدَاءِ مِنْهُ .

وَلَوْ أَتْلَفَ ^(٢) الْمَالُ بَعْدَ الْحَوْلِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ، ضَمِنَهَا . وَلَا تَسْقُطُ بِتَلْفِ الْمَالِ ، إِلَّا الزَّرْعُ وَالشَّمَرُ إِذَا تَلَفَ بِجَائِحَةٍ قَبْلَ حَصَادٍ وَجَدَادٍ - وَيَأْتِي - وَمَا لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْيَدِ كَالدُّيُونِ ، وَتَقَدَّمَ مَعْنَاهُ .

وَدُّيُونُ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الزَّكَاةِ ، وَالْكَفَّارَةِ ، وَالتَّنْذِيرِ غَيْرِ الْمُعَيَّنِ ، وَدَيْنِ حَبْجٍ ، سَوَاءً ، إِذَا مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ مِنْهَا زَكَاةٌ ، أَوْ غَيْرُهَا ، بَعْدَ وَجُوبِهَا ، لَمْ تَسْقُطْ ، وَأُخِذَتْ مِنْ تَرَكَّتِهِ ، فَيُخْرِجُهَا وَارِثٌ ، إِنْ كَانَ صَغِيرًا فَوَلِيِّهِ ، إِنْ كَانَ مَعَهَا دَيْنٌ آدَمِيٌّ وَضَاقَ مَالُهُ ، اقْتَسَمُوا بِالْحِصَصِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ بِهِ رَهْنٌ ، فَيَقْدَّمُ .

وَيُقَدَّمُ أَضْحِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ عَلَيْهِ ، وَيُقَدَّمُ نَذْرٌ مُعَيَّنٌ عَلَى الزَّكَاةِ وَعَلَى الدَّيْنِ ، وَكَذَا لَوْ أَفْلَسَ حَتَّى .

(١) فِي ز : « إِنْ » .

(٢) فِي م : « تَلَفَ » .

بَابُ زَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ

وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ مِنْهَا^(١) لِلدَّرِّ وَالنَّشْلِ^(٢) ؛ وَهِيَ الَّتِي تَرَعَى مُبَاحًا كُلُّ الْحَوْلِ ، أَوْ أَكْثَرَهُ ، طَرَفًا أَوْ وَسْطًا . فَلَوْ اشْتَرَى لَهَا مَاتَرَعَاهُ أَوْ جَمَعَ لَهَا مَا تَأْكُلُ ، أَوْ اعْتَلَقَتْ بِنَفْسِهَا ، أَوْ عَلَقَهَا غَاصِبٌ ، أَوْ رَبُّهَا وَلَوْ حَرَامًا ، فَلَا زَكَاةَ .

وَلَا تَجِبُ فِي الْعَوَامِلِ أَكْثَرَ السَّنَةِ ، وَلَوْ لِإِجَارَةٍ ، وَلَوْ كَانَتْ سَائِمَةً ، نَصًّا ، كَالِإِبِلِ الَّتِي تُكْرَى . وَلَوْ نَوَى بِالسَّائِمَةِ الْعَمَلَ ، لَمْ تُؤْتَرِ نِيَّتُهُ ، مَا لَمْ يُوجَدِ الْعَمَلُ . وَلَوْ سَامَتْ بَعْضَ الْحَوْلِ وَعُيِّلَتْ بَعْضُهُ ، فَالْحُكْمُ لِلْأَكْثَرِ . وَتَجِبُ فِي مُتَوَلِّدٍ بَيْنَ سَائِمَةٍ وَمَعْلُوفَةٍ .

وَلَا يُعْتَبَرُ لِلْسُّومِ وَالْعَلْفِ نِيَّةٌ ، فَلَوْ سَامَتْ بِنَفْسِهَا [٤٥٥ هـ] أَوْ أَسَامَهَا غَاصِبٌ ، وَجَبَتْ ، كَغَضْبِهِ حَبًّا ، وَزَرْعِهِ فِي أَرْضِ رَبِّهِ ، فَفِيهِ^(٣) الْعُشْرُ عَلَى مَالِكِهِ كَمَا لَوْ نَبَتَ بِلَا زَرْعٍ .

وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا : الْإِبِلُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا ،

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « الغسل » .

(٣) في النسخ : « فيه » . وانظر كشف القناع ١٨٤ / ٢ .

فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ، بِصِفَةِ الْإِبِلِ جَوْدَةً وَرَدَاءَةً، فَإِنْ كَانَتِ الْإِبِلُ مَعِيَّةً،
فَالشَّاءُ صَحِيحَةً، تَنْقُصُ قِيَمَتُهَا بِقَدْرِ نَقْصِ الْإِبِلِ، فَإِنْ أَخْرَجَ شَاةً مَعِيَّةً،
أَوْ بَعِيرًا، لَمْ يُجْزِئْهُ؛ كِبَرَةً، وَكَيْصَفَى شَاتَيْنِ.

وَفِي الْعَشْرِ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسٍ عَشْرَةَ ثَلَاثَ شِيَاهِ، وَفِي الْعِشْرِينَ أَرْبَعَ
شِيَاهِ. فَإِنْ كَانَتِ الشَّاءُ مِنَ الضَّأْنِ، اُعْتَبِرَ أَنْ يَكُونَ لَهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرُ.
وَأِنْ كَانَتْ مِنَ الْمَغِزِ، فَسِتَّةُ أَكْثَرُ، وَتَكُونُ أَتْنَى، فَلَا يُجْزِئُ الذَّكَرُ،
وَكَذَلِكَ شَاةُ الْجُبُرَانِ. وَأَيُّهُمَا أَخْرَجَ، أَجْزَأَهُ. وَلَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهَا مِنْ جَنْسِ
غَنَمِهِ، وَلَا جَنْسِ غَنَمِ الْبَلَدِ.

فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ لَهَا سَنَةٌ، سُمِّيَتْ
بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا قَدْ حَمَلَتْ غَالِيًا، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ. وَالْمَاخِضُ، الْحَامِلُ.
فَإِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَهِيَ أَعْلَى مِنَ الْوَاجِبِ، خُيِّرَ بَيْنَ إِخْرَاجِهَا وَبَيْنَ شِرَائِ
بِنْتِ مَخَاضٍ، بِصِفَةِ الْوَاجِبِ، فَإِنْ عَدِمَهَا - أَى: لَيْسَتْ فِي مَالِهِ، أَوْ
فِيهِ لَكِنْ مَعِيَّةً - أَجْزَأَهُ ابْنُ لَبُونٍ، أَوْ خُثْنَى وَلَدِ لَبُونٍ، وَهُوَ الَّذِي لَهُ
سَنَتَانِ وَلَوْ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ عَنْهَا^(١)، وَيُجْزِئُ أَيْضًا مَكَانُهَا حِقٌّ، أَوْ جَذَعٌ،
أَوْ ثِنْيٌ، وَأَوَّلَى؛ لِزِيَادَةِ السِّنِّ، وَلَا جُبُرَانٌ،^(٢) وَبِنْتُ لَبُونٍ، وَلَهَا
جُبُرَانٌ^(٣)، وَلَوْ وَجَدَ ابْنُ لَبُونٍ. فَإِنْ عَدِمَ ابْنُ لَبُونٍ، لَزِمَهُ شِرَاءُ بِنْتِ
مَخَاضٍ.

(١) سقط من: م.

(٢ - ٣) سقط من: د، ز، م.

ولا يَجْزِيُ^(١) فَقَدْ الْأُنْثَيَّةُ بِزِيَادَةِ سِنٍ^(٢) الذَّكَرِ الْمَخْرُجِ فِي غَيْرِ بِنْتٍ
مَخَاضٍ، فلا يُخْرِجُ عَنْ بِنْتٍ لَبُونٍ حَقًّا، إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي مَالِهِ، وَلَا عَنْ
الْحَقَّةِ جَذَعًا.

وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ، بِنْتُ لَبُونٍ لَهَا سَنَتَانِ، سُمِّيَتْ بِهِ؛ لِأَنَّ أُمَّهَا -
وَضَعَتْ فِيهِ ذَاتَ لَبَيْنِ.

وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ، حَقَّةٌ لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا
اسْتَحَقَّتْ أَنْ تُزَكَّبَ، وَيُحْمَلَ عَلَيْهَا، وَيَطْرُقَهَا الْفَحْلُ.

وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ، جَذَعَةٌ لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِإِسْقَاطِ
سِنِّهَا. وَتُجْزَى عَنْهَا ثِيَّةٌ لَهَا خَمْسُ سِنِينَ بِلَا جُبْرَانٍ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا
أَلْقَتْ ثِيَّيَهَا.

وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ، بِنْتُ لَبُونٍ. وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ، حِقَّتَانِ، إِلَى
عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً، فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ. ثُمَّ تَسْتَقِرُّ
الْفَرِيضَةُ، فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ، بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ، وَلَا أَثَرُ
لِزِيَادَةِ بَعْضِ بَعِيرٍ، أَوْ بَقَرَةٍ، أَوْ شَاةٍ.

فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ، اتَّفَقَ الْفَرَضَانِ؛ إِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَرْبَعَ حِقَاقٍ، وَإِنْ
شَاءَ أَخْرَجَ^(٣) خَمْسَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ النُّصَابُ كُلُّهُ بَنَاتٍ لَبُونٍ أَوْ

(١) فِي د: «يَحْبِر». وَفِي ز: «يَنْجِبِر».

(٢) فِي د، ز: «مِنْ».

(٣) زِيَادَةُ مِنْ: م.

حِقَاقًا، فَيُخْرِجُ مِنْهُ، وَلَا يُكَلِّفُ إِلَى^(١) غَيْرِهِ، أَوْ يَكُونُ مَالَ يَتِيمٍ، أَوْ
مَجْنُونٍ، فَيَتَعَيَّنُ إِخْرَاجُ أَذَوْنَ مُجَرَّئٍ. وَكَذَا الْحُكْمُ فِي أَرْبَعِمِائَةٍ.

وإن أُخْرِجَ عَنْهَا^(٢) مِنَ النَّوْعَيْنِ بِلَا تَشْقِيقٍ، كَأَرْبَعِ حِقَاقٍ وَخَمْسِ
بَنَاتِ لَبُونٍ، أَوْ عَنِ ثَلَاثِمِائَةٍ، حِقَّتَيْنِ وَخَمْسَ بَنَاتِ لَبُونٍ، صَحَّ. أَمَّا مَعَ
الْكَسْرِ، فَلَا، كَحِقَّتَيْنِ وَبَنَتِي لَبُونٍ وَنُصِفَ عَنِ مِائَتَيْنِ.

وإن وَجَدَ أَحَدَ الْفَرَضَيْنِ كَامِلًا، وَالْآخَرَ نَاقِصًا، لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْجُبْرَانِ؛
مِثْلَ أَنْ يَجِدَ فِي الْمِائَتَيْنِ خَمْسَ بَنَاتِ لَبُونٍ وَثَلَاثَ حِقَاقٍ، فَيَتَعَيَّنُ
الْكَامِلُ، وَهُوَ بَنَاتُ اللَّبُونِ.

وإن كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ يَحْتَاجُ إِلَى الْجُبْرَانِ؛ مِثْلَ أَنْ يَجِدَ أَرْبَعَ بَنَاتِ لَبُونٍ
وَثَلَاثَ حِقَاقٍ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ، أُتِيهَمَا شَاءَ أَخْرَجَ مَعَ الْجُبْرَانِ. فَإِنْ بَدَلَ حِقَّةً
وَثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ، مَعَ الْجُبْرَانِ، لَمْ يَجُزْ^(٣)؛ لَعُدُّوهُ عَنِ الْفَرَضِ - مَعَ
وُجُودِهِ - إِلَى الْجُبْرَانِ. وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا حِقَّةً وَأَرْبَعَ بَنَاتِ لَبُونٍ، أَذَاهَا وَأَخَذَ
الْجُبْرَانَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ دَفْعُ ثَلَاثِ بَنَاتِ لَبُونٍ وَحِقَّةٍ مَعَ الْجُبْرَانِ.

وإن كَانَ الْفَرَضَانِ مَعْدُومَيْنِ، أَوْ مَعْيِيَتَيْنِ، فَلَهُ الْعُدُولُ عَنْهُمَا^(٤) مَعَ
الْجُبْرَانِ؛ فَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ أَرْبَعَ جَذَعَاتٍ، وَأَخَذَ ثَمَانِ شِيَاهٍ، أَوْ ثَمَانِينَ

(١) سقط من: م.

(٢) في م: «منها».

(٣) في م: «يجزئه».

(٤) في د: «عنهما».

دِرْهَمًا ، وَإِنْ شَاءَ [٥٥٥] أَخْرَجَ خُمْسَ بَنَاتِ مَخَاضٍ ، وَمَعَهَا عَشْرُ^(١) شِيَاهٍ
أَوْ مِائَةُ دِرْهَمٍ .

وَلَا يُجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ بَنَاتِ الْمَخَاضِ عَنِ الْحِقَاقِ هُنَا ، وَيُضْعِفُ الْجُبْرَانَ .
وَلَا الْجَذَعَاتِ عَنِ بَنَاتِ اللَّبُونِ ، وَيَأْخُذُ الْجُبْرَانَ مُضَاعَفًا ، وَلَا أَنْ يُخْرِجَ
أَرْبَعَ بَنَاتِ لَبُونٍ مَعَ جُبْرَانٍ ، وَلَا خُمْسَ حِقَاقٍ ، وَيَأْخُذُ الْجُبْرَانَ .

وَلَيْسَ فِيمَا بَيْنَ الْفَرِيطَيْنِ شَيْءٌ ، وَهُوَ الْأَوْقَاصُ ؛ فَهُوَ عَقْفٌ لَا تَتَعَلَّقُ
بِهِ الزَّكَاةُ ، بَلْ بِالنِّصَابِ فَقَطْ .

وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ سِتْرٌ فَقَدِمَهَا ، خَيْرَ الْمَالِكِ فِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ ؛ فَإِنْ
شَاءَ أَخْرَجَ سِتْرًا أَسْفَلَ مِنْهَا وَمَعَهَا شَاتَانِ أَوْ عِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ
أَعْلَى مِنْهَا ، وَأَخَذَ مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ السَّاعِي ، إِلَّا وَلِئِىَ يَتِيمٍ ، وَمَجْنُونٍ ،
فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ أَذَوْنَ مُجْزِيٍّ ، وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ مَا عَدَلَ إِلَيْهِ فِي مِلْكِهِ . فَإِنْ
عَدِمَهَا^(٢) ، حَصَلَ الْأَصْلُ .

فَإِنْ عَدِمَ مَا يَلِيهَا ، انْتَقَلَ إِلَى الْأُخْرَى ،^(٣) وَضَاعَفَ^(٤) الْجُبْرَانَ . فَإِنْ
عَدِمَهُ أَيْضًا ، انْتَقَلَ إِلَى ثَالِثٍ كَذَلِكَ .

وَحَيْثُ جَازَ^(٤) تَعَدَّدُ الْجُبْرَانِ ، جَازَ جُبْرَانُ غَنَمًا ، وَجُبْرَانُ دَرَاهِمٍ .

(١) فِي م : « خُمُس » .

(٢) فِي م : « عَدِمَهَا » .

(٣ - ٣) فِي ز : « وَضَاعَا عَنْ » .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

وَيُجْزَىٰ إِخْرَاجُ جُبْرَانٍ وَاحِدٍ وَثَانٍ وَثَالِثٍ ؛ النَّصْفُ دَرَاهِمُ ، وَالنَّصْفُ شَيْئٌ .

فلو كان النّصابُ كُلُّهُ مِرَاضًا ، وَعُدِمَتِ الْفَرِيضَةُ فِيهِ ، فله دَفْعُ السَّنِّ السُّفْلَىٰ مع الجُبْرَانِ ، وليس له دَفْعُ الْأَعْلَىٰ ، وَأُخِذَ جُبْرَانٍ ، بل مَجَانًا .

فإن كان المَخْرُجُ وَلِيًّا يَتِيمًا ، أو مَجْنُونًا ، لم يُجْزَ له أيضًا التُّزُولُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ له أَنْ يُعْطَى الْقَضْلُ مِنْ مَالِهِمَا ، فَيَتَعَيَّرُ شِرَاءُ الْقَرْضِ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ ، وَلَا مَدْخَلٌ لِلْجُبْرَانِ فِي غَيْرِ الْإِبِلِ . فَمَنْ عَدِمَ فَرِيضَةَ الْبَقَرِ أو الْغَنَمِ ، وَوَجَدَ ذَوْنَهَا ، حَرُمَ إِخْرَاجُهَا . وَإِنْ وَجَدَ أَعْلَىٰ مِنْهَا فَدَفَعَهَا بِغَيْرِ^(١) جُبْرَانٍ ، قُبِلَتْ مِنْهُ . وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ كُفِّلَ شِرَاءُهَا مِنْ غَيْرِ مَالِهِ .

فصل : التَّوْعُ الثَّانِي : الْبَقَرُ ، وَلَا شَيْءٌ^(٢) فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ ،
فَيَجِبُ فِيهَا تَبِيعٌ أو تَبِيعَةٌ ، لِكُلِّ مِنْهُمَا سَنَةٌ ، قَدْ حَادَى قَوْلُهُ أَذْنَهُ غَالِيًا ، وَهُوَ جَذْعُ الْبَقَرِ . وَيُجْزَىٰ إِخْرَاجُ مُسِنَّةٍ عَنْهُ ، وَفِي أَرْبَعِينَ ، مُسِنَّةٌ ؛ وَهِيَ ثَبِيَّةُ الْبَقَرِ أَلْقَتْ سِنًا غَالِيًا ، لَهَا سَنَتَانِ . وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ أُتْنَىٰ أَعْلَىٰ مِنْهَا بَدَلَهَا ، لَا إِخْرَاجُ مُسِنَّةٍ عَنْهَا^(٣) .

وَفِي السَّنَيْنِ تَبِيعَانِ ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ ، تَبِيعٌ ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ، مُسِنَّةٌ . فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَةً وَعِشْرِينَ ، اتَّفَقَ الْفَرَضَانِ ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ ثَلَاثِ مُسِنَّاتٍ ، وَأَرْبَعَةِ أَتْبَعَةٍ . وَلَا يُجْزَىٰ الذَّكْرُ فِي الزَّكَاةِ غَيْرُ التَّبِيعِ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ ، وَابْنُ

(١) فِي د ، م : « بَلَا » .

(٢) فِي م : « زَكَاةٌ » .

(٣) أَى : عَنْ مَسْنَةٍ .

لَبُونِ ، أَوْ ذَكَرٌ أَعْلَى مِنْهُ مَكَانَ بَنَتِ مَخَاضٍ ، إِذَا عَدِمَهَا - وَتَقَدَّمَ - إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ كُلُّهُ ذُكُورًا ، فَيُجْزَى فِيهِ ذَكَرٌ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِهَا .

وَيُؤْخَذُ مِنَ الصَّغَارِ صَغِيرَةً ، فِي غَنَمٍ دُونَ إِبِلٍ وَبَقَرٍ ، فَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُ فَضْلَانِ وَعَجَاجِيلَ . فَيَقْوَمُ النَّصَابُ مِنَ الْكِبَارِ ، وَيَقْوَمُ فَرَضُهُ ، ثُمَّ تُقَوَّمُ الصَّغَارُ ، وَيُؤْخَذُ عَنْهَا كَبِيرَةٌ بِالْقِسْطِ وَالتَّعْدِيلِ بِالْقِيَمَةِ ، مَكَانَ زِيَادَةِ السِّنِّ . وَلَوْ كَانَتْ دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ صِغَارًا ، وَجَبَتْ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ كَالْكِبَارِ .

وَيُؤْخَذُ مِنَ الْمِرَاضِ مَرِيضَةً .

فَإِنْ اجْتَمَعَ صِغَارٌ وَكِبَارٌ ، وَصِحَاحٌ وَمَعِيَّاتٌ وَذُكُورٌ وَإِنَاثٌ ، لَمْ يُؤْخَذْ إِلَّا أَنْتَى صَحِيحَةً كَبِيرَةً عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ ، إِلَّا إِذَا لَزِمَهُ شَاتَانِ ، فِي مَالٍ كُلُّهُ مَعِيْبٌ إِلَّا وَاحِدَةً ، كِمَائَةٍ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ شَاةً ، الْجَمِيعُ مَعِيْبٌ ، إِلَّا وَاحِدَةً ، أَوْ كَانَتِ الْمِائَةُ وَإِخْدَى وَعِشْرُونَ سَخَالًا إِلَّا وَاحِدَةً كَبِيرَةً ، فَيُخْرِجُ فِي الْأُولَى الصَّحِيحَةَ وَمَعِيْبَةً مَعَهَا ، وَفِي الثَّانِيَةِ الشَّاةُ وَسَخْلَةٌ مَعَهَا .

فَإِنْ كَانَتْ نَوْعَيْنِ ، كَالْبَخَاتِيِّ وَالْعَرَابِ^(١) ، وَالبَقَرِ وَالْجَوَامِيسِ ، وَالضَّأْنِ وَالْمَعْزِ ، وَالْمُتَوَلِّدِ بَيْنَ وَخْشِيٍّ وَأَهْلِيٍّ ، أُخِذَتِ الْفَرِيضَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ . فَإِنْ كَانَ فِيهِ كِرَامٌ [ههظ] وَلِقَامٌ ، وَسِمَانٌ وَمَهَازِيلُ ، وَجَبَ الْوَسْطُ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ .

(١) البخاتي : الإبل الخراسانية . والعرا ب : الإبل العربية الخالصة .

وإن أخرج عن النصاب من غير نوعه ما ليس في ماله منه ، جاز إن لم تنقص قيمة المخرج عن النوع الواجب .

فصل : النوع الثالث : الغنم ، ولا زكاة فيها حتى تبلغ أربعين ، فتجب فيها شاة ، إلى مائة وعشرين ، فإذا زادت واحدة ، ففيها شاتان إلى مائتين . فإذا زادت واحدة ، ففيها ثلاث شياه ، إلى أربعمائة ، فيجب فيها أربع شياه ، ثم في كل مائة شاة شاة .

ويؤخذ من مغزئى ، ومن ضأن جذع ، هنا وفي كل موضع وجبت فيه شاة ، على ما يأتي بيانه في الأضحية ، وتقدم بعضه .

ولا يؤخذ تيس إلا فحل ضراب لخيره ، برضا ربه ، حيث يؤخذ ذكر ويجزئ . ولا هريم ، ولا ذات عوار - وهى المعيبة بذهاب عضو أو غيره ، عيبا يمنع التضحية بها - إلا أن يكون النصاب كله كذلك ، ولا الرئى - وهى التى لها ولد تربيه - ولا حامل ، ولا طروقة الفحل ؛ لأنها تحبل غالبا ، ولا خيار المال ، ولا الأكولة - وهى السمينة - ولا سن من جنس الواجب أعلى منه إلا برضا ربه ؛ كبنت لبون عن بنت مخاض .

ولا يجرى إخراج القيمة ، سواء كان حاجة ، أو مصلحة ، أو فى الفطرة أو لا .

وإن أخرج سنا أعلى من الفرض من جنسه ، أجزأ ، فيجزئ ميس عن تبع ، وأعلى من المسنة عنها ، وبنت لبون عن بنت مخاض ، وحقه عن بنت لبون ، وجذعة عن حقة ، ولو كان الواجب عنده ، وتقدم بعض

ذلك . وتَجَرَّى ثِيْبُهُ ، وَأَعْلَى مِنْهَا عَنْ جَذَعَةٍ وَلَا جُبْرَانَ .

فصل : الخُلْطَةُ فِي الْمَوَاشِي لَهَا تَأْثِيرٌ فِي الزُّكَاةِ إيجابًا وإِسْقَاطًا ، فَتَصِيرُ الْأَمْوَالُ كَالْمَالِ الْوَاحِدِ فِي نِصَابِ الزُّكَاةِ دُونَ الْحَوْلِ . فَإِذَا اخْتَلَطَ نَفْسَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ أَهْلِ الزُّكَاةِ فِي نِصَابٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ حَوْلًا ، لَمْ يَثْبُثْ لِهَما مُحْكُمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِهِ ، فَحُكْمُهُما فِي الزُّكَاةِ مُحْكُمُ الْوَاحِدِ ، سِوَاهُ كَانَتْ خُلْطَةُ أَغْيَانٍ - بَأَن يَمْلِكَا مَالًا مُشَاعًا بِإِزِثٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ^(١) أَوْ غَيْرِهِ - أَوْ خُلْطَةُ أَوْصَافٍ ، بَأَن يَكُونَ مَالٌ كُلٌّ مِنْهُما مُتَمَيِّزًا . فَلَوْ اسْتَأْجَرَ لِرَغْيِ غَنَمِهِ بَشَاةً مِنْهَا ، فَحَالَ الْحَوْلُ ، وَلَمْ يُفَرِّدْهَا ، فَهَما خَلِيطَانِ .

وَلَوْ كَانَتْ لِأَرْبَعِينَ مِنْ أَهْلِ الزُّكَاةِ أَرْبَعُونَ شَاةً مُخْتَلِطَةً ، لَزِمَهُمْ شَاةٌ ، وَمَعَ انْفِرَادِهِمْ لَا يَلْزِمُهُمْ شَيْءٌ . وَلَوْ كَانَ لثَلَاثَةِ أَنْفُسٍ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ أَرْبَعُونَ شَاةً ، لَزِمَهُمْ شَاةٌ وَاحِدَةً ، وَمَعَ انْفِرَادِهِمْ ثَلَاثُ شِيَاهٍ^(٢) .

وَيُوزَعُ الْوَاجِبُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ مَعَ الْوَقْصِ ؛ فَيَسْتُهُ أْبْعَرَةُ مُخْتَلِطَةً مَعَ تِسْعَةٍ ، يَلْزَمُ رَبَّ السَّيِّئَةِ شَاةٌ وَخُمْسُ شَاةٍ ، وَيَلْزَمُ رَبَّ التَّسْعَةِ شَاةٌ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ شَاةٍ .

وَيُسْتَرْطُ فِي خُلْطَةِ أَوْصَافٍ ، اسْتِزَاكُهُما فِي مُرَاجٍ ، بِضَمِّ الْمِيمِ ؛ وَهُوَ الْمَيْيْتُ وَالْمَأْوَى أَيْضًا . وَمُسْرَحٍ ؛ وَهُوَ مَكَانُ اجْتِمَاعِهَا^(٣) ، لِتَذَهَبَ إِلَى

(١) فِي م : « وَهَبَةٌ » .

(٢) أَى : يَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَاةٌ .

(٣) فِي م : « اجْتِمَاعُهُما » .

المَوْعَى. ومَشْرَبٍ؛ وهو مَكَانُ الشُّرْبِ فقط. ومَخْلَبٍ؛ وهو مَوْضِعُ الحَلْبِ. وفَحْلٍ، وهو عَدَمُ اخْتِصَاصِهِ فِي طَرَقِهِ بِأَحَدِ المَالَيْنِ، إِنْ اتَّحَدَ التَّوْنُغُ، فَإِنْ اخْتَلَفَ كَالضُّبَانِ وَالْمَغِزِ، وَالْجَامُوسِ وَالبَقَرِ، لَمْ يَضُرَّ اخْتِلَافُ الفَحْلِ لِلضُّرُورَةِ. وَمَوْعَى؛ وهو مَوْضِعُ الرِّغْمِ، وَوَقْتُهُ، وَزَاعٍ عَلَى مَنْصُوصٍ أَحْمَدَ، وَالحَدِيثُ^(١)، وَيُظْهَرُ أَنَّ اتِّخَاذَهُ^(٢) كَمَا فِي الفَحْلِ.

وَلَا تُعْتَبَرُ نِيَّةُ خُلْطَةٍ،^(٣) كَالأَوْصَافِ وَالْأَعْيَانِ^(٤)، وَلَا خَلْطُ اللَّبَنِ. وَلَا أَثَرُ لَخْلُطَةٍ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ^(٥)، كَالْكَافِرِ وَالْمُكَاتِّبِ وَالْمَدِينِ. وَلَا فِيمَا^(٦) دُونَ نِصَابٍ، وَلَا خُلْطَةِ الْغَاصِبِ بِمَغْصُوبٍ.

فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْهَا أَوْ ثَبَتَ لِهَما مُحْكَمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ؛ كَأَن اخْتَلَطَا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ فِي نِصَابَيْنِ بَعْدَ انْفِرَادِهِمَا، زَكَّيَا [٥٦و] زَكَاةَ الْمُتَّفَرِّدَيْنِ فِيهِ، وَفِيمَا بَعْدَهُ^(٧) زَكَاةَ الْخُلْطَةِ.

وَإِنْ ثَبَتَ لِأَحَدِهِمَا مُحْكَمُ الْإِنْفِرَادِ وَخَدَهُ؛ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ نِصَابٌ وَلَا آخَرَ دُونَهُ، ثُمَّ اخْتَلَطَا^(٧) فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ، فَعَلِيهِ

(١) يشير إلى ما رواه سعد بن أبي وقاص، أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يجمع بين

متفرق، ولا يفرق بين مجتمع، خشية الصدقة، والخليطان؛ ما اجتماعا في الحوض والفحل والراعى».

أخرجه الدارقطني، في: باب تفسير الخليطين... من كتاب الزكاة. سنن الدارقطني ١٠٤/٢.

(٢) في د: «اتخاذ».

(٣ - ٣) في الأصل: «الأوصاف كالأعيان».

(٤) في الأصل: «للزكاة».

(٥) في الأصل، د، ز: «في».

(٦) أى: بعد الحول الأول.

(٧) في م: «اختلط».

شاةً ، وإذا تمَّ حَوْلُ الثَّانِي ، فعليه زَكَاةُ الْخُلْطَةِ . أَوْ يَمْلِكُ نَفْسَانِ ؛ كُلُّ وَاحِدٍ أَرْبَعِينَ شاةً ، فخلطاهما في الحَالِ مِنْ غَيْرِ مُضَيِّ زَمَنِ إِنْ أُمِكَنَ ، ثُمَّ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ أَجْنَبِيًّا . أَوْ يَكُونُ لِأَحَدِهِمَا نِصَابٌ مُتَّفَقٌ ، فَيَشْتَرِي الْآخَرَ نِصَابًا وَيَخْلِطُهُ بِهِ فِي الْحَالِ ، كَمَا تَقَدَّمَ ، فَإِنَّ الْمُشْتَرِي مَلَكَ أَرْبَعِينَ مُخْتَلِطَةً لَمْ يَتَّبِعْ لَهَا مُحْكَمُ الْإِنْفِرَادِ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ ، لَزِمَهُ زَكَاةُ انْفِرَادِ ، شاةً . وَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي - وَهُوَ الْمُشْتَرِي - لَزِمَهُ زَكَاةُ خُلْطَةٍ ؛ نِصْفُ شاةٍ إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِ الْمَالِ ، وَإِنْ^(١) أَخْرَجَهَا مِنْهُ ، لَزِمَ الثَّانِي أَرْبَعُونَ جُزْءًا مِنْ تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ شاةٍ ، ثُمَّ يُزَكِّيَانِ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ الْحَوْلِ زَكَاةَ الْخُلْطَةِ ؛ كُلُّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا ، فعليه بِقَدْرِ مَالِهِ مِنْهُمَا ، وَأَيُّنِ مِنْ هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ ، لَوْ مَلَكَ نِصَابَيْنِ شَهْرًا ، ثُمَّ بَاعَ أَحَدَهُمَا مُشَاعًا ، كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا . وَمَنْ كَانَ يَتَّبِعُهُمَا نِصَابٌ خُلْطَةٍ ثَمَانُونَ شاةً ، فَبَاعَ كُلَّ مِنْهُمَا غَنَمَةً بَعْنَمٍ صَاحِبِهِ ، وَاسْتَدَامَا الْخُلْطَةَ ، لَمْ يَنْقَطِعْ حَوْلُهُمَا ، وَلَمْ يُزَلْ خُلْطُهُمَا . وَكَذَا لَوْ تَبَايَعَا الْبَعْضُ بِالْبَعْضِ ، قَلٌّ أَوْ كَثُرٌ .

وَلَوْ مَلَكَ رَجُلٌ نِصَابًا شَهْرًا ، ثُمَّ بَاعَ^(٢) نِصْفَهُ مُشَاعًا ، أَوْ أَعْلَمَ عَلَى بَعْضِهِ وَبَاعَهُ مُخْتَلِطًا ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ وَيَشْتَأْنِفَانِهِ مِنْ حِينَ الْبَيْعِ . وَإِنْ أَفْرَدَ^(٣) بَعْضُهُ وَبَاعَهُ ، ثُمَّ اخْتَلَطَا ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ ، قَلٌّ زَمَنُ الْإِنْفِرَادِ أَوْ كَثُرٌ .

وَلَوْ مَلَكَ نِصَابَيْنِ شَهْرًا ثُمَّ بَاعَ^(٤) أَحَدَهُمَا مُشَاعًا ، ثَبَتَ لِلْبَائِعِ مُحْكَمُ

(١) بعده في م : « كان » .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) في الأصل : « انفرد » .

الانفراد، وعليه عند تمام حوله زكاة منفرد. ولو كان المال ستيين في هذه المسألة، والمبيع ثلثها، زكى البائع بشاة.

وإذا ملك نصاباً شهراً، ثم ملك آخر لا يتغير به الفرض، مثل أن يملك أربعين شاة في المحرم وأربعين في صفر، فعليه زكاة الأول عند تمام حوله، ولا شيء عليه في الثاني. وإن كان الثاني يتغير به الفرض، مثل أن يكون مائة شاة، فعليه زكاته إذا تم حوله، وقدرها بأن تنظر إلى زكاة الجميع، فتسقط منها ما وجب في الأول، ويجب الباقي في الثاني وهو شاة. وإن كان الثاني يتغير به الفرض ولا يتلغ نصاباً، مثل أن يملك ثلاثين من البقر في المحرم وعشراً في صفر، فعليه في العشر إذا تم حولها زكاة خلطية؛ ربع ميسنة. وإن ملك ما لا يتلغ نصاباً، ولا يغير الفرض كخمس، فلا شيء فيها، ومثله لو ملك عشرين شاة بعد أربعين، أو ملك عشراً من البقر بعد أربعين^(١)، فلا شيء فيها.

وإذا كان بعض مال الرجل مختلطاً وبعضه الآخر منفرداً، أو مختلطاً مع مال لرجل آخر، فإنه يصير ماله كله كالمختلط، إن كان مال الخلطة نصاباً، وإلا لم يثبت حكمها.

وإذا كان لرجل ستون شاة؛ كل عشرين منها مختلطة بعشرين لآخر، فعلى الجميع شاة، نصفها على صاحب الستين ونصفها على خلطائه، على كل واحد سدس شاة، ضمماً للمال كل خلط إلى مال

(١) بعده في م: «منها».

الْكُلُّ ؛ فَيَصِيرُ كَمَالٍ وَاحِدٍ . وَإِنْ كَانَتْ كُلُّ عَشْرٍ مِنْهَا مُخْتَلِطَةً بِعَشْرِ
لَاخَرٍ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَلَا شَيْءٌ عَلَى خُلَاطَائِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَخْتَلِطُوا فِي نِصَابٍ .
وَإِذَا كَانَتْ مَاشِيَةُ الرَّجُلِ مُفْتَرَقَةً^(١) فِي بَلَدَيْنِ فَأَكْثَرُ ، لَا تُقْصَرُ بَيْنَهُمَا
الصَّلَاةُ ، فَهِيَ كَالْمَجْتَمِعَةِ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ قَصِيرٌ ، فَلِكُلِّ مَالٍ حُكْمُ
نَفْسِهِ ، كَمَا لَوْ كَانَا^(٢) لِرَجُلَيْنِ . وَلَا تُؤَثِّرُ تَفْرِقَةُ الْبُلْدَانِ فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ ، وَلَا
الْخُلُطَةُ فِي [٥٦ ظ] غَيْرِ السَّائِمَةِ .

وَلِلْسَاعِي أُخَذَ الْفَرَضُ مِنْ مَالٍ أَيْ الْخَلِيطَيْنِ شَاءَ مَعَ الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا ،
وَلَوْ بَعْدَ قِسْمَةٍ فِي خُلُطَةِ أَغْيَانٍ ، وَقَدْ وَجَبَتْ الرُّكَاءُ مَعَ بَقَاءِ النَّصِيبَيْنِ^(٣) ،
وَيُزَجُّعُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ عَلَى خَلِيطِهِ بِقِيَمَةِ حِصَّتِهِ يَوْمَ أُخِذَتْ . فَإِذَا أَخَذَ
الْفَرَضُ مِنْ مَالِ رَبِّ الثُّلُثِ ، رَجَعَ بِقِيَمَةِ ثُلَاثِي الْخُرْجِ عَلَى شَرِيكِهِ . وَإِنْ
أَخَذَهُ مِنَ الْآخَرِ ، رَجَعَ^(٤) بِقِيَمَةِ ثُلَاثِهِ . فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ الْمَأْخُودِ ،
« فَالْقَوْلُ قَوْلٌ »^(٥) الْمَرْجُوعُ عَلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ ، إِذَا اخْتَمَلَ صِدْقُهُ وَعُدِمَتِ الْبَيِّنَةُ .

وَإِذَا أَخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الْفَرَضِ بِلَا تَأْوِيلٍ ، كَأَخْذِهِ عَنْ أَرْبَعِينَ
مُخْتَلِطَةً ، شَاتِقَيْنِ مِنْ مَالٍ أَحَدِهِمَا ، أَوْ عَنْ ثَلَاثِينَ بَعِيرًا ، جَذَعَةً ، رَجَعَ
عَلَى خَلِيطِهِ فِي الْأُولَى بِقِيَمَةِ نِصْفِ شَاةٍ ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِقِيَمَةِ نِصْفِ بَنَاتٍ

(١) فِي م : « مُتَفَرِّقَةٌ » .

(٢) فِي م : « كَانَ » .

(٣) فِي م : « التَّعْيِينِ » .

(٤) بِيَاضُ فِي : الْأَصْلُ .

(٥ - ٥) فِي د : « فَقَوْلُ فَالْقَوْلُ » . وَفِي ز ، م : « فَقَوْلُ » .

مَخَاضٍ ، وَلَمْ يَزْجِعْ بِالزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّهَا ظُلُمٌ ، فَلَا يَزْجِعُ بِهَا عَلَى غَيْرِ ظَالِمِهِ .
وَإِذَا أَخَذَهُ بِتَأْوِيلٍ ، كَأَخْذِهِ ^(١) صَحِيحَةً عَنْ مِرَاضٍ ، أَوْ كَبِيرَةً عَنْ صِغَارٍ أَوْ
قِيَمَةَ الْوَاجِبِ ، رَجَعَ عَلَيْهِ ، وَيُجْزَى وَلَوْ اعْتَقَدَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ عَدَمَ الْإِجْزَاءِ .
وَمَنْ بَدَّلَ ^(٢) الْوَاجِبَ ، لَزِمَ قَبُولُهُ وَلَا تَبِعَةٌ عَلَيْهِ . وَيُجْزَى إِخْرَاجُ بَعْضِ
الْخُلَطَاءِ بِذَوْنِ إِذْنِ بَقِيَّتِهِمْ مَعَ حُضُورِهِمْ وَعَيْبَتِهِمْ ، وَالِاخْتِيَاظُ بِإِذْنِهِمْ ،
وَمَنْ أَخْرَجَ مِنْهُمْ ^(٣) فَوْقَ الْوَاجِبِ ، لَمْ يَزْجِعْ بِالزِّيَادَةِ .

(١) فِي م : « كَأَخْذِهِ » .

(٢) فِي ز : « بَدَّلَ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهَا » .

بَابُ زَكَاةِ الْخَارِجِ مِنَ الْأَرْضِ

تَجِبُ الزَّكَاةُ^(١) فِي كُلِّ مَكِيلٍ مُدَّخِرٍ، مِنْ قُوتٍ وَغَيْرِهِ، فَتَجِبُ فِي كُلِّ الْحَبُوبِ؛ كَالْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالسُّلْتِ - وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الشَّعِيرِ لَوْهُ لَوْنُ الْحِنْطَةِ، وَطَبْعُهُ طَبْعُ الشَّعِيرِ فِي الْبُرُودَةِ - وَالذَّرَّةِ، وَالْقَطْنِيَّاتِ^(٢) كُلُّهَا^(٣)؛ كَالْبَاقِلَاءِ، وَالْحِمَصِ، وَاللُّوْيَا، وَالْعَدَسِ، وَالْمَاشِ^(٤)، وَالثُّومِ - حَبٌّ غَرِيضٌ أَضْعَفُ مِنَ الْبَاقِلَاءِ - وَالذُّخْنِ^(٥)، وَالْأَرْزِ، وَالْهَرَطْمَانِ^(٦) - وَهُوَ الْجَلْبَانَةُ - وَالكَرْسَنَةِ^(٧)، وَالْحُلْبَةِ، وَالْخَشْخَاشِ^(٨)، وَالسَّمْسِمِ، وَلَا يُجْزَى الْإِخْرَاجُ مِنْ شَيْرِجِهِ^(٩).

(١) زيادة من: م.

(٢) القطنيات: الحبوب التي تدخر.

(٣) سقط من: م.

(٤) الماش: حب، ذكر الفيروزآبادي أنه معروف معتدل، يتطيب به.

(٥) الدخن: نبات عشبي، حبه صغير كحب السمسم.

(٦) الهرطمان: نبات له قصبة وورق يشبهان قصب الحنطة وورقها. قيل: هو العصفور. وقيل:

هو البسلة المعروفة بمصر. تذكرة داود ١/٣٠٧، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار ٢/

٥٦. وانظر معجم أسماء النبات ٢٨.

(٧) الكرسة: شجرة دقيقة الورق والأغصان، لها ثمر في غلف. الجامع لمفردات الأدوية

والأغذية ٦٣/٤.

(٨) الخشخاش: نبت ثمرته حمراء، وهو ضربان؛ أبيض وأسود، واحده خشخاشة.

(٩) أى: زيت.

وكثير البقول كلها؛ كالهندبا^(١)، والكرفس^(٢)، والبصل، وبزر
قطونا^(٣)، ونحوها، وبزر الرياحين جميعها، وأبازير القدر؛ كالكزبرة،
والكمون، والكراويا، والشونيز^(٤).

وكذلك حب الرازيانج - وهو الشمز^(٥) - والأنسون، والشهدانج^(٦) -
وهو حب القنب^(٧) - والخزذل، وبزر الكتان والقطن، واليقطين^(٨)،
والقرطم^(٩)، والقثاء، والخيار، والبطيخ، والرشاد^(١٠)، والفجل، وبزر
البقلة الحمقاء^(١١)، ونحوه.

(١) الهندبا: نبت معروف، إذا أطلق اسم البقل كان هو المراد، وهو يرى وبستاني. تذكرة داود
٣٠٧/١.

(٢) الكرفس: عشب ثنائي الحول من الفصيلة الخيمية، يكون في الموسم الأول من نموه حزمة من
أوراق جذرية ذات أعناق طويلة غليظة تؤكل.

(٣) بزر قطونا: بذور نبات عشبي حولي من فصيلة لسان الحمل، يُطبخ به.

(٤) الشونيز: الحبة السوداء، وهي المعروفة بحبة البركة.

(٥) الشمز: بقلة، وهي نوعان؛ نوع حلو يزرع ويؤكل ورقه وسوقه نيئا، ونوع آخر سكري
يؤكل مطبوخا.

(٦) في ز: «الشهرانج».

(٧) القنب: نوع من الكتان.

(٨) اليقطين: ما لا ساق له من النبات، كالقثاء والبطيخ، وغلب استعمال اليقطين في العرف
على الذباء، وهو القرع.

(٩) القرطم: حب العصفور.

(١٠) الرشاد: بقلة سنوية، لها حب حريف يسمى حب الرشاد.

(١١) البقلة الحمقاء: الرجلة، وهي بقلة سنوية عشبية لحمية، لها بذور، دقاق، يؤكل ورقها
مطبوخا ونيئا.

وَنَجَبٌ فِي كُلِّ ثَمَرٍ يُكَالُ وَيُدْخَرُ؛ كَالثَّمَرِ^(١)، وَالزَّيْبِ وَاللُّوزِ،
وَالْفُسْتِقِ، وَالْبُنْدُقِ، وَالشَّمَّاقِ^(٢). لَا فِي عُثَابٍ^(٣)، وَزَيْتُونٍ، وَقُطْنٍ،
وَكَثَّانٍ، وَقَنْبٍ، وَزَعْفَرَانٍ، وَوَرَسٍ^(٤)، وَنِيلٍ^(٥)، وَقُوَّةٍ^(٦)، وَعُبَيْرَاءٍ^(٧)،
وَحِثَاءٍ، وَنَارَجِيلٍ^(٨)، وَجَوْزٍ، وَسَائِرِ الْفَوَاكِهِ؛ كَالثَّيْنِ، وَالْمِشْمِشِ^(٩)،
وَالثُّوتِ. وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُهَا فِي الْعُثَابِ، وَالثَّيْنِ، وَالْمِشْمِشِ، وَالثُّوتِ.
وَلَا تَجِبُ فِي الثُّفَّاحِ وَالْإِجْجَاصِ^(١٠)، وَالْحُوخِ، وَالْكُمَثْرَى،
وَالسَّفَرْجَلِ^(١١)، وَالرُّمَّانِ، وَالتَّبَقِ^(١٢)، وَالزُّعْرُورِ^(١٣)، وَالْمُوزِ.

(١) فِي م: «كَالثَّمَرِ».

(٢) السَّمَّاقُ، بِالتَّشْدِيدِ: مِنْ شَجَرِ الْقِفَافِ وَالْجِبَالِ، وَلَهُ ثَمَرٌ حَامِضٌ، عَنَاقِيدُ فِيهَا حَبٌّ صَغِيرٌ يَطْبِخُ.

(٣) الْعُثَابُ: ثَمَرٌ أَحْمَرٌ حَلْوٌ لَذِيذٌ الطَّعْمِ عَلَى شَكْلِ ثَمَرَةِ التَّبَقِ.

(٤) الْوَرَسُ: نَبَتٌ يَسْتَعْمَلُ لَصَبْغِ الْحَرِيرِ، بِاللُّونِ الْأَحْمَرِ.

(٥) النَّيْلُ: نَبَاتٌ ذُو سَاقٍ صَلْبٍ وَشَعْبٍ دَقَاقٍ وَوَرَقٍ صَغِيرٍ مَرَصُفَةٍ مِنْ جَانِبَيْهِ.

(٦) الْقُوَّةُ: عَشْبٌ يَسْتَعْمَلُ مَادَّتَهُ فِي صَبْغِ الْحَرِيرِ وَالصُّوفِ.

(٧) الْعُبَيْرَاءُ: نَبَاتٌ سَمِيَ بِذَلِكَ لِغَبَرَةِ وَرَقِهِ.

(٨) النَّارَجِيلُ: جَنْسٌ شَجَرٌ، مِنْهُ نَوْعٌ يَزْرَعُ لِثَمَرِهِ الْمَسْمِيِّ، جَوْزِ الْهِنْدِ.

(٩) الْمِشْمِشُ: مِثْلُ الْمَيْحِثِ.

(١٠) فِي م: «الْإِجْجَاصُ». وَالْإِجْجَاصُ: يُطْلَقُ فِي سُورِيَّةِ وَفِلَسْطِينَ وَسِينَاءَ عَلَى الْكُمَثْرَى وَشَجَرِهَا، وَكَانَ يُطْلَقُ فِي مِصْرَ عَلَى الْبَرْقُوقِ وَثَمَرِهِ.

(١١) السَّفَرْجَلُ: ثَمَرٌ مَعْرُوفٌ، قَاضٍ، مَقْيٍ، مَدْرٌ، مُشَنَّةٌ، مَسْكَنٌ لِلْعَطَشِ، وَإِذَا أُكِلَ عَلَى الطَّعَامِ أَطْلَقَ، وَأَنْفَعُهُ مَا قَوَّرَ وَأَخْرَجَ حَبَّهُ وَجَعَلَ مَكَانَهُ عَسَلًا، وَطَيَّنَ وَشَوَى.

(١٢) التَّبَقُ: ثَمَرُ السِّدْرِ.

(١٣) الزُّعْرُورُ: ثَمَرُ شَجَرَةٍ، يَكُونُ أَحْمَرَ وَقَدْ يَكُونُ أَصْفَرَ، لَهُ نَوَى صَلْبٌ مُسْتَدِيرٌ.

ولا فى قَصَبِ الشَّكْرِ، والخُصْرِ؛ كِبْطِيخٍ، وَقْتَاءٍ، وَخِيَارٍ، وَبَاذِنْجَانٍ،
وَلِفْتٍ - وهو السَّلْجَمُ - وَسِلْقٍ^(١)، وَكُرْنَبٍ، وَقُنْبِيْطٍ، وَبَصَلٍ، وَثُومٍ،
وَكُرَّاثٍ وَجَزَرٍ، وَفُجَلٍ، وَنَحْوِهِ.

ولا فى البَقُولِ؛ كَالِهَنْدَبَا، وَالْكَرْفَسِ، وَالتَّنْعَاجِ، وَالرَّشَادِ، وَبَقْلَةٍ
الْحَمَقَاءِ، وَالْقَرْطِ^(٢)، وَالْكُرْزِيَّةِ، وَالْجَزْجِيرِ، وَنَحْوِهِ.

ولا فى الْمِسْكِ، وَالزُّهْرِ؛ كَالْوَزْدِ، وَالتَّبَفْسِجِ، وَالتَّرْجِسِ،
وَاللَّيْتُونِ^(٣)، وَالْخَيْرِ^(٤) - وهو الْمُثُورُ - وَنَحْوِهِ.

ولا فى طَلْعِ الْفُحَالِ - بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَتَشْدِيدِ ثَانِيهِ، وهو ذَكَرُ النَّخْلِ -
ولا فى السَّعْفِ - وهو أَغْصَانُ النَّخْلِ - ولا فى الْخُوصِ - وهو وَرَقُهُ - ولا
فى قُشُورِ الْحَبِّ، وَالتَّنِّينِ، وَالْحَطَبِ، وَالْخَشَبِ، وَأَغْصَانِ الْخِلَافِ^(٥)،
وَوَرَقِ الثُّوتِ، وَالْكَلَّا، وَالْقَصَبِ الْفَارِسِيِّ، وَلَبَنِ الْمَائِشِيَةِ وَصُوفِهَا، وَنَحْوِ
ذَلِكَ. وكذا [٥٧هـ] الْحَرِيرُ، وَدُودُ الْقَزِّ.

وَتَجِبُ الزُّكَاةُ^(٦) فى صَعْتَرٍ^(٧) وَأُشْنَانٍ وَحَبِّ ذَلِكَ، وَكُلِّ

(١) السلق: بقلة لها ورق طوال وأصل ذاهب فى الأرض، وورقها غرض طرى يؤكل مطبوخاً.

(٢) فى الأصل: «القرطم». والقرط: شجر يدبغ به.

(٣) الليتوفر: ضرب من الرياحين، طيب الرائحة، ينبت فى المياه الراكدة. انظر حاشية الروض
المربع ١٨/٤.

(٤) الخيرى: نبات له زهر، وغلب على أصفره؛ لأنه الذى يستخرج دهنه ويدخل فى الأدوية.

(٥) فى د: «الخلان». والخلاف: شجر الصفصاف.

(٦) زيادة من: م.

(٧) الصعتر، وهو السعتر بالسين: نبت إذا فرش فى موضع، طرد الهوام.

وَرَقٍ ^(١) مَقْصُودٍ ؛ كَوَرَقِ سِدْرٍ ، وَخِطْمِيٍّ ، وَأَسٍ ؛ وَهُوَ الْمَرْسِيُّ .

فصل : وَيُعْتَبَرُ لَوُجُوبِهَا شَرْطَانِ ؛ أَحَدُهُمَا : أَنْ يَتَلَفَّ نَصَابًا قَدْرَهُ - بَعْدَ التَّصْفِيَةِ فِي الْحُبُوبِ ، وَالْجَفَافِ فِي الثَّمَارِ - خَمْسَةَ أَوْسُقٍ . وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا ، وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْعِرَاقِيِّ ، فَيَكُونُ النَّصَابُ فِي الْكُلِّ أَلْفًا وَسِتِّمِائَةَ رَطْلٍ عِرَاقِيٍّ . وَهُوَ أَلْفٌ وَأَرْبَعُمِائَةٍ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ رَطْلًا ، وَأَرْبَعَةُ أَشْبَاعِ رَطْلٍ مِصْرِيٍّ ، وَمَا وَافَقَهُ . وَثَلَاثُمِائَةٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ رَطْلًا ، وَسِتَّةُ أَشْبَاعِ رَطْلٍ دِمَشْقِيٍّ ، وَمَا وَافَقَهُ . وَمِائَتَانِ وَخَمْسَةُ وَثَمَانُونَ رَطْلًا ، وَخَمْسَةُ أَشْبَاعِ رَطْلٍ حَلَبِيٍِّّ ، وَمَا وَافَقَهُ . وَمِائَتَانِ وَسَبْعَةُ وَخَمْسُونَ رَطْلًا ، وَسُبْعُ رَطْلٍ قُدْسِيٍّ ، وَمَا وَافَقَهُ . وَمِائَتَانِ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ رَطْلًا ، وَأَرْبَعَةُ أَشْبَاعِ رَطْلٍ بَغْلِيٍِّّ ، وَمَا وَافَقَهُ .

وَالْوَسْقُ وَالصَّاعُ وَالْمُدُّ ، مَكَائِلُ نُقِلَتْ إِلَى الْوِزْنِ ، لَتُحْفَظَ وَتُنْقَلَ . وَالْمَكِيلُ يَخْتَلِفُ فِي الْوِزْنِ ، فَمِنْهُ ثَقِيلٌ كَأَرْزٍ ^(٢) ، وَمُتَوَسِّطٌ ، كَبُرٍّ وَعَدَسٍ ، وَخَفِيفٌ ؛ كَشَعِيرٍ وَذُرَّةٍ ، فَالْاِغْتِيَاؤُ فِي ذَلِكَ بِالْمُتَوَسِّطِ ، نَصًّا ، وَمِثْلُ مَكِيلِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّ الْوِزْنُ ، نَصًّا . فَمَنْ اتَّخَذَ إِعَاءً يَسَعُ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا ^(٣) مِنْ جَيِّدِ الْبُرِّ ، ثُمَّ كَالَ بِهِ مَا شَاءَ ، عَرَفَ مَا بَلَغَ حَدُّ الْوُجُوبِ مِنْ غَيْرِهِ . فَإِنْ شَكَّ فِي بُلُوغِ قَدْرِ النَّصَابِ ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يَقْدِرُهُ بِهِ ، اخْتِطَا

(١) سقط من : م .

(٢) سقط من : ز ، م .

(٣) بعده في م : « عراقية » .

وأُخْرِجَ ، وَلَا يَجِبُ .

وَنَصَابُ عَلَسٍ ؛ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْحِنْطَةِ ، وَأَرْزٍ ، يُدَّخَرَانِ فِي قَشَرَيْهِمَا عَادَةً لِحِفْظِهِمَا ، عَشْرَةُ أَوْشُقٍ ، إِذَا كَانَ بَيْلَدٍ قَدْ خَبَّرَهُ أَهْلُهُ ، وَعَرَفُوا أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهُ مُصَفًّى النَّصْفُ ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِفُ فِي الْخِفَّةِ وَالثَّقَلِ ، فَيُرْجَعُ إِلَى أَهْلِ الْخَيْرَةِ ، وَيُؤْخَذُ بِقَدْرِهِ . وَإِنْ صُفِّيَا ، فَيَنَصَابُ كُلُّ مِنْهُمَا ^(١) خَمْسَةُ أَوْشُقٍ . فَإِنْ شَكَّ فِي بُلُوغِهِمَا ^(٢) يَصَابَا ، خَيْرٌ بَيْنَ أَنْ يَخْتَاطَ وَيُخْرِجَ عَشْرَةَ قَبْلَ قَشَرِهِ ، وَبَيْنَ قَشَرِهِ وَاعْتِبَارِهِ بِنَفْسِهِ ، كَمَغْشُوشِ أَثْمَانٍ . وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ غَيْرِهِ مِنَ الْحِنْطَةِ فِي قَشَرِهِ ، وَلَا إِخْرَاجُهُ قَبْلَ تَصْفِيَّتِهِ .

وَتُضَمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ وَزُرْعُهُ ، بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَ وَقْتُ إِطْلَاعِهِ وَإِذْرَاكِهِ بِالْفُضُولِ ، وَسَوَاءٌ تَعَدَّدَ الْبَلَدُ أَوْ لَا . فَإِنْ كَانَ لَهُ نَخْلٌ يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ حِمْلَيْنِ ، ضَمَّ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ ، كَزَرْعِ الْعَامِ الْوَاحِدِ . وَلَا تُضَمُّ ثَمَرَةُ عَامٍ وَاحِدٍ وَلَا زُرْعُهُ إِلَى آخَرَ .

وَتُضَمُّ أَنْوَاعُ الْجِنْسِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ فَالسَّلْتُ نَوْعٌ مِنَ الشَّعِيرِ ، فَيُضَمُّ إِلَيْهِ ، وَالْعَلَسُ نَوْعٌ مِنَ الْحِنْطَةِ ، فَيُضَمُّ إِلَيْهَا .

وَلَا يُضَمُّ جِنْسٌ إِلَى آخَرَ ؛ كَأَجْنَتَايِ الثَّمَارِ وَالْمَاشِيَةِ ، وَلَا تُضَمُّ ^(٣) الْأَثْمَانُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا ، إِلَّا إِلَى غُرُوضِ التَّجَارَةِ . وَيَأْتِي فِي الْبَابِ بَعْدَهُ .

(١) فِي م : « مِنْهُمْ » .

(٢) فِي د : « بُلُوغَهَا » .

(٣) زِيَادَةُ مِنْ : م .

الثاني : أن يكون النّصاب مملوكاً له وقت وجوب الزّكاة .

فتجب فيما نبت^(١) بنفسه ممّا يزرعه الآدمي ، كمن سقط له حبّ في أرضه ، أو أرض مباحة .

ولا تجب فيما يكتسبه اللقّاط ، أو يوهب له ، أو يأخذه أجره لحصّاه ودياسه ونحوه ، ولا فيما يملك من زرع وثمرة بعد بُدؤ صلاحه بشراء ، أو لزب ، أو غيرهما ، ولا فيما يجتنيه من مباح ؛ كبطيم^(٢) وزعبل - وهو شعير الجبل - وبزير قطونا ، وكزبرة ، وعفص^(٣) ، وأشنان ، وسماق ونحوه ، سواء أخذه من موات أو نبت في أرضه ؛ لأنّه لا يملك إلاّ بأخذه .

فصل : ويجب العشر؛ واحد من عشرة فيما سقى بغير مؤنة ، كالغيث - وهو المطر - والشيوخ ، كالأنهار والسواقي ، وما يشرب بمروقه ، وهو البغل .

ولا يؤثّر حفز الأنهار والسواقي وتنقيتها ، ومؤنة^(٤) سقي ، في نقص الزّكاة لقلّة المؤنة . وكذا من يحول الماء في السواقي ؛ لأنّه كحوت الأرض .

(١) في م : « نبت » .

(٢) البطم ، بضمة ، وبضمتين : الحبة الخضراء أو شجرها ، ثمرة مسخن ، مدر ، باهي ، نافع للسهال والقوة والكلية ، وتغليظ الشفر بورقه الجاف المنحول ينبت ويحسنه .

(٣) العفص : ثمرة شجرة البلوط ، وهو دواء قابض مجفّف ، وقد يتخذ منه حبر أو صبغ .

(٤) سقط من : م .

وإن اشترى ماء بركة أو خفيرة، وسقى به^(١) سَيْحًا^(٢)، فالعُشْرُ، وكذا إن جمعه وسقى به.

وَيَجِبُ [٧٥٧] يَصْفُ العُشْرَ، فيما سقى بِكُلْفَةٍ، كالدَّوَالِي - جَمْعُ دَالِيَةٍ، وهى الدُّوَلَابُ تُدِيرُهُ البَقَرُ - والتَّاعُورَةُ، يُدِيرُهَا المَاءُ، والسَّائِيَّةُ^(٣)، والنَّوَاضِحُ - واحِدُهَا نَاضِحٌ^(٤)؛ وهما البَعِيرُ يُسْتَقَى عَلَيْهِ - وما يَحْتَاجُ فى تَرْقِيَةِ المَاءِ إِلَى الأرضِ إِلَى آلَةٍ، مِنْ غَرَفٍ^(٥) أَوْ غَيْرِهِ.

وقال الشَّيْخُ: وما يُدِيرُهُ المَاءُ مِنَ النُّوَاعِيرِ ونَحْوِهَا، مِمَّا يُصْنَعُ مِنَ العَامِ إِلَى العَامِ، أَوْ فى أَثْنَاءِ العَامِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى دُولَابٍ تُدِيرُهُ الدُّوَابُّ، يَجِبُ فِيهِ العُشْرُ؛ لِأَنَّ مُؤَنَّتَهُ خَفِيفَةٌ، فَهِيَ كَحَرْثِ الأَرْضِ^(٦)، وَإِصْلَاحِ طُرُقِ المَاءِ.

فإن سقى بِكُلْفَةٍ وَبَغَيْرِ كُلْفَةٍ سَوَاءً، وَجِبَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ العُشْرِ، فإن سقى بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ، اعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا، فإن جَهِلَ المِقْدَارَ، وَجِبَ العُشْرُ، والاعْتِبَارُ بِالْأَكْثَرِ نَفْعًا وَمُؤْمًا، لَا بِالْعَدَدِ وَالْمُدَّةِ.

(١) فى الأصل: «بها».

(٢) فى ز: «سَيْحًا».

(٣) فى م: «السَّائِيَّة».

(٤) بعده فى م: «وناضحة».

(٥) فى ز: «عرف». وفى م: «غرب».

(٦) سقط من: م.

وَمَنْ لَهُ حَائِطَانِ^(١)، أَوْ أَرْضَانِ، ضُمًّا فِي تَكْمِيلِ^(٢) النَّصَابِ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا حُكْمٌ نَفْسِهِ فِي سَفْيِهِ بِمُؤَنَّةٍ، أَوْ بَعْيَرِهَا. وَيُصَدَّقُ الْمَالِكُ فِيمَا سَفَى بِهِ بِلا يَمِينٍ.

وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ وَبَدَا صَلَاحُ^(٣) الثَّمَرَةِ - ففِي فُسْتُقٍ وَبُنْدُقٍ وَنَحْوِهِ انْعِقَادُ لُبِّهِ، وَفِي غَيْرِهِ كَبَيْعٌ - وَجَبَّتِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ قَطَعَهَا قَبْلَهُ لَغَرَضٍ صَحِيحٍ؛ كَأَكْلٍ، أَوْ بَيْعٍ، أَوْ تَخْفِيفٍ^(٤)، أَوْ تَحْسِينٍ بَقِيَّتِهَا، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. وَإِنْ فَعَلَهُ فِرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ، أَيْتَمَّ وَلَزِمَتْهُ. وَلَوْ بَاعَهُ، أَوْ وَهَبَهُ - خَرَصَ أَمْ لَا - فَزَكَاتُهُ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْمُشْتَرَى وَالْمَوْهُوبِ لَهُ.

وَلَوْ مَاتَ وَلَهُ وَرَثَةٌ لَمْ تَبْلُغْ حِصَّةُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نِصَابًا، لَمْ يُؤْثَرِ ذَلِكَ. وَلَوْ وَرَثَتُهُ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، لَمْ يَمْنَعْ دَيْنُهُ الزَّكَاةَ.

وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ صَلَاحِ الثَّمَرَةِ وَاشْتِدَادِ الْحَبِّ، انْعَكَسَتِ الْأَحْكَامُ.

وَلَوْ بَاعَهُ وَشَرَطَ الزَّكَاةَ عَلَى الْمُشْتَرَى، صَحَّ. فَإِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا الْمُشْتَرَى وَتَعَدَّرَ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ، أُلْزِمَ بِهَا الْبَائِعُ. وَيُفَارِقُ إِذَا اسْتَنْتَى زَكَاةَ نِصَابٍ مَا شِئِيَ؛ لِلْجَهَالَةِ، أَوْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِصَلَاحِهِ بِأَصْلِهِ، فَإِنَّهُ^(٥) لَا يَجُوزُ شَرْطُ الْمُشْتَرَى زَكَاتُهُ عَلَى الْبَائِعِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «حَيْطَانٍ». وَالْمَرَادُ هُنَا: بَسْتَانَانِ.

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ: م.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «إِصْلَاحٍ».

(٤) فِي م: «تَخْفِيفٍ».

(٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ، د، ز.

ولا يَسْتَقِرُّ الوُجُوبُ ، إِلَّا بِجَعْلِهَا فِي جَرَيْنِ ، وَيَتَدَرَّ (١) وَمُسْطَاحٌ (٢) .
 فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بِغَيْرِ تَعَدٍّ مِنْهُ ، سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، خُرِصَتْ أَوْ لَمْ تُخْرَصْ .
 وَإِنْ تَلَفَ الْبَعْضُ ، زَكَّى الْبَاقِي ، إِنْ كَانَ نِصَابًا ، وَإِلَّا فَلَا ، وَ (٣) إِنْ تَلَفَتْ
 بَعْدَ الْاِسْتِقْرَارِ ، لَمْ تَسْقُطْ . وَإِنْ ادَّعَى تَلَفَهَا ، قُبِلَ قَوْلُهُ بِغَيْرِ يَمِينٍ ، وَلَوْ
 اتَّهَمَ ، إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَهُ بِجَائِحَةٍ ظَاهِرَةٍ تَظْهَرُ عَادَةً ، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ ، ثُمَّ يُصَدَّقُ
 فِي قَدْرِ التَّالِفِ .

وَيَجِبُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْحَبِّ مُصَفًّى ، وَالشَّمْرِ يَابِسًا ، فَلَوْ خَالَفَ وَأَخْرَجَ
 سُبُلًا وَرُطْبًا وَعِنَبًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَوَقَعَ نَفْلًا .

فَلَوْ كَانَ الْآخِذُ السَّاعِي ، فَإِنْ جَفَّفَهُ وَصَفَّاهُ ، وَجَاءَ قَدْرُ الْوَاجِبِ ،
 أَجْزَأَ ، وَإِلَّا رَدَّ الْفَضْلَ إِنْ زَادَ ، وَأَخَذَ النُّقْصَ إِنْ نَقَصَ ، وَإِنْ كَانَ بِحَالِهِ (٤) ،
 رَدَّهُ ، وَإِنْ تَلَفَ ، رَدَّ بَدَلَهُ .

وَإِنْ اخْتَبِجَ إِلَى قُطْعٍ ثَمَرٍ يَجِيءُ مِنْهُ تَمَرٌ وَزَيْبٌ ، مَثَلًا ، بَعْدَ بُدُوِّ
 صِلَاحِهِ ، وَقَبْلَ كَمَالِهِ ؛ لَضَعْفِ أَصْلٍ وَنُخْوِهِ ، كَخَوْفِ عَطَشٍ ، أَوْ تَحْسِينِ
 بَقِيَّتِهِ ، جَازَ ، وَعَلَيْهِ زَكَاةُ يَابِسًا ، كَمَا لَوْ قُطِعَ لَغَرَضِ الْبَيْعِ بَعْدَ خُرُصِهِ .
 وَيُخْرَمُ قَطْعُهُ مَعَ حُضُورِ سَاعٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ .

(١) الحمرين بمصر والعراق ، والبيدر بالشرق والشام . وهما الموضع الذي تجمع فيه الثمرة ليتكامل
 جفافها .

(٢) المسطاح ، بفتح الميم : الموضع الذي يسقط فيه التمر .

(٣) فِي م : « أَوْ » .

(٤) فِي ز : « بِحَالِهِ » .

وإن كان رطباً لا يجيء منه تمر، أو عنباً لا يجيء منه زبيب، وجب قطعه، وفيه الزكاة إن بلغ نصاباً يابساً من غيره؛ تمرًا أو زبيبًا مقدراً بغيره خرصًا، ولأفمستحيل أن يخرج من عنبه تمرًا أو زبيبًا، إذا لم يجيء منه^(١) تمر أو زبيب، أو يخرج منه رطباً وعنباً، اختاره القاضى وجماعة.

وله أن يخرج الواجب منه مشاعاً، أو مقسوماً بعد الجداد أو قبله بالخوص؛ فيخير الساعى بين مقاسمة رب المال الثمرة قبل الجداد، فيأخذ نصيب الفقراء شجرات مفردة، وبين مقاسمته بعد جدّها بالكيل، وله بيعها منه أو من غيره.

والمذهب، أنه لا يخرج عنه إلا يابساً. فإن أثلّف التصاب ربه، بقيت الزكاة فى ذمته؛ تمرًا أو زبيبًا. وظاهره، ولو لم يثلّفه. فإن لم يجدهما، بقيتا فى ذمته، فيخرجه إذا قدر عليه. والمذهب أيضًا، أنه يخرم.

ولا يصح شراءه زكاته، ولا صدقته، سواء اشتراها ممن أخذها منه أو من غيره.

وإن رجعت إليه بإرث، أو هبة، أو [٥٨٠] وصية، أو أخذها من ذنبه، أو ردها له الإمام بعد قبضها^(٢) منه؛ لكونه من أهلها - كما يأتى - جاز^(١).

(١) سقط من: م.

(٢) فى م: «قبضه».

فصل : وَيُسَنُّ أَنْ يَتَعَثَّ الْإِمَامُ سَاعِيًا خَارِصًا ، إِذَا بَدَأَ صَلَاحَ الثَّمَرِ .
وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا أَمِينًا خَبِيرًا غَيْرَ مُتَّهِمٍ ، وَلَوْ عَبْدًا . وَيَكْفِي خَارِصٌ
وَاحِدٌ ، وَأَجْرُهُ عَلَى رَبِّ النَّخْلِ وَالكَرْمِ ، فَيُخْرَصُ ثَمَرُهَا عَلَى أَرْبَابِهِ . وَلَا
تُخْرَصُ الْحَبُوبُ وَلَا ثَمَرُ غَيْرِهِمَا .

وَالْخَرَصُ ؛ حَزْرٌ مِقْدَارِ الثَّمَرَةِ فِي رُغُوسِ النَّخْلِ وَالكَرْمِ وَزَنًا ، بَعْدَ أَنْ
يَطُوفَ بِهِ ، ثُمَّ يُقَدَّرُهُ ثَمَرًا ، ثُمَّ يُعَرَّفُ الْمَالِكُ قَدْرَ الزَّكَاةِ . وَيُخَيَّرُهُ بَيْنَ أَنْ
يَتَصَرَّفَ بِمَا شَاءَ وَيَضْمَنَ قَدْرَهَا ، وَيَبْنِي حِفْظَهَا إِلَى وَقْتِ الْجَفَافِ . فَإِنْ لَمْ
يَضْمَنْ وَتَصَرَّفَ ، صَحَّ تَصَرُّفُهُ وَكُرِّهَ . وَإِنْ حَفِظَهَا إِلَى وَقْتِ الْجَفَافِ ،
زَكَّى الْمَوْجُودَ فَقَطْ ، وَافَقَ قَوْلَ الْخَارِصِ أَوْ لَا . وَسَوَاءٌ اخْتَارَ حِفْظَهَا
ضَمَانًا ؛ بَأَن يَتَصَرَّفَ ، أَوْ أَمَانَةً . وَإِنْ أَتْلَقَهَا الْمَالِكُ أَوْ تَلَقَّتْ بِتَفْرِيطِهِ ،
ضَمِنَ زَكَاتُهَا بِخَرَصِهَا ثَمَرًا . وَإِنْ تَرَكَ السَّاعِي شَيْئًا مِنَ الْوَاجِبِ ، أَخْرَجَهُ
الْمَالِكُ .

فَإِنْ لَمْ يَتَعَثَّ سَاعِيًا ، فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنَ الْخَرَصِ مَا يَفْعَلُهُ السَّاعِي إِنْ
أَرَادَ التَّصَرُّفَ ؛ لِيَعْرِفَ قَدْرَ الْوَاجِبِ قَبْلَ تَصَرُّفِهِ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ أَنْوَاعًا ، لَزِمَ خَرَصُ كُلِّ نَوْعٍ وَحْدَهُ ؛ لِاخْتِلَافِ الْأَنْوَاعِ
وَقْتِ الْجَفَافِ . وَإِنْ كَانَ نَوْعًا وَاحِدًا ، فَلَهُ خَرَصُ كُلِّ شَجَرَةٍ وَحْدَهَا ، وَلَهُ
خَرَصُ الْجَمِيعِ دَفْعَةً وَاحِدَةً .

وَإِنْ ادَّعَى رَبُّ الْمَالِ غَلَطَ الْخَارِصِ غَلَطًا مُحْتَمِلًا ، قَبْلَ قَوْلِهِ بِغَيْرِ بَيِّنٍ ،
كَمَا لَوْ قَالَ : لَمْ يَحْصُلْ فِي يَدِي غَيْرُ كَذَا . وَإِنْ فُحِّشَ ، لَمْ يَقْبَلْ . وَكَذَا

إِنْ ادَّعَى كَذِبَهُ عَمْدًا .

وَيَجِبُ أَنْ يَتْرَكَ فِي الْخَرَصِ لِرَبِّ الْمَالِ الثُّلُثَ أَوْ الرَّبْعَ ، فَيَجْتَهِدُ السَّاعِي بِحَسَبِ الْمَضْلَحَةِ . وَلَا يَكْمُلُ بِهَذَا الْقَدْرِ الْمُتْرُوكِ النَّصَابُ ، إِنْ أَكَلَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ ، كَمَّلَ بِهِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ^(١) زَكَاةَ الْبَاقِي سِوَاهُ^(٢) بِالْقِسْطِ . وَإِنْ لَمْ يَتْرَكَ الْخَارِصُ شَيْئًا ، فَلَرَبِّ الْمَالِ الْأَكْلُ ، هُوَ وَعِيَالُهُ ، بِقَدْرِ ذَلِكَ ، وَلَا يُخْتَسَبُ^(٣) عَلَيْهِ .

وَيَأْكُلُ هُوَ^(٤) وَعِيَالُهُ مِنْ حُبُوبٍ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ ، كَقَرِيكَ وَنَحْوِهِ ، وَمَا يَخْتَاجُهُ ، وَلَا يُخْتَسَبُ بِهِ عَلَيْهِ ، وَلَا يُهْدَى .

وَلَا يَأْكُلُ مِنْ زَرْعٍ وَثَمَرٍ مُشْتَرَكٍ شَيْئًا ، إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ .

وَيُؤْخَذُ^(٥) الْعُشْرُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ عَلَى حِدَّتِهِ بِحَصَّتِهِ ، وَلَوْ شَقُّ لَكَثْرَةِ الْأَنْوَاعِ وَاخْتِلَافِهَا . وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ جِنْسٍ عَنْ جِنْسٍ^(٦) آخَرَ ؛ فَإِنْ أَخْرَجَ الْوَسْطَ عَنْ جَيِّدٍ وَرَدِيٍّ ، بِقَدْرِ قِيَمَتَي الْوَاجِبِ مِنْهُمَا ، أَوْ أَخْرَجَ الرَّدِيَّ عَنْ الْجَيِّدِ بِالْقِيَمَةِ ، لَمْ يُخْزَرِ .

وَيَجِبُ الْعُشْرُ عَلَى الْمُشْتَاكِ وَالْمُسْتَعِيرِ ، دُونَ الْمَالِكِ ، وَالْخَرَاجُ عَلَيْهِ

(١) فِي م : « يَأْخُذْهُ » .

(٢) فِي م : « سِوَاهُ » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « بِهِ » .

(٤ - ٥) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي م : « يَأْخُذْ » .

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

دُونَهُمَا . وَلَا زَكَاةَ فِي قَدْرِ الْخَرَجِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُقَابِلُهُ ؛ لِأَنَّهُ كَذَيْنِ
 آدَمِيٍّ ، وَلِأَنَّهُ مِنْ مُؤَنَةِ الْأَرْضِ ، كَنَفَقَةِ زَرْعِهِ . وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَى غَلَّةِ
 الْأَرْضِ ، وَفِيهَا مَا فِيهِ زَكَاةٌ ، وَمَا لَا زَكَاةَ فِيهِ ، كَالْخَضِرِ ، جَعَلَ الْخَرَجَ فِي
 مُقَابَلَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَحْوِطُ لِلْفُقَرَاءِ . وَلَا يَنْقُصُ النَّصَابُ بِمُؤَنَةِ الْحَصَادِ وَالذِّيَّاسِ
 وَغَيْرِهِمَا مِنْهُ ؛ لَسَبْقِي الرُّجُوبِ ذَلِكَ . وَتَلَزُمُ الزَّكَاةُ فِي الْمَزَارَعَةِ الْقَائِدَةِ مَنْ
 حُكِمَ ^(١) «أَنَّ الزَّرْعَ» لَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً ، فَعَلَى مَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ
 مِنْهُمَا نِصَابًا ، الْعُشْرُ . وَمَتَى حَصَدَ غَاصِبُ الْأَرْضِ زَرْعَهُ ، اسْتَقَرَّ مِلْكُهُ
 وَزَكَاةُ ^(٢) ، وَإِنْ تَمَلَّكَ رَبُّ الْأَرْضِ قَبْلَ اسْتِدَادِ الْحَبِّ ، زَكَاةُ . وَكَرِهَ الْإِمَامُ
 أَحْمَدُ الْحَصَادَ وَالْجِدَادَ لَيْلًا .

وَيَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْخَرَجُ فِي كُلِّ أَرْضٍ خَرَجِيَّةٍ ، فَالْخَرَجُ فِي رَقَبَتِهَا ،
 وَالْعُشْرُ فِي غَلَّتِهَا ، إِنْ كَانَتْ لِمُسْلِمٍ ؛ وَهِيَ مَا فُتِحَتْ عَنْوَةٌ وَلَمْ تُقَسَّمْ ، وَمَا
 بَجَلَا عَنْهَا أَهْلُهَا خَوْفًا مِتًا ، وَمَا ضُولُحُوا عَلَيْهَا ، عَلَى أَنَّهَا لَنَا ، وَنُقَرِّهَا
 مَعَهُم بِالْخَرَجِ .

وَالْأَرْضُ الْعُشْرِيَّةُ لَا خَرَجَ عَلَيْهَا ؛ وَهِيَ الْأَرْضُ الْمَمْلُوكَةُ الَّتِي ^(٣) أَسْلَمَ
 أَهْلُهَا عَلَيْهَا كَالْمَدِينَةِ وَنَحْوِهَا ، وَمَا أُخْيَاةُ [٥٨٥ ط] الْمُسْلِمُونَ وَاسْتَخْطَوْهُ ،
 كَالْبَصْرَةِ ، وَمَا صَالَحَ أَهْلُهَا عَلَى أَنَّهَا لَهُمْ بِخَرَجٍ يُضْرَبُ ^(٤) عَلَيْهَا كَالْيَمَنِ ،

(١ - ١) فِي م : «بِالزَّرْع» .

(٢) فِي م : «زَكَاتِهِ» .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، د ، ز : «كَالْتِي» .

(٤) فِي ز : «يُضْرَبُهُ» .

وما أَقْطَعَهَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ إِقْطَاعَ تَمْلِيكَ ، وما فُتِحَ عَنْوَةٌ وَقُسِمَ كَيْصُفٍ
تَخْيِيرَ . وللإمام إسقاط الخراج على وَجْهِ الْمَصْلَحَةِ ، وَيَأْتِي .

وَيَجُوزُ لِأَهْلِ الذُّمَّةِ شِرَاءُ أَرْضٍ عُشْرِيَّةٍ مِنْ مُسْلِمٍ ، كَالْخَرَاجِيَّةِ ، وَلَا
عُشْرَ عَلَيْهِمْ ، كَالسَّائِمَةِ وَغَيْرِهَا لَا زَكَاةَ فِيهَا ، لَكِنْ يُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ يَتَّعِ
أَرْضِهِ مِنْ ذِمَّتِي وَإِجَارَتِهَا ، نَصًّا ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى إِسْقَاطِ عُشْرِ الْخَارِجِ مِنْهَا إِلَّا
لِتَغْلِيظِي ، فَلَا يُكْرَهُ ذَلِكَ .

وَلَا شَيْءٌ عَلَى ذِمَّتِي فِيمَا اشْتَرَاهُ مِنْ أَرْضٍ خَرَاجِيَّةٍ ، وَلَا فِيمَا اسْتَأْجَرَهُ ،
أَوْ اسْتَعَارَهُ مِنْ مُسْلِمٍ ، إِذَا زَرَعَهُ ، وَلَا فِيمَا إِذَا جَعَلَ دَارَهُ بُسْتَانًا أَوْ مَرْزَعَةً ،
وَلَا فِيمَا إِذَا رَضَخَ الْإِمَامُ لَهُ أَرْضًا مِنَ الْغَنِيمَةِ ، أَوْ أَحْيَا مَوَاتًا .

فصل : وفي العَسَلِ الْعُشْرُ ، سِوَاءَ أَخَذَهُ مِنْ مَوَاتٍ أَوْ مِنْ مِلْكِهِ ، أَوْ
مِلْكٍ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْلِكُ^(١) يَمْلِكُ الْأَرْضَ ، كَالصَّيْدِ .

وَنَصَابُهُ عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ ، كُلُّ فَرَقٍ - بَفَتْحِ الرَّاءِ - سِتَّةُ عَشَرَ رَطْلًا عِزَاقِيَّةً ،
فَيَكُونُ مِائَةً وَسِتِّينَ رَطْلًا ، وَلَا تَتَكَرَّرُ زَكَاةُ مُعَشَّرَاتٍ ، وَلَوْ بَقِيَتْ أَحْوَالًا ،
مَا لَمْ تَكُنْ لِلتَّجَارَةِ .

وَلَا شَيْءٌ فِي الْمَنْ^(٢) ، وَالتَّرَنْجِبِينَ^(٣) ، وَالشَّيْرِخَشَكِ^(٤) ، وَنَحْوِهِ مِمَّا يَنْزِلُ
مِنَ السَّمَاءِ ، كَلَاذِينَ ؛ وَهُوَ طَلٌّ وَنَدَى يَنْزِلُ عَلَى نَبْتٍ فَتَأْكُلُهُ الْمِغْزَى ،

(١) فِي ز : « يَمْلِكُهُ » .

(٢) الْمَنْ : كُلُّ طَلٍّ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى شَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ ، وَيَحْلُو وَيَنْعَقِدُ عَسَلًا .

(٣) التَّرَنْجِبِينَ : يَسْقُطُ بِخِرَاسَانَ يَشْبَهُ الْمَنْ .

(٤) الشَّيْرِخَشَكُ : مَعْرَبٌ عَنْ شِيرِكَشْ ، بِمَعْنَى الْمَنْ .

فَتَعْلَقُ^(١) الرُّطوبَةُ بها ، فَيُؤْخَذُ .

وَتَضْمِينُ أَمْوَالِ الْعُشْرِ وَالْخَرَاجِ ، بَاطِلٌ . وَعَلَّلَهُ فِي « الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ » وَغَيْرِهَا ، بِأَنْ ضَمَّانَهَا بِقَدْرِ مَعْلُومٍ يَقْتَضِي الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهِ فِي تَمْلُكِ مَا زَادَ وَغَزِمَ مَا^(٢) نَقَصَ ، وَهَذَا مُنَافٍ لِمَوْضُوعِ^(٣) الْعِمَالَةِ وَحُكْمِ الْأَمَانَةِ .

فَضْلٌ فِي الْمَعْدِنِ

وَهُوَ كُلُّ مُتَوَلِّدٍ فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهَا لَيْسَ نَبَاتًا .

فَمَنْ اسْتَخْرَجَ - مِنْ أَهْلِ الزُّكَاةِ - مِنْ مَعْدِنٍ ، فِي أَرْضٍ تَمْلُوكِيَّةٍ لَهُ أَوْ مُبَاحِيَّةٍ ، أَوْ تَمْلُوكِيَّةٍ لغيره ، إِنْ كَانَ جَارِيًا وَلَوْ مِنْ دَارِهِ ، نِصَابَ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ مَا^(٤) تَبْلُغُ قِيَمَتُهُ^(٥) أَحَدَهُمَا مِنْ غَيْرِهِ ، بَعْدَ سَبْكِهِ وَتَضْيِيقِهِ ، مُنْطَبِعًا كَانَ ؛ كَصُفْرِ ، وَرَصَاصٍ ، وَحَدِيدٍ ، أَوْ غَيْرِ مُنْطَبِعٍ ؛ كَيَاقُوتٍ ، وَعَقِيقَةٍ ، وَبَنْفَشٍ^(٦) وَزَبَرْجَدٍ^(٧) ، وَمُومِيَا^(٨) وَنُورَةٍ^(٩) ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « فَتَعْلَقُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « لِمَوْضِعٍ » .

(٤ - ٥) فِي م : « يَبْلُغُ قِيَمَةً » .

(٥) الْبَنْفَشُ : بَنْفَسْجِي ، حَجَرٌ كَرِيمٌ . انْظُرِ الْمَعْجَمَ الذَّهَبِيَّ لِمُحَمَّدِ التَّوْنُجِيِّ .

(٦) الزَّبَرْجَدُ : حَجَرٌ كَرِيمٌ يَشْبَهُ الزَّمْرَدَ ، وَهُوَ ذُو أَلْوَانٍ كَثِيرَةٍ ، أَشْهَرُهَا الْأَخْضَرُ الْمِصْرِيُّ وَالْأَصْفَرُ الْقَبْرِصِيُّ .

(٧) مَعْدِنٌ فِي قُوَّةِ الزَّفْتِ . انْظُرِ كَشَافَ الْقَنَاعِ ٢/٢٢٣ .

(٨) النُّورَةُ : حَجَرُ الْيَكْلَسِ .

وَيَسْمُ^(١) ، وَزَاجٍ^(٢) ، وَفَيْرُوزَجٍ^(٣) ، وَبَلُورٍ ، وَسَبِجٍ وَكُحْلٍ ، وَمَغْرَةٍ^(٤) ، وَكَبِيرِيَةٍ ، وَزِفَتٍ ، وَزَيْتَبَقٍ ، وَزُجَاجٍ ، وَمِلْحٍ ، وَقَارٍ وَسِنْدَرُوسٍ ، وَنَقِطٍ ، وَغَيْرِهِ مِمَّا يُسَمَّى مَعْدِنًا ، فَفِيهِ الزُّكَاةُ فِي الْحَالِ ؛ رُبْعُ الْعَشْرِ مِنْ قِيَمَتِهَا ، أَوْ مِنْ عَيْنِهَا إِنْ كَانَتْ أَثْمَانًا .

وَمَا يَجِدُهُ فِي مِلْكِهِ أَوْ مَوَاتٍ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ . فَإِنْ اسْتَبَقَ اثْنَانِ إِلَى مَعْدِنٍ فِي مَوَاتٍ ، فَالسَّابِقُ أَوْلَى بِهِ مَاذَا مَ يَعْمَلُ ، فَإِنْ تَرَكَهُ ، جَازَ لْغَيْرِهِ الْعَمَلُ فِيهِ . وَمَا يَجِدُهُ فِي^(٥) تَمْلُوكٍ يَعْرِفُ مَالِكَهُ ، فَهُوَ لِمَالِكِ الْمَكَانِ ؛ إِنْ كَانَ جَامِدًا ، وَأَمَّا الْجَارِي ، فَمُبَاحٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

وَلَا يُنْتَعُ الذَّمُّ مِنْ مَعْدِنٍ ، وَلَوْ بَدَارِنَا ، وَلَا زَكَاةٌ فِيمَا يُخْرِجُهُ ، كَالْمُكَاتِبِ الْمُسْلِمِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الزُّكَاةِ . وَيَأْتِي ذِكْرُ الْمَعَادِنِ فِي بَيْعِ الْأَصُولِ .

وَوَقْتُ وُجُوبِهَا بِظُهُورِهِ ، وَاسْتِقْرَارِهَا بِإِخْرَازِهِ ، سَوَاءً اسْتَخْرَجَهُ فِي دَفْعَةٍ ، أَوْ دَفَعَاتٍ لَمْ يَتْرِكْ الْعَمَلَ بَيْنَهَا تَرْكًا إِهْمَالًا . وَحَدُّهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، إِنْ لَمْ

(١) اليشم : مصطلح عام يشمل مجموعة من المعادن الصلبة التي تتدرج ألوانها من الأبيض تقريبًا إلى الأخضر الأدكن ، وتتكون من سليكات الكالسيوم والمغنسيوم غير المتبلورة .

(٢) الزواج : ثلاثة أنواع ، الأبيض وهو كبريتات الحارصين ، والأزرق وهو كبريتات النحاس ، والأخضر وهو كبريتات الحديد .

(٣) الفيروزج : حجر كريم غير شفاف معروف بلونه الأزرق كلون السماء ، أو هو أميل إلى الخضرة ، يتحلى به .

(٤) المغرة : مسحوق أكسيد الحديد ، ويوجد مختلطًا بالطوفال ، وقد يكون أصفر أو أحمر بنيًا ، ويستعمل في أعمال الطلاء .

(٥) سقط من : ز .

يَكُنْ عُدْرًا، فَإِنْ كَانَ فَبَزَوَالِهِ، فَلَا أَثَرَ لِتَرْكِهِ لِإِصْلَاحِ آلَةٍ، وَمَرَضٍ، وَسَفَرٍ
يَسِيرٍ، وَاسْتِزَاحَةٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا مِمَّا جَزَتْ بِهِ الْعَادَةُ، أَوْ اسْتِغَالِهِ بِثَرَابٍ خَرَجَ
بَيْنَ الثَّيْلَيْنِ^(١)، أَوْ هَرَبَ عَيْبُهُ^(٢) أَوْ أَجِيرُهُ وَنَحْوُهُ، فَيُضَمُّ الْجِنْسُ الْوَاحِدُ
بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَلَوْ مِنْ مَعَادِنَ فِي تَكْمِيلِ نَصَابٍ.

وَلَا يُضَمُّ جِنْسٌ إِلَى آخَرَ غَيْرَ نَقْدٍ، وَلَوْ كَانَتْ مُتَقَارِبَةً، كَقَارٍ وَنَفْطٍ،
أَوْ حَدِيدٍ وَنَحَاسٍ، وَلَوْ مِنْ مَعْدِنٍ وَاحِدٍ. وَلَا ضَمٌّ مَعَ الْإِهْمَالِ.

وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِذَا كَانَتْ أَثْمَانًا، إِلَّا بَعْدَ سَبْكِ وَتَصْفِيَةٍ، فَإِنْ
وُقَّتَ الْإِخْرَاجُ عَقِبَهُمَا^(٣). فَإِنْ أُخْرِجَ قَبْلَ ذَلِكَ، لَمْ يَجُزْ، وَرُدَّ عَلَيْهِ إِنْ
كَانَ بَاقِيًا، أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ تَلَفَ، فَإِنْ اخْتَلَفُوا^(٤) فِي الْقِيَمَةِ، أَوْ الْقَدْرِ^(٥)،
"فَالْقَوْلُ قَوْلٌ" الْقَائِضُ مَعَ يَمِينِهِ.

[٥٩٠] فَإِنْ صَفَّاهُ آخِذُهُ فَكَانَ قَدْرُ الْوَاجِبِ، أَجْزَأً، وَإِنْ نَقَّصَ، فَعَلَى
الْخُرْجِ النَّقْصِ، وَإِنْ زَادَ، رَدُّ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَسْمَحَ بِهِ، وَلَا يَزُجُّ
بِتَصْفِيَتِهِ. وَمُؤَنَّةُ تَصْفِيَتِهِ وَسَبْكِهِ عَلَى مُسْتَخْرِجِهِ، كَمُؤَنَّةِ اسْتِخْرَاجِهِ، فَلَا
يُحْتَسَبُ بِذَلِكَ كَالْحُبُوبِ. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ دَيْنًا، اخْتِيسَبَ عَلَيْهِ كَمَا
يُحْتَسَبُ بِمَا أَنْفَقَ عَلَى الزَّرْعِ. وَلَا تَتَكَرَّرُ زَكَاتُهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ التَّجَارَةَ،

(١) أَي: الإصابتين.

(٢) فِي م: «عَبْدِهِ».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «عَقِبَهَا».

(٤) فِي الْأَصْلِ، ز: «اخْتَلَفُوا». وَالْمَقْصُودُ: إِنْ اخْتَلَفُوا فِي قِيَمَةِ الْمَأْخُوذِ أَثْمَانًا.

(٥) فِي الْأَصْلِ: «الْقُدْرَةُ».

(٦ - ٦) فِي الْأَصْلِ: «فَقَوْلُ قَوْلٍ». وَفِي د، ز: «فَقَوْلٍ».

إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَقْدَا. وَإِنْ اسْتَخْرَجَ أَقْلٌ مِنْ نِصَابٍ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ.
وَلَا زَكَاةَ فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ، مِنَ اللَّوْلُؤِ، وَالْمَرْجَانِ، وَالْعَبْتَرِ وَغَيْرِهِ،
وَالْحَيَوَانِ، كَصَيْدِ بَرٍّ^(١).

وَأِنْ كَانَ الْمَعْدِنُ بِدَارِ حَرْبٍ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِخْرَاجِهِ، إِلَّا^(٢) بِقَوْمٍ لَهُمْ
مَنْعَةٌ، فَغَنِيمَةٌ؛ يُخَمَّسُ بَعْدَ رُبْعِ الْعُشْرِ.

فصل: وَيَجِبُ فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ^(٣)، فِي الْحَالِ، أَيْ تَوَجُّعِ كَانٍ مِنَ
الْمَالِ، وَلَوْ غَيْرَ تَقْدِيدٍ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ.

وَيُجَوِّزُ إِخْرَاجُ الْخُمْسِ مِنْ غَيْرِهِ، وَيُضْرَفُ مَضْرَفَ الْفَيْءِ الْمُطْلَقِ
لِلْمَصَالِحِ كُلِّهَا.

وَيُجَوِّزُ لِلْإِمَامِ رَدُّ خُمْسِ الرِّكَازِ أَوْ بَعْضِهِ لَوَاجِبِهِ بَعْدَ قَبْضِهِ، وَتَرْكُهُ لَهُ
قَبْلَ قَبْضِهِ، كَالْخَرَاجِ. وَكَمَا لَهُ رَدُّ خُمْسِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ، وَ^(٤) لَهُ أَيْضًا رَدُّ
الرِّكَائِطِ عَلَى مَنْ أُخِذَتْ مِنْهُ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ بِسَبَبِ

(١) أى: وَلَا زَكَاةَ فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَحْرِ مِنَ الْحَيَوَانِ، كَصَيْدِ الْبَرِّ. انظر كشف القناع ٢/٢٢٥.

(٢) بعده فى الأصل: «أَنْ».

(٣) لقول النبى ﷺ: «... وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

أخرجه البخارى، فى: باب من حفر بئرا فى ملكه لم يضمن، من كتاب المساقاة، وفى: باب
فى الرِّكَازِ الْخُمْسِ، من كتاب الزكاة، وفى: باب المعدن جبار والبحر جبار، وباب المعجماء
جبار، من كتاب الديات. صحيح البخارى ٣/١٤٥، ٢/١٦٠، ٩/١٥، ١٦. ومسلم، فى:
باب جرح المعجماء والمعدن والبحر جبار، من كتاب الحدود. صحيح مسلم ٣/١٣٣٤، ١٣٣٥.
(٤) سقط من: م.

مُتَجَدِّدٍ ؛ كِلَا زَيْتِهَا وَقَبْضُهَا عَنْ دَيْنٍ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ . فَإِنْ تَرَكَهَا لَهُ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ ، لَمْ يَتَرَأَّ .

وَيُجْوزُ لَوَاجِدِهِ تَفْرِقَتُهُ بِنَفْسِهِ ، وَبَاقِيَهُ لَهُ ، وَلَوْ ذِمِّيًّا ، وَمُسْتَأْمِنًا بَدَارِنًا ، وَمُكَاتِبًا ، وَصَغِيرًا ، وَمَجْنُونًا ، وَيُخْرِجُ عَنْهُمَا الْوَلِيُّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِدُهُ أَجِيرًا فِيهِ لَطَالِيهِ ، فَلَمْ يُسْتَأْجِرْهُ .

وَلَوْ اسْتَوْجَرَ لِحَفَرٍ يَثْرُ ، أَوْ هَذَمَ شَيْءٍ فَوَجَدَهُ ، فَهُوَ لَهُ لَا مُسْتَأْجِرَ . وَإِنْ وَجَدَهُ عَبْدٌ ، فَهُوَ مِنْ كَسْبِهِ لِسَيِّدِهِ . ^(١) وَإِنْ وَجَدَهُ وَاجِدُهُ فِي ^(٢) مَوَاتٍ ، أَوْ شَارِعٍ ، أَوْ أَرْضٍ لَا يَعْلَمُ مَالِكَهَا ، أَوْ عَلَى وَجْهِ هَذِهِ الْأَرْضِ ، أَوْ فِي طَرِيقٍ غَيْرِ مَسْلُوكٍ ، أَوْ خَرَبَةٍ ، أَوْ فِي مِلْكِهِ الَّذِي أَحْيَاهُ - وَإِنْ عَلِمَ مَالِكَهَا - أَوْ كَانَتْ مُنْتَقِلَةً إِلَيْهِ ، فَهُوَ لَهُ أَيْضًا ، إِنْ لَمْ يَدَّعِهِ الْمَالِكُ ؛ لِأَنَّ الرِّكَازَ لَا يُمْلِكُ بِمِلْكِ الْأَرْضِ ^(٣) ، فَلَوْ ادَّعَاهُ بِلَا بَيِّنَةٍ وَلَا وَصْفٍ ، فَلَهُ مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ اخْتَلَفَ الْوَرَثَةُ ، فَادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لِمُورُوثِهِمْ ، وَأَنْكَرَ الْبَعْضُ ، فَحُكْمُ مَنْ أَنْكَرَ فِي نَصِيْبِهِ حُكْمُ الْمَالِكِ الَّذِي لَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ ، وَحُكْمُ الْمُدَّعِيَيْنِ حُكْمُ الْمَالِكِ الْمُعْتَرِفِ . وَإِنْ وَجَدَ فِيهَا لُقْطَةً ، فَوَاجِدُهَا أَحَقُّ مِنْ صَاحِبِ الْمِلْكِ .

وَكَذَا حُكْمُ الْمُسْتَأْجِرِ وَالْمُسْتَعِيرِ ، يَجِدُ فِي الدَّارِ رِكَازًا ، أَوْ لُقْطَةً ، فَإِنْ ادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ وَجَدَهُ أَوَّلًا أَوْ دَفَنَهُ ، فَقَوْلُ مُكْتَرٍ لِرِيَادَةِ الْيَدِ ، إِلَّا أَنْ يَصِفَهُ أَحَدُهُمَا ؛ فَيَكُونُ لَهُ مَعَ يَمِينِهِ .

(١) زيادة من : م .

(٢) في م : « من » .

(٣) سقط من : ز .

والرَّكَازُ؛ ما وُجِدَ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ - أَوْ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْكُفَّارِ فِي
الْجُمْلَةِ - فِي دَارِ إِسْلَامٍ، أَوْ عَهْدٍ، أَوْ دَارِ حَرْبٍ، وَقَدَّرَ عَلَيْهِ وَخَدَّهُ، أَوْ
بِجَمَاعَةٍ لَا مَنَعَةَ لَهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ لَهُمْ
مَنَعَةٌ، فَغَنِيْمَةٌ، عَلَيْهِ^(١) أَوْ عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةٌ كُفْرٍ فَقَطْ. فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ، أَوْ
عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ^(٢) لَمْ تُكُنْ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ؛ كَالْأَوَانِي وَالْحَلِيِّ
وَالسَّبَائِكِ، فَهُوَ لُقْطَةٌ.

(١) أى : على الركاز .

(٢) فى ز : « إذا » .

بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ،

وَحُكْمُ التَّحْلِى

تَجِبُ زَكَاتُهُمَا ، وَيُعْتَبَرُ النَّصَابُ ؛ فَنِصَابُ الذَّهَبِ ، عِشْرُونَ مِثْقَالًا ، زِنَةُ الْمِثْقَالِ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ ، وَهُوَ ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ حَبَّةَ شَعِيرٍ مُتَوَسِّطَةً ، وَقِيلَ : ثِنْتَانِ وَثَمَانُونَ حَبَّةً وَثَلَاثَةُ أَغْشَارِ حَبَّةٍ مِنَ الشَّعِيرِ الْمُطْلَقِ ، وَلَا تَنَافَى بَيْنَهُمَا . وَزِنَةُ الْعِشْرِينَ مِثْقَالًا بِالذَّرَاهِمِ ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعٍ دِرْهَمٌ . وَبِذِينَارِ الْوَقْتِ الْآنَ ، الَّذِي زِنَتُهُ دِرْهَمٌ وَثَمْنُ دِرْهَمٍ ، خُمُسَةُ وَعِشْرُونَ دِينَارًا وَسَبْعَا دِينَارٍ وَثَمْنُهُ . وَنِصَابُ الْفِضَّةِ ، مِائَتَا [٥٩٥] دِرْهَمٍ ، وَبِالْمِثْقَالِ مِائَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِثْقَالًا ، وَفِيهِمَا ^(١) رُبْعُ الْعُشْرِ ، مَضْرُوبَيْنِ ، أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَيْنِ .

وَالِاعْتِبَارُ بِالذَّرْهَمِ الْإِسْلَامِيِّ ، الَّذِي زِنَتُهُ سِتَّةُ دَوَانِقَ ، وَالْعَشْرَةُ دَرَاهِمُ ، سَبْعَةُ مِثْقَالٍ ، فَالذَّرْهَمُ يَصْفُ مِثْقَالٍ وَخُمُسُهُ .

وَكَانَتِ الدَّرَاهِمُ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ صِنْفَيْنِ ^(٢) ؛ سُودَاءُ وَهِيَ الْبَغْلِيَّةُ - نِسْبَةً إِلَى مَلِكٍ يُقَالُ لَهُ : رَأْسُ الْبَغْلِ - الدَّرْهَمُ مِنْهَا ثَمَانِيَّةُ دَوَانِقَ ،

(١) أى : فى نصاب الذهب ، ونصاب الفضة .

(٢) فى د : « صفتين » .

وَالطَّبْرِيَّةُ - نِسْبَةً إِلَى طَبْرِيَّةِ الشَّامِ - الذَّرْهَمُ مِنْهَا^(١) أَرْبَعَةُ دَوَانِقَ ، فَجَمَعَتْهُمَا
بَنُو أُمَيَّةَ وَجَعَلُوهُمَا دِرْهَمَيْنِ مُتَسَاوَيْنِ ، كُلُّ دِرْهَمٍ سِتَّةُ دَوَانِقَ ، فَيُرَدُّ ذَلِكَ
كُلُّهُ إِلَى الْمِثْقَالِ وَالذَّرْهَمِ الْإِسْلَامِيِّ .

وَلَا زَكَاةَ فِي مَغْشُوشِهِمَا ، حَتَّى يَتَلَفَّ قَدْرٌ مَا فِيهِ مِنَ الْخَالِصِ نِصَابًا .
فَإِنْ شَكَّ هَلْ فِيهِ نِصَابٌ خَالِصٌ ؟ خُيِّرَ بَيْنَ سَبْكِهِ وَإِخْرَاجِ^(٢) زَكَاةِ نَقْدِهِ ،
إِنْ بَلَغَ نِصَابًا ، وَبَيْنَ اسْتِظْهَارِهِ وَإِخْرَاجِ قَدْرِ^(٣) زَكَاتِهِ بَيِّقِينَ .

وَأِنْ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ ، وَشَكَّ فِي زِيَادَةِ ، اسْتَظْهَرَ . فَأَلْفَ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ
مُخْتَلِطَةً ؛ سِتْمَائَةٍ^(٤) مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ مِنْ أُيْهِمَا ، وَتَعَذَّرَ التَّمْيِيزُ ،
زَكَى سِتْمَائَةَ ذَهَبًا وَأَرْبَعِمَائَةَ فِضَّةً .

وَأِنْ أَرَادَ أَنْ يُزَكَّى الْمَغْشُوشَةَ مِنْهَا ، وَعَلِمَ قَدْرَ الْغِشِّ فِي كُلِّ دِينَارٍ ،
جَازَ ، وَإِلَّا لَمْ يُجْزِئْهُ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَظْهَرَ فَيُخْرِجَ قَدْرَ الزَّكَاةِ بَيِّقِينَ . وَإِنْ أُخْرِجَ
مَا لَا غِشَّ فِيهِ ، فَهُوَ أَفْضَلُ .

وَيَعْرِفُ قَدْرَ غِشِّهِ حَقِيقَةً ؛ بِأَنْ يَدَعَ مَاءً فِي إِنَاءٍ ، ثُمَّ يَدَعَ فِيهِ ذَهَبًا
خَالِصًا زِنَةَ الْمَغْشُوشِ ، وَيُعْلَمُ غُلُّو الْمَاءِ ، ثُمَّ يَرَفَعُهُ ، وَيَدَعَ بَدَلَهُ فِضَّةً خَالِصَةً
زِنَةَ الْمَغْشُوشِ ، وَيُعْلَمُ غُلُّو الْمَاءِ ، وَهُوَ أَغْلَى مِنَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْفِضَّةَ أَضَحُّهُمْ

(١) زيادة من : م .

(٢) بعده في م : « قدر » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في الأصل : « بستمائة » .

«مِنَ الذَّهَبِ»^(١)، ثُمَّ يَرْفَعُهَا^(٢)، وَيَدْعُ الْمَغْشُوشَ وَيُعَلِّمُ غُلُوَّ الْمَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ^(٣) مَا بَيْنَ الْعَلَامَةِ الْوُسْطَى وَالْعُلْيَا، وَمَا بَيْنَ الْوُسْطَى وَالسُّفْلَى، فَإِنْ كَانَ الْمَغْشُوحَانِ سَوَاءً، فَيَنْصَفُ الْمَغْشُوشَ ذَهَبًا وَنِصْفُهُ فِضَّةٌ. وَإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ، فَبِحِسَابِهِ. فَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ مَا بَيْنَ الْعُلْيَا إِلَى الْوُسْطَى ثُلْثًا مَا بَيْنَ الْعَلَامَتَيْنِ، وَمَا بَيْنَ السُّفْلَى إِلَى الْوُسْطَى ثُلْثُهُ، كَانَتِ الْفِضَّةُ الثُّلَاثِينَ، وَالذَّهَبُ الثُّلَاثَ، وَبِالْعَكْسِ، الذَّهَبُ الثُّلَاثَانِ. وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْإِنَاءُ ضَبْطًا، وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ أَعْلَاهُ^(٤) وَأَسْفَلُهُ فِي السَّعَةِ وَالضَّبْطِ سَوَاءً، كَقَصَبَةٍ وَنَحْوِهَا.

وَلَا زَكَاةَ فِي غِشِّهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِضَّةً، فَيُضَمُّ إِلَى مَامِعِهِ مِنَ الثَّقَدِ، فِضَّةً كَانَ أَوْ ذَهَبًا.

وَيُكْرَهُ ضَرْبُ نَقْدِ مَغْشُوشٍ وَاتِّخَاذُهُ، نَصًّا^(٥). وَتَجُوزُ الْمَاعِلَةُ بِهِ - مَعَ الْكَرَاهَةِ - إِذَا أَعْلَمَهُ بِذَلِكَ، وَإِنْ جَهِلَ قَدَّرَ الْغِشَّ.

قَالَ الشَّيْخُ: الْكِيمِيَاءُ غِشٌّ - وَهِيَ تَشْبِيهُ الْمَصْنُوعِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ بِالْمَخْلُوقِ - بَاطِلَةٌ فِي الْعَقْلِ، مُحَرَّمَةٌ بِلَا زَوَاعٍ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ. وَلَوْ ثَبَّتَ عَلَى الزُّوْبَانِ^(٦)، وَيَقْتَرِنُ بِهَا كَثِيرًا السِّيمِيَاءُ الَّتِي هِيَ مِنَ السَّحْرِ.

(١ - ١) سقط من: د.

(٢) في د: «يرفعهما».

(٣) أي: يقيس.

(٤) في م: «علاه».

(٥) في م: «نص عليه».

(٦) أي: ما يستخرج به غش النقد.

وَمَنْ طَلَبَ زِيَادَةَ الْمَالِ بِمَا حَرَّمَ اللَّهُ، عُوقِبَ بِنَقِيضِهِ^(١)، كَالْمُرَائِي، وَهِيَ^(٢) أَشَدُّ تَحْرِيمًا مِنْهُ. وَلَوْ كَانَتْ حَقًّا مُبَاحًا، لَوَجِبَ فِيهَا خُمْسٌ، أَوْ زَكَاةٌ، وَلَمْ يُوجِبْ عَالِمٌ فِيهَا شَيْئًا. وَالْقَوْلُ بِأَنَّ قَارُونَ عَمِلَهَا، بَاطِلٌ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا وَ^(٣) يَعْمَلُهَا إِلَّا فَيَلْسُوفٌ أَوْ اتِّحَادِي^(٤)، أَوْ مِلْكٌ ظَالِمٌ.

وقال: يَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يَضْرِبَ لَهُمْ قُلُوسًا، تَكُونُ بَقِيْمَةً الْعَدْلِ فِي مُعَامَلَاتِهِمْ، مِنْ غَيْرِ ظُلْمٍ لَهُمْ^(٥).

وَلَا يَنْجِزُ دَوَّسُ سُلْطَانٍ^(٦) فِي الْقُلُوسِ؛ بِأَنْ يَشْتَرِيَ^(٧) نَحَاسًا فَيَضْرِبَهُ، فَيَنْجِزَ فِيهِ، وَلَا بِأَنْ يُحَرِّمَ عَلَيْهِمُ الْقُلُوسَ الَّتِي بَأْيَدِيهِمْ، وَيَضْرِبَ لَهُمْ غَيْرَهَا، بَلْ يَضْرِبُ بِقِيْمَتِهِ مِنْ غَيْرِ رِبْحٍ فِيهِ^(٨)؛ لِلْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ. وَيُعْطَى أَجْرَةَ الصَّنَاعِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنَّ التَّجَارَةَ فِيهَا ظُلْمٌ عَظِيمٌ، مِنْ أَبْوَابِ ظُلْمِ النَّاسِ، وَأَكْلِ أَمْوَالِهِمْ بِالْبَاطِلِ. فَإِنَّهُ إِذَا حَرَّمَ الْمُعَامَلَةَ بِهَا، صَارَتْ عَرَضًا، وَإِذَا ضَرَبَ لَهُمْ قُلُوسًا أُخْرَى، أَفْسَدَ مَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأَمْوَالِ بِنَقْصِ أَسْعَارِهَا، فَظَلَمَهُمْ فِيمَا يَضْرِبُهُ بِإِعْلَافٍ سِعْرِهَا. وَفِي الشَّنَنِ عَنْهُ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى عَنْ كَثْرِ سَكَّةٍ^(٩)

(١) فِي د، ز: «بِنَقْصِهِ».

(٢) أَيْ: وَالْكَيمِيَاءُ أَشَدُّ تَحْرِيمًا مِنَ الرِّبَا.

(٣) فِي م: «أَوْ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «الْإِحَادِي»، وَالْإِتِّحَادِي: نِسْبَةٌ إِلَى الْإِتِّحَادِ، وَهُوَ مِنْ مُصْطَلَحَاتِ الصُّوفِيَّةِ

الْبَاطِلَةِ، وَيَعْنُونَ بِهِ إِتِّحَادَ الْخَلْقِ بِالْخَالِقِ. مَعْجَمُ الْمَصْطَلَحَاتِ التَّارِيخِيَّةِ: ١٧.

(٥) سَقَطَ مِنْ: الْأَصْلِ.

(٦) فِي د، ز، م: «السُّلْطَانِ».

(٧) فِي الْأَصْلِ: «نَشْتَرِي».

(٨) سَقَطَ مِنْ: ز.

(٩) فِي الْأَصْلِ: «كَسْرَةً».

المُسْلِمِينَ الْجَائِزَةَ يَتَنَّهُمْ، إِلَّا مِنْ بَأْسٍ^(١).

فَإِنْ كَانَتْ مُسْتَوِيَّةَ الْأَسْعَارِ بِسَعْرِ الثَّحَاسِ، وَلَمْ يَشْتَرِ^(٢) وَلِيُّ الْأَمْرِ
الثَّحَاسَ وَالْفُلُوسَ الْكَاسِدَةَ لِيَضْرِبَهَا فُلُوسًا وَيَتَجَرَّ فِي ذَلِكَ^(٣)، حَصَلَ
الْمَقْصُودُ مِنَ الثَّمَنِيَّةِ. وَكَذَلِكَ الدَّرَاهِمُ. انْتَهَى. وَلَا يُضْرَبُ لغيرِ
السُّلْطَانِ. قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصْلُحُ ضَرْبُ الدَّرَاهِمِ إِلَّا فِي دَارِ الضَّرْبِ، بِإِذْنِ
السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ إِنْ رُخِّصَ لَهُمْ، رَكِبُوا الْعَطَائِمَ.

وَيُخْرِجُ عَنْ جَيِّدٍ صَحِيحٍ وَرَدِيءٍ، مِنْ جَنْبِهِ، وَمِنْ كُلِّ نَوْعٍ
بِحَصَّتِهِ. وَإِنْ أَخْرَجَ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ مِنَ الْأَعْلَى، كَانَ أَفْضَلَ. وَإِنْ أَخْرَجَ
عَنِ الْأَعْلَى مُكَسَّرًا، أَوْ يَهْرَجًا - وَهُوَ الرَّدِيءُ - زَادَ قَدْرَ مَا يَبْتَنَّهُمَا مِنَ
الْفَضْلِ، وَأَجْزَأً.

وَإِنْ أَخْرَجَ مِنَ الْأَعْلَى [١٦٠] بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ دُونَ الْوَزْنِ، لَمْ يُجْزِئْهُ،
وَيُجْزِئُ قَلِيلُ الْقِيَمَةِ عَنْ كَثِيرِهَا مَعَ الْوَزْنِ، وَيُجْزِئُ مَغْشُوشٌ عَنْ جَيِّدٍ،
وَمُكَسَّرٌ عَنْ صَحِيحٍ، وَسُودٌّ عَنْ بَيضٍ، مَعَ الْفَضْلِ يَبْتَنَّهُمَا. وَلَا يَلْزَمُ قَبُولُ
رَدِيءٍ عَنْ جَيِّدٍ فِي عَقْدٍ وَغَيْرِهِ، وَيُثْبِتُ الْفَسْخُ.

وَيُضَمُّ أَحَدُ النَّقْدَيْنِ إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ، وَيُخْرِجُ عَنْهُ،

(١) لما أخرجه أبو داود، في: باب في كسر الدراهم، من كتاب الإجارة. سنن أبي داود ٢/٢٤٣.
٢٤٣. وابن ماجه، في: باب النهى عن كسر الدراهم والدنانير، من كتاب التجارات. سنن ابن
ماجه ٢/٧٦١. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٤١٩. قال الألباني: ضعيف. ضعيف سنن
أبي داود ٣٤٥.

(٢ - ٢) سقط من: الأصل.

وَيَكُونُ الضَّمُّ بِالْأَجْزَاءِ لَا بِالْقِيَمَةِ ، فَعَشْرَةُ مِثْقَالٍ ذَهَبًا ، نِصْفُ نِصَابٍ ، وَمِائَةُ دِرْهَمٍ ، نِصْفٌ . فَإِذَا ضُمَّا ، كَمَلَ النِّصَابُ . وَإِنْ بَلَغَ أَحَدُهُمَا نِصَابًا ، ضُمَّ إِلَيْهِ مَا نَقَصَ عَنِ الْآخَرِ . وَلَا يُجْزَى إِنْخِرَاجُ الْفُلُوسِ عَنْهُمَا . وَتَضُمُّ قِيَمَةُ الْغُرُوضِ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا وَإِلَيْهِمَا . وَيُضَمُّ جَيِّدُ كُلِّ جِنْسٍ وَمُضْرُوبُهُ إِلَى رَدِيئِهِ وَتَبَرِّهِ .

فصل : وَلَا زَكَاةَ فِي حَلِيِّ مُتَبَاكِحٍ لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ، مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ، مُعَدَّةً لِاسْتِغْمَالٍ مُبَاكِحٍ ، أَوْ إِعَارَةٍ ، وَلَوْ لَمْ يُعْزَ وَيُلْبَسْ ، أَوْ مِمَّنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ كَرَجُلٍ يَتَّخِذُ حَلِيَّ النِّسَاءِ لِإِعَارَتِهِنَّ ، وَامْرَأَةٍ تَتَّخِذُ حَلِيَّ الرِّجَالِ لِإِعَارَتِهِمْ ، لَا قَارًا مِنْهَا .

وَإِنْ كَانَ الْحَلِيُّ لِتَيْمٍ لَا يَلْبَسُهُ فَلَوْلَيْتِهِ إِعَارَتُهُ . فَإِنْ فَعَلَ ، فَلَا زَكَاةَ ، وَإِلَّا فَفِيهِ الزَّكَاةُ ، نَصًّا .

فَأَمَّا الْحَلِيُّ الْمُحَرَّمُ ؛ كَطَلُوقِ الرَّجُلِ ، وَسِوَارِهِ ، وَخَاتَمِهِ الذَّهَبِ ، وَحِلْيَةِ مَرَاكِيبِ الْحَيَوَانِ ، وَلِبَاسِ الْخَيْلِ كَاللُّجَمِ وَالشُّرُوجِ ، وَقَلَائِدِ الْكِلَابِ ، وَحِلْيَةِ الرِّكَابِ ، وَالْمِيزَةِ ، وَالْمُشْطِ ، وَالْمُكْحَلَةِ ، وَالْمِيلِ ، وَالْمِشْرِجَةِ ، وَالْمِزْوَحَةِ ^(١) ، وَالْمِشْرَبَةِ ، وَالْمُدْهَنَةِ ^(٢) ، وَالْمُسْعَطِ وَالْمِجْمَرَةِ ، وَالْقَنَدِيلِ ، وَالْآيِنَةِ ، وَالْمِلْعَقَةِ ، وَحِلْيَةِ كُتُبِ الْعِلْمِ ، وَالِدَّوَاةِ ، وَالْمِقْلَمَةِ ، وَمَا أُعِدَّ لِكِرَائِهِ كَحَلِيِّ الْمَوَاشِيطِ ، نَصًّا ، حَلٌّ لَهُ لُبْسُهُ أَوْ لَا ، أَوْ أُعِدَّ لِتِجَارَةٍ ^(٣) كَحَلِيِّ الصَّيَارِفِ ، أَوْ قُنْيَةٍ ، أَوْ

(١) فِي ز : « الْمَرْوَجَةِ » .

(٢) فِي ز : « الْمَدْبَهَةِ » .

(٣) فِي م : « لِلتِّجَارَةِ » .

ادِّخَارٍ، أَوْ نَقَقَةٍ إِذَا اخْتَجَّ إِلَيْهِ، أَوْ^(١) لَمْ يَقْصِدْ بِهِ شَيْئًا - ففِيهِ الزَّكَاةُ .
وَلَا زَكَاةَ فِي الْجَوْهَرِ وَاللُّؤْلُؤِ، وَإِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُ، أَوْ كَانَ فِي حَلْيٍ، إِلَّا
أَنْ يَكُونَ لِتِجَارَةٍ، فَيَقْوَمُ جَمِيعُهُ تَبَعًا لِنَقْدٍ .

وَالْفُلُوسُ كَمُزْوَصِ التِّجَارَةِ، فِيهَا زَكَاةُ الْقِيَمَةِ، قَالَ الْمَجْدُ: وَإِنْ
كَانَتْ لِلنَّقَقَةِ فَلَا .

وَالِاغْتِبَارُ فِي نَصَابِ الْكُلِّ بِوَزْنِهِ، إِلَّا الْمُبَاعَ الْمَعْدُ لِلتِّجَارَةِ، وَلَوْ نَقَدًا،
فَالِاغْتِبَارُ بِقِيَمَتِهِ، نَصًّا، فَيَقْوَمُ النَّقْدُ بِنَقْدٍ آخَرَ، إِنْ كَانَ أَحْظَ لِلْفُقَرَاءِ، أَوْ
نَقَصَ عَنِ نَصَابٍ؛ لِأَنَّهُ عَرُضٌ .

وَإِنْ انْكَسَرَ الْحَلْيُ وَأُمَكَّنَ لُبُّهُ، كَانَتْ شِقَاقِهِ وَنَحْوِهِ، فَهُوَ كَالصَّحِيحِ،
وَإِنْ لَمْ يُمَكَّنْ لُبُّهُ . فَإِنْ لَمْ يُحْتَجَّ فِي إِصْلَاحِهِ إِلَى سَبْكٍ وَتَجْدِيدِ صَنْعَةٍ،
وَنَوَى إِصْلَاحَهُ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وَإِنْ نَوَى كَسْرَهُ، أَوْ لَمْ يَثِرْ شَيْئًا، ففِيهِ
الزَّكَاةُ . وَإِنْ اخْتَجَّ إِلَى تَجْدِيدِ صَنْعَةٍ، زَكَاةً .

وَالِاغْتِبَارُ فِي الْإِخْرَاجِ مِنَ الْحَلْيِ الْمَحْرَمِ بِوَزْنِهِ، وَإِنْ كَانَ لِلتِّجَارَةِ، أَوْ
كَانَ مُبَاعَ الصَّنَاعَةِ، وَوَجِبَتْ زَكَاةُ لَعَدَمِ اسْتِعْمَالِهِ، أَوْ^(٢) إِعَارَةِ وَنَحْوِهِ .
فَالِاغْتِبَارُ فِي الْإِخْرَاجِ بِقِيَمَتِهِ . فَإِنْ أَخْرَجَ مِنْهُ^(٣) مُشَاعًا، أَوْ مِثْلَهُ وَزْنًا مِثْلًا
تُقَابِلُ جَوْدَتَهُ زِيَادَةَ الصَّنْعَةِ، بَازًا . وَإِنْ أَرَادَ كَسْرَهُ، لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّ كَسْرَهُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «و» .

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «لَعَدَم» .

(٣) سَقَطَ مِنْ: م .

يُنْقِصُ قِيَمَتَهُ .

وَيُيَاخُ لِلذِّكْرِ مِنَ الْفِضَّةِ خَاتَمٌ، وَلُبْسُهُ فِي خِنْصَرٍ يَسَارٍ أَفْضَلُ، وَيَجْعَلُ
فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ، وَلَا بَأْسَ بِجَعْلِهِ مِثْقَالًا أَوْ أَكْثَرَ، مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنِ
الْعَادَةِ، وَجَعْلُ فَصِّهِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَوْ مِنْ ذَهَبٍ . إِنْ كَانَ يَسِيرًا .
وَيُكْرَهُ لُبْسُهُ فِي سَبَّابَةِ وَوُسْطَى . وَظَاهِرُهُ لَا يُكْرَهُ فِي الْإِبْهَامِ وَالْبَنْصَرِ .
وَيُكْرَهُ أَنْ يَكْتَسِبَ عَلَيْهِ ذِكْرَ اللَّهِ، مِنْ قُرْآنٍ أَوْ غَيْرِهِ . وَيَحْرُمُ أَنْ يَنْقُشَ عَلَيْهِ
صُورَةُ حَيَوَانٍ، وَيَحْرُمُ لُبْسُهُ وَهِيَ عَلَيْهِ . وَيُيَاخُ التَّخْتُمُ بِالْعَقِيقِ .

وَيُكْرَهُ^(١) لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ خَاتَمُ حَدِيدٍ، وَصُفْرٍ، وَنُحَاسٍ، وَرِصَاصٍ،
وَكَذَا دُمْلُوحٌ^(٢) .

وَيُيَاخُ لَهُ مِنَ الْفِضَّةِ قَبِيعَةُ سَيْفٍ، وَحِلْيَةُ مِنْطَقَةٍ، وَجَوْشَنٌ^(٣)،
وَيَيْصَةُ - وَهِيَ الْحُوْدَةُ - «وُخْفٌ، وَرَأْنٌ»^(٤) - وَهُوَ شَيْءٌ يُلْبَسُ تَحْتَ
الْحُلْفِ - وَحَمَائِلُ . وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ كَالْمِغْفَرِ^(٥)، وَالتَّغْلِ، وَرَأْسِ الرَّمِيحِ،
وَشَعِيرَةِ السَّكِّينِ، وَالتَّرَكَاشِ، وَالكَلَالِيِبِ بِسَيْرٍ^(٦)، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَلَوْ اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ عِدَّةَ خَوَاتِيمَ، أَوْ مَنَاطِقَ، فَلَا ظَهَرَ [٦٠ ط] جَوَازُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «كُرْهٌ» .

(٢) فِي م: «الدَّمْلَجُ» . وَالدَّمْلَجُ، وَالدَّمْلُوحُ: سَوَارٌ يَحِيطُ بِالْعِضْدِ .

(٣) الْجَوْشَنُ: الدَّرْعُ .

(٤) - (٤) فِي م: «وُخْفٌ رَانٌ» .

(٥) الْمِغْفَرُ: دَرْعٌ يَنْسَجُ عَلَى قَدْرِ الرَّأْسِ يَلْبَسُ تَحْتَ الْقَلَنْسُوَةِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ، ز: «يَسِيرٌ» .

وَعَدَمَ زَكَاتِهِ، وَجَوَازُ لُبْسِ خَائِمَيْنِ فَأَكْثَرَ جَمِيعًا.

و'يَحْرُمُ تَحْلِيَةُ' مَسْجِدٍ وَمِحْرَابٍ بِنَقْدٍ. 'وَلَوْ وَقَفَ' عَلَى مَسْجِدٍ وَنَحْوِهِ قِنْدِيلٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، لَمْ يَصِحَّ، وَيَحْرُمُ. وَقَالَ الْمُؤَقُّ: هُوَ بِمَنْزِلَةِ الصَّدَقَةِ، فَيَكْسَرُ وَيُضْرَفُ فِي مَصْلَحَةِ الْمَسْجِدِ وَعِمَارَتِهِ.

وَيَحْرُمُ تَمْوِيهِ سَقْفٍ وَحَائِطٍ بِذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ، وَتَجِبُ إِزَالَتُهُ، وَزَكَاتُهُ. وَإِنْ اسْتَهْلِكَ، فَلَمْ يَجْتَمِعْ مِنْهُ شَيْءٌ، فَلَهُ اسْتِدَامَتُهُ، وَلَا زَكَاةٌ فِيهِ؛ لَعَدَمِ الْمَالِيَّةِ.

وَلَا يُبَاحُ مِنَ الْفِضَّةِ إِلَّا مَا اسْتَتْنَاهُ الْأَصْحَابُ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ، فَلَا يُجُوزُ لَذِكْرِ وَخُتْمِي لُبْسِ مَنْسُوجٍ بِذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ، أَوْ تَمْوِيهِ بِأَحَدِهِمَا. وَتَقَدَّمَ فِي سَرِّ الْعَوْرَةِ.

وَيُبَاحُ لَهُ مِنَ الذَّهَبِ قَبِيْعَةُ السَّيْفِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ، أَنَّ قَبِيْعَةَ سَيْفِ النَّبِيِّ ﷺ ثَمَانِيَةُ مِثْقَالٍ. وَمَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ؛ كَأَنْفٍ، وَرَبْطٍ سِنَّ أَوْ أَشْنَانٍ بِهِ.

وَيُبَاحُ لِلنِّسَاءِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بَلْبِسِهِ؛ كَطُوقٍ، وَخَلْخَالٍ، وَسَوَارٍ، وَذُمْلُجٍ، وَقُرْطٍ، وَعِقْدٍ - وَهُوَ الْقِلَادَةُ - وَتَاجٍ، وَخَاتَمٍ، وَمَا فِي الْمَخَانِقِ وَالْمَقَالِدِ مِنْ خَرَائِزَ وَتَعَاوِيدَ وَأُكْرٍ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، وَلَوْ زَادَ عَلَى أَلْفٍ مِثْقَالٍ، حَتَّى دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ مُعْرَاءَةً، أَوْ فِي

(١ - ١) فِي م: «تَحْرِمُ حَلِيَّتَهُ».

(٢ - ٢) فِي م: «وَلَوْ قَفَّ».

مُرْسَلَةٌ .

وَيُبَاحُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ التَّحَلِّيُّ بِالْجَوْهَرِ وَنَحْوِهِ ، وَلَوْ فِي حُلْيٍ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يُعَدَّ^(١) لِلْكِزَاءِ أَوْ التَّجَارَةِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَيُحْرَمُ تَشَبُّهُ رَجُلٍ بِامْرَأَةٍ ، وَامْرَأَةٍ بِرَجُلٍ ، فِي لِبَاسٍ ، وَغَيْرِهِ . وَيَجِبُ إِنْكَارُهُ^(٢) ، وَتَقَدَّمَ .

(١) بعده في م : « فيه » .

(٢) في م : « انكأؤه » .

بَابُ زَكَاةِ غُرُوضِ التِّجَارَةِ

وهي ما يُعَدُّ لِبَيْعٍ وَشِرَاءٍ، لِأَجْلِ رِبْحٍ، غَيْرِ التَّقْدِيرِ غَالِبًا.

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي غُرُوضِ التِّجَارَةِ، إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهَا نِصَابًا، وَيُؤْخَذُ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الْوُجُوبِ، لَا مِنْ الْغُرُوضِ. وَلَا تَصِيرُ لِلتِّجَارَةِ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَهَا بِفِعْلِهِ، بِنِيَّةِ التِّجَارَةِ خَالَ التَّمَلُّكِ، بَأَنْ يَقْصِدَ التَّكْسِبَ بِهَا، إِمَّا بِمُعَاوَضَةٍ مَحْضَةٍ؛ كَالْبَيْعِ، وَالْإِجَارَةِ، وَالصُّلْحِ عَنِ الْمَالِ بِمَالٍ، وَالْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ، وَالْهَبَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلثَّوَابِ، أَوْ اسْتَرْدُّ مَا بَاعَهُ، أَوْ غَيْرِ مَحْضَةٍ؛ كَالنِّكَاحِ، وَالْخَلْعِ، وَالصُّلْحِ عَنِ دَمِ الْعَمْدِ. أَوْ بِغَيْرِ مُعَاوَضَةٍ؛ كَالْهَبَةِ الْمُطْلَقَةِ، وَالْغَنِيمَةِ، وَالْوَصِيَّةِ، وَالْاِخْتِشَاشِ، وَالْاِخْتِطَابِ وَالْاِضْطِْيَادِ.

فَإِنْ مَلَكَهَا بِإِزْثٍ، أَوْ مَلَكَهَا بِفِعْلِهِ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، ثُمَّ نَوَى التِّجَارَةَ بِهَا، لَمْ تَصِرْ لِلتِّجَارَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَاهَا بِغُرُوضِ تِجَارَةٍ، فَلَا تَحْتَاجُ^(١) إِلَى نِيَّةٍ.

وَلِنْ كَانَ عِنْدَهُ غَرَضٌ لِلتِّجَارَةِ فَتَوَاهَ لِلْقُنْيَةِ، ثُمَّ نَوَاهَ لِلتِّجَارَةِ، لَمْ يَصِرْ لِلتِّجَارَةِ، إِلَّا خَلَّى اللَّبْسَ إِذَا نَوَى بِهِ^(٢) التِّجَارَةَ، فَيَصِيرُ لَهَا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ؛ لِأَنَّ التِّجَارَةَ أَصْلٌ فِيهِ.

وَتَقَوُّمُ الْغُرُوضِ عِنْدَ الْحَوْلِ بِالْأَحْظَ لِأَهْلِ الزَّكَاةِ، وَجُوبًا، مِنْ عَيْنٍ أَوْ

(١) فِي ز، م: «يَحْتَاجُ».

(٢) سَقَطَ مِنْ: م.

وَرَقِي ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ ، وَهُوَ الْأَوَّلَى ، أَوْ لَا ، وَسَوَاءٌ بَلَغَتْ قِيَمَتُهَا بِكُلِّ مِنْهُمَا نِصَابًا ، أَوْ بِأَحَدِهِمَا ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ ، وَلَا عِبْرَةٌ بِنَقْصِهِ بَعْدَ تَقْوِيمِهِ ، وَلَا بِزِيَادَتِهِ ، إِلَّا الْمُغْنِيَّةُ ، فَتَقْوُمُ سَادَجَةً^(١) ، وَلَا عِبْرَةٌ بِقِيَمَةِ آتِيَةِ ذَهَبٍ ، أَوْ فِضَّةٍ ، وَيُقْوَمُ الْخَصِيُّ بِصِفَتِهِ .

وإن اشترى عرضًا ينصاب من الأثمان ، أو من العروض ، بنى على حوله ، وإن اشتراه ينصاب من السائمة ، أو باعه ينصاب منها ، لم يبن على حوله . وإن اشترى نصاب سائمة لتجارة ينصاب سائمة لقنية ، بنى .

وإن ملك نصاب سائمة لتجارة ، فحال الحول ، والسوم ونية التجارة مؤجودان ، فعليه زكاة تجارة ، دون سوم .

ولو سبق حول سوم وقت وجوب زكاة التجارة ، مثل إن ملك أربعين شاة قيمتها دون مائتي درهم ، ثم صارت قيمتها في نصف الحول مائتي درهم ، زكاها زكاة تجارة ، إذا تم حولها ؛ لأنه أنفع للفقراء . [٦١] فإن لم تبلغ قيمتها نصاب التجارة ، فعليه زكاة السوم .

ولو ملك سائمة للتجارة نصف حول ، ثم قطع نية التجارة ، استأنف حولًا .

وإن اشترى أرضًا لتجارة بزروعها^(٢) ، أو زرعها ببذر تجارة ، أو اشترى شجرًا للتجارة ، يجب في ثمره الزكاة ، فائتمر واتفق حولاهما ؛ بأن يكون

(١) أى : تقوم كغير مغنية لأن الصنعة المحرمة لا قيمة لها شرعاً .

(٢) فى الأصل ، د ، ز : « يزروعها » .

بُدُّو الصَّلَاحَ فِي الثَّمَرَةِ وَاشْتِدَادُ الْحَبِّ، عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ، وَكَانَتْ قِيَمَةُ الْأَصْلِ تَبْلُغُ نِصَابَ التِّجَارَةِ، زَكَّى الْجَمِيعَ زَكَاةَ قِيَمَةٍ.

وَلَوْ سَبَقَ وَجُوبُ الْعُشْرِ، وَلَا عُشْرَ عَلَيْهِ، مَا لَمْ تُكُنْ قِيَمَتُهَا دُونَ نِصَابٍ، كَمَا تَقَدَّمَ، فَإِنْ كَانَتْ دُونَ نِصَابٍ، فَعَلِيهِ الْعُشْرُ.

وَلَوْ زَرَعَ بَذَرَ الْقُنْيَةِ فِي أَرْضِ التِّجَارَةِ، فَوَاجِبُ الزَّرْعِ الْعُشْرُ، وَوَاجِبُ الْأَرْضِ زَكَاةُ الْقِيَمَةِ. وَإِنْ زَرَعَ بَذَرَ التِّجَارَةِ فِي أَرْضِ الْقُنْيَةِ، زَكَّى الزَّرْعَ زَكَاةَ قِيَمَةٍ.

وَلَوْ كَانَ الثَّمَرُ مِمَّا لَا زَكَاةَ فِيهِ، كَالسَّفَرْجَلِ وَالثَّقَاجِ وَنَحْوِهِمَا، أَوْ كَانَ الزَّرْعُ لَا زَكَاةَ فِيهِ، كَالْخَضِرَاوَاتِ، أَوْ كَانَ لِعَقَارِ التِّجَارَةِ^(١) وَعَبِيدِهَا أُجْرَةٌ، ضُمَّ قِيَمَةُ الثَّمَرَةِ، وَالْخَضِرَاوَاتِ، وَالْأُجْرَةُ إِلَى قِيَمَةِ الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ، كَالزَّرْبَحِ.

وَلَوْ^(٢) أَكْثَرَ مِنْ شِرَاءِ عَقَارٍ فَأَرَا مِنْ الزَّكَاةِ، زَكَّى قِيَمَتَهُ. وَلَا زَكَاةَ فِيمَا أُعِدَّ لِلِكِرَاءِ، مِنْ عَقَارٍ وَحَيَوَانٍ وَغَيْرِهِمَا.

وَلَوْ اشْتَرَى شِقْصًا لِلتِّجَارَةِ بِأَلْفٍ، فَصَارَ عِنْدَ الْحَوْلِ بِأَلْفَيْنِ، زَكَّاهُمَا، وَأَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِأَلْفٍ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ بِأَلْفَيْنِ، فَصَارَ عِنْدَ حَوْلِهِ بِأَلْفٍ، زَكَّى أَلْفًا، وَأَخَذَهُ الشَّفِيعُ بِأَلْفَيْنِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «لِلتِّجَارَةِ».

(٢) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ: «كَانَ».

وإن اشترى صَبَاغٌ ما يَصْبُغُ به وَيَبْقَى ؛ كزَعْفَرَانٍ ، وَنِيلٍ ، وَغُصْفُرٍ
ونحوه ، فهو عَرَضُ تِجَارَةٍ ، يُقَوِّمُ عِنْدَ حَوْلِهِ ؛ لاعتياضه عن صِبْغٍ قَائِمٍ
بِالثُّوبِ ، ففيه مَعْنَى التَّجَارَةِ . ومثله ما يَشْتَرِيهِ دَبَّاحٌ لِيَذْبَغَ به ، كعَفْصٍ
وَقَرْظٍ^(١) ، وما يَذْهَبُ^(٢) به ، كسَمْنٍ ، وَمِلْحٍ .

ولا زَكَاةٌ فيما لا يَبْقَى له أَثَرٌ كما يَشْتَرِيهِ قَصَّارٌ^(٣) ؛ مِنْ حَطَبٍ ،
وَقَلْبِي ، وَنُورَةٍ ، وَصَابُونٍ ، وَأُسْنَانٍ ، ونحوه . ولا زَكَاةٌ فِي آلَاتِ الصُّنَاعِ ،
وَأَمْتِنَةِ التُّجَّارِ ، وَقَوَارِيرِ الْعَطَّارِ وَالسَّمَّانِ ونحوهم ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ يَبِيعَهَا بما
فيها ، وَكَذَا آلَاتُ الدُّوَابِّ ، إِنْ كَانَتْ لِحِفْظِهَا ، وَإِنْ كَانَ يَبِيعُهَا معها ،
فهي مَالُ تِجَارَةٍ . ولو لم يَكُنْ ما^(٤) مَلَكَهُ عَيْنَ مَالٍ ، بل مَنَفَعَةُ عَيْنٍ ،
وَجَبَّتِ الزَّكَاةُ .

ولو قَتَلَ عَبْدٌ تِجَارَةً خَطَأً أَوْ عَمْدًا ، فَصَالَحَ سَيِّدَهُ^(٥) عَلَى مَالٍ ، صَارَ
لِلتَّجَارَةِ .

ولو اتَّخَذَ عَصِيرًا لِلتَّجَارَةِ ، فَتَخَمَّرَ ثُمَّ تَخَلَّلَ ، عَادَ مُحْكُمُ التَّجَارَةِ .
ولو اشْتَرَى عَرَضٌ تِجَارَةً بَعْرَضٍ قُنْيَةٍ ، فَرُدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « قَرْظٌ » . والقَرْظُ : حَبٌ مَعْرُوفٌ يَخْرُجُ فِي غُلْفِ كَالْعَدَسِ مِنْ شَجَرِ الْعِضَاهِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، د : « يَذْهَبُ » .

(٣) الْقَصَّارُ : الْمُبِيعُ لِلثِّيَابِ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

وإذا أذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في إخراج زكاته، فأخرجها معاً، أو جهل السبق، ضمن كل واحد منهما نصيب صاحبه؛ لأنه انعزل حكماً، ولأنه لم يتق عليه زكاة، "كما لو علم ثم نسي". وإن أخرج أحدهما قبل الآخر، ضمن الثاني نصيب الأول، علم أو لم يعلم. لا إن أدى ديناً بعد أداء موكله، ولم يعلم. ويزجج الموكل على القابض بما قبض من الوكيل.

ولو أذن غير شريكين، كل واحد منهما للآخر في إخراج زكاته، فكالشريكين، فيما سبق، ولا يجب إخراج زكاته أولاً، بل يستحب. ويقبل قول الموكل أنه أخرج^(١) قبل دفع وكيله إلى الساعي، وقول من دفع زكاة ماله إليه، ثم ادعى أنه كان أخرجها، وتؤخذ من الساعي إن كانت بيده، فإن تلفت أو كان دفعها إلى الفقير^(٢)، أو كانا دفعاً إليه، فلا.

ومن لزمه نذر وزكاة، قدم الزكاة، فإن قدم النذر، لم يصح زكاة، وله الصدقة تطوعاً قبل إخراج زكاته.

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) بعده في م: «زكاته».

(٣) في ز: «الفقراء».

بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

وهي صدقةٌ تجبُ بالْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ؛ طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ.

وَمَضْرُفُهَا كَزَكَاةٍ، وَهِيَ وَاجِبَةٌ - وَتُسَمَّى فَرَضًا - عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حُرٍّ، وَلَوْ مِنْ أَهْلِ [٦١ ط] الْبَادِيَةِ، وَمُكَاتِبٍ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى، كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ، وَلَوْ يَتِيمًا، وَيُخْرِجُ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ ^(١) وَلِيَّهُ، وَسَيِّدُ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِهِ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ كَانَ لِلتَّجَارَةِ، لَا الْكَافِرِ. وَتَجِبُ فِي مَالِ صَغِيرٍ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّةُ نَفْسِهِ، وَفِي الْعَبْدِ الْمُزْهُونِ وَالْمَوْصَى بِهِ، عَلَى مَالِكِهِ وَقَتَّ الْوُجُوبِ، وَكَذَا الْمَبِيعُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّاهِنِ شَيْءٌ غَيْرَ الْعَبْدِ، يَبِيعُ مِنْهُ بِقَدْرِ الْفِطْرَةِ. إِذَا فَضَّلَ عِنْدَهُ ^(٢)، عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ عِيَالِهِ يَوْمَ الْعِيدِ وَلَيْلَتِهِ، صَاعٌ.

وَيُعْتَبَرُ كَوْنُ ذَلِكَ ^(٣) فَاضِلًا، بَعْدَ مَا يَحْتَاجُهُ لِنَفْسِهِ وَلِمَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ؛ مِنْ مَسْكِنٍ، وَخَادِمٍ، وَدَابَّةٍ، وَثِيَابٍ بِذَلَّةٍ، وَدَارٍ يَحْتَاجُ إِلَى أَجْرِهَا لِنَفَقَتِهِ، وَسَائِمَةٍ يَحْتَاجُ إِلَى نَمَائِهَا، وَبِضَاعَةٍ يَحْتَاجُ إِلَى رِبْحِهَا وَنَحْوِهِ. وَكَذَا كُتُبٌ يَحْتَاجُهَا؛ لِلنُّظَرِ وَالْحِفْظِ، وَحَلْيِ الْمَرْأَةِ، لِلْبَيْسِهَا أَوْ لِكِرَائِهَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ. وَتَلَزَّمُ

(١) فِي م: «مَالٌ».

(٢) أَى: إِذَا فَضَلَ عِنْدَ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ، مِنْ سَبَقِ ذِكْرِهِمْ.

(٣) أَى: الصَّاعُ الزَّائِدَةُ.

الْمَكَاتِبِ فِطْرَةُ زَوْجَتِهِ ، وَقَرِيْبِهِ مَن تَلَزَمَهُ مُؤَنَّتُهُ ، وَرَقِيْقِهِ . وَإِن لَّمْ يَفْضُلْ إِلَّا
بَعْضُ صَاعٍ ، لَزِمَهُ إِخْرَاجُهُ عَنْ نَفْسِهِ ، فَإِن فَضَلَ صَاعٌ وَبَعْضُ صَاعٍ ،
أَخْرَجَ الصَّاعَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَبَعْضَ الصَّاعِ عَمَّنْ تَلَزَمَهُ مُؤَنَّتُهُ ^(١) ، وَيُكَمَّلُهُ
الْمُخْرَجُ عَنْهُ .

وَيَلْزَمُ الْمُسْلِمَ فِطْرَةُ مَنْ يَمُوْنُهُ مِنَ الْمُسْلِمِيْنَ ، حَتَّى زَوْجَةِ عَبْدِهِ الْحُرَّةِ ،
وَمَالِكٍ نَفْعٍ قَرْنٍ فَقَطْ ، وَخَادِمٍ زَوْجَتِهِ ، إِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُ .

وَلَا تَلْزَمُ الزَّوْجَ لِبَائِنٍ حَامِلٍ ؛ لِأَنَّ التَّفَقَّةَ لِلْحَمْلِ لَا لَهَا . وَلَا مَنْ اسْتَأْجَرَ
أَجِيرًا ، أَوْ ظَفَرًا ^(٢) بَطْعَامِهِ وَكِسْوَتِهِ ، كَضَيْفٍ . وَلَا مَنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ فِي
بَيْتِ الْمَالِ ، كَعَبِيدٍ ^(٣) الْعَنِيْمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَالْفَيْءِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَلَا مَنْ
تَلَزَمَهُ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ الْأُمَةِ لَيْلًا فَقَطْ ، بَلْ ^(٤) عَلَى سَيِّدِهَا ، وَتَرْتِيْبِهَا كَالنَّفَقَةِ .
فَإِن لَّمْ يَجِدْ مَا يُؤَدِّي عَنْ جَمِيْعِهِمْ ، بَدَأَ لَزُومًا بِنَفْسِهِ ، ثُمَّ بِامْرَأَتِهِ وَلَوْ أُمَةً ،
ثُمَّ بِرَقِيْقِهِ ، ثُمَّ بِأُمِّهِ ، ثُمَّ بِأَبِيهِ ، ثُمَّ بِوَلَدِهِ ، ثُمَّ عَلَى تَرْتِيْبِ الْمِيرَاثِ ؛ الْأَقْرَبُ
فَالْأَقْرَبُ . وَإِن اسْتَوَى اثْنَانِ فَأَكْثَرُ وَلَمْ يَفْضُلْ غَيْرُ صَاعٍ ، أُقْرِعَ . وَلَا تَجِبُ
عَنْ جَنِيْنٍ ؛ بَلْ تُسْتَحَبُّ .

وَمَنْ تَبَرَّعَ بِمُؤَنَّةٍ مُسْلِمٍ شَهْرَ رَمَضَانَ كُلَّهُ ، لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ ، لَا إِنْ مَاتَ
جَمَاعَةً .

(١) فِي م : « نَفَقَتُهُ » .

(٢) الظُّفْرُ : الْمَرْضَعَةُ .

(٣) فِي ز ، م : « كَعَبْدٍ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « هِيَ » .

وإذا كان رقيقاً واحداً بين شركاء، أو بَعْضُهُ حُرٌّ، أو قَرِيبٌ، أو ^(١) تَلَزَمُ نَفَقَتُهُ اثْنَيْنِ، أو أَلْحَقَتِ الْقَافَةُ وَاحِدًا بَاثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ، فَعَلَيْهِمْ صَاعٌ وَاحِدٌ.

ولا تَدْخُلُ الْفِطْرَةُ فِي الْمُهَائِيَةِ فِي مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ، فَإِنْ كَانَ يَوْمَ الْعِيدِ نَوْبَةُ الْعَبْدِ الْمُعْتَقِ نِصْفُهُ مَثَلًا، اعْتَبِرَ أَنْ يُفْضَلَ عَنْ قُوَّتِهِ نِصْفُ صَاعٍ، وَإِنْ كَانَتْ نَوْبَةُ السَّيِّدِ، لَزِمَ الْعَبْدُ أَيْضًا نِصْفُ صَاعٍ. وَمَنْ عَجَزَ مِنْهُمْ عَمَّا عَلَيْهِ، لَمْ يَلْزَمْ الْآخَرُ سِوَى قِسْطِهِ، كَشَرِيكِ ذِمَّتِي.

وإن عَجَزَ زَوْجُ الْمَرْأَةِ عَنْ فِطْرَتِهَا، فَعَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، وَعَلَى سَيِّدِهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً. وَلَا تَزْجَعُ الْحُرَّةُ وَالسَّيِّدُ بِهَا عَلَى الزَّوْجِ إِذَا أَيْسَرَ.

وَمَنْ لَهُ عَبْدٌ آبِقٌ، أَوْ ضَالٌّ، أَوْ مَغْضُوبٌ، أَوْ مَخْبُوسٌ، كَأَسِيرٍ، فَعَلَيْهِ فِطْرَتُهُ، إِلَّا أَنْ يَشْكُ فِي حَيَاتِهِ، فَتَسْقُطَ. فَإِنْ عَلِمَ حَيَاتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، أَخْرَجَ لَهَا مَضًى.

ولا يَلْزَمُ الزَّوْجُ فِطْرَةَ نَاسِيٍّ وَقَتِ الْوُجُوبِ وَلَوْ حَامِلًا، وَلَا مَنْ لَا تَلَزَمُهُ نَفَقَتُهَا، كَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا، إِذَا لَمْ تُسَلِّمْ إِلَيْهِ، وَالصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا. وَيَلْزَمُهُ فِطْرَةُ مَرِيضَةٍ وَنَحْوِهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى نَفَقَةٍ.

وَمَنْ لَزِمَ غَيْرَهُ فِطْرَتَهُ، فَأَخْرَجَ عَنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَجْزَأُ، كَمَا لَوْ أَخْرَجَ بِإِذْنِهِ؛ لِأَنَّ الْغَيْرَ مُتَحَمِّلٌ لَا أَصِيلٌ. وَلَوْ لَمْ يُخْرِجْ مَنْ تَلَزَمَهُ فِطْرَةُ غَيْرِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ، لَمْ يَلْزَمْ الْغَيْرَ شَيْءً، وَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِالْإِخْرَاجِ.

(١) زيادة من: م .

ولو أَخْرَجَ الْعَبْدُ بَغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، لَمْ يُعْزِرْهُ . وَإِنْ أَخْرَجَ عَمَّنْ لَا تَلَزَمُهُ
فِطْرَتُهُ بِإِذْنِهِ ، أَجْزَأُ . وَإِلَّا فَلَا .

وَلَا يَمْتَنِعُ الدَّيْنُ وَجُوبَ الْفِطْرَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُطَالَبًا بِهِ .

وَتَجِبُ بِغُرُوبِ شَمْسِ لَيْلَةِ الْفِطْرِ ، فَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ ، أَوْ تَزَوَّجَ ، أَوْ
وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ ، أَوْ مَلَكَ عَبْدًا ، أَوْ كَانَ مُغْسِرًا وَقَتِ الْوُجُوبِ ، ثُمَّ أُيسَرَ بَعْدَهُ ،
فَلَا فِطْرَةٌ . وَإِنْ وَجِدَ ذَلِكَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ، وَجَبَتْ .

وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ الْغُرُوبِ ، أَوْ أَعْسَرَ ، أَوْ أَبَانَ الزَّوْجَةَ ، أَوْ أَعْتَقَ الْعَبْدَ
وَنَحَوَهُ ، لَمْ تَجِبْ . وَلَا تَنْقُطُ بَعْدَ وَجُوبِهَا بِمَوْتٍ وَلَا غَيْرِهِ .

وَيَجُوزُ [٦٢] تَقْدِيمُهَا قَبْلَ الْعِيدِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ فَقَطْ .

وَأَخِرُ وَقْتِهَا ، غُرُوبُ الشَّمْسِ يَوْمَ الْفِطْرِ . فَإِنْ أَخَّرَهَا عَنْهُ ، أَثِمَ ، وَعَلَيْهِ
الْقَضَاءُ . وَالْأَفْضَلُ إِخْرَاجُهَا يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، أَوْ قَدْرِهَا . وَيَجُوزُ فِي
سَائِرِهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ .

وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِطْرَةٌ غَيْرُهُ ، أَخْرَجَهَا مَكَانَ نَفْسِهِ ، وَيَأْتِي .

فصل : والواجب فيها ، صَائِعُ عِزَاقٍ مِنَ الْبُرِّ ، أَوْ مِثْلُ مَكِيلِهِ مِنَ التَّمْرِ ،
أَوْ الزُّبَيْبِ - وَلَوْ مَنْزُوعِي الْعَجَمِ ^(١) - أَوْ الشُّعَيْرِ ، وَكَذَا الْأَقِطُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ
قُوَّتُهُ ، وَ ^(٢) لَمْ تُغْلَمِ الْأَزْبَعَةُ ، أَوْ مِنْ مُجْمَعٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ ^(٣) لَمْ يَكُنْ الْخَرْجُ

(١) العجم : النوى .

(٢) فى ز : «أو» .

(٣) فى م : «لو» .

قُوَّتًا لَهُ .

وَلَا عِبْرَةٌ^(١) بوزن تمر وغيره مما يُخْرِجُهُ ، سوى البر ، فإذا بَلَغَ صَاعًا بالبر ، أَجْزَأَ ، وإن لم يَبْلُغِ الْوَزْنَ ، وَيَحْتَاطُ فِي الثَّقِيلِ ، فَيَزِيدُ عَلَى الْوَزْنِ شَيْئًا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ صَاعًا ؛ لِيَسْقُطَ الْفَرَضُ بَيِّقِينَ .

وَلَا يُجْزَى نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ . وَيُجْزَى صَاعٌ دَقِيقٍ وَسَوِيْقٍ ، وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْحَبِّ وَالسَّوِيْقِ ، بُرٌّ أَوْ شَعِيرٍ ، يُحْمَصُ ثُمَّ يُطْحَنُ . وَصَاعُ الدَّقِيقِ ، وَزْنُ حَبِّهِ ، وَيُجْزَى بِلا نَحْلٍ .

وَالْأَقْطُ : لَبَنٌ جَامِدٌ يُجَفَّفُ^(٢) بِالْمَصْلِ ، يُعْمَلُ مِنَ اللَّبَنِ الْمَخِيضِ .

وَلَا يُجْزَى غَيْرُ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْخَفْسَةِ ، مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى تَحْصِيلِهَا ، وَلَا الْقِيَمَةُ .

فَإِنْ عَدِمَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ ، أَخْرَجَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ؛ مِنْ حَبٍّ ، وَتَمَرٍ^(٣) يُقْتَاتُ ، إِذَا كَانَ مَكِيلًا ؛ كَالدُّرَّةِ ، وَالذُّخْنِ ، وَالْمَاشِ ، وَنَحْوِهِ .

وَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُ حَبٍّ مَعِيبٍ ؛ كُمُسَوِّسٍ ، وَمَبْلُولٍ ، وَقَدِيمٍ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ ، وَنَحْوِهِ ، وَلَا تُحْبَرُ . فَإِنْ خَالَطَ الْخَرْجَ مَا لَا يُجْزَى وَكَثُرَ ، لَمْ يُجْزَ لَهُ ، وَإِنْ قَلَّ ، زَادَ بِقَدْرِ مَا يَكُونُ الْمُصْفَى صَاعًا . وَأَحَبُّ الْإِمَامِ أَحْمَدُ تَنْقِيَةَ الطَّعَامِ .

(١) فِي ز : « غَيْرِهِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « يَخْفَفُ » .

(٣) فِي م : « تَمَرٍ » .

وَأَفْضَلُ مُخْرَجٍ ، تَمْرٌ ، ثُمَّ زَيْبٌ ، ثُمَّ بُرٌّ ، ثُمَّ أَنْفَعُ ، ثُمَّ شَعِيرٌ ، ثُمَّ دَقِيقٌ
بُرٌّ ، ثُمَّ دَقِيقٌ شَعِيرٌ ، ثُمَّ سَوِيْقُهُمَا ، ثُمَّ أَقِطٌ .

وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الْجَمَاعَةَ مَا يَلْزَمُ الْوَاحِدَ ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ أَنْ لَا يُنْقِصَهُ
عَنْ مُدِّ بُرٍّ ، أَوْ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ ، وَأَنْ يُعْطِيَ الْوَاحِدَ مَا يَلْزَمُ الْجَمَاعَةَ .
وَلَفَقِيرٌ إِخْرَاجُ فِطْرَةٍ ، وَزَكَاةٌ عَنْ نَفْسِهِ إِلَى مَنْ أُخِذَتْ مِنْهُ ، مَا لَمْ يَكُنْ
حِيلَةً^(١) . وَكَذَا الْإِمَامُ وَنَائِبُهُ ، إِذَا حَصَلَتْ عَنْهُ فَقَسَمَهُمَا ، رَدَّاهُمَا إِلَى مَنْ
أُخِذَتْ مِنْهُ ، وَتَقَدَّمَ بَعْضُ ذَلِكَ .

وَكَانَ عَطَاءٌ يُعْطَى عَنْ أَبِيهِ صَدَقَةُ الْفِطْرِ حَتَّى مَاتَ ، وَهُوَ تَبَرُّعٌ
اسْتَحْسَنَهُ أَحْمَدُ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، د : « حَلِيَّة » .

بَابُ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ

^(١) وما يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ حُكْمِ الثَّقَلِ وَالتَّعْجِيلِ وَنَحْوِهِ.

لا يجوز تأخيرُهُ عَنْ وَقْتِ وَجوبِهَا مع إمكانيه، فيجب إخراجُها على الفور، كنذرٍ مُطلَقٍ وكفارةٍ، ويأتى، إلا أن يخافَ ضرراً، كرجوعِ ساعٍ، أو خوفه على نفسه أو ماله ونحوه، أو كان فقيراً محتاجاً إلى زكاته، تحتمل كفايته ومعيشته بإخراجها، وتؤخذ منه عند يساره. أو أخرها ليعطيها لمن حاجته أشد، أو لقريب، أو جارٍ. أو لتقدير إخراجها من النصاب لغيبه أو غيرها، ولو قدر على الإخراج من غيره، وتقدم في كتاب الزكاة. أو لغيبه المستحق، أو الإمام عند خوف رجوعه. وكذا للإمام والساعي التأخير عند ربها لعذر فخط ونحوه.

فإن جحد وجوبها جهلاً به^(٢) - ومثله يجهله - كقريب عهد بإسلام، أو نشوئه ببادية بعيدة يخفى عليه، عُرِفَ ذلك^(٣)، ونهى عن المعاودة. فإن أصر، أو كان عالماً بوجوبها، كفر، وأخذت منه إن كانت وجبت، واستتيب ثلاثة أيام، وجوباً، فإن لم يثب، قتل كُفراً،

(١ - ١) زيادة من: م.

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) أى: وجوبها.

وَجُوبًا^(١). وَمَنْ مَنَعَهَا بُخْلًا بِهَا، أَوْ تَهَاوُنًا، أُخِذَتْ مِنْهُ، وَعَزَّرَهُ إِمَامٌ عَدْلٌ فِيهَا، أَوْ عَامِلٌ زَكَاةً، مَالٌ يَكُنْ جَاهِلًا.

وإن فعله لِيَكُونِ الإمامَ غيرَ عَدْلٍ فيها لا يَضَعُهَا مواضِعَها، لم يُعَزِّرْ. وإن غَيَّبَ مَالَهُ أَوْ كَتَمَهُ، وَأَمَكَنَ أَخْذَهَا، أُخِذَتْ مِنْهُ مِنْ غيرِ زِيَادَةٍ. وإن لم يُمَكِّنْ أَخْذَهَا، اسْتُيِيبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَجُوبًا، فَإِنْ تَابَ وَأَخْرَجَ، وَلَا قِيلَ حَدًّا، وَأُخِذَتْ مِنْ تَرِكَتِهِ. وإن لم يُمَكِّنْ أَخْذَهَا إِلَّا بِقِتَالٍ، [٦٢ ط] وَجِبَ عَلَى الْإِمَامِ قِتَالُهُ إِنْ وَضَعَهَا مواضِعَها، وَلَا يَكْفُرُ بِقِتَالِهِ لَهُ^(٢).

وَمَنْ طَوَّلَ بِهَا، فَادَّعَى مَا يَمْتَنِعُ وَجُوبَها؛ مِنْ نُقْصَانِ الْحَوْلِ، أَوْ النَّصَابِ، أَوْ انْتِفَالِهِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ، وَنَحْوِهِ، كَادَّعَايَةِ أَدَاءِها، أَوْ تَجَدُّدِ مِلْكِهِ قَرِيبًا، أَوْ أَنَّ مَا بِيَدِهِ لغيرِهِ، أَوْ أَنَّهُ مُنْفَرِدٌ، أَوْ مُخْتَلِطٌ - قِيلَ قَوْلُهُ بِلَا يَمِينٍ. وإن أَقَرَّ بِقَدْرِ زَكَاتِهِ وَلَمْ يُخَيِّرْ بِقَدْرِ مَالِهِ، أُخِذَتْ مِنْهُ بِقَوْلِهِ، وَلَمْ يُكَلَّفْ إِخْضَارَ مَالِهِ. وَالصَّبِيُّ وَالْمُجْتَنُونَ يُخْرِجُ عَنْهُمَا وَلِيَّهِمَا مِنْ^(٣) مَالِهِمَا، كَنَفَقَةِ أَقَارِبِهِمَا، وَزَوَّجَاتِهِمَا، وَأُرُوشٍ^(٤) جِنَايَاتِهِمَا.

وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ تَفْرِقَةُ زَكَاتِهِ، وَفِطْرَتِهِ بِتَقْسِيمِهِ بِشَرْطِ أَمَانَتِهِ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ دَفْعِها إِلَى إِمَامٍ عَادِلٍ، وَلَهُ دَفْعُها إِلَى السَّاعِي، وَإِلَى الْإِمَامِ - وَلَوْ

(١) سقط من: د، ز.

(٢) أى: بقتاله للإمام.

(٣) فى م: «فى».

(٤) فى م: «أروش».

فاسقاً - يَضَعُهَا فِي مَوَاضِعِهَا، وَلَا حَرَمَ. وَيَجِبُ^(١) كَثْمُهَا إِذَنْ، وَيُزْرَأُ
بَدْفِعِهَا إِلَيْهِ، وَلَوْ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ، أَوْ لَمْ يَضْرِفْهَا فِي مَصَارِفِهَا.

وَيُجْزَى دَفْعُهَا إِلَى الْخَوَارِجِ وَالْبَغَاةِ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْخَوَارِجِ، إِذَا غَلَبُوا
عَلَى بَلَدٍ وَأَخَذُوا مِنْهُ الْعُسْرَ، وَقَعَ مَوْقَعَهُ. وَكَذَلِكَ مَنْ أَخَذَهَا مِنْ
السَّلَاطِينِ، قَهْرًا أَوْ اخْتِيَارًا، عَدَلَ فِيهَا أَوْ جَارَ، وَيَأْتِي فِي قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ.
وَالْإِمَامُ طَلَبُ التَّذِيرِ، وَالْكَفَّارَةِ، وَلَهُ^(٢) طَلَبُ الزَّكَاةِ مِنَ الْمَالِ الظَّاهِرِ
وَالْبَاطِنِ، إِنْ وَضَعَهَا فِي أَهْلِهَا، وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ إِذَا طَلَبَهَا، وَلَيْسَ لَهُ
أَنْ يُقَاتِلَ عَلَى ذَلِكَ، إِذَا لَمْ يَمْنَعْ إِخْرَاجُهَا بِالْكُلِّيَّةِ.

فصل: وَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِنِيَّةٍ مِنْ^(٣) مُكَلَّفٍ. وَغَيْرُ الْمُكَلَّفِ يَنْوِي
عَنْهُ وَلِئِهِ، فَيَنْوِي الزَّكَاةَ أَوْ الصَّدَقَةَ الْوَاجِبَةَ، أَوْ صَدَقَةَ الْمَالِ، أَوْ الْفِطْرَ، فَلَوْ
لَمْ يَنْوِ، أَوْ نَوَى صَدَقَةً مُطْلَقَةً، لَمْ يُجْزَى^(٤) عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ، حَتَّى وَلَوْ
تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ الْمَالِ، كَصَدَقَتِهِ بِغَيْرِ النَّصَابِ مِنْ جَنْسِهِ. وَالْأَوَّلَى مُقَارَنَتُهَا
لِلدَّفْعِ، وَتَجُوزُ قَبْلَهُ، كَصَلَاةٍ.

وَلَا تُغْتَبَرُ نِيَّةُ الْفَرَضِ، وَلَا تَعْيِينُ الْمَالِ الْمُرْكِيِّ عَنْهُ، فَلَوْ كَانَ لَهُ
مَالَانِ؛ غَائِبٌ، وَحَاضِرٌ، فَتَوَى زَكَاةَ أَحَدِهِمَا - لَا بَيْنِيهِ - أَجْزَأُ
عَنْ أُيْهِمَا شَاءَ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ دِينَارًا إِذَا أُخْرِجَ نِصْفَ

(١) فِي م: «يَجُوزُ».

(٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) فِي م: «يَجْزَى».

دينارٍ عنها، صحَّ، ووقع عن عشرين دينارًا منها^(١)، غير مُعَيَّنَةٍ. ولو كان
خمس من الإبل، وأربعون من الغنم، فقال: هذه الشاة عن الإبل أو
الغنم. أجزأته عن أحدهما. ولو نوى زكاة ماله الغائب، فإن كان تالفاً،
فعن الحاضر، أجزأ عنه إن كان الغائب تالفاً. ولو نوى أن هذه زكاة مالى
إن كان سليماً، ولأ فهو تطوُّع - مع شكّه^(٢) فى سلامته - فبان سليماً،
أجزأت. ولو نوى عن الغائب، فبان تالفاً، لم يكن له صرفه إلى غيره.
وإن قال: هذه^(٣) زكاة مالى. أو: نقل. أو قال: هذه^(٤) زكاة لزوجي من
مؤزتي، إن كان مات. لم يُجزئه.

وإن أخذها الإمام قهراً - لامتناعه - كفت نيته الإمام، دون نيته رب
المال، وأجزأته، ظاهرًا لا باطنًا. ومثل ذلك لو دفعها رب المال إلى
مستحقها كرهاً وقهراً. وإن أخذها الإمام أو الساعي لغيبه رب المال، أو
تعدّر الوصول إليه بحبس ونحوه، أجزأته ظاهرًا وباطنًا.

وإن دفعها إلى الإمام طوعاً، ناوياً،^(٥) ولم^(٦) ينو الإمام حال دفعها إلى
الفقراء، جاز وإن طال؛ لأنه وكيل الفقراء، لا إن نواها الإمام دونه، أو لم
ينويها، وتقع نفلاً، ويُطالب بها.

ولا بأس بالتوكيل فى إخراجها. ويُعتبر كون الوكيل ثقةً مسلماً، فإن

(١) سقط من: الأصل، د.

(٢) فى م: «شك».

(٣) فى م: «هذا».

(٤ - ٤) فى د: «ولو».

دَفَعَهَا إِلَى وَكِيلِهِ ، أَجْزَأَتِ النَّيَّةُ مِنْ مُوَكَّلٍ ، مَعَ قُرْبِ زَمَنِ الْإِخْرَاجِ ، وَمَعَ بُعْدِهِ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الْمُوَكَّلِ حَالَ الدَّفْعِ إِلَى الْوَكِيلِ وَنِيَّةِ الْوَكِيلِ عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى الْمُسْتَحِقِّ ، وَلَا تُجْزَى نِيَّةُ الْوَكِيلِ وَخَدَهُ .

وإن أُخْرِجَ زَكَاةَ شَخْصٍ ، أَوْ كَقَارَتِهِ مِنْ مَالِهِ بِإِذْنِهِ ، صَحَّ . وَلَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ إِنْ نَوَاهُ . وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ أُخْرِجَهَا مِنْ مَالٍ^(١) الْخُرْجَ عَنْهُ بِلَا إِذْنِهِ . وَلَوْ وَكَّلَهُ فِي إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ مَالًا وَقَالَ : تَصَدَّقْ بِهِ . وَلَمْ يَتَوَزَّكَاءَ ، فَأَخْرَجَهَا الْوَكِيلُ مِنَ الْمَالِ [٥٦٣] الَّذِي دَفَعَهُ إِلَيْهِ ، وَنَوَاهَا زَكَاةً ، أَجْزَأَتْ . وَلَوْ قَالَ : تَصَدَّقْ بِهِ تَفْلًا . أَوْ : عَنْ كَقَارَتِي . ثُمَّ نَوَى الزَّكَاةَ قَبْلَ أَنْ يَتَصَدَّقَ ، أَجْزَأَ عَنْهَا ؛ لِأَنَّ دَفْعَ وَكِيلِهِ كَدَفْعِهِ . وَيَصِحُّ تَوَكُّلُهُ^(٢) الْمُمَيَّزُ فِي دَفْعِ الزَّكَاةِ . وَمَنْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ مِنْ مَالٍ غَضِبَ ، لَمْ يُجْزَئْهُ ، وَلَوْ أَجَارَهَا رَبُّهُ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ الْخُرْجَ عِنْدَ دَفْعِهَا : «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَغْنَمًا ، وَلَا تَجْعَلْهَا مَغْرَمًا»^(٣) . وَيُحْمَدُ اللَّهُ عَلَى تَوْفِيقِهِ لِأَدَائِهَا . وَأَنْ يَقُولَ الْآخِذُ ، سِوَاءَ كَانَ الْفَقِيرَ ، أَوْ الْعَامِلَ أَوْ غَيْرَهُمَا ، وَفِي حَقِّ الْعَامِلِ آكَدُ : أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا أُعْطِيتَ ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا .

(١) فِي ز : « مَالِهِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « تَوَكَّلِ » .

(٣) لَمَّا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَا يُقَالُ عِنْدَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٥٧٣/١ .

قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ : هَذَا إِسْنَادُ ضَعِيفٌ . مُصْبَاحُ الرِّجَالَةِ ٥٢/٢ . وَقَالَ الْأَبَانِيُّ : حَدِيثُ مُضْطَرَعٌ . ضَعِيفُ سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١٤٠ .

وإظهارُ إخراجها مُسْتَحَبٌّ ، سواءً كان بمَوْضِعٍ يُخْرِجُ أَهْلَهُ الزَّكَاةَ أم لا ، وسواءً نُفِيَ عنه ظَنُّ الشُّوْءِ بإظهار إخراجها أم لا . وإن عَلِمَ أَنَّ الْآخِذَ أَهْلًا لِأَخْذِهَا ، كُرِهَ إِعْلَامُهُ بِأَنَّهَا زَكَاةٌ . قال أحمدُ : لِمَ يُكْتَبُ ^(١) ؟ يُعْطِيهِ وَيَسْكُتُ . وإن عَلِمَهُ أَهْلًا - والمُرَادُ ، ظَنُّهُ - وَيَعْلَمُ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُهَا ، فَأَعْطَاهُ ، وَلَمْ يُعْلِمْهُ ، لَمْ يُجْزِئْهُ .

وله نَقْلُ زَكَاةٍ إِلَى دُوْنِ مَسَافَةِ قَصْرِ ، وَفِي قُرْأَةِ بَلَدِهِ أَفْضَلُ . وَلَا يَدْفَعُ الزَّكَاةَ إِلَّا لِمَنْ يَظُنُّهُ أَهْلًا ، فَلَوْ لَمْ يَظُنُّهُ مِنْ أَهْلِهَا فَدَفَعَ إِلَيْهِ ، ثُمَّ بَانَ مِنْ أَهْلِهَا ، لَمْ يُجْزِئْهُ . وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا عَنْ بَلَدِهَا إِلَى مَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ، وَلَوْ لَرَجِمَ ، وَشِدَّةُ حَاجَةٍ ، أَوْ لَاسْتِيعَابِ الْأَصْنَافِ ، فَإِنْ خَالَفَ وَفَعَلَ ، أَجْزَأُهُ .

وإن كان بِيَادِيَّةٍ ، أَوْ خَلَا بَلَدُهُ ^(٢) عَنْ مُسْتَحَقِّ لَهَا ^(٣) ، فَرَفَقَهَا ، أَوْ مَا بَقِيَ مِنْهَا بَعْدَهُمْ فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ . وَالْمُسَافِرُ بِالْمَالِ يُفَرِّقُهَا فِي مَوْضِعٍ أَكْثَرَ إِقَامَةِ الْمَالِ فِيهِ . وَلَهُ نَقْلُ كَفَّارَةٍ ، وَتَذِيرٍ ، وَوَصِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ ، وَلَوْ إِلَى مَسَافَةِ قَصْرِ ، لَا مُقَيَّدَةٍ لِقُرْأَةِ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ .

وإن كان فِي بَلَدٍ وَمَالُهُ فِي آخَرٍ أَوْ أَكْثَرُ ^(٤) ، أَخْرَجَ زَكَاةَ كُلِّ مَالٍ فِي بَلَدِهِ - أَى : بَلَدِ الْمَالِ - مُتَّفَرِّقًا كَانَ ، أَوْ مُجْتَمِعًا ، إِلَّا فِي نِصَابٍ سَائِمَةٍ فِي بَلَدَيْنِ ، فَيَجُوزُ الْإِخْرَاجُ فِي أَحَدِ الْبَلَدَيْنِ ؛ لِئَلَّا يُفْضِيَ إِلَى تَشْقِيقِ زَكَاةِ الْحَيَوَانِ . وَيُخْرِجُ فِطْرَةَ نَفْسِهِ وَفِطْرَةَ مَنْ يَمُونُهُ ، فِي بَلَدِ نَفْسِهِ ، وَإِنْ

(١) بَكْتُهُ تَبَكَّتَا : عَثِرَهُ وَقَبِحَ فَعَلَهُ .

(٢) فِي م : « بِلَدِهِ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « بِهَا » .

(٤) أَى : أَكْثَرُ مِنْ بَلَدٍ .

كانوا في غيره، وتقدّم. وحيث جاز النّقل، فأجزّته على ربّ المال كأجزّة كَيْل ووزن.

وإذا حصل عند الإمام ماشية، استحبّ له وسّم الإبل والبقر، في أخذها، والعنم في آذانها، فإن كانت زكاة، كتّب: لله. أو: زكاة. وإن كانت جزية، كتّب: صغاراً. أو: جزية. ليتّميزاً^(١).

فصل: ويجوزُ تعجيلُ الزّكاة، وتزكّه أفضل، لحوّلين فأقلّ فقط، بعد كمال النّصاب لا قبله، ولا قبل السّوم، فلو ملك بعض نصاب، فعجل زكّاته، أو زكاة نصاب، لم يُجزّته. ولو ظنّ ماله ألفاً، فعجل زكّاته فبان خمسمائة، أجرّاه عن عامين. وإن أخذ الساعي فوق حقّه، حسبه من حوّل ثانٍ، قال أحمد: يُحسب ما أهده للعامل من الزّكاة أيضاً.

وليس لوليّ ربّ المال أن يُعجل زكّاته. وإن عجل عن النّصاب وما ينمي في حوّل، أجزّاه عن النّصاب دون النّماء. ويجوزُ تعجيلُ زكاة الثّمير بعد ظُهوره، وبعد طلوع الطّلع قبل تشقّقه^(٢)، والزّرع بعد نباته، إذ^(٣) ظُهوره كالنّصاب، وإذراكه، كحوّلان الحوّل. فإن عجل قبل طلوع الطّلع والحضرم^(٤) ونبات الزّرع، لم يُجزّته. وإن عجل زكاة النّصاب، فتّم

(١) في د، ز: «ليتّميز».

(٢) في د، ز: «تشقّقه».

(٣) في م: «أو».

(٤) الحصرم: أول العنب، مادام حامضاً.

الْحَوْلُ وَهُوَ نَاقِصٌ قَدَرٌ مَا عَجَّلَهُ ، أَجْزَأُ ؛ ^(١) الْمُعَجَّلُ فِي مُحْكَمِ الْمُوجُودِ .
 وَإِنْ عَجَّلَ عَنْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِهَا ، أَوْ شَاةً مِنْهَا وَأُخْرَى مِنْ
 غَيْرِهَا ، أَجْزَأُ عَنِ الْحَوْلَيْنِ ، وَشَاتَيْنِ مِنْهَا لَا يُجْزِئُ عَنْهُمَا ، وَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ،
 وَكَذَا لَوْ عَجَّلَ شَاةً عَنِ الْحَوْلِ الثَّانِي وَحْدَهُ - لِأَنَّ مَا عَجَّلَهُ ^(٢) مِنْهُ لِلْحَوْلِ
 الثَّانِي - زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ ، فَيَنْقُصُ بِهِ . وَإِنْ مَلَكَ شَاةً ، اسْتَأْنَفَ الْحَوْلَ مِنَ
 الْكَمَالِ . وَإِنْ عَجَّلَ زَكَاةَ الْمَائَتَيْنِ فَتُجِبَتْ [٦٣ ط] عِنْدَ الْحَوْلِ سَخْلَةً ، لَزِمَتْهُ
 ثَالِثَةٌ . وَإِنْ عَجَّلَ عَنْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ وَاحِدَةً ، ثُمَّ تُجِبَتْ قَبْلَ الْحَوْلِ أُخْرَى ،
 لَزِمَهُ إِخْرَاجُ ثَانِيَةٍ . وَلَوْ عَجَّلَ عَنْ خَمْسٍ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَعَنْ نِتَاجِهَا
 بَنَتْ مَخَاضٍ . فَتُجِبَتْ مِثْلَهَا ، لَمْ تُجْزِئْهُ ^(٣) ، وَيَلْزَمُهُ بَنَتْ مَخَاضٍ . وَلَوْ
 عَجَّلَ مُسِنَّةً عَنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ وَنِتَاجِهَا ، فَتُجِبَتْ عَشْرًا ، أَجْزَأَتْ عَنْ
 ثَلَاثِينَ فَقَطْ ، وَيُخْرِجُ لِلْعَشْرِ رُبْعَ مُسِنَّةٍ ^(٤) . وَإِنْ عَجَّلَ عَنْ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً ،
 ثُمَّ أَبْدَلَهَا بِمِثْلِهَا ، أَوْ تُجِبَتْ أَرْبَعِينَ سَخْلَةً ، ثُمَّ مِائَتِ الْأُمَمَاتِ ^(٥) ، أَجْزَأُ الْمُعَجَّلُ
 عَنِ الْبَدَلِ وَالسَّخَالِ . وَلَوْ عَجَّلَ شَاةً عَنْ مِائَةٍ شَاةً ، أَوْ تَبِيعًا ^(٦) عَنْ ثَلَاثِينَ
 بَقَرَةً ، ثُمَّ تُجِبَتْ الْأُمَمَاتُ مِثْلَهَا ، ثُمَّ مِائَتُ الْمُعَجَّلِ . عَنِ النَّتَاجِ . وَلَوْ
 تُبِيعَ نِصْفُ الشِّيَاءِ مِثْلَهَا ، ثُمَّ مِائَتُ الْأُمَمَاتِ الْأُولَادِ ، أَجْزَأُ الْمُعَجَّلُ عَنْهَا . وَلَوْ

(١) فِي م : « إِذَا » .

(٢) فِي د ، ز : « عَجَّلَ » .

(٣) فِي ز : « يَجْزِئُهُ » .

(٤) فِي د : « سَنَةٌ » .

(٥) الْأُمَمَاتُ : جَمْعُ لِكُلِّ أُمٍّ مَا لَا يَعْقِلُ .

(٦) التَّبِيعُ : وَلَدُ الْبَقَرَةِ فِي السَّنَةِ الْأُولَى - وَالْأُنْثَى تَبِيعَةٌ - وَاسْمُ تَبِيعًا ، لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِي هَذَا
 السَّنِ .

نُتِجَ نِصْفُ الْبَقَرِ مِثْلَهَا^(١) ثُمَّ مَاتَتِ الْأُمَاتُ^(٢)، أَجْزَأُ الْمَعْجَلُ، وَلَوْ عَجَّلَ عَنْ أَحَدٍ نِصَابَيْهِ وَتَلَفَ، لَمْ يَضُرِّهِ إِلَى الْآخِرِ، كَمَا لَوْ عَجَّلَ شَاةً عَنْ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ، فَتَلَفَتْ وَلَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنْهَا. وَلَوْ كَانَ لَهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ، فَعَجَّلَ خَمْسِينَ، وَقَالَ: إِنْ رَبِحْتُ أَلْفًا قَبْلَ الْحَوْلِ، فَهِيَ عَنْهَا، وَإِلَّا كَانَتْ لِلْحَوْلِ الثَّانِي. جَاَزَ.

وَأِنْ عَجَّلَهَا فَدَفَعَهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا فَمَاتَ قَابِضُهَا، أَوْ ارْتَدَّتْ، أَوْ اسْتَفْنَى مِنْهَا^(٣)، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، أَجْزَأَتْ عَنْهُ. وَإِنْ دَفَعَهَا^(٤) إِلَى غَنِيِّ يَغْلُمُ غَنَاهُ، أَوْ كَافِرٍ يَغْلُمُ كُفْرَهُ^(٥)، فَافْتَقَرَ عِنْدَ الْوُجُوبِ أَوْ أَسْلَمَ، لَمْ يُجْزِئْهُ. وَإِنْ عَجَّلَهَا ثُمَّ هَلَكَ الْمَالُ^(٦)،^(٧) أَوْ نَقَصَ النَّصَابُ، أَوْ مَاتَ الْمَالِكُ^(٨)، أَوْ ارْتَدَّتْ قَبْلَ الْحَوْلِ، لَمْ يَزِجْ عَلَى الْمُسْكِينِ، سِوَاءَ كَانَ الدَّافِعُ رَبَّ الْمَالِ، أَوْ السَّاعِيَ، أَعْلَمَهُ أَنَّهَا زَكَاةٌ مُعَجَّلَةٌ، أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَتْ بِيَدِ السَّاعِيَ وَقَتَّ التَّلَفَ، رَجَعَ.

وَلَا يَصِحُّ تَعْجِيلُ زَكَاةٍ مَعْدِينٍ بِحَالٍ، وَلَا مَا يَجِبُ فِي رِكَازٍ. وَلِلْإِمَامِ وَنَائِيهِ اسْتِثْلَافُ زَكَاةٍ بِرِضَا رَبِّ الْمَالِ، لَا إِجْبَارُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْ اسْتِثْلَفَهَا فَتَلَفَتْ بِيَدِهِ، لَمْ يَضْمَنْهَا،^(٩) وَكَانَتْ^(١٠) مِنْ ضَمَانِ الْفُقَرَاءِ،

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) في ز: «عنها».

(٣ - ٣) في الأصل، م: «إلى غنى أو كافر يعلم غناه أو كفره».

(٤) في م: «المالك».

(٥ - ٥) سقط من: م.

(٦ - ٦) في د: «أو كانت».

سواء سأل ذلك الفقراء، أو رب المال، أو لم يسأله أحد؛ لأن له قبضها، كوليّ اليتيم. وإن تلفت في يد الوكيل قبل أدائها، فمن ضمان رب المال.

ويشترط للملك الفقير لها وإجزائها عن ربها، قبضه لها، فلا يُجزئ غداء الفقراء، ولا عشاؤهم.

ولا يقضى منها دين ميب غرم لمصلحة نفسه، أو غيره؛ لعدم أهليته لقبولها، كما لو كفّته منها. ولا يكفي إبراء المدين من^(١) دينه بنية الزكاة، سواء كان المخرج عنه ديناً، أو عيئاً، ولا تكفي الحوالة بها. وإن أخرج زكاته فتلفت قبل أن يقبضها الفقير، لزمه بدلها. ولا يصح تصرف الفقير قبل قبضها. ولو قال الفقير لرب المال: اشتري بها ثوباً. ولم يقبضها منه، لم يُجزئه، ولو اشتراه، كان للمالك، وإن تلف، كان من ضمانه.

ولا يُجزئ إخراج قيمة زكاة المال والفطرة، طائعاً أو مكرهاً، ولو للحاجة، من تعذر الفرض، ونحوه، أو لمصلحة.

ويجب على الإمام أن يتعت الشعاة عند^(٢) قوب الوجوب، لقبض زكاة المال الظاهر. ويجعل حول الماشية المحرم.

وإن أخر الساعي قسمة^(٣) زكاة عنده بلا عذر - كاجتماع الفقراء -

(١) في د: «من».

(٢) سقط من: م.

(٣) مطموس عليها في: د.

أَوْ الزَّكَّاتِ^(١)، لَمْ يَجْزْ، وَيَضْمَنُ^(٢) لَتَقْرِيطِهِ، كَوَكِيلٍ فِي إِخْرَاجِهَا يُؤَخِّرُهُ.

وإنَّ وَجَدَ السَّاعِيَ مَالًا لَمْ يَحُلْ حَوْلَهُ، وَلَمْ يُعْجَلْهَا رَبُّهُ، وَكُلَّ ثِقَّةً فِي قَبْضِهَا عِنْدَ وَجُوبِهَا، وَصَرَفَهَا فِي مَضَرِّفِهَا. وَلَا بَأْسَ بِجَعْلِهِ إِلَى رَبِّ الْمَالِ إِنْ كَانَ ثِقَّةً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ثِقَّةً، أَخْرَجَهَا رَبُّهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا، وَإِلَّا أَخْرَجَهَا إِلَى الْعَامِ الثَّانِي. وَإِذَا قَبِضَ السَّاعِيَ الزَّكَاةَ، فَرَّقَهَا فِي مَكَانِهِ وَمَا قَارَبَهُ، فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءًا، حَمَلَهُ، وَإِلَّا فَلَا. وَلَهُ يَبِيعُ الزَّكَاةَ مِنْ مَاشِيَةٍ وَغَيْرِهَا لِحَاجَةٍ؛ [١٦٤] كَخَوْفِ تَلَفٍ، وَمُؤْنَةٍ، وَمَصْلَحَةٍ. وَصَرَفُهُ فِي الْأَخْطِ لِلْفُقَرَاءِ، أَوْ حَاجَتِهِمْ حَتَّى فِي أُجْرَةِ مَسْكِينٍ. وَإِنْ بَاعَ لغيرِ مَصْلَحَةٍ وَحَاجَةٍ، لَمْ يَصِحَّ؛ لِعَدَمِ الْإِذْنِ. وَيَضْمَنُ قِيَمَةَ مَا تَعَذَّرَ. قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا أَخَذَ السَّاعِيَ زَكَاةً، كَتَبَ لَهُ بِهِ بَرَاءَةٌ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا جَاءَ سَاعٍ آخَرَ فَيُطَالِيهِ، فَيُخْرِجُ تِلْكَ الْبَرَاءَةَ، فَتَكُونُ حُجَّةً لَهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ، م: «الزَّكَاةُ».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «مَا تَلَفَ».

بَابُ ذِكْرِ أَهْلِ الزَّكَاةِ

١) وما يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ مِنْ بَيَانِ شُرُوطِهِمْ ، وَقَدْرِ مَا يُعْطَاهُ كُلُّ

وَاحِدٍ ، وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ ١

وَهُمْ ثَمَانِيَّةُ أَصْنَافٍ ، لَا يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى غَيْرِهِمْ ، وَسُئِلَ الشَّيْخُ عَمَنْ
لَيْسَ مَعَهُ مَا يَشْتَرِي بِهِ كُتُبًا يَشْتَغِلُ فِيهَا ؟ فَقَالَ : يَجُوزُ أَخْذُهُ ٢ مِنْهَا مَا
يَشْتَرِي لَهُ بِهِ مِنْهَا ٣ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الْعِلْمِ الَّتِي لَا بُدَّ لِمَصْلَحَةِ دِينِهِ
وَدُنْيَاهُ مِنْهَا .

أَخَذَهُمْ : الْفُقَرَاءُ ؛ وَهُمْ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْمَسَاكِينِ ، وَالْفَقِيرُ ؛ مَنْ لَا يَجِدُ
شَيْئًا الْبَيْتَةَ ، أَوْ يَجِدُ شَيْئًا يَسِيرًا مِنَ الْكِفَايَةِ ، دُونَ نِصْفِهَا ، مِنْ كَسْبٍ ، أَوْ
غَيْرِهِ ، مِمَّا لَا يَقَعُ مَوْقِعًا مِنْ كِفَايَتِهِ .

الثَّانِي : الْمَسَاكِينُ ، وَالْمِسْكِينُ ، مَنْ يَجِدُ مُعْظَمَ الْكِفَايَةِ ، أَوْ نِصْفَهَا .

وَمَنْ مَلَكَ نَقْدًا ، وَلَوْ خَمْسِينَ دِرْهَمًا فَأَكْثَرَ ، أَوْ قِيَمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ أَوْ
غَيْرِهِ - وَلَوْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهُ - لَا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ ، فَلَيْسَ بِغَنِيِّ ، فَيَأْخُذُ تَمَامَ
كِفَايَتِهِ سَنَةً . فَلَوْ كَانَ فِي مِلْكِهِ غَرُوضٌ لِلتَّجَارَةِ قِيَمَتُهَا أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ أَكْثَرُ ،

(١ - ١) زيادة من : م .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل ، م .

لا يَرُدُّ عليه رِبْحُهَا قَدَرُ كِفَايَتِهِ ، أو له مَوَاشٍ تَبْلُغُ نِصَابًا ، أو زَرْعٌ يَبْلُغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ لا يَقُومُ بِجَمِيعِ كِفَايَتِهِ ، جَازَ له أَخْذُ الزَّكَاةِ ، قال أحمدٌ : إذا كان له عَقَارٌ أو صَبِيعَةٌ يَسْتَغِلُّهَا عَشْرَةُ آلَافٍ أو أَكْثَرُ لا تَكْفِيهِ ، يأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ . وقيلَ له : يَكُونُ له الزَّرْعُ الْقَائِمُ ، وليسَ عنده ما يَخْصُصُهُ ، أَيَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قال : نعم . قال الشَّيْخُ : وفي مَعْنَاهُ ما يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِإِقَامَةِ مُؤَنَّتِهِ ، وإن لم يُنْفِقْهُ بَعَيْنُهُ فِي الْمُؤَنَّةِ . وكذا مَنْ له كُتُبٌ يَحْتَاجُهَا لِلْحِفْظِ ، وَالْمُطَالَعَةِ ، أو لها حُلِيٌّ لِلْبَسِ ، أو الْكِرَاءِ ، تَحْتَاجُ إِلَيْهِ . وإن تَفَرَّغَ قَادِرٌ عَلَى الْكَسْبِ^(١) لِلْعِلْمِ ، وَتَعَدَّرَ الْجَمْعُ ، أُعْطِيَ ، لا إن تَفَرَّغَ لِلْعِبَادَةِ . واطْعَامُ الْجَائِعِ وَنَحْوُهُ وَاجِبٌ ، مع أَنَّهُ ليسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ .

وَمَنْ أُبِيحَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ ، أُبِيحَ لَهُ سُؤَالُهُ . وَيَحْرُمُ السُّؤَالُ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ . ولا بَأْسٌ بِمَسْأَلَةِ شُرْبِ الْمَاءِ وَالِاسْتِعَارَةِ ، وَالِاسْتِئْضَافِ ، ولا بِسُّؤَالِ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ ، كَشَيْعِ^(٢) النَّعْلِ . وإن أُعْطِيَ مَالًا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ ، ولا اسْتِشْرَافِ نَفْسٍ مِمَّا يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهُ ، وَجَبَ أَخْذُهُ ، وإن اسْتَشْرَفَتْ نَفْسُهُ ؛ بَأَن قال : سَيَبْعَثُ لِي فُلَانٌ . أو : لَعَلَّهُ يَبْعَثُ لِي . فلا بَأْسَ بِالرَّدِّ . وإن سَأَلَ غَيْرَهُ لِحَتَّاجٍ غَيْرِهِ ، فِي صَدَقَةٍ ، أو حَجٍّ ، أو غَزْوٍ ، أو حَاجَةٍ ، فلا بَأْسَ . وَالتَّعَرِيفُ أَعْجَبُ إِلَى أَحْمَدَ . وَلَوْ سَأَلَهُ مَنْ ظَاهِرُهُ الْفَقْرُ أَنْ يُعْطِيَهُ شَيْئًا ، قُبِلَ قَوْلُ الدَّافِعِ فِي كَوْنِهِ قَرْضًا ، كَسُؤَالِهِ مُقَدَّرًا ، كَعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ . وإن

(١) فِي م : « التَّكْسِبُ » .

(٢) الشَّيْعُ : سِرٌّ يَمْسِكُ النِّعْلَ بِأَصَابِعِ الْقَدَمِ .

قال : أُعْطِنِي شَيْئًا ، إِنِّي فَقِيرٌ . قُبِلَ ^(١) قَوْلُ الْفَقِيرِ فِي كَوْنِهِ صَدَقَةً . وَإِنْ أُعْطِيَ مَالًا لِيُفَرِّقَهُ ، جَازَ أَخْذُهُ ، وَعَدَمُهُ ، وَالْأَوَّلَى الْعَمَلُ بِمَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ .

الثَّالِثُ : الْعَامِلُونَ عَلَيْهَا ؛ كَجَابٍ ، وَكَاتِبٍ ، وَقَاسِمٍ ، وَحَاشِرٍ الْمَوَاشِي ، وَعَدَّادِهَا ، وَكَيْتَالٍ ، وَوَزَانٍ ، وَسَاعٍ ، وَرَاعٍ ، وَحَمَّالٍ ، وَجَمَّالٍ ، وَحَاسِبٍ ، وَحَافِظٍ ، وَمَنْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهَا ، غَيْرُ قَاضٍ ، وَوَالٍ ، وَيَأْتِي . وَأُجْرَةُ كَيْلِهَا وَوَزْنِهَا فِي أَخْذِهَا وَمُؤْنَةِ دَفْعِهَا ، عَلَى الْمَالِكِ .

وَيُشْتَرَطُ ^(٢) كَوْنُ الْعَامِلِ مُسْلِمًا ، أَمِينًا ، وَمُكَلَّفًا ، كَافِيًا مِنْ غَيْرِ ذِي الْقُرْبَى ، وَيُشْتَرَطُ عِلْمُهُ بِأَحْكَامِ الزَّكَاةِ إِنْ كَانَ مِنْ عُمَّالِ التَّضَوُّيِّصِ ، وَإِنْ كَانَ مُنْفَذًا وَقَدْ عَيَّنَ لَهُ الْإِمَامُ مَا يَأْخُذُهُ ، جَازَ أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا ، قَالَهُ الْقَاضِي . وَلَا يُشْتَرَطُ حُرِّيَّتُهُ ، وَلَا فَقْرُهُ . وَاشْتِرَاطُ ذُكُورِيَّتِهِ أَوَّلَى .

وَمَا يَأْخُذُهُ الْعَامِلُ ، أُجْرَةٌ ^(٣) . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّاعِي ، وَالْجَمَّالُ ^(٤) [٦٤ظ] وَنَحْوُهُمَا كَافِرًا ، وَعَبْدًا ، وَغَيْرَهُمَا مِنْ مُنْعِ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ مَا يَأْخُذُهُ أُجْرَةٌ لِعَمَلِهِ لَا لِعِمَالَتِهِ . وَإِنْ وَكَّلَ غَيْرَهُ فِي تَفْرِيقِ زَكَاتِهِ ، لَمْ يَذْفَعْ إِلَيْهِ مِنْ سَهْمِ الْعَامِلِ ، وَيَأْتِي . وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ بِيَدِهِ بِلَا تَفْرِيطٍ ، لَمْ يَضْمَنْ ، وَأُعْطِيَ أُجْرَتَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفْ ^(٥) فَمِنْهَا وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا . وَإِنْ

(١ - ١) فِي م : « قَبْلَ قَوْلِهِ » .

(٢ - ٢) فِي د ، ز ، م : « كَوْنِهِ » .

(٣) فِي م : « أُجْرَتُهُ » .

(٤) فِي ز ، م : « الْحَمَال » .

(٥) فِي م : « تَلَفَ » .

رأى الإمام إعطاءه أجرته من بيت المال ، أو يجعل له رزقاً فيه ، ولا يعطيه منها شيئاً ، فعَل .

ويُخَيَّرُ الإمامُ في العاملِ ؛ إن شاء أَرْسَلَهُ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ وَلَا تَسْمِيَةِ شَيْءٍ ، وإن شاء عَقَدَ لَهُ إِجَارَةً ، ثم إن شاء جَعَلَ لَهُ أَخَذَ الزَّكَاةَ وَتَفْرِيقَهَا ، أو أَخَذَهَا فَقَط . وإن أِذِنَ لَهُ فِي تَفْرِيقِهَا ، أو أَطْلَقَ ، فله ذلك ، وإلَّا فلا .

وإذا تَأَخَّرَ الْعَامِلُ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ تَشَاغُلًا بِأَخْذِهَا مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى ، أو عُذْرٍ غَيْرِهِ ، انْتَهَزَهُ أَزْبَابُ الْأَمْوَالِ وَلَمْ يُخْرِجُوا ، وإلَّا أَخْرَجُوا بِأَنْفُسِهِمْ بِاجْتِهَادٍ ، أو تَقْلِيدٍ ، ثم إذا حَضَرَ الْعَامِلُ وَقَدْ أَخْرَجُوا ، وَكَانَ اجْتِهَادُهُ مُؤَدِّيًا إِلَى إِجَابِ مَا أَسْقَطَ رَبُّ الْمَالِ ، أو الزِّيَادَةِ عَلَى مَا أَخْرَجَهُ ^(١) رَبُّ الْمَالِ ^(٢) ، نَظَرُ ؛ فَإِنْ كَانَ وَقْتُ مَجِيئِهِ بَاقِيًا ، فَاجْتِهَادُ الْعَامِلِ أَمْضَى ، وإن كَانَ فَائِتًا ، فَاجْتِهَادُ رَبِّ الْمَالِ أَثَقَدُ . وإن أَسْقَطَ الْعَامِلُ ^(٣) ، أو أَخَذَ دُونَ مَا يَغْتَفِيهِ الْمَالِكُ ، لَزِمَهُ الْإِخْرَاجُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى . وإن ادَّعَى الْمَالِكُ دَفْعَهَا إِلَى الْعَامِلِ ، وَأَنْكَرَ ، صُدِّقَ الْمَالِكُ ^(٤) بِمَا يَمِينُ ^(٥) فِي الدَّفْعِ ، وَخَلَفَ الْعَامِلُ ، وَبَرِيَ . وإن ادَّعَى الْعَامِلُ دَفْعَهَا إِلَى الْفَقِيرِ فَأَنْكَرَ ، صُدِّقَ الْعَامِلُ فِي الدَّفْعِ ، وَالْفَقِيرُ فِي عَدَمِهِ ، وَيُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِقَبْضِهَا ، وَلَوْ غُرِلَ .

وإن عَمِلَ إِمَامٌ أو نَائِبُهُ عَلَى زَكَاةٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ

(١ - ١) زيادة من : م .

(٢) أى : أسقط عن رب المال بعض الزكاة .

(٣ - ٣) سقط من : د ، ز ، م .

يَأْخُذُ رِزْقَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ . وَيُقَدِّمُ الْعَامِلُ بِأَجْرَتِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الزُّكَاةِ ،
وإن أُعْطِيَ ، فَلَهُ الْأَخْذُ وَإِنْ تَطَوَّعَ بِعَمَلِهِ ؛ لِقِصَّةِ عُمَرَ ^(١) .

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَرْبَابِ الْأَمْوَالِ عَلَيْهِ فِي وَضْعِهَا غَيْرَ مَوْضِعِهَا ، لَا فِي
أَخْذِهَا مِنْهُمْ ، وَإِنْ شَهِدَ بِهِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ، قَبْلَ التَّنَاسُّكِ وَالتَّخَاصُّمِ ، قُبِلَ ،
وَعُزِّمَ الْعَامِلُ ، وَلَا فَلَ ، وَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ الشُّهُمَانِ لَهُ ، أَوْ عَلَيْهِ ، لَمْ يُقْبَلْ .
وَلَا يَجُوزُ لَهُ قَبُولُ هَدِيَّةٍ مِنْ أَرْبَابِ الْأَمْوَالِ ، وَلَا أَخْذُ رِشْوَةٍ ، وَيَأْتِي
عِنْدَ هَدِيَّةِ الْقَاضِي . وَمَا خَانَ فِيهِ ، أَخَذَهُ الْإِمَامُ لَا أَرْبَابُ الْأَمْوَالِ . قَالَ
الشَّيْخُ : وَيَلْزَمُهُ رَفْعُ حِسَابٍ مَا تَوَلَّاهُ إِذَا طَلَبَ مِنْهُ .

الرَّابِعُ : الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ، وَحُكْمُهُمْ بَاقٍ ، وَهُمْ رُؤَسَاءُ قَوْمِهِمْ ؛ مِنْ كَافِرٍ
يُزْجِي إِسْلَامَهُ ، أَوْ كَفَّ شَرَّهُ ، وَمُسْلِمٍ يُزْجِي بِعَطِيَّتِهِ قُوَّةَ إِيْمَانِهِ ، أَوْ إِسْلَامِ
نَظِيرِهِ ، أَوْ نُصْحِهِ فِي الْجِهَادِ ، أَوْ الدَّفْعِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ كَفَّ شَرَّهُ
كَالْخَوَارِجِ وَنَحْوِهِمْ ، أَوْ قُوَّةَ عَلَى جَبَايَةِ الزُّكَاةِ يُمْنُ لَا يُعْطِيهَا ، إِلَّا أَنْ

(١) وَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مَا رُوي عَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يُعْطِينِي الْعَطَاءَ ، فَأَقُولُ : أَعْطَهُ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : « خُذْهُ ، إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ
وَأَنْتَ غَيْرُ مُتَشْرِيفٍ وَلَا سَائِلٍ ، فَخُذْهُ ، وَمَا لَا ، فَلَا تُثْبِتْهُ نَفْسِكَ » .
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ ، مِنْ كِتَابِ
الزُّكَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٥٢/٢ ، ١٥٣ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ إِبَاحَةِ الْأَخْذِ لِمَنْ أَعْطِيَ مِنْ غَيْرِ
مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ ، مِنْ كِتَابِ الزُّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٧٢٣/٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي
الاسْتِعْفَافِ ، مِنْ كِتَابِ الزُّكَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٨٣/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ آتَاهُ اللَّهُ عَزْ
وَجَلَّ مَالًا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الزُّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٧٧/٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١/
١٧ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٩٩/٢ .

يُخَوِّفَ وَيُهْدَدَ ، كَقَوْمٍ فِي طَرْفِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ إِذَا أُعْطُوا مِنَ الزَّكَاةِ جَبَّوْهَا مِنْهُ . وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ضَعْفِ إِسْلَامِهِ ، لَا أَنَّهُ مُطَاعٌ فِي قَوْمِهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ . وَلَا يَجِلُّ لِلْمُؤَلِّفِ الْمُسْلِمِ مَا يَأْخُذُهُ إِنْ أُعْطِيَ لِيَكْفُ شَرُّهُ ؛ كَالْهَدِيَّةِ لِلْعَامِلِ ، وَإِلَّا حَلَّ .

الخامس : الرقاب ؛ وهم المكاتبون المسلمون الذين لَا يَجِدُونَ وَفَاءَ مَا يُؤَدُّونَ ، وَلَوْ مَعَ الْقُوَّةِ وَالْكَسْبِ ، وَلَا يُدْفَعُ إِلَى مَنْ عُلِقَ عِثْقُهُ عَلَى مَجِيءِ الْمَالِ . وَلِلْمُكَاتِبِ الْأَخْذُ قَبْلَ حُلُولِ نَجْمٍ ، وَلَوْ تَلَفَتْ بِيَدِهِ ، أَجْزَأَتْ ، وَلَمْ يَغْرَمْهَا ، سِوَاءَ عَتَقَ أَمْ لَا . وَلَوْ دُفِعَ إِلَيْهِ مَا يَقْضِي بِهِ دَيْنُهُ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَضْرِبَهُ فِي غَيْرِهِ ، وَيَأْتِيَ قَرِيبًا . وَلَوْ عَتَقَ تَبَرُّعًا مِنْ سَيِّدِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ ، فَمَا مَعَهُ مِنْهَا لَهُ ، فِي قَوْلٍ . وَلَوْ عَجَزَ أَوْ مَاتَ وَبِيَدِهِ وَفَاءٌ ، أَوْ اشْتَرَى بِالزَّكَاةِ شَيْئًا ، ثُمَّ عَجَزَ وَالْعَرَضُ^(١) بِيَدِهِ ، فَهُوَ لَسَيِّدِهِ . وَيَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى سَيِّدِهِ بِلَا إِذْنِهِ ، وَهُوَ الْأُولَى ، فَإِنْ رَقَّ لَعَجَزَهُ ، أُخِذَتْ مِنْ سَيِّدِهِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يُقْدَى [١٦٥] بِهَا أَسِيرًا مُسْلِمًا فِي أَيْدِي الْكُفَّارِ ، قَالَ^(٢) أَبُو الْمَعَالِي : وَمِثْلُهُ لَوْ دَفَعَ إِلَى فَقِيرٍ مُسْلِمٍ ، غَرَمَهُ سُلْطَانٌ مَالًا لِيُدْفَعَ جَوْرُهُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهَا رَقَبَةً يَغْتِقُهَا ، لَا مَنْ يَغْتِقُ عَلَيْهِ بِالشَّرَاءِ ، كَرَجِيمٍ مَحْرَمٍ . وَلَا إِعْتَاقُ عَبْدِهِ أَوْ مُكَاتِبِهِ عَنْهَا ، وَمَنْ أَعْتَقَ مِنَ الزَّكَاةِ فَمَا رَجَعَ مِنْ وَلَائِهِ ، رُدَّ فِي عِثْقِ^(٣) مِثْلِهِ فِي رِوَايَةٍ . وَمَا أُعْتَقَ السَّاعِي مِنَ الزَّكَاةِ ،

(١) فِي م : « الْعَرَضُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ز : « قَالَ » .

(٣) فِي ز : « عِثْقُهُ » .

فَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَأَمَّا الْمَكَاتِبُ فَوَلَاؤُهُ لِسَيِّدِهِ ، وَلَا يُعْطَى الْمَكَاتِبُ لِحِجَّةِ الْفَقِيرِ ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ .

السادس : الغارمون ؛ وهم المديثون المسلمون ، وهم ضربان ؛

أحدهما : غريم لإصلاح ذات البين ، ولو بين أهل ذمة ، وهو من تحمّل بسبب إثلاف نفس ، أو مال ، أو نهب^(١) ، دية ، أو مالا ، لتسكين فتنة وقعت بين طائفتين ، ويتوقّف صلحهم على من يتحمّل ذلك ، فيدفع إليه ما يؤدّي حمالته ، وإن كان غنيا ،^(٢) ولو^(٣) شريفا . وإن كان قد أدّى ذلك^(٣) من ماله^(٣) ، لم يكن له أن يأخذ ؛ لأنّه قد سقط الغرم .^(٣) وإن استدان وأداها ، جاز له الأخذ ؛ لأنّ الغرم باقٍ^(٣) .

ومن تحمّل بضمان أو كفالة عن غيره مالا ، فحكمه حكم من غرم لنفسه ، فإن كان الأصيل والحميل معسرين^(٤) ، جاز الدفع إلى كلّ منهما ، وإن كانا موسرين ، أو أحدهما ، لم يجز . ويجوز الأخذ لقضاء دين الله تعالى ، ويأتى .

الثاني : من غريم لإصلاح نفسه في مباح ، حتى في شراء نفسه من

(١) فى م : « يهب » .

(٢ - ٢) فى م : « أو » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) فى ز : « معترين » .

الْكُفَّارِ، فَيَأْخُذُ إِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْ وَفَاءِ دَيْنِهِ. ^(١) وَيَأْخُذُ هُوَ^(٢) وَمَنْ غَرِمَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَلَوْ قَبْلَ حُلُولِ دَيْنِهِمَا. وَإِذَا دُفِعَ إِلَيْهِ مَا يَقْضَى بِهِ دَيْنُهُ، لَمْ يَجْزُ صَرْفُهُ فِي غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا. وَإِنْ دُفِعَ إِلَى الْغَارِمِ لِفَقْرِهِ، جَازَ أَنْ يَقْضَى بِهِ دَيْنُهُ، فَاَلْمَذْهَبُ أَنَّ مَنْ أَخَذَ بِسَبَبٍ يَسْتَقِرُّ الْأَخْذُ بِهِ - وَهُوَ الْفَقْرُ وَالْمَسْكَنَةُ وَالْعِمَالَةُ وَالتَّأَلُّفُ - صَرْفَهُ فِيمَا شَاءَ، كَسَائِرِ مَالِهِ. وَإِنْ لَمْ يَسْتَقِرَّ، صَرْفَهُ فِيمَا أَخَذَهُ لَهُ خَاصَّةً؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَلِهَذَا يُشْتَرَدُّ مِنْهُ إِذَا أُبْرِيَ^(٣)، أَوْ لَمْ يَغْزُ. وَإِنْ وَكَّلَ الْغَارِمُ مَنْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ قَبْلَ قَبْضِهَا مِنْهُ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبِهِ فِي دَفْعِهَا إِلَى الْغَرِيمِ عَنْ دَيْنِهِ، جَازَ. وَإِنْ دَفَعَ الْمَالِكُ إِلَى الْغَرِيمِ بِلَا إِذْنِ الْفَقِيرِ، صَحَّ. كَمَا أَنَّ لِلْإِمَامِ قَضَاءَ الدَّيْنِ عَنِ الْحَيِّ مِنَ الزَّكَاةِ بِلَا وَكَالَةٍ.

السَّابِعُ: فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ وَهُمْ الْغَزَاةُ الَّذِينَ لَاحَقَّ لَهُمْ فِي الدِّيَّانِ^(٤)، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ كِفَايَةُ غَزْوِهِمْ وَعَوْدِهِمْ وَلَوْ مَعَ غِنَاهُمْ. وَمَتَى ادَّعَى أَنَّهُ يُرِيدُ الْغَزْوَ، قُبِلَ قَوْلُهُ، وَيُدْفَعُ إِلَيْهِ دَفْعًا مُرَاعِيًا، فَيُعْطَى ثَمَنُ السَّلَاحِ وَالْفَرَسِ، إِنْ كَانَ فَارِسًا، وَحُمُولَتَهُ وَدِرْعَهُ^(٥) وَسَائِرَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَيُتَمَّمُ لِمَنْ أَخَذَ مِنَ الدِّيَّانِ دُونَ كِفَايَتِهِ مِنَ الزَّكَاةِ.

وَلَا يَجُوزُ لِرَبِّ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْغَارِي، ثُمَّ يَصْرِفَهُ إِلَيْهِ؛

(١ - ١) فِي م: «وَيَأْخُذُهُ».

(٢) فِي م: «بِرِي».

(٣) فِي ز: «الدِّيَّان».

(٤) فِي الْأَصْل: «ذِرْعَهُ».

لأنه قيمة ، ولا شراؤه فرسا منها يصير حبيسا ، ولا دارا ولا ضيعة للرابط ، أو يقفها على الغزاة ، ولا غزؤه على فرس أخرجه من زكاته . فإن اشترى الإمام بركة رجل فرسا ، فله دفعها إليه يغزو عليها ، كما له أن يرد عليه زكاته لفقره أو غزيمه . ولا يحج أحد بركة ماله ، ولا يغزو ، ولا يحج بها عنه ولا يغزى ، والحج من السبيل ، نصا ، فيأخذ إن كان فقيرا ما يؤدي به فرض حج ، أو عمرة ، أو يشتعين به فيه .

الثامن : ابن السبيل ؛ وهو المسافر المتقطع به فى سفر طاعة أو مباح - دون المنشئ للسفر من بلده - وليس معه ما يؤصله إلى بلده ، أو تنتهى قصده وعوده إلى بلده - ولو مع غناه ببلده - فيعطى لذلك ، ولو وجد من يقرضه . فإن كان فقيرا فى بلده ، أعطى - لفقره ، ولكونه ابن سبيل - ما يؤصله ، ولا يقبل أنه ابن سبيل إلا بيينة . وإن ادعى الحاجة ولم يعرف له مال فى المكان الذى هو فيه ، أو ادعى إرادة الرجوع إلى [٦٥] بلده ، قيل قوله بغير بيينة ، وإن عرف له مال فى المكان الذى هو فيه ، لم تقبل دعوى الحاجة إلا ببيينة . ويعطى الفقير والمسكين تمام كفايتهما سنة . والعامل قدر أجره مثله ولو جاوزت الثمن . ويعطى مكاتب وغارم ما يقضيان به دينهما ولو ديننا لله تعالى ، وليس لهما صروفه إلى غيره ، كغاز ، وتقدم . والمؤلف ما يحصل به التأليف . والغازى ما يحتاج إليه لغزوه ، وإن كثر . ولا يراؤ أحد منهم ^(١) ولا يتقص عن ذلك . ومن كان ذا عيال ، أخذ ما يكفيهم .

(١ - ١) سقط من : د ، ز .

ولا يُعْطَى أَحَدٌ مِنْهُمْ مَعَ الْغِنَى إِلَّا أَرْبَعَةٌ ؛ الْعَامِلُ ، وَالْمَوْلُفُ ، وَالْغَازِيُ ،
وَالْغَارِمُ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، مَا لَمْ يَكُنْ دَفَعَهَا مِنْ مَالِهِ ، وَتَقَدَّمَ .

وإن فَضَلَ مَعَ غَارِمٍ وَمُكَاتِبٍ - حتى ولو سَقَطَ مَا عَلَيْهِمَا ^(١) بِإِثْرِهِ
وغيره ^(٢) - وَغَازٍ وَابْنِ سَبِيلٍ شَيْءٌ بَعْدَ حَاجَتِهِمْ ، لَزِمَهُمْ رَدُّهُ ، كَمَا لَوْ أَخَذَ
شَيْئًا لِفَكٍّ رَقَبَتِهِ وَفَضَلَ مِنْهُ . وَإِنْ فَضَلَ مَعَ الْمُكَاتِبِ شَيْءٌ عَنْ حَاجَتِهِ مِنْ
صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ ، لَمْ تُسْتَرْجَعْ ^(٣) مِنْهُ . وَالْبَاقُونَ يَأْخُذُونَ أَخْذًا مُسْتَقَرًّا ، فَلَا
يَرُدُّونَ شَيْئًا .

ولو ادَّعى الْفَقْرَ مَنْ عَرِفَ بَغْنَى ، أَوْ ادَّعى إِنْسَانٌ أَنَّهُ مُكَاتِبٌ ، أَوْ غَارِمٌ
لنَفْسِهِ ، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ ، بِخِلَافِ غَازٍ . وَيَكْفِي اسْتِشْهَارُ الْعُزْمِ لِإِصْلَاحِ
ذَاتِ الْبَيْنِ ، فَإِنْ خَفِيَ ، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بَيِّنَةٌ ^(٤) . وَالبَيِّنَةُ فِي مَنْ عَرِفَ بَغْنَى ،
ثَلَاثَةُ رِجَالٍ . وَإِنْ صَدَّقَ الْمُكَاتِبُ سَيِّدُهُ ، أَوْ الْغَارِمُ غَرِيمُهُ ، قُبِلَ وَأُعْطِيَ .

وإن ادَّعى الْفَقْرَ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ بِالْبَغْنَى ، قُبِلَ قَوْلُهُ ^(٥) . وَإِنْ كَانَ جَلْدًا
وَعَرِفَ لَهُ كَسْبٌ ، لَمْ يَجْزُ إِعْطَاؤُهُ وَلَوْ ^(٥) لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ ،
وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا كَسْبَ لَهُ ، أُعْطَاهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ - إِذَا لَمْ يُعْلَمْ كَذِبُهُ - بَعْدَ أَنْ
يُخْبِرَهُ ، وَجُوبًا فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ ، أَنَّهُ لَا حَظَّ فِيهَا لِبَغْنَى ، وَلَا لِقَوِيٍّ

(١ - ١) فِي م : « بَرَاءَةٌ أَوْ غَيْرَهَا » .

(٢) فِي م : « يَسْتَرْجَع » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « ه » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : د ، ز ، م .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

مُكْتَسِبٍ . وإن رآه مُتَجَمِّلًا^(١) ، قَبِلَ قَوْلَهُ أَيْضًا ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُخْبِرَهُ أَنَّهَا زَكَاةٌ .

وَالْقُدْرَةُ عَلَى اكْتِسَابِ الْمَالِ بِالْبُضْعِ لَيْسَ بِغِنَى مُعْتَبَرٍ ، فَلَا تُنْتَعِ الْمَرْأَةُ مِنْ اخْتِذِ الزَّكَاةِ ، إِذَا كَانَتْ مِنْ يُرْعَبُ فِي نِكَاحِهَا وَتَقْدِرُ عَلَى تَحْصِيلِ الْمَهْرِ بِالنِّكَاحِ ، وَلَا تُجْبَرُ^(٢) عَلَيْهِ . وَكَذَا لَوْ أَفْلَسَتْ ، أَوْ كَانَ لَهَا أَقَارِبٌ يَخْتَايُونَ النُّفَقَةَ ، وَتَقْدَمُ إِذَا تَفَرَّغَ الْقَادِرُ لَطَلَبِ الْعِلْمِ وَتَعَذَّرَ الْجَمْعُ ، أَنَّهُ يُعْطَى . فَإِنْ ادَّعَى أَنَّ لَهُ عِيَالًا ، قُلِّدَ وَأُعْطِيَ .

وَمَنْ غَرِمَ أَوْ سَافَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَثُوبَ ، وَكَذَا لَوْ سَافَرَ فِي مَكْرُوهِ أَوْ نُزْهَةٍ . وَلَوْ أَتْلَفَ مَالَهُ فِي الْمَعَاصِي حَتَّى افْتَقَرَ ، دُفِعَ إِلَيْهِ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ .

وَيُسْتَحَبُّ صَرْفُهَا فِي الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ كُلِّهَا ؛ لِكُلِّ صِنْفٍ ثَمَنُهَا إِنْ وَجِدَ ، حَيْثُ وَجِبَ الْإِخْرَاجُ ؛^(٣) لِأَنَّ فِي ذَلِكَ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ وَتَحْصِيلًا لِلْإِجْرَاءِ^(٣) . وَلَا يَجِبُ الْاسْتِيعَابُ ، كَمَا لَوْ فَرَّقَهَا السَّاعِي ، وَلَا التَّعْدَادُ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ كَالْعَامِلِ ، فَلَوْ افْتَصَرَ عَلَى صِنْفٍ مِنْهَا ، أَوْ وَاحِدٍ مِنْهُ ، أَجْزَأَهُ . وَإِنْ فَرَّقَهَا رُبُّهَا ، أَوْ دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ ، أَوْ نَائِبِهِ عَلَى الْقَطْرِ نِيَابَةً شَامِلَةً لِقَبْضِ الزُّكُوتِ وَغَيْرِهَا ، سَقَطَ سَهْمُ الْعَامِلِ ؛ لِأَنَّهُمَا يَأْخُذَانِ كِفَايَتَهُمَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ عَلَى الْإِمَامَةِ وَالنِّيَابَةِ ، وَتَقْدَمُ . وَلَيْسَ لِرَبِّ الْمَالِ وَلَا

(١) فِي ز : « مُتَحَمِّلًا » .

(٢) فِي ز : « يُجْبَرُ » .

(٣) (٣ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

لَوْ كَيْلِهِ فِي تَفْرِقَتِهَا أَخَذَ نَصِيبَ الْعَامِلِ ؛ لَكُونَهُ فَعَلَ وَظِيفَةُ الْعَامِلِ .

وَمَنْ فِيهِ سَبَبَانِ ، كَغَارِمٍ فَقِيرٍ ، أَخَذَ بِهِمَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى عَنْ أَحَدِهِمَا ، لَا بَعِيْنُهُ ؛ لِاخْتِلَافِ أَحْكَامِهِمَا فِي الْاسْتِقْرَارِ وَغَيْرِهِ . وَإِنْ أُعْطِيَ بِهِمَا وَغُيِّنَ لِكُلِّ سَبَبٍ قَدْرٌ ، وَإِلَّا كَانَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وَتَظْهَرُ فَائِدَتُهُ لَوْ وُجِدَ مَا يُوجِبُ الرَّدَّ .

وَيُسْتَحَبُّ صَرْفُهَا إِلَى أَقَارِبِهِ الَّذِينَ لَا تَلَزُمُهُ مُؤَنَّتُهُمْ ، وَيُفَرَّقُهَا فِيهِمْ عَلَى قَدْرِ حَاجَتِهِمْ . وَلَوْ أَخْضَرَ رَبُّ الْمَالِ إِلَى الْعَامِلِ مِنْ أَهْلِهِ مَنْ لَا تَلَزُمُهُ نَفَقَتُهُ ، لِيُدْفَعَ إِلَيْهِمْ زَكَاتُهُ ، دَفَعَهَا قَبْلَ خَلْطِهَا بِغَيْرِهَا . وَبَعْدَهُ ، هُمْ كَغَيْرِهِمْ ، وَلَا يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا . وَيُجْزَى السَّيِّدُ دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَى مُكَاتِبِهِ وَإِلَى غَرَمِيهِ ، لِيَقْضَى دَيْنُهُ ، سِوَاءَ دَفَعَهَا إِلَيْهِ ابْتِدَاءً ، أَوْ اسْتَوْفَى [٥٦٦] حَقَّهُ ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَيْهِ لِيَقْضَى دَيْنَ الْمُقْرِضِ ، مَا لَمْ يَكُنْ حِيلَةً ، نَصًّا . وَقَالَ أَيْضًا : إِنْ أَرَادَ إِخْيَاءَ مَالِهِ ، لَمْ يَجُزْ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : مَعْنَى الْحِيلَةِ أَنْ يُعْطِيَهُ بِشَرْطٍ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِهِ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا تَمْلِيْكَاً صَحِيْحاً ، فَإِذَا شَرَطَ الرَّجُوعَ ، لَمْ يُوجَدْ . وَإِنْ رَدَّ الْغَرِيْمُ مِنْ نَفْسِهِ مَا قَبَضَهُ وَفَاءً عَنْ دَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَلَا مُوَاطَاةٍ ، جَازَ أَخْذُهُ .

وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ ، وَالْأَحْوَجُ ، وَإِنْ كَانَ الْأَجْنَبِيُّ أَحْوَجَ ، فَلَا يُعْطَى الْقَرِيبُ وَيَمْنَعُ الْبَعِيدُ ، بَلْ يُعْطَى الْجَمِيعُ ، وَلَا يُحَايَى ^(١) بِهَا قَرِيْبُهُ ، وَلَا يَدْفَعُ

(١) فِي الْأَصْلِ ، د ، م : « يَحَاب » ، وَفِي ز : « يَجَاب » .

بها مَدْمَةٌ ، ولا يَسْتَحْدِمُ بِسَبَبِهَا قَرِيْبًا ، ولا غَيْرَه ، ولا يَبْقَى مَالَه بها ، كَقَوْمِ
عَوْدَهم بِرًا مِنْ مَالِه ، فَيُعْطِيهم مِنْ الزَّكَاةِ لَدَفْعِ مَا عَوَّدَهم ، والجَارُ أَوْلَى مِنْ
غَيْرِه ، والقَرِيبُ أَوْلَى مِنْه ، ويُقَدِّمُ الْعَالِمُ وَالِدَيْنِ عَلَى ضِدِّهِمَا ، وكذا ذُو
الْعَائِلَةِ .

فصل : ولا يَجُوزُ^(١) دَفْعُهَا إِلَى كَافِرٍ ، ما لم يَكُنْ مُؤَلَّفًا ، ولو زَكَاةَ
فِطْرٍ ، ولا إِلَى عَبْدٍ كَامِلِ الرِّقِّ ، ولو كان سَيِّدُهُ فَقِيرًا . وَأَمَّا مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ
فَيَأْخُذُ بِقَدْرِ حُرِّيَّتِهِ بِنَسَبَتِهِ مِنْ كَفَائَتِهِ ، ما لم يَكُنْ عَامِلًا ، ولا إِلَى فَقِيرَةٍ لَهَا
زَوْجٌ غَنِيٌّ ، ولا إِلَى عُمُودَي نَسَبِهِ ، فِي حَالِ تَحِبِّ نَفَقَّتْهُمُ فِيهِ أَوْ لَا تَحِبُّ ،
وَرِثُوا أَوْ لَمْ يَرِثُوا ، حَتَّى ذَوِي الْأَرْحَامِ مِنْهُمْ وَلَوْ فِي غُزْمٍ^(٢) لِنَفْسِهِ ، أَوْ فِي
كِتَابَتِهِ ، أَوْ كان ابْنُ سَبِيلٍ ، ما لم يَكُونُوا عُمَّالًا ، أَوْ مُؤَلَّفَةً ، أَوْ غُرَاةً ، أَوْ
غَارِمِينَ لِدَاةِ الْبَيْنِ ، ولا إِلَى الزَّوْجِ ، ولا إِلَى الزَّوْجَةِ - وَلَوْ لَمْ تَكُنْ فِي
مُؤْنَتِهِ ، كَنَانِيزٍ - وكذا عَبْدُهُ الْمُغْصُوبُ .

ولا لِبَنِي هَاشِمٍ ، كَالنَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ مَنْ كان مِنْ سُلَالَةِ هَاشِمٍ ، فَدَخَلَ
فِيهِمْ آلُ عَبَّاسٍ ، وآلُ عَلِيٍّ ، وآلُ جَعْفَرٍ ، وآلُ عَقِيلٍ ، وآلُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ
الْمُطَّلِبِ ، وآلُ أَبِي لَهَبٍ ، ما لم يَكُونُوا غُرَاةً ، أَوْ مُؤَلَّفَةً ، أَوْ غَارِمِينَ لِدَاةِ
بَيْنٍ ، واختارَ الشَّيْخُ وَجُمُعٌ ، جَوَّازَ أَخَذِهِمْ إِنْ مُنِعُوا الْخُمْسَ .

وَيَجُوزُ إِلَى وَلَدِ هَاشِمِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ هَاشِمِيٍّ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ ، وَقَالَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَجْزَى » .

(٢) فِي د : « عَزَم » .

القاضي، اعتبارًا بالأب. ولا لموالي بني هاشم، ويجوز لموالي مواليتهم، ولهم الأخذ من صدقة التطوع إلا النبي ﷺ ووصايا الفقراء، ومن نذر، لا كفارة. ولا يحرم على أزواجه ﷺ في ظاهر كلام أحمد؛ كمواليهن.

ولا يجزئ دفعها إلى سائر من تلزمه مؤنته من أقاربه، ممن يرثه، بفرض، أو تعصيب نسب، أو ولاية، كأخ وابن عم، ما لم يكونوا عملاً، أو غزاة، أو مؤلفة، أو مكاتبين أو أبناء سبيل، أو غارمين لذات البين، فلو كان أحدهما يرث الآخر والآخر لا يرثه، كعتيق ومعتقه^(١)، وأخوين لأحدهما ابن ونحوه - فالوارث منهما يلزمه مؤنته، فلا يدفع زكاته إلى الآخر، وغير الوارث يجوز. ولا إلى^(٢) زوج، ولا إلى^(٣) فقير، ولا^(٤) مسكين مستغني بنفقة لازمة. فإن تعددت النفقة من زوج، أو قريب، بغيبة^(٥) أو امتناع أو غيره، كمن غصب ماله، أو تعطلت منافع عقاره، جاز الأخذ، ويجوز^(٥) إلى بني المطالب.

وله الدفع إلى ذوى أرحامه، كعمته، وابنة^(٦) أخيه، غير عمودى نسبه، ولو ورثوا لضعف قرابتهم. وإن تبرع بنفقة قريب أو يتيم أو غيره

(١) في الأصل، د، ز: «معتقة». انظر «المقنع والشرح الكبير ومعهما الإنصاف». ٣٠٢/٧.

والمبدع في شرح المقنع ٤٣٥/٢.

(٢ - ٢) سقط من: د، ز، م.

(٣) سقط من: د، ز، م.

(٤) في ز: «بغيبية».

(٥) في الأصل: «تجوز».

(٦) في ز: «بيت».

ضَمُّهُ^(١) إِلَى عِيَالِهِ ، جازَ دَفْعُهَا إِلَيْهِ .

وَكُلُّ مَنْ حَرَمَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ بِمَا سَبَقَ ، فَلَهُ قَبُولُهَا هَدِيَّةً مِمَّنْ أَخَذَهَا مِنْ أَهْلِهَا .

وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِي اخْتِاخِ الزَّكَاةِ وَعَدَمِهِ سَوَاءٌ . وَالصَّغِيرُ ، وَلَوْ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ ، كَالْكَبِيرِ ، فَيُضْرَفُ ذَلِكَ فِي أَجْرَةِ رِضَاعِهِ وَكِسْوَتِهِ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَيُقْبَلُ ، وَيُقْبَضُ لَهُ مِنْهَا وَلَوْ مُمِيزًا ، وَمِنْ هِبَةٍ وَكَفَّارَةٍ مَنْ يَلِي مَالَهُ ، وَهُوَ وَلِيُّهُ أَوْ وَكِيلُ وَلِيِّهِ الْأَمِينُ . وَفِي « الْمَغْنَى »^(٢) : يَصِحُّ قَبْضُ الْمُتَمِيزِ . انْتَهَى . وَعِنْدَ بَعْدِ الْوَلِيِّ يَقْبَضُ لَهُ مَنْ يَلِيهِ ، مِنْ أُمِّ ، وَقَرِيبٍ ، وَغَيْرِهِمَا ، نَصًّا .

وَلَا يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَّا لِمَنْ يَعْلَمُ ، أَوْ يَظُنُّهُ مِنْ أَهْلِهَا . فَلَوْ لَمْ يَظُنُّهُ [٦٦٦] مِنْ أَهْلِهَا فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ ، ثُمَّ بَانَ مِنْ أَهْلِهَا ، لَمْ تُجْزِئِهِ . فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهَا ، لَكُفْرٍ ، أَوْ شَرَفٍ ، أَوْ كَوْنِهِ عَبْدًا ، أَوْ قَرِيبًا ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ثُمَّ عَلِمَ ، لَمْ يُجْزِئِهِ . وَيَسْتَرِدُّهَا رَبُّهَا بِزِيَادَتِهَا مُطْلَقًا ، وَإِنْ تَلَفَتْ فِي يَدِ الْقَابِضِ ، ضَمِنَهَا ؛ لِعَدَمِ مِلْكِهِ بِهَذَا الْقَبْضِ ، وَهُوَ قَبْضٌ بَاطِلٌ لَا يَجُوزُ لَهُ قَبْضُهُ ، وَإِنْ كَانَ الدَّافِعُ الْإِمَامَ أَوْ السَّاعِيَّ ، ضَمِنَ ، إِلَّا إِذَا بَانَ غَنِيًّا . وَالْكَفَّارَةُ كَالزَّكَاةِ ، فِيمَا تَقَدَّمَ . وَلَوْ دَفَعَ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ إِلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ، لَمْ يَرْجِعْ . فَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ مِنَ الزَّكَاةِ يَظُنُّهُ فَقِيرًا ، فَبَانَ غَنِيًّا ، أُجْزِئَتْ .

فصل : وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ مُسْتَحَبَّةٌ كُلُّ وَقْتٍ ، وَسِرًّا أَفْضَلُ ، بِطَيْبِ

(١) فِي ز : « ضَمْنَهُ » .

(٢) الْمَغْنَى ٩٧/٤ .

نَفْسٍ، فِي الصَّحَّةِ، وَفِي رَمَضَانَ، وَأَوْقَاتِ الْحَاجَةِ، وَكُلِّ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ فَاضِلٍ؛ كَالْعَشِيرِ، وَالْحَرَمَيْنِ. وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ^(١)، لَاسِيَّمَا مَعَ الْعَدَاوَةِ، فَهِيَ عَلَيْهِ ثُمَّ عَلَى جَارٍ أَفْضَلُ. وَتُسْتَحَبُّ بِالْفَاضِلِ عَنْ كِفَايَتِهِ، وَكِفَايَةِ مَنْ يَمُوتُهُ دَائِمًا، بِمَتَجَرٍّ، أَوْ غَلَّةٍ مِلْكٍ أَوْ وَقْفٍ، أَوْ صَنْعَةٍ^(٢). وَإِنْ تَصَدَّقَ بِمَا يَنْقُصُ مُؤَنَّةً مَنْ تَلَزَّمُهُ مُؤَنَّتُهُ، أَوْ أَضَرَّ بِنَفْسِهِ، أَوْ بَعَرِيهِ، أَوْ كِفَايَتِهِ، أَثِمَ. وَمَنْ أَرَادَ الصَّدَقَةَ بِمَالِهِ كُلِّهِ - وَهُوَ وَحْدَهُ - وَيَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ حُسْنَ التَّوَكُّلِ، وَالصَّبْرَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَلَهُ ذَلِكَ، أَى يُسْتَحَبُّ. وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ، حَرَّمَ. وَيُمْنَعُ مِنْهُ، وَيُحْجَرُ عَلَيْهِ. وَإِنْ كَانَ لَهُ عَائِلَةٌ وَلَهُمْ كِفَايَةٌ، أَوْ يَكْفِيهِمْ بِمَكْسَبِهِ، جَازَ لِقِصَّةِ الصَّدِيقِ^(٣)، وَإِلَّا فَلَا.

(١) لما روى عن عامر الضبي، قال: قال رسول الله ﷺ: «... الصدقة على ذى الرحم اثنتان صدقة وصلة».

أخرجه الترمذى، فى: باب ما جاء فى الصدقة على ذى القرابة، من أبواب الزكاة. عارضة الأحوذى ٣/ ١٦٠. وقال: «حديث حسن». وقال الألبانى: «حديث صحيح». ضعيف سنن الترمذى ٧٣.

(٢) فى ز: «ضيعة».

(٣) فيها ما رواه عمر - رضى الله عنه - قال: أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق، فوافق ذلك ما لا عندي، فقلت: اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يومًا. فجئت بنصف مالي، فقال رسول الله ﷺ: «ما أبقيت لأهلك». قلت: أبقيت لهم مثله. فأتى أبو بكر بكل ما عنده، فقال له: «ما أبقيت لأهلك؟». قال: أبقيت لهم الله ورسوله. فقلت: لا أسألك إلى شيء أبداً.

أخرجه أبو داود، فى: باب الرخصة فى ذلك [أى فى الرجل يخرج من ماله]، من كتاب الزكاة. سنن أبى داود ١/ ٣٩٠. والترمذى، فى: باب فى مناقب أبى بكر وعمر رضى الله عنهما، من أبواب المناقب. عارضة الأحوذى ١٣، ١٣٨، ١٣٩. والدارمى، فى: باب الرجل يتصدق بجمع ما عنده، من كتاب الزكاة. سنن الدارمى ١/ ٣٩١، ٣٩٢.

وَيُكْرَهُ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى الضَّيْقِ ، أَوْ لَا عَادَةَ لَهُ بِهِ ، أَنْ ^(١) يُنْقِصَ عَنْ نَفْسِهِ الْكِفَايَةَ النَّامَةَ . وَالْفَقِيرُ لَا يَقْتَرِضُ وَيَتَصَدَّقُ . وَوَفَاءُ الدَّيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى الصَّدَقَةِ .

وَتَجُوزُ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ عَلَى الْكَافِرِ وَالْغَنِيِّ وَغَيْرِهِمَا ، وَلَهُمْ اخْتُذُهَا . وَيُسْتَحَبُّ التَّعَفُّفُ ، فَلَا يَأْخُذُ الْغَنِيُّ صَدَقَةً وَلَا يَتَعَرَّضُ لَهَا ، فَإِنْ أَخَذَهَا مُظْهِرًا لِلْفَاقَةِ ، حَرَمٌ .

وَيَحْرُمُ الْمَنُّ بِالصَّدَقَةِ وَغَيْرِهَا ، وَهُوَ كَبِيرَةٌ ، وَيَنْطُلُ الثَّوَابُ بِذَلِكَ . وَمَنْ أَخْرَجَ شَيْئًا يَتَصَدَّقُ بِهِ ، أَوْ وَكَّلَ فِي ذَلِكَ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ ^(٢) ، اسْتَحَبَّ أَنْ يُمِضِيَهُ . وَيَتَصَدَّقُ بِالْجَيِّدِ ، وَلَا يَقْصِدُ الْحَيِّثَ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ ، وَأَفْضَلُهَا جَهْدُ الْمُقِلِّ .

(١) فِي ز : « وَأَنْ » .

(٢) أَيْ : بَدَأَ لَهُ أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ بِهِ .

كِتَابُ الصِّيَامِ

وهو شَرْعًا؛ إمساكٌ عن أشياءٍ مَخْصُوصَةٍ، بِنِيَّةٍ، في زَمَنٍ مُعَيَّنٍ، مِن شَخْصٍ مَخْصُوصٍ.

صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَفُرُوضِهِ، فُرِضَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ، فَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ رَمَضَانَاتٍ.

وَالْمُسْتَحَبُّ قَوْلُ^(١): شَهْرُ رَمَضَانَ. وَلَا يُكْرَهُ قَوْلُ: رَمَضَانُ، بِإِسْقَاطِ شَهْرِ^(٢). وَيُسْتَحَبُّ لِلنَّاسِ لَيْلَةُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ أَنْ يَتَرَاءَوْا هِلَالَ رَمَضَانَ^(٣).

وَيَجِبُ صَوْمُهُ بِرُؤْيِيهِ هِلَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يُرَ مَعَ الصُّبْحِ، أَكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، ثُمَّ صَامُوا. وَإِنْ حَالَ دُونَ مَنَظَرِهِ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ^(٤)، أَوْ غَيْرُهُمَا لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ، لَمْ يَجِبْ صَوْمُهُ قَبْلَ رُؤْيِيهِ هِلَالِهِ، أَوْ إِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ، نَصًّا. وَلَا تُثَبِّتُ بَقِيَّةُ تَوَابِعِهِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَأَصْحَابُهُ، وَجَمْعٌ. وَالْمَذْهَبُ، يَجِبُ صَوْمُهُ بِنِيَّةِ رَمَضَانَ مُحْكَمًا ظَنًّا بِوُجُوبِهِ، اخْتِيَاطًا لَا يَقِينًا. وَيُجْزِئُهُ إِنْ بَانَ مِنْهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «قَوْلُهُ».

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ: م.

(٣) الْفَتْرَةُ: غَبْرَةٌ يَمْلُوهَا سَوَادُ كَالِدَخَانِ.

وَتُصَلَّى التَّرَاوِيحُ لَيْلَتَيْهِ^(١)؛ احتياطاً للسنة، وتثبت بقیة توابعه؛ من وجوب كفارة بوطء فيه، ونحوه، ما لم يتحقق أنه من شعبان. ولا تثبت بقیة الأحكام؛ من حلول الآجال، ووقوع المعلقات، وغيرها. وإن نواه احتياطاً^(٢)، بلا مستند شرعی، كحساب ونجوم، أو مع صحو فبان منه، لم یجزئه. ویأتی، وكذا لو صام تطوعاً فوافق الشهر،^(٣) لم یجزئه^(٤)؛ لعدم الثغین. وإن رأى الهلال نهاراً، فهو لليلة المقبلة، قبل الزوال أو بعده، أول الشهر أو آخره، فلا یجب به^(٥) صوم، ولا یباح به فطر.

وإذا ثبتت رؤية الهلال بمكان، قریباً كان أو بعيداً، لزِمَ الناس كلهم الصوم. وحکم من لم یره، كمن رآه، ولو اختلفت المطالع، نصاً.

ويقبل فيه قول عدل واحد، لا مشور، ولا تميز، في الغيم والصحو، ولو كان^(٦) في جمع كثير، وهو خبر، فيصام بقوله. ويقبل فيه المرأة والعبد. ولا یعتبر لفظ الشهادة، ولا یختص بحاكم، فيلزم الصوم [٦٧] من سمعه من عدل. قال بعضهم: ولو رد الحاكم قوله. والمراد؛ إذا لم ير الحاكم الصيام بشهادة واحد ونحوه، وتثبت بقیة الأحكام، من وقوع الطلاق، وحلول الآجال وغيرها تبعاً.

ولا یقبل في بقیة الشهور إلا رجلاً عدلاً. وإذا صاموا بشهادة

(١) في ز: «ليلة». وفي م: «ليلة اذن».

(٢) سقط من: م.

(٣ - ٣) زيادة من: د، م.

(٤) في د: «فيه».

(٥) سقط من: م.

اثنين، ثلاثين يوماً فلم يَرَوْا الهِلَالَ، أفطروا، إِلَّا^(١) إن صامُوا بِشَهَادَةٍ واحدٍ. وإن صامُوا ثمانية وعشرين يوماً، ثم رأوا الهِلَالَ، قَصَّوْا يَوْمًا فقط، نَصًّا. وإن صامُوا لأجلِ غَيْمٍ ونحوه، لم يُفْطِرُوا. فلو غُمَّ هِلَالُ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ، وَجَبَ أَنْ يُقَدَّرَ رَجَبٌ وَشَعْبَانُ نَاقِصَيْنِ، ولا يُفْطِرُوا حتى يَرَوْا الهِلَالَ أو يصوموا اثنين وثلاثين يوماً. وكذا الزيادة إن غُمَّ هِلَالُ^(٢) رَمَضَانَ وَشَوَّالٍ، وأكملنا شعبَانَ وَرَمَضَانَ وكانا نَاقِصَيْنِ.

قال الشَّيْخُ: قد يتوالى شَهْرَانِ وثلاثة، وأكثر، ثلاثين ثلاثين، وقد يتوالى شَهْرَانِ وثلاثة وأكثر، تسعة وعشرين يوماً. وفي «شرح مُسْلِمٍ» للنَّوَوِيِّ^(٣): لا يَقَعُ النَّقْصُ مُتَوَالِيًا فِي أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

وقال الشَّيْخُ أيضًا: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إن رُئِيَ الهِلَالُ صَبِيحَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ، فَالشَّهْرُ تَامٌ، وإن لم يُرَ فهو نَاقِصٌ. هذا بناءً على أَنَّ الاستِشْرَارَ^(٤) لا يَكُونُ إِلَّا لَيْلَتَيْنِ، وليس بِصَحِيحٍ، بل قد يَسْتَتِرُ لَيْلَةً تَارَةً، وثلاثَ لَيَالٍ أُخْرَى.

وَمَنْ رَأَى هِلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ وَخَدَّهُ، وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ، لَزِمَهُ الصُّوْمُ، وَجَمِيعُ أَحْكَامِ الشَّهْرِ، مِنْ طَلَاقٍ وَعِتْقٍ - وَغَيْرِهِمَا - مُعَلَّقَيْنِ بِهِ، وَلَا

(١) في د، ز، م: «لا».

(٢) في م: «الهلال».

(٣) في: الأصل، د، ز: «للنَّوَوِيِّ». نسبة إلى «نَوِي»، بلدة من أعمال حوران بدمشق. النجوم الزاهرة ٧/ ٢٧٨.

وهو محبى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مِرْزَى بن حسن بن حسين بن حزام، النَوَوِيُّ، الشافعى. له مصنفات عدة منها «شرح صحيح مسلم»، توفي سنة ست وسبعين وستمائة. طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٣٩٥ - ٤٠٠، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٠ - ١٤٧٤.

(٤) الاستسرار: استتار القمر وخفاؤه.

يُفْطِرُ إِلَّا مَعَ النَّاسِ . وَإِنْ رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ وَخَذَهُ ، لَمْ يُفْطِرْ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَجِبُ الْفِطْرُ سِرًّا . وَهُوَ حَسَنٌ . وَالْمُنْفَرِدُ بِرُؤْيِيهِ بِمَقَازَةِ لَيْسَ بِقُرْبِهِ بَلَدٌ ، يَتَنَبَّأُ عَلَى يَقِينٍ رُؤْيِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ مُخَالَفَةَ الْجَمَاعَةِ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَيُنْكَرُ عَلَى مَنْ أَكَلَ فِي رَمَضَانَ ظَاهِرًا ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عُذْرٌ . قَالَ الْقَاضِي . وَقِيلَ لِابْنِ عَقِيلٍ : يَجِبُ مَنَعُ مُسَافِرٍ وَمَرِيضٍ وَحَائِضٍ مِنَ الْفِطْرِ ظَاهِرًا ؛ لِأَنَّهُمْ ؟ فَقَالَ : إِنْ كَانَتْ أَعْدَارُ حَقِيقَةٍ ، مَنَعَ مِنْ إِظْهَارِهِ ؛ كَمَرِيضٍ لَا أَمَارَةَ لَهُ ، وَمُسَافِرٍ لَا عَلَامَةَ عَلَيْهِ .

وَإِنْ رَأَاهُ عَدْلَانِ وَلَمْ يَشْهَدَا عِنْدَ الْحَاكِمِ ، جَازَ لِمَنْ سَمِعَ شَهَادَتَهُمَا الْفِطْرَ ، إِذَا عَرَفَ عَدَالَتَهُمَا . وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُفْطِرَ بِقَوْلِهِمَا ، إِذَا عَرَفَ عَدَالَةَ الْآخَرِ . وَإِنْ شَهِدَا عِنْدَ الْحَاكِمِ ، فَرَدُّ^(١) شَهَادَتَهُمَا لِحَقْلِهِ بِحَالِهِمَا ، فَلَمَنْ عَلِمَ عَدَالَتَهُمَا الْفِطْرَ ؛ لِأَنَّ رَدَّهُ هُنَا لَيْسَ بِحُكْمٍ مِنْهُ ، إِنَّمَا هُوَ تَوَقُّفٌ لَعَدَمِ عِلْمِهِ ، فَهُوَ كَالْوُقُوفِ عَنِ الْحُكْمِ انْتِظَارًا لِلْبَيِّنَةِ ، وَلِهَذَا لَوْ ثَبَّتَتْ عَدَالَتُهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ ، حُكِمَ بِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَحَدُهُمَا عَدَالَةَ الْآخَرِ ، لَمْ يُجْزَ لَهُ الْفِطْرُ ، إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِذَلِكَ حَاكِمٌ .

وَإِذَا اشْتَبَهَتِ الْأَشْهُرُ عَلَى أُسِيرٍ ، أَوْ مَطْمُورٍ^(٢) ، أَوْ مَنْ بِمَقَازَةٍ ، وَنَحْوِهِمْ ، تَحَرَّى وَجُوبًا وَصَبَامًا ، فَإِنْ وَافَقَ الشَّهْرَ ، أَجْزَأَهُ . وَكَذَا مَا بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ رَمَضَانُ السَّنَةِ الْقَابِلَةِ ، فَإِنْ كَانَ ، فَلَا يُجْزَى عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَإِنْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « فَرَدَتْ » .

(٢) الْمَطْمُورُ : الْمَسْجُونُ فِي مَكَانٍ خَفِيٍّ .

تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّهْرَ الَّذِي صَامَهُ نَاقِضٌ وَرَمَضَانَ تَامٌ، لَزِمَهُ قَضَاءُ النَّقْصِ . وَيَأْتِي فِي حُكْمِ الْقَضَاءِ . وَيَقْضَى يَوْمَ عِيدِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وَإِنْ وَافَقَ قَبْلَهُ ، لَمْ يُجْزِئْهُ . وَإِنْ تَحَرَّى وَشَكَ ؛ هَلْ وَقَعَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ ؟ أَجْزَأَهُ . وَلَوْ صَامَ شَعْبَانَ ثَلَاثَ سِنِينَ مُتَوَالِيَةً ، ثُمَّ عَلِمَ ، صَامَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ؛ شَهْرًا عَلَى إِثْرِ شَهْرٍ ، كَالصَّلَاةِ إِذَا فَاتَتْهُ . وَإِنْ صَامَ بِلا اجْتِهَادٍ ، فَكَمَنْ خَفِيتَ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ . وَإِنْ ظَنَّ الشَّهْرَ لَمْ يَدْخُلْ فَصَامَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَلَوْ أَصَابَ . وَكَذَا لَوْ شَكَ فِي دُخُولِهِ .

فصل : وَلَا يَجِبُ الصَّوْمُ إِلَّا عَلَى مُسْلِمٍ ، عَاقِلٍ ، بَالِغٍ ، قَادِرٍ عَلَيْهِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى كَافِرٍ ، وَلَوْ مُرْتَدًّا . وَالرَّدَّةُ تَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّوْمِ ، فَلَوْ ارْتَدَّ [٦٧ ط] فِي يَوْمٍ ، ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهِ أَوْ بَعْدَهُ ، أَوْ ارْتَدَّ فِي لَيْلَتِهِ ^(١) ، ثُمَّ أَسْلَمَ فِيهِ ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ . وَلَا يَجِبُ عَلَى مَجْنُونٍ ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ ، وَلَا عَلَى صَغِيرٍ ، وَيَصِحُّ مِنْ مُمَيَّزٍ . وَيَجِبُ عَلَى وَلِيِّهِ أَمْرُهُ بِهِ إِذَا أَطَاقَهُ ، وَضَرْبُهُ حَيْثُ عَلَيْهِ ، إِذَا تَرَكَهُ ، لِيَعْتَادَهُ .

وَإِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِالرُّؤْيَا فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، لَزِمَهُمْ ^(٢) الْإِمْسَاكُ ، وَلَوْ بَعْدَ فِطْرِهِمْ ، وَالْقَضَاءُ .

وَإِنْ أَسْلَمَ كَافِرٌ ، أَوْ أَفَاقَ مَجْنُونٌ ، أَوْ بَلَغَ صَغِيرٌ ، فَكَذَلِكَ ، وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ ، وَالصَّوْمُ يَجِبُ عَلَيْهِ ، كَالْمُفْطِرِ ^(٣) لغيرِ عَذْرِ ، وَمَنْ أَفْطَرَ يَظُنُّ أَنَّ

(١) فِي م : « لَيْلَةٍ » .

(٢) أَيْ : أَهْلُ وَجُوبِ الصَّوْمِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، د ، ز : « كَالْمُفْطِرِ » .

الْفَجَرِ لَمْ يَطْلُعْ وَقَدْ كَانَ طَلَعَ ، أَوْ الشَّمْسُ قَدْ غَابَتْ وَلَمْ تَغِبْ ، أَوْ التَّائِسِي
لِلنَّيَّةِ ، أَوْ طَهَّرَتْ حَائِضٌ ، أَوْ نَفَسَاءٌ ، أَوْ تَعَمَّدَتْ الْفِطْرَ ، ثُمَّ حَاضَتْ ، أَوْ
تَعَمَّدَهُ مُقِيمٌ ثُمَّ سَافَرَ ، أَوْ قَدِمَ مُسَافِرٌ ، أَوْ بَرِيَ مَرِيضٌ ، مُفْطِرِينَ ، فَعَلِيهِم
الْقَضَاءُ ، وَالْإِمْسَاكُ .

وإن بلغ الصغيرُ بيسنٍ أو اختلَامٍ صائِئًا ، أتمَّ صَوْمَهُ ، ولا قضاءَ عليه إن
كانَ ^(١) نَوَى مِنَ اللَّيْلِ ، كَتَدْرٍ لِإِتْمَامِ نَفْلٍ .

ولا يلزَمُ مَنْ أَفْطَرَ فِي صَوْمٍ وَاجِبٍ ، غَيْرِ رَمَضَانَ ، الْإِمْسَاكُ ، وَإِنْ عَلِمَ
مُسَافِرٌ أَنَّهُ يَقْدَمُ غَدًا ، لَزِمَهُ الصَّوْمُ ^(٢) ، نَصًّا ، بِخِلَافِ صَبِيٍّ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَلَعَّ
غَدًا ؛ لَعَدَمِ تَكْلِيفِهِ .

وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ ، لِكِبَرٍ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُزْجَى بُزْوُهُ ، أَفْطَرَ ؛ لَعَدَمِ
وُجُوبِهِ عَلَيْهِ ، وَأَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا مَا يُجْزِي فِي كَفَّارَةٍ ، وَلَا يُجْزِي
أَنْ يَصُومَ عَنْهُ غَيْرُهُ . وَإِنْ سَافَرَ أَوْ مَرَضَ ، فَلَا فِدْيَةَ ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بَعْدَ مُعْتَادٍ ،
وَلَا قَضَاءَ ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقَضَاءِ ، فَكَمَعُضُوبٍ ^(٣) أَحَجَّ عَنْهُ ، ثُمَّ عُوْفَى .
وَلَا يَنْشَقُطُ الْإِطْعَامُ بِالْعَجْزِ . وَيَأْتِي قَرِيْبًا .

وَالْمَرِيضُ إِذَا خَافَ ضَرَرًا بِزِيَادَةِ مَرَضِهِ ، أَوْ طَوْلِهِ ، وَلَوْ بِقَوْلِ مُسْلِمٍ
ثِقَةٍ ، أَوْ كَانَ صَبِيْحًا فَمَرَضَ فِي يَوْمِهِ ، أَوْ خَافَ مَرَضًا لِأَجْلِ عَطَشٍ أَوْ

(١) سقط من : م .

(٢) في د : « للصوم » .

(٣) في الأصل : « كمعضوب » . والمعضوب : الزَّيْن ، لا حراك به .

غَيْرِهِ ، سُنَّ فِطْرُهُ ، وَكُرِيَ صَوْمُهُ وَإِتْمَامُهُ ، فَإِنْ صَامَ أَجْزَأَهُ . وَلَا يُفْطِرُ مَرِيضٌ لَا يَتَضَرَّرُ بِالصَّوْمِ ؛ كَمَنْ بِهِ جَرَبٌ ، أَوْ وَجَعٌ ضَرَسٍ ، أَوْ إَصْبَعٌ ، أَوْ دُمْلٌ ، وَنَحْوِهِ . وَقَالَ الْإِجْرِيُّ : مَنْ صَنَعْتُهُ شَاقَّةً ، فَإِنْ خَافَ تَلَفًا ، أَفْطَرَ وَقَضَى ، فَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُ تَرْكُهَا ، أَثِمَ ، وَلَا فَلَ .

وَمَنْ قَاتَلَ عَدُوًّا ، أَوْ أَحَاطَ الْعَدُوَّ بِيَدِهِ ، وَالصَّوْمُ يُضْعِفُهُ ، سَاعَ لَهُ الْفِطْرُ بِذَوْنِ سَفَرٍ ، نَصًّا . وَمَنْ بِهِ شَبَقٌ يَخَافُ أَنْ يَنْشَقَّ ذَكَرُهُ ، جَامَعَ وَقَضَى ، وَلَا يُكْفَرُ ، نَصًّا . وَإِنْ انْدَفَعَتْ شَهْوَتُهُ بغيرِهِ ، كَالِاسْتِمْنَاءِ بِيَدِهِ أَوْ يَدِ زَوْجَتِهِ أَوْ جَارِيَتِهِ ، وَنَحْوِهِ ، لَمْ يَجْزُ . وَكَذَا إِنْ أُمَكَّنَتْ أَنْ لَا يُفْسِدَ صَوْمَ زَوْجَتِهِ الْمُسْلِمَةِ الْبَالِغَةِ ، بَأَنْ يَطَأَ زَوْجَتَهُ أَوْ أَمَتَهُ الْكِتَابِيَّتَيْنِ ، أَوْ زَوْجَتَهُ أَوْ أَمَتَهُ الصَّغِيرَتَيْنِ ، أَوْ ذَوْنَ الْفَرْجِ ، وَلَا جَازَ لِلضَّرُورَةِ ، وَمَعَ الضَّرُورَةِ إِلَى وَطْءِ حَائِضٍ وَصَائِمَةٍ بَالِغٍ ، فَوَطْءُ الصَّائِمَةِ أَوْلَى ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَالِغًا ، وَجِبَ اجْتِنَابُ الْحَائِضِ . وَإِنْ تَعَذَّرَ قِضَاؤُهُ ؛ لِدَوَامِ سَبْقِهِ ، فَكَكْبِيرِ عَجْزٍ عَنْ الصَّوْمِ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

وَحُكْمُ الْمَرِيضِ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِالْجَمَاعِ حُكْمٌ مَنْ خَافَ تَشَقُّقَ فَرْجِهِ .
وَالْمُسَافِرُ سَفَرَ قَصِيرٍ ، يُسَنُّ لَهُ الْفِطْرُ إِذَا فَارَقَ بَيْوتَ قَرْيَتِهِ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْقَصْرِ . وَيُكْرَهُ صَوْمُهُ ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ مَشَقَّةً ، وَيُجْزِئُهُ . لَكِنْ لَوْ سَافَرَ لِيُفْطِرَ ، حَرْمًا^(١) .

(١) فِي الْأَصْلِ : « حَرَمٌ » . وَفِي م : « حَرْمًا عَلَيْهِ » .

أَي : السَّفَرُ وَالْإِفْطَارُ . فَأَمَّا الْفِطْرُ ، فَلَعَدَمُ الْعَذْرِ الْمُبِيحِ ، وَهُوَ السَّفَرُ الْمُبَاحُ ، وَأَمَّا السَّفَرُ فَلَأَنَّهُ وَاسِيلَةٌ إِلَى الْفِطْرِ الْحَرَمِ . انْظُرْ حَاشِيَةَ الرُّوضِ الْمَرْبِعِ ٣/٣٧٥ . وَكَشَافُ الْقِنَاعِ ٢/٣١٢ .

ولا يَجُوزُ لمريضٍ ومُسافرٍ أُبِيحَ لهما الفِطْرُ أن يَصُوما في رَمَضانَ عن
غَيره ، كَمُقيمٍ صَحيحٍ ، فيَلْغُو صَوْمَهُ . ولو قَلَبَ صَوْمَ رَمَضانَ إلى نَقْلِ ،
لم يَصِحَّ له التَّنْقُلُ وبَطَلَ فَرَضُهُ .

وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ في سَفَرٍ ، فله الفِطْرُ بما شاءَ مِنْ جِماعٍ وَغَيره ؛ لأنَّ
مَنْ له الأَكْلُ ، له الجِماعُ ، ولا كَفَّارَةٌ ؛ لِحُصُولِ الفِطْرِ بالنِّيةِ قَبْلَ الفِعْلِ .
وكذا مَرِيضٌ يُباحُ له الفِطْرُ ، وإن نَوَى الحَاضِرُ صَوْمَ يَوْمٍ ، ثم سافَرَ في
أثنائِهِ ، طَوْعًا أو كَرْهًا ، فله الفِطْرُ بَعْدَ خُرُوجِهِ ، لا قَبْلَهُ . والأَفْضَلُ له
الصَّوْمُ .

والحائِلُ والمُرضِعُ إذا خافَا الضَّرَرَ على أنفُسِهِما ، أو وَلَدَيْهِما ، أُبِيحَ
لهما الفِطْرُ ، وكُفِّرَ صَوْمُهُما ، ويُجْزَى إِنْ فَعَلتا . وإن أَفْطَرتا ، قَضَتا ، ولا
إِطْعامَ إِنْ خافتا على أنفُسِهِما ، كَمَرِيضٍ ، بل إِنْ خافتا على وَلَدَيْهِما
أَطْعَمتا مع [١٦٨] القِضاءِ عن كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا ما يُجْزَى في الكَفَّارَةِ . وهو
على مَنْ يَمُوتُ الولَدُ على القَوْرِ . وإن قَبِلَ "وَلَدَ المُرْضِعةِ" ثَدْيَ غَيرِها ،
وَقَدَرَتْ تَسْتَأْجِرُ له ، أو له ما يُسْتَأْجَرُ مِنْه ، فَعَلَتْ ، ولم تُفْطِرْ .

وله صَرَفُ الإِطْعامِ إلى مِسْكِينٍ وَاحِدٍ جُمْلَةً واحدةً .

وَحُكْمُ الظُّفْرِ كَمُرضِعٍ ، فيما تَقَدَّمَ . فإن لم تُفْطِرْ فَتَغَيَّرَ لَبْنُها ، أو
نَقَصَ ، خُيِّرَ المُسْتَأْجِرُ ، وإن قَصَدَتْ الإِضْرابَ أَثِمَتْ ، وكانَ لِلْحَاكِمِ إلْزامُها
بِالفِطْرِ ، بَطْلِبِ المُسْتَأْجِرِ .

(١ - ١) في م : «الولد المرضع» .

ولا يَشْقُطُ الإِطْعَامُ بِالْعَجْزِ ، وكذا عن الكبير والمأثوس ، ولا إِطْعَامُ على^(١) مَنْ أَخَّرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ^(٢) وغيره ، غيرَ كَفَّارَةِ الْجَمَاعِ . ويأتى . ولو وَجَدَ آدَمِيًّا مَعْصُومًا فى هَلَكَةٍ ، كغريقٍ ، لَزِمَهُ مع القُدْرَةِ إنْقَاذُهُ ، وإن دَخَلَ المَاءُ حَلَقَهُ ، لم يُفْطِرْ ، وإن حَصَلَ له بِسَبَبِ إنْقَاذِهِ ضَعْفٌ فى نَفْسِهِ فَأَفْطَرَ ، فلا فِدْيَةٌ ، كالمريض .

وَمَنْ نَوَى الصَّوْمَ لَيْلًا ثُمَّ جُنَّ ، أو أُغْمِيَ عليه جميعَ النَّهَارِ ، لم يَصِحَّ صَوْمُهُ . وإن أَفَاقَ جُزْءًا منه ، صَحَّ . وَمَنْ جُنَّ فى صَوْمٍ قَضَاءً وَكَفَّارَةً ونحوهما ، قَضَاهُ بِالْوُجُوبِ السَّابِقِ . وإن نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ ، صَحَّ صَوْمُهُ . ولا يَلْزَمُ الْمَجْنُونُ قَضَاءَ زَمَنِ جُنُونِهِ ، وَيَلْزَمُ الْمُغْمَى عليه ،^(٣) وكذا الشُّكْرَانُ^(٤) .

فصل : ولا يَصِحُّ صَوْمٌ وَاجِبٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، لِكُلِّ يَوْمٍ نِيَّةٌ مُفْرَدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَاتٌ ، ولا يَفْسُدُ يَوْمٌ بِفَسَادِ آخَرٍ ، وكالقضاءِ . ولو نَوَتْ حَائِضٌ صَوْمَ عَدٍ ، وقد عَرَفَتْ أَنَّهَا تَطْهُرُ لَيْلًا ، صَحَّ .

ولو نَسِيَ النِّيَّةَ ، أو أُغْمِيَ عليه حتى طَلَعَ الْفَجْرُ ، أو نَوَى نَهَارًا صَوْمَ الْعَدِ ، لم يَصِحَّ . ولو نَوَى مِنَ اللَّيْلِ ثُمَّ أَتَى بَعْدَ النِّيَّةِ فِيهِ بِمَا يُبْطِلُ الصَّوْمَ ،

(١) سقط من : د ، م .

(٢) المسألة أن من أخر قضاء رمضان ، حتى أدركه رمضان آخر ؛ لعذر ، فعليه القضاء فقط . وإن كان لغير عذر ، فعليه القضاء وإطعام مسكين لكل يوم . وقيل : لا فدية . انظر تفصيلها فى : «المقنع والشرح الكبير ومعهما الإنصاف» ٤٩٩/٧ .

(٣ - ٣) سقط من : د ، ز ، م .

لَمْ تَبْطُلْ . وَمَنْ خَطَرَ بَيْتَهُ أَنَّهُ صَائِمٌ غَدًا ، فَقَدْ نَوَى . وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ بَيْنَهُ
الصَّوْمِ نِيَّةٌ .

وَيَجِبُ تَغْيِيرُ النِّيَّةِ ، بِأَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ يَصُومُ مِنْ رَمَضَانَ - أَوْ مِنْ قَضَائِهِ ،
أَوْ نَذَرِهِ ، أَوْ كَفَّارَتِهِ . وَلَا تَجِبُ مَعَهُ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ^(١) فِي فَرْضِهِ ، وَلَا الْوُجُوبِ
فِي وَاجِبِهِ ، فَلَوْ نَوَى إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ ، فَهُوَ عَنْهُ ، وَإِلَّا فَعَنْ وَاجِبٍ
غَيْرِهِ ، وَعَيْنُهُ بَيْنَهُ ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . وَإِنْ قَالَ : وَإِلَّا فَهُوَ تَقْلٌّ .
أَوْ : فَأَنَا مُفْطِرٌ . لَمْ يَصِحَّ . وَإِنْ قَالَهُ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ ، صَحَّ .

وَمَنْ قَالَ : أَنَا صَائِمٌ غَدًا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَإِنْ قَصَدَ بِالْمَشِيئةِ الشَّكَّ
وَالْتَرَدُّ فِي الْعَزْمِ وَالْقَصْدِ ، فَسَدَتْ نِيَّتُهُ ، وَإِلَّا لَمْ تَفْسُدْ ؛ إِذْ قَصْدُهُ أَنْ يَفْعَلَهُ
لِلصَّوْمِ بِمَشِيئةِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ وَتَيْسِيرِهِ ، كَمَا لَا يَفْسُدُ الْإِيمَانُ بِقَوْلِهِ : أَنَا مُؤْمِنٌ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ . غَيْرَ مُتَرَدِّدٍ فِي الْحَالِ . وَكَذَا سَائِرُ الْعِبَادَاتِ .

وَإِنْ لَمْ يُرَدِّدْ نِيَّتَهُ ، بَلْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ ، أَنَّهُ صَائِمٌ غَدًا مِنْ
رَمَضَانَ ، بَلَا مُسْتَنَدٍ شَرْعِيٍّ ، أَوْ بِمُسْتَنَدٍ غَيْرِ شَرْعِيٍّ كَحِسَابٍ وَنَحْوِهِ لَمْ
يُجْزِئْهُ ، وَإِنْ بَانَ مِنْهُ ، وَلَا شَكٌّ^(٢) مَعَ غَيْمٍ وَقَتْرٍ .

وَلَوْ نَوَى خَارِجَ رَمَضَانَ قَضَاءً وَتَقْلًا ، أَوْ نَوَى الْإِفْطَارَ مِنَ الْقَضَاءِ ، ثُمَّ
نَوَى تَقْلًا ، أَوْ قَلَبَ نِيَّةَ الْقَضَاءِ إِلَى التَّقْلِ ،^(٣) بَطُلَ الْقَضَاءُ^(٣) ، وَلَمْ يَصِحَّ

(١) فِي د ، م : « الْفَرِيضَةُ » .

(٢) فِي م : « أَوْ لَشَكٍّ » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

النُّفْلُ ؛ لَعَدَمِ صِحَّةِ نَفْلِ مَنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَانَ قَبْلَ الْقَضَاءِ .

وإن نَوَى قضاءً وكفارةً ظهاريًا، ونحوه، لم يصحَّ، لما تقدَّم . ومن نَوَى الإفطارَ أفطرَ، فصارَ كَمَنْ لم يَنُؤِ، لا كَمَنْ أَكَلَ، فلو كان في نَفْلِ، ثم عادَ نواه، صحَّ . وكذا لو كانَ مِنْ نَذْرٍ، أو كفارةٍ، فَقَطَعَ نِيَّتَهُ ثم نَوَى نَفْلًا . ولو قَلَبَ نِيَّةَ نَذْرٍ إِلَى النُّفْلِ، فَكَمَنْ انْتَقَلَ مِنْ فَرْضِ صَلَاةٍ إِلَى نَفْلِهَا . ولو تَرَدَّدَ فِي الْفِطْرِ، أو نَوَى أَنَّهُ سَيُفْطِرُ سَاعَةً أُخْرَى، أو إن وَجَدَتْ طَعَامًا أَكَلَتْ وإِلَّا أَتَمَّتْ، ونحوه، بَطَلَ، كصلاةٍ .

وَيَصِحُّ صَوْمُ نَفْلِ بَنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ، قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ .

وَيُحَكَّمُ بِالصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ الْمُنَاسِبِ عَلَيْهِ مِنْ وَقْتِ النِّيَّةِ ؛ فَيَصِحُّ تَطَوُّعُ حَائِضٍ طَهُرَتْ، وَكَافِرٍ أَسْلَمَ، فِي يَوْمٍ، وَلَمْ يَأْكُلَا، بِصَوْمِ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ .

بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ وَيُوجِبُ الْكَفَّارَةَ^(١)

مَنْ أَكَلَ، وَلَوْ تُرَابًا، أَوْ مَا لَا يُغَذَّى . وَلَا [٦٨ظ] يُمَاعُ فِي الْجَوْفِ،
كَالْحَصَى، أَوْ شَرِبَ، أَوْ اسْتَعَطَ^(٢) بَذْنٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَوَصَلَ إِلَى خَلْقِهِ أَوْ
دِمَاعِهِ، أَوْ احْتَقَنَ، أَوْ دَاوَى الْجَائِفَةَ^(٣)، أَوْ جُرْحًا، بِمَا يَصِلُ إِلَى جَوْفِهِ، أَوْ
اِكْتَحَلَ بِكُحْلِ، أَوْ صَبَّرَ، أَوْ قَطُورَ، أَوْ ذُرُورَ^(٤)، أَوْ إِيثِيدَ، وَلَوْ غَيْرَ مُطَيَّبٍ
يَتَحَقَّقُ مَعَهُ وَصُولُهُ إِلَى خَلْقِهِ، وَإِلَّا فَلَا، أَوْ اسْتَقَاءَ فَقَاءَ طَعَامًا أَوْ
مُرَارًا^(٥) أَوْ بَلَعًا أَوْ دَمًا أَوْ غَيْرَهُ، وَلَوْ قَلَّ، أَوْ أَذْخَلَ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ مُجَوِّفٍ
فِي جَسَدِهِ، كِدِمَاعِهِ وَخَلْقِهِ وَبَاطِنِ فَرْجِهَا - وَتَقَدَّمَ فِي الْإِسْطَابَةِ إِذَا
أَدْخَلَتْ إَصْبَعَهَا - وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُنْفِذُ إِلَى مَعِدَتِهِ شَيْئًا، مِنْ أَىِّ مَوْضِعٍ
كَانَ، وَلَوْ خَيْطًا ابْتَلَعَهُ كُلَّهُ أَوْ بَغَضَهُ، أَوْ رَأْسَ سِكِّينَ، مِنْ فِعْلِهِ أَوْ فِعْلٍ
غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ، أَوْ دَاوَى الْمَأْمُومَةَ^(٦)، (أَوْ قَطَّرَ فِي أُذُنِهِ مَا يَصِلُ إِلَى دِمَاعِهِ^(٧)،

(١) بعده فى م: «وما يتعلق بذلك» .

(٢) استعط الدواء: أدخله فى أنفه .

(٣) الجائفة: الجراحة تصل إلى الجوف .

(٤) الصبر، بكسر الباء: عصارة شجر مر، كثيرا ما تداوى به العين . والقطور، بفتح القاف:

سائل يقطر فى العين للعلاج أو الغسل . والذرور: ما يذر فى العين وعلى الجرح من دواء يابس .

(٥) المرار: شجر مر، واستعمل هنا لما يقيته مرًا .

(٦) المأومة: الجراحة تصل إلى أم الدماغ، وهى أشد الشجاج .

(٧ - ٧) سقط من: م .

أَوْ اسْتَمْنَى. فَأَمْنَى أَوْ أَمْدَى، أَوْ قَبَّلَ أَوْ لَمَسَ، أَوْ بَاسَرَ دُونَ الْقَرْجِ فَأَمْنَى أَوْ أَمْدَى، أَوْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَمْنَى، لَا إِنْ أَمْدَى، أَوْ لَمْ يُكَرِّرِ النَّظَرَ فَأَمْنَى، أَوْ حَجَّمْ، أَوْ اخْتَجَمَ وَظَهَرَ^(١) دَمٌ، لَا إِنْ جَرَحَ نَفْسَهُ أَوْ جَرَحَهُ غَيْرُهُ بِإِذْنِهِ وَلَمْ يَصِلْ إِلَى جَوْفِهِ، وَلَوْ بَدَلَ الْحِجَامَةِ. وَلَا يَفْضِدُ، وَشَرُطُ^(٢)، وَلَا بِإِخْرَاجِ دَمِهِ بِرُغَافٍ^(٣) - أَيْ ذَلِكَ فَعَلَ عَامِدًا ذَاكِرًا لَصَوْمِهِ مُخْتَارًا، فَسَدَ صَوْمُهُ. وَلَوْ جَهِلَ التَّحْرِيمَ، فَلَا يُفْطِرُ غَيْرُ قَاصِدِ الْفِعْلِ، كَمَنْ طَارَ إِلَى حَلْقِهِ عُبَارٌ وَنَحْوُهُ، أَوْ أُلْقِيَ فِي مَاءٍ فَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ وَنَحْوِهِ^(٤)، وَلَا نَاسٍ، فَزُضًا كَانَ الصَّوْمُ أَوْ نَفْلًا، وَلَا مُكْرَهٌ، سِوَاءِ أَكْرَهَ عَلَى الْفِعْلِ حَتَّى فَعَلَ، أَوْ فُعِلَ بِهِ؛ بَأَنْ صُبَّ فِي حَلْقِهِ مُكْرَهًا أَوْ نَائِمًا، كَمَا لَوْ أُوجِرَ^(٥) الْمُغْمَى عَلَيْهِ؛ مُعَالَجَةً.

وَيُفْطِرُ بِرِدَّةٍ، وَمَوْتٍ، فَيُطْعَمُ مِنْ تَرْكِه فِي نَذْرِ وَكَفَّارَةٍ. وَيَأْتِي.

وَلِنْ دَخَلَ حَلْقَهُ ذُبابٌ، أَوْ عُبَارٌ طَرِيقَ، أَوْ دَقِيقٌ، أَوْ دُخَانٌ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، أَوْ قَطَرٌ فِي إِحْلِيلِهِ، وَلَوْ وَصَلَ مَثَانَتَهُ، أَوْ فَكَّرَ فَأَمْنَى، أَوْ أَمْدَى، كَمَا لَوْ حَصَلَ بِفِكْرٍ غَالِبٍ، أَوْ اخْتَلَمَ، أَوْ أَنْزَلَ لَغَيْرِ شَهْوَةٍ، كَالَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ الْمَيْئُ أَوْ الْمَذْيُ لِمَرَضٍ أَوْ سَقَطَةٍ، أَوْ خَرَجَا^(٦) مِنْهُ لَهَيْجَانٍ^(٧) شَهْوَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ، أَوْ أَمْنَى نَهَارًا مِنْ وَطْءٍ لَيْلٍ، أَوْ

(١) فِي د: «طهر».

(٢) شَرُطُ الْجِلْد: بَضْعُهُ وَبَزْغُهُ لِاسْتِفْرَاغِ الدَّمِ.

(٣) الرِّغَاف: خُرُوجُ الدَّمِ مِنَ الْأَنْفِ.

(٤) سَقَطَ مِنْ: م.

(٥) فِي م: «وَجَدَ». وَأُوجِرَ الْمَرِيضُ: صُبَّ فِي حَلْقِهِ الدَّوَاءُ.

(٦) فِي م: «خَرُوجَا».

(٧) فِي م: «لَهَيْمَان».

لَيْلًا مِنْ مُبَاشَرَتِهِ نَهَارًا ، أَوْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ^(١) وَلَوْ عَادَ إِلَى جَوْفِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، لَا إِنْ عَادَ بِاخْتِيَارِهِ ، أَوْ أَصْبَحَ وَفِي فِيهِ طَعَامٌ فَلَقَطَهُ ، أَوْ شَقَّ لَقَطَهُ فَبَلَعَهُ مَعَ رِيْقِهِ بِغَيْرِ قَصْدٍ ، أَوْ جَرَى رِيْقُهُ بَبَقِيَّةِ طَعَامٍ تَعَذَّرَ رَمِيْهِ ، أَوْ بَلَغَ رِيْقُهُ عَادَةً ، لَا إِنْ أَمَكْنَ لَقَطُ بَبَقِيَّةِ الطَّعَامِ ، بِأَنْ تَمَيَّزَ عَنْ رِيْقِهِ ، فَبَلَعَهُ عَمْدًا ، وَلَوْ دُونَ حِمَصَةٍ ، أَوْ اغْتَسَلَ أَوْ تَمَضَّمَصَ ، أَوْ اسْتَشْتَقَ ، فَدَخَلَ الْمَاءُ حَلْقَهُ بِلَا قَصْدٍ ، أَوْ بَلَغَ مَا بَقِيَ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَاءِ بَعْدَ الْمَضْمَضَةِ - لَمْ يُفْطِرْ . وَكَذَا إِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ فِي أَحَدِهِمَا ، أَوْ بَالِغٍ فِيهِ . وَإِنْ فَعَلَهُمَا لَغَيْرِ طَهَارَةٍ ؛ فَإِنْ كَانَ لِنَجَاسَةٍ وَنَحْوِهَا ، فَكَالْوُضُوءِ ، وَإِنْ كَانَ عَبَثًا ، أَوْ لِحَرٍّ أَوْ عَطَشٍ ، كُرِّهَ . وَحُكْمُهُ حُكْمُ الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثِ . وَكَذَا إِنْ غَاصَ فِي الْمَاءِ فِي غُسْلٍ غَيْرِ مَشْرُوعٍ ، أَوْ إِسْرَافٍ ، أَوْ كَانَ عَابَثًا .

وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فِي رَمَضَانَ ، نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا ، وَجِبَ إِغْلَامُهُ عَلَى مَنْ رَأَاهُ .

وَلَا يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ الْإِغْتِسَالُ ، وَلَوْ لِلتَّبَرُّدِ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَزِمَهُ الْغُسْلُ لَيْلًا ؛ مِنْ جُنْبِ وَحَائِضٍ وَنَحْوِهِمَا ، أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي^(٢) ، فَلَوْ أَخْرَجَهُ وَاعْتَسَلَ بَعْدَهُ ، صَحَّ صَوْمُهُ . وَكَذَا إِنْ أَخْرَجَهُ يَوْمًا ، لَكِنْ يَأْتُمُّ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ . وَإِنْ كَفَرَ بِالتَّوَكُّفِ ، بَطَلَ صَوْمُهُ ؛ بِأَنْ يُدْعَى إِلَيْهَا وَهُوَ صَائِمٌ فَيَأْتِي ، أَوْ بِمُجَرَّدِ التَّوَكُّفِ مِنْ غَيْرِ دُعَاءٍ ، عَلَى قَوْلِ الْأَجْرِيِّ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ جَمَاعَةٍ . وَإِنْ بَصَقَ نُخَامَةً بِلَا قَصْدٍ مِنْ مَخْرَجِ الْحَائِ الْمُهْمَلَةِ ،

(١) أى : غلبه .

(٢) سقط من : د ، ز .

لم يُفْطِرْ .

وَمَنْ أَكَلَ وَنَحَوَهُ شَاكًّا فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ وَدَامَ شَكُّهُ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ .
وَأَنْ أَكَلَ يَظُنُّ طُلُوعَهُ ، فَبَانَ لَيْلًا ، وَلَمْ [٦٩] يُجَدِّدْ نِيَّةَ صَوْمِهِ الْوَاجِبِ ،
قَضَى . وَأَنْ أَكَلَ وَنَحَوَهُ شَاكًّا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَدَامَ شَكُّهُ ، لَا ظَانًّا ،
رَلَوْ شَكُّ بَعْدَهُ وَدَامَ ، أَوْ أَكَلَ يَظُنُّ بَقَاءَ النَّهَارِ ، قَضَى ، وَأَنْ بَانَ لَيْلًا ، لَمْ
يَقْضِ . وَأَنْ أَكَلَ يَظُنُّ أَوْ يَتَعَقَّدُ أَنَّهُ لَيْلٌ ، فَبَانَ نَهَارًا فِي أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ ، فَعَلِيهِ
الْقَضَاءُ .

فصل : وَإِذَا جَامَعَ فِي نَهَارِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، بَلَا عُذْرٍ شَبَقِي وَنَحَوِهِ ،
بَذَكَرٍ أَصْلِيٍّ ، فِي فَرْجٍ أَصْلِيٍّ ، قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، حَتَّى
أَوْ مَيِّتٍ ، أُنْزَلَ أَمْ لَا ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ عَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا ، أَوْ
جَاهِلًا أَوْ مُخْطِئًا ، مُخْتَارًا أَوْ مُكْرَهًا ، نَصًّا ، سِوَاءِ أَكْرَةِ حَتَّى فَعَلَهُ ، أَوْ فَعَلَ
بِهِ ، مِنْ نَائِمٍ وَغَيْرِهِ .

وَلَوْ أُولَجَ بِفَرْجٍ أَصْلِيٍّ ، أَوْ غَيْرِ أَصْلِيٍّ فِي غَيْرِ أَصْلِيٍّ ، فَلَا كَفَّارَةَ ، وَلَمْ
يَفْسُدْ صَوْمٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، إِلَّا أَنْ يُنْزَلَ . وَأَنْ أُولَجَ بِغَيْرِ أَصْلِيٍّ فِي أَصْلِيٍّ ،
فَسَدَ صَوْمُهَا فَقَطْ ؛ لِأَنَّ دَاخِلَ فَرْجِهَا فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ ، فَيَفْسُدُ بِإِدْخَالِ
غَيْرِ الْأَصْلِيِّ ، كَمَا صَبَحَهَا وَاصْبَعَ غَيْرَهَا ، وَأَوَّلَى .

وَكَلَامُهُمْ هُنَا يُخَالِفُهُ ، إِلَّا أَنْ نَقُولَ : دَاخِلُ الْفَرْجِ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ .
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالنَّزْعُ جَمَاعٌ ، فَلَوْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ مُجَامِعٌ ، فَتَرََعَ فِي الْحَالِ مَعَ

أَوَّلُ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فعليه القضاء والكفارة، كما لو استدأَمَ. ولو جامعَ يَغْتَقِدُهُ لَيْلاً، فَبَانَ نَهَارًا، وَجَبَ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ. وَلَا يَلْزَمُ الْمَرْأَةُ كَفَّارَةُ مَعَ الْعَذْرِ، كَنُومٍ، أَوْ إِكْرَاهٍ^(١) وَنِسْيَانٍ وَجَهْلٍ، وَيَفْسُدُ صَوْمُهَا بِذَلِكَ، وَتَلْزَمُهَا الْكَفَّارَةُ مَعَ عَدَمِ الْعَذْرِ. وَلَوْ طَاوَعَتْهُ أَمَتُهُ كَفَّرَتْ بِالصَّوْمِ. وَلَوْ أَكْرَهَ زَوْجَتَهُ عَلَيْهِ، دَفَعَتْهُ بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلِ، وَلَوْ أَفْضَى ذَلِكَ إِلَى ذَهَابِ نَفْسِهِ، كَالْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي. ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ. وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي «الْفُرُوعِ». وَلَوْ اسْتَدْحَلَتْ ذَكَرَ نَائِمٍ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ، بَطَلَ صَوْمُهَا.

وَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِقُبْلَةٍ وَلَمْ يَسِ وَنَحْوِهَا إِذَا أُنْزَلَ. وَإِنْ جَامَعَ فِي يَوْمٍ رَأَى الْهِلَالَ فِي لَيْلَتِهِ، وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ، فعليه القضاء والكفارة.

وَإِنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ عَامِدًا فَأُنْزَلَ وَلَوْ مَذْيًا، أَوْ أُنْزَلَ مَجْبُوبًا أَوْ امْرَأَتَانِ بُمَسَاحَقَةٍ، فَسَدَ الصَّوْمُ، وَلَا كَفَّارَةُ.

وَإِنْ جَامَعَ فِي يَوْمَيْنِ مِنْ رَمَضَانَ وَاحِدٍ وَلَمْ يُكْفَرْ، فَكَفَّارَتَانِ، كَمَا لَوْ كَفَّرَ عَنِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ، وَكَيَوْمَيْنِ مِنْ رَمَضَانَيْنِ.^(٢) وَإِنْ جَامَعَ، ثُمَّ جَامَعَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ قَبْلَ التَّكْفِيرِ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ^(٣). وَإِنْ جَامَعَ، ثُمَّ كَفَّرَ، ثُمَّ جَامَعَ فِي يَوْمِهِ، فَكَفَّارَةٌ ثَانِيَةٌ. وَكَذَا كُلُّ مَنْ لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ يُكْفَرُ لَوْطِئِهِ.

وَلَوْ جَامَعَ وَهُوَ صَحِيحٌ، ثُمَّ جُنَّ أَوْ مَرِضَ أَوْ سَافَرَ، أَوْ حَاضَتْ أَوْ نَفَسَتْ بَعْدَ وَطْئِهَا، لَمْ تَسْقُطِ الْكَفَّارَةُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «إِكْرَام».

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ: د.

ولو مات في أثناء النهار، بطل صومه؛ فإن كان نذراً، وجب الإطعام من تركته، وإن كان صوم كفارة تخيير، وجبت الكفارة في ماله. ومن نوى الصوم في سفره، ثم جامع، فلا كفارة. وتقدم.

ولا تجب بغير الجماع، كأكل وشرب، ونحوهما، في صيام رمضان، أداءً. ويختص وجوب الكفارة برمضان؛ لأن غيره لا يساويه، فلا تجب في قضائه.

والكفارة على الترتيب؛ فيجب عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فلو قدر على الرقبة في الصوم، لم يلزمه الانتقال، لا إن قدر قبله، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، ولا يحرم الوطء هنا قبل التكفير، ولا في ليالي صوم الكفارة، فإن لم يجد سقطت عنه، كصدقة فطر، بخلاف كفارة حج، وظهار، ويمين، ونحوها^(١)، وإن كفر عنه غيره بإذنه، فله أكلها، وكذا لو ملكه ما يكفر به.

(١) في الأصل، ز: «نحوها».

بَابُ مَا يُكْرَهُ وَمَا يُسْتَحَبُّ^(١)، وَحُكْمُ الْقَضَاءِ

[٦٩ ط] لا بأس بائتلاخ الصائم ريقه على جارى العادة، ويكره أن يجمعه ويتبلعه، فإن فعله قصدا لم يفطر، إن لم يخرج به إلى بين شفتيه، فإن فعل أو انفصل عن فيه، ثم ابتلعه أو ابتلع ريق غيره أفطر، وإن أخرج من فيه حصة أو درهما أو خيطا أو نحوه، وعليه من ريقه ثم أعاده؛ فإن كان ما عليه كثيرا فبلعه، أفطر، لا إن قل؛ لعدم تحقق انفصاله، ولا إن أخرج لسانه ثم أعاده وبلع ما عليه، ولو كان كثيرا.

ويكره له المبالغة في المضضة والاستنشاق، وتقدم. وإن تنجس فمه ولو بخروج قئ ونحوه فبلعه، أفطر وإن قل. وإن بصق وبقي فمه نجسا فبلع ريقه؛ فإن تحقق أنه بلع شيئا نجسا أفطر، وإلا فلا. ويحرم بلع نخامة، ويفطر بها^(٢)؛ سواء كانت من جوفه أو صدره أو دماغه بعد أن تصل إلى فيه.

ويكره له ذوق الطعام بلا حاجة، وإن وجد طعمه في حلقه، أفطر. ويكره مضغ العلك^(٣) الذى لا يتحلل منه أجزاء، وإن وجد طعمه في

(١) بعده فى م: «فى الصوم».

(٢) فى الأصل: «به».

(٣) العلك، بالكسر: يطلق على كل ما يمضغ ويبقى فى الفم، كالمصطكا واللبان وفى القاموس صمغ الصنوبر والسرور والفسق والبطم، وهو أجودها.

حَلَقِهِ ، أَفْطَر ، وَيَحْرُمُ مَضْغُ مَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ أَجْزَاءً ، وَلَوْ لَمْ يَتَّبِعْ رِيقَهُ .
وَيُكْرَهُ الْقُبْلَةُ مِمَّنْ تَحْرُكُ شَهْوَتُهُ ، وَإِنْ ظَنَّ الْإِنْزَالَ حَرَمًا ، وَلَا تُكْرَهُ مِمَّنْ لَا
تَحْرُكُ شَهْوَتُهُ . وَكَذَا ذَوَاعِي الْوَطْءِ كُلُّهَا .

وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ بَقِيَّةَ طَعَامٍ بَيْنَ أَشْنَانِهِ ، وَشَمُّ مَا لَا يَأْمَنُ أَنْ يَجْذِبَهُ نَفْسُهُ
إِلَى حَلَقِهِ ، كَسَجِيقِ مِسْكِ وَكَافُورٍ وَذُهْنٍ وَنَحْوِهَا .

وَيَجِبُ اجْتِنَابُ كَذِبٍ وَغِيْبَةٍ وَنَمِيمَةٍ وَشَمِّ وَفُحْشٍ وَنَحْوِهِ ، كُلُّ
وَقْتٍ ، وَفِي رَمَضَانَ وَمَكَانٍ فَاضِلٍ آكَدٌ . قَالَ أَحْمَدُ : يَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ
يَتَعَاهَدَ صَوْمَهُ مِنْ لِسَانِهِ ، وَلَا يُمَارِي ، وَيَصُومَ صَوْمَهُ ، وَلَا يَغْتَبِ أَحَدًا ،
وَلَا يَعْمَلُ عَمَلًا يَجْرَحُ بِهِ صَوْمَهُ ؛ فَيَجِبُ كَفُّ لِسَانِهِ عَمَّا يَحْرُمُ ، وَيُسْرُ
عَمَّا يُكْرَهُ . وَلَا يُفْطِرُ بَغِيْبَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَإِنْ شَتِمَ ، سَنَّ قَوْلَهُ جَهْرًا فِي
رَمَضَانَ : إِنِّي صَائِمٌ . وَفِي غَيْرِهِ سِرًّا ، يَزْجُرُ نَفْسَهُ بِذَلِكَ .

فصل : يُسْرُ تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ إِذَا تَحَقَّقَ الْغُرُوبُ . وَلَهُ الْفِطْرُ بِغَلْبَةِ الظُّنِّ ،
وَفِطْرُهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ ، وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ مَا لَمْ يَخْشَ طُلُوعَ الْفَجْرِ
الثَّانِي .

وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُ الْجِمَاعِ مَعَ الشَّكِّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ ، لَا الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ .
قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا شَكَّ فِي الْفَجْرِ ، يَأْكُلُ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ طُلُوعَهُ . قَالَ الْآجُرِّي
وَعِيْزُهُ : وَلَوْ قَالَ لِعَالِمَيْنِ^(١) : ارْقُبَا الْفَجْرَ . فَقَالَ أَحَدُهُمَا : طَلَعَ . وَقَالَ

(١) فِي م : « لِعَامِلَيْنِ » .

الْآخَرُ: لَمْ يَطْلُعْ. أَكَلَ حَتَّى يَتَّفِقَا.

وَتَحْصُلُ فَضِيلَةُ السُّحُورِ بِأَكْلِ أَوْ شُرْبِ وَإِنْ قَلَّ، وَتَمَامُ الْفَضِيلَةِ بِالْأَكْلِ.

وَيُسَنُّ أَنْ يُفْطَرَ عَلَى رُطَبٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى التَّمْرِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَى الْمَاءِ، وَأَنْ يَذَّوْعَ عِنْدَ فِطْرِهِ؛ فَإِنَّ لَهُ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةً لَا تُرَدُّ، وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ، سُبْحَانَكَ»^(١) وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ، الْعَلِيمُ»^(٢). وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ الْأَعْلَى، أَفْطَرَ الصَّائِمُ حُكْمًا. وَإِنْ لَمْ يَطْعَمْ، فَلَا يُثَابُ عَلَى الْوِصَالِ. وَمَنْ فَطَرَ صَائِمًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ. وَظَاهَرَهُ أَيُّ شَيْءٍ كَانَ. وَقَالَ الشَّيْخُ: الْمُرَادُ، إِشْبَاعُهُ.

وَيُسْتَحَبُّ فِي رَمَضَانَ الْإِكْتِثَارُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ وَالصَّدَقَةِ.

وَيُسْتَحَبُّ التَّنَائُبُ فَوْزًا فِي قَضَائِهِ، وَلَا يَجِبَانِ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَّقَ مِنْ شَعْبَانٍ إِلَّا مَا يَتَّسِعُ لِلْقَضَاءِ فَقَطْ. وَلَا يُكْرَهُ الْقَضَاءُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ. وَيَجِبُ الْعَزْمُ عَلَى الْقَضَاءِ فِي الْمَوْسِعِ. وَكَذَا كُلُّ عِبَادَةٍ مُتَرَاخِيَةٍ.

(١) بعده في الأصل: «اللهم».

(٢) أخرجه الدارقطني، في: باب القبلة للصائم، من كتاب الصيام، سنن الدارقطني ١٨٥/٢. عن ابن عباس، وليس فيه لفظ «سبحانك اللهم وبحمدك». وقال: سنده ضعيف. وقال الهيثمي في المجمع ١٥٦/٣: رواه الطبراني في الكبير (١٢٧٢٠)، وفيه عبد الملك بن هارون. وهو ضعيف. وانظر: إرواء الغليل ٣٦/٤، ٣٧. والتلخيص الحبير ٢٠٢/٢.

(٣) سقط من: الأصل.

فصل: وَمَنْ فَاتَهُ رَمَضَانُ كُلُّهُ، تَامًا كَانَ أَوْ نَاقِصًا، لَعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، كَالْأَسِيرِ وَالْمَطْمُورِ وَغَيْرِهِمَا، قَضَى عَدَدَ أَيَّامِهِ، ابْتِدَاءً مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ أَوْ مِنْ آخِرَتِهِ، كَأَعْدَادِ الصَّلَوَاتِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُقْضَى يَوْمَ شِتَاءٍ عَنْ يَوْمِ صَيْفٍ، وَعَكْسُهُ.

وإن كان عليه معه صَوْمٌ نَذِرٍ لَا يَخَافُ قَوَّتَهُ، بَدَأَ بِقَضَاءِ رَمَضَانَ. وَيَجُوزُ تَأْخِيرُ قَضَائِهِ مَا لَمْ يَفُتْ وَقْتُهُ؛ وَهُوَ إِلَى [٧٠] أَنْ يُهْلَ رَمَضَانُ آخِرُ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ.

وَيُخَرِّمُ التَّطَوُّعُ بِالصَّوْمِ قَبْلَهُ، وَلَا يَصِيحُّ، وَلَوْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ، فَإِنْ أَخَّرَهُ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ أَوْ رَمَضَانَاتٍ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَإِطْعَامُ مِسْكِينٍ؛ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا يُجْزِي فِي كَفَّارَةٍ، وَيَجُوزُ إِطْعَامُهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ، وَمَعَهُ، وَبَعْدَهُ، وَالْأَفْضَلُ قَبْلَهُ. وَإِنْ أَخَّرَهُ لَعُذْرٍ، فَلَا كَفَّارَةَ وَلَا قَضَاءَ إِنْ مَاتَ. وَمَنْ دَامَ عُذْرُهُ بَيْنَ الرَّمَضَانَيْنِ ثُمَّ زَالَ، صَامَ الرَّمَضَانَ الَّذِي أَدْرَكَهُ ثُمَّ قَضَى مَا فَاتَهُ، وَلَا إِطْعَامَ، كَمَا لَوْ مَاتَ قَبْلَ زَوَالِهِ. فَإِنْ أَخَّرَهُ لَغَيْرِ عُذْرٍ، فَمَاتَ قَبْلَ رَمَضَانَ آخَرَ، أُطْعِمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٍ، وَلَا يُصَامُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ الْوَاجِبَ بِأَفْضَلِ الشَّرْعِ لَا يُقْضَى عَنْهُ، وَالْإِطْعَامُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، أَوْصَى بِهِ أَوْ لَا.

وَلَا يُجْزِي صَوْمٌ عَنْ كَفَّارَةٍ عَنْ مَيِّتٍ، وَلَوْ أَوْصَى بِهِ، لَكِنْ لَوْ مَاتَ بَعْدَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، وَقَلْنَا: الْإِعْتِبَارُ بِحَالَةِ الْوَجُوبِ - وَهُوَ الْمَذْهَبُ - أُطْعِمَ عَنْهُ ثَلَاثَةَ مَسَاكِينٍ؛ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينٍ. وَلَوْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ شَهْرٍ مِنْ كَفَّارَةٍ، أُطْعِمَ عَنْهُ أَيْضًا. وَكَذَا صَوْمٌ مُتَعَتٍ. وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ مُتَدَوِّرٌ فِي الذِّمَّةِ، وَلَمْ يَصُمْ مِنْهُ شَيْئًا مَعَ إِمْكَانِهِ، فَقُفِّلَ عَنْهُ، أَجْزَأُ عَنْهُ.

فإن لم يُخَلَّف تَرَكَّةٌ ، لم يَلَزِمِ الْوَلِيَّ شَيْءٌ ، لَكِنْ يُسَنُّ لَهُ فِعْلُهُ عَنْهُ
بِنَفْسِهِ^(١) ؛ لِتَفَرُّغِ ذِمَّتُهُ ، كَقَضَاءِ ذَنْبِهِ ، وَإِنْ خَلَّفَ تَرَكَّةً ، وَجَبَ ، فَيَفْعَلُهُ
الْوَلِيُّ بِنَفْسِهِ اسْتِحْبَابًا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، وَجَبَ أَنْ يَدْفَعَ مِنْ تَرَكَّتِهِ إِلَى مَنْ
يَصُومُ عَنْهُ ؛ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ طَعَامَ مِسْكِينٍ . وَيُجْزَى فِعْلُ غَيْرِهِ^(٢) عَنْهُ بِإِذْنِهِ
وَبِدُونِهِ . وَإِنْ مَاتَ وَقَدْ أَمَكَّنَهُ صَوْمُ بَعْضِ مَا نَذَرَهُ ، قَضَى عَنْهُ مَا أَمَكَّنَهُ
صَوْمُهُ فَقَطْ .

وَيُجْزَى صَوْمُ جَمَاعَةٍ عَنْهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ عَنْ عِدَّتِهِمْ مِنَ الْأَيَّامِ . وَإِنْ نَذَرَ
صَوْمَ شَهْرٍ بَعَيْنِهِ فَمَاتَ قَبْلَ دُخُولِهِ ، لَمْ يُصَمِّمْ ، وَلَمْ يُقْضَ عَنْهُ . قَالَ الْجَدُّ :
وَهُوَ مَذْهَبُ سَائِرِ الْأَثَمَةِ ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَإِنْ مَاتَ فِي أَثْنَائِهِ ، سَقَطَ
بَاقِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يَصُمْهُ لِمَرَضٍ حَتَّى انْقَضَى ، ثُمَّ مَاتَ فِي مَرَضِهِ ، فَعَلَى مَا
تَقَدَّمَ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي الذُّمَّةِ مِنْ أَنَّهُ إِنْ كَانَ أَمَكَّنَهُ فِعْلُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ ، فُعِلَ
عَنْهُ ، وَلَا كَفَّارَةٌ مَعَ الصَّوْمِ عَنْهُ ، أَوْ الْإِطْعَامِ .

وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ حَجٌّ مَنذُورٌ ، فُعِلَ عَنْهُ ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَمَكُّنُهُ مِنَ الْحَجِّ فِي
حَيَاتِهِ ، وَكَذَا الْعُمْرَةُ الْمَنذُورَةُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَلَوْ
بَغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَى التَّرَكَّةِ بِمَا أَنْفَقَ .

وَإِنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ اغْتِكَافٌ مَنذُورٌ ، فُعِلَ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ فِعْلُهُ حَتَّى
مَاتَ ، فَكَالصَّوْمِ . وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ مَنذُورَةٌ ، فُعِلَتْ عَنْهُ ، وَلَا كَفَّارَةٌ

(١) سقط من : م .

(٢) أى : غير الولي .

معه . وطوافٌ مندورٌ كصلاةٍ ، وأما صلاةُ الفَرَضِ فلا تُفَعَّلُ عنه ، كَقَضَاءِ
رمضانَ .

بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ، وَمَا يُكْرَهُ مِنْهُ،

وَذِكْرُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ

أَفْضَلُهُ صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ، وَيُسَنُّ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ أَيَّامَ الْبَيْضِ، وَهِيَ؛ الثَّالِثُ عَشَرَ، وَالرَّابِعُ عَشَرَ، وَالْخَامِسَ عَشَرَ، وَهُوَ كَصَوْمِ الدَّهْرِ، أَى؛ يَحْصُلُ لَهُ أَجْرُ صِيَامِ الدَّهْرِ بِتَضْعِيفِ الْأَجْرِ مِنْ غَيْرِ حُضُولِ الْمَفْسَدَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَسُمِّيَتْ بَيْضًا؛ لِإِيضَائِهَا لَيْلًا بِالْقَمَرِ وَنَهَارًا بِالشَّمْسِ.

وَيُسَنُّ صَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ وَسِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً، مَنْ صَامَهَا بَعْدَ أَنْ صَامَ رَمَضَانَ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ، وَلَا تَحْصُلُ الْفَضِيلَةُ بِصِيَامِهَا فِي غَيْرِ شَوَّالٍ.

وَصَوْمُ التَّسْعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَآكَدُهُ التَّاسِعُ وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ لِإِجْمَاعًا، ثُمَّ الثَّامِنُ وَهُوَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ، وَصَوْمُ الْمُحَرَّمِ، وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَأَفْضَلُهُ يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَهُوَ الْعَاشِرُ، ثُمَّ تَاسِعُوعَاءَ وَهُوَ التَّاسِعُ، وَيُسَنُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ اسْتَبَنَ^(١) أَوَّلُ الشَّهْرِ، صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. وَلَا يُكْرَهُ إِفْرَادُ الْعَاشِرِ بِالصَّوْمِ، وَهِيَ آكَدُهُ، ثُمَّ الْعَشْرُ، [٧٠ ط] وَلَمْ يَجِبْ

(١) بعده فى م: «علينا».

صَوْمُ عَاشُورَاءَ، وَعَنهُ، وَجَبَ ثُمَّ نُسِخَ. اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَمَالَ إِلَيْهِ الْمُؤَفَّقُ وَالشَّارِحُ.

وصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةٌ سَنَةٍ، وَمَا رُوِيَ فِي فَضْلِ الْاِكْتِحَالِ وَالْاِخْتِضَابِ وَالْاِغْتِسَالِ وَالْمُصَافِحَةِ وَالصَّلَاةِ فِيهِ، فَكَذِبٌ. وَصِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ كَفَّارَةٌ سَنَتَيْنِ. قَالَ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»^(١) عَنِ الْعُلَمَاءِ: الْمُرَادُ، كَفَّارَةُ الصَّغَائِرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ، رُجِيَ التَّخْفِيفُ مِنَ الْكِبَائِرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ، رُفِعَ لَهُ دَرَجَاتٌ.

وَلَا يُسْتَحَبُّ صِيَامُهُ لِمَنْ كَانَ بِعَرَفَةَ مِنَ الْحَاجِّ، بَلْ فِطْرُهُ أَفْضَلُ، إِلَّا لِمُتَمِّعٍ وَقَارِنٍ عِدْمَا الْهَدْيِ، وَيَأْتِي. وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ بِالصَّوْمِ، وَتَزُولُ الْكَرَاهَةُ بِفِطْرِهِ فِيهِ^(٢) وَلَوْ يَوْمًا، أَوْ بِصَوْمِهِ شَهْرًا آخَرَ مِنَ السَّنَةِ، قَالَ الْمُجَدُّ: وَإِنْ لَمْ يَلَهُ. وَلَا يُكْرَهُ إِفْرَادُ شَهْرِ غَيْرِهِ. وَكُلُّ حَدِيثٍ رُوِيَ فِي فَضْلِ صَوْمِ رَجَبٍ أَوْ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَكَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَيُكْرَهُ تَعَمُّدُ^(٣) إِفْرَادِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِصَوْمِ، وَإِفْرَادِ يَوْمِ السَّبْتِ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ عَادَةً. وَيُكْرَهُ صَوْمُ يَوْمِ الشُّكِّ تَطَوُّعًا، وَيَصِحُّ، أَوْ بَيْنَتِ الرَّمَضَانِيَّةِ اخْتِطَاطًا - وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ - إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَاءِ عِلَّةٌ، وَلَمْ يُزَلْ الْهَلَالُ، أَوْ شَهِدَ بِهِ مَنْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ عَادَةً، أَوْ يَصِلَهُ

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٥١٢/١، ٢٢٦/٣.

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «تعهد».

بصيام قبله ، أو يصومه عن قضاء أو نذر . ويكره إفراد يوم تيريز ومهرجان ، وهما عيدان للكفار ، وكل عيد لهم ، أو يوم يقرّدونه بتعظيم ، إلا أن يوافق عادة .

ويكره تقدّم رمضان بيوم أو يومين ، ولا يكره بأكثر من يومين .

ويكره الوصال إلا للنبي ﷺ فمباح له ؛ وهو ألا يفطر بين اليومين . وتزول الكراهة بأكل تمرّة ونحوها ، وكذا بمجرّد الشرب ، ولا يكره الوصال إلى السحر ، ولكن ترك سنة ؛ وهى تعجيل الفطر .

ويحرم صوم يومي العيدين ، ولا يصح فوضا ولا نفلا ، وكذا أيام التشريق ، إلا عن دم متعة وقزان ، ويأتى .

ويجوز صوم الدهر ، ولم يكره إذا لم يترك به حقاً ، ولا خاف منه ضرراً ، ولم يصم هذه الأيام ، فإن صامها فقد فعل محرّماً ، ومن دخل فى تطوّع غير حجّ وعمرّة ، استحبّ له إتمامه ولم يجب ، لكن يكره قطعه بلا عذر ، وإن أفسده ، فلا قضاء عليه . وكذا لا تلزم الصدقة ولا القراءة ولا الأذكار بالشروع . وإن دخل فى فرض كفاية ، أو واجب مؤسّع ؛ كقضاء رمضان قبل رمضان الثانى ، والمكتوبة فى أول وقتها ، وغير ذلك ، كنذر مطلق وكفارة ، حرّم خروجه منه بلا عذر ، بغير خلاف .

وقد يجب قطعه ، كرد^(١) معصوم عن هلكة ، وإنقاذ غريق ونحوه ، وإذا

(١) فى م : «لرد» .

دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ ؛ وَلَهُ قَطْعُهَا بِهَرَبِ غَرِيمِهِ ، وَقَلْبُهَا نَفْلًا - وَتَقَدَّمَ - وَإِنْ أَفْسَدَهُ ، فَلَا كُفَّارَةَ ، وَلَا يُلْزَمُهُ غَيْرُ مَا كَانَ قَبْلَ شُرُوعِهِ . وَلَوْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ تَطَوُّعٍ قَائِمًا ، لَمْ يُلْزَمُهُ إِمَامُهَا قَائِمًا . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْمَاعَةٌ ، أَنَّ الطَّوَافَ كَالصَّلَاةِ فِي الْأَحْكَامِ إِلَّا فِيمَا خَصَّصَهُ الدَّلِيلُ .

فصل : وَلَيْلَةُ الْقَدْرِ شَرِيفَةٌ مُعْظَمَةٌ ، يُوجِبِي إِجَابَةَ الدُّعَاءِ فِيهَا ، وَسُمِّيَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهَا مَا يَكُونُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ لَمْ تُرْفَعْ ، وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ^(١) مِنْ رَمَضَانَ فَتُطْلَبُ فِيهِ ، وَلِيَالِي الْوِثْرِ أَكَدُ ، وَأَرْجَاهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ ، نَصًّا ، وَهِيَ أَفْضَلُ اللَّيَالِي حَتَّى لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنَامَ فِيهَا مُتَرَبِّعًا مُسْتَنِدًّا إِلَى شَيْءٍ ، نَصًّا ، وَيَذْكُرُ حَاجَتَهُ فِي دُعَائِهِ ، وَيُسْتَحَبُّ مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ وَافَقْتُهَا فَبِمَ أَدْعُو؟ قَالَ : قُولِي : «اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ ، فَاعْفُ عَنِّي»^(٢) وَتَنْتَقِلُ فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ ، لَا أَنَّهَا لَيْلَةُ مُعَيَّنَةٍ . وَحَكَى ذَلِكَ عَنِ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ ، فِي مَنْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ لَيْلَةَ الْقَدْرِ . إِنْ كَانَ قَبْلَ مُضِيِّ لَيْلَةِ أَوَّلِ الْعَشْرِ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي اللَّيْلَةِ الْأَخِيرَةِ ، وَإِنْ كَانَ^(٣) مَضَى مِنْهُ لَيْلَةٌ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ فِي اللَّيْلَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ . قَالَ الْمَجْدُ : وَيَتَخَرَّجُ حُكْمُ الْعَتَقِ وَالْيَمِينِ عَلَى مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «الْأَخِيرِ» .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى ، مِنْ أَبْوَابِ الدَّعَوَاتِ . عَارِضَةٌ الْأَحْوَذِيُّ ٤٥ / ١٣ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الدَّعَاءِ بِالْعَفْوِ وَالْعَافِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الدَّعَاءِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٢٦٥ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٧١ / ٦ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٠٨ ، ٢٥٨ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

وَمَنْ نَذَرَ [٧١] قِيَامَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، قَامَ الْعَشْرَ الْأَخِيرَ^(١) كُلَّهُ. وَنَذَرُهُ فِي أَثْنَائِهِ، كَطَّلَاقٍ.

ورمضانُ أَفْضَلُ الشُّهُورِ، قال الشَّيْخُ: لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ. وقال: يَوْمُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ. وقال: يَوْمُ النَّحْرِ أَفْضَلُ أَيَّامِ الْعَامِ. وظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَكِيمٍ^(٢)، أَنَّ يَوْمَ عَرَفَةَ أَفْضَلُ. قال في «الْفُرُوعِ»: وهو أَظْهَرُ، وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَمِنْ أَعْشَارِ الشُّهُورِ كُلِّهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) سقط من: م.

(٢) إبراهيم بن دينار بن أحمد النهرواني الرزاز، أبو حكيم. ولد سنة ثمانين وأربعمائة. وهو تلميذ أبي الخطاب الكلوزاني، وشيخ ابن الجوزي، صنف في المذهب والفرائض. توفي سنة ست وخمسين وخمسمائة. ذيل طبقات الحنابلة ١/٢٣٩ - ٢٤١، المنتظم ١٠/٢٠١، ٢٠٢.

بابُ الاِغْتِكَافِ ، وأحكامِ المساجِدِ

وهو لزومُ المسجدِ لطاعةِ اللهِ على صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ ، مِنْ مُسْلِمٍ ، عَاقِلٍ ، وَلَوْ مُمَيَّزًا ، طَاهِرٍ مِمَّا يُوجِبُ غُسْلًا ، وَأَقْلَهُ سَاعَةً ، فَلَوْ نَذَرَ اغْتِكَافًا وَأَطْلَقَ ، أَجْزَأَتْهُ ، وَلَا يَكْفِي غُبُورُهُ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَيُسَمَّى جَوَارًا . قَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ . وَلَا يَحِلُّ أَنْ يُسَمَّى خَلْوَةً . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَلَعَلَّ الْكَرَاهَةَ أَوْلَى .

وهو سُنَّةٌ كُلُّ وَقْتٍ ، إِلَّا أَنْ يَنْذِرَهُ ، فَيَجِبُ عَلَى صِفَةٍ مَا نَذَرَ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِزَمَانٍ ، وَآكَدَهُ فِي رَمَضَانَ ، وَآكَدَهُ الْعَشْرُ الْأَخِيرُ مِنْهُ .

وإِنْ عَلَّقَهُ أَوْ غَيَّرَهُ مِنَ التَّطَوُّعَاتِ بِشَرْطٍ ، فَلَهُ شَرْطُهُ ، نَحْوُ : لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُعْتِكَفَ شَهْرَ رَمَضَانَ إِنْ كُنْتُ مُقِيمًا أَوْ مُعَافًى . فَلَوْ كَانَ فِيهِ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ .

وَيَصِحُّ بِغَيْرِ صَوْمٍ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ فِي نَذْرِهِ : بِصَوْمٍ . وَبِهِ أَفْضَلُ . فَيَصِحُّ فِي لَيْلَةٍ مُفْرَدَةٍ^(١) ، وَفِي بَعْضِ يَوْمٍ وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا . وَإِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ الصَّوْمَ فِي نَذْرِهِ فَصَّامٌ ، ثُمَّ أَفْطَرَ عَامِدًا بِغَيْرِ عُذْرٍ ، لَمْ يَبْطُلِ اغْتِكَافُهُ ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ .

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَغْتِكَفَ صَائِمًا ، أَوْ يَصُومَ مُغْتِكَفًا ، أَوْ بَاغْتِكَافٍ ، أَوْ

(١) فِي م : «مُفْرَدَةٌ» .

يَعْتَكِفَ مُصَلِّيًا ، أَوْ يُصَلِّيَ مُعْتَكِفًا ، لَزِمَهُ الْجَمْعُ ؛ كَنَذَرِ صَلَاةٍ بِشُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، لَكِنْ لَا يَلْزُمُهُ أَنْ يُصَلِّيَ جَمِيعَ الزَّمَانِ إِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ مُصَلِّيًا .
وَالْمُرَادُ : رَكْعَةٌ أَوْ رَكْعَتَانِ . وَإِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ عَشْرِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ فَتَقَصَّ ،
أَجْزَأَهُ ، بِخِلَافِ نَذَرِهِ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ فَتَقَصَّ ، فَيَقْضِي ^(١) يَوْمًا ،
وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ رَمَضَانَ فَفَاتَهُ ، لَزِمَهُ شَهْرٌ غَيْرُهُ ، وَلَا يَلْزُمُهُ ^(٢) الصَّوْمُ .

وَلَا يَجُوزُ الْاعْتِكَافُ لِلْمَرْأَةِ وَلَا لِلْعَبْدِ ، بَغَيْرِ إِذْنِ زَوْجٍ وَسَيِّدٍ ، فَإِنْ
شَرَعَا فِيهِ بَغَيْرِ إِذْنٍ ، فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا ^(٣) وَلَوْ كَانَ نَذْرًا ، فَلَوْ لَمْ يُحْلَلَا هُمَا ،
صَحَّ وَأَجْزَأٌ . وَإِنْ كَانَ بِإِذْنٍ ، فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا . وَإِنْ كَانَ
نَذْرًا - وَلَوْ غَيْرَ مُعَيَّنٍ - فَلَا . وَلَوْ رَجَعَا بَعْدَ الْإِذْنِ قَبْلَ الشُّرُوعِ ، جَازَ .
وَالْإِذْنُ فِي عَقْدِ النَّذْرِ إِذْنٌ فِي فِعْلِهِ ، إِنْ نَذَرَا زَمَنًا مُعَيَّنًا بِالْإِذْنِ ، وَإِلَّا فَلَا .
وَأُمُّ الْوَلَدِ ، وَالْمُدَبَّرُ ، وَالْمُعَلَّقُ عِثْقُهُ بِصِفَةٍ ، كَعَبْدٍ .

وَلِلْمُكَاتِبِ أَنْ يَعْتَكِفَ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَهُ أَنْ يَحُجَّ بَغَيْرِ إِذْنِهِ ، مَا لَمْ
يَحِلَّ نَحْمٌ ، وَلَا يُمْتَنَعَ مِنْ إِنْفَاقِ الْمَالِ فِي الْحَجِّ ، وَمَنْ بَغَضَهُ حُرٌّ ؛ إِنْ كَانَ
بَيْنَهُمَا مُهَابَاةٌ ، فَلَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ وَيَحُجَّ فِي نَوْبَتِهِ بِلَا إِذْنِهِ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بِهِ مَنَعُهُ .
وَإِذَا اعْتَكَفَتِ الْمَرْأَةُ ، اسْتَحَبَّ لَهَا أَنْ تَسْتَتِرَ بِخِجَابٍ وَنَحْوِهِ ، وَتَجْعَلَهُ فِي مَكَانٍ
لَا يُصَلِّي فِيهِ الرِّجَالُ . وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَتِرَ الرِّجَالُ أَيْضًا .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في ز : « يلزم » .

(٣) في ز : « تحليهما » .

ولا يَصِحُّ الاغْتِكَافُ إِلَّا بِنِيَّةٍ ؛ فَإِنْ كَانَ فَرَضًا ، لَزِمَهُ نِيَّةُ الْفَرَضِيَّةِ ، وَإِنْ نَوَى الْخُرُوجَ مِنْهُ ، أَيْ ^(١) إِبْطَالَهُ ، بَطُلَ ؛ لِحَاقِّهِ بِالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ . وَلَا يَنْطَلِقُ بِإِعْمَاءٍ . وَلَا يَصِحُّ مِنْ رَجُلٍ تَلَزُّمُهُ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً ، إِلَّا فِي مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيهِ ، وَلَوْ مِنْ رَجُلَيْنِ مُعْتَكِفَيْنِ إِنْ أَتَى عَلَيْهِ فَعَلُ صَلَاةٍ زَمَنَ اغْتِكَافِهِ ، وَإِلَّا صَحَّ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ ، وَإِنْ كَانَتْ تُقَامُ فِيهِ فِي بَعْضِ الزَّمَانِ ، جَازَ الْاِغْتِكَافُ فِيهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ فَقَطْ . وَلَا يَصِحُّ فِي مَسْجِدٍ تُقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ دُونَ الْجَمَاعَةِ . وَظَهَرَهُ وَرَحْبَتُهُ الْمَحْوَطَةُ وَعَلَيْهَا بَابٌ ، نَصًّا ، وَمَنَارَتُهُ الَّتِي بَائِبُهَا فِيهِ ، مِنْهُ . وَكَذَا مَا زِيدَ فِيهِ ، حَتَّى فِي الثُّوَابِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَكَذَا مَسْجِدُ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ الشَّيْخِ وَابْنِ رَجَبٍ وَجَمْعٍ ، وَحِكْمَى عَنْ السَّلَفِ ، وَخَالَفَ فِيهِ ابْنُ عَقِيلٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ وَجَمْعٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَصْحَابِنَا ، وَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ .

وَلَوْ اغْتَكَفَ مَنْ لَا تَلَزُّمُهُ الْجُمُعَةُ فِي مَسْجِدٍ لَا تُصَلَّى فِيهِ ، بَطُلَ بِخُرُوجِهِ إِلَيْهَا إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ . وَالْأَفْضَلُ الْاِغْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ إِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ تَتَخَلَّلُهُ .

وَلِلْمَرْأَةِ وَمَنْ لَا تَلَزُّمُهُ الْجَمَاعَةُ ، كَالْمَرِيضِ وَالْمَعْدُورِ وَمَنْ فِي قَرْيَةٍ لَا يُصَلَّى فِيهَا غَيْرُهُ الْاِغْتِكَافُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ ، إِلَّا مَسْجِدَ بَيْتِهَا ، وَهُوَ مَا اتَّخَذَتْهُ لَصَلَاتِهَا . وَمَنْ نَذَرَ الْاِغْتِكَافَ أَوْ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ ، فَلَهُ فِعْلُهُ فِي غَيْرِهِ .

(١) بعده في م : « نوى » .

وإن نَذَره في أَحَدِ المساجِدِ الثلاثةِ ؛ المسجدِ الحَرَامِ ، ومَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ، والمسجدِ [٧١ظ] الأَقْصَى ، لم يُجْزِئْهُ في غَيْرِهَا ، وله شِدُّ الرَّحْلِ إليه ، وأَفْضَلُهَا المسجدُ الحَرَامُ ، ثم مَسْجِدُ النَّبِيِّ ﷺ ، ثم الأَقْصَى ، فإن عَيَّنَ الأَفْضَلَ منها في نَذَرِهِ ، لم يُجْزِئْهُ فيما دُونَهُ ، وَعَكْشُهُ بَعْكَسُهُ . وإن نَذَره في غَيْرِ هذه المساجِدِ وأَرَادَ الذَّهَابَ إلى ما عِنتَهُ ؛ فإن احتَاجَ إلى شِدِّ رَحْلِ ، خَيْرٌ ، وإن دَخَلَ فيه ثم انْهَدَمَ مُعْتَكِفُهُ ولم يُمَكِّنِ المَقَامُ فيه ، لَزِمَ "إِتْمَامُ الاِغْتِكَافِ" في غَيْرِهِ ، ولم يَطُلْ . وَمَنْ نَذَرَ اغْتِكَافَ شَهْرٍ ، أو عَشْرِ بَعِيْنِهِ^(٢) ، كالعَشْرِ الأخيرِ مِنْ رَمَضَانَ ، أو أَرَادَ ذَلِكَ تَطَوُّعًا ، دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ قَبْلَ لَيْلَتِهِ الأولى وَخَرَجَ بَعْدَ آخِرِهِ .

ولو نَذَرَ يَوْمًا مُعَيَّنًا ، أو مُطْلَقًا ، دَخَلَ قَبْلَ فَجْرِهِ الثَّانِي وَخَرَجَ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِهِ ، ولم يَجْزُ تَفْرِيقُهُ بِسَاعَاتٍ مِنْ أَيَّامٍ ، فلو كان في وَسْطِ النَّهَارِ فَقَالَ : لِلَّهِ عَلَى أَنْ أَغْتِكَفَ يَوْمًا مِنْ وَقْتِي هذا . لَزِمَهُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتُ إِلَى مِثْلِهِ ، ولا يَدْخُلُ اللَّيْلَ . وَكُلُّ زَمَانٍ مُعَيَّنٍ ، يَدْخُلُ قَبْلَهُ وَيَخْرُجُ بَعْدَهُ . وإن اغْتِكَفَ رَمَضَانَ أو الْعَشْرَ الْآخِرَ مِنْهُ ، اسْتَحَبَّ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَةً الْعِيدِ فِي مُعْتَكِفِهِ ، وَيَخْرُجَ مِنْهُ إِلَى الْمُصَلَّى .

وإن نَذَرَ شَهْرًا مُطْلَقًا ، لَزِمَهُ شَهْرٌ مُتَابِعٌ ، نَصًّا ، وَحُكْمُهُ فِي دُخُولِ مُعْتَكِفِهِ وَخُرُوجِهِ مِنْهُ - كَمَا تَقَدَّمَ - وَيَكْفِي شَهْرٌ هِلَالِيٌّ نَاقِصٌ بَلَيَالِيهِ أو ثَلَاثُونَ يَوْمًا بَلَيَالِيهَا . وإن ابْتَدَأَ الثَّلَاثِينَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ،

(١ - ١) في د ، ز ، م : « إتمامه » .

(٢) في م : « بعينه » .

فَعَمَامُهُ فِي مِثْلِ تِلْكَ السَّاعَةِ مِنْ ^(١) الْيَوْمِ الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ ، وَإِنْ ابْتَدَأَهُ فِي أَثْنَاءِ اللَّيْلِ ، تَمَّ فِي مِثْلِ تِلْكَ السَّاعَةِ ^(٢) مِنَ اللَّيْلِ الْحَادِيهِ وَالثَّلَاثِينَ . وَإِنْ نَذَرَ أَيَّامًا أَوْ لَيَالِي مَعْدُودَةً ، فَلَهُ تَقْرِيقُهَا ، إِنْ لَمْ يَنْوَ الثَّابِتَ ، وَنَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ لَا تَدْخُلُ لَيْلَتُهُ ، وَكَذَا عَكْسُهُ .

وَإِنْ نَذَرَ شَهْرًا مُتَفَرِّقًا ، فَلَهُ تَتَابُعُهُ . وَإِنْ نَذَرَ أَيَّامًا أَوْ لَيَالِي مُتَتَابِعَةً ، لَزِمَهُ مَا يَتَخَلَّلُهَا مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ .

وَإِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ يَتَقَدَّمُ فُلَانٌ ، فَقَدِمَ فِي بَعْضِ النَّهَارِ ، لَزِمَهُ اعْتِكَافُ الْبَاقِي مِنْهُ ، وَلَمْ يَلْزِمَهُ قَضَاءُ مَا فَاتَ ، كَنَذْرِ اعْتِكَافِ زَمَنِ مَاضٍ . وَإِنْ قَدِمَ لَيْلًا ، لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ ، فَإِنْ كَانَ لِلنَّاذِرِ عُذْرٌ يَمْنَعُهُ الْاعْتِكَافَ عِنْدَ قُدُومِ فُلَانٍ ، مِنْ حَبْسٍ أَوْ مَرَضٍ ، قَضَى وَكَفَّرَ ، وَيَقْضَى بَقِيَّةُ الْيَوْمِ فَقَطْ .

فصل : مَنْ لَزِمَهُ تَتَابُعُ اعْتِكَافٍ ^(٣) ، لَمْ يَجُزْ لَهُ الْخُرُوجُ ، إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ؛ كَحَاجَةِ الْإِنْسَانِ ، مِنْ بَوْلٍ ، وَغَائِطٍ ، وَقَيْءٍ بَغْتَةً ، وَغَسَلٍ مُتَتَجَسِّسٍ يَحْتَاجُهُ ، وَالطَّهَارَةَ عَنْ حَدَثٍ ، لَا التَّجْدِيدَ ، وَلَهُ تَقْدِيمُهَا لِيُصَلِّيَ بِهَا أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَيَتَوَضَّأُ فِي الْمَسْجِدِ بِلَا ضَرَرٍ ، فَإِذَا خَرَجَ ، فَلَهُ الْمَشْيُ عَلَى عَادَتِهِ مِنْ غَيْرِ عَجَلَةٍ ، وَقَصْدُ بَيْتِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَكَانًا يَلِيقُ بِهِ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَلَا مِئَنَةً ؛ كَسِقَايَةٍ لَا يَحْتَسِمُ مِثْلُهُ مِنْهَا ، وَلَا نَقْصَ عَلَيْهِ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في ز : « في » .

(٣) في الأصل : « اعتكافه » .

وَيَلْزَمُهُ قَصْدُ أَقْرَبِ مَنْزِلِهِ ، وَإِنْ بَدَّلَ لَهُ صَدِيقُهُ أَوْ غَيْرُهُ مَنْزِلَهُ الْقَرِيبَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ ؛ لِلْمَشَقَّةِ بِتَرْكِ الْمُرُوءَةِ وَالِاخْتِشَامِ .

وَيَخْرُجُ لِیَأْتِيَ بِمَا كُؤِلَ وَمَشْرُوبٍ يَحْتَاجُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يَأْتِيهِ بِهِ .
وَلَا يَجُوزُ خُرُوجُهُ لِأَجْلِ أَكْلِهِ وَشُرْبِهِ فِي بَيْتِهِ . وَلَهُ غَسْلُ يَدِهِ فِيهِ فِي
إِنَاءٍ مِنْ وَسَخٍ وَزَقَرٍ^(١) وَنَحْوِهِمَا ؛ لِیَفْرَغَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ
لِغَسْلِهِمَا^(٢) .

وَيَخْرُجُ لِلْجُمُعَةِ إِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهِ ، أَوْ شَرَطَ الْخُرُوجَ إِلَيْهَا ، وَلَهُ
التَّكْبِيرُ إِلَيْهَا وَإِطَالَةُ الْمَقَامِ بَعْدَهَا ، وَلَا يَلْزَمُهُ سُلُوكُ الطَّرِيقِ الْأَقْرَبِ ،
وَيُسْتَحَبُّ لَهُ سُرْعَةُ الرَّجُوعِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ . وَكَذَا إِنْ تَعَيَّنَ خُرُوجُهُ لِإِطْفَاءِ
حَرِيقٍ وَإِنْقَاذِ غَرِيقٍ وَنَحْوِهِ ، وَلِتَغْيِيرِ مُتَعَيِّينٍ إِنْ اخْتِيجَ إِلَيْهِ ، وَلِشَهَادَةِ تَعَيَّنَ
عَلَيْهِ أَذَاؤُهَا ، فَيَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ ، وَلِخَوْفٍ مِنْ فِتْنَةٍ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ حُرْمَتِهِ أَوْ
مَالِهِ ؛ نَهْبًا وَحَرِيقًا وَنَحْوَهُ ، وَلِمَرْضٍ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْمَقَامُ ، أَوْ لَا يُمَكِّنُهُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ
شَدِيدَةٍ ؛ بَأَنْ يَحْتَاجَ إِلَى خِدْمَةٍ أَوْ فِرَاشٍ ، وَلَا يَسْتَطِيعُ اعْتِكَافُهُ ، لَا إِنْ كَانَ
الْمَرَضُ خَفِيفًا^(٣) ، كَصُدَاعٍ وَخُمَّى خَفِيفَةٍ . وَإِنْ أَكْرَهَهُ سُلْطَانٌ أَوْ غَيْرُهُ عَلَى
الْخُرُوجِ ، بَأَنْ حُمِلَ وَأُخْرِجَ ، أَوْ هَدَّدَهُ [٧٢ر] قَادِرٌ فَخَرَجَ بِنَفْسِهِ ، لَمْ يَسْتَطِيعْ
اعْتِكَافُهُ ؛ كَحَائِضٍ وَمَرِيضٍ ، وَخَائِفٍ أَنْ يَأْخُذَهُ السُّلْطَانُ ظُلْمًا ، فَخَرَجَ

(١) لَمْ يَجِدْ فِي الْمَعَاجِمِ مَا يَقْصِدُهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ مَعْنَى ، وَالْغَالِبُ أَنَّهَا عَامِيَّةٌ ، وَإِنَّمَا قَصْدُهُ مَا فِيهِ زَهْوَةٌ
أَوْ دَهْنٌ .

(٢) فِي د ، ز : « لَغَسْلِهِمَا » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

واختفى . وإن أخرجه لاستيفاء حق عليه ؛ فإن أمكنه الخروج منه بلا عذر ، بطل اعتكافه ، وإلا فلا ؛ لوجوب الخروج ، وإن خرج من المسجد ناسيا ، لم يتطّل ، وينتفى إذا زال العذر في الكل ، فإن أخر الرجوع إليه مع إمكانه ، بطل ما مضى ، كمرض وحيض . وتخرج المرأة لوجود حيض ونفاس ، فترجع إلى بيتها ، فإذا طهرت رجعت إلى المسجد ، وإن كان له رخصة غير مخطئة يمكنها ضرب خباء فيها بلا ضرر^(*) ، شئ إن لم تخف تلويثا ، فإذا طهرت دخلت المسجد ، ولعدة وفاة ونحوها ، مما يجب الخروج له . ولا تمتنع المستحاضة الاعتكاف ، ويجب عليها أن تتحفظ وتلتجئ^(١) ؛ لقلّ تلوث المسجد . فإن لم يمكن صيانتها منها ، خرجت منه . ولا يعود مريضا ، ولا يشهد جنازة ، ولا يجهزها خارج المسجد إلا بشرط أو وجوب ، وكذا كل قربة لا تتعين كزيارة ، وتحمل شهادة ، وأدائها ، وتغسيل ميت وغيره .

وإن شرط ما له منه بُدّ وليس بقربة كالعشاء في منزله والمبيت فيه ، جاز له فعله ، لا إن شرط الوطء ، أو الفرجة ، أو التزّهة ، أو الخروج للبيع والشراء للتجارة ، أو التكبّب بالصناعة في المسجد . وإن قال : متى مرضت ، أو عرض لى عارض ، خرجت . فله شرطه ، وله السؤال عن المريض ، والبيع والشراء في طريقه إذا خرج لما لا بُدّ منه ، ما لم يُعرج أو

(*) من هنا يوجد خرم في المخطوطة (ز) وينتهي قبل آخر باب ما يلزم الإمام والجيش من كتاب الجهاد .

(١) أى تشد اللجام . واللجام - فارسي معرب - خرقه تشدها الخائض حول وسطها .

يَقِفُ لِمَسْأَلَتِهِ ، وَلَهُ الدُّخُولُ إِلَى مَسْجِدٍ يُتِمُّ اعْتِكَافَهُ فِيهِ إِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى مَكَانٍ حَاجَتِهِ مِنَ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ أَوْ خَرَجَ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً بِلَا عُذْرٍ ، بَطَلَ اعْتِكَافُهُ ، فَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدَانِ مُتَلَاصِقَيْنِ ، بَحِثْ ^(١) يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِهِمَا فَيَصِيرُ فِي الْآخِرِ ، فَلَهُ الْإِتِّقَالُ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخِرِ ، وَإِنْ كَانَ يَمُشِي بَيْنَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا ، لَمْ يَجُزْ لَهُ الْخُرُوجُ وَإِنْ قَرُبَ . وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ خُرُوجًا مُعْتَادًا ، كَحَاجَةِ الْإِنْسَانِ ، وَالطَّهَارَةِ مِنَ الْحَدَثِ ، وَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، وَالْجُمُعَةِ ، وَالْحَيْضِ وَالتَّقَاسِ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ .

وَإِنْ خَرَجَ لَغَيْرِ مُعْتَادٍ ، كَتَفِيرٍ وَشَهَادَةٍ وَاجِبَةٍ وَخَوْفٍ مِنْ فِتْنَةٍ وَمَرَضٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَلَمْ يَتَطَاوَلَ ، فَهُوَ عَلَى اعْتِكَافِهِ وَلَا يَقْضِي الْوَقْتَ الْقَائِتَ بِذَلِكَ ؛ لِكَوْنِهِ يَسِيرًا وَإِنْ تَطَاوَلَ . فَإِنْ كَانَ الِاعْتِكَافُ تَطَوُّعًا ، خُيِّرَ بَيْنَ الرُّجُوعِ وَعَدَمِهِ ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ إِلَى مُعْتِكَافِهِ ، ثُمَّ لَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، نَذَرُ اعْتِكَافٍ أَيَّامٍ غَيْرِ مُتَتَابِعَةٍ وَلَا مُعَيَّنَةٍ ، فَيَلْزَمُهُ أَنْ يُتِمَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ، لَكِنَّهُ يَبْتَدِئُ الْيَوْمَ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ مِنْ أَوَّلِهِ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ^(٢) . الثَّانِي ، نَذَرُ أَيَّامًا مُتَتَابِعَةً غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ ، فَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْبِنَاءِ عَلَى مَا مَضَى ؛ بِأَنْ يَقْضِيَ مَا بَقِيَ مِنَ الْأَيَّامِ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، وَبَيْنَ الْاسْتِثْنَاءِ بِلَا كَفَّارَةٍ . الثَّالِثُ ، نَذَرُ أَيَّامًا مُعَيَّنَةً ، كَالْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ رَمَضَانَ ، فَعَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَ وَكَفَّارَةُ يَمِينٍ . وَإِنْ خَرَجَ جَمِيعُهُ لِمَا لَهُ بُدٌّ ، مُخْتَارًا ، عَمْدًا أَوْ مُكْرَهًا بِحَقٍّ ، بَطَلَ وَإِنْ قَلَّ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي مُتَتَابِعٍ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سقط من : م .

بشروط أو نيّة، استأنف ولا كفارة، وإن كان مكرهاً بغير حق، أو ناسياً، فقد تقدّم. وإن كان في معيّنين متتابعين كندّر شغبان متتابعاً، أو في معيّنين ولم يقيدّه بالتتابع، استأنف وكفر، ويكون القضاء والاستئناف في الكلّ على صفة الأداء فيما يمكن.

ويحرم عليه الوطء، فإن وطئ في فرج - ولو ناسياً - فسد اغتكاؤه، ولا كفارة للوطء، بل لإفساد نذره. وإن باشر دون الفرج لغير شهوة، فلا بأس، ولشهوة حرم، فإن أنزل، فكوّطء فيفسد^(١)، وإلا فلا. وإن سكر - ولو ليلاً - أو ارتدّد، بطل اغتكاؤه، ولا يتيى؛ لأنه غير معذور، وإن شرب ولم [٧٢ظ] يسكر، أو أتى كبيرة، لم يفسد.

ويستحب للمعتكف التشاغل بفعل القرب، واجتناب ما لا يغنيه، من جدال ومراء وكثرة كلام وغيره؛ لأنه مكروه في غيره، ففيه أولى. ولا بأس أن تزوره زوجته وتحادث معه وتضليح رأسه، أو غيره، ما لم يلتذ بشيء منها، وله أن يتحدث مع من يأتيه، ما لم يكثر، ويأمر بما يريد خفياً، لا يشغله. ولا يبيع ولا يشتري إلا ما لا بد له منه؛ طعام أو نحو ذلك. وليس الصمت من شريعة الإسلام. قال ابن عقيل: يكره الصمت إلى الليل^(٢). وقال^(٣) الموفق، والمجدد: ظاهر الأخبار تحريمه. وجزم به في «الكافي». وإن نذره، لم يف به^(٤).

(١) زيادة من: م. وانظر حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع ٤٩٣/٣.

(٢ - ٢) سقط من: م.

(٣) سقط من: م.

ولا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الْقُرْآنَ بَدَلًا مِنَ الْكَلَامِ ، وَتَقَدَّمَ^(١) فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ^(٢) . وَقَالَ الشَّيْخُ : إِنْ قَرَأَ عِنْدَ الْحُكْمِ الَّذِي أُنْزِلَ لَهُ ، أَوْ مَا يُنَاسِبُهُ فَحَسَنٌ ، كَقَوْلِهِ لِمَنْ دَعَاهُ لِذَنْبٍ تَابَ مِنْهُ : ﴿ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا ﴾^(٣) . وَقَوْلِهِ عِنْدَ مَا أَهَمَّهُ : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرَفَى إِلَى اللَّهِ ﴾^(٤) . وَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُ إِقْرَاءُ الْقُرْآنِ ، وَتَدْرِيسُ الْعِلْمِ ، وَمُنَاطَرَةُ الْفُقَهَاءِ وَمُجَالَسَتُهُمْ ، وَكِتَابَةُ الْحَدِيثِ فِيهِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ ، لَكِنْ فِعْلُهُ^(٥) لَذَلِكَ أَفْضَلُ مِنَ الْاِغْتِكَافِ ؛ لِتَعَدَّى نَفْعِهِ .

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَشْهَدَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ^(٥) ، وَيُضْلِحَ بَيْنَ الْقَوْمِ ، وَيَعُودَ الْمَرِيضَ ، وَيُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَائِزِ ، وَيُهَيِّئَ ، وَيُعْزِي ، وَيُؤَدِّنَ ، وَيُقِيمَ ، كُلُّ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ .

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ تَرْكُ لُبْسِ رَفِيعِ الثِّيَابِ ، وَالتَّلَذُّذِ بِمَا يَبَاحُ لَهُ قَبْلَ الْاِغْتِكَافِ ، وَلَا يَنَامُ إِلَّا عَنْ غَلْبَةٍ ، وَلَوْ مَعَ قُرْبِ الْمَاءِ ، وَأَلَّا يَنَامَ مُضْطَجِعًا ، بَلْ مُتَرَبِّعًا مُسْتَنِدًّا ، وَلَا يُكْرَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا بَأْسَ بِأَخْذِ شَعْرِهِ وَأُظْفَارِهِ ، وَأَنْ يَأْكُلَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَضَعَ سُفْرَةً يَشْقُطُ عَلَيْهَا مَا يَقَعُ عَنْهُ ؛ لِأَلَّا يُلَوِّثَ الْمَسْجِدَ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَطَيَّبَ .

(١ - ١) زيادة من : م .

(٢) سورة النور ١٦ .

(٣) سورة يوسف ٨٦ .

(٤) أى : فَعَلْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ زَمَنِ الْاِغْتِكَافِ ، أَفْضَلُ لَهُ مِنَ الْاِغْتِكَافِ لِأَنَّ الْمُنْفَعَةَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ تَتَعَدَّى .

(٥) فى : م : (غيرة) .

فصل : يَجِبُ بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ فِي الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى وَالْحَالَ وَنَحْوِهَا ،
حَسَبَ الْحَاجَةِ ، « وَأَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا ، وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ
أَشْوَأُهَا »^(١) . « وَمَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ ، بَنَى اللَّهُ لَهُ يَتِيمًا فِي الْجَنَّةِ »^(٢) . وَعِمَارَةُ
الْمَسَاجِدِ وَمُرَاعَاةُ أُتْبِيئَتِهَا مُسْتَحَبَّةٌ . وَيُسَنُّ أَنْ يُصَانَ كُلُّ مَسْجِدٍ عَنْ كُلِّ
وَسَخٍ وَقَذَرٍ وَقَذَاةٍ^(٣) وَمُخَاطِ ، وَتَقْلِيمِ أَظْفَارٍ ، وَقَصِّ شَارِبٍ ، وَخَلْقِ رَأْسٍ
وَنَتْفِ إِبْطٍ ، وَعَنْ رَائِحَةِ كَرِيهَةٍ ؛ مِنْ بَصَلٍ وَثُومٍ وَكُرَّاثٍ وَنَحْوِهَا ، فَإِنْ
دَخَلَهُ آكُلُ ذَلِكَ ، أَوْ مَنْ لَهُ ضَنَانٌ ، أَوْ بَخَرٌ قَوِيٌّ ، أُخْرِجَ^(٤) ، وَعَلَى قِيَاسِهِ
إِخْرَاجُ الرِّيحِ مِنْ دُئْبِهِ فِيهِ ، وَعَنْ بُزَاقٍ وَلَوْ فِي هَوَائِهِ ، وَهُوَ فِيهِ خَطِيئَةٌ ، فَإِنْ
كَانَتْ أَرْضُهُ حَصْبَاءً وَنَحْوَهَا ، فَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا ، وَإِلَّا مَسَحَهَا بِثَوْبِهِ أَوْ غَيْرِهِ ،
وَلَا يَكْفِي تَغْطِيطُهَا بِخَصِيرٍ ، وَإِنْ لَمْ يُرْلَعْهَا^(٥) فَاعْلَمْهَا ، لَزِمَ غَيْرُهُ إِزَالَتُهَا بِدَفْنٍ أَوْ

(١) لما أخرجه مسلم ، من حديث أبي هريرة ، في : باب فضل الجلوس في صلاة بعد الصبح ،
 وفضل المساجد ، من كتاب المساجد ومواضع الصلاة . صحيح مسلم ٤٦٤ / ١ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب من بنى مسجدًا ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١ /
 ١٢٢ . ومسلم ، في : باب فضل بناء المساجد والحث عليها من كتاب المساجد ومواضع
 الصلاة . صحيح مسلم ٣٧٨ / ٣ . والترمذي ، في : باب فضل بنية المسجد ، من أبواب
 الصلاة . عارضة الأحوذى ١١٥ / ٢ . والنسائي ، في : باب الفضل في بناء المساجد ، من كتاب
 المساجد . المجتبى ٢٦ / ٢ . وابن ماجه ، في : باب من بنى لله مسجدًا ، من كتاب المساجد
 والجماعات . سنن ابن ماجه ٢٤٣ / ١ . والدارمي ، في : باب من بنى لله مسجدًا ، من كتاب
 الصلاة . سنن الدارمي ٣٢٣ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦١ / ١ ، ٧٠ .

(٣) القذاة : ما يقع في العين والشراب والماء من تراب وغير ذلك .

(٤) في م : « إخراجها » .

(٥) في م : « يزلها » .

غَيْرِهِ . فَإِنْ بَدَّرَهُ الْبِرَاقُ أَخَذَهُ بِثَوْبِهِ وَحَكَّهُ بِيَعْضِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى حَائِطِهِ ، وَجَبَ أَيُّضًا إِزَالَتُهُ ^(١) . وَيُسَنُّ تَخْلِيْقُ ^(٢) مُوَضِّعِهِ .

وَتَحْرُمُ زَحْرَفَتُهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، وَتَجِبُ إِزَالَتُهُ ، وَيُكْرَهُ بِنَقْشٍ وَصَبْغٍ وَكِتَابَةٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُلْهِى الْمُصَلِّي عَنْ صَلَاتِهِ غَالِبًا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ ، حَرَّمَ وَوَجَبَ الضَّمَانُ ، وَفِي «الْعُنْيَةِ» : لَا بَأْسَ بِتَجْصِصِهِ .
انتهى ^(٤) . أَيْ : يُبَاحُ ^(٥) تَجْصِصُ حَيْطَانِهِ ، أَيْ : تَبْيِضُهَا بِهِ ^(٦) . وَصَحَّحَهُ الْحَارِثِيُّ ^(٧) . وَلَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ، وَقَالَ : هُوَ مِنْ زِينَةِ الدُّنْيَا . وَيُصَانُّ عَنْ تَغْلِيْقِ مُصْحَفٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي قِبْلَتِهِ ، دُونَ وَضْعِهِ ، بِالْأَرْضِ .

وَيَحْرُمُ فِيهِ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَالْإِجَارَةُ لِلْمُعْتَكِفِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَبَاطِلٌ . وَيُسَنُّ أَنْ يُقَالَ لَهُ : « لَا أُرِيحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ » ^(٨) .

(١) فَي : م : « مِنْ » .

(٢) فَي : م : « إِزَالَتُهَا » .

(٣) أَيْ : تَطْيِيبُهُ بِالْخَلْقِ .

(٤) زِيَادَةُ مِنْ : د .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٧) مسعود بن أحمد بن مسعود الحارثي البغدادي ثم المصري ، سعد الدين ، أبو محمود وأبو عبد الرحمن ، الفقيه ، المحدث ، الحافظ ، قاضي القضاة سمع بمصر والإسكندرية ودمشق ، وعنى بالحديث ، وقرأ بنفسه ، وكتب بخطه الكثير ، وخرج لجماعة من الشيوخ معاجم ، وتفقه وبرع ، وأفتى وصنف ، وشرح قطعة من كتاب «المقنع» من العارية إلى آخر الوصايا . توفي سنة إحدى عشرة وسبعمائة بالقاهرة . والحارثي ؛ نسبة إلى الحارثية ، قرية من قرى بغداد غربيها . ذيل طبقات الحنابلة ٣٦٢/٢ - ٣٦٤ ، الدرر الكامنة ١١٦/٥ ، ١١٧ .

(٨) لما أخرجه الترمذي ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا رَأَيْتُمْ =

ولا يُجوزُ التَّكْسِبُ فيه بالصَّنْعَةِ، كخِياطَةٍ وَغَيْرِهَا، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، لِحَاجَةِ وَغَيْرِهَا. وَلَا يَتَطَّلُ بِهِنَّ الْاِعْتِكَافُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ الْمَسْجِدُ مَكَانًا لِلْمَعَايِشِ، وَقُعُودِ الصَّنَائِعِ وَالْفَعْلَةِ فِيهِ يَنْتَظِرُونَ مَنْ^(١) يَكْتَرِيهِمْ بِمَنْزِلِهِ، وَوَضِعُ^(٢) الْبَضَائِعِ فِيهِ يَنْتَظَرُ^(٣) مَنْ يَشْتَرِيهَا، وَعَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ. وَإِنْ وَقَفُوا خَارِجَ أَبْوَابِهِ، فَلَا بَأْسَ. قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَرَى لِرَجُلٍ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ إِلَّا أَنْ يُلْزِمَ نَفْسَهُ الذُّكْرَ وَالتَّشْبِيحَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ إِنَّمَا بُنِيَتْ لِدَلَالَةِ وَلِلصَّلَاةِ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ ذَلِكَ، خَرَجَ إِلَى مَعَايِشِهِ.

و^(٣) يَجِبُ أَنْ^(٣) يُصَانَ عَنْ عَمَلِ صَنْعَةٍ، وَلَا يُكْرَهُ الْيَسِيرُ لِغَيْرِ التَّكْسِبِ، [٧٣] كَرَفْعِ ثَوْبِهِ وَخَصْفِ نَعْلِهِ^(٤)؛ سِوَاهُ كَانَ الصَّانِعُ يُرَاعِي الْمَسْجِدَ بِكُنْهِسٍ وَنَحْوِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَيُخْرَمُ لِلتَّكْسِبِ - كَمَا تَقَدَّمَ - إِلَّا الْكِتَابَةُ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ سَهَّلَ فِيهَا، وَلَمْ يُسَهِّلْ فِي وَضْعِ النَّعْشِ فِيهِ. قَالَ الْحَارِثِيُّ: لَأَنَّ الْكِتَابَةَ نَوْعُ تَحْصِيلٍ لِلْعِلْمِ، فَهِيَ فِي مَعْنَى الدِّرَاسَةِ. وَيُخْرِجُ

= من يبيع أو يتاع في المسجد، فقولوا: لا أربح الله تجارتك...». في باب النهي عن البيع في المسجد، من أبواب البيوع. عارضة الأخوذى ٦١/٦. وقال: حديث أبي هريرة، حسن غريب، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، كرهوا البيع والشراء في المسجد، وهو قول أحمد وإسحق. وقد رخص فيه بعض أهل العلم في البيع والشراء في المسجد. والدارمي، عن أبي هريرة أيضا، في: باب النهي عن استنشاد الضالة في المسجد...، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٢٦/١.

(١ - ١) في م: «يكريهم بمنزلة وضع».

(٢) في م: «ينتظرون».

(٣ - ٣) سقط من: د.

(٤) أى: خوزها باليخوز.

على ذلك تَغْلِيْمُ الصَّبِيَّانِ الْكِتَابَةَ فِيهِ ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَحْصُلَ ضَرَرٌ بِحَبِيرٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَيُسَنُّ أَنْ يُصَانَ عَنْ صَغِيرٍ لَا يُمَيِّزُ ، لِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ ^(١) وَلَا فَائِدَةٍ ^(٢) ، وَعَنْ مَجْنُونٍ حَالِ جُنُونِهِ ، وَعَنْ لَغَطٍ وَخُصُومَةٍ وَكَثْرَةِ حَدِيثِ لَاغٍ ، وَرَفْعِ صَوْتٍ بِمَكْرُوهِهِ . وَظَاهِرُ هَذَا ، أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِذَا كَانَ مُبَاحًا أَوْ مُسْتَحَبًّا ، وَعَنْ رَفْعِ الصَّبِيَّانِ أَصْوَاتَهُمْ بِاللَّعِبِ وَغَيْرِهِ ، وَعَنْ مَزَامِيرِ الشَّيْطَانِ ؛ مِنْ ^(٣) الْغِنَاءِ وَالتَّصْفِيْقِ ، وَالضَّرْبِ بِالْذُّفُوفِ .

وَيُمْتَنَعُ فِيهِ اخْتِلَاطُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَإِذَاءُ الْمُصَلِّينَ وَغَيْرِهِمْ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ ، وَيُمْتَنَعُ السُّكْرَانُ مِنْ دُخُولِهِ ، وَيُمْتَنَعُ نَجَسُ الْبَدَنِ مِنَ اللَّبَثِ فِيهِ - ^(٤) وَتَقَدَّمَ فِي الْغُسْلِ ^(٥) - ^(٦) بَلَا تَيْمُمٍ ، ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَلَا بَأْسَ بِالْمُنَاطَرَةِ فِي مَسَائِلِ الْفِقْهِ وَالْاجْتِهَادِ فِي الْمَسَاجِدِ ، إِذَا كَانَ الْقَصْدُ طَلَبَ الْحَقِّ ، فَإِنْ كَانَ مُغَالَبَةً وَمُنَافَرَةً ، دَخَلَ فِي حَيْثُ الْمُلَاحَاةِ وَالْجِدَالِ فِيمَا لَا يَغْنَى ، وَلَمْ يَجْزُ فِي الْمَسَاجِدِ . انْتَهَى .

وَيُبَاحُ فِيهِ عَقْدُ النِّكَاحِ ، وَالْقَضَاءُ ، وَاللَّعَانُ ، وَالْحُكْمُ ، وَإِنْشَاءُ الشُّعْرِ الْمُبَاحِ ، وَيُبَاحُ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنْ يَكُونَ فِي خِيْمَةٍ ، وَإِذْخَالُ الْبَعِيرِ فِيهِ . وَيُصَانُ عَنْ حَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ مُطْلَقًا . وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : يَجِبُ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

(٤ - ٤) سقط من : د ، م .

صَوْنُهُ عَنْ مُجْلُوسِهِمَا فِيهِ .

وَيُسْنُ أَنْ يُصَانَ عَنِ الْمُرُورِ فِيهِ ؛ بَأَنْ لَا يُجْعَلَ طَرِيقًا إِلَّا لِلْحَاجَةِ ، وَكَوْنُهُ طَرِيقًا قَرِيبًا حَاجَةً . وَكَذَا الْجَنْبُ بِلَا وُضُوءٍ .

وَيُباحُّ لِلْمُعْتَكِفِ وَغَيْرِهِ التَّوَمُّ فِيهِ . قَالَ الْحَارِثِيُّ : وَكَذَا مَا لَا يُسْتَدَامُ كَبَيْتُوتَةِ الضَّيْفِ ، وَالْمَرِيضِ ، وَالْمُسَافِرِ ، وَقَيْلُولَةِ الْمُجْتَازِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، لَكِنْ لَا يَنَامُ قُدَّامَ الْمُصَلِّينَ .

وَيُسْنُ صَوْنُهُ عَنْ إِنْشَادِ شِعْرِ مُحَرَّمٍ وَقَبِيحٍ ، وَعَمَلِ سَمَاعٍ ، وَإِنْشَادِ ضَالَّةٍ ، وَنَشْدَانِهَا ، وَيُسْنُ لِسَامِعِهِ أَنْ يَقُولَ لَهُ ^(١) : « لَا وَجَدْتَهَا ، وَلَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ » ^(٢) . وَمِنْ إِقَامَةِ حَدٍّ ، وَسَلِّ سَيْفٍ ، وَنَحْوِهِ . وَيُكْرَهُ فِيهِ الْخَوْضُ وَالْفُضُولُ ، وَحَدِيثُ الدُّنْيَا ، وَالْإِتْفَاقُ بِهِ ، وَإِخْرَاجُ حَصَاءٍ وَتُرَابِهِ لِلتَّبَرُّكِ بِهِ وَغَيْرِهِ ^(٣) . وَلَا يَسْتَعْمِلُ النَّاسُ حُضْرَهُ وَقَنَادِيلَهُ فِي أَغْرَاضِهِمْ ، كَالْأَغْرَاسِ ،

(١) سقط من : م .

(٢) أخرجه مسلم ، بلفظ : « من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد ، فليقل : لا ردها الله عليك . إن المساجد لم تكن لهذا » . في : باب النهي عن نشد الضالة في المسجد ... إلخ ، من كتاب المساجد ومواضع الصلاة . صحيح مسلم ٣٩٧/١ . وأبو داود ، بلفظ : « لا أداها الله إليك . فإن المساجد لم تكن لهذا » . في : باب كراهية إنشاد الضالة في المسجد من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١١١ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن إنشاد الضوال في المسجد ، من كتاب المساجد والجماعات . سنن ابن ماجه ٢٥٢/١ . والدارمي ، في : باب النهي عن استنشاد الضالة في المسجد ... إلخ ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٢٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٣٤٩ ، ٤٢٠ . كلهم من حديث أبي هريرة .

(٣) زيادة من : م .

والأغزِيَّة ، وغير ذلك . ومَن له الأكلُ فيه ، فلا يُلَوِّثُ حُصْرَه ، ولا يُلقِي العِظَامَ ونحوها فيه ، فإن فَعَلَ ، فعليه تَنْظِيفُ ذلك . ولا يَجُوزُ أن يُغْرَسَ فيه شَيْءٌ ، ويُقْلَعُ ما غُرِسَ فيه ولو بعدَ إيقافه ، ولا حَفْرُ بُئْرٍ . ويأتى آخِرُ الوَقْفِ .

ويَحْرُمُ الجِمَاعُ فيه . وقال ابنُ تَمِيمٍ : يُكْرَهُ الجِمَاعُ فَوْقَهُ والتَّمَسُّحُ بحائِطِهِ والبُؤْلُ عليه . وَجَوَّزَ فى «الرَّعايَةِ» الوُطْءَ فيه وعلى سَطْحِهِ ، وتَقَدَّمَ بعضُ ذلك . وَيَحْرُمُ بَوْلُهُ فيه ولو فى إِناءٍ . وَقَصَدَ وَجِجَامَةً وَقَيْءٌ ، ونحوه . وإن دَعَتْ إليه حَاجَةٌ كَبِيرَةٌ ، خَرَجَ الْمُتَعَكِّفُ مِنَ الْمَسْجِدِ ، ففَعَلَهُ . وإن اسْتَغْنَى عنه ، لم يَكُنْ له الخُرُوجُ إليه ، كالمَرَضِ الَّذِى يُمْكِنُ اخْتِمَالُهُ . وكذا حُكْمُ نَجَاسَةٍ فى هَوَائِهِ - كَالْقَتْلِ عَلَى نِطْعٍ^(١) - وَدَمٍ ونحوه فى إِناءٍ^(٢) . وإن بَالَ خَارِجَهُ وَجَسَدَهُ فيه دُونَ ذَكَرِهِ ، كُرِهَ . وَيُباحُ الوُضُوءُ فيه والغُسْلُ بلا ضَرَرٍ ، إِلَّا أن يَحْضُلَ مَعَهُ^(٣) بُصَاقٌ أو مُخَاطٌ ، وتَقَدَّمَ بَعْضُهُ فى البابِ ، وبَعْضُهُ فى آخِرِ الوُضُوءِ .

ويُباحُ غَلْقُ أَبْوَابِهِ فى غيرِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ ؛ لِقَوْلِهِ يَدْخُلُهُ مَن يُكْرَهُ دُخُولُهُ إليه ، وَقَتْلُ الْقَمَلِ والْبَرَاغِيثِ فيه إنْ أَخْرَجَهُ ، وإِلَّا حُرْمَ إلقاءه فيه .

وليس لكافرٍ دُخُولُ حَرَمِ مَكَّةَ ، لا حَرَمِ الْمَدِينَةِ ، ولا دُخُولُ مَسَاجِدِ^(٤)

(١) النُّطْعُ ، بساط من الجلد كثيراً ما كان يقتل فوقه المحكوم عليه بالقتل . يقال : على بالسيف والنطع .

(٢) أى : يحرم .

(٣) فى م : « منه » .

(٤) فى م : « مسجد » .

الحلّ، ولو بإذن مُسليم، ويَجُوزُ دُخُولُهَا لِلذَّمِّ إِذَا اسْتَوْجِرَ لِعِمَارَتِهَا.

ولا بَأْسَ بِالاجْتِمَاعِ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْأَكْلِ فِيهِ، وَالاسْتِيقَاءِ فِيهِ لِمَنْ لَهُ سَرَاوِيلُ. وَإِذَا دَخَلَهُ وَقَتَ السَّحْرِ فَلَا يَتَقَدَّمُ إِلَى صَدْرِهِ. قَالَ حَرِيزُ^(١) بْنُ عُثْمَانَ: كُنَّا نَسْمَعُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَكُونُ قَبْلَ الصُّبْحِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ. وَيُكْرَهُ السُّؤَالُ، وَالتَّصَدُّقُ عَلَيْهِ فِيهِ، لَا عَلَى غَيْرِ السَّائِلِ. وَيُقَدَّمُ دَاخِلُهُ يُمْنَاهُ فِي دُخُولِهِ، عَكْسَ خُرُوجِهِ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ^(٢)، وَتَقْدَمُ. وَإِذَا لَمْ يُصَلِّ فِي نَعْلَيْهِ، وَضَعَهُمَا فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا يَزِمُ^(٣) بِهِمَا عَلَى وَجْهِ التَّكْبِيرِ وَالتَّعَاطُفِ. وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِإِثْلَافِ شَيْءٍ مِنْ أَرْضِ الْمَسْجِدِ أَوْ آذَى أَحَدًا، لَمْ يَجُزْ، وَيَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِسَبَبِهِ، وَالْأَدَبُ [٧٣٥] أَلَّا يَفْعَلَ ذَلِكَ.

(١) فِي النسخ: «جرير». تصحيف.

وهو حرير بن عثمان بن جبر الرحبي الميشتقي، تابعي ثبت، ولد سنة ثمانين، وتوفي سنة ثلاث وستين ومائة. تهذيب التهذيب ٢/٢٣٧ - ٢٤١.

(٢) من ذلك ما أخرجه مسلم بإسناده، عن أبي حميدٍ أو أبي أسيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ، افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَإِذَا خَرَجَ، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ». فِي: بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ. صحيح مسلم ١/٤٩٤، ٤٩٥. وأبو داود، فِي: بَابِ فِيمَا يَقُولُهُ الرَّجُلُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سنن أبي داود ١/١٠٩. والترمذي، فِي: بَابِ مَا يَقُولُ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدَ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ. عارضة الأحوذى ٢/١١١. والنسائي، فِي: بَابِ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَعِنْدَ الْخُرُوجِ مِنْهُ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ. المجتبى ٢/٤١. وابن ماجه (عن أبي حميد فحسب)، فِي: بَابِ الدُّعَاءِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ. سنن ابن ماجه ١/٢٥٤. والدارمي، فِي: بَابِ الْقَوْلِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَفِي: بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَإِذَا خَرَجَ، مِنْ كِتَابِ الاسْتِئْذَانِ. سنن الدارمي ١/٣٢٤، ٢/٢٩٣. والإمام أحمد، فِي: الْمَسْنَدِ ٤٩٧/٣، ٤٢٥/٥.

(٣) فِي م: «يَدْم».

وَيُسَنُّ كُنْهَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَإِخْرَاجُ كُنَاسَتِهِ، وَتَنْظِيفُهُ وَتَطْيِيبُهُ فِيهِ، وَتَجْمِيرُهُ فِي الْجُمُعِ، وَيُسْتَحَبُّ شَغْلُ الْقَنَادِيلِ فِيهِ كُلَّ لَيْلَةٍ، وَكَثْرَةُ^(١) إِيقَادِهَا زِيَادَةً عَلَى الْحَاجَةِ يُمْنَعُ^(٢) مِنْهُ. قَالَ الْحَارِثِيُّ^(٣): الْمَوْقُوفُ عَلَى الْاسْتِصْبَاحِ فِي الْمَسَاجِدِ يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ^(٤) بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُزَادُ عَلَى الْمُعْتَادِ لِلَّيْلَةِ النَّصْفِ مِنْ شِعْبَانَ، وَلَا لِلَّيْلَةِ^(٥) الْخَتَمِ، وَلَا لِلَّيْلَةِ الْمَشْهُورَةِ بِالرَّغَائِبِ، فَإِنْ زَادَ ضَمِنَ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ بَذْعَةٌ وَإِضَاعَةٌ مَالٍ؛ لِحُلُولِهِ عَنْ نَفْعِ الدُّنْيَا وَنَفْعِ الْآخِرَةِ، وَيُؤَدَّى عَادَةً إِلَى كَثْرَةِ اللَّغَطِ وَاللَّهُوِ وَشَغْلِ قُلُوبِ الْمُصَلِّينَ. وَتَوَهُّمُ كَوْنِهَا قُرْبَةً، بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الشَّرْعِ. انْتَهَى^(٦).

وَيُنَبِّغِي إِذَا أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْمَسْجِدِ مِمَّا يُصَانُ عَنْهُ أَلَّا يُلْقِيَهُ فِيهِ، بِخِلَافِ حَضْبَاءَ وَنَحْوِهَا، لَوْ أَخَذَهَا^(٧) فِي يَدِهِ ثُمَّ رَمَى بِهَا فِيهِ. وَيُمْنَعُ النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْجَوَامِعِ مِنْ اسْتِطْرَاقِ حِلْقِي الْفُقَهَاءِ وَالْقُرَّاءِ.

وَيُسَنُّ أَنْ يَشْتَغَلَ فِي الْمَسْجِدِ بِالصَّلَاةِ وَالْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَ^(٨) كَرِهَ أَحْمَدُ^(٨) أَنْ يَسْنِدَ ظَهْرَهُ إِلَيْهَا. وَلَا يُشَبِّكُ أَصَابِعَهُ فِيهِ، زَادَ فِي

(١) فِي م: «كَرِهَ».

(٢) فِي م: «وَيُمْنَعُ».

(٣) فِي م: «الْقَاضِي».

(٤) سَقَطَ مِنْ: م.

(٥) فِي م: «كَلِيلَةٍ».

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ: د، م.

(٧) فِي م: «أَخَذَهَا».

(٨ - ٨) فِي م: «يَكْرَهُ».

«الرعاية»: على خلافِ صِفَةِ ما شَبَّكها النبي ﷺ. ويُباحُ اتِّخَاذُ المِحْرَابِ فيه وفي المنزِلِ. ويُضَمَّنُ المسجدُ بالإِثْلَافِ إجماعاً، ويُضَمَّنُ بالعَصْبِ، قاله^(١) الشيخُ.

^(٢) وللإمام^(٢) أن يأذنَ في بناءِ مسجدٍ في طريقٍ واسعٍ، وعليه، ما لم يَضُرَّ بالنَّاسِ. وَيَحْرُمُ أن يُبْنَى مَسْجِدٌ إلى جَنْبِ مَسْجِدٍ، إِلَّا لِحَاجَةِ كَضِيْقِ الأوَّلِ ونحوِه. وَيُكْرَهُ تَطْيِينُهُ وبنائُهُ بِنَجَسٍ. وإذا لم يَتَقَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ في القَرْيَةِ أَحَدٌ، بل مائتوا أو أَسْلَمُوا، جازَ أن تُتَّخَذَ البَيْعَةُ^(٣) مَسْجِداً، لا سِيَّما إذا كانت بِبَرِّ الشَّامِ، فَإِنَّهُ فُتِحَ عَثْوَةٌ، قاله الشيخُ. وَتَبَّتْ في الحَبَرِ ضَرْبُ الحَبَائِءِ واحتِجَازُ الحَصِيرِ فيه.

وَيُكْرَهُ لَغَيْرِ الإمامِ مُداوِمَةُ مَوْضِعٍ مِنْهُ لا يُصَلِّي إِلَّا فِيهِ، فإن دَاوَمَ، فليس هو أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ، فإذا قامَ مِنْهُ فَلَغَيْرِهِ الجُلُوسُ فيه.

وليس لأَحَدٍ أن يُقِيمَ مِنْهُ إِنْسَانًا وَيَجْلِسَ غَيْرُهُ مَكَانَهُ، إِلَّا الصَّبِيُّ، فَيُؤَخَّرُ عَنِ المَكَانِ الفَاضِلِ، وتَقْدَمُ أَوَّلُ صِفَةِ الصَّلَاةِ وآخِرُ الجُمُعَةِ. وَمَنْ قامَ مِنْ مَوْضِعِهِ لِعُذْرٍ ثُمَّ عادَ إِلَيْهِ، فهو أَحَقُّ بِهِ. وإن كان لَغَيْرِ عُذْرٍ، سَقَطَ حَقُّهُ بَقِيَّامِهِ، إِلَّا أن يُخَلَّفَ مُصَلِّي مَفْرُوشًا ونحوَه، وَيُنْبَغِي لِمَنْ قَصَدَ المَسْجِدَ للصَّلَاةِ أو غَيْرِها أن يَتَوَيَّ الاغْتِكَافَ مُدَّةً لُبِّيَّةً،

(١) في م: «قال».

(٢ - ٢) في د، م: «للإمام».

(٣) البيعة: معبد النصارى.

لا سِيَّما إِنْ كانَ صائِئاً . وإِنْ جَعَلَ سُفْلَ بَيْتِهِ أَوْ عُلوَّهُ مَسْجِداً ، صَحَّ ،
وانْتَفَعَ بِالْآخِرِ . وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يُهْدَمَ الْمَسْجِدُ وَيُجَدِّدَ بِنَاؤُهُ لِمَصْلَحَةٍ ، نَصَّ
عليه . قال القاضي : حَرِيمُ الْجَوَامِعِ وَالْمَسَاجِدِ إِنْ كانَ الِازْتِفاقُ بِها مُضِرّاً
بِأَهْلِ الْجَوَامِعِ وَالْمَسَاجِدِ ، مُنِعُوا مِنْهُ ، وَلَمْ يَجُزْ لِلْسلْطانِ أَنْ يَأْذَنَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ
المُصَلِّينَ بِها أَحَقُّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَرَرٌ ، جازَ الِازْتِفاقُ بِحَرِيمِها ، ولا يُغْتَبَرُ
فيه إِذْنُ السُّلْطانِ ، ولا يَجُوزُ إِحْداثُ الْمَسْجِدِ فِي الْمَقْبَرَةِ ، وتَقَدَّمَ فِي
بابِ^(١) اجْتِنابِ النَّجاسَةِ . قال الشَّيْخُ : ما عَلِمْتُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَماءِ كَرِهَ
السَّوَاكَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَالْآثارُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يَسْتَتَكُونُ فِي
الْمَسْجِدِ . وَإِذا سَرَّخَ شَعْرَهُ فِيهِ وَجَمَعَهُ فَلَمْ يَتْرُكْهُ ، فلا بَأْسَ بِذلك ؛ سِوَا
قُلْنَا بِطَهارةِ الشَّعْرِ أَوْ نَجاستِهِ ، وَأَمَّا إِذا تَرَكَ شَعْرَهُ فِيهِ ، فَهذا يُكْرَهُ ، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ نَجِسا ، فَإِنَّ الْمَسْجِدَ يُصانُ عَنِ الْقَذاةِ الَّتِي تَقَعُ فِي الْعَيْنِ .

(١) سقط من : م .

كِتَابُ الْحَجِّ

وهو قَصْدُ مَكَّةَ لِلتَّشْكِ فِي زَمَنِ مَخْصُوصٍ، وهو أَحَدُ أَزْكَانِ
الإِسْلَامِ، وهو فَرْضٌ كِفَايَةٌ كُلِّ عَامٍ، وفَرْضُ سَنَةٍ يَشْعُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ^(١)، ولم
يَحْجِ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ هِجْرَتِهِ سِوَى حَجَّةٍ وَاحِدَةٍ، وهى حَجَّةُ الْوَدَاعِ، ولا
خِلَافَ أَنَّهَا كَانَتْ سَنَةً عَشْرٍ، وَكَانَ قَارِنًا، نَصًّا^(٢). وَالْعُمْرَةُ زِيَارَةُ الْبَيْتِ
عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَتَجِبُ عَلَى الْمَكِّيِّ كَغَيْرِهِ، وَنَصُّهُ، لا. وَيَجِبَانِ فِي
الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً، عَلَى الْفَوْرِ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ:

الإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، فلا يَجِبُ^(٣) عَلَى كَافِرٍ وَلَوْ مُرْتَدًّا، وَيُعَاقَبُ عَلَيْهِ
وَعَلَى سَائِرِ فُرُوعِ الإِسْلَامِ كَالْتَّوْحِيدِ إِجْمَاعًا. ولا يَجِبُ عَلَيْهِ بِاسْتِطَاعَتِهِ
فِي حَالِ رِدَّتِهِ فَقَطْ، وَلَا تَبْطُلُ اسْتِطَاعَتُهُ بِرِدَّتِهِ. وَإِنْ حَجَّ ثُمَّ ارْتَدَّ، ثُمَّ
أَسْلَمَ وَهُوَ مُسْتَطِيعٌ، لَمْ يَلْزَمْهُ حَجٌّ، وَتَقَدَّمَ بَعْضُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ.
وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ، وَيَبْطُلُ إِحْرَامُهُ وَيَخْرُجُ مِنْهُ بِرِدَّتِهِ فِيهِ. وَلَا يَجِبُ عَلَى
مَجْنُونٍ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ إِنْ عَقَدَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ عَقَدَهُ لَهُ وَلِيُّهُ، وَلَا تَبْطُلُ
اسْتِطَاعَتُهُ بِجُنُونِهِ، وَلَا إِحْرَامُهُ^(٤) بِهِ كَالصَّوْمِ. وَلَا يَبْطُلُ الإِحْرَامُ بِالْإِغْمَاءِ

(١) فِي م: «الأكثريين».

(٢) فِي م: «بها».

(٣) أَى: أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ لَمْ يَقْضِهِ.

(٤) أَى: لَا يَبْطُلُ إِحْرَامُهُ بِجُنُونِهِ. انْظُرِ «الْمَقْنَعُ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ مَعَهُمَا الْإِنْصَافُ» ١٢/٨.

والمؤت والشكر.

والبُلُوغُ، والحُرِّيَّةُ، فلا يَجِبُ على صَغيرٍ، [٧٤و] ولا على ^(١) قِنٍّ، وكذا مُكَاتَبٌ ومُدَبَّرٌ وأُمٌّ وَلَدٌ ومُعْتَقٌ بَعْضُهُ، وَيَصِحُّ مِنْهُمْ، ولا يُجْزَى عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ أَوْ يُفَيَّقَ أَوْ يَتَلَعَّ أَوْ يَعْتِقَ فِي الْحَجِّ، قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ عَرَفَةَ أَوْ بَعْدَهُ، قَبْلَ قَوْتِ وَقْتِهِ إِنْ عَادَ فَوَقَفَ، وَيَلْزُمُهُ الْعَوْدُ إِنْ أَمَكَّنَهُ، وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَائِفِهَا فَيُجْزَى لَهُمْ. قَالَ الْمُؤَقِّ وَغَيْرُهُ فِي إِحْرَامِ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ: إِنْمَا يُعْتَدُّ بِإِحْرَامٍ وَوُقُوفٍ مَوْجُودَيْنِ إِذَنْ، وَمَا قَبْلَهُ تَطَوُّعٌ لَمْ يَتَّقِلْبَ فَرَضًا. وَقَالَ الْمَجْدُ وَجَمْعٌ: يَنْتَقِدُ إِحْرَامَهُ مَوْقُوفًا، فَإِذَا تَغَيَّرَ حَالُهُ، تَبَيَّنَ فَرَضِيَّتُهُ.

ولو سَعَى قِنٍّ أَوْ صَغِيرٌ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ، وَقَبْلَ الْوُقُوفِ وَالْعَتَقِ وَالْبُلُوغِ، وَقَلْنَا: السَّعَى رُكْنٌ - وَهُوَ الْمَذْهَبُ - لَمْ يُجْزَئْهُ وَلَوْ أَعَادَ السَّعَى؛ لِأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ مُجَاوِزَةً عَدِيدَهُ وَلَا تَكَرَّارَهُ، وَخَالَفَ الْوُقُوفُ؛ إِذْ هُوَ مَشْرُوعٌ وَلَا قَدْرَ لَهُ مَحْدُودٌ. وَقِيلَ: يُجْزِئُهُ إِذَا أَعَادَ السَّعَى.

وَيُحْرِمُ الْمُمَيَّرُ ^(٢) بِإِذْنِ وَلِيِّهِ، وَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهُ، وَلَا يَصِحُّ بغيرِ إِذْنِهِ. وَغَيْرُ الْمُمَيَّرِ يُحْرِمُ عَنْهُ وَلِيُّهُ - وَلَوْ كَانَ الْوَلِيُّ مُحْرِمًا، أَوْ لَمْ يَحْجُجْ ^(٣) عَنْ نَفْسِهِ ^(٤) - وَهُوَ مَنْ يَلِي مَالَهُ. وَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ الْوَلِيِّ مِنَ الْأَقَارِبِ ^(٥). وَمَعْنَى إِحْرَامِهِ

(١) زيادة من: م.

(٢) بعده في م: «بنفسه».

(٣ - ٣) زيادة من: م.

(٤) بعده في د: «وإن أذن لمن أحرم عنه جاز».

عنه ، عَقْدُهُ الإِحْرَامَ لَهُ ، فَيَصِيرُ الصَّغِيرُ بِذَلِكَ مُحَرِّمًا ، دُونَ الْوَلِيِّ . وَكُلُّ مَا أَمَكَّنَهُ فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ كَالْوُقُوفِ وَالْمَبِيتِ ، لَزِمَهُ ، وَسِوَاهُ حَضَرَهُ ^(١) الْوَلِيُّ فِيهِمَا ^(٢) أَوْ غَيْرُهُ . وَمَا عَجَزَ عَنْهُ ، فَعَلَهُ عَنْهُ الْوَلِيُّ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَزِمَى عَنْهُ إِلَّا مَنْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ ، كَمَا فِي النَّيَابَةِ فِي الْحَجِّ ، أَى : إِنْ كَانَ الْوَلِيُّ مُحَرِّمًا ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِنْ كَانَ حَلَالًا لَمْ يُعْتَدَ بِهِ . وَإِنْ أَمَكَّنَ الصَّبِيَّ أَنْ يُنَاوِلَ الثَّائِبَ الْحَصَى نَاوِلَهُ ، وَإِلَّا اسْتَحِبَّ أَنْ تُوضَعَ الْحَصَاةُ فِي كَفِّهِ ، ثُمَّ تُؤْخَذَ مِنْهُ فَتُرْمَى عَنْهُ . فَإِنْ وَضَعَهَا الثَّائِبُ فِي يَدِهِ وَرَمَى بِهَا ^(٣) ، فَجَعَلَ يَدَهُ كَالْآلَةِ ، فَحَسَنَ . وَإِنْ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَطُوفَ ، فَعَلَهُ ، وَإِلَّا طِيفَ بِهِ مَحْمُولًا أَوْ زَاكِيًا . وَيَصِحُّ طَوَافُ الْحَلَالِ بِهِ وَالْمُحَرَّمِ ، طَافَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ لَا ؛ لَوْجُودِ الطَّوَافِ مِنَ الصَّبِيِّ ، كَمَحْمُولِ مَرِيضٍ وَلَمْ يُوجَدْ مِنَ الْحَامِلِ إِلَّا النِّيَّةُ ، كَحَالَةِ الإِحْرَامِ . وَتُعْتَبَرُ النِّيَّةُ مِنَ الطَّائِفِ بِهِ - وَيَأْتِي فِي بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ - وَكَوْنُهُ يَمُنُّ يَصِحُّ أَنْ يُعَقَّدَ لَهُ الإِحْرَامُ . فَإِنْ نَوَى الطَّوَافَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنِ الصَّبِيِّ ، وَقَعَ عَنْ الصَّبِيِّ ، كَالْكَبِيرِ يُطَافُ بِهِ مَحْمُولًا لِعُذْرِ .

وَنَفَقَةُ الْحَجِّ الَّتِي تَزِيدُ عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ وَكَفَّارَتِهِ ، فِي مَالٍ وَلَيْتَهُ إِنْ كَانَ أَنْشَأَ السَّفَرَ بِهِ تَمَرِينًا عَلَى الطَّاعَةِ . وَأَمَّا سَفَرُ الصَّبِيِّ مَعَهُ لِلتَّجَارَةِ أَوْ خِدْمَةٍ ، أَوْ إِلَى مَكَّةَ لِيَسْتَوِطِنَهَا ، أَوْ لِيَقِيمَ بِهَا لِعِلْمٍ ، أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يُنَاحِ لَهُ السَّفَرُ بِهِ ، فِي وَقْتِ الْحَجِّ وَغَيْرِهِ ، وَمَعَ الإِحْرَامِ وَعَدَمِهِ ، فَلَا نَفَقَةَ عَلَى الْوَلِيِّ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، د : « أَحْضَرَهُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، د : « فِيهَا » .

(٣) بَعْدَهُ فِي م : « عَنْهُ » .

وَعَمْدُهُ هُوَ وَمَجْنُونٌ ، خَطَأً ، فَلَا يَجِبُ بِفِعْلِهِمَا شَيْءٌ إِلَّا فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ فِي خَطَأٍ وَنِسْيَانٍ . وَإِنْ فَعَلَ بِهِمَا الْوَلِيُّ فِعْلاً لِمَصْلَحَةٍ ، كَتَغْطِيَةِ رَأْسِهِ لِيَزِيدَ أَوْ تَطْيِيبِهِ لِمَرِيضٍ ، أَوْ خَلْقِ رَأْسِهِ ، فَكَفَّارَتُهُ عَلَى الْوَلِيِّ أَيْضًا . وَإِنْ وَجَبَ فِي كَفَّارَةِ صَوْمٍ ، صَامَ الْوَلِيُّ .

وَوَطْءُ الصَّبِيِّ كَوَطْءِ الْبَالِغِ نَاسِيًا ، يَمْضِي فِي فَاسِدِهِ ، وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، نَصًّا ، وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا تَحَلَّلَ الصَّبِيُّ مِنْ إِحْرَامِهِ لِفَوَاتٍ ، أَوْ إِحْصَارٍ ، لَكِنْ إِذَا أَرَادَ الْقَضَاءُ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقَدِّمَ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ عَلَى الْمُقْضِيَّةِ ، فَلَوْ خَالَفَ وَقَتَلَ ، فَهُوَ كَالْبَالِغِ ، يُحْرِمُ قَبْلَ الْفَرَضِ بَعِيرَهُ . وَمَتَى بَلَغَ فِي الْحُجَّةِ الْفَاسِدَةِ فِي حَالٍ يُجْزِئُهُ عَنْ حُجَّةِ الْفَرَضِ لَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً ، فَإِنَّهُ يَمْضِي فِيهَا ، ثُمَّ يَقْضِيهَا ، وَيُجْزِئُهُ ذَلِكَ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْقَضَاءِ ، كَمَا يَأْتِي نَظِيرُهُ فِي الْعَبْدِ .

وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ الْإِحْرَامُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَا لِلْمَرْأَةِ الْإِحْرَامُ نَفْلًا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجٍ ، فَإِنْ فَعَلَا ، انْعَقَدَ ، وَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا ، وَيَكُونَانِ كَالْمُحْضَرِّ ، فَلَوْ لَمْ تَقْبَلِ الْمَرْأَةُ تَحْلِيلَهُ ، أُثِمَتْ ، وَلَهُ مُبَاشَرَتُهَا . فَإِنْ كَانَ بِإِذْنٍ أَوْ أَحْرَمًا بِتَذِيرٍ ، أَذِنَ لَهَا فِيهِ أَوْ لَمْ يَأْذُنْ فِيهِ لِلْمَرْأَةِ ، لَمْ يَجْزِ تَحْلِيلُهُمَا . وَلِلْسَيِّدِ وَالزَّوْجِ الرَّجُوعُ فِي الْإِذْنِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ إِنْ عَلِمَ الْعَبْدُ بِرُجُوعِ سَيِّدِهِ عَنْ إِذْنِهِ ، فَكَمَا لَوْ لَمْ يَأْذُنْ ، وَإِلَّا ، فَالْخِلَافُ^(١) [٧٤ ظ] فِي عَزْلِ الْوَكِيلِ قَبْلَ عِلْمِهِ .

(١) أى: فكالخلافاً في عزل الوكيل قبل علمه بعزل موكله له . والمذهب أنه ينعزل . انظر كشف القناع ٣٨٣/٢ .

وَيَلْزَمُ الْعَبْدَ حُكْمَ جَنَاتِهِ^(١) كَحُرِّ مُعْسِرٍ ، فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يَصُمْ ، فَلَسِيْدِهِ أَنْ يُطْعِمَ عَنْهُ . وَإِنْ أَفْسَدَ حَجَّهَ بِالْوَطْءِ ، لَزِمَهُ الْمُضِيُّ فِيهِ وَالْقَضَاءُ ، وَيَصِحُّ فِي رِقِّهِ . وَلَيْسَ لِلْسَيِّدِ مَنَعُهُ مِنَ الْقَضَاءِ ، إِنْ كَانَ شُرُوعُهُ فِيمَا أَفْسَدَهُ بِإِذْنِهِ . وَإِنْ عَتَقَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا لَزِمَهُ مِنْ ذَلِكَ ، لَزِمَهُ أَنْ يَتَّيِدَ بِحُجَّةٍ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ خَالَفَ ، فَحُكْمُهُ كَالْحُرِّ ؛ يَبْدَأُ بِنَذْرِ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ^(٢) . فَإِنْ عَتَقَ فِي الْحُجَّةِ الْفَاسِدَةِ فِي حَالٍ يُجْزِئُهُ عَنْ حُجَّةِ الْقَرَضِ لَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً ، فَإِنَّهُ يَمْضِي فِيهَا ثُمَّ يَقْضِيهَا ، وَيُجْزِئُهُ ذَلِكَ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْقَضَاءِ .

وَإِنْ تَحَلَّلَ لِحَضَرٍ ، أَوْ خَلَّاهُ سَيِّدُهُ ، لَمْ يَتَحَلَّلْ قَبْلَ الصَّوْمِ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ مِنْهُ . وَإِذَا فَسَدَ حَجُّهُ ، صَامَ ، وَكَذَا إِنْ تَمَتَّعَ أَوْ أَقْرَنَ .

وَلَوْ بَاعَهُ سَيِّدُهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، فَمُشْتَرِيهِ كِبَائِعُهُ فِي تَحْلِيلِهِ وَعَدَمِهِ . وَلَهُ فَسْخُ الْبَيْعِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ ، إِلَّا أَنْ يَمْلِكَ بَائِعُهُ تَحْلِيلَهُ ، فَيُخَلِّلُهُ الْمُشْتَرِي .

وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنْ حَجِّ قَرَضٍ إِذَا كَمَلَتِ الشُّرُوطُ ، وَنَفَقَتُهَا عَلَيْهِ ، كَقَدْرِ نَفَقَةِ الْحَضَرِ ، وَإِلَّا فَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهِ وَالْإِحْرَامِ بِهِ ، لَا تَحْلِيلُهَا إِنْ أَحْرَمَتْ بِهِ .

وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا ، وَلَا تَحْلِيلُهَا مِنَ الْعُمْرَةِ الْوَاجِبَةِ . وَحَيْثُ قُلْنَا : لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا . فَيُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَسْتَأْذِنَهُ ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا ، كَتَبَتْ إِلَيْهِ ، فَإِنْ أُذِنَ ،

(١) المقصود بالجناية هنا ، فعله شيئاً من محظورات الإحرام .

(٢) أى : أن حجه ينصرف إلى حجة الإسلام ، وعليه القضاء بعد ذلك من قابل .

وَالْأَحَجَّتْ بِمَحْرَمٍ .

وَلَا تَخْرُجُ إِلَى الْحَجِّ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ، دُونَ الْمَبْتُوتَةِ ، وَيَأْتِي فِي الْعِدَّةِ ^(١) .
وَلَوْ أَحْرَمَتْ بِوَاجِبٍ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ ، أَنَّهَا لَا تَحُجُّ الْعَامَ ، لَمْ
يَجُزَّ أَنْ تَحِلَّ ^(٢) .

وَلَيْسَ لِلوَالِدَيْنِ مَنَعٌ وَلَدَهُمَا مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ وَالنَّذْرِ ، وَلَا تَحْلِيلُهُ مِنْهُ ،
وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلَدِ طَاعَتُهُمَا فِيهِ ، وَلَهُمَا مَنَعُهُ مِنَ التَّطَوُّعِ ، وَمِنْ كُلِّ سَفَرٍ
مُسْتَحَبٍّ ، كَالْجِهَادِ ، وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُمَا تَحْلِيلُهُ ^(٣) . وَيَلْزَمُهُ ^(٤) طَاعَتُهُمَا فِي
غَيْرِ مَقْصِدِيَّةٍ وَلَوْ كَانَا فَاسِقَيْنِ ، وَتَحْرُمُ طَاعَتُهُمَا فِيهَا ، وَلَوْ أَمَرَهُ وَالِدُهُ بِتَأْخِيرِ
الصَّلَاةِ لِيَصَلِّيَ بِهِ ، أَخْرَاهَا . وَلَا يَجُوزُ لَهُ مَنَعٌ وَلَدِهِ مِنْ سُنَّةٍ رَاتِبَةٍ .

وَلَوْلِيٌّ سَفِيهِه مُبَذِّرُ تَحْلِيلُهُ ، إِنْ أَحْرَمَ بِتَقْلٍ وَزَادَتْ نَفَقَتُهُ عَلَى نَفَقَةِ الْإِقَامَةِ
وَلَمْ يَكْتَسِبْهَا ، وَالْأَفْلَا ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ مِنْ حَجِّ فَرَضٍ ، وَلَا تَحْلِيلُهُ مِنْهُ ،
وَيَذْفَعُ نَفَقَتَهُ إِلَى ثِقَةٍ يُثَبِّقُ عَلَيْهِ فِي الطَّرِيقِ ، وَلَا يُحْلَلُ مَدِينٍ ، وَيَأْتِي فِي
الْحَجْرِ ^(٥) .

فصل : الشُّرُطُ الْخَامِسُ ، الْإِسْطَاعَةُ ؛ وَهِيَ أَنْ يَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً

(١) فِي الْأَصْلِ ، د : « الْعِدَّة » .

(٢) تَوْجِيهِ ذَلِكَ أَنَّ الْحَجَّ فَرَضٌ وَالطَّلَاقُ مَبَاحٌ فَلَيْسَ لَهَا تَرْكُ الْفَضِيلَةِ لِأَجَلِهِ ، هَذَا عَلَى الصَّحِيحِ
مِنَ الْمَذْهَبِ .

(٣) أَيْ : لَيْسَ لَهُمَا تَحْلِيلٌ وَلَدَهُمَا مِنْ حَجِّ التَّطَوُّعِ ، لَوْجُوبُهُ بِالشَّرْعِ فِيهِ وَإِنْ كَانَ لَهُمَا مَنَعُهُ مِنْهُ
قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِيهِ .

(٤) فِي م : « يَلْزَمُ » .

(٥) فِي م : « الْحَجَّ » .

لذَّهَابِهِ ، وَعَوْدِهِ ، أَوْ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ ؛ فَيُعْتَبِرُ الزَّادُ مَعَ قُرْبِ
المَسَافَةِ وَبُعْدِهَا ، إِنْ اِحْتِاجَ إِلَيْهِ فَإِنْ وَجَدَهُ فِي الْمَنَازِلِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ حَمْلُهُ إِنْ
وَجَدَهُ يُبَاعُ بِشَمَنِ مِثْلِهِ فِي الْغَلَاءِ وَالرُّخْصِ ، أَوْ بِزِيَادَةِ يَسِيرَةٍ ، وَإِلَّا لَزِمَهُ
حَمْلُهُ . وَالزَّادُ ، مَا ^(١) يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَأْكُولٍ ، وَمَشْرُوبٍ ، وَكِسْوَةٍ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُكْثِرَ مِنَ الزَّادِ وَالتَّفَقُّعِ عِنْدَ إِمْكَانِهِ ؛ لِيُؤَيِّزَ مُحْتَاجًا وَرَفِيقًا ،
وَأَنْ تَطْيِبَ نَفْسُهُ بِمَا يُنْفِقُهُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُشَارِكَ غَيْرَهُ فِي الزَّادِ وَأَمْثَالِهِ ،
وَاجْتِمَاعُ الرَّفَاقِ كُلُّ يَوْمٍ عَلَى طَعَامٍ أَحَدِهِمْ عَلَى الْمُنَاقَبَةِ أَلْيَقُ بِالْوَرَعِ مِنَ
الْمُشَارَكَةِ . وَيُسْتَرْطُ أَيْضًا الْقُدْرَةُ عَلَى وَعَاءِ الزَّادِ .

وَتُعْتَبَرُ الرَّاحِلَةُ مَعَ بُعْدِ الْمَسَافَةِ فَقَطْ وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى الْمَشْيِ ، وَهُوَ مَا تُقْصَرُ
فِيهِ الصَّلَاةُ ، لَا فِيمَا دُونَهَا مِنْ مَكِّيٍّ وَغَيْرِهِ . وَيَلْزَمُهُ الْمَشْيُ ، إِلَّا مَعَ عَجْزٍ
لِكِبَرٍ وَنَحْوِهِ . وَلَا يَلْزَمُهُ الْحَبْوُ إِنْ أُمَكَّنَهُ .

وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ آلِيهَا بِكَرَاءٍ أَوْ شِرَاءٍ ، صَالِحًا لِمِثْلِهِ عَادَةً ، لِاخْتِلَافِ
أَحْوَالِ النَّاسِ .

فَإِنْ كَانَ يَمْنُ يَكْفِيهِ الرَّحْلُ وَالْقَتَبُ ، وَلَا يَخْشَى السَّقُوطَ ، اِكْتَفَى
بِذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ يَمْنُ لَمْ تَجْرِ عَادَتُهُ بِذَلِكَ ، أَوْ يَخْشَى السَّقُوطَ عَنْهَا ، اِعْتَبَرَ
وُجُودَ مَحْمَلٍ وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا لَا يَخْشَى سَقُوطَهُ عَنْهُ ، وَلَا مَشَقَّةَ فِيهِ ، وَيَنْبَغِي
أَنْ يَكُونَ الْمَرْكُوبُ جَيِّدًا . وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى خِدْمَةِ نَفْسِهِ ، وَالْقِيَامِ بِأَمْرِهِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : «وَمَا» .

اعْتَبِرَ مَنْ يَخْدُمُهُ^(١) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سَبِيلِهِ .

فَإِنْ تَكَلَّفَ الْحَجَّ مَنْ لَا يَلْزَمُهُ وَأَمَكَّنَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ [٧٥] يَلْحَقُ
بِغَيْرِهِ . مِثْلَ مَنْ يَكْتَسِبُ بِصِنَاعَةٍ كَالْحَزَرِ^(٢) ، أَوْ مُعَاوَنَةٍ^(٣) مَنْ يُنْفِقُ عَلَيْهِ ، أَوْ
يَكْتَرِي لَزَادَهُ وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ ، اسْتَحَبَّ لَهُ الْحَجُّ ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ^(٤) .
وَيُكْرَهُ لِمَنْ حِزْمَتُهُ الْمَسْأَلَةُ ، قَالَ أَحْمَدُ فِيمَنْ يَدْخُلُ الْبَادِيَةَ بِلَا زَادٍ وَلَا
رَاحِلَةٍ : لَا أَحِبُّ لَهُ ذَلِكَ ، يَتَوَكَّلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّاسِ .

وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهُ فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ؛ مِنْ كُتُبٍ ، وَمَسْكِينٍ لِلشُّكْنَى أَوْ
يَحْتَاجُ إِلَى أَجْرَتِهِ لِنَفَقَتِهِ أَوْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ ، أَوْ بِضَاعَةٍ يَخْتَلُ رِبْحُهَا الْحْتَاجُ إِلَيْهِ ،
وَحَادِمٍ ، وَقَضَاءٍ^(٥) دَيْنِهِ ؛ حَالًا كَانَ أَوْ مُؤَجَّلًا ، لِلَّهِ أَوْ لآدَمِيٍّ ، وَمَا^(٥) لَا بُدَّ
لَهُ مِنْهُ . لَكِنْ إِنْ فَضَّلَ مِنْهُ عَنْ حَاجَتِهِ ، وَأَمَكَّنَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ مَا يَكْفِيهِ ،
وَيَفْضُلُ مَا يَحُجُّ بِهِ ، لَزِمَهُ .

وَيُقَدَّمُ النِّكَاحُ مَعَ عَدَمِ الرُّشْعِ مَنْ خَافَ الْعَنْتَ ، نَصًّا ، وَمِنْ اِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ .
وَيُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِذَا رَجَعَ مَا يَقُومُ^(٦) بِكِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ^(٦) عِيَالِهِ عَلَى

(١) بعده فى د : « وكذا دابته إن كانت ملكه » .

(٢) فى م : « الحراز » .

(٣) فى م : « مقارنة » .

(٤) زيادة من : م .

(٥) سقط من : م .

(٦ - ٦) فى م : « بكفاية » .

الدَّوام . ولم يُعْتَبَرْ ما بعدَ رُجُوعِهِ عَلَيْهَا^(١) ؛ مِنْ أَجْوَِرِ عَقَارٍ ، أَوْ رِبْحٍ^(٢) بِضَاعِيَّةٍ ، أَوْ صِنَاعِيَّةٍ ، وَنَحْوِهَا . وَلَا يَصِيرُ الْعَاجِزُ^(٣) مُسْتَطِيعًا بِتَدْلٍ غَيْرِهِ لَهُ مَالًا ، أَوْ زَكَاةً^(٤) وَلَوْ وَلَدًا أَوْ وَالِدًا .

فَمَنْ كَمَلَتْ لَهُ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ ، نَصًّا .
فَإِنْ عَجَزَ عَنِ السَّعْيِ إِلَيْهِ ، لَكَبِيرٍ أَوْ زَمَانِيَّةٍ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، أَوْ ثِقَلٍ لَا يَقْدِرُ مَعَهُ يَزَكُّ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ ، أَوْ كَانَ نِصْوَ الْخِلْقَةِ ؛ وَهُوَ الْمَهْزُولُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرِ مُحْتَمَلَةٍ ، وَيُسَمَّى الْمَغْضُوبَ ، أَوْ أَيَسَّتِ الْمَرْأَةُ مِنْ مَحْرَمٍ - لَزِمَهُ إِنْ وَجَدَ نَائِبًا أَنْ يُقِيمَ مِنْ بَلَدِهِ ، أَوْ مِنْ الْمَوْضِعِ الَّذِي أُيَسَّرَ فِيهِ^(٥) مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، وَيُعْتَمِرُ ، وَلَوْ امْرَأَةً عَنْ رَجُلٍ ، وَلَا كِرَاهَةً ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ وَإِنْ عُوفِيَ قَبْلَ فَرَاغِهِ أَوْ بَعْدَهُ . وَإِنْ عُوفِيَ قَبْلَ إِحْرَامِ النَّائِبِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ اسْتَنْابَ مَنْ يُرْجَى زَوَالُ عِلَّتِهِ .
وَلَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَى نَفَقَةِ رَاجِلٍ ، لَمْ يَلْزِمْهُ الْحَجُّ . وَإِنْ كَانَ قَادِرًا وَلَمْ يَجِدْ نَائِبًا ، انْتَبَى بِقَاوُهِ فِي ذِمَّتِهِ عَلَى إِمْكَانِ الْمَسِيرِ ، عَلَى مَا يَأْتِي .

وَمَنْ أَمْكَنَتْهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ إِذَا كَانَ فِي وَقْتِ الْمَسِيرِ ، وَوَجَدَ طَرِيقًا

(١) فِي حَاشِيَةِ م : « يَرِيدُ : أَنَّ الْكَفَايَةَ بَعْدَ الرَّجُوعِ لَيْسَتْ مُعْتَبَرَةً فِي وَجُوبِ الْحَجِّ ، بِنَاءً عَلَى رَوَايَةِ أُخْرَى هِيَ مَرَجِعُ الضَّمِيرِ فِي (عَلَيْهَا) وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ : مِنْ أَجْوَِرِ عَقَارٍ ... إلخ . إِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لِلْمَوْصُولِ الْمُبْهَمِ (مَا) فِي قَوْلِهِ قَبْلَهُ : مَا يَقُومُ بِكَفَايَتِهِ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) الزَّكَاةُ بِالْفَتْحِ ، أَيِ الْمَرْكُوبِ .

(٤) فِي م : « مِنْهُ » .

أَمِنَّا، ولو غير الطريق المُعْتَادِ، بحيثُ يُمكنُ سُلُوكُهُ حَسَبَ ما بَجَرَتْ به العادةُ، بَرًّا كَانَ أو بَعَثَرًا، الغَالِبُ فيه - ^(١) «أى فى البَحْرِ» - السَّلَامَةُ. وإن غَلَبَ الهَلَاكُ، لم يَلْزَمْهُ سُلُوكُهُ. وإن سَلِمَ فيه قَوْمٌ وَهَلَكَ قَوْمٌ ولا غَالِبَ، لم يَلْزَمْهُ سُلُوكُهُ ^(٢). قال الشَّيْخُ: أَعَانَ على نَفْسِهِ، فلا يَكُونُ شَهِيدًا. وقال القاضى: يَلْزَمُهُ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ لا يَكُونَ فى الطَّرِيقِ خَفَارَةٌ ^(٣)، فإن كانت يَسِيرَةً، لَزِمَهُ. قاله المَوْفَّقُ والمُجَدِّدُ، وزَادَ: إذا أَمِنَ الغَدْرَ مِنَ المَبْذُولِ له. ولعلَّه مُرادٌ مَنْ أَطْلَقَ. قال حَفِيدُهُ ^(٤): الخَفَارَةُ تَجُوزُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا فى الدَّفْعِ عَنِ الخُفْرِ ^(٥)، ولا يَجُوزُ ^(٦) مع عَدَمِهَا.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُوجَدَ فِيهَا ^(٧) المَاءُ، والعَلْفُ على المُعْتَادِ. فلا يَلْزَمُهُ حَمْلُ ذلكَ لِكُلِّ سَفَرِهِ، فَسَعَةُ الوَقْتِ؛ ^(٨) وهى إِمْكَانُ ^(٩) المَسِيرِ، بِأَنْ تَكْمَلَ الشَّرَائِطُ فيه، وفى الوَقْتِ سَعَةٌ يَتِمَكَّنُ مِنَ المَسِيرِ لِأَدَائِهِ، وَأَمِنْ الطَّرِيقِ؛

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) زيادة من: م.

(٣) الخفارة، بثلاث الخاء، والفتح أشهر: اسم لجعل الخفير أو من فى حكمه أجرة عن الحراسة. يقال: خفرت الرجل أجرته من طالبه.

(٤) هو شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام - المجدد - بن عبد الله بن الحضر، ابن تيمية الحرانى. وترجمته فى صفحة ٤.

(٥) فى د: «الخفر». والخفر، أى المستخفر.

(٦) فى م: «تجوز». انظر الاختيارات الفقهية ٢٠٤.

(٧) أى: فى الطريق. وفى د، م: «فيه».

(٨ - ٨) فى د: «وهو إِمْكَان». وفى م: «هى وإمكان». وانظر الفروع ٢٣٢/٣.

بِأَلَّا يَكُونَ فِيهِ مَانِعٌ مِنْ خَوْفٍ ، وَلَا غَيْرِهِ - مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ ؛ كَقَائِدِ الْأَعْمَى ، وَدَلِيلِ الْبَصِيرِ الَّذِي يَجْهَلُ الطَّرِيقَ ، وَيُلْزَمُهُ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ ، وَلَوْ تَبَرَّعَ ، لَمْ يُلْزَمَهُ لِلْمَنَّةِ . وَعَنْهُ ، مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الْأَدَاءِ . اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . فَيَأْتِي إِنْ لَمْ يَغْزِمَ عَلَى الْفِعْلِ ؛ كَمَا نَقُولُ^(١) فِي طَرَيَانِ الْحَيْضِ ، فَالْعَزْمُ فِي الْعِبَادَاتِ مَعَ الْعَجْزِ يَقُومُ مَقَامَ الْأَدَاءِ فِي عَدَمِ الْإِثْمِ ، فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ وَجُودِ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، أُخْرِجَ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ مَنْ^(٢) يَنْبُوْ عَنْهُ عَلَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ^(٣) . وَيَأْتِي .

وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَتَوَفَّى قَبْلَهُ - فَرَطَ أَوْ لَمْ يُفَرِّطْ - أُخْرِجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ حَجَّةً وَعُمْرَةً ، وَلَوْ لَمْ يُوصِ بِهِ . وَيَكُونُ مِنْ حَيْثُ وَجِبَ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ مِنْ أَقْرَبِ وَطَنَيْهِ ، وَمِنْ خَارِجِ بَلَدِهِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَا فَوْقَهَا ، فَلَا يُعْزِزُهُ . وَيَسْقُطُ بِحَجٍّ^(٤) أَجْنَبِيٍّ عَنْهُ ، وَلَوْ بِلَا إِذْنٍ . وَإِنْ مَاتَ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ فِي الطَّرِيقِ حَجٌّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ فِيمَا بَقِيَ ؛ مَسَافَةً وَقَوْلًا وَفِعْلًا . وَإِنْ صُدَّ ، فَعَلَّ [٧٥ ظ] مَا بَقِيَ .

(١) فِي م : « تَقُول » .

(٢) فِي د ، ز ، س ، م : « لَمْ » .

(٣) حَاصِلُ هَذَا الْخِلَافِ أَنَّ إِمَّاكَانَ الْمَسِيرِ وَأَمْنِ الطَّرِيقِ هَلْ هُمَا مِنْ شُرُوطِ الْوُجُوبِ ، بِحَيْثُ لَوْ لَمْ تَتَوَافَرَ لِأَحَدٍ لَمْ يَكُنْ مُسْتَطِيعًا لِلْحَجِّ وَلَا يَأْتِمُ بِعَدَمِ الْعَزْمِ عَلَى الْحَجِّ ، أَمْ هُمَا مِنْ شُرُوطِ الْأَدَاءِ فَيَكُونُ مَكْلَفًا وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْعَزْمُ عَلَى الْفِعْلِ بَعْدَ تَحْقُقِهِمَا ، وَيَأْتِمُ بِتَرْكِ هَذَا الْعَزْمِ ؛ لِأَنَّ الْعَزْمَ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْعِبَادَاتِ مَعَ الْعَجْزِ يَقُومُ مَقَامَ الْأَدَاءِ .

وَالرَّاجِعُ فِي هَذَا الْخِلَافِ أَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . انْظُرِ « الْمَقْنَعُ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ وَمَعَهُمَا الْإِنْصَافُ » ٦٩ / ٨ .

(٤) فِي م : « يَحْجُ » .

وإن وصّى بحجّ نفلٍ، وأطلق، جازَ من الميقاتِ ما لم تمنع^(١) منه قرينته، فإن ضاقَ ماله عن ذلك، أو كان عليه دينٌ، أخذَ للحجّ بحصّته، وحجّ به^(٢) من حيث يبلغ، نصًّا.

فصل: ويشترطُ لوجوبِ الحجّ على المرأة - شأبةً كانت أو عجزًا، مسافةَ قصرٍ، ودونها - وجودُ محرمٍ. وكذا يُعتبرُ لكلِّ سفرٍ يُحتاج فيه إلى محرمٍ، لا في أطرافِ البلدِ^(٣) مع عدمِ الخوفِ، وهو مُعتبرٌ لمن لعورتها مُحكَّم، وهي بنتُ سبعِ سنين فأكثر. قال الشَّيْخُ: وأما المرأةُ فيسافرون^(٤) معها ولا يفتقرن^(٥) إلى محرمٍ؛ لأنّه لا محرمَ لهنَّ في العادةِ الغالبةِ. انتهى^(٦). ويتوجّه في عُتقائها من الإمامِ مثله، على ما قاله. قال في «الفروع»: وظاهرُ كلامهم، اعتبارُ المحرمِ للكلِّ، وعدمه كعدمِ المحرمِ للحرّة.

والمحرمُ؛ زوجها، أو من تحرّم عليه على التأييدِ بنسبٍ، أو سببٍ مُباحٍ لحُرْمَتِها، لكن يُستثنى من سببِ مُباحِ نساءِ النَّبِيِّ ﷺ. وخرج به أمُّ

(١) في الأصل: «يمنع».

(٢) سقط من: م.

(٣) في الأصل: «البلاد».

(٤) في م: «يسافر».

يعنى بذلك إمامها، لأنّه قال: «وأما إماء المرأة فيسافرن معها».

انظر الاختيارات الفقهية ٢٠٥.

(٥) في د: «يفتقدن».

(٦) زيادة من: م.

المَوْطُوءَةِ بِشُبْهَةِ وَرْتَى ، وَبِئْثُهَا . وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : لِحُرْمَتِهَا . الْمَلَاعِنَةُ ؛ فَإِنَّ تَحْرِيمَهَا عَلَيْهِ عُقُوبَةٌ ، وَتَغْلِيظٌ ، لَا لِحُرْمَتِهَا . إِذَا كَانَ ^(١) ذَكَرًا بِالْعَا عَاقِلًا مُسْلِمًا وَلَوْ عَبْدًا ، وَنَفَقْتُهُ عَلَيْهَا . وَلَوْ كَانَ مَحْرُمًا ^(٢) زَوْجَهَا ، فَيُعْتَبَرُ إِنْ تَمَلَّكَ زَاوًا وَرَاحِلَةً لَهَا . وَلَوْ بُذِلَتِ الثَّفَقَةُ ، لَمْ يَلْزَمَهُ السَّفَرُ مَعَهَا ، وَكَانَتْ كَمَنْ لَا مَحْرَمَ لَهَا .

وَلَيْسَ الْعَبْدُ مَحْرَمًا لِسَيِّدَتِهِ ، نَصًّا ، وَلَوْ جَازَ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا .

فَلَوْ حَبِطَ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ ، حُرْمٌ وَأَجْزَأُ . وَيَصِحُّ مِنْ مَغْضُوبٍ ، وَأَجِيرِ خِدْمَةٍ - بِأَجْرَةٍ أَوْ لَا - وَمِنْ تَاجِرٍ - وَيَأْتِي - وَلَا إِثْمَ ، وَالثَّوَابُ بِحَسَبِ الْإِخْلَاصِ .

وَإِنْ مَاتَ الْمَحْرَمُ قَبْلَ خُرُوجِهَا ، لَمْ تَخْرُجْ ^(٣) ، وَبَعْدَهُ إِنْ كَانَ قَرِيبًا ، رَجَعَتْ ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مَضَتْ وَلَوْ مَعَ إِمْكَانِ إِقَامَتِهَا بِلَدِّ ، وَلَمْ تَصِرْ مُخَصَّرَةً ، لَكِنْ إِنْ كَانَ حُجُّهَا تَطَوُّعًا وَأَمَكْنَتُهَا الْإِقَامَةُ بِلَدِّ ، فَهُوَ أَوْلَى ، وَإِنْ كَانَ الْمَحْرَمُ الْمَيِّتُ زَوْجَهَا ، فَيَأْتِي لَهُ تَيْمُمَةٌ فِي الْعِدَّةِ .

وَمَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَوْ قَضَاءٌ أَوْ نَذْرٌ ، لَمْ يَصِحَّ وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَخُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا نَذْرُهُ وَلَا نَافِلَتُهُ ، ^(٤) فَإِنْ فَعَلَ ^(٥) انْصَرَفَ ^(٥) إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَرَدَّ مَا أَخَذَ . وَالْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ فِي ذَلِكَ .

(١) أَى : الْحَرَمُ ؛ مِنْ زَوْجٍ أَوْ مِنْ تَحْرِمٍ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « يَخْرُجُ » .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) فِي م : « وَانْصَرَفَ » .

وَمَنْ أَتَى بِوَاجِبٍ أَحَدِهِمَا ، فَلَهُ فِعْلُ نَذْرِهِ وَتَقْلِهِ ^(١) « قَبْلَ الْآخِرِ » . وَحُكْمُ
التَّائِبِ كَالْمُتَوَبِّ عَنْهُ ، فَلَوْ أُحْرِمَ بِنَذْرٍ أَوْ تَقْلٍ عَمَّنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَقَعَ
عنها . وَلَوْ اسْتَتَابَ عَنْهُ أَوْ عَنْ مَيِّتٍ ^(٢) وَاحِدًا ^(٣) فِي فَرَضِهِ ، وَآخَرَ فِي نَذْرِهِ
فِي سَنَةٍ ، جَازَ ، وَيُحْرِمُ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْآخِرِ ^(٤) . وَأَيُّهُمَا أُحْرِمَ أَوَّلًا
فَعَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ الْآخِرُ ^(٥) عَنْ نَذْرِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَتَوَه .

وَيَصِحُّ أَنْ يَتَوَبَّ ^(٦) الرَّجُلُ عَنِ الْمَرْأَةِ ، وَالْمَرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ فِي الْحَجِّ
وَالْعُمْرَةِ ^(٧) ، وَأَنْ يَتَوَبَّ فِي الْحَجِّ مَنْ أَسْقَطَهُ عَنْ نَفْسِهِ مَعَ بَقَاءِ الْعُمْرَةِ فِي
ذِمَّتِهِ ، وَأَنْ يَتَوَبَّ فِي الْعُمْرَةِ مَنْ أَسْقَطَهَا عَنْ نَفْسِهِ مَعَ بَقَاءِ الْحَجِّ فِي ذِمَّتِهِ .
وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَوَبَّ فِي نُسُكٍ مَنْ لَمْ يَكُنْ أَسْقَطَهُ عَنْ نَفْسِهِ . وَتَصِحُّ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في د : « ميتة » .

(٣) في الأصل : « واحد » .

(٤) في م : « الأخرى » .

(٥) في م : « ينوي » .

(٦) تقدم قبل قليل أنه تصح إنابة المرأة عن الرجل ، وإذا ما صح أن تنوب المرأة عن الرجل ، فإنه
من الأولى أن تصح نيابة الرجل عن الرجل ؛ لحديث أبي رزين أنه قال : يا رسول الله ، إن أبي
شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن ، قال : « الحجج عن أبيك واغتمير » .

أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يحج عن غيره ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ /
٤٢٠ . والترمذي ، في : باب منه (ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت) ، من أبواب
الحج . عارضة الأحوذى ١٦٠ / ٤ . والنسائي ، في : باب العمرة عن الرجل الذي لا يستطيع ، من
كتاب المناسك . المجتبى ٨٨ / ٥ ، ٨٩ . وابن ماجه ، في : باب الحج عن الحى إذا لم يستطع ، من
كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٠ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠ / ٤ ، ١١ ، ١٢ . قال
الألباني : حديث صحيح . صحيح سنن أبي داود ٣٨٧ / ٢ .

الاستنابة في حَجِّ التَّطَوُّعِ ، وفي بَعْضِهِ لِقَادِرٍ وَغَيْرِهِ . وَمَنْ أَوْقَعَ فَرْصًا أَوْ
نَفَلًا عَنْ حَجٍّ بِلا إِذْنِهِ ، أَوْ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ ، كَأَمْرِهِ بِحَجٍّ فَيُعْتَمِرُ ، وَعَكْسُهُ ، لَمْ
يَجُزْ كَزَكَاةٍ ، 'فَيَقَعُ عَنْهُ' وَيَرُدُّ مَا أَخَذَهُ ، وَيَقَعُ عَنِ الْمَيْتِ ، وَلَا إِذْنَ لَهُ
كَالصَّدَقَةِ .

وَيَتَعَيَّنُ النَّائِبُ بِتَعْيِينِ وَصِيِّ جَعَلَ إِلَيْهِ التَّعْيِينَ ، فَإِنْ أَتَى عَيْنَ غَيْرِهِ .
وَيَكْفَى النَّائِبُ أَنْ يَنْوِيَ التَّشْكَّ^(١) عَنِ الْمُشْتَتِبِ ، وَلَا تُعْتَبَرُ تَسْمِيَّتُهُ لَفْظًا ،
نَصًّا ، وَإِنْ جَهِلَ اسْمُهُ أَوْ نَسَبُهُ^(٢) ، لَبَّى عَمَّنْ سَلَّمَ إِلَيْهِ الْمَالَ لِيُحْجَّ بِهِ عَنْهُ .
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْجَّ عَنْ أَبَوَيْهِ إِنْ كَانَا مَيِّتَيْنِ أَوْ عَاجِزَيْنِ . زَادَ بَعْضُهُمْ ، إِنْ
لَمْ^(٣) يَحْجَا . وَيُقَدَّمُ أُمُّهُ ؛ لِأَنَّهَا أَحَقُّ بِالْبِرِّ ، وَيُقَدَّمُ وَاجِبٌ أَبِيهِ عَلَى نَفْلِهَا .

فصل : وَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيُيَادِرْ ، وَلْيَجْتَهِدْ فِي الْخُرُوجِ مِنَ الْمَظَالِمِ .
وَيَجْتَهِدْ فِي رَفِيقٍ صَالِحٍ ، وَإِنْ تَيَسَّرَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا ، فَلْيَسْتَمْسِكْ بِغُرْزِهِ^(٤) .
وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، يَدْعُو بَعْدَهُمَا^(٥) بِدُعَاءِ الْاسْتِخَارَةِ ، وَيَسْتَخِيرُ ؛ هَلْ يَحْجُ
الْعَامَ أَوْ غَيْرَهُ - إِنْ كَانَ الْحَجَّ نَفَلًا - أَوْ لَا يَحْجُ ؟ وَيُصَلِّي فِي مَنْزِلِهِ
رَكْعَتَيْنِ ، [٧٦] ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ هَذَا دِينِي وَأَهْلِي ، وَمَالِي وَوَلَدِي ،
وَدِيعَةُ عِنْدَكَ «اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) زيادة من : م .

(٣) في م : «نسبه» .

(٤) سقط من : م .

(٥) الغُرْزُ وزن الضرب : ركاب الإبل .

(٦) في د : «بعدها» .

والوليد^(١) وقال الشَّيْخُ: يَدْعُو قَبْلَ السَّلَامِ أَفْضَلُ. وَيَخْرُجُ يَوْمَ الْخَمِيسِ. قال ابنُ الزَّاعُونِيِّ وغيره: أو اثْنَيْنِ. وَيُكْرَهُ وَيَقُولُ - إِذَا نَزَلَ مَنْزِلًا أَوْ دَخَلَ بَلَدًا - مَا وَرَدَ^(٢).

(١) أخرجه أبو داود، في: باب ما يقول الرجل إذا سافر، من كتاب الجهاد. سنن أبي داود ٢/ ٣٢. والنسائي، في: باب الاستعاذة من كآبة المنقلب، من كتاب الاستعاذة. المجتبى ٨/ ٢٤١. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٢٥٦، ٢/ ١٤٤، ١٥٠، ٤٠١، ٨٣/ ٥. قال الألباني: حديث صحيح. صحيح سنن أبي داود ٢/ ٤٩٢.

(٢) أخرج الحاكم من حديث صهيب مرفوعاً: أن النبي ﷺ لم ير قرية يريد دخولها إلا قال: «اللهم رب السماوات السبع وما أظللن، ورب الأرضين السبع وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن، ورب الرياح وما ذرين، فإنا نسألك خير هذه القرية وخير أهلها، ونعوذ بك من شرها وشر أهلها، وشر ما فيها».

قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. المستدرک ١/ ٤٤٦، ٢/ ١٠٠، ١٠١. وأخرجه الطبراني، في: الكبير ٨/ ٣٩. وابن خزيمة، في: صحيحه ٤/ ١٥٠. والطحاوي، في: مشكل الآثار ٢/ ٣١٢، ٣/ ٢٢٥. وابن السني، في: عمل اليوم والليلة ١٦٧.

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

وهي مواضع وأزمنة مُعَيَّنَةٌ ، لعبادة مَخْصُوصَةٍ .

ومِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، ذُو الْحَلِيفَةِ ^(١) ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرُ مَرَاجِلَ ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةُ أُمِّيَالٍ . وَأَهْلُ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ ، الْجُحْفَةُ ، وَهِيَ قَرْيَةٌ كَبِيرَةٌ خَرِبَةٌ ، بِقُرْبِ رَابِعٍ ^(٢) الَّذِي يُحْرِمُ مِنْهُ النَّاسُ ، عَلَى يَسَارِ الذَّاهِبِ إِلَى مَكَّةَ . وَمَنْ أَحْرَمَ مِنْ رَابِعٍ ، فَقَدْ أَحْرَمَ قَبْلَ مُحَازَاةِ الْجُحْفَةِ يَسِيرٍ ^(٣) ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ ثَلَاثُ مَرَاجِلَ ، وَقِيلَ : أَكْثَرُ ، وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ بَيْنَ كُلِّ مِنْهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ . وَأَهْلُ الْيَمَنِ ، يَلْعَلُمُ - وَيُقَالُ : أَلْعَلُمُ - لُعْتَانٍ ، وَهُوَ جَبَلٌ . وَأَهْلُ نَجْدِ الْيَمَنِ وَنَجْدِ الْحِجَازِ وَالطَّائِفِ ، قَوْنٌ ^(٤) ، وَهُوَ جَبَلٌ . وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ وَالْعِرَاقِ وَخُرَاسَانَ ، ذَاتُ عِرْقٍ ، وَهِيَ قَرْيَةٌ خَرِبَةٌ قَدِيمَةٌ ، مِنْ عَلَامَاتِهَا الْمَقَابِرُ الْقَدِيمَةُ . وَعِرْقٌ ؛ هُوَ الْجَبَلُ الْمُشْرِفُ عَلَى الْعَقِيقِ ^(٥) .

(١) بضم الحاء وفتح اللام ، تصغير الحلقة ، نبات معروف ، وتعرف الآن بأبيار على .

(٢) وادٍ عند الجحفة يقطعه الحاج بين الحرمين . قرب البحر ، والآن هو بلدة مشهورة .

(٣) سقط من : م .

(٤) وهو قرن المنازل وقرن الثعالب ، يسكون الراء : بلدة أو اسم الوادي ، وقرن الجبل الصغير

المنفرد وسميت القرية به ، على يوم وليلة من مكة . معجم البلدان ٧١ / ٤ ، ٧٢ .

(٥) العقيق : وادٍ عليه أموال أهل المدينة ، ومهل أهل العراق هو الذي يبطن ذى الحليفة . معجم

البلدان ٧٠١ / ٣ .

وهذه المواقيت كلها ثَبَّتَتْ بالنَّصِّ^(١) . والأفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ أَوَّلِ المِيقَاتِ ، وهو الطَّرْفُ الأَبْعَدُ عَنْ مَكَّةَ ، وإنْ أُحْرِمَ مِنَ الطَّرْفِ الأقْرَبِ مِنْ مَكَّةَ ، جازَ .

وهي لأهلها ، وَلَمَنْ مَرَّ عليها مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا مِمَّنْ يُرِيدُ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً ، فَإِنْ مَرَّ الشَّامِيُّ ، أَوْ المَدَنِيُّ ، أَوْ غَيْرُهُمَا عَلَى غَيْرِ مِيقَاتٍ بَلَدِهِ ، فَإِنَّهُ يُحْرِمُ مِنَ المِيقَاتِ الَّتِي مَرَّ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مِيقَاتَهُ .

وَمَنْ مَنَزَلَهُ دُونَ المِيقَاتِ - أَى : بَيْنَ المِيقَاتِ وَمَكَّةَ - فَمِيقَاتُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَنَزَلَانِ ، بَجَازَ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ أَقْرَبِهِمَا إِلَى مَكَّةَ ، والأَوَّلَى مِنَ البَعِيدِ .

وأَهْلُ مَكَّةَ وَمَنْ بِهَا مِنْ غَيْرِهِمْ - سَوَاءٌ كَانُوا فِي مَكَّةَ ، أَوْ فِي الْحَرَمِ -

(١) ذلك لما صحح - باتفاق أئمة أهل العلم - عن ابن عباس أن النبي ﷺ وَثَّقَ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرنا ، ولأهل اليمن يلملم قال : « فنهى لهم ، ولمن أتى عليهن من غير أهلهم ... » .

أخرج البخاري ، في : باب مهل أهل مكة للحج والعمرة ، وباب مهل أهل الشام ، وباب مهل من كان دون المواقيت ، وباب مهل أهل اليمن ، وباب دخول الحرم ومكة بغير إحرام ، من كتاب الحج ، صحيح البخاري ١٦٥/٢ ، ١٦٦ ، ٢١/٣ . ومسلم ، في : باب مواقيت الحج والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٨/٢ ، ٨٣٩ . وأبو داود ، في : باب المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٣/١ . والنسائي ، في : باب ميقات أهل اليمن ، وباب من كان أهله دون الميقات ، من كتاب المناسك . المجتبى ٩٤/٥ ، ٩٥ ، ٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٨/١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٣٣٢ .

أما « ذات عرق » ، فقد قيل : سنه ابن عمر وتبعه الصحابة . قال ابن عبد البر : أجمع أهل العلم على أن إحرام العراقي من ذات عرق لإحرام من الميقات . انظر الاستذكار ٧٦/١١ .

إذا أرادوا العُمْرَةَ، فَمِنْ الْحِلِّ، وَمِنْ التَّنْعِيمِ^(١) أَفْضَلُ، وَهُوَ أَذْنَاهُ. وَيَأْتِي
آخِرَ صِفَةِ الْحَجِّ، فَإِنْ أَحْرَمُوا مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنَ الْحَرَمِ، انْتَعَدَ، وَفِيهِ دَمٌ. ثُمَّ
إِنْ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ قَبْلَ إِمْتَامِهَا وَلَوْ بَعْدَ الطَّوَافِ، أَجْزَأَتْهُ عُمْرَتُهُ، وَكَذَا إِنْ
لَمْ يَخْرُجْ، قَدَّمَهُ فِي «الْمُعْنَى». قَالَ الشَّيْخُ وَالزُّرْكَشِيُّ: هُوَ الْمَشْهُورُ؛^(٢) إِذْ
قَوَاتُ^(٣) الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ لَا يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ، فَإِنْ أَحْرَمَ قَارِنًا، فَلَا دَمَ
عَلَيْهِ، لِأَجْلِ إِحْرَامِهِ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مَكَّةَ، تَغْلِيْبًا لِلْحَجِّ. وَإِنْ أَرَادُوا^(٤) الْحَجَّ،
فَمِنْ^(٥) مَكَّةَ؛ مَكِّيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ إِذَا كَانَ فِيهَا مِنْ حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا، وَنَصَبَهُ
مِنَ الْمَسْجِدِ. وَفِي «الْإِبْضَاحِ» وَ«الْمُبْهَجِ»: مِنْ تَحْتِ الْمِزَابِ^(٦)، وَيجوزُ
مِنْ سَائِرِ الْحَرَمِ وَمِنْ الْحِلِّ، كَالْعُمْرَةِ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِمْ^(٧).

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقَهُ عَلَى مِيقَاتٍ، أَوْ عَرَّجَ عَنِ الْمِيقَاتِ، فَإِذَا حَادَى
أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ، أَحْرَمَ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِحْتِيَاظُ مَعَ جَهْلِ الْحَاذَاةِ، فَإِنْ
تَسَاوَى فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِ، فَمِنْ أَبْعَدِهِمَا عَنْ مَكَّةَ. وَمَنْ لَمْ يُحَازِ مِيقَاتًا، أَحْرَمَ
عَنْ مَكَّةَ بِقَدْرِ مَرَحَلَتَيْنِ.

فصل: وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ أَوْ تُسْكَا، تَجَاوُزُ
الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، إِنْ كَانَ حُرًّا مُسْلِمًا مُكَلَّفًا. فَلَوْ جَاوَزَهُ رَقِيقٌ أَوْ كَافِرٌ

(١) التَّعْنِيمُ: مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ، وَهُوَ أَقْرَبُ الْحِلِّ إِلَى مَكَّةَ.

(٢) (٢ - ٢) فِي م: «وَفَوَاتُ».

(٣) أَيْ: الَّذِي بِمَكَّةَ أَوْ الْحَرَمِ.

(٤) فِي م: «مِنْ».

(٥) الْمِزَابُ، وَهُوَ الْحَطِيمُ: وَهُوَ مَا بَيْنَ الْمَقَامِ إِلَى الْبَابِ. انْظُرْ مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٢/ ٢٩٠.

(٦) فِي م: «عَلَيْهِ».

أو غير مُكَلَّفٍ، ثم لَزِمَهُمْ؛ بَأَن عَتَقَ وَأَسْلَمَ وَكُلَّفَ، أَحْرَمُوا مِنْ مَوْضِعِهِمْ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِمْ. ^(١) إِلَّا لِقِتَالِ مُبَاحٍ ^(٢)، أَوْ خَوْفٍ، أَوْ حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ؛ كَحَطَّابٍ، وَفَيْجٍ ^(٣)، وَنَاقِلِ الْمِيرَةِ ^(٤)، وَلَصِيدٍ، وَاحْتِشَاشٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. ^(٥) وَتَرَدَّدِ الْمَكِّيُّ ^(٦) إِلَى قَرْيَتِهِ بِالْحِلِّ ^(٧). ثُمَّ إِنْ بَدَأَ لَهُ ^(٨) التُّسُكُ، أَوْ لَمْ يَلَمْ يَجِدِ الْحَرَمَ أَحْرَمَ مِنْ مَوْضِعِهِ.

وَمَنْ تَجَاوَزَ بِلَا إِحْرَامٍ، لَمْ يَلْزَمْهُ قِضَاءُ الْإِحْرَامِ.

وَحَيْثُ لَزِمَ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ لِدُخُولِ مَكَّةَ - لَا لِلتُّسُكِ - طَافَ وَسَعَى وَحَلَّقَ وَحَلَّ. وَأُيِّحَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، دُخُولُ مَكَّةَ مُجِلِّينَ سَاعَةً ^(٩) مِنْ نَهَارٍ ^(١٠)، وَهِيَ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ ^(١١)، لَا قَطْعُ شَجَرٍ ^(١٢).

وَمَنْ ^(١٣) جَاوَزَهُ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ ^(١٤)، أَوْ كَانَ التُّسُكُ فَرَضَهُ - وَلَوْ جَاهِلًا

(١ - ١) قوله: إلا لقتال. وما عطف عليه مستثنى من قوله سابقاً: ولا يجوز لمن أراد دخول مكة... إلخ.

(٢) أى: لقتال كقتال كفار مكة.

(٣) الفيج: رسول السلطان على رجله، أو الذى يسعى بالكتب.

(٤) الميرة: الطعام يجمع للسفر ونحوه.

(٥ - ٥) فى م: «ومكى يتردد».

(٦) أى: لمن لا يلزمه الإحرام ممن تقدم.

(٧ - ٧) زيادة من: م.

(٨) فى: المسند ٢/١٧٩، ٢٠٧ بنحوه. وعزاه الحافظ ابن حجر فى الفتح بلفظه إلى أحمد من طريق عمرو بن شعيب، ولم نجهده بلفظه فى المسند. فتح البارى ١/١٩٨.

(٩) أى: لا يحل له قطع الشجر كالقتال فى هذه الساعة. انظر فتح البارى ١/١٩٨.

(١٠ - ١٠) فى م: «جأوزه يريد النسك».

أو ناسيًا لذلك أو مكرها - لزمه أن يرجع، فيحرم منه، ما لم يخف فوات الحج، أو غيره، ^(١) كأن يخاف فوت رفقته، وكذا لو كان الطريق مخوفاً، أو كان به مرض يمتنع عن العود ^(٢). فإن رجع فأحرم منه، فلا دم عليه، وإن أحرم دونه من موضعه، أو غيره لغدير أو غيره، فعليه دم. وإن رجع محرماً إلى الميقات، لم يسقط الدم ^(٣) برجوعه. وإن أفسد نسكه هذا، لم يسقط دم المجاوزة.

[٧٦ ط] ويكره أن يحرم قبل ميقاته ^(٤)، وبالحج قبل أشهره، فإن فعل، فهو محرم. ولا يتعقد إхраمه بالحج عمرة. وميقات العمرة جميع العام، ولا يكره ^(٥) الإحرام بها يوم النحر وعرفة وأيام التشريق.

وأشهر الحج؛ سؤال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة، فيوم النحر منها، وهو يوم الحج الأكبر.

(١ - ١) سقط من: د، م.

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «الميقات».

(٤) في م: «يلزمه».

باب الإِحْرَامِ والتَّلبِيَةِ

وهو نِيَّةُ التُّسْلِكِ ، سُمِّيَ إِحْرَامًا ؛ لِأَنَّ الْحَرَّمَ بِإِحْرَامِهِ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ أَشْيَاءَ كَانَتْ مُبَاحَةً لَهُ .

وَيُسْنُ لِمُرِيدِهِ أَنْ يَغْتَسِلَ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَلَوْ حَائِضًا وَنَفَسَاءً ، فَإِنْ رَجَعَا الطُّهْرَ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، اسْتَحَبَّ تَأْخِيرُ الْغُسْلِ^(١) حَتَّى تَطْهُرَا ، وَلَا اغْتَسَلَا . وَيَتَيَمَّمُ عَادِمُ الْمَاءِ ، وَتَقْدَمُ . وَلَا يَضُرُّ حَدُّهُ بَعْدَ غُسْلِهِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ . وَأَنْ يَتَنَظَّفَ بِإِزَالَةِ الشَّعْرِ ؛ مِنْ حَلْقِ الْعَانَةِ ، وَقَصِّ الشَّارِبِ ، وَتَنْفِيفِ الْإِبْطِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَقَطْعِ الرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ . وَأَنْ يَتَطَيَّبَ^(٢) - وَلَوْ امْرَأَةً - فِي بَدَنِهِ ، سَوَاءً كَانَ إِمَّا تَبَقَّى عَيْثُهُ كَالْمِسْكِ ، أَوْ أَثَرُهُ كَالْعُودِ وَالبُخُورِ وَمَاءِ الْوَرْدِ . وَيُسْتَحَبُّ لَهَا خِضَابٌ بِحَنَاءٍ .

وَيُكْرَهُ تَطْيِيبُهُ ثَوْبَهُ ، فَإِنْ طَيَّبَهُ ، فَلَهُ اسْتِدَامَتُهُ مَا لَمْ يَنْزِعْهُ . فَإِنْ نَزَعَهُ ، فَلَيْسَ لَهُ لُبْسُهُ وَالطَّيْبُ فِيهِ . فَإِنْ فَعَلَ وَأَثَرُ الطَّيْبِ بَاقٍ ، أَوْ نَقَلَهُ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْ بَدَنِهِ إِلَى مَوْضِعٍ ، أَوْ تَعَمَّدَ مَسَّهُ بِيَدِهِ فَعَلِقَ بِهَا ، أَوْ نَحَّاهُ عَنْ مَوْضِعِهِ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ - فَذَى . فَإِنْ ذَابَ بِالشَّمْسِ أَوْ بِالْعَرَقِ فَسَالَ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « يتنظف » .

وَيُسْرُ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ أَيْصَبَيْنِ نَظِيفَيْنِ - إِزَارًا وَرِدَاءً - جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَيْنِ ، فَالِرِّدَاءِ عَلَى كَيْفِهِ ، وَالْإِزَارُ فِي وَسْطِهِ . وَيَجُوزُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ . وَيَتَجَرَّدُ عَنِ الْخَيْطِ وَيَلْبَسُ نَعْلَيْنِ إِنْ كَانَ رَجُلًا . فَأَمَّا الْمَرْأَةُ ، فَلَهَا لُبْسُ الْخَيْطِ فِي الْإِحْرَامِ . وَالْخَيْطُ ؛ كُلُّ مَا يُخَاطُ عَلَى قَدْرِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِ ، كَالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْبُرُوسِ^(١) . وَلَوْ لَبَسَ إِزَارًا مُوَصَّلًا ، أَوْ اتَّشَخَّ بِثَوْبٍ مَخِيطٍ ، أَوْ انْتَزَرَ بِهِ ، جَازَ .

ثُمَّ يُحْرِمُ عَقِيبَ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ أَوْ نَفْلِ ، نَذْبًا ، وَهُوَ الْأَوَّلَى ، وَإِنْ شَاءَ إِذَا رَكِبَ ، وَإِنْ شَاءَ إِذَا سَارَ ، وَلَا يَزُكُّهُ^(٢) وَقَتَّ نَهْيَ ، وَلَا مَنْ عَدِمَ الْمَاءَ وَالتُّرَابَ .

وَلَا يَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، فَهِيَ شَرْطٌ فِيهِ . وَيُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِمَا أُحْرِمَ ، فَيَقْصِدُ بِنِيَّتِهِ نُسْكًَا مُعَيَّنًا . وَنِيَّةُ النُّسْكِ كَافِيَةٌ ، فَلَا يَحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى تَلْبِيَةٍ ، وَلَا سَوْقٍ هَذِي ، وَإِنْ لَبَّى أَوْ سَاقَ هَذِيًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، لَمْ يَنْعَقِدْ إِحْرَامُهُ .

وَلَوْ نَطَقَ بِغَيْرِ مَا نَوَاهُ ، نَحْوَ أَنْ يَتَوَيَّ الْعُمْرَةَ فَيَسْبِقُ لِسَانُهُ إِلَى الْحَجِّ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، انْعَقَدَ بِمَا نَوَاهُ دُونَ مَا لَفَظَهُ .

وَيَنْعَقِدُ حَالَ جَمَاعِهِ ، وَيَتَطَّلُ إِحْرَامُهُ بِهِ^(٣) . وَيَخْرُجُ مِنْهُ بِرِدَّةٍ^(٤) ، لَا

(١) البرنس : كل ثوب رأسه منه ملتزم به .

(٢) أى : لا يصلى النفل .

(٣) زيادة من : م .

(٤) فى الأصل : « برده » .

بِجُنُونٍ وَإِعْمَاءٍ وَشُكْرِ وَمَوْتٍ ، وَلَا يَنْعَقِدُ مَعَ وَجُودِ أَحَدِهَا ، وَتَقَدَّمَ بَعْضُ ذَلِكَ .

فَإِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ ، نَوَى بِقَلْبِهِ ، قَائِلًا بِلِسَانِهِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التُّشَكَّ الْفُلَانِيَّ ؛ فَيَسَّرَهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي ، وَإِنْ حَبَسْتَنِي حَابِسٌ ، فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي . أَوْ : فَلَئِنْ أَجَلُّ . وَهَذَا الْاِشْتِرَاطُ سُنَّةٌ ، وَيُفِيدُ^(١) إِذَا عَاقَهُ عَدُوٌّ ، أَوْ مَرَضٌ ، أَوْ ذَهَابُ نَفَقَةٍ ، أَوْ خَطَأُ طَرِيقٍ وَنَحْوُهُ - أَنْ^(٢) لَهُ التَّحَلُّلُ ، وَأَنَّهُ مَتَى حُلٌّ بِذَلِكَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَيَأْتِي آخِرُ بَابِ الْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ .

فَإِنْ اشْتَرَطَ بِمَا يُؤَدِّي مَعْنَى الْاِشْتِرَاطِ ، كَقَوْلِهِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التُّشَكَّ الْفُلَانِيَّ ، إِنْ تيسَّرَ لِي ، وَإِلَّا ، فَلَا خَرَجَ عَلَيَّ ؛ جَازَ . وَإِنْ قَالَ : مَتَى شِفْتُ أَحَلَلْتُ^(٣) ، أَوْ إِنْ^(٤) أَفْسَدْتُهُ ، لَمْ أَقْضِهِ ، لَمْ يَصِحَّ . وَإِنْ نَوَى الْاِشْتِرَاطَ وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ ، لَمْ يُفِدْ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لُصْبَاعَةٌ^(٥) : « قَوْلِي : مَحِلِّي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ حَبَسْتَنِي »^(٥) .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « كان » .

(٣) في م : « أحلته » .

(٤) ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب بنت عم النبي ﷺ ، من المهاجرات ، لها أحاديث يسيرة ، وبقيت إلى عام أربعين للهجرة . سير أعلام النبلاء ٢ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ . الإصابة في تمييز الصحابة ٣ / ٨ .

(٥) أخرجه مسلم ، في : باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٨ . وأبو داود ، في : باب الاشتراط في الحج ، من كتاب المناسك . سنن =

فصل : وهو مُخَيَّر بين التَّمَتُّع ، والإفْرَاد ، والِقِرَان ، وأَفْضَلُهَا التَّمَتُّع ، ثم الإفْرَادُ ، ثم القِرَانُ .

وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي [٧٧] أَشْهُرِ الْحَجِّ وَيَفْرَغَ مِنْهَا ، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ أَوْ قَرِيبٍ مِنْهَا .

وَالِإفْرَادُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهُ اعْتَمَرَ عُمْرَةَ الْإِسْلَامِ إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً عَلَيْهِ .

وَالِقِرَانُ أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا جَمِيعًا ، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ يُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي طَوَافِهَا ، إِلَّا لِمَنْ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فَيَصِيحُ وَلَوْ بَعْدَ السَّعْيِ ، وَيَصِيرُ قَارِنًا . وَلَا يُعْتَبَرُ لَصِيحَةُ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ الْإِحْرَامِ بِهِ فِي أَشْهُرِهِ . وَإِنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ ، لَمْ يَصِيحْ إِحْرَامَهُ بِهَا ، وَلَمْ يَصِرْ قَارِنًا .

وَعَمَلُ الْقَارِنِ ، كَالْمُفْرِدِ فِي الْإِجْزَاءِ ، وَيَسْقُطُ تَرْتِيبُ الْعُمْرَةِ وَيَصِيرُ التَّرْتِيبُ لِلْحَجِّ ، كَمَا يَتَأَخَّرُ الْحِلَاقُ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ . فَوَطْؤُهُ قَبْلَ طَوَافِ الْقُدُومِ لَا يُفْسِدُ عُمْرَتَهُ ، أَى إِذَا وَطِئَ وَطْأً لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ ، مِثْلَ إِنْ وَطِئَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّهُ لَا يُفْسِدُ حَجَّهُ ، وَإِذَا لَمْ يُفْسِدْ حَجَّهُ ، لَمْ تَفْسُدْ عُمْرَتُهُ .

= أبى داود ٤١١/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الاشتراط فى الحج ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٧٠/٤ . والنسائى ، فى : باب كيف إذا اشترط ، من كتاب الحج . المجتبى ٥/١٣٠ . وابن ماجه ، فى : باب الشرط فى الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/٩٨٠ . والدارمى ، فى : باب الاشتراط فى الحج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٢/٣٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٣٧/١ ، ٣٥٢ ، ١٦٤/٢ ، ٢٠٢ .

وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ دَمٌ نُسْكِ، لَا مُجْبِرَانِ، بِسَبْعَةِ شُرُوطٍ؛
أَحَدُهَا: أَلَّا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ
وَالْحَرَمِ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُ - أَى مِنَ الْحَرَمِ - لَا مِنْ نَفْسِ مَكَّةَ دُونَ مَسَافَةِ
الْقَصْرِ؛ فَمَنْ لَهُ مَنَزِلَانِ مُتَأَهِّلٌ بِهِمَا، أَحَدُهُمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَالْآخَرُ
فَوْقَهَا أَوْ مِثْلَهَا، لَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ وَلَوْ كَانَ إِحْرَامُهُ مِنَ الْبَعِيدِ، أَوْ كَانَ أَكْثَرُ
إِقَامَتِهِ أَوْ إِقَامَةِ مَالِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَهْلِهِ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وَإِنْ
اسْتَوَظَنَ مَكَّةَ أَفْقِيًّا^(١)، فَحَاضِرٌ. فَإِنْ دَخَلَهَا مُتَمَتِّعًا نَاوِيًا الْإِقَامَةَ بِهَا بَعْدَ
فَرَاغِ نُسْكِه، أَوْ نَوَاهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ، أَوْ اسْتَوَظَنَ مَكَّةَ بَلَدًا بَعِيدًا، ثُمَّ عَادَ
مُقِيمًا مُتَمَتِّعًا، لَزِمَهُ دَمٌ.

الثَّانِي: أَنْ يَغْتَمِرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. وَالِاغْتِمَارُ بِالشَّهْرِ الَّذِي أَحْرَمَ فِيهِ، لَا
بِالَّذِي حَلَّ فِيهِ، فَلَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ حَلَّ فِي شَوَّالٍ، لَمْ يَكُنْ
مُتَمَتِّعًا. وَإِنْ أَحْرَمَ الْآفَاقِيًّا^(٢) بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ،
وَاعْتَمَرَ مِنَ التَّنْعِيمِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَحَجَّ مِنْ غَايِهِ، فَمُتَمَتِّعٌ، نَصًّا، وَعَلَيْهِ
دَمٌ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَحُجَّ مِنْ غَايِهِ.

(١) الْآفَاقِي بِضَمَتَيْنِ: نِسْبَةً إِلَى الْآفَقِ وَهُوَ النَّاصِيَةُ مِنَ الْأَرْضِ أَوْ السَّمَاءِ، وَهُوَ مَنْ كَانَ مَسَافَةَ
قَصْرِ فَأَكْثَرَ مِنَ الْحَرَمِ.
(٢) وَهُوَ الْآفَاقِي، قَالَ ابْنُ خَطِيبِ الدِّهَشَةِ: لَا يُقَالُ: آفَاقِي؛ فَلَا يَنْسَبُ إِلَى الْجَمْعِ، بَلْ إِلَى
الْوَحْدِ. انْظُرْ حَاشِيَةَ الرُّوضِ الْمَرْبَعِ ٥٦٢/٣، وَكَشَافُ الْقَنَاعِ ٤١٣/٢.

الرَّابِعُ : أَلَّا يُسَافِرَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَسَافَةً قَصِيرَ فَأَكْثَرَ ، فَإِنْ فَعَلَ فَأَحْرَمَ ، فَلَا دَمَ .

الخَامِسُ : أَنْ يَحِلَّ مِنَ الْعُمْرَةِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ قَبْلَ حِلِّهِ مِنْهَا ، صَارَ قَارِنًا .

السَّادِسُ : أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، أَوْ مِنْ مَسَافَةٍ قَصِيرَ فَأَكْثَرَ مِنْ مَكَّةَ وَنَصِّهِ . واختار^(١) المَوْفُقُ وَغَيْرُهُ : أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ^(٢) . وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّا نُسَمِّي الْمَكِّيَّ مُتَمَتِّعًا وَلَوْ لَمْ يُسَافِرْ .

السَّابِعُ : أَنْ يَتَوَيَّ التَّمَتُّعُ فِي ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ أَوْ أَثْنَائِهَا . وَلَا يُعْتَبَرُ وَقُوعُ النَّسَكَيْنِ عَنْ وَاحِدٍ ، فَلَوْ اغْتَمَرَ لِنَفْسِهِ وَحَجٌّ عَنْ غَيْرِهِ ، أَوْ عَكْسُهُ ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ عَنْ اثْنَيْنِ ، كَانَ عَلَيْهِ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ .

وَلَا تُعْتَبَرُ هَذِهِ الشُّرُوطُ فِي كَوْنِهِ مُتَمَتِّعًا ؛ فَإِنَّ الْمُتَمَتِّعَ تَصَحُّحٌ مِنَ الْمَكِّيِّ كَغَيْرِهِ^(٣) . وَيُلْزَمُ دَمٌ تَمَتُّعٍ وَقِرَانٍ بِطُلُوعِ فَجْرِ النَّحْرِ ، وَيَأْتِي وَقْتُ ذَبْحِهِ . وَيُلْزَمُ الْقَارِنُ أَيْضًا دَمٌ تُسَكِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

وَلَا يَشْقُطُ دَمٌ تَمَتُّعٍ وَقِرَانٍ بِفَسَادِ تُسَكِّيهِمَا ، وَلَا بِفَوَاتِهِ ، وَإِذَا قَضَى الْقَارِنُ قَارِنًا ، لَزِمَهُ دَمَانِ ؛ دَمٌ لِقِرَانِهِ الْأَوَّلِ ، وَدَمٌ لِقِرَانِهِ الثَّانِي ، وَإِذَا قَضَى مُفْرِدًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ . وَجَزَمَ غَيْرُ وَاحِدٍ ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ دَمٌ لِقِرَانِهِ الْأَوَّلِ ، فَإِذَا

(١) فِي النِّسْخِ : « اخْتَارَهُ » . وَانْظُرْ حَاشِيَةَ الرُّوضِ الْمَرْبِعِ ٥٦٣/٣

(٢) وَهُوَ مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَأَكْثَرَ مِنْ مَكَّةَ .

(٣) فِي م : « لَغَيْرِهِ » .

فَرَّغَ ، أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْأَبْعَدِ ، كَمَنْ فَسَدَ حُجُّهُ ، وَالْأَلَزِمَ دَمًا . وَإِنْ قَضَى مُتَمَتِّعًا ، فَإِذَا تَحَلَّلَ مِنَ الْعُمْرَةِ ، أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ أْبْعَدِ الْمَوْضِعَيْنِ ؛ الْمِيقَاتِ الْأَصْلِيِّ وَالْمَوْضِعِ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ الْإِحْرَامُ^(١) الْأَوَّلُ .

وَيُسْتَنْ لِمَنْ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا ، فَسَخُ نِيَّتِهِمَا بِالْحَجِّ ، وَيَنْوِيَانِ عُمْرَةً مُفْرَدَةً ، فَإِذَا فَرَّغَا مِنْهَا وَحَلَّ ، أَحْرَمَا بِالْحَجِّ لِيَصِيرَا مُتَمَتِّعَيْنِ ، مَا لَمْ يَكُونَا سَاقًا هَدْيًا ، أَوْ وَقَفَا بِعَرَفَةَ ، فَلَوْ فَسَخَا فِي الْحَالَتَيْنِ ، فَلَعَوُ . وَلَوْ سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ هَدْيًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَحِلَّ ؛ فَيُحْرِمَ بِحَجِّ إِذَا طَافَ وَسَعَى لِعُمْرَتِهِ قَبْلَ تَحْلِيلِهِ بِالْحَلْقِ ، فَإِذَا ذَبَحَهُ يَوْمَ النَّحْرِ ، حَلَّ مِنْهُمَا .

وَالْمُتَعْتِرُ غَيْرُ الْمُتَمَتِّعِ ، يَحِلُّ بِكُلِّ حَالٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَغَيْرِهَا ، وَلَوْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ ، نَحَرَهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ ، وَحَيْثُ نَحَرَهُ مِنَ الْحَرَمِ ، جَازَ .

وَالْمَرْأَةُ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً ، فَحَاضَتْ قَبْلَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ ، لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَدْخُلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ^(٢) ، وَلَا^(١) تَطُوفَ بِالْبَيْتِ ، فَإِنْ خَشِيتُ فَوَاتَ الْحَجَّ أَوْ خَافَهُ غَيْرُهَا ، أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ، وَصَارَ قَارِنًا ، وَلَمْ يَقْضِ طَوَافَ الْقُدُومِ ، وَيَجِبُ دَمٌ قِرَانٍ ، وَتَسْقُطُ عَنْهُ الْعُمْرَةُ .

فصل : وَمَنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا ؛ بَأَنْ نَوَى نَفْسَ الْإِحْرَامِ وَلَمْ يُعَيِّنْ نُسْكًَا ،

(١) سقط من : م .

(٢) زيادة من : م .

صَحَّ وَلَهُ صَرَفُهُ إِلَى مَا شَاءَ بِالنِّيَّةِ ، وَلَا يُجْزِئُهُ الْعَمَلُ قَبْلَ النِّيَّةِ ، وَالْأَوَّلَى صَرَفُهُ إِلَى الْعُمْرَةِ . وَإِنْ أُخْرِمَ مُبِهِمَا^(١) ؛ كإِحْرَامِهِ بِمِثْلِ^(٢) مَا أُخْرِمَ بِهِ فَلَانَّ^(٣) ، أَوْ بِمَا أُخْرِمَ بِهِ فَلَانَّ ، وَعَلِمَ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمِثْلِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أُخْرِمَ مُطْلَقًا ، كَانَ لَهُ صَرَفُهُ إِلَى مَا شَاءَ ، وَلَوْ جَهِلَ إِحْرَامَ الْأَوَّلِ ، فَكَمَنْ أُخْرِمَ بِشُكِّهِ وَنَسِيَهُ ، عَلَى مَا يَأْتِي . وَإِنْ شَكَّ ، هَلْ أُخْرِمَ الْأَوَّلُ ؟ فَكَمَنْ لَمْ يُحْرِمَ ، فَيَكُونُ إِحْرَامُهُ مُطْلَقًا ، يَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ ، فَإِنْ صَرَفَهُ قَبْلَ طَوَافِهِ^(٤) ، وَقَعَ^(٥) طَوَافُهُ عَمَّا صَرَفَهُ إِلَيْهِ . وَإِنْ طَافَ قَبْلَ صَرَفِهِ ، لَمْ يَغْتَدَّ بِطَوَافِهِ . وَلَوْ كَانَ إِحْرَامُ الْأَوَّلِ فَاسِدًا ، فَيَتَوَجَّهُ كَتَذَرِهِ عِبَادَةً فَاسِدَةً . وَإِنْ أُخْرِمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِإِحْدَاهُمَا ، وَلَغَتِ الْأُخْرَى . وَإِنْ أُخْرِمَ بِشُكِّهِ أَوْ نَذَرِهِ وَنَسِيَهُ ، وَكَانَ قَبْلَ الطَّوَافِ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً ، اسْتِخْبَابًا ، وَيَجُوزُ صَرَفُهُ إِلَى غَيْرِهَا . وَإِنْ جَعَلَهُ قِرَانًا أَوْ إِفْرَادًا ، صَحَّ حَجًّا فَقَطْ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ .

وَإِنْ جَعَلَهُ عُمْرَةً ، فَكَفَسَخِ حَجًّا إِلَى عُمْرَةٍ ، يَلْزُمُهُ دَمُ الْمُتَعَةِ ، وَيُجْزِئُهُ عَنْهُمَا^(٥) . وَإِنْ كَانَ شَكُّهُ بَعْدَ الطَّوَافِ ، صَرَفَهُ إِلَى الْعُمْرَةِ ، وَلَا يَجْعَلُهُ حَجًّا ، وَلَا قِرَانًا ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُنْسِي عُمْرَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ بَعْدَ الطَّوَافِ لَمْ لَا هَدَىٰ مَعَهُ ، فَيَسْعَى وَيَخْلُقُ ، ثُمَّ يُحْرِمُ

(١) فِي م : « بِهِمَا » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) فِي د : « طَوَاف » .

(٤) فِي م : « أَوْقَعَ » .

(٥) فِي م : « عَنْهَا » .

بالْحَجِّ مع بقاءِ وَقْتِهِ ، وَبَيْتِهِ ، وَيَسْقُطُ عنه فَرَضُهُ ، وَيَلْزَمُهُ دَمٌ بِكُلِّ حَالٍ ؛
لأنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَنَسِيُّ حَجًّا أَوْ قِرَانًا ، فَقَدْ خَلَقَ فِيهِ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ ، وَفِيهِ دَمٌ .
وَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا ، فَقَدْ تَحَلَّلَ ثُمَّ حَجَّ ، وَعَلَيْهِ دَمُ الْمُتَعَةِ ، وَإِنْ جَعَلَهُ حَجًّا أَوْ
قِرَانًا ، لَمْ يَصِحَّ ، وَيَتَحَلَّلُ بِفِعْلِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛
لِلشُّكِّ ، وَلَا دَمٌ ، وَلَا قِضَاءً ، لِلشُّكِّ فِي سَبَبِهِمَا .

وَإِنْ أُحْزِمَ عَنْ اثْنَيْنِ ، أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعْيَيْنِ ، أَوْ عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ ،
وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَيُضْمَنُ .

وَيُؤَدَّبُ مَنْ أَخَذَ مِنْ اثْنَيْنِ حَجَّتَيْنِ لِيُحُجَّ^(١) عَنْهُمَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ .
وَإِنْ اسْتَنَابَهُ اثْنَانِ فِي عَامٍ فِي نُسُكِ ، فَأُحْزِمَ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعْيَيْنِ وَلَمْ يَنْسَهُ ،
صَحَّ وَلَمْ يَصِحَّ إِخْرَافُهُ لِلْآخِرِ بَعْدَهُ . فَإِنْ نَسِيَ عَمَّنْ أُحْزِمَ^(٢) وَتَعَدَّرَتْ
مَعْرِفَتُهُ ، فَإِنْ فَرَطَ ، أَعَادَ الْحَجَّ عَنْهُمَا ، وَإِنْ فَرَطَ الْمُوصَى إِلَيْهِ بِذَلِكَ ، غَرِمَ
ذَلِكَ ، وَإِلَّا ، فَمِنْ تَرَكَةِ الْمُوصِيَيْنِ إِنْ كَانَ النَّائِبُ غَيْرَ مُسْتَأْجَرٍ لَذَلِكَ ، وَإِلَّا
لَزِمَاهُ .

فصل : والتَّالِيَةُ سُنَّةٌ ، وَيُسْنُّ ائْتِدَاؤُهَا عَقِبَ إِخْرَامِهِ ،^(٣) وَذِكْرُ^(٤)
نُسُكِهَا فِيهَا ، وَذِكْرُ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ لِلْقَارِنِ ، فَيَقُولُ : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً »

(١) فِي م : « لِلْحَجِّ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « عَنْهُمَا » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « وَذَكَرَهُ » .

(٤) فِي م : « نُسُكٍ » .

وَحَجًّا»^(١). وَالْإِكْتَارُ مِنْهَا، وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا، وَلَكِنْ لَا يُجْهَدُ نَفْسَهُ فِي رَفْعِهِ زِيَادَةً عَلَى الطَّاقَةِ، وَلَا يُشْتَحَبُ إِظْهَارُهَا فِي مَسَاجِدِ الْحِلِّ وَأَمْصَارِهِ، وَلَا فِي طَوَافِ الْقُدُومِ، وَالسَّغِيِّ بَعْدَهُ^(٢)، وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا حَوْلَ الْبَيْتِ؛ لِئَلَّا يَشْغَلَ الطَّائِفِينَ عَنْ طَوَافِهِمْ، وَأَذْكَارِهِمْ.

وَيُشْتَحَبُ أَنْ يُلَبِّيَ عَنْ أُخْرَسَ، وَمَرِيضٍ، وَصَغِيرٍ، وَمَجْنُونٍ، وَمُغْمَى عَلَيْهِ. وَيُسْنُّ الدُّعَاءُ بَعْدَهَا، فَيَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَيَعُوذُ بِهِ مِنَ النَّارِ^(٣)، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ. وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا يَزْفَعُ بِذَلِكَ صَوْتَهُ. وَصِفَةُ التَّلْبِيَةِ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ»^(٤) لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ

(١) لما أخرجه البخارى، فى: باب بعث على بن أبى طالب...، إلى اليمن، من كتاب المغازى. صحيح البخارى ٢٠٨/٥. ومسلم - واللفظ له - فى: باب الأفراد والقران، وباب إهلال النبى ﷺ وهدية، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠٥/٢، ٩١٥. وأبو داود، فى: باب فى الإقران، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ٤١٧/١. والترمذى، فى: باب ما جاء فى الجمع بين الحج والعمرة، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٣٨/٤. والنسائى، فى: باب القران، من كتاب المناسك. المجتبى ١١٦/٥، ١١٧. وابن ماجه، فى: باب الإحرام، وباب من قرن الحج والعمرة من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٧٣/٢، ٩٨٩. والدارمى، فى: باب فى القران، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٧٠/٢. والإمام أحمد، فى: المسند ٥٣/٢، ٩٩/٣، ١٠٠، ١٨٧.

(٢) سقط من: م.

(٣) لما روى عن خزيمة بن ثابت أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من التلبية سأل الله مغفرته ورضوانه واستعاذه برحمته من النار.

أخرجه الدارقطنى، فى: باب المواقيت، من كتاب الحج. سنن الدارقطنى ٣٣٨/٢.

الْحَمْدُ وَالنُّعْمَةُ^(١) لَكَ، وَالْمُلْكُ، لَا شَرِيكَ لَكَ^(٢). وَلَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا، وَلَا تُكْرَهُ. وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَالَ الْمُؤَفَّقُ^(٣) وَالشَّارِحُ^(٤): تَكَرُّرُهَا ثَلَاثًا فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ حَسَنٌ. وَلَا تُشْرَعُ بِغَيْرِ الْعَرِيَّةِ لِقَادِرٍ، وَلَا بُلْغَتِهِ.

وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهَا إِذَا عَلَا نَشْرًا، أَوْ هَبَطَ وادِيًا، وَفِي دُبْرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ، وَلَوْ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ، وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَبِالْأَسْحَارِ، وَإِذَا التَّقَتِ الرَّفَاقُ، وَإِذَا سَمِعَ مُلَبِّيًا، أَوْ أَتَى مَحْظُورًا نَاسِيًا إِذَا ذَكَرَهُ، أَوْ رَكِبَ دَابَّتَهُ أَوْ نَزَلَ عَنْهَا، أَوْ رَأَى الْبَيْتَ. وَتُسْتَحَبُّ فِي مَكَّةَ وَالْمَسْجِدِ^(٥) وَسَائِرِ مَسَاجِدِ الْحَرَمِ، كَمَسْجِدِ مِنًى، وَفِي عَرَفَاتٍ أَيْضًا، وَبِقَاعِ الْحَرَمِ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلَبِّيَ الْحَلَالَ، وَتُلَبِّيَ الْمَرْأَةُ، وَيُعْتَبَرُ أَنْ تُسَمِعَ نَفْسَهَا، وَيُكْرَهُ جَهْرُهَا بِهَا^(٦) أَكْثَرَ مِنْ سَمَاعِ رَفِيقَتِهَا. وَيَأْتِي قَطْعُهَا^(٧) آخِرَ بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ.

(١) سقط من: الأصل.

(٢) أخرجه البخارى من حديث عائشة وابن عمر، فى: باب التلبية، من كتاب الحج. صحيح البخارى ١٧٠/٢. وهو جزء من حديث جابر الطويل الذى أخرجه مسلم، فى: باب حجة النبى ﷺ، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٨٦/٢ - ٨٩٢. وأبو داود، فى: باب حجة النبى ﷺ، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ٤٤٠/١ - ٤٤٣. وابن ماجه، فى: باب حجة رسول الله ﷺ، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٢٢/٢ - ١٠٢٦. والدارمى، فى: باب فى سنة الحاج، من كتاب المناسك. سنن الدارمى ٤٥/٢ - ٤٩.

(٣) المغنى ١٠٦/٥.

(٤) «المقنع والشرح الكبير ومعهما الإنصاف». ٢١٧/٨.

(٥) فى م: «البيت».

(٦) سقط من: م.

(٧) أى: وقت قطع التلبية.

بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

وهي : ما يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ فِعْلُهُ ، وهي تِسْعَةٌ ؛

أَحَدُهَا : إِزَالَةُ الشَّعْرِ مِنْ جَمِيعِ بَدَنِهِ بِحُلْقٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ قَلَمٍ ، أَوْ قُرُوجٍ ، أَوْ صُدَاعٍ ، أَوْ شِدَّةِ حَرٍّ ، لَكَثَرَتِهِ مِمَّا يَتَضَرَّرُ بِإِبْقَاءِ الشَّعْرِ ، أَزَالَهُ ، وَفَدَى ، كَأَكْلِ صَبِيدٍ لَصْرُورَةٍ .

الثَّانِي : تَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ . فَمَنْ حَلَقَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ فَصَاعِدًا ، أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ فَصَاعِدًا ، وَلَوْ مُخِطِقًا أَوْ نَاسِيًا ، فَعَلِيهِ دَمٌ ، وَفِيمَا دُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ طَعَامُ مِسْكِينٍ ، وَفِي قَصِّ بَعْضِ الظُّفْرِ مَا فِي جَمِيعِهِ ، وَكَذَلِكَ قَطْعُ بَعْضِ الشَّعْرِ^(١) .

وإنْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ أَوْ سَكَتَ وَلَمْ يَنْتَهَ ، وَلَوْ كَانَ الْحَالِقُ مُحْرِمًا ، فَالْفِذْيَةُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ أُكْرِيَ عَلَى خَلْقِهِ بِيَدِهِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْحَالِقِ . وَإِنْ كَانَ مُكْرَهَا بِيدٍ غَيْرِهِ أَوْ نَائِمًا ، فَعَلَى الْحَالِقِ . وَمَنْ طَيَّبَ غَيْرَهُ ، فَكَحَالِقٍ . وَإِنْ حَلَقَ مُحْرِمٌ خَلَالًا ، أَوْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ ، فَلَا فِذْيَةُ عَلَيْهِ^(٢) .

وَحُكْمُ الرَّأْسِ وَالْبَدَنِ فِي إِزَالَةِ الشَّعْرِ وَالطَّبِيبِ وَاللُّبْسِ وَاجِدًا ، فَإِنْ حَلَقَ شَعَرَ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ ، أَوْ تَطَيَّبَ ، أَوْ لَبَسَ فِيهِمَا ، ففِذْيَةُ وَاجِدَةٌ .

(١) فِي م : « الشَّعْر » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

وإن حَلَقَ مِنْ رَأْسِهِ شَعْرَتَيْنِ وَمِنْ بَدَنِهِ شَعْرَةً ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، فَعَلِيهِ دَمٌ .
وإن خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ فَقَلَعَهُ ، أَوْ نَزَلَ شَعْرٌ حَاجِبِيهِ فَعَطَّى عَيْنَيْهِ فَأَزَالَهُ ،
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وكذا إن انكسر ظُفْرُهُ فَقَصَّصَهُ ، أَوْ قَطَعَ إصْبَعًا بظُفْرِهَا ، أَوْ
قَلَعَ جِلْدًا عَلَيْهِ شَعْرٌ ، أَوْ اقْتَصَدَ فزال شَعْرٌ ، وإن خَلَلَ لِحْيَتَهُ أَوْ مَشَطَهَا ، أَوْ
رَأْسَهُ ، فَسَقَطَ شَعْرٌ مَيِّتٌ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، نَصًّا . وإن تَيَقَّنَ أَنَّهُ بَانَ^(١)
بِالْمَشُطِ أَوْ التَّخْلِيلِ ، فَدَى . وَتُسْتَحَبُّ الْفِدْيَةُ مَعَ الشُّكِّ .

وله حَكٌّ بَدَنِهِ وَرَأْسِهِ بِرُقِيٍّ ، مَا لَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا ، وَلَهُ غَسْلُهُ فِي حَمَامٍ
وغيره بلا تَشْرِيحٍ ، وَغَسْلُهُ بِسِدْرٍ وَخِطْمِيٍّ وَنَحْوِهِمَا^(٢) . وإن وَقَعَ فِي
أُظْفَارِهِ مَرَضٌ فَأَزَالَهَا لِذَلِكَ^(٣) الْمَرَضِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وإن انكسر ظُفْرُهُ
فَأَزَالَ أَكْثَرَ مَا انكسر ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ .

فصل : الثالثُ ، تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ وَالْأُذُنَيْنِ مِنْهُ - وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ
فَمَا كَانَ مِنْهُ حَرَمٌ عَلَى ذَكَرٍ تَغْطِيَتُهُ ، فَإِنْ غَطَّاهُ أَوْ بَغَضَهُ حَتَّى أُذُنَيْهِ
بِالْصَّبِيِّ ، مُغْتَايَ أَوْ لَا ، كِعِمَامَةٍ ، وَخِرْقَةٍ ، وَقِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ غَيْرُهُ ، أَوْ لَا
دَوَاءَ فِيهِ ، وَعِصَابَةٍ لَصْدَاعٍ وَنَحْوِهِ كَجُزْجٍ^(٤) وَلَوْ يَسِيرًا ، وَطِينٍ طَلَّاهُ بِهِ ، أَوْ
بِحِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَوْ بَثُورَةٍ ، لَعُذِرَ أَوْ غَيْرِهِ - فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ .

(١) بان الشيء : انفصل .

(٢) فِي م : « نحوها » .

(٣) فِي م : « من ذلك » .

(٤) سقط من : د ، م .

وإن استظلَّ في مَحْمِلٍ ونحوه من هُودَجٍ^(١) وعَمَارِيَّةٍ وَمَحَارَةٍ^(٢)، حَرَمَ
وَقَدَى. وكذا لو استظلَّ بثَوْبٍ ونحوه، رَاكِبًا ونازِلًا. ولا أثر للقَصْدِ
وعَدَمِهِ فيما فيه فِدْيَةٌ، وما^(٣) لا فِدْيَةٌ فيه.

وَيَجُوزُ تَلْبِيْدُ رَأْسِهِ بِعَسَلٍ وَصَمِغٍ ونحوه؛ إِمَّا يَدْخُلُهُ غُبَارٌ أَوْ دَيْبٌ^(٤)،
أَوْ يُصْبِيهِ شَعَثٌ، ولا شيءٌ عليه، وكذا إن حَمَلَ على رَأْسِهِ شَيْئًا^(٥)، أَوْ
وَضَعَ يَدَهُ عليه، أَوْ نَصَبَ حِيَالَهُ ثَوْبًا؛ لَحْرًا أَوْ بَزْدٍ، أَمْسَكَه إنسانٌ أَوْ رَفَعَهُ
«على عُودٍ»^(٦)، أَوْ اسْتَظَلَ بِخَيْمَةٍ أَوْ شَجَرَةٍ، وَلَوْ طَرَحَ عليها شَيْئًا يَسْتَظِلُّ به،
أَوْ سَقْفٍ أَوْ جِدَارٍ، وَلَوْ قَصَدَ به السَّتْرَ، وكذا لو غَطَّى وَجْهَهُ.

فصل: الرَّابِعُ، لُبْسُ الذَّكَرِ المَحِيْطِ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، فِي بَدَنِهِ أَوْ بَعْضِهِ، مِمَّا
عَمِلَ على قَدْرِهِ؛ مِنْ قَمِيصٍ، وَعِمَامَةٍ، وَسَرَاوِيلَ، وَبُرُؤُسٍ ونحوها وَلَوْ
يَرْغَا مَنْشُوجًا أَوْ لَيْدًا^(٧) مَغْقُودًا ونحوه، وَالْخَفَّيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا لِلرَّجُلَيْنِ،
وَالْقَفَّازَيْنِ لِلْيَدَيْنِ، وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مُغْتَايٍ، كَجَوْزٍ
فِي كَفٍّ وَخُفٍّ فِي رَأْسٍ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ. انْتَهَى. وَرَأْنٌ^(٨) كُحْفٌ.

(١) الهودج، مقصورة ذات قبة توضع على ظهر الجمل.

(٢) المحارة: شبه الهودج يؤتى بها من جهة الشام، تقطر بين بعيرين يركب فيها واحد أو اثنان.

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) الديب: كل ما يدب على الأرض.

(٥) من هنا تبدأ المخطوطة (س).

(٦ - ٦) في م: «بعود».

(٧) اللَّيْد، كل شعر أو صوف متلبد.

(٨) في الأصل، د، م: «الران».

فإن لم يجد إزارًا، لیس سراويل، ومثله لو شق إزاره وشدَّ كُلُّ نصفٍ على ساقٍ، ومتى وجد إزارًا، خلعه. وإن ائزرَ بقميصٍ، فلا بأس.

وإن عديم نعلين أو لم يُمكن^(١) لبسهما، لیس خفين أو نحوهما من رَأْيٍ وغيره بلا فدية، ويحرم قطعهما. وعنه، يقطعهما، حتى يكونا أسفل من الكعبين، وجوزه جمع. قال الموفق^(٢) وغيره: والأولى [٧٨ظ] قطعهما، عملاً بالحديث الصحيح^(٣).

(١) في م: «يكن».

(٢) في المغنى ١٢٢/٥.

(٣) لما روى عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا يلبس القميص، ولا العمام، ولا السراويلات، ولا البرانس، ولا الخفاف، إلا أحدًا لا يجد النعلين، فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا يلبس من الثياب شيئًا مسه الزعفران، ولا الورس».

أخرجه البخارى، فى: باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل، من كتاب العلم، وفى: باب الصلاة فى القميص والسراويل والتبائن والقباء، من كتاب الصلاة، وفى: باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين، وباب البرانس، وباب السراويل، وباب العمام، من كتاب الحج، وفى: باب النعال السبتية وغيرها، من كتاب اللباس. صحيح البخارى ١/٤٥، ١٠٢، ٣/٢٠، ٢١، ٧/١٨٧، ١٩٨. ومسلم، فى: باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة، وما لا يباح...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢/٨٣٤، ٨٣٥. وأبو داود، فى: باب ما يلبس المحرم، من كتاب المناسك. سنن أبى داود ١/٤٢٣، ٤٢٤. والنسائى، فى: باب النهى عن لبس القميص للمحرم، وباب النهى عن لبس السراويل فى الإحرام، وباب النهى عن أن تنتقب المرأة الحرام، وباب النهى عن لبس البرانس فى الإحرام، وباب النهى عن لبس العمامة فى الإحرام، وباب النهى عن لبس الخفين فى الإحرام، وباب الرخصة فى لبس الخفين فى الإحرام لمن لا يجد نعلين، وباب قطعهما أسفل الكعبين، وباب النهى عن أن تلبس المحرمة القفازين، من كتاب مناسك الحج. المجتبى ١٠٠/٥ - ١٠٤. وابن ماجه، فى: باب ما يلبس المحرم من الثياب، وباب =

وإن لَبَسَ مَقْطُوعًا دُونَ الْكَعْبَيْنِ مَعَ وَجُودِ نَعْلٍ، حَرَمَ وَفَدَى. وَتُبَاحُ النَّعْلِ وَلَوْ كَانَتْ بَعَقِبَ وَقَيْدٍ، وَهُوَ السَّيْرُ الْمُعْتَرِضُ عَلَى الزَّامِ.

وَلَا يَغْقِدُ عَلَيْهِ شَيْئًا مِنْ مِئْطَقَةٍ^(١) وَلَا رِدَاءٍ وَلَا غَيْرِهِمَا^(٢). وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ لِدَلِكِ زِرًّا وَغُرُورَةً، وَلَا يَخْلُهُ^(٣) بِشَوْكَةٍ أَوْ إِبْرَةٍ أَوْ خَيْطٍ، وَلَا يَغْرِزُ أَطْرَافَهُ فِي إِزَارِهِ، فَإِنْ فَعَلَ أَثِمَ، وَفَدَى؛ لِأَنَّهُ كَمَخِيطٍ.

وَيَجُوزُ لَهُ شُدُّ وَسَطِهِ^(٤) بِمَنْدِيلٍ وَحَبْلِ وَنَحْوِهِمَا إِذَا لَمْ يَغْقِدْهُ، قَالَ أَحْمَدُ فِي مُحْرِمٍ حَرَّمَ عِمَامَتَهُ عَلَى وَسَطِهِ: لَا يَغْقِدُهَا وَيُدْخِلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ. إِلَّا إِزَارَهُ لِحَاجَةِ سَتْرِ الْعَوْرَةِ، وَهَمِيَانِهِ^(٥)، وَمِئْطَقَتَهُ اللَّذَيْنِ فِيهِمَا نَقَعَتْهُ، إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ.

وإن لَبَسَ الْمِئْطَقَةَ لَوَجَعَ ظَهْرٌ أَوْ حَاجَةٌ أَوْ لَا، فَدَى. وَلَهُ أَنْ يُلْتَحِفَ بِقَمِيصٍ وَيَزِيدَ بِهِ، وَبِرِدَاءٍ مُوَصَّلٍ وَلَا يَغْقِدْهُ. وَيَفْدَى بِطَرَحٍ^(٦) قَبَاءٍ

= السراويل والخفين للمحرم إذا لم يجد إزارًا أو نعلين، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/ ٩٧٧، ٩٧٨. والدارمي، في: باب ما يلبس المحرم من الثياب، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢/ ٣٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢/ ٣، ٤، ٢٩، ٣٢، ٣٤، ٤١، ٤٧، ٥٤، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٨١، ١١١، ١١٩، ١٣٩.

(١) المِئْطَقَةُ: ما يشد به الوسط.

(٢) في م: «غيرها».

(٣) خللت الرداء: ضمنت طرفيه بخلال.

(٤) في م: «وسط».

(٥) الهميان: كيس للنفقة يشد في الوسط.

(٦) في م: «بطوع».

ونحوه على كَتِفَيْهِ ، وَمَنْ به شَيْءٌ لَا يُحِبُّ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ أَحَدٌ أَوْ خَافَ مِنْ بَرِّهِ ، لَيْسَ وَقْدَى .

وَلَا تَحْرُمُ دَلَالَةً عَلَى طَيِّبٍ وَلِيَّاسٍ ، وَيَأْتِي قَرِيبًا . وَيَتَقَلَّدُ بِسَيْفٍ لِحَاجَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ لغيرِهَا . وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ السِّلَاحِ بِمَكَّةَ لغيرِ حَاجَةٍ . وَلَهُ حَمْلُ جِرَابٍ وَقِرْبَةِ الْمَاءِ فِي عُنُقِهِ ، وَلَا فِذْيَةٌ ، وَلَا يُدْخِلُهُ^(١) فِي صَدْرِهِ .

وَالْخُنْثَى الْمُشَكَّلُ إِنْ لَيْسَ الْحَيْضُ أَوْ غَطَّى وَجْهَهُ وَجَسَدَهُ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ ، فَلَا فِذْيَةٌ . وَإِنْ غَطَّى وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ أَوْ غَطَّى وَجْهَهُ وَلَيْسَ الْحَيْضُ ، فَذَى .

فصل : الخامس ، الطَّيِّبُ ، فيَحْرُمُ عَلَيْهِ بَعْدَ إِحْرَامِهِ تَطْيِيبُ بَدَنِهِ وَثِيَابِهِ ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ ، وَلُبْسُ مَا صُبِغَ بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ ، أَوْ مَا^(٢) عُجِسَ فِي مَاءٍ وَرْدٍ ، أَوْ بُخِرَ بِعُودٍ وَنَحْوِهِ ، وَالْجُلُوسُ وَالنُّومُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ فَرَشَ فَوْقَ الطَّيِّبِ ثَوْبًا صَفِيْقًا يَمْنَعُ الرَّائِحَةَ وَالْمُبَاشَرَةَ غَيْرَ ثِيَابِ بَدَنِهِ ، فَلَا فِذْيَةٌ بِالنُّومِ عَلَيْهِ .

وَيَحْرُمُ الْاِسْتِحَالُ وَالِاسْتِعَاطُ وَالِاخْتِيقَانُ بِمُطَيِّبٍ ، وَشَمُّ الْأَذْهَانِ الْمُطَيَّبَةِ ، كَذَهْنٍ وَرْدٍ وَبَنْفَسَجٍ وَخَيْرِيٍّ وَزَنْبَقِيٍّ^(٣) ، وَالْأَذْهَانُ بِهَا ، وَشَمُّ مِسْكِ وَكَافُورٍ وَعَنْبَرٍ وَغَالِيَةٍ^(٤) وَمَاءٍ وَرْدٍ وَزَعْفَرَانٍ وَوَرْسٍ ، وَتَبَخُّرُ عُودٍ

(١) فِي م : « يَدْخُلُ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٣) الزَنْبَقُ : دَهْنُ الْيَاسَمِينِ .

(٤) الْغَالِيَةُ : اِتِّخَالُاطُ مِنَ الطَّيِّبِ .

ونحوه ، وأكل أو شرب ما فيه طيب يظهر طعمه أو ريحه ، ولو مطبوخاً أو مسته النار ، حتى ولو ذهب رائحته وبقي طعمه ، فإن بقي اللون فقط ، فلا بأس بأكله .

وإن مس من الطيب ما لا يعلق بيده ، كمشك غير مسحوق وقطع كافور وعنبر ونحوه ، فلا فدية . فإن شمه ، فدى . وإن علق الطيب بيده كالمسحوق^(١) والغالية وماء الورد ، فدى .

وله شم العود ؛ لأنه لا يتطيب به إلا بالتبخير ، والفواكه كلها ؛ من الأترج^(٢) ، والثفاح ، والسفرجل^(٣) ، وغيرها ، وكذا^(٤) نبات الصخراء ، كشيح وخزامى^(٥) وقيصوم^(٦) وإذخير^(٧) ونحوه مما لا يتخذ طيباً ، وما يُنبئه الآدمي لغير قصد الطيب ، كحناء وعصفر وقرنفل ، ودارصيني^(٨) ونحوه ، أو يُنبئه لطيب ولا يتخذ منه طيب ، كزنجبان فارسي - ومحل الخلاف فيه - وهو الحبق ، معروف بالشام والعراق ومكة وغيرها ، وخصه بغض

(١) في م : « كالحقوق » .

(٢) في م : « الأترج » .

(٣) السفرجل : شجر مثمر من الفصيلة الوردية .

(٤) في د ، س : « كل » .

(٥) الخزامى : زهر طويل العيدان ، زهره أحمر ، طيب الرائحة .

(٦) القيصوم ، شجر على أطرافه زهر مستدير ذهبي اللون طيب الرائحة .

(٧) الإذخير : بكسر الهمزة والحاء ، نبات معروف ذكي الرائحة .

(٨) الدارصيني ، شجر هندي يكون بتخوم الصين كالرمان ، أوراقه كأوراق الجوز ، إلا أنها أدق ، ولا زهر له ولا بزر ، وهو معرب عن (دارشين) الفارسي . تذكرة داود ١٣٧/١ .

الْعُلَمَاءُ بِالضَّيْمُرَانِ^(١)، وهو صِنْفٌ منه، قال بعضهم: هو العُنْجَجُ^(٢)
المَعْرُوفُ بِالشَّامِ بِالرَّيْحَانِ الْجَمَامِ؛ لاشتِدَارته على أَصْلٍ واحدٍ. انْتَهَى.
وماءُ رَيْحَانٍ ونحوه، كهو. والرَّيْحَانُ عِنْدَ الْعَرَبِ هو الْآسُ، ولا فِدْيَةٌ فِي
شَمِّهِ، وكذا تَرْجِسٌ وَنَمَّامٌ^(٣) وَبَرْزَمٌ^(٤) - وهو ثَمَرٌ^(٥) الْعِصَاهِ^(٦) - كَأُمُّ
غَيْلَانَ^(٧) ونحوها، وَمَرْزُجُوشٌ^(٨).

وَيَقْدَى بِشَمِّ مَا يُثْبِتُهُ لَطِيبٌ وَيُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ^(٩)؛ كَوَزْدٍ وَبَنْفَسَجٍ
وَخَيْرِيٍّ - وهو الْمُنْثُورُ^(١٠) - وَلَيْثُوفٍ وَيَاسَمِينٍ ونحوه. ولا فِدْيَةٌ بِأَدْهَانٍ

(١) في م: «الصنمران».

والضنمران كما نقله في اللسان عن أبي حنيفة: ريحان البر. اللسان مادة (ض م ر).

(٢) في م: «العنجج».

(٣) النمام: نبت طيب مدر، سمي كذلك لسطوع رائحته، لأنه يدل بها على نفسه.

(٤) البرزم: زهر أصفر طيب الرائحة، لشجرة تسمى شجرة لإبراهيم. تكملة المعاجم العربية لدوزي. النسخة العربية ٣١١/١.

(٥) في الأصل: «تمر».

(٦) في الأصل، د: «العضاة».

(٧) ضرب من العضاه. والعضاه، بهاء أصلية وزان كتاب، كل شجر له شوك صغُر أو كبر، كالطلع. واحده عضاهة.

(٨) في الأصل، د: «مرزجوش».

والمرزنجوش، ضرب من الرياحين، دقيق الورق بزهر أبيض عطري. ويقال: مرزنجوش ومرزجوش ومردقوش، فارسي معرب، واسمه السمسق بالعربية. الألفاظ الفارسية المعربة ١٤٤، ١٤٥، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية لابن البيطار ١٤٤/٤.

(٩) سقط من: م.

(١٠) المنثور: جنس زهر من الفصيلة الصليبية، رائحته زكية، واحده منثورة.

بُدْهِنِ غَيْرَ مُطَيَّبٍ^(١)، كَزَيْتٍ وَشَيْرِجٍ وَسَمْنٍ وَدُهْنِ الْبَانِ^(٢) السَّادِجِ^(٣)
وَنَحْوِهَا فِي رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ.

وإن جَلَسَ عِنْدَ عَطَّارٍ أَوْ فِي مَوْضِعٍ؛ لِيَشْمَ الطَّيِّبَ فَشَمُّهُ، مِثْلَ مَنْ
قَصَدَ الْكَعْبَةَ حَالَ تَجْمِيرِهَا أَوْ حَمَلَ عُقْدَةً فِيهَا مِسْكٌ لِيَجِدَ رِيحَهَا، فَدَى.
فإن لَمْ يَقْصِدْ شَمُّهُ كَالْجَالِسِ عِنْدَ [٧٩] الْعَطَّارِ لِحَاجَتِهِ، وَدَاخِلِ الشُّوقِ،
أَوْ دَاخِلِ الْكَعْبَةِ لِلتَّبَرُّكِ^(٤) بِهَا، وَمَنْ يَشْتَرِي طَيِّبًا لِنَفْسِهِ أَوْ لِلتَّجَارَةِ وَلَا
يَمْسُهُ، فَغَيْرُ مَمْنُوعٍ. وَلِمُشْتَرِيهِ حَمْلُهُ وَتَقْلِيلُهُ إِذَا لَمْ يَمْسُهُ وَلَوْ ظَهَرَ رِيحُهُ؛ لِأَنَّهُ
لَمْ يَقْصِدِ الطَّيِّبَ. وَقَلِيلُ الطَّيِّبِ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ.

وَإِذَا تَطَيَّبَ نَاسِيًا أَوْ عَامِدًا، لَزِمَهُ إِزَالَتُهُ بِمَا^(٥) أُمْكَنَ مِنَ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ مِنْ
الْمَائِعَاتِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبِمَا أُمْكَنَهُ مِنَ الْجَامِدَاتِ، كَحَكِّهِ بِخَرْقَةٍ وَتُرَابٍ
وَوَرَقِ شَجَرٍ وَنَحْوِهِ، وَلَهُ غَسْلُهُ بِنَفْسِهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِلْمُلَاقَاةِ الطَّيِّبِ بِيَدِهِ،
وَالْأَفْضَلُ الْاسْتِعَانَةُ عَلَى غَسْلِهِ بِحَلَالٍ.

فصل : السَّادِسُ، قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ الْمَأْكُولِ وَذَبْحُهُ وَاضْطِيادُهُ وَأَذَاهُ؛ وَهُوَ

(١) فِي م: «الطيب».

(٢) الْبَانُ، شَجَرٌ سَبَطَ الْقَوَامَ لِنَ، وَرَقُهُ كَوَرَقِ الصَّفَصَافِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ، س: «السَّادِجُ».

(٤) كَذَا قَالَ فِي الْمَغْنَى ٥/ ١٥٠. وَالشرح الكبير: «المنقوع والشرح الكبير ومعهما الإنصاف» ٨/ ٢٧٣. مع أنه لا يجوز التبرك بالخلوق، ولا الكعبة ولا غيرها، وما صَحَّ مِنْ تَبَرُّكِ الصَّحَابَةِ، رَضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، بِمَا انفصل مِنْ جِسْمِ الرَّسُولِ ﷺ كَعَرَقِهِ وَشَعْرِهِ وَرِيقِهِ، فَهَذَا مِنْ خُصَائِصِهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ.

(٥) فِي د، م: «بِهُمَا»، وَفِي س: «بِهِمَا».

ما كان وَخْشِيًّا أَصْلًا لَا وَضْفًا . فلو تَأَهَّلَ وَخْشِيٌّ ضَمِنَهُ ، لَا إِنْ تَوَخَّشَ أَهْلِيٌّ ، وَيَحْزُمُ . وَيُقْدَى مُتَوَلَّدٌ مِنَ الْمَأْكُولِ وَمِنْ^(١) غَيْرِهِ ، كَمُتَوَلَّدٍ بَيْنَ وَخْشِيٍّ وَأَهْلِيٍّ ، وَبَيْنَ وَخْشِيٍّ وَغَيْرِ مَأْكُولٍ . وَيَأْتِي حُكْمُ غَيْرِ الْوَخْشِيِّ . فَحَمَامٌ وَبَطٌّ وَخْشِيَّانِ وَإِنْ تَأَهَّلَا ، وَبَقَرٌ وَجَوَامِيسُ أَهْلِيَّةٌ وَإِنْ تَوَخَّشْتَ ، فَمَنْ أَتْلَفَ صَيْدًا أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، أَوْ بَعْضَهُ ، بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ ، وَلَوْ بِجَنَاحِيَةِ دَابَّةٍ مُتَصَرِّفٍ فِيهَا ، فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ ، إِنْ كَانَ يَبِيدُهَا أَوْ فِيمَا لَا رِجْلِيهَا ، وَيَأْتِي آخِرُ جَزَاءِ الصَّيْدِ .

وَيَحْزُمُ عَلَيْهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ وَالْإِشَارَةُ وَالْإِعَانَةُ ، وَلَوْ بِإِعَارَةِ سِلَاحٍ لِيَقْتُلَهُ أَوْ لِيَذْبَحَهُ بِهِ ، سِوَاءَ كَانَ مَعَهُ مَا يَقْتُلُهُ بِهِ أَمْ لَا . أَوْ يُنَاقِلُهُ سِلَاحَهُ أَوْ سَوْطَهُ ، أَوْ يَذْفَعُ إِلَيْهِ فَرَسًا لَا يَقْدِرُ عَلَى اخْتِذِ الصَّيْدِ إِلَّا بِهِ ، وَيَضْمَنُهُ بِذَلِكَ .

وَلَا ضَمَانٌ عَلَى ذَالٍ وَلَا مُشِيرٍ بَعْدَ أَنْ رَأَاهُ مَنْ يُرِيدُ صَيْدَهُ ، وَكَذَا لَوْ وَجَدَ مِنَ الْحَرَمِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الصَّيْدِ ضَحِكٌ أَوْ اسْتِشْرَافٌ فَفَطِنَ لَهُ غَيْرُهُ ، وَكَذَا لَوْ أَعَارَهُ آلَةٌ لَغَيْرِ الصَّيْدِ فَاسْتَعْمَلَهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ .

وَلَا تَحْزُمُ دَلَالَةٌ عَلَى طَيْبٍ وَلِبَاسٍ ، وَلَا دَلَالَةٌ خِلَالِ مُخَرِّمًا عَلَى صَيْدٍ ، وَيَضْمَنُهُ الْحَرَمُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْحَرَمِ ، فَيَشْتَرِكُ فِي الْجَزَاءِ كَالْمُحَرَّمَيْنِ . فَإِنْ اشْتَرَكَ فِي قَتْلِ صَيْدٍ حَلَالٍ وَمُحَرَّمٍ أَوْ سَبْعٍ وَمُحَرَّمٍ ، فِي الْحِلِّ ، فَعَلَى الْحَرَمِ الْجَزَاءُ بِجَمِيعِهِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ جَزَخَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ ، وَالسَّابِقُ

(١) سقط من : م .

الحلال أو السَّبُع، فعلى المحرّم جزاؤه مجزّو حًا، وإن سَبَقَه المحرّم وقتلَه
أحدهما، فعلى المحرّم أَرْشُ جَزَاحه، وإن كان جَزَّحهما في حالة واحدة،
أو جَزَّحاه وماتَ منهما، فالجزاء كُلُّه على المحرّم.

وإذا دَلَّ مُحرِّمٌ مُحرِّمًا على صَيْدٍ، ثم دَلَّ الآخَرُ آخَرَ كذلك إلى عَشْرَةِ
فَقَتَلَهُ العَاشِرُ، فالجزاء على جميعهم، وإن قَتَلَهُ الأوَّلُ، فلا شيء ^(١) على
غَيره.

ولو دَلَّ حلالٌ حلالًا على صَيْدٍ في الحَرَمِ، فكذلك مُحرِّمٌ مُحرِّمًا
عليه. وإن نَصَبَ شَبَكَةً ونحوها ثم أخْرَمَ، أو أخْرَمَ ثم حَفَرَ بِئْرًا بحقٍّ،
كدارِه ونحوها، أو للمُسلمين ^(٢) بطريقٍ واسعٍ، لم يَضْمَنْ ما تَلَفَ بذلك،
ما لم يَكُنْ جِيلَةً، وإلَّا ضَمِنَ كالأَدَمِيِّ إذا تَلَفَ في هذه المسألة.

ويُخْرَمُ على المحرّم أكلُ صَيْدٍ صَادَه أو ذَبَحَه، أو دَلَّ عليه خللاً أو
أعانه، أو أشارَ إليه، وكذا أكلُ ^(٣) ما صِيدَ لأَجَلِه، وعليه الجزاء إن أَكَلَه.
وإن أَكَلَ بَعْضَه، ضَمِنَ بِمِثْلِه مِنَ اللَّحْمِ، كَضَمَانِ ^(٤) أَضْلِه بِمِثْلِه مِنَ النَّعَمِ،
ولا مَشَقَّةَ فيه، لجوازِ عُذُولِه إلى عَذْلِه ^(٥) من طَعَامٍ أو صَوْمٍ.

ولا يُخْرَمُ عليه أكلُ غَيره، فلو ذَبَحَ مُحِلٌّ صَيْدًا لغيرِه من المحرّمين،

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) بعده في الأصل: «أو».

(٣) زيادة من: م.

(٤) في الأصل، م: «لضمان».

(٥) عَذَلَ الشيء، بالفتح: ما يقوم مقامه من غير جنسه.

حُرِّمَ عَلَى الْمَذْبُوحِ لَهُ لَا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْحَرِّمِينَ . وَمَا حُرِّمَ عَلَى مُحَرِّمٍ لِدَلَالَةٍ أَوْ إِعَانَةٍ ، ^(١) «أَوْ صَيْدٍ» لَهُ ، لَا يَحْرُمُ عَلَى مُحَرِّمٍ غَيْرِهِ كَحَلَالٍ .

وإن قَتَلَ الْحَرِّمُ صَيْدًا ، ثُمَّ أَكَلَهُ ، ضَمِنَهُ لِقَتْلِهِ ، لَا لِأَكْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَيْتَةٌ يَحْرُمُ أَكْلُهُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ ، وَكَذَا إِنْ حُرِّمَ عَلَيْهِ بِالِدَلَالَةِ ^(٢) أَوْ الْإِعَانَةِ عَلَيْهِ أَوْ الْإِشَارَةِ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، لَمْ يَضْمَنْ لِلأَكْلِ .

وَيَبْضُ الصَّيْدُ وَلَبَنُهُ مِثْلُهُ فِيمَا سَبَقَ . وَيَحْرُمُ تَنْفِيرُ الصَّيْدِ ، إِنْ نَفَرَهُ فَتَلَفَ أَوْ نَقَصَ فِي [٧٩ظ] حَالِ نُفُورِهِ ، ضَمِنَ ، وَإِنْ أَتَلَفَ يَبْضَهُ وَلَوْ بِنَقْلِهِ ، فَجَعَلَهُ تَحْتَ صَيْدٍ آخَرَ ، أَوْ تَرَكَ مَعَ يَبْضِهِ يَبْضًا آخَرَ أَوْ شَيْئًا فَتَفَرَّ عَنْ يَبْضِهِ حَتَّى فَسَدَ - ضَمِنَهُ بِقِيَمَتِهِ مَكَانَهُ كَلْبَتِهِ ، لَا الْمَذَرَّ ^(٣) وَمَا فِيهِ فَرْخٌ مَيِّتٌ ، سِوَى يَبْضِ النَّعَامِ ، فَإِنْ لِقَشَرِهِ قِيَمَةً ، فَيَضْمَنُهُ .

وإن بَاضَ عَلَى فِرَاشِهِ أَوْ مَتَاعِهِ فَتَقَلَّهَ بِرَفْقٍ فَفَسَدَ ، فَكَجَرَادٍ انْفَرَشَ فِي طَرِيقِهِ . وَإِنْ كَسَرَ يَبْضَةً فَخَرَجَ مِنْهَا فَرْخٌ فَعَاشَ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، وَإِنْ مَاتَ فَفِيهِ مَا فِي صِغَارِ أَوْلَادِ الْمُتَلَفِ يَبْضَهُ ؛ فَفِي فَرْخِ الْحَمَامِ صَبِغٌ أَوْلَادِ الْعَنْمِ ، وَفِي فَرْخِ النَّعَامَةِ حُوَارٌ ^(٤) ، وَفِيمَا عَدَاهُمَا قِيَمَتُهُ ، وَلَا يَحِلُّ لِلْحَرِّمِ أَكْلُ يَبْضِ الصَّيْدِ إِذَا كَسَرَهُ هُوَ أَوْ مُحَرِّمٌ غَيْرُهُ ، وَيَحِلُّ لِلْحَلَالِ .

وإن كَسَرَهُ حَلَالٌ ، فَكَلَحِمِ صَيْدٍ ، إِنْ كَانَ أَخَذَهُ لِأَجْلِ الْحَرِّمِ ، لَمْ يُبْعَ

(١ - ١) فِي م : «الصياد» .

(٢) فِي م : «الولاية» .

(٣) مَذَرَتِ الْبَيْضَةُ : فَسَدَتْ .

(٤) الْحَوَارِ : وَلَدُ النَّاقَةِ مِنْ وَقْتُ وَلادَتِهِ إِلَى أَنْ يُفْطَمَ وَيُفْصَلَ .

أَكْلَهُ ، وَإِلَّا أُبِيحَ . وَلَوْ كَانَ الصَّيْدُ مَمْلُوكًا ، ضَمِنَتْهُ جَزَاءً وَقِيمَةً^(١) ، وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدُ ابْتِدَاءً بِشِرَائِهِ وَلَوْ بِوَكِيلِهِ ، وَلَا بِاتِّهَابٍ وَلَا بِاضْطِيَادٍ . فَإِنْ أَخَذَهُ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ ، ثُمَّ تَلَفَ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ . وَإِنْ كَانَ مَبِيعًا ، فَعَلَيْهِ الْقِيمَةُ لِمَالِكِهِ وَالْجَزَاءُ . وَإِنْ أَخَذَهُ رَهْنًا ، فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ فَقَطْ . وَإِنْ لَمْ يَتَلَفْ ، فَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِلَى مَالِكِهِ ، فَإِنْ أُرْسِلَ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ لِمَالِكِهِ ، وَلَا جَزَاءً ، وَعَلَيْهِ رَدُّ الْمَبِيعِ أَيْضًا . وَلَا يَشْتَرِ الصَّيْدَ الَّذِي بَاعَهُ وَهُوَ حَلَالٌ بِخِيَارٍ وَلَا غَيْبٍ فِي ثَمَنِهِ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ ، وَإِنْ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بَعِيبٍ أَوْ خِيَارٍ ، فَلَهُ ذَلِكَ ، ثُمَّ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْحَرَمِ ، وَيَلْزَمُهُ إِزْسَالُهُ . وَيَمْلِكُ الصَّيْدَ بِإِزَارِثٍ .

وَإِنْ أَمْسَكَ صَيْدًا حَتَّى تَحْلَلَ ، لَزِمَهُ إِزْسَالُهُ ، فَإِنْ تَلَفَ ، أَوْ ذَبَحَهُ ، أَوْ أَمْسَكَ صَيْدَ حَرَمٍ وَخَرَجَ بِهِ إِلَى الْحِلِّ ، أَوْ ذَبَحَ مُحِلًّا صَيْدَ حَرَمٍ ، ضَمِنَتْهُ ، وَكَانَ مَيْتَةً .

وَإِنْ أَحْرَمَ^(٢) فِي يَدِهِ صَيْدًا^(٣) أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ ، لَمْ يُزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ ، فَيُرَدُّ مَنْ أَخَذَهُ ، وَيَضْمَنُهُ مَنْ قَتَلَهُ .

وَيَلْزَمُهُ إِزْسَالُهُ فِي مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ فِيهِ ، وَإِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ عَنْهُ ؛ مِثْلَ مَا إِذَا كَانَ فِي قَبْضَتِهِ ، أَوْ رَحْلِهِ ، أَوْ خَيْمَتِهِ ، أَوْ قَفَصِهِ ، أَوْ مَرْبُوطًا بِحَبْلِ مَعَهُ ، وَنَحْوِهِ ، دُونَ يَدِهِ الْحُكْمِيَّةِ^(٤) ؛ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ فِي بَيْتِهِ ، أَوْ بَلَدِهِ ، أَوْ يَدِ نَائِبِهِ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ ، وَلَا يَضْمَنُهُ ، وَلَهُ تَقْلُ الْمِلْكِ فِيهِ .

(١) فِي م : « قِيمَتُهُ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي م : « الْحُكْمِيَّة » .

وَمَنْ غَضَبَهُ، لَزِمَهُ رُدُّهُ . فلو تَلَفَ فِي يَدِهِ الْمُشَاهَدَةَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ
إِزْسَالِهِ، لَمْ يَضْمَنْهُ، ^(١) «وَلَا ضَمِنَهُ» ، وَإِنْ أُرْسِلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ
قَهْرًا، لَمْ يَضْمَنْهُ .

وَمَنْ مَلَكَ ^(٢) صَيْدًا فِي الْحِلِّ فَأَدْخَلَهُ الْحَرَمَ، أَوْ أَمْسَكَهُ فِي الْحَرَمِ
فَأَخْرَجَهُ إِلَى الْحِلِّ، لَزِمَهُ إِزْسَالُهُ ^(٣)، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ، ضَمِنَهُ .

وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا صَائِلًا عَلَيْهِ - دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ خَشْيَةً تَلَفِهَا أَوْ مَضْرُوبَةً،
كَجَرْجِهِ، أَوْ إِثْلَافِ مَالِهِ أَوْ بَغْضِ حَيَوَانَاتِهِ - أَوْ تَلَفَ بِتَخْلِيصِهِ مِنْ سَبْعٍ أَوْ
شَبَكَةٍ وَنَحْوِهَا لِيُطْلِقَهُ، أَوْ أَخَذَهُ لِيُخَلِّصَ مِنْ رِجْلِهِ خَيْطًا أَوْ نَحْوَهُ، فَتَلَفَ
بِذَلِكَ - لَمْ يَضْمَنْهُ .

وَلَوْ أَخَذَهُ لِيُدَاوِيَهُ، فَوَدِيعَةً، وَلَوْ أَخَذَ مَا لَا يَضُرُّهُ كَيَدِ مُتَاكِلَةٍ، وَإِنْ
أَزْمَنَهُ ^(٤) فَجَزَاؤُهُ .

وَلَا تَأْتِيِرُ لِحَرَمٍ وَلَا إِحْرَامٍ فِي تَحْرِيمِ حَيَوَانٍ إِنْسِيٍّ ^(٥)؛ كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ،
وَالْحَيْلِ، وَالذَّجَاجِ، وَلَا فِي مُحَرَّمِ الْأَكْلِ غَيْرِ الْمُتَوَلَّدِ كَالْفَوَاسِقِ - وَهِيَ
الْحَيْدَاءُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَغُرَابُ الْبَيْنِ، وَالْفَارَةُ، وَالْحَيَّةُ، وَالْعُقْرُبُ،
وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ - بَلْ يُسْتَحَبُّ قَتْلُهَا وَقَتْلُ كُلِّ مَا كَانَ طَبْعُهُ الْأَذَى، وَإِنْ

(١ - ١) سقط من: م .

(٢) في م: «أَمْسَكَ» .

(٣) سقط من: م .

(٤) أى: تسبب فى ضعفه أو علته علة تدوم زمانا طويلا .

(٥) أى: المستأنس، وهو الأهل .

لم يُوجَد منه أذى ، كالأَسَدِ وَالنَّمِرِ وَالذَّنَبِ وَالْفَهْدِ وما فى مَعْنَاهُ ، وَالْبَايِزِ
وَالصَّقْرِ وَالشَّاهِينَ^(١) وَالْعُقَابِ^(٢) ، وَالْحَشَرَاتِ الْمُؤْذِيَةِ وَالزُّنْبُورِ وَالْبَقِ
وَالْبَعُوضِ وَالْبِرَاغِيثِ وَالرَّخِمِ^(٣) وَالْبُومِ وَالْدِيدَانِ ، وَلَا جَزَاءَ فى ذَلِكَ . وَلَا
بَأْسَ أَنْ يُقَرَّدَ بَعِيرُهُ ؛ وَهُوَ نَزْعُ الْقَرَادِ عَنْهُ .

وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَرَمِ ، لَا عَلَى الْحَلَالِ - وَلَوْ فى الْحَرَمِ - قَتْلُ قَمَلٍ
وَصَيْبَانِهِ^(٤) مِنْ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ ، وَلَوْ بِزُبْتِي وَنَحْوِهِ ، وَكَذَا رَمْيُهُ ، وَلَا جَزَاءَ فِيهِ .
وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ وَالْأَنْهَارِ وَالْآبَارِ وَالْعُيُونِ ، وَلَوْ [٨٠] كَانَ مِمَّا^(٥) يَعِيشُ
فى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، كَالسَّلْحَفَةِ وَالسَّرَطَانِ^(٦) وَنَحْوَهُمَا ، إِلَّا فى الْحَرَمِ وَلَوْ
لِلْحَلَالِ .

وَطَيْرُ الْمَاءِ وَالْجَرَادُ مِنَ صَيْدِ الْبَرِّ ، يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ . فَإِنْ انْفَرَشَ فى طَرِيقِهِ
فَقَتَلَهُ بِمَشْيِهِ ، أَوْ أَتْلَفَ بَيْضَ طَيْرٍ لِحَاجَةٍ كَالْمَشْيِ عَلَيْهِ^(٧) ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ .
وَإِذَا ذَبَحَ الْحَرَمُ الصَّيْدَ وَكَانَ مُضْطَرًّا ، فَلَهُ أَكْلُهُ وَلَمْ يَبْ مِثْلُ ضَرُورَتِهِ
لِحَاجَةِ الْأَكْلِ ، وَهُوَ مَيْتَةٌ فى حَقِّ غَيْرِهِ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ الْمَيْتَةُ ، وَيَأْتى فى

(١) الشاهين : طائر من جوارح الطير وسباعها ، وهو من جنس الصقر .

(٢) العقاب : طائر من كواسر الطير ، قوى الخالب ، مسرول ، له منقار قصير أعقف ، حاد
البصر .

(٣) الرخم : طائر غزير الريش ، أبيض اللون مبقع بسواد ، منقاره طويل وجناحه أيضا .

(٤) الصيبان : بيض القمل والبرغوث ، واحده صيبانة .

(٥) فى م : « ما » .

(٦) السرطان : حيوان بحرى من القشريات القشريات الأرجل .

(٧) سقط من : م .

الأطعمية . وإن احتاج إلى فِغْلٍ مَحْظُورٍ ، فله فِعْلُهُ ، وعليه الفداء .

فصل : السَّابِعُ ، عَقْدُ النِّكَاحِ ، فلا يَتَزَوَّجُ ولا يُزَوَّجُ غَيْرَهُ بِوِلَايَةِ ولا وَكَالَةٍ . ولا يَقْبَلُ له^(١) النِّكَاحُ وَكِيلُهُ الْحَلَالُ . ولا تُزَوَّجُ الْمُحْرَمَةُ . والنِّكَاحُ في ذلك كُلُّهُ بَاطِلٌ ، تَعَمُّدُهُ أَوْ لا ، إِلَّا في حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ^(٢) .

والاِغْتِيَاؤُ بِحَالَةِ الْعَقْدِ ، فلو وَكَّلَ مُحْرِمٌ حَلَالًا فَعَقَدَهُ^(٣) بَعْدَ حِلِّهِ ، صَحَّ . ولو وَكَّلَ حَلَالٌ حَلَالًا فَعَقَدَهُ^(٤) بَعْدَ أَنْ أُحْرِمَ ، لم يَصِحَّ . ولو وَكَّلَ^(٥) ثُمَّ أُحْرِمَ ، لم يَنْعَزِلْ وَكِيلُهُ ، فإذا حَلَّ كان لَوَكِيلِهِ عَقْدُهُ . ولو وَكَّلَ حَلَالٌ حَلَالًا فَعَقَدَهُ وَأُحْرِمَ الْمُوَكَّلُ ، فَقَالَتِ الرُّوْجَةُ : وَقَعَ في الإِحْرَامِ . وقال الرُّوْجُ : قَبْلَهُ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ، وإن كان بِالْعَكْسِ ، فَقَوْلُهُ أَيْضًا وَلِهَا

(١) سقط من : م .

(٢) لما روى ابن عباس ، أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم .

أخرجه البخاري ، في : باب تزوج المحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب عمرة القضاء ... من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٩/٣ ، ١٨١/٥ . ومسلم ، في : باب تحريم نكاح المحرم ... من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٣١/٢ ، ١٠٣٢ . وأبو داود ، في : باب المحرم يتزوج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٧٢/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في ذلك (تزوج المحرم) ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٧٢/٤ . والنسائي ، في : باب الرخصة في النكاح للمحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٠٥/٥ . والدارمي ، في : باب تزويج المحرم ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٣٧/٢ . والإمام مالك ، في : باب نكاح المحرم ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٧/١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧٣ .

(٣) في الأصل ، د ، س : « فعقد » .

(٤) في س : « فعقد » .

(٥) في الأصل ، م : « وكله » .

يُصَفُّ الصَّدَاقِ . وَيَصِحُّ مَعَ جَهْلِهِمَا وَقُوْعُهُ .

وإن أُحْرِمَ الإمامُ الأعْظَمُ لم يَجْزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ ، ولا يُزَوِّجَ أَقَارِبَهُ ولا غَيْرَهُم بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ ، وَيُزَوِّجُ خُلَفَاؤُهُ . وإن أُحْرِمَ نَائِبُهُ ، فَكَهُو . وَتُكْرَهُ خُطْبَةُ مُحْرِمٍ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى غَيْرِهِ ، وَخُطْبَةُ مُحِلٍّ مُحْرِمَةً ، كَخُطْبَةِ عَقْدِهِ ^(١) . وَحُضُورُهُ ، وَشَهَادَتُهُ فِيهِ ^(٢) .

وُتُبَّاحُ الرُّجْعَةِ لِلْمُحْرِمِ وَتَصِحُّ ، كَشِرَاءِ أَمَةٍ لَوْطِيٍّ وَغَيْرِهِ . وَيَصِحُّ اخْتِيَارُ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ لِبَغْضِهِنَّ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ ، وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، كَشِرَاءِ الصَّيِّدِ .

فصل : الثَّامِنُ ، الْجِمَاعُ فِي فَرْجِ أَصْلَى ، قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ . فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ بَعْدَ الْوُقُوفِ ، فَسَدَ نُشْكُهُمَا ، وَلَوْ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا ، نَصًّا ، أَوْ نَائِمَةً ، وَيَجِبُ بِهِ بَدَنَةٌ . وَلَا يَفْسُدُ بغيرِ الْجِمَاعِ ، وَعَلَيْهِمَا الْمُضِيُّ فِي فَاسِدِهِ ، وَحُكْمُهُ مُحْكَمُ الْإِحْرَامِ الصَّحِيحِ ، فَيَفْعَلُ بَعْدَ الْإِفْسَادِ كَمَا كَانَ ^(٣) يَفْعَلُ قَبْلَهُ ، مِنَ الْوُقُوفِ وَغَيْرِهِ ، وَيَجْتَنِبُ مَا يَجْتَنِبُ قَبْلَهُ ، مِنَ الْوَطْءِ وَغَيْرِهِ ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ إِذَا فَعَلَ مَحْظُورًا بَعْدَهُ ، وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَلَوْ نَذَرًا أَوْ نَفْلًا ^(٤) ، إِنْ كَانَ

(١) أى : كما يكره للمحرم أن يقرأ خطبة عقد النكاح ، بضم الخاء ، وهى قوله : «إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ...» إلخ . حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع ٤ / ٣١ .

(٢) أى : يكره حضور المحرم وشهادته فى عقد النكاح . انظر كشاف القناع ٣ / ٤٤٣ .

(٣) سقط من : م .

(٤) أى : وعليهما القضاء على الفور سواء كان الحج واجبا أو نذرا أو نفلا .

مُكَلَّفَيْنِ ، وَإِلَّا بَعْدَهُ^(١) ، بَعْدَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْفَوْرِ .

وَيَصِحُّ قَضَاءُ عَبْدٍ فِي رِقِّهِ ، وَتَقَدَّمَ^(٢) حُكْمُ إِفْسَادِ حَجِّهِ ، وَحَجُّ الصَّبِيِّ ، مِنْ حَيْثُ أُخْرِمَا أَوَّلًا مِنَ الْمِيقَاتِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَإِلَّا لَزِمَهُمَا مِنَ الْمِيقَاتِ . وَإِنْ أَفْسَدَ الْقَضَاءُ ، قَضَى الْوَاجِبَ لَا الْقَضَاءَ .

وَنَفَقَةُ الْمَرْأَةِ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهَا إِنْ طَاوَعَتْ ، وَإِنْ أَكْرِهَتْ ، فَعَلَى الزَّوْجِ . وَيُسْتَحَبُّ تَفْرِقُتُهُمَا فِي الْقَضَاءِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ إِلَى أَنْ يَجِلَّ ؛ بَأَنْ لَا يَزُكَبَ مَعَهَا عَلَى بَعِيرٍ ، وَلَا يَجْلِسَ مَعَهَا فِي خِבَاءٍ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، بَلْ يَكُونُ قَرِيبًا مِنْهَا يُرَاعَى أَحْوَالُهَا ؛ لِأَنَّهُ مَحْرَمُهَا .

وَالْعُمْرَةُ فِي ذَلِكَ كَالْحَجِّ ، يُفْسِدُهَا الْوَطْءُ قَبْلَ الْفَرَاحِ مِنَ السَّعْيِ ، لَا بَعْدَهُ ، وَقَبْلَ خَلْقٍ . وَيَجِبُ الْمُضِيُّ فِي فَايِدِهَا ، وَيَجِبُ الْقَضَاءُ وَالْدَّمُ ، وَهُوَ شَاةٌ . لَكِنْ إِنْ كَانَ مَكْنًى ، أَوْ حَصَلَ بِهَا مُجَاوِرًا ، أُخْرِمَ لِلْقَضَاءِ مِنَ الْحِلِّ ، سَوَاءً كَانَ قَدْ أُخْرِمَ بِهَا مِنْهُ ، أَوْ مِنْ الْحَرَمِ .

وَإِنْ أَفْسَدَ الْمُتَمَتِّعُ عُمْرَتَهُ وَمَضَى فِي فَايِدِهَا وَأَتَمَّهَا ، خَرَجَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَأُخْرِمَ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ . فَإِنْ خَافَ قَوْتَ الْحَجِّ ، أُخْرِمَ بِهِ مِنْ مَكَّةَ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ حَجِّهِ ، خَرَجَ فَأُخْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ الَّتِي أَفْسَدَهَا ، وَعَلَيْهِ هَدْيٌ يَذْبُحُهُ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ ؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَ مِنْ عُمْرَتِهِ .

وَإِنْ أَفْسَدَ الْمُفْرِدُ حَجَّتَهُ وَأَتَمَّهَا ، فَلَهُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَدْنَى الْحِلِّ .

(١) أَى : بَعْدَ التَّكْلِيفِ .

(٢) بَعْدَهُ فِي س : « فِي كِتَابِ الْحَجِّ » .

وإن أفسد القارنُ نُسكَه ، فعليه فداءٌ واحدٌ .

وإن جامعَ بعدَ التَّحْلُلِ الأوَّلِ ، قبلَ^(١) الثاني ، لم يفسدَ حجُّه ، قارنًا كان أو مُفْرِدًا ، لكنْ فسدَ [ط ٨٠] إِحْرَامُه ، فيمضَى إلى الحِلِّ ، فيُحْرِمُ منه لِيَطُوفَ لِلزِّيَارَةِ^(٢) فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ، وَيَسْعَى^(٣) إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى وَتَحَلَّلَ ؛ لِأَنَّ الَّذِي بَقِيَ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ أَفْعَالِ الْحَجِّ ، وَلَيْسَ هَذَا عُمْرَةً حَقِيقَةً ، وَيَلْزَمُهُ شَاةٌ . وَالْقَارِنُ كَالْمُفْرِدِ ، فَإِنْ طَافَ لِلزِّيَارَةِ وَلَمْ يَزِمِ ثُمَّ وَطِئَ ، فَفِي « الْمَغْنَى » وَ « الشَّرْحِ » : لَا يَلْزَمُهُ إِحْرَامٌ مِنَ الْحِلِّ ، وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ ؛ لَوْجُودِ أَرْكَانِ الْحَجِّ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ، كَمَا سَبَقَ . وَهُوَ بَعْدَ التَّحْلُلِ الأوَّلِ مُحْرِمٌ ؛ لِبَقَاءِ تَحْرِيمِ الْوَطْءِ الْمُنَافِي وَجُودُهُ صِحَّةَ الْإِحْرَامِ .

فصل : التَّاسِعُ ، الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ لَشَهْوَةٍ ، بَوْطٍ أَوْ قُبْلَةٍ أَوْ لَمَسٍ ، وَكَذَا نَظَرٌ لَشَهْوَةٍ . فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ ، فَعَلِيهِ بَدَنَةٌ وَلَمْ يَفْسُدْ نُسْكُهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُنْزَلْ ، وَكَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَشَهْوَةٍ ، وَتَأْتِي تَتِمَّتُهُ^(٤) فِي الْبَابِ بَعْدَهُ .

فصل : وَالْمَرَأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا ، فَتَحْرُمُ تَغْطِيَتُهُ بِبُزْءٍ أَوْ نِقَابٍ أَوْ غَيْرِهِ . فَإِنْ غَطَّتْهُ لَغَيْرِ حَاجَةٍ ، فَذَتْ . وَلِحَاجَةٍ ، كَمُرُورِ رِجَالٍ قَرِيبًا مِنْهَا ، تَسْدُلُ الثُّوبَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا ، وَلَوْ مَسَّ وَجْهَهَا . وَلَا يُمَكِّنُهَا

(١) فِي د ، س ، م : « وَقَبْلَ » .

(٢) فِي م : « لِلزِّيَادَةِ » .

(٣) فِي د : « سَعَى » .

(٤) فِي م : « تَتِمَّةٌ » .

تَغْطِيَةُ جَمِيعِ الرَّأْسِ إِلَّا بِجُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ ، وَلَا كَشْفُ جَمِيعِ الْوَجْهِ إِلَّا بِجُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ ، فَسَتْهُ الرَّأْسِ كُلُّهُ أَوْلَى . وَلَا يَحْرُمُ تَغْطِيَةُ كَفَّيْهَا .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ إِلَّا فِي لُبْسِ الْخَيْطِ وَتَظْلِيلِ الْحَمَلِ وَنَحْوِهِ . وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا وَعَلَى رَجُلٍ لُبْسُ قُقَارَيْنِ أَوْ قُقَارٍ وَاحِدٍ ؛ وَهَمَا كُلُّ مَا يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْكُوعَيْنِ ، يُدْخِلُهُمَا فِيهِ ، يَسْتُرُهُمَا مِنَ الْحَرِّ ، كَالْجُورِبِ لِلرَّجُلَيْنِ كَمَا يُعْمَلُ لِلْبُرَاةِ^(١) ، وَفِيهِ الْفِدْيَةُ ، كَالنَّقَابِ . قَالَ الْقَاضِي : وَمِثْلُهُمَا لَوْ لَفَّتْ عَلَى يَدَيْهَا خِرْقَةً أَوْ خِرْقًا ، وَشَدَّتْهَا عَلَى جَنْبَيْهَا ، أَوْ لَا ، كَشَدَّهُ عَلَى جَسَدِهِ شَيْئًا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ ، لَا يَحْرُمُ . وَإِنْ لَفَّتْهَا بِلَا شَدٍّ ، فَلَا بَأْسَ .

وَيُباحُّ لَهَا خَلْخَالٌ وَنَحْوُهُ مِنْ خَلْيٍ ، كَسِوَارٍ وَنَحْوِهِ . وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا^(٢) لِبَاسُ زِينَةٍ ، وَفِي «الرَّعَايَةِ» وَغَيْرِهَا ، يُكْرَهُ^(٣) لُهُمَا كُحْلٌ بِإِثْمِدٍ وَنَحْوِهِ^(٤) غَيْرِ مُطَيَّبٍ^(٥) لَزِينَةٍ لَا لَغَيْرِهَا ، وَلَا يُكْرَهُ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُطَيَّبًا . وَيُكْرَهُ لَهَا خِضَابٌ ، لَا عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، وَتَقَدَّمَ .

وَيَجُوزُ لُهُمَا لُبْسُ الْمُعْصَفِرِ وَالْكُحْلِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَصْبَاغِ ، إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمُعْصَفِرِ . وَلَهُمَا قَطْعُ رَائِحَةٍ كَرِيهَةٍ بِغَيْرِ طَيِّبٍ ، وَالنَّظَرُ

(١) البُرَاةُ : هُمُ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْبُرَاةَ - جَمْعُ بَارٍ ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنْ صَقُورٍ - عَلَى أَيْدِيهِمْ حَالِ الصَّيْدِ .

(٢) فِي م : «عَلَيْهِمَا» . وَانْظُرْ «الْمَقْنَعُ وَالشَّرْحُ الْكَبِيرُ وَمَعَهَا الْإِنْصَافُ» ٣٦٢ / ٨ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : د .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : م .

فى المراءة لهما جميعا لحاجة ، كمداداة جرح وإزالة شعير بعينه ، ويكره
لزينه . وله لبس خاتم وبط^(١) جرح ، وختان ، وقطع عضو عند الحاجة ،
وأن يحتجم ، فإن احتاج فى الحجامه إلى قطع شعير ، فله قطعه ، وعليه
الفديه .

ويجتنب المحرم ما نهى الله عنه ؛ من الرفث وهو الجماع ، وكذا الثقيل
والغمز ، وأن يعرض لها بالفحش من الكلام . والفسوق وهو السباب ،
والجدال وهو المراء^(٢) فيما لا يعنى . ويستحب له قلة الكلام ، إلا فيما
ينفع ، وأن يستغل بالتلبية وذكر الله وقراءة القرآن ، والأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر ، وتعليم الجاهل ونحو ذلك . ويباح له أن يتجر ويصنع
الصنائع^(٣) ، ما لم يشغله عن واجب أو مستحب .

(١) بط الرجل الجرح : شقه .

(٢) فى م : « المراد » .

(٣) فى م : « الصانع » .

بَابُ الْفِدْيَةِ

وهي ما يَجِبُ بِسَبَبِ نُسْكِ أَوْ حَرَمٍ^(١)، وله تَقْدِيمُهَا عَلَى فِعْلِ^(٢) الْمُحْظُورِ لِعُذْرِ؛ كَحَلْقِ وَلُبْسِ وَطَبِّ بَعْدَ وُجُودِ السَّبَبِ الْمُبِيحِ، كَكَفَّارَةِ يَمِينٍ. وَيَأْتِي^(٣) آخِرُ الْبَابِ^(٤).

وهي^(٥) ثَلَاثَةُ أَضْرَافٍ: أَحَدُهَا عَلَى التَّخْيِيرِ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينٍ؛ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مَدُّ بُرٍّ أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ، أَوْ زَيْبٍ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ. فَلَا يُجْزَى الْخُبْزُ، وَاخْتَارَ الشَّيْخُ الْإِجْرَاءَ، وَيَكُونُ زَطْلَيْنِ عِرَاقِيَّةً. وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بِأَذَمٍ، وَمِمَّا يَأْكُلُهُ أَفْضَلُ مِنْ بُرٍّ وَشَعِيرٍ. وَهِيَ فِدْيَةُ حَلْقِ الشَّعْرِ، وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ، وَتَغْطِيَةِ الرَّأْسِ، وَاللُّبْسِ وَالتَّطْيِيبِ^(٥)، وَلَوْ حَلَقَ وَنَحَوَهُ لِعُذِرَ أَوْ غَيْرِهِ.

النَّوْعُ الثَّانِي: جَزَاءُ الصَّيْدِ، يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ الْمِثْلِ، فَإِنْ اخْتَارَهُ، ذَبَحَهُ وَتَصَدَّقَ بِهِ [٨١] عَلَى مَسَاكِينِ الْحَرَمِ، وَلَا يُجْزَى أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ حَيْثَا. وَلَهُ

(١) أَى: بِسَبَبِ مَا يَفْعَلُ فِي الْحَرَمِ الْمَكْنَى مِنَ الْمُحْظُورَاتِ.

(٢) فِي م: «الْفِعْلُ».

(٣ - ٣) زِيَادَةُ مِنْ: س.

(٤) فِي س: «هُوَ».

(٥) فِي د، م: «الطَّيْبُ».

ذَبْحُهُ أَيْ وَقْتُ شَاءَ ، فَلَا يَخْتَصُّ بِأَيَّامِ النَّحْرِ . ^(١) أَوْ تَقْوِيمِ الْمِثْلِ بِدَرَاهِمَ
بِالْمَوْضِعِ الَّذِي أَثْلَفَهُ فِيهِ وَبِقُرْبِهِ ، يَشْتَرِي بِهَا طَعَامًا يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ ، وَإِنْ
أَحَبَّ أَخْرَجَ مِنْ طَعَامِ تَمْلِكِهِ بِقَدْرِ الْقِيَمَةِ . فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مِدًّا مِنْ
حِنْطَةٍ ، أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ يَصُومُ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مِسْكِينٍ يَوْمًا ، وَإِنْ
بَقِيَ مَا لَا يَغْدِلُ يَوْمًا ، صَامَ يَوْمًا ، وَلَا يَجِبُ التَّتَابُعُ فِي هَذَا الصَّوْمِ . وَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ الْجَزَاءِ وَيُطْعِمَ عَنْ بَعْضِهِ . وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ
لَهُ ، خُيِّرَ بَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا فَيُطْعِمَهُ لِلْمَسَاكِينِ ، وَيَبْنَ أَنْ يَصُومَ
عَنْ كُلِّ طَعَامِ مِسْكِينٍ يَوْمًا .

فصل : الضُّرْبُ الثَّانِي عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

أَحَدُهَا : دَمٌ مُنْعَى وَقِرَانٍ ، فَيَجِبُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ عَدِمَهُ مَوْضِعُهُ ، أَوْ
وَجَدَهُ وَلَا تَمَنَّ مَعَهُ إِلَّا فِي بَلَدِهِ ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ
يَقْتَرِضَ وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يَقْرِضُهُ . وَيَعْمَلُ بِطَنَّهُ فِي عَجْزِهِ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنْ
الْمُعْسِرِ اسْتِمْرَارُ إِعْسَارِهِ ، فَلِهَذَا جَازَ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الصَّوْمِ قَبْلَ زَمَانِ
الْوُجُوبِ . وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ الثَّلَاثَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَيَصُومُهُ لِلْحَاجَةِ ،
وَيُقَدِّمُ الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ ، فَيَكُونُ الْيَوْمَ السَّابِعُ مِنَ الْحِجَّةِ ^(٢)
مُحْرِمًا ، وَهُوَ أَوَّلُهَا . وَلَهُ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ بَعْدَ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ،
لَا قَبْلَهُ . وَوَقْتُ وَجُوبِ صَوْمِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ ، وَقْتُ وَجُوبِ الْهَدْيِ ،

(١ - ١) أَيْ : يَحِيرُ بَيْنَ الْمِثْلِ أَوْ تَقْوِيمِ الْمِثْلِ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ .

(٢) أَيْ : ذِي الْحِجَّةِ .

وَتَقَدَّمَ . وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَلَا يَصِحُّ صَوْمُهَا بَعْدَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنْهُ ^(١) ، وَلَا فِي أَيَّامٍ مِنْهُ ؛ لِبَقَاءِ أَعْمَالٍ مِنَ الْحَجِّ ، وَلَا بَعْدَهَا ، قَبْلَ طَوَافِ الزَّيَارَةِ ، وَبَعْدَهُ يَصِحُّ . وَالاخْتِيَارُ ، إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ .

فَإِنْ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، صَامَ أَيَّامَ مِنْهُ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَصُمْهَا فِيهَا وَلَوْ لَعَذِرَ ، صَامَ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . وَكَذَا إِنْ أَخَّرَ الْهَدْيَ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ لَغَيْرِ عَذِرٍ . وَلَا يَجِبُ تَتَابُعٌ وَلَا تَفْرِيقٌ فِي صَوْمِ الثَّلَاثَةِ وَلَا السَّبْعَةِ ، وَلَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ إِذَا قَضَى . وَمَتَى وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَشَرَعَ فِيهِ أَوْ لَمْ يَشْرَعْ ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ الْإِتِّقَالُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ شَاءَ انْتَقَلَ . وَمَنْ لَزِمَهُ صَوْمُ الْمُتَعَةِ ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ لَغَيْرِ عَذِرٍ ، أُطْعِمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ ^(٢) مِسْكِينَ ، وَإِلَّا فَلَا .

الثَّانِي : الْمُحْضَرُ ، يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ ، يَنْحَرُهُ بَيْنَةَ التَّحْلِيلِ مَكَانَهُ - كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهِ - فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ بِالنَّيَّةِ ، ثُمَّ حَلَّ ، وَلَا إِطْعَامَ فِيهِ .

الثَّالِثُ : فِدْيَةُ الْوَطْءِ ، تَجِبُ بِهِ بَدَنَةً ، قَارِنًا كَانَ أَوْ مُفْرَدًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ، كَدَمِ الْمُتَعَةِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ بِهِ . وَشَاءَ إِنْ كَانَ فِي الْعُمْرَةِ . وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُطَاوَعَةِ مِثْلُ ذَلِكَ ، لَا الْمَكْرَهَةِ وَالنَّائِمَةِ . وَلَا يَجِبُ عَلَى الْوَاطِئِ أَنْ يَقْدِيَ عَنْهَا ، وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ .

(١) زيادة من : م .

(٢) سقط من : الأصل .

فصل: الصَّرْبُ الثَّالِثُ، الدَّمَاءُ الْوَاجِبَةُ لِقَوَاتِ الْحَجِّ بَعْدَ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ، لَعْدِرِ حَضَرٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ. أَنَّ مَجْلَى حَيْثُ حَبَسْتَنِي. أَوْ وَجِبَ لَتَرْكِ وَاجِبٍ؛ كَتَرْكِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ، أَوْ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ، وَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ، فَيَلْزَمُهُ مِنَ الْهَدْيِ مَا تَيَسَّرَ، كَدَمِ الْمُتَعَةِ^(١) عَلَى مَا تَقَدَّمَ^(٢) مِنْ حُكْمِهِ وَحُكْمِ الصَّيَامِ.

وَمَا وَجِبَ لِلْمُبَاشَرَةِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ، فَمَا أُوجِبَ مِنْهُ بَدَنَةٌ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ^(٣) الْوَاجِبَةِ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ، وَمَا عَدَا مَا يُوجِبُ بَدَنَةٌ بَلْ دَمًا، كَاسْتِمْتَاعٍ لَمْ يُنْزَلْ فِيهِ، فَإِنَّهُ يُوجِبُ شَاةً، وَحُكْمُهَا حُكْمُ فِدْيَةِ الْأَذَى. وَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ أَوْ قَبَّلَ أَوْ لَمَسَ لَشَهْوَةٍ فَأَمْنَى أَوْ اسْتَمْنَى فَأَمْنَى، فَعَلِيهِ بَدَنَةٌ. وَإِنْ مَدَى بِذَلِكَ أَوْ أَمْنَى بِنَظَرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَشَاةٌ. وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ أَوْ أُنْزَلَ عَنْ فِكْرِ غَلْبَةٍ^(٤) أَوْ مَدَى بِنَظَرَةٍ مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ أَوْ احْتِلَامٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَخَطَأٌ كَعَمْدٍ فِي الْكُلِّ. وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ مَعَ شَهْوَةٍ.

فصل: [٨١ ظ] وَإِنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ غَيْرِ صَيْدٍ؛ مِثْلَ أَنْ خَلَقَ، أَوْ قَلَمَ، أَوْ لَبَسَ، أَوْ تَطَيَّبَ، أَوْ وَطِئَ، أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْمَحْظُورَاتِ، ثُمَّ أَعَادَهُ^(٥) ثَانِيًا، وَلَوْ غَيْرَ الْمُوْطُوءَةِ أَوَّلًا^(٦)، أَوْ بَلْبُسٍ مَخِيطٍ فِي رَأْسِهِ، أَوْ

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) زيادة من: م.

(٣) سقط من: م.

(٤) في الأصل، م: «أعاد».

(٥) سقط من: م.

أى: ولو كان وطئ غير المرأة التي وطئها أولاً.

بدَواءٍ مُطَيَّبٍ قَبْلَ التَّكْفِيرِ^(١) عَنِ الْأَوَّلِ - فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، تَابَعَ الْفِعْلَ أَوْ فَرَّقَهُ. فَلَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ، أَوْ قَطَعَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ فِي أَوْقَاتٍ قَبْلَ التَّكْفِيرِ^(٢)، لَزِمَهُ دَمٌ. وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ، لَزِمَتْهُ لِلثَّانِي^(٣) كَفَّارَةٌ. وَتَتَعَدَّدُ كَفَّارَةُ الصَّيِّدِ بِتَعَدُّدِهِ.

وَإِنْ فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْناسٍ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِدَاءٌ. وَإِنْ حَلَقَ، أَوْ قَلَّمَ، أَوْ وَطِئَ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا، عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ مُخْطِئًا أَوْ مُكْرَهًا وَلَوْ نَائِمًا، قَلَعَ شَعْرَهُ أَوْ صَوَّبَ رَأْسَهُ إِلَى تَنْوِيرٍ فَأَحْرَقَ اللَّهَبُ شَعْرَهُ - فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ. وَإِنْ لَبَسَ أَوْ تَطَيَّبَ، أَوْ غَطَى رَأْسَهُ، نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا، فَلَا كَفَّارَةَ، وَيَلْزَمُهُ غَسْلُ الطَّيِّبِ وَخَلْعُ اللَّبَاسِ فِي الْحَالِ، وَمَتَى أَخْرَجَهُ^(٤) عَنِ زَمَنِ الْإِمْكَانِ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَتَقَدَّمَ^(٥) فِي الْبَابِ قَبْلَهُ^(٦) غَسْلُ الطَّيِّبِ. وَمَنْ رَفَضَ إِحْرَامَهُ، لَمْ يَفْسُدْ، وَلَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ لِرَفْضِهِ، وَحُكْمُ إِحْرَامِهِ بَاقٍ، فَإِنْ فَعَلَ مَحْظُورًا، فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ.

وَمَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فِي بَدَنِهِ، فَلَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ فِي إِحْرَامِهِ، وَتَقَدَّمَ^(٧) فِي الْإِحْرَامِ.

وَلَيْسَ لَهُ لُبْسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ بَعْدَ إِحْرَامِهِ، وَتَقَدَّمَ.

وَإِنْ أَحْرَمَ وَعَلَيْهِ قَيْصُصٌ وَنَحْوُهُ، خَلَعَهُ وَلَمْ يَشُقُّهُ، فَإِنْ اسْتَدَامَ لُبْسَهُ

(١) فِي م: «التفكير».

(٢) فِي م: «عن الثاني».

(٣) أَى: غَسْلُ الطَّيِّبِ وَخَلْعُ اللَّبَاسِ.

(٤) - (٤) زِيَادَةٌ مِنْ: س.

ولو لحظةً فوق المعتاد في^(١) خَلَعِه ، فَدَى .

وإن لَيسَ بعدَ إِحْرَامِهِ تَوْبًا كَانَ مُطَيِّيًا^(٢) وَانْقَطَعَ^(٣) رِيحُهُ ، أَوْ افْتَرَشَهُ وَلَوْ تَحْتَ حَائِلٍ - غَيْرِ ثِيَابِهِ - لَا يَمْنَعُ رِيحُهُ^(٤) وَمُبَاشَرَتُهُ^(٥) إِذَا رُشَّ فِيهِ مَاءٌ فَاحَ رِيحُهُ ، فَدَى .

فصل : وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ يَتَعَلَّقُ بِحَرَمٍ أَوْ إِحْرَامٍ ، كَجَزَاءِ صَيْدٍ . وَمَا وَجِبَ لِلتَّوَكُّلِ وَاجِبٍ ، أَوْ فَوَاتٍ ، أَوْ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ فِي الْحَرَمِ ، وَهَذِي تَمْتَعُ ، وَقِرَانٍ ، وَمَنْذُورٍ ، وَنَحْوِهَا^(٦) ، يَلْزَمُهُ^(٧) ذَبْحُهُ فِي الْحَرَمِ^(٨) ، وَتَفْرِقَةُ لَحْمِهِ فِيهِ ، أَوْ إِطْلَاقُهُ بَعْدَ ذَبْحِهِ لِمَسَاكِينِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . إِنْ قَدَّرَ عَلَى إِصَالِهِ إِلَيْهِمْ بِنَفْسِهِ ، أَوْ بَمَنْ يُرْسِلُهُ مَعَهُ : وَهُمْ مَنْ^(٩) كَانَ بِهِ ، أَوْ وَارِدًا إِلَيْهِ مِنْ حَاجٍّ وَغَيْرِهِ ، يَمْنَنَ لَهُ أَخْذُ زَكَاةٍ لِحَاجَةٍ ، فَإِنْ دَفَعَ إِلَى فَقِيرٍ - فِي ظَنِّهِ - فَبَانَ غَنِيًّا ، أَجْزَاهُ .

وَيُجْزَى نَحْرُهُ فِي أَى نَوَاحِي الْحَرَمِ كَانَ ، قَالَ أَحْمَدُ : مَكَّةُ وَمِنَى

(١) فِي م : « مِنْ » .

(٢ - ٢) فِي م : « أَوْ انْقَطَعَ » .

(٣ - ٣) فِي م : « أَوْ مُبَاشَرَتُهُ » .

(٤) فِي م : « نَحْوَهُمَا » .

(٥) فِي م : « يَلْزَمُ » .

(٦) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ مَحَلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ . سُورَةُ الْحِجِّ ٣٣ . وَقَوْلُهُ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ :

﴿ هَذِيًا بَلِّغِ الْكَعْبَةَ ﴾ . سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٩٥ . وَقَيْسٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي .

(٧) فِي د : « مِمَّنْ » .

وَاجِدٌ. وَمُرَادُهُ: فِي الْإِجْزَاءِ، «لَا فِي التَّسَاوِي»^(١). «وَمِنِّي كُلُّهَا مَنَحَرٌ»^(٢).

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْحَرَ فِي الْحَجِّ بِنْيَى، وَفِي الْعُمْرَةِ بِالْمَرْوَةِ. وَإِنْ سَلَّمَهُ إِلَيْهِمْ فَنَحَرُوهُ، أَجْزَاءً، وَإِلَّا اسْتَرَدَّهُ وَنَحَرَهُ. فَإِنْ أُنِيَ أَوْ عَجَزَ، ضَمِنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِيْصَالِهِ إِلَيْهِمْ، جَازَ نَحْرُهُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ^(٣)، وَتَفْرِقَتُهُ هُوَ وَالطَّعَامُ حَيْثُ نَحَرَهُ.

وَفِدْيَةُ الْأَذَى وَاللُّبْسِ وَنَحْوَهُمَا، كَطِيبٍ.

وَدَمُ الْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ إِذَا لَمْ يُنْزَلْ^(٤) «وَمَا» وَجَبَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ خَارِجٍ الْحَرَمِ وَلَوْ لَغَيْرِ عُذْرٍ^(٥) غَيْرِ جِزَاءٍ صَيِّدٍ^(٦)، فَلَهُ تَفْرِقَتُهَا حَيْثُ وُجِدَ سَبَبُهَا، وَفِي الْحَرَمِ أَيْضًا.

وَوَقْتُ ذَبْحِ فِدْيَةِ الْأَذَى وَاللُّبْسِ وَنَحْوَهُمَا وَمَا أُلْحِقَ^(٧) بِهِ، حِينَ فَعَلَهُ.

(١ - ١) زيادة من: م.

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب الصلاة بجمع، من كتاب المناسك، وفي: باب إذا أخطأ القوم الهلال، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ١/٤٤٩ وابن ماجه، في: باب الذبيح، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢/١٠١٣. والدارمي، في: باب عرفة كلها موقف. من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢/٥٧. والإمام مالك، في: باب ما جاء في النحر...، من كتاب الحج. الموطأ ١/٣٩٣. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٣٢٦.

(٣) لقوله تعالى: ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾. سورة البقرة ٢٨٦.

(٤ - ٤) في د: «أو ما».

(٥ - ٥) زيادة من: د، س.

(٦) في د: «الحق».

وله الذَّبْحُ قبلَه لَعْدِرٍ . وكذلك ما وَجِبَ لَتَرْكِ واجبٍ . ولو أُمْسَكَ صَيْدًا أو جَرَحَهُ ، ثم أَخْرَجَ جِزَاءَهُ ، ثم تَلَفَ المَجْرُوحُ أو المُمْسَكُ ، أو قَدَّمَ مَنْ أُبِيحَ له الحَلْقُ فِدْيَتَهُ قبلَ الحَلْقِ ، ثم حَلَقَ - أَجْزَأَ . وَدَّمَ الإِخْصَارِ يُخْرِجُهُ حَيْثُ أُخْصِرَ .

وَأَمَّا الصَّيَّامُ والحَلْقُ وَهَذِي التَّطَوُّعِ وما يُسَمَّى نُسْكَاً ، فَيُجْزِئُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ كَأُضْحِيَّةٍ^(١) .

وَكُلُّ دَمٍ ذِكْرٍ ، يُجْزِئُ فِيهِ شَاةٌ كَأُضْحِيَّةٍ ، فَيُجْزِئُ الجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ ، والثَّيْبِيُّ مِنَ الْمَغِزِّ ، أو سُبْعُ بَدَنَةٍ أو سُبْعُ بَقَرَةٍ . وَإِنْ ذَبَحَ بَدَنَةً أو بَقَرَةً ، فهو أَفْضَلُ ، وتَكُونُ كُلُّهَا وَاجِبَةً . وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ أَجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ ، كَعَكْسِهِ ، ولو فِي جِزَاءِ صَيْدٍ وَنَذِيرٍ ، وَيُجْزِئُهُ عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا سَبْعُ شِيَاهٍ . وَيُجْزِئُهُ عَنْ سَبْعِ شِيَاهِ بَدَنَةٍ ، أو بَقَرَةٍ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ : إِلَّا فِي جِزَاءِ الصَّيِّدِ .

(١) فِي م : « كَأُضْحِيَّةٍ » .

بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

جَزَاؤُهُ ؛ مَا يَسْتَحِقُّ بَدْلَهُ ^(١) مِنْ مِثْلِهِ وَمُقَارِبِهِ وَشَبِّهِهِ . وَيَجْتَمِعُ الضَّمَانُ وَالْجَزَاءُ إِذَا كَانَ مِلْكًا لِلْغَيْرِ . وَتَقَدَّمَ [٨٢و] ^(٢) فِي الْمَحْظُورَاتِ ^(٣) ، وَيَجُوزُ إِخْرَاجُ الْجَزَاءِ بَعْدَ الْجُرْحِ وَقَبْلَ الْمَوْتِ .

وَهُوَ ضَرْبَانِ :

أَحَدُهُمَا : لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعْمِ ، خِلْقَةً لَا قِيَمَةً ، فَيَجِبُ فِيهِ مِثْلُهُ ، وَهُوَ نَوْعَانِ :

أَحَدُهُمَا : مَا قَضَتْ فِيهِ الصُّحَابَةُ ، ففِيهِ مَا قَضَتْ ؛ ففِي النَّعَامَةِ بَدَنَةٌ . وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ ^(٣) مِنْ جِمَارِ الْوَحْشِ وَبَقَرَتِهِ وَالْوَعَلِ - وَهُوَ الْأُرْوَى ^(٤) ، يُقَالُ لَذَكَرِهِ : الْإِيْلُ ^(٥) ، وَلِلْمُيسِرِّ مِنْهُ : التَّيْتَلُ ^(٦) - بَقَرَةٌ . وَفِي الصَّبْعِ كَبْشٌ ؛

(١) فِي س : « بَذْلُهُ » .

أَي : بَدْلُ الصَّيْدِ الَّذِي أَتْلَفَهُ .

(٢) ٢ - ٢) رِيَادَةُ مَنْ : س .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَاجِدٌ » .

(٤) بَعْدَهُ فِي م : « بَقَرَةٌ » .

وَالْأُرْوَى وَوَاحِدَتُهُ الْأُرْوِيَّةُ : تَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِنَ الْوَعُولِ ، وَجِنْسٌ مِنْ بَقَرِ الْوَحْشِ يَنْزِلُ الْجِبَالَ .

(٥) فِي م : « الْإِيْلُ » .

(٦) فِي م : « التَّيْتَلُ » .

وهو فَحْلُ الضَّائِنِ . وفي الظَّنِّي - وهو الغَزَالُ - عَنَزٌ ، وهي ^(١) الأنثى من المَغَزِ . ولا شَيْءٌ في الثَّغْلِبِ ؛ لأنه سَبْعٌ . وفي الوَبْرِ ^(٢) والضَّبِّ جَدْيٌ ؛ ما ^(٣) بَلَغَ مِنْ أَوْلَادِ المَغَزِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ . وفي الِيزْبُوعِ جَفْرَةٌ مِنْ المَغَزِ لَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ . وفي الأَرْزَبِ عَنَاقٌ ؛ أنثى مِنْ أَوْلَادِ المَغَزِ ، أَصْغَرُ مِنَ الجَفْرَةِ . قاله في « الشَّرْحِ » و « الفُرُوعِ » . وفي واحدة الحَمَامِ - وهو كُلُّ ما عَبَّ ^(٤) وهَدَرَ - شَاةٌ . فَيَدْخُلُ فِيهِ القَطَا ^(٥) ، والفَوَاحِشُ ^(٦) ، والوَرَاثِينُ ^(٧) والقَمَارِيُّ ^(٨) ، والدَّبَاسِيُّ ^(٩) ، ونحوها .

التَّوْعُ الثَّانِي : ما لم تَقْضِ ^(١٠) فِيهِ الصَّحَابَةُ ^(١١) ، فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ

(١) في م : « هو » .

(٢) الوبر : حيوان من ذوات الحوافر ، في حجم الأرنب .

(٣) في م : « مما » .

(٤) عَبَّ الماءَ : شربه بلا تَفَسٍّ ولا مَصٍّ .

(٥) القطا ، جمع قطاة : نوع من اليمام يؤثر الحياة في الصحراء يطير في جماعات لمسافات شاسعة .

(٦) الفواخيت ، واحدها فاختة : ضرب من الحمام ، إذا متى توسع في مشيه وواعد بين جناحيه وتمايل .

(٧) الوراثين : جمع ورشان ، وهو ذكر القمارى . وقال أبو حاتم : الوراثين من الحمام .

(٨) القمارى : جمع قُمَرى ، وهو من الفواخيت ، منسوب إلى طير قُمَر . والأنثى قُمَرية .

(٩) في الأصل ، س ، م : « الدباس » .

والدَّبَاسِيُّ وواحدته دُبَسَى : ضرب من الحمام جاء على لفظ المنسوب ، وليس بمنسوب . وقبل هو ذكر اليمام .

(١٠) في د : « يقض » .

(١١) في د : « للصحابة » .

عَدْلَيْن^(١) من أهل الخيرة، ويجوز أن يكونَ القاتِلُ أحدهما، وأن يكونا القتاتِلَيْنِ. وحَمَلَهُ ابنُ عَقِيلٍ على ما إذا قَتَلَهُ خَطَأً، أو جَاهِلًا تَحْرِيمَهُ. وعلى قِيَاسِهِ إذا قَتَلَهُ لِحَاجَةِ أَكْلِهِ.

وَيُضْمَنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ، وَالصَّحِيحِ وَالْمَعِيبِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحَامِلِ وَالْحَائِلِ، بِمِثْلِهِ، وَتَقَدَّمَ بَعْضُهُ. وَإِنْ فُدِيَ الصَّغِيرُ بِكَبِيرٍ، وَالذَّكَرُ بِأُنْثَى، فَهُوَ أَفْضَلُ.

ولو جَنَى على حاملٍ، فَأُلْقَتْ بِجَنِينِهَا مَيِّتًا، ضَمِنَ نَقْصَ الْأُمِّ فَقَطْ، كَمَا لو جَرَحَهَا، وَإِنْ أَلْقَتْهُ حَيًّا لَوَقَّتْ يَعْيشُ لِمِثْلِهِ^(٢) ثم ماتَ، ففيه جزاؤه.

وَيَجُوزُ فِدَاءُ أَعْوَرَ مِنْ عَيْنٍ وَأَعْرَجَ مِنْ قَائِمَةٍ، بِأَعْوَرَ وَأَعْرَجَ مِنْ أُخْرَى، لَا فِدَاءَ أَعْوَرَ بِأَعْرَجَ وَعَكْسُهُ، وَيَجْزَى^(٣). وَيَجُوزُ^(٤) فِدَاءُ أُنْثَى بِذَكَرٍ، كَعَكْسِهِ.

فصل: الضَّرْبُ الثَّانِي، مَا لَا مِثْلَ لَهُ، فَيَجِبُ فِيهِ قِيَمَتُهُ مَكَانَهُ، وَهُوَ سَائِرُ الطَّيْرِ، وَلَوْ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامِ؛ كَالْإَوْزِ وَالْحُبَارَى^(٥)، وَالْحَجَلِ^(٦)،

(١) بعده في م: «لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِثْلُكُمْ﴾».

(٢) في الأصل، د، س: «مِثْلُهُ».

وانظر المغنى ٤٠٧/٥. «المقنع والشرح الكبير ومعهما الإنصاف» ٢٠/٩.

(٣) سقط من: الأصل.

(٤) سقط من: س، م.

(٥) الحبارى: طائر طويل العنق، فى منقاره طول، رمادى اللون على شكل الإوزة.

(٦) الحجل: طائر على قدر الحمام، أحمر المنقار والرجلين، ويسمى دجاج البر.

والكبير من طير الماء، والكركي^(١)، وغير ذلك. وإن أتلَفَ جُزْءًا^(٢) من صَيْدٍ وانْدَمَلَ وهو مُتَتَبِعٌ وله مِثْلٌ، ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ لِحِمَا مِنْ مِثْلِهِ. وما لا مِثْلَ له، ما نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ^(٣).

وإن نَفَرَ صَيْدًا فَتَلَفَ بِشَيْءٍ، ولو بآفَةِ سَمَاوِيَّةٍ، أو نَقَصَ فِي حَالِ نُفُورِهِ، ضَمِنَهُ، لا إِنْ تَلَفَ بَعْدَ نُفُورِهِ فِي مَكَانِهِ بَعْدَ أَثْمِهِ.

وإن رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَهُ، ثُمَّ سَقَطَ عَلَى آخَرٍ فَمَاتَا، ضَمِنَهُمَا. فلو مَشَى المَجْرُوحُ قَلِيلًا، ثُمَّ سَقَطَ عَلَى آخَرٍ، ضَمِنَ المَجْرُوحُ فَقَطْ. وإن جَرَحَهُ جُرْحًا غَيْرَ مُوَجٍّ، فغَابَ وَلَمْ يَظْهَرْ خَبَرُهُ، فَعَلِيهِ مَا نَقَصَهُ، فَيَقُومُ صَاحِبُهَا وَجَرِيحًا غَيْرَ مُنْدَمِلٍ، ثُمَّ يُخْرِجُ بِقِسْطِهِ مِنْ مِثْلِهِ. وكذا إِنْ وَجَدَهُ مَيِّتًا، وَلَمْ يَظْهَرْ مَوْتُهُ بِجُرْحِهِ. وَإِنْ وَقَعَ فِي مَاءٍ، أَوْ تَرَدَّى فَمَاتَ، ضَمِنَهُ. وَإِنْ انْدَمَلَ غَيْرَ مُتَتَبِعٍ أَوْ جَرَحَهُ جُرْحًا مُوَجِّيًا، فَعَلِيهِ جَزَاءُ جَمِيعِهِ.

وكلُّ ما يُضْمَنُ بِهِ الْآدَمِيُّ يُضْمَنُ بِهِ الصَّيْدُ، مِنْ مُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ. وكذلك ما جَنَّتْ دَابَّتُهُ بِيَدِهَا أَوْ فَمِهَا، فَأَتَلَفَتْ صَيْدًا، فَالضَّمَانُ عَلَى رَاكِبِهَا أَوْ قَائِدِهَا، أَوْ سَائِقِهَا. وما جَنَّتْ بِرَجُلِهَا، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ^(٤)، وَتَقَدَّمَ^(٥) فِي المَحْظُورَاتِ^(٥)، وَإِنْ انْفَلَتَتْ فَأَتَلَفَتْ صَيْدًا، لَمْ يُضْمَنْهُ، كَالْآدَمِيِّ.

(١) الكركي: طائر كبير، أغبر اللون طويل العنق والرجلين، أبتز الذنب قليل اللحم، يأوى إلى الماء أحيانًا.

(٢) (٢ - ٢) في م: «تلف جزء».

(٣) أي: ضمن ما نقص من قيمته.

(٤) في م: «عليها».

(٥) (٥ - ٥) زيادة من: س.

وإن نَصَبَ شَبَكَةً ، أو حَفَرَ بَيْئًا بِغَيْرِ حَقٍّ فَوَقَعَ فِيهَا صَيْدٌ ، ضَمِنَهُ . وإن نَصَبَ شَبَكَةً ونَحَوَهَا قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، فَوَقَعَ فِيهَا صَيْدٌ بَعْدَ إِحْرَامِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ ، كَمَا لَوْ صَادَهُ قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، وَتَرَكَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، فَتَلَفَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ .

وإن نَتَفَ رِيشَهُ ، أو شَعْرَهُ ، أو وَبَرَهُ فَعَادَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . فإن صَارَ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ ، فَكَالْجُرْحِ .

وإن اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ ، وَلَوْ كَانَ بَغْضُهُمْ مُنْسِكَأً أو مُتَسَبِّبًا ، وَالْآخَرُ قَاتِلًا ، فَعَلَيْهِمْ جَزَاءٌ وَاحِدٌ ، وإن كَفَرُوا بِالصَّوْمِ .

وإن اشْتَرَكَ حَلَالٌ وَمُحَرَّمٌ فِي قَتْلِ صَيْدٍ حَرَمِيٍّ ، فَالْجَزَاءُ عَلَيْهِمَا نِصْفَيْنِ . وهذا الاشْتِرَاكُ الَّذِي هَذَا حُكْمُهُ ، هُوَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ ^(١) الْفِعْلُ مِنْهُمَا مَعًا ، أو يَجْرَحُهُ أَحَدُهُمَا ، ^(٢) قَبْلَ الْآخَرِ ^(٣) وَيَمُوتُ ^(٤) مِنْهُمَا . فإن جَرَحَهُ أَحَدُهُمَا وَقَتْلَهُ الْآخَرُ ، فَعَلَى الْجَارِحِ مَا نَقَصَهُ ، وَعَلَى الْقَاتِلِ جَزَاؤُهُ مَجْرُوحًا . وإذا قَتَلَ الْقَارِئُ صَيْدًا ، فَعَلَيْهِ [٨٢ ظ] جَزَاءٌ وَاحِدٌ .

(١) زيادة من : م .

(٢ - ٢) في م : « وقتل الآخر » .

(٣ - ٣) سقط من : م .

بَابُ صَيْدِ الْحَرَمَيْنِ وَنَبَاتِهِمَا

يَحْرُمُ صَيْدُ حَرَمِ مَكَّةَ عَلَى الْحَلَالِ وَالْحَرَمِ، فَمَنْ أَتْلَفَ مِنْهُ شَيْئًا، وَلَوْ كَانَ الْمُتْلِفُ كَافِرًا أَوْ صَغِيرًا أَوْ عَبْدًا، فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْحَرَمِ فِي مِثْلِهِ. وَلَا يَلْزَمُ الْحَرَمَ جَزَاءُ^(١). وَحُكْمُ صَيْدِهِ حُكْمُ صَيْدِ الْإِحْرَامِ مُطْلَقًا، إِلَّا الْقَمْلَ، فَإِنَّهُ لَا يُضْمَنُ، وَلَا يُكْرَهُ قَتْلُهُ فِيهِ.

وإن رَمَى الْحَلَالُ مِنَ الْحِلِّ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ، أَوْ بَعْضَ قَوَائِمِهِ فِيهِ، أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَيْهِ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَلَى غُضَنِ فِي الْحَرَمِ أَصْلُهُ فِي الْحِلِّ، أَوْ أَمْسَكَ طَائِرًا فِي الْحِلِّ، فَهَلَكَ فِرَاخُهُ فِي الْحَرَمِ، ضَمِنَتْهُ، لَا أُمَّه.

ولو رَمَى الْحَلَالُ صَيْدًا، ثُمَّ أَحْرَمَ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهُ، ضَمِنَتْهُ. وَلَوْ رَمَى الْحَرَمُ صَيْدًا، ثُمَّ حَلَّ قَبْلَ الْإِصَابَةِ، لَمْ يُضْمَنْ؛ اِغْتِبَارًا بِحَالَةِ الْإِصَابَةِ. وَإِنْ قَتَلَ مِنَ الْحَرَمِ صَيْدًا فِي الْحِلِّ بِسَهْمِهِ، أَوْ كَلْبِهِ أَوْ صَيْدًا عَلَى غُضَنِ فِي الْحِلِّ أَصْلُهُ فِي الْحَرَمِ، أَوْ أَمْسَكَ حَمَامَةً فِي الْحَرَمِ، فَهَلَكَ فِرَاخُهَا فِي الْحِلِّ، لَمْ يُضْمَنْ.

وإن كَانَ الصَّيْدُ وَالصَّائِدُ فِي الْحِلِّ، فَرَمَاهُ بِسَهْمِهِ، أَوْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ عَلَيْهِ فَدَخَلَ الْحَرَمَ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَتَلَهُ فِي الْحِلِّ، فَلَا جَزَاءَ فِيهِ.

(١) أى: جزاء من جهة الحرم، وجزاء من جهة الإحرام.

وإن أُرْسِلَ كَلْبُهُ مِنَ الْحِلِّ عَلَى صَيْدٍ فِي الْحِلِّ ، فَقَتَلَهُ أَوْ غَيْرَهُ فِي الْحَرَمِ ،
أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بِسَهْمِهِ - بَأَن شَطَحَ السَّهْمُ فَدَخَلَ الْحَرَمَ - لَمْ يَضْمَنْ ، وَلَا
يُؤْكَلُ كَمَا لَوْ ضَمِنَهُ . وَلَوْ جَرَحَ ^(١) «مِنَ الْحِلِّ صَيْدًا فِي الْحِلِّ» فَمَاتَ فِي
الْحَرَمِ ، حَلٌّ ، وَلَمْ يَضْمَنْ .

فصل : وَيَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرِ الْحَرَمِ ، حَتَّى مَا فِيهِ مَصْرَّةٌ كَشَوْكٍ
وَعَوْسَجٍ ^(٢) ، وَحَشِيشٍ ، حَتَّى شَوْكٍ وَوَرَقٍ وَسَوَاكٍ وَنَحْوِهِ ، وَيَضْمَنُهُ ، إِلَّا
الْيَاسَ ، وَمَا زَالَ بِفِعْلِ غَيْرِ آدَمِيٍّ ، ^(٣) «أَوْ انْكَسَرَ وَلَمْ يَبْنَ» ، وَالْإِذْحَرَ
وَالْكُمَاءَ ^(٤) وَالْفَقْعَ ^(٥) ، وَالثَّمَرَةَ .

وَمَا زَرَعَهُ آدَمِيٌّ ؛ مِنْ بَقْلِ وَرِيَّاحِينَ وَزُرُوعٍ ، وَشَجَرٍ غُرِسَ مِنْ غَيْرِ
شَجَرِ الْحَرَمِ ، فَيُبَاحُ اخْذُهُ ، وَالْإِتِفَاعُ بِهِ ، وَبِمَا انْكَسَرَ مِنَ الْأَغْصَانِ ، وَانْقَلَعَ
مِنَ الشَّجَرِ ، بِغَيْرِ فِعْلِ آدَمِيٍّ ، وَكَذَا الْوَرَقُ السَّاقِطُ .

وَيَحْجُوزُ رَعْيُ حَشِيشٍ لَا ^(٦) الْاِخْتِشَاشُ لِلْبَهَائِمِ . وَإِذَا قُطِعَ مَا يَحْرُمُ
قَطَعَهُ ، حَرَمَ ائْتِفَاعُهُ وَائْتِفَاعُ غَيْرِهِ بِهِ - كَصَيْدٍ ذَبَحَهُ مُحْرِمٌ - وَمَنْ قَطَعَهُ ،

(١ - ١) فِي م : «مِنَ الصَّيْدِ أَوْ فِي الْحِلِّ» .

(٢) الْعَوْسَجُ ، عَلَى وَزْنِ فَوَعْلٍ ، شَحْرٌ مِنْ شَجَرِ التَّوَكِّ ، لَهُ ثَمَرٌ أَحْمَرٌ مَدَوَّرٌ كَأَنَّهُ حُرْزُ الْعَقَبِقِ ،
فَإِذَا عَظُمَ ، فَهُوَ الْغُرْقَدُ . وَالْوَّاحِدَةُ عَوْسَجَةٌ .

(٣ - ٣) فِي م : «وَانْكَسَرَ لَمْ يَبْنَ» .

(٤) الْكُمَاءُ : فُطْرٌ أَرْضِيَّةٌ تَتَفَخَّحُ فَتُجْبَى وَتُؤْكَلُ مَطْبُوخَةً .

(٥) فِي د ، م : «النَّقْعُ» .

وَالْفَقْعُ ، بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ : الْأَبْيَضُ الرَّخْوُ مِنَ الْكُمَاءِ .

(٦) فِي م : «وَلَا يَحْجُوزُ» .

صَمِنَ الشَّجَرَةَ الْكَبِيرَةَ وَالتَّوَسُّطَةَ بَيْقَرَةً، وَالصَّغِيرَةَ بَشَاةً، وَالْحَشِيشَ
وَالْوَرَقَ بَقِيمَتِهِ، وَالْغُصْنَ بِمَا نَقَصَ. وَإِنْ اسْتَخْلَفَ^(١) الْغُصْنُ وَالْحَشِيشُ،
سَقَطَ الصَّمَانُ، وَكَذَا لَوْ رَدَّ شَجَرَةٌ فَنَبَتَتْ. وَيَضْمَنُ نَقْصَهَا إِنْ نَبَتَتْ
نَاقِصَةً. وَإِنْ قَلَعَ شَجَرَةً^(٢) مِنَ الْحَرَمِ فَعَرَسَهَا^(٣) فِي الْحِلِّ، لَزِمَهُ رَدُّهَا^(٤).
فَإِنْ تَعَذَّرَ أَوْ يَبَسَتْ، أَوْ قَلَعَهَا مِنَ الْحَرَمِ فَعَرَسَهَا فِي الْحَرَمِ فَيَبَسَتْ،
ضَمِنَهَا. فَإِنْ قَلَعَهَا غَيْرُهُ مِنَ الْحِلِّ بَعْدَ أَنْ عَرَسَهَا هُوَ، ضَمِنَهَا قَالِعُهَا،
بِخِلَافِ مَنْ نَفَرَ صَيِّدًا فَخَرَجَ إِلَى الْحِلِّ، يَضْمَنُهُ مُنْفَرًّا لَا قَاتِلًا. وَيُخَيَّرُ بَيْنَ
الْجَزَاءِ وَبَيْنَ تَقْوِيمِهِ، وَيَفْعَلُ بِثَمَنِهِ كَجَزَاءِ صَيِّدٍ.

وَإِنْ قَطَعَ غُصْنًا فِي الْحِلِّ أَضْلَهُ أَوْ بَعْضَهُ فِي الْحَرَمِ، ضَمِنَهُ، لَا إِنْ قَطَعَهُ
فِي الْحَرَمِ، وَأَضْلَهُ كُلَّهُ فِي الْحِلِّ. قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُخْرِجُ مِنْ ثَرَابِ الْحَرَمِ،
وَلَا يُدْخِلُ إِلَيْهِ مِنَ الْحِلِّ، وَلَا يُخْرِجُ مِنْ حِجَارَةِ مَكَّةَ إِلَى الْحِلِّ، وَالْخُرُوجُ
أَشَدُّ. يَعْنِي فِي الْكَرَاهَةِ. وَلَا يُكْرَهُ إِخْرَاجُ مَاءِ زَمْزَمَ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَخْلَفُ، فَهُوَ
كَالثَّمَرَةِ.

وَمَكَّةُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَتُسْتَحَبُّ الْمَجَاوِرَةُ بِهَا، وَلَمَنْ هَاجَرَ مِنْهَا
الْمَجَاوِرَةُ بِهَا^(٥).

(١) استخلف الزرع: ظهر فيه ورق بعد ورقه الذي قطع أو تناثر منه.

(٢) في الأصل، م: «شجرا».

(٣) في الأصل، م: «فعرسه».

(٤) في الأصل، م: «رده».

(٥) أي: تستحب له المجاورة بمكة أيضا.

وما خَلَقَ اللَّهُ خَلْقًا أَكْرَمَ عَلَيْهِ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ . وَأَمَّا نَفْسُ ثُرَابٍ
تُرَوِّبُهُ^(١) ، فليس هو أَفْضَلُ مِنَ الْكَعْبَةِ ، بل الْكَعْبَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ ، ولا يُعْرَفُ
أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَضَّلَ ثُرَابَ الْقَبْرِ عَلَى الْكَعْبَةِ إِلَّا الْقَاضِي عِيَاضُ^(٢) ، ولم
يَسْبِقْهُ أَحَدٌ إِلَيْهِ ، ولا وافقه أَحَدٌ قَطُّ^(٣) عليه .

وَحَدُّ الْحَرَمِ مِنْ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ عِنْدَ يُبُوتِ الشَّقِيَا^(٤) . وَمِنْ
الْيَمَنِ سَبْعَةٌ عِنْدَ أَضَاءَةِ لَيْلٍ^(٥) . وَمِنْ الْعِرَاقِ كَذَلِكَ عَلَى ثَنِيَّةِ خِلٍّ ؛ وَهُوَ
جَبَلٌ بِالْمَقْطَعِ . وَمِنْ الْجِعْرَانَةِ^(٦) تِسْعَةُ أَمْيَالٍ فِي شِعْبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ .
وَمِنْ جُدَّةَ عَشْرَةُ أَمْيَالٍ عِنْدَ مُنْقَطِعِ الْأَغْشَاشِ . وَمِنْ الطَّائِفِ عَلَى عِرْفَاتٍ
مِنْ بَطْنِ نَمِرَةَ سَبْعَةٌ عِنْدَ طَرَفِ عَرْفَةٍ . وَمِنْ بَطْنِ عُزْنَةَ^(٧) أَحَدُ عَشَرَ مِيلًا .

(١) أى : قبر السبي ﷺ .

(٢) هو العلامة الحافظ ، شيخ الإسلام ، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو - أو عمرو - الأندلسي ، ثم الشَّيْبِيُّ المالكي . إمام الحديث في وقته ، وأُعرف الناس بعلمه وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم ، توفي سنة أربع وأربعين وخمسمائة . سير أعلام النبلاء ٢٠/٢١٢ - ٢١٨ . إنباه الرواة ٢/٣٦٣ ، ٣٦٤ . تهذيب الأسماء واللغات ٢/٤٣ ، ٤٤ . وفيات الأعيان ٣/٤٨٣ - ٤٨٥ .

(٣) سقط من : د ، س .

(٤) موضع بين المدينة ووادي الصفراء . القاموس (س . ق . ي) وذكر ياقوت أنها قرية جامعة من عمل الفرع ، بينهما مما يلي الحجة تسعة عشر ميلاً . معجم البلدان ٣/١٠٣ .

(٥) أضاءة لَيْلٍ ، بكسر اللام وسكون الباء : حد من حدود الحرم على طريق اليمن معجم البلدان ١/٣٠٤ .

(٦) الجعرانة : ماء بين الطائف ومكة ، وهى إلى مكة أدنى .

(٧) فى م : « عرفة » .

وبطن عُزْنَةَ : واد بهذاء عرفات .

فصل : وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْمَدِينَةِ - وَالْأُولَى أَنْ لَا تُسَمَّى يَثْرَبَ - فُلُو صَادَ وَذَبَحَ ، صَحَّتْ تَذَكُّيْتُهُ . وَيَحْرُمُ قَطْعُ شَجَرِهَا وَحَشْيِشِهَا ، وَيَجُوزُ اخْذُ مَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ مِنْ شَجَرِهَا لِلرَّحْلِ^(١) وَالْقَتَبِ ، وَعَوَارِضِهِ ، وَآلَةِ الْحَوْثِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَالْعَارِضَةُ لِسَقْفِ الْحَمَلِ ، وَالْمَسَانِدِ مِنَ الْقَائِمَتَيْنِ^(٢) اللَّتَيْنِ تُنْصَبُ الْبَكْرَةُ عَلَيْهِمَا ، وَالْعَارِضَةُ بَيْنَ الْقَائِمَتَيْنِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَمِنْ حَشْيِشِهَا ، لِلْعَلْفِ .

وَمَنْ أَدْخَلَ إِلَيْهَا صَيْدًا ، فَلَهُ إِمْسَاكُهُ وَذَبْحُهُ ، وَلَا جَزَاءَ فِي صَيْدِهَا وَحَشْيِشِهَا .

وَحَدُّ حَرَمِهَا مَا بَيْنَ ثَوْرٍ إِلَى غَيْرٍ^(٣) ؛ وَهُوَ مَا

(١) فى س : « للرجل » .

(٢) أى : مساند قائمتي الرجل التي تكون فى مقدمه .

(٣ - ٣) لما روى على رضى الله عنه عن النبى ﷺ ، أنه قال : « المدينة حرم ما بين ثور وغير » . أخرجه البخارى ، فى : باب حرم المدينة ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفى : باب إثم من عاهد ثم عدر ... ، من كتاب الجزية . صحيح البخارى ٢٦/٣ ، ١٢٤/٤ ، ١٢٥ . ومسلم ، فى : باب فضل المدينة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٩٤/٢ ، ٩٩٥ . وأبو داود ، فى : باب تحريم المدينة ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٦٩/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٩٨/٢ ، ٢٥٦ .

وقد استشكل هذا الحديث وخفى على جماعة من فحول العلماء . وحاصل ما فيه من آراء ثلاثة ؛ الأول : رأى من ذكر أن أهل المدينة لا يعرفون جبلاً بها يقال له : ثور ، وإنما ثور جبل بمكة ، فليس بالمدينة ولا ما يقرب منها جبل يعرف بأحد هذين الاسمين ؛ أعنى غَيْرًا وَثُورًا . وهذا ما ذهب إليه أبو عبيد القاسم بن سلام والقاضى عياض والحازمى ، فقد ذهبوا إلى أن الرواية الصحيحة : « من عير إلى أحد » ، وإنما غلط الراوى فى رواية : « من عير إلى ثور » . مع أنها الأشهر والأكثر . فاعتدوا بالرواية القليلة ، فأصل الحديث عندهم - إذن - : « من عير إلى أحد » . =

.....

= وعليه فالحرّم عندهم ما بين عير إلى أحد .

وقريب منه من ذهب إلى أن عيرا جبل بمكة ، واستشهدوا ببيت من الشعر لأبي طالب :
وَتَوْرٍ وَمَنْ أَرَسَى ثَبِيرًا مَكَانَهُ وَغَيْرَ وَرَاقٍ فِي حِرَاءٍ وَنَارِلِ .

فإنه ذكر جبال مكة وذكر منها عيرا .

وعليه فالمعنى أنه حرّم من المدينة مقدار ما بين عير إلى ثور اللذين هما بمكة ، أو حرّم المدينة تحريما ، مثل تحريم ما بين عير وثور بمكة ، بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه ووصف المصدر . وإلى نحوه ذهب ابن قدامة (موفق الدين) فذكر أنه يحتمل أن المراد تحريم ما بين « ثور » و« عير » اللذين بمكة ، أو إنما سُمّي النسي بـ« ثور » بطريق المدينة ثورا وعيرا تجوّزا . وكلامه يقتضي إنكار وجود « عير » بالمدينة .

ومع ذلك ، فلا يجوز أن يُعتقد أنه بـ« عير » حرّم ما بين « عير » ، الجبل الذي بالمدينة و« ثور » ، الجبل الذي بمكة ، فإن ذلك مباح بالإجماع .

الثاني : على أن الرواية صحت بلفظ « غير إلى ثور » . فلا داعي لتوهيم الرواة بمجرد عدم العرفان ، وليس مجرد ادعاء أهل المدينة عدم معرفتهم ، داعية لإثبات وهم الحديث المتفق على صحته ، كما أن الأسماء والأماكن قد تنسى وتنعير ، فرجما خفي على المُحدثين من أهل المدينة اسم جبل « ثور » بها ، ولكن الخواص منهم يعرفونه ، وقد أخبر الثقات بوجوده بها ، فعلم صحة ما تضمنه الحديث ، فعدم علم أكابر العلماء ، إنما لعدم شهرته - أي جبل « ثور » - بالمدينة وعدم بحثهم عنه ، إنما حلف أهل المدينة عن سلفهم يعرفونه ، فلا يضر أن لا يعرفه المُحدثون منهم ، فإن الذي يعلم ؛ حجة على من لا يعلم .

ويوافقه احتمالا ما ذهب إليه النووي ، من احتمال أن ثورا كان اسما لجبل هناك ، إما « أُحُد » أو غيره ، وخفي اسمه . وهذا الرأي الثاني هو ما اختاره ونصره البيهقي ، والمحِب الطبري ، والمجد ، والأقشهرى ، والجمال المطرى ، وصاحب « البيان والانتصار » وغيرهم .

الثالث : رأى من ذهب إلى أن « ثورا » جبل من ناحية « أُحُد » ، وهو غير « ثور » : الذى بمكة . ويؤيده ما رواه بعض شراح المصاييح ، أن الله - تعالى - لما كلم موسى - عليه السلام - على الجبل تقطع الجبل على ست قطع ، فصارت ثلاث بمكة : حراء وتبير وتور ، وثلاث بالمدينة : عير وتور ورضوى .

=

بَيْنَ لَابَتَيْهَا^(١)، وَقَدْرُهُ بَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ^(٢)، نَصًّا، وَهُمَا جَبَلَانِ بِالْمَدِينَةِ،
فَتْوَرٌ؛ جَبَلٌ صَغِيرٌ يَضْرِبُ^(٣) إِلَى الْحُمْرَةِ بِتَدْوِيرٍ، خَلْفَ أَحَدٍ مِنْ جِهَةِ
الشَّامِلِ، وَعَيْرٌ^(٤) مَشْهُورٌ بِهَا. وَلَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحِلِّ صَيْدُ وَجَّ وَشَجَرُهُ،
وَهُوَ وَادٍ بِالطَّائِفِ^(٥).

= واختار هذا الرأي شيخ الإسلام ابن تيمية . وكذا في «عون المعبود» ، عن صاحب القاموس .
وإن لم يكن هذا الرأي - الثالث - هو الراجح ، فإن العمل على الثاني أولى ؛ لما فيه من عدم
اتهام رواية الصحيح ، الأشهر والأكثر ، بالغلط والوهم .

وانظر بتفصيل أوسع : شرح النووى على صحيح مسلم ١٤٣/٩ . عون المعبود ١٦٦/٢ ،
١٦٧ . «المقنع والشرح الكبير ومعهما الإنصاف» . ٦٧/٩ - ٧٠ . المغنى ١٩٠/٥ - ١٩١ .
حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع ٨٤/٤ . المبدع ٢٠٩/٣ . غريب الحديث لأبي عبيد بن
سلام ٣١٥/١ - ٣١٦ (الطبعة الهندية) . النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ١/
٢٢٩ ، ٢٣٠ . وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ٩٢/١ - ٩٦ . معجم ما استعجم ٣٤٨/١ -
٣٥١ . معجم البلدان ٩٣٨/١ - ٩٣٩ .

(١) لَابَتَى المدينة : حرتان تكتنفانها ، واحدها لانة ، واللاية الحرة ، وهى أرض بها حجارة سود .

(٢) البريد : فرسخان ، أو اثنا عشر ميلاً .

(٣) زيادة من : م .

(٤) فى م : «غير» .

(٥) ذكر صاحب القاموس أنه اسم لواء بالطائف ، لا بلد به ، وهو ما بين جبلى المحترق
والأخيجدئين . القاموس (و ج ج) .

فهرس

الجزء الأول من الإقناع

الصفحة

مقدمة التحقيق	(١) - (٣٩)
مقدمة المؤلف	٤،٣

كتاب الطهارة

أقسام الماء ثلاثة ؛ طهور بمعنى المطهر ، ...	٥
وإذا طرأت النجاسة على محل طاهر فنجسته ... فمتنجس	٦
لا يباح ماء آبار ثمود ، غير بئر الناقة ، ...	٦
فصل : الثانى ، طاهر ...	٧
يسلب طهورية الماء غمس غير صغير ومجنون يده كلها ، لا عضوًا	
من أعضائه غيرها ...	٨
لو استيقظ محبوس من نومه ، فلم يدّر أهو من نوم ليل أم نهار ، لم	
يلزمه غسل يديه	٨
إن نوى جنب ... بانغماسه كله أو بعضه فى ماء قليل راكد أو	
جار رَفَع حدثه ، لم يرتفع ...	٩
لا يكره أن يتوضأ الرجل وامرأته ، أو يغتسلا من إناء واحد ...	١٠
لا يجوز استعمال الماء النجس بحال إلا لضرورة ...	١٠
متى تغير الماء بطاهر ثم زال تغيره ، عادت طهوريته ...	١٠
فصل : الثالث ، نجس ...	١١

- الماء الجارى كالراكد ، إن بلغ مجموعه قلتين ... ١١
 ينجس كل مائع ؛ كزيت وسمن ، ... بملاقاة نجاسة ولو معفوًا عنها ... ،
 إن وقعت النجاسة المعفو عنها فى مستعمل فى رفع حدث ، ... ١١
 وإذا انضم إلى ماء نجس ماء طهور كثير ، ... ١٢
 فصل : والكثير قلتان فصاعدًا ، ... ١٣
 فصل : وإن شك فى نجاسة ماء أو غيره ... أو طهارته ، بنى
 على أصله ١٤
 إن أخبره عدل أن كلبًا ولغ فى هذا الإناء ولم يلغ فى هذا ،
 وقال آخر : لم يلغ فى الأول وإنما ولغ فى الثانى ، ... ١٤
 وإن شك فى كثرة ماء وقعت فيه نجاسة ، فهو نجس ... ١٥
 وإن اشتبه طهور مباح بنجس أو مُحَرَّم ، لم يتحرَّ ... ١٥
 وما جرى من الماء على المقابر ، فطهور إن لم تكن نبشت ... ١٦
 وإن اشتبه طاهر بطهور ، لم يتحر ... وإن اشبهت ثياب طاهرة بمباحة
 بنجسة أو محرمة ، ولم يكن عنده ثوب طاهر أو مباح
 ييقن ، لم يتحر ... ١٦

باب الآنية

- ثياب الكفار كلهم وأوانيهم طاهرة إن جهل حالها ... ١٩
 تصح الصلاة فى ثياب المرضعة والحائض والصبي مع الكراهة ،
 ما لم تعلم نجاستها ٢٠
 لا يطهر جلد ميتة نجس بموتها بدبغه ... ويحرم افتراش جلود السباع
 مع الحكم بنجاستها ... ٢٠

لبن الميتة وإنفتحها وجلدتها وعظمها،... وريشها،... نجس ٢٠، ٢١
لا يجوز استعمال شعر آدمي؛ لحرمته، وتصح الصلاة فيه؛ لطهارته ٢١
المسك وجلدته ودود القز... ولعاب الأطفال... طاهر ٢١

باب الاستطابة وآداب التخلي

يسن أن يقول عند دخول الخلاء : ٢٣
يكره بوله في شقٍّ وسَرَبٍ ولو فم بالوعة، وماء راكد... ويكره أن
يتوضأ أو يستنجي على موضع بوله،.. ويكره استقبال
القبلة في فضاء باستنجاء أو استجمار،... يحرم بوله وتغوطه
على ما نهى عن الاستجمار به؛ كروث وعظم،... ٢٥
لا يكره البول قائما ولو لغير حاجة، إن أمن تلوثًا... ٢٦
فصل: فإذا انقطع بوله، استحَب مسح ذكره بيده اليسرى... ٢٦
من استجمر في فرج واستنجى في آخر، فلا بأس... ٢٧
يستحب ذلكُ يده بالأرض الطاهرة بعد الاستنجاء... ٢٧
ما يسنُّ أن يقوله إذا خرج من الخلاء ٢٧
لا يجب غسل ما أمكن من داخل فرج ثيب، من نجاسة وجنابة...
بل ما ظهر... ٢٨
فصل: ويصح الاستجمار بكل طاهر جامد مباح منق... ٢٨
لا يجزئ في الاستجمار أقل من ثلاث مسحات... ٢٩
يجب الاستنجاء أو الاستجمار من كل خارج إلا الريح... ٢٩
إن كانت النجاسة على غير السبيلين، أو عليهما غير خارجة منهما،... ٣٠

باب السواك وغيره

- يتأكد التسوُّك عند كل صلاة وانتباه من نوم وتغير رائحة فم ... ٣١
- ويكره السواك بريحان ...، وبُرْمَان، وعود ذكى ... ٣٢
- فصل : ويسنُّ الامتنشاط والادهان فى بدن وشعر غُبًّا يومًا ويومًا ... ٣٢
- يسنُّ حفَّ الشارب أو قص طرفه، ... وتقليم الأظفار ... ٣٢، ٣٣
- يسنُّ نتف الإبط، وحلق العانة ... ٣٣
- يكره نتف الشيب، ويسنُّ خضابه بحناء وكتم، ... ٣٣
- يسنُّ التطيب بما ظهر ريحه وخفى لونه، وللمرأة فى غير
- بيتها عكسه ٣٤
- يسن تخمير الإناء، ... وإيكاء السقاء إذا أمسى، ... ٣٤
- لا يكره حلق رأسه ...، ويكره القزع وحلق القفا منفردًا عن الرأس ... ٣٥
- يجب ختان ذكر وأنثى عند بلوغ ما لم يخف على نفسه ... ٣٥
- يجوز أن يختن نفسه إن قوى عليه وأحسنه ... ٣٥
- يحرم النمص والوشر والوشم ووصل شعر بشعر ... ٣٦
- للمرأة حلق الوجه وحفه ... وتحسينه وتحميره ...، ويكره حفُّه
- لرجل، ويكره له التحذيف أيضًا ... ٣٦
- يكره النقش والتكتيب والتطريف ... ويكره كسب الماشطة، ... ٣٦

باب الوضوء

- بروض الوضوء ستة : ... ٣٧
- نية شرط لطهارة الحدث، ولتيمم، ... ويشترط لوضوء أيضا :

- العقل والتمييز والإسلام، ... ٣٧.....
- محل النية القلب ، فلا يضر سبق لسانه بخلاف قصده ... والتلفظ
- بها ... وفي سائر العبادات بدعة ، ... ٣٨.....
- ويكره الجهر بالنية وتكرارها ... فإن نوى ما تُسنُّ له الطهارة ...
- ارتفع حدثه ٣٩.....
- إن اجتمعت أحداث متنوعة ... فنوى بطهارته أحدها ، ارتفع ... ٤٠.....
- لو كان عليه حدث نوم ، فغلط ونوى رفع حدث بول ، ارتفع حدثه ٤٠.....
- يجب الإتيان بالنية عند أول واجب ... ويستحب استصحاب
- ذكرها ٤٠.....
- فصل : صفة الوضوء ؛ أن ينوى ويستقبل القبلة ، ثم يقول : ... ٤٠.....
- ولا يفصل بين المضمضة والاستنشاق ٤١.....
- فصل : ثم يغسل وجهه ثلاثاً ٤٢.....
- والفم والأنف من الوجه ... ويُسميان فرضين ، ولا يسقطان سهوا .. ٤٣.....
- ويجب غسل اللحية ٤٣.....
- فصل : ثم يغسل يديه إلى المرفقين ثلاثا حتى أظفاره ٤٣.....
- فصل : ثم يمسح جميع ظاهر رأسه من حدِّ الوجه إلى ما يُسمى قفاً ٤٤.....
- وإن حصل في بعض أعضائه شق أو ثقب ، لزم غسله ٤٥.....
- ويجب مسح أذنيه ، ظاهرهما وباطنهما ٤٥.....
- فصل : ثم يغسل رجليه ثلاثا إلى الكعبين ٤٦.....
- لا يسن الكلام على الوضوء ، بل يكره ٤٧.....
- فصل : الترتيب والموااة فرضان ٤٧.....
- فصل : وجملة سنن الوضوء : استقبال القبلة ، والسواك ٤٨.....

- يكره نفثُ الماء ، وإراقة ماء الوضوء ... ٤٩.....
يُسن عقب فراغه من الوضوء رفعُ بصره إلى السماء ، ... ٥٠.....

باب مسح الخفين وسائر الحوائل

- وهو رخصة ، وأفضل من الغسل ، ويرفع الحدث ، ... ويصح على
خف ، وجرموق ... وعلى عمائم ذكور ، وعلى جبائر ٥١.....
ومن شرطه أن يلبس الجميع بعد كمال الطهارة بالماء ... ٥٢.....
ويمسح مقيّم ، ولو عاصيا ...، وعاص بسفره ... ٥٢.....
ومن مسح مسافرا ثم أقام ، ... ٥٣.....
ولا يصح المسح إلا على ما يستر محل الفرض ، ويثبت بنفسه
أو بنعلين ٥٣.....
ويجب مسح أكثر أعلى خفّ ونحوه مرة ، دون أسفله وعقبه ... ٥٤.....
يسن مسح اليمنى باليمنى ، واليسرى باليسرى ٥٥.....
يحرم الجبر بجبيرة نجسة ، كجلد الميتة ... ٥٦.....

باب نواقض الوضوء

- وهي مفسداته ، وهي ثمانية : الأول : الخارج من السبيلين ... ٥٧.....
الثانى : خروج النجاسات من بقية البدن ... ٥٧.....
الثالث : زوال العقل أو تغطيته ولو بنوم ... ٥٨.....
الرابع : مس ذكر آدمى إلى أصول الأثنين مطلقاً بيده ... ٥٨.....
الخامس : مس بشرته بشرة أنثى ، ...، لشهوة من غير حائل ... ٥٩.....
السادس : غَسْلُ الميت أو بعضه ، ولو فى قميص ... ٥٩.....

- السابع : أكل لحم الجزور نيئاً وغير نيء ، تعبداً ... ٦٠.....
- الثامن : موجبات الغسل ؛ كالتقاء الختانين ... ، غير الموت ٦٠.....
- أما النواقض المخصوصة ؛ كبطلان المسح بفراغ مدته ... ٦٠.....
- ولا نقض بكلام محرّم ، ولا بإزالة شعر ... ٦٠.....
- فصل : ومن أحدث ، حرم عليه الصلاة ... ٦١.....
- جملة أحكام متعلقة بالمصحف وبمس المحدث له وكتابته وبيعه ٦١ - ٦٤

باب ما يوجب الغسل وما يسن له وصفته

- موجب الغسل ستة : أحدها : خروج النوى من مخرجه ، ولو دمًا ... ٦٥.....
- الثاني : تغييب حشفة أصلية ... بلا حائل في فرج أصلى ... ٦٦.....
- الثالث : إسلام الكافر ولو مرتداً أو مميّزاً ... ٦٧.....
- الرابع : الموت - تعبداً - غير شهيد معركة ، ومقتول ظلماً ... ٦٨.....
- الخامس : خروج حيض ... ٦٨.....
- السادس : خروج نفاس ... ٦٨.....
- فصل : ومن لزمه الغسل ، حرم عليه الاعتكاف ، وقراءة آية فصاعداً ... ٦٨.....
- فصل : يسن الغسل لصلاة الجمعة لحاضرها في يومها ... ٧٠.....
- والغسل الكامل ؛ أن ينوى ، ثم يسمى ، ثم يغسل يديه ثلاثاً ... ٧٠.....
- فصل : ويسن أن يتوضأ بمد ... ٧٢.....
- وإذا اغتسل ينوى الطهارة من الحدثين أو رفع الحدث ، وأطلق ... ٧٣.....
- فصل : بناء الحمام وبيعه وشراؤه وإجارته ... مكروه ... ٧٤.....
- ويقدم رجله اليسرى في دخول الحمام والمغتسل ... ٧٤.....

ويحرم أن يغتسل عريانا بين الناس ٧٥

باب التيمم

يصح التيمم بشرطين ؛ أحدهما : دخول وقت ما يتيمم له ٧٧

الثاني : العجز عن استعمال الماء ٧٨

وإن وجد ماء يكفي بعض بدنه ، لزمه استعماله ، جنباً كان أو محدثاً ... ٨٠

فصل : ومن عدم الماء ، وظن وجوده ، أو شك ... لزمه طلبه ٨٠

ولو مر بماء قبل الوقت ، أو كان معه فأراقه ، ثم دخل الوقت ... ٨١

وإن تيمم حضراً أو سفراً خوفاً من البرد وصلى ، فلا إعادة عليه ... ٨٢

فصل : ولا يصح التيمم إلا بتراب طهور مباح ، غير محترق ، له غبار ... ٨٢

فصل : وفرائضه أربعة : مسح جميع وجهه ولحيته ... ومسح

يديه إلى كوعيه ... وترتيب ، موالاة ٨٣

ويجب تعيين النية لما يتيمم له ٨٤

فصل : ويطلق التيمم بخروج الوقت ٨٥

وصفة التيمم ؛ أن ينوي استحابة ما يتيمم له ٨٥

باب إزالة النجاسة الحكمية

وهي الطارئة على محل طاهر ، ٨٩

يحرم استعمال طعام وشراب في إزالة النجاسة ٩٠

فصل : وتطهر أرض متنجسة بمائع ٩١

وإذا خفي موضع نجاسة في بدن ... لزمه غسل ما يتيقن ٩٣

وبول الغلام الذي لم يأكل الطعام بشهوة ، نجس ٩٤

- فصل : ولا يعفى عن يسير نجاسة ولو لم يدركها الطرف ... ٩٤.....
ولا ينجس الآدمى ، ولا طرفه ، ولا أجزأؤه ، ... ٩٦.....

باب الحيض والاستحاضة والنفاس

- ويمنع الحيض خمسة عشر شيئاً ... ٩٩.....
ويوجب خمسة أشياء ... ١٠٠.....
فصل : والمبتدأ بها الدم فى سن تحيض لمثله ... تترك الصلاة والصوم ... ١٠١...
فصل : والمستحاضة هى التى ترى دماً لا يصلح أن يكون حيضاً
ولا نفاساً ... ١٠٣.....
وإن طهرت فى أثناء عاداتها طهراً خالصاً ... فهى طاهر ... ١٠٦.....
فصل فى التلقيق ... ١٠٧.....
ويجوز شرب دواء مباح لقطع الحيض مع أمن الضرر ... ١١٠.....
فصل : وأكثر مدة النفاس أربعون يوماً ... ١١١.....

كتاب الصلاة

- وهى أقوال وأفعال مخصوصة ، مفتحة بالتكبير ، مختتمة بالتسليم ... ١١٣...
فصل : ومن جحد وجوبها ، كفر إن كان ممن لا يجهله ... ١١٥.....

باب الأذان والإقامة

- يشرع الأذان والإقامة للجماعة الثانية فى غير الجوامع الكبار ... ١١٧.....
وينادى لعيد وكسوف واستسقاء : الصلاة جامعة ... ١١٨.....
يسن أذان فى أذن مولود اليمنى ... ١١٨.....
إن تشاح فى الأذان اثنان ، فأكثر ، فقدم أفضلهما فى ذلك ، ... ١١٨..

سنن الأذان والإقامة ١١٨ - ١٢٥

باب شروط الصلاة

- وهي ما يجب لها قبلها ... وهي تسعة ؛ الإسلام ، والعقل ،
 والتميز ، والطهارة ١٢٥ .
 الخامس : دخول الوقت ١٢٥ .
 لا يجوز تأخير الصلاة أو بعضها إلى وقت الضرورة ما لم
 يكن عذر ١٢٨ .
 فصل : تدرك مكتوبة أداء كلها بتكبيرة إحرام في وقتها ١٢٩ .
 فصل : ومن فاتته صلاة مفروضة فأكثر ، لزمه قضاؤها مرتبا
 على الفور ١٣٠ .

باب ستر العورة وأحكام اللباس

- وهو الشرط السادس من شروط الصلاة ١٣٣ .
 ومن صلى - ولو نفلا - في ثوب حرير ... لم تصح صلاته إن
 كان عالما ذاكرا ١٣٥ .
 فصل : ومن لم يجد إلا ما يستر عورته فقط ... ستر عورته
 وصلى قائما ١٣٦ .
 فصل : يكره في الصلاة السُّدْلُ ١٣٨ .
 فصل : ويحرم على ذكر وأنثى لبس ما فيه صورة حيوان ، وتعليقه ،
 وستر الجدر به ١٤٠ .
 ويكره من الثياب ما تظن نجاسته ١٤٤ .

باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة

- وهو الشرط السابع من شروط الصلاة ... ١٤٥
- فصل : ولا تصح الصلاة في مقبرة ... ١٤٧
- ولا تصح في بقعة غصب من أرض ... ١٤٨
- ولا تصح الفريضة في الكعبة ولا على ظهرها ، إلا إذا وقف
على منهاها ... ١٥١

باب استقبال القبلة وأدلتها

- وهو الشرط الثامن من شروط الصلاة ... ١٥٣
- فصل : فإن اشبهت عليه القبلة ... ١٥٥
- فصل : إذا اختلف اجتهد رجلين فأكثر ، في جهتين فأكثر ، لم
يتبع واحدٌ صاحبه ... ١٥٨

باب النية

- وهي الشرط التاسع من شروط الصلاة ... ١٦١
- ويجب استصحاب حكمها إلى آخر الصلاة ... ١٦٢
- فإن انتقل من فرض إلى فرض بمجرد النية ... ١٦٣
- وتبطل صلاة مأوم ببطان صلاة إمامه ، لا عكسه ... ١٦٥

باب المشى إلى الصلاة

- يستحب الخروج إليها متطهرًا بخوف وخشوع ، ... ١٦٧

سنن المشى إلى الصلاة وآداب دخول المسجد والخروج منه .. ١٦٧ - ١٧٠

باب صفة الصلاة

- ١٧٣ إن لم يحسن التكبير بالعربية لزمه تعلمه مكانه أو ما قرب منه
- ١٧٤ ويستحب نظره إلى موضع سجوده ... إلا فى صلاة الخوف
- ١٧٥ فصل : ثم يستفتح سرًا ...
- ١٧٨ فصل : ثم يقرأ البسملة سرًا ...
- ١٧٩ ويستحب أن يقرأ كما فى المصحف من ترتيب السور ...
- ١٨٠ وإن قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان ، لم تصح صلاته ...
- ١٨١ فصل : ثم يرفع يديه كرفعه الأول بعد فراغه من القراءة ...
- فصل : ثم يصلى الثانية كالأولى ، إلا فى تجديد النية وتكبيرة
- ١٨٦ الإحرام والاستفتاح ... ثم يجلس مفترشًا
- ١٨٩ فصل : ثم يسلم وهو جالس مرتبًا معرفًا ...
- ١٩١ فصل : يسن ذكر الله والدعاء والاستغفار عقب الصلاة ...
- ١٩٤ فصل : يكره فى الصلاة التفات يسير بلا حاجة ...
- ١٩٥ ويكره عبثه وتقليبه الحصى ...
- ١٩٦ ويكره مسح أثر سجوده ...
- ١٩٧ ولا يكره جمع سورتين فأكثر فى ركعة ...
- ١٩٨ وله قتل حيّة وعقرب وقملة ، ولبس ثوب وعمامة ولقها ...
- ٢٠٠ وإن نابها شىء فى الصلاة ... سبح رجل ...
- ٢٠١ وتسبى صلاة غير مأموم إلى سترة ...

فصل : أركان الصلاة أربعة عشر ...	٢٠٢.....
واجبات الصلاة ...	٢٠٥.....
سنن الأقوال في الصلاة سبعة عشر ...	٢٠٥.....

باب : سجود السهو

لا يشرع في العمد بل للسهو بوجود أسبابه ...	٢٠٩.....
فصل : من نسي ركنا غير التحريمة ... فذكره بعد شروعه في	
قراءة التي بعدها ... بطلت التي تركه منها فقط ...	٢١٢.....
فصل : من شك في عدد الركعات ، بنى على اليقين ...	٢١٤.....
أحوال الإمام والمأموم عند السهو في الصلاة ...	٢١٥ - ٢١٧.....

باب صلاة التطوع

وهو شرعًا : طاعة غير واجبة ...	٢١٩.....
وآكد صلاة التطوع صلاة الكسوف ، ثم الاستسقاء ، ثم التراويح	٢٢٠.....
ويكره قنوته في غير الوتر ...	٢٢٣.....
فصل : السنن الاربعة عشر ، وركعة الوتر ...	٢٢٣.....
فصل : التراويح عشرون ركعة في رمضان ...	٢٢٥.....
فصل : يستحب حفظ القرآن إجماعًا ...	٢٢٦.....
فصل : تستحب النوافل المطلقة في جميع الأوقات إلا أوقات النهي ...	٢٣٠.....
ويسن أن يفتح تهجد به ركعتين حفيفتين ...	٢٣٢.....
فصل : تسن صلاة الضحى ... وصلاة الاستخارة إذا همَّ بأمر ...	٢٣٥.....
وصلاة الحاجة إلى الله ، أو إلى آدمي ...	٢٣٦.....

٢٣٧.....	... وصلاة التسبيح
٢٣٨....	... وصلاة تحية المسجد ... وسنة الوضوء وإحياء ما بين العشاءين
٢٣٨.....	... وأما صلاة الرغائب والصلاة الألفية ليلة نصف شعبان فبدعة
٢٣٨.....	فصل : سجدة التلاوة سنة مؤكدة للقارئ والمستمع ..
٢٣٩.....	... سجدة التلاوة وسجدة الشكر ، صلاة ..
٢٤٢.....	فصل : أوقات النهي خمسة ..

باب صلاة الجماعة

٢٤٥.....	أقلها اثنان ؛ ... وهي واجبة وجوب عين ...
٢٤٦.	ويحرم أن يؤم في مسجد قبل إمامه الراتب إلا بإذنه ...
٢٤٨....	فصل : ومن كبر قبل سلام الإمام التسليمة الأولى ، أدرك الجماعة
	فصل : الأولى أن يشرع المأموم في أفعال الصلاة بعد شروع إمامه
٢٥١.	من غير تخلف ...
	ويسن للإمام تخفيف الصلاة مع إتمامها ... ويسن تطويل قراءة
٢٥٣.....	الركعة الأولى أكثر من الثانية ...
٢٥٤.....	فصل : الأولى بالإمامة ؛ الأجود قراءة الأفقه ...
٢٦٢ - ٢٥٦.....	من لا تصح إمامتهم ومن تصح
٢٦٢.....	فصل : السنة وقوف المأمومين خلف الإمام ...
٢٦٦....	فصل : إذا كان المأموم يرى الإمام أو من وراءه وكانا في المسجد
	فصل : ويُغذر في ترك الجمعة والجماعة مريض ، وخائفٌ حدوثة
٢٦٨.....	أو زيادته

باب صلاة أهل الأعذار

- يجب أن يصلي مريض قائماً ٢٧١
- فصل في القصر ٢٧٣
- ويشترط قصد موضع معين أولاً ، فلا قصر لهائم وتائه وسائح ... ٢٧٥
- وإن نوى مسافر القصر حيث يحرم علماً ... لم تنعقد ٢٧٧
- فصل : تشترط نية القصر ، والعلم بها عند الإحرام ، وأن إمامه
إذن مسافر ٢٧٧
- فصل في الجمع ٢٨٠
- فصل في صلاة الخوف ٢٨٣
- فصل : إذا اشتد الخوف صلوا ، وجوبا ولا يؤخرونها ٢٨٨

باب صلاة الجمعة

- وهي صلاة مستقلة ؛ لعدم انعقادها بنية الظهر ٢٩١
- فصل : يُشترط لصحتها أربعة شروط : أحدها : الوقت ٢٩٣
- الثاني : أن تكون بقرية مجتمعة البناء ... يستوطنها أربعون بالإمام . ٢٩٣
- الثالث : حضور أربعين فأكثر من أهل القرية بالإمام ٢٩٤
- الرابع : أن يتقدمها خطبتان ، بعد دخول الوقت ، من مكلف عدل ... ٢٩٦
- فصل : ويسن أن يخطب على منبر أو موضع عال ٢٩٧
- فصل : وصلاة الجمعة ركعتان ، يسن جهره فيهما بالقراءة ٢٩٩
- وتجوز إقامتها في أكثر من موضع من البلد ، لحاجة ٣٠٠
- وإذا وقع عيد يوم الجمعة فصلوا العيد والظهر ، جاز ٣٠١

- وأقل السنّة بعد الجمعة ركعتان ، وأكثرها ست ... ٣٠١
- فصل : يسن أن يغتسل للجمعة ... ٣٠١
- ويكره أن يتخطى رقاب الناس ... ٣٠٢
- ويحرم الكلام فى الخطبتين والإمام يخطب ... ٣٠٤
- ويجوز لمن بُعِد عن الخطيب ولم يسمعه الاشتغال بالقراءة ، والذكر ... ٣٠٤

باب صلاة العيدين

- وهى فرض كفاية ، ... ٣٠٧
- ويسن الغسل للعيد فى يومها ، وتكبير مأموم ... ٣٠٧
- وتكره فى الجامع بلا عذر ، إلا بمكة ... ٣٠٨
- وإن نسى التكبير أو شيئاً منه ، حتى شرع فى القراءة ، لم يعد إليه ... ٣٠٩
- الخطبتان سنة لا يجب حضورهما ولا استماعهما ... ٣١٠
- ويسن التكبير المطلق فى العيدين ، وإظهاره فى المساجد ... ٣١٠

باب صلاة الكسوف

- وهو ذهاب ضوء أحد النّيرين ، أو بعضه ... وينادى لها :
- الصلاة جامعة ... ٣١٣
- وإن اجتمع مع كسوف جنازة ، قُدّمت ... ٣١٥

باب صلاة الاستسقاء

- وهو الدعاء بطلب السقيا على صفة مخصوصة ... ٣١٧
- وينادى لها : الصلاة جامعة ... ٣٢٠
- ويستحب الدعاء عند نزول الغيث ... ٣٢٢

من رأى سحابا ، أو هبت الريح ، سأل الله خيره ، وتعوذ من شره ... ٣٢٣

كتاب الجنائز

حكم التداوى ، وعيادة المريض ، وما يُفعل بالمختضر ... ٣٢٧ - ٣٣١

فصل : غسل الميت المسلم ، وتكفينه ، والصلاة عليه ،

ودفنه متوجها إلى القبلة ، وحمله ، فرض كفاية ... ٣٣١

فصل : وإذا أخذ في غسله ، ستر عورته وجوبا ... ٣٣٥

فصل : ويحرم غسل شهيد المعركة ؛ المقتول بأيديهم ... ٣٤٠

فصل في الكفن : ... ٣٤٤

تكفن الصغيرة إلى بلوغ في قميص ولفافتين ... ٣٤٦

يسن تكفين امرأة في خمسة أثواب بيض ... ٣٤٧

فصل في الصلاة على الميت : ... ٣٤٩

وإن كبر على جنازة ثم جىء بأخرى ، كبر ثانية ، ونواهما ... ٣٥٤

فصل : ويحرم أن يغسل مسلم كافرا ولو قريبا ... ٣٥٦

فصل : حمله ودفنه من فروض الكفاية ، وكذا مؤنتهما ... ٣٦٠

فصل : ويسن أن يدخل قبره من عند رجليه ... ٣٦٣

فصل : ويستحب رفع القبر قدر شبر ، ويكره فوقه ... ٣٦٧

ويحرم دفن اثنين فأكثر في قبر واحد ، إلا لضرورة أو حاجة ... ٣٧١

ولو مات وله أنف ذهب ، لم يُقلع ... ٣٧٣

وإن ماتت ذمية حامل بمسلم ، دفنها مسلم وحدها إن أمكن ... ٣٧٣

ولا تكره القراءة على القبر ، وفي المقبرة ، بل تستحب ... ٣٧٤

فصل : يسن لذكر زيارة قبر مسلم بلا سفر ، وتباح لقبر كافر ... ٣٧٦

وإن دخل على جماعة فيهم علماء، سلم على الكل، ثم
 سلم على العلماء... .. ٣٧٨
 وتشمت المرأة المرأة، والرجل الرجل والمرأة العجوز البرزة... .. ٣٨٢
فصل: ويستحب تعزية أهل المصيبة بالميت قبل الدفن أو بعده... .. ٣٨٣
 ولا يكره البكاء على الميت، قبل الموت وبعده... .. ٣٨٤

كتاب الزكاة

وهي أحد أركان الإسلام، ٣٨٧
 ولا تجب إلا بشروط خمسة... .. ٣٨٧

باب زكاة بهيمة الأنعام

ولا تجب إلا في السائمة منها... وهي ثلاثة أنواع؛ أحدها: الإبل... ٣٩٧
فصل: النوع الثاني: البقر... .. ٤٠٢
فصل: النوع الثالث: الغنم... .. ٤٠٤
فصل: الخلطة في المواشي لها تأثير في الزكاة إيجاباً وإسقاطاً... ٤٠٥

باب زكاة الخارج من الأرض

تجب الزكاة في كل مكيل مدخر، من قوت غيره... .. ٤١١
فصل: يعتبر لوجوب زكاة الخارج من الأرض شرطان؛ أحدهما:
 أن يبلغ نصاباً قدره خمسة أوسق... .. ٤١٥
 الثاني: أن يكون النصاب مملوكاً له وقت وجوب الزكاة... .. ٤١٧
فصل: ويجب العشر... فيما سقى بغير مؤنة... .. ٤١٧
فصل: ويسن أن يبعث الإمام ساعياً خارصاً، إذا بدا صلاح الثمر... ٤٢٢

٤٢٤	والأرض العشرية لا خراج عليها ...
٤٢٥	فصل : وفي العسل العشر ...
٤٢٦	فصل في المعدن
٤٢٩	فصل : ويجب في الركاز الخمس ...

باب زكاة الذهب والفضة ، وحكم التحلى

٤٣٣ ..	تجب زكاتهما ، ويعتبر النصاب ...
٤٣٨	فصل : ولا زكاة في حلى مباح لرجل وامرأة ...
٤٣٩	وإن انكسر الحلى وأمكن لبسه ... فهو كالصحيح ...
٤٣٩ ..	والاعتبار في الإخراج من الحلى المحرم بوزنه ...
٤٤٠ ..	ويباح للذكر من الفضة خاتم ، ولبشيه في خنصر يسار أفضل ...
٤٤١	ويحرم تحلية مسجد ومحراب بنقد ...
٤٤١	ويباح للرجل من الذهب قبيعة السيف ...
٤٤٢	ويباح للرجل والمرأة التحلى بالجوهر ونحوه ...

باب زكاة عروض التجارة

٤٤٣	وهي ما يُعد لبيع وشراء ، لأجل ربح ، غير النقدين غالبا ..
٤٤٦	ولا زكاة فيما لا يبقى له أثر ...

باب زكاة الفطر

٤٤٩	وهي صدقة تجب بالفطر من رمضان ...
٤٥٠	ولا تلزم الزوج لبائن حامل ؛ لأن النفقة للحمل لا لها ...
٤٥٢	فصل : والواجب فيها صاع عراقى من البر ...

ولا يجزئ إخراج حب معيب ؛ كمسوس ... ٤٥٣.....

باب إخراج الزكاة

لا يجوز تأخيره عن وقت وجوبها مع إمكانه ٤٥٥.....

ومن طوبى بالزكاة ، فادعى ما يمنع وجوبها ... قبل قوله بلا يمين ... ٤٥٦..

فصل : ولا يجزئ إخراجها إلا بنية من مكلف ... ٤٥٧

وإن أخرج زكاة شخص ، أو كفارته من ماله بإذنه ، صح ... ٤٥٩.....

ويستحب أن يقول المخرج عند دفعها : « اللهم اجعلها مغنما ... » ٤٥٩...

وإظهار إخراجها مستحب ... ٤٦٠.....

وله نقل زكاة إلى دون مسافة قصر ، وفي فقراء بلده أفضل ... ٤٦٠..

فصل : ويجوز تعجيل الزكاة ، وتركه أفضل ... ٤٦١.....

ولا يقضى منها دين ميت غرم لمصلحة نفسه ، أو غيره ... ٤٦٤.....

باب ذكر أهل الزكاة

وهم ثمانية أصناف ... أحدهم : الفقراء ... ٤٦٧.....

الثاني : المساكين ... ٤٦٧.....

الثالث : العاملون عليها ... ٤٦٩.....

الرابع : المؤلفة قلوبهم ... ٤٧١.....

الخامس : الرقاب ... ٤٧٢.....

السادس : الغارمون ... ٤٧٣.....

السابع : في سبيل الله ... ٤٧٤.....

الثامن : ابن السبيل ... ٤٧٥.....

- ويستحب صرفها في الأصناف الثمانية كلها... ٤٧٧.....
- ويُقَدَّم الأقرب ، والأحوج ... ٤٧٨.....
- فصل : ولا يجوز دفعها إلى كافر ، ما لم يكن مؤلفاً ... ٤٧٩.....**
- ولا يجزئ دفعها إلى سائر من تلزمه مؤنته من أقاربه ، ممن يرثه
- بفرض ، أو تعصيب نسب ، أو ولاء ... ٤٨٠.....
- والذكر والأنثى في أخذ الزكاة وعدمه سواء . والصغير ... كالكبير .. ٤٨١.....
- ولا يجوز دفع الزكاة إلا لمن يعلم ، أو يظنه من أهلها ... ٤٨١.....
- فصل : وصدقة التطوع مستحبة كل وقت ، وسراً أفضل ... ٤٨١.....**

كتاب الصيام

- وهو شرعاً ... صوم شهر رمضان أحد أركان الإسلام وفروضة ...
- ويجب صومه برؤية هلاله ... ٤٨٥.....
- وتصلى التراويح ليلة رؤية هلاله ... ٤٨٦.....
- ويُقبل في رؤية الهلال قول عدل واحد ... ٤٨٦ ..
- ومن رأى هلال شهر رمضان وحده ، وزُدت شهادته ، لزمه الصوم ... ٤٨٧.....
- فصل : ولا يجب الصوم إلا على مسلم ، عاقل ، بالغ ، قادر عليه ... ٤٨٩.....**
- ومن نوى الصوم في سفر ، فله الفطر بما شاء من جماع وغيره .. ٤٩٢.....
- فصل : ولا يصح صوم واجب إلا بنية من الليل ... ٤٩٣.....**
- ويجب تعيين النية ... ٤٩٤ ..

باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة

- من أكل ، ولو تراباً ، أو ما لا يغذى ... ٤٩٧.....

- ولا يكره للصائم الاغتسال ، ولو للتبرد ... ٤٩٩.....
- فصل : وإذا جامع في نهار شهر رمضان ... فعليه القضاء والكفارة ٥٠٠
- والكفارة على الترتيب ... ٥٠٢.....

باب ما يكره وما يستحب ، وحكم القضاء

- وتكره له المبالغة في المضض والاشتياق ... ٥٠٣.....
- ويكره له ذوق الطعام بلا حاجة ... ٥٠٣.....
- فصل : يسن تعجيل الإفطار إذا تحقق الغروب ... ٥٠٤.....
- ويسن أن يفطر على رطب ... ٥٠٥.....
- ويستحب التتابع فوراً في قضاائه ... ٥٠٥.....
- فصل : ومن فاتته رمضان كله ... قضى عدد أيامه ... ٥٠٦.....
- ويحرم التطوع بالصوم قبله ... ٥٠٦.....
- ولا يجزئ صوم عن كفارة عن ميت ولو أوصى به ... ٥٠٦.....
- ويجزئ صوم جماعة عنه في يوم واحد عن عدتهم من الأيام ... ٥٠٧
- وإن مات وعليه حج مندور ، فعل عنه ، ... وإن مات وعليه
- اعتكاف مندور ، فعل عنه ... ٥٠٧.....

باب صوم التطوع وما يكره منه وذكر ليلة القدر

- أفضله صوم يوم وإفطار يوم ... ٥٠٩.....
- يسن صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، والأفضل أن تكون أيام البيض ... ٥٠٩.....
- يسن صوم الاثنين والخميس وستة أيام من شوال ... ٥٠٩.....
- يسن صوم التسع من ذي الحجة ...، وصوم المحرم ... ٥٠٩.....

- ولا يستحب صيام يوم عاشوراء لمن كان بعرفة، من الحاج، ... ٥١٠ ...
ويكره تعمد إفراط يوم الجمعة بصوم، وإفراط يوم السبت، إلا أن
يوافق عادة ... ويكره صوم يوم الشك تطوعاً، ... ٥١٠
ويكره تقدم رمضان بيوم أو يومين ... ويكره الوصال في الصوم
إلا للنبي ﷺ ٥١١
ويحرم صوم يومى العيدين، ... وكذا أيام التشريق ... ٥١١
فصل: وليلة القدر شريفة معظمة يرجى إجابة الدعاء فيها .. ٥١٢
من نذر قيام ليلة القدر، قام العشر الأخير كله ... ٥١٣

باب الاعتكاف وأحكام المساجد

- وهو لزوم المسجد لطاعة الله على صفة مخصوصة ... ويستحب
أن لا ينقص الاعتكاف عن يوم وليلة ... ٥١٥
والاعتكاف سنة كل وقت، إلا أن ينذره، فيجب على صفة ما نذر ... ٥١٥
إن علّق الاعتكاف أو غيره من التطوعات بشرط، فله شرطه ... ٥١٥
ويصح الاعتكاف بغير صوم، إلا أن يقول في نذره: بصوم، ... ٥١٥
ومن نذر أن يعتكف صائماً أو يصوم معتكفاً، ... أو يعتكف
مصلياً أو يصلى معتكفاً، لزمه الجمع ... ٥١٥
ولا يجوز الاعتكاف للمرأة، ولا للعبد بغير إذن زوج وسيد ... ٥١٦
وللمكاتب أن يعتكف وأن يحج بغير إذن سيده ... ٥١٦
ولا يصح الاعتكاف إلا بنية ... ٥١٧
ولو اعتكف من لا تلزمه الجمعة في مسجد لا تصلى فيه،
بطل بخروجه ... ٥١٧

- للمرأة ومن لا تلزمه الجماعة ...، الاعتكاف في كل مسجد، ... ٥١٧
- إن نذر الاعتكاف في أحد المساجد الثلاثة ؛ المسجد الحرام ،
- ومسجد النبي والمسجد الأقصى ، لم يجزئه في غيرها ٥١٨
- لو نذر يوما معيناً أو مطلقاً ، دخل قبل فجره الثاني ، وخرج
- بعد غروب شمسهِ ٥١٨
- إن نذر اعتكاف شهر مطلقاً ، لزمه شهر متتابع نصّاً ٥١٨
- وإن نذر اعتكاف شهر متفرقاً ، فله تتابعه ٥١٩
- إن نذر اعتكاف يوم يقدم فلان ، فقدم في بعض النهار ، لزمه
- اعتكاف الباقي ٥١٩
- فصل :** من لزمه تتابع اعتكاف ، لم يجز له الخروج إلا لما لا بُدُّ منه ٥١٩
- ولا يجوز خروج المعتكف لأجل أكله وشربه في بيته ٥٢٠
- يخرج المعتكف للجمعة إن كانت واجبة عليه ، أو شرط
- الخروج إليها ٥٢٠
- تخرج المرأة من الاعتكاف لوجود حيض ونفاس ، فترجع إلى بيتها .. ٥٢١
- لا تمنع المستحاضة الاعتكاف ، ويجب عليها أن تتحفظ وتتلجم ... ٥٢١
- إن شرط ما له منه بد وليس بقربة ، جاز له فعله ٥٢١
- يحرم على المعتكف الوطء ، فإن وطئ في فرج ولو ناسياً ، فسد
- اعتكافه ، ولا كفارة للوطء ٥٢٣
- يستحب للمعتكف التشاغل بفعل القرب واجتناب ما لا يعنيه ،
- من جدال ومراء وكثرة كلام ٥٢٣
- لا بأس للمعتكف أن يتزوج في المسجد ويشهد النكاح لنفسه ولغيره ... ٥٢٤
- يستحب للمعتكف ترك لبس رفيع الثياب والتلذذ بما يباح

- له قبل الاعتكاف ... ٥٢٤.....
- فصل : يجب بناء المساجد فى الأمصار والقرى والمحال ونحوها** ٥٢٥
- وتحرم زخرفة المسجد بذهب أو فضة، ... ٥٢٦.....
- ويحرم فيه البيع والشراء والإجارة للمعتكف وغيره ٥٢٦... ..
- لا يجوز التكسب فيه بالصنعة ، ويجب أن يصاب عن عملها ... ٥٢٧ ...
- ويسن أن يصاب عن صغير لا يميز ٥٢٨... ..
- يمنع فى المسجد اختلاط الرجال بالنساء ، ويمنع السكران من دخوله ، ونجس البدن من اللبث فيه ... ٥٢٨.....
- لا بأس بالمناظرة فى مسائل الفقه والاجتهاد فى المساجد ... ٥٢٨.....
- يباح فى المسجد عقد النكاح والقضاء واللعان والحكم، ... ٥٢٨.
- يسن أن يصاب المسجد عن المرور فيه ٥٢٩.....
- يباح للمعتكف وغيره النوم فى المسجد ... ٥٢٩.....
- يسن صون المسجد عن إنشاد شعر محرم وقبيح ... وإنشاد ضالة ونشدها ... ٥٢٩.....
- يحرم الجماع فى المسجد ، ويكره فوقه ... ٥٣٠.....
- يباح غلق أبواب المسجد فى غير أوقات الصلاة، ... ٥٣٠.....
- وليس لكافر دخول حرم مكة ، لا حرم المدينة ، ولا دخول مساجد الحل ، ويجوز دخولها للذمى إذا استؤجر لعمارتها ٥٣٠.....
- يقدم داخل المسجد يمينه فى دخوله ، عكس خروجه ... ٥٣١.....
- يسن كنس المسجد يوم الخميس وإخراج كناسه ، وتنظيفه ... ٥٣٢.....
- يسن أن يشتغل فى المسجد بالصلاة والقراءة والذكر ... ٥٣٢.....
- ويكره لغير الإمام مداومة موضع من المسجد لا يصلى إلا فيه ... ٥٣٣...

وليس لأحد أن يقيم إنسانا منه ويجلس أو يُجلس غيره مكانه ... ٥٣٣

كتاب الحج

وهو قصد مكة للنسك في زمن مخصوص ٥٣٥

لا يجب الحج والعمرة في العمر إلا مرة ... بشروط خمسة ؛

الإسلام والعقل ٥٣٥

الشرط الثالث والرابع البلوغ والحرية ... ٥٣٦

يُحرّم المميز بإذن وليه ، وليس له تحليله ... ٥٣٦

إن أمكن الصبي أن يطوف ، فعله ، وإلا طيف به محمولا أو راكبا ... ٥٣٧

وطء الصبي كوطء البالغ ناسيا يمضي في فاسد الحج ، ويلزمه

القضاء بعد البلوغ ... ٥٣٨

متى بلغ في الحجة الفاسدة ، في حال يجزئه عن حجة الفرض ، ... ٥٣٨

ليس للعبد الإحرام إلا بإذن سيده ، ولا للمرأة الإحرام نفلا

إلا بإذن زوج ، فإن فعلا ، انعقد ٥٣٨

للسيد والزوج الرجوع في الإذن قبل الإحرام ... ٥٣٨

إن تحلل العبد لحصر ، أو حلله سيده ، لم يتحلل قبل الصوم ،

وليس له منعه منه ... ٥٣٩

لو باع العبد سيده وهو محرم ، فمشتريه كبائعه في تحليله وعدمه ٥٣٩

وليس للزوج منع امرأته من حج فرض إذا كملت الشروط ...

وليس له منعها ولا تحليلها من العمرة الواجبة ... ٥٣٩

ولا تخرج المرأة إلى الحج في عدة الوفاة ... ٥٤٠

وليس للوالدين منع ولدهما من حج الفرض والنذر ، ولا تحليله

- منه ولا يجوز للولد طاعتها فيه ٥٤٠
- لولى سفیه مبذر تحلیله ، إن أحرم بنفل وزادت نفقته على الإقامة ،
ولم یکتسبها ٥٤٠
- لیس لولى سفیه منعه من حج فرض ، ولا تحلیله منه ٥٤٠
- فصل : الشرط الخامس من شروط وجوب الحج والعمرة الاستطاعة** ٥٤١
- ینبغی أن یکثر الحاج من الزاد والنفقة عند إیمکانه وتعتبر الراحلة
مع بُعد المسافة فقط ٥٤١
- ويعتبر كون الزاد والراحلة وآلتها فاضلا عما یحتاج إلیه ٥٤٢
- ویقدّم النکاح مع عدم الوسع للحج والنکاح ، من خاف العنت ... ٥٤٢..
- يعتبر فی الاستطاعة أن یکون له إذا رجع ما یقوم بکفایته
- وکفایة عیاله على الدوام ٥٤٢
- من کملت له شروط الحج الخمسة ، وجب علیه الحج على الفور ٥٤٣
- إن عجز عن السعى إلی الحج والعمرة لکبر أو زمانة أو مرض لا یرجى
- برؤه ، ... لزمه أن یقیم ... من یحج عنه ویعتمر ٥٤٣
- یشترط أن لا یکون فی الطريق خفارة ، وأن یکون فیها الماء
- والعلف على المعتاد ٥٤٤
- من وجب علیه الحج فتوفى قبله ...، أخرج عنه من جمیع ماله
- حجة وعمرة ولو لم یوصى ٥٤٥
- إن أوصى بحج نفل وأطلق ، جاز من المیقات ، ما لم تمنع منه قرينة ... ٥٤٦
- فصل : ویشرط لوجوب الحج على المرأة ... وجود محرم ...** ٥٤٦
- لیس العبد محرما لسیدته ، نصا ... فلو حجت بغير محرم ...
- وإن مات المحرم قبل خروجها للحج ٥٤٧

- ومن عليه حجة الإسلام ، أو قضاء أو نذر ... لم يجز أن يحج عن غيره .. ٥٤٧
- ومن أتى بواجب أحدهما ، فله فعل نذره ونفله قبل الآخر ٥٤٨
- ويصح أن ينوب الرجل عن المرأة ، والمرأة عن الرجل في الحج والعمرة ... ٥٤٨
- من أوقع فرضاً أو نفلاً عن حى بلا إذنه ، أو لم يؤمر به ... لم يجز ٥٤٩
- يتعين النائب في الحج بتعيين وصى جعل إليه التعيين ، ٥٤٩
- إن جهل النائب اسم من ينوب عنه أونسيه ، لبي عمن سلم إليه
- المال ليحج به عنه ٥٤٩
- يستحب أن يحج عن أبويه إن كانا ميتين أو عاجزين ... ، ويقدم أمه .. ٥٤٩
- فصل : ومن أراد الحج فليبادر وليجتهد في الخروج من المظالم ٥٤٩**

باب المواقيت

- وهى مواضع وأزمنة معينة لعبادة مخصوصة ٥٥١
- ومن منزله دون الميقات ، ... فميقاته من موضعه ٥٥٢
- أهل مكة ومن بها من غيرهم ... إذا أرادوا العمرة ، فمن الحل ٥٥٣
- من لم يكن طريقه على ميقات ، أو عرج عن الميقات ، فإذا حاذى
- أقرب المواقيت إليه ، أحرم ٥٥٣
- فصل : ولا يجوز لمن أراد دخول مكة أو الحرم أونسكاً ، تجاوز**
- الميقات بغير إحرام ٥٥٣
- وحيث لزم الإحرام من الميقات لدخول مكة ... ، طاف وسعى
- وحلق وحل ٥٥٤
- ومن جاوز الميقات مريداً للنسك ... ولو جاهلاً أو ناسياً
- لذلك ... ، لزمه أن يرجع فيحرم منه ٥٥٤

ويكره أن يحرم قبل ميقاته ، وبالحج قبل أشهره ... ٥٥٥
وميقات العمرة جميع العام . وأشهر الحج ؛ شوال وذو القعدة
وعشر من ذى الحجة ... ٥٥٥

باب الإحرام والتلبية

ويسن لمريد الإحرام أن يغتسل ... ولو حائضا ونفساء ... ٥٥٧
ويكره لمريد الإحرام تطيب ثوبه ، فإن طيبه ، فله استدأته ما لم ينزعه ٥٥٧
ويسن لمن يريد الإحرام أن يلبس ثوبين نظيفين ... جديدين ... ٥٥٨
ويتجرد مريد الإحرام عن المخيط ويلبس نعلين إن كان رجلا ، فأما
المرأة فلها لبس المخيط فى الإحرام ثم يحرم عقيب صلاة
مكتوبة أو نفل ، ندبا ... ٥٥٨
ولا ينعقد الإحرام إلا بالنية ... ويستحب التلفظ بما أحرم ٥٥٨
ولو نطق بغير ما نواه ...، انعقد بما نواه دون ما لفظه ... ٥٥٨
فإذا أراد الإحرام ، نوى بقلبه ، قائلا بلسانه : اللهم إني أريد
النسك الفلانى ، فيسره لى وتقبله منى ... ٥٥٩
فصل : وهو مخير بين التمتع ، والإفراد ، والقران ... ٥٦٠
وصفة التمتع ... والإفراد ... والقران ... وعمل القارن كالمفرد
فى الإجزاء ... ٥٦٠
يجب على المتمتع دم نسك ... بشروط سبعة ؛ أحدها : أن لا
يكون من حاضرى المسجد الحرام ... ٥٦١
الثانى : أن يعتمر فى أشهر الحج ... ٥٦١
الثالث : أن يحج من عامه ... ٥٦١

- الرابع : أن لا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر فأكثر ... ٥٦٢.....
- الخامس : أن يحل من العمرة قبل إحرامه بالحج ... ٥٦٢.....
- السادس : أن يحرم بالعمرة من الميقات ، أو من مسافة قصر
فأكثر من مكة ... ٥٦٢.....
- السابع : أن ينوى التمتع فى ابتداء العمرة أو فى أثنائها ... ٥٦٢.....
وهذه الشروط السبعة التى يجب بها على المتمتع دم نسك غير
معتبرة فى كونه متمتعاً ... ٥٦٢.....
- لا يسقط دم التمتع والقران بفساد نسكهما ، ولا بفواته ... ٥٦٢.....
إذا دخلت المرأة متمتعة فحاضت قبل طواف العمرة ، لم يكن
لها أن تدخل المسجد الحرام ، ولا أن تطوف بالبيت ... ٥٦٣.....
- فصل : ومن أحرم مطلقاً ؛ بأن نوى نفس الإحرام ولم يعين
نسكاً ، صح وله صرفه إلى ما شاء بالنية ... ٥٦٣.....
- فصل : والتلبية سنة ، ويسن ابتداؤها عقب إحرامه ... ٥٦٥.....
لا يستحب إظهار التلبية فى مساجد الحل وأمصاره ، ولا فى
طواف القدوم والسعى بعده ... ٥٦٦.....
- يكره رفع الصوت بالتلبية حول البيت ؛ لئلا يشغل الطائفين
عن طوافهم وأذكارهم ... ٥٦٦.....
- ويستحب أن يلبي عن أخرس ومريض وصغير ومجنون ومغمى عليه ... ٥٦٦.....
- وصفة التلبية : « لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك ... » ٥٦٦.....
يتأكد استحباب التلبية إذا علا نشزا أو هبط واديا وفى دبر
الصلوات المكتوبات ... ٥٦٧.....

باب محظورات الإحرام

- وهى : ما يحرم على المحرم فعله ، وهى تسعة ... ٥٦٩.....
- أحدها : إزالة الشعر من جميع بدنه بحلق أو غيره ... ٥٦٩.....
- الثانى : تقليم الأظفار إلا من عذر ... ٥٦٩.....
- وحكم الرأس والبدن فى إزالة الشعر والطيب واللبس واحد ... ٥٦٩... ..
- وللمحرم حك بدنه ورأسه برفق ما لم يقطع شعرا ... وله غسل
- شعره فى حمام وغيره بلا تسريح ، وغسله بسدر وخطمي ... ٥٧٠ ...
- فصل : الثالث [من محظورات الإحرام] تغطية الرأس والأذنان منه ٥٧٠
- وإن استظل المحرم فى محمل ونحوه ...، حرم وفدى ... ويجوز
- له تلبيد رأسه بعسل وصمغ ونحوه ... ٥٧١.....
- فصل : الرابع [من محظورات الإحرام] لبس الذكر المخيط ، قل
- أو أكثر ، فى بدنه أو بعضه ... ٥٧١.....
- وإن لم يجد المحرم إزارا ، لبس سراويل ... وإن عدم نعلين أو
- لم يمكن لبسهما ، لبس خفين ... ٥٧٢.....
- لا يعقد المحرم على نفسه شيئا ، من منطقة ولا رداء ... ويجوز
- له شد وسطه بمنديل وحبل ونحوهما إذا لم يعقده ... ٥٧٣.....
- ويتقلد بسيف لحاجة ولا يجوز لغيرها ... ٥٧٤.....
- ولا يجوز حمل السلاح بمكة لغير حاجة ... ٥٧٤.....
- الخنثى المشكل إن لبس المخيط أو غطى وجهه وجسده ... فلا فدية ... ٥٧٤...
- فصل : الخامس [من محظورات الإحرام] الطيب ... ٥٧٤.....
- يحرم على المحرم الاكتحال والاستعاط ، ... وشم الأدهان المطيبة ٥٧٤

- وإن مس المحرم ما لا يعلق بيده ... فلا فدية ٥٧٥
- وللمحرم شم العود ...، والفواكه كلها ٥٧٥
- وإن جلس عند عطار أو في موضع ليشم الطيب فشمه ...،
- فدى ... وإذا تطيب ناسيا أو عامداً، لزمه ٥٧٧
- فصل : السادس [من محظورات الإحرام] قتل صيد البر المأكول**
- وذبحه واصطياده وأذاه ٥٧٧
- يحرم على المحرم الدلالة على الصيد والإشارة والإعانة عليه ٥٧٨
- لا تحرم دلالة على طيب ولباس ولا دلالة حلال محرماً على
- صيد ويضمنه المحرم ٥٧٨
- إن اشترك في قتل صيد حلالٍ ومحرّم، أو سبع ومحرّم، في
- الحل، فعلى المحرم الجزاء جميعه ٥٧٨
- إذا دل محرم محرماً على صيد، ثم دل الآخر آخر كذلك إلى
- عشرة، فقتله العاشر، فالجزاء على جميعهم ٥٧٩
- لو دل حلال حلالاً على صيد في الحرم ٥٧٩
- يحرم على المحرم أكل صيد صادره أو ذبحه أو دل عليه حلالاً ٥٧٩
- وإن قتل المحرم صيداً ثم أكله، ضمنه لقتله لا لأكله ٥٨٠
- ويبض الصيد ولبنه مثله ٥٨٠
- يحرم تنفير الصيد، فإن نفره قتل أو نقص في حال نفوره، ضمن ... ٥٨٠
- وإن أمسك صيداً حتى تحلل، لزمه إرساله ٥٨١
- ومن غصب الصيد، لزمه رده ٥٨٢
- ومن ملك صيداً في الحل فأدخله في الحرم ...، لزمه إرساله ٥٨٢
- إن قتل صيداً صائلاً عليه ... أو تلف بتخليصه من سبع أو

- شبكة ...، فتلف بذلك، لم يضمه ٥٨٢.....
- لا تأثير لحرم ولا إحرام فى تحريم حيوان إنسى ... ٥٨٢.....
- يحرم على المحرم ... قتل قمل وصئبانه من رأسه وبدنه ٥٨٣.....
- طير الماء والجراد من صيد البر يضمن بقيمته ٥٨٣.....
- إذا ذبح المحرم الصيد وكان مصطرا، فله أكله ... ٥٨٣.....
- فصل : السابع [من محظورات الإحرام] عقد النكاح ... ٥٨٤.....**
- لو وكل محرم حلالا فعقد له النكاح بعد حله، صح ... ٥٨٤.....
- لو وكل حلال حلالا فعقد له النكاح بعد أن أحرمه، لم يصح ... ٥٨٤.....
- إن أحرم الإمام الأعظم، لم يجز له أن يتزوج ولا يزوج أقاربه
- ولا غيرهم بالولاية العامة ٥٨٥.....
- فصل : الثامن [من محظورات الإحرام] الجماع فى فرج أصلى ... ٥٨٥.....**
- العمرة ... كالحج يفسدها الوطء قبل الفراغ من السعى ... ٥٨٦.....
- وإن أفسد المتمتع عمرته ومضى فى فاسدها وأتمها ... وإن أفسد
- المفرد حجته وأتمها ... ٥٨٦.....
- إن جامع المحرم بعد التحلل الأول قبل الثانى، لم يفسد حجه ... ٥٨٧.....
- فصل : التاسع المباشرة فيما دون الفرج ... ٥٨٧.....**
- فصل : إحرام المرأة فى وجهها ... ٥٨٧.....**
- يجتنب المحرم ما نهى الله عنه ؛ الرفث ... والفسوق والجدال ... ٥٨٩ ..
- يستحب للمحرم أن يشتغل بالتلبية، وذكر الله وقراءة القرآن ... ٥٨٩.....
- يباح للمحرم أن يتجر ويضع الصنائع ما لم يشغله عن واجب أم مستحب ٥٨٩

باب الفدية

وهى ما يجب بسبب نسلك أو حرم ...، وهى ثلاثة أضرب :

- أحدها ، على التخيير وهو نوعان ... ٥٩١
 النوع الأول من الضرب الأول من الفدية : ما يخير فيه بين صيام
 ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين ... ٥٩١
 النوع الثاني جزاء الصيد ؛ يخير فيه بين المثل ... أو تقويم المثل بدراهم ٥٩١
فصل : الضرب الثاني من الفدية ، وهو على الترتيب ،
 وهو ثلاثة أنواع ... أحدها : دم متعة وقران ... ٥٩٢
 النوع الثاني من الضرب الثاني من الفدية : المحصر ، ويلزمه الهدى ،
 فإن لم يجد صام عشرة أيام ... ولا إطعام فيه ... ٥٩٣
 النوع الثالث من الضرب الثاني من الفدية : فديه الوطاء ... ٥٩٣
فصل : الضرب الثالث من الفدية ، الدماء الواجبة لفوات الحج
 بعدم وقوفه بعرفة ... ٥٩٤
 إن كرر النظر أو قبل أو لمس ... فأمنى أو استمنى فأمنى ... ٥٩٤
فصل : إن كرر محظورًا من جنس غير صيد ... ثم أعاده
 ثانيا ... قبل التكفير عن الأول ، فكفارة واحدة ... ٥٩٥
**فصل : كل هدى أو إطعام يتعلق بحرم أو إحرام ... ٥٩٦
 فدية الأذى واللبس ونحوهما ، كطيب ... ٥٩٧
 وقت ذبح فدية الأذى واللبس ... حين فعله ... ٥٩٧
 كل دم يجرى فيه شاة كأضحية ، فيجزئ الجذع من الضأن ، ... ٥٩٨**

باب جزاء الصيد

- وهو ضربان ؛ أحدهما ، له مثل من النعم خلقة لا قيمة ،
 فيجب فيه مثله ، وهو نوعان : . ٥٩٩

النوع الأول من الضرب الأول من جزاء الصيد ، ما قضت

فيه الصحابة ... ٥٩٩.....

النوع الثاني : مالم تقض فيه الصحابة ، فيرجع فيه إلى قول

عدلين من أهل الخبرة ... ٦٠٠.....

لو جنى المحرم على حامل ، فألقت جنينها ميتا ... ٦٠١.....

يجوز فداء أعور من عين ، وأخرج من قائمة بأعور وأخرج من أخرى ... ٦٠١ ..

فصل : الضرب الثاني من جزاء الصيد ، ما لا مثل له ... ٦٠١.....

إن نفر المحرم صيدا قتل ... ولو بأفة سماوية ...، ضمنه وإن رمى

صيدا فأصابه ، ثم سقط على آخر فماتا ، ضمنهما ... ٦٠٢ ..

كل ما يضمن به الآدمي يضمن به الصيد من مباشرة أو سبب ... ٦٠٢.....

وإن نصب شبكة أو حفر بثرا بغير حق ، فوقع فيها صيد ، ضمنه ... ٦٠٣..

إن اشترك جماعة في قتل صيد ، ولو كان بعضهم ممسكا أو متسببا

والآخر قاتلا ، فعلهم جزاء واحد ... ٦٠٣.....

إن اشترك حلال ومحرم في قتل صيد حرمي ، فالجزاء عليها نصفين ... ٦٠٣.....

باب صيد الحرم ونباتهما

يحرم صيد حرم مكة على الحلال والمحرم ... ٦٠٥.....

وإن رمى الحلال من الحل صيدا في الحرم ...، أو قتل صيدا على

غصن في الحرم أصله في الحل ...، ضمنه ... ٦٠٥.....

ولو رمى الحلال صيدا ثم أحرم قبل أن يصيبه ، ضمنه ... ٦٠٥ ..

وإن أرسل كلبه من الحل على صيد في الحل ، فقتله أو غيره في

الحرم ... لم يضمن ... ٦٠٦.....

- فصل : ويحرم قطع شجر الحرم حتى ما فيه مضرة ... ٦٠٦.....
- وإن قطع غصنا في الحل أصله أو بعضه في الحرم ، ضمنه ... ٦٠٧....
- ومكة أفضل من المدينة وتستحب المجاورة بها ... ٦٠٧.....
- وحد الحرم من طريق المدينة ثلاثة أميال عند بيوت السقيا ... ٦٠٨.....
- فصل : ويحرم صيد المدينة ...، ويحرم قطع شجرها وحشيشها ... ٦٠٩
- حد حرم المدينة ما بين ثور إلى غير ... ٦٠٩.....

تم بحمد الله ومَنَّه الجزء الأول

ويليه الجزء الثانى ، وأوله :

باب دخول مكة

هذا الكتاب

يجمع المسائل الفقهية على أبواب الفقه المعهودة، وجرّد فيه مصنّفه الصحيح من مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وقد عني المصنّف بتحرير النقول وكثرة المسائل وهو - على اختصاره - جامع لأصول المذهب الحنبلي وفروعه على قول واحد، وهو ما رجّحه أهل الترجيح من علماء المذهب، ولذلك فالكتاب يعدّ عمدة في المذهب الحنبلي.

